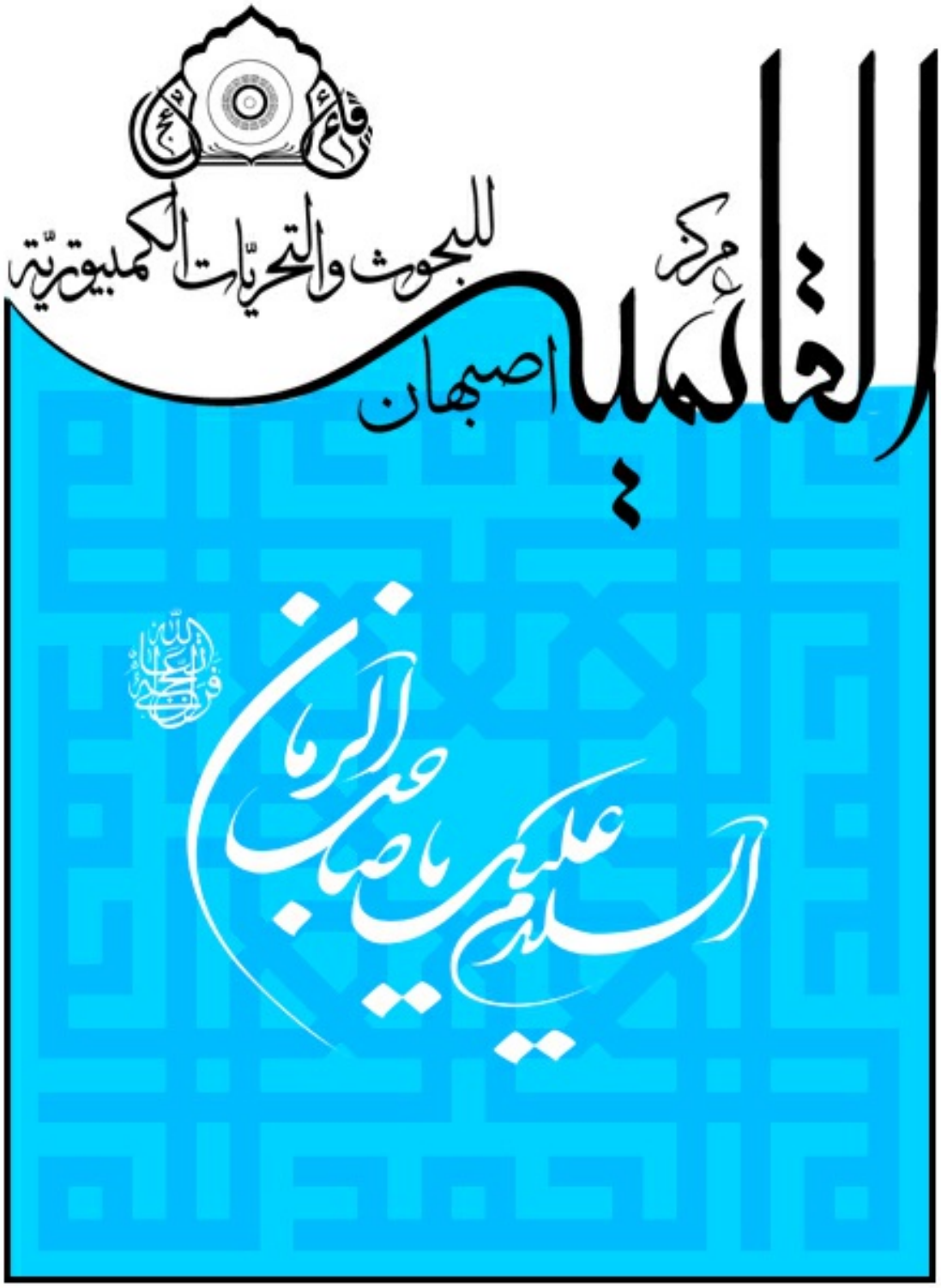

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

بقلم
عباس حسن

النحو الوافي

المجلد الثالث

مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة

القسم الرابع: الجملة العربية والعربية بالجامعات
والفصل للإسناد والتقصين تشتملان على الضوابط
والأحكام التي تزينها الجامع اللغوية وثمراتها الزمنية

بسم الله الرحمن الرحیم

النحو الوافى

كاتب:

صباح عباس حسن الساعدى

نشرت فى الطباعة:

مجهول (بى جا ، بى نا)

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس ----- ۵

النحو الوافی المجلد ۳ ----- ۱۵

اشاره ----- ۱۵

المسأله ۹۳ : الإضافه ----- ۱۶

تقسیمها ----- ۱۶

الإضافه غیر المحضه ----- ۲۲

الأحکام المترتبه علی الإضافه ----- ۲۲

اشاره ----- ۲۲

زیاده وتفصیل ----- ۲۷

زیاده وتفصیل ----- ۳۱

زیاده وتفصیل ----- ۳۶

زیاده وتفصیل ----- ۳۸

زیاده وتفصیل ----- ۴۶

عوده إلی الإضافه غیر المحضه ----- ۴۷

أثر الإضافه غیر المحضه ----- ۴۸

اشاره ----- ۴۸

زیاده وتفصیل ----- ۵۵

زیاده وتفصیل ----- ۸۲

زیاده وتفصیل ----- ۸۶

الملخص ----- ۹۴

المسأله ۹۴ : تقسیم الاسم من ناحیه وقوعه مضافا ، وعدم وقوعه ----- ۹۶

اشاره ----- ۹۶

زیاده وتفصیل ----- ۱۱۲

زیاده وتفصیل ----- ۱۲۳

المسأله ۹۵ : أسماء أخرى واجبه الإضافه ---- ۱۲۷
اشاره ---- ۱۲۷
زياده وتفصيل ---- ۱۲۹
زياده وتفصيل ---- ۱۳۹
زياده وتفصيل ---- ۱۴۴
زياده وتفصيل ---- ۱۵۷
زياده وتفصيل ---- ۱۶۳
زياده وتفصيل ---- ۱۶۹
«نظائر غير» ---- ۱۷۶
زياده وتفصيل ---- ۱۹۰
المسأله ۹۶ : حذف المضاف. حذف المضاف إليه. نعت أحدهما ---- ۱۹۳
اشاره ---- ۱۹۳
زياده وتفصيل ---- ۲۰۰
المسأله ۹۷ : المضاف إلى ياء المتكلم ---- ۲۰۷
اشاره ---- ۲۰۷
زياده وتفصيل ---- ۲۱۰
المسأله ۹۸ : أبنيه المصادر ---- ۲۱۹
المصادر الصريحه ثلاثه أنواع قياسيه ---- ۲۱۹
مصادر الماضى غير الثلاثى ---- ۲۴۳
زياده وتفصيل ---- ۲۴۸
المسأله ۹۹ : إعمال المصدر ، واسمه ---- ۲۵۲
اشاره ---- ۲۵۲
زياده وتفصيل ---- ۲۶۰
زياده وتفصيل ---- ۲۷۲
المسأله ۱۰۰ : المصدر الدّال على المرّه ، والدّال على الهيئه ---- ۲۷۴
اشاره ---- ۲۷۴

المسأله ۱۰۱ : المصدر الميمى ---- ۲۸۰
اشاره ---- ۲۸۰
المسأله ۱۰۲ : اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفه المشبهه ---- ۲۸۷
اشاره ---- ۲۸۷
تعريف كلّ ، وصوغه ، وإعماله ---- ۲۸۷
اسم الفاعل. تعريفه ---- ۲۸۷
صوغه ---- ۲۸۹
زياده وتفصيل ---- ۲۹۱
إعماله ---- ۲۹۶
زياده وتفصيل ---- ۳۰۳
بعض أحكام اسم الفاعل العامل ---- ۳۰۵
صيغه المبالغه ---- ۳۰۸
زياده وتفصيل ---- ۳۱۵
المسأله ۱۰۳ : اسم المفعول ---- ۳۲۳
اشاره ---- ۳۲۳
زياده وتفصيل ---- ۳۲۶
إعماله ---- ۳۲۸
زياده وتفصيل ---- ۳۳۳
المسأله ۱۰۴ : الصفه المشبّهه باسم الفاعل المتعدّى لواحد ---- ۳۳۴
اشاره ---- ۳۳۴
أنواعها ---- ۳۳۷
اشاره ---- ۳۳۷
زياده وتفصيل ---- ۳۴۶
إعمالها ---- ۳۴۸
اشاره ---- ۳۴۸
زياده وتفصيل ---- ۳۵۲

المسأله ۱۰۵ : أوجه التشابه والتخالف بينها وبين اسم الفاعل ---- ۳۵۴
اشاره ---- ۳۵۴
زياده وتفصيل ---- ۳۵۷
زياده وتفصيل ---- ۳۶۷
المسأله ۱۰۶ : اسم الزمان ، واسم المكان ---- ۳۷۳
اشاره ---- ۳۷۳
صوغهما ---- ۳۷۳
حكمهما ---- ۳۷۶
زياده وتفصيل ---- ۳۷۸
المسأله ۱۰۷ : اسم الآله ---- ۳۸۹
اشاره ---- ۳۸۹
صوغه ---- ۳۸۹
حكمه ---- ۳۹۰
زياده وتفصيل ---- ۳۹۲
المسأله ۱۰۸ : التّعجّب ---- ۳۹۵
اشاره ---- ۳۹۵
أسلوبه ---- ۳۹۵
اشاره ---- ۳۹۵
زياده وتفصيل ---- ۴۰۰
زياده وتفصيل ---- ۴۰۴
شروط الفعل ---- ۴۰۶
اشاره ---- ۴۰۶
زياده وتفصيل ---- ۴۰۹
كيفيه التعجب ---- ۴۱۰
المسأله ۱۰۹ : الأحكام الخاصه بالتعجّب ---- ۴۱۴
أشهر أحكامه ما يأتى ---- ۴۱۴

زیاده وتفصیل ---- ۴۲۱
المسأله ۱۱۰ : ألفاظ المدح والذم ---- ۴۲۵
اشاره ---- ۴۲۵
زیاده وتفصیل ---- ۴۳۳
حذف المخصوص ---- ۴۳۷
إعراب المخصوص ---- ۴۳۷
المسأله ۱۱۱ : الأفعال ---- ۴۴۴
اشاره ---- ۴۴۴
زیاده وتفصیل ---- ۴۴۸
زیاده وتفصیل ---- ۴۵۳
المسأله ۱۱۲ : أفعل التفضیل ---- ۴۵۵
اشاره ---- ۴۵۵
طریقه صیاغته ---- ۴۵۷
أقسامه ، وحکم کل قسم ---- ۴۶۴
اشاره ---- ۴۶۴
زیاده وتفصیل ---- ۴۷۲
القسم الثانی ---- ۴۷۸
اشاره ---- ۴۷۸
زیاده وتفصیل ---- ۴۷۹
القسم الثالث ---- ۴۸۲
اشاره ---- ۴۸۲
زیاده وتفصیل ---- ۴۸۷
المسأله ۱۱۳ : عمل «أفعل» التفضیل ---- ۴۹۴
اشاره ---- ۴۹۴
أولا : عمله الرفع ---- ۴۹۴
اشاره ---- ۴۹۴

زیاده وتفصیل ---- ۴۹۷
ثانیا : عمله النصب ---- ۴۹۹
ثالثا : عمله الجر ---- ۴۹۹
تعدیه أفعل التفضیل بحروف الجر ---- ۴۹۹
المسأله ۱۱۴ : التوابع الأربعه الأصیله ---- ۵۰۲
اشاره ---- ۵۰۲
تعریفه ---- ۵۰۷
تقسیم النعت ---- ۵۱۲
حکم النعت الحقیقی ---- ۵۱۴
اشاره ---- ۵۱۴
زیاده وتفصیل ---- ۵۱۵
النعت السببیّ ---- ۵۲۵
اشاره ---- ۵۲۵
زیاده وتفصیل ---- ۵۳۰
زیاده وتفصیل ---- ۵۴۰
النعت بالجمله ---- ۵۵۰
النعت بشبه الجمله ---- ۵۵۶
اشاره ---- ۵۵۶
زیاده وتفصیل ---- ۵۵۸
المسأله ۱۱۵ : تعدد النعت ، وقطعه ---- ۵۶۲
اشاره ---- ۵۶۲
زیاده وتفصیل ---- ۵۶۶
حذف النعت ، أو المنعوت ، أو هما معا ---- ۵۷۵
حذف المنعوت ---- ۵۷۶
حذف النعت والمنعوت معا ---- ۵۸۰
الترتیب بین النعوت المتعدده ---- ۵۸۰

تقدم النعت على المنعوت ---- ۵۸۲
زیاده وتفصیل : متفرقات ---- ۵۸۴
المسأله ۱۱۶ : التوکید ---- ۵۸۵
اشاره ---- ۵۸۵
ألفاظ التوکید المعنوی ---- ۵۸۷
اشاره ---- ۵۸۷
الأول ---- ۵۸۷
اشاره ---- ۵۸۷
حکمهما ---- ۵۸۹
زیاده وتفصیل ---- ۵۹۲
الثانی ---- ۵۹۳
اشاره ---- ۵۹۳
حکمهما ---- ۵۹۳
الثالث ---- ۵۹۴
اشاره ---- ۵۹۴
حکمها ---- ۵۹۴
زیاده وتفصیل ---- ۵۹۸
ألفاظ التوکید الملحقه بالثلاثه ---- ۶۰۴
اشاره ---- ۶۰۴
زیاده وتفصیل ---- ۶۰۸
توکید النکره ---- ۶۰۹
القسم الثانی التوکید اللفظیّ ---- ۶۱۲
اشاره ---- ۶۱۲
الغرض منه ---- ۶۱۳
أحکامه ---- ۶۱۵
زیاده وتفصیل ---- ۶۲۴

المسأله ۱۱۷ : العطف بنوعیه ----- ۶۲۷
اشاره ----- ۶۲۷
عطف البیان ----- ۶۲۷
اشاره ----- ۶۲۷
أوجه التشابه والتخالف بین عطف البیان ----- ۶۳۱
حکم عطف البیان ----- ۶۳۲
الارتباط بین عطف البیان وبدل ----- ۶۳۶
زیاده وتفصیل ----- ۶۴۱
المسأله ۱۱۸ : عطف النسق ----- ۶۴۶
اشاره ----- ۶۴۶
۱ - الواو ----- ۶۴۹
اشاره ----- ۶۴۹
أحکامها ----- ۶۵۲
زیاده وتفصیل ----- ۶۵۹
۲ - الفاء ----- ۶۶۶
۳ - ثم ----- ۶۶۹
اشاره ----- ۶۶۹
زیاده وتفصیل ----- ۶۷۲
۴ - حتّی ----- ۶۷۳
اشاره ----- ۶۷۳
أحکامها : ----- ۶۷۵
زیاده وتفصیل : ----- ۶۷۷
۵ - أم ----- ۶۷۸
اشاره ----- ۶۷۸
زیاده وتفصیل ----- ۶۹۰
علامتها ----- ۶۹۲

حکمها ---- ۶۹۴
اشاره ---- ۶۹۴
زیاده وتفصیل ---- ۶۹۵
۶ - أو ---- ۶۹۸
اشاره ---- ۶۹۸
زیاده وتفصیل ---- ۷۰۹
۷ - إمّا ---- ۷۱۰
اشاره ---- ۷۱۰
زیاده وتفصیل ---- ۷۱۲
۸ - لکن ---- ۷۱۵
۹ - لا ---- ۷۱۸
اشاره ---- ۷۱۸
زیاده وتفصیل ---- ۷۲۲
۱۰ - بل ---- ۷۲۳
اشاره ---- ۷۲۳
زیاده وتفصیل ---- ۷۲۷
ملخص حروف العطف ... ---- ۷۲۸
المسأله ۱۱۹ : الفصل بین المتعاطفین ---- ۷۳۰
اشاره ---- ۷۳۰
المسأله ۱۲۰ : صور من الحذف فی أسلوب العطف ---- ۷۳۵
اشاره ---- ۷۳۵
حذف المعطوف ---- ۷۳۷
حذف المعطوف علیه ---- ۷۳۹
حذف حرف العطف وحده ---- ۷۴۱
تقدیم المعطوف علی المعطوف علیه ---- ۷۴۱
المسأله ۱۲۱ : عطف الفعل علی الفعل أو علی ما یشبهه ، والعکس ---- ۷۴۳

عطف الجمله على الجمله ---- ۷۴۳
زیاده وتفصیل ---- ۷۴۶
زیاده وتفصیل ---- ۷۵۳
المسأله ۱۲۲ : بعض أحکام - فی العطف - عامه متفرقه ---- ۷۵۷
اشاره ---- ۷۵۷
المسأله ۱۲۳ : البدل ---- ۷۶۶
اشاره ---- ۷۶۶
الغرض من البدل ---- ۷۶۸
أقسام البدل الأربعه المشهوره ---- ۷۶۸
زیاده وتفصیل ---- ۷۷۷
حکم البدل ---- ۷۷۷
المسأله ۱۲۴ : إبدال الظاهر من الظاهر أو من المضمر... ---- ۷۸۵
اشاره ---- ۷۸۵
المسأله ۱۲۵ : البدل من المضمّن الاستفهام ، أو الشرط وبیان ---- ۷۸۷
اشاره ---- ۷۸۷
المسأله ۱۲۶ : بدل الفعل من الفعل ، والجمله من الجمله ---- ۷۸۹
بدل الفعل من الفعل ---- ۷۸۹
زیاده وتفصیل ---- ۷۹۲
تعریف مرکز ---- ۷۹۳

النحو الوافی المجلد ۳

اشاره

سرشناسه : حسن، عباس

عنوان و نام پدیدآور : النحو الوافی مع ربطه بالا ساليب الرفيعه و الحياه اللغويه المتجدده/ تالیف عباس حسن.

مشخصات نشر : تهران : ناصرخسرو، ۱۴۲۲ق.= ۱۳۸۰.

مشخصات ظاهری : ۴ ج.

منـدرجات : ج. ۱. القسم الموجز للطلبه الجامعـات. و المفصل للاساتـذه و المتخصصـين .-- ج. ۲. القسم الموجز للطلبه الجامعات. و المفصل للاساتـذه و المتخصصـين .-- ج. ۳. القسم الموجز للطلبه الـدداسات النحويه و الصرفيه بالجامعات و المفصل للاساتـذه و المتخصصين مشتمل على ضوابط و الاحكام التى قررتها الجامع اللغويه و موتمراتها الرسميه .-- ج. ۴. القسم الموجز للطلبه الدراسات النحويه بالجامعات و المفصل للاسائذه و المتخصصين

موضوع : زبان عربی -- نحو

رده بندی کنگره : PJ۶۱۵۱/ح ۴۵ن ۳۱۳۸۰

رده بندی دیویی : ۴۹۲/۷۵

شماره کتابشناسی ملی : م ۶۸-۶۸۵

توضیح : «النحو الوافی»، تألیف عباس حسن، از جمله آثار معاصر در موضوع علم نحو است که به شیوه ای آموزشی، در چهار مجلد به زبان عربی تألیف شده است.کتاب، مشتمل بر یک مقدمه و چهار جزء است. ابواب کتاب، بنا بر ترتیبی که ابن مالک در «الفیه» انتخاب کرده و بسیاری از نحویون پس از او اختیار کرده اند، مرتب شده است.

نویسنده در تألیف کتاب، به شیوه آموزشی معینی ملتزم نبوده و به تناسب از شیوه های استنباطی، القائی و محاوره ای استفاده کرده است.همچنین در پاورقی پس از بیان قاعده و شرح آن، ابیاتی از الفیه را که مرتبت با بحث بوده نقل کرده و به طور خلاصه توضیح داده است.

در مواردی که بین یک مبحث از صفحات پیشین یا پسین رابطه ای با مسئله مورد بحث بوده، به صفحه آن بحث اشاره شده است.

المسأله ۹۳ : الإضافه

تقسيمها

(۱)

تنقسم قسمين ؛ محضه ، (وتسمى : معنويه ، أو حقيقيه) وغير محضه ،

۱- فيما يلى إيضاح لمدلولها النحوى الدقيق ، ولبعض المصطلحات الهامه التى تتصل بها : ۱ - فى جمله مثل : «الوالد منصف» ، أو : «أنصف الوالد» يكون المراد هو : الحكم على الوالد بالإنصاف. أى : إسناد الإنصاف إليه. وإن شئت فقل : نسبه الإنصاف إليه. وفى جمله أخرى مثل : «الصفح حسن» أو : «يحسن الصفح» يكون المراد أيضا هو : الحكم على الصفح بالحسن ، أى : إسناد الحسن إليه ، أو : نسبته له. وكذلك لو قلنا : «الحقود غير مستريح» أو : «الحقود لا يستريح» ، فإن المراد هو : الحكم بعدم الراحه على الحقود ، أى : إسناد عدم الراحه إليه ، أو : نسبه عدم الراحه له ، ونفيها عنه. وهكذا الشأن فى كل جمله اسميه أو فعليه ، مثبته ، أو منفيه ؛ فالمراد من الجمله لا بد أن يكون هو : «الحكم» ، أى : «الإسناد» ، أى : «النسبه». وهذه الألفاظ الثلاثه متحده فى مدلولها الذى هو : (المعنى المفهوم من الجمله ؛ إثباتا أو نفيا). ويعبر عنه النحاه بأنه : (الربط المعنوى بين طرفى الجمله ربطا يقتضى أن يقع على أحدهما معنى الآخر ، أو ينفى عنه). ويجرى على ألسنتهم كثيرا ذكر : «النسبه الأساسيه» أو : «النسبه الكليه» ؛ يريدون بها ذلك المعنى ، أو : الربط المعنوى الذى لا يمكن أن تخلو منه جمله مستقله بمعناها - كالجمله غير الشرطيه - ، ولا أن تسمى جمله إلا به. وقد يختصرون فيقولون : «النسبه». دون وصفها بصفه «الأساسيه» أو ب «الكليه» ؛ لاصطلاحهم على أنها المقصوده عند الإطلاق ؛ أى : عند حذف الوصف والتحديد. ب - على ضوء ما سبق نفهم أن المراد الأصيل من الجمله الحقيقيه المستقله هو : «النسبه الأساسيه» أو : «الكليه». لكن الملحوظ عند سماع جمله مثل : «أقبل ضيف» أن تتعدد الاحتمالات الذهنيه فى أمر هذا الضيف : ما اسمه؟ ما بلده؟ ما صلته بنا؟ ما غرضه؟ ما شأنه؟ ... و ... و ... كل هذا وأكثر منه لا يفهم من هذه الجمله وحدها ، ولا تدل عليه النسبه الأصليه فيها. ومن ثمّ كانت الجمله فى حاجه إلى زياده لفظيه تؤدى إلى زياده معنويه ؛ كأن نقول : أقبل ضيف عظيم ؛ فننسب العظمه للضيف. فهذه نسبه أيضا ، ولكنها نسبه جزئيه أو فرعيه ، ليست أصيله كالسابقه ؛ إذ لا يتوقف - فى الغالب -- على هذه النسبه الجزئيه أو : الفرعيه ، المعنى الأساسى للجمله ، ولا يختل بحذفها ؛ فمن الممكن - غالبا - الاستغناء عنها بالاستغناء عن الزياده اللفظيه التى جلبتها. وكذلك لو قلنا : أقبل الضيف مبتسما ، أو فرحت بالضيف يوما ... أو غير هذا من الزيادات اللفظيه الفرعيه التى منها : الحال ، والتمييز ، والمفعولات ، والتوابع ، وغيرها من سائر «المكملات» التى تزاد على طرفى الجمله الأصليه ؛ فتكسبها معنى جزئيا جديدا ، قد يمكن الاستغناء عنه. والنحاه يسمون هذه النسبه الجزئيه ، أو الفرعيه : «القيد» ، أو : «النسبه التقييديه» يريدون بها : «النسبه التى جاءت لإفاده التقييد» ، أى : لإفاده نوع من الحصر ، والتحديد ، ذلك أن اللفظ قبل مجيئها كان عاما مطلقا يحتمل أنواعا وأفرادا كثيره ؛ فجاءت التكمله (أى : القيد) فمنعت التعميم والإطلاق الشاملين ، وجعلت المراد محددا محصورا فى مجال أضيق من الأول ، ولم تترك المجال يتسع لكثره الاحتمالات الذهنيه التى كانت تتوارد من قبل. ج - من أمثله التكملات كلمه : «الغرفه» فى نحو : «أضاء مصباح الغرفه» فلو لم نذكر هذه الكلمه لكانت الجمله فى حاجه إلى زياده لفظيه تتبعها زياده معنويه جزئيه ، تزيل التعميم والإطلاق عن المراد من كلمه : «مصباح» ؛ إذ لا ندرى : أهو مصباح للغرفه ، أم للطريق ، أم للمصنع أم للنادى ...؟ فلما جاء القيد - وهو كلمه : «الغرفه» -

أزال تلك الاحتمالات ، وقصر الفهم على واحد منها ؛ فأفاد التقييد ؛ بأن جعل العام المطلق محدودا محصورا. ومثل هذا : قرأت أدب العرب - تمتعت بأدب العرب ... و ... فقد تبع الزياده اللفظيه الجزئيه زياده معنويه جزئيه. ومما يلاحظ أن التكمله (أى : القيد) مجروره فى أمثله هذا القسم : «ج» لا تفارق الجر مطلقا. أما فى غيرها فقد تكون التكمله مرفوعه ، أو منصوبه ، أو مجروره ، أو مجزومه ... على حسب حاجه الجمله. وتسمى التكمله الجزئيه التى تلازم الجر دائما : «المضاف إليه» ويسمى اللفظ الذى قبلها ، والذى جاءت لتقييده ، وتحديد مدلوله : «المضاف» ويطلق عليهما معا : «المتضايفان» ، و «الإضافه» هى : الصله المعنويه الجزئيه التى بين المتضايفين ، (وهما : المضاف ، والمضاف إليه) : ويقول النحاه فى تعريفها : «إنها نسبه تقييديه بين اسمين ، تقتضى أن يكون ثانيهما مجرورا دائما». نعم ، قد يكون المضاف إليه جمله - كما سيجىء البيان فى ص ٢٨ وله إشاره فى ص ٧٨ و ٨٣ - و ٨٤ - ولكن الجمله فى هذه الحاله بمنزله المفرد ، أى : الاسم الواحد ؛ فمحلها الجر ، أما المضاف فلابد أن يكون فى جميع حالاته اسما يعرب على حسب الحاجه ، ولا يصح أن يكون فعلا ، أو حرفا ، أو جمله. (انظر ص ٧ ج). مما تقدم نعلم ؛ أن التكمله تسمى : «القيد» ، أو : النسبه «التقييديه» وليست مقصوره على الإضافه ، بل تشمل جميع المكملات. وأن التكمله فى الإضافه تسمى : «المضاف إليه» ولا بد أن يسبقه : «المضاف» وكلاهما لا بد أن يكون اسما واحدا ، وقد يكون «المضاف إليه» جمله بمنزله -- الاسم الواحد أى : المفرد - كما سبق - وكذلك نعلم أن المضاف إليه مجرور دائما ، أما المضاف فلا يلازم حاله إعرابيه واحده ؛ بل يعرب على حسب حاله الجمله التى يكون فيها. والأغلب فى المضاف أن يكون معربا. وقد يكون اسما مبنيا ؛ مثل : «حيث» ، و «إذا» الشرطيه ، و «كم» الخبريه ، (كما سنعرف فى هذا الباب). ومثل بعض أنواع مبنيه على فتح الجزأين من المركب المزجى العددى فى نحو : هذه خمسه عشر محمد ؛ - طبقا لما هو مذكور فى باب العدد - ج ٤ م ١٦٤ ص ٤٠٠. «ملاحظه» : يتردد فى النحو اسم : «الشبيه بالمضاف» وهو يختلف اختلافا واسعا عن «المضاف». وتفصيل الكلام على هذا الشبيه ، وعلى أحكامه ، مدون فى ج ١ م ٥٦ باب : «لا» النافيه للجنس ، عند الكلام على حكم اسمها ، ص ٦٩١.

(وتسمى : لفظيّه ، أو : مجازيه (١) - ولها ملحقات (٢) -.)

فالأولى : ما كان فيها الاتصال بين الطرفين قويّا ؛ وليست على نيه الانفصال (٣) ؛ لأصالتها ، ولأنّ المضاف - فى الغالب - خال من ضمير مستتر يفصل بينهما.

والأكثر أن يكون المضاف فى الإضافه المحضه واحدا مما يأتى :

١ - اسم من الأسماء الجامده الباقيه على جمودها (٤) ، كالمصادر (٥) ، وأسماء

١- يريدون «بالمحضه» : التى بين طرفيها قوه اتصال وارتباط ، وليست على نيه الانفصال ؛ لأصالتها ، ولأنها لا يفصل بين طرفيها (وهما : المضاف والمضاف إليه) ضمير مستتر كالضمير الذى يفصل فى الإضافه غير المحضه ؛ فيجعلها كأنها غير موجوده ؛ بسبب وجود هذا الفاصل الملحوظ ، وإن كان مستترا - كما سيجىء - فى ص ٣٤ - عند الكلام عليها .... ويريدون «بالمعنويه» : أنها تحقق الغرض المعنوى الذى يراد منها تحقيقه ؛ وهو استفاده المضاف من المضاف إليه التعريف ، أو التخصيص - كما سيأتى فى ص ٢٣ - ، ولأنها تتضمن معنى حرف من حروف الجر سنعرفه بعد فى ص ١٦. ويريدون بالحقيقيه : أنها تؤدى الغرض المعنوى السابق حقيقه ، لا مجازا - والمجاز الممنوع هنا هو الآتى فى ص ٣٣ وليس هو المعروف فى البلاغه - ، ولا حكما أو تقديرا. (وهذا خير ما يفسر به وصفها بالحقيقيه) ... وستجىء إشاره لكل هذا بمناسبه أخرى فى (ص ٢٣ و ٣٣).

٢- ستجىء الملحقات فى ص ٤٠ - د -

٣- يتضح المراد من «نيه الانفصال» ومن خلو الكلام من الضمير المستتر بما يجىء فى ص ٣٤.

٤- أى : غير المؤوله بالمشتق.

٥- وسيجىء فى باب النعت عند الكلام على وقوع المصدر نعتا ، أن هناك مصادر مسموعه أضيفت إلى معرفه ، فلم تكتسب منها التعريف بسبب أنها مصادر مؤوله بالمشتق ؛ فإضافتها غير محضه. (انظر ص ۴۶۴).

المصادر (۱) ، وكثير من الظروف ، والجوامد الأخرى ، نحو : لا يتم حسن الكلام إلا بحسن العمل - لو استعان الناس كعون النمل ما وجد بينهم شقيّ ، ولا محروم - عند الشدائد تعرف الإخوان - لسان العاقل وراء قلبه ، وقلب الأحمق وراء لسانه -

ومن الأمثله للجوامد المضافه ، الباقيه على جمودها ، الكلمات : أرض - بعض - جسم - فؤاد - فى قول الشاعر :

أيها الراكب الميمّم (۲)

أرضى

اقر (۳) من بعضى

السّلام لبعضى

إنّ جسمى - كما علمت - بأرض

وفؤادى ومالكيه بأرض

ب - المشتقات الشبيهه بالجوامد ؛ (وهى المشتقات التى لا تعمل مطلقا (۴) ، ولا تدل على زمن معين) كصيغ أسماء الزمان ، والمكان ، والآله ؛ مثل الكلمات : مسكن ، مزرعه ، محراث ، منجل ، مذراه ، مغرب ... فى نحو : (الفلاح كالنحله الدءوب النافعه ؛ يغادر مسكنه قبل الشروق ، قاصدا مزرعته ؛ يعمل فيها ويكدّ ؛ فلا تراه إلا قابضا على محراثه ، أو منحنيا على فأسه ، أو حاصدا بمنجله ، أو مذريا بمذراته ، أو متعهدا زروعه. و ... ويظل على هذا الحال حتى المغرب ؛ فيرجع من حيث أتى ، دون أن يعرّج على ملعب ، أو ملهى ، أو مقهى يسهر فيه ، ثم يقضى الليل هادئا نائما حتى يوافيه الصباح الجديد).

ويدخل فى هذا النوع : المشتقات التى صارت أعلاما ؛ وفقدت خواص الاشتقاق ، بسبب استعمالها الجديد فى التسميه (۵) ؛ مثل الأعلام : محمود - حامد - حسن ...

۱- سبق الكلام على اسم المصدر وإيضاح خصائصه فى ج ۲ ص ۱۷۴ م ۷۵. وسيجىء الكلام عليه وعلى المصدر فى باب خاص بهما. (ص ۱۸۱ و ۲۰۷).

۲- القاصد.

۳- المراد : اقرأ ، سهّلت الهمزه ؛ - بأن صارت ألفا ؛ أى : اقرا. - ثم بنى فعل الأمر على حذف هذه الألف ، كالشأن فى كل فعل أمر معتل الآخر ، فإنه يبنى على حذف حرف العله.

۴- سيجىء لها إشاره أخرى فى ص ۳۰ من هذا الجزء عند الكلام على المشتقات (اسم الفاعل و ... و ...).

۵- كما سيجىء فى هامش ص ۱۸۲.

ح – المشتقات التى لا دليل معها على نوع الزمن الذى تحقّق فيه معناها (١) ؛ نحو : قائد الطياره مأمون القياده ؛ فإن كلمه : «قائد» اسم فاعل مضاف ، وليس فى الجمله دليل على نوع زمن القياده ؛ أهو الماضى ، أم الحال ، أم الاستقبال؟ وكذلك كلمه : «مأمون» التى هى اسم مفعول ... (وتسمى هذه المشتقات الخاليه من الدلاله الزمنيه : ب «المشتقات المطلقه الزمن (٢)»).

د – المشتقات الداله على زمن ماض (٣) فقط ؛ نحو : عابر الصحراء أمس كان مملوء النفس أمنا واطمئنانا.

ه – أفعل التفضيل – على الرأى المشهور (٤) – وهو من المشتقات التى لها بعض (٥) عمل – مثل : أعجبت بشوقىّ ؛ أشهر الشعراء فى عصره ، وقولهم : أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم أخلاقا.

و – إضافه الوصف إلى الظرف مع وجود القرينه الدّاله على المضىّ أو على الدوام ؛ مثل : أزال ساطع الصباح البهيج حالك الليل البهيم ، وكقوله تعالى عن نفسه : (مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ.)

* * *

١- كما سيجىء فى «ب» من ص ٤٠.

٢- سيجىء الكلام عليها فى أبوابها الخاصه ، من هذا الجزء ، ولها إشاره فى ص ٣٠.

٣- لا يكفى دلالتها على الزمن الماضى وحده ، بل لا بد مع ذلك أن تفقد العمل ؛ لفقد بعض شروطه. (وستجىء فى ص ٢٣٨).

٤- راجع الصبان والتصريح – وغيرهما – فى هذا الموضع. ثم حاشيه ياسين على التصريح ج ٢ باب : «أفعل التفضيل» ، عند الكلام على إضافته للنكره. ويرى شارح المفصل (ج ٣ ص ٤) ومن معه أن إضافته غير محضه ، ويطيل الإيضاح لهذا ، ويؤكده.

٥- كعمله الجر فى المضاف إليه ، والنصب فى تمييزه ، ولأنه يرفع الفاعل ، ولا ينصب المفعول به ؛ ففى مثل : «مررت برجل أفضل القوم» مما سمع فيه أفعل التفضيل مضافا إلى المعرفه مع أن المفضل نكره – يعرب أفعل التفضيل بدلا من المفضل ، لا صفه له ، بناء على الرأى الأشهر السالف ؛ لكيلا تقع المعرفه نعتا للنكره. نعم إن البدل المشتق قليل ؛ – كما يقول الصبان عند كلامه على الإضافه غير المحضه – ، ولكنه جائز مع قلته ومخالفته للأكثر ، (كما فى ص ٣٨) ويعرب نعتا بناء على الرأى الآخر. لأنه لم يكتسب التعريف من المضاف إليه ... وإذا أضيف : «أفعل» المراد به التفضيل ، وجب أن يكون بعضا من المضاف إليه وفردا من جنسه ؛ نحو : محمد أفضل الناس ، أو : أفضل القوم ، فلا يصح : الحصان أفضل الطيور ، ولا الطائر أفضل الخيول ، – كما سيجىء تفصيل هذا فى ص ٤٠٢ من بابه –.

الإضافه غير المحضه

والثانيه : ما يغلب أن يكون فيها المضاف وصفا (١) ، عاملا ، دالّا على الحال ، أو الاستقبال ، أو الدوام. (ويسمى هذا الوصف : ب «المشبه للفعل المضارع فى العمل والدلاله الزمنيه») ، وينحصر فى اسم الفاعل ، واسم المفعول ، بشرط أن يكونا عاملين ، دالّين على الحال ، أو الاستقبال. وفى الصفه المشبّهه - فى الرأى الراجح بين آراء أخرى قويه (٢) - ولا تكون إلا للدوام غالبا ؛ نحو : (استجب لطالب الحقّ اليوم ، قبل أن ينتزعه بعامل القوه غدا) - (إذا شاهدت غلاما مشرّد النظرات ، موزّع الفكر ، مسلوب الهدوء ، فاعلم أنه بائس يستحق العطف ، أو جان يستحق الزرايه) - (عظيم القوم من يهوى عظيمات الأمور).

ويلحق بالإضافه غير المحضه بعض إضافات أخرى سيجىء الكلام عنها فى موضعه المناسب (٣) عند تناول ما سبق بالإيضاح.

ولا بد فى جميع حالات الإضافه المحضه وغير المحضه من أن يكون المضاف اسما (٤) وكذا المضاف إليه. وقد يقع المضاف إليه - أحيانا - جمله ؛ فيكون فى حكم المفرد - كما سنعرف - (٥) :

* * *

الأحكام المترتبه على الإضافه

اشاره

(٦) :

يترتب على الإضافه بنوعيها أحكام ؛ بعضها واجب ، وبعضها جائز. وأشهر الأحكام الواجبه أحد عشر (٧) :

١- ومن غير الغالب أن يكون المضاف غير وصف ؛ كبعض الصور المتعدده الآتيه فى : «د» ص ٤٠ وما بعدها ، ومنها الصوره التى تستعمل فى مدح شخص ، أو : ذمه ، أو : الدعاء عليه وهى (فى ص ٤٦): «لا أبا لفلان» - على اعتبار زياده اللام بين المتضايفين - وتفصيل الكلام عليها فى ج ١ م ٨ فى الأسماء السته.

٢- انظر ص ٣٧ و ٢٩ و ٣٠٧.

٣- فى «د» من ص ٤٠. مما يسمى بالأنواع الشبيهه بالإضافه غير المحضه.

٤- كما أشرنا فى هامش ص ٢ ويجىء فى ص ٧.

٥- فى ص ٢٨ و ٨٤.

٦- للأحكام التفصيليه الآتيه ملخص مناسب فى ص ٧٠.

٧- هذه الأحكام حتميه (أى : واجبه المراعاه والتطبيق) أما الأحكام الأخرى الجائزه فأشهرها أربعه ، ستذكر بعدها مباشر؟؟؟ ص ٦٣.

الأول : أن يكون «المضاف إليه» مجرورا دائما (١) ، لا فرق بين أن يكون مجرورا فى اللفظ ؛ (نحو قول الشاعر :

على قدر أهل العزم تأتى العزائم

وتأتى على قدر الكرام المكارم

ونحو : من وثق بأعوان السوء لقى منهم شرّ المصائب ...) ، ومجرور المحل (٢) ؛ نحو : من التمس تقويم ما لا يستقيم كان عابثا ، وإخفاقه محققا. ونحو : نعم العربىّ ؛ يسرع للنجده حين يدعوه الداعى ... و ... فكلمه : «ما» مضاف إليه مبنيه على السكون فى محل جر. والضمير «الهاء» – فى إخفاقه – مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر. والجمله المضارعيه : «يدعو» مضاف إليه فى محل جرّ.

وإذا كان المضاف إليه هو : «ياء المتكلم» (٣) فإنه يستوجب أحكاما أخرى غير الكسر ، ستجىء فى باب خاص به (٤).

أما المضاف فلابد أن يكون اسما – كما سبق – ويعرب على حسب حاله الجمله ؛ فيكون مبتدأ ، أو خبرا ، أو فاعلا ، أو غير ذلك ... والكثير أن يكون معربا. ومنه ما يكون مبنيّا ، ولا يمنعه البناء من أن يكون مضافا ؛ مثل : حين – حيث – إذ – إذا – لدن ... و ... (٥) وغيرها مما سيمر بعضه فى هذا الباب ...

والمضاف هو عامل الجر فى المضاف إليه (٦) – تبعا للرأى المشهور – ...

١- ومعناه يخالف معنى المضاف ؛ لأن الإضافه – ولا سيما المحضه – تقتضى مغايره المتضايفين فى مدلولهما ؛ (كما سيجىء ، فى رقم ٦ من هامش ص ٤٠) إلا بعض حالات هناك ، ولا بد أن يكون المضاف إليه اسما ، ولو تأويلا ؛ كما فى هامش ص ٢ وفى ص ٦.

٢- يكون مجرورا فى اللفظ إذا كان معربا ، ويكون مجرور المحل إذا كان مبنيا ؛ كالضمائر ، والموصولات و ... أو كان جمله ، فالمبنى والجمله كلاهما فى محل جر.

٣- الإضافه لياء المتكلم المحذوفه أو المنقلبه ألفا تسمى : «الإضافه المقدره». أما الإضافه للياء المذكوره فنوع من «الإضافه الظاهره». – كما سيجىء فى «ب» من ص ١٧٣ –. وهذا تقسيم آخر للإضافه ...

٤- ص ١٦٩.

٥- لما تقدم إشاره فى آخر : «ج» من هامش ص ٢.

٦- قلنا فى الجزء الثانى (باب حروف الجر ، هامش ص ٣٣٨ م ٨٩) إن جر الاسم بالإضافه هو سبب من أسباب ثلاثه أصيله ، كل واحد منها يوجب جره ، أولها : جره بحرف الجر ، -- وثانيها : جره بالإضافه ، وثالثها : جره بالتبعيه لمتبوع مجرور ، كأن يكون التابع نعتا ، أو : معطوفا ، أو : توكيدا ، أو بدلا ، والمتبوع فى كل تلك الحالات مجرور ؛ فيجب جر التابع محاكاه له. وهناك سببان آخران للجر ؛ أحدهما الجر على : «التوهم» ؛ ومن صواب الرأى إهماله ، وعدم الاعتداد به (كما قلنا فى ج ١ ص ٦٠٩ م

٤٩ حيث توضيحه ، وتفصيل الكلام عليه). والآخر الجر على : «المجاوره» ؛ والواجب التشدد فى إغفاله ، وعدم الأخذ به مطلقا. (كما أشرنا فى الموضع السابق وفى ج ٢ م ٨٢ ص ٣٢٣ وص ٤٠١ م ٨٩). أما الداعى لاتخاذه سببا للجر فورود أمثله قليله جدا ، وبعضها مشكوك فيه - ، قد اشتملت على جر الاسم من غير سبب ظاهر لجره ، إلا مجاورته لاسم مجرور قبله مباشره ؛ منها : (هذا جحر ضبّ خرب) ، بجر كلمه : «خرب» ، مع أنها صفه «لجحر» ولا تصلح صفه «لضب» ؛ لأن الضب لا يوصف بأنه خرب ، ومنها : «يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلّهم ...» بجر كلمه : «كل» ، مع أنها توكيد لكلمه : «ذوى» المنصوبه ؛ إذ لو كانت توكيدا لكلمه : «الزوجات» لقال كلهن. وقد تأول النحاه المثال الأول بأن أصله : هذا جحر ضبّ خرب الجحر منه ، أو خرب جحره ، ثم حذف ما حذف ، وبقى ما بقى ، واشتد الجدل فى نوع المحذوف وصحه الحذف وعدم صحته ، على الوجه المبين فى المطولات (ومنها همع الهوامع ج ٢ ص ٥٥) وقالوا فى المثال الثانى إنه خطأ أو ضروره. واتفق كثير من أئمه النحاه على أن الجر بالمجاوره ضعيف ، أو ضعيف جدا. وجاء فى «المحتسب» لابن جنى - ج ٢ ص ٢٩٧ - ما نصه : (إن الخفض بالجوار - أى : بالمجاوره - فى غايه الشذوذ).» اه بل جاء فى كتاب «مجمع البيان ، لعلوم القرآن» - ج ٣ ص ٣٣٥ - ما نصه : (إن المحققين من النحويين نفوا أن يكون الإعراب بالمجاوره جائزا فى كلامهم ...). اه ، أى : فى كلام العرب ؛ وعلى هذا لا يصح القياس عليه ، ولا يستعمل إلا فى المسموع (كما جاء فى خزانه الأدب ، للبغدادى ، ج ٢ ص ٣٢٤).

الثانى : وجوب حذف نون المثنى ، ونون جمع المذكر السالم ، وملحقاتهما - إن وقع أحدها مضافا مختوما بتلك النون. فمثال حذفها من آخر المثنى المضاف قول الشاعر :

العين تعرف من عينى محدّثها

إن كان من حزبها أو من أعاديها

ومثال حذفها من آخر الملحق بالمثنى (١) قول الشاعر :

بدت الحقيقه غير خاف أمرها

واثنا (٢) علىّ يشهدان

بما بدا

ومثال حذفها من جمع المذكر : الجنود حارسو الوطن ، باذلو أرواحهم

١- من الملحق بالمثنى : «اثنان» و «اثنتان» وقد سبق تفصيل الكلام على المثنى وملحقاته فى ج ١ ص ٧٦ م ٩.

٢- أى : عيناه ، أو : صاحباه.

فى حمايته. ومثال حذفها من الملحق (١) به قولهم : أحبّ الناس للمرء أهلوه ؛ فلا يقض سنى حياته فى معاداتهم ، أو مقاطعتهم. وقول بعضهم يصف شهرا من شهور الضيف : لقد اشتدت وقدته ، وتأجّج سعيره ، وأحرقتنا ثلاثوه. وكان الأصل (٢) قبل الإضافه : عينين - اثنان - حارسون - باذلون - أهلون - سنين - ثلاثون.

فإن كانت النون الأخيره ليست للتثنيه ولا لجمع المذكر السالم ، ولا لملحقاتهما لم يجز حذفها من المضاف ؛ كالنون التى فى آخر المفرد ، مثل : سلطان - حنان - ، وكالتى فى آخر جمع التكسير ، مثل : بساتين - رياحين ؛ تقول : سلطان الضمير أقوى من سلطان القانون - حنان الآباء والأمهات لا يسمو إليه حنان أحد - كان العرب القدامى مفتونين ببساتين الشام ورياحينها ، يكثرون القول فى وصفها ، والتغنى بمباهجها.

١- ومن الملحق بجمع المذكر السالم : أرضون - سنون - عالمون - أهلون ... و ... (وقد سبق الكلام على هذا الجمع وملحقاته فى ج ١ ص ٨١ م ١١).

٢- يجب أن يحذف مع نون المثنى وجمع المذكر حرف اللام الذى يقع فاصلا بينها وبين ياء المتكلم الواقعه مضافا إليه ، فى مثل : هذان أستاذاى ، وهؤلاء أستاذىّ. ومثل قول الشاعر : خليلىّ إن المال ليس بنافع إذا لم ينل منه أخ وصديق وقولهم : إن مكرمىّ أهل تفضل لا أنساه. والأصل : أستاذان لى ، أستاذون لى ، خليلين لى ، مكرمين لى ، ثم حذفت اللام مع النون. وقيل إنها حذفت للتخفيف. وسواء أكان هذا أم ذاك فلابد من حذف اللام مع النون ، فلا قيمه للخلاف ... و ... كما سيأتى فى باب : «المضاف للياء». (رقم ١ من هامش ص ١٧٨).

زیاده وتفصیل

۱ - هناک حاله یجوز فیها حـذف النّون وعدم حذفها من آخر المثنی وجمع المذکر السالم ، مع عدم إضافه کل منهما. وتتحقق هذه الحاله فی الإضافه غیر المحضه حین یکون المضاف وصـفا عاملا بعده معموله. والغالب (۱) فی هذا الوصف أن یکون صله «أل» ؛ نحو : اشـتهر المتقنـان العمـل - اشـتهر المتقنون العمـل ... فعنـد إثبات النون فی الوصف - کما فی المثال - یتحتم إعراب کلمه : «العمـل» مفعولا به للوصف. وعنـد حـذفها - مثل : اشـتهر المتقنا العمل ، اشـتهر المتقنو العمل - یجوز فی کلمه : «العمل» أمران ؛

أحدهما : الجرّ علی اعتبارها مضافا إلیه ، والوصف قبلها هو المضاف ، حذفت من آخره نون التثنیه ، أو الجمع ؛ بسبب إضافته.

والثـانی : النصب علی اعتبارها مفعولا به للوصف ، حـذفت النون من آخره للتخفیف ، لا للإضافه ؛ إذ الوصف فی هـذه الصوره لیس مضافا ، وإنما حـذفت من آخره «النون» - بالرغم من عدم إضافته - ؛ متابعه لبعض القبائل التی تجیز حذفها من آخر المثنی ، وجمع المذکر السالم ، بشرط أن یکون کل منهما وصفا عاملا - یغلب (۲) أن یکون صله «أل» وبعده مفعوله غیر مجرور ؛ کما شرحنا.

۱- لأنهـا قـد تحـذف فی حالاـت أخری (سبق بیانها فی ج ۱ م ۵۶ ص ۶۹۱ بـاب : لاـ النـافیه للجنس). وإنمـا قلنا : الغالب فی الوصف أن یکون صـله «أل» اعتمـادا علی ما قاله الصـبان هنا وفی الجزء الأول (فی باب : الإعراب ؛ عنـد الکلام علی حرکه نون المثنی والجمع) حیث صـرح فیهما بأن الوصف صـله. ومعلوم أن الوصف لا یکون صله إلا لأل. أما غیر الغالب فعدم وقوعه صله لهـا ، وهـذا یفهم من کلاـمه فی بـاب الإعراب السالف فی الموضع المشار له ، کما یفهم من ج ۲ آخر باب الإضافه عنـد کلامه علی مواضع الفصل بین المتضایفین بشبه الجمله.

۲- لأنهـا قـد تحـذف فی حالاـت أخری (سبق بیانها فی ج ۱ م ۵۶ ص ۶۹۱ بـاب : لاـ النـافیه للجنس). وإنمـا قلنا : الغالب فی الوصف أن یکون صـله «أل» اعتمـادا علی ما قاله الصـبان هنا وفی الجزء الأول (فی باب : الإعراب ؛ عنـد الکلام علی حرکه نون المثنی والجمع) حیث صـرح فیهما بأن الوصف صـله. ومعلوم أن الوصف لا یکون صله إلا لأل. أما غیر الغالب فعدم وقوعه صله لهـا ، وهـذا یفهم من کلاـمه فی بـاب الإعراب السالف فی الموضع المشار له ، کما یفهم من ج ۲ آخر باب الإضافه عنـد کلامه علی مواضع الفصل بین المتضایفین بشبه الجمله.

لكن من الخير إهمال هـذه الصوره اليوم ، وعـدم محاكاتها - وإن كانت محاكاتها جائزه - لما قد تحدثه من لبس وإبهام ينافيان الغرض الصـحيح من اللغه ، ومـا يجب أن توصف به. وإنمـا عرضـناها ، كمـا نعرض نظـائر لها فى بعض الأحيان ؛ للسـبب الـذى نردده كثيرا ، وهو : الاستعانه بها على فهم الوارد منها. فى النصوص القديمه ، دون الموافقه على محاكاتها.

* * *

ص: ١١

الثالث : وجوب حذف التنوين إن وجد فى آخر المضاف قبل إضافته ؛ كقولهم : بناء الظلم إلى خراب عاجل ، وكلّ بنيان عدل فغير منهدم. فقد حذف التنوين من الكلمات المعربه : (بناء - كل - بنيان - غير ...) ، بسبب الإضافه. ولو زالت الإضافه لعاد التنوين.

الرابع : وجوب حذف «أل» من صدر المضاف ، بشرط أن تكون زائده (١) فى أوله للتعريف ، أو لغيره ، وأن تكون الإضافه محضه ، نحو : بلادنا تاج الفخار للشرق ، وهى درّه عقده. والأصل : البلاد - التاج - الدره - العقد. فحذفت «أل» من أول كل مضاف.

فإن كانت «أل» غير زائده ؛ (نحو : ألف ، وألباب) (٢) لم تحذف.

أما إن كانت الإضافه غير محضه فيجب حذف «أل» أيضا - إلا فى الحالات الأربع التاليه (٣).

ا - أن توجد فى المتضايفين معا (أى : فى المضاف والمضاف إليه ، معا) ؛ نحو : الوالدان هما الرحيما القلب - العلماء هم المؤسسو الحضاره.

ب - أن توجد فى المضاف دون المضاف إليه ، ويكون المضاف إليه مضافا إلى اسم مبدوء بها ؛ نحو : أعاون المؤسسى نهضه البلاد ، وأعتقد أنهم الرائدو خير الوطن.

ح - أن توجد فى المضاف دون المضاف إليه ويكون المضاف إليه مضافا

١- أى : بشرط أن تكون غير لازمه ، واللازمه - هنا - هى المعدوده من بنيه اللفظ ، أى : من حروفه التى لا بد من وجودها ليؤدى المراد الأصيل منه ، كالتى لا تفارق الأعلام مطلقا ؛ مثل : (ألكن ، ألفىّ - وألطاف - ، وإلهام ، وألوان ، وألحان) - أعلاما ...

٢- جمع : لب ، بمعنى : عقل.

٣- مما تجب ملاحظته : أن «الإضافه» تعتبر محضه لا يجوز فيها وجود «أل» فى «المضاف» إذا كان هذا المضاف «المشتق» دالا على الزمن الماضى فقط مع عدم استيفائه لبقيه الشروط اللازمه للإعمال ، (والتى يجىء بيانها فى ص ٢٤٦ ؛ - كما سبق فى ص ٥ و ٦) - فلا يصح : جاء العابر النهر أمس. فلابد لصحه الجمع بين «أل» و «الإضافه» فى المشتق العامل (كاسم الفاعل و ...) أن يكون عاملا زمنه للحال أو الاستقبال أو الاستمرار الذى يشمل الأزمنه الثلاثه ؛ نحو : انظر العابر النهر الآن - انظر العابر النهر غدا ، إن الله المدبر الأمور.

إلى ضمير يعود على لفظ مشتمل عليها ، نحو : المجد أنتم المدركو قيمته ، والفضل أنتم الباذلو غايته.

د – أن توجد فى المضاف دون المضاف إليه بشرط أن يكون المضاف مثنى أو جمع مذكر سالما ؛ نحو : أنتما الصانعا معروف – أنتم الصانعو معروف. ومنه قول الشاعر :

وما لكلام الناس فيما يريبنى

أصول ، ولا للقائليه أصول

وفى غير هذه الحالات الأربع الخاصه بالإضافه غير المحضه يجب حذف «أل» كما قلنا. ففى كلمات مثل : العزيز – الشاهد – السارق – الأفضل ... و ... وأشباهها نقول فيها عند إضافتها : عزيز قومه مطاع فيهم – شاهد زور أكبر ضررا من سارق مال – أفضل مواهب المرء عقله ... و ...

زیاده وتفصیل

ا – الکوفیون یجیزون فی الإضافه المحضه دخول «أل» علی المضاف ، بشرط أن یکون اسم عدد ، وأن یکون المضاف إلیه هو المعدود ، وفی أوله «أل» أیضا ؛ فلابد من وجودها فیهما معا ، نحو : قرأت الثلاثه الکتب فی السبعه الأیام. وحجتهم فی هذه الإجازه السماع عن العرب ، وورود عدّه أمثله صحیحه تکفی عندهم للقیاس علیها. والبصریون لا یجیزون هذا ، مستندین فی المنع إلی أن العدد مع المعدود هو ضرب من المقادیر ، والمقادیر لا یجوز فیها ما سبق ؛ فکما لا یصح أن یقال : اشتریت الرطل الفضه ، – بالإضافه – لا یصح کذلک أن یقال : الثلاثه الکتب ، بالإضافه ؛ حملا للنّظیر علی نظیره ، وقیاسا للشیء علی ما هو من بابه. فعلّه المنع عندهم : «التنظیر».

والحق أن حجه الکوفیین هی الأقوی ؛ لاعتمادها علی السماع الثابت ، وهو الأصل والأساس الذی له الأولویه والتفضیل ؛ فلا مانع من الأخذ به لمن شاء غیر أن المذهب البصری أکثر شهره ، وأوسع شیوعا ؛ فمن الخیر الاکتفاء بمحاکاته ؛ لتتماثل أسالیب البیان اللغوی ، وتتوحد ، حیث یحسن التماثل والتوحد (۱).

ب – فی مثل : «جاء المکرمک». – من کل وصف عامل مبدوء : «بأل» ومفعوله ضمیر بعده (۲) – یعرب هذا الضمیر (وهو هنا : الکاف)

۱– وهذا ما دعانا إلی استحسان الرأی البصری ، والاقتصار علیه عند الکلام علی المعرف «بأل» إذا أرید إضافته. (البیان ، والصور المتعدده ، ج ۱ ص ۳۲۰ م ۳۲).

۲– ومنه قول الشاعر : ألا أیهذا الزاجری احضر الوغی وأن أشهد اللذات ، هل أنت مخلدی؟ ومثل البیت الأخیر من أبیات «شوقی» التالیه ، یخاطب أبا البنات ، الذی لم یرزق بنین : إن البنات ذخائر من رحمه وکنوز حبّ صادق ، ووفاء السّاهرات لعلّه ، أو کبره والصابرات لشده وبلاء ... – والباکیاتک حین ینقطع البکا والزائراتک فی العراء النّائی (الکبره : الشیخوخه – العراء النائی : الخلاء والفضاء البعیدان. والمراد بهما : المقابر).

مفعولا به فى محل نصب ، ولا تصح الإضافه ؛ لوجود : «أل» فى صدر المضاف ؛ إذ هذه الصوره ليست من الصور السالفه (١) التى تباح فيها الإضافه مع وجود : «أل» فى المضاف.

ويتعين فى الضمير (الكاف) الجر المحلىّ بالإضافه إن كان الوصف مجردا من : «أل» فى مثل : «جاء مكرمك» ، لفقد التنوين ؛ إذ لم نقل : جاء مكرم إيّاك. أما إن كان مفعول الوصف ظاهرا بعده فإن آثار الإضافه ستظهر عليه جليّه ؛ وتتبين بجرّه ، مع حذف التنوين من الوصف المضاف ، وإلا فلا إضافه ، فينصب المفعول به بعد الوصف ...

ومثل الضمير (الكاف) فى وجوب النصب : الضمير «الهاء» فى : «أوضعه» من قولهم المأثور : «لا عهد لى بألأم قفا منه ، ولا أوضعه». بفتح العين - كما وردت سماعا - ف «الهاء» هنا مثل «الكاف» فى المثال السابق. إلا أن «الكاف» مفعول به ، و «الهاء» مشبه بالمفعول به هنا ، لأن اسم التفضيل لا ينصب مفعولا به. وليست كلمه «أوضع» مضافه ، و «الهاء» مضافه إليها ؛ لأنها لو كانت مضافه لوجب جرها بالكسره لا بالفتحه التى سمعت بها. على أنه لا مانع من جرّها فى استعمالنا الآن على الإضافه (٢).

وفى مثل : «مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره» ، يجوز جر : «أحمر» بالفتحه ؛ على اعتباره معطوفا على كلمه «أبيض» ، و «الهاء» بعده فى محل نصب ؛ على «التشبيه بالمفعول به» للصفه المشبهه : (وهى أحمر) ويجوز جر : «أحمر» بالكسره : على اعتباره معطوفا على أبيض أيضا ، مضافا ، و «الهاء» مضاف إليه ، مبنيه على الضم فى محل جر (٣).

* * *

١- فى ص ١٢ وما بعدها.

٢- لهذه المسأله اتصال وثيق بالحكم الهام الذى يجىء فى ص ٤٢٢ ، باب : «أفعل التفضيل» خاصا به إذا كان معطوفا على «أفعل» آخر.

٣- وقد نص على هذا صاحب المغنى ونقله عنه الصبان فى هذا الموضع من الباب.

الخامس : وجوب اشتمال الإضافه المحضه على حرف جر أصلى (١) ، مناسب ، اشتمالا أساسه التخيل والافتراض ، لا الحقيقه والواقع ؛ فيلاحظ وجوده ، مع أنه غير موجود إلا فى التخيل ، أو : فى النيه (٢) - كما يقولون -.

والغرض من هذا التخيل : الاستعانه بحرف الجر على توصيل معنى ما قبله إلى ما بعده ؛ كالشأن فى حرف الجر الأصلى (٣) ، وأيضا الاستعانه على كشف الصله المعنويه بين المتضايفين ، (وهما : المضاف والمضاف إليه) ، وإبانه ما بينهما من ارتباط محكم ، وملابسه (أى : مناسبه) قويه لا تتكشف ولا تبين إلا من معنى حرف الجر المشار إليه (٤). بشرط أن يكون هذا الحرف خفيّا متخيّلا ، مكانه بين المضاف والمضاف إليه ، وأن يكون أحد ثلاثه أحرف أصليه ؛ هى : «من» - «فى» - «اللام» (٥).

١- أما غير المحضه فالصحيح أنها لا تشتمل على حرف جر (خفىّ ملحوظ). وقيل : إنها تشتمل على «اللام» والأول هو الأرجح الذى يجب الاقتصار عليه.

٢- هذا تعبير النحاه.

٣- أوضحنا هذا فى باب حروف الجر ، ج ٢ م ٨٩ ص ٣٤٠.

٤- يرى بعض النحاه أن الإضافه المحضه ليست على تقدير حرف خفى ، ولا على ملاحظه وجوده مع اختفائه. وحجته : أنه لو كان هناك حرف خفى ملحوظ ما وقع فرق فى المعنى بين : كتاب محمد ، وكتاب لمحمد ؛ فيتساوى المعنيان ، مع أنهما غير متساويين فى الواقع ، لأن كلمه : «كتاب» الأولى معرفه ، والثانيه نكره ؛ وفرق كبير فى المعنى بين المعرفه والنكره. وقد دفعوا حجته بمنع المساواه ؛ قائلين : إن المراد من كون الإضافه على معنى حرف - كاللام ، مثلا - مجرد ملاحظه معنى : «اللام». وهذه الملاحظه المجرده لا تمنع من تعريف المضاف ، ولا من تخصيصه ، على الوجه الآتى فى الحكم السادس - ص ٢٣ - ما دام حرف الجر مختفيا لا يظهر فى الجمله بين المتضايفين. أما إذا ظهر بينهما فإن الأمر يتغير ؛ فتخلو الجمله عندئذ من اسم المضاف والمضاف إليه ؛ لأن كلا منهما يفقد اسمه هذا بسبب ظهور حرف الجر ، ويزول ما كان يكتسبه المضاف من المضاف إليه من تعريف أو تخصيص ؛ حيث لا يوجد الآن إضافه مطلقا. فمجرد الملاحظه لا يستلزم المساواه التامه بين «كتاب محمد» و «كتاب لمحمد» من كل وجه إذ المراد من «كتاب محمد» ، بمعنى : «كتاب لمحمد» ملاحظه معنى «اللام» فقط دون التصريح بها ، ودون منع تعريف أو غيره مما يستفيده المضاف من المضاف إليه. فالأمر مقصور على مجرد تفسير جهه الإضافه فى المثال المذكور وأشباهه ؛ من ناحيه الملك ، أو : الاختصاص ، ونحوه ، ليس غير.

٥- وبسبب هذا الأثر المعنوى ، مزيدا عليه الأثر الموضح فى الحكم السادس التالى - ص ٢٣ - سميت «إضافه معنويه» - كما سبق فى رقم ١ من هامش صفحه ٣ ، وكما سيجىء فى صفحه ٢٤.

وإنما انحصر الاختيار فى هذه الثلاثه لأنها - دون غيرها - أقدر على تحقيق الغايه المعنويه ؛ فالحرف : «من» يدل على أن المضاف بعض المضاف إليه ... ، والحرف : «فى» يدل على أن المضاف إليه يحوى المضاف كما يحوى الظرف المظروف ... والحرف : «اللام» يدل على ملكيه المضاف إليه للمضاف ، أو اختصاصه به بنوع من الاختصاص ... فمثال : «من» قول أعرابيه لابنها الخارج إلى القتال ، وقد رأته متزينا :

حرام على من يروم انتصارا

ثياب الحرير ، وحلى الذهب

أى : ثياب من الحرير ، وحلى من الذهب. ومثال «فى» قول الشاعر :

ولقد ظفرت بما أردت من الغنى

بكفاح صبح ، واجتهاد مساء

أى : بكفاح فى صبح ، واجتهاد فى مساء. ومثال «اللام» قول الشاعر فى وصف الصحف :

لسان البلاد ، ونبض العباد

وكهف الحقوق ، وحرب الجنف (١)

أى : للبلاد - للعباد - للحقوق - للجنف.

ومن الواجب التنبه لما قلناه من أن الحرف الجارّ - فى الأمثله السالفه وأشباهها - لا وجود له فى الحقيقه الواقعه ، ولا فى التقدير الذى يقوم مقامها ، وإنما وجوده مقصور على التخيل ، ومجرد النيه. ولهذا لم يعمل الجر فى المضاف إليه ، - فى الرأى المشهور - ولم يحتاجا معا إلى عامل يتعلقان به ؛ إذ التعلق لا يكون إلا للجار والمجرور الحقيقيين الأصليين. وبالرغم من أن هذا الحرف خيالى محض فإن التصريح به جائز فى أكثر الإضافات المحضه (٢) ...

لكن أيصلح كل حرف من تلك الأحرف الثلاثه لكل إضافه محضه ؛ بحيث يصح أن يحل هذا الحرف محل ذاك ، والعكس ، بغير ضابط ولا اشتراط شىء ، أم أن الأمر فى الاختيار مقيد بشرط خاص ، وخاضع لضابط معين؟.

وبعباره أخرى : أيباح استعمال كل واحد من الأحرف الثلاثه فى كل إضافه

١- الميل عن الحق - الظلم.

٢- سيجىء فى قسم «ا» ص ٢١ بعض الصور التى لا يصح فيها التصريح بحرف الجر

محضه ، أم أن لكل إضافه محضه حرفا واحدا يناسبها ، ولا يصلح لها سواه؟.

نعم لكل واحده منها حرف يناسبها ، ولا يجوز اختيار غيره ، وإلا فسد المعنى المراد. ولهذا قالوا إذا صلح لواحده أكثر من حرف جر وجب أن يختلف المعنى باختلاف الأحرف الجاره الصالحه ؛ لأن لكل حرف من الثلاثه معنى خاصّا به ، لا يؤديه غيره ، فلا يمكن أن تتفق المعانى فى إضافه واحده مع اختلاف هذه الأحرف.

وفيما يلى بيان الضابط الذى يراعى عند اختيار أحد الأحرف الثلاثه : (وقد جرى الاصطلاح النحوى عند اختيار حرف منها أن يذكر اسم الحرف ؛ فيقال : الإضافه على معنى «من» (١) - أو : الإضافه على معنى : «فى» - أو الإضافه على معنى : «اللام»).

* * *

ا - تكون الإضافه على معنى : «من» ، إن كان المضاف إليه جنسا عامّا يشمل المضاف ، ويصح إطلاق اسمه على المضاف. وإن شئت فقل : أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، مع صلاحيه المضاف لأن يكون مبتدأ خبره المضاف إليه (٢) ، من غير فساد للمعنى ، مثل : ثياب حرير ، حلى ذهب ... فالحرير : مضاف إليه ، وهو جنس عامّ ، يشمل أشياء كثيره ؛ منها الثياب ، وغيرها. والذهب جنس عام يشمل أشياء متعدده ، منها الحلى وغيره ، فالمضاف فى الحالتين - ونظائرهما - بعض مما يشمله المضاف إليه ، ولو سمى باسم المضاف إليه لكانت التسميه صحيحه ، ولو وقع المضاف مبتدأ خبره المضاف إليه ما فسد المعنى ، فيصح ؛ الثياب حرير - الحلى ذهب ...

١- هى «من البيانيه» التى سبق بيانها وبيان أحكامها الأخرى فى باب حروف الجر ح ٢ ص ٣٣٨ م ٩٠.

٢- إلا فى المسأله التى فى هامش الصفحه الآتيه.

زیاده وتفصیل

من الإضافه التی علی معنی : «من» إضافه الأعداد إلی المعدودات ؛ نحو : اشتریت أربعه کتب. ویدخل فی هذا النوع إضافه العدد إلی عدد آخر ؛ نحو : عندی من الکتب ثلاثمائه (۱).

ومنها : إضافه المقادیر إلی الأشیاء المقدّره ؛ نحو : بعت فدان قطن.

وإذا کانت الإضافه علی معنی : «من» جاز فی المضاف إلیه أوجه إعرابیه أخری ، فیجوز أن یعرب بدلا ، أو عطف بیان ، وتزول بوجودهما الإضافه وتکون حرکه آخره تابعه لحرکه المتبوع الذی کان مضافا فی الأصل. کما یجوز أیضا - إن کان نکره - نصبه علی الحال أو التمییز بعد الاستغناء عن الإضافه ؛ ففی مثل : هذه ساعه فضه ، یصح إعراب : «فضه» مضافا إلیه مجرورا ، والمضاف هو کلمه : «ساعه» - خبر مرفوع ، مجرد من التنوین. ویصح فی کلمه : «فضه» إعرابها بدلا ، أو عطف بیان ، فتکون مرفوعه ، تبعا لکلمه «ساعه» المرفوعه ، والتی یجب أن یرجع إلیها التنوین فی هذه الصوره بعد زوال الإضافه. ویصح أیضا إعراب کلمه : «فضه» حالا أو تمییزا ؛ فیجب نصبها کما یجب تنوین کلمه : «ساعه» فی هذه الصوره أیضا ، بعد زوال الإضافه.

ولکل صوره إعرابیه من الصور الصحیحه السالفه معنی یختلف عن الآخر ؛ لأن المعنی الذی یؤدیه البدل أو عطف البیان یغایر ما یؤدیه الحال أو التمییز ، وکذا ما یؤدیه هذان ...

* * *

۱- عرفنا أنهم اشترطوا فی الإضافه التی علی معنی : «من» أن یکون المضاف إلیه جنسا للمضاف ... ، وأن یصح وقوع المضاف إلیه خبرا عن المضاف. لکن هذا لا یتحقق فی إضافه العدد للعدد ؛ إذ لا یصح أن یقال : «الثلاث مائه ...» غیر أنهم قالوا إن إضافه العدد للعدد هی علی معنی «من» ولا یضر عدم صحه الإخبار فی الظاهر ؛ لأن المراد بالمضاف إلیه هنا الجمع فیشمل المضاف. فالمقصود من المائه (وهی المفرد المضاف إلیه) المئات ؛ فکأنک تقول : الثلاث مئات ... وبهذا التأویل یتحقق الشرط السالف. وقد یقال : لا داعی للتأویل والتقدیر ما دامت العرب قد نطقت بهذا ...

ب – تكون الإضافه على معنى : «فى» إن كان المضاف إليه ظرف زمان أو مكان واقعا فيه المضاف (١) : نحو : يحرص كثير من الناس على رحله الشتاء إلى المشاتى ، ورحله الصيف إلى السواحل البحريه. أى : رحله فى الشتاء ، ورحله فى الصيف. ونحو : قول شوقى فى وصف الظبى :

«عروس البيد ، الفاتن كالغيد ... إذا شرع فى السماء روقيه (٢) ، خلته دميه محراب ، أو شجيره عليها تراب». يريد : عروس فى البيد – دميه فى محراب ...

ح – تكون الإضافه على معنى «اللام» إن كان معناها هو الذى يحقق القصد ، دون معنى : «من» أو «فى» ؛ كالإضافه التى يراد منها بيان الملك ، أو الاختصاص ، فى مثل : يضع العربى يده فى يد أخيه ، ويعاهده على النصر والتأييد والفداء. أى : يد له فى يد لأخيه. وقول شوقى يخاطب أبا الهول (٣) :

أبا الهول ، أنت نديم الزّمان

نجنى الأوان (٤) ، سمير العصر

(٥)

أى : نديم للزمان – نجىّ للأوان – سمير للعصر ، فالإضافه فى هذه الصور وأشباهها على معنى : «اللام» ولا تصلح أن تكون على معنى «من» أو : «فى».

والغالب فى اللام الملحوظه أن تكون لبيان الملك أو الاختصاص (٦). فإن صلح فى مكانها ملاحظه حرف آخر وجب أن يقوم المعنى على ملاحظه الحرف الذى يحقق القصد ؛ لأن لكل حرف – كما أشرنا (٧) – معنى يؤديه ؛ فالحرف الذى يؤدى المعنى الذى يريده المتكلم يكون هو الحرف المطلوب.

١– ليس من اللازم أن يكون المضاف إليه ظرفا حقيقيا للزمان أو المكان تنطبق عليه شروطهما ، وإنما الغرض أن يكون وعاء للمضاف ، وغلافا يحتويه. ويكفى أن تكون الظرفيه مجازيه.

٢– قرنيه. – تثنيه : قرن –

٣– تمثال فرعونى من أقدم آثار الفراعين ، وأروعها صوره ، وأكملها إتقانا ، رأسه رأس إنسان وجسمه جسم أسد.

٤– الزمن الحديث.

٥– بمعنى : الدهر. أو : جمع عصر.

٦– انظر رقم ١ فى الصفحه التاليه – وقد سبق شرح هذا فى الجزء الثانى ، باب : «حرف الجر» – ص ٣٦٤ م ٩٠.

٧– فى ص ١٨.

زياده وتفصيل

١- قد تكون الإضافه على معنى : «اللام» ولكن لا يصح التصريح (١) بهذا الحرف ، مثل : يوم السبت - يوم الأحد ... و ... ومثل : علم الحساب - علم الهندسه ... و ... وفى هذه الحاله يكتفى من اللام بتحقيق الغرض من مجيئها ؛ وهو : إفاده الاختصاص.

وهناك صور أخرى لا يصح التصريح فيها باللام إلا إذا تغير لفظ المضاف وحل محله لفظ آخر يرادفه أو يقاربه ؛ ومن هذه الصور : ذو مال - عند علىّ - مع الوالد - كل رجل ... فتصير بعد التغيير الذى لا يفسد المعنى : صاحب مال - مكان علىّ - مصاحب الوالد - أفراد الرجل.

٢- الأصل أن تكون النسبه الإضافيه قويه ، أى : أن تكون الصله المعنويه بين المضاف والمضاف إليه وثيقه ، والربط بينهما محكما بحيث يظهر ويتحقق جليّا معنى الحرف : «من» أو : «فى» أو : «اللام» على حسب القصد. وهذه الإضافه تسمى : «الإضافه قويه الملابسه» (أى : قويه المناسبه).

وقد تقوم دواع بلاغيه تقتضى أن تكون الصله بين المضاف والمضاف إليه ضعيفه ، لكنها واضحه مفهومه ، ويعبرون عنها بأنها «الإضافه لأدنى ملابسه» (٢) ومن أمثلتها : «قمر القاهره ساحر ، وشمس حلوان (٣) رائعه». فقد أضيف القمر إلى القاهره ، ونسب إليها ؛ إضافه على معنى «اللام». فأين ما تفيده الإضافه التى على معنى «اللام» من الملك أو الاختصاص؟ ... إن صله القمر بمدينه القاهره ضعيفه لا تستحق تلك الإضافه ، ولا هذه النسبه ؛ إذ يشاركها فيها آلاف من البلاد الأخرى ؛ فلا داعى لاستئثارها بالقمر. غير أن

١- أشرنا لما يأتى فى رقم ٢ من هامش ص ١٧.

٢- وهى جائزه فى السعه والضروره. (أى : فى النثر والشعر ، وملحقاته ...).

٣- إحدى ضواحى القاهره ، جنوبا.

هناك داعيا بلاغيّا اقتضى هذه النسبه وتخصيص القمر بالقاهره ؛ هو : إفاده أنه يمنحها ما لا يمنح سواها ، ويضفى عليها جمالا قلّ أن تفوز به مدينه أخرى. فكأنه خاص بها ، مقصور عليها. ومثل هذا يقال فى المثال الثانى وأشباهه (۱) ...

* * *

ص: ۲۲

۱- كقوله تعالى : (كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَها لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحاها.) فقد أضيف الضحا إلى : «ها» التى هى ضمير العشيه ، فالتقدير : كأنهم لم يلبثوا إلا عشيه ، أو ضحا العشيه. ولا صله هنا تربط المضاف بالمضاف إليه ربطا معنويا قويا يحقق معنى الحرف إلا صله واهيه ؛ هى : أن الضحا أول النهار والعشيه آخره ؛ فبينهما أزمنه أخرى ، لكل زمان منها اسمه الخاص. ولكن البلاغه اقتضت إغفال هذه الأزمنه ، وإجراء إضافه لأدنى ملابسه بين المضاف والمضاف إليه. وكقولهم : (نجم الأحمق) ؛ وهو نجم كان إذا أشرق ورآه بعض الحمقى ، هدأ واستراح ، وخفت حده حمقه. وكذلك ما جاء فى «الكامل» للمبرد (ج ۱ ص ۲۴۳) ، من قول الشاعر : أهابوا به ؛ فازداد بعدا ، وصدّه عن القرب منهم ضوء برق ووابله فقد أضاف الشاعر كلمه : «وابل» إلى ضمير «البرق» ؛ فكأنه أضافها إلى البرق نفسه ؛ قائلا «وابل البرق» مع أن «الوابل» ليس للبرق. قال المبرد : قد يضاف ما كان كذلك على السعه كقول الشاعر : حتى أنخت قلوصى فى دياركمو بخير من يحتذى نعلا وحافيها فأضاف «الحافى» إلى «النعل» وهو يريد : حاف منها.

السادس : استفاده المضاف من المضاف إليه تعريفا أو تخصيصا ؛ بشرط أن تكون الإضافه محضه ؛ فيستفيد الأول من الثانى ، ويبقى الثانى على حاله (١) لم يفقد شيئا بسبب الاستفاده منه.

وإيضاح هذا : أنه - فى الإضافه المحضه - إذا كان المضاف نكره : وأضيف إلى معرفه - فإنه يكتسب منها التعريف مع بقائها معرفه ؛ كقولهم : كلام المرء عنوان لعقله ، وعقله ثمره لتجاربه. فالكلمات : (كلام - عقل - تجارب) - هى فى أصلها نكرات ، لا تدل كلمه منها على معيّن ، ثم صارت معرفه بعد إضافتها إلى المعرفه ، واكتسبت منها التعيين الذى يزيل عن كل واحده منها إبهامها وشيوعها. ومثل كلمه : «يد» المضافه للمعرفه فى قول الشاعر :

الغنى فى يد اللئيم قبيح

قدر قبح الكريم فى الإملاق

فإن كان المضاف معرفه باقيه على التعريف لم يصح - فى الأغلب - إضافته إلى المعرفه (٢) ؛ لأنه لا يستفيد منها شيئا ، ولهذا السبب لا يصح - أيضا - إضافه المعرفه الباقيه على تعريفها إلى النكره.

أما إذا كان المضاف نكره وأضيف إلى نكره فإنه يكتسب منها - مع بقائها على حالها - «تخصيصا» يجعله من ناحيه التعيين والتحديد فى درجه بين المعرفه والنكره ؛ فلا يرقى فى تعيين مدلوله إلى درجه المعرفه الخالصه الخاليه من الإبهام والشيوع ، ولا ينزل فى الإبهام والشيوع إلى درجه النكره المحضه الخاليه من كل تعيين وتحديد. ومن أمثلته قولهم : (فلان رجل مرءوه ، وكعبه أمل ، وغايه فضل) ... فالكلمات : (رجل - كعبه - غايه) ... نكرات محضه قبل إضافتها. فلما أضيفت إلى النكره قلّت أفراد كل مضاف بعد الإضافه؛

١- إذا توالت الإضافات - نحو : هذا بيت والد محمود ، وقرأت أكثر قصائد ديوان شعر - المتنبى ... ، - انتقل التعريف أو التخصيص من المضاف إليه الأخير إلى الذى قبله ، فالذى قبله حتى يصل إلى المضاف الأول. (راجع الصبان ج ١ آخر باب أداه التعريف. وكذا المفصل ج ٦ ص ٣٤).

٢- قد يصح إضافه العلم بعد تنكيره ، وإزاله علميته ، لداع من الدواعى التى تقتضى إضافته. وفى ج ١ ص ٢٠٤ م ٢٣ بيان هذا وتفصيله.

فكلمه : «رجل» تدل على أفراد لا حصر لها ؛ منها رجل مرءوه ، رجل علم ، رجل حرب ... إلى غير هذا من رجال لا عداد لهم ، فإذا قلنا : «رجل مروءه» انحصر الأمر فى نوع معين من أفراد الرجل ، ولم يبق مجال لدخول أفراد أخرى ؛ كرجل علم ، أو حرب ، أو زراعه ، أو ... وكذا كلمه : «كعبه» و «غايه» وأشباهها ؛ فكل كلمه من هذه الكلمات قد اكتسبت نوعا من «التخصيص» أفادها بعض التّجديد الذى خفف من درجه إبهامها وشيوعها ، وإن كانت لم تستفد التعريف الكامل ، ولم تبلغ فى التعيين درجه المعرفه الأصليه ...

واستفاده المضاف من المضاف إليه التعريف (١) أو التخصيص على الوجه المشروح - هى الأثر المعنوى الثانى الذى ينضم إلى الأثر المعنوى الناشئ من الحكم الخامس (٢) ، فيحدث من انضمامهما معا إدراك السبب الحقيقى فى تسميه هذا النوع من الإضافه المحضه : «بالإضافه المعنويه» كما أشرنا من قبل (٣).

وهناك ألفاظ مسموعه ملازمه للتنكير فى الأغلب ؛ لا تفيدها الإضافه المحضه تعريفا ، ولا تخصيصا - فى أكثر الاستعمالات - ؛ ولذا تسمى : «بالألفاظ المتوغله (٤) فى الإبهام» ؛ ومنها : (غير - حسب - مثل -

---

١- سبق شرح النكره والمعرفه فى ج ١ ص ١٤٤ م ١٧ ومن ذلك الشرح السابق نعلم أن المعارف مختلفه فى درجه التعريف وقوتها ، متفاوته من هذه الناحيه ، وأن المضاف إلى معرفه هو فى درجه المضاف إليه ، إلا المضاف للضمير ؛ فإنه فى درجه العلم على الصحيح ...

٢- انظر ص ١٦.

٣- فى رقم ١ من هامش ص ٣ وفى رقم ٥ من هامش ص ١٦.

٤- سبقت الإشاره للألفاظ المتوغله فى الإبهام (أى : المتعمقه المتغلغله فى داخله) فى رقم ٣ من هامش ص ١٩٠ من الجزء الأول (م ١٧) ثم الجزء الثانى فى بابى : «الظرف والاستثناء م ٧٩ و ٨٢ ص ٢٨٠ و٣٢١». وقلنا فى باب الظرف ، ص ٢٣٨ م ٧٩ ما ملخصه : (إن اللفظ المتوغل فى الإبهام هو : الذى لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه ، وإنه فى أكثر أحواله لا يستفيد من المضاف إليه تعريفا ، إلا بامر خارج عن الإضافه ؛ كوقوع كلمه : «غير» بين ضدين معرفتين (كما نص على هذا «العكبرى» فى أول كتابه : (إملاء ما من به الرحمن ... - أول سوره الفاتحه - ج ١ ص ٥) فى مثل : رأيت العلم غير الجهل ، وعرفت العالم غير الجاهل ، وقوله تعالى : (صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) فوقوع كلمه «غير» بين ضدين معرفتين أزال إبهامها ؛ لأن جهه المغايره تتعين. بخلاف خلوها من ذلك فى مثل : أبصرت رجلا غيرك. فكل رجل سواك هو غيرك ؛ فلا تعيين ولا تخصيص ... وبهذه المناسبه نعرض لكلمه «غير» من ناحيه دخول «أل» عليها أو عدم دخولها فننقل ما جاء فى المصباح المنير ، فى ماده «غير» ، ونصه : (تكون وصفا للنكره ، تقول : جاءنى رجل غيرك. وقوله تعالى : (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) إنما وصف بها المعرفه لأنها أشبهت المعرفه بإضافتها إلى المعرفه -- فعوملت معاملتها ، ووصف بها المعرفه. ومن هنا اجترأ بعضهم فأدخل عليها الألف واللام ، لأنها لما شابهت المعرفه بإضافتها إلى المعرفه جاز أن يدخلها ما يعاقب الإضافه وهو الألف واللام. ولكن أن تمنع الاستدلال وتقول : الإضافه هنا ليست للتعريف ، بل للتخصيص. والألف واللام لا تفيد تخصيصا فلا تعاقب إضافه للتخصيص ولا تدخله الألف واللام ...). اه. وجاء فى الصبان - عند الكلام على ما يسميه بعض النحاه : «الإضافه شبه المحضه» ،

وما كان منها شديد الإبهام لا يقبل التعريف ، كغير ، ومثل ، وشبه ... – ما نصه وقد نقله عن غيره : «ينبغى أن هذه الكلمات كما لا تتعرف بالإضافه إلا فيما استثنى لا تتعرف «بأل» أيضا ؛ لأن المانع من تعريفها بالإضافه مانع من تعريفها «بأل». ونقل الشنوانى عن السيد أنه صرح فى حواشى الكشاف بأن «غير» لا تدخل عليها «أل» إلا فى كلام المولدين)» اه. وسيجىء الكلام عليها بمناسبه أخرى فى ص ١٣١. وكذلك الشأن فى كلمه : «مثل» إذا أضيفت لمعرفه بغير وجود قرينه تشعر بمماثله خاصه ؛ فإن قولنا : «مثل محمد» يشمل أفرادا لا عداد لها ؛ منها واحد فى طوله ، وآخر فى عمله ، وثالث فى علمه ، ورابع فى حسنه ، و ... و ... وهكذا مما لا آخر له». فالإضافه للمعرفه لا تعرفها ، ولا تزيل إبهامها ؛ ولهذا وقعت نعتا للنكره فى قوله تعالى : (جَزاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُها ؛ فَمَنْ عَفا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللهِ ؛ إِنَّهُ لا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ...) أما إن أضيفت إلى معرفه ، وقارنها ما يشعر بمماثله خاصه فإنها تتعرف ، نحو : راقنى هذا الخط ، وسأكتب مثله. وهذا معنى قولهم : إذا أريد بكلمه «غير» و «مثل» مغايره خاصه ، ومماثله خاصه – حكم بتعريفهما ، وأكثر ما يكون ذلك فى كلمه : «غير» إذا وقعت بين متضادين. وأما قوله تعالى : (... صالِحاً غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ) حيث وقعت كلمه. «غير المتوسطه بين المتضادين» المضافه للمعرفه صفه لنكره – فتعرب هنا بدلا ، وإن كانت جامده ، ولا داعى لإعرابها صفه (راجع العكبرى ، فى أول الفاتحه ، ثم الأشمونى والصبان ، أول باب الإضافه ، عند الكلام على الإضافه غير المحضه). «ملاحظه» : تصدى لبحث هذه المسأله مؤتمر المجمع اللغوى المنعقد بالقاهره فى دورته الخامسه والثلاثين (شهر فبراير سنه ١٩٦٩) وارتضى الرأى القائل : إن كلمه «غير» الواقعه بين متضادين تكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفه : ويصح فى هذه الصوره التى تقع فيها بين متضادين وليست مضافه أن تقترن بأل فتستفيد التعريف. وفيما يلى النص الحرفى لقرار المجمع منقولا من مجلته (الجزء الخامس والعشرين الصادر فى نوفمبر سنه ١٩٦٩ ص ٢٠٢) بناء على اقتراح لجنه الأصول بالمجلس التى تقول : «(تختار اللجنه – وفاقا لجماعه من العلماء – أن كلمه : «غير» إذا وقعت بين ضدين لا قسيم لهما ، تتعرف بإضافتها إلى الثانى منهما إذا كان معرفه. وإذا كانت «أل» تقع فى الكلام معاقبه للإضافه فإنه يجوز دخول «أل» على «غير» فتفيدها التعريف فى مثل الحاله التى تعرفت فيها بالإضافه إذا قامت قرينه على التعيين ...»). اه. واللفظ المتوغل فى الإبهام لا يصلح – فى أكثر حالاته – لأن يكون نعتا ، أو منعوتا ، ومنه : «قبل» و «بعد» ، ما عدا بعض ألفاظ منها «غير» و «سوى» فيصلحان للنعت – كما سيجىء فى باب : النعت ، ص ٣٦٦. بقى أن نذكر ما قرره النحاه بشأن الألفاظ المبهمه التى لم تستفد التعريف من المضاف إليه المعرفه. فسيبويه والمبرد يقولان إن الإضافه فى هذه الحاله غير محضه ، فائدتها التخفيف ، وما يتصل به مما عرفناه ، وما يجىء مفصلا فى ص ٣٠. وغيرهما يقول : إنها محضه ومعنويه تفيد التخصيص ، وإن كانت لا تفيد التعيين. -- هذا ، ومن الألفاظ السماعيه المتوغله فى الإبهام : شبهك (بكسر فسكون أو بفتح الأول والثانى) – ضربك – تربك – نحوك – ندّك ؛ وكلها بمعنى : نظيرك فى علم أو سن ، أو نحوهما – خدنك ، بمعنى : صاحبك – (شرعك – قدك – قطك) – والثلاثه ، بمعنى حسبك. ولا يقاس على هذه الألفاظ غيرها مما لم يرد به السماع. وهناك أمور خاصه تتعلق بالظروف المبهمه وأحكامها سبقت فى ج ٢ ص ٢٠٣ و٧٨ ص ٢٣٨ م ٧٩ وسيجىء هنا بعض أحكام مناسبه تختص بالمبهم ص ٦٦ و ٨٠ و٨٧.

ناهيك (١)) ... فإنها نكرات (فى أغلب حالاتها) وإن أضيفت لمعرفه ؛ نحو : غيرك - حسبك - مثلك ...

ومنها : المعطوف على مجرور «ربّ» ، والمعطوف على التمييز المجرور بعد «كم» ، نحو : ربّ ضيف وأخيه هنا - كم رجل وكتبه رأيت -. وسبب ذلك أن المجرور بعد «ربّ» و «كم» ، لا يكون إلا نكره ؛ فما عطف عليها فهو نكره كذلك ؛ لأنه فى حكم «المعطوف عليه» من ناحيه أن عامل الجر فيه هو العامل فى المعطوف عليه ؛ فكلا «المعطوف والمعطوف عليه» لابد أن يكون نكره ، أو فى حكم النكره ليصلح معمولا للعامل المشترك.

وقيل إن المعطوف فى الحالتين السالفتين يكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفه ، ولا داعى للتمسك بتنكيره بسبب العامل : «ربّ» أو «كمّ ؛» لما تقرر (٢) من أن التابع قد يغتفر فيه ما لا يغتفر فى المتبوع. وسبق (٣) أنّ الأخذ بهذا الرأى أولى.

ومنها : كلمه : «وحد» و «جهد» ، و «طاقه» ، فى مثل قولهم : (يحترق الحاسد وحده ، ويتمنى جهده أن تزول نعمه المحسود ، ويجتهد طاقته أن يلحق به النقائص والعيوب). وهى - فى أكثر استعمالاتها - أحوال مؤوله. والحال فى أصله لا يكون إلا نكره ، وتأويل تلك الكلمات : «منفردا» - «جاهدا» - «مطيقا» (٤).

وإلى هنا انته الكلام على «الإضافه المحضه» ، من ناحيه ما يكتسبه المضاف

١- معناها فى مثل : ناهيك السفر ... - ، السفر ناهيك عن التطلع لغيره ؛ لكفايته. وقد سبق بيان معناها وإعرابها فى ج ١ ص ٣٢٦ م ٣٣.

٢- انظر ج ١ ص ٤٤٤ م ٤٨ وج ٢ ص ٢٦٢ م ٨١.

٣- هنا وفى ج ١ م ٩٠ ص ٤٠٥.

٤- سبقت لها الإشاره فى ج ٢ ص ٢٩٧ م ٨٤.

من التعريف أو التخصيص ، وننتقل إلى «غير المحضه» للكلام عليها من هذه الناحيه (١) :

ص: ٢٧

١- فيما سبق يقول ابن مالك مختصرا : نونا تلى الإعراب ، أو تنوينا مما تضيف ، احذف ؛ كطور سينا أى : احذف مما تضيفه : «نونا» تلى الإعراب (وهى نون المثنى ، ونون جمع المذكر السالم ، وملحقاتهما. وتقع بعد علامه الإعراب ؛ لأنها تقع بعد ألف المثنى ، ويائه ، وبعد واو جمع المذكر السالم ، ويائه. وهذه الحروف هى علامه إعرابهما). وكذلك احذف : «التنوين» الذى فى آخر الاسم الذى تريد إضافته. ومثّل لحذف التنوين من المضاف بكلمه : «طور» عند إضافتها إلى كلمه : «سينا». و «الطور» اسم جبل فى صحراء «سينا» أو : «سيناء» ، وهى من الحدود المصريه فى الشمال الشرقى ، ثم قال : والثّانى اجرر ، وانو : «من» ، أو : «فى» إذا لم يصلح الّما ذاك. و : «اللّام» خذا : لما سوى ذينك. واخصص أوّلا أو أعطه التّعريف بالّذى تلا يريد : اجرر الثانى دائما ، وهو المضاف إليه. وعند جره وإتمام الإضافه انو وتخيل وجود الحرف : «من» أو «فى» إذا لم يتحقق المعنى المراد إلا على نيه أحدهما. فإن لم يصلح أحدهما فخذ - بعد ذلك - اللام ، وانوها فى كل موضع سوى الموضع الصالح لأحد ذينك الحرفين. أى : أن اللام لا تنوى فى الموضع الذى يصلح له الحرف «من» أو «فى». وقد عرفنا أن هذه الحروف لا تجر المضاف إليه ، ولا تحتاج معه إلى عامل يتعلقان به. وإنما الذى يجره هو المضاف. ثم قال : اخصص الأول (وهو المضاف) أو : عرفه بالذى تلاه ، (وهو المضاف إليه). يريد : أن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه. وهذا كله فى الإضافه المحضه ؛ فيتخصص المضاف النكره بالمضاف إليه النكره ، ويتعرف المضاف النكره بالمضاف إليه المعرفه. أما المعرفه الباقيه على تعريفها فلا تضاف لمعرفه ولا لنكره. وقد سبق شرح هذا مفصلا.

زیاده وتفصیل

إذا کانت الإضافه «محضه» والمضاف إلیه جمله ، فإن هذه الجمله فی حکم المفرد المضاف إلیه ؛ لأنها تؤول بمصدر لفعلها ، مضاف إلی فاعله إن کانت الجمله فعلیه ، وبمصدر خبرها مع إضافته إلی مبتدئه إن کانت اسمیه. ولا یحتاج هذا المصدر المؤول إلی أداه سبک ، فالأولی : مثل : أزورک حین یوافق الوالد. وتأویلها : أزورک حین موافقه الوالد. والثانیه : أزورک حین الوالد موافق ، وتأویلها : أزورک حین موافقه الوالد.

ویترتب علی ما سبق أن المصدر الناشئ من التأویل یکون معرفه إن أضیف لمعرفه ، ونکره متخصصه إن أضیف لنکره (۱). نعم إن الجمل نکرات فی حکمها (۲) ولکن لا ینظر لهذا هنا. ووقوع الجمله صفه للنکره المحضه فی کل الأحوال لا یقدح فی هذا ؛ لأنها تکون صفه باعتبار ظاهرها ، وقطع النظر عن تأویلها بمصدر مضاف لمعرفه أو نکره.

* * *

ص: ۲۸

۱- وستجیء إشاره لهذا ولفائده الإضافه للجمله - وشروط هذه الجمله - فی ص ۸۴ وفی رقم ۲ من هامش ص ۷۸ وقد سبقت أیضا فی آخر باب الموصول ج ۱ ص ۲۹۵ م ۲۹.

۲- إیضاح هذا فی باب النعت عند الکلام علی وقوع الجمله نعتا (فی ص ۴۸۰) أما الحکم علی الجمله نفسها بأنها نکره أو معرفه ففی «و» من ص ۴۸۰ - ولهذا إشاره فی ج ۲ هامش ص ۳۱۱ م ۸۴، وفی باب : «النکره والمعرفه» ج ۱ ص ۱۴۲ م ۱۷.

عوده إلى الإضافه غير المحضه

عرفنا (١) أن الإضافه غير المحضه : هى التى يغلب أن يكون المضاف فيها (وصفا (٢) عاملا) ، (وزمنه للحال ، أو : الاستقبال ، أو : الدوام). ومتى اجتمع الأمران - الوصفيه العامله ، والزمنيه المعيّنه - كان المضاف مشتقّا يشبه مضارعه فى نوع الحروف الأصليه التى تتكون منها صيغتهما ، وفى المعنى ، والعمل ، وكذلك فى نوع الزمن - غالبا - وهذا كله يتحقق فى المضاف إذا كان اسم فاعل يعمل عمل فعله ، أو اسم مفعول كذلك ، فكلاهما وصف عامل ، زمنه للحال أو للاستقبال على حسب المناسبات. كما يتحقق فى الصفه المشبهه (٣) الأصيله أيضا ؛ لأنها تعمل عمل فعلها اللازم ، وتفيد فى أكثر حالاتها الدوام والاستمرار ، وهذان يقتضيان أن تشتمل دلالتها على الأزمنه الثلاثه : (الماضى ، والحال ، والمستقبل) ، إذ لا يتحقق معنى الدوام والاستمرار بغير عناصره الأساسيه الثلاثه.

فلا يمكن أن تكون للماضى وحده - وإلا كانت إضافتها محضه - ولا للمستقبل وحده. وكذلك لا يمكن أن تخلو من الدلاله على زمن الحال ؛ فلابدّ أن تشتمل الدلاله على الثلاثه ؛ المضى والحال والاستقبال ، إلا أن دلالتها على الحال أقوى تحققا ووجودا من دلالتها على غيره ، وبسبب هذا كانت إضافتها غير محضه فى رأى كثير من النحاه (٤) ...

أما باقى المشتقات غير ما ذكرناه هنا بقيوده ؛ من اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفه المشبهه - فإضافته محضه ، لانطباق شروطها عليه ، دون شروط الأخرى. فمثال اسم الفاعل : يشكو راكب الباخره اليوم بطئها بالنسبه للطائره. وغدا يشكو راكب الطائره بطئها بالنسبه «للصاروخ» ؛ فكلمه : «راكب» فى الجملتين مضافه. وهى فى الأولى اسم فاعل للزمن الحالى ، وفى الثانيه اسم

١- فى ص ٦.

٢- أى : اسما مشتقا ...

٣- فى هذا الجزء - ص ٢٨١ - باب خاص بها ؛ يبين خصائصها وأحكامها التى منها : أنها لازمه كفعلها ، وأنها تدل على الحال دائما وتدل معه على غيره - كما سيجىء - لأنها تفيد الدوام فى أكثر أحوالها ، والدوام يستلزم الحال ، مزيدا عليه زمن آخر.

٤- بيان الرأى الحق فى هذه المسأله فى ص ٣٧.

فاعل للزمن المستقبل. وكقولهم : من تراه جاحد النعمه الساعه تراه فاقدها غدا. ويدخل فى اسم الفاعل صيغ (١) المبالغه العامله أيضا ؛ كقولهم : فى هذا الشهر يتفرغ فلان للعباده ؛ فتراه صوّام الفم نهارا عن الطعام ، حذر اللسان من اللغو ، حبيس النفس عن الهوى. ومثال اسم المفعول : مجهول القدر اليوم قد يصير معروف المكانه غدا .. ومثال الصفه المشبهه قولهم : ...

- عزيز النفس من يأبى الدنايا -

فإن فقد المضاف أحد الشرطين كانت الإضافه محضه ؛ كأن يفقد الوصفيه لكونه اسما جامدا ، غير مؤول بالمشتق ؛ كالمصدر فى نحو : بذل الوّد والنصيحه لمن لا يستحقهما كبذر الحبّ فى الصخر الأصمّ. أو يفقد العمل دون الوصفيه بسبب أنه من المشتقات التى لا تعمل مطلقا ؛ (كأسماء الزمان. والمكان والآله). أو يكون فى أصله من المشتقات العامله ، ولكنه فقد شرطا من شروط العمل ؛ فلا يعمل ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول إذا كانا للماضى (٢) الخالص دون دلاله على الحال أو الاستقبال ؛ نحو : باذل الخير أمس يسعد اليوم بما قدّم وماضى أعماله عنوان صفحته التى كان بها مسرورا أو محزونا.

* * *

أثر الإضافه غير المحضه

اشاره

لا تأثير لها فى المعنى - فى أغلب الحالات - لأنها ليست على نيه حرف من حروف الجر الثلاثه التى يفيد كل منها الفائده التى أوضحناها فيما سلف ، (٣) ولأنها لا تكسب المضاف تعريفا ولا تخصيصا ، والتعريف والتخصيص

١- لها بحث خاص يجىء. فى ص ٢٥٧.

٢- وكذلك إن لم يدلا على زمن مطلقا. فعند عدم دلالتهما على الزمن وخلو الأسلوب مما يدل عليه تكون إضافتهما محضه ، كما تقدم فى ص ٥.

٣- فى ص ١٦ ، والذى يدل على أنها ليست على نيه حرف الجر إمكان الاستغناء عنها فى كل أسلوب من أساليبها من غير أن يتأثر معناه ، - فى الأغلب - ومن غير أن تزاد عليه كلمه ، أو تنقص منه ، أو يتغير ترتيب كلماته. ويتلخص هذا الاستغناء. بألا نطلق على الوصف اسم : «المضاف» ولا نطلق على معموله اسم المضاف إليه ؛ وإنما نعرب الوصف على حسب حاجه الجمله ، من غير تسميته مضافا ، ونجعل المضاف إليه المجرور معمولا للوصف ؛ إما فاعلا له مرفوعا ، وإما مفعولا به ؛ على حسب حاجه الوصف ، ويزول الجر السابق. فهذه الإضافه غير لازمه ، ولا دائمه ، ولا يتأثر - فى الأغلب - المعنى المعين بوجودها أو بالعدول عنها ؛ بل إن العدول عنها هو الأصل (كما فى ص ٣٤) -- لأن الوصف شبيه بالفعل ؛ يعمل عمله ، من الرفع أو النصب ، والفعل لا يعمل الجر. فكذا ما يشبهه ؛ بخلاف المحضه فهى لازمه لأداء المعنى المراد ، ولا سبيل للمحافظه عليه إلا بتغيير يتناول الأسلوب فى كلماته ، أو فى ترتيبها ، أو فيهما معا.

أثران معنويان لا صله للإضافه غير المحضه بجلبهما للمضاف ، وعلى هذا لا نصيب لها من التأثير المعنوى الذى «للمحضه».

والدليل على أنها لا تفيد «المضاف» تعريفا - دخول «ربّ» عليه مع إضافته للمعرفه (١). مثل : (ربّ مخرج الزكاه ، مسرور بإخراجها - قد أبطل ثوابها بالمنّ والأذى). فلو أن المضاف - وهو : مخرج - اكتسب التعريف من المضاف إليه ما دخلت عليه «ربّ» ؛ لأنها لا تدخل إلا على النكرات (٢).

وشىء آخر ؛ هو أن هذا المضاف إلى المعرفه يصح أن يقع نعتا للنكره ، فكيف يقع نعتا للنكره إذا صحّ أنه يكتسب من المضاف إليه التعريف ويصير معرفه ، والمعرفه لا تكون نعتا للنكره (٣)؟ ومن الأمثله لوقوعه نعتا للنكره : أتخير للصداقه زميلا مخلص الموده ، مأمون العثرات. باذل الجهد فى الإخاء (٤).

كما أن الدليل على أنها لا تفيد المضاف تخصيصا هو أن الأصل قبل

١- ومن الأدله أيضا وقوع المضاف لمعرفه حالا فى الإضافه غير المحضه - مع أن الحال المطرده لا تكون إلا نكره - كقول المتنبى بلسان عجوز وفىّ : خلقت ألوفا ؛ لو رجعت إلى الصّبا لفارقت شيبى موجع القلب باكيا

٢- سبق تفصيل الكلام عليها فى ج ٢ ص ٣٨١ م ٩٠. وبعض الأمثله المأثوره يجىء هنا فى هامش ص ٣٥.

٣- ومثلها الاسم النكره الذى دخله التخصيص فإنه لا يقع نعتا للمعرفه فى الصحيح. إلا مساله يصح أن يقع فيها المشتق الذى إضافته غير محضه ، وكذلك غيره من النكرات ، نعتا للمعرفه ، هى أن يكون المنعوت منادى ، نكره مقصوده ، ونعتها نكره (كالوصف المضاف إضافه غير محضه ...) نحو : يا ساكت مستمع الخطيب الآن ، أو المستمع الخطيب الآن. فالمشتق نعت ونكره ، مع أن المنعوت نكره مقصوده معرفه بالقصد والنداء. فاختلف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا ، وقد قالوا : إن هذا الاختلاف فى المسأله السالفه مقبول ، لأن تعريف النكره المقصوده تعريف غير أصيل ، فهو طارئ ، والتعريف الطارئ الذى كتعريفها يتسامح فيه ، فتوصف بالمعرفه أو بالنكره ، ولا يصح هذا فى غيرها من المعارف - (راجع التصريح ج ٢ باب النداء عند الكلام على القسم الثانى ، وكذا الخضرى والصبان ، باب : تابع المنادى. وستجىء لهذا إشاره فى باب النعت هنا. - ص ٥٥٠ - وفى ج ٤ باب حكم تابع المنادى م ١٣٠ رقم ٨ من هامش ص ٤٢).

٤- فى باب النعت - أمثله مأثوره. عند الكلام على النعت بالمشتق - ب ص ٤٦٥ -

الإضافه فی مثل : (أتخير زميلا مخلص الموده ، باذل الجهد ، ...) هو : مخلصا الموده - ... باذلا الجهد ... بنصب كلمتی «الموده» و «الجهد» مفعولين للوصف ، والمفعول به يخصص الوصف ؛ فتخصيص الوصف ثابت ومتحقق قبل أن يصير مضافا ويصير معموله مضافا إليه مجرورا.

ا - وإنما فائدتها : «التخفيف اللفظی» ؛ بحذف نون المثنی ، وجمع المذكر السالم وملحقاتهما من آخر المضاف إذا كان وصفا عاملا. وكذلك حذف التنوين من آخره ؛ فكل من النون والتنوين يحدث ثقلا على اللسان عند النطق بالوصف مع معموله من غير إضافتهما. فإذا جاءت الإضافه زال الثقل ، وخف النطق. يتضح هذا الثقل فی مثل : (أنتما خطيبان الحفل غدا ، وساحران الألباب فيه. ولا أشك أن سامعين الخطاب ، وعارفين الفضل - سيعجبون بكم أشد الإعجاب) وفی مثل : (تخيرت زميلا ، مخلصا الموده ، باذلا الجهد ...».

ويختفی الثقل حين نضيف الوصف إلی معموله ، ونحذف النون والتنوين من آخر الوصف المضاف ؛ فتقول : (أنتما خطيبا الحفل غدا ، وساحرا الألباب فيه ، ولا أشك أن سامعی الخطاب ، وعارفی الفضل - سيعجبون بكم أشد الإعجاب). كما نقول : (تخيرت زميلا مخلص الموده ، باذل الجهد ...)

ب - وقد تكون فائدتها الفرار من القبح الذی يلازم بعض الصور الإعرابيه الجائزه مع قلتها وضعفها. فمن الجائز الضعيف فی أساليب الصفه المشبهه أن نقول : الصديق سمح الطبع ، عفّ اللسان ، مخلص الموده ، بإعراب كلمه : «الطبع» المرفوعه فاعلا للصفه المشبهه قبلها. وكلمه : «اللسان» فاعلا مرفوعا للصفه المشبهه قبلها. وكذلك كلمه : «المودّه» وأشباهها. ففی هذا الإعراب الجائز نوع من القبح جعله ضعيفا ؛ هو : خلو أسلوب الصفه المشبهه من ضمير يعود علی الاسم الذی يقع عليه معناها ومدلولها (1). ومن الجائز نصب تلك الكلمات الثلاث المرفوعه ، وإعرابها : «شبيهه بالمفعول به» وليست مفعولا به ؛

١- لأن أسلوب الصفه المشبهه فی أكثر الاستعمالات الفصيحه لا يكاد يخلو من هذا الضمير الذی يعد بمنزله الرابط بين الصفه المشبهه وما تجری عليه. (أی بين الصفه المشبهه وما ينطبق عليه مدلولها ومعناها). كما سيجیء فی بابها - ص ٣٠٩ و ٣١٠ - م ١٠٥.

لأن الصفه المشبهه تصاغ من الفعل اللازم ؛ فهى كفعلها لا تنصب المفعول به. فإذا وقع بعدها معمولها وكان نكره منصوبا أعرب «تمييزا» ، أو : «شبيها بالمفعول به» ، وإن كان معرفه أعرب شبيها بالمفعول به ؛ كالكلمات الثلاث السالفه ؛ فإنها لا تصلح تمييزا ؛ لعدم تنكيرها. فضبطها بالنصب - مع جوازه - يؤدى إلى ما يسمى : «الشبيه بالمفعول به». وهذا النوع قد يختلط أمره على كثير ؛ فيقع فى وهمهم أنه مفعول به ، مع أنه ليس بالمفعول به الصريح.

وإذا كان الرفع والنصب قبيحين فى تلك الكلمات - ونظائرها - فإن الجر بالإضافه خال من ذلك القبح ، وفيه ابتعاد عما يستكره (١) كقول الشاعر :

وإذا جميل الوجه لم

بأت الجميل فما جماله؟

ولما كانت فائده هذه الإضافه مقصوره على التخفيف بحذف التنوين ونونى المثنى وجمع المذكر السالم ، من آخر المضاف ، وعلى التحسين المترتب على إزاله القبح ، وهما أمران لفظيان - سميت : «إضافه لفظيه» ؛ لوقوع أثرها المباشر على الألفاظ دون المعانى ؛ إذ أنها - فى الأغلب - لا تؤثر فى المعانى ؛ كما سبق (فلا تفيد المضاف تعريفا ، ولا تخصيصا ، ولا تتضمن معنى حرف من حروف الجر الثلاثه المعروفه ...) وقد يسمونها - لهذا - : «الإضافه المجازيه» (٢) ؛ لأنها لغير الغرض الحقيقى من الإضافه ، وهو الغرض المعنوى الذى أوضحناه.

أما تسميتها : «بغير المحضه» فلأن المضاف فيها لا بد أن يكون فى

١- هذا تعليل نحوى. وهو - على حسن الشيوع؟؟؟ - ليس مقنعا. والتعليل الحق هو الاستعمال العربى المأثور ، الذى يتغلب فيه الجر على الرفع والنصب فى تلك الأمثله ونظائرها. أما العرب أهل اللغه الأصيله فلا علم لهم بشىء مما نحن بصدده ، (من مفعول ، وشبهه ، وعائد ، ورابط ، وصفه مشبهه ، .. و ...) ولو أنهم نطقوا بالمعمول مرفوعا أو منصوبا أكثر من نطقهم به مجرورا لكان التعليل الحق - لاستحسان الرفع والنصب - هو محاكاه العرب ، ليس غير.

٢- كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٣ وفى ص ٢٣ - ويقولون : ليس المراد «بالمجازيه» أنها بمعنى «المجاز» المعروف فى البلاغه ، الذى يحتاج إلى علاقه وقرينه ... وإنما المراد أنها إضافه فى الظاهر والصوره ، لا فى الحقيقه والمعنى.

الأغلب (١) وصفا عاملا - كما سبق - وأكثر الأوصاف العامله يرفع ضميرا مستترا عند الإضافه. وهذا الضمير المستتر - برغم استتاره - يفصل بين الوصف المضاف ، ومعموله المضاف إليه ، ويجعل الإضافه غير خالصه الاتصال ، وغير متمكنه من أداء مهمتها بسبب الفاصل ؛ إذ الأصل الغالب فى الإضافه الأصيله ألا يقع بين طرفيها فاصل يضعف قوه الارتباط والاتصال بينهما.

وشىء آخر ؛ هو أنه يمكن العدول عن الإضافه اللفظيه ، بالرجوع إلى الأصل الذى كان قبلها من غير أن يتأثر المعنى - فى الأكثر - ؛ وذلك بجعل المضاف إليه معمولا مرفوعا ، أو منصوبا ، على حسب حاجه الوصف بعد إزاله تلك الإضافه ؛ ولهذا يصفونها بأنها على : «نيه الانفصال» ، يريدون : أنها فى النيه والتقدير ليست موجوده ، وليست ملحوظه ؛ لأن الذى يلحظ ويعتبر موجودا تتجه إليه النفس هو الأصل الأصيل ؛ ففى مثل : (الصديق خالص النصح) - بالإضافه - يكون التقدير الملحوظ فى النفس هو : (الصديق خالص النصح) ، والمعنيان متّحدان. ولكن الأسلوب الثانى الخالى من الإضافه هو الأصل الذى ينوى ويلاحظ ؛ بسبب اعتبار الوصف شبيها بالفعل فى بعض نواحيه التى منها العمل. والفعل يرفع دائما ، وقد يرفع وينصب ، وهو فى كل حالاته لا يعمل الجرّ ، فالأنسب فيما يشبهه أن يكون كذلك ، والمخالفه - لداع أقوى - هى مخالفه للأصل ، والداعى لها أمر طارئ له اعتباره ، ولكنه لا ينسينا الأصل الأول المكين ، ومن ثمّ كان هو الملحوظ مع وجود الإضافه غير المحضه ، وكانت معه على نيه الانفصال (٢).

مما تقدم يتّضح - مره أخرى - السبب فى تسميه النوع الأول : «بالإضافه المحضه» ، أو : «المعنويه» ، أو : «الحقيقيه» (٣) وما يترتب على هذا من آثار مختلفه ، منها : عدم زياده «أل» فى أول المضاف ، فى حين يجوز - أحيانا -

---

١- انظر رقم ١ من هامش ص ٦.

٢- ينطبق على هذا التعليل ما سبق فى رقم ١ من هامش الصفحه الماضيه.

٣- سبق إيضاح آخر لهذا فى رقم ١ من هامش ص ٣ وفى ص ٢٤. وص ٣٠.

زيادتها فى المضاف إذا كانت الإضافه غير محضه ؛ كما شرحنا (١).

ص: ٣٥

١- فى ص ١٢. وفيما سبق من الأحكام يشير ابن مالك إلى بعضها تاركا بعضا آخر ؛ فيقول : وإن يشابه المضاف «يفعل» وصفا - فعن تنكيره لا يعزل كربّ راجينا عظيم الأمل مروّع القلب ، قليل الحيل يريد : أن المضاف إذا كان وصفا مشبها : «يفعل» (أى : مشبها الفعل المضارع فى العمل والدلاله على الحال والاستقبال ...) ، فإنه لا يعزل عن التنكير ؛ أى : لا يفارق التنكير مطلقا ؛ سواء أكان مضافا إلى معرفه أم إلى نكره ؛ لأن هذه الإضافه لا تفيده تعريفا ولا تخصيصا. وضرب لهذا أمثله تؤيد ما يقول : هى : «رب راجينا» فالمضاف - وهو كلمه «راج» -. اسم فاعل لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير : «نا» بدليل ، دخول «رب» على هذا المضاف ؛ وهى لا تدخل إلا على النكرات. ومن الأمثله الوارده قول شاعرهم: يا ربّ غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعده منكم وحرمانا وكذلك المضاف : «عظيم» ؛ فإنه صفه مشبهه ، أضيفت إلى المعرفه بعدها ؛ فلم تكسب منها التعريف ، بدليل أن كلمه : «عظيم» هذه تعرب نعتا لكلمه : «راج» النكره ، ولا يمكن أن تكون المعرفه نعتا للنكره - إلا فى مسأله سبقت فى رقم ٣ من هامش ص ٣١ - ، وكذلك : «مروع» فإنها اسم مفعول مضاف للمعرفه بعده ، ولم يكتسب منها التعريف ؛ بدليل إعرابه صفه لكلمه : «راج» النكره كما سبق. ومثله كلمه : «قليل» فإنها صفه مشبهه مضافه للمعرفه بعدها ، ولم تكتسب منها التعريف ؛ بدليل إعرابها نعتا لكلمه : «راج». ومثلها : «هديا» فى قوله تعالى : (هَدْياً بالِغَ الْكَعْبَهِ.) ثم بين أن الإضافه التى من هذا النوع تسمى : «لفظيه» وأما التى من النوع الآخر فتسمى : «محضه» و «معنويه» فاللفظيه : لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا ، بخلاف الأولى حيث يقول : وذى الإضافه اسمها : «لفظيّه» وتلك «محضه» ومعنويّه وأوضح بعد هذا أن زياده : «أل» جائزه فى أول المضاف الذى إضافته لفظيه - ، بشرط أن تزاد أيضا فى الثانى (أى : فى المضاف إليه) أو فى الذى أضيف إليه الثانى ... يقول : ووصل «أل» بذا المضاف مغتفر إن وصلت بالثّان ؛ كالجعد الشّعر أو بالّذى له أضيف الثّانى كزيد الضّارب رأس الجانى ساق مثالين ؛ أحدهما مثل :(: راقنى عنايه الجعد الشعر بتصفيفه ،) للمضاف المبدوء «بأل» (وهو : الجعد) ؛ وللمضاف إليه : المبدوء بها أيضا (وهو : الشعر) ؛ فهى داخله عليهما معا. والآخر ؛ وهو : «زيد الضارب رأس الجانى» للمضاف المبدوء «بأل» (وهو : الضارب) ، وللمضاف إليه ، الخالى منها مباشره (وهو : رأس) ولكنه مضاف ، وبعده المضاف إليه : (الجانى) المبدوء بها ... -- ثم ذكر بعد هذا حاله أخرى يصح أن يكون فيها المضاف وحده مبدوءا ب «أل» ؛ وهى الحاله التى يكون فيها المضاف وصفا مثنى ، أو جمعا اتبع سبيل المثنى (أى : تحققت فيه الشروط الواجبه فى المثنى) ؛ وهو جمع المذكر السالم ؛ يقول : وكونها فى الوصف كاف إن وقع مثّنى او جمعا ، سبيله اتّبع يريد : يكفى وقوع «أل» فى صدر المضاف الذى إضافته غير محضه بدون اشتراط شىء آخر سوى اشتراط أن يكون ذلك المضاف وصفا مثنى ، أو جمعا تحققت فيه شروط التثنيه (وهو جمع المذكر السالم). وقد ترك بقيه الحالات الأخرى التى تدخل فيها «أل» على المضاف إذا كانت الإضافه غير محضه وما يتبع هذا من شروط وتفصيلات أوضحناها فى الصفحات السابقه.

زیاده وتفصیل

ا – فی هذا الجزء أبواب خاصه بالمشتقات ، لکل منها باب مستقل شامل ، وسنکتفی هنا بلمحه موجزه تناسب ما نحن فیه ، ولا تغنی عن الرجوع إلی تلک الأبواب.

اسم الفاعل : اسم مشتق ، یدل علی أمرین معا : (معنی مجرد ، وصاحب هذا المعنی). ولا بد فی اسم الفاعل أن یشتمل علی حروف مضارعه الأصلیه ، وأن یماثله فی ترتیبها ، وترتیب حرکاتها ، وسکناتها ؛ مثل : قاعد ویقعد – ذاهب ویذهب – منصت وأنصت – متعلم ویتعلم ... وهو یفید حدوث معناه ، ولا یفید الدوام أو الثبوت ، إلا إذا تخلی عن دلالته الخاصه ، وانتقل إلی اختصاص آخر ؛ هو : اختصاص «الصفه المشبهه». وهی : اسم مشتق ؛ یدل علی أمرین معا : (معنی مجرد ، ولکنه ثابت دائم ، أو کالدائم ، وصاحب هذا المعنی). فدلالتها علی الزمن شامله أنواعه الثلاثه ، بسبب ذلک الدوام (۱) ، ولا بد أن تشتمل علی الحروف الأصلیه لمضارعها ، ولکنها – فی الغالب – لا تماثله فی ترتیب الحرکات والسکنات إلا إذا کانت فی الأصل اسم فاعل أرید به الدوام (۲). فمثال الصفه المشبهه الأصیله : فرح ویفرح – حسن ویحسن – بلیغ ویبلغ ... ومثال الصفه المشبهه التی کانت فی أصلها اسم فاعل یفید الحدوث ، ثم أرید بها الدوام والثبوت بعد ذلک ، کلمه : باسم – مشرق – محارب ؛ فی مثل : فلان باسم الثغر – مشرق الوجه – محارب الطغیان.

وإذا کانت الصفه المشبهه داله علی ثبوت معناها ودوامه ، – غالبا – ، فإن زمنها بمقتضی هذه الدلاله لا بد أن یشمل – کما سبق (۳) – الماضی ، والحال ، والمستقبل. فکیف تکون إضافتها «غیر محضه» ، مع أننا اشترطنا فی «غیر المحضه» : أن یکون الزمن فیها الحال ، أو الاستقبال؟.

الحق : أن إضافتها قد تکون محضه فی بعض الصور ، وغیر محضه فی

۱– کما سبق فی ص ۲۹.

۲– کما سیجیء فی هامش ص ۲۳۸ وفی ص ۲۴۲ و۳۰۸.

۳– فی هذه الصفحه وکذا فی ص ۲۹ حیث الإیضاح.

أخرى (١) ؛ فقد قالوا : إن الاستمرار (أو : الدوام) يحتوى على الأزمنه الثلاثه دائما. لكن قد توجد قرينه تقوى جانب الزمن الماضى على غيره - وللقرينه المقام والاعتبار الأول دائما - فتضاف الصفه وتعمل الجر مع تلك القرينه ؛ إذ تتغلب الإضافه ؛ وتكتسب الصفه التعريف من المضاف إليه ؛ ككلمه : «مالك» فى قوله تعالى : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ ، الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ ، مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ...) فكلمه : «مالك» وصف مشتق ؛ زمنه يشمل الماضى ، والحال ، والمستقبل ؛ لأن الله متصف بصفه التملك فى جميع الأزمان. وقد وجدت قرينه تدل على تغليب الزمن الماضى ؛ فصارت الإضافه بسببها محضه (٢) ؛ وهذه القرينه هى : أن كلمه : «مالك» نعت للفظ الجلاله : (الله) وهو أعرف المعارف ، فلا يمكن أن يكون نعته نكره ؛ فلابد أن تكون كلمه : «مالك» ، معرفه. فمن أين جاءها التعريف؟ لا سبيل لاكتسابها التعريف إلا من المضاف إليه ، وقد اكتسبه أيضا من الإضافه إلى ما بعده. وكل هذا يقتضى أن تكون إضافه الصفه هنا محضه.

ولو أعربنا كلمه : «مالك» بدلا ، أو : عطف بيان ؛ لكان فى هذا الإعراب - مع جوازه - عدول عن الظاهر الشائع ؛ وهو : إعراب المشتق نعتا ، لا بدلا ، ولا عطف بيان ، إذ يغلب على الأول الاشتقاق ، وعلى الأخيرين الجمود - كما تقدم (٣) - هذا إلى أن إضافه الوصف إلى الظرف الدال بالقرينه على المضى أو على الدوام محضه (٤) ، عند جمهور النحاه.

أما إذا تغلب جانب الحال أو الاستقبال ، بأن قامت قرينه تؤيد أحدهما - فالإضافه غير محضه ؛ فلا يتعرف بها الوصف ، ولا يتخصص. ويجوز إزالتها ، وإعمال الوصف فى معموله عملا آخر غير الجر ؛ كقراءه من قرأ قوله تعالى :

١- انظر ص ٦ و٣٠٧.

٢- لما سبق فى : «د» من ص ٥ من أن إضافه المشتق الماضى الزمن محضه.

٣- فى رقم ٥ من هامش ص ٥ ويجىء فى ص ٦٦٥.

٤- وقد سبقت الإشاره لهذا فى «و» ص ٥.

«فالق الإصباح ، وجاعل الليل سكنا (۱)» ؛ فجعل الليل سكنا أمر لا يقتصر على زمان دون آخر ؛ فقد وقع فى الماضى ، وهو يقع الآن ، وسيقع بعد ذلك. غير أن الكلام فيه ما يقوى جانب الحال والمستقبل على الماضى ، ويجعل الإضافه غير محضه ؛ هو أنّ المحضه تقتضى - غالبا - أن يكون المضاف اسما جامدا ، أو فى حكم الجامد ، فلا يعمل ؛ وهذا يؤدى إلى اعتبار كله : «جاعل» فى حكم الجامد ؛ فلا تنصب مفعولا به ، ولا مفعولين ، وإلى إعراب كلمه : «سكنا» المنصوبه ، مفعولا به لعامل محذوف ، تقديره «يجعل» ، أو ما يماثله ، وكأن الأصل : جاعل الليل يجعله سكنا. وفى كل هذا عدول عن النسق الظاهر ، والإعراب الواضح الذى يدخل الوصف «جاعل» هو وفعله فى سلك الألفاظ العامله التى تنصب مفعولين. وقد أضيف الوصف إلى أحدهما ، ونصب الثانى مباشره ، فلا حاجه إلى تأول وتقدير يبعدان عن هذا السنن الواضح.

وشىء آخر ؛ هو : أن زمن الوصف فى الآيه دائم مستمر ؛ يشمل الماضى والحال ، والمستقبل. ولكن هذا الدوام الزمنى ليس متصل الأجزاء بغير انقطاع ، وإنما يتخلله انقطاع يزول ، ثم يعود مره ، فأخرى ؛ فحين يجعل الله الليل سكنا يكون الليل موجودا ، وحين لا يجعله سكنا يختفى. ثم يجعله مره أخرى ؛ ثم يزيله ، ثم يعيده ؛ وهكذا ، دواليك ؛ ... فالاستمرار موجود حقّا ؛ ولكنه على ما وصفنا ؛ من توالى الإيجاد والإزاله بغير توقف ، ومن تجدد الظهور والاختفاء بغير انقطاع (۲) أما الدوام المتصل على حاله واحده ، - هى : جعل الليل سكنا فى جميع لحظات الزمان وأوقاته - فلا وجود له.

ولما كان الانقطاع والتجدد هما من خصائص الفعل المضارع ، وزمن المضارع هو الحال أو الاستقبال - كان الوصف (المشتق) الذى يشاركه فيهما شبيها به من الناحيه المعنويه ، ومحمولا عليه فى ناحيه أخرى ، هى

۱- شيئا يستريح إليه المتعب بالنهار ، ويسكن للراحه والاطمئنان فيه. (انظر ج «ص» ۴۰)

۲- وهذا يسمى : الاستمرار المتجدد ، أو الاستمرار التجددى. وله إشاره أخرى فى رقم ۴ من هامش ص ۲۴۷ ، وفى رقم ۲ من هامش ص ۲۸۲.

الدلاله الزمنيه أيضا. أى : أنه شبيه به فى الدلاله على التجدد والحدوث ، وفى الدلاله الزمنيه المعيّنه. وإذا كانت دلاله الوصف الزمنيه على هذه الشاكله فإن إضافته غير محضه (١).

ب - إذا كان الوصف المضاف مطلق الزمن ؛ أى : لا دليل معه يبين نوعا من أنواع الزمن الثلاثه - كانت إضافته محضه ؛ نحو : «صاحب السلطان كراكب السفينه» (٢) ... ؛ فلا قرينه فى المثال تدل على ربط المعنى المقصود بزمن معين ؛ ماض ، أو حال ، أو مستقبل ، أو ما يشمل الثلاثه ... (وقد سبقت الإشاره لهذا) (٣).

ح - أشرنا (٤) إلى أن إضافه الوصف إلى الظرف نوع من الإضافه المحضه وأوضحنا شرط ذلك ؛ كالمثال السابق : «مالك يوم الدين» أى : مالك الأمر والنهى فى يوم الدين. بخلاف : «جاعل الليل سكنا» لأن الليل مفعول به ، فى الأصل قبل الإضافه ، وليس ظرفا ، وإلا فسد المعنى (٥).

د - من الإضافه غير المحضه ما يأتى من الأنواع الملحقه بها (٦) ؛ وهى :

١- إضافه الاسم إلى اسم آخر كان قبل الإضافه نعتا للمضاف ؛

١- كل ما سبق تعليل خيالى - مقبول هنا - للأمر الواقع المستمد من الكلام العربى. والعله الأولى هى الكلام العربى نفسه ، وأنه يسير على النظام الذى سبق تعليله ، برغم أن العرب لا تعرف اصطلاح الإضافه المحضه ، ولا غير المحضه.

٢- يريدون بذلك : أن راكبها لو سلم من الغرق لم يسلم من الفرق. أى : من الخوف.

٣- فى «ج» من ص ٥.

٤- فى «و» ص ٥. وفى ص ٣٨.

٥- إذ المراد - عند أصحاب هذا الرأى - : جعل الليل نفسه بظلامه وانقطاع الحركه والعمل فيه ، وبخصائصه الأخرى - هو للسكن ، لا أن السكن واقع فيه. (وسبقت إشاره للآيه فى آخر ص ٣٨).

٦- وبعض صوره لا يختلف فيه معنى المتضايفين ، مع أن الأصل فى الإضافه بنوعيها ، ولا سيما المحضه. - كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٧ - أن يختلف فيها معنى المتضايفين ، ومدلولهما. ويدور الجدل فى الأنواع التى سنذكرها - وهى التى أشرنا إليها إشاره عابره فى تلك الصفحه وسنفصلها هنا ، وبعد الفراغ من تفصيلها نعرض - فى ص ٤٧ وما بعدها - للجدل وموضوعه ، ونبدى الرأى فيه ، وفى كل ما تناوله.

(وهذا ما يعبرون عنه بأنه إضافه الاسم المنعوت إلى نعته). كقولهم : «صلاه الأولى» تذهب الخمول - كان الخلفاء السابقون يقصدون «مسجد الجامع» ليذيعوا على الناس ما يريدون إذاعته - إنى أحرص على «ديانه القيّمه» ، لأسعد.

والأصل : الصلاه الأولى ، أو : صلاه الساعه الأولى - المسجد الجامع أو : مسجد الوقت الجامع - الديانه القيمه ، أو : ديانه المله القيمه (١).

٢- إضافه الاسم إلى اسم آخر كان قبل الإضافه منعوتا للمضاف. فصار بعدها هو : المضاف إليه. (أى : إضافه النعت إلى منعوته) كقوله تعالى : (إِنَّ هذا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ.) وقوله تعالى : (وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ) والأصل فى الآيتين : اليقين الحقّ ، فتقدمت الصفه على الموصوف ، وصارت مضافا ، وصار الموصوف مضافا إليه مجرورا. ومثله ما جاء فى خطبه قائد بين جنوده : «إن العدو لن يعبأ بكم إلا إذا أحس منكم صادق الجهاد ، وعظيم البلاء ، وملأتم قلبه فزعا ، وضربتموه كما تضرب عوادى الوحوش ، وطردتموه كما تطرد غرائب الإبل ، وتركتم جنوده بين صريع وأسير ...» أى : الجهاد الصادق - البلاء العظيم - الوحوش العوادى - الإبل الغرائب - ...

٣- إضافه المسمى إلى الاسم (٢) ؛ نحو : شهر (٣) رجب معظّم فى

١- فى الأمثله السالفه حذف المضاف إليه المنعوت ، وأقيم النعت مقامه ، فصار مضافا إليه. (انظر ما يتصل بهذا فى ص ٥٠).

٢- وعكسه (وهو إضافه الاسم إلى المسمى) مثل إضافه : «لدن وعند» طبقا لما سيجىء فى ص ١١٩.

٣- جاء فى التصريح - ج ٢ باب التوكيد عند الشاهد : «يا ليت عده حول كله رجب.» ما نصه : (قال الدنوشرى : هل «رجب» منصرف ، وكذلك «صفر» أو لا؟ قال سعد الدين فى حاشيته على الكشاف : إن أريد بهما معين فهما غير منصرفين وإلا فمنصرفان. قال ناصر الدين اللقانى : وكأن وجه ذلك أن المعين معدول عن الرجب وعن الصفر ، كما قالوا فى «سحر» إنه معدول عن السحر فيما أريد به «سحر» بعينه ؛ ففيهما العلميه والعدل. وقد يقال إن المانع هو العلميه والتأنيث باعتبار المده.). ا ه ، وستجىء إشاره لهذا فى باب الممنوع من الصرف ج ٤ ص ١٩٦ م ١٤٧.

الجاهليه والإسلام – شجر التفاح كثير فى الشام. وهذه هى إضافه : «البيان أو : «الإضافه البيانيه» التى يقصد منها إيضاح الأول وبيانه بالثانى (۱) وهى كثيره فى استعمالنا ؛ كإضافه الأيام والعلوم إلى أسمائها ؛ مثل : يوم الخميس – يوم الجمعه – علم الحساب – علم الهندسه ... ولها أمثله أخرى وردت فى المطولات ، منها قولهم : لقيته ذات مره ، أو ذات ليله – مررت به ذات يوم – داره ذات اليمين ، أو ؛ ذات الشمال – مشينا ذا صباح(۲) ...

ومن المفيد المهم أن ننقل هنا ما دوّنه ابن يعيش شارح المفصل (۳) خاصّا بهذا. قال ما نصه (مع حذف بعض الأمثله ، اكتفاء ببعض) :

«اعلم أنهم قد أضافوا المسمى إلى الاسم مبالغه فى البيان ؛ لأن الجمع بينهما آكد (أقوى) من إفراد أحدهما بالذكر. وفى ذلك دليل من جهه النحو على أن الاسم عندهم غير المسمى. إذ لو كان إياه لما جاز إضافته إليه ، وكان من إضافه الشىء إلى نفسه. فالاسم هو اللفظ المعلّق على الحقيقه ؛ عينا كانت تلك الحقيقه ، أو معنى ؛ تمييزا لها باللقب ممّا يشاركها فى النوع ،

۱– فرق بعض النحاه بين الإضافه التى «للبيان» ، والإضافه البيانيه ؛ بأن التى للبيان يكون بين جزأيها عموم وخصوص مطلق ، وأن «البيانيه» يكون بين جزأيها عموم وخصوص من وجه. وهذا الخلاف شكلى ؛ لا أثر له ؛ لأنه محصور فى المراد من اصطلاح معين عند كل فريق. هذا وقد سبق (فى ج ۱ ص ۱۹ م ۲) معنى العموم والخصوص المطلق والوجهى.
۲– «ذا» و «ذات» – ولهما بيان آخر خاص بإضافتهما ، فى ص ۷۴ – من الظروف غير المتصرفه بشرط إضافتهما للزمان ، دون غيره ؛ فيلتزمان النصب على الظرفيه الزمانيه إلا على لغه ضعيفه رفضها جمهور النحاه. ومن الأمثله التاليه ما يساير هذه اللغه. كما أن «ذات» قد تضاف إلى كلمه : «اليمين» أو «الشمال» وهما من الظروف المكانيه ، فتصير ظرفا مكانيّا متصرفا ومنصرفا. وقد تكون اسما محضا مستقلا ، معناه حقيقه الشىء وماهيته والنسب إليها : «ذوىّ» باعتبار أصلها ، أو : «ذاتى» باعتبار لفظها الحالى. – (طبقا لما سبق فى ج ۱ م ۲۶ ص ۳۵۸ ، أما البيان التفصيلى ففى باب النسب ج ۴ م ۱۷۸ ص ۵۵۴).
۳– فى ج ۳ ص ۱۲.

والمسمى تلك الحقيقه ؛ وهى ذات ذلك اللقب ، أى : صاحبته (۱). فمن ذلك قولهم : «لقيته ذات مره» والمراد : الزمن المسمى بهذا الاسم الذى هو : مره. ومثله : (ذات ليله - ومررت به ذات يوم - وداره ذات الشمال - وسرنا ذا صباح) كل هذا معناه وتقديره : داره شمالا ، وسرنا صباحا .. ، بالطريق التى ذكرناها. إلا أن فى قولنا : ذا صباح ، وذات مره - تفخيما للأمر. «ومن ذلك قول الشاعر :

عزمت على إقامه ذى صباح

لأمر ما يسوّد من يسود

المراد : على إقامه صاحب هذا الاسم ، وصاحبه هو : صباح ؛ فكأنه قال : على إقامه : صباح ...

«ومثله قول الكميت :

إليكم ذوى آل النبىّ تطلعت

نوازع من قلبى ظماء وألبب (۲)

فالمراد : يا آل النبى ، أى : يا أصحاب هذا الاسم الذى هو آل النبى ، ولو قال : «آل النبىّ» لم يكن فيه ما فى قوله : «يا ذوى آل النبىّ» من المدح والتعظيم. فائده هذا الأسلوب ظاهره ؛ لأنه لما قال يا ذوى آل النبى - جعلهم أصحاب هذا الاسم ؛ وهو آل النبى. ومن كان صاحب هذا الاسم كان ممدوحا معظما لا محاله ... (مثله قول الأعشى :

فكذّبوها بما قالت : فصبّحهم

ذو آل حسّان يزجى الموت والشّرعا (۳)

أى : صبحهم الجيش الذى يقال له : آل حسان.

«ومثله قول الآخر :

۱- بمعنى أنها الذات المختصه به ، المراده منه.

۲- الألبب جمع : لبّ ، والقياس : ألبّ بالإدغام الذى منع منه ضروره الشعر).

۳- (يزجى - يسوق. الشّرع : كعنب ، جمع شرع ؛ بكسر فسكون - وهو الثأر والوتر).

إذا ما كنت مثل ذوى عدىّ

ودينار ، فقام علىّ ناعى

أى : مثل كل واحد من الرجلين المسميين «عديّا» و «دينارا» ... «وحكى عن العرب : هذا ذو زيد ، ومعناه : هذا صاحب هذا الاسم ، وقد كثر ذلك عندهم. وربما لطف (١) هذا المعنى على قوم ؛ فحملوه على زياده. «ذى» ، و «ذات». والصواب ما ذكرناه) اه.

وهذا كلام جليل فى إيضاح تلك الأساليب التى أضيف فيها المسمى إلى الاسم ؛ لتحقيق غرض بلاغىّ هامّ ، كالإيضاح مع التوكيد ...

ومن أمثلتها الوارده أيضا قولهم : «اذهب بذى تسلم - اذهبا بذى تسلمان - اذهبوا بذى تسلمون ...». أى : اذهب بسلامتك التى تلازمك ولا تفارقك اذهبا بسلامتكما - اذهبوا بسلامتكم» (٢) ...

(٣) إضافه الموصوف إلى اسم قائم مقام الصفه ؛ كقول الشاعر :

علا زيدنا يوم النّقا رأس زيدكم

بأبيض ، ماضى الشّفرتين يمانى ... (٤)

أى : علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم ؛ فحذف الصفتين ، وجعل الموصوف خلفا عنهما فى الإضافه. ويرى بعض النحاه أن البيت ونحوه هو من إضافه الشىء إلى ملابسه (٤) بعد تنكير العلم ، وإضافته إضافه محضه من غير حاجه لتأويل بما ذكر (٥). والرأيان صحيحان.

١- خفى ودقّ.

٢- وسيجىء الإيضاح الأوفى لهذا ، والإعراب ، فى المكان المناسب ، ص ٩٥. وكذلك سبقت الإشاره لكلمه : «ذا» و «ذات» وما يتصل بهما لمناسبه فى باب الظرف (ج ٢ ص ٢١٠ ، ٢١٥ ، ٢٢٩ م ٧٩) ولمناسبه أخرى فى ج ١ (بابى الأسماء السته ، والموصول) وفى باب الموصول الكلام على جمع «ذو» وإفرادها وعلى «ذو» الطائيه التى بمعنى «الذى» وفروعه ، وحكمها.

٣- أى : ما له به نوع اتصال لأدنى ملابسه. وقد سبق بيان هذا النوع فى رقم ٢ من ص ٢١.

٤- سبق هذا البيت فى الجزء الأول (م ٢٣ ص ٢٦٥) لمناسبه أخرى هناك ؛ هى بيان السبب فى إضافه العلم أحيانا ، أو فى تعريفه بإحدى وسائل التعريف ، مع أن الأصل فى العلم أن يكون معرفه.

٥- إيضاح هذا فى باب العلم ج ١ ص ٢٠٧ م ٢٢.

٥- إضافه المؤكّد إلى المؤكّد ، وأكثر ما يكون ذلك فى أسماء الزمان المبهمه (أى : التى لا تحدّد ببدء وانتهاء معروفين ؛ مثل كلمه : حين - وقت ... - زمن - أيام ... ونحوها مما سبق الكلام عليه فى الجزء الثانى ، باب : «الظروف») ، نحو : إذا اشتدت وقده الصيف أسرع الناس إلى سواحل البحار ؛ ليقيموا بها ما وسعهم الأمر ، وحينئذ ينعمون بجو معتدل ، وهواء رطب منعش ... أى : حين إذ يقيمون ... ينعمون ؛ فحذفت الجمله المضارعيه الأولى ، وهى المضاف إليه ، وعوّض عنها التنوين. فالمؤكّد هو : «الحين» وهو زمن مبهم. والمؤكّد هو : «إذ» الظرفيه المضافه إلى الجمله المضارعيه المحذوفه (١). والمراد من لفظ : «الحين» المبهم هو المراد من لفظ : «إذ» المخصصه بالجمله التى أضيفت إليها ، فالظرف الزمنى الثانى مؤكد للأول ؛ لاتفاق معناهما ، والمراد منهما ، مع مجيئه بعده (٢) ...

ويرى بعض النحاه - بحق - أن مثل هذا يعدّ من إضافه العامّ إلى الخاصّ ، لا المؤكّد إلى المؤكّد ، لتخصيص الظرف الثانى - كما قلنا - بالجمله التى أعربت مضافا إليه ، وهى الجمله المضارعيه التى حذفت وقام مقامها التنوين عوضا عنها ...

ومن النادر أن تكون إضافه المؤكّد إلى المؤكّد فى غير أسماء الزمان المبهمه ؛ كقول الشاعر :

فقلت انجوا عنها نجا الجلد ، إنّه

سيرضيكما منها سنام وغاربه (٣)

١- مع ملاحظه أن الظرف لا يسمى ظرفا - اصطلاحا - إلا إذا كان منصوبا (لفظا أو محلا) على الظرفيه. فإذا صار مضافا إليه ، أو مبتدأ ، أو شيئا آخر غير النصب على الظرفيه ، فإنه لا يسمى فى الاصطلاح ولا يعرب ظرفا.

٢- ومن الأمثله أيضا البيت الآتى فى صفحه ٥٦ وهو : أنجب أيام والداه به إذ نجلاه ؛ فنعم ما نجلا وشرح البيت وموضع الشاهد فيه موضحان هناك ...

٣- قاله أعرابى نزل عنده ضيفان ، فذبح لهما ناقه. فقالا : إنها مهزوله. فقال لهما البيت ... ومعنى : انجوا : اسلخا ... يقال : نجوت الجلد ، بمعنى : سلخته و «السنام» : الجزء المنحنى المرتفع فى ظهر البعير والناقه ، وهو مقر الدهن ، و «الغارب» أعلى الظهر بين السنام والعنق.

يريد : اسلخا عن الناقه نجا الجلد - والنجا ، بالقصر - هو : الجلد.

٦- إضافه الاسم الملغى (١) إلى الاسم المعتبر (٢) ؛ كقوله تعالى : (مَثَلُ الْجَنَّهِ الَّتِى وُعِدَ الْمُتَّقُونَ. فِيها أَنْهارٌ ...) ، ومثل : مررت بكم فألقيت اسم السّلام عليكم. والأصل : الجنه التى وعد المتقون ... - ألقيت السّلام عليك (٣) ...

٧- إضافه الاسم المعتبر إلى الاسم الملغى كقول الشاعر :

أقام ببغداد العراق وشوقه

لأهل دمشق الشام شوق مبرّح (٤)

٨- ومن الإضافه غير المحضه قولهم : «لا أبا لفلان» ؛ لوجود الفاصل بين المتضايفين. وقد سبق (٥) - فى مناسبه أخرى - الكلام على هذا الأسلوب من ناحيه الإضافه ، ومن ناحيه إعرابه ومعناه.

٩- ومن الإضافه غير المحضه إضافه صدر المركب المزجى إلى عجزه - مسايره لبعض اللغات الجائزه فيه - نحو : قامت الطائره من «أفغان ستان» فوصلت إلى «بور سعيد» فى بضع ساعات.

١- الزائد الذى يمكن حذفه فلا يتأثر المعنى الأصلى بحذفه.

٢- الأصل الذى لا يمكن حذفه إلا بفساد المعنى.

٣- ومن هذا قول لبيد بن ربيعه لبنتيه ، حين حضرته الوفاه ، ينصح لهما بعدم اللطم ، إن هو مات ، وبترك الجزع. وحسبهما البكاء المجرد حولا كاملا. ثم هو يسلم عليهما ... ؛ يقول : إلى الحول ، ثم اسم السّلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر وكذلك : «فتن الغصون» فى شعر نقله القرطبى فى مقدمه تفسيره (ج ١ ص ٢١) جاء فيه : ما هاج شوقك من هديل حمامه تدعو على فنن الغصون حماما

٤- وهذه الزياده على اعتبار ألا توجد بلده اسمها : «بغداد» : ولا أخرى اسمها : «دمشق» ، غير هاتين. أما عند علم المتكلم بوجود غيرهما فالإضافه محضه ، من نوع إضافه العلم إلى ما يخصصه بعد أن فقد علميته ؛ بسبب اشتراكه بين أفراد متعدده - (كما سبق فى باب العلم ج ١ م ٢٣ رقم ٢ من هامش ص ٢٦٤. -)

٥- فى ج ١ ص ٧٥ م ٨ عند الكلام على الأسماء السته وفى ج ١ ص ٥٢٨ م ٥٦ باب «لا».

وإنما كانت الإضافه هنا لفظيه لأن كلّا من الجزأين يكمل الآخر كما يكمل الحرف الواحد فى الكلمه الواحده نظائره فيها ، كالخاء ، أو الشين ، أو الباء ... فى كلمه : «خشب» - مثلا -.

وفائده هذه الإضافه التخفيف الناشئ من التركيب ، مع التنبيه إلى شده الامتزاج (١).

١٠- ومن الإضافه غير المحضه : «الكنيه» على الوجه الذى سبق تفصيله وإيضاحه فى الجزء الأول (٢) ...

* * *

إلى هنا انتهت تلك الإضافات الملحقه «بغير المحضه». ونعود إلى ما أشرنا إليه (٣) من الجدل الدائر حولها. ويتركز فيما يأتى :

أمحضه هى أم غير محضه؟ أهى نوع ثالث مستقل بنفسه ، ولكن إضافته «شبيهه بالمحضه» ؛ ويجب أن يسمى بهذا الاسم؟.

ثم لهذا النوع - عندهم - اعتباران ؛ أحدهما الاتصال ؛ لأن المضاف غير مفصول من المضاف إليه بالضمير الذى يلاحظ وينوى فى الإضافه غير المحضه ، كما سلف بيانه. والآخر : الانفصال ، لأن المعنى لا يصح إلا بتأول

١- كما سيجىء فى ج ٤ باب الممنوع من الصرف .. - م ١٤٨ ص ٢١٧.
٢- فى الجزء الأول (م ٢٣ ص ٢٧٧ عند الكلام على «العلم» ونقلنا بعضه فى «ا» من ص ٤٢٩ فقلنا ما نصه فى الجزء الأول : «أما الكنيه فهى علم مركب تركيبا إضافيا بشرط أن يكون صدره (وهو المضاف) كلمه من الكلمات الآتيه : (أب ، أم) ، (ابن ، بنت) ، (أخ ، أخت) ، (عم ، عمه) ، (خال ، خاله) ... وليس منه أب لمحمد ، وأم لهند ، وغيرهما من كل مالا إضافه فيه على الوجه السابق ...». ثم قلنا فى رقم «ا» من ص ٤٢٩ ما نصه : (والكنيه - مع تركيبها الإضافى - معدوده من قسم العلم الذى معناه إفرادى ؛ فكل واحد من جزأيها لا يدل بمفرده على معنى يتصل بالعلميه ؛ فإذا وقع بعدها تابع - كالنعت مثلا فى قولنا : جاء أبو على الشجاع - فإن النعت (وهو هنا كلمه : «الشجاع») يعتبر فى المعنى نعتا للاثنين معا ، أى : للمضاف والمضاف إليه ، ولا يصح أن يكون نعتا لأحدهما فقط ، وإلا فسد المعنى ، لكنه يتبع فى الإعراب المضاف وحده ... و ...) اه راجع النص كاملا.
٣- فى رقم ٦ من هامش ص ٤٠.

وتكلّف يخرجان الإضافه عن ظاهرها (١). فأيهما الصحيح؟. وبعد كل ما سبق أقياسيه هى أم سماعيه؟.

لكل رأى أدلته التى يقويها أصحابه بتأويل الأسلوب تأويلا يبعده عن ظاهره ، وبتخريجه إلى حيث يريدون من إثبات رأيهم ودعمه ...

والأمر لا يحتاج إلى هذا العناء الجدلىّ الذى له أسبابه التاريخيه النحويه التى لا تعنينا اليوم ؛ فحسبنا أن نترك فضول التأويل والتخريج ، ونعوّل على ظاهر الأسلوب الإضافى تعويلا لا يعارض المراد منه - فنجد تلك الإضافات المتعدده قد انحصرت فى قسمين :

أولهما : يكون فيه المضاف والمضاف إليه بمعنى واحد ، مع اختلاف لفظهما. أى : أن اللفظين مختلفان ، ولكن مدلولهما متحد ، كإضافه المسمّى إلى الاسم (فى مثل : شهر رمضان - شجر البرتقال - علم الهندسه ...) ، ومثل هذه الإضافه لا تفيد المضاف تعريفا ولا تخصيصا ، لأن المضاف من حيث المعنى هو نفس المضاف إليه ، أو بمنزلته ؛ والشىء لا يتعرف ولا يتخصص بنفسه ، أو بما هو بمنزله نفسه ؛ فلا يمكن أن تكون الإضافه فى هذا القسم «محضه» ؛ إذ «المحضه» لابد أن تفيد المضاف تعريفا أو تخصيصا إذا كان غير متوغل فى الإبهام ، وأن تتضمن معنى حرف من أحرف الجر الثلاثه المعروفه (٢) ، و «الإفاده والتضمين» ، يقتضيان أن يكون معنى المضاف غير معنى المضاف إليه.

ثانيهما : يكون فيه أحد الاسمين المتضايفين أصليّا والآخر زائدا (يمكن الاستغناء عنه من غير أن يتأثر المعنى المراد بحذفه) نحو : مررت بكم فألقيت اسم السّلام عليكم ... فكلمه : «اسم» زائده ؛ لا فائده منها مستجده ، وإذا كانت كذلك فكيف تعتبر إضافتها محضه؟.

إن الإضافه المحضه تؤثر فى الأسلوب تأثيرا معنويّا ؛ لا غنى عنه - كما قلنا - فحيث يمكن الاستغناء عن أحد طرفى الإضافه لا تكون الإضافه محضه.

١- راجع الهمع والصبان.

٢- بيانها فى : (ا وب وج) ص ١٨ و١٩ و٢٠.

أما قياسيه تلك الإضافات الملحقه بغير المحضه ، أو عدم قياسيتها ، فكثره النحاه تقصرها على المسموع ، ولا تبيح فيها القياس. إلا الكوفيين فيبيحون القياس على المسموع ، بشرط اختلاف لفظى المضاف والمضاف إليه ، بحجه أن الوارد من تلك الإضافات كثير كثره تكفى للقياس عليه ، وأن الحاجه قد تدعو لاستخدام القياس ؛ للانتفاع بفائده تلك الإضافات المتعدده الأنواع ، فإنها لا تخلو من فائده معنويه - كالإيضاح مع التوكيد - ، برغم أن هذه الفائده المعنويه تختلف - نوعا ومقدارا - عن الفائده المعنويه التى للإضافه المحضه (١) ...

ورأى الكوفيين سديد مفيد. وفى الأخذ به هنا تيسير محمود تتطلبه حياه الناس كما طلبته قديما. لكن من المستحسن - وبخاصه القسم الثانى - أن نأخذ به فى أضيق الحدود ؛ حين تشتد إليه الحاجه ، وتقوم قرينه على بيان المراد منه ، بحيث لا يشوبه لبس أو غموض.

وقد صرح بعض كبار النحاه باستحسان الرأى الكوفى ، ففى شرح شواهد العينى للبيت المرقوم (٤٤٨) وهو الذى سبق هنا فى الإضافه الخامسه (ص ٤٥) وصدره (فقلت : انجوا عنها نجا الجلد إنه ...) ما نصه :

(الشاهد فى : «نجا الجلد» حيث أضاف المؤكّد إلى المؤكّد ؛ لأن «النجا» - بالقصر - هو الجلد. والأحسن ما قاله الفراء : إن العرب تضيف الشىء إلى نفسه عند اختلاف اللفظين كقوله تعالى ... (حَقُّ الْيَقِينِ)(٢) ...) اه وقال الأشمونى عند الكلام على بيت ابن مالك (٣) :

ولا يضاف اسم لما به اتّحد

معنى ، وأوّل موهما إذا ورد

ما نصّه : «لا يضاف اسم لما اتحد به معنى ؛ كالمرادف مع مرادفه ؛

١- ومع أن السماع يؤيدهم يزيدون فيستخدمون «قياس التنظير» فيقولون : إن العرب أجازت عطف الشىء على نفسه إذا اختلف اللفظان : كقول قائلهم : «وألفى قولها كذبا ومينا» ... والمين هو الكذب. والأصل فى عطف النسق المغايره. والمضاف والمضاف إليه كالمعطوف والمعطوف عليه ؛ لهذا قال «ياسين» فى هذا الموضع من حاشيته على «التصريح» : (إنهم استدلوا بالسماع والقياس ، ووافقهم فى التسهيل). اه. ولما تقدم إشاره فى رقم ٨ من ص ٦٦٠.

٢- انظر رقم ٤ من هامش ص ٥١ :

٣- ستجىء له إشاره أخرى فى هامش ص ٦٥.

والموصوف مع صفته ؛ لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه ؛ فلابد أن يكون غيره فى المعنى ؛ فلا يقال ، قمح برّ ، ولا- رجل فاضل ، ولا- فاضل رجل. وإذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله ؛ فمما أوهم إضافه الشىء إلى مرادفه قولهم : «جاءنى سعيد كرز». وتأويله : أن يراد بالأول المسمى ، وبالثانى الاسم ؛ أى : جاءنى مسمى هذا الاسم (١). ومما أوهم

١- للاسم مع المسمى حالات مختلفه ؛ فقد يكون الاسم هو المسمى نفسه وذاته ، وقد يكون غير المسمى ، و ... ، عرض لتفصيل الكلام على هذا الموضوع تفصيلا وافيا ابن السيد البطليوسىّ الأندلسى فى رساله خاصه نقلتها : «مجله المجمع اللغوى بدمشق» ، فى الجزء الثانى من مجلدها السابع والأربعين ص ٣٣٣ وعنها نقلنا النص التالى : «(الباب الأول : فى تبيين كيف يكون الاسم غير المسمى ... ، إن الاسم الذى يقال إنه غير المسمى هو الاسم الذى يراد به التسميه ، والعباره عن المعنى الذى يروم المتكلم تقريره فى نفس من يخاطبه. وهذا الاسم هو المراد بقولهم للرجل : «ما اسمك؟ وعرفنى باسمك.» ؛ لأنه ليس يسأله أن يعلمه بذاته ما هى؟ وإنما يسأله أن يعلمه بالعباره المعبر بها عنه ، المشار بها إلى ذاته. وكذلك قولهم. «محوت اسم علىّ من الكتاب ، وأثبت اسمه فى الديوان» فالاسم فى هذا كله غير المسمى اضطرارا ؛ لأن اللفظه ليست الشخص الواقع تحتها. والاسم والتسميه فى هذا الباب لفظان مترادفان على معنى واحد ؛ كما يقال : سيف ، وصمصام ، وحسام. والاسم هاهنا وإن كان يفيد ما تفيده التسميه فبينهما فرق ؛ وذلك أن التسميه مصدر ، من قولك : سميت الشىء أسميه تسميه ، فأنا : مسمّ ، وهو : مسمّى ؛ كقولك : سوّيته ، أسّويه ، تسويه ؛ فأنا : مسوّ ، وهو : مسوّى. والاسم ليس بمصدر ؛ إنما يراد به الألفاظ المعبر بها عن الأشياء ، كمحمد ، وعلى ، وجوهر ، وعرض. ويدلك على الفرق بينهما أن التسميه تعمل عمل الفعل ، والاسم لا يعمل عمل الفعل ؛ ألا ترى أنك تقول : عجبت من تسميه زيد ابنه كلبا ؛ كما تقول عجبت من تسويه زيد الثوب. ولا تقول : عجبت من اسم زيد ابنه كلبا. وهذا كما تقول : «عجبت من قوت زيد عياله» - بفتح القاف - فإن ضممت القاف لم يجز ؛ لأن «القوت - بفتح القاف - مصدر قاته ، يقوته ، قوتا. و «القوت» - بضم القاف - الطعام نفسه ؛ فجرى مجرى الاسم فى الامتناع من العمل ، لأنه نوع من أنواع الاسم. ومما جاء من هذا الباب قوله تبارك وتعالى : (وَلِلَّهِ الْأَسْماءُ الْحُسْنى ، فَادْعُوهُ بِها) يريد : التسميات. ومن ذلك قوله عليه السّلام : «إن لله تسعه وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنه». ولو كان الاسم هنا هو المسمى بعينه لكان الله تسعه وتسعين شيئا. وهذا كفر بإجماع ... و ... و ... ومن ذلك قول الشاعر : وسميته يحيى ليحيا ، ولم يكن لرد قضاء الله فيه سبيل ولو كان الاسم هنا هو المسمى لوجب أن يموت من سمى : «يموت». ويحيا من سمى «يحيى» ... وهذا النوع كثير فى القرآن والحديث وكلام العرب يغنى ما ذكرناه منه عن الإكثار منه) اه. ثم عرض بعد ذلك لأنواع أخرى ؛ منها ما يكون فيه الاسم هو المسمى ، كلاهما ملازم الآخر لا يفارقه مطلقا ، مثل كلمه : «حى ، أو «متحرك». فمن المستحيل أن توجد الحياه بغير الجسد الذى تحل فيه ، ومن المستحيل أن توجد الحركه مستقله بنفسها بغير جسم تظهر فيه. إلى غير ذلك مما عرضه.

إضافه الموصوف إلى صفته قولهم : «حبه الحمقاء» ، و «صلاه الأولى» ، و «مسجد الجامع» ، وتأويله أن يقدر موصوف ، أى : حبه البقله الحمقاء ، وصلاه الساعه الأولى ، ومسجد المكان الجامع (١). ومما أوهم إضافه الصفه إلى الموصوف قولهم : جرد قطيفه (٢)» وسحق عمامه (٣) ، وتأويله : أن يقدر موصوف أيضا ، وإضافه الصفه إلى جنسها ؛ أى : شىء جرد من جنس القطيفه ، وشىء سحق من جنس العمامه.» اه كلام الأشمونى.

ثم قال ما نصه :

«أجاز الفراء إضافه الشىء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين. ووافقه ابن الطّراوه ، وغيره ، ونقله فى «النهايه» عن الكوفيين ، وجعلوا من ذلك ما ورد فى الآيات القرآنيه من نحو : «ولدار الآخره» - «حقّ اليقين» - «حبل الوريد» - «جنات وحبّ الحصيد» وظاهر التسهيل وشرحه موافقته (٤)) اه. الأشمونى. ويقول الرضى فى شرح الكافيه (٥) - بعد أن شرح مذهب الكوفيين وغيرهم وعرض أمثله مما سبق - ما نصه : «والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه» (٦).

١- انظر ما سبق متصلا بهذا فى رقم ١ من ص ٤٠.

٢- بمعنى : قطيفه مجرده.

٣- بمعنى : عمامه مجرده.

٤- ومن الأمثله القرآنيه أيضا قوله تعالى : (فَأَرْسَلْنا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ ...) قال «المصباح المنير» فى ماده : «عرم» ما نصه «(العرم قيل : جمع «عرمه» مثل : كلم وكلمه ، وهو : السد ، وقيل : السيل الذى لا يطاق دفعه. وعلى هذا فقوله تعالى : («فَأَرْسَلْنا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ) بإضافه الشىء إلى نفسه ؛ لاختلاف اللفظين) ، اه وجاء فى المصباح المنير أيضا ما نصه فى ماده : «ظهر» «(أفضل الصدقه ما كان عن ظهره غنى. المراد : نفس الغنى. ولكن أضيف للإيضاح والبيان ؛ كما قيل : ظهر الغيب ، وظهر القلب». والمراد : نفس الغيب ، ونفس القلب. ومثله : «نسيم الصّبا» ، وهى نفس الصّبا. قاله الأخفش ، وحكاه الجوهرى عن الفراء أيضا. والعرب تضيف الشىء إلى نفسه ، لاختلاف اللفظين ؛ طلبا للتأكيد. قال بعضهم : ومن هذا الباب : حقّ اليقين ، ولدار الآخره ...) ؛» اه

٥- ج ١ ص ٢٨٨.

٦- وزاد على هذا قوله : «ولو قلنا إن بين الاسمين فى كل موضع فرقا لاحتجنا إلى تعسفات كثيره» ...

وقد أطلنا الكلام فى أمر الإضافات السالفه لنفصل فى أمرها بحكم قاطع - وهو إباحتها - فيحسم النزاع ، ويوقف الجدل الذى امتد حتى وصل إلينا عنيفا ، واستخدمه اليوم - بغير حق - بعض الباحثين فى إصدار أحكام بالفساد والخطأ على بعض الإضافات الشائعه ، مثل : «استرحنا من عناء التعب» ، - و «نعمنا برغد الرخاء».

* * *

ص: ٥٢

السابع : عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه باسم ظاهر ، أو بضمير بارز (١) ، أو بغيرهما ، لأن المتضايفين بمنزله الكلمه الواحده ذات الجزأين ، لا يصح أن يتوسط بينهما فاصل. غير أن هناك مواضع يجوز فيها الفصل فى السعه (٢) - فإباحتها فى الشعر ، وملحقاته ، أقوى -. ومواضع أخرى يجوز فيها الفصل للضروره (٣).

ا - فأمّا مواضع الفصل فى السّعه فمنها :

١- أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه هو فاعله فى الأصل قبل الإضافه ، والفاصل بينهما إما مفعول به للمصدر (٤) ؛ كقول الشاعر :

حملت إليه من ثنائى حديقه

سقاها الحجا سقى الرياض السحائب

والأصل : سقى السحائب الرياض. وقول الآخر :

عتوا إذ أجبناهم إلى السّلم رأفه

فسقناهم سوق - البغاث - الأجادل (٥)

يريد : سوق الأجادل البغاث ، فوقع الفصل فى المثالين بين المصدر وفاعله بمفعوله المنصوب.

وإما ظرف للمصدر ؛ كقولهم : ترك يوما نفسك وهواها ، سعى لها فى

١- أما المستتر فقد يفصل فى الإضافه غير المحضه - كما عرفنا فى ص ٣٤.

٢- أى : فى النثر المرسل ؛ حيث يجد الناثر من فسحه القول ، وحريه التعبير ، والتصرف - ما لا يجده الشاعر - ونحوه - المقيد بقيود الشعر ، وضوابطه ؛ من وزن ، وقافيه ، وخصائص شعريه ترهقه ، وتضيق بها حريته فى التعبير ، ولهذا منحوه أنواعا من التيسير لم يمنحوها الناثر ، وأباحوا أن يقع فى الشعر - وملحقاته - بعض أمور معينه لا تباح فى النثر المرسل ؛ تخفيفا على الشاعر ، ونزولا على حكم الضروره. وسموا تلك الأمور المحدده : «الضرورات الشعريه ، ونظائرها». ولا شك أن ما يباح فى النثر مباح فى النظم بالأولويه. هذا ، وفريق من البصريين يمنع الفصل بين المتضايفين فى السعه ، وسيجىء فى ص ٥٨.

٣- أى : الضروره الشعريه ، وما يلحق بها ، مما أوضحناه فى ج ٤ م ١٤٨ ص ٢٠٦ باب : «مالا ينصرف». حيث البيان الكامل للضروره ، وملحقاتها.

٤- بشرط أن يكون المفعول غير جمله ؛ فلا يجوز : سرنى قول : - الدين حقّ - الملحد ، أى : قول الملحد : الدين حقّ.

٥- معنى البيت : إن الأعداء عتوا ، (أى : أفسدوا) بعد أن رحمناهم ، وأجبناهم إلى السلم رأفه بهم. فلم نجد بدا أن نطاردهم ونسوقهم أمامنا كما تسوق الأجادل البغاث. (الأجادل. جمع أجدل ، ويسمى : الصقر ؛ وهو من جوارح الطيور القويه التى تحسن

اصطياد الطيور الضعيفه. والبغاث :طائر ضعيف ، يصاد ، ولا يصيد ، ولا ينتفع صائده بشيء منه).

رداها. فقد فصل الظرف : (يوما) بين المصدر وفاعله ، وهما : ترك نفسك ... (١)

٢- أن يكون المضاف اسم فاعل للحال أو الاستقبال ، والمضاف إليه هو مفعوله ، والفاصل بينهما ؛ إما : مفعوله الثانى ، وإما الظرف ، وإما الجار والمجرور المتعلقان بهذا المضاف ، فمثال الفصل بالمفعول الثانى قول الشاعر :

ما زال يوقن من يؤمّك بالغنى

وسواك مانع - فضله - المحتاج

أى : مانع المحتاج فضله. والأصل قبل الإضافه مانع المحتاج فضله ؛ فاسم الفاعل هنا ناصب مفعولين ، ثم أضيف إلى أولهما ، وبقى الثانى منصوبا ، ولكنه تقدم وفصل بين المتضايفين. ومثال الظرف قول الشاعر :

وداع إلى الهيجا وليس كفاءها

كجالب - يوما - حتفه بسلاحه

والأصل : كجالب حتفه يوما ... ، ومثال الجار والمجرور المتعلقين به قوله عليه السّلام : هل أنتم تاركو - لى - صاحبى. والأصل : تاركو صاحبى لى.

٣- الفصل بالقسم ، أو : بإمّا ، أو : بالجمله الشرطيه ؛ سواء أكان المضاف شبه فعل (٢) أم غيره ؛ فمثال القسم : شرّ - والله - البلاد بلاد لا عدل فيها ولا أمن. ومثال «إما» قول الشاعر :

هما خطّتا (٣) - إمّا إسار (٤)

ومنّه (٥)

وإمّا دم ، والقتل بالحرّ أجدر

أى : هما خطّتا إسار ... وقد حذفت نون المثنى المضاف وفصلت بينه وبين المضاف إليه كلمه : «إما». ومثال الشرط ما نقل من نحو : هذا غلام - إن شاء الله - أخيك». والأصل : هذا غلام أخيك إن شاء الله.

٤- الفصل ب «ما» الزائده حين يكون المضاف منادى ، وحرف النداء هو : «يا» ؛ كقول الشاعر :

١- والأصل : ترك نفسك شأنها ، وحذف المفعول أو : مضاف لمفعوله وفاعله محذوف ، أى : تركك نفسك.

٢- المراد به هنا : نوعان - فقط - من الأسماء التى تشبه الفعل فى معناه وعمله ، هما : المصدر ، واسم الفاعل للحال أو

الاستقبال.

٣- أصل الكلام : خطتان ؛ تثنيه خطه ، بمعنى : حاله وطريقه.

٤- أى : أسر ، وهو : وقوع المحارب مغلوبا فى يد عدوه المنتصر.

٥- امتنان بإطلاق السراح ، ومنح الحريه.

يا شاه – ما – قنص لمن حلّت له

حرمت علىّ وليتها لم تحرم

٥- الفصل بالتوكيد اللفظىّ بشرط أن يكون المضاف منادى قد تكرر لفظه للتوكيد اللفظى ، من غير أن يضاف اللفظ الذى جاء للتوكيد ، نحو : (يا صلاح – صلاح – الدين الأيوبىّ ، ما أطيب سيرتك) ؛ على اعتبار أن كلمه : «صلاح» ، الأولى منادى ، منصوب ، مضاف ، وكلمه : «الدين» مضاف إليه ، وكلمه : «صلاح» الثانيه هى التوكيد اللفظى للأولى ، وقد فصلت بين المتضايفين (١).

* * *

ب – وأما مواضع الفصل المباح فى الضروره فمنها :

(ا) وقوع المضاف اسما – مشبها الفعل فى العمل ، رافعا بعده فاعله الذى يفصل بينه وبين المضاف إليه ؛ كقول الشاعر :

نرى أسهما للموت تصمى (٢)

ولا تنمى (٣)

ولا نرعوى (٤) عن نقض – أهواؤنا

العزم

فقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بكلمه : «أهواؤنا» وهى فاعل المصدر المضاف. والأصل : عن نقض العزم أهواؤنا. أى : عن أن تنقض أهواؤنا العزم.

٢- أن يكون الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبيّا من المضاف ، (أى : أن يكون الفاصل معمولا لعامل آخر غير هذا المضاف) ؛ كالفصل بالفاعل الأجنبى فى قول الشاعر :

١- وكان من الجائز أن تنون ، ولكن حذف تنوينها بقصد المشاكله بين الاسمين. ولهذا المثال ، وأشباهه – طرق مختلفه فى ضبطه وإعرابه. وبيانها المفصل فى موضعها الأنسب من باب المنادى (ج ٤ ص ٤٠ و٤١ م ١٣٠) ، ومن تلك الطرق اعتبار الاسم المكرر زائدا زياده محضه بين المتضايفين لا يوصف فيها بإعراب ولا بناء. عند من يجيز زياده الأسماء.

٢- تصيب فتقتل الصيد ، والصائد يراه.

٣- أنمى الصياد الصيد ، رماه فأصابه ، فذهب الصيد بعيدا عنه ومات. فمعنى لا تنمى ، لا تخطئ الإصابه القاتله.

٤- لا نرعوى : لا نرجع عن الغى ، ولا نرتدع.

أنجب (١) أيّام - والداه

به -

إذ نجلاه (٢) ؛ فنعم ما

نجلا

والأصل : أنجب والداه به أيام إذ (٣) نجلاه ... فقد فصل الفاعل (٤) وهو (والداه) بين المضاف : - أيام - وبين المضاف إليه وهو : «إذ نجلاه» ، والفاصل هنا ليس معمولا للمضاف.

٣- الفصل بالمفعول الأجنبى ؛ كالذى فى قول الشاعر يصف فتاه :

تسقى امتياحا (٥) ندى - المسواك

- ريقتها

كما تضمّن ماء المزنه الرّصف (٦)

يريد : أنها تسقى المسواك ندى ريقتها. فقد توسط المفعول به الأجنبى ، (وهو : المسواك) بين المضاف والمضاف إليه ، وفصل بينهما ، مع أنه معمول للفعل : «تسقى» وليس معمولا للمضاف.

٤- الفصل بالظرف الأجنبى (٧) ؛ كالذى فى قول الشاعر يصف رسوم الدار بأنها :

كما خطّ (٨) الكتاب بكفّ

- يوما

يهوديّ يقارب (٩) أو يزيل (١٠)

١- أنجب الرجل : ولد له ولد نجيب.

٢- ولداه ، ورزقا به.

٣- «أيام» ، مضاف ، و «إذ» مضاف إليه ، من إضافه العام للخاص ، أو المؤكّد للمؤكّد. (وقد سبق الكلام عليها مع الإشاره لهذا البيت فى النوع الخامس ص ٤٥) و «إذ» مضاف ، والجمله بعدها مضاف إليه.

٤- الفاصل فى البيت هو الفاعل ومعه الجار والمجرور ، فيؤخذ من هذا البيت الذى استشهد به النحاه على الفصل بالفاعل ، جواز

الفصل بالفاعل فقط ، أو به ومعه الجار والمجرور.

٥- الامتياح : استخدام السواك لتنظيف الأسنان ، ويعرب هنا : حالا مؤوله ، أى : ممتاحه. وهذا الإعراب أحسن من غيره.

٦- الحجاره المتراصه المتلاصق بعضـها إلى بعض. والماء المتراكم فوقها ، أو النافذ منها. ، يكون أنقى وأصفى من غيره ، المفرد : رصفه.

٧- أى : الذى ليس معمولا للمضاف.

٨- كتب.

٩- أى : يقرب الكلمات والحروف بعضها من بعض.

١٠- يزيل (بفتح الياء) يباعد ويفرق.

والأصل : كما خط الكتاب يوما بكفّ يهودىّ ؛ فوقع الظرف الأجنبى فاصلا بين المضاف وهو : «كف» ، والمضاف إليه ، وهو : «يهودى».

٥- الفصل بالجار مع مجروره الأجنبيين ، كما فى قول الشاعره (١) :

هما أخوا - فى الحرب - من لا أخاله

إذا خاف يوما نبوه ، ودعاهما

تريد : هما أخوا من لا أخاله فى الحرب. وقول الآخر (٢) :

كأن أصوات - من إيغالهنّ (٣) ،

بنا -

أواخر الميس (٤) أصوات

الفراريج (٥)

يريد : كأن أصوات أواخر الميس ...

٦- الفصل بنعت المضاف ؛ مثل :

ولئن حلفت على يديك لأحلفن

بيمين أصدق من يمينك - مقسم

أى : بيمين مقسم ، أصدق من يمينك.

٧- الفصل بالنداء ، كالذى فى قول الشاعر :

وفاق (٦) - كعب (٧) -

بجير منقذ لك من

تعجيل تهلكه (٨) ، والخلد فى

سقرا (٩)

أی : وفاق بجیر یا کعب ...

* * *

ص: ۵۷

۱- هو لامرأه من بنی قیس. کما جاء فی الجزء الأول من کتاب : «الموشح» للمرزبانی ، عند الکلام علی الشاعر : أبو حیه النمیری.

۲- هو : ذو الرّمه.

۳- مبالغتهن فی السیر.

۴- المیس : شجر تصنع منه الرحال. والمراد هنا : الرحال.

۵- جمع فرّوج ، وهو فرخ الدجاج. والشاعر یشبه أصوات الرحال وقت سیر الإبل المسرعه بأصوات الفراریج - (راجع مجمع البیان ، لعلوم القرآن ، ح ۳ ص ۴).

۶- موافقه.

۷- یا کعب.

۸- هلاک.

۹- سقر : جهنم. وأصل القصه : أن «کعبا» و «بجیرا» أخوان ، أبوهما : «زهیر بن أبی سلمی» الشاعر الجاهلی المشهور. وقد أسلم «بجیر» قبل أخیه ، فأراد أن یسلم أخوه ، فقال شعرا یحبب إلیه الإسلام ، ویحذره سوء العاقبه إن خالف ، ومنه هذا البیت. ومعناه : موافقه بجیر - یا کعب - تنقذک من الهلاک ، ومن الخلود فی سقر.

تلك أشهر مواضع : «الفصل» - بنوعيه - بين المضاف والمضاف إليه كما رآها كثره النحاه.

لكن فريقا من نحاه البصره لا يبيحون الفصل فى السّعه ، ويقصرونه على الضرورات. والأخذ برأيهم أفضل ؛ حرصا على وضوح المعانى ، وجريا على مراعاه النسق الأصيل فى تركيب الأساليب. فمما لا شك فيه أن الفصل بين المتضايفين لا يخلو من إسدال ستار مّا على المعنى لا يرتفع ولا يزول إلا بعد عناء فكرىّ يقصر أو يطول ، وأن الأسلوب المشتمل على : «الفصل» غريب على اللسان والآذان ، ولا سيما اليوم.

سواء أخذنا بهذا الرأى الأفضل أم بذاك - وكلاهما جائز - فلا مناص لمن يبيح الفصل أن يبيحه حين تقوم القرينه عليه ، ويتضح المعنى معه ، فى غير إبهام ولا غموض (١).

١- وفى الفصل ومواضعه يقول ابن مالك فى آخر باب : «الإضافه» أبياته التاليه. المختصره الملتويه (وقدمناها من موضعها الذى فى ص؟ لتساير الترتيب المعنوى الأنسب للمسائل المترابطه التى يتمم بعضها بعضا ، على أنا وضعنا هنا على يسار كل بيت رقمه الذى يدل على ترتيبه فى الباب ؛ كما رتبه الناظم). فصل مضاف ، شبه فعل ما نصب مفعولا ، او : ظرفا : أجز. ولم يعب : ٣٤ فصل يمين. واضطرارا وجدا بأجنبىّ ، أو : بنعت ، أو : ندا - ٣٥ التقدير : أجز فصل ما نصبه المضاف الذى يشبه الفعل ، حاله كون المنصوب مفعولا بد ، أو ظرفا. (يريد : إذا كان ذلك المنصوب مفعولا به ، أو ظرفا) فكلمه : «فصل» مفعول للفعل : «أجز». و «فصل» مضاف ، وكلمه : «مضاف» ، التى بعدها هى المضاف إليه. «شبه» نعت لكلمه : مضاف. و «فعل» مضاف إليه مجرور. «ما» اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع فاعل للمصدر الذى هو كلمه : «فصل». و «نصب» جمله فعليه ، لا محل لها ، صله الموصول. والمفعول ضمير محذوف ، والتقدير : نصبه. و «مفعولا» ، حال من الضمير المحذوف ، و «أو» حرف عطف. «ظرفا» معطوف على «مفعولا». ثم يقول : واضطرارا وجد الفصل بأجنبى. والمعنى : يجوز الفصل بين المضاف المشبه للفعل ، -- والمضاف إليه بشىء نصبه ذلك المضاف ، لكن بشرط أن يكون هذا الفاصل المنصوب مفعولا به ، أو ظرفا. وقد أوضحنا هذه القاعده بالشرح والتمثيل ، وبالتفصيل المناسب ثم بين بعد ذلك أن الفصل بين المتضايفين جائز باليمين. أما فى حاله الضروره فقد وجد الفصل بالأجنبى (وهو الذى ليس معمولا للمضاف) أو بالنعت ، أو بالندا. هذا والنعت والنداء يدخلان فى الفصل بالأجنبى ؛ ولكنه خصهما بالذكر مبالغه فى إيضاحهما. ثم إن تخصيص هذه المسائل بحاله الضروره يدل على أن ما سرده قبلها يكون فى السعه.

زیاده وتفصیل

من مواضع الفصل للضروره : الفصل بين المتضايفين بالفعل الزائد (أى : الذى يمكن حذفه مع فاعله (١) بغير أن يفسد المعنى) ومنه قول العربى يسأل عن أهله :

بأىّ - تراهم - الأرضين حلّوا؟

أبالدّ بران ، أم عسفوا الكفارا

يريد : بأى الأرضين؟ فجمله : «تراهم» (٢) زائده ، فاصله بين المتضايفين. ثم يسأل : أحلوا المكان الذى يسمى : الدبران - بفتح الباء - أم قصدوا المكان الآخر المسمى : الكفار؟.

وأيضا الفصل بالمفعول لأجله ؛ كقول الشاعر :

أشمّ كأنّه رجل عبوس

معاود - جرأه - وقت الهوادى

والأصل : معاود وقت الهوادى ؛ جرأه. أى : يعاود الحرب وقت ظهور أعناق الخيل ، لجرأته فى الحرب (٣).

وكذلك الفصل بلام الجر الزائده بين المضاف المنادى والمضاف إليه (٤) كقول الشاعر:

* يا بؤس للحرب ضرّارا لأقوام*

* * *

١- إن كان له فاعل ، لأن بعض الأفعال الزائده لا فاعل له ، وإذا حذف الفعل مع فاعله كان المحذوف جمله.

٢- ليس من اللازم ما يقولونه من أنها زائده هنا.

٣- أشار الصبان إلى أن صدر البيت ورد مكان العجز فى بعض المراجع

٤- سبقت إشاره لهذا عند الكلام على لام الجر ج ٢ م ٩٠ ص ٣٦٧ وهناك تكمله هذا الشطر ، وتفصيل الكلام على البيت ، وعلى لام الجر.

الثامن : استفاده المضاف من المضاف إليه وجوب التصدير (١) ، وانتقال هذا الوجوب من الثانى للأول. فإذا كان المضاف إليه لفظا من الألفاظ التى يجب تصديرها فى جملتها - كألفاظ الاستفهام ... و ... - فإنه يفقد التصدير حين يصير مضافا إليه ، وينتقل وجوب التصدير إلى المضاف الذى ليس من ألفاظ الصداره الحتميه ؛ ولهذا وجب تقديم المبتدأ فى مثل : كتاب من معك؟ والخبر فى مثل : صباح أىّ يوم السفر؟ والمفعول به فى مثل : دعوه أيّهم تجيب؟ والجار والمجرور فى مثل : من بلاد أىّ الأنصار أقبلت؟ وهكذا ... وأصل الكلام : معك كتاب من؟ - السّفر صباح أىّ يوم؟ - تجيب دعوه أيهم؟ - أقبلت من بلاد أىّ الأنصار؟. ففى الأمثله السابقه تقدم وجوبا كل من المبتدأ ، والخبر ، والمفعول به ، والجار مع مجروره ... و ... مع أن كل واحد من هذه الألفاظ ليس من الألفاظ الواجبه التصدير لذاتها ؛ ولكنه استفاد حق التصدير الواجب من المضاف إليه ، وسلبه هذا الحق ، إذ المضاف إليه هنا أداه استفهام ، وأدوات الاستفهام واجبه التصدير بنفسها قبل أن تصير : «مضافا إليه» فحين صارت مضافا إليه فقدت هذا التصدير الواجب ، وانتقل منها إلى المضاف.

التاسع : وجوب تقديم المضاف ، على المضاف إليه ، وكذلك على معمولات المضاف إليه ، إن وجدت. فلا يجوز أن يتقدم المضاف إليه ، ولا شىء من معمولاته (سواء أكانت هذه المعمولات مفرده ، أم جمله ، أم شبه جمله) ، إلا حاله واحده يجوز فيها تقديم المعمول ؛ هى : أن يكون المضاف كلمه : «غير» التى يقصد بها النفى (٢) ؛ ففى نحو : (أنا مرشد الغرباء ...) لا يصح : (أنا الغرباء مرشد ...) وفى نحو : «أنا مثل كاتب سطورا» ، لا يصح أن يقال : (أنا - سطورا - مثل كاتب) أما فى نحو : (أنا غير منكر فضلا -) فيجوز : (أنا - فضلا - غير منكر) ؛ لأنه يجوز : (أنا فضلا لا أنكر).

ومنه قول الشاعر :

١- بشرط أن يكون المضاف إليه واجب الصداره.

٢- علامتها : أن يصح إحلال حرف نفى وفعل مضارع محل كلمه : «غير» والمضاف إليها ، مع استقامه المعنى.

إنّ امرأ خصّنى عمدا مودّته

على التنائى لعندى غير مكفور

والأصل : لغير مكفور عندى ؛ فقدّم : «عندى» وهو معمول المضاف إليه ، على المضاف وهو : «مكفور» ، لتحقّق الشرط ؛ فكأنه قال : لعندى لا يكفر. فإن لم يقصد بكلمه : «غير» النفى لم يتقدم عليها معمول المضاف إليه. كما فى مثل : «فاز المتسابقون غير راكب فرسا» فلا يصح : فاز المتسابقون فرسا غير راكب ؛ لعدم قصد النفى بكلمه : «غير» ، لأنه لا يصلح وضع حرف النفى والمضارع موضعها مع مجرورها ؛ فلا يقال : فاز المتسابقون لا يركب فرسا ، لعدم الرابط المناسب فى الجمله الحاليه.

ومما تقدم نفهم المراد من قول النحاه : «إن المضاف إليه لا يعمل شيئا فى المضاف ، ولا فيما قبل المضاف ، إلا فى صوره واحده ».

العاشر : وجوب استفاده المضاف الذى ليس مصدرا ، من المضاف إليه المصدريه ، فى بعض الصور ؛ (كأن يكون المضاف فى أصله اسم استفهام ، أو صفه لمصدر محذوف) (١) ، مثل قوله تعالى : (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ (٢) يَنْقَلِبُونَ)، والأصل : وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أىّ منقلب؟ أو : سيعلم الذين ظلموا ينقلبون منقلبا أىّ منقلب. فكلمه : «أى» مفعول مطلق (٣) فهو - هنا - نائب عن المصدر ، وقد اكتسب المصدريه من المضاف إليه.

الحادى عشر : وجوب استفاده المضاف من المضاف إليه الظرفيه بشرط أن يكون المضاف هو لفظ : «كل» ، أو : «بعض» أو ما يدل على الكليه أو الجزئيه ؛ وأن يكون المضاف إليه ظرفا فى أصله (٤) ؛ كقولهم : قد تخفى خديعه

١- وقد تقدمت فى باب : «المفعول المطلق» - ج ٢ م؟

٢- منقلب : مصدر ميمى ، بمعنى : انقلاب.

٣- ناصبه هو الفعل المضارع : «ينقلبون».

٤- إذا خرج الظرف عن نصبه على الظرفيه إلى غيرها ولو إلى جره بالإضافه أو بغيرها ، لم يصح تسميته ظرفا فى حالته الجديده - كما فصلناه فى باب الظرف ، ح ٢ -

اللئيم بعض الأحيان ، ولكنها لا تخفى كلّ الأحيان (١).

* * *

إلى هنا انتهت الأحكام الحتميه المطّرده. وبقيت الأحكام الأربعه الأخرى التى أشرنا إليها من قبل (٢) ، وهى التى يجوز مراعاتها وعدم مراعاتها ؛ وتدخل تحت العنوان الآتى مباشره (٣).

١- (وقد تقدم هذا الحكم مفصلا فى باب الظرف ص ج ٢ ٢٠٨ م ٧٩).

٢- فى رقم ٧ من هامش ص ٦.

٣- وهو عنوان : «زياده وتفصيل» ص ٦٣ -. وترتيب تلك الأحكام. : الثانى عشر ، والثالث عشر ، والرابع عشر ، والخامس عشر.

زیاده وتفصیل

الثانی عشر : جواز استفاده المضاف المذکر من المضاف إلیه التأنیث وذلک بشرطین:

أولهما : أن یکون المضاف جزءا من المضاف إلیه ، أو مثل جزئه (۱) ، أو کلّا له.

وثانیهما : أن یکون المضاف صالحا للحذف ، وإقامه المضاف إلیه مقامه من غیر أن یتغیر المعنی. فمتی تحقق الشرطان کان اکتساب المضاف التأنیث قیاسیّا ، مع قلّته وضعف درجته البلاغیه بالنسبه لعدم التأنیث ، ولکنها «قله نسبیه» (۲) لا تمنع القیاس ، فمثال المضاف الذی هو جزء من المضاف إلیه : أسرعت بعض السحائب حین ساقتها بعض الریاح. فقد لحقت تاء التأنیث آخر الفعلین : «أسرع» و «ساق» ؛ لتدل علی تأنیث فاعلهما ؛ وهو کلمه ؛ «بعض» مع أن کلمه : «بعض» مذکّره فی ذاتها ، لکنها اکتسبت التأنیث من المضاف إلیه بعدها ؛ وهو کلمه : «السحائب» و «الریاح» فصحّ تأنیث الفعل مراعاه لتأنیث فاعله المضاف المستوفی الشرطین ؛ لأنّ الفاعل المضاف هنا بعض من المضاف إلیه ، ومن الممکن حذف المضاف ، والاستغناء عنه بالمضاف إلیه من غیر أن یفسد المعنی ؛ فیقال : أسرعت السحائب حین ساقتها الریاح. ومثل هذا قول الشاعر :

وتشرق بالقول الذی قد أذعته

کما شرقت صدر القناه من الدم

۱- جزء الشیء هو ما یدخل فی ترکیب ذلک الشیء ، بحیث لا یتم الترکیب الکامل إلا به ؛ کالرأس ، أو : الرجل ، أو الید ؛ بالنسبه للإنسان. أی : أن «الکل» لا یتحقق وجوده کاملا إلا بذلک الجزء. وقد یراد به : الفرد الداخل فی تکوین الجماعه. أما الشبیه بالجزء فهو ما تجمعه «بالکل» صله قویه عارضه - غیر صله الجزئیه - من کل ما یدل علی الاتصال العرضی ، والارتباط السببی الطارئ (أی : علی الارتباط غیر الأصیل) مثل اللون ، أو : الخلق ، أو : الحب ، أو : الثیاب ، أو نحوها ، مما له صله بالکل من غیر أن یدخل فی ترکیبه الأساسی.

۲- شرحنا القله بنوعیها فی رقم ۳ من هامش ص ۷۹.

فقد أنث الفعل الماضى : «شرق» لتأنيث فاعله المضاف المستوفى الشرطين - وهو : «صدر» - تأنيثا مكتسبا من المضاف إليه الذى هو كلّ للمضاف.

ومثال المضاف الذى يشبه جزء المضاف إليه قول الشاعر :

وما حبّ الديار شغفن (١)

قلبى

ولكن حبّ من سكن الديارا

فكلمه : «حب» - الأولى - مبتدأ مذكر ، خبره الجمله الفعليه : «شغفن» والرابط بين المبتدأ وخبره : ضمير النسوه : «النون» وصح أن يكون العائد على المبتدأ المذكر ضميرا مؤنثا لأن المبتدأ المذكر مضاف ، وكلمه : «الديار» مضاف إليه مؤنثه ؛ فاكتسب منها التأنيث. والمضاف هنا وهو كلمه : «حبّ» ليس جزءا من المضاف إليه ، ولكنه يشبهه فى أن له اتصالا عرضيّا ، وارتباطا سببيّا به ؛ فالصله بين الحب وديار الأهل والأصدقاء معروفه ، والشرط الثانى متحقق هنا ؛ فمن الممكن حذف المضاف ، والاكتفاء بالمضاف إليه من غير فساد للمعنى ؛ فيقال : الديار شغفن قلبى.

ومثال المضاف الذى هو «كلّ» للمضاف إليه قول الشاعر يصف نباتا ناضرا :

جادت عليه كلّ عين ثرّه (٢)

فتركن كلّ حديقه كالدّرهم

فقد لحقت تاء التأنيث آخر الفعل : «جاد» للدلاله على تأنيث فاعله ؛ وهو : «كل» ، مع ان هذا الفاعل مذكر فى ذاته. ولكنه مضاف ، اكتسب تأنيثه من المضاف إليه. أى : من : كلمه «عين» المؤنثه. فصح لذلك تأنيث فعله. وقد تحقق الشرطان ، لأن المضاف كلّ عامّ يشمل المضاف إليه ، ولا يفسد المعنى بحذف المضاف هنا وإقامه المضاف إليه ؛ فيقال : جادت عليه عين ثرّه (٣) ومثل هذا قوله تعالى : (يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ ما عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَراً) ...

١- أصبن شغاف قلبى. (والشّغاف بفتح الشين المشدده ، وفتح الغين) غشاء يلف القلب.

٢- عين ثره ؛ أى : بئر منهمره ؛ فياضه الماء.

٣- يتصل بهذا الحكم شىء آخر ؛ هو وقوع لفظ «كل» مضافا ، يليه «المضاف إليه» ، ثم «نعت» بعدهما. فلأيهما يكون هذا النعت؟ الجواب فى «ج» من ص ١۶٧.

فقد أنّث المضارع : (تجد) لتأنيث فاعله المضاف - المستوفى الشرطين - تأنيثا مكتسبا من المضاف إليه ؛ لا تأنيثا ذاتيا (١).

فإن فقد المضاف أحد الشرطين لم يكتسب التأنيث من المضاف إليه ، فمثال ما فقد الشرط الأول : قولهم : «أعجبنى يوم العروبه» ، فلا يصح : أعجبتنى يوم العروبه ، لأن المضاف ليس كلا ، ولا بعضا ، ولا كالبعض ، مع أنه صالح للحذف ، فيقال : أعجبتنى العروبه (٢). ومثال ما فقد الشرط الثانى : سرّنى ربّان الباخره ، فلا يصح سرّتنى ربّان الباخره ، إذ لا يمكن حذف المضاف وإقامه

١- وفى هذا التأنيث المكتسب يقول ابن مالك : وربّما أكسب ثان أوّلا- تأنيثا إن كان لحذف موهلا (موهل - بفتح الهاء - بمعنى : مؤهّل ، أى : صالح. أوهلت الرجل للعمل ؛ جعلته صالحا له» وأهلا لمزاولته). يريد : أن الثانى - وهو المضاف إليه - قد يفيد الأول التأنيث ؛ إن كان الأول صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثانى ؛ كما شرحنا. وقد أهمل الشرط الأول. وكلمه : «ربما» قد تفيد التكثير فالقياس عليه صحيح. وقد يكون معناها التقليل ، وأن استفاده التأنيث السالفه قليله. وهذا صحيح ، ولكنها قله لا تمنع القياس عليها ؛ إذ هى «قله نسبيه» ، لا «ذاتيه (وقد شرحناهما فى رقم ٣ من هامش ص ٧٩ وأشرنا هناك إلى المرجع ، وإلى ص ٥٨٥ من الجزء الرابع ، باب جميع التكسير» م ١٧٢ حيث البيان المقيد عن المطرد ، والقياس ، والأكثر ، و .. و. وما يصح أن يقاس عليه وما لا يصح.) - فليست قليله فى ذاتها لا يصح القياس عليها ، ولكنها قله بالنسبه للكثره التى لا يكتسب فيها المضاف التأنيث من المضاف إليه ، ومع أنها قله نسبيه تكفى للقياس عليها ، نرى الأحسن العدول عن محاكاتها قدر الاستطاعه. ويلى هذا البيت فى الترتيب بيت سبق شرحه فى المكان الأنسب من ص ٤٩ ... - وهو : ولا يضاف اسم لما به اتّحد معنى ، وأوّل موهما إذا ورد

٢- هذا نص كلام «الخضرى» والمثال منقول عنه. وهو مثال لا يخلو من «شبه الجزء» ولكن هذه المشابهه ضئيله لا يلتفت إليها ؛ إذ تعذر الوصول إلى إضافه خاليه من تلك المشابهه خلوّا تاما ، لا ارتباط فيه بين المتضايفين ولو كانت الإضافه غير محضه : فالمقصود : المشابهه القويه كما أشرنا قبلا.

المضاف إليه مكانه مع المحافظه على المعنى الأول (١) ...

الثالث عشر : استفاده المضاف المؤنث من المضاف إليه التذكير بالشرطين المذكورين فى الحكم الثانى عشر. ولكن هذه الاستفاده قليله فى النصوص المأثوره قله لا تبيح القياس عليها ؛ فمثال المضاف المؤنث الذى هو جزء من المضاف إليه المذكر قولهم : مضعه اللسان جالب للبلاء ؛ ودافع للنقم ، ومثال المضاف الذى يشبه جزء المضاف إليه المذكر قول الشاعر :

رؤيه الفكر ما يئول له الأم

ر معين على اجتناب التّوانى

وقول الآخر :

إناره العقل مكسوف بطوع هوى

وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا

ومثال المضاف الذى هو «كلّ» للمضاف إليه : عامه الإقليم منصرف إلى الإصلاح والتعمير ، فكلمه : «عامّه» مبتدأ مؤنث ، لكنه اكتسب التذكير من المضاف إليه ، فجاء الخبر (وهو : منصرف) مذكرا لذلك (٢) ...

الرابع عشر : جواز استفاده المضاف المعرب من المضاف إليه البناء ، وذلك فى ثلاثه مواضع :

أولها : أن يكون المضاف اسما معربا متوغلا فى الإبهام (٣) غير زمان ؛ (ككلمه : غير - شبه - مثل ...) والمضاف إليه مبنيّا ، كالضمير -

---

١- بمناسبه الحكم «الثانى عشر» والحكم «الثالث عشر» الذى يليه مباشره نشير إلى «الملاحظه» المدونه فى رقم ٢ التالى متضمنه حكم كلمتى : «أحد ، وإحدى» المضافتين من جواز تذكيرهما وتأنيثهما فى بعض استعمالاتها ...

٢- «ملاحظه» : أشرنا فى الجزء الأول (م ٣٤ ص ٤٥٨ موضوع : «المطابقه بين المبتدأ والخبر» إلى تأنيث كلمتى : «أحد ، وإحدى» المضافتين ، وتذكيرهما. وقلنا ما نصه بين الأحكام الهامه المعروضه هناك : «من الخبر الذى يجوز فيه التذكير والتأنيث كلمتا : «أحد وإحدى» المضافتين إذا كان المضاف إليه لفظا يخالف المبتدأ فى التذكير أو التأنيث ؛ فيجوز فى الكلمتين موافقه المبتدأ أو الخبر ؛ مثل : المال أحد السعادتين ، أو إحدى السعادتين ؛ بتذكير : «أحد» مراعاه للمبتدأ : «المال» وهو مذكر ، وبالتأنيث مراعاه للمضاف إليه المؤنث ، وهو كلمه : «السعادتين : ومثل : الكتابه أحد اللسانين ، أو إحدى اللسانين ؛ بالتأنيث أو بالتذكير ، طبقا لما سلف هناك. اه

٣- تقدم الكلام فى هذا الباب - ص ٢٤ - على الأسماء المتوغله فى الإبهام ، وسنعود لها بمناسبات أخرى تأتى فى ص ٨٠ - و «٥» مفى ٨٧ - و ٩١ - و ١٣١ - و ١٤١ وما بينها.

واسم الإشاره ، و ... و ... (۱) فيجوز فى المضاف إبقاؤه على إعرابه كما كان ، أو بناؤه على الفتح ؛ نحو : أجيب داعى المروءه ، ولو دعانى غيره ما أجبت. فكلمه «غير» فاعل ؛ إما معرب مرفوع مباشره ، وإما مبنى على الفتح - لإضافته إلى المبنى وهو الضمير - فى محل رفع ، فالأمران جائزان - (عند غير ابن مالك فإنه لا يبيح بناء المضاف بسبب إضافته لمبنى ، كما سبق فى باب : «الظرف»). ونحو ؛ مثلك لا ينام على ضم يراد به. فكلمه : «مثل» مبتدأ ، إما معرب مرفوع مباشره ، وإما مبنى على الفتح فى محل رفع ؛ فالأمران جائزان ، (عند غير ابن مالك) ، ومثل هذا قول الشاعر :

وما لام نفسى مثلها لى لائم

ولا سدّ فقرى مثل ما ملكت يدى

فكلمه : «مثل» فى الشطرين فاعل ، وهى إما معربه مرفوعه بالضمه مباشره ، وإما مبنيه على الفتح فى محل رفع. وسبب بنائها على الفتح إضافتها للمبنى ، وهو الضمير «ها» فى الشطر الأول ، واسم الموصول «ما» فى الشطر الثانى.

ثانيها : أن يكون المضاف زمانا مبهما (۲) معربا فى أصله ، والمضاف إليه مفردا (۳) مبنيّا ؛ مثل : «إذ» ؛ كقوله تعالى : (فَلَمَّا جاءَ أَمْرُنا نَجَّيْنا صالِحاً وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَهٍ مِنَّا ، وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ...) وقوله تعالى عن هول يوم القيامه : (يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ ...) فكلمه : «يوم» فى الآيتين ؛ يجوز فيها الأمران ؛ الجر مباشره مع الإعراب ، أو البناء على الفتح فى محل جرّ. وهى فى الحالتين اسم زمان مبهم مضاف (۴) وبعدها المضاف إليه : «إذ». وإنما كان «اليوم» هنا مبهما لأن المراد منه

۱- ويشترط بعض النحاه ، لانتقال البناء من المضاف إليه للمضاف أن يكون المضاف إليه مذكورا - لا محذوفا. والصحيح أن هذا الشرط مرفوض ؛ (طبقا للبيان الآتى فى رقم ۲ من هامش ص ۱۳۲).

۲- المراد بالزمان هنا : ما يشمل ظرف الزمان ، وما يدل على الزمان من غير ظرفيه. - كما أشرنا فى رقم ۱ من هامش ص ۸۶ -

۳- أى : غير ضمير وإشاره ، وغير جمله ، وهما الموضعان : السابق والآتى. ويشترط فى اسم الزمان ألا يكون مثنى ؛ وإلا وجب إعرابه - (كما فى رقم ۴ من هامش ص ۸۹).

۴- وهو فى الوقت نفسه مضاف إليه أيضا ، وقبله المضاف : (خزى - عذاب).

مجرد الزمن من غير تعيين «يوم خاص» ، ولا تحديده بعدد معدود من الساعات.

ثالثها : أن يكون المضاف زمانا مبهما معربا فى أصله ، والمضاف إليه جمله فعليه فعلها مبنى ؛ بناء أصليّا (١) ، أو عارضا (٢) ؛ فمثال الأصلى قول الشاعر :

على حين عاتبت المشيب على الصّبا

وقلت : ألمّا أصح (٣)

والشيب وازع؟

ومثال العارض قول الشاعر :

لأجتذبن منهنّ قلبى تحلما

على حين يستصبين كلّ حليم

فيجوز فى كلمه : «حين» فى البيتين إما الإعراب والجر المباشر «بعلى» وإما البناء على الفتح فى محل جر. والبناء أحسن.

فإن كان المضاف المعرب زمانا مبهما والمضاف إليه جمله اسميه ، أو جمله مضارعيه ، مضارعها معرب - جاز فى المضاف الأمران أيضا : ؛ (الإعراب أو البناء على الفتح). ولكن الإعراب أفضل (٤). فمثال الجمله الاسميه قول الشاعر :

ألم تعلمى - يا عمرك الله (٥) -

أننى

كريم على حين الكرام قليل

وقول الآخر :

تذكّر ما تذكّر ، من سليمى

على حين التواصل غير دان

ومثال الجمله المضارعيه التى مضارعها معرب قوله تعالى : (هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) فيجوز فى كلمه «حين» الإعراب والبناء لوقوع المضاف إليه جمله اسميه ، وكذلك يجوز فى كلمه : «يوم» الأمران : لوقوع المضاف

١- هو بناء الماضى.

٢- هو البناء الطارئ على المضارع ؛ بسبب اتصاله بنون التوكيد ، أو نون النسوه.

٣- بمعنى : ألم أتيقظ من الغفله؟

٤- انظر ما يختص بهذا الحكم فى : «٥» من ص ٨٧.

٥- «يـا» حرف تنبيه. أو حرف نـداء ، والمنادى محـذوف. و «عمرك الله» تحتمل أمورا كثيره فى معناها وإعرابها. من أوضـحها : إعراب كلمه «عمر» مفعولا مطلقا لفعل محذوف ، والتقدير أعمر عمرك بالله ؛ أى : أعمر قلبك بتذكير الله ، «والله» منصوب على نزع الخافض.

إليه جمله مضارعيه مضارعها معرب. والإعراب فى الحالين أعلى - كما سبق ، وكما سيجىء فى مكان آخر من هذا الباب (١).

الخامس عشر : جواز حذف تاء التأنيث من آخر المضاف ، بشرط أمن اللبس عند حذفها ، وعدم خفاء المعنى. ومن هذا قوله تعالى : (... وَأَوْحَيْنا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْراتِ ، وَإِقامَ الصَّلاهِ ، وَإِيتاءَ الزَّكاهِ ...) وقول الشاعر :

إنّ الخليط (٢) أجدّوا (٣)

البين إذرحلوا

وأخلفوك «عد» الأمر الذى وعدوا

والأصل : إقامه الصلاه - وعده (٤) الأمر ؛ فحذفت تاء التأنيث ، من المضاف ؛ تخفيفا فى النطق ، ولم يترتب عليه لبس ولا خفاء فى المعنى. أما إذا ترتب على الحذف شىء من هذا فإنه يمتنع ؛ فلا يجوز الحذف فى مثل : ثمره - خمسه ، ونحوهما.

والأفضل الأخذ بالرأى السديد الذى يمنع القياس على هذا الحذف ، منعا باتّا ، ويحصره فى دائره السماع وحدها.

* * *

١- ص ٧٨ وفى رقم ٤ من ص ٨٩.

٢- الأسره ، أو الشركاء ، أو : الرفاق ، أو : غيرهم من كل جماعه متشابهه فى أمرها.

٣- جددوا.

٤- مصدر : «وعد - يعد» وسيجىء فى الجزء الرابع (م ١٨٤ - باب. الإعلال بالحذف) وجوب حذف «الواو» التى هى فاء الفعل الثلاثى ، المفتوح العين فى الماضى ، مكسورها فى المضارع فيجب حذف هذه الواو من المضارع والأمر ؛ مثل : وعد يعد - وصف يصف ... وكذلك يجب حذفها من مصدره بشرط أن يكون هذا المصدر على وزن «فعله» (بكسر أوله وسكون ثانيه) وأن تكون التاء التى فى آخره هى تاء العوض عن الواو المحذوفه ، فيقال : عده - صفه .. فى : وعد - وصف ...

الملخص

ما تقدم هو أشهر أحكام الإضافه ، جمعنا شتيته (١) فى مكان واحد ، ليسهل الرجوع إليه ، والانتفاع به (٢).

فإن أردنا تركيزه ففى خمسه عشر حكما - منها أحد عشر حتميه ، وأربعه جائزه - وهى كما يلى مرتبه ترتيبها فى الشرح السالف :

١- وجوب جر المضاف إليه فى جميع أحواله.

٢- وجوب حذف نون المثنى وجمع المذكر السالم إن وقع أحدهما مضافا. ويسرى هذا الحكم على ملحقاتهما.

٣- وجوب حذف التنوين من آخر المضاف.

٤- وجوب حذف «أل» الزائده من صدر المضاف ، إلا فى بعض حالات معدوده.

٥- وجوب اشتمال الإضافه المحضه على حرف جر أصلى متخيّل.

٦- وجوب استفاده المضاف من المضاف إليه تعريفا أو تخصيصا ، بشرط أن تكون الإضافه محضه.

٧- وجوب الاتصال وعدم الفصل بين المتضايفين إلا فى حالات معينه ...

٨- وجوب استفاده المضاف من المضاف إليه التصدير الحتمى

٩- وجوب تقديم المضاف على المضاف إليه ؛ وعلى معمولاته ، إلا فى حاله واحده.

١٠- وجوب استفاده المضاف الذى ليس مصدرا من المضاف إليه المصدريه

١١- وجوب استفاده المضاف من المضاف إليه الظرفيه بشرطين.

* * *

١٢- جواز استفاده المضاف المذكر من المضاف إليه التأنيث ، بشرطين.

١٣- جواز استفاده المضاف المؤنث من المضاف إليه التذكير بالشرطين

١٤- جواز استفاده المضاف المعرب من المضاف إليه البناء.

١٥- جواز حذف تاء التأنيث من آخر المضاف بشرط أمن اللبس.

١- ما تفرق منه.

٢- وقد جمع أكثرها من غير إيضاح واف صاحب «المغنى» فى الباب الرابع من الجزء الثانى.

المسأله ۹۴ : تقسيم الاسم من ناحيه وقوعه مضافا ، وعدم وقوعه

اشاره

الاسم نوعان : نوع يمتنع أن يكون مضافا ، ومنه أغلب المبنيات ، كالمضمرات ، وأسماء الإشاره ، وأسماء الموصول. وأسماء الشرط. وأسماء الاستفهام ، ... ويستثنى من الثلاثه الأخيره : «أىّ» الموصوله ، والشرطيه ، والاستفهاميه ؛ فإنها تقع مضافا - كما سيجىء فى حكمها (۱) - :

ونوع آخر لا تمتنع إضافته ؛ فيضاف جوازا ، أو وجوبا. ومن المضاف جوازا أكثر الأسماء المضافه إلى المفرد (۲) الظاهر ، أو إلى الضمير ؛ كالتى فى قولهم : من خير ضروب الشجاعه كلمه حقّ تقال فى مجلس حاكم جائر ، هواه متسلط ، وسيفه طائش ... و ...

أما الذى يضاف وجوبا فأقسام أربعه ؛ ملخصها : (ما تجب إضافته لمفرد (۳) مع جواز قطعه عن الإضافه لفظا (۴) دون معنى ؛ سواء أكان المفرد اسما ظاهرا أم ضميرا). (وما تجب إضافته للمفرد أيضا ، ولكن مع امتناع قطعه عن الإضافه اللفظيه). (وما تجب إضافته للجمله - الاسميه أو : الفعليه - وبعضه قد يصح قطعه فى اللفظ عن الإضافه) -. (وما تجب إضافته للفعليه وحدها مع جواز قطعه عن الإضافه) ... - وفيما يلى التفصيل:

فأولها : ما يضاف وجوبا إلى الاسم المفرد الظاهر أو إلى الضمير ، مع جواز قطع المضاف عن الإضافه لفظا - فقط - دون معنى (۵) (وذلك

۱- فى ص ۱۰۴ وما بعدها.

۲- المفرد هنا ؛ ما ليس جمله.

۳- المفرد هنا ؛ ما ليس جمله.

۴- المضاف لفظا ومعنى هو : ماله «مضاف إليه» مذكور صراحه فى الكلام ، متمم المعنى المقصود من المضاف. أما المضاف معنى فقط فهو : ماله مضاف إليه ، ولكنه محذوف لداع ، مع قيام قرينه تدل عليه. وهو مع حذفه ملاحظ فى إتمام معنى المضاف وإكماله له كما يلاحظ وهو موجود ، - وستأتى إشاره لهذا فى رقم ۴ من هامش ص ۱۰۴ -.

۵- المضاف لفظا ومعنى هو : ماله «مضاف إليه» مذكور صراحه فى الكلام ، متمم المعنى المقصود من المضاف. أما المضاف معنى فقط فهو : ماله مضاف إليه ، ولكنه محذوف لداع ، مع قيام قرينه تدل عليه. وهو مع حذفه ملاحظ فى إتمام معنى المضاف وإكماله له كما يلاحظ وهو موجود ، - وستأتى إشاره لهذا فى رقم ۴ من هامش ص ۱۰۴ -.

بحذف المضاف إليه ، والاستغناء عنه بالتنوين الذى يجىء عوضا عنه ، ودالّا عليه ، مع إراده ذلك المحذوف وتقديره ، لحاجه المعنى إليه فيكون المضاف فى هذه الحاله مضافا فى المعنى دون اللفظ ، ويبقى له حكمه فى التعريف أو التنكير كما كان) (١).
مثل الكلمات : (كلّ (٢) - بعض -

١- وقد ارتضى بعض النحاه أن يسمى هذا النوع من التنوين فى آخر الأسماء المعربه : «تنوين العوض والأمكنيه معا» لأنه عوض عن المحذوف ، ولأن الاسم الذى يحويه اسم معرب منصرف - راجع حاشيه الخضرى ، أول باب الممنوع من الصرف -. وهذا الرأى أوضح وأدق من الرأى الآخر القائل : إنه للأمكنيه فقط ؛ بحجه وقوعه فى اسم معرب منصرف لا بد من وجوده فى آخره ، إلا- إذا جاء بعده مضاف إليه ؛ فيحذف التنوين لوجوب حذفه عند وجود المضاف إليه ؛ فإذا حذف المضاف إليه عاد ذلك التنوين للظهور مره أخرى بعد اختفائه ؛ فهو ليس تنوينا جديد النوع ، وإنما هو تنوين الأمكنيه الذى يلحق آخر الأسماء المعربه المنصرفه كالتى هنا ؛ اختفى بسبب الإضافه ، فلما زال السبب رجع إلى مكانه ظاهرا كما كان - وقد سبق فى ج ١ ص ٣٢ م ٣. الكلام على أنواع التنوين المختلفه ، وأشرنا إلى هذا النوع من التنوين وأبدينا الرأى فيه.
٢- بشرط ألا- تكون كلمه : «كلّ» ، للتوكيد ؛ مثل : أجامل الأصدقاء كلهم ، ولا- للنعت - مثل : شجاع الرأى هو الرجل كلّ الرجل. فإن كانت للتوكيد أو النعت وجب إضافتها لفظا ومعنى - (كما سيجىء هنا ، وفى بابهما ص ٤٦٦ و ...) ولا يجوز قطعها عن الإضافه هذا ، وكلمه : «كلّ» فى لفظها مفرده دائما ومذكره. وقد يطابقها ما بعدها فى هذين الأمرين أولا يطابق ، على حسب البيان الذى فى رقم ١ من هامش ص ٤٥١ و٤٩٦ والذى يتممه ما فى ص ٦٢ وما فى «ج» من ص ١٦٧. أما حكم «كلّ» و «بعض» من ناحيه تعريفهما أو تنكيرهما إذا انقطعا عن الإضافه بأن حذف المضاف إليه - فقد سبق له بيان مفيد ، فى ج ١ م ٣ ص ٣٨ عند الكلام على تنوين العوض ، وفى التصريح كلام عن ذلك (وقد نقله الصبان) ونصه : «ذهب سيبويه والجمهور إلى أنهما معرفتان بنيه الإضافه ؛ ولذلك يأتى الحال منهما ؛ فتقول : مررت بكل قائما ، وببعض جالسا. والأصل فى صاحب الحال التعريف. وذهب الفارسى إلى أنهما نكرتان ، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول : إن نصفا ، وسدسا ، وثلثا ، وربعا ، ونحوها ... ، ... معارف ؛ لأنها فى المعنى مضافات ، وهى إذ تعرب حالا- - نكرات بالإجماع ؛ لوقوعها أحوالا- ورد بأن العرب تحذف المضاف إليه وتريده ، وأحيانا لا تريده. ودل مجىء الحال بعد : «كل وبعض» على إرادته». اه. والمفهوم أن هذا الخلاف حين يكون المضاف إليه معرفه - كما صرح بعضهم - فإن كان نكره (وهذا جائز ؛ كما سيجىء فى «ب» ص ١١٥) - فلا خلاف ؛ فى تنكيرهما ؛ إذ المضاف إليه حين يكون نكره لا يفيد المضاف تعريفا. وبناء على رأى سيبويه والجمهور لا يصح إدخال : «أل» التى للتعريف على «كل ، وبعض» المعرفتين فى تلك الصوره ، ويصح عند الفارسى ، ومن معه. وفى رأيه تيسير ، وله أنصار من قدامى النحاه واللغويين. يقول الخضرى - ح ٢ أول باب «البدل» : (جوزه بعضهم ، ؛ لعدم ملاحظه إضافه») اه. - راجع ماله صله بهذا الحكم فى البيان السابق بالجزء الأول فى الموضع المشار إليه -

أىّ (١)). ومثل ؛ (غير - مع - الجهات الست) ، ونحوها. لكن لكلمه : «غير» وأشباهها أحكام خاصه تختلف عما سبق ، وسيجىء ذكرها (٢).

نقول مع الإضافه : كلّ امرئ بما كسب رهين. ومثل :

قد كنت أشفق من دمعى على بصرى

فاليوم كلّ عزيز بعدكم هانا

بعض العتاب دواء ، وبعضه بلاء - أىّ نبيل تصاحبه يخلص لك - الأعمال قيم الرجال ؛ فأيّها تمارسه ينبىء عنك ... و ...

ويجوز فى الكلمات المضافه السابقه - وأشباهها - القطع عن الإضافه ؛ نحو : (قل كلّ يعمل على شاكلته) - (حنانيك!! بعض الشرّ أهون من بعض) (أيّا تعمل تلق الجزاء) .... و ... والأصل : (كل إنسان ...) (من بعضه) ... (أىّ عمل تعمل ...) فحذف المضاف إليه مع إرادته ، وجىء بالتنوين عوضا عنه.

ويشترط فى قطع كلمه : «كلّ» عن الإضافه ألا تكون توكيدا ، ولا نعتا فإن كانت كذلك وجب إضافتها لفظا ، وعدم قطعها ؛ نحو : فاز المخلصون كلّهم - أنت الأمين كلّ (٣) الأمين (٤).

(وهناك شروط وأحكام خاصه لإضافه «أى» ، وكذا : «غير ، ومع ، والجهات الست» - كما قلنا - سيجىء إيضاحها ، وبسط الكلام عليها فى الموضع المناسب من هذا الباب (٥)).

وثانيها : ما يضاف وجوبا للمفرد أيضا - دون الجمله - ولكن لا يجوز

١- الشرطيه ، أو : الموصوله ، أو الاستفهاميه. أما التى تكون نعتا أو حالا فواجبه الإضافه لفظا ومعنى ، - كما يجىء ، فى ص ١٠٤ -.

٢- فى ص ١٢٤ و ١٣١ وما بعدهما.

٣- «كل» هنا ، نعت للأمين قبلها. وسيجىء تفصيل الكلام عليها فى النعت (ص ٤٥١ وفى التوكيد (ص ٤٩٢) وفى هذه الصفحه بيان كثير من مواقعها الإعرابيه ومطابقه الضمير العائد عليها.

٤- لهذا إشاره فى رقم ٢ من هامش الصفحه السابقه.

٥- ص ١٠٤ و ١٣٠ وما بعدهما؟ وفيما سبق يقول ابن مالك : وبعض الأسماء يضاف أبدا وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا ، أى : بعض الأسماء لا بد من إضافته حتما. ومع أن إضافته حتميه قد يكون منه ما يقع لفظا - - مفردا ؛ لانقطاعه عن الإضافه ، لفظا ، لا معنى ؛ فهو فى أصله واجب الإضافه لفظا ومعنى ، ولكنه قد ينقطع عن الإضافه لفظا دون معنى ؛ بأن يحذف المضاف إليه مع إرادته فى المعنى. مثل كلمه : كل - بعض - أىّ ... إلى غير هذا مما شرحناه.

قطعه عن الإضافه لفظا ؛ فيجب أن يظل مضافا فى اللفظ ، وله أربع صور :

ا - أن يضاف إلى اسم ظاهر مفرد (١) ، مع امتناع القطع ؛ مثل الكلمات : (أولو (٢) - أولات (٣)). - (ذو (٤) - ذات (٥) ... ، وفروع هذين ؛ وهى : ذوا - ذوو - ذواتا - ذوات) ... نحو : الآباء أولو فضل - الأمهات أولات نعمه - ذو النصيحه أخ بارّ - العروبه رابطه ذات قوه ... و ... و ...

ب - أن يضاف إلى ضمير المخاطب - فى الغالب - دون غيره من الضمائر ، مع امتناع القطع ، كالمصادر المثناه فى لفظها ، دون معناها : وهى المصادر التى يراد منها التكرار الذى يزيد على اثنين (٦). مثل : لبّيك (٧) ، وسعديك

١- أى : ليس جمله. كما أشرنا فى رقم ٢ من هامش ص ٧١.

٢- بمعنى : أصحاب ...

٣- بمعنى : صاحبات ...

٤- بمعنى : صاحب كذا ... ولها إيضاح سيجىء فى ص ٩٥ وآخر سبق فى ص ٤٢ وفى الجزء الأول فى باب الأسماء السته.

٥- بمعنى صاحبه ... ولهذا إيضاح سبق فى ص ٤٢ ، وفى ج ١ فى باب : الموصول.

٦- جاء فى الصبان - ونقله عنه الخضرى باختصار قليل - ما نصه الحرفى عن المصدر «لبيك» : (أصله : ألبّ لك إلبابين. أى : أقيم لطاعتك إلبابا كثيرا ؛ لأن التثنيه للتكرير - نحو قوله تعالى : (ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ) ، أى : كرّات - فحذف الفعل «ألب» وأقيم المصدر مقامه ،. وحذفت زوائده ، وحذف الجار من المفعول «الكاف» وأضيف المصدر إليه ، كل ذلك ليسرع المجيب إلى التفرغ لاستماع الأمر والنهى. ويجوز أن يكون من «لبّ» بمعنى : «ألبّ» فلا يكون محذوف الزوائد. قاله الرضى. ومثله فى حذف الزوائد الباقى). اه كلام الصبان. وإذا كان من الصحيح اعتباره - مباشره - مصدرا للفعل : «لبّ» أى : لبّ لبا ، بمعنى : «ألب إلبابا ، كما يدل عليه الكلام ، وكما صرحت به كتب اللغه ، فما الداعى للعدول عن هذا الرأى الصحيح الذى لا يستدعى حذفا ولا بعدا؟ لا داعى ...

٧- سبق بيان آخر لهذه المصادر - وغيرها - فى ج ٢ م ٧٦ ص ١٩١ فى آخر باب : «المفعول المطلق».

وحنانيک ، ودواليک ، وهذاذيک ... و ... نحو : (لبّيک أيها الداعى للخير ؛ بمعنى : أقيم على إجابتک إقامه بعد إقامه) - (سعديک أبها المستعين ؛ بمعنى : أسعد إسعادا (١) لک بعد إسعاد. والأكثر فى استعمال ؛ : «سعديک» أن تكون بعد «لبّيک») - (حنانيک أيها الحزين بمعنى : أتحنن تحننا عليک بعد تحنن) ، ومثل :

حنانيک (٢) مسئولا ،

ولبّيک داعيا

وحسبى موهوبا ، وحسبک واهبا

ومثل :

نأكل الأرض ثم تأكلنا الأر

ض ، دواليک ، أفرعا وأصولا

بمعنى تداولا بعد تداول ؛ أى : توالیا بعد توال ، - (وهذا ذيک أيها الصارخ ، بمعنى : أسرع إسراعا بعد إسراع) ... و ... (٣)

ولما كانت هذه الألفاظ مثناه فى ظاهرها دون معناها - إذ المراد منها الكثره والتكرار الذى يزيد على اثنين ، كما قلنا - اعتبروها ملحقه بالمثنى فى إعرابه ، مراعاه لمظهرها وأصلها ، وليست مثنى حقيقيّا من ناحيه معناها. ويعربونها مفعولا مطلقا (٤) لفعل من لفظها ، إلا : «هذاذيک» فإنه من معناه وهو : أسرع ؛ إذ لا فعل له من لفظه (٥) ...

ومن الشاذ الذى لا يقاس عليه إضافه إحدى الكلمات السالفه - وأشباهها -

---

١- أى ، أساعد مساعده ...

٢- هى فى البيت كلمه : استعطاف للمخاطب ، بمعنى : تحنن حنانا بعد حنان. وكقولهم : حنانيک ، بعض الشر أهون من بعض.

٣- ومن الأمثله : حجازيک ، أى : محاجزه بعد محاجزه. وحذاريک ، أى : حذرا بعد حذر.

٤- وهذا الإعراب أفضل من إعرابها حالا مؤوله ؛ لأن هذه الألفاظ معارف ؛ بسبب إضافتها للضمير ، والأصل فى الحال أن تكون نكره بغير تأويل ، لا معرفه ، قدر الاستطاعه. وتفضيل إعرابها مفعولا مطلقا إنما يكون حيث يقتضيه المعنى ، فإذا اقتضى المعنى بيان الهيئه - وهذا من خصائص الحال - وجب النزول على ما يقتضيه.

٥- نقل بعضهم - والأخذ بهذا أحسن - أن لها فعلا من لفظها هو : هذّ ، يهذّ - هذّا - بمعنى - : أسرع ، يسرع - إسراعا. ومن معانيها : كفّ - يكفّ.

إلى ضمير غير ضمير المخاطب ، أو إلى اسم ظاهر ، كالقليل الوارد فى «لبيك» ، فقد سمع فيها : «لبّيه لمن يدعونى» بالإضافه لضمير الغائب. كما سمع فيها الإضافه إلى اسم ظاهر فى قول أعرابى استعان بآخر اسمه : «مسور» فى دفع غرامه ماليه فادحه ، فأعانه ، فأراد الأعرابى المستعين أن يجزيه خيرا على صنيعه ؛ فوعد بتلبيه يدى مسور إذا دعاه لأمر هامّ :

دعوت - لما نابنى - مسورا

فلبّى (١). فلبّى يدى

مسور (٢)

فالمضاف هنا هو كلمه : «لبّى» ، والمضاف إليه اسم ظاهر ، هو كلمه : «يدى ...» المثّناه. (وأصلها : «يدين» ، حذفت النون للإضافه.

وخص «اليدين» بالذّكر لأنهما اللتان قدّمتا المال والمعونه للمستعين ، وبهما يكون إنجاز الأمور).

وقول الآخر :

لبّى نداك لقد نادى فأسمعنى

يفديك - من رجل - صحبى وأفديكا

ح - أن يضاف إلى الضمير مطلقا : (سواء أكان للمتكلم أم لغيره ، وللمفرد أم لغيره. وللمذكر أم لغيره ...) مع امتناع القطع أيضا ؛ مثل كلمه «وحد» (٣) وكلمه : «كلّ» المستعمله فى التوكيد ؛ كدعاء بعضهم : (ربّاه.

١- مفعول هذا الفعل محذوف ، والتقدير : فلبانى ، أو : فلبى ندائى.

٢- فتلبيه بعد تلبيه ليدى مسور ، أبادر إليه إذا نادانى كما بادر إلى. فكلمه : «لبّى» مفعول مطلق ، مضاف لاسم ظاهر.

٣- ما إعراب كلمه : «وحد»؟ وما نوع المضاف إليه بعدها؟ جواب هذا فى «الهمع» - ج ٢ ص ٥٠ باب : «الإضافه» - حيث يفهم منه أن : «وحد» منصوب لزوما ... ، إما لأنه مفعول مطلق لفعل من لفظه ، يقال : وحد الرجل - بفتح الحاء - يحد - بكسرها - إذا انفرد ، وإما لأنه حال ، وإما على نزع الخافض ... وقيل غير هذا. ولكن الآراء كلها تتفق على النصب ، مع اختلافها فى سببه ، وفى عامله. ثم جاء فى «الهمع» بعد ذلك مباشره ما نصه - مع زياده بضع كلمات للإيضاح - : (هو لازم الإفراد والتنكير ؛ لأنه مصدر ، وقد يثنى شذوذا ، أو يجر بعلى ، فقد سمع : جلسا على وحديهما ، وقلنا ذلك وحدينا ، واقتضيت كل درهم على وحده ، وجلس على وحده. وقد يجر بإضافه ، والمضاف هو كلمه : نسيج ، أو قريع - بوزن «كريم» فيهما - أو جحيش ، أو عيسير ، مصغرين ، مع إلحاق علامات التثنيه ، والجمع بهذه الكلمات على الأصح ، يقال : هو نسيج وحده ، وقريع وحده ، إذا قصد قله نظيره فى الخير - وأصله فى الثوب ، لأنه إذا كان رفيعا لم ينسج على منواله غيره. و «القريع» السيد.) (وهو جحيش وحده ،

وعيسير وحده إذا قصد قله نظيره فى الشر ، وهما مصغر «عير» بمعنى : -- حمار ، و «جحش» وهو ولده ، (يذم بهما المنفرد باتباع رأيه) ويقال : هما نسيجا وحدهما ، وهم نسجاء وحدهم ، وهى نسيجه وحدها ، وهكذا ... وقيل ، لا يتصل بكلمه ؛ «نسيج». وأخواتها العلامات الداله على التثنيه والجمع ؛ فيقال : هما نسيج وحدهما. وهكذا. وكلمه : «قريع» لم يذكرها فى التسهيل ، وذكرها أبو حيان ، وشيخه الشاطبى ، وزاد الشاطبى : رجيل وحده)» اه كلام الهمع ، ونقله عنه الصبان مختصرا.

عليك وحدك أعتمد ، ومن اعتمد عليك فلن يكون وحده فى معركه الحياه الطاحنه ؛ فلا تتركنى وحدى يا خير ناصر ومجيب) ... ومثل قوله تعالى : (قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ) ، وقوله تعالى : (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْماءَ كُلَّها ...) ، وقوله : (فَسَجَدَ الْمَلائِكَهُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ...)(١) و ...

د - أن يضاف إلى اسم ظاهر ، أو ضمير ، مع امتناع القطع فيهما أيضا ؛ كالكلمات : كلا - كلتا - عند - لدى - سوى - قصارى الشيء - حمادى الشيء ؛ (ومعنى كل من هذين : غايته) ... نحو :

قول الشاعر :

كلا أخى وخليلى واجدى عضدا (٢)

فى النائبات ، وإلمام (٣)

الملمّات (٤)

وقول الآخر :

كلانا غنىّ عن أخيه حياته

ونحن - إذا متنا - أشدّ تغانيا

ونحو : (كلتا الجنّتين آتت أكلها ... - كلتاهما ناضره يانعه ...) - (عند الشدائد تعرف الإخوان. وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو) - (لدى الأمين تصان الودائع ، ولديه تحفظ الأسرار) - (قصارى جهد المنافق

١- يقول ابن مالك فيما سبق خاصا بإضافه بعض الأسماء إلى ضمير المخاطب وحده ، أو إليه وإلى غيره من الضمائر : وبعض ما يضاف حتما امتنع إيلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع كوحد .. لبّى .. ودوالى .. سعدى .. وشذّ إيلاء «يدى». ل «لبّى» أى : أن بعض الأسماء التى يتحتم إضافتها حيث وقعت من الأسلوب قد يمتنع أن يليه الاسم الظاهر. يريد : أن المضاف إليه بعد تلك الأسماء لا يكون اسما ظاهرا ، وإنما يجب أن يكون ضميرا. وسرد بعض تلك الأسماء التى لا تضاف لاسم ظاهر ؛ ومنها : «وحد - لبى» ، وحكم بالشذوذ على وقوع المضاف إليه اسما ظاهرا ، وهو : «يد» بعد كلمه : «لبى».

٢- معينا ، وسندا ناصرا.

٣- نزول.

٤- الشدائد.

كسب مؤقت ، وخساره دائمه. وقصاراك ألّا تنخدع بظاهره) - (حمادى المنافق كسب سريع ، وبلاء مقيم. وإن شئت فقل : حماداه ربح عاجل ، وضياع آجل) - (لا أبتغى سوى مرضاه الله ؛ فكل شيء سواها تافه رخيص).

مما تقدم يتضح أن كل حالات القسم الثانى الأربعه ، لا يجوز فيها قطع المضاف عن الإضافه مطلقا.

(هذا ، وسيجيء (١) إيضاح الكلام على إضافه : «كلا ، وكلتا» وما يتصل بموضوعهما. ثم على كلمات أخرى ملازمه للإضافه).

* * *

وثالثها : ما يضاف وجوبا إلى جمله (٢) اسميه ، أو فعليه ، ومنه «حيث» و «إذ» (٣).

ا - فأما : «حيث» فأشهر استعمالاتها أن تكون ظرف مكان (٤) ... يضاف للجمله (٥) الاسميه ، أو الفعليه ، - والفعليه أكثر - سواء أكانت مثبته أم منفيه ؛

١- فى ص ٩٨ وما بعدها.

٢- سيجيء فى «ب» من الزياده (ص ٨٤) فائده الإضافه للجمله دون المفرد ، وأن المضاف فى هذه الحاله واجب البناء إن كانت إضافته للجمله واجبه. ويشترط فى الجمله الواقعه مضافا إليه أن تكون خبريه ؛ فلا تصح أن تكون إنشائيه ، ولا أن تكون شرطيه مبدوءه بإن الشرطيه ، أو ما يشبه «إن» فى التعليق - طبقا لما جاء فى «الهمع» و «الصبان» فى باب الجوازم ، عند الكلام على ما يجزم فعلين - ، كما يشترط أن تكون غير مشتمله على ضمير يعود على المضاف ؛ لأن المضاف إلى الجمله مضاف فى التقدير إلى مفرد هو مصدر منها (على الوجه المبين فى ص ٨٤) فكما لا يعود ضمير من المصدر المضاف إليه ، إلى المضاف كذلك لا يعود منها إليه. هذا إلى أن اشتمالها على ضمير يعود على المضاف قد يوهم - فى بعض الحالات - أنها نعت أو شيء آخر غير المضاف إليه ؛ فيتغير المعنى المقصود تبعا لذلك ؛ لأن معنى المضاف إليه يختلف عن معنى النعت وغيره.

٣- فى اللغه أسماء تشبه «إذ» فى دلالتها ، وبعض أحكامها ، سيجيء الكلام عليها فى «ه» من ص ٨٧.

٤- من النادر الذى لا يحسن القياس عليه أن تقع شيئا آخر ؛ كظرف زمان ، أو غيره. وليس بين الظروف المكانيه - على الأرجح - ما يضاف لجمله إلا «حيث» (كما سيجيء فى صفحه ١٢٢) وإذا أضيفت إلى جمله اسميه وجب - وقيل : لا يجب ، وإنما يستحسن - ألا يكون الخبر فيها جمله فعليه. والأشهر بناؤها على الضم). وقد سبق الكلام عليها من ناحيه الظرفيه فى ج ٢ ص ٢٣١ باب الظرف.

٥- مع ملاحظه الشروط التى تقدمت فى رقم ٢ و٤ من هذا الهامش ، وملاحظه شرط آخر نص عليه المبرد فى كتابه : «المقتضب» - ج ٢ ص ٥٤ - هو ألا تكون مختومه بما الزائده.

ومن الأمثله قوله تعالى لأهل الجنه : (فَكُلُوا مِنْها - حَيْثُ شِئْتُمْ - رَغَداً): وقول الشاعر:

وقد يهلك الإنسان من باب أمنه

وينجو بإذن الله من حيث يحذر (١)

وقول بعض الأدباء : «هنا تطيب الحياه ، حيث الشمل ملتئم ، وفيض الود غامر ، وحيث الجمع مؤتلف ، وإخوان الصفاء كثير».

وهى فى كل أحوالها مبنيه على الضم ؛ لما تقرّر من أن الاسم الذى يضاف للجمله وجوبا يبنى وجوبا كذلك (٢) ، ولا يجوز قطعها عن الإضافه لفظا.

ويبيح فريق من النحاه إضافتها للمفرد مع بقائها مبنيه على الضم ؛ نحو : أنا مقيم حيث الهدوء ، وحيث الاطمئنان. وحجته أن الأمثله المسموعه الداله على إضافتها للمفرد أمثله فصيحه ، وأنها على قلتها كافيه للقياس عليها لأنها قله نسبيه ، وليست قله ذاتيه ، (٣) ولا داعى عنده لتأويل تلك الأمثله (٤) ، أو الحكم

١- ومثل هذا قول الآخر يصف حبه ووفاءه : تغلغل حيث لم يبلغ شراب ولا حزن ، ولم يبلغ سرور

٢- لهذا الحكم بيان خاص بالظرف : «إذ» يجىء فى ص ٨٣.

٣- أشرنا (فى رقم ١ من الهامش ص ٦٥) وفى ص ٥٨٥ ج ٤ م ١٧٢ إلى : «القله النسبيه والقله الذاتيه» ، - (وكذا فى مواطن متفرقه من أجزاء الكتاب ومنها ص ٤٢٢ م ٩٠ ج ٢). - وقلنا عن الأولى : إنها قله من الأساليب الصحيحه تواجه كثره من تلك الأساليب تخالفها فى حكم. وكلا للنوعين فى ذاته كثير العدد ، يصح محاكاته والقياس عليه ، ولكن أحدهما أكثر عددا من الآخر ؛ فالآخر قليل بالنسبه للأكثر. فالموازنه العدديه بينهما تدل على زياده أحدهما ونقص الآخر عنه ، ولكنه نقص لا يمنع من القياس عليه أو محاكاته ؛ وهذا هو المراد من قولهم : «(إن التخريج على القليل إذا كان قياسيا فصيحا ، سائغ)» ا ه - راجع حاشيه الصبان ، ج ٢ باب : «الحال» عند الكلام على تقدم الحال على صاحبها المجرور ... أما «القله الذاتيه» فقله عدديه أيضا : ولكنها بارزه واضحه فى ذاتها ، لا تحتاج إلى موازنه بينها وبين غيرها ؛ لضآلتها العدديه ؛ بحيث يمكن الحكم سريعا بعدم صلاحيتها للقياس عليها أو لمحاكاتها. - انظر ص ٣٢٥ - والحق أن تحديد هذه القله الذاتيه موضع خلاف شديد حتى اليوم. - وسيجىء فى ج ٤ ص ٥٨٥ باب جمع التكسير ، م ١٧٢ بيان مفيد عن معنى المطرد ، والكثير ، والأكثر ، والقياس ، والقليل ، والنادر ، والشاذ ، وما يقاس عليه وما لا يقاس.

٤- ومن الأمثله المسموعه. قول الشاعر : أما ترى حيث سهيل طالعا نجم يضىء كالشهاب لامعا وقول الآخر : ويطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضى حيث لّى العمائم

عليها بالشذوذ ، ويؤيده أن بعض النحاه - بناء على هذا المسموع - يجيز فتح همزه «أنّ» بعدها ، فتكون «حيث» فى هذه الحاله مضافه ، داخله على المفرد ؛ وهو : «المصدر المنسبك من «أنّ» مع معموليها». كما يجيز كسر همزه «إنّ» ؛ فتكون داخله على جمله ؛ هى : «المضاف إليه».

وهذا رأى سديد ، فيه تسمح وتيسير ؛ إذ يجرى اليوم على مقتضاه كثره المثقفين ، وإن كان الأولى والأفضل محاكاه الأسلوب الأفصح والأقوى.

* * *

ب - وأما : «إذ» (١) فهى فى أكثر أحوالها ظرف للزمان الماضى المبهم (٢) ، ومعناها : زمن ، أو : وقت ، أو : حين ؛ وتضاف للجمله بنوعيها (٣) وجوبا كقول المادح :

فرحنا إذ قدمت قدوم سعد

وإذ رؤياك (٤) فى الأيام

عيد

فقد أضيفت فى أول البيت لجمله فعليه ماضويه ، وأضيفت فى آخره لجمله اسميه. وإذا أضيفت لجمله فعليه وجب أن يكون الفعل ماضيا لفظا ومعنى معا ؛ كالمثال السابق ، أو معنى فقط (بأن يكون الفعل مضارعا فى لفظه دون زمنه ؛ فيصح أن يوضع مكانه ماضيه الحقيقى الزمن فلا يتغير المعنى (٥)) ؛

١- سبق الكلام عليها بمناسبات أخرى فى ج ١ ص ٢٦ م ٣ - وفى ح ٢ ص ٢٥٨ م ٧٩ باب : «الظرف» ، وفيه أحكام هامه لم تذكر هنا. ومن تمام الاستفاده الرجوع إليه ، وربط المسائل المشتركه المعروضه هنا وهناك ...

٢- سبق الكلام عليه - فى ح ٢ ص ٢٠٣ م ٧٨ وص ٢٢٥ م ٧٩ - بما ملخصه : أنه نكره لا تدل على عدد محصور ، ولا على زمن محدود بأول معين ، وآخر مضبوط ؛ كالأمثله المعروضه هنا (وقت - زمن - حين ...) ويدخل فى المبهم ما يدل على وجه من الزمان دون وجه ، مثل : عشيه - صبح - غداه -. وايضا سبقت الإشاره للمبهم فى هذا الجزء ص ٢٤ و٦٦ وله إشاره فى ص ٩١ وو هامش ص ١٣٢.

٣- مع ملاحظه ما تقدم من الشروط والإيضاحات فى رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وملاحظه شرط آخر - نص عليه المبرد فى كتابه المقتضب ، ج ٢ ص ٥٤ - هو : ألا يتصل بآخرها «ما» الزائده. فهى فى هذا مثل : «حيث» - كما تقدم فى رقم ٥ من هامش ص ٧٨.

٤- الرؤيا هنا ، بمعنى : الرؤيه الحسيه التى هى المشاهده البصريه فى اليقظه ، فليست الرؤيا مقصوره على المنام ، كما يتوهم بعض الأدباء ، وقد نص بعض اللغويين على صحه استعمالها حسّا ومناما ، (أى : فى الحالتين.)

٥- وقد اجتمعت الحالات الثلاث السالفه فى قوله تعالى عن رسوله الكريم : (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ؛ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثانِيَ اثْنَيْنِ ، إِذْ هُما فِى الْغارِ ؛ إِذْ يَقُولُ لِصاحِبِهِ لا تَحْزَنْ ..) فقد أضيفت لجمله ماضويه ، ثم لجمله اسميه ، ثم لجمله مضارعيه فى اللفظ دون المعنى. - وستأتى الآيه لمناسبه أخرى فى رقم ٣ من هامش ص ٨٦ -

كالـذى فى قوله تعـالى : (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ الْقَواعِـدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْـماعِيلُ) ، لأن الزمن الـذى رفعت فيه القواعـد كان سابقا على نزول الآيه بما اشتملت عليه من مضارع وغيره. فلو وضع الماضى الحقيقى الزمن هنا مكان المضارع ما تغير المعنى (١) ...

وسبب هذا الوجوب أن «إذ» - فى الأغلب - ظرف للزمن الماضى المبهم ؛ فيجب أن يماثلها المضاف إليه فى نوع الزمن : كى لا يقع بينهمـا تعـارض ، وأن يماثلهـا عاملهـا أيضا ؛ ولهـذا قالوا : (إن الجمله المضارعيه لا تقع «مضافا إليه» بعـدها ، إلا حين يكون المضـارع ماضـى المعنى ، فيكون فى ظـاهره مضارعا وفى معناه ماضـيا (٢) ؛ ... كالآـيه ، وأن عاملهـا لاـ بـد أن يكون دالا على الماضى ؛ إذ لا يعمل فيما يدل على الماضى إلا مثله).

هـذا إن أضـيفت لجمله فعليه ، أمـا إن أضـيفت لجمله اسـميه فيجب - وقيـل : لا يجب ، وإنما يسـتحسن - أن يكون معنى هـذه الجمله الاسـميه قـد تحقق قبـل النطق بها ، أو أنه سيتحقق فى المسـتقبل على وجه لا شك فيه (٣). ومن المسـتقبح - وقيل : من الممنوع - أن يكون خبر المبتدأ فى هذه الجمله الاسميه -

---

١- الأغلب أن «إذ» ظرف للماضـى المبهم ، وقد تكون - على الأصح - هى ونظيراتها ، ظرفا للزمن المسـتقبل بمعنى : «إذا» حين تقوم القرينه الـداله عليه ؛ كالتى فى قوله تعالى : (الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتابِ ، وَبِما أَرْسَـلْنا بِهِ رُسُـلَنا ، فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ؛ إِذِ الْأَغْلالُ فِى أَعْنـاقِهِمْ وَالسَّلاسِـلُ ، يُسْـحَبُونَ فِى الْحَمِيـمِ ثُمَّ فِى النَّارِ ...) فكلمـه «إذ» فى الآـيه ظرف للمسـتقبل بمعنى : «إذا» الـتى للظرف المسـتقبل ، بقرينه أن الوصف ليوم القيـامه ، وبقرينه المضـارع قبلهـا. أو يقـال فى الآـيه ونظائرها : لما كان المعنى بعـدها محقق الوقوع. - اعتبروا زمنه بمنزله الماضـى تأويلاـ ، فهو من تنزيـل المسـتقبل المضـمون تحققه منزله الماضـى ، ويلجئون إليه لسـبب بلاغى ؛ هو : القطع بأنه آت لا محاله. وغايه الرأيين واحده. وعلى هذا تكون «إذ» الظرفيه للزمن الماضى إما حقيقه لفظا ومعنى ، أو معنى فقـط ، وإمـا تأويلاـ حين يكون المضاف إليه جمله مضارعيه زمنها مسـتقبل ، ومعناها مضـمون الوقوع ، أو جمله اسـميه مضمونه التحقق. أو نقول : إنها بمعنى : «إذا» فى هاتين الحالتين. (انظر «ج» ص ٨٥ و «ه» من ص ٨٧).

٢- الأغلب أن «إذ» ظرف للماضـى المبهم ، وقد تكون - على الأصح - هى ونظيراتها ، ظرفا للزمن المسـتقبل بمعنى : «إذا» حين تقوم القرينه الـداله عليه ؛ كالتى فى قوله تعالى : (الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتابِ ، وَبِما أَرْسَـلْنا بِهِ رُسُـلَنا ، فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ؛ إِذِ الْأَغْلالُ فِى أَعْنـاقِهِمْ وَالسَّلاسِـلُ ، يُسْـحَبُونَ فِى الْحَمِيـمِ ثُمَّ فِى النَّارِ ...) فكلمـه «إذ» فى الآـيه ظرف للمسـتقبل بمعنى : «إذا» الـتى للظرف المسـتقبل ، بقرينه أن الوصف ليوم القيـامه ، وبقرينه المضـارع قبلهـا. أو يقـال فى الآـيه ونظائرها : لما كان المعنى بعـدها محقق الوقوع. - اعتبروا زمنه بمنزله الماضـى تأويلاـ ، فهو من تنزيـل المسـتقبل المضـمون تحققه منزله الماضـى ، ويلجئون إليه لسـبب بلاغى ؛ هو : القطع بأنه آت لا محاله. وغايه الرأيين واحده. وعلى هذا تكون «إذ» الظرفيه للزمن الماضى إما حقيقه لفظا ومعنى ، أو معنى فقـط ، وإمـا تأويلاـ حين يكون المضاف إليه جمله مضارعيه زمنها مسـتقبل ، ومعناها مضـمون الوقوع ، أو جمله اسـميه مضمونه التحقق. أو نقول : إنها بمعنى : «إذا» فى هاتين الحالتين. (انظر «ج» ص ٨٥ و «ه» من ص ٨٧).

٣- ولو تأويلاـ ، بـأن يكون معناه محقق الوقوع ، لا شك فى أنه سـيتحقق حتما - طبقا لما سـبق فى رقم ١ - كـآيه الروم ، (وهى مذكوره بتمامها فى رقم ٣ من هامش الصـفحه الآتيه) وتتضـمن أنهم غلبوا ، ولكنهم سيغلبون بعد ذلك فى بضع سنين. ثم قال : «ويومئـذ يفرح المؤمنون بنصـر الله» ، أى : ويوم إذ يغلبون. والمضـارع هنـا سـيتحقق معنـاه فى المسـتقبل ، لأن خبر الله عن شـىء

مستقبل لابد أن يتحقق.

جمله ما ضويه ؛ كالتى فى قولنا : حضرت إذا الجو اعتدل - كما سنعرف - (١).

ويجوز قطعها عن الإضافه لفظا لا معنى ؛ فيحذف المضاف إليه (وهو ؛ الجمله ، ويجىء التنوين عوضا عن هذه الجمله المحذوفه ، كقوله تعالى : (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللهِ ...)(٢) والأصل قبل الحذف : ويوم إذ يغلبون (٣) يفرح المؤمنون بنصر الله (٤) ...

وقطع «إذ» عن الإضافه لفظا إنما يقع - فى الغالب - حين تقع «مضافا إليه» والمضاف اسم زمان ؛ نحو : يومئذ ... - حينئذ ... - ساعتئذ ... ومن النادر الذى لا يقاس عليه غير هذا ؛ كما فى قول الشاعر :

نهيتك عن طلابك أمّ عمرو

بعافيه وأنت إذ (٥) ... صحيح

والأشهر فى «الذال» عند التنوين تحريكها بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين.

١- فى «ج» ص ٨٥. حيث بيان السبب.

٢- وقد يحذف شطر الجمله الواقعه مضافا إليه ، مع ملاحظه هذا المحذوف ، وتخيل وجوده ، إذ لا يتم المعنى إلا به ؛ كقول الشاعر : كانت منازل ألّاف عهدتهمو إذ نحن - إذ ذاك - دون النّاس إخوانا فالتقدير : عهدتهم إخوانا دون الناس إذ نحن إذ ذاك متحابون. فكلمه : «إذ» الأولى ظرف للفعل : «عهد» ، و «إخوانا» : مفعوله. و «نحن» مبتدأ ، خبره محذوف ، تقديره : متآلفون. والجمله من المبتدأ والخبر فى محل جر هى المضاف إليه. أما المضاف فكلمه : «إذ» الأولى أما كلمه : «إذ» الثانيه فظرف للخبر المحذوف ، وهى مضاف ، و «ذا» مبتدأ ، خبره محذوف ، والتقدير : «كذلك» ، والجمله من المبتدأ وخبره المحذوف هى المضاف إليه ؛ فالأصل ؛ إذ ذاك واقع ، أو : كائن ... ومثله : «والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا» ، أى : إذ ذاك كذلك ؛ فليست مضافه لمفرد وإلا لم يتم المعنى الأساسى.

٣- راجع الآيه كامله أول سوره الروم ونصها : (الم. غلبت الرّوم فى أدنى الأرض ، وهم من بعد غلبهم سيغلبون ، فى بضع سنين ، لله الأمر من قبل ومن بعد ، ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله).

٤- انظر رقم ١ و٢ من هامش ص ٨١.

٥- التقدير : وأنت إذ نهيتك ...

ولما كانت «إذ» واجبه الإضافه للجمله ، كانت واجبه البناء ؛ تبعا لذلك (۱) ، لما تقدم (۲) من أن كل اسم واجب الإضافه للجمله ؛ يجب بناؤه ؛ سواء أكان المضاف إليه (وهو : الجمله) مذكورا ، أم محذوفا قد عوض عنه التنوين (۳). ولا شأن لهذا التنوين بالإعراب أو البناء : فقد يوجد فى آخر الأسماء المعربه وفى آخر المبنيه ، لأن أمره مقصور على التعويض ؛ كما عرفنا (۴).

* * *

ص: ۸۳

۱- – والبيان فى ص ۷۸ ، وهو مع الشروط فى رقم ۲ من هامش ص ۷۸ وفى «ب» من ص ۸۴ – ويقولون إن السبب فى بنائها هو مشابهتها للحرف فى الافتقار اللازم. وقد ناقشنا موضوع المشابهه (فى ج ۱ ص ۵۵ م ۶) وانتهينا فيه إلى أن السبب الحق هو استعمال العرب ؛ ليس غير.

۲- فى رقم ۲ من هامش ص ۷۸ وفى ص ۷۹.

۳- وفيما يضاف وجوبا إلى الجمله الاسميه والفعليه يقول ابن مالك : وألزموا إضافه إلى الجمل : «حيث» و «إذ». وإن ينوّن يحتمل إفراد «إذ» ... و ... والمعنى : ألزم النحاه : «حيث» – و «إذ» الإضافه إلى الجمل ؛ محاكاه للكلام العربى الصحيح – بالشروط التى سبق إيضاحها فى رقم ۲ و۴ و۵ من هامش ص ۷۸. ثم قال : وإن ينون «إذ» (وذلك بعد حذف المضاف إليه ، ومجىء التنوين عوضا عن المحذوف) كان من المحتمل الجائز إفرادها ، أى : قطعها عن الإضافه لفظا ، لا معنى – كما شرحنا – وقد أكمل البيت الثانى بأحكام سنعرفها فيما يأتى مباشره.

۴- سبق إيضاحه ح ۱ ص ۲۷ م ۳.

زیاده وتفصیل

١ - إذا أضیفت أسماء الزمان إلی جمله وجب أن تکون هذه الجمله غیر شرطیه (١) ، وأن تکون مستوفیه بقیه الشروط التی سلفت (٢).

ب - قلنا (٣) إن الجمله الواقعه : «مضافا إلیه» هی فی حکم «المضاف إلیه» المفرد ؛ (أی : الذی لیس جمله) وأنها فی تأویله من غیر وجود أداه سابکه ، وذکرنا شروطها. ومن الممکن الوصول إلی هذا المضاف إلیه الحکمی أو المؤول بغیر حرف مصدری سابک ، إما بالإتیان بمصدر الفعل فی الجمله الفعلیه مضافا إلی فاعله ، وإما بمصدر الخبر مضافا إلی المبتدأ فی الجمله الاسمیه ، ففی مثل : (وقفت حین أقبل الوالد - أسارع وقت یدعو الداعی للخیر - أتکلم زمن الکلام مطلوب ، وأستمع زمن الاستماع محمود) ... - یکون التقدیر : (وقفت حین إقبال الوالد - أسارع وقت دعاء الداعی - أتکلم زمن طلب الکلام ، وأستمع زمن حمد الاستماع). وقد تقدم (٤) أن الذی یضاف للجمله وجوبا - لا جوازا - یبنی وجوبا أیضا.

وإذا کان الشأن فی الجمله الواقعه «مضافا إلیه» ما عرفنا ، فهل تفید المضاف تعریفا أو تخصیصا؟.

الأحسن الأخذ بالرأی القائل (٥) إن الحکم فی هذا متوقف علی حاله المصدر الناشئ من التأویل (أی : علی حاله المضاف إلیه الحکمی ، أو : المؤول) فإن أضیف هذا المصدر إلی (فاعل أو مبتدأ) معرف اکتسب من المضاف إلیه التعریف ، وانتقل منه للمضاف ، وإن أضیف إلی واحد منهما منکر ، اکتسب منه التخصیص وانتقل منه أیضا للمضاف ؛ فشأنه شأن کل مصدر مضاف إلی المعرفه أو النکره ..

١- راجع الهمع والصبان فی باب «الجوازم» عند الکلام علی الأدوات التی تجزم فعلین.

٢- فی رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وفی ص ٧٩.

٣- فی رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وفی ص ٧٩.

٤- فی «ج» من ص ٢ - وفی ص ٢٨ -

٥- قد سبق فی ص ٢٨.

بقى سؤال هام : لم الالتجاء إلى «المضاف إليه» الجمله ، دون الالتجاء المباشر إلى «المضاف إليه» المفرد الذى تؤوّل به ، ومعلوم أن الجمله إذا وقعت «مضافا إليه» صارت فى حكم المفرد وتأويله - كما تقدم؟ -.

السبب : أن الجمله حين تقع «مضافا إليه» - مباشره - تفيد ما يفيده المفرد الذى تكون فى حكمه ، تقديرا ، ويحل محلها بعد أن تؤول به ، ولكنها تزيد فائده أخرى لا يؤديها هذا المفرد ؛ هى : أنها تدل على مضىّ الزمن إن كانت ماضويه ، وعلى حاليّته أو استقباله وتجدده أو عدم تجدده إن كانت مضارعيه ، وتدلّ على مجرد الثبوت وما يتصل به إن كانت اسميه ، فالمضاف إليه - وهو هنا المفرد الناشئ عن الجمله بعد تأويلها - مصدر يفيد مجرد الحدث ؛ (أى : المعنى الخالى من الدلاله على الزمن وما يلابسه ، ومن الدلاله على الثبوت وما يلازمه) ، بخلاف المضاف إليه إذا كان جمله فعليه ؛ فإنها تدل على الحدث مزيدا عليه الزمن بملابساته ، وإذا كان جمله اسميه ؛ فإنها تدل على المعنى مع إفاده الثبوت ... و ...

ح - عند إضافه «إذ» لجمله اسميه ، الخبر فيها جمله فعليه ، يجب - وقيل : لا يجب ، وإنما يستحسن - ألا يكون الفعل ماضيا ؛ وعلى هذا يمتنع عندهم - أو يقبح - : جئت إذ الغائب جاء ، كما سبقت الإشاره (١) ؛ وحجتهم : أن «إذ» للزمان الماضى فى أغلب استعمالاتها ، والفعل الماضى مناسب لها فى الزمان ، فلا يسوغ الفصل بينهما وهما فى جمله واحده. أما إذا كان الفعل بعدها مضارعا (ولا بد أن يكون بمعنى الماضى ، ولو تأويلا - كما سلف (٢) -) ففصله عنها وعدم فصله سواء ؛ كلاهما حسن ، نحو : سعدنا بنزهه الأمس بين الجداول والبساتين ؛ إذ المياه تنعشنا بتدفقها وجريانها ، والأزاهر بطيبها وأريجها. وإذ تداعبنا النسمات بلمساتها النديه المترفقه ...

د - «إذ» ظرف ملازم للبناء ، فى محل نصب على الظرفيه ، ولا يخرج عن النصب المحلّى على الظرفيه إلا حين يقع «مضافا إليه» والمضاف لفظ دال

١- فى ص ٨١.

٢- فى ص ٨١.

على الزمان (۱) ، كحينئذ ، ويومئذ ... ففى هذه الحاله لا يكون ظرفا (۲) ، ولا يكون فى محل نصب ؛ وإنما يكون مبنيّا فى محل جرّ ؛ مضافا إليه. فأمره مقصور إما على البناء فى محل نصب على الظرفيه ، وإما على البناء فى محل جر بالإضافه ، ولا محل له - عند كثره النحاه - إلا أحد هذين ؛ فلا يكون مفعولا به ، ولا بدلا ، ولا غيرهما. وأما قوله تعالى : (وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ...) وقوله تعالى : (وَاذْكُرْ فِي الْكِتابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِها مَكاناً شَرْقِيًّا) فإن «إذ» ظرف لمفعول به ، محذوف ، وليست مفعولا به فى الآيه الأولى ولا بدلا فى الآيه الثانيه. فالتقدير : واذكروا نعمه الله عليكم إذ أنتم قليل ... - واذكر قصّه مريم إذ انتبذت ... (أى : ابتعدت واعتزلت الناس ...) لأن المعنى على ظرفيه المفعول به المحذوف ، لا على مجرد المفعوليه الأخرى ؛ أو : البدليه ... فالمراد : اذكروا النعمه التى نالتكم فى زمن معين ، هو زمن قلّتكم - واذكروا قصه مريم فى زمن انتباذها ، وليس المراد هنا اذكروا مجرد زمن القله ، أو : مجرد زمن الانتباذ ؛ لأن تذكر الزمن المجرد لا يفيد فى تحقيق الغرض المعنوىّ المراد هنا (۳).

ص: ۸۶

۱- أوضحنا - فى رقم ۲ من هامش ص ۶۷ - أن الاسم الدال على الزمان يشمل ظرف الزمان ، (وهذا ينصب على الظرفيه ، ولا يخرج عنها إلا إلى شبه الظرفيه ، وهو - فى الغالب - : الجر بالحرف «من») كما يشمل كل : اسم آخر يدل على الزمان من غير ظرفيه ، مثل : حين ، ولحظه ...

۲- للسبب الذى تقدم فى رقم ۵ من هامش ص ۶۱.

۳- لا يوافق على هذا صاحب : «المغنى» ، وآخرون. فضربوا مثلا لكلمه «إذ» الظرفيه بقوله تعالى عن النبى عليه السّلام : (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ...) - وقد سبقت هذه الآيه لمناسبه هامه أخرى فى رقم ۵ من هامش ص ۸۰ - ول «إذ» الواقعه مفعولا به بقوله تعالى : (وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً فَكَثَّرَكُمْ ...) ومثل هذا يقع كثيرا فى أوائل القصص فى القرآن ؛ فتكون - فى رأيهم - «مفعولا به» لفعل محذوف تقديره : «اذكر» ، أو نحوه ... كقوله تعالى : (وَإِذْ قالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَهِ ...) (وَإِذْ قُلْنا لِلْمَلائِكَهِ ...) - (وَإِذْ فَرَقْنا بِكُمُ الْبَحْرَ ...) ول «إذ» الواقعه «بدلا» بقوله تعالى (وَاذْكُرْ فِي الْكِتابِ مَرْيَمَ. إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِها مَكاناً شَرْقِيًّا) وحجتهم فى عدم إعرابها ظرفا فى الآيات السالفه أن إعرابها يقتضى الأمر بالتذكر فى ذلك الزمن الماضى ، مع أن الأمر للاستقبال ، وذلك الوقت قد مضى قبل توجيه الخطاب للمكلفين منا ؛ فيتعارضان ؛ وإنما المراد : تذكّر الوقت نفسه ، لا التذكر فيه. وخالفتهم الكثره بأن وقوع «إذ» الزمانيه «مفعولا» أو «بدلا» أو شيئا آخر غير الظرف والمضاف إليه - ليس مسموعا عن العرب. وطال الجدل بين الفريقين. والحق أن «إذ» قد تكون «مفعولا به» إذا كان المراد وقوع أثر العامل عليها ، لا فيها. وقد يكون - «بدلا» أو غيره إذا اقتضى المعنى خروجها عن الظرفيه لشىء آخر. فلا داعى للتأويل من غير حاجه.

وقد تجيء : «إذ» لإفاده التعليل ؛ كقوله تعالى : (وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ - إِذْ ظَلَمْتُمْ - أَنَّكُمْ فِي الْعَذابِ مُشْتَرِكُونَ) ، أى : لأجل ظلمكم ، وبسببه. ولا تصلح هنا للظرفيه ، لأن الظلم لا يكون يوم القيامه ، وإنما كان فى الدنيا. وتعتبر فى هذا الحاله : إمّا حرفا زائدا للتعليل - وهو الأيسر - ، وإما ظرف زمان ، والتعليل مستفاد من قوه الكلام ، لا من اللفظ (١).

وقد تجيء لإفاده المفاجأه (٢) ، بعد : «بينما (٣)» ، أو : «بينا (٤)» ، نحو قول الشاعر :

استقدر (٥) الله خيرا ،

وارضينّ به

فبينما العسر إذ دارت مياسير

وبينما المرء فى الأحياء مغتبط

إذ صارفى الرّمس ، تعفوه الأعاصير

ونحو : بينا نحن جلوس إذ أقبل غريب فأكرمناه ..

والأحسن فى هذا - وأشباهه - اعتبارها حرفا معناه المفاجأه ، أو : حرفا زائدا لتأكيد معنى الجمله كلها ؛ لا ظرف زمان ولا مكان.

ه - سبق (٦) أن : «إذ» تكون فى أغلب استعمالاتها - ظرفا للزمان الماضى المبهم (٧) ، ومعناها : وقت ، أو : زمن ، أو : حين ... أو ... وأنها فى هذه

١- يتضح هذا فى مثل قولنا : «عوقب اللص إذ سرق». باعتبار «إذ» للزمان ، فيؤدى ظاهر العباره - إلى أن السرقه هى سبب العقاب ، وعلته.

٢- أى : مفاجأه ما بعدها لما قبلها وقت تحقق معنى السابق. بمعنى : هجومه عليه بغته عند وقوع معنى المتقدم.

٣- إذا اتصلت «ما» الزائده ، أو «الألف» الزائده بآخر الظرف : «بين» وجب أن يكون له الصداره فى جملته مع إضافته لهذه الجمله : (راجع الأحكام المتعدده فى البيان الخاص. بهذا فى ج ٢ باب : «الظرف» م ٧٩ ص ٢٦٨) ومنه قولهم فى وصف أحد العظماء : «بينما هو حليم أواب ، إذا هو أسد وثاب». وجاء فى القاموس ما نصه : (وبينا وبينما من حروف الابتداء) اه أى من كلمات الصداره.

٤- إذا اتصلت «ما» الزائده ، أو «الألف» الزائده بآخر الظرف : «بين» وجب أن يكون له الصداره فى جملته مع إضافته لهذه الجمله : (راجع الأحكام المتعدده فى البيان الخاص. بهذا فى ج ٢ باب : «الظرف» م ٧٩ ص ٢٦٨) ومنه قولهم فى وصف أحد العظماء : «بينما هو حليم أواب ، إذا هو أسد وثاب». وجاء فى القاموس ما نصه : (وبينا وبينما من حروف الابتداء) اه أى من كلمات الصداره.

٥- اسأله أن يقدره لك.

٦- فى ص ٨٠.

٧- وردت إشاره للزمان المبهم وبعض أحكامه ، فى رقم ٤ من هامش ص ٢٤ وفى ص ٦٦ و٦٧ و٩١ و١٣٠ و١٤٠.

الحاله تضاف وجوبا للجمله بنوعيها ، ولا بد فى هذه الجمله أن. يكون معناها ماضيا (١) ولو تأويلا ، أى : أنه قد تحقق فعلا ، أو بمنزله المتحقق ..... ويتساوى فى هذا الجمله الاسميه والفعليه ..

ونذكر هنا أن فى اللغه كثيرا من الأسماء التى قد تشابه «إذ» فى دلالتها السابقه ؛ (وهى : الدلاله على الزمن الماضى المبهم بصوره التى شرحناها) وقد تخالفها ، ومن هذه الأسماء التى قد تشابه حينا وقد تخالف حينا آخر : وقت - زمن - عصر - لحظه - برهه - حين ... وكذلك : يوم ، وساعه ، بشرط ألّا يراد بواحد منهما مده زمنيه محدوده بساعات محصوره ودقائق معدوده ؛ وإنما يراد بكل واحد منهما ومما سبق ، مده زمنيه محضه ، لا تتقيد بعدد مضبوط من الساعات والدقائق ونحوها مما يفيد الحصر والتحديد.

وحكم هذه الأسماء - ونظائرها - أنها حين تكون بمعنى : «إذ» يجوز (٢) أن تضاف إلى ما تضاف إليه «إذ» من الجمله بنوعيها ، كما يجوز أن تضاف للمفرد ، أو لا تضاف مطلقا. ولكنها إن أضيفت إلى الجمله يجب أن يتحقق فى هذه الجمله بنوعيها كل ما يجب تحققه حين يكون المضاف هو «إذ» وذلك بأن يكون معنى الجمله قد وقع فعلا أو سيقع حتما (٣) ... و ... و - كما شرحنا - وأن تكون الجمله مستوفيه الشروط التى تجعلها صالحه للوقوع مضافا إليه (٤).

ومما تقدم نعلم أن بعض أسماء الزمان قد يشبه «إذ» فى الدلاله المعنويه وفى الإضافه ، وآثارها ، مع مراعاه الفروق الأربعه الآتيه :

١- أن «إذ» لا تكون إلا فى محل نصب على الظرفيه ، أو فى محل جر على الإضافه (تبعا لرأى الكثره ، وقد أبدينا ما فيه) (٥). أما «شبيهاتها» فتصلح للأمرين السالفين ، ولغيرهما مما يقتضيه الأسلوب ، فتقع مبتدأ ، وخبرا وفاعلا ومفعولا به ... و ... وهذا شأن كل اسم من أسماء الزمان المختلفه ، ليس ظرفا.

١- طبقا للبيان الذى سبق فى ص ٨٠ ، وللتفصيل الذى فى هامش ص ٨١.

٢- طبقا للبيان الذى سبق فى ص ٨٠ ، وللتفصيل الذى فى هامش ص ٨١.

٣- فليس بالواجب.

٤- وقد سبقت الشروط فى رقم ٢ من هامش ص ٧٨.

٥- فى ص ٨٦ وفى رقم ٣ من هامشها.

٢- أن إضافه : «إذ» الظرفيه للجمله واجبه محتومه ، لفظا ومعنى معا ، أو معنى فقط - كما سبق (١) - ... أما إضافه «شبيهاتها» فجائزه للجمله ، وللمفرد ، ويجوز عدم إضافتها مطلقا ...

٣- أن إضافه «إذ» للجمله الفعليه ، توجب أن تكون هذه الجمله الفعليه إمّا ماضويه لفظا ومعنى ، أو معنى فقط (بأن تكون الجمله الفعليه فعلها مضارع فى الظاهر ، ولكن معناه ماض ، ومن الممكن أن يحل الماضى محله ، كالآيه السالفه ، وهى «وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل») - وإما ماضويه تأويلا ، بأن يكون معنى المضارع مضمون التحقق فى المستقبل.

وأما إضافتها للجمله الاسميه فلا تصح إلا حين يكون مدلولها قد وقع فى الزمن الماضى وتحقق ؛ فإن كان سيقع فى المستقبل وجب أن يكون وقوعه محققا قاطعا ؛ ليكون بمنزله ما وقع فى الماضى من ناحيه التحقق واليقين ؛ وبهذا تكون «إذ» الأصيله فى الظرفيه هى للماضى حقيقه أو تأويلا ، كما أشرنا (٢).

أما «شبيهاتها» فقد تكون للزمن الماضى وقد تكون لغيره. وقد تضاف للجمله جوازا ، لا وجوبا. فإذا كانت «الشبيهات» للزمن الماضى وأضيفت لجمله فعليه أو اسميه كان حكم الجمله هنا كحكمها هناك من الناحيه الزمنيه ، أى : أن شأن الجمله (وهى : المضاف إليه) واحد مع «إذ» ومع الشبيهات بها الداله على الزمن الماضى ؛ فإذا كانت الجمله فعليه وجب أن تكون ماضويه ، ولو تأويلا وإن كانت اسميه وجب أن يكون مدلولها قد وقع فعلا ، أو تأويلا بأنه سيقع على وجه محتوم : كشأنها مع «إذ».

٤- بناء «إذ» واجب فى جميع أحوالها بسبب إضافتها إلى الجمله (٣) ... أما شبيهاتها فيجوز فيها - عند إضافتها للجمله - البناء على الفتح (٤) ، أو

١- فى ص ٨٠ و٨١ وهامشها.

٢- فى رقمى ١ و٢ من هامش ص ٨١.

٣- طبقا لما سلف فى ص ٨٣.

٤- انظر الحكم الرابع عشر فى ص ٦٦. ولا يصح البناء على غير الفتح. ويشترط لبنائها أن تكون غير مثناه ، فإن كانت مثناه وجب إعرابها ، - طبقا المبين هناك -.

الإعراب على حسب ما يقتضيه الأسلوب. غير أن البناء على الفتح أحسن عند إضافتها إلى جمله فعليه ، فعلها مبنى أصاله ، كالماضى ، أو مبنى عرضا ؛ كالمضارع المبنى لاتصاله بإحدى النونين ، والإعراب أحسن عند ما يكون المضاف إليه جمله مضارعيه مضارعها معرب ، أو جمله اسميه (١) ...

ويلاحظ أن جواز البناء والإعراب ليس مقصورا فى الشبيهات على الحاله التى تكون فيها داله على الزمن الماضى ، وإنما هو عامّ ينطبق عليها فى حالتى دلالتها على الماضى أو غيره. إلا أنها فى حاله الدلاله على الماضى الحقيقى ، أو التأويلى - وقد شرحناهما (٢) - تكون بمعنى : «إذ» وفى حاله الدلاله على المستقبل تكون بمعنى : «إذا» الخاصه به. ومن الأمثله :

ا - انقضى حين عجيب على الإنسانيه ؛ حين ساد الجهل ، وشاع الظلم ، وانتشرت الأوهام. وقد اختفى اليوم كثير من تلك البلايا ، «وسيقبل حين آخر ؛ يكون الناس فيه أقرب إلى السعاده ، وأدنى إلى الاطمئنان ، حين تخضع الأمم والأفراد لدواعى المساواه ، وأحكام العداله ، حين لا قوىّ مسيطر ، ولا ضعيف مستذلّ. ومثل قول الشاعر :

ألم تعلمى - يا عمرك (٣)

الله - أننى

كريم على حين الكرام قليل

وقول الآخر :

ولست أبالى حين أقتل مسلما

على أىّ حال كان فى الله مصرعى

ب - مضى وقت وجاء آخر ؛ وقت أكرم الناس فلانا لماله ، ووقت أكرم الناس فلانا لأعماله - سيقبل الوقت المأمول بعجائبه ؛ وقت يصل الناس إلى كشف الفضاء المجهول ، وغزو الكواكب ، وقت لا أرض ممهده وحدها ، ولا أجرام سماويه محتفظه بأسرارها

ح - أين نحن من الأمس ؛ زمن كان العلم أملا بعيدا ، وغايه لا تدرك؟ وما شأنه فى حاضرنا ، زمن يناله من يريده ، ويدركه من يرغب فيه ، زمن الأسباب ميسره ، والوسائل مبذوله ... و ... و ... وهكذا

١- سبقت الإشاره المفيده لهذا فى ص ٦٨.

٢- فى ص ٨١ وهامشها.

٣- سبق إعراب هذا الأسلوب فى رقم ٥ من هامش ص ٦٨ ، حيث ذكر البيت لمناسبه هناك.

فإن فقدت هذه الأسماء دلالتها على الماضى - ولو تأويلا - أو إبهامها ، لم تكن محتومه الشبه «بإذ» ، فى الإضافه التى أوضحناها ونوعها ، ولم تجر مجراها وجوبا. فعند فقدها الدلاله على المضىّ تضاف - جوازا - إلى الجمله الفعليه فقط ، وتكون بمعنى : «إذا» - كما تقدم - ؛ نحو : أجيئك حين يجىء الصديق الغائب ، وأزورك زمن يزورنا. ويجرى عليها فى هذه الحاله من ناحيه إعرابها وبنائها ما كان يجرى عليها من قبل مما شرحناه. ولا يصح - عند الأكثرين أن تضاف فى هذه الحاله إلى الجمله الاسميه ؛ لأنها تكون بمعنى. «إذا» الداله على المستقبل الخالص ، والتى لا تضاف للاسميه (١) -.

وعند فقدها الإبهام يصح أن تضاف للمفرد ، او لا تضاف إليه ، على حسب المعنى ؛ ولا يصح أن تضاف لجمله ، مثل شهر - حول - سنه - عام ... و .... وغيرها من المعدودات المحدده ، نحو : شهر رمضان مبارك ، وحولنا الحالى طيب.

وهذه المناسبه تذكرنا بالمسائل الثلاث التى سبقت قريبا (٢) ، والتى يجوز أن يستفيد فيها المضاف المعرب من المضاف إليه البناء (بالشروط والتفصيلات الخاصه بكل مسأله) ، وهى إضافه اسم الزمان المبهم ، المعرب فى أصله ... إلى جمله

١- - كما سيجىء فى ص ٩٣ - وهذا رأى جمهره النحاه. لكن وردت أمثله مسموعه وقع فيها المضاف إليه جمله اسميه ؛ منها قوله تعالى : (يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ.) وقول الشاعر المسمى بسواد. فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعه بمغن فتيلا عن سواد بن قارب ولا مانع من الأخذ بالرأى الذى يبيح القياس على هذا ؛ بشرط أن يكون فى الكلام ما يدل على أن معناه سيقع فى المستقبل ، وأنه محقق الوقوع ؛ فيكون المستقبل فيه بمنزله الماضى ، لتحقق وقوعه ؛ كما فى الآيه والبيت ؛ فإن فتنه النار مستقبله محققه ، وكذلك الشفاعه يوم القيامه ؛ سواء أكانت تغنى أم لا تغنى ، ولا داعى للتأويل. (وانظر رقم ١ و٢ من هامش ص ٨١).
٢- فى ص ٦٦ ، .... وهناك أحكام خاصه بالمبهم فى رقم ٤ من هامش ص ٢٤ وفى ص ٦٦ و٦٧ و٩٠ و ١٣٠ و١٣٩.

فعليه ، وإضافته إلى مفرد مبنى ، مثل : حينئذ ويومئذ ، وإضافه الاسم المعرب المتوغل فى الإبهام والذى لا يدل على زمان - إلى مفرد مبنى ، كإضافه : غير - مثل - شبه ... و ... ، إلى الضمائر أو غيرها من المبنيات (١).

١- يقول ابن مالك فى أسماء الزمان الشبيهات بكلمه : «إذ». ... وما «كإذ» معنى ، كإذ أضف جوازا ؛ نحو : حين جا ، نبذ يريد : ما كان مثل «إذ» فى كونه اسم زمان ماض مبهم ، فإنه يضاف جوازا - لا وجوبا - إلى مثل ما تضاف إليه «إذ» من الجمل الفعليه والاسميه ؛ مع ملاحظه ما قد يكون بين الإضافتين من فوارق أوضحناها فى ص ٨٨ وما بعدها. وضرب مثلا لما يشبه «إذ» هو : حين جاء الخائن نبذ شأنه ... أى : ما كان مثل «إذ» فى المعنى فإنه يضاف مثلها للجمل ، ولكن إضافته جائزه ، لا واجبه. وابن ، أو اعرب ما كإذ قد أجريا واختر بنا متلوّ فعل بنيا وقبل فعل معرب أو مبتدا أعرب. ومن بنى فلن يفنّدا (يفند - يغلط) أى : ابن أو أعرب ما جرى عليه شبه «إذ» ولكن المختار بناء ما يتلوه فعل مبنى ، وإعراب ما بعده مبتدأ أو فعل معرب. ومن بنى فى جميع الحالات فلن يغلط.

ورابعها - ما يضاف وجوبا إلى الجمله الفعليه دون غيرها. ومنه : إذا» (۱) الشرطيه الداله على الزمان المستقبل ، نحو قول الشاعر :

وإذا تباع كريمه أو تشترى

فسواك بائعها وأنت المشترى

ووقوع الماضى فى جمله شرطها أو جزائها لا يخرجها عن الدلاله على الزمن المستقبل ؛ (لأنها تجعل زمن الماضى للمستقبل ، شأنها فى هذا شأن جميع أدوات الشرط غير الامتناعى) ، نحو : إذا غدر المرء بصاحبه كان بسواه أغدر. وقولهم : إذا عثر الكريم أخذ بيده الكرام ... و ... (۲)

ومنه : «لمّا (۳)» الظرفيه ، كقوله تعالى : (فَلَمَّا جاءَ أَمْرُنا نَجَّيْنا صالِحاً وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَهٍ مِنَّا) ، وقول الشاعر :

عتبت على عمرو ، فلما فقدته

وجرّبت أقواما بكيت على عمرو

ومنه ألفاظ أخرى منثوره فى المراجع اللغويه والأدبيه (۴)».

۱- وهى مبنيه دائما -. وقد سبق الكلام على : «إذا» بتفصيل مناسب (فى ج ۲ ص ۲۶۰ م ۷۹ باب : الظرف) يشمل سرد معانيها ، وأحوالها ، وأحكامها المختلفه. وسيجىء الكلام عليها بمناسبه أخرى ، ولغرض آخر ؛ هو : «الشرطيه» فى ج ۴ ص ۳۳۳ م ۱۵۶ باب : «الجوازم» -. واكتفى ابن مالك ببيت واحد سجل فيه أنها من الأسماء التى تضاف إلى الأفعال لزوما ، ولم يزد شيئا ؛ حيث يقول : وألزموا «إذا» إضافه إلى جمل الأفعال ؛ كهن إذا اعتلى (هن إذا اعتلى : تواضع وتساهل إذا أظهر رفيقك أو غيره الاعتلاء ؛ أى : التكبر).

۲- ويجوز أن يحذف المضاف إليه (أى : الجمله) ويجىء التنوين عوضا عنه ؛ كقولهم : من يجحد الفضل فليس إذا يعد من أهله. التقدير : فليس إذا (يجحده) يعدّ من أهله. فحذفت الجمله الواقعه مضافا إليه ، وجاء التنوين عوضا عنها. (راجع ج ۱ من التصريح والصبان فى مبحث تنوين العوض).

۳- تسمى : «لما الحينيه» ؛ لأنها بمعنى كلمه : «حين» عند من يجعلون «لما» ، اسما. وقد سبق - فى ج ۲ ص ۲۷۵ م ۷۹ باب. «الظرف» - إيضاح الكلام عليها بتفصيل لا غنى عنه ، ولا سيما البيان الخاص بشرطها ، وجوابها ، ونوعهما ، وتقدم هذا الجواب. وسيجىء لها إشاره مفيده - بمناسبه الكلام على أنواع «أن» ح ۴ ص ۲۲۱ م ۱۴۸ باب : إعراب الفعل. وهى غير «لمّا» الحرفيه الجازمه التى سيجىء الكلام عليها فى ج ۴ م ۱۵۳ ص ۳۰۵ - وغير «لما» الحرفيه التى بمعنى «إلا» المفيده للاستثناء والتى سبق إيضاحها فى بابه (ح ۲ م ۸۱ ص ۲۵۴ ..)

۴- سنذكر بعضها فى «ب» من الزياده والتفصيل.

زیاده وتفصیل

۱ - أشرنا (۱) إلی أسماء الزمان التی تشبه «إذ» فی الدلاله علی الزمان ، الماضی ، المبهم ، ومنها : حین - وقت - زمن - لحظه - ... ، ونعید ما قلناه هناک من أنها تضاف جوازا إلی ما تضاف إلیه : «إذ» ؛ من الجمل الاسمیه ، والفعلیه ، بشرط دلاله هذه الجمل علی المضی والإبهام معا ، بالتفصیل والإیضاح السالفین. فإن فقدت المضیّ المقصود لم تکن بمعنی «إذ» وإنما تصیر بمعنی «إذا» الداله علی الزمن المستقبل الخالص ، فعند إضافتها تضاف - مثلها - إلی الجمل الفعلیه ، دون الاسمیه (۲). نحو : أسافر غدا حین تبدأ العطله ، وسأرکب الطائره زمن أجدها مهیأه ...

وتحتفظ هذه الأسماء الزمانیه لنفسها بجواز البناء والإعراب عند إضافتها للجمله ؛ سواء أکانت بمعنی : «إذ» أم بمعنی «إذا» ؛ فهی جائزه البناء والإعراب فی حالتی دلالتها علی المضی ، أو علی الاستقبال ، إلا أن البناء أحسن حین یکون المضاف إلیه جمله فعلیه فعلها مبنی. والإعراب أحسن حین یکون فعلها معربا ، وحین یکون المضاف إلیه جمله اسمیه - کما سبق تفصیله هناک -. أما إذا فقدت الإبهام فیجوز إضافتها للمفرد ، أو عدم إضافتها إلیه علی حسب المعنی ، ولا یصح إضافتها لجمله (۳) ...

ب - قد أضیف إلی الجمله الفعلیه جوازا ألفاظ مسموعه غیر زمانیه ، ولکنها تشبه الزمانیه فی أنها بمنزله الزمن والوقت لارتباطها به. ومنها کلمه : «آیه» ؛ بمعنی : «علامه». والوقت علامه لمعرفه الحوادث وترتیبها ، کما أن العلامه تتصل بالوقت ، فصحّ إضافه : «آیه» إلی الجمله الفعلیه کما یضاف الوقت إلیها : لأنهما فی النتیجه ینتهیان إلی شیء واحد (۴) ... قال قائلهم :

۱- فی «ه» من ص ۸۷.

۲- یلاحظ التفصیل الذی فی ص ۸۰ وهامش ص ۸۱.

۳- یلاحظ التفصیل الذی فی ص ۸۰ وهامش ص ۸۱.

۴- هذا تعلیلهم الصناعی. والتعلیل الحق هو استعمال العرب.

ألا من مبلغ عنى تميما

بآيه ما يحبون (۱) الطعاما

بآيه يقدمون (۲) الخيل شعثا

كأنّ على سنابكها مداما

وكلمه : «آيه» المسموعه بهذا القصد لا تضاف جوازا إلا للجمله الفعليه ، بشرط أن يكون فعلها متصرفا ، سواء أكان مقرونا «بما» النافيه (۳) ، أو المصدريه ، أم غير مقرون. إلا أن أن بعض النحاه يوجب تقدير «ما» المصدريه الظرفيه عند عدم وجودها ، أو تقدير كلمه : «وقت» قبل الجمله الفعليه ؛ لتكون الإضافه من نوع إضافه أسماء الزمان التى شرحناها. وهذا خلاف شكلى ؛ لا أثر له.

لكن كلمه : «آيه» لا يسرى عليها ما يسرى على أسماء الزمان السالفه من جواز الإعراب والبناء عند إضافتها للجمله ، وإنما يبقى لها حكمها الذى كانت تستحقه قبل إضافتها. وعلى هذا تكون كلمه : «آيه» فى البيت الثانى معربه مضافه إلى الجمله المضارعيه ، والمراد : أبلغهم كذا ، بعلامه إقدامهم الخيل شعثا متغيره من التعب ... وهى معربه مضافه فى البيت الأول إلى المصدر المؤول من «ما» المصدريه (۴) والجمله المضارعيه. والمراد ؛ إذا رأيت تميما فبلغهم عنى الرساله. فكأن قائلا قال : بأى علامه تعرف تميم؟ فأجاب : بعلامه ما يحبون الطعام.

ومن تلك الألفاظ السماعيه كلمه : «ذى» فى قولهم : (اذهب بذى تسلم (۵) واذهبا بذى تسلمان ، واذهبوا بذى تسلمون) ، والمسموع فى كلمه : «ذى» الجر «بالباء» فى هذا الأسلوب. والمعنى : اذهب بأمر هو سلامتك التى تلازمك ،

۱- وروايه أخرى يبتدئ المضارع فيها بتاء الخطاب ، بدلا من ياء الغائب.

۲- وروايه أخرى يبتدئ المضارع فيها بتاء الخطاب ، بدلا من ياء الغائب.

۳- مثل قولهم : بآيه ما كانوا ضعافا ولا عزلا.

۴- يصح أن تكون «ما» زائده. والجمله المضارعيه بعدها هى المضاف إليه. ويجرى تأويل المضاف إليه على الطريقه التى سبق شرحها فى تأويل الجمله الواقعه مضافا إليه ، ص ۸۴.

۵- هذا الأسلوب هو الذى وعدنا (فى رقم ۲ من هامش ص ۴۴) أن يكون إيضاحه هنا.

ولا تفارقك ؛ فكأن القائل يريد : اذهب ومعك أمر ؛ وهذا الأمر هو ؛ سلامتك الملازمه لك. ولما كانت الإضافه للجمله الفعليه هى فى تقدير الإضافه للمفرد (وذلك بالإتيان بمصدر الفعل مضافا إلى فاعله ؛ - كما سبق (١) -) كان التأويل : اذهب بأمر سلامتك ، أى : اذهب ومعك أمر هو سلامتك المصاحبه لك - اذهبا بأمر سلامتكما - اذهبوا بأمر سلامتكم ...

ويرى بعض اللغويين أن «ذى» فى الأساليب المسموعه السابقه معناها : «الذى» فالمراد : اذهب بالذى تسلم به ، أى : بسلامتك ؛ مصحوبا بها ، أو أنّ معناها : الوقت.

والمعانى الثلاثه متقاربه ، وفيها تكون الإضافه من نوع إضافه «المسمى إلى الاسم» سماعا (٢). فالمسمى هو : «ذى» ، بمعنى : الأمر ، وهذا الأمر المعين وذاته ... اسمه : «السلامه» (٣) ، أو : بمعنى «الذى» أو الوقت. والمراد منهما : السلامه أيضا (٤).

* * *

١- فى آخر هامش ص ٢ - والبيان فى : ص ٢٨ وفى «ب» من ص ٨٤ ...

٢- سبقت لها الإشاره بمناسبه أخرى فى ص ٤٢.

٣- راجع فيما سبق ج ٣ ص ١٨ من شرح المفصل ، والهمع ج ٢ ص ٥١ (باب الإضافه).

٤- فالباء للمصاحبه ، أو : بمعنى «فى ..»

وفيما يلى حصر مركز (١) لكل ما تقدم من أقسام المضاف ، وأنواع المضاف إليه.

١- وفى ص ١٣۴ تلخيص آخر لبعض النحاه.

المسأله ۹۵ : أسماء أخرى واجبه الإضافه

اشاره

: (كلا ، وكلتا (۱) – أىّ – لدن ، وعند – غير ، ونظائرها – ...).

«كلا» : اسم مفرد فى اللفظ ، مثنى فى المعنى ؛ لأنه يدل بصيغته على اثنين مذكرين ؛ نحو : كلا طرفى الأمور ذميم ، ونحو :

إنّ المعلم والطبيب كلاهما

لا ينصحان ؛ إذا هما لم يكرما

و «كلتا» : اسم مفرد فى اللفظ ، مثنى فى المعنى ؛ لأنه يدل بصيغته على اثنتين مؤنثتين ؛ نحو : كلتا الخصلتين رذيله ؛ الضّعه والكبر. ونحو : الثروه والشهره ، كلتاهما من أسباب الجاه.

ولأن «كلا وكلتا» مفردين لفظا ، مثنيين معنى (۲) ، جاز فى خبرهما ، – وفى كل ما يحتاج إلى المطابقه بينه وبينهما – مراعاه لفظهما ، وهو الأفصح ، ومراعاه معناهما وهو فصيح ؛ كقولهم : (كلا الرجلين عظيم ؛ من دعا للخير ، ومن استجاب له) – (كلا القائدين بطلان ؛ هذا يقود جيوشه فى غمرات الحروب وهذا يقود أعوانه فى ميادين الإصلاح) – (كلتا الزعيمتين وهبت نفسها لأعمال البر ، ولم تدّخر وسعا) – (كلتا المدينتين وقفتا فى وجه العدو المغير حتى ارتد خاسرا ...).

و «كلا» و «كلتا» من الألفاظ الملازمه للإضافه لفظا ومعنى معا ، ولا بد فى المضاف إليه بعدهما أن يجمع ثلاثه شروط.

۱- سبق الكلام عليهما بمناسبه أخرى (هى : بيان حكمهما الإعرابى ...) فى ج ۱ ص ۱۱۱ م ۹ – المثنى وملحقاته. وهما فى لفظهما المفرد مع إفادتهما معنى : التثنيه» شبيهتان بلفظه : «كل» ؛ فى أن لفظها مفرد ، لكنها تدل على معنى غير مفرد ، هو ؛ معنى الجمع.

۲- تتضح هذه الدلاله فى مثل : الرجلان كلاهما مسافران. فالمعنى الرجلان الاثنان مسافران. وفى مثل : الرجلان كلاهما مسافر ، يكون المعنى : الرجلان كل واحد منهما مسافر ، أى : أنه يصح أن يحل محلها إما كلمه : (الاثنين) ، وإما : (كل واحد منهما). وهذا على حسب الأساليب ؛ كما فى المثالين السالفين. والنتيجه فى الحالتين واحده ؛ وهى دلالتها على اثنين. ومثلها : «كلتا».

الأول : أن يكون دالا على اثنين أو اثنتين ؛ سواء أكان اسما ظاهرا ، أم ضميرا (١) بارزا ، كقوله تعالى : (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَها ...) وقوله تعالى : (وَقَضى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ، وَبِالْوالِدَيْنِ إِحْساناً ، إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُما أَوْ كِلاهُما ، فَلا تَقُلْ لَهُما أُفٍّ ...) وإنما كانت دلالته على التثنيه شرطا لأن الغرض من «كلا» و «كلتا» هو تقويه التثنيه فى هذا المضاف إليه ، وتأكيدها ، فإذا لم يكن مثل وقع التعارض بين المضاف والمضاف إليه.

الثانى : أن يكون كلمه واحده. (وهذه الكلمه الواحده هى التى تقوم بالدلاله على المثنى ؛ من غير سرد أفراده متعدده ، ولا ذكرها متفرقه) فلا يجوز قرأت كلتا المجله والرساله ، ولا عاونت كلا الأخ والصديق. وقد وردت أمثله قليله مسموعه لم يتحقق فها هذا الشرط ، فلم توافق كثره النحاه على القياس عليها ، منها :

كلا أخى وخليلى واجدى عضدا.

فى النائبات ، وإلمام الملمّات

والثالث : أن يكون معرفه كالأمثله السالفه ، فلا يجوز أن يكون نكره عامه ؛ كالتى فى مثل : حضر كلا رجلين ، وانصرفت كلتا امرأتين ؛ فإن كانت النكره مختصه فالأحسن الأخذ برأى من يجيز وقوعها مضافا إليه بعد «كلا وكلتا» ؛ فيصح المثالان السابقان - وأشباههما - بعد التخصيص - ؛ فيقال : حضر كلا رجلين عالمين ، وانصرفت كلتا امرأتين أديبتين (٢)

١- إذا كان المضاف إليه اسما ظاهرا دالا على اثنين سمى : «مثنى لفظا ومعنى» أما إن كان ضميرا بارزا دالا على اثنين ، أو : اسم إشاره للمفرد ولكنه يدل على اثنين بقرينه خارجه عن لفظه : فإنه يسمى : «مثنى معنى» فقط. ومتى كانت دلالته على التثنيه بقرينه خارجيه ؛ كاسم الإشاره - سميت «دلاله مجازيه» (كما سيأتى فى الزياده. وكما سبق البيان فى ج ١ م ٩ ص ١٠٨ وهامشها رقم ١ وفى ص ١١١)

٢- وإلى الشروط الثلاثه أشار ابن مالك باختصار حيث يقول : لمفهم اثنين معرّف بلا تفرّق أضيف «كلتا» و «كلا» يريد : أضيفت «كلتا وكلا» لمفهم اثنين (أى : لما يدل على اثنين) مع تعريفه ، وعدم تفرق أفراده.

زیاده وتفصیل

۱ - اشترطنا هنا (۱) أن یکون «المضاف إلیه» دالّا علی اثنین ، أو اثنتین ، سواء أکان اسما ظاهرا أم ضمیرا بارزا. هذه الدلاله قد تکون بلفظه الصریح فی التثنیه ، الحقیقیّ فیها (لا ـ المجازیّ) نحو قوله تعالی : (کِلْتَا الْجَنَّتَیْنِ آتَتْ أُکُلَها) ، وقوله : (إِمَّا یَبْلُغَنَّ عِنْدَکَ الْکِبَرَ أَحَدُهُما أَوْ کِلاهُما.) فالمضاف إلیه وهو کلمه : «الجنتین» ، وکلمه : «هما» - من الألفاظ الصریحه فی التثنیه ، التی تؤدی معناها علی وجه الحقیقه لا المجاز. وقد تکون الدلاله بلفظه الحقیقی ، ولکنه مشترک اشتراکا معنویّا بین المثنی والجمع ، کالضمیر :

«نا» فإنه صالح من جهه المعنی للأمرین ؛ کقول الشاعر :

کلانا غنیّ عن أخیه حیاته

ونحن إذا متنا أشد تغانیا

وقول الآخر :

کونوا کمن واسی أخاه بنفسه

نعیش جمیعا ، أو نموت کلانا

وقد تکون بلفظه الذی دخله التوسع والمجاز ؛ فصار یدل علی اثنین دلاله أساسها التوسع والمجاز ، لا الحقیقه اللغویه ، کقول الشاعر :

إنّ للخیر وللشرّ مدی (۲)

وکلا ذلک وجه (۳) وقبل (۴)

فکلمه : «ذا» تدلّ فی حقیقتها اللغویه علی المفرد المذکر ، ولکنها تدل هنا بمعناها علی المثنی ؛ لأنها إشاره إلی ما ذکر ؛ وهو : الخیر والشر ؛ فالمراد : ««کلا» ما ذکر من الخیر والشر .... وهذه الدلاله مجازیه (۵) ؛ لأن دلاله «ذا» علی غیر الواحد مجازیه ؛ کالتثنیه ؛ فی هذا البیت ، وکالجمع فی قول لبید :

۱- فی ص ۹۹.

۲- غایه ینته عندها.

۳- ما یستقبلک من الشیء.

۴- طریق واضح. أو : جهه. والمعنی : إن کلّا من الخیر والشر له نهایه ، وکلاهما أمر واضح یستقبل الناس ، وهو معروف لهم ؛

كالطريق الواضح المطروق. أو : كلا الخير والشر ذو نهايه ، وله وجهه ينصرف إليها.

٥- انظر رقم ١ من هامش الصفحه السابقه.

ولقد سئمت من الحياه وطولها

وسؤال هذا الناس كيف لبيد؟

ب - لا تضاف «كلا وكلتا» لشيء من الضمائر إلا لواحد من ثلاثه ؛ هى : «نا» ، و «الكاف» المتصله بالميم والألف ، و «الهاء» المتصله بالميم والألف. (أى : كلانا - كلاكما - كلاهما - كلتانا - كلتاكما - كلتاهما).

ح - حكم «كلا» و «كلتا» من الناحيه الإعرابيه موضح فى مكانه المناسب من الجزء الأول (١) عند الكلام على المثنى ، وملحقاته. ومضمونه : أن لهما حالتين ؛ إحداهما : إعرابهما إعراب المثنى ، والأخرى إعرابهما إعراب الاسم المقصور :

١- فيعربان إعراب المثنى بشرط إضافتهما إلى ضمير دالّ على التثنيه ؛ سواء أكانتا للتوكيد أم لغيره. فمتى أضيفت إحداهما للضمير الدال على التثنيه وجب إعرابهما إعراب المثنى. فمن أمثله استعمالهما للتوكيد : (أعجبنى النابغان كلاهما - أكرمت النابغين كليهما - أثنيت على النابغين كليهما) - (فازت الطيبتان كلتاهما - مدحت الطيبتين كلتيهما - أصغيت إلى الطيبتين كلتيهما). ومن أمثله استعمالهما فى غير التوكيد مع إعرابهما كالمثنى : جاء كلاهما أو كلتاهما - رأيت كليهما ، أو : كلتيهما ، استمعت إلى كليهما ، أو : كلتيهما.

ولا بد عند استعمالهما للتوكيد أن يكون الضمير المضاف إليه مطابقا للاسم المؤكّد قبلهما (٢) (أى : أنه لا بد من وجود الضمير المضاف إليه ، ومن وجود المؤكّد قبلهما ، وتطابق المؤكّد والمؤكّد فى التثنيه ، والإعراب ، والتذكير ، والتأنيث) ؛ كقولهم فى الدّعاء ؛ «لازمتك الحسنيان (٣) كلتاهما ، ... وأمنت البليتين (٤) كلتيهما» ... وقولهم فى الدعاء للمسافر : صاحبك الأحمدان (٥)

١- ص ١١٢ م ٩. وهناك تفصيلات هامه تقتضى الرجوع إليها.

٢- كما سيجيء فى باب التوكيد (ص ٥٠٨) عند الكلام على استعمالهما.

٣- الصحه والثروه.

٤- المرض والفقر.

٥- الأمن والسلامه.

كلاهما - وسلمت من الأرذلين كليهما (١).

ومما تجب ملاحظته أن استعمالهما فى التوكيد يوجب إضافتهما إلى الضمير المطابق للمؤكّد السابق ، لكن لا يلزم من إضافتهما للضمير المطابق أن يكونا للتوكيد ؛ فقد يتعيّنان للتوكيد كما فى الأمثله السابقه ، وقد يتعين إعرابهما شيئا آخر غير التوكيد ؛ كما فى قولنا : الوالدان كلاهما نافع ، والأختان كلتاهما مثقفه ؛ فيتعين إعرابهما فى هذين المثالين - وأشباههما - مبتدأ ، ولا يصح التوكيد ، كى لا يترتب عليه إهمال المطابقه بين المبتدأ والخبر ، بقولنا : (الوالدان نافع - الأختان مثقفه) ؛ فيقع الخبر مفردا مع أن مبتدأه مثنى ، وهذا غير جائز فى مثل ما نحن فيه.

وقد يجوز إعرابهما توكيدا أو غير توكيد فى مثل : الوالدان كلاهما نافعان - الأختان كلتاهما مثقفتان ؛ فيصح إعرابهما توكيدا ؛ لإضافتهما للضمير المطابق للمؤكّد السابق ، والاسم الظاهر بعدهما خبر للمبتدأ ، مطابق له. كما يصح إعراب «كلا وكلتا» فى المثالين مبتدأ ثانيا ، مضافا للضمير ، والاسم الظاهر بعدهما هو الخبر لهما. والجمله الاسميه منهما ومن خبرهما خبر المبتدأ الأول. فالإعرابان جائزان ، وتفضيل أحدهما متوقف على وجود قرينه ترجحه على الآخر.

فالأحوال ثلاثه عند إضافتهما للضمير مع وجود لفظ سابق يصلح أن يكون مؤكّدا يرجع إليه الضمير عند إضافتهما ويطابقه ؛ هى : وجوب إعرابهما توكيدا فقط ؛ وامتناع إعرابهما توكيدا ، وجواز الأمرين.

٢- فإن لم يضافا للضمير مطلقا (بان أضيفا إلى اسم ظاهر) - لم يكونا للتوكيد ، ولم يصح إعرابهما كالمثنى ، بل يجب إعرابهما إعراب المقصور (وهو الإعراب بحركات مقدره على الألف الثابته ، الملازمه لآخرهما فى جميع الحالات) ؛ نحو : كلا القطبين ثلجيّ مقفر - إن كلا القطبين ثلجيّ مقفر - ذاع عن كلا القطبين أنه ثلجى مقفر - كلتا المنطقتين القطبيتين غير مأهوله - إن كلتا المنطقتين غير مأهوله - سمعت عن كلتا المنطقتين» ...

١- الخوف والضرر.

كـل مـا سـبق هو الأشـهر الـذى يحسن الاقتصار عليه. وهناك آراء أخرى فى إعرابهما ؛ فبعض العرب يعربهما إعراب المثنّى فى كل الحالات من غير تفرقه بين توكيد وغيره. وبعضهم يعربهما إعراب المقصور فى كل الحالات من غير تفرقه كذلك ... و ...

* * *

ص: ١٠٣

أىّ - أنواعها الملازمه للإضافه خمسه (١) ؛ كل نوع منها مبهم ؛ (لأنه صالح لكل شىء من الأمور الحسيّه والمعنويه. ولا تعيين له إلا بالمضاف إليه) ؛

وهى : «أىّ» الاستفهاميه ؛ مثل : أىّ عمل تختاره؟ - أى الرجال المهذب؟ - أىّ الناس تصفو مشاربه؟.

و «أىّ» الشرطيه ؛ مثل : أىّ نفع يلتمسه المرء بضرر غيره ينقلب وبالا عليه.

و «أىّ» الموصوله ، مثل : يعجبنى السباقون ، وسأصافح أيّهم هو أسبق (بمعنى : الذى هو أسبق).

و «أىّ» التى للنعت (٢) ؛ مثل إنّ الصادق عظيم أىّ عظيم.

و «أىّ» التى للحال ، مثل : قبلت كلام الناصح الأمين : أىّ ناصح أمين. ومن الخمسه السابقه نوعان ملازمان للإضافه ؛ لفظا ومعنى معا ؛ هما : النعتيه والحاليه (٣) ، أما الثلاثه الأخرى فملازمه للإضافه إمّا لفظا ومعنى معا كأمثلتها السابقه ، وإمّا : معنى (٤) فقط ؛ مثل (الأعمال كثيره ؛ فأىّ تختاره؟) - (من ألوان النفع ما يؤذى ؛ فأىّ يلتمسه المرء بضرر غيره ينقلب وبالا عليه) - (يعجبنى السباقون ، وسأصافح أيّا هو أسبق) ... و ... وفيما يلى بيان أوفى :

* * *

١ - «أىّ» الاستفهاميه (٥) : وهى معربه ، واجبه الإضافه لفظا ومعنى ،

١- هناك نوع سادس لا يضاف أبدا ؛ هو : «أىّ» : التى تكون وصله لنداء ما فيه : «أل» (وتفصيل الكلام عليها فى باب. «النداء» ، أول الجزء الرابع). وقد سبق الكلام على الستة ملخصا لمناسبه أخرى فى باب الموصول ج ١ ص ٢٦٠ ، ٢٦٢ م ٢٦.

٢- تفصيل الكلام عليها فى ص ١١١ ، ولها إشاره فى باب النعت ص ٤٦٨.

٣- كما سبقت الإشاره فى رقم ١ من هامش ص ٧٣ وفى الجزء الأول ص ٢٦٠ م ٢٦.

٤- تقدم (فى رقم ٣ من هامش ص ٧١) أن «المضاف لفظا ومعنى» هو : ما له مضاف إليه مذكور صراحه فى الكلام ، متمم للمعنى المقصود من المضاف. وأن «المضاف معنى» فقط هو : ماله مضاف إليه ، ولكنه محذوف لداع مع قيام قرينه تدل عليه ، وهو مع حذفه ملاحظ فى إتمام معنى المضاف وإكماله ، كما يلاحظ عند وجوده. وقد يجىء التنوين عوضا عن المحذوف.

٥- «ملاحظه» : الأحكام الآتيه مقصوره على «أى الاستفهاميه» غير المستعمله فى : «الحكايه» أما المستعمله فى «الحكايه» فقد تخالف هذه فى بعض الأحكام ، طبقا للمذكور فى باب : «الحكايه».

أو معنى فقط. وتضاف إلى ما يأتى ليزيل إبهامها :

١- النكره مطلقا (أى : لمتعدد أو غير متعدد) ؛ فتشمل النكره الداله على الإفراد ، والدالّه على التثنيه ، أو على الجمع ، بنوعيهما ؛ نحو : أىّ رجل فاز بالسبق؟ أى رجلين فازا بالسبق؟ أىّ رجال فازوا بالسبق؟ أى فتاه فازت؟ ... أىّ فتاتين؟ ... أىّ فتيات؟ ... ومن المفرد قول الشاعر :

أتجزع مما يحدث الدهر للفتى؟

وأىّ كريم لم تصبه القوارع؟

وقد اجتمعت إضافتها للنكره المفرده والنكره المجموعه فى قول الشاعر يتحنن لبعض لياليه الخاليه :

آها لها من ليال!! هل تعود كما

كانت؟ وأىّ ليال عاد ماضيها

لم أنسها مذ نأت عنى ببهجتها

وأىّ أنس من الأيام ينسيها؟

فهى فى الأساليب السابقه - ونظائرها - اسم استفهام يسأل به عن المضاف إليه النكره كله (١). وهى فى الوقت نفسه مطابقه لمعناه تمام المطابقه. ولهذا كانت بمعنى : «كلّ» الذى يقصد به المضاف إليه جميعه ، على حسب المراد من العموم فى المفرد ، أو : المثنى ، أو : الجمع. فالمراد من «أىّ» هنا هو المراد من المضاف إليه النكره كاملا ، ومدلولهما واحد (٢). والمعنى فى الأمثله السّابقه : أىّ واحد من الرجال فاز؟ أىّ اثنين منهم فازا؟ أىّ جماعه منهم فازوا .. و ... وهكذا (٣).

٢- المعرفه (٤) بشرط أن تكون دالّه على متعدد ، ولا فرق فى التعدد بين أن يكون حقيقيّا ، أو : تقديريّا ، أو : بالعطف بالواو.

ا - فالمتعدد الحقيقى ما يدل بلفظه الصريح المذكور فى الجمله ، على تثنيه ،

١- المراد : إن كان «المضاف إليه» النكره واحدا فالمراد منها عموم ذلك الواحد ؛ لا بعضه ، ولا جزء منه. وإن كان «المضاف إليه» مثنى فالمراد منها الاثنان كاملين ؛ لا بعضهما ولا فرد منهما ، وكذلك إن كان جمعا ؛ فإن المراد منها الجمع كله ... وسبب ذلك ما عرفناه من إبهام «أى» والذى يزيل إبهامها هو «المضاف إليه» فلابد أن يتساويا فى المعنى ؛ لكيلا تختلف الدلاله نوعا ، أو مقدارا بين المفسّر والمفسّر ، والمبيّن والمبيّن.

٢- المراد : إن كان «المضاف إليه» النكره واحدا فالمراد منها عموم ذلك الواحد ؛ لا بعضه ، ولا جزء منه. وإن كان «المضاف

إليه» مثنى فالمراد منها الاثنان كاملين ؛ لا بعضـهما ولا فرد منهما ، وكذلك إن كان جمعا ؛ فإن المراد منها الجمع كله ... وسبب ذلك ما عرفناه من إبهام «أى» والـذى يزيل إبهامها هو «المضاف إليه» فلابـد أن يتساويا فى المعنى ؛ لكيلا تختلف الدلاله نوعا ، أو مقدارا بين المفسّر والمفسّر ، والمبيّن والمبيّن.

٣- يترتب على إضافتها للنكره أو للمعرفه أحكام تختلف فى الحالتين. وسيجىء البيان فى ص ١٠٨

٤- يترتب على إضافتها للنكره أو للمعرفه أحكام تختلف فى الحالتين. وسيجىء البيان فى ص ١٠٨

أو : جمع ؛ نحو : أىّ الفريقين أحق بالإعجاب؟ ... و ... أيكم أحسن عملا؟ أى الرجال المهذب؟.

ب – والمتعدد التقديرى : هو ما يدل بلفظه على مفرد له أجزاء متعدده (۱) ، بعضها هو المقصود بالاستفهام عنه عند الإضافه ؛ فيكون «المضاف إليه» مفردا فى ظاهره ؛ ولكنه متعدد فى التقدير ؛ بسبب تلك الأجزاء التى يتكون منها ؛ ويقوم المعنى على أساس ملاحظتها وتقدير وجودها ، برغم أنها غير موجوده فى الكلام ؛ فكأنّ : «أىّ» ليست مضافه إلى معرفه مفرده ، وإنما هى مضافه – تقديرا – إلى معرفه متعدّده. وإن شئت فقل : إنّها ليست مضافه إلى المعرفه المفرده مباشره ، وإنما هى مضافه إلى كلمه محذوفه ، هى كلمه: «أجزاء» ، أو ما يشابهها ؛ مثل : أىّ الشجره أنفع؟ أى الوجه أجمل؟ أىّ التّمثال أدقّ؟ تريد : أىّ أجزاء الشجره أنفع؟ أى أجزاء الوجه أجمل؟ أىّ أجزاء التمثال أدق؟ فكلمه : «أىّ» فى الأمثله السّابقه – ونظائرها – مضافه إلى معرفه مفرده ، لها أجزاء هى الملحوظه عند الإضافه ، وعند السؤال بكلمه : «أىّ» التى معناها والمراد منها هو معنى المضاف إليه ؛ لما سبق من أنّها مبهمه ، والذى يزيل إبهامها هو المضاف إليه ، فلابد أن يتساويا معنى ؛ إذ لا يصح أن يختلف الموضّح والموضّح فى المعنى أو فى مقداره.

ولما كان المراد من المضاف إليه – فى الاستفهام – هو جزؤه (۲) لا كلّه ، وجب أن يكون المراد منها هو ذلك الجزء أيضا. ولهذا يقال عنها إنها بمعنى : «بعض» من كلّ ، (يريدون : بعض المضاف إليه ...) ويجيبون عنها بالأجزاء أيضا ؛ فيجاب عما سبق بأنه : (جذعها ، أو : ثمرها ...) – أو : (العين ، أو : الأنف ...) – أو : (الرأس ، أو : الظهر ...) فكأن المضاف إليه متعدد ، أو أن «أىّ» مضافه ، والمضاف إليه كلمه محذوفه ملحوظه فى النيّه ، تدل على متعدد ، والتقدير : أىّ أجزاء كذا. والأمران سيّان.

۱– قد يدل المتعدد التقديرى على أنه مفرد له أنواع متعدده ، لا أجزاء متعدده ؛ فتكون الأنواع هى المقصوده عند الإضافه ، ويجرى عليها حكم الأجزاء ؛ نحو : أى الدينار دينارك؟ أى الكسب أطيب؟

۲– أو نوعه ، طبقا للمبين هنا ، وفى هامش الصفحه الآتيه.

ح – والتعدد بالعطف يتحقق هنا بأن يعطف على المعرفه المفرده معرفه مفرده أخرى بحرف العطف «الواو» دون غيره من حروف العطف – فينشأ من العطف التعدد المطلوب (أى : الذى يجعل المضاف إليه فى حكم المتعدد) ، مثل : أىّ زراعه الفاكهه وزراعه القطن أربح؟ تريد : أيّهما.؟ بمعنى : أىّ واحده من زراعه الفاكهه والقطن أربح؟ ومثل قول الشاعر :

ألا تسألون الناس ؛ أيىّ وأيّكم

غداه التقينا – كان خيرا وأكرما؟

فإنه يريد : أينا (١) ... و ...

و «أىّ» فى جميع هذه الصور التى تضاف فيها لمعرفه ، هى اسم استفهام ، يسأل به عن المضاف إليه المراد منه بعضه – كما تقدم – ، ومعناها فى الوقت نفسه ينصبّ على بعضه هذا ، أى : جزئه ، لا على كله ؛ فليس يراد منها معناه كاملا.

* * *

١- ليس من اللازم فى حاله التعدد بالعطف. تكرار : «أى» بإعادتها بعد الواو ؛ فيصح تكرارها وعدمه فى مثل : أى زراعه الفاكهه والقطن أربح؟ أو : أى زراعه الفاكهه وأى زراعه القطن أربح. وإنما يجب تكرار. «أى» وإعادتها بعد الواو إذا كان المعطوف عليه الأول ضميرا للمتكلم نحو : فلئن لقيتك خاليين لتعلمن أيّى وأيّك فارس الأحراب؟ وقال بعض المحققين : لا داعى للتقييد بهذا الشرط ، ورأيه حسن.

زیاده وتفصیل

«أیّ الاستفهامیه» لفظها مفرد مذکر دائما ، أما معناها فیختلف بحسب ما تضاف إلیه (۱).

ا - فإن أضیفت إلی منکر کانت بمعنی المضاف إلیه کاملا ، ولذا تعتبر بمعنی : «کلّ» - کما سبق (۲) - وفی هذه الحاله یجوز فی خبر : «أیّ» وفی الضمیر العائد إلیها ، وفی کل ما یحتاج للمطابقه معها : إما مراعاه لفظها فی الإفراد والتذکیر فی کل الحالات ، وإما مراعاه معناها الذی یوافق المضاف إلیه فی إفراده ، وتثنیته ، وجمعه ، وتذکیره ، وتأنیثه ، وهذا هو الأکثر والأفصح ؛ نحو : أیّ زمیل أقبل؟ أیّ زمیلین أقبل ، أو : أقبلا؟ - أیّ زملاء أقبل ، أو : أقبلوا؟ - أی زمیله أقبل أو أقبلت؟ ... - أی زمیلتین أقبل ، أو أقبلتا ...؟ أی زمیلات أقبل ، أو : أقبلن ، أو : ... وهکذا ...

ب - وإن أضیفت إلی معرّف کان المراد منها بعضه ، ولذا تعتبر بمنزله کلمه : «بعض» ، أو تعتبر کأنها مضافه لکلمه محذوفه ، تقدیرها : «أجزاء» ، مثلا. کما شرحنا (۳) ، فیجب - فی الأفصح الأغلب - مراعاه لفظ : «أی» فی إفراده وتذکیره عند الإخبار عنها ، وعود الضمیر إلیها ، وکل ما یحتاج للمطابقه. ولا عبره بتثنیه المضاف إلیه أو جمعه أو تأنیثه (۴).

* * *

۱- ومثلها الشرطیه. - کما سیجیء عند الکلام علیها فی ص ۱۰۹.

۲- فی ص ۱۰۵ - حیث بیان المراد من کلمه : «کلّ»

۳- فی ص ۱۰۵ - حیث بیان المراد من کلمه : «کلّ»

۴- لمناسبه أخری ذکرنا ما سبق فی ج ۱ ص ۲۶۳ م ۲۶ باب الموصول.

ب – أىّ الشرطيه : اسم شرط جازم ، معرب ، يجزم فعل الشرط والجواب معا ؛ كقولهم : (أىّ صاحب يصحبك لغايه يرجوها ، يهجرك بعد إدراكها). وهو يفيد تعليق الجواب على الشرط ؛ فإذا وقع الشرط ؛ فإذا وقع الشرط وتحقق ، وقع الجواب – غالبا – وتحقق تبعا لذلك ، وإلا فلا يقع (١) ...

وهذا الاسم فى دلالته عام مبهم ؛ فهو صالح لأن يراد منه كل أمر من الأمور الحسيّه والمعنويه. ولكن هذا التّعميم والإبهام يزول بالمضاف إليه ؛ فإنه يحدد المراد ويعيّنه ؛ (كالشأن فى جميع أنواع «أىّ» المضافه).

ومن الواجب إضافه «أىّ» لفظا ومعنى معا ، كالمثال السابق ، أو معنى فقط ؛ نحو : (أىّ ... يصحبك لغايه يهجرك بعد إدراكها).

١– ويجوز إضافتها لنكره مطلقا (دالّه على إفراد ، أو : على تثنيه ، أو : جمع) ؛ نحو : أىّ ضعيف يستعن بى أعاونه – أى ضعيفين يستعينا بى أعاونهما – أىّ ضعاف يستعينوا بى أعاونهم – أىّ ضعيفه تستعن بى أعاونها – أىّ ضعيفتين تستعينا بى أعاونهما – أىّ ضعيفات يستعنّ بى أعاونهن ... و ...

وإذا أضيفت «أىّ» إلى النكره كان معناها ، ومدلولها المراد هو : المضاف إليه جميعه ، وهو النكره كامله ، ولهذا تكون «أىّ» بمنزله كلمه : «كلّ» ، مثل قول الشاعر:

أىّ حين تلمّ بى تلق ما شئ

ت من الخير ؛ فاتخذنى خليلا

٢– وكذلك يجوز إضافتها إلى معرفه بشرط أن تكون هذه المعرفه داله على متعدد حقيقى ، أو : «تقديرى» ، أو «بالعطف بالواو» ، ، (والمراد بـه : عطف معرفه مفرده (٢) على الأولى بالواو خاصه ...) ، وقد شرحنا أنواع التعدد الثلاثه ، ومعنى كل (٣). فمن أمثله المتعدد الحقيقى : أى الرجال يكثر مزحه تضع هيبته. ومن أمثله التعدد التقديرى : أىّ الوجه يعجبك يعجبنى ؛ بمعنى :

١– كما سيجىء البيان فى الباب الخاص : (عوامل الجزم : ج ٤).

٢– وهى التى لا تدل على متعدد.

٣– فى رقم ٢ من ص ١٠٥.

أى أجزاء الوجه. ومن أمثله العطف - ولا يكون ، إلا بالواو خاصه - ، أيى وأيك يتكلم يحسن اختيار كلامه ؛ بمعنى : أينا ... ، ونحو : أىّ الزراعه وأى الصناعه يخلص له صاحبه يدرك أبعد الغايات ، بمعنى : أيهما ...

وإذا أضيفت إلى معرفه كان معناها والمراد منها هو بعض المضاف إليه لا كلّه ، ولذا تكون «أىّ» ، بمعنى : بعض.

«فأىّ» الشرطيه كالاستفهاميه فى وجوب الإضافه لفظا ومعنى معا ، أو معنى فقط ، وفى إضافتها إلى النكره مطلقا وإلى المعرفه بشرط التعدد ، وفى أنها فى الحاله الأولى تكون بمعنى : «كل» ، وفى الثانيه بمعنى : «بعض».

والشرطيه - كالاستفهاميه - لفظها مفرد مذكر دائما. ومعناها يختلف بحسب ما تضاف إليه ؛ فإن أضيفت لنكره جاز فى خبرها ، وفى الضمير العائد إليها ، وفى كل ما يحتاج إلى المطابقه معها - مراعاه لفظها ، أو : مراعاه المضاف إليه (وهو الأحسن) على الوجه الذى وفيناه من قبل فى «أىّ الاستفهاميه» (١) وإن أضيفت لمعرفه وجب (فى الرأى الأحسن) مراعاه لفظها دون المضاف إليه.

هذا ، ومراعاه اللفظ أو المعنى مقصور على الاستفهاميه والشرطيه. كما أسلفنا.

* * *

ح - «أىّ» الموصوله : اسم مبهم ، بمعنى : «الذى» ؛ نحو : أصاحب من الإخوان أيّهم هو أكرم خلقا ؛ بمعنى : الذى هو أكرم خلقا فيهم ، وهى معربه فى كل حالاتها ، إلا فى حاله واحده (٢). ولا بد من إضافتها لفظا ومعنى معا - كالمثال السابق - أو معنى فقط ؛ نحو : أحمد من الرجال أيّا هو أشدّ عزما. وأصدق قيلا. والأصل : أيّهم هو أشدّ ... ويزيل إبهامها المضاف إليه والصله معا ، وأحدهما لا يكفى. ولا تضاف إلى النكره - فى

١- فى ص ١٠٨.

٢- هى التى تكون فيها مضافه وصدر صلتها ضمير محذوف - وتفصيل للكلام على إعرابها وبنائها مدون فى ج ١ باب الموصول م ٢٦.

الرأى المعوّل عليه (١) - وإنما تضاف إلى المعرفه ، بشرط أن تدل المعرفه على متعدد حقيقى ، أو تقديرىّ ، أو بالعطف بالواو - على الوجه المشروح فيما سلف (٢) - ؛ فمثال التّعدد الحقيقى ؛ يعجبنى أيكم هو حريص على رفعه وطنه - ومثال التعدد التقديرى : أصلح أىّ التمثال هو معيب ، بمعنى : أىّ أجزاء التمثال ... ومثال التعدد بالعطف بالواو : اقتن أىّ القلم وأىّ الثوب هو أبدع. ولا بدّ فى المطابقه من مراعاه لفظها.

* * *

د - «أىّ» التى تقع نعتا للنكره : اسم معرب ، مبهم ، يزيل «المضاف إليه» إبهامه. والغرض منها : الدلاله على بلوغ المنعوت الغايه الكبرى ؛ مدحا أو ذمّا ؛ نحو : أعجبت برجلين من أعظم رجالات التاريخ ؛ هما العادلان : عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز ، وأولهما صحابى جليل أىّ صحابىّ ، والآخر خليفه أمويّ أىّ خليفه ، وكقول الشاعر :

دعوت امرأ أىّ امرئ فأجابنى

وكنت وإياه ملاذا وموئلا

ونحو قولهم : أودى الظلم بكثير من الدول ، وقضى على أهلها ما انغمسوا فيه من ترف ، وما انتشر بينهم من فساد. فلقد كان ظلما أىّ ظلم ، وترفا أىّ ترف ، وفسادا أىّ فساد.

وتختص «أىّ» النعتيه بأحكام ثلاثه مجتمعه هى : وجوب إضافتها لفظا ومعنى معا ، وأن يكون المضاف إليه نكره - فى الأغلب - ؛ مفرده أو غير مفرده ، وأن تكون هذه النكره مماثله للمنعوت فى التنكير (٣) ، وفى اللفظ والمعنى

١- لأن معنى «أىّ» هو معنى «الذى» المراد منها واحد معين ؛ فلابد أن يكون المضاف إليه واحدا معينا : (معرفه) ذلك أن «أى» مبهمه ، يزيل إبهامها المضاف إليه مع صلتها ، كما عرفنا ... فهو مع الصّله المفسّر والموضّح لها. ولما كان معناها معنى «الذى» المعرفه وجب أن يكون المضاف إليه معرفه أيضا ؛ لكيلا تختلف الدلاله بين المفسّر والمفسّر ، وهذا لا يجوز. ويجب عند المطابقه مراعاه لفظها فقط.

٢- فى رقم ٢ من ص ١٠٥.

٣- هذا يقتضى أن يكون المنعوت نكره كذلك. وسيأتى فى «الزياده» ص ١١٥ وما بعدها رأى آخر هام ، حاسم ؛ لا يشترط التنكير فيه ، ولا فى المضاف إليه - ولهذا الرأى إشاره فى باب النعت ، ص ٤٥٢ - ثم انظر «ب» ص ١١٥.

معـا ، أو فى المعنى فقـط ، نحو : اسـتمعت إلى شاعره أىّ شاعره ، وإلى فتاه أىّ شابّه. ونحو : مررت بشابّ أىّ فتى ، وطبيب أىّ نطاسىّ. ولا يجوز استمعت إلى شاعره أىّ مهندسه ، ولا إلى فتاه أىّ عالمه ، ولا إلى رجل أىّ طبيب ...

* * *

ص: ١١٢

زیاده وتفصیل

ا - سبق القول (۱) أن کلمه : «أیّ» هذه ، إن أضیفت إلی نکره ، وکانت النکره اسما مشتقّا - کان المقصود من المدح أو الذم أمرا واحدا ، هو المعنی المجرد المفهوم من الاسم المشتق. (أی الأمر المعنوی الذی یدل علیه هذا المشتق ، بغیر نظر إلی ذات أو غیرها) ، فإذا قلنا : رأینا فارسا أیّ فارس ... فالمقصود هو المدح بالفروسیه وحدها ، المفهومه من المشتق : «فارس». وإذا قلنا : احترسنا من خائن أیّ خائن ، فالمعنی المراد من الذم هو مجرد الوصف بالخیانه المفهومه من المشتق : خائن.

أما إذا أضیفت «أیّ» إلی نکره غیر مشتقه فإن المدح أو الذم یشمل جمیع الأوصاف التی یصح أن توصف بها هذه النکره ؛ فمن یقول لآخر : «إنی مسرور بک ؛ فقد رأیتک رجلا أیّ رجل ...» فکأنما یقول : رأیتک رجلا جمع کل الصفات الطیبه التی یمدح بها الرجل. ومن یقول عن امرأه بغیضه : «إنها امرأه أیّ امرأه ...» فإنما یقصد أنها جمعت کل الصفات الردیئه التی تذم بها المرأه.

والأغلب فی هذه النکره (التی هی الموصوف (۲)) أن تکون مذکوره فی الکلام ، ومن الشاذ الذی لا یقاس علیه - فی رأی کثیر من النحاه - ورود السماع بها محذوفه فی قول الشاعر :

إذا حارب الحجاج أیّ منافق

علاه بسیف کلما هزّ یقطع

ویقول السیوطی : «إن هذا فی غایه الندور» (۳) فلا یصح - عندهم -

---

۱- فی ج ۱ باب الموصول ، م ۲۶ ص ۳۳۰.

۲- والتی لیست مصدرا ؛ لأن المصدر قد یحذف ، وتنوب عنه صفته.

۳- عباره السیوطی فی شرحه الهمع (ج ۱ ص ۹۳ - باب : الموصول عند الکلام علی النکره الموصوفه «بأی») هی : (الغالب ذکر هذه النکره ، وقد تحذف ؛ کقوله : «إذا حارب الحجاج أی منافق ...» أی : منافقا أی منافق ، وهذا فی غایه الندور) اه. مع أنه قال فی المتن قبل ذلک مباشره فی حذف هذه النکره الموصوفه بکلمه : «أیّ» النعتیه التی نحن بصددها ما نصه : (حذفها نادر ، وقیل : سائغ)» اه. ثم انظر ص ۱۱۵ وهامشها حیث الرأی الحاسم.

محاكاته. ثم يزيدون التعليل بما نصه (١) : (فارقت «أىّ» سائر الصفات فى أنه لا يجوز حذف موصوفها وإقامتها مقامه ؛ لا تقول : مررت بأى رجل ؛ لأن المقصود بالوصف بأىّ هو المبالغه وتقويه المدح أو الذم. والحذف يناقض هذا) اه.

فمن المحتم عندهم إضافتها لفظا ومعنى ، وأن يكون الموصوف بها مذكورا. لكنا رأينا موصوفها محذوفا سماعا فى البيت السالف ، ورأيناه محذوفا كذلك فى كلام لعلى بن أبى طالب ، نصّه (٢) -.

(«اصحب الناس بأىّ خلق شئت يصحبوك بمثله.») اه. يريد : بخلق أىّ خلق. وهى لا تصلح هنا أن تكون موصوله. لأن الموصوله لا تضاف عند الجمهور إلى نكره. كما لا تصلح نوعا آخر. فورود موصوفها محذوفا فى الشعر وفى نثر الإمام علىّ أفصح البلغاء ، يبيح استعمالها مع حذفه ولو كان هذا الاستعمال قليلا بالنسبه للرأى الآخر. وفوق هذا كله نجد الضوابط النحويه العامه لا تمنع حذفه ؛ فمن الجائز - طبقا لتلك الضوابط - اعتبار «أىّ» فى مثل الأساليب السالفه صفه لموصوف محذوف ، ولا ضعف فى هذا مطلقا ، ولا شىء يمنع من الأخذ به ؛ قياسا على ما جاء فى «أىّ» من قوله تعالى فى سوره الانفطار : (يا أَيُّهَا الْإِنْسانُ ما غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ الَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ فِى أَىِّ صُورَةٍ ما شاءَ رَكَّبَكَ ...) ، فقد قال المفسرون فى إعرابها أقوالا مختلفه ، ومنها ما جاء فى تفسير الألوسى لتلك الآيه ، ونصّه :

(«فى أى صوره ما شاء ركبك» - أى : ركبك ، ووضعك فى أى صوره اقتضتها مشيئته تعالى وحكمته جلّ وعلا من الصور المختلفه ؛ فى الطول ، والقصر ، ومراتب الحسن ، ونحوها. فالجار والمجرور متعلق : «بركّبك». و «أىّ» للصفه ، مثلها فى قوله :

أرأيت أىّ سوالف وخدود

برزت لنا بين اللّوى وزرود

ولما أريد التعميم لم يذكروا موصوفها. وجمله : «ما شاء» صفه لها ، والعائد

١- كما جاء فى : «الدرر اللوامع» ، ج ١ ص ٧١.

٢- نقلا عن ص ٧٨ من كتاب : «سجع الحمام فى حكم الإمام» إخراج وتحقيق على الجندى ، وزميليه.

محذوف ... و «ما» مزيده ... وجاز ... وجاز ...

وقيل : «أىّ» موصوله صلتها : «ما شاء» كأنه قيل : «ركبك فى الصوره التى شاءها». وفيه : أنه صرح أبو علىّ فى التذكره بأن «أيّا» الموصوله لا تضاف إلى نكره ، وقال ابن مالك فى باب الإضافه ، من الألفيه :

... واخصصن بالمعرفه

موصوله. وبالعكس الصفه

ثم ... ثم ... إلى أن قال الألوسى :

«ويجوز أن يكون الجار متعلقا «بعدلك» وحينئذ يتعين فى «أىّ» الصفه ؛ كأنه قيل : فعدلك فى صوره أىّ صوره ، أى : فى صوره عجيبه ، ثم حذف الموصوف ؛ زياده للتفخيم. و «أىّ» هذه منقوله من الاستفهاميه ، لكنها لانسلاخ معناها عنها بالكليه عمل فيها ما قبلها. ويكون «ما شاء ركبك» كلاما مستأنفا ، و «ما» موصوله ، أو موصوفه ، مبتدأ ، أو مفعولا مطلقا «لركبك». أى : ما شاء من التركيب ركبك فيه ، أو : تركيبا شاء ركّبك)» اه. كلام الألوسى.

وحسبنا أن ينطبق على كلامنا ما ينطبق على القرآن الكريم أفصح كلام عربىّ ، وأن نجد بين النحاه من يقول إن حذف الموصوف «بأىّ الوصفيه» سائغ (١) ...

ب - اشترطت كثره النحاه فى «أىّ» النعتيّه تنكير المضاف إليه والمنعوت. ولكنّ آخرين لم يشترطوه فيهما ؛ كما فى بعض المطولات ، ومنها : «شرح

١- انظر رقم ٣ من هامش ص ١١٣. وقد أخذ بهذا الرأى مؤتمر «مجمع اللغه العربيه» فى دورته الخامسه والثلاثين بالقاهره (فى شهر فبراير سنه ١٩٦٩). وفيما يلى النص الحرفى لرأيه منقولا من مجلته (العدد الخامس والعشرين الصادر فى فبراير سنه ١٩٦٩ ص ١٩٦) : (شاع بين الكتاب مثل قولهم : «اشتر أى كتاب» باستعمال «أى» مضافه إلى اسم نكره. ومثل قولهم : «اشتر أى الكتب» بإضافتها إلى معرفه. ومثل قولهم : «لا تبال أى تهديد» بإضافتها إلى مصدر. والمقصود فى كل هذه الاستعمالات هو : الإبهام ، والتعميم ، والإطلاق. ولا بأس بتجويز ذلك كله : استنادا إلى أن «أىّ» تحمل فى مختلف دلالاتها - ومنها الوصفيه - معنى «الإبهام ، وأن حذف موصوفها مما قيل بجوازه. ويجوز أن تضاف إلى معرفه ، وحينئذ يكون موصوفها معرفه ، ذكر أو حذف ، وأنها تدل على التبعيض فى استعمالها نائبه عن المصدر ، ويمكن أن يقاس عليه أحوالها الأخرى» اه.

التصريح» ، فقد جاء فى الجزء الثانى منه فى : باب – الإضافه عند الكلام على «أىّ» النعتيه – ما نصه : (قال المصنف فى الحواشى : لا أجد مانعا أن يقال مررت بالرجل أىّ الرجل ، وبالغلام أىّ الغلام ، كما جاز أطعمنا شاه كلّ شاه ، وهم القوم كلّ القوم ، فأضيفت – كلّ – إلى النكره والمعرفه) اه.

يريد أن كلمه : «كلّ» هنا للدلاله على الغايه الكبرى فى المنعوت ، وقد أضيفت للنكره والمعرفه ؛ فهى فى تأديه المعنى مثل : «أىّ» ؛ فحق «أىّ» أن تكون مثلها فى الإضافه للنكره والمعرفه (١). وهو رأى حسن فيه تيسير. ولكن الأول أحسن وأعلى ؛ لأنه المساير للمسموع الأفصح. فليست إجازته قائمه على مجرد حمله على نوع آخر جائز ، كالذى اعتمد عليه الرأى الآخر ، ولم يؤيده بأمثله مسموعه.

ومن أمثله وقوعها نعتا : أن يكون المنعوت مصدرا مبيّنا قد حذف ونابت عنه صفته (٢) نحو : – تعلمت أىّ تعلّم (٣). والأصل : تعلمت : تعلّما أى تعلّم.

* * *

١– سبق الكلام – فى ص ٧٢ – على إضافه. «كل» و «بعض» ، ونوع هذه الإضافه ، وما يترتب عليها من صحه دخول «أل» عليهما أو عدم صحتها ...

٢– لأنها من الأشياء التى تصلح للنيابه عنه. وقد سبق فى الجزء الثانى ص ١٧٣ م ٧٥ من باب المفعول المطلق – سرد تلك الأشياء ، وتجىء فى ص ٤٦٨ و٤٩٤ إشاره لهذا.

٣– هذا التعبير صحيح فصيح ، وبيان الكلام عليه وعلى ما يصلح للنيابه عن المصدر المؤكد والمبين – مدون فى موضعه من الجزء الثانى ص ١٧٢ م ٧٥.

ه - «أىّ» التى تقع حالا : اسم معرب ، مبهم ، يدل على ما تدلّ عليه الحال من بيان هيئه صاحبها المعرفه فى الغالب.

ويزول الإبهام عن «أىّ» بالمضاف إليه - كباقى أنواع «أىّ» المضافه - ويشترط فى هذا «المضاف إليه» أن يكون نكره مذكوره فى الكلام - فلا يجوز فى «أىّ» الحاليه قطعها عن الإضافه - ؛ نحو : لله أبو بكر أىّ خليفه ، وخالد بن الوليد أىّ قائد (١).

* * *

وفيما يلى تلخيص ما سبق (٢) من أنواع : «أىّ» المضافه ، وحكم إضافه كلّ ، والغرض منه ، وبيان المضاف إليه :

١- لم أصادف نصا يعرض للفظ : «أى» الحاليه من ناحيه تذكيره ، ولا للضمير العائد عليه ، وقد يكون السبب أن الضمير يعود على صاحب الحال ، فلا حاجه لعودته إلى «أى».

٢- وقد أشار إليه ابن مالك إشاره مجمله موجزه ، حيث يقول : ولا تضف لمفرد معرّف أيّا. وإن كرّرتها فأضف أو تنو الاجزا ، واخصصن بالمعرفه موصوله أيّا. وبالعكس الصّمه يريد : لا يجوز إضافه «أى» للمفرد المعرفه إلا مع تكرارها ، أو مع نيه الأجزاء (بتقدير مضاف إليه محذوف ، يدل على الأجزاء ، أو : مع ملاحظه ما فى المضاف إليه من أجزاء ، إن كان ذا أجزاء) وهو يقصد بالحكم السالف «أى» الاستفهاميه ، والشرطيه ، والموصوله ، لأن هذه الثلاثه هى التى تضاف لمعرفه. أما «أى» التى تقع وصفا (ويريد بها : التى تقع حالا ، أو نعتا) فلا تضاف إلا للنكره ، - فى الأغلب - «فهى عكس الموصوله كما يقول. وكما يفهم من كلامه أن الثلاثه الأولى تضاف للمعرفه ، وأن الأخيرتين لا يضافان إليها - يفهم كذلك أن الاستفهاميه والشرطيه يضافان للنكره أيضا ، بدليل أنه صرح بعد ذلك بتخصيص الموصوله بالمعرفه ؛ والموصوفه (بنوعيها النعتيه ، والحاليه) بالنكره. فهذا التخصيص يدل على أن الاثنتين الأوليين غير مخصصتين بمعرفه ولا بنكره. ويؤيد هذا بيته التالى : وإن تكن شرطا أو استفهاما فمطلقا كمّل بها الكلاما يريد : كمّل الكلام بها وبما أضيفت إليه مطلقا ، سوا أكان المضاف إليه نكره أم معرفه. وقد شرحنا المعرفه التى تقع مضافا إليه للثلاثه الأولى ، وشرطها. أما قوله : «موصوله» «أيا» فكلمه «موصوله» حال مقدمه من كلمه «أيا» والأصل. واخصص بالمعرفه «أيا» - موصوله.

نوع «أىّ»

حكم أضافتها

الغرض من «أى»

بيان المضاف إليه

الاستفهاميه

واجبه الإضافه لفظا ومعنى معاً ، أو : معنى فقط ؛

ليزيل المضاف إليه فى الحالتين إبهامها

السؤال عن المضاف إليه ، مع تضمنها معناه كاملا أو

مجزاأ ، على حسب حاله من التنكير أو التعريف ، - ءطبقا للتفصيل الذى عرضناه -

النكره مطلقا ، والمعرفه بشرط تعددها. وتكون أىّ مع

النكره بمعنى :

«كل» ومع المعرفه بمعنى : «بعض». وللمعنى المراد أثره المختلف فى المطابقه

الشرطيه

كالسابقه.

تعليق جوابها على شرطها. مع أدائها معنى المضاف

إليه ضمناً

كالسابقه

الموصوله

كالسابقه. ولكن إبهام الموصوله لا يزول إلا بالمضاف

إليه وبالصله معاً وأحدهما لا يكفى.

بمعنى «الذى» الداله. على واحد معيّن.

المعرفه - فى الرأى المعتمد - بشرط تعددها.

ويجب عند المطابقه مراعاه لفظها.

النعتيه

واجبه الإضافه لفظا ومعنى معاً ؛

ليزيل المضاف إليه فى الحالتين إبهامها.

وصف منعوتها النكره - وهذا هو الأكثر - بالغايه

الكبرى ، مدحاً أو ذماً.

النكره ، بشرط مماثلتها المنعوت فى لفظه ، ومعناه ،

(وتنكيره - فى الأكثر - وهناك رأى آخر ..

الحاليّه.

كالنعتيه.

بيان هيئه صاحب الحال المعرفه

النكره.

«ملاحظه» : من هذا الجدول ومما سبقه من شرح ، يتبين أنّ : لكلمه «أىّ» المضافه ثلاث حالات - فى أشهر اللغات ، وأفصحها - هى الإضافه للنكره والمعرفه ؛ وذلك فى الشرطيّه والاستفهاميه ، والإضافه للمعرفه فقط - تبعا للرأى الأقوى - ؛ وذلك فى الموصوله ، والإضافه للنكره فقط ؛ وذلك فى التى تقع

نعتا (١) ، أو حالا.

* * *

لدن (٢) ، وعند (٣) – ظرفان مبهمان ، ملازمان فى أكثر حالاتهما للإضافه لفظا ومعنى معا.

وفائدتهما : الدلاله على مبدأ الغايه (٤) الزمانيه أو المكانيّه ؛ نحو :

١- فى الرأى الشائع فيه ، دون رأى آخر.

٢- فيه لغات كثيره ، فيكون على وزن : عضد – جير – وبيد – وقلت ... و ... وقد تحذف نونه ويصير على وزن : هل – أو قل – أو : عل ... و ... ويحسن – اليوم – الاقتصار على الأكثر شيوعا ؛ كالأولى ، وما عداها نستعين به على فهم ما ورد منه فى النصوص العربيه القديمه. وإذا أضيف بعد حذف نونه وجب إرجاع النون.

٣- سبقت الإشاره لهذين الظرفين بمناسبه أخرى فى باب الظروف (ج ٢ ص ٢٣١ م ٨٩) وتركنا هنا بعض ما سجلناه هناك ؛ اكتفاء بما سبق.

٤- لإيضاح معنى «الغايه الزمانيه والمكانيه» نسوق بعض الأمثله التى توضحها ، منبهين إلى أن الغايه لها معان أخرى تختلف باختلاف الموضوعات ، وتذكر فى مناسباتها (كما سجلنا هذا فى ج ٢ ص ٢٣١ م ٧٩ من الطبعه الأخيره ، وكما سيجىء فى هامش ص ١٤١ حيث أوضحنا معنى «الغايه» هناك بما يناسب الموضوع). ا – فى مثل : سافرت من لدن بيتنا إلى الضاحيه ، تشتمل الجمله على الفعل : «سافر» ، والسفر يقتضى الانتقال من مكان إلى آخر. فلابد لتحققه من نقطه مكانيه معينه يبتدئ منها السفر ، وأخرى ينته إليها. أى : لابد له من مكان ابتداء ، ومكان انتهاء ، محددين ، مضبوطين كالمذكورين هنا ، وهما : البيت والضاحيه ، وبين نقطتى الابتداء والانتهاء مسافه محصوره بينهما ، لا محاله. ويطلق على مجموع الثلاثه اسم اصطلاحى ، هو : «الغايه المكانيه» أى : «المسافه المكانيه» أو «المقدار المكانى» ، وهى تشمل كما نرى مكانا محدودا ، محصورا ، له بدايه ونهايه معينتان ، ومسافه تصل هذه بتلك. وقد دخل لفظ «لدن» على كلمه هى بدايه الغايه ؛ فدخوله على هذه الكلمه – وعلى نظائرها – يرشد إلى أنها أول جزء من أجزاء الغايه ، أو أنها نقطه البدايه. ولو قلت : سافرت من لدن الصبح إلى العصر ، لدل الفعل : «سافر» على أن السفر استغرق زمنا محددا معينا ، له بدايه معروفه ، ونهايه زمنيه معروفه كذلك ؛ فله نقطتان – إحداهما للابتداء ، والأخرى للانتهاء – زمنيتان مضبوطتان ، وينحصر بينهما مقدار زمنى يصلهما. ويتكون من مجموع الثلاثه (أى : من نقطه البدايه ، ونقطه النهايه ، وما بينهما) ما يسمى فى الاصطلاح : «الغايه الزمانيه» بمعنى : «المقدار الزمانى». ودخول لفظ : «لدن» على الكلمه التى بعده يرشد إلى أن هذه الكلمه نفسها هى نقطه البدايه ؛ أى : أول جزء من أجزاء الغايه. لكن قد يخطر على البال السؤال الآتى : إذا كان لفظ «لدن» للدلاله على بدايه الغايه فما الداعى – – لمجىء الحرف. «من» قبله ومعناه الابتداء أيضا؟ أجاب النحاه عن هذا إجابه غير مقنعه ؛ فقالوا : إن دلاله : «لدن» على بدايه الغايه ليست مألوفه فى الأسماء ؛ فجاء الحرف «من» ليكون بمنزله الدال على ذلك ، ولهذا يكون فى الأعم الأغلب مذكورا (راجع حاشيه ياسين على شرح التصريح فى هذا الموضع). والسبب الحق هو استعمال العرب القدامى ، دون تعليل آخر. (ب) ما سبق يقال فى الظرف : «عند» ؛ فلو وضعناه مكان «لدن» فى الأمثله

السالفه – وأشباهها – لم يتغير الأمر ؛ ففى مثل : «قرأت الكتاب من عند المقدمه إلى الخاتمه» ، نجد الفعل : «قرأ» لا يتحقق معناه كاملا إلا بنقطه مكانيه معينه تبتدئ منها القراءه ؛ هى المقدمه ، ونقطه أخرى تنته إليها ؛ هى الخاتمه ، وبين النقطتين المكانيتين مسافه مكانيه تصل بينهما هى المسافه الأخرى المحدده المكتوبه ، ومن اجتماع الثلاثه : (أى من نقطه البدايه المكانيه ، ونقطه النهايه المكانيه ، وما بينهما) يتكون ما يسمونه :. «الغايه المكانيه» التى يجىء الظرف «عند» ليدل على أن المضاف إليه هو نقطه البدايه فيها. وإذا قلت : «قرأت الكتاب من عند العصر إلى المغرب» نشأت الغايه الزمانيه التى تتكون من اجتماع تلك الثلاثه ، ويدخل الظرف. «عند» على أول جزء منها فيكون وجوده دليلا على أن ما بعده (وهو المضاف إليه) نقطه البدايه الزمانيه ... ويفهم مما سبق أن «لدن» ، و «عند» اسمان يدلان على ما بعدهما ... فسمى كل منهما : نقطه البدايه نفسها ، وليس «الابتداء» الذى هو أمر معنوى. ولهذا كانا اسمين – عند النحاه – دون «من» و «منذ» الحرفين اللذين معناهما الابتداء المعنوى. فإضافه «لدن» ، وعند» إنما هى من إضافه الاسم إلى مسماه. (هذا ، وقد أطلنا الكلام – فى ج ١ ص ٥٦ م ٦ – عن سبب تفرقتهم بين كلمه : «ابتداء» واعتبارها اسما ، وكلمه : «من» الجاره المفيده للابتداء واعتبارها حرفا). كذلك يتضح الفرق بين «الغايه» ومبدأ الغايه ، الذى يدل عليه «لدن» أو «عند» ؛ فالغايه تشمل الأجزاء الثلاثه ، أما مبدأ الغايه فهو الجزء الأول منها دون الجزأين الآخرين. وكذلك يتضح المراد من قولهم : (إن : معنى «لدن» و «عند» هو الدلاله على مبدأ الغايات الزمانيه أو المكانيه). ويصح وضع أحدهما مكان الآخر ؛ فيقال : جئت من عند الصديق ، أو : من لدن الصديق. وفى القرآن الكريم : (آتَيْناهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنا ، وَعَلَّمْناهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً) فلو وضع أحد الظرفين مكان الآخر لجاز ، ولم يمنع منه مانع إلا كره التكرار اللفظى بغير داع بلاغى. (ح) إذا دخل «لدن» ، أو : «عند» على بدايه الغايه فليس من اللازم أن يذكر معها اللفظ الدال على النهايه ، إذ يكفى أن يشتمل الكلام على البدايه وحدها ما دام المقام يكتفى به. (د) ليس الأمر فى كل ما سبق مقصورا على الأفعال التى تعمل فى الظرف وتحتاج فى تحقيق معناها إلى غايه زمانيه أو مكانيه ، وإنما الأمر يشمل كل عامل آخر لا يتحقق معناه كاملا إلا بملاحظه الغايه ، يتساوى فى هذا أن يكون العامل فعلا ، أو شبه فعل ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو غير ذلك مما يعمل ...

مشيت من لدن الجبل إلى النهر ، وقضيت فى المشى من لدن صباحنا إلى

ص: ١٢٠

الضّحا. ويصح فى المثالين وضع الظرف : «عند» مكان «لدن». ولكن استعمال «عند» فى بدء الغايه الزمنيه قليل ، وهو - مع قلته - قياسى ؛ كالحديث الشريف : الصبر عند الصدمه الأولى. وقولنا : السفر عند الساعه الثامنه.

و «لدن» ، و «عند» يختلفان - بعد هذا - فى أمور ، أشهرها سته : الأول : أن «لدن» ظرف يكاد يلازم الدلاله على بدء الغايات. وقد يستعمل أحيانا للدلاله على مجرد الحضور. أما «عند» فيستعمل كثيرا فى الدلاله على بدء الغايات ، وفى الدلاله على الحضور المجرد ، مثل : جلست عندك. فإنّ تحقّق معنى الجلوس لا يقتضى ابتداء مكانيّا معينا ، أى : لا يستلزم تعيين نقطه البدء المكانى ؛ إذ لو كان له ابتداء مكانىّ لوجب أن يكون له انتهاء مكانى أيضا ؛ لعدم وجود ابتداء بغير انتهاء. فأين مكان انتهاء الجلوس فى المثال السابق وأشباهه؟ لا وجود له. وعلى هذا لا ابتداء له أيضا. فمن القليل أن يقال : جلست من لدنك. وتشدّد بعض النحاه فمنعه ، وليس بممنوع ؛ ولكنه قليل جائز.

الثانى : أن «لدن» مبنى على السكون فى أكثر لغات العرب. أما «عند» فمعرب عندهم.

الثالث : أن «لدن» قد يتجرد للظرفيه المباشره (١) ، ولكن الأغلب أن يخرج منها إلى «شبه الظرفيه» ؛ بالجر «بمن» (فيكون ، مبنيّا على السكون فى محل جر «بمن») (٢). أمّا «عند» فينصب كثيرا على الظرفيه المباشره ، أو يجر «بمن». والغالب أنه لا يدل على بدء الغايات إلا إذا كان مسبوقا بهذا الحرف الجار ، فإن لم يكن مسبوقا به كان - فى الغالب - للدلاله على مجرد الحضور ، لا لبدء الغايه. وجرّه «بمن» على كثرته قليل بالنسبه لجر «لدن» به.

الرابع : أن «لدن» يضاف (٣) للمفرد - كالأمثله السالفه - ويضاف

١- فيكون مبنيا على السكون فى محل نصب.
٢- ومن الأمثله لهذا قوله تعالى : (إِنَّ اللهَ لا يَظْلِمُ مِثْقالَ ذَرَّهٍ ، وَإِنْ تَكُ حَسَنَهً يُضاعِفْها ، وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْراً عَظِيماً.)
٣- وهو مضاف مع بنائه.

للجمله بنوعيها أيضا. وإذا أضيف للجمله كان مقصورا على بدايه الغايه الزمانيه دون المكانيه ؛ إذ الأرجح أن الظروف المكانيه لا يضاف منها شيء للجمله إلا : «حيث» - كما سبق (١) -. فمن أمثله إضافته للجمله الفعليه قول الشاعر :

صريع غوان راقهنّ ورقنه

لدن (٢) شبّ ، حتّى

شاب سود الذوائب

ومثال الاسميه : وتذكر نعماه لدن أنت يافع ...

وعلى هذا يكون المضاف إليه بعد «لدن» مجرورا لفظا إن كان اسما معربا ، ومجرورا محلا إن كان اسما مبنيّا أو جمله.

أما «عند» فلا يضاف للجمله ، فالمضاف إليه بعده مجرور لفظا إن كان اسما معربا ، ومحلا إن كان مبنيّا.

الخامس : أن «لدن» قد يستعمل مفردا (٣) مع ظرفيته ؛ بشرط أن يقع بعده كلمه ؛ «غدوه» - من غير فاصل بينهما - منصوبه ، أو مرفوعه نحو : مكثت هنا لدن غدوه حتى الغروب. فالنصب على اعتبارها خبرا لكان المحذوفه مع اسمها ، والتقدير : لدن كان الوقت غدوه ... والرفع على أنها فاعل لكان التامه المحذوفه التى معناها : ظهر «ووجد» ؛ والتقدير : لدن كانت غدوه ، أى : ظهرت غدوه ووجدت. وعلى هذين الإعرابين يكون الظرف «لدن» مضافا للجمله تقديرا. وليس مفردا. أما على إعراب : «غدوه» المنصوبه تمييزا ، سماعيّا ، صاحبه «لدن» المفرد ، أو منصوبه على «التشبيه بالمفعول به» (٤) فلا يكون «لدن» مضافا على الصحيح. والأخذ

١- فى رقم ٤ من هامش ص ٧٨.

٢- الظرف «لدن» تنازعه ثلاثه عوامل : هى : صريع - الفعل : «راق» الأول - الفعل : راق ، الثانى.

٣- أى : غير مضاف لفظا ولا معنى.

٤- يقولون فى هذا الإعراب كلاما يجدر بنا إهماله ، وعدم التعويل عليه ، هو : أن «لدن» فى آخرها نون ساكنه ، قبلها دال تفتح ، أو تضم ، أو تكسر ، وقد تحذف نونها ؛ فحرف الدال فى ضبطه المتعدد شابه الحركات الإعرابيه فى التبدل. وكذلك شابهت النون التنوين ؛ من جهه جواز حذفها ؛ فصارت : «لدن غدوه» فى اللفظ مثل : راقود خلا ؛ فنصب «غدوه» على التمييز المفرد ب «لدن» مثل نصب كلمه : «خلّا» براقود. أما نصبه على التشبيه بالمفعول به فلأنه عندهم مثل : أنا -

بالإعرابين الأولين ، أفضل ، لبعدهما عن التكلف ، والتعقيد ، والضعف.

ويصح فى كلمه : «غدوه» الجر على اعتبار «لدن» مضافا أيضا و «غدوه» هى المضاف إليه المجرور.

أما «عند» فلا ينقطع عن الإضافه إلا إذا ترك الظرفيه وصار اسما محضا ؛ كأن يقول شخص : «عندى مال». فيقول له آخر : «وهل لـك عنـد»؟ فكلمه «عنـد» هنا مبتـدأ مرفوع. ومثل : «الكتاب عنـدى». فيقال : «هل يصونه عنـدك»؟ فكلمه : «عنـد» فاعل مرفوع. وهى فى المثالين - وأشباههما - اسم خالص الاسميه ، لا علاقه له بالظرفيه.

السـادس : أن «لـدن» لا ـ يكون إلا ـ فضـله ؛ لأنه ظرف غير متصـرف (فهو مقصور على النّصب على الظرفيه ، أو الخروج منها إلى الجر بمن) بخلاف «عنا» فإنه قـد يكون عمده فى مثل : «السـفر من عند البيت». فالجار والمجرور هما - أو متعلقهما - الخبر. ولما كان الخبر عمـده ، وكلمه : «عنـد» جزء منه وقد اشتركت فى تكوينه ، صارت مشتركه - تبعا لذلك - فى وصـفه بأنه عمده. ولا يصح أن يقال : «السفر من لدن البيت» ، لأن هذا يخرج «لدن» من نوع الفضله إلى العمده (١).

* * *

١- وفى «لـدن» يقول ابن مالـك : وألزموا إضافه «لـدن» فجر ونصب «غـدوه» بها عنهم نـدر يريـد : أن العرب ألزموا لفظ «لـدن» الإضافه ، فجر المضاف إليه. (يشـير بهذا إلى أن عامل الجر فى الإضافه هو المضاف نفسه) ثم اسـتدرك فقال : إنه قد يتجرد من الإضافه وينصب فى النادر كلمه معينه ، هى : «غدوه» دون غيرها.

زیاده وتفصیل

یقول بعض النحاه : لو عطف علی : «غـدوه» المنصوبه - (نحو : أختار السـباحه لـدن غدوه وعشـیه) - أو جاء لها تابع آخر ، جاز نصب التـابع مطلقا (۱) ، مراعـاه للفـظ المتبوع الآـن ؛ وجـاز جره مراعـاه لأصل المتبوع ؛ إذ الأصل فی کلمه : «غـدوه» أن تکون «مضافـا» إلیه مجرورا. فلاـ مـانع عنـدهم من جرّ التـابع علی «توهّم» أنّ المتبوع مجرور ، ولم یوافق علی هـذا الرأی آخرون بحجه جدلیه.

والحق أن الالتجـاء إلی الإعراب «التوهمی» کالالتجاء إلی الإعراب «للمجاوره» کلاهما التجاء إلی ما لا یصـح الاسـتناد إلیه. (وقد کررنا هـذا فی مواضع مختلفه ، ومنها رقم ۶ من هامش ص ۷ السابقه (۲) ، وص ۶۰۹ ج ۱ م ۴۹) وبخاصه إذا عرفنا أن أصحابه لا یؤیدونه بالأمثله الوارده التی تکفی للإقناع بقیاسیته.

* * *

۱- معطوفا أو نوعا آخر من التوابع.

۲- وفیها بیان مناسب عنه ، ورأی بعض الأقدمین فیه.

مع (۱) - لهذه الكلمه أحوال ثلاثه ؛ تضاف فى اثنتين ، وتفرد فى واحده ، الأولى : الظرفيه ؛ بأن تكون ظرف مكان يدل على اجتماع اثنين واصطحابهما ، أو ظرف زمان يدل على ذلك ، أو ظرفا محتملا للأمرين ، عند عدم القرينه التى تعينه لأحدهما (۲) فقط. فمثال دلالته على المكان وحده قولهم : (التواضع مع التّكلّف زهر مصطنع ؛ لا فى العيون نضر ، ولا فى الأنوف عطر) وقولهم : (لا راحه لراض مع ساخط ، ولا لكريم مع دنىء). ومثال دلالته على الزمان وحده : يغادر الطير عشه مع الصباح الباكر ، ويعود إليه مع إقبال الليل(۳) ...

وليس من من اللازم عند استعماله فى الزمان أن يكون الاجتماع والتلاقى متصلين فعلا ؛ وإنما يكفى أن يكونا متقاربين غايه التقارب ، حتى كأنهما متصلان من

۱- سبقت لها إشاره موجزه لمناسبه أخرى فى باب : «الظرف» ج ۲ م ۷۹ ص ۲۷۸.

۲- لبيان ما سبق نقول : إن كل اجتماع والتقاء بين اثنين لا بد أن يكون فى زمان واحد ، ومكان واحد ؛ ومحال أن يتم الاجتماع والتلاقى بغير الأمرين مقترنين حتما. ففى مثل : قعد الزميل مع زميله فى الغرفه - لا يمكن أن يتحقق قعودهما مجتمعين إلا فى زمان واحد يطويهما ، ومكان واحد يحويهما. ومن المستحيل أن يوجد الزمان بغير المكان ، أو العكس. فإذا أردنا أن ندل على وقوع اصطحاب واجتماع بين اثنين فى أمر - كالجلوس ، مثلا - كان أمامنا أساليب متعدده لأداء هذا المعنى. ولكن أبلغها وأدقها هو اختيار اللفظه الواحده المختصه بتأديه هذه الدلاله ؛ وهى لفظه : «مع» فنقول : جلس الأخ مع أخيه فى بيتهما ؛ بدلا من أن نقول : ظهر الأخ وأخوه فى مكان واحد هو البيت ، جلسا فيه فى وقت واحد ... أو : نحو هذا ، من الأساليب التى قد يصيبها التفكك والضعف ؛ بسبب إهمال الكلمات الخاصه التى هى نص فى معان معينه. ونقول : أكل الصديق مع صديقه ، بدلا من أكل الصديقان فى مكان واحد ، وزمان واحد ... أو : مصطحبين زمانا ومكانا فى أثنائه. فالاجتماع - كما أسلفنا - لابد أن يشمل الأمرين ؛ الزمان والمكان حتما. غير أن المقام يقتضى - أحيانا - الاهتمام بأحدهما وتوجيه المعنى إليه دون الآخر ؛ لوجود قرينه لفظيه أو غير لفظيه توجب الاقتصار على واحد ، كما فى المثالين السالفين ؛ فالفعل فى كل منهما قرينه تدل فى السياق الخاص على أن القصد متجه للمكان ، مقصور عليه وحده ، من غير اعتبار للزمان الملازم للمكان. أما فى مثل استيقظت من النوم مع الفجر ، وقصدت لعملى مع الشروق - فإن القرينه اللفظيه فى السياق تدل على أن الغرض المقصود هو الزمان وحده ؛ إذ لا أهميه للمكان هنا كعدم أهميه الزمان هناك ، فالقرائن اللفظيه أو غير اللفظيه هى وحدها - كشأنها دائما - التى تتحكم فى تخصيص كلمه : «مع» بالمكان أو الزمان. وهذا هو المراد من قولهم : «إنها ظرف زمان أو مكان». ولكنه قول مختصر يراد منه ما شرحناه. فإن لم توجد تلك القرينه كانت «مع» محتمله للأمرين ، صالحه لكل منهما من غير ترجيح.

۳- لبيان ما سبق نقول : إن كل اجتماع والتقاء بين اثنين لا بد أن يكون فى زمان واحد ، ومكان واحد ؛ ومحال أن يتم الاجتماع والتلاقى بغير الأمرين مقترنين حتما. ففى مثل : قعد الزميل مع زميله فى الغرفه - لا يمكن أن يتحقق قعودهما مجتمعين إلا فى زمان واحد يطويهما ، ومكان واحد يحويهما. ومن المستحيل أن يوجد الزمان بغير المكان ، أو العكس. فإذا أردنا أن ندل على وقوع اصطحاب واجتماع بين اثنين فى أمر - كالجلوس ، مثلا - كان أمامنا أساليب متعدده لأداء هذا المعنى. ولكن أبلغها وأدقها هو اختيار اللفظه الواحده المختصه بتأديه هذه الدلاله ؛ وهى لفظه : «مع» فنقول : جلس الأخ مع أخيه فى بيتهما ؛ بدلا من أن

نقول : ظهر الأخ وأخوه فى مكان واحد هو البيت ، جلسا فيه فى وقت واحد ... أو : نحو هذا ، من الأساليب التى قد يصيبها التفكك والضعف ؛ بسبب إهمال الكلمات الخاصه التى هى نص فى معان معينه. ونقول : أكل الصديق مع صديقه ، بدلا من أكل الصديقان فى مكان واحد ، وزمان واحد ... أو : مصطحبين زمانا ومكانا فى أثنائه. فالاجتماع - كما أسلفنا - لابد أن يشمل الأمرين ؛ الزمان والمكان حتما. غير أن المقام يقتضى - أحيانا - الاهتمام بأحدهما وتوجيه المعنى إليه دون الآخر ؛ لوجود قرينه لفظيه أو غير لفظيه توجب الاقتصار على واحد ، كما فى المثالين السالفين ؛ فالفعل فى كل منهما قرينه تدل فى السياق الخاص على أن القصد متجه للمكان ، مقصور عليه وحده ، من غير اعتبار للزمان الملازم للمكان. أما فى مثل استيقظت من النوم مع الفجر ، وقصدت لعملى مع الشروق - فإن القرينه اللفظيه فى السياق تدل على أن الغرض المقصود هو الزمان وحده ؛ إذ لا أهميه للمكان هنا كعدم أهميه الزمان هناك ، فالقرائن اللفظيه أو غير اللفظيه هى وحدها - كشأنها دائما - التى تتحكم فى تخصيص كلمه : «مع» بالمكان أو الزمان. وهذا هو المراد من قولهم : «إنها ظرف زمان أو مكان». ولكنه قول مختصر يراد منه ما شرحناه. فإن لم توجد تلك القرينه كانت «مع» محتمله للأمرين ، صالحه لكل منهما من غير ترجيح.

شـده التقـارب الزمنىّ ، مع أنهما غير متقاربين فى الواقع ؛ كقولهم فى وصف حركات الحصان السـريع : (إنها كرّ مع فرّ ، وإقبال مع إدبار (١) ...) فاجتمـاع الكر والفر فى زمان واحـد محال ، وكـذلك اجتماع الإقبال والإدبار ؛ فالمراد من الاجتماع الزمنىّ فى مثـل هـذا هو : شـده التقارب. وكقولهم للحزين الضائق : «لا تحزن ؛ فإن مع العسـر يسـرا ، وإن مع اليوم أخاه الغـد ، يقبل بالخير والإسـعاد». فالعسـر واليسـر لا يجتمعان فى زمان واحـد لإنسان. وكـذلك اليوم والغد ... و ... وإذا المراد من الاصـطحاب الزمنىّ والاجتماع قد يكون حقيقيّا ، وقد يكون بمعنى التقارب الشديد.

ومثال صلاحه للأمرين قولهم : (احتفينا بالعلماء الأجانب مع علمائنا ، وكرّمناهم مع النابغين من رجالاتنا).

وكلمه : «مع» بـدلالتها السالفه ، ظرف غير متصـرف ، ملازم - فى الأغلب - للإضافه لفظا ومعنى ؛ وللإعراب ؛ فهو منصوب على الظرفيه بـالفتحه. وقليـل منهم يبنيه على السـكون فى كل حالاته ، إلا إذا وقع بعـده حرف ساكن فيبنيه على الكسـر ؛ للتخلص من التقاء الساكنين ، أو على الفتـح للخفه (٢) فيقول مع البنـاء على السـكون : (لا أمن مع ظلم الوالى ، ولا عمران مع طغيانه). ويقول عند التقاء الساكنين :

قد يدرك المتأنى بعض حاجته

وقد يكون مع المستعجل الزّلل

ببناء كلمه : «مع» على الفتح أو الكسر.

الثانيه : أن تكون ظرفا بمعنى : «عنـد» (٣) ، ومرادفه لهـا ، فى إفـاده معنى الحضور المجرد ، فتكون ظرفا لا دلاله فيه على اجتماع ومصاحبه ، وتكون معربه ، مضافه ، واجبه الجر «بمن» الابتدائيه ؛ نحو : (الكفيل على اليتيم يرعاه ،

١- الكر : الهجوم ، والفرّ : الفرار. ومنهمـا قول امرئ القيس يصف حصانه : - وله إشاره فى ص ١٢٩ - مكرّ ، مفرّ ، مقبل ، مدبر ، معا كجلمود صخر حطّه السيل من عل

٢- إذا بنى على الفتـح عند هؤلاء وهو مضاف ، فكيف نعلم أن الفتحه فى آخره فتحه إعراب أو فتحه بناء؟ يكون التمييز بالقرائن ؛ كأن نعلم أن الناطق به فرد من تلك القبائل القليله التى تبنيه ، أو ممن يحاكيهم.

٣- سبق الكلام عليها فى ص ١٢١ وفى ج ١ ص ٢٢٢ م ٨٩.

ويصون ماله. وإذا أراد البذل والعطاء فلينفق من معه ، لا من مع اليتيم).

الثالثه : أن تكون اسما لا ظرفيه معه ، ومعناها : «جميع» أى : «كلّ» وتدل على مجرد اصطحاب اثنين - أو أكثر - واجتماعهما فى وقت واحد ، أو وقت متعدد ، وفى هذه الحاله تكون معربه ، منصوبه ، منونه على أنها حال ، أو : خبر ، وهى فى الصورتين مؤوله بالمشتق ، ومفرده : (أى : لاحظّ لها من الإضافه مطلقا (١)) وكذلك لاحظّ لها من الدلاله على اتحاد فى الزمان أو المكان بعد أن تجردت للاسميه المحضه ، إلا بقرينه (٢) ؛ فمثالها حالا للمثنى : أقبل الزعيمان معا ؛ وقول الشاعر :

فلما تفرقنا كأنى ومالكا

- لطول اجتماع (٣) - لم نبت ليله معا

ومثالها حالا لجماعه الذكور :

وأفنى رجالى فبادوا معا

فأصبح قلبى بهم مستفزّ (٤)

ومثالها حالا لجماعه الإناث : إذا حنّت (٥) الأولى سجعن (٦) لها معا (٧) ...

١- تلزم إضافه الظرف : (مع) حين يذكر قبله أحد المصطحبين ، نحو : كنت مع الأخ أقرأ. فإن سبقه المصطحبان لم يبق ما يضاف إليه ؛ فينصب منونا. نحو : سار القائد والجيش معا.

٢- انظر «ا» من الزياده.

٣- اللام هنا بمعنى : «مع» أو : «بعد». - كما سبقت الإشاره فى ج ٢ باب : «حروف الجر» ، م ٩٠ ص ٣٧١ -

٤- استفزه الأمر : أزعجه.

٥- الكلام عن الحمام. حنت الحمامه ، أى : ترنمت بصوت فيه رقه وحنان.

٦- اشتركن فى الترنيم بقوه وتوال.

٧- ومن أمثلتها حالا لجماعه الإناث قول الشاعر فى وصف إبل : لا ترتجى حين تلاقى الذائدا أسبعه لاقت معا ، أم واحدا فكلمه : «معا» حال من فاعل الفعل «لاقى» وهو ضمير مستتر تقديره : «هى» يعود على «الإبل» التى تدل على جماعه. فالضمير عائد على جماعه مؤنثه. ومعنى «لا ترتجى» : لا تخاف. فالرجا معناه الخوف بشرط أن يسبقه نفى ، كما جاء فى كتاب معانى القرآن للفراء ص ٢٨.

ومثالها خبرا : المجاهـدان ، أو : المجاهـدون معا ، أى : موجودان معا (١) .. أو : موجودون معـا. والمراد : مجتمعان ، ومجتمعون ... ونحو قول القائل :

أفيقوا بنى حرب ، وأهواؤنا معا

وأرحامنا موصوله لم تقضّب

أى : وأهواؤنا مجتمعه ، وأرحامنا لم تنقطع.

وقوله : أوفّى صحابى حين حاجاتنا معا ... (٢)

١- ومما يصلح للحال والخبر - ولكنه أوضح فى الحال - قول الأفوه الأودىّ من شعراء الجاهليه ، يصف أهل الفساد من قومه :

فينا معاشر لم يبنوا لقومهمو وإن بنى قومهم ما أفسدوا عادوا لا يرشدون ، ولن يرعوا لمرشدهم فالجهل منهم معا والغىّ معتاد -

انظر الإعراب فى : «ب» من الزياده والتفصيل. -

٢- يقول ابن مالك فى الكلام على «مع» : و «مع» : «مع» فيها قليل ، ونقل فتح وكسر لسكون يتّصل يريد : أن كلمه «مع» فيها لغه أخرى قليله هى : «مع» - بسكون العين ، بدلا من فتحها - ، وأنه نقل عن العرب فى هذه الساكنه العين ، فتحها وكسرها إذا جاء بعدها ساكن متصل بها ، أى : غير مفصول منها بفاصل بينهما. (وتقدير الشطر الأول : «مع» - قليل فيها : مع).

زیاده وتفصیل

ا – قد تکون «مع» بمعنی : «جمیع ، أی : «کلّ» – کما عرفنا – فهل یتساویان فی المعنی تماما؟.

قال اللغویون : إن الأساس فی کلمه : «مع» هو أن تدل علی اتحاد الوقت بین الشیئین ، أو الأشیاء ، ما لم تقم قرینه علی عدم الاتحاد ؛ کالقرینه التی فی قول امرئ القیس یصف حصانه :

«مکرّ ، مفرّ ، مقبل ، مدبر ، معا» ... ، لاستحاله الکرّ والفرّ ، والإقبال والإدبار فی وقت واحد (۱). أما کلمه «جمیع» فقد تقوم معها القرینه التی توجب الاتحاد الزمنی ، أو تمنعه ، أو تجیزه. ففی مثل : (تتحرک کواکب المجموعه الشمسیه جمیعا) ... یکون التحرک واقعا لا محاله فی وقت واحد ؛ بخلاف : تزور الشمس والقمر جمیعا غرفتی ظهرا ، فإن اتحاد الوقت محال. أما فی مثل : زرنی عمی وخالی جمیعا ؛ فیجوز الاتحاد وعدمه. فالفرق بین أکلنا معا وأکلنا جمیعا ... ، أن : «معا» یفید الاجتماع فی حال الفعل وزمنه. وأن «جمیعا» هو بمعنی : «کلنا» سواء اجتمعنا فی زمن الفعل أم لا.

ب – لا ـ طائل فیما یدور بین النحاه من جدل حول الأصل الأول لکلمه : «مع» الباقیه علی ظرفیتها ؛ أهی ثنائیه الوضع منذ جرت علی ألسنه العرب الأوائل؟ أم ثلاثیه الوضع ، قد حذف حرفها الأخیر «الثالث» ، وأن أصلها : معی ، فلما نقصت بحذف حرفها الأخیر (الیاء) سمیت منقوصه (۲) لذلک؟ أم أن بعض أنواعها ثنائی ، وبعضا ثلاثی؟.

آراء متعدده خیرها الرأی القائل : إن الباقیه علی ظرفیتها ثنائیه الأصل ، معربه ، منونه ، ویحذف التنوین عند الإضافه ، فإذا لم تضف – أحیانا – وکانت منونه منصوبه فهی ظرف باق علی ظرفیته – فی بعض الآراء – ، متعلق

۱– انظر ما یتصل بهذا معنی وضبطا ، فی ص ۱۲۶ وهامشها.

۲– المراد بالمنقوص هنا ما حذف منه الحرف الأخیر ، لعله صرفیه أو لغیر علّه. وهو غیر المنقوص الذی مر فی باب الإعراب والبناء ج ۱ ص ۱۲۴ م ۱۵.

بمحذوف ، إما حال ، وإمّا خبر على حسب السياق ... ، ولن يترتب على الاقتصار على هذا الرأى وإهمال غيره إساءه تلحق الأسلوب فى معناه ، أو فى ضبط كلماته ، بل يترتب عليه راحه من تعليلات شاقه مصنوعه ، لا تقوم على أساس قوىّ ، أو دليل يساير العقل والواقع. فوق ما فيه من تيسير وراحه (١).

هذا ، إن بقيت على ظرفيتها - تبعا لذلك الرأى. أما إن خرجت عنها ، وتجردت للاسميه المحضه وظلت منونه منصوبه - كما هو المسموع فيها - فقد تعرب حالا ، أو خبرا على حسب مقتضى السياق ، فإن كانت «حالا» فهى معربه. إما بالفتحه الظاهره فى آخرها ، على اعتبارها اسما ثنائيّا ليس محذوف الآخر ، وإما بفتحه مقدره على الألف المحذوفه لالتقائها ساكنه مع التنوين ، على اعتبارها اسما ثلاثيّا آخره ياء ، وأصله «معى» : فهى مثل : فتى ؛ أصلها : «فتى». تقلب الياء ألفا وتحذف هذه الألف فى النطق لا فى الكتابه عند تنوين الكلمه ؛ تقول : هذا فتى - رأيت فتى - أصغيت إلى فتى.

هذا إن كانت «حالا». أما إن كانت خبرا فلا بدّ من اعتبارها ثلاثيه الأصل مرفوعه بضمه مقدره على الألف المحذوفه لفظا ، لا خطّا (٢) ولا يمكن إعرابها خبرا وفى آخرها الفتحه والتنوين إلا على تقديرها ثلاثيه الحروف. أما من يعربونها خبرا مع ثنائيتها فيحتمون بقاءها على الظرفيه ، وتعليقها بمحذوف هو الخبر ، ويمنعون خروجها عن الظرفيه إلى الاسميه ..

* * *

١- لم نذكر هذه الآراء - كما نفعل أحيانا - لأن هذه واضحه الضعف ، ليس لها أثر عملى. فذكرها والرد عليها يخلق رأيا جديدا يزيد عددها ، ويوسع الجدل فيها. وهذا أحد الأسباب التى تثير الشكوى - بحق - من المطولات القديمه. أما تعدد الآراء واتساع الجدل فيما يجدى ؛ (كتيسير ، أو تحديد حكم ، أو استنباط آخر ... أو ...) فمرغوب فيه ؛ - بل هو هدف أساسى من أهداف المتخصص المتجرد لمهمته ، يصل منه إلى كشف غايات حميده ، واستنباط نتائج نافعه.

٢- لأنها مذكوره خطّا ، مكتوبه ياء ؛ طبقا لقواعد رسم الحروف.

غير - اسم محض (١) ، يدل على مخالفه ما قبله لما بعده فى ذاته ، وحقيقه تكوينه ، أو فى وصف من الأوصاف العرضيه التى تطرأ على الذات. فمثال الأول : (الحيوان غير النبات ،) أى : ذات الحيوان وحقيقته الأصليه مخالفه لذات النبات ولحقيقته الأصليه. ومثال الثانى ؛ (خرج الفائز بوجه غير الذى دخل به ، ونظر للأمر بعين غير التى كان ينظر بها.) فليس المراد أن ذات الوجه وحقيقته قد تغيرت ، ولا أن ذات العين وحقيقتها استحالت فصارت شيئا مغايرا للأولى مغايره تامه ، وإنما المراد أن الوجه طرأ على ظاهره أمر عرضىّ ؛ كالسرور ، والانشراح والإشراق ... و ... وأن العين طرأ عليها صفه جديده عرضيه ؛ كالثبات ، والصفاء ، وعدم الحركه الزائغه المضطربه ...

و «غير» فى أكثر أحوالها (٢) - ملازمه للإضافه ؛ إمّا لفظا ومعنى معا ؛ كالأمثله السابقه ، وكقول القائل : (غيرى على السّلوان قادر ...) وإما معنى فقط ؛ ولهذه الحاله صورتان :

الأولى : أن يحذف المضاف إليه بشرط أن يكون معلوما ، ملحوظا لفظه فى النيه والتقدير ، كأنه مذكور ، وأن تكون كلمه : «غير» مسبوقه بإحدى أداتى النفى : «ليس» أو : «لا» (٣) دون غيرهما من ألفاظ النفى ؛ نحو : (شبح الفقر غاد ورائح على ثلاثه ليس غير ؛ مسرف ، ومقامر ، وعاطل ،) أى : ليس غير الثلاثه. ونحو : (الصبر صبران لا غير ؛ صبر تجلّد يكون من القوىّ المرهوب ،

١- اسم محض ، أى : لا ظرفيه فيه. وتدخل فى عداد الأسماء غير التامه (وهى : الأسماء الداله على الغايات بالمعنى المشروح فى هامش ١٤١ ؛ مثل : قبل ، وبعد ، وأشباههما - ولتلك الأسماء غير التامه إشاره عابره فى رقم ٢ من هامش ص ١٤٢ ورقم ٤ من هامش ص ١٦٥ وقد سبقت الإشاره إلى : «غير» وإلى أحكام أخرى تختص بالأسماء المبهمه ؛ كتعرفها بالإضافه وعدم تعرفها وعدم دخول «أل» عليها مع تفصيل الكلام على «غير.» من هذه الناحيه. (فى ص ٢٤ و٦٦ و٨٠ و١٣٢. وإلى أشهر وجوه استعمالها بمناسبه أخرى فى ج ٢ باب الاستثناء ص ٢٦٨ م ٨٢ ، وص ٢٧٣ ، وما بعدهما).

٢- لأنها قد تنقطع عن الإضافه لفظا ومعنى فى إحدى حالاتها ، كما سيجىء فى الصوره الثالثه ص ١٣٣.

٣- يعارض بعض النحاه فى : «لا» النافيه ، ويرى الاقتصار على : «ليس» دون سواها من أدوات النفى. ولكن الثقات يبيحون تقديم «لا» النافيه ، ويدفعون معارضته بالمنقول الصحيح من كلام العرب. ويجيزون القياس عليه ؛ سواء أكانت : «لا» نافيه للجنس أم نافيه لغيره ؛ فالشرط أن تكون نافيه مطلقا.

وصبر تبلّد يكون من العاجز المغلوب) ؛ أى : لا غير الصبرين.

الثانيه : أن يحذف المضاف إليه المعلوم ، مع ملاحظه معناه دون لفظه. وفيما يلى إيضاح وتفصيل للصورتين :

لكلمه : «غير» من ناحيه الإعراب والبناء أربع (١) حالات ؛ تعرب فى ثلاث منها ، وتبنى فى واحده.

١- فتعرب عند إضافتها لفظا ومعنى معا ، كما فى الصوره الأولى ، وأمثلتها. وتضبط فى حاله إعرابها بالرفع ، أو بالنصب ، أو بالجر على حسب حاله الجمله ، ولا يدخلها التنوين.

٢- وتعرب كذلك إذا حذف المضاف إليه لدليل يدل عليه ، ونوى لفظه (٢) للحاجه إليه ، أى : لوحظ نصّ لفظه حرفا حرفا ، دون غيره من الألفاظ ؛ فكأنه مذكور (٣) ، مع أنه غير مذكور فى الكلام. ولا يجوز حذفه فى هذه الحاله إلا بعد تحقق الشرطين السالفين ؛ (وهما : ملاحظته فى التقدير ، ووقوع كلمه : «غير» بعد : «ليس» أو بعد : «لا» النافيتين ، كما سبق إيضاح هذا والتمثيل له). وملاحظته هنا لا بدّ أن تتجه إلى لفظه نصّا ؛ فيكون هذا اللفظ نفسه ، وبحروفه معلوما ، وهو الذى تتجه إليه النيه والتقدير.

وتضبط «غير» هنا بالرفع أو النصب أو الجر على حسب جملتها. ولا يدخلها التنوين ؛ لأنها كالمضافه لفظا لا يطرأ عليها تغير مطلقا بعد حذفه ، وإنما تظل على حالتها الأولى قبل حذفه.

١- بل الأنسب أن تكون ثلاثه ؛ لما سيجىء فى الزياده والتفصيل «ب» ص ١٣٥.
٢- كل هذا بشرط ألا يكون «المضاف إليه» مبنيا ، وإلا جاز بناؤها على الفتح ؛ تطبيقا لما شرحناه فى مواضع مختلفه ، (منها : الحكم الرابع عشر ص ٦٦) إذ لو كان مبنيا لجاز أن ينتقل منه البناء إلى : «غير» فيجوز فيها بعد هذا السريان الإعراب أو البناء ، ولا يكون الإعراب واجبا (كما سنذكره فى «ا» من ص ١٣٥). ولا التفات هنا - وفيما يأتى - للرأى القائل : «البناء لا يسرى للمضاف المبهم - وشبهه - من المضاف إليه المبنى المحذوف ، بحجه أن الحذف يضعفه ، فلا يقوى على التأثير فى المضاف» ... فإن هذا رأى تخيلى محض ؛ مخالف لقاعده عامه مستمده من نصوص كثيره وارده. ولذا أهمله كثير من النحاه.
٣- وتبقى أحكام الإضافه بعد حذفه على حالها ، ومنها : عدم تنوين المضاف.

٣- وتعرب أيضا على حسب حاجه الجمله إذا قطعت عن الإضافه نهائيًا ؛ (بأن حذف المضاف إليه ، ولم ينو لفظه ولا معناه (١) ؛ فكأنه غير موجود من الأصل ، وهذا حين يستغنى عنه المعنى المطلوب ، ولا يتجه الغرض إلى ذكره ؛ (لأنه معلوم ، أو لسبب بلاغيّ آخر) ، نحو : من زرع الإساءه حصد الشقاء ليس غيرا. أى : ليس الحصد مغايرا (٢). وفى هذه الحاله تكون معربه ، منونه ، نكره.

١- لم ينو لفظه ولا معناه ، أى : لم يلاحظ وجوده مطلقا من هاتين الناحيتين. فحكمه كحكم الذى لم يوجد من الأصل.

٢- إذا لم يلاحظ لفظا ولا معنى كان بمنزله الذى لم يوجد من الأصل - كما سبق فى رقم (١) -. ويكون المراد من كلمه «غير» هو : المعنى الاشتقاقى العام ، أى : مجرد المغايره المطلقه» التى لا تتجه إلى شىء معين ، ولا تقع على أمر محدد غير مختلط بغيره ، ولا مبهم ، وتكون «غير» فى هذه الحاله متضمنه معنى المشتق. يوضح هذا ما يأتى من الأمثله التى لا بد منها لبيان ما فيه من دقه وخفاء. ا - إذا قلت : (اقتصرت اليوم على أكل الفاكهه ، ليس غير الفاكهه) - كان النفى واقعا على غير الفاكهه ، أى : واقعا على كل شىء مغاير للفاكهه. فالفاكهه لا تدخل فى نطاق الأشياء المنفيه ؛ فكأنك تقول : ليس المأكول شيئا مغايرا أو مخالفا الفاكهه ؛ فهى المأكوله وحدها. ب - أما إذا قلت : اقتصرت اليوم على أكل الفاكهه ، ليس غير ، أو : ليس غيرا. بالتنوين فيهما ، مع حذف المضاف إليه ، واعتباره كأن لم يوجد من الأصل ، فيكون المراد من كلمه : «غير» المعنى الاشتقاقى العام الذى تتضمنه ، وهو : «المغاير والمخالف» ؛ فكأنك تقول : ليس المأكول مغايرا». هذا المغاير «عام مبهم ، يشمل المغاير للفاكهه ، والمغاير للأكل ، والمغاير لأصول الصحه ، والمغاير للزمن ... والمغاير للقدره الماليه ... فليس فى الجمله ما يقيد النص على مغايره معينه محدده ؛ وإنما فيها عموم وإبهام يريدهما المتكلم لحكمه بلاغيه يرمى إلى تحقيقها. ح - يشابه ما سبق ويزيده وضوحا قولنا : حضر القطار قبل الميعاد ، وسافر بعد الميعاد ، بإضافه «قبل» و «بعد» إلى مضاف إليه مذكور ؛ فالقبليه والبعديه إنما هما بالنسبه للمضاف إليه ، فهما مقيدان به حتما ، وليسا بمطلقين ولا مبهمين لكن إذا قلنا : حضر القطار قبلا وبعدا بالتنوين والتنكير ، فإن الأمر يتغير ؛ فتزول تلك «النسبه الجزئيه» أو «الفرعيه» الناشئه من الإضافه ، ويرتفع القيد الذى يقيد المضاف ؛ فيصير عاما مبهما ، بعد أن كان خاصا مقيدا ؛ ويكون اسما متضمنا معنى المشتق ؛ فى أصفى الآراء - فمعنى قولنا «حضر القطار قبلا» ، هو : «حضر القطار متقدما» فهذا التقدم عام مبهم يشمل أن يكون متقدما على ميعاده. أو : على نظيره من القطر الأخرى ، أر : على مكان وقوفه ، أو ... أو ... وكذلك يكون معنى قولنا : «حضر القطار بعدا» هو «حضر القطار متأخرا». وهذا التأخر عام مبهم ؛ يشمل التأخر عن ميعاده ، أو عن نظيره ، أو : عن مكان وقوفه ... فالقبليه والبعديه إنما يراد بهما معناهما الاشتقاقى المجرد الذى يتضمنه الاسم. فالأمر فيهما وفى «غير» سواء من هذه -- الناحيه التى لا وجود فيها للمضاف إليه لا لفظا ولا معنى ، بالرغم من أن كلمه : «غير» ليست ظرفا ، وهما فى أصلهما من الظروف التى تسمى : «ظروف الغايه» وتحمل عليها : «غير» فى هذه الغايه ، كما تحمل هذه الظروف على «غير» فتشابهها فى حالات الإعراب والبناء. وسيجىء الكلام عليها فى ص ١٤١.

٤- أما الحاله الواحده التى تبنى فيها وجوبا فحين تكون مضافه ، والمضاف إليه محذوف قد لحظ ونوى معناه (١) دون لفظه ، وفى هذه الحاله تبنى على الضم ، نحو : (شرّ الأصدقاء المعتدى ليس غير) ؛ أى : ليس غير المعتدى ، أو ليس غير الآثم ، أو : ليس غير الجانى (٢) ...

ومما سبق ندرك الفرق بين المحذوف الذى ينوى لفظه ، والمحذوف الذى ينوى معناه ؛ فالأول : لابد فيه من ملاحظه لفظ المحذوف ، ونصه الحرفىّ. والثانى : لابد فيه من ملاحظه معناه فقط ؛ بتخير كلمه أخرى تؤدى معناه ، وتخالف لفظه. فالغرض من أنها بمعناه : أن تتمم مثله المعنى الجزئى الذى كان يتممه مع المضاف الموجود ؛ وأن يحقق النسبه الجزئيه (٣) التى كان يحققها من غير اختلاف بينهما فى الأداء المعنوى. أما اللفظ فيجب أن يكون مختلفا.

هذا ، ومن الممكن إدماج الحالات الأربع السابقه فى حالتين :

الأولى : البناء إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه. دون لفظه.

والأخرى : الإعراب فيما عداها.

* * *

١- أى : نوى ولوحظ وجود لفظ آخر ، أىّ لفظ ، يؤدى معناه - (كما سنذكره ، وكما سيجىء الكلام عنه فى الزياده والتفصيل ص ١٣٥) - وإنما ينوى معناه إذا دعت إليه الحاجه.

٢- سبق فى رقم ٢ من هامش ص ١٣٢ بيان حاله أخرى تبنى فيها جوازا - لا وجوبا - ويكون بناؤها على الفتح.

٣- سبق - فى ص ١ - إيضاح معنى النسبه الجزئيه ...

زیاده وتفصیل

ا - یترتب علی التفرقه بین ملاحظه المحذوف بلفظه السابق نصّا ، أو عدم ملاحظه ذلک - آثار متعدده ؛ منها : أن ملاحظه لفظه السابق تقتضی التمسک بمعناه. إذ لو وضع فی مکانه لفظ آخر لجاز أن یکون اللفظ الآخر مخالفا له فی المعنی - ولو قلیلا - ؛ فیفسد الغرض لمقصود من الأداء.

ومنها : أن المحذوف قد یکون معرفه أو نکره ؛ فینتقل أثر هذا إلی المضاف قطعا ما دام لفظ المضاف إلیه معینا ملحوظا ؛ والإضافه محضه. فلو لم یلحظ لجاز أن یحل محله ما یخالفه فی التعریف والتنکیر ؛ فیتأثر المعنی بنتیجه هذه المخالفه.

ومنها : أن المضاف إلیه المحذوف قد یکون مبنیّا ؛ فیجوز - عند ملاحظه لفظه نصّا أن ینتقل منه البناء إلی المضاف المبهم ، - ونحوه -. وقد أشرنا (۱) قریبا إلی وجوب إهمال الرأی الذی یمنع انتقال البناء إلی المضاف من المضاف إلیه المبنی المحذوف ؛ بزعم أنه ضعیف ؛ بسبب حذفه ؛ فلا ینتقل منه البناء للمضاف ... وهو زعم مردود.

ب - أوضحنا المراد من «المضاف إلیه» المحذوف الذی نوی لفظه نصّا ؛ والذی نوی معناه دون لفظه. وما قلناه هو ما ارتضاه «الصبان» و «الخضری» - وغیرهما - ، وانتهینا إلی استخلاصه من الجدل الکثیر الذی یغشیه. والحق أن النفس غیر مطمئنه لما ارتضیاه ، بل إن «الخضری» - وغیره - لا یزال قلق النفس ؛ فقد فرغ من الکلام عن «المضاف إلیه» الذی ذکر ولم یحذف ... وعن «المضاف إلیه» الذی حذف ولم ینو لفظه ولا معناه ، ... ثم انتقل إلی الکلام عن المضاف إلیه» الذی حذف لفظه ، وهذا المحذوف قد ینوی لفظه نصّیا ، وقد ینوی معناه فقط ، فما حکم المضاف - من ناحیه إعرابه وبنائه - مع هذا «المضاف إلیه» المحذوف ... ، الذی ینوی لفظه نصّا ، أو ینوی معناه فقط؟ أیکون من هذا المضاف نوع معرب فقط ، ونوع

۱- فی رقم ۲ من هامش ص ۱۳۲.

مبنى فقط ، أم الإعراب والبناء جائزان عند حذف المضاف إليه ونيه لفظه نصّا ، أو معناه دون لفظه؟ يجيب بما نصه :

(الاقتصار على حاله واحده يجوز فيها الإعراب والبناء هو - وإن كان خاليا من التكلف - مخالف لإجماعهم «فيما نعلم» على تعدد الحالتين ، وأن حاله البناء لا يجوز فيها الإعراب وبالعكس) (١). اه.

وهذه حجه باديه الوهن ، إن صح أن تسمى هذه حجه. لعدم اعتمادها على الدليل الحاسم ، وهو المسموع الكثير من كلام العرب. ولا شك أن الرأى الذى يجيز إعراب المضاف وبناءه عند حذف المضاف إليه مطلقا (أى : سواء نوى لفظه ، أم نوى معناه) رأى سديد ، فوق أنه خال من التكلف والتعقيد ، وقاض على القسم الغامض الملتوى ؛ قسم المضاف إليه الذى حذف ونوى معناه فقط ، وبذا تكون الأقسام ثلاثه ، لا أربعه ، وهذا أحسن ، ولا سيما إذا عرفنا أن بعض أئمه النحاه قد صرح بأن المعنى لا يختلف فى حالتى بناء المضاف ، وإعرابه ، ووصف الرضىّ هذا التصريح بأنه : «هو الحق (٢)».

ح - تطبيقا على ما سلف فى : «ا» وما قبلها من أحوال : «غير» - يجوز فى مثل : قرأت من الكتب سبعه ليس غير - اتباع ما يأتى فى ضبط كلمه : «غير» ، وفى إعرابها :

٢- أن نقول : «ليس غير» على اعتبارها اسم : «ليس» مرفوعه بالضمه من غير تنوين ، لأنها مضافه معربه ، والمضاف إليه محذوف ، قد نوى لفظه نصّا ، والخبر محذوف ؛ فالتقدير : ليس غير السبعه مقروءا.

(٣) أن نقول : «ليس غير» ، على اعتبارها خبر : «ليس» منصوبا

١- راجع الخضرى فى هذا الموضع من باب «الإضافه» عند بيت ابن مالك : واضمم بناء غير ...» إلخ.

٢- راجع حاشيه «ياسين» على شرح «التصريح» ، فى هذا الموضع.

٣- بشرط ألا يكون لفظه مبنيا ؛ إذ لو كان مبنيا لجاز أن يسرى منه البناء للمضاف المبهم - ونحوه - كما عرفنا فى رقم ٢ هامش ص ١٣٢ - تطبيقا للحكم الرابع عشر الذى سبق فى ص ٦٥.

مضافا والاسم محذوف ، وكذلك المضاف إليه مع نيّه اللفظ ، فيكون التقدير : ليس المقروء غير السبعه.

٣- أن نقول : «ليس غيرا» ، بالتنوين ، على اعتبارها : نكره معربه ، خبر : «ليس». فالاسم محذوف ، وكذلك المضاف إليه مع عدم ملاحظه لفظه ولا معناه. والتقدير : ليس المقروء غيرا».

٤- «ليس غير» بالتنوين أيضا على اعتبارها اسمها معربا ، والخبر محذوف ، والمضاف إليه محذوف كذلك ، لم ينو لفظه ولا معناه. والتقدير : ليس غير مقروءا.

٥- «ليس غير» بلا تنوين باعتبارها اسم : «ليس» ، مبنى على الضم فى محل رفع ، والمضاف إليه محذوف ، قد نوى معناه فقط. والخبر محذوف أيضا. والتقدير : ليس غير المذكور مقروءا.

٦- «ليس غير» ، باعتبارها اسم «ليس» ، مبنى على الفتح فى محل رفع ، بشرط أن يكون المضاف إليه محذوفا مع ملاحظه لفظه نصا ، ومبنيّا (لينتقل منه البناء إلى كلمه : «غير» - كما عرفنا -) والخبر محذوف أيضا. والتقدير : ليس غيرها مقروءا.

٧- «ليس غير» ، باعتبارها خبر «ليس» مبنيه على الفتح فى محل نصب ، والمضاف إليه محذوف ، مبنى حتما ، قد لوحظ لفظه السالف نصّا ، والاسم محذوف ، والتقدير : ليس المقروء غيرها ...

وفى الجدول الآتى تركيز - بشكل آخر - للصور السالفه.

الصوره

حكم : «غير»

ليس غير ...

اسم «ليس» معربا ، مرفوعا بالضمه من غير تنوين ،

والمضاف إليه محذوف نوى لفظه فقط. والخبر محذوف.

ليس غير ...

اسم «ليس» مبنيّا على الضم فى محل رفع ، والمضاف

إليه محذوف نوى معناه فقط. والخبر محذوف.

ليس غير ...

اسم «ليس» معربا ، مرفوعا ، مع التنوين ، والمضاف

إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه. والخبر محذوف

ليس غير ...

خبر «ليس» ، مضافا معربا ، منصوبا بغير تنوين ،

والمضاف إليه محذوف قد نوى لفظه. والاسم محذوف.

ليس غير ...

خبر «ليس» مبنيا على الفتح فى محل نصب ، والمضاف

إليه محذوف مبنى حتما ، وقد نوى لفظه المبنىّ. والاسم محذوف.

ليس غير ...

اسم «ليس» مبنيّا على الفتح فى محل رفع ، والمضاف

إليه محذوف مبنى ، وقد نوى لفظه المبنىّ. والخبر محذوف.

ليس غيرا ...

خبر «ليس» معربا منصوبا منونا ، والمضاف إليه محذوف

، ولم ينو لفظه ولا معناه. والاسم محذوف.

د - إذا حلّت : «لا» النافيه للجنس محل : «ليس» جاز فى «غير» البناء على الضم فى محل نصب على اعتبارها مضافه ، اسم «لا» والمضاف إليه محذوف قد نوى معناه ، والخبر محذوف أيضا. ويجوز بناؤها على الفتح فى محل نصب على اعتبارها اسم : «لا» والمضاف إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه ؛ فكأنها غير مضافه ، ففتحتها فى هذه الحاله (١) كفتحه اسم : «لا» فى قولنا : لا مطر. والخبر محذوف فيهما.

ويجوز نصبها مباشره إن كانت مضافه لغير مبنى والمضاف إليه مذكور ،

١- وتبنى أيضا على الفتح جوازا إذا كانت مضافه لمبنى ؛ تطبيقا للقاعده التى تجيز بناء الأسماء المبهمه. ومنها : «غير» ، وأسماء الزمان المبهمه إذا أضيفت لمبنى. وقد سبق الكلام عليها فى هذا الباب ص ۶۶. وأشرنا إليها ، فى ص ١٣٢ و١٣٥ و١٣۶ و ...

أو محذوف نوى لفظه نصّا. وهى فى الحالتين معربه منصوبه. ونكتفى بالحالات السالفه ...

ه - إذا كانت «لا» لنفى الوحده (وهى التى تعمل عمل «ليس» بشروط خاصه سبق الكلام عليها فى بابها) (١) جاز فى «غير» البناء على الضم فى محل رفع على اعتبارها اسم «لا». والمضاف إليه محذوف قد نوى معناه ، والخبر محذوف وجاز أن تكون معربه مرفوعه بغير تنوين باعتبارها اسم «لا» إن كان المضاف إليه مذكورا ، أو محذوفا قد نوى لفظه. ويجوز تنوينها إذا حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه.

وفى الصور السّالفه ما يغنى عما لم نذكره ، أو يصلح أن يكون مرشدا إليه. «ملاحظه» : الصور السالفه كلها فى : «ح» - ص ١٣٦ - والآتيه بعدها فى : «د ، ه» إنما تتحقق على أساس التقسيم الشائع الرباعىّ. أما على أساس التقسيم الثلاثى - وهو الأحسن - حيث يصير المحذوف الذى نوى قسما واحدا فإن الإعراب والبناء يصلحان له.

و - إذا كانت «لا» للنفى المطلق (٢) أفادت هنا مع النفى العطف ، فكلمه : «غير» بعدها منفيه ومعطوفه تسرى عليها جميع الأحكام التى تسرى على المعطوف ؛ ففى مثل : «أنفقت عشره لا غير» : يجوز اعتبار «غير» معربه منصوبه بغير تنوين ؛ لأنها معطوفه على عشره ، ومضافه. والمضاف إليه محذوف قد نوى لفظه ؛ ويجوز اعتبارها معطوفه مبنيه على الفتح فى محل نصب لأنها مضافه والمضاف إليه محذوف مبنى ، أو غير مبنى لكن نوى معناه. ويجوز إعرابها ونصبها منونه والمضاف إليه محذوف لم ينو لفظه ولا معناه.

وفى نحو : زارنى ثلاثه لا غير» ، يجوز فى كلمه «غير» أن تكون معربه مرفوعه بغير تنوين ، على اعتبارها معطوفه مضافه. والمضاف إليه محذوف نوى لفظه. ويجوز أن تكون مبنيه على الضم فى محل رفع على اعتبارها معطوفه مضافه ، والمضاف إليه محذوف نوى معناه.

١- ج ١ ص ٤٤٠ م ٤٨.

٢- وهى التى تنفى ولكن لا تعمل شيئا.

ويجوز أن تكون معربه مرفوعه منونه على اعتبارها معطوفه مضافه ، والمضاف إليه محذوف لم ينو لفظه ولا معناه.

ويجوز أن تكون مبنيه على الفتح فى محل رفع مضافه ، والمضاف محذوف مبنى.

ز - إذا كانت : «غير» ليست مسبوقه بكلمه : «ليس» ، أو : «لا» النافيتين ؛ فأشهر وجوه استعمالها أن تكون للنعت ، أو الاستثناء ؛ على التفصيل المبين فى ج ٢ ص ٣١٨ م ٨٢.

ح - إذا كانت كلمه : «غير» مسبوقه «بليس» أو «لا» النافيتين على الوجه السابق ؛ فإنها تصير من الأسماء الداله على «الغايه» وتدخل فى عدادها ، فتشبه الظروف الخاصه «بالغايه» (١) والتى سنوضحها فيما يلى.

* * *

١- سبقت الإشاره إلى «غير» وبعض الأمور الخاصه بالأسماء المبهمه ، فى صفحه ٢٤ و٦٦ و ٧٠ و ٨٠ و٨٧.

«نظائر غير»

يراد بهذه النظائر : الأسماء الملازمه - فى أكثر حالاتها - للإضافه ، وتنطبق عليها أحكام الإعراب والبناء التى تنطبق على كلمه : «غير» وقد شرحناها.

وهذه الأسماء نوعان ، نوع خالص الاسميه ؛ فلا يفيد معها ظرفيه زمانيه ولا مكانيه ، شأنه فى هذا شأن : «غير» فإنها متجرده للاسميه المحضه ، وهذا النوع قليل ، مثل كلمه : «حسب».

ونوع آخر يفيد مع الاسميه ظرفيه زمانيه أو مكانيه ويدل على ما يسمى : «الغايه» (١) ، ومنه الظروف التى تسمى : «ظروف الغايات» (٢) مثل : قبل -

---

١- للغايه هنا معنى غير الذى سبق فى مواضع أخرى (كما أشرنا فى هذا الباب فى رقم ٤ من هامش ص ١١٩) قال شارح المفصل ج ٤ ص ٨٥ فى معناها ما نصه - وقد نقلناه فى ج ٢ ص ٢٣١ م ٧٩ لمناسبه هناك - : «(قيل لهذا الضرب من الظروف : " غايات" ؛ لأن غايه كل شىء ما ينته به ذلك الشىء. وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها" أى : نهايتها" آخر المضاف إليه ؛ لأنه الذى يتم به الكلام ، وهو نهايته. فإذا قطعت عن الإضافه وأريد معنى الإضافه صارت هى غايات ذلك الكلام ، - أى : نهايته - فلذلك من المعنى قيل لها : " غايات)» .. ثم قال : (وحكم : أول - وحسب - وليس غير - ولا غير - ... حكم قبل وبعد ...) اه. وقد ساق هذا الكلام شرحا لكلام الزمخشرى فى المرجع السالف ، ونصه الحرفى : (الظروف منها : «الغايات» ، وهى : قبل ، وبعد ، وفوق ، وتحت ، وأمام ، وقدّام ، ووراء : وخلف ، وأسفل ، ودون ، وأول ، وعل - ومن النادر ألا تكون مجروره بالحرف : «من» - وقد جاء ما ليس بظرف غايه ؛ نحو : حسب - ولا غير - وليس غير ... والذى هو حد الكلام وأصله أن ينطق بهن مضافات. فلما اقتطع عنهن ما يضفن إليه وسكت عليهن - صرن حدودا ينته عندها. فلذلك سمين غايات) ... اه. وملخص ما يريده المتن وشرحه هو : ا - أن غايه الشىء هى آخره ونهايته. ب - وأن غايه الظرف المضاف ليست هى المقصوده ، إنما الغايه المقصوده هى آخر المضاف إليه ؛ إذ به يتم المعنى الفرعى ، وتتحقق «النسبه الجزئيه» المراده من الإضافه. ج - وقد يحذف المضاف إليه ، ولكنه يظل ملاحظا فى النيه والتقدير ، بالرغم من حذفه ، وفى هذه الحاله يصير آخر الظرف المضاف هو النهايه التى تغنى عن نهايه المضاف إليه المحذوف. أى : أن الظرف المضاف يصير هو الغايه والخاتمه والنهايه بدلا من ذلك المحذوف الملحوظ. (ومثل هذا فى التصريح أيضا.) وما تقدم يوضح تعريفا آخر لظروف الغايات ، نصه : (هى الظروف المبنيه على الضم لحذف المضاف إليه ؛ فتصير غايه وظرفا بعد حذفه) اه. - وقد ورد هذا التعريف فى «المغنى» أول الجزء الثانى فى الفصل المعقود للتدريب على «ما» حيث جاء بالهامش النص السابق للعلامه الأمير.

٢- وكثير من ظروف الغايات (مثل : قبل وبعد) يدخل فى عداد الأسماء المبهمه التى لا تقع -- نعتا ولا منعوتا ، (كما أشرنا فى هامش ص ٢٥ ، وكما سيأتى فى النعت ص ٤٦٦ رقم ٢ وسبق إيضاح آخر لها فى باب الظرف ج ٢ ص ٢٢٠ م ٧٩).

بعد – دون – الجهات الست (وهى : فوق – تحت – يمين – شمال – أمام – خلف ...) وما بمعنى هذه الجهات ؛ مما هو وارد مسموع (۱) ، (مثل : قدّام – وراء – أسفل – عل ؛ بمعنى : فوق).

فهذه الأسماء بنوعيها (۲) – المحض وغير المحض – يجوز فى كل منها فى أغلب استعمالاته ، ما يجوز فى كلمه : «غير» من الإعراب فى حالات ثلاث ، والبناء فى واحده (۳) ، أخرى. وإن شئت فقل : من البناء فى حاله واحده ، والإعراب فيما عداها. فهى شبيهه بكلمه : «غير» فى تلك الحالات ، كما أن كلمه : «غير» شبيهه بها فى الغايه (۴) –.

ومن هذه الظروف التى سردناها : المتصرف (أى : الذى يكون ظرفا وغير ظرف ؛ كمبتدأ ، وخبر ، وفاعل ... و ...). ومنها غير المتصرف (۵) (الذى لا يترك النصب على الظرفيه إلا إلى الجر «بمن») (۶).

۱– قال الرضى : (المسموع من الظروف المقطوعه عن الإضافه هو : قبل – بعد – تحت – فوق – أمام – قدام – وراء – خلف – أسفل – دون – أول – عل – علو. ولا يقاس عليها ما هو بمعناها ؛ نحو : يمين – شمال – آخر ، ونحو ذلك) فقول ابن مالك : يمين – شمال – ... هو عند بعضهم غير مقبول ، لأنه غير مسموع. وقد دافع عن ابن مالك آخرون ، ووصفوه بأنه الإمام النحوى الثقه (راجع حاشيه «ياسين» على التصريح فى هذا الموضع). والذى ترتاح له النفس هو رأى ابن مالك.

۲– وتسمى أيضا : «الأسماء غير التامه» وهى هنا التى لا تدخل فى عداد الأسماء الداله على الغايه (انظر رقم ۱ من هامش ص ۱۳۱ ورقم ۴ من هامش ص ۱۶۵).

۳– راجع «ب» من ص ۱۳۵ حيث الاعتراض على بعض هذه الحالات.

۴– سبقت الإشاره لهذا فى هامش ص ۱۳۳.

۵– فوق وتحت ، لا يتصرفان فى رأى كثير من النحاه. وأرى أنهما يتصرفان أحيانا إذا صار كل منهما اسما متجردا عن الظرفيه. ومن هذا فى «تحت» قوله عليه السّلام : (لا تقوم الساعه حتى يهلك الوعول وتظهر التحوت.) الوعول : السّياده الأشراف ، المفرد : وعل. قال فى كتاب : «الغريبين – للهروى» ما نصه فى ماده : «تحت» (أراد بالتحوت : أرذال الناس ، ومن كانوا تحت أقدامهم.) وجاء فى هامشه : (قال ابن الأثير فى النهايه ص ۱۸۲ ، جعل «تحت» الذى هو ظرف نقيض «فوق» اسما ؛ فأدخل عليه لام التعريف ، وجمعه. اه ... ويعرب هنا فاعلا ... – (يمين وشمال) كثيرا التصرف – (قبل ، وبعد ، وباقى الظروف) ، متوسطه التصرف.

۶– الغالب فى : «من» الداخله على «قبل» ، و «بعد» وعلى أكثر الظروف غير المتصرفه ، أن تكون «للظرفيه» (أى : بمعنى : فى) كقوله تعالى : (وَمِنْ بَيْنِنا وَبَيْنِكَ حِجابٌ ...) ومجيئها لابتداء الغايه قليل ، كجئت من عندك – وهب لى من لدنك – وهو مع قلته قياسى. وقد سبق هذا فى ج ۲ باب حروف الجر عند الكلام على : «من». (راجع الألوسى على القطر ص ۳۴).

والظرف بنوعيه - المتصرف وغير المتصرف - حين يكون ظرفا معربا ، يكون منصوبا على الظرفيه ، أو مجرورا «بمن» إن وجدت قبله ، وحين يكون مبنيّا على الضم يكون فى محل نصب ، أو فى محل جرّ «بمن» إن وجدت قبله (١).

خذ مثلا الظرف : «قبل» ، فمعناه الدلاله على سبق شىء على آخر ، وتقدمه عليه فى الزمان ، أو المكان الحسى ، أو المعنوى ؛ فهو من الظروف الزمانيه أو المكانيه الملازمه - فى أغلب استعمالاتها - للإضافه ؛ نحو قوله تعالى : (وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِها) ، ونحو : قدّر لرجلك قبل الخطو موضعها ، ونحو : بيتى قبل النّهر بخطوات. ونحو : الخلق الكريم قبل المال ... وتنطبق عليه تلك الأحوال الخاصه بالإعراب والبناء ، وهى التى تقدمت فى «غير».

١- فيكون معربا منصوبا على الظرفيه أو مجرورا «بمن» إذا أضيف فى الصورتين وذكر المضاف إليه ؛ كالأمثله السابقه.

٢- وكذلك يكون منصوبا على الظرفيه أو مجرورا «بمن» إن حذف المضاف إليه ، ونوى لفظه نصّا لحاجه تدعو إليه ؛ نحو : أهدى إلىّ كتاب أدب ، وكتاب تاريخ ؛ فبدأت القراءه بكتاب الأدب قبل ، .. ، أو : من قبل ... ، أى : قبل كتاب التاريخ ... أو من قبل .. ، كتاب التاريخ. وفى هاتين الصورتين لا ينون المضاف ، ولا يتغير منه شىء ، لأنه لا يزال مضافا كما كان ، والمضاف إليه محذوف بمنزله الموجود.

٣- ويكون معربا منصوبا على الظرفيه أو مجرورا بمن ، ومنونا فى الصورتين - ، إذا حذف المضاف إليه ، ولم ينو لفظه ولا معناه ؛ لحكمه بلاغيه يريدها المتكلم ؛ فهو بمنزله الذى لم يوجد من الأصل ؛ نحو : (داويت الملل بنزهه بحريه فى ليله قمريه فاتنه ؛ وكنت قبلا هامد الجسم ، كليل

١- الأسماء المجرده (التى لا تدل على ظرفيه) ، لا تنصب على الظرفيه مباشره. وإنما تقع مواقع إعرابيه أخرى. كما سيتضح عند الكلام عليها قريبا. ويلاحظ أيضا ما رأيناه (فى ب ص ١٣٥) من اعتبار الحالات ثلاثا ، بدلا من أربع ؛ للأسباب الموضحه هناك.

الذهن ...) وفی هذه الحاله یکون معنی : «قبل» هو معنی المشتق ؛ فیفید سبقا مطلقا ، وتقدما عاما غیر مقید بشیء ، ولا منسوبا لآخر ؛ ذلک أن من یقول : حضرت قبل مجیء القطار یرید : کان حضوری سابقا علی مجیء القطار ، متقدما بالنسبه لهذا المجیء المعیّن ؛ فسبق الحضور هنا لیس سبقا مطلقا عامّا یشمل کل الأحوال ، ولکنه سبق مقید مقصور علی حاله واحده ؛ هی حاله مجیء القطار ؛ فالحضور سابق بالنسبه لهذه الحاله وحدها دون غیرها. أما حین یقول : حضرت «قبلا» فإن الظرف یفید السبق المطلق ، والتقدم العام ؛ فکأنّه یقول : «حضرت متقدما» ؛ أو : «سابقا» ، وهذا یشمل السبق والتقدم علی مجیء القطار ، وعلی مجیء المسافرین ، وعلی مجیء الوقت المناسب ، وعلی کل مجیء آخر من غیر تقید بحاله خاصه معینه کالحاله الأولی التی توجب التّقید بالمضاف إلیه (۱). (ومثل هذا یقال فی باقی الأسماء

۱- إذا کان معنی «قبل» هو معنی المشتق فهل تکون متخلیه عن الظرفیه نهائیا ، وتصیر اسما محضا یفید السبق والتقدم ؛ فمعناها هو : «سابق» : أو : «متقدم»؟ أتکون کذلک أم تظل باقیه علی ظرفیتها مع تضمنها معنی المشتق ؛ فتنصب علی الظرفیه ، أو تجر بمن إن وجدت؟. یری بعض المحققین الرأی الأول ، ویری غیرهم أنها تتضمن معنی المشتق مع بقائها علی ظرفیتها. والرأی الأول أدق وأحکم ، والاقتصار علیه أفضل ، لأنه یساير القواعد العامه فی تنوین هذه الظروف (أی : عند تنکیرها) ولا تتجه إلیه الاعتراضات التی تتجه للثانی. وعلی هذا إذا نصب : «قبل» فلن یکون منصوبا علی الظرفیه ، وإنما یکون منصوب اللفظ علی الحال المؤوله ، أو علی غیرها مما یقتضی النصب ، إلا إن سبقته «من» الجاره فإنها تعرب حرف جر زائد ، وتعرب کلمه : «قبل» مجروره اللفظ بها ، منصوبه المحل ، باعتبارها حالا مؤوله ، أو شیئا آخر - غیر الظرفیه - یحتاج إلیه الکلام منصوبا ؛ فتکون «قبل» منصوبه محلا. ومثلها بقیه الظروف الداله علی الغایه ، وستجیء. ومن الخیر أن ننقل ما سجله الرضی فی هذا ، ونصه : (قال بعضهم : إنما أعربت - یرید : «قبل» وأخواتها - إذا حذف المضاف إلیه ، ولم ینو لفظه ولا معناه - لعدم تضمن معنی الإضافه ؛ فمعنی : کنت قبلا ، أی : قدیما ، ومعنی : أبدا به أولا ، أی : متقدما ، ومعنی : من قبل ومن بعد ، أی : متقدما ومتأخرا ؛ لأن من زائده). وجاء فی تقریر یاسین تعلیقا علی هذا ما نصه : «یعنی أن القائل بالتنکیر لعدم تضمن الإضافه یری أنهما غیر واقعین علی الزمان بل معناهما اسم مشتق نکره واقع علی ذات أو معنی - غیر زمان - منصوب علی الحال أو غیرها»). وقد أشرنا إلی أن هذا - وکل ما سبق - یقال فی أخوات : «قبل» من سائر الظروف الآتیه.

والظروف التى تناظر : «غير») (١).

٤- أما الحاله التى يبنى فيها على الضم فحين يضاف ، ويحذف المضاف إليه وينوى معناه ، لحاجه تدعو إليه ؛ فيكون الظرف مبنيّا على الضم فى محل نصب على الظرفيه ، أو محل جرّ إن سبقته «من» (٢) ...

* * *

للأسماء المحضه (التى لا تدل على ظرفيه ؛ مثل : «حسب» وشبيهاتها من الأسماء الخالصه من الظرفيه ، الملازمه للإضافه - فى الأغلب - ...) أحكام خاصه سيجىء بيانها. وما عدا تلك الأسماء فجميع الأحكام التى تنطبق على الظرف : «قبل» ، تنطبق أيضا - كما قلنا - على باقى الظروف التى يقول عنها النحاه حينا إنها نظائر : «قبل» ، وحينا إنها نظائر : «غير» وقد سردناها (٣) ، ولا خلاف بين أكثرها - فى شىء من تلك الأحكام الإعرابيه ، والأحوال الأربعه التى شرحناها : وإنما تختلف فى معانيها فلكل واحد منها معنى يؤديه ، ودلاله معينه يحققها على الوجه الذى سنوضحه.

فأما «غير» و «قبل» فقد عرفنا معناهما.

* * *

وأما : «بعد» فظرف معناه - الغالب - الدلاله على تأخر شىء عن آخر فى زمانه أو مكانه (٤) ؛ ... سواء أكان التأخر حسيّا أم معنويّا ؛ فهو من

١- فالمراد من الظرف : «قبل» فى هذه الحاله - كما يقول النحاه - هو : «المعنى الاشتقاقى العام» أى : مجرد التقدم والسبق المبهمين العامين على الوجه الذى أوضحناه هنا وفى (رقم ٢) من هامش ص ١٣٣ لمناسبه أخرى هى : أن الظرف فى هذه الحاله يتضمن معنى المشتق.

٢- هناك حاله أخرى تبنى فيها جميع الأسماء المبهمه وأسماء الزمان المبهمه على الفتح فقط ، قد ترددت كثيرا فى هذا الباب (كما فى ص ٢٤ و٦٦) وغيره. وهى الحاله التى تضاف فيها تلك الأسماء والظروف إلى مبنى ، فيجوز عندئذ أن يتسرب البناء من المضاف إليه إلى المضاف فيبنى جوازا على الفتح.

٣- فى آخر ص ١٤١ وأول ص ١٤٢.

٤- تكلمنا فى الجزء الثانى - باب : الظرف - عن «بعد» وقلنا إن اعتباره للزمان أو المكان هو الرأى السديد الذى يجب الاقتصار عليه دون الرأى الذى يجعله مقصورا على أحدهما وحده فقد جاء فى الهمع - (ج ١ ص ٢٠٩ ، باب : الظرف) ما نصه :(«بعد» ظرف زمان ، لازم الإضافه ... ا ه) -- ولم يذكر شيئا يدل على أنه قد يكون للمكان. وكذلك صاحب «المصباح المنير» يقول فى ماده : «بعد» ما نصه : (بعد : ظرف مبهم ، لا يفهم معناه إلا بالإضافه لغيره. وهو زمان متراخ عن السابق فإن قرب منه قيل : «بعيده» بالتصغير ، كما يقال قبل العصر ؛ فإذا قرب منه قيل : «قبيل العصر» بالتصغير ، أى : قريبا منه. ويسمى هذا : «تصغير

التقريب») ا ه وجاء فى حاشيه ياسين على التصريح - ح ٢ ص ٨، باب : حروف الجر - عند الكلام على الحرف «من» منقولا عن بعضهم : أن الأولى فى استعماله أن يكون للمكان. وبعد كل ما تقدم من الآراء يبدو الحق فى جانب الرأى الذى يراه صالحا للحالتين ، ولا داعى لتكلف التأويل الذى يجعله مقصورا على أحدهما.

ظروف الزمان أو المكان الملازمه فى أغلب أحوالها - للإضافه ، ومن أمثلته قوله تعالى : (اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يُحْيِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها.) وقوله تعالى : (سَيَجْعَلُ اللهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْراً) وتطبق عليه الحالات الأربع السالفه (١) ...

وأما «فوق» فمعناه : الدلاله على أن شيئا أعلى من الآخر حسّا أو معنى : فهو ظرف مكان ملازم للإضافه فى أكثر الحالات ، ومن أمثلته قوله : تعالى : (أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّماءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْناها وَزَيَّنَّاها ...) ، وقوله تعالى : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَرْفَعُوا أَصْواتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ...) ، وقوله تعالى : (وَهُوَ الْقاهِرُ فَوْقَ عِبادِهِ ، وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ)(٢) ...» ، وتنطبق عليه الحالات الأربع السالفه ...

* * *

١- تكلمنا على الظرف «بعد» وحكمه وبعض استعمالاته الأدبيه بإيضاح مناسب فى الجزء الثانى م ٧٩ ص ٢۶۵ باب الظرف ، وكان مما ذكرناه : من أى الصور والحالات ما يكثر فى افتتاح الخطب والرسائل الأدبيه ونحوها ؛ من مثل : تحيه الله وسلامه عليكم. وبعد ، فإن إدراك الغايات رهن باتخاذ الوسائل الناجعه ... ، وقول صاحب القاموس فى ديباجه قاموسه ما نصه : (الحمد لله منطق البلغاء ... وبعد ، فإن للعلم رياضا ...) ا ه. قال شارح الديباجه حين عرض لهذه العباره قبل ذلك فى تقييداته الأولى التى سماها «شرح ديباجه القاموس» للهورينى - قال ما نصه : «(بعد ، كلمه يفصل بها بين الكلامين عند إراده الانتقال من كلام إلى غيره ، وهى من الظروف ؛ قيل زمانيه ، وقيل مكانيه ، وعامله محذوف. قاله الدمامينى. والتقدير : أقول بعد ما تقدم من الحمد والصلاه والتسليم على نبيه العظيم (فإن) بالفاء ، إما على توهم : «أمّا» أو على تقديرها فى نظم الكلام ، وقيل : إنها لإجراء الظرف مجرى الشرط ، وقيل إنها عاطفه. وقيل زائده ...)» ا ه.

٢- وقوله عليه السّلام : خصلتان ليس فوقهما شىء من الشر ؛ الشرك بالله ، والإضرار لعباد الله. وخصلتان ليس فوقهما شىء من البر ؛ الإيمان بالله ، والنفع لعباد الله».

وأما : «دون» فظرف مكان ملازم للإضافه فى أكثر حالاته. ومعناه الغالب الدلاله على المكان الأقرب إلى مكان المضاف إليه ؛ نحو : جلست دون الضيف : أى : فى أقرب مكان إليه. وقد يستعمل فى المكان المعنوى المفضول (١) نحو : الحسن دون الأحسن ، واللاحق دون السابق ... وقد يستعمل فى عدم مجاوزه الشئ السابق عليه فى الكلام ، وعدم تركه إلى غيره ؛ نحو : قدمت للقريب كامل العون دون تقصير ، وأوليته صادق الرعايه دون إهمال ... وينطبق عليه ما سبق على نظائره.

* * *

وأما الجهات الست فمعناها معروف ، هى والألفاظ الأخرى التى تشاركها فى المعنى والدلاله ، وفى ملازمه الإضافه فى أكثر حالاتها ، وفى الأحكام. إلا أنّ : «عل» (٢) يحتاج لمزيد بيان.

* * *

عل : ظرف مكان يفيد الدلاله على العلو ، أى : الدلاله على أن شيئا أعلى من آخر. فهو يوافق الظّرف «فوق» فى معناه ؛ وهو : «العلو» كما يوافقه فى البناء على الضمّ حينا ، وفى الإعراب حينا آخر ، ولكن بالتفصيل التالى : الذى يوضح أوجه التخالف بينهما.

ا - يبنى «عل» على الضم إذا كان معرفه ، (أى : دالا على علوّ خاص معين) ، وحذف المضاف إليه ، ونوى معناه ؛ فلابد للبناء على الضم من اجتماع الشرطين ؛ نحو : تمتعت بالأزهار من أسفل دارى ومن عل. (أى : ومن فوق). فكلمه : «عل» مبنيه على الضم فى محل جرّ ، لأنها معرفه ، بسبب دلالتها على شىء محدد ، جاء تحديده وتخصيصه من قرينه كلاميه ؛ هى : أسفل الدار ، ولأن المضاف إليه محذوف قد نوى معناه : والأصل : من عل الدار

١- أى : الذى يوجد مكان آخر يفوقه ويفضله فى الدرجه والمنزله.

٢- فيه لغات ؛ أشهرها : عل - عال - علا : كعصا - وسيجىء لهذا إشاره فى رقم ٢ من هامش الصفحه التاليه وفى رقم ۴ من هامش ص ١٧٧ وفيهما بيان لنوع من التغيير يلحقه عند إضافته لياء المتكلم.

المعينه ، ولا يشترط التعيين فى بناء «فوق» على الضم.

ويعرب : «عـل» وينون إذا كـان نكره ؛ (أى : إذا كـان دالا على علو مجهول ، غير معين ، وليس مضافا لفظا ولا معنى ...) ، نحو ، سقط الطائر من عل ، وقول امرئ القيس يصف حصانه :

مكر مفرّ مقبل مدبر معا

كجلمود صخر حطّه السيل من عل (١)

فكلمه : عل ، معربه منونه مجروره «بمن». ومعناها فى المثالين - وأشباههما - شىء عال مرتفع بالنسبه لآخر ، ولا تخصيص ولا تعيين فى هذا الشىء المرتفع ؛ فقد يكون المراد : من فوق جبل ، أو من فوق بيت. أو شجره ...

ب - أن «عل» لا يستعمل فى حالتى بنائه وإعرابه إلا مجرورا «بمن» دائما ؛ كالأمثله السالفه ، وأنه لا يستعمل مضافا (٢) لفظا فى أفصح الأساليب شيوعا. وليس الشأن كذلك فى «فوق» فإنه يستعمل كثيرا مضافا وغير مضاف ، مجرورا «بمن» وغير مجرور بها.

* * *

١- أصلها : «عل» - بالتنوين - وحذف من البيت مراعاه للشعر.

٢- وعلى هـذا لا داعى لوضعه فى الظروف الملازمه للإضافه فى أكثر الحالات. إلا على الرأى الذى يجيز إضافته أحيانا ؛ كقولهم أخذت الكرسى من عل الدار ، وهو رأى يرفضه جمهور النحويين ؛ بحجه أن المسموع من الكلام الفصيح لا يؤيد استعماله. فالأولى هنا : اتباع الجمهور. وفى لفظه لغات مختلفه ، أشرنا إليها فى رقم ٢ من هامش الصفحه السالفه ، منها علا - على وزان : عصا - والذين يجيزون إضافته يوجبون فى هذه اللغه قلب ألفه ياء عند إضافته لياء المتكلم ، فيقولون : «علىّ». طبقا للبيان والإعراب المذكورين فى رقم ٤ من هامش ص ١٧٧. ومثله فى وجوب قلب ألفه ياء الظرف : «لدى» عند إضافته لياء المتكلم ، أو لغيرها من الضمائر طبقا للبيان الذى سيجىء فى رقم ٣ و٤ من هامش ص ١٧٧. أما طريقه إعرابه فقد سبقت مفصله فى ج ١ م ١٦ «ب» من ص ١٧٨ آخر الكلام على الاسم المعتل الآخر.

وأما : «حسب» فاسم لا يدل على ظرفيه زمانيه ولا مكانيه (١). وأصحّ استعمالاته استعمالان :

أولهما : أن يكون مضافا لفظا ومعنى ؛ نحو : أعرف كتابا حسب القارئ. وفى هذا الاستعمال يكون لفظه جامدا مؤولا بالمشتق ، بمعنى : «كاف» (اسم فاعل من الفعل : كفى). فالمراد من المثال السابق : أعرف كتابا كافى القارئ ، أى : يكفيه ويغنيه عن غيره. وفى هذه الصوره يكون معربا ، مفردا نكره ، ولا يفارق التنكير ، ولو أضيف إلى معرفه كالمثال السابق ، وكقول الشاعر :

وما أبغى سوى وطنى بديلا

فحسبى ذاك من وطن شريف

لأنه بمنزله اسم الفاعل العامل : «كاف» وسم الفاعل العامل (٢) لا يكتسب التعريف بالإضافه لمعرفه. كما أوضحنا من قبل (٣).

ولما كان لفظ : «حسب» جامدا ، ولكنه هنا مؤول بالمشتق من ناحيه المعنى - جاز عند استعماله مراعاه لفظه ، ومراعاه معناه.

فأمّا مراعاه لفظه فتجيز معاملته معامله الأسماء الجامده ؛ فيقع فى كثير من مواقعها الإعرابيه المختلفه. والصحيح الفصيح أن يقتصر من تلك المواقع الإعرابيه على المبتدأ ، أو : الخبر ، أو : اسم الناسخ ، أو : الجر بحرف الجر الزائد : «الباء». ومن أمثلته مبتدأ البيت السالف ، وكذلك قوله تعالى فى المنافق الذى يضمر الكفر ويظهر الإيمان : (وَإِذا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّهُ بِالْإِثْمِ ؛ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ) ، ومن أمثلته خبرا قوله تعالى : «ومن يتق الله فهو حسبه» (٤) ... ومن أمثلته اسما للناسخ قوله تعالى : (وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللهُ) ومن أمثلته مجرورا بحرف جرّ زائد :

١- ولكنه ذكر هنا مع ظروف الغايات لأنه يشبهها (طبقا لما أوردنا فى هامش ص ١٤١ وفى غيرها وفى بعض حالات إعرابيه أخرى تجىء).

٢- إذا كان لغير الماضى - كما عرفنا فى ص ٦.

٣- فى ص ٦ و٢٣.

٤- وقد يصلح مبتدأ أو خبرا عند عدم المانع ؛ كقول الشاعر : فلا تحسدن قوما على فضل نعمه فحسبك عارا أن يقال حسود

بحسبک (۱) العلم ؛ فإنه قوه من لاـ قوه له. ولا يحسن وقوع «حسب» فی موقع إعرابی غير ما سبق ، حتی لقد منعه بعض النحاه منعا باتّا ، مجاراه للكثير المسموع.

وأما مراعاه معناه فتجيز معاملته معامله اسم الفاعل العامل النكره الذی بمعناه (وهو : كاف (۲)) ، مع الاقتصار من مواقعه الإعرابيه علی وقوعه نعتا لنكره ، أو حالا من معرفه ، نحو : استمعت إلی خطيب حسبک من خطيب ؛ وإلی «شوقیّ» حسبک من شاعر.

وموجز القول : أنّ : «حسب» إذا أضيف لفظا ومعنی جاز وقوعه مبتدأ ، وخبرا ، واسما للناسخ ، ومجرورا بالباء الزائده ، وصفه للنكره ، وحالا من المعرفه ...

ثانيهما : أن يكون : «حسب» مضافا معنی لا لفظا (وذلک بأن يحذف المضاف إليه وينوی معناه فقط). وفی هذا الاستعمال يكون لفظه جامدا مؤولاـ بالمشتق ، ومفردا منكّرا مبنيّا علی الضم ، ويتضمن النفی فيصير المراد منه : «ليس غير» أو : «لا غير» ، ويقع صفه لنكره ، أو : حالا من معرفه أو : مبتدأ بشرط اقترانه بالفاء ، أو : خبرا. وليس له - فی الفصيح - موقع آخر ؛ نحو : إن لكل إقليم حاضره حسب ، بمعنی : لا غير (۳). وهی صفه «لحاضره». مبنيه علی الضم فی محل نصب. ونحو : اتسعت الحديقه حسب (۴) أی : لاـ غير. وهی حال مبنيه علی الضم فی محل نصب ... ونحو : قرأت ثلاثه كتب ، فحسب. أی : ليس غير. ويقولون فی هذه «الفاء» إنها زائده :

۱- انظر ما يتصل بهذا من ناحيه التعريف والتخصيص فی رقم ۴ من هامش ص ۲۴ عند الكلام علی «غير».

۲- دخول «إنّ» وغيرها من العوامل اللفظيه ؛ كالباء فی مثل : «بحسبک» العافيه ، دليل استند إليه القائلون بأن «حسب» ليس اسم فعل بمعنی : يكفی ؛ لأن العوامل اللفظيه لا تدخل علی اسم الفعل. والحق أن هذه حجه تصلح للترجيح لا للتحتيم ؛ لأن العرب الأوائل حين يتكلمون لا يعرفون هذه الحجج ، فلا يخضع كلامهم لها.

۳- والأصل : حسبه ، أی : كافيته.

۴- والأصل : حسب الغرض ، أی : كافيه الغرض.

لتزيين اللفظ (١) و «حسب» مبتدأ مبنى على الضم فى محل رفع ، حذف خبره. والأصل : فحسب الثلاثه مقروء ؛ بمعنى : لا غير الثلاثه مقروء. ويجوز العكس بشرط حذف الفاء فيكون المبتدأ هو المحذوف ، والتقدير : المقروء حسب ... ، أى : المقروء حسبى مثلا.

وبسبب الاستعمال الأول دخل : «حسب» فى عداد الأسماء الملازمه للإضافه فى أغلب استعمالاتها. وبسبب الاستعمال الثانى - وهو : البناء - دخل فى عداد النظائر التى تشبه «غير» و «قبل» ، لأنه قطع عن الإضافه لفظا لا معنى.

* * *

وأما : «أوّل» - فله استعمالات أشهرها ثلاثه :

١- أن يكون اسما لا ظرفيه فيه ، معناه : إمّا مبدأ الشىء الذى يقابل آخره ، نحو : أوّل الغيث قطر ثم ينهمر ، أى : بدايته التى هى ضد نهايته. ومن هذا قول الشاعر :

عرف الناس أنّ حاتم طىّ

أوّل فى الندى ، وأنت الثانى

وإما معنى كلمه : «قديم» الذى يقابل معنى حديث ؛ نحو : بيت المقامر خلو (٢) ؛ ليس فيه أول ولا آخر. أى : ليس فيه قديم ولا حديث. وإما متضمنا معنى كلمه : «سابق» ، أى : «متقدم» الداله على الوصف ، نحو : تنقلت فى البلاد عاما أولا (٣) ، أى : عاما سابقا أو متقدما من غير

١- وزيادتها لازمه بنص صريح فى ص ٢١ من حاشيه الألوسى على : «القطر». وقد نقلنا النص فى ج ١ ص ٣٠٥ م ٣٠ باب : «المعرف بأل». عند قول ابن مالك («أل» حرف تعريف أو اللام فقط ...) ، وأيضا قد يفهم هذا اللزوم من حاشيه الأمير على : «المغنى» ج ١ عند الكلام على : «قط» فى باب : «القاف». ولكنه ليس فى صراحه النص السابق.

٢- خال.

٣- بالتنوين ، وبه يتحقق أحد الفروق بين هذه الصوره والأخرى الآتيه فى رقم ٢ من الصفحه التاليه. ويقولون فى سبب تنوينه ، إنه قد يؤنث بالتاء ، فيقال : سنه أوله ، وسنوات أوّلات ، ووزن «أفعل» لا يمنع من الصرف إلا بشرط ألا تلحقه تاء التأنيث إذا أريد به مؤنث. كما سيجىء فى باب : «الممنوع من الصرف : ج ٤». وقد سبقت الإشاره لبعض استعمالاته فى ج ٢ ص ٢٢٥ - ٢٢٧ م ٧٩.

تعيين ولا تخصيص للعام السابق. وفى هذه الصوره يكون مؤولا بالمشتق ، وهو اسم الفاعل هنا.

ولفظ «أول» فى كل ما سبق معرب منصرف.

٢- أن يكون اسما جامدا لا ظرفيه فيه ، ولكنه مؤول بالمشتق (١) ، يتضمن معنى كلمه : «أسبق» الداله على التفضيل. وهو فى هذا الاستعمال معرب ، تطبّق عليه أحكام «أفعل التفضيل» ؛ كمنع الصرف للوصفيه ووزن الفعل. وكدخول «من» جاره للمفضّل عليه ، وكعدم تأنيثه بالتاء «... و ... وغير هذا مما يجىء فى باب «التفضيل» (٢) ؛ نحو : أنت فى الإحسان أول من هذين الزميلين ، أى : أسبق منهما.

٣- أن يكون ظرفا للزمان بمعنى : «قبل» الزمانيه ؛ كقولك لمن يدعى أنه رأى النجم قبل غيره : أنا رأيت النجم أول الراصدين ، ثم رأوه بعدى. أى : قبلهم. وفى هذا الاستعمال يجرى على لفظ «أول» الأحكام الأربعه السابقه التى تجرى على «غير» و «قبل» ونظائرهما.

ا - فيعرب : «أول» إذا كان مضافا لفظا ومعنى ؛ نحو أسرعت للصارخ أول المستمعين ، ثم توالوا بعدى.

ب - ويعرب أيضا إذا كان مضافا ، وحذف المضاف إليه ، ونوى لفظه نصّا ، نحو : أسرعت للصارخ أول ...

ح - ويعرب أيضا إذا حذف المضاف ولم ينو لفظه ولا معناه ؛ نحو : أسرعت للصارخ أولا (ويكون المراد هنا : المعنى الاشتقاقى المجرد ، على الوجه الذى أوسعنا الكلام فيه (٣). أى : سابقا ، متقدما).

١- انظر رقم ١ من هامش ص ١٤١ مع ملاحظه الفرق بين هذه الصوره والتى سبقتها فى رقم ١

٢- وهل هو فى هذه الحاله «أفعل للتفضيل» لا فعل له من لفظه؟ قيل : نعم ، وقيل : إنه جار مجراه فى الوزن ، وفى تجرده من التاء ، ودخول «من» على المفضل عليه. هذا خلاف شكلى لا أثر له فى صحه الاستعمال.

٣- انظر رقم ٢ من هامش ص ١٣٣ ورقم ١ من هامش ص ١٤٤.

د - ويبنى على الضم إذا حذف المضاف ونوى معناه ، نحو : أسرعت للصارخ أول (١) ...

* * *

١- وفيما سبق من الأحكام الخاصه بكلمه : «غير» ونظائرها يقول ابن مالك باختصار : واضمم بناء : «غيرا» ان عدمت ما له أضيف ، ناويا ما عدما يقول : اضمم لفظ «غير» ضمه بناء إن فقدت ما أضيف له «غير». أى : إن فقدت المضاف إليه ، بمعنى : لم تجده فى الكلام ، لأنه محذوف ، وقد نويت معنى هذا المحذوف ، - بالرغم من أنه لم يصرح بأن الذى تنويه هو معنى المحذوف ، لا لفظه. - يريد : ابن «غير» على الضم إن حذف المضاف إليه ونوى معناه. أما الحالات الأخرى غير الضم فيفهم بعضها من البيتين اللذين بعده ، وهما : قبل ، كغير ، بعد ، حسب ، أوّل ودون ، والجهات أيضا ، وعل وأعربوا نصبا ، إذا ما نكّرا قبلا ، وما من بعده قد ذكرا يريد : أن اللفظ : «قبل» يشبه : «غير» فى الحكم السابق وهو البناء إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه. وهناك ألفاظ تشترك مع «قبل» فى هذا أيضا. وقد عطفها عليه بالواو المحذوفه أو المذكوره ؛ والأصل : قبل ، وبعد ، وحسب ، وأول ، ودون ، والجهات ، وعل - كغير ، فكلمه : قبل مبتدأ ، والجار والمجرور : «كغير» خبره. وباقى الألفاظ معطوفه على : «قبل» بالواو المحذوفه أو المذكوره. ثم بين فى البيت الأخير أن النحاه أعربوا لفظ «قبل» وبقيه الأسماء التى بعده بالنصب مع التنكير. وهذا لا يكون إلا إن حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه ، فهذا حكم ثان جعله عاما على كل تلك الألفاظ ، مع أنه ينطبق على بعضها مثل «قبل» و «غير» ولا ينطبق على بعض آخر ؛ مثل : حسب - عل - كما أنه ذكر بعض الأحكام ، وترك بعضا آخر هاما ، وتفصيلات ضروريه. وقد تداركنا ذلك كله.

زياده وتفصيل

- تتصدى المراجع اللغويه والنحويه لبعض الأساليب المشتمله على لفظ «أول» وتوضح معناه ، وموقعه الإعرابى فى كل أسلوب. ومع تنوع تلك الصور ، وكثره الآراء والاضطراب فيها ، نستصفى منها ما يأتى ، ليكون معينا على فهم غيره فى ضوء القواعد النحويه العامه ، والأصول اللغويه المختلفه ، ومن الجائز توجيه الصور الآتيه توجيهات معنويه وإعرابيه أخرى.

١- «ودعت الغائب منذ عام أول» ، يجوز فى كلمه : «عام» أن تكون خبرا مرفوعا عن «منذ» - وكلمه : «أول» صفه لها ، فكأن الكلام : ودعت الغائب منذ عام أول من عامنا الحاضر ، أى : منذ عام سابق على عامنا الحالىّ.

٢- ودعت الغائب منذ عام أول ... فكلمه : «أول» ظرف زمان بمعنى : «قبل». والمراد : ودعت الغائب منذ عام قبل العام الحالىّ ، فحذف المضاف إليه ، ونوى لفظه ، فبقى المضاف ؛ وهو كلمه : «أول» على حاله من الضبط الذى كان عليه قبل الحذف. (تطبيقا لما مر من أحكام «قبل ، وبعد» ونظائرهما ...) ، فهو ظرف زمان منصوب على الظرفيه مباشره.

٣- ابدأ يومك بالصلاه أول. فكلمه : «أول» ظرف زمان بمعنى : «قبل» مبنيه على الضم فى محل نصب على الظرفيه. والأصل : ابدأ يومك بالصلاه أول الأعمال ، أى : قبل الأعمال الأخرى ، فحذف المضاف إليه ، ونوى معناه ، فبنى على الضم وجوبا ؛ تطبيقا لأحكام «قبل وبعد» المشار إليها ... فإن ظهر المحذوف وجب النصب على الظرفيه الزمانيه ، نحو : ابدأ يومك بالصلاه أول الأعمال ، أى : قبل الأعمال ... كما سبق ...

٤- ما رأيت الأخ مذ أمس (١). أى : مذ ابتداء اليوم الذى قبل يومنا الحاضر ، فإن لم أره يوما آخر قبل الأمس قلت : ما رأيت الأخ مذ أول من أمس. فكلمه : «أول» خبر المبتدأ «مذ» والمعنى : ما رأيت الأخ مذ الأول من أمس ،

١- فى ج ٢ م ٧٩ ص ٢٦٤ الكلام على : «أمس» والإشاره لبعض الاستعمالات التاليه ، ومنها استعمالات أخرى هامه.

أى : مذ اليوم الأسبق من أمس ، وهو اليوم المعين المعروف ، الذى يسبق أمس مباشره.

فإن لم أره يومين قبل الأمس قلت : لم أره مذ أول من أول من أمس. (ولا يصح أن أزيد على اليومين قبل الأمس). فكلمه : «أول» الأولى خبر ومعناها : الأسبق أيضا. وكلمه : «أوّل» الثانيه مجروره بالفتحه ، ممنوعه من الصرف ؛ ومعناها : أسبق. والمراد : لم أره منذ يوم أسبق من يوم آخر أسبق من أمس (١).

ونعود فنشير مره أخرى إلى جواز أوجه معنويه وإعرابيه غير ما عرضناه.

* * *

ب - أشرنا من قبل (فى ج ٢ م ٧٩ ص ٢٦٧ - باب الظرف) إلى ما تسجله المراجع النحويه من الكلام على أصل لفظ «أوّل» وأن أصله : «أوءل» بهمزه بعد الواو ، بدليل جمعه على «أوائل». فقلبت الهمزه الثانيه واوا ، وأدغمت هذه الواو فى الأولى. وقيل : أصله : «ووأل» ، قلبت الهمزه واوا ، وأدغمت فى الواو قبلها. وقلبت الواو الأولى همزه ، ولم يجمع على «ووائل» فرارا من ثقل اجتماع الواوين فى أول اللفظ.

ولا شك أن هذه كلها فروض خياليه ، لا يعرفها العرب. ولكن النحاه ابتكروها للوصول إلى أغراض نافعه ؛ كمعرفه أصول الكلمه وزوائدها ، وتطبيق أحكام الإعلال والإبدال عليها ، والاهتداء إلى الكشف عن معناها فى المراجع اللغويه ... و ... وهذا حسن.

* * *

ح - وهل يستلزم ذكر الأول وجود ثان؟ الصحيح أنه لا يستلزم. إلا إن وجدت قرينه تدل على وجود ثان بعد الأول (٢) ...

* * *

١- راجع لسان العرب فى ماده «أمس» وماده : «وأل» وكذلك : «التاج» ثم حاشيه : «ياسين» على التصريح «طبعه الحلبى» بعد تدارك ما فيها من خطأ مطبعى.

٢- مما يتصل بكلمه : «أول» ما جاء فى ج ٢ م ٧٩ ص ٢٢٨ وكذا فى ص ٤٣٣ مبحث «مذ ومنذ».

د - «ملاحظه» : رأى بعض النحاه (١) تقسيم الاسم من ناحيه إضافته وعدم إضافته ، تقسيما موجزا ، ولكنه شامل ، وملخصه :

١- ما تجب إضافته للمفرد الظاهر أو المضمر إضافه لفظيه ، ويصح قطعه عن الإضافه لفظا ، وهو : غير ، ومع ، والجهات ، ونحوها ؛ كلفظه «كلّ» التى ليست للتوكيد ولا للنعت.

٢- ما تجب إضافته للمفرد الظاهر أو المضمر إضافه لفظيه ، ولا يصح قطعه ؛ مثل : كلا ، وكلتا ، عند.

٣- ما تجب إضافته للمفرد الظاهر ولا يصح قطعه ؛ وهو : أولو - أولات - ذو ، ذات وفروعهما ؛ كذوا ، وذوات ... - «كلّ» التى تعرب نعتا.

٤- ما تجب إضافته لفظا للضمير مطلقا - مخاطبا أو غير مخاطب - مثل : وحد ، وكلّ ، التى للتوكيد.

٥- ما يجب إضافته لضمير المخاطب ؛ مثل : لبيك ، وأخواتها ... ولا يجوز القطع.

٦- ما تجب إضافته للجمله مطلقا (أى : اسميه أو فعليه) ولا يقطع عنها ، وهو : حيث. فإنها لا تضاف فى الأعم الأغلب إلا للجمله ، ولا يصح قطعها عن الإضافه.

٧- ما تجب إضافته للجمله مطلقا مع صحه جواز قطعه عن الإضافه لفظا ؛ وهو «إذ».

٨- ما تجب إضافته لفظا للجمله الفعليه - دون غيرها - وهو : «إذا» وأيضا «لمّا» الحينيه عند من يقول باسميتها.

٩- ما تمتنع إضافته ، كالضمائر ، وأسماء الإشاره ، وكذلك غير «أىّ» من أسماء الشرط ، والاستفهام ، والموصول.

١٠- ما يجوز إضافته وعدم إضافته ، وهو بقيه الأسماء الأخرى التى لا تدخل تحت قسم مما سلف ، وهى الأكثر.

١- هو الخضرى - ج ٢ عند بيت ابن مالك : وبعض الاسماء يضاف أبدا ...

المسأله ۹۶ : حذف المضاف. حذف المضاف إليه. نعت أحدهما

اشاره

۱ - يجوز حذف المضاف حذفا قياسيّا ، بثلاثه شروط :

أولها : وجود قرينه تدل على لفظه نصّا ، أو لفظ آخر بمعناه ، بحيث لا يؤدى حذفه إلى لبس أو تغيير فى المعنى ؛ نحو : حدثتنى التجارب أن من يبغى بسلاح الباطل يقتل بسلاح الحق. والأصل : حدثنى أهل التجارب ... والقرينه الداله على المضاف المحذوف قرينه عقليه ، هى أن التجارب لا تتحدث ، وإنما الذى يتحدث : أصحابها والمتصلون بها ... فلابد لصحه المعنى الحقيقى - لا المجازىّ - من تقدير مضاف محذوف ، وهو مع حذفه ملحوظ. ومن الأمثله قوله تعالى : (وَجاءَ رَبُّكَ ...)، وقوله : (وَسْئَلِ الْقَرْيَهَ ...)، وقوله :(لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، وَلكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ ...)، والأصل : وجاء رسول ربّك - واسأل أهل القريه - ولكن البرّ برّ من آمن بالله(۱) - ...

فإن أوقع حذفه فى لبس أو تغيير فى المعنى لم يجز. كقول شوقى : «ذكروا للبخل مائه عله ، لا أعرف منها غير الجبلّه ...» فلا يجوز حذف المضاف ؛ وهو كلمه : «مائه» ، أو كلمه : «غير» ؛ لأن حذف الأولى يوقع فى لبس وغموض ؛ إذ لا دليل على المحذوف بنصه أو بمعناه. فلا ندرى أهو كلمه : مائه ، أم ألف ، ... ، أم غير ذلك؟ وحذف الثانيه يفسد المعنى فسادا كاملا ، لأنه يؤدى إلى نقيض المطلوب ، فمثل هذا الحذف لا يجوز قياسا ، ويجب الاقتصار فيه على المسموع من العرب الأوائل وحدهم. ومنه

۱- والقرينه العقليه الحاسمه فى هذه الأمثله هى أنا لا نرى الله يجىء أمامنا ، وأن القريه من حيث هى طوب ؛ وحجاره ؛ ومواد بناء ، لا يتجه إليها سؤال حقيقى ، لا مجازى - ويستحيل أن يكون منها جواب ، وأن البر أمر معنوى لا يكون الخبر عنه هنا أمرا حسيا مجسما (أى : ذاتا ، وجثه).

حذف كلمه «ابن» فى قول الشاعر :

لا تلمنى - عتيق - حسبى الّذى بى

إنّ بى - يا عتيق - ما قد كفانى

يريد : يابن أبى عتيق (١).

ثانيها : أن يقوم المضاف إليه مقام المضاف المحذوف ، ويحل محله فى الإعراب - وهذا هو الغالب (٢) - فيكون فاعلا مكانه فى مثل قوله تعالى : (وَجاءَ رَبُّكَ.) والأصل كما قلنا : وجاء رسول ربك ؛ فحذف الفاعل المضاف ، وحلّ فى مكانه المضاف إليه ، وصار فاعلا مرفوعا.

وقد يكون مفعولا به ، كقوله تعالى : (وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ) ، والأصل : حبّ العجل ، فحذف المضاف المفعول به ، وحل محله المضاف إليه ، وصار مفعولا به منصوبا ، وقد يكون مفعولا مطلقا ؛ نحو قول الشاعر :

ألم تغتمض عيناك ليله أرمدا (٣)

وبتّ كما بات السّليم (٤)

مسهّدا

والأصل : ألم تغتمض عيناك اغتماض ليله أرمد ، فحذف المضاف وهو المفعول المطلق ، وحل محله المضاف إليه ؛ وهو كلمه : «ليله» ؛ فصارت مفعولا مطلقا (٥) بدله.

وقد يكون مبتدأ ، نحو قوله تعالى : (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُوماتٌ ...) أى : زمن الحج ، أو موسم الحج ...

وقد يكون خبرا للمبتدأ ؛ كقولهم : شرّ المنايا ميّت بين أهله ، أى : منيه ميت بين أهله (٦).

١- وهذا ثابت من التاريخ ، فقد أخبرنا أن القائل هو : عمر بن أبى ربيعه ، وأن المخاطب هو : ابن أبى عتيق. وكلمه : «ابنه» مثل كلمه : «ابن» لا يصح حذفها وهى مضافه إلا سماعا.

٢- كان هذا غالبا فقط السبب الذى فى رقم ٥ من هامش الصفحه التاليه.

٣- الأرمد : المريض مطلقا. أو : المريض بمرض فى عينيه.

٤- من لدغته أفعى. وهى من تسميه الأضداد ، رجاء أن ينجو ويسلم من عاقبه ما أصابه.

٥- تتوقف صحه المعنى على هذا التقدير ، ولا يستقيم المعنى يجعل «ليله» ظرف زمان ؛ فليس المراد : ألم تغمض عيناك ليله

الأرمد. أى : فى ليله الأرمد؟

٦- يريدون : من لم يشترك فى الحرب ، وقتال الأعداء.

وقولهم فى وصف الدنيا : «هى إقبال وإدبار». والأصل : هى ذات إقبال ... ، أو خبرا للناسخ ، كقوله تعالى فى الآيه السالفه : (وَلكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ ...).

وقد يكون ظرفا ؛ نحو : وصلت إلى عملى طلوع الشمس. أى : وقت طلوع الشمس. أو مفعولا لأجله ؛ نحو : أطعت الوالد إرضاءه ، أى : قصد إرضائه. أو : مفعولا معه ، نحو : رجعت للبيت والليل ، أى : ومجيء الليل. أو حالا ، نحو : تفرق الأعداء أيادى سبأ ، والأصل : مثل أيادى (١) سبأ ... أو : صفه ؛ نحو : سخرت من قوم أيادى سبأ. أى : مثل أيادى ... أو مجرورا ؛ كقوله تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ فِى شَىْءٍ) أى : من مرضاه الله ... وقول الشاعر (٢) :

وكيف تواصل من أصبحت

خلالته (٣) كأبى مرحب (٤)

أى : كخلاله أبى مرحب ... ، فحذف المضاف فى كل هذا - وأشباهه - وحل المضاف إليه محله فى اسمه الإعرابى ، وحركته الإعرابيه ...

ومن الجائز أن يحذف المضاف ، ويبقى المضاف إليه على حاله من الجر من غير أن يقوم مقام المحذوف فى موقعه الإعرابى وحركته. ولكن هذا قليل بالنسبه للأول (٥). ويشترط لصحته ، والقياس عليه شرطان :

١- لا تعرب كلمه : «أيادى» هى الحال مباشره ؛ لأنها معرفه بالإضافه للمعرفه ، والغالب فى الحال الأصليه أن تكون نكره ، لذا كانت حالا مؤوله ؛ بمعنى : متبددين. أو : حالا من طريق قيامها مقام المضاف. المحذوف الذى هو كلمه : «مثل» المتوغله فى أغلب حالاتها فى الإبهام ؛ كما عرفنا فى باب الحال ، ج ٢ م ٨٤ ص ٢٩٧ - وكذلك حين تكون نعتا لنكره.

٢- هو النابغه الجعدى.

٣- الخلاله - مثلثه الخاء - الصداقه.

٤- أبو مرحب : كنايه عربيه قديمه عن الظل ؛ ومن شأن الظل التنقل وعدم الثبات.

٥- كيف يجوز أن يبقى المضاف إليه على حاله من الجر مع أننا اشترطنا - فى الصفحه السالفه - لحذف المضاف إقامه المضاف إليه مقامه فى إعرابه؟ أجابوا : إن هذا الشرط مستمد من الأعم الأغلب الوارد فى الكلام الفصيح ؛ فاشتراطه إنما هو لتحقيق الأعم الأغلب ، لا لتحقيق جميع الحالات التى يجوز فيها حذف المضاف. ونتيجه هذا أنه يجوز حذف المضاف مع بقاء المضاف إليه مجرورا بالشرطين المذكورين بعد لقياسيته - مع اعتبار هذا مخالفا للأعم الأغلب ، برغم صحته ، وقياسيته.

أحـدهما : أن يكون المضاف المحـذوف معطوفا على كلمه مضافه مذكوره ، تماثله (لفظا ومعنى ، أو معنى فقط) ، أو تقابله (١) ، لتكون دليلا عليه بعد حذفه ،

والآخر : أن يكون حرف العطف متصـلا بالمضاف إليه ، - الذى حذف قبله المضاف - أو منفصـلا منه «بلا» النافيه ؛ إن اقتضاها المعنى ؛ نحو : كـل فتى محاسب على عمله ، وفتاه على عملها. والأصل : وكل فتاه. فحـذفت كلمه : «كل» الثانيه : وهى المضاف ؛ بعد أن تحقق شرطا (٢) الحذف (وهما : الاتصال ، وعطفها على نظيرتها فى اللفظ والمعنى) ؛ وهى : «كل» الأولى (٣).

ونحو قول الشاعر :

أكلّ امرئ تحسبين امرأ؟

ونار (٤) توقّد (٥)

بالليل نارا؟

أى : وكلّ نار ... ومثال الفصل بينهما «بلا» النافيه قول الشاعر :

ولم أر مثل الخير يتركه الفتى

ولا الشّر يأتيه امرؤ وهو طائع

١- المراد بالمقابله ما يشمل الضدين والنقيضين.

٢- هذان هما الشـرطان لقياسيه الجر بعد حذف المضاف ، ولا داعى لاشتراط تقدم النفى أو الاستفهام أو غيرهما مما زاده بعض النحاه.

٣- فـالعطف عطف جمله على جمله ، ولا يصـح أن يكون عطف مفردات ؛ باعتبار أن : «فتاه» معطوفه ، مباشـره ، على «فتى» لأنه يؤدى إلى فساد التركيب ؛ إذ يصير : كل فتى وفتاه محاسب على عمله ... و ... فتختل المطابقه بين المبتدأ والخبر.

٤- قالوا فى إعراب كلمه : «نار» الأولى : إنها مضاف إليه مجرور بالمضاف المحـذوف ؛ وهو : «كل». ولم تكن مجروره بالعطف على كلمه : «امرئ» المجروره بالمضـاف لئلا- يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين ، لأن كلمه : «امرئ» المجروره ، معموله للفظ : «كل» المضاف المذكور ، وكلمه : «امرأ» المنصوبه مفعول ثان : «لتحسبين» فهى معموله للفعل ، ومفعوله الأول هو : «كل» امرئ المقـدم عليه ، فلو عطفنـا بـالواو كلمه : «نار» المجروره على «امرئ» المجروره بالمضاف : «كل» ، وعطفنا بهـذه الواو أيضـا «نـارا» المنصـوبه على : «امرأ» المنصـوبه - لـترتب على هـذا أن نعطـف بحرف واحـد شـيئين على معمولين مختلفين ضـبطا وهما لعاملين مختلفين ، وهـذا ممتنع عند كثره النحاه : لأن العاطف عندهم نائب عن العامل ، والعامل الواحد لا يعمل جرا ونصـبا معا ، ولا ينوب عن عاملين. فالالتجاء إلى تقـدير مضاف محذوف أولى ؛ إذ لا خلاف بينهم على صـحته. أما الالتجاء إلى العطف على

معمولى عـاملين مختلفين ففيه خلاـف ، والكثره لاـ ترضـاه ، وما لا خلاف فيه أحق بالاتباع مما فيه خلاف ... (راجع التصـريح – وغيره – فى هذا الموضع).

٥- أصلها : تتوقد : حذفت إحدى التاءين : للتخفيف.

أى : ولا ـ مثل الشرّ. وقولهم : ما كلّ سوداء فحمه ، ولا بيضاء شحمه. أى : ولا كل بيضاء شحمه (١) ، ويرى بعض النحاه عدم اشتراط الاتصال ، وهو رأى فيه تيسير وتوسعه ، لا مانع من الأخذ به ، برغم أنه ليس الأفصح الأعلى.

ومثال المحذوف المعطوف على مذكور لا ـ يماثله وإنما يقابله ، قراءه من قرأ قوله تعالى : (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيا ، وَاللهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ)(٢).

ثالثها : أن يكون المضاف إليه من الأشياء التى تصلح لأن تحل محل المضاف المحذوف فى إعرابه ؛ كالأمثله السالفه ، فلا يصح حذف المضاف إذا كان المضاف إليه جمله ؛ (لأنها لا تصلح فاعلا ، ولا مفعولا ، ولا مبتدأ ...

و ... و ...) كالتى فى قوله تعالى : (فَسُبْحانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ...)، فالمضاف إليه هو الجمله الفعليه. والمضاف هو : كلمه «حين» ولا يجوز الحذف (٣).

فإذا لم يتحقق شرط أو أكثر ، من الشروط الثلاثه لم يصح الحذف القياسىّ (٤).

* * *

ص: ١٦١

١- ستجىء مناسبه لهذا المثال فى ص ٥٦٥ وله إيضاح فى ٦٣٨.

٢- الآخره ، - بالجر ، فى قراءه من قرأها كذلك - مضاف إليه. والتقدير : تريدون عرض الدنيا ؛ (أى : الطارئ عليها ، الذى لا يدوم ، ولا يبقى). والله يريد دائم الآخره ، أو خالد الآخره ، فالمضاف إليه المحذوف ، وهو : دائم ، أو : خالد - مقابل للمذكور ، وهو : «عرض» ، وليس مماثلا له.

٣- كذلك لا يجوز الحذف إذا كان المضاف إليه مبدوءا «بأل» والمضاف منادى. فلا يصح : يا العالم. تريد : يا مثل العالم.

٤- فيما سبق يقول ابن مالك : وما يلى المضاف يأتى خلفا عنه فى الاعراب إذا ما حذفا ما يلى المضاف ، (أى : ما يأتى بعد المضاف ، والمراد به : المضاف إليه) يكون خلفا عنه فى الإعراب ، وقائما مقامه عند حذفه ؛ فيعرب بما كان يعرب به المضاف المحذوف ؛ فيصير فاعلا بدله ، أو : مفعولا ، أو : مبتدأ ، أو خبرا ... و ... واكتفى بهذا ، دون أن يذكر شيئا من الشروط. وقد أوضحناها : ثم قال : -- وربّما جرّوا الّذى أبقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدّما (الذى أبقوا) أى : الذى أبقوه بعد حذف المضاف. والمراد : المضاف إليه. (قبل حذف ما تقدم) أى : قبل حذف المتقدم ، وهو : المضاف. يريد : أن العرب قد يحذفون المضاف ويتركون المضاف إليه على حاله من الجر كما كان قبل حذف المضاف. لكن بشرط أن يكون ما حذف مماثلا لما عليه قد عطف أى : بشرط أن يكون المضاف المحذوف معطوفا على كلمه مذكوره مماثله فى لفظها ومعناها للمعطوف المضاف ، وقد شرحنا هذا ، وفصلناه.

زیاده وتفصیل

ا - إذا حذف المضاف ، بعد تحقق الشروط الثلاثه المطلوبه جاز - وهو الأكثر - عدم الالتفات عليه عند عوده الضمائر ، ونحوها مما يقتضى المطابقه ؛ (كالتعريف والتنكير ، والإفراد ، وغيره ...) فكأنه لم يوجد ، ويجرى الكلام على هذا الاعتبار. وجاز مراعاته كأنه موجود مع حذفه. وقد اجتمع الأمران فى قوله تعالى : (وَكَمْ مِنْ قَرْيَهٍ أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا (۱) بَياتاً (۲) ، أَوْ هُمْ قائِلُونَ) (۳). والأصل : وكم من أهل قريه ... فرجع الضمير : «ها» : مؤنثا إلى القريه. ورجع الضمير : «هم» مذكرا لاعتبار المحذوف وملاحظته. ولا تناقض بين الاثنين لاختلاف الوقت.

ومن ملاحظه المحذوف قول حسّان فى مدح الغسّانيين :

يسقون من ورد البريص (۴)

عليهمو

بردى (۵) يصفّق (۶)

بالرّحيق (۷) السّلسل (۸)

۱- عذابنا.

۲- ليلا.

۳- نائمون فى القيلوله ، وهى وسط النهار.

۴- واد قرب دمشق.

۵- نهر يخترق دمشق. ولفظه مؤنث ؛ لوجود ألف التأنيث فى آخره.

۶- يمزج.

۷- الخمر.

۸- العذب.

يريد : ماء بردى. والضمير فى : «يصفّق» مذكر ، إذ لوحظ فى مرجعه المحذوف أنه مذكر.

ومن ملاحظه المحذوف المؤنث وعود الضمير عليه مؤنثا دون اعتبار للمذكور قول الشاعر :

مرّت بنا فى نسوه حفصه

والمسك من أردانها (١)

نافحه

أى : رائحه المسك فائحه من أكمامها (٢) ...

٢- قد يحذف مضافان أو أكثر فيقوم الأخير مقام الأول. فمثال حذف مضافين قوله تعالى : (وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ...) الأصل : وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم ؛ فحذف كلمتى : «بدل - وشكر» ، وكلاهما مضاف ، وأقام المضاف إليه الأخير وهو ؛ «رزق» - مقام الأول ؛ وهو : «بدل».

ومثال حذف ثلاثه قوله تعالى عن الرسول الكريم وأن جبريل اقترب منه : (ثُمَّ دَنا (٣) فَتَدَلَّى (٤) ؛ فَكانَ قابَ (٥) قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنى) (٦) ،

١- جمع : ردن ، بمعنى : كمّ.

٢- ما سبق هو حكم الضمير العائد على المضاف المحذوف ، المستوفى لشروط الحذف. أما حكم عوده الضمير على المضاف المذكور فهو حكم هام سبق تفصيله ، وبيانه ؛ سواء أكان المضاف هو لفظ «كل» و «بعض» أم غيرهما من صوره المختلفه التى فى مكانه الأنسب ، (وهو : «ه» - مبحث : مرجع الضمير) فى الجزء الأول ، (فى آخر المسأله ١٩ ص ٢٣٠ - و «ز» من ص ٢٣٦ ، مبحث تعدد المرجع).

٣- أى : اقترب جبريل من النبى.

٤- فزاد من القرب.

٥- قدر. والمراد : قدر مسافه قوسين متلاصقين ، فقد كان من عاده أهل الجاهليه عند تحالفهم أن يحضروا قوسين ، ويلصقوا إحداهما بالأخرى ؛ حتى كأنهما قوس واحد ؛ رمزا للاتفاق واتحاد الكلمه ، وتقارب النفوس والقلوب.

٦- اقرب.

والأصل : فكان الرسول قدر مسافه قرب قاب قوسين. فكلمه : «الرسول» المحذوفه اسم كان ، والضمير حلّ محلها ، وصار هو الاسم. وحذفت المضافات الثلاثه : (قدر - مسافه - قرب -) وحلّ المضاف إليه الأخير ، (وهو كلمه : قاب) ، محل المضاف إليه الأول ، (وهو : قدر) وصار خبرا مكانه.

* * *

ص: ۱۶۴

ب - يجوز حذف المضاف إليه ، ولهذا صور ثلاث (١) :

الأولى : أن يحذف المضاف إليه ، وينوى معناه ؛ فيبنى المضاف على الضم (ولا يصح أن يكون معربا ، ومنونا). وهذه الصوره تتحقق حين يكون المضاف كلمه : «غير» أو ظرفا من الظروف الداله على الغايه مثل : قبل - بعد ، ... أو اسما آخر يشبهها ؛ مثل : حسب ... وسواها مما سردناه وشرحناه قريبا (٢) ؛ نحو : استشار المريض الطبيب ليس غير ، ولم يستمع لأحد قبل. والأصل - مثلا - : ليس أحد غير الطبيب ، ولم يستمع لأحد قبل الطبيب. فلما حذف المضاف إليه ونوى معناه بنيت «غير» ، و «قبل» على الضم ...

الثانيه : أن يحذف المضاف إليه ولا ينوى لفظه ولا معناه ، فيرجع المضاف إلى حالته الإعرابيه قبل الإضافه ، ويردّ إليه ما حذف للإضافه ؛ كالتنوين ... و ... فكأنّ الكلام فى أصله خال من الإضافه ؛ نحو قوله تعالى : (وَكُلًّا وَعَدَ اللهُ الْحُسْنى)، أى : وكلّ فريق. وقوله تعالى : (أَيًّا ما تَدْعُوا (٣) فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى) ، ونحو : تشعبت فروع التخصص فبعض زراعى ، وبعض طبىّ. وبعض هندسىّ ... أى : فبعض الفروع ...

ويتحقق هذا فى الأسماء بنوعيها : التامه (٤) وغير التامه (ولا سيما ما كان منها دالّا على الإحاطه والشمول ، أو البعضيه ؛ كما فى الأمثله).

الثالثه : أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه ؛ فيبقى المضاف على حاله التى كان عليها قبل الحذف ؛ فلا يتغير إعرابه ، ولا يرد إليه ما حذف

١- إذا كان المضاف إليه هو «ياء المتكلم» تميز بأحكام خاصه ، هامه تجىء فى ص ١٦٩ وما بعدها - م ٩٧ -

٢- فى ص ١٣١ و١٤١ وما بعدهما.

٣- «أيا» أداه شرط ؛ للعموم والإبهام. «تدعوا» فعل شرط ، مضارع ، مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعه فاعل «وما» زائده.

٤- فى رقم ١ من هامش ص ١٣١ أن المراد بالأسماء التامه هنا ما لا تدل على الغايات ، المشروحه فى هامش ص ١٤١. أما غير التامه فهى قبل وبعد وأشباههما و ... مما شرحناه فى هذا الباب فى ص ١٣١ وما يليها.

للإضافه - كالتنوين ... وإنما تظل أحكام الإضافه ساريه بعد الحذف كما كانت قبله.

ويشترط فى المضاف المذكور إن كان اسما تامّا (١) أن يعطف عليه اسم عامل فى لفظ مشابه للمضاف إليه المحذوف فى صيغته ومعناه ؛ ليدل على المحذوف نصّيا ؛ فيكون فى قوه المذكور ، نحو : أنفقت ربع ونصف المال ، أى : أنفقت ربع المال ونصف المال. فحذف المضاف إليه الأول بعد تحقق الشرط المطلوب ، وهو وجود اسم معطوف : (نصف) وهذا المعطوف عامل فى لفظ آخر (نعنى به : المال) وهو مشابه للمحذوف فى صيغته ومعناه ؛ فاستغنينا بالمذكور عن المحذوف ؛ أى : أن المضاف إليه الثانى دل على الأول المحذوف (٢) ، ومثل قول الشاعر :

سقى الأرضين الغيث سهل وحزنها (٣)

فنيطت (٤) عرى (٥)

الآمال بالزرع والضّرع (٦)

أى : سهلها وحزنها. وقول الفرزدق :

يا من رأى عارضا يسرّ به

بين ذراعى وجبهه الأسد

١- أما ظروف الغايات ؛ (مثل : قبل ، بعد ، ونظائرهما) فلا يشترط فيها هذا ، كما تقدم عند الكلام عليها. (وقد سبق شرح الأسماء التامه ، والغايات فى هوامش ص ١٣١ و ١٤١ و ١٦٥ ...).

٢- هناك تقدير آخر فيه تكلف ... وملخصه ، أن الأصل : أنفقت ربع المال ونصفه. ثم تأخر المضاف إليه ، فصارت الجمله : أنفقت ربع - ونصفه - المال - ثم حذفت الهاء تحسينا للفظ ، ولا داعى لهذا التكلف والالتواء الذى لا فائده منه. ويقول الفراء : إذا كان الاسمان المضافان متصاحبين فى الاستعمال الكلامى الكثير كاليد والرجل ، و «قبل وبعد» أضيفا معا للمضاف إليه المذكور ، ولا شىء محذوف ، ولا متقدم أو متأخر عز مكانه. وفى هذا راحه وتيسير ، ولكن الأول أدق. برغم أن نتيجه الآراء الثلاثه واحده.

٣- الحزن : الأرض الغليظه ، الصلبه. (ضد السهله).

٤- فتعلقت.

٥- جمع : عروه ، وهى الجزء البارز من الإناء وغيره ، كى يمكن إمساك الإناء منه ، وكأنه حلقه مستديره - أو نحوها - مما يكون متصلا بظاهر الإناء ، كى تمسكه اليد فى سهوله.

٦- الضرع : المكان الذى يتجمع به لبن الحيوانات اللبنيه فى آخر بطنها ، والمراد ، هنا تلك الحيوانات نفسها.

أى : بين ذراعى الأسد ، وجبهه الأسد. ولا فرق فى المعطوف العامل بين أن يكون مضافا يعمل الجر فى المضاف إليه - كالمثالين السالفين ، - وأن يكون عاملا آخر غير مضاف ؛ نحو ، قول الشاعر

علّقت آمالى فعمّت النعم

بمثل أو أنفع من وبل (١)

الدّيم (٢)

أى : بمثل ، أو : بأنفع (٣) ...

وقد يحذف المضاف إليه (٤) ويبقى المضاف على حاله إذا كان هذا المضاف معطوفا على مضاف إلى مثل المحذوف ، - وهذه الصوره عكس السابقه - ومنها الحديث الذى رواه البخارىّ عن أحد الصحابه ونصه : غزونا مع رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) سبع غزوات وثمانى ، بفتح الياء بغير تنوين. والأحسن الاقتصار فى هذ النوع على المسموع.

* * *

ح - إذا وقع بعد المركب الإضافى (كعبد العزيز - وشمس الدين - وسيف الله ... وأنواع العلم الكنيه ...) نعت (٥) ، فهو للمضاف ؛ لأن المضاف

١- الوبل : المطر الشديد.

٢- جمع : ديمه ، وهى المطر الذى يطول زمنه بغير رعد ولا برق.

٣- اكتفى ابن مالك فى الإشاره إلى الأحوال السابقه بقوله الموجز : ويحذف الثّانى فيبقى الأوّل كحاله إذا به يتّصل بشرط عطف وإضافه إلى مثل الّذى له أضفت الأوّلا يقول : إن الثانى ، (وهو : المضاف إليه) يحذف ولا يتأثر الأول (وهو المضاف) بالحذف ، بل يبقى على حاله الأول حين اتصاله بالمضاف إليه المحذوف. وهذا بشرط أن يكون المضاف الباقى على حاله معطوفا عليه ، والمعطوف مضاف إلى لفظ مثل المحذوف الذى أضيف إليه الأول الباقى بعد الحذف. ثم انتقل بعد هذا إلى الكلام على الفصل بين المتضايفين فقال بيتين سبق شرحهما فى موضعهما الأنسب من ص ٥٨ وهما : فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا او ظرفا أجز ، ولم يعب : فصل يمين. واضطرارا وجدا بأجنبىّ ، أو : بنعت ، أو : ندا

٤- إذا كان غير ياء المتكلم. فإن كان ياء المتكلم فله الأحكام الخاصه الآتيه فى ص ١٦٩ و١٧٢.

٥- انظر فى ص ٤٤٤ ما يتصل بحكم النعت وغيره من التوابع إذا كان المتبوع كنيه.

هو المقصود الأساسىّ بالحكم ، أما المضاف إليه فهو قيد له - كما تقدم (١) - ويستثنى من هذا الحكم حالتان :

الأولى : أن يقوم دليل على أن المقصود بالنعت هو المضاف إليه ؛ نحو : أسرع إلى معاونه الصارخ الملهوف ، ولا تتوان فى بذل الجهود الصادقه لإنقاذه.

الثانيه : أن يكون المضاف هو لفظه : «كلّ» (٢) ، فالأحسن فى هذه الحاله مراعاه المضاف إليه ؛ لأنه المقصود الأساسىّ. أما المضاف : «كلّ» فجىء به لإفاده الشمول والتعميم ؛ نحو : كل فتاه مهذبه هى دعامه لرقىّ وطنها ، وإسعاد أهلها ... ومراعاه المضاف : «كلّ» ضعيفه هنا.

وتطبيقا على ما سلف يعرض النحاه (٣) لإعرب بعض النعوت ؛ فيجيزون فى كلمه : «الأعلى» من قوله تعالى : (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) أن تكون نعتا لكلمه : «اسم» ، أو لكلمه : «رب» لأن الغرض هو تنزيه المسمى (أى : المولى جل شأنه). ولا مانع أن يكون الغرض تنزيه اسمه عن الأوصاف والتأويلات التى لا تليق بهذا الاسم المعظّم ، وعن إطلاقه على غيره سبحانه ...

وأما نحو : جاءنى رسول علىّ الظريف ... فالنعت للمضاف ، ولا يكون للمضاف إليه. إلا بدليل ؛ لأن المضاف إليه جاء لغرض التخصيص. ولم يجىء لذاته. بخلاف النعت فى مثل : و «كلّ فتى يتّقى فائز» ... فإن النعت للمضاف إليه ؛ لأن المضاف جاء لإفاده التعميم ، لا للحكم عليه. وغير هذا ضعيف ، ما لم تقم قرينه توجّه إليه بغير لبس ولا خفاء - كما أسلفنا -. «ملاحظه» - إذا كان العلم كنيه - والكنيه لا تكون إلا مركبا إضافيا - وجاء تابع له من نعت ، أو غيره ، وجب مراعاه ما يأتى فى «ا» من ص ۴۴۴.

١- فى الصفحه الثانيه من هذا الجزء.

٢- للكلام على إضافه «كل» إشاره فى ص ۶۳ و۷۲ و۱۱۶ و۵۱۳ ولوقوعها نعتا فى ص ۴۶۳ و۴۶۷ و۵۱۳.

٣- راجع فيما يأتى الجزء الثانى من «المغنى» باب : «التوابع».

المسأله ۹۷ : المضاف إلى ياء المتكلم

اشاره

(۱)

تقتضى الإضافه أحكاما عامه عرفناها فى بابها (۲). وفى مقدمه تلك الأحكام : إعراب المضاف على حسب حاجه الجمله التى يكون فيها ، وجرّ المضاف إليه دائما ... و ...

لكن الإضافه لياء المتكلم تستلزم أحكاما أخرى فى ضبط ياء المتكلم ؛ وضبط الحرف الذى قبلها من آخر المضاف (۳). وفيما يلى البيان : أولا (۴) - : يجب كسر آخر المضاف ، وبناء ياء المتكلم على السكون أو الفتح فى محل جرّ ، فى أربع حالات :

۱- أن يكون المضاف اسما مفردا صحيح (۵) الآخر ؛ ككلمه : «نفس» ، و «وطن» و «روح» ، و «مال» فى نحو : وقفت نفسى على خدمه وطنى ، وسأبذل روحى ومالى فى حمايته ، وقول الشاعر :

أأكذب عامدا من أجل مال؟

فليس بنافعى - ما عشت - مالى (۶)

وإعراب المضاف فى هذا النوع كالذى يليه ؛ وسيأتى البيان.

۱- لهذا الباب صله وثيقه بباب : «المنادى المضاف لياء المتكلم» ج ۴ ص ۴۳ م ۱۳۱ - ويعتبر كل منهما متمما الآخر.

۲- فى ص ۶ وما بعدها.

۳- سبق تلخيص مفيد لها فى ج ۱ رقم ۸ من ص ۱۸۱ م ۱۶.

۴- سيجىء الحكم الثانى فى أول ص ۱۷۷.

۵- وكذلك ما يدخل فى حكمه. وسيأتى فى «ح» ص ۱۷۳ - وصحيح الآخر هو : ما ليس فى آخره حرف من أحرف العله الثلاثه ؛ (وهى : الألف - والواو - والياء) ، ومعتل الآخر ؛ هو : ما فى آخره حرف من أحرف العله الثلاثه. - كما فى ج ۴ هامش ص ۴۳ و ۷۹ -.

۶- وزن الشعر يمنع تحريك الياء هنا. - أى : أن الحركه ممنوعه للضروره -.

٢- أن يكون المضاف اسما مفردا معتلا شبيها بالصحيح (١) ككلمه «صفو» و «بغى» فى مثل : لا يؤلمنى ويكدّر صفوى كبغيى على الناس ، ولا سيما الضعفاء.

ونقول فى إعراب المضاف فى هذا النوع وما قبله فى حاله الرفع : إنه مرفوع بضمه مقدره (٢) ، منع ظهورها الكسره العارضه لمناسبه الياء ، نحو : علمى وحده أنفع لى من مالى وحده - صفوى يكدره بغيى ..

ونقول فى حاله النصب : إنه منصوب بفتحه مقدره منع من ظهورها الكسره العارضه لمناسبه الياء ؛ نحو : إنّ أخى الحقّ من يزيد صفوى! ويمنع بغنى.

أما فى حاله الجرّ - نحو : (أتعلم من تجاربى مالا- أتعلمه من كتبى - الصوت العذب يخفف من شجوى ..) فقد نقول : إنه مجرور بكسره مقدره على آخره منع ظهورها الكسره العارضه لمناسبه الياء ، أو نقول : إنه مجرور بالكسره الظاهره

١- المعتل الشبيه بالصحيح ما فى آخره حرف متحرك من حرفى العله : (الواو أو الياء) مع سكون ما قبله ؛ نحو : (سقى - ظبى) - (شجو - صفو) - ونحو : (حوارىّ - عشىّ - خفىّ - وكل ما هو مختوم بياء مشدده للنسب ؛ كعبقرىّ ، أو غير النسب ؛ مثل : كرسىّ ، ونحوهما من كل مختوم بياء مشدده ، ليس تشديدها نتيجه إدغام ياءين. ولهذا المعتل الشبيه بالصحيح المشتمل على ياء مشدده ، وتشديدها ليس نتيجه إدغام ياءين -. حكم يتلخص فيما يأتى : إذا كان المضاف - مختوما قبل إضافته بياء مشدده ، مثل : كرسىّ - حوارىّ - ... فإنه بعد إضافته تتجمع فى آخره ياءات ثلاث متواليه وهذا ممنوع - غالبا - وللفرار منه يجب الالتجاء إلى واحده مما يأتى : إما حذف ياء المتكلم (وهى المضاف إليه) مع بقاء ما قبلها مكسورا فى كل الحالات ؛ لتكون الكسره دليلا- على الياء المحذوفه ، نحو جلست على كرسىّ ... بغير تنوين ، والأصل كرسيّى ... وإما قلب ياء المتكلم ألفا ، وحذف الألف مع فتح ما قبلها ؛ لتكون الفتحه دليلا على الألف المحذوفه المنقلبه عن ياء المتكلم ؛ نحو ؛ جلست على. كرسىّ ... ، والأصل : على كرسيّا ... وإما حذف إحدى الياءين الأوليين وإدغام الثانيه فى ياء المتكلم فتنشأ ياء مشدده مكونه مزيده من السابقه منهما ساكنه ، والمتأخره (وهى ياء المتكلم) مفتوحه. ولا- فرق فى الصوره الظاهره - لا فى الحقيقه - بين هذه الحاله والتى قبلها. والأفضل الاقتصار على الحاله الأولى. مع صحه استعمال الأخريين.

٢- للإعراب المقدر (أى : التقديرى) وكذا الإعراب المحلى ، مواضع خاصه بكل منهما ، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما فى موضعه الخاص ، وقد سبق بيان تلك المواضع تفصيلا ، وتوضيح أثرهما فى الباب الخاص بهما ، (وهو : باب «المعرب والمبنى» ج ١ ص ٥٢ م ٦ وفى ص ١٢٩ م ١٦).

مباشره ، ولا داعی لتقدیر کسره مع وجود أخری ظاهره. وهذا أنسب (۱) ، لبعده من التکلف والتعقید. والأخذ به أولی فی هذه الصوره وأشباهها ؛ لأنه یغنینا عن التقدیر قدر الاستطاعه.

۳- أن یکون المضاف جمع تکسیر صحیح الآخر ؛ مثل کلمه : «رفاق» فی نحو : تخیرت رفاقی ممن طابت سریرتهم ، وحسنت سیرتهم. وإعرابه - رفعا ، ونصبا ، وجرّا - کسابقه.

۴- أن یکون المضاف جمع مؤنث سالما ؛ نحو : تسابقت زمیلاتی فی میادین العمل النافع - أکبرت زمیلاتی - أعرف لزمیلاتی حقهن فی الإکبار ... وحکمه : الرفع بضمه مقدره منع من ظهورها الکسره العارضه. والنصب والجر بالکسره الظاهره ؛ طبقا للرأی الأسهل ، أو بالکسره المقدره التی منع من ظهورها الکسره العارضه ، طبقا للرأی الآخر.

۱- وقد اختاره صاحب التسهیل.

زیاده وتفصیل

١ - إذا كانت الإضافه محضه جاز فی الحالات السابقه واحد من أمور أربعه أخری :

إما حذف یاء المتكلم ، مع بقاء الكسره التی قبلها لتدل علیها ، وإما قلب الكسره التی قبل الیاء فتحه ، وقلب یاء المتكلم ألفا ؛ ففی نحو : «نفسی ووطنی» من المثال السابق (١) نقول : وقفت نفس علی خدمه وطن ، (٢) أو : وقفت نفسا علی خدمه وطنا ..

وإما حذف هذه الألف مع بقاء الفتحه التی قبلها دلیلا علیها ؛ نحو وقفت نفس علی خدمه وطن.

وإما حذفها ومجیء تاء التأنیث (٣) عوضا عنها : بشرط أن یكون المضاف منادی ، ولفظه : «أب» ، أو : «أم» - نحو : یا أبت ، یا أمّت (٤) ... ولا یجوز الجمع بین التاء والیاء.

وكل ما تقدم بشرط أن یكون أمر الیاء المنقلبه ألفا أو المحذوفه - واضحا ، فلا یحدث لبس أو فساد للمعنی بسببه. وبالرغم من جواز هذه الأمور الأربعه وصحتها عند تحقق هذا الشرط فالأفضل - الیوم - التخفف منها ومن محاكاتها ؛ لأنها - مع صحتها وجوازها - لا تخلو من غموض وخفاء یتنافیان مع الغرض الصحیح من اللغه ، واستخدامها أداه بیان وإیضاح. وحسبنا فهم ما ورد بها من الكلام القدیم ؛ ولهذا نعرضها.

١- فی ص ١٦٩ وهو : وقفت نفسی علی خدمه وطنی ...

٢- وكقوله تعالی : (ذلِكَ لِمَنْ خافَ مَقامِی ، وَخافَ وَعِیدِ.) أی : وعیدی. ولو لا أن یاء المتكلم محذوفه لوجب نصب كلمه : «وعید» كما یقضی سیاق الآیه فی سوره «إبراهیم». وفی هذه السوره تكرر حذف یاء المتكلم مع بقاء الكسره قبلها.

٣- مبنیه علی الفتح ، أو علی الكسر ، وكلاهما قوی كثیر. أو علی الضم ، وهو قلیل ، (كما سیجیء فی ج ٤ ، باب «النداء» م ١٣١ ص ٤٦ ، حیث الكلام علی طریقه كتابتها.)

٤- المنادی فی هاتین الصورتین منصوب بفتحه ظاهره دائما - علی الرغم من أن تاء التأنیث توجب فتح ما قبلها حتما - ؛ إذ لا داعی للإطاله بأنه منصوب بفتحه مقدره منع من ظهورها الفتحه التی جاءت لمناسبه التاء. وهذا المنادی مضاف ، ویاء المتكلم المحذوفه مضاف إلیه وجاءت تاء التأنیث - وهی حرف - عوضا عنها ، مع بقائها حرفا للتأنیث كما كانت ، ولیست بالمضاف إلیه - كما سیجیء فی ج ٤ فی باب المنادی المضاف لیاء المتكلم م ١٣١ ص ٤٦.

فإن كانت الإضافه غير محضه مثل : «مصاحب» ؛ فى نحو : الوالد مصاحبى غدا فى الرحله ، - لم يجز شىء من هذه الأمور الأربعه. ووجب إثبات ياء المتكلم مع بنائها على السكون - وهو الأكثر - أو على الفتح ، وكسر ما قبلها فى الحالتين ؛ لأن الكسره هى التى تناسبها.

* * *

ب - النحاه يعتبرون الإضافه لياء المتكلم المذكوره فى الجمله نصّيا ، نوعا من «الإضافه الظاهره». ويسمون الإضافه إلى ياء المتكلم المنقلبه ألفا ؛ أو المحذوفه بعوض أو بغير عوض - «الإضافه المقدره» (١).

* * *

ح - يدخل فى حكم الصحيح عند إضافته لياء المتكلم الأسماء الخمسه الآتيه : (أب - أخ - حم - فم - هن) ، ودخولها قائم على الرأى الشائع الذى يحسن الاقتصار عليه عند إضافتها ، وهو يقضى بعدم إرجاع الحرف الأخير المحذوف من تلك الأسماء ، وباعتباره عند إضافتها كأن لم يكن ؛ فهى أسماء معربه بحركات مقدره على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسره المناسبه. فبالرغم من أن أصلها : (أبو - أخو - حمو - هنو - فوه ... - بالرغم من ذلك الأصل نقول - فى الرأى الشائع - عند إضافتها : أبى - أخى - حمى - هنى - فى ... بزياده ياء المتكلم ، مبنيه على السكون ، مع كسر ما قبلها.

أما «ذو» التى تعرب إعراب الأسماء الخمسه السابقه فلا يصح إضافتها لياء المتكلم - كما سبق فى بابها ، ج ١ ص ٧٠ م ٨ -

وهناك رأى آخر ؛ لا يحسن الأخذ به ، وإنما نذكره - كالمعتاد فى أمثاله - لنفهم به ما ورد مما ينطبق عليه فى الكلام المأثور ، دون محاكاه ، وهو رأى مستنبط من بضعه أمثله قليله مسموعه عن بعض قبائل. ومقتضاه : وجوب إرجاع الحرف المحذوف من تلك الأسماء الخمسه عند إضافتها ، وتسكينه ، واعتبار الاسم المضاف بعد إرجاع المحذوف وتسكينه ، نوعا من المعتل الآخر يجب معه بناء ياء المتكلم على

١- سبقت الإشاره لهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٧.

الفتح ، وقلب حرف العله الذى قبلها ياء ساكنه تدغم فى ياء المتكلم المبنيه على الفتح (١) وعلى هذا تكون الأسماء السالفه المضافه معربه بحركات مقدره ، منع من ظهورها السكون الذى فوق الياء الأولى ، وهو السكون الآتى للإدغام ، ولا يصح أن تكون فى حاله الرفع مرفوعه بالواو - كالشأن فى الأسماء الخمسه ، لأن شرط إعراب الأسماء الخمسه بالحروف ألا تكون مضافه لياء المتكلم. والذين يقولون إن المحذوف من كلمه : «فم» ياء ، لاواو ، يرجعون هذه الياء ويدغمونها فى ياء المتكلم (٢) ، ، ولا يختلف الإعراب هنا عن سابقه.

(وستجىء إشاره لبعض ما سبق فى باب المنادى المضاف لياء المتكلم - ج ٤ ص ٤٣ م ١٣١).

* * *

د - بمناسبه ما سبق من الكلام على إضافه الاسم المعتل الآخر بالواو المحذوفه ... لم أر فيما بين يدى من المراجع حكما للاسم المعرب المعتل الآخر بالواو الثابته عند إضافته لياء المتكلم (٣). ولعل السبب أن هذا النوع من الأسماء المعتله لا يعرفه العرب الأقدمون ؛ إذ لم برد منه إلا بضع كلمات معربه ؛ تكاد لا تزيد على ثلاثه ، لهذا لم يدخله النحاه فى اعتبارهم عند تقسيم الاسم المعتل الآخر وأحكامه ؛ فقسموه إلى المعتل بالألف ، وإلى المعتل بالياء ، وتركوا الاسم المعتل الآخر بالواو (٤).

لكنا اليوم لا نستطيع إهماله ؛ لشيوعه بيننا ، وكثره التسميه به ، فمن أسماء الناس المتداوله : حميدو - زندو - زوغو - روميو - غاليليو - كاسترو - ...

١- وهل يكسر ما قبل هذه الياء المشدده تشديد إدغام؟ لعل الأنسب هو الكسر ، مراعاه لضوابط العامه ، وإن كنت لا أعرف فيه نصا خاصا بهذه المسأله.

٢- راجع الصبان ج ١ عند الكلام على الأسماء الخمسه ، وبيت ابن مالك : «وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا ...» وج ٢ فى آخر باب «المضاف إلى ياء المتكلم». ويكملهما ما جاء فى الهمع ج ٢ ص ٥٤.

٣- أما معتل الآخر بالألف أو بالياء فيجىء حكمه فى ص ١٧٧.

٤- لنا فى هذا رأى (سجلناه فى ج ١ ص ١٢٢ ، ١٢٥ م ١٥) مقتضاه أنه لا يمكننا إغفال هذا القسم اليوم. ووضعنا له الحكم المناسب. وأوضحنا هناك ما يؤيد هذا الحكم ، كما تكلمنا على حكم تثنيته وجمعه فى الجزء الرابع (م ١٧١ بهامش ص ٤٥٧).

ومن أسماء البلاد المشهوره : أدكو - أدفو - وهما بلدان مصريان - أركنو (اسم واحه مصريه) - كزمو - طوكيو - برنيو - كنغو - إكوادورو ... ولا شك أن الحاجه. قد تدعو إلى إضافه اسم من هذه الأسماء وأشباهها - إلى ياء المتكلم ، فما الحكم الذى يختار للتطبيق هنا؟

قد يكون بإضافه ياء المتكلم إلى آخر الاسم مباشره مع إبقاء الواو ساكنه ، مراعاه لأصلها ، ودلاله عليه ؛ (لأن تحريكها بالكسر يبعد الذهن عن إدراك هذا الأصل ، ويوقع فى اللبس) ؛ فنقول حميدوى - زندوى ... و .. ولكن فى هذا الرأى - مع توضيحه المراد - مخالفه لقاعده الإعلال التاليه هنا.

وقد يكون بقلب الواو ياء ساكنه ، وإدغامها فى ياء المتكلم المبنيه على الفتح فتنشأ ياء مشدده مفتوحه (تتكون من الياء الأولى الساكنه ، والثانيه المبنيه على الفتح) مع كسر ما قبل الياء المشدده. ولن يقع لبس بين هذه الياء وياء النسب ، لأن الأولى لازمه التشديد مع الفتح دائما ، أما ياء النسب ، فلازمه التشديد أيضا ، ولكنها ترفع أو تنصب أو تجر على حسب الجمله ...

ولعل الأخذ بهذا أولى ؛ لما فيه من مراعاه الأصول العربيه الوثيقه ، والقواعد العامه فى «الإعلال» ، وتطبيقها على الكلمات الدخيله التى تقضى الضروره باستعمالها. ومن تلك الأصول : (أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ، وكسر ما قبلهما ، إلا لمانع - كما سنعرف قريبا (١)). على أن الأخذ بهذا الرأى أو بسابقه - أو بغيرهما - يحتاج إلى إقرار وشيوع بين المتخصصين فى شئون اللغه.

ه - من الألفاظ المستعمله : «ابنم» المبدوء بهمزه الوصل ، والمختوم بالميم الزائده ؛ فيجوز عند إضافته لياء المتكلم إبقاء الميم الزائده ، وحذفها ، مع إسكان الياء ، وكسر ما قبلها فى الحالتين ؛ فتقول : ابنمى ، أو : ابنى.

و - عند الوقوف على ياء المتكلم يجوز زياده هاء السكت (٢) بعدها مع بناء الياء على الفتح ؛ كقوله تعالى : (وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتابَهُ بِشِمالِهِ فَيَقُولُ يا لَيْتَنِي

١- فى رقم ٢ من هامش ص ١٧٨. أما التفصيل ففى باب : «الإعلال والإبدال» من الجزء الرابع.

٢- وهى ساكنه فى الأغلب.

لَمْ أُوتَ كِتابِيَهْ ، وَلَمْ أَدْرِ ما حِسابِيَهْ ، يا لَيْتَها كانَتِ الْقاضِيَهَ ، ما أَغْنى عَنِّى مالِيَهْ ، هَلَكَ عَنِّى سُلْطانِيَهْ)، ومنه قول عائشه فى وصف أبيها : «أبيه ، وما أبيه ...».

ص: ١٧۶

ثانيا (١) : يجب تسكين آخر المضاف ، وبناء المضاف إليه (وهو : ياء المتكلم) على الفتح - فقط - فى محل جر فى الأحوال الأربعه الآتيه (٢) :

١- أن يكون المضاف اسما مقصورا (٣) ؛ مثل كلمه : «هدى» فى نحو : هداى خير الوسائل للسعاده. ومن العرب من يقلب ألف المقصور ياء ، ويدغمها فى ياء المتكلم ؛ فيقول : هدىّ خير الوسائل للسعاده. ولكن هذا الرأى - مع جواز محاكاته - لا يحسن اليوم الأخذ به ؛ منعا لفوضى التعبير (٤) ...

٢- أن يكون المضاف اسما منقوصا (٥) ؛ مثل كلمه : «هاد» ؛ فى نحو : العقل هادىّ إلى الرشاد ... (والمنقوص : اسم معرب ، آخره ياء لازمه ، مكسور ما قبلها ، غير مشدده ؛ مثل : الهادى - الداعى - الوالى ... (٦)) فهذه الياء عند الإضافه وحذف «أل» تسكن ، وتدغم فى ياء المتكلم التى يجب بناؤها على الفتح فى محل جرّ : فيحدث من إدغامهما ياء مشدده).

٣- أن يكون المضاف مثنى - أو شبهه ؛ كاثنين - مرفوعا أو غير

١- أما الحكم الأول فقد سبق فى ص ١٦٩.

٢- مع ملاحظه ما سبق فى «ب» من الزياده والتفصيل ص ١٧٣.

٣- هو الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمه ، مثل : الهدى : الرضا ... وتفصيل الكلام عليه فى ج ١ ص ١٢٢ م ١٥.

٤- وفى هذه الحاله يكون معربا بالياء التى أصلها الألف ، بدل حركات الإعراب التى كانت مقدره على الألف. فهو مما ناب فيه حرف عن حركه - طبقا للبيان السابق فى موضعه الأنسب - ج ١ ص ١٠٦ م ٧ «ب» - لكن يكاد يقع الاتفاق على قلب الألف ياء فى الظرف. «علا» (كعصا) (وهو لغه فى : «عل» بمعنى : «فوق» وقد سبق الكلام عليه فى الظروف ص ١٤٧ - كما سبق بيان إعرابه مفصلا فى ج ١ م ١٦ ص ١٧٨ فى آخر الكلام على الاسم المعرب المعتل الآخر). عند إضافته لياء المتكلم فى لغه من يجيز إضافته ؛ نحو : أحجب الشمس من علىّ. وكذلك الظرف «لدى» ، ومن الواجب أن تقلب ألف «لدى» ياء عند إضافته لياء المتكلم ، أو لغيرها من الضمائر : نحو : لدىّ العون لمن يستعيننى ، ولديك الإكرام لمن يقصدك كما سبقت الإشاره. أما «على» و «إلى». الحرفان الجاران فيجب قلب ألفهما ياء عند جرهما الضمير مطلقا.

٥- من الحالتين الأولى والثانيه يتضح حكم الاسم المعرب المعتل الآخر بالألف أو بالياء عند إضافته لياء المتكلم. أما حكم الاسم المعرب المعتل الآخر بالواو فقد سبق فى «د» من ص ١٧٤.

٦- تفصيل الكلام عليه فى ج ١ ص ١٢٤ م ١٥.

مرفوع (١) مثل كلمه : «يدان» فى نحو : لا أتطلع إلا لما كسبت يداى. ولا أعتمد فى رزقى إلا على يدىّ. وكقول الشاعر :

أيا أخوىّ الملزمىّ ملامه

أعيذكما بالله من مثل ما بيا

(ويلاحظ أن ياء المثنى - وشبهه - فى حاله نصبه وجره تدغم فى الياء الواقعه مضافا إليه ، فتظل الأولى ساكنه ؛ وتبنى الثانيه على الفتح فى محل جر. ومن إدغامهما تنشأ الياء المشدده - كالتى فى البيت السالف - أما فى حاله رفع المثنى - وشبهه - فتبقى ألفه على حالها ، وبعدها ياء المتكلم - وهى المضاف إليه - مبنيه على الفتح فى محل جر ، ولا بد من حذف نون المثنى المضاف مهما اختلفت استعمالاته.

٤- أن يكون المضاف جمع مذكر سالما - أو شبهه ؛ كعشرين - مرفوعا أو غير مرفوع ؛ مثل كلمتى : «مشاركون» و «معاونين» فى خطبه قائد فى جنوده وقد انتصر. «أنتم اليوم مشاركىّ فى لذه الانتصار وفخره ، كما كنتم معاونىّ فى صد العدو ، والفتك به ، فمرحى بمشاركىّ ، ومرحابهم).

والأصل : أنتم مشاركون لى ؛ ثم حذفت النون - وجوبا للإضافه ، وكذا اللام (٢). فصارت : مشاركوى ، ثم قلبت الواو ياء (٣) ، ساكنه وأدغمت هذه الياء الساكنه فى الياء المفتوحه (المضاف إليه) وكسر ما قبلها ؛ لأن الكسره هى التى تناسب الياء ، فصارت مشاركىّ ...

١- تحذف مع النون اللام التى تفصل بينهما وبين ياء المتكلم التى تليها ، طبقا للبيان الذى سبق (فى رقم ٢ من هامش ص ٩) ويرى بعض النحاه أن اللام محذوفه هنا للتخفيف. وهذا خلاف لا قيمه له. والأفضل والأيسر أن يقال : إنها حذفت للإضافه ؛ لأنها لا تحذف إلا عند وجود الإضافه.

٢- تحذف مع النون اللام التى تفصل بينهما وبين ياء المتكلم التى تليها ، طبقا للبيان الذى سبق (فى رقم ٢ من هامش ص ٩) ويرى بعض النحاه أن اللام محذوفه هنا للتخفيف. وهذا خلاف لا قيمه له. والأفضل والأيسر أن يقال : إنها حذفت للإضافه ؛ لأنها لا تحذف إلا عند وجود الإضافه.

٣- تطبيقا لقاعده صرفيه لها شروط وتفصيلات موضحه فى مكانها من باب : «الإعلال والإبدال» - ج ٤ - وموجز القاعده : أنه : إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء. وكسر ما قبلهما ، إن لم يوجد مانع آخر. يمنع من الكسر. كبعض أمثله هنا ؛ وهى الآتيه مباشره (مرتجىّ - مرتضىّ - مصطفىّ ...).

أما «معاونىّ» ، المنصوبه فى المثال ، فأصلها : «معاونين لى» ؛ حذفت النون واللام للإضافه ، ثم أدغمت هذه الياء الساكنه فى الياء المفتوحه ، التى هى المضاف إليه : فصارت معاونىّ ... ومثل هذا يقال فى «مشاركىّ» المجروره ، حيث الحذف والإدغام كذلك.

ومما سبق نعلم أيضا أن «الياء» المشدده التى تنشأ من إضافه جمع المذكر السالم - وشبهه - يجب كسر ما قبلها إن كان مضموما قبل الإضافه لياء المتكلم .. وإن شئت فقل : يجب كسر ما قبلها إن كان جمع المذكر السّالم - وشبهه - مرفوعا بالواو ، وقبل هذه الواو ضمه.

فإن لم يكن قبل الياء المشدده ضمه ، بل قبلها كسره بقى اللفظ على حاله ، كما فى كلمتى : «معاونىّ ، ومشاركىّ» السّالفتين. وإن كان فتحه ، بقى على فتحه ؛ أيضا ؛ منعا للإلباس (١) ؛ مثل الكلمات : (المرتضون - المرتجون - المصطفون - المنتقون ... تقول (٢) عند إضافتها : هؤلاء مرتضىّ - كان مرتجىّ من خياركم - وإن السباقين فى الحلبه مصطفىّ ومنتقىّ (٣).

١- فألف المقصور الزائده على ثلاثه تحذف وتبقى الفتحه ؛ قبلها دليلا عليها. ثم تقلب واو جمع المذكر السالم ياء ساكنه ، وتدغم الياء فى الياء.

٢- فألف المقصور الزائده على ثلاثه تحذف وتبقى الفتحه ؛ قبلها دليلا عليها. ثم تقلب واو جمع المذكر السالم ياء ساكنه ، وتدغم الياء فى الياء.

٣- يقول ابن مالك فى باب : «المضاف لياء المتكلم» ما نصه : آخر ما أضيف لليا اكسر ، إذا لم يك معتلّا ، كرام وقذى أو يك كابنين وزيدين ، فذى جميعها اليا بعد فتحها احتذى («القذى» : الأجسام الصغيره التى تقع فى العين فتؤلمها. «فذى» : فهذه. «احتذى» : اتبع.) يريد : اكسر آخر الاسم الذى أضيف للياء - وهى : ياء المتكلم - بشرط ألا يكون هذا الاسم معتل الآخر ؛ كرام (اسم فاعل من : رمى) وقذى. والتمثيل «برام» فيه إشاره للمنقوص ، والتمثيل «بقذى» فيه إشاره للمقصور. فالمراد بالمعتل هنا : المقصور والمنقوص. وكذلك لا يكون كابنين ، «وزيدين» يشير إلى المثنى ، وجمع المذكر ، وشبههما. فهذه الأربعه جميعها تكون بعدها «ياء المتكلم» - وهى المضاف إليه - مفتوحه - كما شرحنا - ثم قال : وتدغم اليا فيه والواو ، وإن ما قبل واو ضمّ فاكسره يهن - أى : الياء التى فى آخر المضاف. فتدغم فى ياء المتكلم فى جميع ما سبق. وكذلك تدغم الواو أيضا. فالمراد أن ياء المتكلّم تدغم فى ياء المثنى المنصوب ، وفى ياء جمع المذكر المنصوب. وكذلك تدغم فى واو - - جمع المذكر المرفوع بعد انقلاب واوه ياء. فإن وجدت ضمه بعد انقلاب واو الجمع ياء وإدغامها فى ياء المتكلم - وجب قلب هذه الضمه كسره ، ليهون النطق ؛ (أى : يسهل) بالكسره قبل الياء المشدده ، بدلا من الضمه. ويلاحظ أن مراده من «الياء» فى قوله : «تدغم الياء» الياء التى فى المضاف ، وأن مراده من الضمير فى كلمه «فيه» عائد على الياء التى هى مضاف إليه.

المسأله ٩٨ : أبنيه المصادر

المصادر الصريحه ثلاثه أنواع قياسيه

أبنيه المصادر (١)

أولها : «المصدر الأصلى» ، وهو ما يدل على معنى مجرد ، وليس مبدوءا «بميم» زائده ، ولا مختوما بياء مشدّده زائده ، بعدها تاء تأنيث مربوطه ؛ ومن

١- إذا أطلق المصدر كان المراد النوع الأول من الثلاثه الآتيه ، وهو : «الصريح الأصلى» دون المؤول ، ودون النوعين الآخرين. - كما سيجىء فى ص ١٨٥ و١٨٨ و٢٠٧ - وهنا موضع الكلام على المصادر الثلاثه الصريحه ، وكل واحد منها يصح أن يتعلق به شبه الجمله. مع ملاحظه ما سبق فى باب : «المفعول المطلق» (ج ٢ م ٧٤ ص ١٦٦) من أمور هامه تختص بالمصدر من ناحيه تقسيمه إلى : مؤكّد لعامله ، ومبين للنوع ، ومبين للعدد ... ، ومن ناحيه ذكر عامله أو حذفه ... إلخ ... أما المصدر المؤول فقد سبق تفصيل الكلام عليه (فى ج ١ م ٢٩ ص ٢٩٥ آخر باب : الموصول) حيث سردنا الحروف المصدريه ، ومهمه كل منها ؛ وصلته ، وطريقه السبك ، وما يمتاز به المصدر المؤول دون الصريح ، وسائر أحكامه المختلفه ... وقد وضع ابن مالك فى «ألفيته» هذا الباب بعد بابى «إعمال المصدر» و «إعمال اسم الفاعل» واسم المفعول» ولعل حجته ما ردده بعض النحاه من أن الإعمال أمر نحوى وثيق الصله بالأبواب التى سبقت ، وأن الأبنيه والصيغ أمر صرفى يجىء فى المنزله التاليه لمسائل النحو وأبوابه. وهذه حجه واهيه - فيما نرى - إذ الترتيب المنطقى يقتضى تقديم الأبنيه والصيغ ليكون إعمالها وأحكامها وكل ما يختص بها منصبا على شىء معلوم مفهوم. ولا يعقل سرد الأحكام الخاصه بشىء دون أن يكون معلوما من قبل. لهذا لم نأخذ بترتيب ابن مالك هنا ، وقدمنا باب أبنيه المصادر. كلمه عن الجمود والاشتقاق ، ومكان المصدر منها : الاسم قسمان : (ا) جامد ؛ وهو : ما لم يؤخذ من غيره. (أى : أنه وضع على صورته الحاليه ابتداء. فليس له أصل يرجع إليه ، وينتسب له.) مثل : شجره - قلم - أسد - حجر - .... ومثل : فهم - نبوغ - ذكاء - سماحه ... والجامد قسمان : «اسم ذات» ؛ وهو : ما يدل على شىء مجسم محسوس ، كالأمثله الأربعه الأولى ، وما شابهها من أسماء الأجناس الحسيه (وهى التى لها كيان مجسم يدخلها فى دائره الحس) ، «واسم معنى» ؛ وهو : ما يدل على شىء عقلى محض (أى : شىء معنوى يدرك بالعقل ، ولا يقع فى دائره المحسوس) كالأمثله الأربعه الأخيره وأشباهها مما ليس مجسما ولا مشخصا ؛ كسائر أسماء الأجناس المعنويه. -- (ب) مشتق : وهو ما أخذ من غيره ؛ بأن يكون له أصل ينسب له ، ويتفرع منه ، ويتردد ذكر المشتق أحيانا باسم : «الوصف أو الصفه» وهذان غير الوصف أو الصفه المراد منهما النعت الآتى فى ص ٤٣٤ - ولا بد فى المشتق أن يقارب أصله فى المعنى ، وأن يشاركه فى الحروف الأصليه. وأن يدل - مع المعنى - على ذات أو على شىء آخر يتصل به ذلك المعنى بوجه من الوجوه ، كأن تكون الذات هى التى فعلته (كما فى اسم الفاعل) أو هى التى وقع عليها ؛ (كاسم المفعول) أو غير ذلك من زمان ، أو مكان ، أو آله ... مما سيجىء تفصيله فى أبواب المشتقات ... والمشتقات الأصليه التى تدل على معنى وذات أو شىء آخر ، سبعه ؛ هى : اسم الفاعل - اسم المفعول - الصفه المشبهه - أفعل التفضيل - اسم الزمان - اسم المكان - اسم الآله. أما المصدر الميمى فالصحيح أنه ليس من المشتقات - كما سيجىء فى ص ١٨٦ وفى الباب الخاص به ص ٢٣١ - وأما المصدر الصناعى فجامد مؤول بالمشتق - كما سيأتى فى ص

١٨٧ - ويتوسع كثيرا فى المراد من المشتق حتى يشمل ثلاثه أشياء أخرى تدل على معنى وزمن مجردين من الذات وغيرها ، وهى : الفعل الماضى ، والمضارع ، والأمر ، والقرائن هى التى تحدد المراد من نوع المشتق ، أهو مما يدل على المعنى والذات معا؟ أم على المعنى والزمان معا؟ أم المعنى وشىء آخر؟ وإذا استعمل المشتق علما فإنه يصير بمنزله الجامد ، فيفقد خواص المشتق وأحكامه : وتطبق عليه أحكام الجامد التى منها : أنه إذا أضيف كانت إضافته محضه ، بالتفصيل والشروط السابقه فى ص ۴ (راجع هامش ص ٨٩ ج ١ م ١٠). وهناك بعض أسماء جامده قد تلحق - أحيانا - بالمشتق الدال على الذات والمعنى ؛ وتسمى : «الأسماء الجامده الملحقه بالمشتق» ، أو : «الأسماء المشتقه تأويلا» ، ومنها : اسم الإشاره ، ومنها : الاسم الجامد المنسوب ، والاسم الجامد المصغر ، وأكثر ألفاظ «الموصول» ؛ كالموصولات المبدوءه بهمزه وصل. وسيجىء البيان فى باب النعت - ص ۴۵٨ - فكل هذه أسماء جامده ، ملحقه بالمشتق. ويلاحظ أن هذه الأسماء : «الملحقه بالمشتق» ، أو «المشتقه تأويلا» إنما تكون كذلك فى بعض الحالات دون بعض ؛ فليست ملحقه بالمشتق فى جميع حالاتها : وإنما تلحق به حيث تكون فى موضع لا يصلح فيه إلا المشتق ، كالنعت مثلا ؛ إذ الأصل فى النعت أن يكون مشتقا ، ولا مانع أن يكون لفظا ملحقا بالمشتق كالألفاظ السابقه ... (وفى مجله المجمع اللغوى ج ١ ص ٣٨١ بحث مستقل فى الاشتقاق. وفى الجزء الثانى منها بحث آخر ، فى ص ١٩٥ ، ٢۴۵). أصل المشتقات : ا - المصدر الصريح - فى الرأى الشائع المختار - هو أصل المشتقات العشره ، ومنه تتفرع. ولا يعنينا اليوم سرد كل الأدله التى قام عليها اختياره وتفضيله ، وحسبنا أقواها. وهو قولهم : إنه «بسيط» ؛ لدلالته على المعنى المجرد ، «والبسيط» أصل المركب. بخلاف «الفعل الماضى» الذى يعده آخرون - كالكوفيين - الأصل ؛ بحجه أنه يدل على المعنى المجرد وعلى الزمن ؛ فهو يدل على ما يدل عليه المصدر -- وزياده ، وبتغيير يسير يدخل على بنيته يجىء المضارع أو الأمر ... ؛ فالمصدر لهذا أحق عندهم بأن يكون الأصل ... ، ولا يعنينا هذا ولا غيره بعد اشتهار الرأى الأول وشيوعه من غير ضرر لغوى فى الأخذ به. فالخلاف لا قيمه له ؛ - كما سيجىء البيان فى هامش ص ٢١٠. - ولا سيما أن المشتقات الوارده عن العرب - وهى كثيره - لا دليل معها ، على الأصل الذى تفرعت منه. ب - وإذا كان المصدر الصريح هو أصل المشتقات العشره ، فهل الاشتقاق من غيره ممنوع؟ بعباره أخرى : هذا المصدر يدل على المعنى المجرد ؛ فلا دلاله له على ذات ، أو زمان ، أو مكان ، أو تذكير ، أو تأنيث ، أو عدد ... ، - وهذا هو الغالب : لأنه قد يدل على المره أو الهيئه ، كما سيجىء فى ص ٢٢۵ - أما المصدر المؤول فيدل على زمن ، وغيره (كما سبق فى ج ١ ص ٣٠٢ م ٢٩ ... و ...) فهل يترتب على هذا أن يكون الاشتقاق مأخوذا من أسماء المعانى المصدريه وحدها دون الاشتقاق من أسماء «الذوات» التى يسمونها أسماء : «الأعيان» (يريدون : الأشياء المجسمه المحسوسه) ودون الاشتقاق من أسماء المعانى التى ليست بمصادر ، كالاشتقاق من أسماء الأعداد وغيرها مما سيأتى؟. (مع ملاحظه أن بعض القدماء كان يطلق كلمه : «الأخذ» على الاشتقاق من غير المصادر الصريحه - كما فى كتاب «أصول اللغه الذى أصدره المجمع فى القاهره سنه ١٩۶٩ ص ٢٢). الجواب عن هذا : أن الاشتقاق من أسماء الأجناس الخاصه بالمعانى المصدريه جائز لا يكاد يمنعه مانع. أما الاشتقاق من أسماء الأجناس الحسيه ؛ فنوعان : ا - نوع جرى الترجيح قديما وحديثا - على قبوله ، وهو اشتقاق صيغه «مفعله» - بفتح الميم والعين - من الجامد الثلاثى الحسى للدلاله على مكان يكثر فيه ذلك الشىء الحسى المجسم ؛ «كمعنيه» ؛ لمكان يكثر فيه العنب ، و «مخشبه» لمكان يكثر فيه الخشب ... (وهكذا مما سيجىء تفصيله وإيضاح حكمه فى مكانه المناسب من بابى : «اسم الزمان والمكان» ص ٣١٨ و «ح» ص ٣٢۶) ولا بد فى هذا النوع من أن تكون الصيغه مقصوره على «مفعله» ؛ دون غيرها. وأن تكون من ثلاثى حسى جامد ؛ لتحقيق الدلاله على المكان والشىء الحسى الذى يكثر به ، كما سنبنيه فى الموضع المشار إليه. ب - ونوع يخالف ما سبق. واتجه رأى الأغلبيه من القدماء إلى منعه ، والتشدد فى حظر القياس عليه. وقد عرض المجمع اللغوى القاهرى لهذا النوع ، وأطال البحث فيه ، وعقد بشأنه فصلا طويلا تربى صفحاته على

ست وثلاثين (فى الجزء الأول من مجلته ، فى ص ٢٣٢ وما بعدها) بعنوان : «الاشتقاق من أسماء الأعيان» وقد وفّى البحث حقه ، وأولاه من العنايه ما هو به جدير ، وعرض مئات من الكلمات المسموعه عن العرب الفصحاء ، مشتقه من أسماء الأجناس الجامده العينيه ، غير الثلاثيه واستخلص منها قرارا نصه الحرفى - كما جاء فى المرجع السابق : - (اشتق العرب كثيرا من أسماء الأعيان ، والمجمع يجيز هذا الاشتقاق للضروره فى لغه العلوم). ا ه. ومن هذا النص يتبين أنه غير مقصور على صيغه معينه ، ولا نوع خاص من المشتقات العينيه بالرغم من مخالفته لنص آخر سنذكره بعد ، وبالرغم من أنه مقصور على لغه العلوم. وقد سجل المجمع فى بحثه عدم حاجه الفن والأدب إلى استخدامه ؛ لكثره الوسائل اللغويه الأخرى التى تغنى عنه. وكان - - الأولى أن يجعله عاما بعد أن عرض مئات من الكلمات المنقوله عن العرب ، والتى استند إليها فى قراره .. وكثير منها ليس مقصورا على ما يستخدم فى لغه العلوم وحدها ؛ فالاستناد إلى تلك الكثره الوافره يجعل القياس عليها صحيحا قويّا ، ويقتضى أن يكون ذلك القياس عاما شاملا لغه العلم وغيره. هذا إلى أن قصره على لغه العلم وحده وفصلها من لغه الأدب عسير أشد العسر فى معاهد التعليم ، وفى الخطابه ، وفى غيرها من كل ما يقوم على اللغه الصحيحه ، وتتشابك فيه لغه العلم ولغه الأدب. وها نحن أولاء نرى الاشتقاق من أسماء الأعيان قد شاع بين طوائف المثقفين فى الشئون المختلفه ، غير مقصور على نوع معين ، واشتهر حتى صار بمنزله : «الاصطلاح» ومن الخير قبوله ما دام لا يؤدى إلى خفاء أو لبس. وقد أصلح المجمع قراره السابق وجعله مطلقا غير مقيد بشىء مما سبق ؛ فقد جاء فى ص ٦٩ من كتابه المجمعى الصادر فى سنه ١٩٦٩ مشتملا على القرارات المجمعيه الصادره من الدوره التاسعه والعشرين إلى الدوره الرابعه والثلاثين ما نصه تحت عنوان : (الاشتقاق من أسماء الأعيان دون قيد الضروره) بناء على رأى لجنه الأصول ، وهو : (قرر المجمع من قبل إجازه الاشتقاق من أسماء الأعيان للضروره فى لغه العلوم ، كما أقر قواعد الاشتقاق من الجامد. واللجنه تأسيسا على أن ما اشتقه العرب من أسماء الأعيان كثير كثره ظاهره ، وأن ما ورد من أمثلته فى البحث الذى احتج به المجمع لإجازه الاشتقاق ، يربى على المائتين - ترى التوسع فى هذه الإجازه بجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزا من غير تقييد بالضروره)» ا ه. وقد وافق المجمع ومؤتمره على رأى اللجنه ، وصدر قرارهما فى الجلسه الثامنه من مؤتمر الدوره الرابعه والثلاثين سنه ١٩٦٨. أما قواعد الاشتقاق المشار إليها فى القرار السالف فقد ورد بيانها فى الكتاب المجمعى الذى تقدم ذكره ؛ ففى ص ٦٢ منه النص الآتى تحت عنوان : «قواعد الاشتقاق من الجامد العربى والمعرب» ومعها البحوث الخاصه بها. أولا - فى الاسم الجامد العربى : ١- إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثى لازم من الاسم العربى الجامد الثلاثى مجرده ومزيده فالباب فيه «نصر» ويعدى إذا أريدت تعديته بإحدى وسائل التعديه ، كالهمزه والتضعيف ... ؛ مثل : قطنت الأرض تقطن ، كثر قطنها. وقطّنتها زرعتها قطنا). ٢- أما إذا أريد اشتعال فعل ثلاثى متعد فالباب فيه «ضرب» مثل : قطنت الارض أقطنها. زرعتها قطناُ. ٣- وفى كلتا الحالتين يستأنس بما ورد فى المعجمات من مشتقات للاسماء العربيه الجامده ؛ لتحديد صيغه الفعل. تبعا لما ورد من هذه المشتقات. ٤- ويشتق الفعل من الاسم العربى الجامد غير الثلاثى على وزن «فعلل» متعديا ، وعلى وزن «تفعلى لازما. وإذا كان الاسم رباعى الاصول ، أو رباعيا مزيدا فيه ، مثل : درهم وكبريت ، اشتق منه على «وزن» فعلل» بعد حذف الزائد من المزيد ؛ فيقال درهم الزهر وكبرت ، أى صار كالدرهم والكبريت - - وإذا كان خماسيا ؛ مثل سفرجل ، اشتق منه على وزن «فعلل» بعد حذف خامسه ، فيقال سفرج النبت ، بمعنى : صار كالسفرجل. ٥- وتؤخذ المشتقات الأخرى من هذه الأفعال على حسب القياس الصرفى. ثانيا - فى الاسم الجامد المعرب : ٦- ويشتق الفعل من الاسم الجامد المعرب الثلاثى على وزن «فعل» بالتشديد متعديا ، ولازمه «تفعل». ٧- ويشتق الفعل من الاسم الجامد المعرب غير الثلاثى على وزن «فعلل» ولازمه «تفعلل» ...) أه- المنقول من كتاب المجمع. هذا ، ولعل قرار المجمع يشمل - فيما يشمل - الاشتقاق من أسماء المعانى التى ليست مصادر ؛ كالاشتقاق من أسماء العدد ؛ فإن هذه أسماء معان جامده وليست بحسيه ، ولا بمصادر ، وكالاشتقاق من أسماء

الأزمنه وأسماء الصوت ، وهما من أسماء المعانى الجامده أيضا. وفى مجله المجمع (ج ١ ص ٣٨١) بحث مفيد فى هذا ، وفى الاشتقاق وأنواعه عامه. وقد سبقت الإشاره إليه وإلى أن بعض القدماء كان يسمى الاشتقاق من غير المصادر الصريحه : «الأخذ». بناء على ما سبق من جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان يقال (كما جاء فى مجله المجمع اللغوى القاهرى ، ص ٨ من العدد الخاص بالبحوث والمحاضرات التى ألقيت فى مؤتمر الدوره الثلاثين لسنه ١٩٦٣ - ١٩٦٤) «مغنط من المغناطيس ، وقصدر من القصدير ، كما قيل قديما ذهّب من الذهب ، وكبرت من الكبريت ...). ا ه. وجاء فى العدد الخاص بمؤتمر الدوره التاسعه والعشرين - ص ه - ما نصه فى الاشتقاق السالف من الاسم الجامد : (أن يكون الثلاثى اللازم من باب : «نصر» والمتعدى من باب : «ضرب» وغير الثلاثى من باب : «فعلل» فى المتعدى : و «تفعلل» فى اللازم). ا ه. وقد سبقت الأمثله. «ملاحظه» : يتصل اتصالا وثيقا بما سبق ما قرره الجمع من صحه اشتقاق «فعل» من العضو للدلاله على إصابته. ونص القرار - (كما جاء فى ص ٣٩ من كتابه الذى أخرجه سنه ١٩٦٩ باسم : «كتاب فى أصول اللغه» مشتملا على مجموعه القرارات التى أصدرها المجمع من الدوره التاسعه والعشرين إلى الدوره الرابعه والثلاثين) بعنوان : (اشتقاق «فعل» من العضو للدلاله على إصابته) قال بعد العنوان : «(كثيرا ما اشتق العرب من اسم العضو «فعلا» للدلاله على إصابته. وقد نص أبو عبيد على ان ذلك عام فى كل ما يشكى منه فى الجسد ، وكذلك نص ابن مالك فى التسهيل على أنه مطرد)» ا ه. لهذا ترى لجنه الأصول بالمجمع قياسيته. ووافقها المجلس والمؤتمر على رأيها ، وصدر قرارهما بالموافقه فى جلسه المؤتمر الثامنه من دوره ٢٩ سنه ١٩٦٣ هذا وفى الكتاب المجمعى السالف البحوث المفيده التى اعتمد عليها المجمع ومؤتمره فى إصدار القرار السالف ، مدعومه بعشرات من الكلمات المسموعه التى تؤيده ، من مثل : جلده - رأسه - بطنه ... ، أى : أصاب جلده - ورأسه - وبطنه ... و ...

أمثلته : علم – فهم – تقدّم – استضاءه – إبانه. ومثل : بلاء – نضال –

ص: ١٨٢

فضل – صلاح ... فى قول شوقى يخاطب رجال الصحف الوطنيه :

ص: ١٨٣

حمدنا بلاءكمو فى النضال

وأمس حمدنا بلاء السّلف

ومن نسى الفضل للسابقين

فما عرف الفضل فيما عرف

أليس إليهم صلاح البناء

إذا ما الأساس سما بالغرف؟

ص: ١٨۴

... ومئات أخرى. وهذا النوع - وحده - هو المقصود من كلمه : «مصدر» حين تذكر مطلقه بغير قيد يبين نوعا معينا. أما غيره فلابد أن يذكر معه ما يبين نوعه.

ص: ١٨٥

ويدخل فى نوع المصدر الأصلى المصدر الدال على «المره (١) والهيئه» فوق دلالته على المعنى المجرد ، ولكنه لا يذكر إلا مقيدا بذكر المره أو الهيئه (٢).

ثانيها : المصدر الميمى (٣) ، وهو : (ما يدل على معنى مجرد ، وفى أوله «ميم» زائده ، وليس فى آخره ياء مشدده زائده بعدها تاء تأنيث مربوطه (٤)) ، ومن أمثلته : مطلب - مضيعه - مجلبه - معدل .. (بمعنى : طلب - ضياع - جلب - عدول) فى قول بعض الحكماء : «ينبغى للعاقل إذا عجز عن إدراك مطلبه ألّا يسرف فى الهمّ ؛ فإن الإسراف فيه مضيعه للحزم ؛ مجلبه لليأس ، معدل عن السّداد. وإذا ضاع الحزم ، وأقبل اليأس ، واختفى السداد - فرّت فرص النجاح ، وساءت الحياه».

وهو قياسىّ ، ويلازم الإفراد ، والراجح أنه لا يعدّ من المشتقات (٥). وسيجىء تفصيل الكلام على طريقه صياغته ، وفائدته ، وبقيه أحكامه الأخرى (٦) :

ثالثها : المصدر الصناعى ؛ - وهو قياسى - ويطلق على : كل لفظ (جامد أو مشتق ، اسم أو غير اسم) زيد فى آخره حرفان ، هما : ياء مشدده ، بعدها تاء تأنيث مربوطه ؛ ليصير بعد زياده الحرفين اسما دالّا على معنى مجرد لم يكن يدل عليه قبل الزياده. وهذا المعنى المجرد الجديد هو مجموعه الصفات الخاصه بذلك اللفظ ، مثل كلمه : إنسان ، فإنها اسم ، معناه الأصلى : «الحيوان الناطق»

١- سيجىء الكلام عليه فى ص ٢٢٥.

٢- فى ص ٢٠٧ تعريف مفيد آخر للمصدر.

٣- له بحث مستقل فى ص ٢٣١.

٤- يسميها بعضهم : «تاء التأنيث» ، ويسميها غيرهم : «تاء النقل» من حاله إلى أخرى ؛ كالنقل من المذكر المؤنث ، أو من الوصفيه (الاشتقاق) إلى الاسميه المحضه ... (كما فى مجله المجمع اللغوى ، ج ١ ص ١٤ ، وانظر رقم (١) من هامش الصفحه الآتيه) والأمران سيان. ولكن التسميه الأولى أشهر وأوضح. وهى بكل أسمائها علامه قاطعه على التأنيث اللفظى (وقد فصلنا هذا فى ج ٤ م ١٦٩ ص ٥٤٢ باب : التأنيث ، وفى هامشى ص ٥٤٦ و٥٤٧.)

٥- كما سبق فى «ب» هامش ص ١٨٢ ، وكما سيجىء فى ص ٢٣٤ و٢٣٥ لكن يصح أن يتعلق به شبه الجمله ؛ كالشأن فى المصادر الأصليه الصريحه.

٦- فى ص ٢٣١.

فإذا زيد فى آخره الياء المشدده ، وبعدها تاء التأنيث المربوطه (١) ، صارت الكلمه : «إنسانيه» وتغيرت دلالتها تغيرا كبيرا ؛ إذ يراد منها فى وضعها الجديد معنى مجرد ، يشمل مجموعه الصفات المختلفه التى يختص بها الإنسان ؛ كالشفقه ، والحلم ، والرحمه ، والمعاونه ، والعمل النافع .. و .. ولا يراد الاقتصار على معناها الأول وحده ، ومثلها : الاشتراك والاشتراكيه - الأسد والأسديه - الوطن والوطنيه - التقدّم والتقدّميه - الحزب والحزبيه - الوحش والوحشيه - الرّجع والرجعيه - و ... وهكذا

وليس لهذا النوع من المصدر القياسىّ صيغ أخرى ، ولا دلاله غير التى شرحناها. ولا أحكام نحويه تخالف الأحكام العامه التى لكل اسم من سائر الأسماء ، إلا أنه اسم جامد ، مؤول بالمشتق ، يصح أن يتعلق به شبه الجمله ، - كما سبق (٢) - ويصح أن يكون نعتا ، وحالا ... و ... (٣) بخلاف النوعين السابقين ، فهما اسمان جامدان ، ولكل منهما أحكام خاصه به ، وأوزان وطرق لصياغته (٤) على حسب البيان التالى :

١- وتسمى «تاء النقل» ؛ لأن الاسم قبل مجيئها كان مختوما بياء النسب التى تجعله فى حكم المشتق. فلما جاءت هذه التاء نقلته إلى الاسميه المحضه ، وخلصته للدلاله على الحدث ، أى : على المعنى المجرد.

٢- فى «ب» من هامش ص ١٨٢ ...

٣- عرضت المراجع القديمه لهذا المصدر الصناعى القياسى بما لا يخرج عما قدمناه. وكذلك عرض له مجمع اللغه القاهرى عرضا موجزا فى دور انعقاده الأول ، وفيما يلى النص الحرفى - كما ورد فى محضر الجلسه الثانيه والثلاثين من محاضر جلسات دور الانعقاد الأول ص ٤٢٦ - على لسان أحد الأعضاء قال : (حاجتنا إلى المصدر الصناعى ماسه فى علم الكيمياء وغيره من العلوم. وقد قال العلماء إنه من المولد المقيس على كلام العرب. وتخريجه سهل ، لأن هذا المصدر مكون من اللفظ المزيد عليه ياء النسب ، وتاء النقل ، على رأى أبى البقاء فى : «الكليات»). ا ه. - وتقدم المراد من تاء النقل فى رقم ٤ من هامش الصفحه السالفه -. ثم جاء فى المحضر بعد ذلك ما نصه : (أن عضوا آخر قرأ نصوصا من شرح القاموس فى ماده : «كيف» ونصوصا أخرى من «كليات أبى البقاء» وأن مناقشه الأعضاء فى هذه النصوص انتهت إلى القرار الآتى وهو : «إذا أريد صنع مصدر من كلمه يزاد عليها ياء النسب والتاء») ا ه. وقد وافق عليه المجلس نهائيا طبقا لهذا ، ولما فى ص ٢١ من كتاب المجمع المشتمل على القرارات العلميه من الدوره الأولى إلى الدوره الثامنه والعشرين.

٤- الأصل فى المصدر الصريح بأنواعه الثلاثه السالفه الخاليه من الدلاله على المره أو الهيئه أن يدل على المعنى المجرد ... (وهو - كما فى ص ١٨١ وب من ص ١٨٣ - المعنى العقلى المحض الذى لا وجود له فى غير الذهن) ، فلا يدل - بصيغته - على ذات ، ولا على زمن ، ولا إفراد ، ولا تثنيه ، ولا جمع -- ولا تأنيث ، ولا تذكير ، ولا علميه ، ولا شىء أكثر من ذلك المعنى المجرد. والمعانى المجرده كثيره ، لا تكاد تحصر ، والحاجه إلى استعمالها شديده. ومن العسير على غير العرب الأوائل معرفه المصدر الصحيح للفعل ، والاهتداء إليه بين غيره من المصادر الأخرى الكثيره المتنوعه. بل إن العرب الأوائل - وهذا أمر يجب التنبه له - نطقوا المصادر بفطرتهم ارتجالا ، دون أن يعرفوا أسماءها الاصطلاحيه ، وأحكامها المختلفه ، ونحو هذا مما وضع عند تدوين العلوم العربيه ، ولا سيما النحو. فلوضع ضوابط للكشف عن هذا المصدر ، والاهتداء إليه فى يسر وسهوله وتوفيق ، عكف اللغويون والنحويون - منذ عصور بعيده - على فصيح الكلام العربى المأثور ، وعرضوا للمصادر الوارده بأكثره خلال ما عرضوا

له من المسائل ، ودرسوها دراسه وافيه من نواحيها المختلفه ، وبذلوا فيها الجهد - كعادتهم - مصممين أن يصلوا من وراء هذه الدراسه الصادقه المضنيه إلى تجميع أكثر المصادر الوارده ، واستخلاص ظواهرها وخواصها ، ثم تصنيفها أصنافا متماثله ، لكل صنف أوصافه وخصائصه التى ينفرد بها ، وتشترك فيها أفراده واحدا واحدا ، دون غيرها ، بحيث يصح أن ينطبق على كل صنف عنوان خاص به ، تندرج تحته أفراده ، ولا يشاركها فيه أفراد صنف آخر ، له عنوانه الخاص ، وله أوصافه وخصائصه التى تغاير ذاك. كما هو الشأن فى كل القواعد والضوابط العلميه. وقد نجحوا فيما أرادوا. فجمعوا المصادر المأثوره جمعا حميدا - قدر استطاعتهم - ثم صنفوها ، ونوعوها ، وجعلوا لكل صنف ونوع قواعد وضوابط مركزه ؛ تضم تحتها أفراده الكثيره ، المبعثره ، وتنطبق عليها وعلى نظائرها مما نطق به العرب ، وما ستنطق به - قياسا على ما نطقت به العرب - أجيال قادمه لاعداد لها من خلفائهم ؛ فهذا صنف لمصدر الثلاثى المتعدى ، وهذا صنف آخر لمصدر الثلاثى اللازم. وكلاهما قد يكون دالا على حركه ، أو صوت ، أو غيرهما ... - وصنف ثالث لمصدر الرباعى أو الخماسى ... و ... والعارف بتلك الضوابط والقواعد يستطيع أن يهتدى إلى صيغه «المصدر الأصلى» الذى يريده فى سرعه وتوفيق. ونخلص من هذا إلى أمرين هامين : أولهما : أن تلك الضوابط والقواعد التى وضعوها ، وحصروا بها أنواع المصادر ، وأوزانها ، ونسقوا صنوفها ، ونظموا استعمالها - مستنبطه من أكثر الكلام العربى فصاحه ، وصحه ، وشيوعا ؛ فتطبيقها مباح لكل عارف بها ، محسن لاستخدامها ، من غير أن يلزمه أحد الرجوع إلى أصولها الأولى التى استنبطت منها ، (وهى ؛ المصادر الوارده فى الكلام العربى الأصيل) ؛ فإن هذا الرجوع عبث واضح ، وجهد ضائع بعد أن استنفد الأئمه والعلماء جهدهم فى استنباط قواعدهم وضوابطهم من ذلك الكلام الفصيح ، وانتزعوا أحكامهم من أصيله الغالب ، فى دقه وحيطه ، وبالغ أمانه. فالعمل بما استنبطوه إنما هو تطبيق صحيح على ذلك الكثير المسموع ، أو مجاراه سليمه للشائع الوارد عن العرب ، ومحاكاه سائغه لا مكان معها لإيجاب الرجوع إلى «الأصل» الأول ، وتحتيم المعاوده إليه قبل استعمال الضوابط والقواعد ؛ ففى هذا الرجوع إضاعه للجهد والوقت ، فلن تأتى المعاوده بجديد. وقد يكون فى هذا الإيجاب والتحتيم - فوق ما فيه من إضاعه الجهد ، والوقت ، والمال - تعجيز لغير المتفرغين المشتغلين «باللغويات» عامه ، و «النحويات» - - خاصه. فليس بد من الأخذ الحر بما استنبطه ثقات العلماء الحاذقين ، والاستناد إلى ما قالوه ؛ فإذا قرّروا - مثلا - أن مصدر الفعل الماضى الرباعى الذى على وزان : «فعّل» هو : «التفعيل» وجب الإيمان بما قرروا ؛ فنقول فى مصادر : قوّم - علّم - كسّر - كرّم - ... وأمثالها : تقويم - تعليم - تكسير - تكريم ... و ... وهكذا من غير بحث عنه فى كلام عربى قديم. أو فى مرجع لغوى ، أو غيره ... فلا داعى لهذا البحث مع وجود القاعده وانطباقها. وإذا قالوا : إن مصدر الفعل الثلاثى المتعدى هو : «فعل» وجب الاطمئنان لقولهم ، والأخذ به ، وتطبيقه - فى غير تردد - على كل فعل ثلاثى متعد ، نريد الوصول إلى مصدره ، نحو : سمع سمعا - فهم فهما - كتب كتبا - ونظائر هذا من مئات - بغير رجوع إلى مرجع لغوى أو غير لغوى ، ولو كان الرجوع إليه لا يكلفنا جهدا ، أو وقتا ، أو مالا. وبهذه الطريقه المثلى نجنب أنفسنا الشطط ، ونوقيها مساءه العاقبه التى تترتب على إهمال رأى الثقات البارعين من العلماء المتخصصين المتفرغين إهمالا يستحيل معه أن تستقيم أمور اللغه ، أو يستقر لها وضع صالح ، وحياه قويه ناهضه. فالواجب أن نعتمد على القاعده فى الوصول إلى المصدر القياسى ، للفعل ، ولا نبالى بعد ذلك أله مصدر سماعى آخر أم لا؟ وما سبق مستمد من أقوال أئمه كبار يقررون : «أن استعمال المصدر القياسى جائز وإن سمع غيره» وفى مقدمتهم : «الفراء» الذى وصفه الإمام اللغوى النحوى : «ثعلب» - كما جاء فى مقدمه كتاب معانى القرآن ، للفراء - أحد أئمه الكوفه - بقوله : (لو لا الفراء لما كانت عربيه : لأنه خلصها وضبطها. ولو لا الفراء ما كانت عربيه ؛ لأنها كانت تتنازع ، ويدعيها كل من أراد ، ويتكلم الناس فيها على قدر عقولهم وقرائحهم فتذهب ...) والذى وصفه عالم آخر (كما جاء فى معجم الأدباء - ج ٢٠ ص ١١٠) بقوله : «لو لم يكن لأهل بغداد من علماء العربيه إلا الكسائى والفراء لكان بهما الافتخار على جميع الناس». ا ه.

وقيل عنه أيضا - كما جاء فى تهذيب التهذيب ، ج ١١ ص ٢١٢ - «الفراء أمير المؤمنين فى النحو». ا ه ، وفى تاريخ بغداد : «(كان يقال : النحو الفراء ، والفراء أمير المؤمنين فى النحو.)». وقد وصفه بحق أحد أعضاء المجمع اللغوى القاهرى. بأنه «إمام الكوفيين ، ووارث علم الكسائى ، ولا تثريب علينا إذا أخذنا بمذهبه» - راجع ص ١٠٨ من محاضر جلسات الدور الرابع -. ومنهم العبقرى : «ابن جنى». فى كتابه الخصائص (ج ١ ص ٣٦٢ و٣٦٧ و٤٣٩ ،) ومن أوضح النصوص فى هذه الصفحات ما جاء فى ص ٣٦٧ من الباب الذى عنوانه : (باب فى اللغه تؤخذ قياسا) «وقد سجلته مجله المجمع اللغوى فى أحد أعدادها وسجلته محاضر جلساته فى دور الانعقاد الرابع ص ٤٥. وسجلناه فى آخر الجزء الثانى من كتابنا. ثم هو صاحب المذهب الذى أخذه عن المازنى ، ونصه - كما ورد فى ص ٤٤ من تلك المحاضر ، وفى ج ١ ص ٣٦٧ من كتابه - : «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب». وهو القائل : «(ليس كل ما يجوز فى القياس يخرج به سماع ، فإذا حذا إنسان على مثالهم ، وأم مذهبهم ، لم يجب عليه أن يورد فى ذلك سماعا ، ولا أن يرويه روايه.)». ومثل هذا ما جاء -- فى «المصباح المنير» ، ما : «خلف» - ونصه : «(عدم السماع لا يقتضى عدم الاطراد مع وجود القياس.)» ا ه. وأقوى من هذا كله ما دونه أبو البركات بن الأنبارى - المتوفى سنه ٥٧٧ ه - فى كتابه : «لمع الأدله ، فى أصول النحو» (الفصل الحادى عشر ص ٩٥) وفى مطلعه يقول ما نصه : «(اعلم أن إنكار القياس فى النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس ؛ ولهذا قيل فى حده : «النحو علم بالمقاييس المستنبطه من استقراء كلام العرب ؛ فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو. ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره ؛ لثبوته بالدلائل القاطعه ، والبراهين الساطعه ...)» ا ه. وقد رأى المجمع اللغوى الاعتماد على ما قاله ابن جنى وعلى أدلته فى كثير من المسائل الأخرى - كما فى (ج ١ ص ٢٢٦) من مجلته. ومن القائلين بقياسيه المصدر : الزمخشرى ، ومكانته فى العلوم العربيه والشرعيه معروفه (راجع كلامه ص ١٣ من كتاب «القياس والسماع ، لأحمد تيمور). لكل هذا لم يكن مقبولا رأى «سيبويه» ومن انضم إليه قديما وحديثا ، مخالفين رأى «الفراء» ومن وقف إلى جانبه ؛ إذ يرى سيبويه أن الضوابط التى تحدد وتضبط مصادر الفعل الثلاثى لا يصح استخدامها قياسا مطردا قبل الرجوع إلى السماع ، ويجب الاقتصار على المسموع وحده بعد البحث عنه والعثور عليه. وإنما تستخدم الضوابط والأقيسه للوصول إلى المصدر حين لا يكون للفعل مصدر مسموع من العرب ، فإذا ورد فعل لم يعرف عن العرب كيف نطقوا بمصدره جاز استخدام القياس بتطبيق الضابط والقاعده. أما مع ورود المصدر المسموع المعروف فلا يجوز ؛ لأننا مقيدون «بالمصدر» الذى نطقت به العرب الخلّص ، وعرفناه عنهم ، ولا داعى معه لخلق مصدر جديد لم ينطقوا به نصا. وهذا رأى غريب يعوق الانتفاع باللغه ، ويسلمها إلى الجمود والتخلف. وأعجب من هذا ، وأوغل فى الغرابه أن يكون هناك رأى آخر يحرم استخدام الصيغ القياسيه مطلقا (أى مع وجود أخرى سماعيه أو عدم وجودها ، وسيجىء فى ص ٢٩١). والفراء وأنصار رأيه يخالفون. ولعل أظهر حججهم أن فى رأى سيبويه إعناتا من غير داع ؛ لأن القاعده - أى قاعده - إنما هى حكم عام مستنبط ، كما شرحنا - من الكثير الوارد عن فصحاء العرب ، وضابط منتزع من الغالب الذى استعملوه. فكيف يراد منا أن نمتنع عن القياس على ذلك الكثير حين يوجد ما يخالفه ولو كان شاذا ، وأن نقتصر على هذا المخالف وحده ، دون استخدام القياس الذى يجرى على نهج الكثير الفصيح المخالف له؟ كيف يتحتم علينا استعماله ولو كان شاذا ، ويحرم علينا صوغ ألفاظنا وعباراتنا على النهج الغالب فى كلام العرب الخلّص مع علمنا أن الشاذ هو القليل النادر فى كلامهم؟ ومع علمنا - كما تقدم - أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ؛ كما سجله ابن جنى فى المراجع السابقه ، وكما يقرره جمهره النحاه فى مراجعهم ، ومنه ما نقله الهمع - فى باب الحال ج ١ ص ٢٤٧ - عن أبى حيان ونصه : (إنما نبنى المقاييس العربيه على وجود الكثره.) - كما سيأتى هنا - وما نقله أيضا - فى باب التصريف ج ٢ ص ٢١٧ - من مذاهب القياس وفيها يقول ما نصه : (المذهب الثالث : التفصيل بين ما تكون العرب قد فعلت مثله فى كلامها كثيرا واطرد فيجوز لنا إحداث نظيره ، وإلا فلا ...). ا ه. - - فليس استخدامنا المصدر القياسى مع

وجود السماعى إلا- كاستخدامنا الألفاظ والكلمات التى تجرى عليها الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم فى أساليبنا الخاصه التى ننشئها إنشاء يختاره كل منا على حسب هواه ، ونؤلفها تأليفا مبتكرا لم تنطق به العرب نصا ، ولم تعلم عنه شيئا ، وإن كان لا يخرج فى هيئه تكوينه ، وماده كلماته ، وترتيبها ، وضبط حروفها - على النسق الوارد عنهم ، ولا يتعدى حدودهم العامه ، فهى أساليبنا ، ومن صنعنا ، وهى فى الوقت نفسه أساليب عربيه صميمه ، وتسمى بهذا الاسم ؛ لجريانها على النظام العربى الأصيل فى مفرداتها ، وطرائق تركيبها ، وضبط حروفها ؛ فلا مسوغ عند هؤلاء لمنع استخدام المصدر القياسى مع وجود السماعى المعروف.

وشىء آخر : هو أن قصر القياس فى هذا الباب على الأفعال التى لم يرد لها مصادر مسموعه ، يقتضينا أن نرجع لكل المظان المختلفه ، ونطيل البحث ؛ حتى نطمئن إلى عدم وجود مصدر سماعى للفعل ؛ كى نستبيح استعمال المصدر القياسى. وفى هذا من الجهد المضنى والوقت ما لا يقدر عليه خاصه الناس ، بله عامتهم. ولو أخذنا به قبل استعمال كل مصدر لحملنا أنفسنا مالا تطيق ، ودفعناها إلى اليأس ، والانصراف عن لغتنا ، وأنكرنا واقع الحياه الذى قضى باستقلال العلوم والفنون ، وتفرغ طوائف العلماء للفروع المستقله ، والاعتماد على رأيهم الخاص فيما تفرغوا له ، واستحاله أن يتخصصوا معه فى «اللغويات». ثم ما هو المراد الدقيق من عدم معرفه المصدر الوارد للفعل؟ ما حدود هذا؟ وما ضبطه؟ وكيف يتحقق مع تفاوت الناس علما ، وعملا ، واقتدارا على استحضار المراجع وغيرها؟ ... إن رأى الفراء وأنصاره رأى سديد ؛ فيه رفق ، وحكمه ، ومسايره واضحه لطبائع الأشياء. وليس فيه ما يسىء إلى اللغه ، أو يسد المسالك أمام الراغبين فيها ، المقبلين على اصطناعها وإعلاء شأنها. ولهذا يجب الأخذ به وحده ، والاقتصار عليه ، حفاظا على حياه اللغه ، وإبقائها - على الأيام - فتيه متجدده الشباب والنفع. وقد يكون المصدر الذى نصنعه ولم ينطق بلفظه العرب نصا - غريبا على الأسماع ، ولكن هذه الغرابه والوحشه يزولان بالاستعمال. ثانيهما : أن الراجع إلى الكلام العربى الأصيل ، أو المطولات اللغويه. قد يجد مصادر أخرى مسموعه لا تساير تلك الضوابط والقواعد برغم دقتها وإحكامها. وهذه المصادر الأخرى هى التى يسمونها : «مصادر سماعيه» ، أو : «مصادر شاذه» أو : «مصادر قليله الاستعمال ؛» أو ما شاكل هذا من الأسماء الداله على قلتها وعدم صحه القياس عليها ... والحكم الصحيح على مثل هذه المصادر السماعيه أنه يجوز استعمال كل واحد منها - بذاته - مصدرا سماعيا مقصورا على فعله الخاص ؛ فلا يجوز استخدام وزنه فى إيجاد صيغه كصيغته لفعل آخر غير فعله المعين ، ويجوز - أيضا - استعمال المصدر القياسى لفعله ، فاستعمال المصدر السماعى لفعل معين لا يمنع استعمال المصدر القياسى لهذا الفعل ؛ فمن شاء أن يصطنع المسموع أو القياسى فله ما شاء ، ويجرى هذا على كل فعل له مصدران مقيس ومسموع ، فإن استعمال أحدهما مباح. وإلا كلفنا جمهره الناس مالا تطيق - كما تقدم - ؛ إذ نطالبها بمعرفه المسموع لكل قياسى ، والاقتصار على هذا المسموع وحده. وفى هذا من التعجيز وتعطيل القياس أفدح الضرر. - - ومما يؤيد استعمال القياس مع ورود السماع - وما أكثر ما يؤيده - ما جاء فى «القاموس المحيط» ، - للفير وزابادى - ج ١ ماده : «سجد» من كلمات وردت فى صيغه اسم الزمان أو المكان بالكسر ، وكان قياسها الفتح ، ومنها : مسجد - مشرق - مفرق و ... مطلع - مسقط - مجزر - مسكن - منبت - منسك - مرفق ... (ولهذا الحكم الخاص بالكلمات السالفه بيان وتحقيق مفيدان - فى ص -). وبعد أن سردها قال ما نصه : «(ألزموها كسر العين ، والفتح جائز ، وإن لم نسمعه.)» ا ه .. وكذلك ما جاء فى «تاج العروس ، شرح القاموس ، ماده : «حج» حيث نقل عن السابقين أن المصدر السماعى الدال على المره للفعل : «حجّ» هو : «حجّه» - على وزان : «فعله». ، بكسر ، فسكون ، ففتح - بالرغم من أن هذه الصيغه خاصه بالمصدر الدال على «الهيئه» فقط فى غير هذا. ولكنها استعملت مصدرا لهذا الفعل يدل على «المره» فقط ، ولا يدل على الهيئه مطلقا. ثم قال بعد ذلك ما نصه الحرفى خاصا بصيغه «المره» : قال الكسائى : كلام العرب كله على فعلت فعله - بفتح ، فسكون ، ففتح - فى المره ، إلا حججت حجّه ، ورأيت رئيه). ا ه ثم أردف صاحب التاج هذا بقوله مباشره ما نصه : «(فتبين أن «الفعله» للمره تقال بالوجهين ؛ الكسر على الشذوذ ، ولا

نظير له فى كلامهم ، والفتح على القياس)». ا ه فهو يبيح القياس وتطبيق القاعده مع وجود السماع المخالف لها ، الوارد عن العرب. ومعنى هذا أن ورود السماع لا يلغى القياس ، ولا يمنع استخدام القاعده المخالفه. وكذلك جاء فى القاموس ماده : «فسد» ما نصه : (لم يسمع انفسد) ا ه ، فقال شارحه : (والقياس لا يأباه). هذا ، وكما ينطبق حكم السماع والقياس على المصادر المختلفه ينطبق على غيرها مما له سماع وقياس ... كجموع التكسير ، وسيجىء فى بابها بالجزء الرابع - وكالمشتقات ، وسواها ... ولا معنى لقصر هذا الحكم على نوع دون نوع يماثله ، أو مسأله دون أخرى تشابهها. قال الصبان (ج ۴) فى باب «جمع التكسير» تعليقا على بيت ابن مالك الذى صدره : «والزمه فى نحو طويل ...)» وعلى كلام أبى حيان ، ... ، ما نصه : «إذا سمع فى جمع التكسير غير قياسه امتنع النطق بقياسه ، وهذا أحد قولين فى المصدر الوارد على خلاف قياسه ، وهو نظير ما نحن فيه.)» ا ه ... ويقول صاحب كتاب «القياس فى اللغه العربيه للخضر ، ص ۴۱ - ما نصه : «(أما الألفاظ التى لم ترد إلا على الوجه المخالف القياس ؛ نحو : «عييد» - تصغير عيد - فيقتصر فيها على ما ورد عن العرب ، إلا أن يبدو لك أن تتعلق بمذهب من يجيز إجراء الألفاظ على مقتضى القياس زياده على الوجه الثابت من طريق السماع.)» ا ه. وسيجىء - فى ج ۴ أول باب : «جمع التكسير» - أن فريقا من أئمه النحاه - فى مقدمتهم الكسائى زعيم المدرسه الكوفيه - الذى أوضحنا منزلته فى هامش ص ۱۸۹ - ، يجيز استعمال السماع والقياس فى الجموع ، والمصادر ، وغيرهما. فقد جاء فى مقدمه : «القاموس المحيط» ، فى الأمر الخامس - - من الأمور التى اختص بها «القاموس» ما نصه عند الكلام على ضبط المضارع : «(السماع مقدم على القياس عند غير الكسائى. وأجاز الكسائى القياس مع السماع أيضا - على ما قرر فى الدواوين الصرفيه.)» ا ه. ويجب التنبيه إلى ما أوضحناه ؛ وهو أن استعمال المصدر «المسموع» مقصور على فعله ، دون باقى الأفعال ؛ فلا يجوز صوغ مصدر قياسى لفعل آخر على وزان هذا المصدر المسموع ، بخلاف المصدر القياسى فإن صياغته غير مقصوره على فعل واحد ، بل هى عامه شامله لكل فعل توافرت فيه الشروط ، وأدخلته تحت العنوان العام الذى ينطبق عليه وعلى نظائره المصدر القياسى ، وهذا الحكم عام فى كل مسموع مخالف للقياس وليس مقصورا على المصادر المسموعه. فيجب قصر المسموع على نفسه وحده دون استنباط حكم عام منه يمتد إلى غيره. «ملاحظه» : من الألفاظ التى تتردد فى النحو : المطرد ، القياس ، الأغلب ، الكثير ، القليل ، النادر ... وبعض ألفاظ اصطلاحيه أخرى ؛ منها ما يفيد القياس ، ومنها ما يمنعه. وتوضيح هذا كله مدون فى الجزء الرابع ، باب «جمع التكسير» ص ۵۸۵ م ۱۷۲.

ا - أوزان المصدر الأصلى ؛ (وهو المصدر الحقيقى الذى يراد عند الإطلاق ؛ أى : عند عدم التقييد ببيان نوع معين من أنواعه (١) :

المصدر الأصلى إما أن يكون لفعل ماض ثلاثى ، أو غير ثلاثى ؛ علما بأن الفعل - ماضيا وغير ماض - لا تتجاوز صيغته سته أحرف. وأن الثلاثى لابد أن يكون مفتوح الأول (٢). أما ثانيه فقد يكون مفتوحا ، أو مضموما ، أو مكسورا ؛ فأوزانه ثلاثه (٣) فقط ؛ هى : فعل - فعل - فعل.

والأساس الأول فى معرفه مصادر الثلاثى ، وإدراك صيغها المختلفه إنما هو الاطلاع على النصوص اللغويه الفصيحه ، وكثره قراءتها ، حتى يستطيع القارئ بالدّربه والمرانه أن يهتدى إلى المصدر السماعىّ الصحيح الذى يريد الاهتداء إليه. أما الأوزان والصيغ القياسيه الآتيه فضوابط أغلبيه صحيحه تفيد كثيرا فى الوصول إلى المصدر القياسىّ ؛ فيكتفى به من شاء ، ولكن الاطلاع والقراءه أقوى إفاده ، وأهدى سبيلا. وفيما يلى أوزان المصادر القياسيه للفعل الثلاثى المتعدى واللازم :

١- إن كان الماضى ثلاثيًا متعديا غير دال على صناعه ؛ فمصدره

١- إيضاح هذا فى ص ١٨١ وما بعدها.

٢- من النادر أن يكون غير ذلك ؛ ومنه ساكن الوسط فى مثل : نعم ، بئس ...

٣- من النادر أن يكون غير ذلك ؛ ومنه ساكن الوسط فى مثل : نعم ، بئس ...

القياسى : «فعل» ، نحو : أخذ أخذا - فتح فتحا - حمد حمدا سمع سمعا (١) ....

فإن دل على صناعه فمصدره الغالب : «فعاله» ، نحو : صاغ الخبير المعادن صياغه دقيقه - حاك العامل الثوب حياكه متقنه ، ثم خاطه الصانع خياطه جميله (٢).

ويلاحظ أن الثلاثى المتعدى لا يكون إلا مفتوح العين أو مكسورها. أما مضمومها فلا يكون إلّا لازما ، نحو : حسن - ظرف - شرف ...

* * *

٢- وإن كان الماضى ثلاثيّا ، لازما ، مكسور العين ، غير دال على لون ، أو على معالجه (٣) ، أو على معنى ثابت ، فمصدره القياسى : «فعل» نحو : تعب تعبا - جزع جزعا - وجع وجعا - أسف أسفا.

فإن دل على لون ، فالغالب فى مصدره : «فعله» ؛ نحو : سمر الفتى سمره - خضر الزرع خضره.

١- سيجىء (فى ج ٤ م ١٨٤ ص ٦٠٧) أن الواو التى هى «فاء» الفعل الثلاثى ، مفتوح العين فى الماضى ، مكسورها فى المضارع ؛ (مثل : وعد - يعد) يجب حذفها فى المضارع والأمر ، وكذا فى المصدر ، بشرط أن يصير هذا المصدر على وزن : «فعله» (بكسر ، فسكون ، ففتح) لغير الهيئه ، ومختوما بالتاء فى آخره عوضا عن هذه الواو المحذوفه ؛ فيقال : وعد - يعد - عد - عده ... ولا تحذف الواو من المضارع إلا بشرط أن يكون حرف المضارعه (وهو الحرف الذى يبتدئ به المضارع) مفتوحا ، وأن تكون عين المضارع مكسوره. ومن الأمثله قول الشاعر : متى وعدتك فى ترك الهوى عده فاشهد على عدتى بالزور والكذب وقول الناصح : لا تعد عده لا تثق من نفسك بإنجازها ، ولا يغرنك المرتقى - وإن كان سهلا - إذا كان المنحدر وعرا. ولهذه المسأله تفصيلات وأحكام موضحه هناك.

٢- وفيما سبق يقول ابن مالك : «فعل» قياس مصدر المعدّى من ذى ثلاثه ؛ كردّ ردّا

٣- وهى المحاوله الحسيه ، وبذل الجهد العملى الجسمى للوصول إلى غايه ما ، واتخاذ الوسيله للتغلب على صعوبتها.

وإن دلّ على معالجه فمصدره : «فعول» ؛ نحو : قدم قدوما - صعد صعودا - لصق لصوقا -.

وإن دل على معنى ثابت فقياسه : «فعوله» ؛ نحو : يبس يبوسه (۱) ...

* * *

۳- وإن كان الماضى الثلاثى لازما ، مفتوح العين ، صحيحها ، غير دال على إباء وامتناع ، ولا على اهتزاز وتنقل وحركه متقلبه ، ولا على مرض ، ولا سير ، أو صوت ، ولا على حرفه أو ولايه - فإن مصدره القياسى : «فعول» نحو : قعد قعودا - سجد سجودا - ركع ركوعا - خضع خضوعا .... فإن كان معتل العين فالغالب فى مصدره أن يكون على : «فعل» ، مثل : نام نوما - صام صوما. أو على «فعال» ، نحو : صام صياما قام قياما ... و ... فإن دل على إباء وامتناع فمصدره : «فعال» نحو : أبى إباء - نفر نفارا - شرد شرادا - جمح جماحا -.

وإن دل على تنقل وحركه متقلبه فيها اهتزاز فمصدره : «فعلان» ؛ نحو : طاف طوفانا - جال جولانا (۲) - غلى غليانا.

وإن دلّ على مرض فمصدره : «فعال» ، نحو : سعل سعالا - رعف (۳) الأنف رعافا.

وإن دلّ على نوع من السّير فمصدره : «فعيل» ، نحو : رحل رحيلا - ذمل (۴) ذميلا.

۱- وفى هذا النوع يقول ابن مالك : و «فعل اللازم بابه : «فعل» كفرح ، وكجوى ، وكشلل تقول : فرح المنتصر فرحا عظيما - وجوى المحب جوى ، بمعنى اشتدت به حرقه لحب (وأصل جوى : «جوى» ، على وزن : فعل ... تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها. قلبت ألفا ، فالتقى ساكنان ؛ الألف والتنوين ؛ حذفت الألف لالتقاء الساكنين ؛ فصارت : جوى ...) وشلل المريض شللا ، أصابه مرض الشلل. وهو المرض الذى يمنع الأعضاء عن الحركه.

۲- أما المصدر «تجوال» - بفتح التاء - فيجيء الكلام عليه فى رقم ۱ من هامش ص ۲۰۰ وبيان أن فعله هو : «جال» أو «تجوّل» ...

۳- سال منه الدم.

۴- مشى مشيا فيه رفق ولين.

وإن دل على نوع من الصوت فمصدره : «فعيل» و «فعال» ؛ نحو. صرخ الطفل صريخا وصراخا ، ونعب (١) الغراب نعيبا ونعابا. وقد اشتهر «فعيل» مصدرا لبعض الأفعال أكثر من «فعال» ؛ مثل صهلت الخيل صهيلا - أزّت (٢) القدور أزيزا.

(ويؤخذ مما سبق أن وزن : «فعال» يكون مصدرا لما يدل على مرض أو صوت ، وأن وزن «فعيل» يكون مصدرا لما دل على سير أو صوت أيضا). وإن كان دالّا على حرفه أو ولايه فمصدره : «فعاله» : نحو : تجر تجاره - سفر سفاره - أمر إماره - نقب نقابه (٣).

* * *

٤- إن كان الماضى ثلاثيا ، لازما ، مضموم العين (٤) فمصدره : إما : «فعاله» ، وإما : «فعوله». فيكون «فعاله» إذا جاءت الصفه المشبهه منه على وزن «فعيل» : نحو : ملح فهو مليح - ظرف فهو ظريف - شجع فهو شجيع ... فالمصدر : ملاحه - ظرافه - شجاعه. ويكون : «فعوله» إذا جاءت الصفه المشبهه منه على : «فعل» ، نحو : سهل فهو سهل - عذب فهو عذب - صعب فهو صعب ... فالمصدر : سهوله - عذوبه (٥) - صعوبه ... وهذا الضابط فى الحالتين أغلبىّ منقوض بأمثله أخرى ، مثل : ضخم فهو ضخم ، مع أن المصدر الشائع هو ضخامه. وملح الطعام - أى : صار ملحا - ، ومصدره : الملوحه. مع أن الصفه المشبهه منه ليست على فعل ولا فعيل (٦) ....

تلك هى الأوزان القياسيّه للفعل الثلاثى بنوعيه ؛ المتعدى واللازم ؛ وهى أوزان أغلبيه. وقد يرد فى الكلام المأثور ما يخالفها ، فيجب قبوله على اعتباره مسموعا يصح استعماله - بنصّه - مصدرا لفعله الخاص به ، دون استخدام

١- صاح.
٢- ارتفع لها صوت من شده الغليان.
٣- بمعنى : رأس رياسه ، أى : صار رئيسا.
٤- أشرنا فى ص ١٩٤ إلى أن الثلاثى ، مضموم العين ، لابد أن يكون لازما.
٥- راجع الخضرى فى هذا الموضع.
٦- راجع الخضرى فى هذا الموضع.

صيغته ووزنها فى أفعال أخرى ، أو القياس عليها فى فعل غير فعله. وهذا لوزن السماعىّ لا يمنع استعمال الصيغه القياسيه ؛ كما أوضحنا أول الباب (١) ومن أمثله السماعىّ : سخط سخطا ، ذهب ذهابا - شكر شكرا - عظم عظمه ... وغير هذا كثير ؛ جعل النحاه يقررون ما سبق من أن أوزان المصادر القياسيه للماضى الثلاثى ؛ أوزان جاريه على الأغلب ، ولا تفيد الحصر ؛ لوجود كثير سماعىّ غيرها (٢) ؛ حتى قيل إنها لا تكاد تنضبط (٣) ، واقتصر بعض النحاه على سرد تسع وتسعين صيغه تخالف كل واحده منها القياس

١- فى ص ١٩١ عند الكلام على : «ثانيهما».

٢- انظر «الملاحظه» التى فى هامش ص ١٩٣.

٣- وفى مصادر الثلاثى اللازم مفتوح العين يقول ابن مالك : و «فعل» اللّازم مثل : قعدا له «فعول» باطّراد كغدا ما لم يكن مستوجبا «فعالا» أو : «فعلان» فادر ، أو «فعالا» أى : أن مصدر «فعل» اللازم ، مفتوح العين ، هو : «فعول» باطراد ؛ كغدا غدوّا ؛ (بمعنى ذهب فى وقت الغدوه ، وهى أول النهار) وهذا يكون فى الحاله التى لا يستوجب فيها الفعل مصدرا آخر على وزن : «فعال» أو : «فعلان» أو «فعال» وقد بين فى البيتين التاليين هذه الحاله بقوله : فأوّل لذى امتناع كأبى والثّان للّذى اقتضى تقلّبا يريد : أن الوزن الأول وهو «فعال» يكون مصدرا لكل فعل دل على امتناع ، نحو : أبى إباء ، وأن الوزن الثانى ؛ «فعلان» يكون مصدرا لكل فعل دل على حركه وتقلب واضطراب. مثل جال جولانا - طاف طوفانا - أما الوزن الثالث وهو : «فعال» فقد بين فعله بقوله : للدّا «فعال» ، أو : لصوت. وشمل صوتا وسيرا : «الفعيل» ، كصهل (للدا : أى : للداء والمرض) ففعله يدل على داء ومرض ؛ نحو : سعل سعالا ، أو يدل على صوت ، نحو : نعب ، نعيبا ، وقد يستعمل «الفعيل» مصدرا للفعل الدال على الصوت أو على السير ، نحو صهل الحصان صهيلا - رحل الغريب رحيلا. ثم بين أن ما جاء مخالفا لأنواع المصادر القياسيه فأمره مقصور على النقل ، أى : على السماع. يقول : وما أتى مخالفا لما مضى فبابه النّقل ؛ كسخط ، ورضا لأن فعلهما ثلاثى مكسور العين ، فإن كان متعديا فقياس مصدره : «فعل» كما عرفنا. فيقال فيهما سخط - ورضى ، وإن كان لازما فقياس مصدره ، فعل ، كفرح ، وغضب ... فجاء السماع فيهما مخالفا القياس فى الحالتين. ثم أشار إلى مصدر الثلاثى مضموم العين (وهو لازم حتما ، كما سبق ، فى -

الخاص بمصدر فعلها» ... (۱) أما المصادر القياسيه لغير الثلاثى فمضبوطه محصوره - غالبا - وقل أن تخرج على الضوابط والحدود الموضوعه لها. كما سنرى.

«ملاحظه» : وردت ألفاظ سماعيه ، كل واحد منها يؤدى معنى المصدر ولكن بصيغه اسم المفعول من الثلاثى ، فهى فى حقيقه أمرها مصادر سماعيه من جهه المعنى ، جاءت ألفاظها على وزن : «مفعول» ؛ منها : معقول - مجلود (فى قولهم : فلان لا معقول له ولا مجلود له ؛ أى : لا عقل له ولا جلد ..) مفتون (۲) - ميسور (۳) - معسور (۴). وكل ما سبق مقصور على السماع. ويرى سيبويه : أن تلك الألفاظ - ونظائرها - ليست مصادر فى المعنى ، وأن كل واحد منها هو اسم مفعول فى صيغته وفى معناه ؛ فيجب عنده تأويل الكلام الذى يحويه تأويلا يساير اسم المفعول فى المبنى والمعنى ، دون التفات إلى المصدر (۵).

* * *

مصادر الماضى غير الثلاثى

۱- إن كان رباعيّا على وزن : «فعّل» (۶) مضاعف العين ، صحيح اللام (أى : صحيح الآخر) غير مهموزها - ، فمصدره القياسىّ : «تفعيل» مثل : قوّم تقويما ، وقصّر تقصيرا ؛ فى قولهم : من قوّم نفسه بنفسه أدرك بالتقويم ما يبتغى ، ومن قصّر فى إصلاح عيبه قعد به تقصيره عن بلوغ الغايه.

وقد يكون على وزن : «فعّال» كقوله تعالى : (وَكَذَّبُوا بِآياتِنا كِذَّاباً) ،

۱- راجع شرح التصريح فى هذا المكان.

۲- فتنه ، (خبره).

۳- يسر (سهل).

۴- عسر.

۵- لما سبق إشاره فى «» ص ۲۷۲ من باب : اسم المفعول.

۶- الأكثر فى هذه الصيغه أن تكون للتكثير والمبالغه - قياسا - كما سيجىء فى الصفحه التاليه ، وكما سجله المجمع اللغوى القاهرى فيها - وفى «التّفعال» القياسيه أيضا على الوجه المبين بعد.

وقد يكون على «فعال» بتخفيف العين ؛ كقراءه من قرأ : «وكذّبوا بآياتنا كذابا»

فإن كان معتل اللام فمصدره «التفعيل» أيضا ، ويجب حذف ياء «التفعيل» والاستغناء عنها بزياده تاء التأنيث فى آخر المصدر - وزيادتها فى هذه الصوره لازمه - فيصير : «تفعله» ؛ نحو : رضّى ترضيه ، وزكّى تزكيه ، وورّى توريه ؛ مثل : (رضّى الأخ البارّ أخاه ترضيه كريمه ، وزكّاه تزكيه صادقه ، وحين رأى منه بادره إساءه ، ورّى (١) توريه تمنعه من التمادى).

وأصل الأفعال : من غير التضعيف : رضى - زكا - ورى - فهى معتله اللام ومصادرها مع التضعيف من غير حذف وتعويض هى : ترضيًا - تزكيًا - توريًا .. حذفت الياء الأولى التى هى «ياء التفعيل» وعوّض عنها - وجوبا - تاء التأنيث فى آخر المصدر ؛ فصار : ترضيه - تزكيه - توريه ... كما عرفنا. ومن الشاذ عدم الحذف. أو عدم التعويض.

وإن كان مهموز اللام (٢) فمصدره «التفعيل» ، أو : التفعله» - وهذه هى الأكثر - نحو : برّأ تبريئا وتبرئه ، وجزّأ تجزيئا وتجزئه ، وهنّأ تهنيئا وتهنئه ، وخطّأ تخطيئا وتخطئه (٣).

«ملاحظه» : مذهب البصريين أن «التّفعال» - بفتح التاء وإسكان الفاء - مثل (٤) : ، تذكار ، بمعنى : التذكّر ، هو مصدر : «فعل» (المفتوح

١- دفع ، أو أشار.

٢- أى : أن الحرف الأخير من أصول الكلمه همزه ؛ نحو : برأ - خبأ - هنىء.

٣- يجوز فى الكلمات : تبريئا - تجزيئا - تهنيئا - تخطيئا - وما شابهها - أن يقال فيها تبريًا - تجزيًا - تهنيًا - تخطيًا ... فقد جاء على هامش القاموس فى ماده : «خطأ» عند الكلام على «خطيه» ما نصه الحرفى. «(عباره الجوهرى : «خطيئه» هى «فعيله» ، ولك أن تشدد الياء ، - يريد أنك تقول : «خطيّه» بقلب الهمزه ياء ثم تدغم الياءين - ؛ لأن كل ياء ساكنه قبلها كسره ، أو واو ساكنه قبلها ضمه ، وهما زائدتان للمد لا- للإلحاق ، ولا هما من نفس الكلمه - فإنك تقلب الهمزه بعد الواو واوا ، وبعد الياء ياء ، وتدغم. فتقول فى مقروء : مقروّ ، وفى خبىء : خبىّ.)». ا ه.

٤- ومن الأمثله أيضا : «تطيار» مصدرّ بمعنى : «طيران» فى قول عمرو السدوسى : فأصبحت مثل النّسر طارت فراخه إذا رام تطيارا يقال له قع و «تعقاد» مصدر بمعنى : «العقد» فى قول المرقش السدوسى : لا يمنعنك من بغا الخير تعقاد التمائم جاء فى كتاب الامتناع والمؤانسه (لأبى حيان التوحيدى - ج ٢ ص ٢ الليله السابعه عشره) بيان لكلمه «تذكار» وأنها مصدر له نظائر على وزنه.

الأول والثانى بغير تشديد الثانى) - وجىء بالمصدر على ذلك الوزن للتكثير. وقال الفراء وجماعه من الكوفيين : إنه مصدر : «فعّل» - مفتوح العين المشدده - ورجحه ابن مالك وغيره ؛ لكون هذا المصدر للتكثير ، و «فعّل» المضعف العين للتكثير أيضا ، ولكونه نظير «التفعيل» فى الحركات ، والسكنات ، والزوائد ؛ ومواقعها (١) ...

وأسماعىّ هو أم قياسى؟ قولان ، أظهرهما أنه قياسىّ (٢). أما «التّفعال» بكسر التاء ، كالتّبيان والتّلقاء فليس بمصدر ، بل بمنزله اسم المصدر (٣).

وإن كان الماضى رباعيّا على وزن : «أفعل» صحيح العين فمصدره على : «إفعال» نحو : أجمل الخطيب القول إجمالا محمودا ، وأحسن الإلقاء إحسانا بارعا. فإن كان معتل العين نقلت فى المصدر حركه عينه إلى فاء الكلمه ، وحذفت العين ، وعوض عنها - غالبا - تاء التأنيث فى آخره ، نحو : أقام إقامه - أبان إبانه - أعان إعانه .... والأصل : إقوام - إبيان - إعوان. فعين المصدر حرف عله متحرك بالفتح وقبله حرف صحيح ساكن ؛ فنقلت حركه حرف العله - العين - إلى الساكن الصحيح قبله ؛ (تطبيقا للأساليب العربيه وضوابطها). وحذف حرف العله الأول للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فصار

١- من الأمثله أيضا : تجوال وتطواف - بفتح التاء فيهما - وقد عرض لهما الصبان (ج ٣ باب : «ما لا ينصرف» فى آخر الكلام على صيغه منتهى الجموع) وسجل ما نصه «(إنهما مصدران لجال وطاف. وقيل : لتجوّل وتطوّف.)» ا ه.

٢- أخذ مجمع اللغه العربيه القاهرى بهذا الأظهر بعد دراسه وافيه ، ورجوع لآراء المتقدمين ومنها : «(ما قاله صاحب التسهيل ، ونصه : «قد يغنى فى التكثير عن «التفعيل» ، «تفعال» فقال شارحه ابن أم قاسم ما نصه : (ظاهر كلام النحويين أنه مقيس ، وقد نص بعضهم على أنه مقيس)» ا ه. راجع ص ٢٥٧ الجلسه السابعه من محاضر الدوره العاشره.

٣- ما سبق منقول عن الصبان فى هذا الوضع. لكن ما المراد مما هو بمنزله اسم المصدر؟ لعله يريد : أنه اسم مصدر (وسيجىء الكلام عليه فى ص ٢٠٧) والمراجع اللغويه - كالقاموس وشرحه - مختلفه فى الحكم على هاتين الكلمتين ؛ فقيل : إنهما مصدران على الشذوذ - بسبب كسر التاء - وقيل : اسما مصدر ، وقيل ... غير ذلك ...

اللفظ إقام – إبان – إعان ، ثم زيدت تاء التأنيث فى آخره ؛ عوضا عن المحذوف ؛ فصار المصدر : إقامه – إبانه – إعانه ... ومن الجائز ألّا تزاد هذه التاء. ولكن الغالب زيادتها ، كما سبق.

وإن كان رباعيّا مجردا على وزن «فعلل» فمصدره الغالب : «فعلله». وقد يكون على «فعلال» (١) مع قلّته ، نحو : دحرجت الكره دحرجه ود حراجا – سرهفت (٢) الصبىّ ، سرهفه وسرهافا – بهرج (٣) المنافق حديثه بهرجه ، وبهراجا (۴).

ومثله الماضى الرباعى الذى على وزان : «فوعل» و «فيعل» فإن مصدرهما القياسى الغالب : «فعلله» – وهذه أكثر – ، و «فعلال» ؛ نحو : حوقل (۵) حوقله وحيقالا – وبيطر (۶) بيطره وبيطارا.

وإن كان رباعيّا على وزن : «فاعل» غير معتل الفاء بالياء – فمصدره «فعال» و «مفاعله» ، نحو : خاصمت الباغى مخاصمه ، أو : خصاما. صارعت الطاغيه مصارعه ، أو : صراعا ... فارقت أهل السوء مفارقه ، أو : فراقا ... و «المفاعله» أكثر وأعم اطّرادا(٧) ..

فإن كان رباعيّا معتل الفاء بالياء فمصدره «المفاعله» ، نحو : يامنت ميامنه ، وياسرت مياسره ، (أى : ذهبت جهه اليمين ، وجهه اليسار).

* * *

ص: ٢٠١

١- إذا كان «فعلال» مصدرا مضاعفا ؛ كالزلزال ، والوسواس ، ونحوهما – جاز فتح أوله وكسره. وقد يراد – كثيرا – بالمفتوح اسم الفاعل فى المعنى ؛ نحو : أعوذ بالله من شر الوسواس. يكره الناس الصّلصال المزعج برنينه ، والوعواع الصاخب بنباحه .. والمراد : الموسوس – المصلصل ؛ بمعنى : الرنان – الموعوع ، بمعنى النابح. (وعوع الكلب ، نبح). وكل هذا قياسى.

٢- إذا كان «فعلال» مصدرا مضاعفا ؛ كالزلزال ، والوسواس ، ونحوهما – جاز فتح أوله وكسره. وقد يراد – كثيرا – بالمفتوح اسم الفاعل فى المعنى ؛ نحو : أعوذ بالله من شر الوسواس. يكره الناس الصّلصال المزعج برنينه ، والوعواع الصاخب بنباحه .. والمراد : الموسوس – المصلصل ؛ بمعنى : الرنان – الموعوع ، بمعنى النابح. (وعوع الكلب ، نبح). وكل هذا قياسى.

٣- أحسنت غذاءه.

۴- أتى فيه بالزائف والباطل.

۵- قال : لا حول ولا قوه إلا بالله.

۶- عالج الخيل والدواب ، وما ليس بإنسان من أنواع الحيوان.

٧- ومن أمثلتها المسموعه أيضا : «متاركه» فى قول شاعرهم : متاركه اللئيم بلا جواب أشد على اللئيم من الجواب

٢- وإن كان خماسيّا ، على وزن : «تفعّل» فمصدره «تفعّل» نحو : تعلّم الراغب تعلّما - ثم تخرّج تخرّجا - وتدرّب تدرّبا ....

وإن كان خماسيّا مبدوءا بهمزه وصل على وزن : «انفعل» فمصدره «انفعال» (والوصول إليه يكون بكسر ثالث الفعل ، وزياده «ألف» قبل الحرف الأخير) نحو : انشرح صدرى انشراحا عظيما حين رأيت عدوّنا ينهزم انهزاما ساحقا.

وإن كان خماسيّا مبدوءا بهمزه وصل ، على وزن : «افتعل» فمصدره : افتعال ؛ (والوصول إليه يكون بكسر الثالث من الفعل ، وزياده «ألف» قبل حرفه الأخير) نحو : إذا اقتصد الفقير بلغ باقتصاده الغنى - من اعتمد على نفسه كان خليقا أن يدرك باعتماده ما يريد.

وإن كان خماسيّا على وزن «تفعلل» فإن مصدره يكون على وزن : «تفعلل» ، بضم الحرف الرابع ؛ نحو : تدحرج الحجر تدحرجا.

* * *

٣- وإن كان سداسيّا مبدوءا بهمزه وصل ، على وزن : «استفعل» وليس معتل العين - فمصدره : «استفعال» (والوصول إليه يكون بكسر الحرف الثالث من الفعل ، وزياده «ألف» قبل حرفه الأخير) ؛ نحو : استحسان ، واستقباح - وأشباههما - مثل : إنى أستحسن قراءه الأدب الرفيع استحسانا لا يعادله إلا سماع الأغانى العاليه الشجيّه ، وأستقبح تافه الكتب استقباحا لا يعادله إلا الأغانى الماجنه الخليعه ...

فإن كان على وزن «استفعل» مع اعتلال عينه ، نقلت فى المصدر حركه عينه إلى الساكن الصحيح قبلها ، وحذفت العين ، وجاءت تاء التأنيث فى آخره عوضا عنها ، وهو عوض لازم ، نحو : استعاد المريض قوته استعاده ، والأصل : استعوادا ، جرى فيها ما أسلفنا.

زیاده وتفصیل

ضم الحرف الرابع فی الفعل الخماسی المبدوء بتاء زائده للوصول إلی مصدره ، لیس مقصورا علی «تفعلل» وإنما یجری علیه وعلی ما یماثله ، من کل فعل مبدوء بتاء زائده ، وعدد حروفه ، وحرکاتها ، وسکناتها - یماثل «تفعلل» من غیر تقید بنوع الحرکات والسکنات ؛ فلیس من اللازم أن یکونا علی وزن صرفیّ واحد ؛ إنما اللازم أن یقابل المتحرک متحرکا ، والساکن ساکنا ، وهذا الضابط یشمل عشره أوزان غالبه :

۱- تفعّل ؛ مثل : تجمّل تجمّلا.

۲- تفاعل ؛ مثل : تغافل تغافلا.

۳- تفعلل ؛ مثل : تلملم تلملما.

۴- تفیعل ؛ مثل : تبیطر تبیطرا.

۵- تمفعل ؛ مثل : تمسکن تمسکنا.

۶- تفوعل ؛ مثل : تجورب تجوربا.

۷- تفعنل ؛ مثل : تقلنس تقلنسا

۸- تفعول ؛ مثل : ترهوک ترهوکا (۱).

۹- تفعلت ؛ مثل : تعفرت تعفرتا.

۱۰- تفعلی ؛ مثل : تسلقی تسلقیا (۲). لکن تقلب الضمه هنا قبل الیاء کسره.

* * *

۱- ماج واضطراب فی مشیه.

۲- أی : استلقی علی ظهره.

تلك هى أشهر المصادر القياسيه للفعل الماضى الرباعى ، والخماسى ، والسداسى (١). وهى على ضبطها واطرادها لم تسلم من مصادر مسموعه تخالفها ؛ نحو :

١- لبعض المعاصرين تلخيص موجز للمصادر المختلفه ، سلك فيه مسلكا غير الذى جرت عليه المطولات. ومسلكه حميد ، وتلخيصه - على إيجازه - نافع مفيد ؛ قال ما نصه فى مصادر الثلاثى الكثيره ، إن الغالب : ا - فيما دل على حرفه أن يكون على وزن ؛ «فعاله» ؛ كز راعه ، وتجاره ، وحياكه. ب - وفيما دل على امتناع أن يكون على وزن : «فعال» ؛ كإباء ، وشراد ، وجماح. ح - وفيما دل على اضطراب أن يكون على وزن : «فعلان» ؛ كغليان ، وجولان. د - وفيما دل على داء أن يكون على وزن : «فعال» ؛ كصداع ، وزكام - ودوار. ه - وفيما دل على سير أن يكون على وزن : «فعيل» ، كرحيل ، وذميل ، ورسيم (والأخيران نوعان من السير). و - وفيما دل على صوت أن يكون على وزن : «فعال» أو : «فعيل» ؛ كصراخ ، وزئير. ز - وفيما دل على لون أن يكون على وزن «فعله» ؛ كحمره ، وزرقه ، وخضره. فإن لم يدل على شىء مما سبق فالغالب : ا - فى : «فعل» أن يكون مصدره على : «فعوله» أو «فعاله» ؛ كسهوله ؛ ونباهه. ب - وفى : فعل اللازم أن يكون مصدره على : «فعل» كفرح - وعطش. ح - وفى فعل اللازم أن يكون مصدره على : «فعول» كقعود ، وخروج ، ونهوض. د - وفى المتعدى من «فعل» و «فعل» أن يكون مصدره على : «فعل» ؛ كفهم ، ونصر. وأما الفعل الرباعى : ا - فإن كان على وزن : «أفعل» فمصدره على «إفعال» ، كأكرم إكراما. ب - وإن كان على وزن : «فعّل» فمصدره على «تفعيل» ؛ كقدّم تقديما. ح - وإن كان على وزن «فاعل» فمصدره على «فعال» أو : «مفاعله» ، كقاتل قتالا ومقاتله. د - وإن كان على وزن «فعلل» فمصدره على «فعلله» كدحرج دحرجه. ويجىء على وزن «فعلال» أيضا إن كان مضاعفا ؛ كوسوس وسوسه ، ووسواسا. وأما الخماسى والسداسى فالمصدر منهما يكون على وزن ماضيه ، مع كسر ثالثه ، وزياده ألف قبل آخره إن كان مبدوءا بهمزه وصل ؛ كانطلق انطلاقا ، واستخرج استخراجا. ومع ضم ما قبل آخره فقط إن كان مبدوءا بتاء زائده ؛ كتقدّم تقدّما - وتدحرج تدحرجا. ثم قال : «تنبيه» الفعل إذا كانت عينه ألفا تحذف منه ألف الإفعال والاستفعال ، ويعوض عنها تاء فى الآخر ؛ كأقام إقامه ، واستقام استقامه. وإذا كانت لامه «ألفا» ففى : «فعّل» تحذف ياء التفعيل ، ويعوّض عنها تاء أيضا ؛ كزكّى تزكيه. وفى «تفعل» ، و «تفاعل» تقلب الألف ياء ، ويكسر ما قبلها ؛ كتأنى تأنيا ، وتغاضى تغاضيا. وفى غير ذلك تقلب همزه إن سبقتها «ألف» ، كألقى إلقاء ، ووالى ولاء ، وانطوى انطواء ، واقتدى اقتداء ، وارعوى ارعواء ، واستولى استيلاء ، واحلولى احليلاء. ا ه.

حوقل الطائع حيقالا (۱) - تنزّى (۲) سرير الطفل تنزيّا - تملّق المنافق تملّاقا .... و ... والقياس : حوقله - تنزيه - تملقا (۳) ...

ص: ۲۰۵

۱- سبق فى ص ۲۰۱ الحكم بقله المصدر : «حيقال» : دون المصدر : «حوقله» - وكلاهما قياسىّ -

۲- تحرك.

۳- وفى بيان المصادر القياسيه لغير الثلاثى يقول ابن مالك فى مصدر الرباعى الذى على وزن «فعّل» ، والرباعى الذى على وزن : «أفعل» والخماسى الذى على وزن : «تفعل». وغير ذى ثلاثه مقيس مصدره كقدّس التّقديس وزكّه تزكيه ، وأجملا إجمال من تجمّلا تجمّلا يريد : أن «فعّل» صحيح اللام مصدره «التفعيل» ، مثل : قدّس التقديس. ومعتل اللام مصدره : «تفعله» ، نحو : زكّى تزكيه ، أما : «أفعل» فمصدره : «إفعال» ؛ نحو : أجمل إجمالا. وأما «تفعّل» فمصدره : «التفعّل» نحو : التجمّل. وإليها أشار بقوله : إجمال من «تجمّلا- تجمّلا» أى : أجملا- إجمال من تجمّل تجمّلا. ثم أشار إلى الرباعى المعتل العين والسداسى المعتل العين كذلك فبيّن أن عينهما تحذف ، ويعوض عنها - غالبا - التاء ، قال : واستعذ استعاذه ، ثمّ أقم إقامه ، وغالبا - ذا - التّا لزم : أى : وغالبا أن هذا النوع يكون مختوما بالتاء. والمراد من «استعاذ» السداسى معتل العين ، ومن «أقام» : الرباعى كذلك. وذكر مصدر الخماسى والسداسى المبدوء بهمزه وصل ، وأنه يكون بفتح الحرف الذى قبل آخره ومده ، فينشأ من مده ألف زائده مع كسر الحرف الذى يلى الحرف الثانى. يريد : مع كسر الحرف الثالث : وما يلى الآخر مدّ وافتحا مع كسر تلو الثّان ممّا افتتحا : بهمز وصل ، كاصطفى. وضمّ ما يربع فى أمثال قد تلملما أى : ما يليه الآخر (ويقع بعده الحرف الأخير) مده ، وافتحه ، واكسر الحرف الذى يتلو الثانى من فعل خماسى أو سداسى ، مبدوء بهمزه وصل ، فينشأ من هذا كله المصدر القياسى ، نحو اصطفى العاقل إخوانه اصطفاء ، واستهوى أفئدتهم بكريم خلقه استهواء. وأشار إلى أن مصدر الخماسى الذى على وزن : «تفعلل» مثل : «تلملم» يكون بضم ما يربع فعله ، أى : بضم ما يكون رابعا ، فينشأ المصدر المطلوب وهو : «تلملم». ثم بين أن «فعلله» هى المصدر القياسىّ للفعل : «فعلل» ، وقد يكون مصدره قليلا- «فعلال» : يقول : «فعلال» او «فعلله» ل «فعللا» واجعل مقيسا ثانيا ، لا أولا ثم عرض لمصدر «فاعل» فقال إنه : «الفعال» و «المفاعله» ، وصرح بأن ما جاء مخالفا للمقيس - - من المصادر السالفه كلها ، مقصور على السماع ، لا يقاس عليه ، ونصّ تصريحه : لفاعل الفعال والمفاعله وغير ما مرّ السّماع عادله أى : ساواه. ثم ختم ابن مالك الباب ببيتين فى بيان الوزن الذى يصاغ عليه المصدر الدال على «المره والهيئه» - وسيجىء شرحهما فى مكانهما المناسب من ص ۲۳۰ - هما : و «فعله» لمرّه كجلسه و «فعله» لهيئه كجلسه فى غير ذى الثّلاث ب «التّا» المرّه وشذّ فيه هيئه ؛ كالخمره

المسأله ۹۹ : إعمال المصدر ، واسمه

اشاره

(۱)

ص: ۲۰۷

۱- عرفنا - فی ص ۱۸۱ و۱۹۳ - أن المصدر إذا أطلق كان المراد المصدر الصريح الأصلی دون المؤول وغيره من المصادر الميميه والصناعيه ، وأوجزنا القول عن المصدر واسمه فی (ج ۲ ص ۱۷۴ م ۷۵) لمناسبه هناك تتصل بالمفعول المطلق ؛ ووعدنا أن نوفيهما فی هذا الجزء. فأما صيغ المصدر القياسيه والسماعيه ، وطريقه صياغه القياسی منها ، وأوزانها وكل ما يتصل بذلك - فله باب خاص أعده النحاه لذلك ، بعنوان : «باب أبنيه المصادر» - وقد سبق فی ص ۱۸۱ م ۹۸ - وأما تعريفه وإعماله وأحكامه فنعود الآن لبسط الكلام عليها. (ويلاحظ أن «اسم المصدر» مقصور على السماع). ا - فالمصدر الصريح الأصلی : (أی : غير المؤول ، وغير الميمی ، والصناعی ، كما قدمنا فی ص ۱۸۱ ، وأشرنا إليه هنا) هو : (الاسم الذی يدل - فی الغالب - على الحدث المجرد ، ويشتمل على كل الحروف الأصليه والزائده التی يشتمل عليها الفعل الماضی المأخوذ منه. وقد يشتمل هذا المصدر على أكثر منها دون أن يشتمل على الميم الزائده فی أوله ، وهی التی يبتدئ بها «المصدر الميمی» ، ودون أن يختم بالياء المشدده تليها تاء التأنيث ، وهما اللذان يختم بهما المصدر الصناعی». وهذا التعريف - وهو بمعنى التعريف الذی سبق فی ص ۱۸۱ - يتضمن أمرين معا ؛ أحدهما : يتعلق بدلالته المعنويه ، والآخر : يتعلق بصيغته اللفظيه. فأما من ناحيه دلالته المعنويه فإنه يدل فی الغالب على مجرد الحدث. أی : يدل على أمر معنوی محض ، لا صله له بزمان ، ولا بمكان ، ولا بذات ، ولا بعلميه ، ولا بتذكير ، أو تأنيث ، ولا بإفراد ، أو تثنيه ، أو جمع أو غيره - إلا إن كان دالا على «مره ، أو هيئه» كما سيجیء فی ص ۲۲۵ -. وأما من ناحيه تكوينه اللفظی فلابد أن يكون جامدا مشتملا على جميع حروف فعله الماضی ، أو على أكثر منها - كما سبق ، وكما تجیء أمثلته - ولا يمكن أن ينقص عنه فی الحروف. خذ مثلا المصدر : «تحسّن» فإنه يدل على أمر عقل محض ، ندركه بعقولنا ، ولا نستطيع أن نحسه بحاسه من حواسنا ؛ إذ لا وجود لشیء فی خارج عقولنا يقال له : «تحسّن» يمكننا أن نراه ، أو نلمسه ، أو نسمعه ، أو نذوقه ، أو نشمه. فليس له وجود مادی تقع عليه إحدى الحواس ؛ وإنما وجوده محصور فی الذهن وحده ، وهذا معنى كونه حدثا مجردا ، أو أمرا معنويا محضا ، أو نحو هذا من الأسماء. ثم إن هذا اللفظ الجامد (وهو : تحسّن) لا يدل على زمن مطلقا (ماض ، أو حال ، أو مستقبل) ، ولا يدل كذلك على مكان ، ولا ذات (وهی : الجسم ، أو : الماده المجسده.) وليس علما على شیء خاص معين ، يدل عليه كما يدل العلم على صاحبه. فكل أمره مقصور على الدلاله المعنويه السابقه. وهو إلى ذلك مشتمل على جميع حروف فعله الماضی : تحسّن» ومن أجل هذا كله يسمى : «مصدرا» لانطباق التعريف عليه. - - بخلاف المصدر المؤول ؛ فإنه يدل على زمن ، وغيره - كما سبق فی ج ۱ ص ۳۰۲ م ۲۹ - ومما يزيد الأمر وضوحا : ما يأتی : (۱) حين نقول : «تحسن» أو : «يتحسن» أو : «تحسن» نجد كل كلمه مستقله من هذه الكلمات لا بد أن تدل على أمرين معا ؛ هما : المعنى المحض السالف (أی : الحدث المجرد) والزمان (ماضيا - أو حالا - أو مستقبلا ... و ...) ولا يمكن أن تؤدی أمرا واحدا دون الآخر ؛ ولذلك لا تسمى : «مصدرا» ، وإنما تسمى : «فعلا». فالمصدر الصريح - غير الدال على المره أو الهيئه - يؤدی شيئا واحدا من شيئين يؤديهما الفعل ، وهذا الشیء الواحد هو ما سوى الزمان. وفيه يقول ابن مالك فی بيت سبق شرحه

(فى باب المفعول المطلق ج ٢ ص ١٥٥ م ٧٤). المصدر اسم ما سوى الزّمان من مدلولى الفعل ؛ كأمن من أمن (٢) وأننا حين نقول : «متحسّن» نفهم من هذه الكلمه - دون الاستعانه بغيرها - أمرين معا ؛ وهما : المعنى المحض (أى : الحدث المجرد) الذى أوضحناه ، و «الذات» أى : الماده المجسده المجمده ، أو : «الجسم» الذى يتصف بالتحسن ، فلابد من المعنى والذات معا. ولهذا لا تصلح كلمه «متحسن» لأن تسمى : «مصدرا» ولا فعلا ، وإنما تسمى : اسم فاعل ... - وسيجىء الكلام عليه فى ص ٢٣٨ -. (٣) وفى مثل : أعطيت المحتاج عطاء يكفيه ، نجد كلمه : «عطاو» تدل على معنى مجرد محض ، ولا تدل معه على شىء آخر. ولكنها لا تشتمل على جميع الحروف التى فى فعلها المذكور فى جملتها ؛ إذ الهمزه الأولى غير موجوده لفظا ولا تقديرا. ومن هنا لا نستطيع أن نسمى كلمه : «عطاء» مصدرا للفعل الماضى : «أعطى» وإنما نسميها : «اسم مصدر» ؛ وسنعرفه هنا. ومثلها : كلمه «سلام» و «عون» فى نحو : سلمت على اللاجىء سلام الأخ ، وعاونته عون الشقيق ؛ فإن كل واحده منهما لا تصلح مصدرا للفعل المذكور معها (برغم أنها تصلح لغيره) لأن حروفها خاليه لفظا وتقديرا من بعض حروف فعلها ، فكلمه : «سلام» تشتمل على «لام» واحده مع أن فعلها المذكور فى جملتها مشتمل على لام مشدده تعد لامين. وكلمه : «عون» خاليه من الألف التى فى فعلها المذكور معها ، فكلاهما ليس مصدرا ، وإنما يسمى : «اسم مصدر» - وسيجىء فى الصفحه الآتيه إيضاحه ، وأنه سماعى -. (٤) وفى مثل : دهن وكحل - بضم أولهما - من كل ما يشتمل على حروف فعله ولكنه ذات لا نسميه مصدرا. (٥) وفى مثل : برّه ؛ بمعنى : البرّ ، وسبحان بمعنى : التسبيح ، وحماد ، بمعنى : الحمد - نجد هذه الكلمات وأشباهها ، تدل على الحدث المجرد ، ولا تدل معه على ذات ، ولا زمان ، ولا غيره ولكننا لا نستطيع أن نسميها «مصادر ؛ لأن كل واحده منها صارت علم جنس» يدل على المعنى الخاص به ؛ فكلمه : «بره» علم جنس على «البره» بمعنى : البر ، و «سبحان» علم جنس على : التسبيح ، و «حماد» علم جنس على : الحمد ؛ فهى ونظائرها أسماء مصادر (سبق الكلام عليها - - فى الجزء الأول ص ٢٠٩ م ٢٢ فى علم الجنس ... ، وقد قلنا إن المصدر لا بد أن يشتمل على كل حروف فعله الماضى ، أو على أكثر منها. والمراد اشتماله عليها لفظا أو تقديرا. فاللفظى أن تكون جميع الحروف موجوده منطوقا بها ؛ نخو : أخذت أخذا - تعلم الصبى تعلما - والتقديرى : أن يكون الحرف محذوفا قد عوض عنه حرف آخر ، كمجىء تاء التأنيث فى آخر المصدر عوضا عن واو الفعل ، فى مثل وعد ، عده ، وكالتاء أيضا حين تكون فى أوله عوضا ، مثل سلم تسليما ، وعلّم تعليما ؛ فإن إحدى اللامين حذفت من المصدر وجاءت فى أوله التاء عوضا. أو يكون الحرف محذوفا للتخفيف وكثره الاستعمال ، مع ظهوره أحيانا فى بعض اللهجات واللغات ؛ مثل : ضارب ضرابا - قاتل قتالا ... والأصل : ضيرابا وقيتالا ؛ فقلبت الألف ياء لوقوعها بعد الكسره ، ثم حذفت تخفيفا ، ومن العرب من كان يظهرها. ومثال اشتمال المصدر على حروف أكثر من حروف فعله الماضى : إكرام ، وإجمال - وأشباههما فإنهما مصدران للفعلين : «أكرم وأجمل» وقد زيد فى وسط كل مصدر منهما الألف. ومثل : «فرقان» مصدر «فرق» فقد زيد فى وسطه الألف. ومثل الألف التاء فى كلمه : «معاونه» مصدر : عاون. ب - وأما اسم المصدر (وهو مقصور على السماع) فقالوا فى تعريفه : «إنه ما ساوى المصدر فى الدلاله على معناه ، وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا من بعض حروف عامله - الفعل ، أو غيره - دون تعويض». وذلك كعطاء ؛ فإنه مساو لإعطاء فى المعنى ، ومخالف له بنقص الهمزه الأولى لفظا وتقديرا من غير أن يعوض عنها شىء. فإن خلا منه لفظا ولم يخل تقديرا فليس اسم مصدر ؛ وإنما هو مصدر - كما تقدم - مثل كلمه قتال ؛ فإن أصلها : قيتال ، على الوجه الذى شرحناه فى هذه الصفحه ، وإن خلا منه لفظا ولكن مع تعويض عنه فليس باسم مصدر ، وإنما هو مصدر أصيل ؛ نحو : عده ، مصدر الفعل «وعد» فقد حذفت الواو ، وجاءت التاء فى آخر الاسم عوضا عنها ؛ كما قلنا آنفا. فلابدّ فى اسم المصدر من نقص بعض حروفه الأصليه أو الزائده. وأن يكون النقص بغير تعويض عنه ، وبغير وجود المحذوف مقدرا. إن الفرق اللفظى بين المصدر الأصلى واسم المصدر واضح مما سبق (ولا سيما قصر «اسم المصدر» على السماع ، أما المصدر الأصلى فمنه القياسى

ومنه السماعى ..) ولكن الفرق المعنوى بينهما فى حاجه إلى تجليه وإبانه. فما معنى : «أن اسم المصدر يساوى المصدر فى الدلاله على معناه»؟ ذهب النحاه فى الإيضاح مذاهب لا تخلو من غموض أو نقص. ولعل خيرها ما جاء فى كتاب : «الأشباه والنظائر» للسيوطى ، منسوبا لابن النحاس : قال ما نصه : (الفرق بينهما أن المصدر فى الحقيقه هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره ؛ كقولنا : إن كلمه : «ضرب» هى مصدر فى قولنا : يعجبنى ضرب زيد عمرا. فيكون مدلوله : «معنى» (يقصد : أن مدلول كلمه «المصدر» ومفهومها وسماها ، هو أمر معنوى محض ، وأنه هو المصدر حقيقه ، لا مجازا. أما اللفظ المذكور فى الجمله ، المركب من حروف هجائيه معينه ، فليس بالمصدر الحقيقى) وسمّوا ما يعبر به عنه مصدرا ، «مجازا» ، (أى : تسميه مجازيه ، لا حقيقيه) - نحو : «ضرب» فى قولنا : إن : «ضربا» مصدر منصوب ، إذا قلت : ضربت ضربا ؛ فيكون مسماه لفظا). ا ه. - - فهو يريد : أن كلمه «ضربا) هى المسمى اللفظى المجازى لكلمه : «مصدر. ومقتضى هذا أن كلمه. «مصدر» اسم له مدلولان أو مفهومان ، وإن شئت فقل : له مسميان ، أحدهما : معنوى محض ؛ هو الحدث المجرد ، وهذا الحدث هو المسمى الحقيقى - لا المجازى - لكلمه : مصدر. والمسمى الآخر لفظى ؛ هو اللفظ الذى ننطق به ، أو نكتبه ، والذى نقول فى إعرابه : إنه مصدر منصوب ، وهو المصدر المجازى المراد منه المصدر الحقيقى المعنوى - ثم قال بعد ذلك : (واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره ؛ كسبحان ؛ المسمى به : «التسبيح» الصادر عن الشخص المسبّح - مثلا - لا لفظ التاء ، والسين ، والباء ، والياء ، والحاء ، بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ، ومعناه البراءه والتنزيه) ا ه - راجع ياسين على التصريح - ويفهم مما سبق أن اسم المصدر كالمصدر المجازى السالف ؛ كلاهما يدل مباشره على الحدث المجرد من غير واسطه. ولكن كثيرا من المحققين يقولون إن اسم المصدر يدل مباشره على لفظ المصدر لا على الحدث المجرد ، وأن دلالته على لفظ المصدر تؤدى - تبعا - إلى الدلاله على معنى المصدر ، وبذا تكون دلالته على الحدث المجرد دلاله غير مباشره ، وإنما هى بالواسطه ؛ إذ هى من طريق المصدر. (راجع الخضرى والصبان فى هذا الموضع من الباب). ومن أوضح أسماء المصادر كل اسم يدل على معنى مجرد ، وليس له فعل من لفظه يجرى عليه ؛ كالقهقرى ؛ فإنه لنوع من الرجوع ، ولا فعل له - فى المشهور - يجرى عليه من لفظه. وكذلك كل اسم يدل على معنى مجرد ، ويجرى على وزن مصدر الثلاثى ، مع أن الفعل المذكور معه فى الجمله غير ثلاثى ؛ مثل : توضأ وضوءا ، وأعان عونا ، وما شابههما من الوارد المسموع - كالشأن فى جميع أسماء المصادر فإنها مقيده بالسماع -. بقيت مسأله هامه ، تتلخص فى : أن بعض الباحثين المحققين ينكر وجود قسم مستقل يطلق عليه : «اسم المصدر». وحجته : ما سبق هنا ، وأن تعريف المصدر الأصيل ينطبق عليه. وهذا رأى قوىّ ودفعه عسير. ومسأله أخيره : (أشرنا إليها فى ص ١٨٣) ، نوردها بمناسبه دلاله المصدر - فى الغالب - على شىء واحد من شيئين يدل عليهما الفعل ؛ فإن هذه الدلاله تثير سؤالا : أيهما أصل للآخر؟ فالبصريون يقولون : المصدر. ويحتجون بأدله ، أقواها : أنه يدل على شىء واحد ؛ هو : المعنى المجرد ؛ فهو «بسيط». والفعل الماضى يدل على شيئين ؛ المعنى والزمن ؛ فهو مركب. و «البسيط» أصل المركب. والكوفيون يقولون : الفعل الماضى هو الأصل الذى يدخله بعض التغيير. فتتفرع منه المشتقات ؛ لأنه يدل على ما يدل عليه المصدر وزياده ؛ والذى يتضمن غيره والزياده عليه يعد أصلا له. وهذا - وغيره مما ذكره الفريقان - لا يعدو أن يكون أدله جدليه دفاعيه ، لها طلاوه الجدل القوى ، وليس لها قوه الحجه المنطقيه ، ولا صحه البرهان. إذ ليس لدينا فى المشتقات الكثيره المسموعه عن العرب ما يدل من قرب أو بعد على الأصل الذى تفرع منه هذا المشتق. أما المسأله فى واقعها فليست إلا مجرد اصطلاح محض. غير أن كلمه : «المصدر» فى أصلها اللغوى معناها : «الأصل» وقد شاعت بهذا المعنى بين أكثر النحاه. وأطلقوها اصطلاحا على أنها أصل للفعل وللمشتقات كلها. فلا ضرر من الأخذ بهذا. والاقتصار عليه.

يعمل المصدر عمل الفعل (١) فى حالتين :

الأولى : أن يحذف الفعل ، وينوب عنه مصدره فى تأديه معناه ، وفى التعدّى واللزوم ، وكثير من أنواع العمل ، نحو قول الشاعر :

يا قابل التوب. غفرانا مآثم ، قد

أسلفتها ، أنا منها خائف وجل

وقول الآخر :

شكرا لربك يوم الحرب نعمته

فقد حماك بعز النصر والظّفر

ونحو : تعظيما والديك ، وتكريما أهلك ، وإشفاقا على ضعيفهم المحتاج. والأصل : اغفر مآثم (٢) ... - اشكر لربك - عظم والديك - كرم أهلك ، وأشفق على ضعيفهم. فحذف فعل الأمر وجوبا ، وناب عنه مصدره ، فعمل عمله فى رفع الفاعل المستتر هنا ، وفى نصب المفعول به ، إن كان الفعل المحذوف ينصب مفعولا به ؛ كالفعلين : عظّم ، وكرّم ، وفى أكثر الأعمال الأخرى التى يعملها الفعل ؛ كالعمل فى النعت ، وكتعلق الجار والمجرور به فى المثال الأخير ، وكغيرهما من باقى المعمولات ؛ فكل هذا يعمله المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوبا. (وقد سبق (٣) تفصيل الكلام على هذا الموضع ، وبيان الحذف الجائز فيه والواجب ، والقياسىّ وغير القياسى ، وكيفيه إعراب هذا المصدر وباقى معمولاته ، وكل ما يتصل به من هذه النواحى المختلفه ..)

١- يخالف المصدر فعله فى أمور ؛ أهمها : أن المصدر لا يعمل إلا بالشروط التى سنذكرها ، وأن فاعله يكثر حذفه جوازا ، وإذا حذف لا يتحمل المصدر ضمير المحذوف ؛ إلا إذا كان المصدر نائبا عن فعله (على الوجه المشروح فى باب المفعول المطلق ج ٢ ص ١٧٨ م ٧٦). أما رفع المصدر لنائب الفاعل فالمختار جوازه عند أمن اللبس ، نحو : عجبت من قياس بالطياره الصحراء ، ومن إقامه فيها معامل النّفط. أى : من أن تقاس الصحراء بالطياره ، وأن تقام معامل النفط فيها. بخلاف الفعل ، فإنه يعمل وجوبا بغير شرط ، ويتحمل وجوبا ضمير مرفوعه المحذوف ؛ فاعلا كان أو نائب فاعل.

٢- أى : ذنوبا ؛ (المفرد : مأثم ؛ بمعنى : إثم ؛ وهو : الذنب).

٣- فى ج ٢ ص ١٧٨ م ٧٦ موضوع : «حذف عامل المصدر ، وإقامه المصدر نائبا عنه».

الثانيه :

أن يكون المصدر صالحا - فى الغالب (١) - للاستغناء عنه ، بأن يحل محله فعل من معناه ، مسبوق «بأن» المصدريه (٢) ، أو : «ما» المصدريه ، فيسبق الفعل «بأن» المصدريه حين يكون الزمن ماضيا ، أو مستقبلا. ويسبق «بما» المصدريه حين يكون ماضيا ، أو حالا ، أو مستقبلا ، ولكنها أوضح وأقوى فى الزمن الحالى ، حيث لا تصلح له «أن» ، (لأنها لا تصلح إلا للماضى والمستقبل (٣) ؛ بخلاف «ما» فإنها صالحه للثلاثه). فمن أمثله الماضى : ساءنا بالأمس مدح المتكلم نفسه. التقدير : ساءنا بالأمس أن مدح المتكلم نفسه ، أو : ما مدح ... ومن أمثله المستقبل : سنسرّ غدا باجتياز الاختراع مرحله الاختبار. وقولهم :

تأنّ ، ولا تعجل بلومك صاحبا

لعلّ له عذرا وأنت تلوم (٤)

والتقدير : (... بأن يجتاز الاختراع مرحله الاختبار ، أو : بما يجتاز ... - بأن تلوم صاحبا أو : بما تلوم صاحبا ....) ومثل : لا شىء أنقص للأحرار من إفشائهم الأسرار ، أى : من أن يفشوا الأسرار ، أو : مما يفشون ، ومن أمثله الزمن الحالى : ينعشنا الآن إشاعه الشمس الدفء. والتقدير : ينعشنا الآن ما تشيع الشمس الدفء.

ومن هنا يتبين أن المصدر يصلح للعمل فى الأزمنه الثلاثه بالطريقه المفصّل له السالفه ؛ دون غيرها. والذى يعينه لنوع خاص منها هو : القرينه.

* * *

١- انظر «ا» فى الزياده الآتيه.

٢- «أن» المصدريه تشمل الناصبه للمضارع ، والمخففه من الثقيله. مع ملاحظه أن الناصبه لا تقع فى مواضع ، منها : عدم وقوعها بعد ما يدل على اليقين. أما الناسخه فتقع. (وقد سبقت الإشاره فى الجزء الأول ص ٤٨٤ م ٥٣ إلى علامه كل واحده ، وموضع استعمالها ، وسيجىء فى الجزء الرابع فى باب : «إعراب الفعل ... ونواصبه»).

٣- وهى تدخل على الماضى فيبقى زمنه على حاله. وعلى المضارع فيصير خالصا للاستقبال.

٤- الذى يعين المصدر للمستقبل هنا ما فى البيت من صيغه الأمر والنهى ، وهما للمستقبل المحض فيجب مسايره المصدر لهما فى نوع الزمن.

زیاده وتفصیل

ا – قلنا : إن الحاله الثانیه هی التی یصلح فیها المصدر للاستغناء عنه «بأن والفعل» الذی بمعناه ، أو : «ما والفعل» ... هذا الاستغناء أمر غالبیّ – فقط – کما نصوا علی ذلک. وذکروا أمثله لغیر الغالب ؛ منها قول بعض العرب : «سمع أذنی أخاک یقول ذلک» فکلمه : «سمع» مصدر ، مبتدأ مضاف إلی فاعله : «أذن» – وکلمه «أخا» مفعول للمصدر ... والجمله المضارعیه من الفعل : «یقول» وفاعله فی محل نصب «حال» سدّت مسدّ الخبر (۱) وأغنت عنه. ومثل قولنا : (کان استقبالک الضیوف حسنا – إن إکرامک الوفود حمید لا إعراض عن أحد) .. فهذه المصادر – وأشباهها – عامله فی بعض کلام العرب ، مع أنه یمتنع تأویلها بالفعل الذی قبله الحرف المصدری «أن» ، أو «ما» ، لالتزام أغلب العرب عدم وقوع الفعل المسبوق بأحد الحرفین فی هذه المواضع ؛ فلم یعرف عنهم وقوعه مبتدأ خبره حال سدت مسد الخبر ، مثل : أن تسمع أذنی أخاک یقول ذلک ، ولم یعرف عنهم أیضا وقوع «أن» المصدریه – بنوعیها المخففه من الثقیله ، والناصبه للمضارع – مع صلتها بعد «کان» و «إنّ» إلا مفصوله بالخبر ، کقوله تعالی : (إِنَّ لَکَ أَلَّا تَجُوعَ فِیها وَلا تَعْری) ، ولا وقوع الحرف المصدریّ وصلته بعد «لا» ، غیر المکرره. أی : أنه لا یتحقق فی هذه المواضع الاستغناء عن المصدر بالفعل المسبوق «بأن ، أو ما» المصدریتین (۲) ..

ولیس من اللازم کذلک أن یتحقق هذا لعمل المصدر فی شبه الجمله بنوعیه ، فقد یعمل فیهما من غیر إحلال ما ذکر محله. أما عمله القیاسیّ فی غیر شبه الجمله فیستلزم صحه الإحلال بالتفصیل السّالف.

ب – من المصادر التی لا تعمل مطلقا المصدر المؤکّد لعامله المذکور

۱– سبق بیان الحال التی تسد مسد الخبر ، بأنواعها ، وإعرابها ، وشرح أحکامها فی ج ۱ ص ۵۲۲ م ۳۹ – مواضع حذف الخبر وجوبا.

۲– سبق هذا الحکم فی ج ۱ م ۲۹ – باب الموصولات الحرفیه رقم ۴ من هامش ص ۴۱۰ بعنوان : «ملاحظه».

فى الجمله ؛ مثل : (خرج الإنسان من نطاق الكره الأرضيه خروجا) ؛ لأن إعماله يقتضى - مراعاه للغالب - أن يصلح فى مكانه إحلال الفعل مع «أن» المصدريه ، أو «ما» المصدريه ؛ فيكون التقدير ؛ خرج الإنسان أن خرج ، أى : خروجه ، فيصير المصدر المنسبك مضافا إلى ضمير كان فى الأصل فاعلا له. وهذه الإضافه تخرجه من المصدر المؤكد : - وهو مصدر مبهم - ، إلى مصدر مضاف لفاعله ، والمصدر المضاف نوعىّ ، لا توكيدىّ ؛ كما عرفنا فى باب : «المفعول المطلق» ...

ولكن هناك نوعا من المصدر يؤكّد عامله المحذوف وجوبا ، ويعمل عمله -. وقد سبق إيضاح هذا النوع ، وسرد فروعه وأحكامه (١) -.

كذلك المصدر العددىّ ؛ فإنه لا يعمل - فى الغالب الراجح - ؛ لأن مجىء «أن» أو «ما» وصلتهما يزيل العدد حتما (٢) ، ويضيعه ؛ ليحلّا محله ، فلا يوجد فى التركيب الجديد ما يدل على العدد.

أما المصدر النوعىّ فيعمل فى بعض حالات قليله - ولكنها قياسيه - منها : أن يكون مضافا لفاعله (٣) ولو كان هذا المصدر مفعولا مطلقا - نحو : زرعت حقلى زراعه الفلّاح حقله ... أى : مثل زراعه الفلاح حقله ، فقد عمل فى فاعله المضاف إليه ، وعمل النصب فى مفعوله. وقد تكلمنا ، بمناسبه أخرى (٤) - على أقسام المصدر ما يعمل منها ، وما لا يعمل.

١- فى ج ٢ ص ١٧٨ م ٧٦.

٢- أكثر هذه التعليلات مصنوع ، ومن السهل نقضه. والتعليل الحق هو : استعمال العرب.

٣- وقد ينصب المفعول به أولا ينصبه ، كما سبقت الإشاره لهذا (فى ج ٢ - رقم ٤ من هامش ص ١٧٢ م ٧٤ باب : المفعول المطلق).

٤- ج ٢ ص ١٧١ م ٧٤ باب : المفعول المطلق.

ح - شروط أخرى :

الشرط السابق لإعمال المصدر هو شرط «وجودىّ» ، أو «إيجابىّ» كما نقول اليوم ، (أى : لابد من تحققه ووجوده) وهناك شروط أخرى يسميها النحاه شروطا عدميه (أو : سلبيه ، بمعنى : أنه لا بد من عدم وجودها) ، وأهمها :

١- ألا يكون مصغرا ؛ فلا يجوز : فتيحك الباب بعنف أمر لا يسوغ. تريد : فتحك الباب (١).

٢- ألا يكون ضميرا ، فلا يجوز : حبى الأوطان عظيم ، وهو بلادا أجنبيه أقلّ. تريد : وحبى بلادا أجنبيه أقل ؛ فناب الضمير عن المصدر المحذوف. وهذا غير جائز إلا عند الكوفيين ، ورأيهم - هنا - ضعيف ؛ لأن الضمير النائب عن المصدر المحذوف لا ينوب عنه فى العمل - ، طبقا للرأى الأصح ، الأغلب الذى يؤيده الوارد الكثير -.

٣- ألا يكون مختوما بالتاء الداله على الوحده (٢) ؛ فلا يصح : ابتهجت بضربتك العدوّ الغادر ، لأن ضربه ، مصدر مختوم بالتاء الزائده الداله على المره الواحده (٣). فإن كانت التاء من صيغه الكلمه وليست للوحده ، نحو : «رحمه» و «رهبه» - جاز أن يعمل ؛ نحو : رحمتك الضعفاء دليل نبلك ...

٤- ألا يتأخر عن معموله الذى ليس شبه جمله ؛ فلا يصح : أعجبتنى

١- ورد فى السماع إعماله مصغرا فى مثل : رويد المستفهم ، بمعنى : أمهل المستفهم. «فرويد». اسم فعل أمر. ويصح اعتباره مصدر نائبا عن فعل الأمر ، وأصله «إرواد» وفعله : «أرود» ثم صغر المصدر : «إرواد» تصغير ترخيم بحذف زوائده فانته إلى : «رويد». - كما سيجىء فى باب اسم الفعل ، ج ٤ ص ١٠٨ م ١٤١ -.

٢- أى : على المره الواحده - وسيجىء الكلام عليه فى ص ٢٢٥ م ١٠٠ -.

٣- لأن الدلاله على العدد تعارض الدلاله الأصليه للمصدر ؛ وهى الحدث المجرد من كل شىء آخر ؛ كعدد ، ونحوه - كما سبق عند الكلام عليه فى «ب» من هامش ص ١٨٣ -.

- المريض - مساعدتك). والأصل : أعجبتنى مساعدتك المريض.

أما المعمول شبه الجمله فالأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيح تقديمه ؛ لوروده فى القرآن الكريم (١) ، فى قوله تعالى : (فَلَمَّا بَلَغَ - مَعَهُ - السَّعْىَ ...) وقوله تعالى : (لا يَبْغُونَ - عَنْها - حِوَلاً)، وقوله تعالى : (وَلا تَأْخُذْكُمْ بِهِما - رَأْفَةٌ فِى دِينِ اللهِ)، وقولهم : «اللهم اجعل - لنا من أمرنا - فرجا» وقول الشاعر :

وبعض الحلم عند الجه

ل للذّله إذعان

والأصل : السعى معه - حولا عنها - رأفه بهما - فرجا لنا من أمرنا - إذعان للذله ... و ... ولا داعى للتكلف والتأويل للمنع ، من غير داع ، وبخاصه فى القرآن.

٥- ألّا يكون مفصولا من معموله - المفعول ، وغير المفعول - بفاصل أجنبىّ (٢) ، ولا بتابع (٣) ، ولو كان هذا التابع نعتا أو غيره من التوابع الأربعه ، فلابدّ أن تقع بعده - مباشره - كل معمولاته من غير فاصل أجنبى بينها ؛ لأن الفصل بالأجنبى ممنوع مطلقا ... فلا يجوز : إنى أقوى على تأديه فى الصباح أعمالا مختلفه ؛ أى : على تأديه أعمالا مختلفه فى الصباح. كما (٤) لا يجوز : إنى أبادر إلى تلبيه صارخا المستغيث. أى : إلى تلبيه المستغيث صارخا .... و .... و ...

(٥)

١- ولأن شبه الجمله يقع فيه التوسع والتساهل فى كلام العرب ؛ هذا إلى وروده متقدما فى الآيات والأمثله التاليه - ولهذا إشاره فى رقم ١ من هامش ص ٢٦٣ -.

٢- أى : بفاصل ليس معمولا لهذا المصدر.

٣- وإذا كان للمصدر معمولات لم يجز العطف عليه إلا بعد استيفائه جميع معمولاته. وفى رقم ١ من هامش ص ٤٣٦ حكم الفصل بين التابع ومتبوعه ، ثم (انظر الحاله الثانيه التى فى ص ٦١٠).

٤- لهذا تأخر النعت عن المعمول شبه الجمله فى قول الشاعر : إنّ وجدى بك الشديد أرانى عاذرا من عهدت فيك عذولا

٥- وهذا يستلزم عدم الفصل بالأجنبى بين المعمولات.

٦- ألا يكون مثنى أو جمعا (فيجب أن يكون مفردا) ومن الشاذ إعمال غير المفرد ؛ كقول الشاعر :

قد جرّبوه فما زادت تجاربهم

أبا قدامه إلا المجد والفنعا (١)

فكلمه : «أبا» (من أبا قدامه) مفعول به للمصدر المجموع جمع تكسير ، وهو : «تجارب» (٢). وأجاز بعض النحاه إعمال الجمع. ورأيه حسن ، لورود السماع به فى بضعه أمثله ، ولما فيه من تيسير يفيد ولا يضر.

٧- ألّا يكون محذوفا والمعمول غير شبه جمله ؛ فإن كان شبه جمله جاز إعمال المصدر المحذوف ؛ ولهذا أجازوا أن يكون الجار والمجرور فى : (بسم الله الرحمن الرحيم). متعلقا بمصدر محذوف ، والتقدير : ابتدائى باسم الله.

* * *

١- الفنع : الكرم والخير.

٢- راجع العينى.

أقسام المصدر العامل المقدّر بالحرف المصدريّ وصلته :

ثلاثه أقسام قياسيه :

(١) مضاف ، وهو أكثرها عملا ، وأعلاها فصاحه ؛ نحو قوله تعالى : (فَإِذا قَضَيْتُمْ مَناسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللهَ كَذِكْرِكُمْ آباءَكُمْ ، أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً)، المصدر الأول : «ذكر» مضاف للضمير : «الكاف» ، ومعها الميم (١).

وإذ أضيف المصدر فقد يضاف لفاعله وينصب المفعول به (٢) إن وجد ؛ فيكون الفاعل مجرورا فى اللفظ ، مرفوعا فى المحل ، كقولهم ؛ (مصاحبه المرء العقلاء ألزم ، ومجانبه المرء السفهاء أسلم.) فقد أضيف كل من المصدرين : «مصاحبه» ، و «مجانبه» لفاعله : «المرء» وجرّه لفظا فقط ؛ لأنه مرفوع محلا ، ونصب المفعول بعد ذلك ؛ وهو : «العقلاء» و «السفهاء» ، ومثل قول الشاعر :

وأقتل داء رؤيه العين ظالما

يسىء ، ويتلى فى المحافل حمده

فالمصدر – وهو ؛ رؤيه – أضيف لفاعله – «العين» المجرور لفظا ، المرفوع محلّا ، ونصب المفعول به (ظالما). ومثل :

يا من يعزّ علينا أن نفارقهم

وجداننا كلّ شىء بعدكم عدم

فالمصدر : «وجدان» أضيف لفاعله : «نا» – على الوجه السالف – ونصب المفعول به : «كل».

فإذا جاء تابع للفاعل – كالنعت ، أو : التوكيد ، أو : العطف ، أو : البدل – جاز فى التابع الجرّ ؛ مراعاه للفظ الفاعل المتبوع ، وجاز الرفع مراعاه لمحل هذا الفاعل ؛ ففى المثال الأول : نقول : مصاحبه المرء العاقل العقلاء ألزم ، ومجانبه المرء المهذّب السفهاء أسلم ، بجر كلمتى : «العاقل»

١- ومن الأمثله : «رعايه» – توتّى ... – منّه ، فى قول شاعرهم : رعايه الله خير من توقينا ومنّه الله بالإحسان تغنينا

٢- وهذا إن كان فعله متعديا لواحد ، أو كان متعديا لأكثر على الوجه المبين فى رقم ٣ من هامش الصفحه الآتيه. فإن كان الفعل لازما جاز إضافته لفاعله ، أو للظرف.

والمهذّب ؛ أو برفعهما ، على الاعتبارين السالفين (١).

وقد يضاف المصدر للظرف (٢) ؛ فيجره ، ويرفع الفاعل وينصب المفعول به إن وجد ؛ نحو : إهمال اليوم المريض الدواء معوّق للشفاء.

وقد يضاف المصدر لمفعوله ؛ فيصير المفعول به مجرورا فى اللفظ منصوبا فى المحل (٢) ، ويجىء الفاعل بعدهما مرفوعا إن وجد ؛ كقولهم : (صيانه (٣) الحواسّ الشابّ ، وديعه تنفعه فى شيخوخته (٤)). والأصل : صيانه الشابّ الحواسّ - ؛ فأضيف المصدر : «صيانه» إلى مفعوله : «الحواس» فصار المفعول به مجرورا لفظا ، منصوبا محلا. وتلاهما الفاعل مرفوعا (٥). فإذا جاء للمفعول به تابع - من التوابع الأربعه - جاز فى التابع الجرّ مراعاه للفظ المفعول به ، أو النصب مراعاه لمحله. فنقول فى المثال السالف : صيانه الحواسّ الخمس الشابّ ، دين عليها ..... بجر كلمه : «الخمس» أو نصبها ... «ملاحظه» : إنما يضاف المصدر لفاعله وينصب المفعول به ، أو : العكس ، حين يقتضى المقام ذكرهما ، وإلّا فقد يحذف أحدهما ، أو :

١- ومن ذلك قول العرب - كما جاء فى كتاب : «معانى القرآن» للفراء ج ١ ص ١٦ - : عجبت من تساقط البيوت بعضها على بعض ، (بالرفع) ، أو بعضها على بعض (بالكسر). فرفع كلمه : «بعض» على اعتبارها بدلا من البيوت المرفوعه المحل. لأنها مجروره لفظا فى محل رفع فاعل المصدر. و .. (٢) إذا صار الظرف «مضافا إليه ، زال عنه اسم الظرف ؛ إذ لا يصح تسميته ظرفا - كما كررنا فى مناسبات مختلفه - إلا فى حاله واحده ؛ هى نصبه على الظرفيه.

٢- فإن كان المصدر متعديا لمفعولين أو ثلاثه جاز إضافته لأحدها ونصب ما عداه ، ثم يرفع الفاعل ، ويجوز إضافته للفاعل ، ونصب المفعول به الواحد أو الأكثر ، كما يجوز إضافته للظرف ، مع بقاء الفاعل مرفوعا - إن وجد - وترك ما يوجد من مفعول به أو أكثر منصوبا (إن وجد).

٣- أى : محافظته على سلامتها.

٤- المراد : أن من صان حواسه فى شبابه تصونه فى شيبه وكهولته ؛ فلا يشكو الأمراض وضعف هذه الحواس ؛ لأنه لم يهملها ، ولم يسرف فى الانتفاع بها زمن شبابه ؛ فظلت سليمه حتى وصل إلى زمن الهرم والكبر.

٥- ومن الأمثله الوارده التى أضيف فيها للمفعول به ، ورفع الفاعل قول الشاعر : نجذّ رقاب الأوس من كل جانب كجذّ عقاقيل الكروم خبيرها فقد أضيف المصدر : «جذّ» إلى مفعوله : «عقاقيل» ، وجاء فاعله - وهو : خبير - مرفوعا بعدهما. (عقاقيل الكروم : ما زرع من فروع العنب).

يحذفان معا. فمن إضافه المصدر لفاعله مع حذف المفعول به الذى لا يتعلق الغرض بذكره ؛ قوله تعالى : (وَما كانَ اسْتِغْفارُ إِبْراهِيمَ لِأَبِيهِ ...) والأصل : استغفار إبراهيم ربّه لأبيه. كما يجوز العكس بحذف الفاعل مع ذكر المفعول به : كقوله تعالى : (لا يَسْأَمُ الْإِنْسانُ مِنْ دُعاءِ الْخَيْرِ) ، أى : من دعائه الخير.

٢- منوّن ، ويلى السابق فى كثرته وفصاحته ، نحو قوله تعالى : (... أَوْ إِطْعامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (١) ، يَتِيماً ...) ، فكلمه : «يتيما» ، مفعول به للمصدر : «إطعام» ومنه قول الشاعر :

بضرب بالسيوف رءوس قوم

أزلنا هامهنّ (٢) عن المقيل (٣)

فكلمه : رءوس» ، مفعول به للمصدر : «ضرب».

٣- مبدوء «بأل» وهو - مع قياسيته كسابقيه - أقل منهما استعمالا وبلاغه. ومن أمثلته قول الشاعر يذم :

ضعيف النّكايه (٤) أعداءه

يخال الفرار يراخى الأجل (٥)

فكلمه : «أعداء» مفعول به للمصدر : «النكايه».

* * *

إعمال اسم المصدر (٦) :

اسم المصدر نوعان : ؛ علم ، وغير علم ، فالأول لا يعمل (٧) ؛ ومن أمثلته : «برّه» علم جنس على : «البرّ» ، و «فجار» علم جنس على : «الفجره» بمعنى : «الفجور» ، بشرط أن يكون فعلهما : «أفجر» و «أبرّ» فى

١- ذى مسبغه : صاحب مجاعه. (أى : أنه جائع).

٢- الهام : الرءوس. المفرد : هامه.

٣- المقيل : مكان الاستقرار والثبات. والمراد هنا : العنق ، إذ يستقر الرأس فوقه.

٤- التنكيل والتعذيب.

٥- معنى البيت : هذا الشخص قليل التنكيل والتعذيب لأعدائه ؛ خوفا على حياته منهم ، لظنه أن الفرار من ميدان القتال يطيل الأجل ويؤخر الموت.

٦- سبق تعريفه مفصلا ، وبيان الفرق بينه وبين المصدر فى هامش ص ٢٠٧ و٢٠٨.

٧- لأن العلم - فى جميع صوره ومواقعه الإعرابيه المختلفه - لا يعمل مطلقا ، ولو كان فى أصله مشتقا.

مثل : أفجر فلان فلانا ، وأبره ؛ بمعنى : صيّره ذا فجور ، وبرّ ، فإن كان فعلهما «فجر» و «برّ» فهما مصدران مباشره (۱).

أما غير العلم فيعمل بالشرط الذى يعمل به المصدر الذى ليس نائبا عن فعله ؛ (وهو : إحلال الحرف المصدرى «أن» أو : «ما» وصلتهما محله (۲)).

وإعمال اسم المصدر - مع قياسيته - قليل. والأفضل العدول عنه إلى المصدر قدر الاستطاعه ، ومن أمثله إعماله قول الشاعر :

بعشرتك الكرام تعدّ منهم

فلا ترين لغيرهمو ألوفا

وقول الآخر :

إذا صحّ عون الخالق المرء لم يجد

عسيرا من الآمال إلا ميسّرا

فكلمه : «الكرام» مفعول به لاسم المصدر : «عشره» ، وفعله هنا : «عاشر». وكلمه : «المرء» مفعول به لاسم المصدر : «عون» وفعله هنا : عاون ... (۳).

۱- انظر رقم ۳ و۵ من هامش ص ۲۰۸.

۲- وبيان هذا فى ص ۲۱۲.

۳- اقتصر ابن مالك على أربعه أبيات فى تدوين كل الأحكام السالفه ؛ أولها : بفعله المصدر ألحق فى العمل مضافا ، او مجرّدا ، أو مع «أل» إن كان فعل مع «أن» أو : «ما» يحل محلّه ، ولاسم مصدر عمل يريد : ألحق المصدر بفعله فى العمل ، فاجعله مثله فى التعدى واللزوم وغيرهما مما أوضحناه. وهذا الإلحاق بفعله يشمل الأحوال الثلاثه للمصدر ؛ إذ يكون مضافا ، أو مبدوءا بأل ، أو مجردا من أل والإضافه ؛ فيكون منونا. ثم بين أنه يعمل عمل فعله بشرط أن يمكن إحلال فعل مسبوق «بأن» أو «ما» المصدريتين محله. فإن لم يمكن إحلال أحد الحرفين المذكورين مع صلته محل المصدر لم يعمل شيئا. وهذا كلام مبهم مجمل أوضحناه وفصلناه فى الشرح. ثم قال : وبعد جرّه الّذى أضيف له كمّل بنصب أو برفع عمله عرفنا أن المصدر العامل يجوز أن يضاف إلى فاعله وينصب المفعول ، أو العكس ، وهو هنا يقول : - - بعد إضافه المصدر إلى ما أضيف له ، وبعد جره للمضاف إليه - كمل عمله بعد ذلك بالنصب أو بالرفع ، وذلك بأن تأتى باللفظ منصوبا مفعولا به إن كان المصدر قبله مضافا للفاعل المجرور فى اللفظ ، المرفوع فى المحل. أو أن تأتى بكلمه مرفوعه فاعلا ، إن كان المصدر قبلها مضافا للمفعول به وصير هذا المفعول مجرورا فى اللفظ منصوب المحل. وختم الباب بقوله : وجرّ ما يتبع ما جرّ ، ومن راعى فى الاتباع المحلّ فحسن يريد : إن جاء تابع للمضاف إليه المجرور فجرّ (فاجرر ...) هذا التابع ؛ مراعيا لفظ المجرور ، سواء أكان مرفوعا محلا ؛ لأنه فاعل ، أو منصوبا

محلا؛ لأنه مفعول به. وبين أن هذا الجر لمراعاه اللفظ ليس محتوما ؛ فمن يراعى المحل المرفوع أو المنصوب فعمله حسن ، ورأيه سديد.

زیاده وتفصیل

ا - بعض النحاه یجعل لاسم المصدر قسما ثالثا یسمیه : «المبدوء بمیم زائده لغیر المفاعله». ومن أمثلته : المحمده ، أی : الحمد ، والمضرب ، أی : الضرب ، ومصاب ، (بمعنی : إصابه) فی قول الشاعر :

أظلوم (۱) إن مصابکم

رجلا

أهدی السّلام ، تحیه - ظلم

لکن یری المحققون أن المبدوء بالمیم کالأمثله السابقه - ونظائرها - هو نوع من المصدر یسمی : «المصدر المیمیّ» (وله أحکام خاصه ستجیء فی بابه) (۲) ولیس باسم مصدر. وهذا الرأی هو الشائع الیوم ، والأخذ به واجب ، وإعماله عمل فعله کثیر بالطریقه التی سنشرحها هناک (۳) ...

أما المبدوء بمیم زائده للمفاعله فمصدر أصیل نحو : قاومت الباطل مقاومه عنیفه ، وناصرت أهل الحق مناصره لا توانی فیها ولا قصور.

ب - اسم المصدر العامل ثلاثه أقسام ، کالمصدر العامل :

۱- مضاف ، وهو الأکثر ؛ نحو : ناصرت الوطن نصر الحرّ وطنه - وهدّمت الباطل هدم الخیمه صاحبها.

وإضافته - کما رأینا - قد تکون لفاعله مع نصب المفعول به ، وقد تکون للمفعول به مع رفع الفاعل. ویجوز فی تابع المضاف إلیه الجر مراعاه للفظه ، کما

۱- المعنی : یا ظلوم. إن إصابتکم رجلا أهدی إلیکم السّلام للتحیه ، ظلم منکم. فکلمه «رجلا» مفعول به للمصدر المیمی : «مصاب» علی الرأی الأحسن. وکلمه : «ظلم» خبر «إن». - وسیعاد ذکر البیت فی هامش ص ۲۳۶ بمناسبه هناک. و «ظلوم» اسم امرأه. قال الشنقیطی - صاحب الدرر اللوامع علی همع الهوامع - ج ۲ ص ۱۹۶ ما نصه : (أکثر الرواه علی أن الروایه : «أظلوم» کما جاء فی الأصل ، وبعضهم قال : إن الصحیح «أظلیم» بالیاء المثناه التحتیه) ثم نقل الخلاف فی قائل البیت وارتضی أن الصحیح نسبته إلی الحارث بن خالد ابن العاص من قصیده مطلعها : أقوی من ال ظلیمه الحرم فالعیّران ، فأوحش الحطم

۲- ص ۲۳۱ م ۱۰۱.

۳- ص ۲۳۱ م ۱۰۱.

يجوز مراعاه محله فى الرفع والنصب على الوجه الذى سبق فى المصدر (١).

٢- منوّن ؛ نحو : طربت لنصر حرّ وطنه انتصارا باهرا.

٣- ومحلّى بأل ؛ مثل : عاونت الصديق كالعون الأهل ..

ح - من أحكام اسم المصدر العلم أنه لا يضاف ، ولا تدخل عليه «أل» التى للتعريف ، ولا يقع موقع الفعل ، ولا يوصف ، ولا يقصد به الشيوع ... (٢)

١- فى ص ٢١٨.

٢- راجع ما نقله الصبان فى هذا الموضع عن «الهمع».

المسأله ۱۰۰ : المصدر الدّال على المرّه ، والدّال على الهيئه

اشاره

عرفنا (۱) أن المصدر الأصلى لا يدل بذاته إلا على : «المعنى المجرد» فلا علاقه له - فى الغالب - بزمان ، ولا مكان ، ولا تأنيث ، ولا تذكير ، ولا علميه ولا عدد ، ولا هيئه ، ولا شىء آخر غير ذلك المعنى المجرد.

لكن من الممكن تناوله ببعض التغيير اليسير والزياده اللّفظيه القليله ، فلا يقتصر - بعدهما - على المعنى المجرد ، وإنما يدل عليه وعلى شىء آخر معه هو : «المرّه الواحده» ، أو : الهيئه» (۲) ، بمعنى : أن المصدر الأصلىّ يدل بعد هذا التغيير ، والزياده اللفظيه - إمّا على المعنى المجرد مزيدا عليه الدلاله العدديه التى تبين الوحده ، (أى : أنه واحد ، لا اثنان ، ولا أكثر ..). وإمّا على المعنى المجرد مزيدا عليه وصفه بصفه من الصفات ؛ كالحسن ، أو : القبح ؛ أو : الطول ، أو : القصر ... أو غير ذلك مما يتصل بهيئته ، وشكله ، وأوصافه ، لا بعدد مراته (۳).

فالمصدر الأصلى فى دلالته الأساسيه الأولى خال من التقييد ، بخلافه إذا دل على المره أو الهيئه فإنه يكون فى «المرّه» مقيدا - مع الحدث - بالدلاله على أن هذا الحدث مره واحده ، وفى «الهيئه» يكون مع الحدث مقيدا بوصف خاص (۴).

۱- فى رقم ۴ من هامش ص ۱۸۷ - أما الكلام المفصل عن أصل المشتقات ففى ص ۱۸۲ -

۲- أى : هيئه الحدث وكيفيته وشكله. وفسر بعضهم الهيئه بأنها : «النوع».

۳- فائده المصدر الدال على «المره» ، أو على «الهيئه» أنه يدل على شيئين معا بأوجز لفظ ، وأقل كلمات. ومن الممكن الوصول إلى هذه الدلاله بتعبير آخر ، ولكنه سيكون تعبيرا أكثر ألفاظا وكلمات. أما المصدر الأصلى فلا يدل إلا على شىء واحد - فى الغالب - هو المعنى المجرد الخالى من كل تقييد وتحديد.

۴- ومتى دل المصدر الأصلى على المره بالطريقه التى شرحناها - فإنه يصير من قسم المصدر الأصلى الذى يدل معناه على المره ، مع توكيد معنى عامله أيضا ؛ أى : أنه يدل على الأمرين معا. - - ويكون بيان المره هو الأهم - طبقا لما سبق فى باب : «المفعول المطلق» ، ج ۲ م ۷۴ ص ۱۶۹ - وكذلك حين يدل على الهيئه ، فإنه يصير من قسم المصدر الذى يدل معناه على الهيئه مع توكيد معنى عامله ، ويكون بيان الهيئه هو الأهم ؛ طبقا للبيان المشار إليه آنفا.

وإذا دل المصدر الأصلى - بعد التغيير - على المعنى المجرد مزيدا عليه الدلاله على الوحده - وهى «المرّه» - أو على «الهيئه» فإنه يظل محتفظا باسمه كما كان. ولكنه يشتهر باسم : المصدر الدال على «المره» ، أو على «الهيئه» فهو فى الحالتين مصدر أصلى (١) له اسمه ، وكل أحكام المصدر الأصلى (٢). إلا أنّ الدال على «المرّه» لا يعمل - كما سبق (٣) -.

ا - فإذا أردنا الدلاله على «المرّه» الواحده من المصدر الأصلى لفعل ثلاثى فوق دلالته على المعنى المجرد : (أتينا بمصدره المشهور ، مهما كانت صيغته ، ومهما كان وزنه) - (وجعلناه على وزن : «فعل» ، ولو بحذف أحرفه الزائده إن اقتضى الأمر هذا) - (وزدنا فى آخره تاء التأنيث) : فيصير الوزن : «فعله» ، وهى صيغه المصدر المطلوب الدال على «المرّه» فوق دلالته على المعنى المجرد ؛ ولا تتحقق هذا الصيغه إلا بتحقق الأمور الثلاثه السالفه. فللوصول إلى الصيغه الداله على «المرّه» من المصادر : أخذ - قعود - فرح - جولان وأشباهها ... ، يجب : (تجريد كل مصدر أصلىّ من حروفه الزائده ، إن وجدت) ، ثم (تحويل صيغته بعد ذلك إلى : «فعل» ، ثم (زياده تاء التأنيث فى آخرها) ؛ فتصير : أخذه - قعده - فرحه - جوله ؛ وهذه المصادر الأصليه تدل هنا على

١- كما سبقت الإشاره لهذا (فى رقم ۴ من الهامش السابق وفى رقم ۴ من هامش ص ١٨٧) قال الصبان فى هذا الموضع ما نصه : «(مقتضى ما سبق أن «فعله» التى للمره كجلسه ، هى من المصادر ؛ فيكون للفعل : جلس - مثلا - مصدران ؛ أحدهما دال على «المره» ؛ وهو «جلسه» ؛ والثانى لا دلاله عليها وهو : «جلوس)» ا ه. وأين المصدر الميمى؟ الحق أن لكل فعل ثلاثه أنواع من المصادر - (كما أوضحنا فى ص ١٨١) - أولها : المصدر الأصلى الصريح الذى لا يدل إلا على المعنى المجرد. وثانيهما : المصدر الأصلى الذى يدل على المعنى المجرد مزيدا عليه «المره» أو «الهيئه». وثالثها المصدر الميمى. أما المصدر الصناعى فليس مصدرا للفعل ، ودلالته تختلف عن دلاله غيره. ولا يكون هو ، ولا الميمى دالين على المره أو الهيئه.

٢- ومنها : أن يتعلق به شبه الجمله.

٣- فى رقم ٣ من ص ٢١٥. حيث بيان السبب (وسيجىء - فى رقم ٢ من هامش ص ٢٣٠ - أن المصدر المبين للنوع قد يعمل ...).

المعنى المجرد ، وعلى المرّه معا ؛ نحو : أخـذت من المال أخـذه – قعدت على الأريكه قعده – تجددت لنا فرحه بالنصـر ، قمت بجوله حول المدينه. والمعنى : أخذه واحده – قعده واحده – فرحه واحده – جوله واحده (١) –.

فإن كانت صـيغه المصدر الأصـلى موضوعه فى أصـلها على وزن : «فعله» : نحو : نظره – هفوه – رأفه – صيحه ... لم تدلّ بنفسها فى هـذه الصوره على المرّه ، ووجب زيـاده لفـظ آخر معها ليـدل على «المره» أو قيام قرينه أخرى تـدل عليها. والغالب فى اللفظ الآخر أن يكون نعتا. فنقول مثلا : ربما تنفع النظره الواحده فى ردع المسـىء – قد تعقب الهفوه الواحده عواقب خطيره – إن رأفه واحده بضعيف قد تضمه إلى أعوانك المخلصين – أهلك الله بعض الغابرين بصيحه لم تتكرر (٢) ...

ولاـ بـد فى صـياغه «فعله» الـداله على «المرّه» من تحقق شـرطين : أن تكون لشـىء حسّـىّ ، صادر من الجوارح الظاهره والأعضاء الجسميه ، وأن يكون ذلك الشىء المحسوس غير ثابت ؛ فلا تصح صياغه «فعله» للدلاله على أمر معنوى عقلىّ محض ، كالذكاء ، أو : العلم ، أو : الجهـل ، أو : النبـوغ ... ولاـ تصـح صـياغتها من الأوصـاف الثـابته ، كـالظّرف ، والحسن. والملاـحه ، والقبـح ، والطول ، والقصر ...

وإن كان الفعل الماضـى غير ثلاثى فالوسـيله للدلاله على المره من مصدره الأصـلى هى : زياده تاء التأنيث فى آخر هذا المصدر مباشره ، دون زياده ، أو حذف ، أو تغيير آخر. مثل : «إنعام» مصدر الفعل الرباعى : «أنعم»

١– ومن الشاذ المسـموع قول العرب : حـجّ فلان حجّه (بكسـر الحاء) – ومنه. شـهر ذى الحجّه فجاءوا بالمصـدر الدال على المره مصوغا على وزن : «فعله» (بكسـر ، فسـكون) وهـذه الصـيغه هى الخاصه بالهيئه. وبالرغم من هـذا السـماع الوارد عنهم لا مانع أن نقول فى المره : «حجّه» بفتـح أول الكلمه تطبيقا لصـيغه : «فعله» الخاصه بالمره ؛ عملا بالبيان المفيـد الذى عرضـناه فى ص ١٩١. ومن المسـموع أيضـا رأيته رؤيه (بوزن فعله) مرادا بهـا المره ، ولاـ مانع من اسـتعمال القياس فيهما أيضا – راجع «تاج العروس» ، ماده : «حج». هذا ، وقد نقل ابن خالويه فى كتابه المسمى : «ليس فى كلام العرب» أن فتح الراء مسموع أيضا.

٢– انظر آخر الملاحظه الآتيه فى ص ٢٢٩.

و «تبيّن» مصدر الفعل الخماسى : «تبيّن» ، و «استفهام» مصدر الفعل السداسى : «استفهم» فإن صيغها الداله على «المره» هى : «إنعامه» - تبيّنه (١) - استفهامه ... نحو ، إن إنعامه الله تملأ النفس انشراحا - تبيّنه الحق جلبت الخير ، ودفعت البلاء - استفهامه وهدايه (٢) ، خير من صمت وضلاله.

فإن كان مصدر الفعل غير الثلاثى مشتملا فى أصله على تاء التأنيث فإنه لا يصلح للدلاله المباشره على المره ، ويجب زياده لفظ آخر معه ، أو قيام قرينه تدل عليها. نحو : «استعانه» تقول : استعانه واحده بأريحىّ قد تمنع خطرا داهما. والغالب فى اللفظ الآخر أن يكون نعتا ؛ كالمثال السالف.

* * *

ب - وإذ أردنا أن ندل على «الهيئه» بمصدر الثلاثى - فوق دلالته على المعنى المجرد - صغناه بالطريقه السالفه على وزن : «فعله» ، (بأن نجئ بمصدر الفعل الثلاثى ، دون غيره من الأفعال التى ليست ثلاثيه ونحذف ما فيه من الحروف الزائده إن وجدت ،) ثم (نزيد فى آخره تاء التأنيث) ، ثم (نجعله على صوره : «فعله») فهذه أمور ثلاثه لا بد من تحققها ؛ فنقول فى مصادر الثلاثى السالفه : إخذه - قعده - فرحه - جيله (٣) ... ؛ نحو : إخذه القطّ فريسته مزعجه - قعده الوقور جميله - فرحه العاقل يزينها الاعتدال - جيله (٤) الرّحاله شاهده برغبته فى كشف المجهول. والمعنى : هيئه أخذ القط ، وطريقته فى الأخذ ... - هيئه قعود الوقور ، وطريقته ، وشكل قعوده ... - هيئه فرح العاقل وصورته فى أثناء فرحه ... - هيئه جولان الرحّاله ، وشكل جولانه ، ومنظره ...

فإن كانت صيغه المصدر الأصلى موضوعه فى أصلها على وزن : «فعله» الخاص «بالهيئه» ؛ نحو : عزّه - نشده (٥) - رخوه (٦) ... وجب

١- يجب فتح ما قبل تاء التأنيث هنا وفى كل موضع آخر.

٢- أى : مع هدايه : بمعنى أنها تؤدى إليها.

٣- أصلها : «جوله» ، (قلبت الواو الساكنه ياء بعد الكسره ...).

٤- أصلها : «جوله» ، (قلبت الواو الساكنه ياء بعد الكسره ...).

٥- نشد الرجل مأربه نشدا ، ونشده : طلبه وسعى وراءه.

٦- استرخاء.

التصرف بإيجاد ما يضمن الدلاله على «الهيئه» ؛ كزياده بعض الألفاظ للدلاله عليها ؛ أو إقامه قرينه ، - أىّ قرينه - ترشد إليها ، وإلى ما يراد منها من حسن ، أو قبح ، أو : زياده ، أو نقص ... أو غير هذا من الأوصاف التى يراد وصف المصدر بها ، مثل : العزه الجاهليه تحمل صاحبها على الطغيان - نشده المآرب بالحكمه كفيله بإدراكها.

ويلاحظ أن الدلاله على «الهيئه» بالصيغه المباشره السالفه ، إنما تقتصر على مصدر الفعل الثلاثى ؛ مع زياده التاء فى آخر هذا المصدر إن لم تكن موجوده ؛ فمنهما تتكون الصيغه الداله بنفسها على المعنى المجرد وعلى «الهيئه» معا. أما الأفعال التى ليست ثلاثيه فلا تصاغ - قياسا - من مصادرها الأصليه صيغه تدل على «الهيئه» ، وإنما يزاد على المصدر الأصلى قرينه ، أو لفظ يدل على الوصف المراد ، من غير التزام قرينه معينه ، أو لفظ معين. فعند إراده الدلاله على الهيئه من المصادر : تكلّم - استماع - اندفاع - وأشباهها ... نقول : التكلم الكثير مدعاه للملل - الاستماع الحسن أماره العقل الراجح - الاندفاع الطائش مقدمه البلاء العاجل.

ومجمل القول : إذا كان المصدر الأصلى موضوعا فى أصله على وزن : «فعله» كعزّه - وأردنا أن يدل على «المره» وجب تحويله إلى صيغه «فعله» فنقول : ثارت فى رأس الجاهلىّ عزّه أبعدته عما يحسن بالعاقل. وكذلك إن كان موضوعا فى أصله على وزن - : «فعله» ؛ كرحمه ، وأردنا أن يدل على «الهيئه» فإننا نحوله إلى صيغه : «فعله» ؛ فنقول : رحمه ، مثل : (رحمه تداوى ، ورحمه تجرح (١)).

* * *

وخلاصه ما سبق :

١- أن الفعل الثلاثى يصاغ - بشرطين - مصدره الأصلى الشائع على وزن : «فعله» للدلاله على أمرين معا ؛ هما : المعنى المجرد ، و «المرّه».

١- هذه حكمه قديمه ، معناها أن هيئه الرحمه ، والطريقه التى تظهر بها ، وتقدم لمستحقها - قد تكون طريقه كريمه تفيده ، وتزيل أو تخفف آلامه ومتاعبه. وقد تكون طريقه جافه خشنه تؤلمه ، وتجرح شعوره.

ويتوصل إليهما من مصدر غير الثلاثى بزياده تاء التأنيث على هذا المصدر.

٢- ويصاغ مصدر الثلاثى على وزن «فعله» للدلاله على أمرين معا ؛ هما : المعنى المجرد ، والهيئه. ولا يصاغ المصدر للهيئه مباشره من غير الثلاثى.

٣- مصدر المره والهيئه هو مصدر أصلىّ يحتفظ باسمه ، وبخصائصه (١) التى عرفناها ، وبعمله. إلا أن المصدر الدال على المره لا يعمل (٢).

٤- إذا كانت صيغه المصدر الأصلىّ موضوعه فى أصلها على صوره المصدر الذى نريد أن يدل على المره أو على الهيئه ، وجب إدخال تغيير أو زياده عليها أو المجىء بقرينه تدل على المراد ، وترشد إلى المره أو الهيئه ، طبقا للتفصيل الذى سبق ... (٣)

١- ومنها أن يتعلق به شبه الجمله ، وأنه مع دلالته على المره أو الهيئه هو مؤكّد لعامله أيضا - طبقا لما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٢٢٥ - والتفصيل فى باب : (المفعول المطلق) ج ٢ م ٧٤ ص ١٩٩.

٢- راجع إيضاح هذا فى رقم ٣ من هامش ص ٢١٥ ، وفى ص ٢٢٦ ... من هذا الجزء. وكذلك فى ص ٢٠٠ م ٧٤ ج ٢ (باب المفعول المطلق.) حيث قلنا هناك ما نصه : (قد يعمل المبين للنوع أحيانا ، كأن يكون مضافا لفاعله ، ناصبا مفعوله أو غير ناصب ؛ نحوه : تألمت من إيذاء القوى الضعيف - حزنت حزن المريض. وهذا العمل على قلته قياسى).

٣- وفى اسم المره واسم الهيئه وصياغتهما من مصدر الثلاثى يقول ابن مالك فى ختام باب : «أبنيه المصادر» بيتين سجلناهما هناك فى ص ٢٠٠. و «فعله» لمرّه كجلسه و «فعله» لهيئه كجلسه ويقول فى صياغتهما من مصدر غير الثلاثى : فى غير ذى الثلاث ب «التّا» المرّه وشذّ فيه هيئه ؛ كالخمره أى : الدلاله على «المره» من مصدر غير الثلاثى - تكون بزياده التاء فى آخر المصدر. أما «الهيئه» فلا تجىء منه مباشره ، وشذ مجيئها منه ، كقولهم فلان حسن الخمره ، وهى حسنه النّعقبه : والفعل منهما خماسى ، هو : اختمر ، بمعنى : لف الرأس بثوب ونحوه. وانتقب بمعنى لبس النقاب ، وهو البرقع.

المسأله ۱۰۱ : المصدر الميمى

اشاره

ب (۱) - المصدر الميمى

يصاغ من المصدر الأصلى للفعل الثلاثى وغير الثلاثى صيغه قياسيه ، تلازم الإفراد (۲) والتذكير (۳) ، وتؤدى ما يؤديه هذا المصدر الأصلى من الدلاله على المعنى المجرد ومن العمل - كما سيأتى - لكنها تفوقه فى قوه الدلاله وتأكيدها (۴).

۱- سبق الكلام على : «ا» فى ص ۱۹۳ ، وهو وزن المصدر الأصلى ، كما سبق الكلام على النوع الثالث ؛ وهو : «المصدر الصناعى» فى ص ۱۸۶.

۲- يدل على هذا ما سجله النحاه فى باب البدل - كما سيجىء فى رقم ۲ من ص ۶۷۶ -.

۳- وقد وردت هذه الصيغه لبيان السبب ، وقال الرضى فى شرح الشافيه ، آخر باب المصدر ما نصه : (يجىء «المفعله» ، لسبب الفعل ؛ كقوله عليه السّلام : «الولد مبخله ، مجبنه ، محزنه».) ا ه. وقول عنتره العبسى : نبّئت عمرا غير شاكر نعمتى والفكر مخبثه لنفس المنعم وقولهم أيضا : الشكر مبعثه لنفس المفضل والمفهوم أن هذا المعنى مقصور على السماع. وكذلك صيغته المختومه بالتاء ؛ حيث يتشدد غالب النحاه (بغير داع قوى) فيجعلها سماعيه ، على الرغم من الأمثله الكثيره الوارده بالتاء - والتى رآها مؤتمر المجمع اللغوى كافيه للقياس عليها ، كما سيجىء فى ۳ ص ۲۳۵ - مثل : مقاله - مسره - مهلكه - منصبه - مخافه - و ... كقول الشاعر : مقاله السّوء إلى أهلها أسرع من منحدر سائل وقول الآخر : لا تنم واغتنم مسرّه يوم إن تحت التراب نوما طويلا وقول دعبل : ألم أقل لك : إن البغى مهلكه والبغى والعجب إفساد لأقوام؟ وقول على رضى الله عنه فيما ورد منسوبا له : ليس لواضع المعروف فى غير حقه ، وعند غير أهله ، من الحظ إلا محمده اللئام ، وثناء الأشرار ، ومقال الجهال. وقوله أيضا : الحمد لله المعروف من غير رؤيه ، الخالق من غير منصبه. وقول الأحنف بن قيس : رب حلم قد تجرعته ؛ مخافه ما هو أشد منه.

۴- وقد وردت هذه الصيغه لبيان السبب ، وقال الرضى فى شرح الشافيه ، آخر باب المصدر ما نصه : (يجىء «المفعله» ، لسبب الفعل ؛ كقوله عليه السّلام : «الولد مبخله ، مجبنه ، محزنه».) ا ه. وقول عنتره العبسى : نبّئت عمرا غير شاكر نعمتى والفكر مخبثه لنفس المنعم وقولهم أيضا : الشكر مبعثه لنفس المفضل والمفهوم أن هذا المعنى مقصور على السماع. وكذلك صيغته المختومه بالتاء ؛ حيث يتشدد غالب النحاه (بغير داع قوى) فيجعلها سماعيه ، على الرغم من الأمثله الكثيره الوارده بالتاء - والتى رآها مؤتمر المجمع اللغوى كافيه للقياس عليها ، كما سيجىء فى ۳ ص ۲۳۵ - مثل : مقاله - مسره - مهلكه - منصبه - مخافه - و ... كقول الشاعر : مقاله السّوء إلى أهلها أسرع من منحدر سائل وقول الآخر : لا تنم واغتنم مسرّه يوم إن تحت التراب نوما طويلا وقول دعبل : ألم أقل لك : إن البغى مهلكه والبغى والعجب إفساد لأقوام؟ وقول على رضى الله عنه فيما ورد منسوبا له : ليس لواضع المعروف فى غير حقه ، وعند غير أهله ، من الحظ إلا محمده اللئام ، وثناء الأشرار ، ومقال الجهال. وقوله أيضا : الحمد لله المعروف من غير رؤيه ، الخالق من غير منصبه. وقول الأحنف بن قيس : رب حلم قد تجرعته ؛ مخافه ما هو أشد منه.

وتسمى هذه الصيغه : المصدر الميمى (١)». وتعرب - فى الأغلب (٢) - على حسب حاجه الجمله.

١- وللوصول إليها من الفعل الثلاثى غير المضعف (٣) نأتى بمصدره القياسى المشهور - مهما كانت صيغته - وندخل عليه من التغيير اللفظى ما يجعله على وزن «مفعل» - بفتح الميم والعين - وهذه هى الصيغه القياسيه للمصدر الميمىّ فى جميع حالات (٤) الفعل الماضى الثلاثى غير المضعف. ما عدا حاله واحده (٥) ؛ وهى التى يكون فيها الفعل الماضى الثلاثى صحيح الآخر ، معتل الفاء (٦) بالواو التى تحذف (٧) فى مضارعه ؛ (لوقوعها بين الفتحه والكسره ؛ مثل : وصل - وصف - وعد - وثب - وجد - ... فإنها أفعال واويه الفاء ، ومضارعها مكسور العين ، محذوف الواو ، وهو : يصل - يصف - يعد يثب - يجد ...) - وفى هذه الحاله الواحده تكون على وزن : «مفعل» بكسر العين .... (٨).

١- انظر ما يتصل بهذه التسميه فى «ا» من ص ٢٢٣ - وسبق فى ص ١٨١ - الكلام المفصل عن المصدر الأصيل ، وعن أصل المشتقات.

٢- البيان فى رقم ٦ من هامش ص ٢٣٥.

٣- مضعف الثلاثى : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، مثل الفعل : مدّ - فرّ - سرّ ...

٤- أى : سواء أكان الفعل الثلاثى غير المضعف متعديا ، أم لازما - صحيحا ، أم معتلا - مضموم العين أم مفتوحها أم مكسورها. (إلا حاله واحده ستذكر).

٥- وهناك حاله أخرى يجوز فيها فتح العين وكسرها ، وسيجىء الكلام عليها فى ملاحظه خاصه - ص ٢٣٦.

٦- هو : معتل الأول ، ويسمى : «مثالا». وسيجىء فى رقم ٤ من هامش الصفحه الآتيه أن بعض القبائل يجعل المثال هنا كغيره.

٧- بأن يكون مضارعه مكسور العين ؛ فتقع الواو فيه بين الفتحه والكسره ، وهذا يؤدى - فى الغالب - إلى حذفها كالأمثله المعروضه. فلابد فى صيغه : «مفعل» - بكسر العين - من تحقق - ثلاثه شروط ، أن يكون الثلاثى معتل «الفاء» بالواو - وأن يكون مضارعه مكسور العين - وأن يكون حرف العله (الواو) محذوفا فيه. فإن خلا شرط من الثلاثه فالقياس : «مفعل» ؛ كأن يكون صحيح «الفاء» ، مثل : كتب ، أو يكون معتل الفاء بالياء ؛ مثل : يبس - يقن - يقظ - .. أو يكون معتل الفاء بالواو ولكن مضارعه غير مكسور العين ؛ فلا تحذف فيه الواو ، قياسا ؛ مثل : وجع يوجع - وحل يوحل - وله - يوله ، بمعنى : فقد عقله لحزن أو فرح أو نحوهما ... وإن كان معتل الفاء واللام فصيغته : «مفعل» بفتح العين.

٨- مع ملاحظه حاله المضعف التى يجوز فيها فتح العين وكسرها وستأتى.

فمن أمثله «مفعل» – بفتح الميم والعين – : ملعب ، بمعنى ؛ لعب – مسقط ؛ بمعنى : سقوط – مصعد ؛ بمعنى : صعود – مأكل ؛ بمعنى : أكل – مغنم ، بمعنى : غنم – مأثم ، بمعنى : إثم – مخبثه ، بمعنى : خبث – منطق ، بمعنى : نطق – مقدم : بمعنى قدوم – معاب (۱) ؛ بمعنى : عيب. وأفعالها الماضيه : لعب – سقط – صعد – أكل – غنم – أثم – خبث – قدم – عاب. يقال : : فلان رياضى يحسن ملعب الكره – سقط البرد ، وكان مسقطه عنيفا – صعدت إلى قمه الجبل مسترشدا فى مصعدى بخبير – أهلك فلانا مأكله الحرام ... ومثل قولهم : ليس فى الشر مغنم ، ولا لوم على امرئ إلا فى مأثم ، والكفر مخبثه لنفس المنعم. وقول الشاعر :

لا يملأ الهول صدرى قبل مقدمه

ولا أضيق به ذرعا (۲)

إذا وقعا.

وقول الآخر :

أنا الرجل الذى قد عبتموه

وما فيه لعيّاب معاب (۳)

ومن أمثله : «مفعل» – بكسر العين – موصل ؛ بمعنى : وصول – موصف ، بمعنى ؛ وصف – موعد ، بمعنى : وعد ... و ... و ...

فيقال : كان موصلى للصديق تنفيذا للموعد الذى بيننا ، وكان موصفه لمكان التلاقى واضحا ؛ فلم أخطئه ... أى : كان وصولى للصديق تنفيذا للوعد الذى بيننا ، وكان وصفه(۴) ...

فإن كان الثلاثى مضعف العين جاز فى مصدره الميمى أن يكون مفتوح العين

۱- أصلها : «معيب» – على وزن : مفعل – ثم تناولها التغيير الصرفى الذى انته بها إلى : «معاب». (بأن نقلت فتحه الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ، فهى متحركه بحسب الأصل ، وما قبلها متحرك أخيرا ؛ فتقلب الياء ألفا.).

۲- الذرع : الطاقه والاحتمال. وضاق. بالأمر ذرعا : ضعفت طاقته عن احتماله ، ولم يجد منه خلاصا.

۳- سيعاد البيت لمناسبه أخرى فى ص ۲۳۶.

۴- بعض القبائل العربيه الفصيحه لا يفرق بين معتل الفاء وصحيحها وإنما يجعل صيغه المصدر الميمى واحده لجميع أنواع الثلاثى ، هى : «مفعل» بفتح الميم والعين. ورأيه – على صحه محاكاته – مخالف لأكثر القبائل التى يشيع العمل برأيها اليوم وقبل اليوم. ومن المستحسن الاكتفاء بمتابعه الأكثريه.

أو مكسورها (١) كالمفرّ - بفتح الفاء وكسرها - فى قولهم : لا ينفع الجانى المفرّ من قصاص الدنيا ، فقصاص الآخره أشد ...

أما ما ورد من الألفاظ المسموعه خارجا فى صياغته على الضابط الموضّح فى الحالتين السابقتين ؛ مخالفا له - فحكمه : جواز استعماله بالصيغه الوارده ، أو إخضاعه للضابط ، وتطبيق القاعده عليه ؛ فيصاغ صياغه جديده على حسب مقتضاها ...

٢- وإن كان الماضى غير ثلاثى فمصدره الميمىّ يصاغ على صوره مضارعه ، مع إبدال أول المضارع ميما مضمومه ، وفتح الحرف الذى قبل آخره إن لم يكن مفتوحا (٢) ... ففى مثل الأفعال : عرّف ، تعاون - استفهم .... يكون المضارع : يعرّف - يتعاون - يستفهم. وتكون صيغه المصدر الميمى : معرّف - متعاون - مستفهم .... يقال : (كان معرّفك للنظريه العلميه واضحا ، والمتعاون بيننا فى فهمها خير وسيله لتحقيق الغرض ، والإجابه على كل مستفهم أنارت غوامض البحث). تريد : (كان تعريفك - والتعاون بيننا - ... والإجابه عن كل استفهام.) ومثل قول الشاعر :

ألا إنما النعمى تجازى بمثلها

إذا كان مسداها إلى ماجد حرّ

أى : إسداؤها.

* * *

وملخص ما سبق من حيث : الصياغه القياسيه ، والحكم ، والدلاله :

١- أن المصدر الميمى للماضى الثلاثى غير المضعّف يصاغ دائما على وزن «مفعل» - بفتح الميم والعين - إلا إن كان الماضى صحيح الآخر معتل

١- صرح بجواز الأمرين صاحب «المصباح المنير» فى فصول آخر كتابه - ص ٩٦٢ : عند الكلام على صوغ المصدر الميمى واسم الزمان والمكان - وساق مثالا نصه : (فر مفرّا ومفرّا).

٢- وقد يستتبع هذا تغييرا صرفيّا فى بعض الحالات ؛ كالذى فى كلمه : مقام - بضم الميم - فى قول الشاعر : وإن مقام الحر فى دار ذله ليدفع عنه الفقر شر من الفقر ففعلها : «أقام» ، والمصدر الميمى منه هو : «مقوم» على وزن : مفعل. ثم ينقلب حرف العله - الواو - أيضا .. (انظر رقم ١ من الهامش السابق).

الأول بالواو التى تحذف عند كسر عين مضارعه ، فيجىء مصدره الميمى على «مفعل» بكسر العين (١).

أما المصدر الميمى للثلاثى المضعف فيجوز فيه فتح العين وكسرها.

٢- وأن المصدر الميمى لغير الثلاثى يصاغ على صوره مضارعه ، مع إبدال الحرف الأول ميما مضمومه ، مع فتح الحرف الذى قبل آخره (٢).

٣- وأن المصدر الميمىّ يلازم الإفراد (٣) والتذكير ، ولا تلحقه تاء التأنيث إلا سماعا فى رأى كثير من النحاه. ويخالفهم - بحق - آخرون (٤).

والراجح أنه لا يعد من المشتقات ، ولكن يصح أن يتعلق به شبه الجمله - كما سبق (٥) -.

٤- أنه يعرب على حسب حاجه الجمله إليه إلا ما كان منه مسموعا بالنصب (٦).

١- هذا هو القياس فى الحالتين. أما السماع فقد يجىء بغيرهما ؛ كصيغه : «مفعله» فى الحديث الذى سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٢٣١ ونصه : (الولد مبخله ، مجبنه ، محزنه) وفى غيره مما ذكرناه.

٢- فهو من مصدر غير الثلاثى كاسم المفعول من غير الثلاثى ، وكاسم الزمان والمكان كذلك. والتمييز بينها يكون بالقرائن التى تعين أحدها.

٣- كما سيجىء فى رقم ٢ من ص ٦٧٦ ، لمناسبه هناك.

٤- فى الاقتصار على السماع تشدد بغير حجه قويه ؛ إذ الأمثله الفصيحه الوارده بالتاء كثيره كثره تبيح القياس عليها. وقد عرض مؤتمر المجمع اللغوى (المنعقد بالقاهره فى فبراير سنه ١٩٧١) لهذه المسأله واطلع على عشرات من الكلمات المسموعه بالتاء ، سجلها فى محاضر جلساته ، وأصدر قرارا حاسما فى جواز إلحاق تاء التأنيث بالمصدر الميمى عامه. انظر ما يتصل بهذا فى «ا» من ص ٢٢٣. وفى رقم (٣ و٤) من هامش ص ٢٣١ بعض الأمثله المختومه بالتاء.

٥- فى رقم «ب» من هامش ص ١٨٢. ومع أنه لا يعد من المشتقات يجوز أن يتعلق به شبه الجمله : لما فى المصدر الميمى من رائحه الفعل التى تكفى مسوغا للتعلق. (راجع رقم ١ و٢ من هامشى ص ٢٥١ و٣٢١).

٦- يقع المصدر الميمى فى جميع المواقع الإعرابيه المختلفه (فيكون مبتدأ ، وخبرا ، وفاعلا ، وإلخ). وهناك ألفاظ مسموعه بالنصب فى أكثر أحوالها باعتبارها مفعولا مطلقا لفعل محذوف ، أو مفعولا به لفعل محذوف كذلك. ومن الأول قولهم لمن يريد أن يؤدى عملا : «افعل ، وكرامه ، ومسره ، أى : -

٥- ومن حيث العمل فإنه يعمل عمل مصدره (١).

٦- أما من حيث الدلاله فيدل على المعنى المجرد - كالمصدر الأصلى - ويمتاز الميمى بقوه دلالته وتأكيدها. ولا يدل على بيان السبب إلا سماعا.

* * *

«ملاحظه» : جاء فى بعض المراجع اللغويه ما نصه (٢) :

(إن كان الماضى الثلاثى معتل العين بالياء فالمصدر الميمى مفتوح العين ، واسم الزمان والمكان مكسور كالصحيح ؛ نحو : مال ممالا ، وهذا مميله .. هذا هو الأكثر. وقد يوضع كل واحد موضع الآخر ؛ نحو المعاش والمعيش ، والمسار والمسير. قال ابن السّكّيت : لو فتحا جميعا فى اسم الزمان والمكان ، وفى المصدر الميمى ، أو كسرا معا فيهما - أى : فى الاسم والمصدر - لجاز ؛ لقول العرب : المعاش والمعيش ؛ يريدون بكل واحد : المصدر واسم الزمان والمكان ، وكذا المعاب والمعيب ، قال الشاعر :

أنا الرجل الذى قد عبتموه

وما فيه لعيّاب معاب ... (٣)

١- ومن أمثله إعماله قول الشاعر يخاطب امرأه اسمها : «ظلوم» : أظلوم ، إن مصابكم رجلا أهدى السّلام تحيه - ظلم يريد : إن إصابتكم رجلا أهدى السّلام تحيه - ظلم. وكلمه : «ظلم» خبر «إن» وقد سبق - فى ص ٢٢٣ - روايه أخرى فى البيت ، وبيان قائله ، وشرحه. وقول الآخر : وأمر تشتهيه النفس حلو تركت مخافه سوء السّماع أى : خوفا سوء السماع.

٢- المصباح المنير - ص ٩٦٢ - من الفصول الأخيره.

٣- سبق هذا البيت لمناسبه أخرى فى ص ٢٣٣.

وقول الآخر :

أزمان قومى والجماعه كالذى

منع الرّحاله أن تميل مميلا

أى : أن تميل ميلا. والرّحاله : الرحل ، والسرج أيضا. وقال ابن القوطيه أيضا : من العلماء من يجيز الفتح والكسر فيهما ؛ مصادر كنّ أو أسماء زمان ومكان ؛ نحو : الممال والمميل ، والمبات والمبيت.)» ا ه.

ص: ٢٣٧

المسأله ۱۰۲ : اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفه المشبهه

اشاره

تعريف كلّ ، وصوغه ، وإعماله

اسم الفاعل. تعريفه

(اسم مشتق ، يدل على معنى مجرد ، حادث (۱) ، وعلى فاعله). فلابد أن يشتمل على أمرين معا ؛ هما : المعنى المجرد الحادث ، وفاعله ، مثل كلمه : «زاهد» ، وكلمه : عادل» فى قول القائل : (جئنى بالنّمر الزاهد ، أجئك

ص: ۲۳۸

۱- أى : عارض ، يطرأ ويزول ؛ فليس له صفه الثبوت والدوام ، ولا ما يشابههما. ويسالنى بعض النحاه فى التعريف عن كلمتى : «اسم ، مشتق» بحجه أنه لا يوجد : (لفظ يدل على معنى مجرد ، غير دائم ، وعلى فاعله) إلا وهو اسم مشتق. وهذا صحيح. ولكنا ذكرناهما مبالغه فى الإيضاح. أما المعنى المجرد ، أو الحدث المحض ... فقد بسطنا الكلام فيه نى هامشى ص ۱۸۱ و۲۰۷ - ودلاله اسم الفاعل على هذا المعنى المجرد هى دلاله مطلقه ؛ أى : صالحه للقله والكثره ، إلا إذا وجدت قرينه توجه المعنى لأحدهما وحده - كما سيجىء فى الصفحه الآتيه -. وأما المقصود من المشتق فهو : المأخوذ من كلمه أخرى مع تقاربهما لفظا ومعنى. كما سبق. - وفى ص ۱۸۲ بيان مفصل عن أصل المشتقات وعددها ... و .. - وأما المعنى الحادث ، (أو : غير الدائم ، وغير الشبيه بالدائم) فهو الأمر الطارئ الذى يحدث ويزول من غير أن يدوم ، أو يطول ثباته وبقاؤه حتى يقارب الدائم ، ومن غير أن يشمل الماضى. وقد ارتضى صاحب «التسهيل» تعريفا آخر لاسم الفاعل لا يخرج - مع طوله - عن التعريف السابق ، ولكنه يزيده إيضاحا. فمن زياده الفائده أن نذكره. نقلا عن حاشيه الخضرى - قال : «إنه الصفه الداله على فاعل الحدث ، الجاريه فى مطلق الحركات والسّكنات على المضارع من أفعالها فى حالتى التذكير والتأنيث - كما سيجىء فى ص ۳۰۸ - المفيده لمعنى المضارع أو الماضى. فخرج بالداله على الفاعل ، اسم المفعول ، وما بمعناه ؛ كمحمود ، وقتيل. وبالجاريه على المضارع الجاريه على الماضى ؛ كفرح ، وغير الجاريه على فعل ؛ ككريم ، وبالتأنيث نحو : «أهيف» ؛ فإنه لا يجرى على المضارع إلا فى التذكير ؛ لأن مؤنثه هيفاء. ولمعناه أو معنى الماضى لإخراج نحو : ضامر الكشح ، مما يدل على الاستمرار. ويخرج به أيضا : أفعل التفضيل ؛ لأنه للدوام ، كما خرج بما قبله. «فهذه المخرجات ، ما عدا الأول والأخير - وهما اسم المفعول ، واسم التفضيل - صفات مشبهه ، -- لا اسم فاعل. هذا هو الاصطلاح المشهور. وأما ما يأتى فى : «أبنيه أسماء الفاعلين» من أنه يطلق عليها اسم الفاعل فباعتبار اصطلاح آخر ، وهو مجاز - كما سيأتى - «وإن شئت فقل : اسم الفاعل ما دل على فاعل الحدث ، وجرى مجرى الفعل فى إفاده الحدوث. فخرج بالأول اسم المفعول ، وبالثانى الصفه بجميع أوزانها ، وأفعل التفضيل» ا ه. واستعمال ذلك الاصلاح شائع قبل «ابن مالك» ، ومنه ما جاء فى «أمالى القالى» - ح ۲ ص ۱۸۴ ونصه : (قال أبو على ؛ غمض وغمض - بفتح الميم وضمها - فمن قال غمض ؛ بضم الميم ، قال فى الفاعل : غميض. ومن قال : غمض. بفتح الميم ، قال فى الفاعل غامض) ا ه فالمراد بالفاعل فى الأول : الصفه المشبهه ، وفى الثانى : اسم الفاعل.

بالمستبد العادل.) فكلمه : «زاهد» تدل على أمرين معا ؛ هما : الزهد مطلقا ، والذات التى فعلته أو ينسب إليها ، وكذا كلمه : «عادل» تدل على أمرين معا ؛ هما العدل مطلقا والذات ، التى فعلته أو ينسب إليها ، ومثلهما كلمتى : «واش» وسائل» فى قول المعرّى :

أعندى وقد مارست كل خفيه

يصدق واش (١) ، أو يخيّب

سائل

ودلاله اسم الفاعل على المعنى المجرد الحادث ، أغلبيه ؛ لأنه قد يدل (٢).

- قليلا - عن المعنى الدائم ، أو شبه الدائم ، نحو : دائم - خالد - مستمر - مستديم ... و ... (٣)

ودلالته على ذلك المعنى المجرد مطلقه (أى : لا تفيد النص على أن المعنى قليل أو كثير ..) فصيغته الأساسيه محتمله لكل واحد منهما (٤) ، إلا إن وجدت قرينه تعين أحدهما دون الآخر.

١- أصلها : واشى ، على وزن : فاعل ، حذفت الضمه لثقلها على الياء. ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، طبقا للبيان الذى سبق عند الكلام على المنقوص ج ١ م ١٦ ص ١٧٣.

٢- شرط هذه الدلاله أن تكون هى المعنى الصريح لصيغته اللفظيه ، أو أن توجد قرينه أخرى توجه المعنى إلى الدوام وشبهه ، مع بقاء اسم الفاعل فى الحالتين على صيغته وصورته الخاصه به ، وأحكامه النحويه التى تفرد بها (انظر الزياده الآتيه فى ص ٢٤٢).

٣- وكذلك فى الحاله التى يصير فيها : «صفه مشبهه» وستأتى فى الزياده - ص ٢٤٢.

٤- جاء فى ص ١٣٠ من شرح دره الغواص ، ما نصه : «(قال ابن برى : ... إن باب «فاعل» كضارب ، وقاتل ... ، عام لكل من صدر منه الفعل ، قليلا كان أو كثيرا ؛ فلا يمنع أن يقع «فاعل» موقع «فعّال» المختص بالكثير ؛ لعمومه. ألا ترى أن قوله تعالى : (وَالَّذِينَ فِي أَمْوالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ..) لا يقتضى أن يكون السائل هنا من قل سؤاله؟ - ومثله فى صفات البارى : الخالق والخلاق ، والرازق والرزاق .. والمراد بأحدهما ما يراد بالآخر.))» ا ه وفى حاشيه ياسين على شرح الفاكهى لقطر الندى (ج ٢ ص ٢١٧ ما نصه : «(قال الشاطبى فى شرح الألفيه : اسم الفاعل دال -

صوغه

(١) :

ا - يصاغ من مصدر الماضى الثلاثى ، المتصرف ، على وزن : «فاعل» ؛ بأن نأتى بهذا المصدر - مهما كان وزنه - وندخل عليه من التغيير ما يجعله على وزن : «فاعل». ولا فرق فى الماضى بين المتعدى واللازم ، ولا بين مفتوح العين ، ومكسورها ، ومضمومها (٢) ؛ نحو : (فتح ، يفتح ، فتحا ؛ فهو : : فاتح - قعد - يقعد ، قعودا ؛ فهو : قاعد) - (حسب ، يحسب ، حسبانا ؛ فهو : حاسب - نعم ينعم ، نعما ؛ فهو : ناعم) - (كرم ، يكرم ، كرما ؛ فهو كارم - حسن ، يحسن ، حسنا ؛ فهو : حاسن) ؛ بشرط أن يكون الكرم والحسن أمرين طارئين ، لا دائمين (٣)

١- عقد ابن مالك بابا مستقلا لإعمال اسم الفاعل ، وضمنه إعمال اسم المفعول (وسيجىء شرحه فى هامش ص ٢٥٠). ثم عقد بابا آخر (سيجىء شرحه أيضا فى هامش ص ٢٨٩) لأبنيتهما وصيغتهما ، وأبنيه الصفه المشبهه ، فاصلا بينهما بباب آخر ؛ هو : «باب أبنيه المصادر». وهذا ترتيب ارتضاء لسبب ذكرناه فى أول باب «أبنيه المصادر» ص ١٨١ ولم نقبله هناك ، ولا نستحسنه هنا ؛ إذ الكلام على أحكام الشىء وإعماله لا بد أن يجىء بعد معرفه ذلك الشىء وإدراك كنهه ، وهذا يقتضى تقديم الكلام على صيغه وأبنيته أولا. كذلك لا نستحسن عقد بابين مستقلين ؛ أحدهما للصيغ والأبنيه. والآخر للإعمال والأحكام : لما فى هذا من التشعيب والتشتيت من غير مسوغ

٢- مضموم العين لا يكون إلا لازما. (انظر البيان الخاص باللازم فى هامش ص ٢٨٩).

٣- نص على هذا كثيرون - فى باب «أبنيه أسماء الفاعلين .. - ؛ منهم «الخضرى» و «الصبان» ، وصاحب حاشيه «التصريح» ؛ ومنهم : «صاحب المصباح المنير» فى فصل الفعل ودلالته ، ودلاله المشتقات ، بآخر كتابه ، ص ٩٤٧ وما بعدها ، وكذلك محمد الرازى فى كتابه : «غرائب آى التنزيل» المطبوع على هامش كتاب : «إملاء ما من به الرحمن ...» للعكبرى ، ص ١٣٣ حيث عرض للآيه الكريمه : (وَضائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ) وأوضح السبب فى التعبير بكلمه : «ضائق» دون «ضيق» بما نصه : (إن ضيق صدر الرسول عارض غير ثابت ، لأن النبى عليه السّلام كان أفسح الناس صدرا. ونظيره قولك : فلان سائد وجائد. فإذا أردت وصفه بالسياده والجود الثابتين المستقرين ، قلت : سيد وجواد. كذا قال الزمخشرى.) ا ه. ويقول ابن يعيش فى الآيه السالفه : (ضائق به صدرك) إنه عدل عن «ضيّق» إلى : «ضائق» -- ليدل على أن هذا الضيق عارض فى الحال ، غير ثابت ... ؛ ومثل هذا يقال فى كلمه : «فارح» من قول أشجع السلمى يرثى عمرو بن سعيد الباهلى : (وما أنا من رزء - وإن جل - جازع ولا بسرور بعد موتك فارح وراجع ما يأتى فى ص ٢٩٢ حيث البيان والإيضاح.

وكذلك بقيه المعانى السابقه ، حين يكون المراد النصّ على حدوث المعنى.

ويجب أن يتحقق فى صيغه : «فاعل» المذكوره أمران ؛ أن يكون ماضيها الثلاثى متصرفا ، وأن يكون معنى مصدره غير دائم. لأن الماضى الجامد (مثل : نعم ، وعسى ، وليس ...) لا يكون له مصدر ، ولا اسم فاعل ، ولا شىء من المشتقات الأخرى. ولأن المصدر الدال على معنى دائم ، أو شبه دائم - لا يشتق منه ما يدل نصّا على الحدوث ، وعدم الدوام ، وهو : اسم الفاعل. إنما يشتق من ذلك المصدر شىء آخر يدل على الدوام أو شبهه ؛ «كالصفه المشبهه» (١) ، ولها صيغ متعدده بتعدد الاعتبارات المختلفه ، وأحكام خاصه بها ، سنعرفها فى بابها (٢).

١- لها باب خاص يجىء فى ص ٢٨١. ومثلها اسم التفضيل ، فإنه يدل على الدوام ، طبقا للبيان الذى فى رقم ١ من هامش ص ٢٨٢ ، ولما سيجىء فى بابه ص ٣٩٤.

٢- ص ٢٨١.

زیاده وتفصیل

۱ – قلنا : إن صیغه «فاعل» المراد بها : «اسم الفاعل» لا تشتق إلا من مصدر فعل ماض ، ثلاثی ، متصرف. ویتساوی فی هذا کل أنواع الماضی (الثلاثی المتصرف ، المتعدی واللازم ، مفتوح العین ، ومضمومها ، ومکسورها) .. فلا مکان للتوهم بأن بعض أنواع الماضی الثلاثی المتصرف اللازم لا یصاغ من مصدره اسم الفاعل علی صیغه «فاعل» للدلاله علی الحدوث نصّا. إذ من أین یجیء التوهم بعد أن قطع الأئمه بالحکم العام السابق ، وبقیاسیه : کرم الرجل ؛ فهو : کارم – بخل فهو : باخل – شرف فهو : شارف ، (أی : صار صاحب شرف) – وحسن فهو : حاسن – وغنی فهو : غان ... و ... وأمثال هذا مما فعله ثلاثی متصرف ، لازم ، یدل علی معنی طارئ غیر ثابت ، ولا ـ شبیه بالثابت. أما إن کان المعنی لیس طارئا حادثا وإنما هو دائم أو شبه دائم – فیجب التصرف ؛ إمّا بتغییر صیغه «فاعل» الداله علی الحدوث إلی أخری داله علی الثبوت أو شبهه ؛ کأن نقول : کریم – بخیل – شریف – حسن – غنیّ – (کما سیجیء فی باب الصفه المشبهه) وإما بإیجاد قرینه – لفظیه أو معنویه – تدل علی أن صیغه : «فاعل» لا یراد منها الحدوث ؛ وإنما یراد منها الثبوت ، ومن القرائن اللفظیه : إضافه اسم الفاعل من الثلاثی اللازم إلی فاعله (۱) ، نحو : لی صدیق ، راجح العقل ، رابط الجأش ، حاضر البدیهه ... والأصل : راجح عقله ،

۱– إضافه اسم الفاعل إلی فاعله تخرجه – حتما – من بابه من غیر تغییر فی صیغته التی هو علیها عند إضافته لفاعله ، وتدخله فی باب : «الصفه المشبهه» ؛ فتسری علیه کل أحکامها المعروضه فی بابها (وستجیء الإشاره لهذا فی ص ۲۵۶ و۲۶۵ و۲۹۲ والبیان الوافی فی «د» ص ۲۶۵) نلخصه فیما یأتی : ا – إن کان فعله لازما ثلاثیا أو غیر ثلاثی فلا یکاد یوجد خلاف فی جواز إضافته إلی فاعله عند الرغبه فی إبعاده عن باب اسم الفاعل وإدخاله فی باب الصفه المشبهه علی الوجه السابق لتحقیق الغرض المعنوی الذی تحققه تلک الصفه : ومتی تم إدخاله فی باب الصفه المشبهه زال عنه اسمه القدیم ، وصار اسمه عند فریق من النحاه «الصفه المشبهه» وعند فریق آخر «الملحق بها» وهذا الخلاف فی التسمیه لا ـ أثر له فی المعنی ولا فی الإعراب. –– والفریقان متفقان علی أن صورته الأولی لا ـ تتغیر ، بالرغم من تغیر اسمه. ب – وإن کان فعله متعدیا لأکثر من مفعول به لم یجز إضافته لفاعله. (راجع ما یتمم هذا فی رقم ۳ من هامش ص ۲۵۶). ح – وإن کان فعله متعدیا لمفعول به واحد فالصحیح جواز إضافه اسم الفاعل إلی فاعله للغرض السالف ، وهو إدخاله فی باب : «الصفه المشبهه» لیؤدی ما تؤدیه ، مع بقائه علی صورته الأولی. أما المفعول به الذی ینصبه هذا الفعل فالغالب الفصیح حذفه والاستغناء عنه متی وجد اسم الفاعل المضاف لفاعله ، والذی انتقل نهائیا إلی باب : «الصفه المشبهه». ویجوز علی قله یباح الأخذ بها أن ینصبه اسم الفاعل الذی صار صفه مشبهه. وإنما ینصبه بشرط : أمن اللبس عند ذکره فلا یختلط بغیره ، وبشرط تغییر اسمه فلا یسمی «مفعولا به» ، وإنما یسمی : «الشبیه بالمفعول به» کما یقال فی إعرابه إنه منصوب لاعتباره «شبیها بالمفعول به» ؛ کالشأن فی إعرابه مع الصفه المشبهه الأصیله. وسبب الاشتراط أن اسم الفاعل فی هذه الصوره الجدیده لیس اسم فاعل إلا فی الصوره الشکلیه والصیغه الظاهره دون الحقیقه الواقعه ، وهی المعنی الذی انته إلیه ، وصار بسببه صفه مشبهه أو ملحقا بها ، والصفه المشبهه وما ألحق بها – کاسم الفاعل فی حالته التی نتکلم عنها – لا ـ تنصب المفعول به الأصلی. ولما کان کثیر من لأسالیب الفصیحه المأثوره ، قد ظهر فیها بعد هذه الصفه وملحقاتها مفعول فعلها منصوبا وهو لا یصلح أن یکون حالا ، ولا تمییزا. ولا شیئا آخر من المنصوبات غیر المفعول به – لجأ النحاه إلی التوفیق بین الدواعی المختلفه ، لمنع التعارض بینها ؛ فأجازوا وقوع المفعول به بعد هذه الصفه المشبهه ، بشرط أن یتغیر اسمه ؛ فیسمی :

«الشبيه بالمفعول به» لا «مفعولا به» واشترطوا لوقوعه بعد ملحقاتها أن يسمى أيضا : «الشبيه بالمفعول به» لا مفعولا به ، وألا يؤدى إلى لبس فى الحالتين. وقالوا : إن الأفصح بعد ملحقات الصفه المشبهه حذفه ؛ مبالغه فى أمن اللبس ، بالرغم من صحه ذكره – وسيجىء إيضاح آخر لهذا فى هامش ص ٢٦٤ و٢٦٥ –.

رابط (١) جأشه ، حاضره «بديهته. ومنها : أن تكون صيغته اللفظيه صريحه الدلاله على الدوام أو شبهه (٢).

ومثال القرينه المعنويه قوله تعالى : (مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) ، وقول المؤمن : رباه ، آمنت بك ، خالق الأكوان ، لا شريك لك ، وخفتك قاهر الطغاه لا يعجزك شيء ... وقول شوقى :

١- ربط جأشه رباطه - بالكسر - اشتد قلبه - كما فى القاموس - ا ه فالفعل هنا لازم.

٢- طبقا للبيان السابق فى ص ٢٣٩.

قف «بروما» (۱) وشاهد الأمر

، واشهد

أن للملك مالكا ، سبحانه

فهـذه الأوصاف المتصـله بالله ، من الملك (۲) والخلق ، والقهر - ليست طـارئه ، ولاـ عـارضه ، ولا مؤقته بزمن محـدود تنقضـى بانقضـائه ؛ لأن هـذا لا يناسب المولى جل شأنه. ومن ثم كانت تلك الصـيغ فى معناها ودلالتها : «صـفات مشـبهه» وليست «اسـم فاعل» ، إلا فى الصوره اللفظيه ، والأحكام النحويه الخاصه به برغم أنهما على صـيغه : «فاعل» ؛ فهـذا الوزن وحده ليس كافيا فى الـدلاله على الحـدوث أو على الثبوت والـدوام ؛ فلابـد معه من القرينه الـتى تعيّن أحـدهما ، وتزيـل عنه اللّبس والاحتمـال ؛ كى يمكن القطع بعد ذلك بأنه فى دلالته المعنويه - لا الشكليه - اسم فاعل ، أو صفه مشبهه.

* * *

۱- يسميها العرب القدماء : روميه.

۲- بمعنى التملك.

ب – ويصاغ اسم الفاعل من مصدر الماضى غير الثلاثى بالإتيان بمضارعه ، وقلب أول هذا المضارع ميما مضمومه ، مع كسر الحرف الذى قبل آخره ، إن لم يكن مكسورا من الأصل. فإذا أردنا الوصول إلى اسم الفاعل من الفعل : «قاوم» أتينا بمضارعه ، وهو : «يقاوم» ، وأجرينا عليه ما سبق ؛ فيكون اسم الفاعل هو : «مقاوم» ، وفى مثل : يتبيّن – وهو مضارع للماضى : «تبيّن» – نقول : متبيّن ... نحو : الفريسه مقاومه المفترس ، والغلب متبيّن للقوىّ. وفى مثل : أذلّ وأعزّ ؛ ومضارعهما يذلّ ويعزّ ... نقول : «مذل» و «معز» كقول عائشه – رضى الله عنها – فى رثاء أبيها : «نضّر الله وجهك يا أبت ؛ فقد كنت للدنيا مذلّا بإدبارك عنها ، وللآخره معزّا بإقبالك عليها» ....

ح – مجىء الصيغه من مصدر الفعل غير الثلاثى بالطريقه السالفه لا يكفى – من غير قرينه – للقطع بأنها صيغه «اسم فاعل» ؛ فقد يوهمنا مظهرها أنها كذلك ، مع أنها فى حقيقتها «صفه مشبهه» ، بسبب دلالتها على معنى ثابت. ومن هذا : الصيغه المضافه إلى فاعلها (١) فى مثل : (النجم مستدير الشكل ، متوقّد الجرم ؛ مستضئ الوجه. والكوكب مستدير الشكل ، منطفئ الجسم ، مظلم السطح). والأصل : مستدير شكله ، متوقد جرمه ، مستضىء وجهه ، منطفئ جسمه ، مظلم سطحه. وأفعالها هى : (استدار – توقّد – استضاء – انطفأ – أظلم ... و ...) فقد قامت فى الأمثله السابقه قرينه لفظيّه ، (هى إضافه الصيغه إلى فاعلها على الوجه المشروح) وقرينه معنويه ، (هى اليقين الشائع بدوام تلك الأوصاف) وتدل كل منهما وحدها على أن الصيغه ليست اسم فاعل ؛ بالرغم من صورتها الظاهره. وإذا لا بد من قرينه تقوم بجانب الصيغه هنا – كما قامت فى صيغه «فاعل» المشتق من مصدر الثلاثى – ؛ لتبعد الوهم ، وتحدد النوع ؛ أهو اسم فاعل نصّا ، أم صفه مشبهه قطعا.

د – لابد من زياده تاء التأنيث فى آخر «اسم الفاعل» للدلاله على

١– إيضاح هذا فى هامش ص ٢۴٢ وما تشير إليه من صفحات أخرى ، ولا سيما ص ٢۶۵.

تـأنيثه ، سواء أكـان فعله ثلاثيـا أم غير ثلاـثى ؛ إلا فى المواضع التى يحسن ويكثر ألا تزاد فيها (١) ، ومنهـا : اسم الفاعل الخاص بـالمؤنث ؛ كـالمرأه مثلاـ - أى : الخـاصّ بأمر مقصور عليها ، يناسب طبيعتها وتكوينها الجسـمى ؛ - فلا يحتاج لعلامه تـدل على التأنيث ، وتمنع اللبس ؛ مثل : الحامل ، والمرضع ، فى نحو : «ولدت الحامل ، وصارت مرضعا» (٢).

ه - كسـر الحرف الـذى قبل الآخر فى اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثى - قد يكون كسـرا ظاهرا كما فى مثل : (متوقّد - منطفئ - مظلم ...) وقد يكون مقدرا كما فى مثل : (مستضىء ، - مستدير - مختار ؛.) فأصلها : مستضوى ، مستدور - مختير ... و ... فقلبت الواو فى الكلمتين الأـوليين يـاء بعـد نقـل كسـرتها إلى السـاكن الصـحيح قبلهـا ؛ تطبيقـا لقواعـد صـرفيه فى «الإعلال». وكذلك قلبت الياء فى «مختير» ألفا : لوقوعها متحركه بعد فتحه ...

* * *

إعماله

يجرى اسم الفاعل مجرى فعله فى العمل ، وفى التعدى واللزوم ، ولكن بتفصـيلات وشروط تختلف باختلاف حالتى تجرده من : «أل» الموصوله (٣) أو اقترانه بها (٤).

١- هى مدونه فى باب : «التأنيث» ج ۴ ص ۵۴۲ م ۱۶۹.

٢- إنمـا يكون الأـحسن والأـبلغ حـذف تاء التأنيث من كلمه : حامل إذا كانت بمعنى : «حبلى» فيكون الشأن فى «حامل» كالشأن فى «لاـبن ، وتـامر» أى : صـاحب لبن وتمر. أى : منسوب لهمـا. أمـا إن كـانت بمعنى التى تحمـل شـيئا فوق رأسـها أو ظهرها أو نحوهما فلا تحذف التاء. وكذلك تحذف اسـتحسانا من كلمه : «مرضع» إن أريد بها التى من شأنها وبمقتضـى طبيعتها الجسـميه أن تكون صـالحه للإرضـاع ، ولو لم تزاوله فعلاـ ، وكـذا المرأه المنسوبه للإرضـاع ؛ كالتى تتخـذه حرفه ، أو تشـتهر به. أما التى ترضع الطفل فعلا ، بأن تلقمه ثديها فيتناوله بفمه ، فهى مرضـعه. وسيجىء الإيضاح الكامل لهذا فى موضعه المشار إليه من الجزء الرابع.

٣- لأن «أل» الـداخله على المشـتقات العامله هى : الموصوله - غالبا - كما سـيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٢٥۴ ، وكما سبق عند الكلام على «أل» فى باب «الموصول» ج ١. وهل هى فى الوقت نفسه تفيد التعريف؟ رأيان.

۴- فى الصفحه التاليه تفصيل الكلام على حاله التجرد «ا» أما حاله الاقتران ففى : «ب» ص ٢٥۴.

ا - فإن كان مجردا منها رفع فاعله بغير شرط إن كان الفاعل ضميرا مستترا (١) أو ضميرا بارزا (٢) ، وعمل كذلك فى باقى المعمولات التى ليست فاعلا ظاهرا ، ولا مفعولا به.

أما الفاعل الظاهر فلا يرفعه إلا إذا كان اسم الفاعل مستوفيا للشروط الآتيه (٣) ، وفى مقدمتها اعتماده على أحد الأشياء المذكوره هناك. نحو : أقادم صديقنا الآن؟

وأما نصبه المفعول به فلا يجوز إلا بعد استيفائه تلك الشروط ، ومنها الاعتماد أيضا ، وأن يكون : بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو الاستمرار المتجدد (٤) الذى يشمل الأزمنه الثلاثه ، مثل : (من يكن اليوم مهملا عمله يجد نفسه غدا فاقدا رزقه). ومثل : (ما أعجب الصانع الماهر ، مديرا مصنعه فى حزم ، مدبّرا أمره فى يقظه).

ويقولون فى سبب إعماله : إنه جريانه - غالبا - على مضارعه الذى بمعناه (٥) ، وإن هذه الشروط تقرّبه من الفعل ، وتبعده من الاسميه المحضه ...

١- إذا كان فاعله ضميرا مستترا وجب أن يكون ضمير غائب ، طبقا للبيان الذى فى «ح» من الزياده ص ٢٥٢.

٢- إلا إن كان اسم الفاعل مبتدأ مستغنيا بمرفوعه عن الخبر فالأكثر اعتماده على نفى أو استفهام كالشأن فى جميع المشتقات العامله (وسيجىء هذا فى «أ» من ص ٢٥٢).

٣- فى ص ٢٤٩. والاعتماد هنا يختلف عنه فى باب : «المبتدأ والخبر» - طبقا للبيان الآتى فى «ا» ص ٢٥٢ -.

٤- الاستمرار التجددى معناه : أن الأمر يحدث ثم ينقطع ، ثم يعود ثم ينقطع ، وهكذا دواليك ، كاستمرار الليل والنهار. وهناك الاستمرار الدوامى ؛ وهو الذى لا انقطاع فيه ؛ نحو : مرتفع القامه ، واسع الفم (وقد سبقت الإشاره الموضحه لهذا فى ص ٣٩ ، وله إشاره أخرى فى رقم ٢ من هامش ص ٢٨٢).

٥- يريدون : أن اسم الفاعل فى هذه الصوره يوافق مضارعه فى المعنى ، وفى الحدث - والتجدد ، وفى عدد الحروف ، وفى هيئتها (بأن يكون الساكن فى أحدهما مقابلا فى ترتيبه لساكن فى الآخر ، وكذلك المتحرك فيهما) هذا إلى الاشتراك فى الحروف الأصليه. خذ مثلا لذلك اسم الفاعل : «مخبر» فإنه موافق لمضارعه : «يخبر» فى كل ما سبق ؛ فمعناهما واحد ، وكلاهما أربعه أحرف ، ثانيها ساكن وما عداه متحرك ؛ فكل حرف ساكن أو متحرك يماثله فى الحركه والسكون نظيره فى الترتيب. وكلاهما يشابه الآخر فى الحروف الأصليه. ومثله اسم الفاعل : «فاقد» فإنه جار على مضارعه فيما سبق. وهكذا. مسافر ويسافر - ومتدحرج ويتدحرج - ومتعلم ويتعلم ، والسبب السالف مستنهط من الاستعمال العربى الذى هو السبب الأول الأصيل.

ولهذا يمكن أن يحل محله المضارع الذى بمعناه.

فإن لم يكن اسم الفاعل المجرد من «أل» الموصوله مستوفيا الشروط الآتيه - ومنها الاعتماد - لم يرفع فاعلا ظاهرا ولم ينصب مفعولا به. وإن لم يكن بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، أو الاستمرار المتجدد ؛ بأن كان بمعنى الماضى المحض ، لم ينصب المفعول به إلا بشرطين :

أولهما : تحقق الشروط الآتيه ، ولا سيما الاعتماد.

وثانيهما : صحه وقوع مضارعه موقعه من غير فساد المعنى. نحو : (كانت الأمطار أمس غاسله الأشجار ، منقيه مياهها الهواء) ، إذ يصح : كانت الأمطار أمس تغسل الأشجار وتنقى مياهها الهواء. ولا يصح : هذا حاصد قمحا أمس ؛ إذ لا يقال : هذا يحصد قمحا أمس.

وأما عمله فى شبه الجمله بنوعيه وفى باقى المعمولات الأخرى التى ليست بفاعل ظاهر ، ولا بمفعول به منصوب - فلا يشترط فيها شىء ، لأن الشروط مطلوبه لإعماله فى الفاعل الظاهر ، والمفعول به المنصوب ، - كما أسلفنا - وهذا أمر يجب التنبه له.

وإنما أهمل اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى ، فلم ينصب المفعول به مباشره من غير اشتراط شىء - كما نصب فعله المتعدى - لأنه لا يجرى على لفظ الفعل الماضى الذى بمعناه ، فهو يشبهه معنى ، لا لفظا ؛ ولهذا لا يجوز أن ينصب المفعول به مباشره عند عدم تحقق الشروط ؛ فيجب فى هذه الصوره الإضافه ، بأن يكون اسم الفاعل مضافا ، ومعموله مضافا إليه مجرورا (١) ، ولا يصح تسميه هذا المعمول مفعولا به ، ولا إعرابه كذلك .. والإضافه فى

١- انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٥٥. * * * وملخص ما تقدم : أن اسم الفاعل المجرد من «أل» الموصوله فى حالتى مضيه وعدم مضيه يرفع الفاعل الضمير ؛ مستترا وبارزا. لكنه لا يرفع الفاعل الظاهر فى الحالتين إلا بتحقق الشروط ؛ ومنها : الاعتماد ، ولا ينصب المفعول به مباشره - كما ينصبه فعله - إلا إذا كان لغير الماضى ، مع استيفائه بقيه الشروط الأخرى التاليه. فإن كان بمعنى الماضى لم ينصب المفعول به إلا بعد استيفاء تلك الشروط مزيدا عليها صحه وقوع مضارعه موقعه. أما العمل فى بقيه المعمولات الأخرى فلا يحتاج لاشتراط شىء ، فهو كالفاعل الضمير ، سواء أكان اسم الفاعل بمعنى الماضى أم غيره.

هذه الصّوره إضافه محضه ، لا يجوز فيها وجود «أل» فى اسم الفاعل ما دام بمعنى الماضى فقط - كما تقدم فى باب الإضافه (١) -

وفيما يلى تلك الشروط التى أشرنا إليها :

١- أن يسبقه شىء يعتمد عليه ؛ كالاستفهام المذكور نصّا ، مثل قول الشاعر :

أمنجز أنتمو وعدا وثقت به

أم اقتفيتم جميعا نهج عرقوب؟

أو الاستفهام المقدر فى مثل : غافر أخوك الإساءه أم محاسب عليها؟ فإن الأصل : أغافر أخوك ...؟ بدليل وجود «أم» المعادله ... (٢)

أو النداء فى مثل : يا بانيا (٣) مستقبلك بيمينك ستدرك غايتك. أو النفى (٤) فى مثل : ما مخلف عهده شريف ، وقول الشاعر :

سليم دواعى الصدر (٥) ،

لا باسطا أذى

ولا مانعا خيرا ، ولا قائلا هجرا (٦)

أو : أن يقع نعتا لمنعوت مذكور ؛ فى مثل : الحسد نار قاتله صاحبها. أو لمنعوت محذوف لقرينه ؛ مثل : كم معذّب نفسه فى طلب الحريه لبلاده يرى العذاب من أجلها نعيما ، وكم مبدّد ثروته فى سبيلها يرى التبديد ذخرا. أو يقع حالا فى مثل : سحقا وبعدا للمال جالبا الذلّ والشقاء لصاحبه. أو يقع خبرا لمبتدأ ، أو لناسخ ، أو مفعولا لناسخ ؛ مثل : هذا منفق مالا فى وجوه البر - اشتهر العربىّ بأنه حام عشيرته ، أحسب الحرّ موطّنا نفسه على احتمال المشتقات فى سبيل حريته ، وكنت أزعم المشقه موهنه عزيمته ؛ فإذا هى

١- راجع «د» من ص ٥ ورقم ٣ من هامش ص ١٢.

٢- فى ص ٥٨٥ - باب العطف - إيضاح الكلام على : «أم» وبيان أحكامها.

٣- يرى النحاه فى مثل هذه الصوره أن اسم الفاعل المنادى بمنزله نعت لمنعوت محذوف ؛ والتقدير : يا شخصا بانيا. فالمسوغ عندهم هو وقوعه نعتا لا منادى. والخلاف شكلى لا يلتفت إليه ؛ لأنه لا يغير الحكم ، ولا أثر له مطلقا.

٤- ويشمل النفى التقديرى الذى فى مثل : إنما محسن علىّ صنيعه ؛ لأن معناه : ما محسن على إلا صنيعه ، وفى مثل : غير مهمل

واجبه عاقل.

٥- دواعى الصدر : الأمور والدوافع التى تحرك القلب.

٦- قولا رديئا سيئا.

أكبر حافز - أعلمت الجنود القائد مضاعفا الثناء عليهم ...

٢- ألّا يكون مصغّرا ، فلا يصح : يقف حويرس زرعا ؛ أى : يقف حارس زرعا.

٣- ألا يكون له نعت يفصل بينه وبين مفعوله ؛ فلا يصح : يقبل راكب مسرع سياره. فإن تأخر النعت عن مفعول اسم الفاعل جاز ؛ نحو ؛ يقبل راكب سياره مسرع. ويجوز الفصل بالنعت إن كان معمول اسم الفاعل شبه جمله ، لا مفعولا به ؛ نحو : (لا تستشر إلا قادرا - ناصحا - على حلّ المشكلات ، ولا تركن إلى صداقه ساع - طامع - وراء مآربه). والأصل : قادرا على حل المشكلات ، ناصحا - ساع وراء مآربه ، طامع.

٤- ألّا يفصل بينه وبين مفعوله فاصل أجنبى (وهو الذى ليس معمولا لاسم الفاعل ، وإنما يكون معمولا لغيره) ؛ فلا يجوز ؛ هذا مكرّم - واجبها - مؤديه. والأصل : هذا مكرّم مؤديه واجبها ؛ ففصلت كلمه : «واجب» بين اسم الفاعل ومفعوله ، مع أنها ليست معمولا لاسم الفاعل : «مكرّم» ؛ وهذا لا يصح.

وهناك حاله يصح فيها الفصل بالأجنبى ؛ هى : أن يكون الفاصل الأجنبى شبه جمله ، أو أن يكون معمول اسم الفاعل شبه جمله ، لا مفعولا به ؛ نحو : الرحيم مساعد - عن النهوض - عاجزا. ونحو : إن هذا الشاهد ناطق - نافع - بالحقّ - والأصل : الرحيم مساعد عاجزا عن النهوض - إن هذا الشاهد ناطق بالحق نافع (١).

* * *

١- فيما سبق يقول ابن مالك فى الباب الذى عنوانه : «إعمال اسم الفاعل» ؛. وضمنه إعمال اسم المفعول أيضا : كفعله اسم فاعل فى العمل إن كان عن مضيّه بمعزل وولى استفهاما ، او : حرف ندا أو : نفيا ، او : جا صفه ، أو : مسندا يقول : اسم الفاعل فى العمل - من ناحيه التعدى واللزوم - كفعله ، بشرط أن يكون بمعزل عن الزمن الماضى ، أى : بمكان بعيد عنه. والمراد : أنه لا يكون للزمان الماضى. ويشترط أن يلى -- استفهاما (أى : يقع بعد استفهام) أو : بعد حرف نداء ، أو : بعد نفى ، أو : أن يكون اسم الفاعل صفه. (والمراد بها هنا : النعت ، والحال). أو مسندا. والإسناد المقصود يتحقق بكونه خبرا للمبتدأ أو للناسخ ، كما يتحقق بكونه مفعولا لناسخ من النواسخ التى تنصب مفعولين أو أكثر. (والجار والمجرور : «عن مضيه» متعلقان بكلمه : «معزل» : فإن اسم المكان فيه رائحه الفعل ، برغم أنه مشتق لا يعمل ؛ فيجوز أن يتعلق به شبه الجمله ، كما فى رقم ٥ من هامش ص ٢٣٥ وفى رقم ٢ من هامش ص ٣٢١ ، وكما سبق فى ج ٢ ص ٣٤٣ م ٨٩ عند الكلام على تعلق شبه الجمله ، - وراجع الخضرى عند كلامه على البيت السالف -). هذا ما تضمنه البيتان. وفيهما قصور واضح تداركناه فى الشرح. أو يقع نعتا فى المعنى لمنعوت محذوف معروف. وهذا الذى يشير إليه ابن مالك بقوله بعد البيتين السابقين: وقد يكون نعت محذوف عرف فيستحقّ العمل الّذى وصف

زیاده وتفصیل

ا - یختلف الاعتماد هنا عنه فی باب : المبتدأ والخبر ؛ فهو هناک مقصور علی النفی والاستفهام دون غیرهما - کما أشرنا (۱) - ؛ فوجود أحدهما شرط «أغلبیّ» لکی یرفع الوصف فاعلاـ یغنی عن الخبر. وقد یمکن الاستغناء عن هذا الشرط هناک. فیرفع الوصف فاعله الذی یستغنی به عن الخبر بدون اعتماد علی نفی أو استفهام ، کما أوضحنا الحکم وتفصیله فی موضعه المناسب من باب : المبتدأ والخبر (۲).

ب - إذا وقع الوصف (ومنه اسم الفاعل ..) مبتدأ مستغنیا بمرفوعه عن الخبر فإنه یحتاج إلی شروط أغلبیه (۳) أخری ؛ أهمها : ألّا یکون معرّفا ، ولاـ مثنی ، ولاـ مجموعا ؛ لأـن الوصف - فیما یقولون - بمنزله الفعل ، والفعل لا یعرّف ، ولا یثنی ، ولا یجمع. وتفصیل هذا فی مکانه من الباب المشار إلیه ... (۴).

ح - إذا رفع اسم الفاعل ضمیرا مستترا وجب أن یکون مرجع هذا الضمیر غائبا (۵) ؛ لأـن اسم الفاعل لا یعود ضمیره إلا علی الغائب ؛ ففی مثل : أنا ظان محمدا قائما - یکون التقدیر : أنا رجل ظان ... ؛ فالضمیر فی : «ظان» تقدیره : «هو» ، یعود علی ذلک المحذوف ، ولا یصح تقدیره : أنا (۶) ... فقد قال النحاه إن الضمیر قد یختلف مع مرجعه فی مثل : أنا عالم فائده التعاون ، وأنا مؤمن بحمید آثاره ، فالضمیر فی کلمتی : «عالم ومؤمن» مستتر یتحتم أن یکون تقدیره : «هو» کما عرفنا. لکن ما مرجعه؟

یجیبون : إن أصل الجمله : أنا رجل عالم فائده التعاون ، وأنا رجل مؤمن بحمید آثاره. فالضمیر للغائب ، تقدیره ؛ «هو» عائد هنا علی محذوف حتما ،

۱- فی رقم ۲ من هامش ص ۲۴۷.

۲- ج ۱ ص ۳۲۴ م ۲۳.

۳- أی : مراعی فیها أنها الأغلب.

۴- باب : المبتدأ والخبر - ج ۱ م ۳۴.

۵- أی : یجب أن یکون ما یعود علیه هذا الضمیر غائبا.

۶- راجع الخضری ج ۱ باب «ظن» عند بیت ابن مالک : وخص بالتعلیق والإلغاء ما ...

ولا يصح عودته على الضمير : «أنا» المتقدم ، كما لا يصح أن يكون الضمير المستتر تقديره : «أنا» ، بدلا من : «هو» لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره إلا على الغائب ، وهذا يقتضى أن يكون الضمير المستتر للغائب أيضا.

والظاهر أن هذا الحكم ليس مقصورا على اسم الفاعل ، بل يسرى على غيره من المشتقات المتحمله ضميرا مستترا ؛ فيجب إرجاعه للغائب كذلك.

* * *

ص: ٢٥٣

ب – وإن كان اسم الفاعل مقترنا «بأل» الموصوله (١) فإنه يعمل مطلقا بغير تقيد بزمن معين (٢) ، ولا بشرط من الشروط السالفه التى منها : الاعتماد ، وعدم التصغير ... و ... نحو : ما أعجب رائدنا هذا ، فهو النّاظم أمس قصيده رائعه ، وهو الناطق – الآن – الحكمه والبيان ، وهو المواجه خصمه – غدا – بالحجه والبرهان (٣) ... وكقول المتنبى :

القاتل السيف فى جسم القتيل به

وللسيوف – كما للناس – آجال

* * *

بعض أحكام اسم الفاعل العامل

١– إذا كان اسم الفاعل مستوفيا شروط إعماله لنصب المفعول به جاز نصب هذا المفعول مباشره – بشرط أن يكون اسما ظاهرا – وجاز جرّه باعتباره «مضافا إليه» واسم الفاعل هو «المضاف» ؛ ففى نحو : ما أنت اليوم مصاحب الغادر – يصح نصب كلمه : «الغادر» باعتبارها مفعولا به لاسم الفاعل ، ويجوز جرها باعتبارها مضافا إليه. فإذا جاء تابع للمفعول به المنصوب مباشره وجب فى هذا التابع النصب ، مراعاه للفظ المتبوع المنصوب ، ولا يصحّ إلا النصب. أما عند جر المتبوع بالإضافه فيجوز فى تابعه الأمران ، إما مراعاه الأصل السابق وهو النصب ، لأن المضاف إليه كان مفعولا به فى أصله – وإما مراعاه الأمر الواقع الآن ، وهو : الجر. ففى مثل : ما أنت مصاحب الغادر

١– لأن : «أل» الداخله على المشتقات العامله هى الموصوله ، غالبا ، – (كما أشرنا فى رقم ٣ من هامش ص ٢٤٦) – وهل هى فى الوقت نفسه معرفه؟ رأيان. (راجع الكلام عليها فى ج ١ باب الموصول ص ٣٢٠ م ٢٦).

٢– لأنه مع فاعله سيكون صله «لأل» الموصوله ، فهو بمنزله الفعل ، والفعل ، يعمل ماضيا وغير ماض ، وكذلك ما كان بمنزلته ، وحل محله. والتعليل الصحيح هو : استعمال العرب.

٣– وفى المقترن «بأل» يقول ابن مالك : وإن يكن صله «أل» ففى المضى وغيره إعماله قد ارتضى يريد : أن اسم الفاعل إذا كان مبدوءا «بأل» الموصوله فإنه يعمل فى حالتى التعدى واللزوم عمل فعله ، من غير تقيد بنوع زمن أو بغيره ، فيعمل بغير شرط سواء أكان الزمن ماضيا أم غير ماض.

والمنافق - يتعين نصب المعطوف ، وهو كلمه : «المنافق» تبعا للمعطوف عليه المنصوب ؛ وهو كلمه : «الغادر». وفى مثل : ما أنت مصاحب الغادر والمنافق ، بجرّ المعطوف عليه - يجوز فى المعطوف النصب ، ويذكر فى إعرابه : أنه منصوب ، تبعا لأصل المعطوف عليه ، كما يجوز فيه الجرّ تبعا لحاله المعطوف اللفظيه.

ويجوز فى مفعول اسم الفاعل أن تدخل عليه لام التقويه (١) ، فتحره ؛ نحو : أنت متقن «العمل ، أو للعمل ... ، ونحو قوله تعالى : (فَعَّالٌ (٢) لِما يُرِيدُ)، والأصل : فعّال (٣) ما يريد.

فإن كان لاسم الفاعل المستوفى الشروط مفعولان أو ثلاثه ، وأضيف إلى واحد منها - وجب ترك الباقى مفعولا به منصوبا كما كان. نحو : أنا ظانّ الجوّ معتدلا - أأنت مخبر الصّديق الزياره قريبه؟ وفعلهما : «ظنّ» الناصب لمفعولين ، و «أخبر» الناصب لثلاثه ؛ فاسم الفاعل المستوفى لشروط نصب المفعول به مماثل لفعله فى نصب المفعول به ، أو : المفعولين ، أو : الثلاثه وعند إضافته لمفعول به منها يظل الباقى على حاله منصوبا (٤).

وقد يضاف اسم الفاعل للخبر ؛ لشبهه بالمفعول به ؛ مثل : أنا كائن

١- سبق إيضاحها فى ج ٢ ص ٣٤٨ م ٩٠ باب : حروف الجر.

٢- صيغه : «فعّال» هذه إحدى صيغ المبالغه التى هى نوع من اسم الفاعل. وستأتى فى ص ٢٥٧.

٣- صيغه : «فعّال» هذه إحدى صيغ المبالغه التى هى نوع من اسم الفاعل. وستأتى فى ص ٢٥٧.

٤- وإذا كان اسم الفاعل غير مستوف لشروط نصب المفعول به - كأن يكون بمعنى الماضى مع خلوه من : «أل» - وكان فعله ناصبا مفعولين أو ثلاثه وجب فى هذه الحاله أن يضاف اسم الفاعل إلى ما يليه مما هو فى أصله مفعول به للفعل ، ويترك الباقى منصوبا على حاله. وإن وجد فاعل ظاهر وجب تركه مرفوعا (ولا يجوز إضافه اسم الفاعل إلى فاعله إذا بقى اسم الفاعل محتفظا باسمه وبمعناه سواء أكان فعله لازما أم متعديا ؛ (كما سيجىء فى الحكم الثانى بالصفحه التاليه ، والبيان فى ص ٢٦٥) نحو : هذا معطى محتاج أمس درهما - ومعلم حامد أمس محمودا قادما. والناصب لهذه المفعولات الباقيه على حالها من النصب فعل محذوف يرشد إليه اسم الفاعل الحالىّ الذى لا يعمل. وأجاز بعض النحاه أن يكون الناصب هو اسم الفاعل المذكور ؛ لأنه اكتسب بالإضافه شبها بالمقرون «بأل» الموصوله ، والمقرون «بأل» هذه يعمل ، ولو لم يستوف الشروط - طبقا لما تقدم - ؛ كما إذا كان بمعنى الماضى. وهذا رأى فيه تيسير ، يحسن الاقتصار عليه ؛ لبعده من التكلف. (وللحكم السابق تكمله هامه فى هامش ص ٢٤٣).

أخيك. فإن كان مفعول اسم الفاعل ضميرا متصلا ، وجب جره بالإضافه (١) نحو ؛ والدك مكرمك ، ولا يجوز إعرابه مفعولا به إلا فى رأى مرجوح.

(٢) عرفنا (٢) أنه : لا- يجوز إضافه اسم الفاعل إلى مرفوعه مع احتفاظه باسمه وبقائه اسم فاعل. لكن إن دل على الثبوت وقامت قرينه تدل على هذا من غير أن تتغير صيغته وصورته اللفظيه الظاهره ، صار صفه مشبهه يجرى عليه كل أحكامها - ومنها : أن يكون لازما لا- ينصب مفعولا- به أصيلا ، وأن تجوز إضافته إلى فاعله (٣) ، وهذا أحد الأحكام التى يختلف فيها اسم الفاعل العامل ، والمصدر العامل (٤).

١- تطبيقا لقاعده وصل الضمير التى مرت تفصيلاتها فى (ج ١ ص ١٨١ م ٢٠). فإن كان الضمير معمولا لوصف يعرب - غالبا - صله «أل» وهذا الوصف للمثنى أو لجمع المذكر السالم وملحقاتهما ؛ نحو : والداك المكرماك - أهلك المكرموك ... و ... فالأحسن - عند حذف نون التثنيه والجمع - اعتبار الضمير «مضافا إليه» (كما سبق البيان فى باب الإضافه ، ص ١٠) ونقلنا : أن بعض النحاه يجيز اعتبا ر الضمير مفعولا- به للوصف ، (وهو هناك اسم فاعل) ، والنون محذوفه للتخفيف لا للإضافه. وقلنا إن الخير فى الاقتصار على الإعراب الأول ؛ منعا للإلباس والغموض المنافيان للغرض الأصيل من اللغه. كما قلنا إن هذه النون قد تحذف فى حالات أخرى ، (عرضناها فى ج ١ م ١١ ص ١٤٢ وتشمل حاله فى باب «لا» النافيه للجنس - ج ١ م ٥٦ هامش ص ٦٢٩ -.)

٢- فى هامش ص ٢٤٢. والتفصيل فى «د» من ص ٢٦٥.

٣- لهذا إيضاح وتفصيل هامان ، سجلناهما فى هامش ص ٢٤٢ وفى ص ٢٦٥.

٤- قال شارح المفصل (ج ٦ ص ٦١) - بتصرف - الفرق بين المصدر العامل واسم الفاعل العامل من وجوه أشهرها خمسه : «أولها» : أن «أل» فى المصدر مقصوره على التعريف غالبا ، ولكنها فى اسم الفاعل للتعريف ، وهى اسم موصول فى الوقت نفسه. - وهذا رأى شارح المفصل ويخالفه آخرون (راجع ج ١ ص ٢٥١ م ٢٦ باب الموصول). «ثانيها» : أن المصدر العامل يضاف إلى فاعله حينا ، وإلى مفعوله حينا آخر ، ولكن اسم الفاعل لا يضاف لفاعله ، إلا إذا ترك اسمه ، وصار نوعا من الصفه المشبهه - كما سبق ، فى هامش ص ٢٤٢. «ثالثها» : أن المصدر يعمل فى الأزمنه الثلاثه. أما اسم الفاعل فلا يعمل إلا فى الحال أو فى المستقبل بشروط ، وقد يعمل فى غيرهما ، ولكن بشروط أيضا. - طبقا للتفصيل الذى سبق فى إعماله ، ص ٢٤٦ «رابعها» : أن المصدر لا يتقدم عليه شىء من معمولاته ... (إلا شبه الجمله ، بالإيضاح الذى - - تقدم فى رقم ٤ من ص ٢١٥) أما اسم الفاعل المقرون «بأل» فلا- يتقدم عليه إلا- شبه الجمله وأما غير المقرون بها فيجوز أن يتقدم عليه الجمله وغيره. (إلا فى بعض حالات تجىء فى ص ٢٦٣ - ا -). «خامسها» : أن اسم الفاعل يتحمل الضمير ؛ لأنه جار على فعله ، والفعل يتحمل الضمير ، أما المصدر الذى لا ينوب عن فعله فلا يتحمل الضمير ، والفاعل معه يكون ملاحظا فى النيه ، مقدرا غير مستتر فيه ... (ويرى بعض النحاه أنه مستتر فيه). هذا ملخص ما جاء فى المرجع السالف بتصرف قليل يقتضيه التحقيق.

٣- جميع ما تقدم من الأحكام ، والشروط ، والتفصيلات الخاصه باسم الفاعل المفرد تسرى باطراد عليه إذا صار مثنى (١) لمذكر أو مؤنث ، أو جمعا لمذكر أو مؤنث سالمين ، أو جمع تكسير. فلا فرق بين مفرده ومثناه وجمعه فى شىء مما سبق (٢) خاصّا بإعماله ، أو عدم إعماله ، مقترنا «بأل» أو غير مقترن بها.

* * *

صيغه المبالغه

: (تكوينها ، والغرض منها)

٤- يجوز تحويل صيغه : «فاعل» - وهى صيغه : «اسم الفاعل» الأصلىّ من مصدر الفعل الثلاثى المتصرف - إلى صيغه أخرى تفيد من الكثره والمبالغه الصريحه فى معنى فعلها الثلاثى الأصلى ما لا تفيده إفاده صريحه صيغه : «فاعل (٣)» السالفه ، مثال هذا أن نتحدث عن شخص يزرع الفاكهه ، فنقول : فلان زارع فاكهه. فإذا أردنا أن نبين فى صراحه لاحتمال معها ، كثره زراعته الفاكهه ، ونبالغ فى وصفه بهذا المعنى - نقول : فلان زرّاع فاكهه - مثلا -. فكلمه : «زرّاع» تفيد من كثره زراعته ، ومن المبالغه فى مزاوله الزراعه ما لا تفيده كلمه : «زارع» مع أن الكلمتين من فعل ثلاثى واحد ؛ هو : «زرع» وكلتاهما تدلّ على أمرين ؛ معنى مجرد ؛ هو : «الزرع» وذات فعلته. ولكنهما تختلفان بعد ذلك فى درجه الدلاله على المعنى المجرد ، (أى : فى

١- وهذا إذا صح تثنيته وجمعه ؛ فهناك حالات يغلب عليه فيها أن يلتزم الإفراد والتنكير ، وقد أشرنا إلى بعضها فى : «ب» من ص ٢٥٢. (ومنها : أن يكون مبتدأ مستغنيا بمرفوعه عن الخبر ، على الوجه المشروح فى ج ١ ص ٣٢٤ م ٢٣).

٢- وهذا إذا صح تثنيته وجمعه ؛ فهناك حالات يغلب عليه فيها أن يلتزم الإفراد والتنكير ، وقد أشرنا إلى بعضها فى : «ب» من ص ٢٥٢. (ومنها : أن يكون مبتدأ مستغنيا بمرفوعه عن الخبر ، على الوجه المشروح فى ج ١ ص ٣٢٤ م ٢٣).

٣- لأن صيغه اسم الفاعل الأساسيه مطلقه. (أى : لا تدل بذاتها على قله أو كثره) فهى صالحه للأمرين ، ما لم تقم قرينه تعين أحدهما دون الآخر - وقد سبق البيان الكامل فى ص ٢٣٩ وفى هامشها - رقم ٤ -.

مقدار قلّته ، وكثرته ، وضعفه ، وقوته) ؛ فصيغه : «فاعل» التى هى وزن «اسم الفاعل» من الثلاثى ، لا تدل وحدها على شىء من ذلك إلا- من طريق الاحتمال ، ولا تدل دلاله صريحه خاليه من هذا الاحتمال ، على قوه ، ولا ضعف ، ولا كثره ، ولا قلّه فى المعنى المجرد ؛ فكلمه «زارع» لا تدل بلفظها - بغير قرينه أخرى - على أكثر من ذات متصفه بأنها تفعل الزراعه. وليس فى صيغه الكلمه دليل صريح على أن تلك الذات تفعل الزراعه قليلا أو كثيرا ... و ... ، بخلاف صيغه «فعّال» - مثلا - فإنها تدل بنصها وصيغتها الصريحه على الكثره والمبالغه فى ذلك الفعل ، أى : فى المعنى المجرد. ولهذا تسمى : «صيغه مبالغه» ومن ثمّ كان الذى يستخدم صيغه «فاعل» يرمى إلى بيان أمرين : «المعنى المجرد مطلقا ، وصاحبه» ، دون اهتمام ببيان درجه المعنى ؛ قوه وضعفا ، وكثره وقله. بخلاف الذى يستخدم «صيغه المبالغه». فإنه يقصد إلى الأمرين مزيدا عليهما بيان الدرجه (١) ، كثره وقوه.

وما قيل فى : «زارع فاكهه وزرّاع فاكهه» ... يقال فى : ناظم شعرا ، ونظّام شعرا - صانع خيرا ، وصنّاع خيرا - قائل الصدق ، وقوّال الصدق ... و ... ، وهكذا يمكن تحويل صيغه «فاعل» الداله على اسم الفاعل من الثلاثى المتصرف إلى صيغه : «فعّال» أو غيرها من الصّيغ المعروفه باسم : «صيغ المبالغه»

وأشهر أوزانها خمسه قياسيّه ؛ هى :

«فعّال (٢)» ؛ نحو : ما أعظم الصديق إذا كان غير قوّال سوءا ، ولا فعّال إساءه ، وقول الشاعر :

وإنى لقوّال لذى البثّ (٣)

مرحبا

وأهلا إذا ما جاء من غير مرصد (۴)

و «مفعال» (۵) ؛ نحو : الطائر محذار صائده ، مخواف أعداءه.

١- ولهذا لا- تصاغ من مصدر فعل لا يقبل الزياده والتفاوت ، طبقا للبيان الذى فى : «ه» من ص ٢٦٩ وانظر الملاحظه الآتيه فى ص ٢٦٢.

٢- قد تكون صيغه : «فعّال» للنسب أحيانا ، طبقا للبيان الآتى فى «و» من ص ٢٦٩.

٣- الحزن.

۴- ميعاد.

۵- هذه الصيغه مشتركه بين صيغ المبالغه واسم الآله الذى سيجىء الكلام عليه فى باب خاص ص ٣٣٣ م ١٠٧ فهى صيغه مشتركه فى البابين. والتفريق بينهما يكون خاضعا للقرائن.

و «فعول» ؛ نحو : البارّ وصول أهله. وقول الشاعر يخاطب سيدا كريما :

ضروب بنصل السيف سوق سمانها (١)

إذا عدموا زادا فإنك عاقر

وقول الآخر يفتخر :

إذا مات منّا سيّد قام سيّد

قئول (٢) بما قال

الكرام فعول (٣)

ومثل :

ذرينى ؛ فإن البخل - يا أم مالك -

لصالح أخلاق الرجال سروق

و «فعيل» ؛ نحو : أقدر (٤) من يكون سميعا خيرا ، نصيرا عدلا (٥) وقول الشاعر :

فتاتان : أمّا منهما فشبيهه

هلالا ، وأخرى منهما تشبه البدرا

و «فعل» ؛ نحو : يسوءنا أن نرى جاهلا مزقا أوراقه ، راميا بها فى الطريق. وقول الشاعر :

حذر أمورا لا تضير ، وآمن

ما ليس ينجيه من الأقدار

هذه هى الصيغ الخمس القياسيه. وهناك بعض صيغ قليله مقصوره على السماع عند أكثر القدماء ؛ أشهرها من الفعل الماضى الثلاثى : «فعّيل (٦) ».

١- الضمير عائد على الإبل ونحوها مما يعقر ليشوى ، أو يطبخ فيؤكل.

٢- كثير القول.

٣- كثير الفعل.

٤- أعظّم.

٥- متى تزاد تاء التأنيث على صيغه «فعيل» ومتى لا تزاد؟ لهذا بيان مفيد يجىء فى ج ٤ - باب «التأنيث» م ١٦٩.

٦- يخالف هذه الأكثريه فى رأيها فريق آخر ، منهم : «ابن قتيبه» فى كتابه : (أدب الكاتب ، باب : اختلاف الأبنيه فى الحرف الواحد ؛ لاختلاف المعانى) حيث يقول ما نصه : «(ما كان على «فعّيل» فهو مكسور الأول ، لا يفتح منه شىء ، وهو لمن دام منه الفعل ؛ نحو : رجل سكّير ، كثير السِّكر - وخميّر ، كثير الشرب للخمر ، وفخيّر كثير الفخر - وعشيّق ، كثير العشق - وسكّيت ، دائم السكوت - وضلّيل وصرّيع وظلّيم ، ومثل ذلك كثير. ولا يقال ذلك لمن فعل الشىء مره أو مرّتين حتى يكثر منه ، ويكون له عاده ...) ا ه فهو يقرر أن صيغه : «فعّيل» كثيره فى المبالغه ، وإذا ثبتت كثرتها كان القياس عليها جائزا. وقد جعل المجمع اللغوى القاهرى هذه الصيغه قياسيه ، وليست مقصوره على السماع ، كما يرى النحاه الأقدمون. ونص قراره (كما جاء فى الصفحه التاسعه ، من تقرير لجنه الأصول المرفوع إلى المؤتمر اللغوى الذى انعقد فى آخر يناير سنه ١٩٦٧ فوافق عليه) هو : «(فى اللغه ألفاظ على صيغه «فعّيل» من مصدر الفعل الثلاثى اللازم والمتعدى للدلاله على المبالغه. وكثرتها تسمح بالقول بقياسيتها ، ومن ثم يجوز أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثى - لازما أو متعديا - لفظ على صيغه «فعّيل» - بكسر الفاء وتشديد العين - لإفاده المبالغه)». ا ه. وقد ذكر هذا القرار مره أخرى ومعه بعضى البحوث والمذكرات العلميه التى اعتمد عليها المجمع ومؤتمره فى ص ٣٤ من الكتاب الذى أصدره المجمع سنه ١٩٦٩ باسم : «كتاب فى أصول اللغه» مشتملا على القرارات من دوره ٢٩ إلى ٣٤.

و «مفعـل» ؛ نحو : إنه شـرّيب أهوال ، ومسـعر (١) حروب. وفعلهمـا الثلاـثى ؛ شـرب ، وسـعر. ومن غير الثلاثى : درّاك - سأر - معوان (٢) - مهوان - نـذير - سـميع - زهوق. وأفعالهـا الشـائعه : أدرك - أسأر (بمعنى : ترك فى الكأس بقيه) أعان - أهان - أنذر - أسمع - أزهق.

* * *

أحكامها : لصيغ المبالغه القياسيه أحكام ، أهمّها :

ا - أنها لا تصاغ إلا من مصـدر فعل ثلاثى ، متصـرف ، متعـد ، ما عدا صـيغه : «فعّال» فإنها تصاغ من مصدر الفعل الثلاثى اللازم (٣) والمتعـدى ؛ كقوله تعالى : (وَلا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ (٤) مَهِينٍ (٥) ، هَمَّازٍ (٦) ، مَشَّاءٍ (٧) بِنَمِيمٍ (٨) ، مَنَّاعٍ (٩) لِلْخَيْرِ ، مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ...) وقولهم : فلان بسّام الثغر ، ضحّاك السّن ، وقول الشاعر :

١- مسعر الحرب : من يكثر إشعالها ، وإيقاد نيرانها.

٢- ومنه قول شاعرهم : وكن على الخير معوانا لـذى أمل يرجو نـداك ؛ فإن الحرّ معوان ومثله «متلاف» (من أتلف) فى قول أبى فراس الحمدانى : وللوفر متلاف ، وللحمد جامع وللشر ترّاك. وللخير فاعل

٣- يرى بعض اللغويين أن المسـموع كثير من صـيغه «فعّال» المشـتقه من مصـدر الفعل الثلاثى اللازم للـدلاله على المبالغه ؛ ولذا يجيز - لشده الحاجه إليها - اشـتقاقها من مصدر الثلاثى اللازم أيضا ، ومنه الآيه التاليه. وهو رأى حسن ارتضاه المجمع اللغوى ، وسجله فى مجلته ج ٣ ص ١٤ ، ١٥. وفى المراجع اللغويه صـيغ متنوعه مسموعه - غير صيغه «فعّال» - لم تستوف شروط الصياغه ، فيجب الوقوف فيها عنـد حـد السـماع. ومن أمثلتها «ضـحوك وعبوس» فى قول شاعرهم : ضـحوك السنّ إن نطقوا بخير وعند الشّـر مطراق عبوس فقد صاغ من الثلاثى اللازم كلمتى : «ضحوك وعبوس» مع أن فعلهما لازم ، كما صاغ كلمه «مطراق» مع أن فعلهـا الشـائع ربـاعى ؛ هو : أطرق ، بمعنى : سـكت ، ونظر إلى الأـرض. - وسـيعاد البيت فى ص ٢٦٦ لمناسـبه هناك -. ومثل : «بشوش» فى قول عنتره : ألقى صدور الخيل وهى عوابس وأنا ضحوك نحوها وبشوش

٤- كثير الحلف.

٥- حقير دنىء.

٦- كثير الهمز (أى : كثير الطعن والضرب ، والإيذاء ...)

٧- كثير المشى بالنميمه (وهى : السعى بين الناس بالإفساد).

٨- كثير المشى بالنميمه (وهى : السعى بين الناس بالإفساد).

٩- كثير المنع ...

وإنى لصبّار على ما ينوبنى

وحسبك أن الله أثنى على الصبر

ولست بنظّار إلى جانب الغنى

إذا كانت العلياء فى جانب الفقر

ب - وأنها لا تجرى على حركات مضارعها وسكناته ، بالرغم من اشتمالها على حروفه الأصليه ، ولهذا كانت محموله فى عملها على اسم الفاعل لا على فعله ...

ح - وأنها - فى غير الأمرين السالفين - خاضعه لجميع الأحكام التى يخضع لها اسم الفاعل بنوعيه المجرد من : «أل» ، والمقرون بها ، فلا اختلاف بينهما إلا فى الأمرين المتقدمين ، وكذلك فى شكل الصيغه ، وفى أن صيغه المبالغه بنصها الصريح أكثر مبالغه ، وأقوى دلاله فى معنى الفعل (١) من صيغه اسم الفاعل المطلقه ، وما عدا هذا فلا اختلاف بينهما فى سريان الأحكام والشروط وسائر التفصيلات التى سبق الكلام عليها فى اسم الفاعل (٢) ...

١- وهو المعنى المجرد.

٢- فى الأحكام المتعدده السابقه يقول ابن مالك أبياتا نذكرها بترتيبها فى «ألفيته» ، وإن لم نلتزم ترتيبه فى عرض مسائلها ، وشرحها ؛ إذ اخترنا ترتيبا آخر يصل المسائل المرتبطه بعضها ببعض. قال فى صيغ لمبالغه : فعّال ، او مفعال ، او فعول فى كثره عن «فاعل» بديل فيستحقّ ماله من عمل وفى «فعيل» قلّ ذا ، و «فعل» يريد : أن. صيغه فعّال ، ومفعال ، وفعول ، تغنى - عند إراده الكثره - عن صيغه «فاعل» وأنها تذكر من أجل ذلك بدلا من صيغه فاعل ، وكل واحد من هذه الألفاظ يستحق ما يستحقه «فاعل» من العمل عند استيفاء الشروط. ثم بين أن استعمال صيغتى : «فعيل» و «فعل» قليل فى المبالغه. ثم انتقل إلى تسجيل قاعده أخرى ؛ هى : أن اسم الفاعل - ومثله صيغ المبالغه - لا تتغير أحكامه إن كان غير مفرد ؛ فالأحكام السابقه كلها مطرده فى المفرد وغير المفرد ، إلا بعض حالات وكلاهما سواء فى الخضوع لتلك الأحكام والتفصيلات التى سبق بيانها عند الكلام على اسم الفاعل المفرد ، وشروط إعماله مقترنا وغير مقترن ... إلى غير ذلك من سائر القواعد التى سلفت. قال فى هذا : وما سوى المفرد مثله جعل فى الحكم والشروط حيثما عمل ثم تعرّض لاسم الفاعل العامل النصب مصرحا بجواز نصب مفعوله ، أو جره مضافا إليه. فإن - - نصب أكثر من مفعول جاز جر واحد ووجب نصب الباقى. قال : وانصب بذى الإعمال تلوا ، واخفض وهو لنصب ما سواه مقتضى («ذى الإعمال» : صاحب الإعمال ، أى : المستوفى شروط العمل ، وهو اسم الفاعل. «تلوا» تاليا - أى : المفعول به الذى يتلوه). وبيّن بعد ذلك أن تابع الاسم المجرور على الوجه السالف يجوز فيه الجر ، ويجوز فيه النصب : واجرر أو انصب تابع الذى انخفض كمبتغى جاه ومالا من نهض والأصل : من نهض مبتغى جاه ومالا. فعطف كلمه : «مالا» على كلمه : «جاه» المجروره بالإضافه ، ولكنها منصوبه باعتبارها مفعولا به لاسم الفاعل فى الأصل قبل الإضافه.

ملاحظه : ورد فی المسموع الذی لا یقاس علیه بعض صیغ المبالغه خالیا من معنی : «المبالغه» ، مقتصرا فی دلالته المعنویه علی المعنی المجرد الذی لا مبالغه فیه ؛ فهو یدل علی ما یدل علیه اسم فاعله الخالی من تلک المبالغه المعنویه : مثل کلمه : «ظلوم» فی قول الشاعر :

وکل جمال للزوال مآله

وکل ظلوم سوف یبلی بظالم

فإنها لیست للمبالغه ؛ إذ المقام هنا یقتضی أن یکون المراد من لفظ : «ظلوم» هو : «ظالم» ؛ ولیس کثیر الظلم ؛ لأن کلّا من الاثنین سیلقی ظالما. من غیر أن یتوقف هذا اللقاء إلا علی مجرد وقوع الظلم من أحدهما ، دون نظر لقله الظلم أو کثرته (۱).

۱- ینطبق هذا علی کلمه : «فخور» فی قوله تعالی : (إِنَّ اللهَ لا یُحِبُّ مَنْ کانَ مُخْتالاً فَخُوراً.) فلیس المراد هنا کثره الفخر لأن الله یکره صاحب الفخر مطلقا ؛ بغیر نظر إلی کثره فخره أو قلته.

زياده وتفصيل

ا - إذا كـان اسم الفاعل - ومثله صـيغ المبالغه - مقرونا «بأل» لم يجز تقـديم شـىء من معمولاته عليه ، إلا شـبه الجمله. لأن «أل» الـداخله عليه موصوله ، واسم الفاعـل مع فـاعله بمنزله الصـله لهـا ؛ والصـله لاـ تتقـدم هى ولاـ شـىء منها ولا من معمولاتها على الموصول. إلا شبه الجمله (١) ؛ لأنه محل التساهل ؛ فيصـح أن يقال : أنا لك المرافق ، ومعك الـدائب ، أى : أنا المرافق لك - الدائب معك ...

أمـا إن كـان مجردا منهـا فيجوز تقـديم المعمول : مفعولاـ كان أو غير مفعول (٢) إلاـ فى بعض حالاـت ، فمثال التقـديم الجائز : الحديقه - عطرا - فوّاحه. والأصل : الحديقه فواحه عطرا.

ومن الحالاـت الـتى لاـ يجوز فيهـا التقـديم أن يكون اسم الفاعـل مجرورا بالإضـافه ، أو بحرف جر أصـلىّ ، نحو : يروقنى رسـم مصوّر طيورا - ألاـ تغضب من معـذّب الحيوان؟ فلاـ يجوز : يروقنى - طيورا - رسم مصور. ألا تغضب - الحيوان - من معـذّب ، بخلاـف المجرور بحرف جر زائـد. فيجوز أن يتقـدم عليه معموله ؛ نحو : مـا العزيز - الهوان - بقابـل. والأصـل : مـا العزيز بقابل الهوان.

وأجاز قوم تقـديم المعمول إن كان اسم الفاعل : «مضافا إليه» ، و «المضاف» كلمه : غير» أو : «حقّ» ، أو : «جـدّ» ، أو : مثل ، أو : أوّل ، نحو : (المنافق - الوعـد - غير منجز). (هـذا - الأعداء - حقّ قاهر ، أو : جدّ قاهر) ، والأصل : المنافق غير منجز الوعد. هذا حقّ قاهر الأعداء ، أو : جدّ قاهر الأعداء. (شاعرنا درّا مثل ناظم) ، (العرب ضـيفا أول ناصر). وهذا الرأى حسن ؛ لما فيه من تيسير وأحسن منه براعه استخدامه فى أنسب الأساليب له ، وأليق المواقف.

١- راجع ج ١ ص ٢٧٦ م ٢٧ وسبقت الإشاره للسبب فى رقم ١ من هامش ٢١٦.

٢- راجع هامش ص ٢٥٦ الوجه الرابع.

ويجوز أيضا تقديم معموله على مبتدأ يكون اسم الفاعل خبرا له ، نحو : الضيوف أنت مصافح. والأصل : أنت مصافح الضيوف.

ب - يجوز إعمال اسم الفاعل - أحيانا - وهو محذوف ؛ مثل : أعليًا أنت مساعده؟ فقد اشتغل اسم الفاعل المذكور بضمير الاسم السابق ، واستغنى بنصبه عن نصب الاسم السابق : فلم يبق إلا أن يكون الناصب للاسم السابق عاملا آخر ، محذوفا ، يفسره المذكور على الوجه المعروف فى باب : «الاشتغال» (١) والتقدير : أمساعد عليًا أنت مساعده؟. ومثله أيضا : أعليًا أنت مساعد أخاه ، والتقدير : أمساعد عليًا أنت مساعد أخاه. ومثله فى كل ما سبق صيغ المبالغه.

ح - عرفنا أن اسم الفاعل يدل - غالبا - هو وصيغ المبالغه ، على الحدوث وعدم الدوام ، وعرفنا طريقه صوغه ...

لكن قد يراد منه النصّ على الثبوت والدوام مع قيام قرينه تدل على هذا ، فيصير صفه مشبهه (٢) ؛ ويسمى باسمها - بالرغم من بقائه على صورته الأصليه (٣) ؛ ويجرى عليه أحكام الصفه المشبهه ؛ فيجوز فى السببيّ (٤) بعده إن كان معرفه :

١- فى هذا المثال - وأشباهه - نجد الاسم السابق منصوبا مع أن الضمير الراجع إليه مجرور. لكنه مجرور فى حكم المنصوب. لأن كلمه : «مساعد» فى حكم الفعل ، وتنوينها ملحوظ وإن لم يكن ملفوظا ؛ فالضمير هنا كالضمير فى مثل : أعليا مررت به - مجرور وهو فى الحكم منصوب. كما سبق فى باب الاشتغال ج ١. (راجع شرح المفصل ج ٦ ص ٦٩).

٢- سيجيء فى ص ٢٨١ م ١٠٤ باب خاص بها يتضمن تعريفها ، وتفصيل أحكامها ، والتغير فى دلاله اسم الفاعل والصفه المشبهه.

٣- كما سبق فى ص ٢٤٣ و٢٥٦ ويجيء فى ص ٢٩٢.

٤- لابد لكل اسم مشتق عامل ، من صاحب يقوم به معنى المشتق ، مثل : محمد عالم - على محسن ، الجو معتدل - فالكلمات : محمد - على - الجو - هى الصاحب الأصيل الذى قام به معنى المشتق قياما مباشرا متصلا بذاته ، وقد يقوم المعنى بشيء آخر يتصل بالصاحب الأصيل بنوع اتصال ، ويرتبط به من بعض النواحى ، كأن نقول : محمد عالم أبوه - على محسن أخوه - الجو معتدل حرارته ، فالأب والأخ والحراره ... و ، ... ليست الصاحب الأصيل للوصف المشتق ؛ وإنما ترتبط معه برابط يجمع بينها ؛ كالأبوه ، والأخوه ، والتبعيه فى أمر ما. هذا الرابط يسمى : «السببيّ». ولا بد فيه من ضمير يعود على الأصل. وقد تقوم «أل» خلفا عن الضمير فى مذهب -

الرفع والنصب والجر ، نحو : هذا عابد طائع ، مرتفع الجبهه ، طاهر القلب ، ناصع صفحه ؛ فيجوز فى السببىّ هنا ، (وهو : الجبهه - القلب - صفحه) الرفع على أنه فاعل للصفه المشبهه. والجرّ على اعتباره مضافا إليه ، والنصب على أنه شبيه بالمفعول به وليس مفعولا به(١) ...

فإن كان السببى نكره - جاز نصبه على أنه تمييز ، أو على أنه شبيه بالمفعول به. ومقتضى ما سبق أن السببىّ المعرفه والنكره يجوز فيه دائما الرفع على الفاعليه ، والجر على الإضافه (٢) ؛ كما يجوز فيه النصب أيضا ؛ ولكن المنصوب فى حاله التعريف يعرب شبيها بالمفعول به ، وفى حاله التنكير يعرب شبيها بالمفعول به ، أو : تمييزا.

د - لا يجوز إضافه اسم الفاعل إلى مرفوعه (سواء أكان فعله ثلاثيّا أم غير ثلاثى ، لازما أم متعديا). إلا إذا أريد منه الثبوت والدوام ، وقامت القرينه على هذا ؛ فيصير صفه مشبهه ، تجرى عليه كل أحكامها ، ومنها : أن يحكم عليه باللزوم فلا ينصب المفعول به الأصيل ولو كان فعله متعديا ، وهذا على حسب البيان المشروح فيما سبق (٣) وفيما يلى :

١- لأن «الصفه المشبهه» الأصيله - كما سبق البيان فى هامش ص ٢٤٢ - كفعلها لا تنصب المفعول به ، لأنها تصاغ من مصدر فعل ثلاثى لازم. فلما كان السببى بعدها منصوبا ، ولا يصلح لإدخاله تحت نوع آخر من المنصوبات - أعربوه «شبيها بالمفعول به» إن كان معرفه ، ولم يعربوه مفعولا به ؛ لأن المفعول به لا بد أن يقع عليه أثر فعل الفاعل ، وهذا لا يقع عليه أثر الصفه المشبهه ، وهى بمنزله الفعل فى هذه الحاله. ومن ثم لم يحملوه فى التسميه على المفعول به الذى ينصبه اسم الفاعل مع أن الصفه المشبهه إنما سميت باسمها لشبهها اسم الفاعل فى كثير من الأمور ، (وسيجىء بيان واف عن هذا كله فى بابها). أما إن كان نكره فيجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به ، أو على التمييز.

٢- بشرط خلو المضاف مما يعارض الإضافه ؛ كالتنوين ..؟.

٣- فى هامش ص ٢٤٢

اسم الفاعل المضاف لفاعله بقصد النص على الثبوت والدوام بقرينه ، فيترك الحدوث ، وينتقل إلى معنى الصفه المشبهه - ثلاثه أنواع (وكذا صيغه المبالغه ، وهذه لا تصاغ إلا من الثلاثى).

أولها : نوع مأخوذ من الفعل اللازم - الثلاثى وغير الثلاثى - مثل : عال وشامخ .. فى نحو : هذا عالى القامه ، شامخ الأنف (وفعلهما : علا - شمخ). ومثل «تائب» فى قول الشاعر :

تباركت ؛ إنى من عذابك خائف

وإنى إليكم تائب النفس باخع (١)

(والفعل : تاب) وقول الآخر يمدح :

ضحوك السّنّ إن نطقوا بخير

وعند الشرّ مطراق عبوس ... (٢)

ولا يكاد يوجد خلاف فى جواز انتقال هذا النوع من حاله الحدوث إلى معنى الصفه المشبهه.

ثانيها : نوع مأخوذ من فعل متعد لمفعول به واحد. والراجح فى هذا النوع جواز انتقاله إلى معنى الصفه المشبهه ، بشرط أن يكون اللبس مأمونا ؛ (وهو : التباس الإضافه للفاعل بالإضافه للمفعول به). فإذا لم يؤمن اللبس لم تجز الإضافه ؛ كقولهم : فلان راحم الأبناء ، نافع الأعوان ، يريدون : أن أبناءه راحمون وأعوانه نافعون. فإذا كان المقام مقام مدح الأبناء والأعوان - جاز ؛ لدلاله المقام على أن الإضافه للفاعل ؛ كصدورها ممن يردّ على قول القائل : (ليس أبناء فلان بمفطورين على الرحمه ، ولا أعوانه بمطبوعين على النفع ،) أو من يردّ على قول القائل : (أبناء فلان قساه ، وأعوانه ضارّون ، بسجيّتهم ...) ففى هذا المثال وأشباهه مما يحذف فيه المفعول به ويؤمن فيه اللبس لقرينه لفظيه ، أو : معنويه ، يجوز فى السببى - ككلمه : «الأبناء» وكلمه : «الأعوان» - إما الرفع ؛ على أنه فاعل للصفه المشبهه (وهى : راحم - نافع) ، وإما النصب

١- قاتل لها حزنا.

٢- والفعل : (أطرق - عبس) وقد سبق هذا البيت فى رقم ٣ من هامش ص ٢٦٠ لمناسبه أخرى.

على أنه شبيه بـالمفعول به ، ولاـ يصـلح تمييزا إن كـان معرفه ، كـما فى المثـال. وإمـا الجر ، على أنه مضاف إليه. وهـذه الأوجه الإعرابيه الثلاثه هى التى تجرى على معمول الصـفه المشـبهه الأصـليه (١) ، كـالتى فى مثـل : (فلاـن جميل الوجه ، حسن الهيئه ، حلو الحديث) ومن أمثله هذا النوع :

ما الراحم القلب ظلّاما وإن ظلما

ولا الكريم بمنّاع وإن حرما

وفى هـذا النوع من الإضـافه إلى المرفوع يكثر حـذف المفعول به ، الـذى كان معمولا لاسم الفاعل قبل إضافته لفاعله ، وقبل أن يصـير بهـذه الإضافه صـفه مشـبهه. ويصـح ذكر هـذا المفعول به فى الرأى الراجح - مع إعرابه «شبيها بالمفعول به» ، لا مفعولا به أصـيلا ، مثل : «(فلان راحم الأبناء الناس ، ونافع الأعوان أفرادا كثيره). فكلمتا : «الناس» و «أفرادا» شبيهتان بالمفعول به. ولا داعى لمنع هـذا الشبيه المنصوب من ذكره وظهوره فى الجمله ، بزعم أن منصوب الصـفه المشـبهه - إذا كـان شبيهـا بـالمفعول به - لا يزيـد على واحـد كمـا قرره النحـاه. وقرارهم حقّ ؛ فمنصوبها الشبيه بالمفعول به لا يزيـد على واحـد. والـذى فى المثال السابق - ونظائره - لم يزد على واحد. ولكنّ المانعين يتوهمون أن الواحد يشـمل «المضاف إليه» بعد الصـفه المشبهه ؛ لأن هذا «المضاف إليه» يجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به قبل إضافته (٢) ، فـاعتبروه بمنزله «الشبيه بالمفعول به». برغم أنه : «مضاف إليه» مجرور ، وبنوا على هذا عدم صحه المنصوب

١- لا يقال فى هـذا النوع : إن فعله متعد فى أصـله ؛ فكيف يصح تحويله إلى صـفه مشـبهه ، وهى لا تصاغ إلا من الثلاثى اللازم كما سبق؟ فقد أجابوا أن المراد باللزوم إما اللزوم : «الأصـلى» (بأن يكون الفعل موضوعا فى أصله لازما) وإما اللزوم : «التنزيلى ، أو : الحكمى» (بـأن يحـذف مفعول الفعـل المتعـدى حـذفا غالبا فى بعض حالاته كالتى هنا) وإما اللزوم : «التحويلى» (بأن يكون الفعل متعديا ولكنه يحول إلى صـيغه «فعل» - بضم العين ، وهى صيغه لازمه - ؛ لغرض معين ، كالمدح ، أو الذم) ونتيجه الثلاثه واحده ؛ هى أن التعدى غير معتبر هنا. فلا تنصب الصـفه المشبهه المفعول به الأصيل كما ينصبه فعلها حين تكون منقوله عن اسم الفاعـل ، ولكنها قـد تنصـبه على «أنه شبيه بالمفعول به» ، وليس مفعولا به - (كما سـبق الإيضاح فى هامش ص ٢٤٢ ، وستجىء إشاره هنا ، وفى رقم ۴ من هامش ص ٣٠۶)

٢- انظر رقم ٣ و۴ من ص ٣١۴.

الآخر معه ؛ لئلا يزيد منصوب الصفه المشبهه على واحد إذا كان شبيها بالمفعول به.

قال «الصبان» فى هذا الموضع (١) : لا داعى للأخذ بالوهم السابق ، ولا بما يترتب عليه ، فالصحيح عنده فى هذه الصوره وأشباهها جواز الإضافه إلى المرفوع مع ذكر المنصوب الواحد بعده ، والذى يعرب «شبيها بالمفعول به»

وفى رأيه تيسير ، واستبعاد لشرط أن يكون الفعل محذوف المفعول به - كما اشترطه بعضهم -.

ثالثها : نوع مأخوذ من فعل متعد لمفعولين ، أو ثلاثه : نحو : (أنا ظانّ رفيقا قادما ، ومخبّر الأصدقاء السرور شاملا بقدومه). ولا يكاد يوجد كبير خلاف فى منع انتقال هذا النوع إلى معنى الصفه المشبهه من طريق إضافته لفاعله ؛ لأن الوصف ينصب مفعولين أو أكثر كفعله ، ومنصوب الصفه المشبهه لا يزيد على واحد على الوجه الذى أوضحناه فى النوع السالف ... هذا ، ولأكثر النحاه فلسفه خياليه فيما تقدم ؛ فهم يقولون (٢) : إن إضافه اسم الفاعل إلى مرفوعه تتم على الصوره السابقه فى ثلاث مراحل مرتبه (٣) :

أولها : تحويل الإسناد عن المرفوع إلى ضمير الموصوف.

وثانيها : نصب المرفوع بعد ذلك على التشبيه بالمفعول به.

وثالثها : جره على الإضافه.

ففى مثل : الطبيب رائف القلب ، يكون الأصل : الطبيب رائف قلبه ؛ - برفع كلمه : «قلب» - ثم يتحول الإسناد عن المرفوع السببى ، وينتقل إلى الضمير المضاف إليه ؛ وهو : «الهاء» ويستتر هذا الضّمير فى الوصف : «رائف» ، ويعوّض منه «أل» فى رأى الكوفيين (٤) ، وينصب المرفوع الذى تحول عنه الإسناد ؛ لأنه صار بعد تحويل الإسناد عنه أشبه بالفضله ؛

١- آخر باب : إعمال اسم الفاعل.

٢- كما سيجىء فى «ب» ص ٣١٥ فى الصفه المشبهه.

٣- والضمير فى هذه المراحل قد يشابه الصوره الآتيه فى ص ٣١٠ ، وقد يمتنع بعض هذه المراحل ، طبقا لما سيجىء فى ص ٣٠٥.

٤- كما سلف فى رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ وكما يجىء ، فى رقم ٤ من هامش ص ٢٧٧.

بسبب استغناء الوصف عنه بضمير الموصوف ؛ فينصب مثلها ، ويصير : «الطبيب رائف القلب». ثم يجر بالإضافه ؛ فرارا من القبح البادى فى إجراء الوصف اللازم أو ما يشبهه مجرى المتعدى. (والمراد بما يشبهه (١) : الوصف المتعدى لمفعول واحد ، ومفعوله محذوف). فيصير : «الطبيب رائف القلب».

ويقولون فى تعليل هذه المراحل الثلاث (٢) المتخيله : إنه لا يصح إضافه الوصف لمرفوعه مباشره : ؛ لأنه عينه فى المعنى ؛ فيلزم إضافه الشىء إلى نفسه (٣) ، ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه ، فلم يبق طريق إلى إضافته لمرفوعه إلا ذلك الطريق الذى وضحنا مراحله. ويستدلون على الإضافه بكثير من الأمثله المأثوره تؤيد (٤) رأيهم.

وكل هذا كلام افتراضى ؛ لا تعرفه طوائف العرب ؛ أصحاب اللغه ، ومرجعها الأول الصحيح. فإغفاله خير. ولن يترتب عليه ضرر.

ه - لا تجىء «صيغ المبالغه» إلا من مصدر فعل قابل للزياده ، فلا يقال : موّات ولا قتّال ، فى شخص مات أو قتل ، إذ لا تفاوت فى الموت والقتل.

و - سيجىء (٥) أنه كثر فى الأساليب الفصيحه المسموعه استعمال صيغه : «فعّال» للدلاله على «النسب» - بدلا من يائه - وكثر هذا فى الحرف ؛ فقالوا : حدّاد لمن حرفته «الحداده» ، ونجّار لمن حرفته «النجاره» .. وكذا : لبّان ، وبقال ، وعطّار. ونحوها من كل منسوب إلى صناعه. والأحسن الأخذ بالرأى القائل بقياس هذا فى النسب إلى الحرف ، لأن الكثره الوارده منه تكفى للقياس عليه.

١- انظر هامش ص ٢٦٧.

٢- أشرنا فى آخر الهامش السالف إلى أن بعض هذه المراحل قد يمتنع ؛ طبقا لما سيجىء فى ص ٣٠٥.

٣- وهذه حجه ضعيفه بعد ما تقدم فى ص ٤٠ وما بعدها من جواز هذه الإضافه.

٤- سنعرض بعضها فى ص ٢٨٥ ونزيد الأمر وضوحا عند الكلام عليه فى الصفه المشبهه ص ٢٩٤.

٥- فى ج ٤ باب : «النسب» م ١٧٩ «ح» من ص ٦٨٤.

وجعلوا من استعمالها فى النسب قوله تعالى : (وَما رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) أى : بمنسوب إلى الظلم ، وحجتهم أن صيغه «فعّال» هنا لو كانت للمبالغه وليست للنسب لكان النفى منصبّا على المبالغه وحدها ؛ فيكون المعنى : وما ربك بكثير الظلم ؛ فالمنفى هو الكثره وحدها دون الظلم الذى ليس كثيرا. وهذا معنى فاسد ؛ لأن الله لا يظلم مطلقا ، لا كثيرا ولا قليلا.

ص: ٢٧٠

المسأله ۱۰۳ : اسم المفعول

اشاره

تعريفه :

اسم مشتق (۱) ، يـدل على معنى مجرد ، غير دائم (۲) ، وعلى الـذى وقع عليه هـذا المعنى. فلابد أن يدل على الأمرين معا (۳) ، (وهما : المعنى المجرد ، وصاحبه الذى وقع عليه). مثل كلمه : «محفوظ» ، و : «مصـروع» فى قولهم : العادل محفوظ برعايه ربه ، والبـاغى مصـروع بجنـايه بغيه. «فمحفرظ» تـدل على الأمـرين ؛ المعنى المجرد ، (أى : الحفـظ) والـذات الـتى وقـع عليهـا الحفظ وكذلك «مصـروع» تدل على الأمرين أيضا ؛ المعنى المجرد ؛ (أى : الصّرع) ، والذات التى وقع عليها. ومثل هذا يقال فى كلمه : «منسوب» من قول الشاعر :

لا تلم المرء على فعله

وأنت منسوب إلى مثله (۴)

...

وهكذا ...

ودلالـته على الأمرين السالفين مقصوره على الحـدوث - أى على : الحال - فهى لا تمتـد إلى الماضـى ، ولا إلى المسـتقبل ، ولا تفيد الدوام إلا بقرينه فى كل صوره. (۵) :

- يصاغ قياسا على وزن : «مفعول» من مصدر الماضى الثلاثى

۱- فى ص ۱۸۲ بيان مفصل عن أصل المشتقات.

۲- أى : لا يلازم صاحبه. وسيجىء أيضا أن هـذا المعنى المجرد يفيـد الحـدوث ، فلا يمتـد إلى الماضـى ولا إلى المسـتقبل إلا بقرينه.

۳- يمكن استجلاء المراد من بعض ألفاظ التعريف على ضوء ما سبق فى تعريف اسم الفاعل ص ۲۳۸.

۴- وبعد هذا البيت : من ذمّ شيئا وأتى مثله فإنما يزرى على عقله

۵- أشرنا فى رقم ۳ من هامش ص ۲۳۹ إلى أن ابن مالـك وضع فى «ألفيته» بـابين ؛ أحـدهما - - عنوانه : «إعمال اسم الفاعل» ولكنه ضـمنه إعمـال اسم الفاعل واسم المفعول معا ، فهو باب ينطوى على إعمالهما. وقـد مر شـرح أبياته فى مناسـباتها الخاصـه ابتـداء من ص ۲۴۹ ، وثانيهمـا عنوانه : «أبنيه أسـماء الفـاعلين ، والمفعولين ، والصـفات المشـبهه بهـا» وسـيجىء شـرح أبياته فى مناسباتها ابتداء من هامش ص ۲۸۹ وفصل بين البابين بآخر عنوانه : «أبنيه المصادر» وقـد ارتضـى هذا الترتيب لحكمه رآها ، قد

تكون - كما يقول بعض النحاه - الرغبه فى موالاه مواضع الإعمال للمصدر وللمشتقات ، حتى إذا فرغ من الكلام على شئون الإعمال لهذه العوامل الاسميه التى بينها كثير من الترابط والتشابه - انتقل إلى الكلام على أبنيتها وصيغها. وقد سبق أن أشرنا أننا لا نرتضى هذا الترتيب ؛ لما فيه من توزيع الأحكام والصيغ على بابين مستقلين ومنفصلين عن الإعمال ؛ إذ الأنسب تعريف كل عامل مع ذكر صيغه وأحكامه فى باب واحد.

المتصرف (١) ؛ مثل : «محفوظ» من «حفظ» و «مصروع» من «صرع» و «منسوب» من «نسب» ، و «معلوم» من «علم» ، و «مجهول» من جهل و «معروف» ، من عرف. ومثل «محمود» ، من حمد فى قول الشاعر :

لعلّ عتبك محمود عواقبه

وربما صحّت الأجسام بالعلل

ب - ويصاغ قياسا من مصدر الماضى غير الثلاثى بالإتيان بمضارعه وقلب أوله ميما مضمومه مع فتح ما قبل الآخر.

فللوصول إلى اسم المفعول من : «سارع» نجىء بمضارعه : «يسارع» ، ثم ندخل عليه التّغيير السالف ، فيكون اسم المفعول : «مسارع» ، نحو : الخير مسارع إليك. واسم المفعول من : «هدّم» هو : مهدّم ؛ نحو : صرح البغى مهدّم ، واسم المفعول من : «أوجع» هو : موجع ؛ كما فى قول الشاعر (٢) الكهل الوفىّ :

خلقت ألوفا ؛ لو رجعت إلى الصّبا

لفارقت شيبى موجع القلب ، باكيا

وهكذا : استخرج - يستخرج - مستخرج ، نحو : المستخرج من النّفط فى بلادنا يكفى حاجاتنا. ومثل : «منزّهه ، ومكرّمه» فى قول أبى تمام فى وصف قصائده :

منزّهه عن السّرق المورّى (٣)

مكرّمه عن المعنى المعاد

* * *

١- أما الماضى الجامد فليس له مصدر ، ولا اسم مفعول ، ولا اسم فاعل ، ولا صفه مشبهه ، ولا غيرها من المشتقات ...

٢- هو : المتنبى.

٣- السرق المورى : السرقه التى يخفيها السارق.

زیاده وتفصیل

ا - فتح الحرف الذی قبل الآخر قد یکون ظاهرا کالأمثله السالفه ، وقد یکون مقدرا ؛ مثل : مستعان - منقاد .. أصلهما : مستعون - منقود .. قلبت الواو ألفا بعد فتح ما قبلها بنقل حرکتها إلیه ؛ تطبیقا لقاعده صرفیه (۱).

ب - إذا کان اسم المفعول مؤنثا وجب زیاده تاء التأنیث فی آخره ؛ کما فی آخر : (منزّهه ، ومکرّمه) من بیت أبی تمام السابق.

ح - قد وردت صیغ سماعیه تؤدی ما یؤدیه اسم المفعول المصوغ من مصدر الثلاثی ولیست علی وزنه ؛ فهی نائبه عن صیغه «مفعول» فی الدلاله علی الذات والمعنی. ومن تلک الصیغ : «فعیل» ، بمعنی : مفعول ؛ نحو : کحیل : بمعنی : مکحول. و «فعل» ، کذبح ؛ بمعنی مذبوح. و «فعل» کقنص ، بمعنی : مقنوص. و «فعله» ؛ کغرفه ، ومضغه ، وأکله ، بمعنی : مغروفه ، وممضوغه ومأکوله ... وهذه الصیغ وأمثالها غیر مقیسه. لکن هل تعمل عمل اسم المفعول کما تؤدی معناه؟ الأحسن الأخذ بالرأی القائل : إنها تعمل عمله - بشروطه - فترفع نائب فاعل حتما ، وقد تنصب مفعولا به - أو أکثر - إن کان فعلها المبنی للمجهول کذلک ؛ فحکمها حکم المبنی للمجهول. وفی هذا الرأی توسعه لمن شاء اتباعه (۲).

غیر أن حکما سیجیء (۳) لا یسری علیها ؛ هو أن اسم المفعول یجوز أن یضاف لمرفوعه بشرط أن تکون صیغته أصلیه (۴) ، فإن کانت نائبه عن

۱- فی باب : «الإعلال والإبدال» - ج ۴ -.

۲- سیجیء کلام ابن مالک علی صیاغه : «اسم المفعول» ، وعلی صیغه : «فعیل» فی الباب الذی خصه بأبنیه المشتقات - هامش ص ۲۸۹ وما بعدها -.

۳- فی ص ۲۷۵.

۴- هی التی تکون من الثلاثی علی وزن : «مفعول» ، ومن غیر الثلاثی علی وزن المضارع بعد إبدال أوله میما مضمومه مع فتح الحرف الذی قبل الآخر. أما غیر الأصلیه. فقد أوضحناها فی «ج» هنا.

الأصليه – كفعيل ؛ بمعنى : مفعول ، وغيرها مما سبق – فلا تضاف لمرفوعها.

د – سبقت الإشاره (١) إلى أنه وردت صيغ مسموعه على وزن : «مفعول» ، ولكن معناها هو معنى المصدر ؛ فهى فى حقيقه أمرها مصادر سماعيه على وزن المفعول ، منها : معقول – مجلود – مفتون – ميسور – معسور. أى : عقل – جلد – فتنه ؛ بمعنى : خبره – يسر (سهل) – عسر (ضد : سهل) ومن كلامهم «فلان لا معقول له ولا مجلود». وقد سبق شرح هذا وشرح بقيه الكلمات الأخرى فى ص ١٩٨ وأوضحنا رأى سيبويه هناك.

١- فى ص ١٩٨ تحت عنوان : ملاحظه.

إعماله

يجرى على اسم المفعول كل ما يجرى على اسم الفاعل من الاقتران «بأل» وعدم الاقتران بها ، ومن الشروط اللازمه لعمله ... و ...

فإن كان مقرونا «بأل» عمل مطلقا ، (بغير اشتراط شيء). وإن لم يكن مقترنا بها وجب تحقق كل الشروط التى سبقت لإعمال اسم الفاعل (١) ؛ وفى مقدمتها : الاعتماد ، وعدم التصغير ، وأن يكون بمعنى الحال ، أو الاستقبال أو الاستمرار التجددى ... و ... فإذا استوفى شروط الإعمال كلها عمل ما يعمله مضارعه المبنى للمجهول ؛ فيحتاج - وجوبا - لنائب فاعل مثله : ويكتفى بنائب فاعله إن كان مضارعه مكتفيا بنائب الفاعل (٢). نحو : يساعد القويّ زميله - يساعد الزميل - هل القويّ مساعد زميله؟ ولما سبق يمكن أن يحلّ محلّ اسم المفعول مضارع بمعناه مبنى للمجهول.

وإذا كان مضارعه ناصبا مفعولين ثم حذف فاعله فإن أحد المفعولين ينوب عنه ، ويصير مرفوعا مثله ، ويبقى المفعول الآخر على حاله منصوبا ، وكذلك اسم المفعول ؛ نحو : يظنّ الرجل العوم نافعا - يظنّ العوم نافعا - هل المظنون العوم نافعا؟ ...

وإن كان فعله متعديا لثلاثه ثم حذف فاعله وناب أحد المفعولات عنه صار مرفوعا مثله. ووجب نصب ما عداه ؛ وكذلك الشأن فى اسم المفعول ؛ نحو : تخبّر المراصد الطيارين الجوّ هادئا - يخبّر الطيارون الجوّ هادئا - هل المخبّر الطيارون الجوّ هادئا؟.

ويجوز - بقلّه فى الأحوال السابقه كلها أن يضاف اسم المفعول إلى نائب فاعله الظاهر ؛ بشرط أن تكون صيغه اسم المفعول أصليه (٣) فيصير نائب الفاعل مضافا إليه ، مجرور اللفظ ، ولكنه مرفوع المحل ؛ مراعاه

١- ص ٢٤٦ وما بعدها ، وفى «ب» من ص ٢٥٤.

٢- وهذا يتحقق حين يكون المضارع من الأفعال التى تنصب مفعولا به واحدا قبل بنائه للمجهول ، وقد حذف فاعله ، وقام المفعول به الواحد مقامه ، وناب عنه ؛ وصار مرفوعا ، ولم يبق ، فى الكلام مفعول به آخر.

٣- شرحنا الأصليه فى رقم ٤ من هامش ص ٢٧٣ ، وغير الأصليه فى «ح» من تلك الصفحه.

لأصله (١) ؛ نحو : إن القوىّ مساعد الزميل ، هل يشيع مظنون العوم نافعا؟ أمخبّر الطيارين الجوّ هادئا؟. فإن لم تكن صيغته أصليه امتنع أن يضاف لمرفوعه. وإذا جاء تابع لهذا المضاف إليه جاز جره مراعاه للفظ المضاف إليه ، أو رفعه ؛ مراعاه لأصله ؛ نحو : إن القوى مساعد الزميل والزميله - هل يشيع مظنون العوم البارع نافعا؟ - أمخبّر الطيارين المسافرين - أو المسافرون - الجو هادئا؟ بجر التابع أو رفعه فى كل ذلك وأشباهه.

ما سبق حين يكون مضارعه متعديا. فإن كان لازما قد حذف فاعله وناب عنه شىء آخر غير المفعول به ؛ كالظرف ، أو الجار مع مجروره أو المصدر ... فإن اسم المفعول يكون لازما أيضا ، ويحتاج لنائب فاعل من هذه الأشياء الصالحه للنيابه عند عدم وجود المفعول به ، نحو : (اعتكف المريض فى الغرفه ، يعتكف فى الغرفه ، هل الغرفه معتكف فيها؟) - (اتسع المجال أمام المخلص - يتّسع أمام المخلص - هل المتّسع أمام المخلص) (٢).

هذا ، واسم المفعول حين يضاف بقله إلى مرفوعه - نحو : الغرفه مفتوحه النوافذ ، وقول المتنبى - وقد سبق - :

خلقت ألوفا ، لو رجعت إلى الصّبا

لفارقت شيبى موجع القلب ، باكيا

والأصل : مفتوحه نوافذها - موجع قلبى) - يظل مع إضافته لمرفوعه دالا

١- هذا الحكم مأخوذ من كلام ابن مالك الآتى : حيث يقول : وكلّ ما قرّر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

٢- فيما سبق من الكلام على اسم المفعول ، وأنه يجرى عليه ما يجرى على اسم الفاعل ، وأنه كالمضارع المبنى للمجهول فى أنه يرفع نائب فاعل ، لا فاعلا - يقول ابن مالك فى الباب الذى عنوانه : «إعمال اسم الفاعل» وضمنه إعمال اسم المفعول - وكلّ ما قرّر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل فهو كفعل صيغ للمفعول فى معناه ؛ كالمعطى كفافا يكتفى (بلا تفاضل ، أى : بلا زياده فى أحدهما على الآخر). وإعراب المعطى كفافا يكتفى : «المعطى» : مبتدأ ، «أل» فيه موصوله يعود عليها الضمير الذى فى كلمه : «معطى» ، وهذا الضمير نائب الفاعل ، وأصله المفعول الأول لكلمه : «معطى» ، «كفافا» : المفعول الثانى. «يكتفى» هذه الجمله المضارعيه خبر المبتدأ.

على الحدوث ، كما كان قبل الإضافه إليه (١). إلا إن قامت قرينه تدل على أن المراد منه الثبوت والملازمه الدائمه ، فيصير صفه مشبهه ؛ لما أوضحناه (٢) من أن الأصل فى اسم المفعول أن يدل على معنى حادث غير دائم الملازمه لصاحبه (فهو - عند عدم القرينه - يدل على مجرد الحدوث الذى لا يشمل الماضى ولا المستقبل ولا يفيد الاستمرار.) فإن قصد به النّص على الثبوت والدوام - وقامت قرينه تدل على هذا - صار صفه مشبهه (٣) ؛ فيسمى باسمها ، ويخضع لأحكامها ؛ بالرغم من بقائه على صورته الأصليه ؛ إذ لا يصح تغيير صورته بسبب انتقال معناه من الحدوث إلى الدوام والاستمرار.

والكثير الغالب فى اسم المفعول عدم إضافته إلى مرفوعه إلا إذا أريد تحويله إلى الصفه المشبهه ، ليدل مثلها على معنى ثابت دائم ، لا حادث ؛ وبشرط وجود القرينه التى تدل على ثبوته ودوامه. وإذا صار صفه مشبهه جاز فى السببى (٤) الواقع بعده الرفع ، على اعتباره «فاعلا» ولا يصح اعتباره نائب فاعل للصفه المشبهه (٥) التى جاءت على صوره اسم المفعول. ويجوز فيه النصب على اعتباره «شبيها بالمفعول به» إن كان معرفه ، و «تمييزا» أو : «شبيها بالمفعول به» إن كان نكره ، ويجوز فيه الجر على اعتباره مضافا إليه ، ففى مثل : أنت مرموق المكانه دائما ، مسموع الكلمه ؛ محصّن خلقا ، مكمّل علما - يجوز فى الكلمات : (المكانه - الكلمه - خلقا - علما) الرفع على اعتبارها فاعلا

١- وهذه الإضافه مع الدلاله على الحدوث قليله - كما سيجىء - وهى مع قلتها جائزه. لكنها لا تساير الكثير من الأساليب الفصيحه المأثوره.

٢- فى ص ٢٧١.

٣- يحسن الاستئناس فيما يأتى بنظيره السابق فى اسم الفاعل فى «ج» من ص ٢٦٤ فكلاهما موضح للآخر.

٤- أوضحنا السببى تفصيلا فى رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ ثم فى ص ٣١٠ وملخصه : أنه الذى ليس أجنبيا من الموصوف : فيشمل ما يحوى ضمير الموصوف لفظا ؛ نحو : الوالد مسموعه كلمته. أو تقديرا ، نحو : الوالد مسموع الكلمه ، أى : مسموع الكلمه منه. وقيل إن «أل» خلف عن الضمير ؛ تبعا لرأى الكوفيين الذى سبقت الإشاره إليه فى رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ وفى ص ٢٦٨.

٥- لأن الصفه المشبهه لا ترفع نائب فاعل مطلقا.

للصفه المشبهه ، ويجوز فيها الجرّ ؛ لاعتبارها مضافا إليه ، ويجوز فيها النصب ؛ إما على التشبيه بالمفعول به إن كانت معرفه ، وإما على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به إن كانت نكره. ولا مناص من قيام قرينه تدل على أن المراد من الصيغه هو الصفه المشبهه ، وليس اسم المفعول.

أما إذا أضيف اسم المفعول لمرفوعه بغير إراده تحويله إلى الصفه المشبهه وبغير القرينه الداله على إفاده الدوام - وهذه الإضافه قليله جائزه ، كما سبق - فإنه يظل محتفظا باسمه وبكل الأحكام الخاصه به ، وقد عرفناها.

ولا بد فى اسم المفعول الذى يصير صفه مشبهه من أن يظل على صيغته الأصيله التى أوضحناها ، لا الصيغه التى تنوب عليها ، وأن يكون فعله - فى أصله - متعديا لمفعول واحد ؛ ليكون هذا المفعول الواحد هو السببى الذى يصح فى إعرابه الأوجه الثلاثه السالفه ؛ كالمثال السابق ؛ وكقولهم : لا ينقضى يوم لا أراك فيه إلا علمت أنه مبتور القدر ، منحوس الحظ (١).

فإن كان فعله لازما لم يصلح أن يصاغ منه اسم المفعول الصالح للانتقال إلى الصفه المشبهه. وكذلك إن كان فعله متعديا لأكثر من واحد ؛ فإنه - فى الرأى الشائع - لا يصلح (٢) ؛ سواء أذكر مع السببىّ مفعول آخر أم لم يذكر.

ومن الأمثله لاسم المفعول المراد منه الصفه المشبهه (٣) ما ورد عنهم فى رفع السببى على الفاعليه ، وهو :

بثوب ، ودينار ، وشاه ، ودرهم

فهل أنت مرفوع بما هاهنا راس (٤)؟

١- نحس السعد الحظ. جفاه وتركه.

٢- حجه المانعين هو ما سبق مفصلا فى ص ٢٦٧ وفيها الرد عليهم ، ومنه يفهم أنه لا مانع أن يكون الفعل متعديا لاثنين فقط ، يكون أحدهما السببى المجرور ، ويبقى الآخر منصوبا ؛ على اعتباره شبيها بالمفعول به ، لا مفعولا به أصيلا.

٣- إذ المقصود إفاده الثبوت.

٤- ورد البيت بهذا النص فى بابى صوغ : «اسم المفعول ، والصفه المشبهه» ببعض المراجع النحويه ؛ (كالتصريح والهمع ...) ولكنه ورد بنص آخر فى الجزء الأول من كتاب : «معانى القرآن» للفراء - سوره البقره ص ٥٢ ، قال : - - فأبلغ أبا يحيى إذا ما لقيته على العيس فى آباطها عرق يبس بأنّ السّلامىّ الذى بضريّه أمير الحمى قد باع حقى بنى عبس بثوب ، ودينار ، وشاه ، ودرهم فهل هو مرفوع بما هاهنا راس؟ العرق اليبس : الجفاف - السلامى : رجل منسوب إلى موضع بنجد ، يقال له : سلام - ضريه : قريه نجديه فى طريق القادمين من البصره إلى مكه. - وكلمه : «عبس» مجروره ، مع أن السين فى آخر أبيات القصيده كلها مرفوعه. وهذه المخالفه فى الشعر تسمى - الإقواء.

فكلمه : «رأس» فاعل للصفه المشبهه التى هى كلمه : مرفوع. وفى نصبه على التشبيه بالمفعول به :

لو صنت طرفك لم ترع بصفاتها

لمّا بدت مجلوّه وجناتها (١)

وفى جرّه :

تمنّى لقائى الجون (٢)

مغرور نفسه

فلما رآنى ارتاع ثمّت (٣)

عرّدا (۴)

وهكذا ... و ... (۵).

* * *

١- الدليل على النصب أن الأنسب أن تكون منصوبه بالكسره لتساير آخر الشطر الأول الذى وقعت فيه كلمه : «صفاتها» مجروره بالكسره.

٢- من معانى «الجون» فى اللغه : الأبيض أو الأسود ، وهو هنا : اسم رجل.

٣- بمعنى : «ثم» حرف عطف ، والتاء للتأنيث.

۴- فر هربا.

۵- فيما سبق من إضافه اسم المفعول لمرفوعه يقول ابن مالك من غير تفصيل : وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع معنى ؛ كمحمود المقاصد الورع يشير بكلمه «ذا» إلى اسم المفعول لاتجاه الكلام السابق إليه. وأصل مثال الناظم الورع محمود مقاصده ، لحقه ما ذكرناه فى الزياده التاليه.

زیاده وتفصیل

یضاف اسم المفعول إلی مرفوعه بالشروط والتفصیلات التی سلفت (۱) ولکن بالطریقه التی ارتضوها ، وقد شرحناها (۲) وافیه فی إضافه اسم الفاعل لمرفوعه ؛ أی : بعد تحویل الإسناد عن السببی إلی ضمیر الموصوف ، ثم نصب السببی علی التشبیه بالمفعول به ، ثم جره علی الإضافه بعد ذلک ، کمثال الناظم ، وهو : محمود المقاصد الورع. فأصله : الورع محموده مقاصده. فکلمه : «مقاصده» مرفوعه علی النیابه «لمحموده» ثم صار : الورع محمود «المقاصد» بالنصب ؛ ثم صار : ... محمود المقاصد ، بالجر.

والسبب عندهم : ما تقدم (۳) من أن الوصف هو عین مرفوعه فی المعنی ؛ فلو أضیف إلیه من غیر تحویل للزم إضافه الشیء إلی نفسه من غیر مسوغ - وهی - فی الأغلب - غیر صحیحه. ولا یصح حذفه ؛ لعدم الاستغناء عنه. فلا طریق إلی إضافته إلا بتحویل الإسناد عنه إلی ضمیر یعود إلی الموصوف ثم ینصب السببی لصیرورته فضله حینئذ ، بسبب استغناء الوصف بالضمیر ، ثم یجر السببی ، فرارا من قبح إجراء وصف المتعدی لواحد مجری وصف المتعدی لاثنین (۴) ...

وقد قلنا (۵) إن هذه الأمور الثلاثه بترتیبها السابق فلسفه خیالیه یرددها کثیر من النحاه ؛ (کصاحب التصریح ، وعنه أخذ الصبان). ولا شیء منها یعرفه العربی الأصیل ، فلیس فی إهمالها إساءه.

* * *

۱- فی ص ۲۷۵ وما بعدها.

۲- ص ۲۶۸ وما یلیها.

۳- ص ۲۶۸ وما یلیها.

۴- من المفید الرجوع إلی ص ۲۶۷ وما یلیها.

۵- فی ص ۲۶۹.

المسأله ۱۰۴ : الصفه المشبّهه باسم الفاعل المتعدّی لواحد

اشاره

(۱)

تعریفها :

نسوق الأمثله التّالیه لکشف دلالتها ، وإیضاح ما فی معناها من دقّه : سئل أحد الأدباء القدامی أن یصف : «أبا نواس» ؛ فکان مما قال : «عرفته جمیل الصوره ، أبیض اللون ، حسن العینین والمضحک ، حلو الابتسامه ، مسنون الوجه (۲) ، ملتف الأعضاء ، بین الطویل والقصیر ، جید البیان ، عذب الألفاظ ... و ...».

فی هذا الوصف کثیر مما یسمی : «صفه مشبّهه» ؛ مثل : جمیل - أبیض - حسن - حلو ... و ... فما الذی تدل علیه کل کلمه من هذه الکلمات ، ونظائرها؟

لنأخذ مثلا کلمه : «جمیل» فإنها اسم مشتق ، یدل علی أربعه أمور مجتمعه :

أولها - المعنی المجرد الذی یسمّی : «الوصف» ، أو : «الصفه». وهو هنا : الجمال.

ثانیها - الشخص ، أو غیره من الأشیاء التی لا یقوم المعنی المجرد إلا بها ، ولا یتحقق وجوده إلا فیها. وإن شئت فقل : هو الموصوف الذی یتصف بهذا الوصف ، (الصفه) ... ، ولا یمکن أن یوجد الوصف مستقلا بنفسه بغیر موصوفه.

والمراد به فی المثال : الشخص الذی ننسب له الجمال ، ونصفه به.

۱- فی ص ۲۹۴ و ۳۰۰ وهامشهما ، سبب هذه التسمیه. - وفی ص ۱۸۲ بیان مفصّل عن أصل المشتقات -.

۲- وجه مسنون : أملس جمیل.

ثالثها - ثبوت هذا المعنى المجرد (الوصف ، أو : الصفه) لصاحبه فى كل الأزمنه ثبوتا عامّا ؛ أى : الاعتراف بتحقّقه ووقوعه شاملا الأزمنه الثلاثه المختلفه ؛ فلا يختص ببعض منهادون آخر ، بمعنى أنه لا يقتصر على الماضى وحده ، ولا على الحال وحده ، ولا على المستقبل كذلك ، ولا يقتصر على زمنين دون انضمام الثالث إليهما ؛ فلابد أن يشمل الأزمنه الثلاثه ؛ بأن يصاحب موصوفه فيها. فوصف شخص بالجمال ، على الوجه الوارد فى العباره السابقه ، معناه الاعتراف بالجمال له ، وأن هذا الجمال ثابت متحقق فى ماضيه ، وفى حاضره ، وفى مستقبله ، غير مقتصر على بعض منها (ولهذا نتيجه حتميه تجىء فى الأمر الرابع التالى :).

رابعها - ملازمه ذلك الثبوت المعنوى العام ، للموصوف ودوامه ؛ لأنه - كما أوضحناه - يقتضى أن يكون المعنى المجرد ، الثابت وقوعه وتحققه ، ليس أمرا حادثا الآن ، ولا طارئا ينقضى بعد زمن قصير. وإنما هو أمر دائم ملازم صاحبه (الموصوف) طول حياته ، أو أطول مده فيها حتى يكاد يكون بمنزله الدائم (١) ، إذ ليس بمعقول أن يصحبه فى ماضيه وحاضره ومستقبله من غير أن يكون ملازما له ، أو كالملازم (٢) ؛ فالجمال - مثلا - لا يفارق صاحبه ، وإن فارقه (٣) فزمن المفارقه أقصر من زمن الملازمه الطويله التى هى بالدوام أشبه. ومن ثمّ كان هذا الأمر الرابع نتيجه للثالث (٤).

١- ويشبهها فى هذا الدوام والاستمرار «أفعل التفضيل» - كما فى رقم ٢ من هامش ص ٢٥١ وكما سيجىء فى بابه. ص ٣٩٥ -.

٢- يدخل فى حكم الملازمه بعض الأوصاف التى لا تفارق صاحبها ، ولكن آثارها لا تظهر إلا فى مناسبات خاصه بها ؛ فمثلها يطرأ ، ويزول ، ثم يتجدد ... وهكذا ، مما يسمى : «الاستمرار المتجدد ، أو : الاستمرار التجددى». ومن هذا النوع كثير من العادات والسجايا ؛ كالفرح ، والغضب ، والشبع ، نحو : فلان فرح ، أو : غضوب ، أو شبعان ... فهذه صفات تظهر فى مناسباتها - كما سيجىء فى الأمر الأول من ص ٢٨٥ وفى الثالث من ص ٣٠٧.

٣- تكون هذه المفارقه لسبب طارئ مؤقت - فى الغالب - كمرض ، أو خوف ، أو شيخوخه ...

٤- ولا بد من النص على هذا الأمر الرابع ؛ إذ لا يلزم من حصول الأمر الثالث وتحققه أنه يلازم صاحبه ملازمه دائمه ؛ فمن الممكن حصول الأمر فى الماضى وفى الحال وفى المستقبل من غير أن يلازم صاحبه الملازمه المستمره - أو شبهها - فى كل حاله : ومن الممكن أن يقع فيها كلها مجتمعه من غير أن يستمر فى المستقبل كذلك.

فكلمه : «جميل» ، فى الكلام السالف - وأشباهه - تدلّ على :

١- معنى مجرد (أى : على وصف ، أو : صفه) ؛ هو : الجمال

٢- وعلى صاحبه الموصوف به.

٣- وعلى ثبوت ذلك المعنى له وتحققه ثبوتا زمنيّا عامّا. (يشمل الماضى والحاضر ، والمستقبل).

٤- وعلى دوام الملازمه ، أو ما يشبه الدوام (١).

والناطق بتلك الكلمه إنما يريد الأمور الأربعه مجتمعه ، إن كان خبيرا باللغه ، وبدلاله الألفاظ فيها.

ومثل هذا يقال فى كلمه : «أبيض» ؛ فهى اسم مشتق يدل على ما يأتى :

١- معنى مجرد (أى : وصف ، أو : صفه) ، هو : البياض.

٢- الشىء الذى لا يقوم ولا يتحقق المعنى المجرد إلا بوجوده فيه (أى : الموصوف الذى يراد وصفه بصفه : «البياض») وهو هنا الشخص الذى نريد أن ننسب له تلك الصفه ؛ ونصفه بها.

٣- أن ذلك المعنى المجرد (الوصف ، أو : الصفه) ، ثابت له متحقّق فى كل

الأزمنه ثبوتا عامّا ؛ فليس خاصّا بزمن من الثلاثه دون غيره ، أو بزمنين فالبياض ، يصاحب المتصف به فى ماضيه ، وحاضره ، ومستقبله.

٤- أن هذا الثبوت العام يلازم صاحبه ، ولا يكاد يفارقه ، لأن مصاحبته إياه فى الأزمنه الثلاثه تقتضى أن يكون ملازما له أو فى حكم الملازم ، برغم أنه قد يفارقه حينا.

فالناطق بكلمه : «أبيض» فى التركيب السابق - ونظائره - إنما يريد بها الدلاله على تلك الأمور الأربعه مجتمعه ، إن كان يفهم أسرار العربيه ، ويجيد اختيار الألفاظ التى توضح تلك الأسرار.

وما يقال فى كلمتى : «جميل» ، و «أبيض» - يقال فى : «حسن» و «حلو» ، ... و ... وأمثالهما ...

من كل ما تقدم يتبين المراد من قول النحاه فى تعريف الصفه المشبهه

١- إلا إن وجدت قرينه تمنع الدوام وشبيهه ، كما سيجىء فى ص ٣٠٧. - وانظر رقم ١ من هامش ص ٢٩٣ -

الأصيله إنها : (اسم مشتق ؛ يدل على ثبوت صفه لصاحبها (١) ثبوتا عامّا) (٢)

أنواعها

اشاره

، وطريقه صوغ كل نوع :

الصفه المشبهه ثلاثه أنواع قياسيه (٣) ؛

أولها وأكثرها : «الأصيل» ، وهو المشتق الذى يصاغ أول أمره من مصدر الفعل الثلاثىّ ، اللازم ، المتصرف ؛ ليدل على ثبوت صفه لصاحبها ثبوتا عامّا - وقد شرحناه بالأمثله - ولهذا النوع أوزان وصيغ كثيره خاصه به ، وسنذكر أشهر القياسىّ منها ...

ثانيها : الملحق بالأصيل من غير تأويل ، - ويلى الأول فى الكثره - وهو : «المشتق الذى يكون على الوزن الخاص باسم الفاعل أو باسم المفعول (٤) ، من غير أن يدل دلالتهما على المعنى الحادث وصاحبه ، وإنما يدل - بقرينه - على أن المعنى ثابت لصاحبه ثبوتا عامّا». وقد عرفنا طريقه صياغته فى الباب الخاص بكل منهما (٥).

وحكم هذا النوع أنه قياسىّ ، وأنه بمنزله الصفه المشبهه ؛ فله اسمها ، ودلالتها ، وأحكامها المختلفه ، دون أوزانها ؛ لأنه يظل على صيغته الخاصه باسم الفاعل أو اسم المفعول ، ويلازم وزنه السابق ، على الوجه الذى شرحناه فى باب كل منهما (٦).

ثالثها وأقلها : الجامد المؤول بالمشتق ، وهو : «الاسم الجامد الذى يدل دلاله الصفه المشبهه مع قبوله التأول بالمشتق (٧)».

وحكمه : أنه قياسى يظل على لفظه الجامد القابل للتأويل ، ويؤدى معناها ، ويعمل عملها دون أن تتغير صيغته.

١- وقد يقتصرون فى التعريف على : أنها اسم مشتق يدل على ثبوت صفه لصاحبها. أو : اسم مشتق يدل على الثبوت. ولا بأس بالإيجاز إن كان المراد معه واضحا - موافقا ما شرحناه -.

٢- أى : شاملا الأزمنه الثلاثه شمولا مستمرا ثابتا - كما شرحنا -.

٣- بيان قياسيتها فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩١.

٤- سواء أكان فعلهما ثلاثيا أم غير ثلاثى.

٥- فى هامش ص ٢٤٢ وفى «ح» من ص ٢٦٤ وفى «د» من ص ٢٦٥ ، ثم فى ص ٢٧٧.

٦- فى هامش ص ٢٤٢ وفى «ح» من ص ٢٦٤ وفى «د» من ص ٢٦٥ ، ثم فى ص ٢٧٧.

٧- ولذا يصح وقوعه نعتا كما سيجىء فى ص ٤٦٣ «باب النعت».

وبالرغم من قياسيته يحسن الإقلال منه قدر الاستطاعه ، وقد يزاد على آخره ياء مشدده للنّسب ، فتقرّبه. من المشتقات ؛ نحو : تناولنا شرابا عسلا طعمه ، أو : تناولنا شرابا عسليّا طعمه. ويجوز فى معموله (وهو هنا كلمه : طعم) ما يجوز فى معمول الصفه المشبهه من الرفع ، أو : النصب ، أو : الجر ، على التفصيل المذكور فى إعمالها - وسيأتى (١) - ، فنقول : تناولنا شرابا عسلا طعمه ؛ بالرفع - عسلا طعما ، بالنصب - عسل الطعم ، بالجر بالإضافه. مع جواز زياده الياء المشدده فى كل حاله ، وعليها تقع علامات الإعراب.

ومن أمثلته قول الشاعر يهجو :

فراشه الحلم ، فرعون العذاب ، وإن

تطلب نداه فكلب دونه كلب

والمراد بفراشه ..... طائش ، وبفرعون .... أليم ، أو : شديد.

والمعانى الثلاثه على التأويل بالمشتق ، وقول الآخر :

فلولا الله والمهر المفدّى

لأبت وأنت غربال الإهاب

والمراد : مثقّب الجلد. وهذا على التأويل بالمشتق أيضا.

* * *

والآن نعود إلى صياغه النوع الأول الأصيل ، وأوزانه :

لما كانت الصفه المشبهه الأصليه لا تصاغ قياسا إلا من مصدر الفعل الماضى الثلاثى ، اللازم ، المتصرف .... تحتّم أن يكون فعلها كسائر الأفعال الثلاثيه. إما مكسور العين (أى : على وزن : «فعل») ، وهو أكثر أفعالها المتصرفه التى يقع الاشتقاق من مصدرها ، وإما مضموم العين ، (أى : على وزن «فعل») ويلى الأول فى كثره الصياغه من مصدره ، وإما مفتوح العين ، (أى : على وزن : «فعل») ، وهو أقل أفعالها ، بل أندرها. وأوزانها القياسيه من هذه الأنواع الثلاثه كثيره نعرض أشهرها ، وضوابطه فيما يلى :

١- فإن كان الماضى الثلاثى اللازم على وزن «فعل» - بكسر العين - وكان دالا على فرح ، أو حزن ، أو أمر من الأمور التى تطرأ وتزول سريعا ،

١- فى ص ٢٩٤.

ولكنها تتجدد (١) ، وتتردد على صاحبها كثيرا ، لأنه اعتادها - فالصفه المشبهه على وزن : «فعل» للمذكر ، و «فعله» للمؤنث - ويلاحظ أن هذين الوزنين ليسا مقصورين على الصفه المشبهه من مصدر الفعل «فعل» فقد يكونان من مصدر «فعل» أيضا ، كما سنعرف - نحو : فرح فهو فرح - طرب فهو طرب - بطر فهو بطر - حذر فهو حذر - تعب فهو تعب. ومن هذا قولهم : الحذر آمن ، والضّجر مكروب ، والبطر مهدد بزوال النعم.

وقول الشاعر :

ويل للشّجىّ (٢) من الخلىّ (٣)

فإنه

نصب الفؤاد ، بحزنه مهموم

وإن كان دالّا على خلو ، أو امتلاء ، ونحو هذا مما يطرأ ويتكرر ولكنه يزول ببطء - فالصفه المشبهه على وزن : «فعلان» ، ومؤنثها - فى الغالب - على وزن : «فعلى» - نحو : عطش فهو عطشان - ظمىء فهو ظمآن - صدى فهو صديان - شبع فهو شبعان - روى فهو ريّان - يقظ فهو يقظان - عرق فهو عرقان - ومن هذا قولهم فى الهجاء : فلان شبعان البطن ، صديان الروح ، نائم العقل ، يقظان الهوى ...

١- ويسمى استمرارها : متجددا ، أو : تجدديا - كما أوضحنا فى ص ٣٩ وفى رقم ۴ من هامش ص ٢۴٧ وفى رقم ٢ من هامش ص ٢٨٢ -.

٢- الحزين المهموم. «ملاحظه» : فى كلمه : «شجىّ» ونظائرها بيان لغوى مفيد ، نعرضه فيما يأتى : جاء فى القاموس المحيط (ج ۴ ماده : شجاه) ما نصه : «(شجاه : حزنه وطرّبه ؛ كأشجاه فيهما. ضد ... و ... شجى به ، كرضى شجى. والشّجى المشغول. وشدد ياؤه فى الشعر ...)» ا ه كلام القاموس. لكن قوله : «شدد ياؤه فى الشعر» تقييد غير صحيح ؛ فقد جاء فى : «الاقتضاب ، فى شرح أدب الكتاب» تأليف ابن السّيد البطليوسى ، فى باب : ما يشدد ، والعامه تخففه - ص ١٩٧ - ما نصه : «(أكثر اللغويون من إنكار التشديد فى لفظه : «الشّجىّ» وذلك عجيب منهم ؛ لأنه لا خلاف بينهم أنه يقال : شجوت الرجل أشجوه إذا أحزنته ، وشجى يشجى شجيا إذا حزن. فإذا قيل : «شج» بالتخفيف كان اسم الفاعل من «شجى» يشجى ؛ فهو شج» ؛ كقولك :(«عمى يعمى فهو عم». وإذا قيل : «شجىّ» بالتشديد ، كان اسم المفعول من : «شجوته» أشجوه ؛ فهو مشجوّ وشجىّ». كذلك مقتول وقتيل ، ومجروح وجريح ... ثم انبرى بعد ذلك يسرد أمثله مسموعه للمشدد تؤيد رأيه.)» ا ه. وقريب من هذا المثل فى معناه قولهم أيضا : «ما أهون على النائم القرير سهر المسهّد المكروب.»

٣- الخالى من الهم والحزن.

فإن كان دالا على أمر خلقى يبقى ويدوم ، (مثل : لون ، أو عيب ، أو حليه ، وكل هذا خلقىّ يبقى ويثبت) فالصفه فى الغالب - على وزن : «أفعل» للمذكر ، و «فعلاء» للمؤنث ؛ نحو : حمر فهو أحمر - خضر فهو أخضر - عرج فهو أعرج - عور فهو أعور - حور (١) فهو أحور - كحل فهو أكحل ... ومنه قولهم : اشتهرت الخيول العربيه برشاقه الجسم ، وضمور البطن ، وأنها دعجاء (٢) المقله ، كحلاء العين ، وطفاء الأهداب (٣) ...

فالصفات المشبهه التى ماضيها مكسور العين - تدور معانيها الغالبه حول ثلاثه أشياء ، أمور تطرأ وتزول سريعا ولكنها تتردد كثيرا ، أو أمور تطرأ وتتكرر ، وتزول ببطء. أو : أمور تثبت وتبقى - فى الغالب -.

٢- إن كان الثلاثى اللازم على وزن : «فعل» - بضم العين - فالصفه المشبهه كثيره الأوزان ؛ فقد تكون على وزن : «فعيل» ؛ مثل : شرف فهو شريف - نبل فهو نبيل - قبح فهو قبيح.

أو : على وزن : «فعل» ؛ مثل : ضخم فهو ضخم - شهم فهو شهم - صعب ؛ فهو صعب.

أو على وزن : «فعل» ، مثل : حسن فهو حسن - بطل (٤) فهو - بطل -.

أو على وزن : «فعال» ؛ مثل : جبن فهو جبان - رزنت المرأه فهى رزان (٥) - حصنت فهى حصان ، أى : عفيفه.

أو على وزن : «فعال» ؛ مثل شجع فهو شجاع - فرت الماء (بمعنى : عذب) ، فهو فرات.

١- الحور : شده بياض العين مع شده سوادها.

٢- الدّعج : سعه العين مع شده سوادها. (دعج ، دعجا ؛ فهو أدعج ، وهى : دعجاء).

٣- غزيره شعر الجفون (وطف وطفا ؛ فهو : أوطف ؛ وهى : وطفاء).

٤- صار بطلا.

٥- بمعنى : متوقره ، غير طائشه. والكثير قصر هذا الوزن على المؤنث.

أو على وزن : «فعل» : مثل : صلب فهو صلب - أو على وزن : «فعل» ؛ نحو ملح الماء فهو ملح.

أو على وزن : فعل ، مثل : نجس الصديد فهو نجس.

أو على وزن : «فاعل» ؛ مثل : طهر فهو طاهر.

وليست الأوزان السابقه مقصوره على الصفه المشبهه المصوغه من مصدر : «فعل» بضم العين ، بل بعضها مقصور عليها ؛ وهو : «فعل» كحسن ، و «فعال» : كجبان ، و «فعال» : كشجاع ... وبعضها غير مقصور ولا مختص ؛ لأنه مشترك بين فعل - بضم العين - وفعل ، بكسرها. ومن هذا :

«فعيل» ، مثل : بخل الوضيع فهو بخيل. كرم الماجد فهو كريم -.

ومنه : «فعل» ، مثل : سبط فهو سبط (١) ، ضخم فهو ضخم ، ومنه : «فعل» مثل ؛ صفر جيب المسرف ؛ فهو صفر ، - ملح ماء البحر فهو ملح.

ومنه : «فعل» ؛ مثل : حرّ القوىّ فهو حرّ ، (والأصل : حرر) - صلب الحديد ، فهو صلب.

ومنه : «فعل» ، كفرح المنتصر فهو فرح - نجس الطعام الحرام فهو نجس.

ومنه : «فاعل» ، مثل : صحب الضوء الشمس فهو صاحب - طهر ثوب المصلى فهو طاهر.

٣- وإن كان الثلاثى اللازم على وزن «فعل» بفتح العين وهو أندر أفعالها - كما أسلفنا - فالصفه المشبهه على وزن فيعل ؛ نحو : مات يموت فهو ميت (٢).

١- طويل.

٢- ومثله : ساد يسود ؛ فهو : سيّد. وإنما كان ساد ومات على وزن «فعل» بفتح العين ، لأن مضارعهما بضم العين ، وهذا لا يجىء إلا من ماض مفتوح العين أو مضموم العين ، ومضمومها لا يصلح هنا ، لأنه - فى الغالب - للمدح أو الذم ، على غير ما هنا.

تلك أشهر الصيغ والأوزان القياسيه للصفه المشبهه (١).

وهناك صيغ أخرى سماعيه ، متناثره فى الكلام العربى الفصيح ومراجعه ؛

١- وقد عرض ابن مالك - كما أشرنا فى رقم ٣ من هامش ص ٢٣٩ ورقم ٥ من هامش ص ٢٧١ - لصياغه الصفه المشبهه فى باب مختلط ، عقده لصياغتها وصياغه اسم الفاعل واسم المفعول ، عنوانه : «أبنيه أسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والصّفات المشبّهه بها». ونص ما جاء على حسب ترتيب أبياته : كفاعل صغ اسم فاعل إذا من ذى ثلاثه يكون ؛ كغذا (غذا الماء : سال - غذوت الوليد أطعمته ، أو ربيته. فالفعل لازم ، ومتعد). يقول : صغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثى المتصرف على مثال «فاعل» أى : على وزن فاعل. وضرب مثلا للفعل الثلاثى هو : «غذا» ويصلح مثالا للثلاثى المتعدى واللازم ، إشاره إلى أن اسم الفاعل لا يختلف وزنه باختلاف تعدى الثلاثى أو لزومه. فالمهم أن يكون ثلاثيا ، أو على وزن «فعل» - بفتح العين - كما يفهم من المثال ، ومن الكلام الآتى بعد. ثم قال : وهو قليل فى : «فعلت» ، و «فعل» غير معدّى ، بل قياسه «فعل» أى : أن صيغه «فاعل» قليله إذا جاءت من مصدر الفعل «فعل» أو «فعل» اللازمين ؛ نحو : حمض فهو حامض ، وطمع فهو طامع. وبين أن اسم الفاعل من مصدرهما يجيء على وزن «فعل» ؛ نحو : نجس فهو نجس ، - فرح فهو فرح ، وبطر فهو بطر. والحق أن هذه الصيغه ليست باسم فاعل حقيقى ، وإنما هى صفه مشبهه - وقد سبق البيان فى هامش ص ٢٣٨ - وكذلك الصيغ الآتيه التى عرضها فى البيت التالى وفعلها هو «فعل» مكسور العين أيضا. يقول : «وأفعل» «فعلان» نحو : أشر ونحو : صديان ، ونحو : الأجهر يريد : أن «أفعل» و «فعلان» شأنهما كشأن : «فعل» فكل من الثلاثه عنده هو اسم الفاعل من مصدر «فعل» الثلاثى اللازم مكسور العين ، وضرب لها أمثله هى أشر الأحمق فهو أشر ، وصدى الضال فى الصحراء فهو صديان ، (كعطش فهو عطشان ؛ وزنا ، ومعنى ، وحكما). وجهر الرجل (لم يقدر على الإبصار فى الشمس) فهو أجهر. وكل هذه صفات مشبهه ، وليست باسم فاعل حقيقى ، كما قد يفهم من ظاهر كلام ابن مالك (انظر هامش ص ٢٣٨) ، ولعل قصده - كما قال بعض الشراح - أن تلك الأفعال تدل فى الغالب على معان لازمه أو ما يشبهها ، فيناسبها أن يصاغ منها صفات مشبهه بتلك الأوزان ، لا أسماء فاعلين. ثم قال : «وفعل» اولى و «فعيل» بفعل كالضّخم ، والجميل ، والفعل جمل أى : أن الماضى الثلاثى إذا كان على «فعل» - بضم العين - فالأولى أن يكون اسم فاعله على وزان «فعل» أو «فعيل» ؛ مثل : ضخم الفيل فهو ضخم ، وجمل الغزال فهو جميل ... - - ثم بين فى البيت الآتى أن مجيء اسم الفاعل من مصدر ذلك الفعل على وزان : «أفعل» ، أو : «فعل» قليل ، نحو : خضب فهو أخضب. وبطل العربى فهو بطل ، وكذلك بين أن اسم الفاعل - أحيانا قليله - لا يجيء من مصدر : «فعل» على صيغه «فاعل» التى هى الغالبه فيه ؛ نحو ، شاب الرجل فهو أشيب ، وشاخ الشاب فهو شيخ ، فقد استغنى عن صيغه فاعل بأخرى. وفى هذا كله يقول : «وأفعل» فيه قليل ، و «فعل» وبسوى الفاعل قد يغنى «فعل» أى : أن الماضى الثلاثى اذا كان على «فعل - يضم العين - فالأول أن يكون اسم فدعمه على وزن «فعل» او «فعيل» ؛ مثل ضخم الفيل فهو ضخم ، وجمل الفزاز فهو جميل ... - - ثم بين فى البيت الاتى أن مجى اسم الفاعل من مصدر ذلك الفعل على وزان : «أفعل» ، أو «فعل» قليل ، نحو : خضب فهوا أخضب - وبطن اثمر بى فهو بطل ، وكذلك بين أن اسم الفاعل - أحياناً قليله - لا يجيء من مصدر : «فعل» على «صيغه» «فاعل» التى هى اتغالبه فيه ؛ نحو ، شاب الرجل فهو أشيب ، وشاخ الشاب فو شيخ ، فقد استغنى عن صيغه فاعل باشوى. وفى هذا كله يقول : «وأفعل» «فيه قليل» و «فعل»

وبوى الفاعل قد يغنى «فعل» (غنى يغنى ؛ بمعنى : استغنى.) ونكرر ما سبق أن كل الصيغ التى من مصدر الثلاثى وليست على وزن : «فاعل» ، هى – على غير ما يفهم من ظاهر كلام ابن مالك – «صفات مشبهه» ، وليست «اسم فاعل» إلا من طريق التسميه المجازيه التى شاعت قديما حتى صارت اصطلاحا عندهم – طبقا للبيان السالف فى هامش ص ٢٣٨. ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان صيغه اسم الفاعل من غير الثلاثى ، فقال إنها : على وزن مضارعه ، مع كسر متلو الأخير (أى : كسر الحرف الذى يتلوه الأخير ، ويجىء بعده) وضم ميم زائده تجىء أول المضارع بدلا من حرف المضارعه ، نحو : (ساعد ، يساعد ، مساعد) – (تكرم ، يتكرم ، متكرّم) – (واصل ، يواصل ، مواصل ...) يقول : وزنه المضارع اسم فاعل من غير ذى الثّلاث ؛ كالمواصل مع كسر متلوّ الأخير مطلقا وضمّ ميم زائد قد سبقا يريد : زنه اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثى هى زنه مضارعه ، بشرط كسر الحرف الذى قبل الأخير فى المضارع ، وضم حرف الميم الزائد الذى يسبق بقيه حروف المضارع ؛ (لأنه يتصدر الفعل ، ويحل محل حرف المضارعه). نحو : المواصل ، والفعل رباعى ؛ هو ؛ واصل ، ومضارعه يواصل ، واسم الفاعل : مواصل. وقد تحقق المطلوب ؛ بكسر الحرف الذى قبل الأخير ، وحذف حرف المضارعه من الأول ، وإحلال الميم المضمومه الزائده محله (وقد تكلمنا على كل ما سبق فى ص ٢٣٦). ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على صيغه «اسم المفعول» من مصدر الفعل غير الثلاثى ؛ فأوضح أنها هى صيغه اسم الفاعل من مصدر غير الثلاثى ، ولكن بعد أن يفتح الحرف الذى قبل الآخر. فلا فرق بين صيغتيهما ، وطريقه الوصول إليهما إلا فى أمر واحد : هو أن الحرف الذى قبل الآخر مكسور فى صيغه اسم الفاعل ، مفتوح فى صيغه اسم المفعول ، نحو : مساعد ، ومساعد ، – متكرّم ، متكرّم – ومواصل ، ومواصل – منتظر ، ومنتظر ... أما صيغه اسم المفعول من مصدر الفعل الثلاثى فهى على وزن : «مفعول» باطراد ؛ كالوزن الذى نأتى به من : «قصد» فنقول : مقصود. أو من «كتب» فنقول : مكتوب. وفيما سبق يقول : –– وإن فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول : كمثل : المنتظر وفى اسم مفعول الثلاثىّ اطّرد زنه مفعول ، كآت من : قصد أى : كالوزن الآتى من الفعل : قصد ، وأشار بعد هذا إلى أن اسم المفعول من الثلاثى قد يكون على وزن «فعيل» ، لا مفعول ؛ فيعمل عمله – بشروطه – وأن هذا نقل عن العرب ، وسماع منهم ؛ فهو مقصور على النقل والسماع ، ولا يجوز القياس عليه ، بل يجب الوقوف عند ما ورد منه ، لا نزيد عليه شيئا. وقد مثل له : بفتاه كحيل ؛ بمعنى مكحوله العينين ، وفتى كحيل ؛ بمعنى : مكحولهما. (ويلاحظ أن صيغه : «فعيل» التى بمعنى : «مفعول» يستوى فيها المذكر والمؤنث – غالبا – ، فتستعمل بلفظ واحد لهما من غير زياده تاء تدل على التأنيث ، بشروط وتفصيلات يجىء الكلام عنها فى الجزء الرابع ، «الباب الخاص بالتأنيث» وأهم هذه الشروط ألا يذكر قبلها الشىء الذى نتحدث عنه أو نصفه ، أى : الموصوف الذى يقوم به معناها ويتحقق فيه مدلولها) يقول : وناب نقلا عنه ذو فعيل نحو : فتاه أو فتى كحيل وقد تكلمنا على كل ما سبق خاصا باسم المفعول فى ص ٢٧١. ذو فعيل : أى صاحب هذا الوزن. موازنه –)

فإذا عرف المتكلم صيغه مسموعه مخالفه للصيغه القياسيه جاز له استعمال ما يشاء منهما ، ولكن الأفضل الاقتصار على المسموعه ، ولا سيما الصيغه المشهوره.

ص: ٢٩٠

أما إذا لم توجد صيغه مسموعه ، أو وجدت ولكنه لا يعرفها (۱) فليس أمامه إلا استخدام الصيغه القياسيه (۲).

* * *

ص: ۲۹۱

۱- لخفائها عن العلماء ، لا لقصور وجهل من المتكلم.

۲- الصفه المشبهه قياسيه (كما صرح بهذا فى أول بابها الأشمونى - وغيره - كالتصريح فى أول باب : «كيفيه أبنيه أسماء الفاعلين ، ... وفى أول باب : الصفه المشبهه» -) فيجوز صياغتها على وزن إحدى الصيغ التى عرضناها ، بشرط أن تتحقق الشروط والأوصاف الخاصه بهذه الصيغه. ولا التفات إلى الرأى القائل بوجوب الاقتصار على الصيغ السماعيه إن وجدت ؛ لأن الأخذ بهذا الرأى معطل للقياس ؛ مناف لمعناه الحقيقى ، وللغرض منه. فوق ما فيه من إعنات ومشقه لا يحتملها جمهره الخاصه ، بله العامه ؛ إذ يطالب بالرجوع إلى المراجع اللغويه ، وجميع المظان الحاويه لمفرداتها ، للبحث عن الصيغه السماعيه قبل استعمال القياسيه. فإذا ثبت عدم وجود صيغه سماعيه جاز استعمال القياسيه ... وليس هذا بمعقول ولا سائغ ،. بل ليس من صالح اللغه تضييقها على هذا الوجه المعوق لها ، الحائل دون استعمالها ، من غير فائده مرجوه فى هذا النحجير والإرهاق. وأعجب من هذا رأى آخر يحرم استخدام الصيغ القياسيه مطلقا (مع وجود أخرى سماعيه أو عدم وجودها ، كالذى قيل فى صوغ المصدر ص ۱۸۸ وما بعدها). زاعما أن إيجاد الصيغه القياسيه ، إنما هو إيجاد وخلق للفظ لم ينطق به العرب أصحاب هذه اللغه ، المستأثرون بخلق مفرداتها وكلماتها. وهو زعم خاطىء دفعناه مرارا فى أجزاء هذا الكتاب ، وأوضحنا أسباب خطئه ، قاصدين أن نكشف خطره وضرره ، كى لا يجد له فى أيامنا واهما يأخذ به. وهذه المناسبه تحملنا إلى أن نعود فنردد هنا أيضا ما سبق أن عرضناه - فى رقم ۳ من هامش ص ۱۸۸ - من إباحه استخدام المصدر - وغيره - استخداما قياسيا مطردا. ونشير بوجه خاص إلى كلام ابن جنى المدون هناك ، وهو كلام هام مفيد.

زیاده وتفصیل

وبهذه المناسبه نشیر إلی حکم سبق (۱) فنردده لأهمیته ؛ وهو : أن الصفه المشبهه قد یراد منها النص علی الحدوث ، - لحکمه بلاغیه ، مع قیام قرینه تدل علی هذا المراد - فتصیر اسم فاعل ؛ لها اسمه ، ومعناه ، وحکمه ، وتنتقل إلی صیغته الخاصه به ، (وهی صیغه «فاعل» من مصدر الثلاثی) ، فلابد أن تترک اسمها ، وصیغتها ، ومعناها ، وحکمها ، وتصیر إلیه فی کل شأن من شئونه بغیر إبقاء علی حالها السابق. فإذا أردنا النص علی وصف رجل بالفصاحه ، وبیان أنها صفه ثابته ملازمه له ، ردّا علی من قال إنها طارئه علیه ، مؤقته - أتینا بالصفه المشبهه ، (دون اسم الفاعل الحادث) ؛ لأنها المختصه بهذه الدلاله ، وتخیّرنا من صیغها وأوزانها الصیغه الملائمه للمراد. فقلنا : «فصیح» وأجرینا علی هذه الصیغه اسم «الصفه المشبهه وکل أحکامها ، بشرط إراده النص ، ووجود القرینه الداله علیه.

لکن إذا أردنا الدلاله علی الحدوث نصّا ، وأن الفصاحه طارئه غیر ملازمه - أتینا باسم الفاعل الحادث ، دون الصفه المشبهه ؛ لأنه المختص بهذه الدلاله نصّیا. وجئنا بصیغته الخاصه من مصدر الثلاثی ، وهی صیغه «فاعل» ، فقلنا : «فاصح» غدا ، مثلا ، وأجرینا علیها اسمه ، وکل أحکامه وحده - کما أسلفنا (۲) -. وربّما تترک الصفه المشبهه دلالتها علی الدوام ، وتدل علی المضی وحده - وهذا نادر (۳) -. أو تدل علی الحال وحده ، أو المستقبل کذلک ، من غیر أن تترک صیغتها ، وإنما تظل علیها مع تغیّر الدلاله ، وکل هذا حین توجد قرینه تدل علی

۱- فی ص ۲۴۱ و۲۴۲ حیث البیان والدلیل.

۲- فی ص ۲۴۱ و۲۴۲ حیث البیان والدلیل.

۳- لتحقیق هذه المسأله یمکن الرجوع إلی : «الخضری» فی أول باب : «الإضافه» عند قول ابن مالک : (وإن یشابه المضاف یفعل ...) حیث صرح أنها لا تکون للماضی وحده مطلقا ... کما یمکن الرجوع للصبان أول باب : «الصفه المشبهه» حیث صرح بأنها مع القرینه قد تکون للماضی وحده ، أو للحال وحده ، أو للمستقبل کذلک. وساق مثالا هو «کان زید حسنا فقبح ، أو سیصیر حسنا ، أو هو الآن فقط حسن» ففی الحکم خلاف ، والمختار ما قررناه من الندره. - ثم انظر رقم ۱ فی هامش الصفحه التالیه ؛ لأهمیته.

أن المراد هو الاقتصار على : المضى ، أو على الحال ، أو على الاستقبال ، وليس المراد الدوام (١) ؛ بالرغم من بقاء الصيغه على صورتها ؛ نحو : (هذا المتسابق سريع العدو فى الساعه الماضيه ، بطىء الحركه الآن ، وسيبدو بعد قليل فسيح الخطو ، بعيد القفز ، عظيم الأمل فى الفوز). ولكن بقاءها على صيغتها مع تغير دلالتها بسبب اقتصارها على زمن معين خاص ، - ولا سيما الماضى - رأى ضعيف (٢) ؛. لا يحسن اتباعه ولا القياس عليه ؛ بالرغم من وجود القرينه الداله على تغير الدلاله. أما إذا لم توجد القرينه فيجب تغيير الصيغه بتحويلها إلى صيغه : «فاعل» (٣).

واسم الفاعل من الثلاثى إذا أريد به - الدلاله على الثبوت - بشرط وجود قرينه - ، فإنه يصير صفه مشبهه يحمل اسمها دون اسمه ، ويدل دلالتها ، ويخضع لأحكامها وحدها. وتتغير صياغته ؛ فتصير من الثلاثى على وزن من أوزانها القياسيه ، وقد يظل محتفظا بصيغته التى كان عليها قبل الانتقال (٤) ، إلى الدلاله الجديده ، بشرط وجود القرينه ؛ كما فى مثل : أهذا الطبيب رحيب الصدر؟ فيجاب : نعم ، راحب (٥) الصدر. وقد بسطنا القول فى كل هذا فى موضعه من البابين.

* * *

١- جاء فى «التصريح ، شرح التوضيح» - ج ٢ باب : «أبنيه أسماء الفاعلين ..» أمثله متعدده لها ، قال بعد سردها ما نصه : «(جميع هذه الصفات المتقدمه الداله على الثبوت ، صفات مشبهه باسم الفاعل إلا إذا قصد بها الحدوث ؛ فهى أسماء فاعلين.)» ا ه. وجاء فى الحاشيه تعليقا على هذا نصه : «(- قوله : إلا إذا قصد بها الحدوث - قضيته : إن تلك الصيغ تستعمل للحدوث ، وإن لم تحول إلى فاعل. فقولهم : «اذا قصدوا الحدوث حولت إلى فاعل» ... ليس بواجب إلا إن أريد النص على الحدوث كما يدل عليه قول الرضى ؛ استدلالا لشىء ذكره. ولهذا اطرد تحويل الصفه المشبهه إلى : «فاعل» كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث)» ا ه.

٢- وسيجىء فى ص ٣٠٧.

٣- كما سيجىء فى رقم ٣ من ص ٣٠٧. وانظر رقم ١ هنا.

٤- كما سبق فى هامش ص ٢٤٢ و «ج» من صفحتى ٢٤٥ و٢٦٤.

٥- بإضافه اسم الفاعل إلى فاعله لتكون هذه الإضافه هى القرينه المطلوبه.

إعمالها

اشاره

الصفه المشبهه الأصيله (۱) مشتقه من مصدر الفعل الثلاثی اللازم ؛ فحقها أن تكون كفعلها ؛ ترفع فاعلا حتما ، ولا تنصب مفعولا به. لكنها خالفت هذا الأصل ، وشابهت اسم الفاعل المتعدی لواحد ؛ (فإنه - كفعله المتعدی - يرفع فاعلا حتما ؛ وقد ينصب مفعولا به) ، وصارت مثله ترفع فاعلها حتما ، وقد تنصب معمولا (۲) لا يصلح إلا مفعولا به ، ولكن هذا المعمول حين تنصبه لا يسمى مفعولا به ، وإنما يسمى : «الشبيه بالمفعول به» (۳) ؛ إذ كيف يعتبر مفعولا به وفعلها لازم ، لا ينصب المفعول به؟ لهذا يقولون فی إعرابه حين يكون منصوبا ، إنه : «منصوب على التشبيه (۴) بالمفعول به».

ولا تنصب هذا الشبيه إلا بشرط : «اعتمادها» (۵) ؛ سواء أكانت مقرونه ؛ «بأل» أم غير مقرونه. مثل الكلمات : القول - الطبع - القلب ... فی قولهم : (إنما يفوز برضا الناس الحلو القول ، الكريم الطبع ، الشجاع القلب.) .. ولا يشترط هذا الشرط لعملها فی معمول آخر (غير الشبيه بالمفعول به) : كالحال ، والتمييز ، وشبه الجمله ...

۱- سبق فی ص ۲۸۴ أن الصفه المشبهه ثلاثه أنواع : أصيل ، وملحق به ، ومؤول.

۲- وهذا من أسباب تسميتها بالصفه المشبهه باسم الفاعل المتعدی لواحد. وسيجیء التفصيل فی ص ۲۸۸ وما بعدها وفيها أنواع المعمولات التی تنصبها.

۳- كما سيجیء فی رقم ۳ ص ۳۰۰.

۴- أشرنا إلى هذا فی مناسبه سابقه (هامش ص ۲۴۲ و۲۶۵) فقلنا إن السبب هو : صوغ الصفه المشبهه من مصدر فعل ثلاثی لازم ، وقد ورد السببی بعدها منصوبا لا يصلح أن يعرب نوعا آخر من المنصوبات غير المفعول به ، فأعربوه «شبيها بالمفعول به» ولم يعربوه مفعولا به ؛ لئلا تخالف فعلها. وأيضا فالمفعول به يقع عليه أثر فعل الفاعل. أما معمول الصفه المشبهه هذا فلا يقع عليه الأثر ، فلم يجعلوا اسمه «مفعولا به» كاسم المنصوب الذی نصبه اسم الفاعل ، مع أن الصفه المشبهه سميت باسمها لشبهها باسم الفاعل فی كثير من أحواله ، ومنها عمل النصب. ففی مثل : الحاكم ضارب المذنب ، يعرب «المذنب» مفعولا به مباشره ؛ لأنه وقع عليه الضرب. لكن إذا قلنا : الحاكم سمح الطبع ، لا يعرب «الطبع» إلا شبيها بالمفعول به ؛ لأن السماحه لم تقع عليه وإنما قامت به ، وفرق كبير بين الاثنين أوضحناه من قبل (فی ج ۲ ص ۵۳ م ۶۵). ومثل هذا حسن الرأی ، جميل المظهر ... (راجع شرح المفصل ج ۶ ص ۸۱).

۵- سبق بيان الاعتماد فی ص ۲۴۹.

لأن كلمه «معمول» ليست مقصوره الدلاله على هذا الشبيه ، ولا على النوع المنصوب منه. بل إن معمولها الشبيه البارز - ويسمى أيضا ، السببىّ (١)» - يجوز فيه ثلاثه أوجه (٢) ؛ أن يكون مرفوعا على اعتباره فاعلا لها ، ويجوز أن يكون منصوبا على التشبيه بالمفعول به إن كان هذا المعمول (أى : السببىّ) نكره ، أو معرفه : كالأمثله السابقه ، أو منصوبا على التمييز بشرط أن يكون نكره (٣) ؛ (نحو ... الحلو قولا - الكريم طبعا - الشجاع قلبا). ويجوز أن يكون مجرورا بالإضافه : (نحو : ... الحلو القول - الكريم الطبع - الشجاع القلب) ، أى : أن هذا المعمول السببىّ يجوز فيه - دائما - ثلاثه أوجه إعرابيه ؛ (إمّا الرفع على الفاعليه (٤)) ، (وإما النصب على التشبيه بالمفعول به ، إن كان المعمول - أى : السببى - معرفه أو نكره ، ويصح فى المعمول النكره دون المعرفه ، نصبه تمييزا) (وإما الجر على الإضافه) ولا فرق فى هذه الأوجه الثلاثه بين أن تكون الصفه المشبهه مقرونه «بأل» أو مجرده منها ،) كما تقدم ، ولا بين أن يكون هذا المعمول مقرونا بها أو مجردا منها. إلا أن المعمول المقرون بها لا يعرب تمييزا - كما عرفنا -

وفى جميع حالاتها لا يشترط لإعمالها : «الاعتماد» ، إلا فى الحاله الواحده التى سبقت ، وهى التى تنصب فيها «الشبيه بالمفعول به» (٥).

١- تكرر فى مناسبات مختلفه إيضاح معنى «السببى» والمراد منه ؛ كالذى فى رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤.

٢- هناك معمولات يمتنع فيها الرفع ، وأخرى يجب. وسيجىء ذكرها فى ص ٣٠٤ وما بعدها. وهناك معمولات مجروره وأخرى منصوبه ، غير الشبيه بالمفعول به ، منها : الحال ، والتمييز ، والظروف وغيرها مما سيجىء فى ص ٣٠٩ والمعمولات كلها بحالاتها الإعرابيه المختلفه لا تقتضى اعتماد الصفه المشبهه إلا الشبيه بالمفعول به - كما سبق ، وكما سيجىء فى رقم ٣ من ص ٣٠٠.

٣- لأن التمييز فى الأغلب لا يكون إلا نكره.

٤- فى حاشيه ياسين أول هذا الباب عند تعريف الصفه المشبهه : «أن نحو : زيد حسن ليس صفه مشبهه ، ثم جاء بعد ذلك مباشره ما نصه : (إن النحاه لا يسمونها صفه مشبهه إلا إذا خفضت أو نصبت.)» ا ه. ويفهم من هذا أنها لا تسمى صفه مشبهه فى مثل : «فلان حسن وجهه» ونحوه من كل ما وقع فيه فاعلها اسما ظاهرا أو مستترا. وهذا رأى مرفوض - بحق - إلا عند ابن هشام.

٥- راجع ص ٢٩٤ ورقم ٣ من ص ٣٠٠.

وينشأ من هذا التفريع صور متعدده أكثرها صحيح ، وأقلها غير صحيح. ومن المشقه والإرهاق أن نتصدى لحصر صورهما ، ونحدد عددهما على الوجه الذى فعله بعض الخياليين ؛ فأوصلهما إلى مئات ، بل ألوف (١) ، وانته به التحديد إلى ما لا خير فيه.

وإذا كان التحديد على الوجه السالف خياليّا مرهقا ، فإن الحرص على سلامه الأداء ، وصحه التعبير - يقتضينا أن نعرف الصور الممنوعه ؛ كى نتجنبها ، ونصون أنفسنا من الخطأ. وقد وضع لها النحاه ضابطا نافعا ، يسهل فهمه واستيعابه ، فقالوا (٢) :

يمتنع جر المعمول فى كل صوره جمعت ما يأتى كاملا ؛ حيث لا يصح إضافه الصفه المشبهه إلى معمولها :

١- إفراد الصّفه المشبهه (بأن تكون غير مثناه ، وغير جمع مذكر سالم).

٢- اقترانها «بأل».

٣- تجرد معمولها من «أل» ، ومن الإضافه إلى ما فيه أل ، ومن الإضافه إلى المختوم بضمير يعود على ما فيه «أل».

٤- تجرد الموصوف من «أل».

فيمتنع الجر فى : غرّد محمود الرخيم (٣) صوته ، ولا يمتنع فى : غرد الطائر الرخيم صوته. فإذا كانت الصفه «بأل» ، وكذلك معمولها صح الجر بالإضافه مثل : لا تجادل إلا السمح الخلق ، العف القول ، الأمين الزّلل.

ويجوز الجر بالإضافه أيضا إذا كانت الصفه مقرونه «بأل» والمعمول مجردا ، لكنه مضاف إلى المقترن بها : مثل : هذا الحكيم إعداد الخطط ، الحسن تدبير الأمور. كما يجوز الجر إن كانت الصفه مقرونه بأل ومعمولها مجرد من : «أل» ، ولكنه مضاف لمضاف إلى ضمير يعود على المقرون بها ،

١- كما جاء فى حاشيه الصبان وغيره من المطولات.

٢- راجع حاشيه الخضرى.

٣- الضمير عائد على ؛ «محمود» : وهو خال من : «أل».

مثل : راقنى الطاووس البديع لون ريشه ؛ فإن الضمير الذى فى آخر كلمه : «ريش» عائد على الطاووس وفيه «أل». وهكذا ..

هـذا هو الضابـط العـامّ الـذى يرشـدنا إلى المعمول الـذى يمتنع جره بالإضـافه ، ويوضـح الصور الكثيره التى لا يجوز فيها إضافه الصفه المشبهه إلى معمولها. وأقرب هذه الصور للخاطر : الأربعه الآتيه (١) ، وهى حالات جرّ ممنوع حين يكون فيها الموصوف مجردا من : «أل».

١- أن تكون الصفه مقرونه «بأل» والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى ضمير الموصوف الخالى منها ؛ نحو : إبراهيم النبيل خلقه.

٢- أن تكون الصفه مقرونه «بأل» والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى مضاف لضمير الموصوف الخالى منها ؛ نحو : إبراهيم النبيل خلق والده.

٣- أن تكون الصفه مقرونه «بأل» والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى الخالى من «أل» والإضافه ؛ نحو : هذا النبيل خلق والد.

٤- أن تكون الصفه مقرونه «بأل» والمعمول مجرد منها ، خال من «أل» والإضافه ؛ نحو : هذا النبيل خلق.

* * *

١- عدها الأشمونى تسعا نكتفى بالإشاره إليها. وفى الصفحه التاليه تقسيم آخر حسن.

زیاده وتفصیل

ا – سلك بعض النحاه مسلكا حسنا آخر ، لبیان أكثر الصور الصحیحه والممنوعه التی تتردد علی الخواطر ؛ فقال :

الصفه المشبهه إما أن تكون مقرونه «بأل» ، وإما أن تكون مجرده منها. فإذا كانت مقرونه «بأل» فلمعمولها سته أحوال یمتنع الجر فی بعضها :

(۱) أن یكون مقرونا «بأل» أیضا مثل : أحبّ الكتاب العظیم الفائده.

(۲) أن یكون مجردا من «أل» ولكنه مضاف للمقرون بها : مثل : أحب الكتاب العظیم فائده البحوث.

(۳) أن یكون مجردا من «أل» ولكنه مضاف لضمیر یعود علی الموصوف مثل : أحب الكتاب العظیم فائدته.

(۴) أن یكون مجردا من «أل» ولكنه مضاف لمضاف للمقرون بضمیر یعود علی الموصوف ؛ مثل : أحب الكتاب العظیم فائده بحوثه.

(۵) أن یكون مجردا من «أل» ولكنه مضاف إلی الخالی من «أل» والإضافه ؛ مثل : أحب الكتاب العظیم فائده بحوث.

(۶) أن یكون مجردا من «أل» ومن الإضافه معا ؛ نحو : أحب الكتاب العظیم فائده.

وهذه الحالات الستّ قد یكون المعمول فی كل واحده منها مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا ، فمجموع الصور ثمانی عشره صوره. وبعضها یمتنع فیه جر المعمول.

هذه أحوال المعمول وصوره حین تكون الصفه مقرونه «بأل». فإن كانت مجرده منها فله ست حالات هی الحالات السالفه نفسها مع تجرید الصفه من «أل» وبعد هذا التجرید یكون المعمول فی كل حاله مرفوعا أو منصوبا ، أو مجرورا ، فله ثمانی عشره صوره أیضا ، بعضها یمتنع جره كذلك. فمجموع صوره

فى حالتى اقتران الصفه «بأل» وعدم اقترانها هو : ست وثلاثون صوره بعضها يمتنع جره.

وأظهر الممنوع منها هو الأربعه التى سبق إيضاحها قبل هذه الزياده مباشره (١). (وهناك غيرها ممنوع ولكن لا حاجه للإثقال بسرده ، لقله وروده على الأذهان ، وندرته فى الأساليب الناصعه).

ب - ما ليس ممنوعا من الصور يجوز استعماله. ولكنه - مع جواز استعماله - متفاوت فى درجته ، حسنا وقبحا ، وقوه وضعفا :

١- فمن القبيح أن ترفع الصفه المقرونه «بأل» أو المجرده منها ، فاعلا نكره ؛ نحو : صلاح الحسن وجه ، أو الحسن وجه أب ... أو : صلاح حسن وجه ، و ...

ومن القبيح أيضا أن تكون الصفه مقترنه بأل ، أو مجرده ، ومرفوعها مقرونا «بأل» ، أو مجردا منها. ولهذا صور أربع.

٢- ومن الضعيف : أن تكون الصفه المشبهه نكره ومعمولها معرفه منصوبه أو مجروره ، إلا إذا كان المعمول «بأل» ، أو مضافا لما فيه «أل».

ومن الضعيف أيضا : أن تكون الصفه «بأل» مضافه إلى معمولها الخالى منها. ولكنه مضاف لضمير يعود على المقرون بها.

وما عدا حالتى القبح والضعف. - مما ليس ممنوعا - حسن قوى.

* * *

١- فى ص ٢٩٧.

المسأله ۱۰۵ : أوجه التشابه والتخالف بينها وبين اسم الفاعل

اشاره

المتعدى لواحد (۱)

يجدر بنا الآن – وقد عرفنا أحوال كل منهما ، وقياسيّته ، وفرغنا من شرح أحكامهما – أن نعرض لموازنه نافعه بينهما.

۱ – إنها تشبهه فى أمور ، ومن أجل هذه الأمور مجتمعه (۲) سميت : «الصفه المشبهه باسم الفاعل المتعدى لواحد». وأهم هذه الأمور المشتركه بينهما :

۱– الاشتقاق. فإن لم تكن مشتقه – كما فى بعض أنواعها (۳) القليله – فليست بصفه أصيله مشبهه باسم الفاعل ، وإنما هى صفه مشبهه على وجه من التأويل ، نحو : عرفت رجلا أسدا أبوه ، أو نمرا خادمه ، أو ثعلبا حارسه ... ونحو : هذه قمر وجهها ، حرير شعرها ، (ويجوز فى كل هذا النوع زياده ياء النسب فى آخره) والمعنى التأويلى شجاع أبوه – غادر خادمه – ماكر حارسه – مضيء أو جميل وجهها ، ناعم شعرها ... و ....

وهذا النوع المؤول (۴) قياسىّ – على قلته – ولكن يحسن التخفف منه قدر الاستطاعه.

۲– الدلاله على المعنى وصاحبه.

۳– عملها النصب فى «الشبيه بالمفعول به» بشرط اعتمادها. ولكن هذا الاعتماد عامّ فى المقرونه «بأل» والمجرده منها. (وقد سبق بيان هذا عند الكلام

۱– أما غير المتعدى فلا تشبهه ؛ لأنها تعمل النصب فيما يسمى : الشبيه بالمفعول به. وأما الفعل اللازم فلا ينصب المفعول به ، ولا ما يشبهه. أما المتعدى لأكثر من واحد فلا تشبهه ؛ لأن الصفه المشبهه الأصيله مشتقه من فعل لازم.

۲– مجموعها كاملا هو السبب فى التسميه ؛ لا بعضها.

۳– راجع الكلام عليه فى ص ۲۸۴

۴– راجع الكلام عليه فى ص ۲۸۴.

على إعمالها ، كما سبق (١) تفصيل الاعتماد وما يتصل به فى موضعه المناسب من باب اسم الفاعل (٢) ، ومنه يعلم أن الاعتماد ضرورى لعمل اسم الفاعل النصب إذا كان غير مقترن «بأل» ... أما هى فالاعتماد ضرورى لها فى الحالتين (٣) ، إذا أريد أن تنصب الشبيه ...).

ومما تجب ملاحظته أن الاعتماد شرط فى نصب الصفه المشبهه لما يسمى : «الشبيه بالمفعول به» ، أما غيره فتعمل عملها فيه بدون شرط ؛ كالرفع فى فاعلها ، والجر فيما أضيف إليها ، والنصب فى كل المنصوبات الأخرى ؛ ومنها : الحال ، والتمييز ، والمفعول لأجله ، والظرف ، والمفعول المطلق (٤) ، وكل معمول مرفوع ، أو مجرور ، أو منصوب. إلا المنصوب على «التشبيه بالمفعول به» فلابد فيه من الاعتماد.

٤- قبول التثنيه. والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، مثل : (جميل ، جميله - (جميلان ، جميلتان) - (جميلون ، جميلات) ، ومثل : (حسن ، حسنه) - (حسنان ، حسنتان) - (حسنون - حسنات) ، وهكذا ... و ...

فإن لم تصلح للتثنيه ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث - فليست صالحه لأن تكون صفه مشبهه ؛ مثل كلمتى : «قنعان (٥)» ، و «دلاص (٦)» فكلتاهما تستعمل بلفظ واحد للمفرد وفروعه ، وللمذكر والمؤنث ، تقول : (رجل ... ، أو رجلان ... ، أو رجال ... ، أو امرأه ... ، أو امرأتان ، أو نسوه) - قنعان ، فى كل حاله مما سبق. (وهذه درع ... أو هاتان درعان

١- فى ص ٢٩٤ و٢٩٥.

٢- فى ص ٢٩٤.

٣- فاقترانها بأل - أيضا - يقتضى الاعتماد ؛ بناء على الرأى القوىّ الذى يجعل «أل» فيها للتعريف. (انظر رقم ٢ ص ٣١٣).

٤- تنصب المفعول المطلق فى مذهب يحسن الأخذ به.

٥- القنعان (بضم القاف ، وسكون النون) من يستطيع إقناع غيره بكلامه ، ويحمله على الرضا برأيه.

٦- درع دلاص : براقه لينه.

.... أو هؤلاء دروع ...) - دلاص ، فى كل حاله أيضا. ومثل كلمه : «مرضع» فى نحو : ما أعظم حنان ، مرضع الأولاد. فإن هذه الكلمه لا تلحقها علامه التأنيث - غالبا - (١) ، لأنها خاصه بالمؤنث ، ولا تستعمل بهذا المعنى فى المذكر.

* * *

ص: ٣٠٢

١- لإلحاق التاء بهذه الكلمه أو عدم إلحاقها بيان جليل فى رقم ٢ من هامش ص ٢۴۶.

زیاده وتفصیل

بمناسبه الإشاره إلی تأنیث «الصفه المشبهه» وتذکیرها نعرض للحالات التی یجب أن تطابق فیها الموصوف وحده ، أو السببی وحده ، والحالات التی یجوز فیها مطابقه هذا ، أو ذاک. ویشترط أن تکون الحالات السالفه وأحکامها مقصوره علی تأنیث الصّفه المشبهه وتذکیرها حین ترفع السببی للمنعوت :

١- إذا رفعت الصفه المشبهه سببیّا للمنعوت ، وکانت صالحه (١) فی لفظها ومعناها للمذکر والمؤنث جاز أن تطابق هذا أو ذاک ، سواء أکانا مذکرین معا. أم مؤنثین معا ، أم مختلفین تذکیرا وتأنیثا ، فمثال المذکرین معا. هذا عالم عظیم نفعه. ومثال المؤنثین معا : هذه عالمه عظیمه والدتها. ومثال المنعوت المذکر والسببی المؤنث : هذا عالم عظیمه تلمیذاته ، أو عظیم تلمیذاته. ومثال المنعوت المؤنث والسببی المذکر : هذه عالمه عظیم اختراعها ، أو عظیمه اختراعها.

وسبب الإباحه فی هذه الحاله أن الکلمه صالحه (٢) للأمرین - مع زیاده تاء التأنیث فی المؤنث - وانتفاء القبح اللفظی والمعنوی (٣) منها. بخلاف الصور الآتیه ، فإن فیها قبحا ؛ ولذا تمتنع المطابقه.

٢- إذا کان لفظها - دون معناها - مختصّا بأحدهما وجب - فی الأغلب - أن یکون المنعوت مثلها فی التذکیر ، أو فی التأنیث ، ولا یصح - فی الرأی الأغلب - أن تقع نعتا لما یخالف لفظها فی التذکیر ، أو التأنیث ؛ مثل کلمه :

١- صلاحها بأن تکون صیغتها مما یستعمل لنعت المذکر حینا ، ولنعت المؤنث حینا آخر ؛ فلا یکون وزنها أو معناها مختصا بأحدهما ، لا یستعمل فی الآخر.

٢- صلاحها بأن تکون صیغتها مما یستعمل لنعت المذکر حینا ، ولنعت المؤنث حینا آخر ؛ فلا یکون وزنها أو معناها مختصا بأحدهما ، لا یستعمل فی الآخر.

٣- «ملاحظه» : بالرغم من جواز الأمرین فی الصور السالفه یحسن مراعاه السببی تذکیرا وتأنیثا. وذلک بوضع فعل مکان الصفه المشبهه وتطبیق ما یجری علی هذا الفعل من ناحیه التذکیر والتأنیث علی الصفه المشبهه ؛ فإذا وجب تأنیث الفعل أو جاز أو امتنع کان الشأن فی حکم الصفه المشبهه مثله. وبهذا یتوحد الحکم هنا وفی باقی أنواع النعت السببی الذی یجیء فی ص ٤٥٢.

عجزاء (١) ... و ... ، نحو ، تلك فتاه عجزاء أختها. فلا يصح : ذلك فتى عجزاء أخته.

٣- وكذلك إن كان معناها - دون لفظها - مختصّا بأحدهما ، فلا يصح - فى الأغلب - أن تقع نعتا لما يخالف معناها فى التذكير أو التأنيث ، مثل : كلمتى : خصىّ ، ومرضع (٢) ... و ... فى قول بعض المؤرخين : يصف بيت أحد المماليك ... وشاهدت مملوكا خصيّا خادمه ، وأميره مرضعا جاريتها ... و ... فلا يصح : مملوكه خصيّا خادمها ، ولا أميرا مرضعا جاريته.

٤- وكذلك إن كان لفظها ومعناها مختصين بأحدهما ؛ كأكمر (وهو خاص بالذكور) ، ورتقاء (وهو خاص بالنساء) ؛ نحو : انصرف رجل أكمر وليده - وعجبت أمّ رتقاء وليدتها. فلا يصح - فى الأغلب - انصرفت امرأه أكمر ابنها - ولا : عجب والد رتقاء بنته ..

ومن النحاه من يجعل الحالات الثلاث الأخيره كالحاله الأولى ، فيجيز أن تقع الصفه بعد موصوف يخالفها لفظا فقط ، أو معنى فقط ، أو لفظا ومعنى معا ، فلا فرق عنده فى جميع الأحوال الأربعه السابقه من حيث التذكير والتأنيث ، فيجيز أن تكون الصفه مطابقه فيهما للموصوف أو للسببى. وهذا الرأى - على قله أنصاره - سائغ لما فيه من التيسير ، ومنع التشعيب ، مع موافقته لبعض النصوص العربيه الفصيحه. ولكن الرأى الأول أكثر شيوعا فى النصوص العاليه المأثوره التى تمتاز بسمو عبارتها ، وقوه بلاغتها ، وبعدها من القبح اللفظىّ.

كل ما سبق مقصور على الحالات التى ترفع فيها الصفه المشبهه سببى المنعوت. لكن هناك بعض حالات خاصه تحتاج إلى إيضاح (٣) ؛ ففى مثل : «مررت

١- امرأه عجزاء : أى : كبيره العجيزه ؛ (وهى : المقعده.) ولا يقال فى الفصيح رجل : أعجز.

٢- لكلمه «مرضع» بيان خاص بمعناها وبإلحاق تاء التأنيث بآخرها ، أو عدم إلحاقها - فى رقم ٢ من هامش ص ٢٤٦.

٣- ما يأتى هو ما أشرنا إليه فى رقم ١ من هامش ص ٢٦٨.

يفتاه حسن الوجه» يكون السببى (وهو : الوجه) واجب الرفع ، لا يجوز فيه الجر بالإضافه ؛ لأن الجر بالإضافه يقتضى إزاله الإسناد عنه (بالطريقه التى سبق شرحها فى ص ٢٦٨ ، ... والتى ستأتى فى «ب» ص ٣١٠) ، وتحويله إلى ضمير الموصوف وهو الضمير المستتر فى الصفه ، ومتى تحملت الصفه المشبهه هذا الضمير المستتر وجب - فى المثال السالف وأشباهه - تأنيثها بالتاء ؛ مراعاه للمنعوت ؛ فعدم التأنيث فى المثال السابق وأشباهه دليل على أن المعمول ليس «مضافا إليه» مجرورا ؛ وإنما هو فاعل واجب الرفع.

وقد يتعين عدم الرفع ؛ كما فى : «امرأه حسنه الوجه» ؛ لأن «الوجه» لو كان فاعلا لوجب تذكير الوصف للسبب السالف. وقد يجوز الأمران - الرفع والجر - كما فى : «مررت برجل حسن الوجه».

فالصفه المشبهه إذا تحملت ضميرا مستترا للموصوف وجب مطابقتها فى التأنيث والتذكير لذلك الموصوف ، ووجب أن يكون معمولها غير فاعل (١) ...

* * *

١- - ملاحظه - : راجع كل الحالات السابقه وتوابعها فى حاشيه الصبان ، آخر الباب عن قول ابن مالك : «فارفع بها» ...

ب – وتخالفه فی أمور وأحکام هامه ؛ توضّح حقیقه کل منهما ، تمیزه من الآخر. منها :

۱– اشتقاقها من الفعل اللازم حقیقه ، أو من المتعدی الذی هو فی حکم اللازم وفی منزلته – فمثال الأول : حسن ، وجمیل ؛ فی نحو : «الغزال حسن الصوره ، جمیل العینین» ، وفعلهما : حسن وجمل ل (بضم عینهما) وهما فعلان لازمان. وکذلک سمح ، وجامد ، فی قول الشاعر :

السمح فی الناس محبوب خلائقه

والجامد (۱) الکفّ ما

ینفکّ ممقوتا

وفعلهما : «سمح ، وجمد» وهما لازمان.

ومثال الثانی : «هذا فارع (۲) القامه ، عالی الرأس ؛ إذا أرید بکل من : «فارع» و «عال» الثبوت والدوام (۳) ، لا التجدد والحدوث. وفعلهما : «فرع» وعلا ؛ وکلاهما متعد. ولکن مجیء الصفه المشبهه من مصدره – عند إراده الثبوت نصّا – جعله بمنزله اللازم ، إذ أنها لا تصاغ أصاله إلا منه ، ولا تصاغ من المتعدی إلا علی هذا الاعتبار الذی یجعله بمنزله اللازم (۴). أما اسم الفاعل فیصاغ من اللازم والمتعدی بغیر تقید بأحدهما.

۲– تعدد صیغها القیاسیه وکثره الأوزان المسموعه ؛ بخلاف اسم الفاعل فإن له صیغه قیاسیه واحده إذا کان فعله ثلاثیا ؛ هی صیغه : «فاعل». وأخری علی وزن مضارعه مع إبدال أوله میما مضمومه وکسر الحرف الذی قبل الآخر – کما عرفنا – إن کان فعله غیر ثلاثی. والصیغتان محدودتان مضبوطتان.

۱– جامد الکف هو : البخیل. وکلمه : «جامد» فی أصلها اسم فاعل ، ولکنها هنا صفه مشبهه ، بقرینه لفظیه ؛ هی إضافتها إلی الفاعل ، (واسم الفاعل إذا أضیف لمرفوعه صار صفه مشبهه ؛ طبقا لما تقرر فی بابه ..) وأخری معنویه ، هی : أن الحمود – بمعنی : البخل – صفه من الصفات الثابته التی تلازم صاحبها غالبا.

۲– طویل مرتفع ...

۳– یدل علی هذا هنا إضافه اسم الفاعل إلی فاعله ؛ لأن إضافته لمرفوعه تصیره صفه مشبهه.

۴– راجع إیضاح هذا وبیان أنواع اللزوم فی هامش ص ۲۶۷ ومن تلک الأنواع : أن یحول الثلاثی المتعدی ، إلی صیغه «فعل» (بضم العین) بقصد المدح أو الذم أو غیرهما ، فیصیر لازما بالتحویل (لأن هذه الصیغه لا تکون إلا لازمه). وعندئذ تجیء الصفه المشبهه من مصدره قیاسا ، ومن ثم کان «الرحمن» ، و «الرحیم» ، و «العلیم» ... و – ونظائرها من صفات المولی – معدودا – من الصفات المشبهه ، ... مع أن فعلها الأصلی : هو : «رحم ، «علم» وهما فعلان متعدیان.

٣- دلالتها على معنى دائم الملازمه لصاحبه ، أو كالدائم ؛ فلا يقتصر على ماض وحده ، أو حال وحده ، أو مستقبل كذلك ، أو على اثنين دون الثالث ، فلا بد أن يشمل معناها الأزمنه الثلاثه مجتمعه مع دوامه أو ما يشبه الدوام - ، كما شرحنا -. وهذا يعبر عنه بعض النحاه بأنه : «دلالتها على معنى فى الزمن الماضى المتصل بالحاضر (١) الممتد ، مع الدوام» ، لأن اتصال الماضى بالحاضر ، كدوام هذا الحاضر ، وامتداده - يستلزم اتصال الأزمنه الثلاثه حتما. فغايه العبارتين واحده. وعلى هذا لا يصح أن يقال فى الرأى الأقوى الذى يجب الاقتصار عليه : الوجه حسن أمس - أو الآن - أو غدا. أما على الرأى الضعيف الذى سبق أن أشرنا بإهماله (٢) ، فيجوز (بشرط وجود قرينه) اء؟؟؟ الصفه المشبهه على صيغتها مع تغير دلالتها إلى الماضى ، أو الحال ، أو المستقبل. وأما على الرأى القوى فنقول فى هذه الصور وأمثالها مما يقتصر فيه لمعنى على نوع من الزمن دون اكتمال الأنواع كلها : الوجه حاسن أمس - و : الوجه حاسن الآن - أو : الوجه حاسن غدا : وذلك بتحويل صيغه الصفه المشبهه إلى صيغه اسم الفاعل ، وإخضاعها لأحكامه كلها. وهذا الرأى وحده أحقّ بالأخذ. وقد سبق أن أوضحنا (٣) أن من يريد الدلاله على ثبوت الوصف ودوامه نصّا فعليه أن يجىء بالصفه المشبهه ، ومن يريد الدلاله نصّا على حدوثه وتقييده بزمن معين دون باقى الأزمنه فعليه أن يجىء باسم الفاعل. وأنه لابد مع الإراده من قرينه تبين نوع الدلاله ؛ أهى الثبوت والدوام ، أم الحدوث.

ولا فرق فى دلالتها على دوام الملازمه بين أن يكون الدوام مستمرّا لا يتخلله انقطاع ؛ (كطويل القامه - حلو العينين) ، وأن يتخلله انقطاع أحيانا ، (نحو : سريع الحركه ، بطىء الغضب ،) فيمن طبعه هذا ، فإن الانقطاع الطارئ - - ولو تكرر - لا يخرج الصفه عن أنها فى حكم الملازمه لصاحبها ، إذ أنها من عاداته الغالبه عليه (٤).

١- أى : بالزمن الحالى.

٢- فى ص ٢٩٣. مع الرجوع إلى رقم ١ من هامش ص ٢٩٣.

٣- فى ص ٢٤٢ عند الكلام على اسم الفاعل ، وأحكامه. ثم فى ص ٢٩٣.

٤- على الوجه الذى سبق فى هامش ص ٢٨٢.

۴- مجاراتها لمضارعها فی حرکاته وسکناته حینا ، وعدم مجاراته أحیانا إن کان فعلها فی الحالتین ثلاثیا. (والمراد بالمجاراه أمران : أن یتساوی عدد الحروف المتحرکه والساکنه فی کل منهما ، وأن یکون ترتیب المتحرک والساکن فیهما متماثلا ، فإن کان الثانی ، أو الثالث أو : الرابع - أو غیره - فی أحدهما متحرکا کان فی الآخر کذلک. أو کان ساکنا فهو ساکن فی الآخر. ولیس من اللازم أن یتفق نوع الحرکه فی کل منهما ؛ فقد یکون الأول مفتوحا فی أحدهما ، مضموما فی الآخر - مثلا -)

فمن أمثله المجاراه بینهما قولهم فی الذم : فلان ساکن الریح (۱) ، أشأم الطالع ، والمضارع من الثلاثی هو : یسکن - یشؤم. ومن الأمثله المخالفه - رخیص - ثمین - نجیب - هجین - لطیف ، وغیرها مما فی قول شوقی :

«الوطن کالبنیان ؛ فقیر إلی الرأس العاقل ، والساعد العامل ، وإلی العتب الوضیعه ، والسقوف الرفیعه. وکالروض محتاج إلی رخیص الشجر وثمینه ، ونجیب النبات وهجینه ؛ إذ کان ائتلافها فی اختلاف ریاحینه ؛ فکل ما کان منها لطیفا موقعه ، غیر ناب موضعه - فهو من نوابغ الزهر قریب ، وإن لم یکن فی البدیع ولا الغریب ...». وأفعالها المضارعه التی لا تجاریها (وهی من الثلاثی) : یرخص - یثمن - ینجب - یهجن - یلطف ....

أما الصفه المشبهه من مصدر غیر الثلاثی (۲) فلابد من مجاراتها لمضارعها ؛ إذ هی فی الأصل اسم فاعل أو اسم مفعول من غیر الثلاثی وهما من غیر الثلاثی یجاریان المضارع حتما ، ثم أرید من کلّ منهما الثبوت ؛ فصار صفه مشبهه علی هذا الاعتبار - کما عرفنا - لأن الصفه المشبهه لا تصاغ أصاله إلا من ثلاثی ؛ فوجب أن تکون من غیر الثلاثی مجاریه لمضارعها. ومن الأمثله : فلان مستقیم الخطّه - معتدل النهج - مسدّد الرأی. ومضارعها : - یستقیم - یعتدل - یسدد ... و ...

۱- أی : ثقیل الظل.

۲- وهذا إن کانت فی أصلها اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، وقد تحول کل منهما إلیها فی الدلاله.

أما اسم الفاعل فلابد أن يجارى مضارعه دائما (۱) - نحو : ذاهب ، ويذهب - فاهم ويفهم - سامع ويسمع. ونحو : مكافح ويكافح - مرتفع ويرتفع - متمهل ويتمهل.

۵- امتناع تقديم معمولها عليها إن كان «شبيها بالمفعول به» (۲) ، أما غيره فيصح ؛ كشبه الجمله ، والمنصوبات الأخرى التى ينصبها الفعل القاصر والمتعدى والتى يجوز تقديمها ؛ كالمفعول لأجله ، والحال ، و ... و ... فلا يصح الغزال العين جميل ؛ بنصب كلمه : «العين» على التشبيه بالمفعول به للصفه المشبهه بعدها.

أما اسم الفاعل فيجوز تقديم معموله عليه فى حالات كثيره إذا كان (۳) غير مقرون «بأل» مثل : العواصف شجرا مقتلعه ، والسحب الكثيفه نور الشمس حاجبه. والأصل : مقتلعه شجرا - حاجبه نور الشمس.

وكذلك يجوز فى الصفه المشبهه تقديم معمولها عليها إن كان شبه جمله أو فضله ينصبها العامل المتعدى واللازم ولا يمنع من تقديمها مانع آخر كما قلنا. ومن أمثله هذا قوله تعالى : (... وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلى كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ) فشبه الجمله : «على كل شىء» متعلق بالصفه المشبهه : «قدير» وكذلك ما ورد فى وصفهم عمر رضى الله عنه : «كان بالضعفاء رحيم القلب ، ليّن الجانب ، وعلى الطغاه شديد البأس ، قاسى الفؤاد. وأمام الشدائد - ثقه بالله - ثبت الجنان ، قوىّ الإيمان ...» ، والأصل : كان رحيم القلب بالضعفاء - شديد البأس على الطغاه - ثبت الجنان أمام الشدائد ، ثقه بالله.

۶- وجوب سببيه معمولها المجرور ، أو المنصوب على التشبيه بالمفعول به. فلابدّ أن يكون معمولها سببيّا فى الحالتين ، وكذلك إذا كان معمولها

۱- كما أشرنا فى ص ۳۷ وفى هامش ص ۲۳۸.

۲- وبمقتضى القواعد العامه لا يجوز تقديم معمولها المرفوع ، ولا المضاف إليه.

۳- وقد عرضنا لتلك الحالات فى بابه ص ۲۶۳.

مرفوعا ، والصفه جاريه على موصوف. والمراد بالسببى (١) : الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود على صاحبها (٢) ، اتصالا لفظيّا أو معنويّا. فمثال اللفظىّ : لنا صاحب سمح خليقته ، حلو شمائله ، كريم طبعه ، تهفو القلوب إليه كأنما بينه وبينها نسب ، وقول الشاعر :

لقد كنت جلدا قبل أن توقد النوى

على كبدى نارا بطيئا خمودها

فكل كلمه من الكلمات : خليقه ، شمائل ، طبع ، خمود - ... معمول للصفه المشبهه التى قبله ، وهو معمول سببىّ ، لأنه اسم ظاهر ، متصل بضمير يعود - مباشره - على المتصف بمعنى تلك الصفه.

ومثال المعنوى قول الفرزدق فى مدح زين العابدين بن الحسين :

سهل الخليقه - لا تخشى بوادره

تزينه الخصلتان : الحلم ، والكرم

لا يخلف الوعد ، ميمون بغرته

رحب الفناء ، أريب حين يعتزم

والأصل : سهل الخليقه منه - رحب الفناء منه ، أى : من زين العابدين فى المثالين. فالضمير محذوف مع حرف الجر ، وهو مع حذفه ملحوظ كأنه موجود (٣).

أو أنه لا حذف فى الكلام. وأن «أل» الداخله على السببى تغنى عن الضمير (٤).

أما اسم الفاعل فيعمل فى السببى والأجنبى ، مثل : مكرّم - مكرّمه - منكره - عاطفه ... فى قولهم : (تكريم العظيم تأييد له ، ونصر للفضيله ، وتكريم الحقير إغراء له ، ومشاركه فى جرائمه ؛ فشتان بين مكرّم عظيما

(٥)

١- سبق إيضاح السببى مره أخرى بتمثيل جلى فى رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤. واشتراط سببيه المعمول مقصور على حالتى نصبه على التشبيه بالمفعول به ، أو جره بالإضافه. أما المعمول المرفوع أو المنصوب على اعتبار ووجه آخر ؛ كباقى المكملات المنصوبه - فلا يشترط فيه السببيه ؛ فيجوز أن يكون أجنبيا فى الحالتين ؛ نحو : أجميل النجمان؟ وما مظلم الفرقدان : (وهما ، نجمان متقاربان) والوالد بك فرح. ولكن تجب السببيه فى مرفوعها - كما قلنا - إذا جرت الصفه على موصوف أى على شىء

يجرى عليه معناها ؛ نحو : البلبل جميل تغريده ، وكذلك اسم الفاعل ؛ نحو : الرجل قادم أبوه.

٢- هو الموصوف ، أى الذى يتصف بمعناها. وقد يغنى عن الضمير «أل» على الوجه الكوفى المبين فى رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤. وفى رقم ٤ التالى.

٣- واسع العقل.

٤- لاحظ الشبه بين الضمير فى هذه الصوره وبينه فى المراحل الثلاث التى سلفت فى ص ٢٦٨.

٥- كما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ وص ٢٦٩ ورقم ٤ من هامش ص ٢٧٧ - وهذا - - الرأى الكوفى أحسن ؛ لخلوه من الحذف والتقدير. وكل ما يقال للغض منه مردود ، إذ ليس فيه ضعف. وعلى هذا يكون السببى هو الاسم الظاهر المتصل بضمير صاحب الصفه ، أو بما يغنى عن الضمير. وقد اجتمع الأمران فى قول الشاعر (سويد بن أبى كاهل) يصف ثغر فتاه : أبيض اللون ، لذيذ طعمه طيّب الريق إذا الريق خدع (خدع : فسد).

يستحق التكريم ومكرّم صغيرا هو أولى بالزرايه والتحقير. وما الجماعه الناهضه إلا المكرّمه عظماءها ، المنكره أراذلها ، العاطفه أقوياؤها على ضعفائها).

٧- استحسان إضافتها إلى فاعلها المعنوى (١) وجرّه بالإضافه (٢) ؛ سواء أكانت الصفه المشبهه من الصفات التى تلازم صاحبها ولا تفارقه ، مثل : البدوىّ طويل القامه ، عريض الجبهه ، أسمر اللون - أم كانت من الصفات التى تلازمه طويلا وقد تفارقه نحو : العربىّ قوىّ السمع ، حديد (٣) البصر خفيف الحركه ... والأصل : البدوى طويله قامته ، عريضه جبهته ، أسمر لونه ، قوىّ سمعه ، حديد بصره ... و ...

أما اسم الفاعل فإضافته إلى مرفوعه ممنوعه فى أكثر أحواله التى يدل فيها على الحدوث ، لا على الدوام. وقد سبق تفصيل هذا (٤) حيث أوضحنا أن اسم الفاعل الدال على الحدوث ، وفعله لازم أو متعد لأكثر من مفعول ، لا يجوز إضافته لفاعله إلا إذا أريد منه الدلاله على الثبوت ، كدلاله الصفه المشبهه ، وأن الذى فعله متعد لمفعول واحد - قد يجوز إضافته لفاعله عند أمن اللبس ... للدلاله على الثبوت ... و ... إلى آخر ما سردناه هناك ، وأن اسم الفاعل إذا ترك الدلاله على الحدوث إلى الدلاله على الثبوت والدوام لا يبقى له اسمه ، ولا أحكامه ، وإنما ينتقل إلى الصفه المشبهه ؛ فيسمى باسمها ، ويخضع لأحكامها دون أن تتغير صيغته.

* * *

١- المراد بالفاعل المعنوى الاسم الواقع بعدها ، المتصف بمعناها ، الذى يعرب فاعلا حقيقيّا لها لو جعلناها فعلا.

٢- سيجىء سبب الاستحسان فى ص ٣١٦.

٣- قوىّ.

٤- فى ص ٢٤٢ و٢٦٥.

زیاده وتفصیل

ا - بقیت. أمور وأحکام أخری تنفرد بها الصفه المشبهه (۱) ، ولا یشارکها فیها اسم الفاعل ، منها :

۱- فیما سبق من الأحکام الخاصه بإعمال الصفه المشبهه یقول ابن مالک فی باب عقده لها ؛ عنوانه : «الصفه المشبهه باسم الفاعل». ولکنه باب مختصر ؛ لم یستوف تلک الأحکام. قال فی تعریفها. صفه استحسن جرّ فاعل معنی بها المشبهه اسم الفاعل یرید : الصفه التی یستحسن أن یجر بها فاعلها فی المعنی ، هی : «الصفه المشبهه باسم الفاعل» ، وهی تجره باعتبارها مضافا. وفاعلها المعنوی هو المضاف إلیه. وقد شرحنا هذا الاستحسان (فی رقم ۷ من ص ۳۱۱ وفی «ب» من ص ۳۱۵ الآتیه) وقال بعد ذلک : وصوغها من لازم لحاضر کطاهر القلب جمیل الظّاهر أی : أنها تصاغ من مصدر الثلاثی اللازم للدلاله علی معنی متصل بالزمن الحاضر ، (أی - الحالی) اتصال دوام وملازمه ؛ فیشمل الأزمنه الثلاثه (علی الوجه المشروح فی : «ثالثا ، ورابعا» من ص ۲۸۲) ومثل لها بمثالین ؛ أحدهما : صفه مشبهه ، کانت فی أصلها اسم فاعل ، ثم أرید منه الثبوت والدوام ؛ فصار صفه مشبهه ، فی معناه وأحکامه. وبقی علی وزنه وصیغته الأولی الخاصه باسم الفاعل ؛ هو : طاهر القلب ، والثانی : صفه مشبهه أصیله فی صیغتها ، وفی معناها ؛ هو : جمیل الظاهر. ثم قال : وعمل اسم فاعل المعدّی لها علی الحد الّذی قد حدّا (قد حدّا : أصله : قد حد ، زیدت ألف فی آخر الفعل لأجل الوزن الشعری. والمراد : علی الرسم والضبط والتحدید الذی قد حدد لکل منهما ، ووضعت له الشروط الخاصه به). یقول : ما ثبت لاسم الفاعل المتعدی - والمراد : المتعدی لواحد فقط - یثبت لها ؛ بشرط مراعاه الحدود والضوابط التی وضعت لکلیهما ، والتی منها : أن منصوبها لا یسمی مفعولا به. وإنما یسمی : «المنصوب علی التشبیه بالمفعول به». وهذا إن کان المنصوب معرفه ؛ فإن کان نکره ، فهو تمییز - - أو منصوب علی التشبیه أیضا ، ومنصوب اسم الفاعل المتعدی لواحد یسمی : «مفعولا به» وکذا بقیه الفوارق بینهما ، فیجب مراعاتها. ثم بین شرطین من شروط إعمالها ؛ هما عدم سبق معمولها علیها. وکونه سببیا ؛ یقول : وسبق ما تعمل فیه مجتنب وکونه ذا سببیه وجب (أی : مجتنب أن یسبقها ما تعمل فیه ، ووجب کون معمولها ذا سببیه). ولم یذکر التفصیلات اللازمه. وانتقل بعد ذلک إلی کیفیه ضبط هذا المعمول. فأدمجه فی ثلاثه أبیات حرمت کثیرا من الوضوح والتوفیه ؛ هی : فارفع بها ، وانصب ، وجرّمع «أل» ودون «أل» - مصحوب «أل» وما اتّصل : یعنی : ارفع بالصفه المشبهه ، أو : انصب ، أو جر ... ، وکل هذا جائز مع وجود «أل» فی الصفه المشبهه ، ودون وجودها. لکن ما الذی سترفعه الصفه أو تنصبه أو تجره؟ بینه بأنه المعمول المصحوب «أل» (أی : المقترن بها) ، وأنه أیضا هو المعمول الذی اتصل بها ، مضافا ، أو مجرّدا ، ولا تجرر بها مع «أل» سما من «أل» خلا : ومن إضافه لتالیها ، وما لم یخل فهو بالجواز وسما یرید : أنه المعمول الذی اتصل بالصفه مع إضافته ، أو مع تجریده من «أل» والإضافه - کما أوضحنا کل هذا بالأمثله الکثیره (فی ص ۲۹۴) - وانتقل بعد ذلک إلی بیان حالات لا یجوز فیها الجر. فقال : لا تجر بالصفه المشبهه المقرونه «بأل» سما (اسما) خلا من «أل» أو خلا من الإضافه إلی تالی «أل» فعنده أن معمول الصفه المشبهه لا یصح أن یکون مجرورا بها وهی مقترنه «بأل» مع خلوه من «أل» ، أو عدم إضافته لما فیه «أل». فإن لم یخل جاز الجر. وفی هذا الکلام نقص کبیر.

١- عدم تعرفها بالإضافه (فى الرأى الراجح بين آراء قويه أيضا أشرنا إليها من قبل (١)) أما هو فيتعرف بها إذا كان بمعنى الماضى فقط ، أو أريد به الاستمرار فيلحظ فى هذا الاستمرار جانب المضى وحده.

٢- «أل» الداخله عليها قد تعتبر للتعريف وموصوله معا - فى رأى - وأداه تعريف فقط فى رأى أقوى.

أما الداخله عليه فمعرّفه واسم موصول معا (كما سبق فى بابه. وفى ج ١ ص ٢٧٨ م ٢٧).

١- انظر ص ٦ و٢٩.

٣- مخالفتها فعلها اللازم أصاله ، فتنصب معمولها على التشبيه بالمفعول به دون فعلها ؛ فإنه قاصر لا ينصب المفعول به (١) ، ولا شبهه. أما اسم الفاعل فلا يخالف فعله فى التعدى واللزوم.

٤- إعراب معمولها المنصوب مشبّها بالمفعول به - وليس مفعولا به - سواء أكان المعمول معرفه أم نكره ، وتمييزا فقط إن كان نكره (٢) ...

أما معموله فمفعول به مباشره ، ما دام منصوبا قد وقع عليه فعل الفاعل.

٥- تأنيثها يكون أحيانا بألف التأنيث ؛ نحو : هذه بيضاء الصفحه.

أما هو فلا تدخله ألف التأنيث.

٦- عدم مراعاه محل معمولها المجرور بإضافته إليها ، المتبوع بعطف ؛ أو بغيره من التوابع. بخلاف اسم الفاعل.

٧- عدم إعمالها محذوفه ؛ فلا يصح هذا حسن القول والفعل ، بنصب «الفعل» ، على تقدير : وحسن الفعل ، أما هو فيجوز : أنت ضارب اللص والخائن ، بنصب الخائن. كما يجوز فى باب : «الاشتغال» أن يقال : أضعيفا أنت مساعده ، أى : أمساعدا ضعيفا ...؟) بتقدير اسم فاعل محذوف بعد الهمزه ، ولا يصح : أوجها هذه المرأه جميلته(٣).

٨- عدم الفصل بينها وبين معمولها المرفوع أو المنصوب (٤) بظرف أو جار ومجرور - فى الرأى الأرجح - إلا عند الضروره ، بخلافه.

٩- وجوب تغيير صيغتها إلى صيغه اسم الفاعل إن تركت الدلاله على الثبوت - بقرينه - إلى الدلاله على الحدوث. أما هو فقد يبقى على صيغته إن ترك الدلاله على الحدوث - بقرينه - إلى الدلاله على الثبوت.

١٠- جواز إتباع معموله بالنعت أو غيره من باقى التوابع. أما معمولها فلا يتبع بنعت ، أى : لا يصح نعته.

١- انظر ما يتصل بهذا فى ص ٢٦٦ و٢٦٧ وفى رقم ٤ من هامش ص ٢٩٤.

٢- انظر ما يتصل بهذا فى ص ٢٦٦ و٢٦٧ وفى رقم ٤ من هامش ص ٢٩٤.

٣- يوضح هذا ما سبق فى : «ب» ٢٦٤.

٤- أما الفصل بينها وبين معمولها المجرور فحكمه حكم الفصل بين المتضايفين ، وقد سبق فى ص ٥٣.

ب – يذكر النحاه تعليلا جدليًا (١) لاستحسان إضافه الصفه المشبهه لفاعلها دون إضافه اسم الفاعل لفاعله ، ونلخصه هنا (بالرغم من أنه جدل منقوض بجدل مثله ، ومعارض بأمثله كثيره ، أوردها المعترضون ، وضمنوها بطون المطولات ، وأن التعليل الحق هو استعمال العرب ليس غير) :

إن إضافه اسم الفاعل إلى فاعله ممنوعه – على وجه يكاد يقع عليه الاتفاق – إذا بقى على دلاله الحدوث نصّا ، وكان فعله لازما ، أو متعديا لأكثر من مفعول به ؛ لأن إضافته فى هاتين الصورتين توقع فى اللّبس. فتوهم أنه أضيف ليجارى الصفه المشبهه – حيث تضاف لفاعلها كثيرا – وأنه ترك دلالته على الحدوث والتجدد ليصير دالا على الثبوت والدوام مثلها ؛ فأضيف إضافتها ليؤدى دلالتها.

أما إن كان فعله متعديا لواحد ؛ فقد يمتنع إضافته إذا أوقعت فى لبس. كما فى مثل : البارّ مكرم أبوه فلو قلنا : البارّ مكرم الأب – لجاز أن يقع فى الوهم أن الإضافه هى للمفعول ، لا للفاعل ، وأن الأصل : البارّ مكرم أباه ، بل إن إضافته قليله حين يكون فعله متعديا لواحد ، ومعناه من المعانى التى لا تقع على الذوات ، (أى : على الأجسام) ؛ حيث اللبس مأمون ، والإبهام غير واقع. مثل : محمد كاتب أبوه ، فلا يصح : محمد كاتب الأب – إلا على قله كما سبق – مع أنه لا لبس ولا إبهام فى الإضافه ؛ إذ الكتابه لا تقع على الذوات.

أما السبب فى عدم صحه هذا – إلا على قله – فلأن الصفه الداله على الثبوت لا تضاف إلى فاعلها إلا بعد تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها ، واستتار الضمير فيها (كما أشرنا فى ص ٢٦٨) ، إذ لو لم يتحول الإسناد بالطريقه السالفه للزم إضافه الشىء إلى نفسه ، لأن الصفه هى نفس مرفوعها فى المعنى ، وهو أمر غير جائز ، إلا فى مواضع (٢) ليس منها الموضع الحالىّ. ويؤيد هذا – عندهم – تأنيث الصفه المشبهه بالتاء فى مثل : مررت بالفتاه

١– أشرنا إليه فى ص ٢٦٨.

٢– سبقت فى باب الإضافه «د» ص ٤٠.

الحسنه الوجه (١) ؛ فلو لم تكن الصفه مسنده إلى ضمير الفتاه لوجب تذكيرها كما تذكر مع فاعلها المرفوع ؛ لهذا كان من المستحسن - وقيل : من الواجب - فى مثل : أقبلت الفتاه الجميل وجهها - أن تضاف الصفه إلى فاعلها ؛ فيقال : أقبلت الفتاه الجميله الوجه ، لأن فى الإضافه تخفيفا وتقليلا من عده أمور تتشابه فى أن كل اثنين منها بمنزله شىء واحد ، ففى المثال السابق قبل الإضافه (وهو : مررت بالفتاه الحسن وجهها) - الجار والمجرور بمنزله الشىء الواحد ، وكذلك الصفه مع الموصوف ، والفعل مع فاعله ، والمضاف مع المضاف إليه. وكل هذه الأمور المتشابهه المجتمعه تقتضى التخفيف ولم يمكنهم أن يزيلوا منها شيئا إلا الضمير حيث تصرفوا فى شأنه ؛ فنقلوه ، وجعلوه فاعلا بالصفه ، فاستتر فيها : لأن الصفه فى هذه الصوره تعد بمنزله الجاريه على من هى له (٢) ، حيث رفعت ضميره ، ومن ثمّ استحسنت الإضافه فى المثال السالف ، وفى نحو : أقبلت الفتاه الجميله وجهها ، فيصير : أقبلت الفتاه الجميله الوجه ، ولم تستحسن ، أو لم تصح فى : محمد كاتب الأب (وأصله قبل الإضافه. محمد كاتب أبوه). لقله الأشياء المتشابهه التى تقتضى التخفيف.

وسبب آخر - عندهم - هو : أن الإسناد فى مثل ؛ الفتاه الجميله الوجه - بإضافه الصفه إلى فاعلها - قد تغير ؛ فصار الجمال مسندا إلى الضمير العائد إلى الفتاه كلها بعد أن كان الإسناد متجها إلى وجهها فقط ، وهو جزء منها ، أى : أن الإسناد فى ظاهره هو للكل ، ولكن المراد منه الجزء على سبيل المجاز ؛ لأن من جمل وحسن بعضه ساغ أن يسند الجمال والحسن إلى كله ، مجازا ؛ لحكمه بلاغيه ؛ قد تكون المبالغه أو نحوها ... وهذا لا يستساغ فى مثل : محمد كاتب الأب (والأصل : محمد كاتب أبوه) : لأن من كتب أبوه لا يحسن أن نسند الكتابه إليه إلا بمجاز بعيد غير مقبول ، سرى من المضاف ؛ وهو «الأب» إلى المضاف إليه ؛ وهو : «الهاء». فهو

١- إيضاح هذا فى ص ٣٠٣.

٢- سبق إيضاح الكلام على الضمير العائد على من هو له أو غير من هو له فى ج ١ ص ٣٣٥ م ٣٥.

من الإسناد إلى المضاف إليه ، مع إراده المضاف. وشتان بين الإسنادين والمجازين ؛ فالإسناد فى الأول واقع بين الكل والجزء الذى هو بعضه ، فيصح إطلاق كل منهما وإراده الآخر ، بخلاف الثانى فهو بين الأبوه والنبوه.

هكذا يقولون (١) ، وهو تعليل جدلى محض كما قلنا. وفيه مخالفه لما أجازوه من قبل ، من إضافه الشىء إلى نفسه أحيانا ... (٢)

١- راجع حاشيه التصريح فى هذا المكان.

٢- كالذى فى ص ٤١ و٥١ وما بينهما.

المسأله ۱۰۶ : اسم الزمان ، واسم المكان

اشاره

(۱)

تعريفهما :

اسمان يصاغان من المصدر الأصلى (۲) للفعل بقصد الدلاله على أمرين معا ؛ هما : المعنى المجرد الذى يدل عليه ذلك المصدر ، مزيدا عليه الدلاله على زمان وقوعه ، أو مكان وقوعه.

أو يقال : اسم الزمان ما يدل - بكلمه واحده - على المعنى المجرد وزمانه (۳) ، واسم المكان ما يدل - بكلمه واحده - على المعنى المجرد ومكانه (۴).

ومن الميسور الوصول إلى هذه الدلاله بتعبيرات أخرى خاليه من الاسمين السالفين. ولكنها تعبيرات لن تبلغ فى الإيجاز مبلغ اسم الزمان واسم المكان ، فمزيه كل منهما أنه يؤدى بكلمه واحده ما لا يؤديه غيره إلا بكلمات متعدده.

صوغهما

ا - طريقه صياغتهما ، والوصول إليهما من الماضى الثلاثى ، غير معتل العين بالياء (۵) ، تتحقق بالإتيان بمصدره القياسى - مهما كانت صيغته - ثم

۱- لم يعرض لهما ابن مالك فى : «ألفيته». وعرضنا لهما هنا استيفاء للمشتقات. وقد سبق فى ص ۱۸۲ بيان مفصل عن المشتقات ، وعن أصلها ؛ أهو المصدر الصريح ، أم الفعل الماضى؟ وأن بعض القدامى يطلق كلمه : «الأخذ» على الاشتقاق من غير المصدر الصريح.

۲- لم يعرض لهما ابن مالك فى : «ألفيته». وعرضنا لهما هنا استيفاء للمشتقات. وقد سبق فى ص ۱۸۲ بيان مفصل عن المشتقات ، وعن أصلها ؛ أهو المصدر الصريح ، أم الفعل الماضى؟ وأن بعض القدامى يطلق كلمه : «الأخذ» على الاشتقاق من غير المصدر الصريح.

۳- وفى حاله نصبه التى يكون مشتركا فيها مع حروف عامله يعرب ظرف زمان ؛ كقولهم : قعدت مقعد الضيف ، أى : زمن قعوده. فكلمه : «مقعد» ظرف زمان منصوب. (راجع الخضرى والصبان ج ۱ أول باب الظرف).

۴- وإذا كان منصوبا مشتركا مع عامله فى حروفه فإنه يعرب ظرف مكان - كما تقدم فى باب الظرف فى الجزء الثانى - ؛ نحو : قعدت مقعد الغائب ، أى : مكان قعوده.

۵- أما صوغهما من الثلاثى معتل العين بالياء فقد سبق حكمه فى ص ۲۲۹ تحت عنوان : «ملاحظه» - كما أشرنا فى ص ۳۰۸ -.

جعلها على وزن : «مفعل» (۱) - بفتح الميم والعين - فى جميع الحالات ، ما عدا حالتين ، تكون الصيغه فيهما على وزن «مفعل» (۲) - بكسر العين - :

الأولى : الماضى الثلاثى صحيح الأحرف الثلاثه ، مكسور العين فى المضارع ؛ مثل : جلس يجلس - رجع يرجع - قصد يقصد - حسب يحسب ... و ...

الثانيه : الماضى معتل الفاء بالواو (۳) ، صحيح اللام (۴) ، بشرط أن يكون مضارعه مكسور العين (۵) ، تحذف فيه الواو لوقوعها بين الفتحه والكسره ، مثل : وأل يئل (۶) - وثق يثق - وجم يجم (۷) - وخز يخز (۸) - وعد يعد -

فمن أمثله «مفعل» - بفتح العين - للزمان : مطلع الفجر خير وقت للقراءه والاطلاع النافع - لكثير من الطيور هجره سنويه ؛ فرارا من البرد. فإذا أقبل المشتى ، وحلّ المهجر ، رحلت إلى بلد أكثر دفئا ، وأنسب

۱- سيجىء فى «ب» من ص ۳۲۵ حكم زياده تاء التأنيث فى آخر هذه الصيغه.

۲- سيجىء فى «ب» من ص ۳۲۵ حكم زياده تاء التأنيث فى آخر هذه الصيغه.

۳- بعض النحاه قد صرح بأن يكون حرف العله الذى فى أول الفعل الثلاثى هو «الواو» وبعضهم أطلق ولم يعين نوع الحرف ، مكتفيا بأن يذكر أن الفعل معتل الأول. لكن السيوطى قد نص على أن الماضى المعتل الفاء بالياء ، الصحيح اللام - مثل : يقظ - يمن - يسر ، تكون الصيغه منه على وزن : «مفعل» بفتح العين. (الهمع ج ۲ ص ۱۶۸).

۴- لأن معتل الفاء واللام معا يجب فيه فتح «العين» تطبيقا للقاعده العامه ؛ وهى : أن الثلاثى معتل اللام يجب أن تكون صيغه مصدره الميمى واسم زمانه واسم مكانه على وزن «مفعل» - بفتح العين - دائما ؛ سواء أكان بعض أصوله الأخرى حرف عله أم حرفا صحيحا : فاعتلال «لامه» - ولو انفردت بالاعتلال - كاف لتطبيق القاعده السالفه وجوبا.

۵- بعض النحاه لا يشترط فى معتل الفاء بالواو أن يكون مضارعه مكسور العين ، ولا ما يترتب على كسرها من حذف الواو فى المضارع أحيانا كثيره. فيقولون «الموجل والموحل». بالكسر فيهما على اعتبار أن عين الفعل المضارع فيهما مفتوحه (أى : وجل يوجل وحل يوحل) وأمثالهما. وبه على هذا يجوز فى اسم الزمان واسم المكان من الثلاثى المعتل الأول بالواو أن تكون صيغته على و «مفعل» - بفتح العين وكسرها -. (وقد قال شارح المفصل - ج ۶ ص ۱۰۸ - إن الفتح أقيس ، والكسر أفصح). فالأمران صحيحان قويان.

۶- وأل يئل ، بمعنى : التحأ يلتجىء.

۷- وجم من الأمر وجوما ، كرهه ، أو : تركه مضطرا. أو : سكت على غيظ.

۸- طعن برمح ونحوه.

جوّا. والمراد : زمن طلوع الفجر – زمن الشّتو (بمعنى : الشتاء) ، زمن الهجر ؛ (بمعنى الهجره). وأفعالها الثلاثيه هى : طلع – شتا – هجر.

ومن أمثله «مفعل» – بكسر العين – للزمان : كلمتا مغرس ، وموعد فى قولهم : لغرس الشجر مواسم معينه ؛ فإذا حان المغرس ، وحلّ موعده ، أسرع الزرّاع إلى غرس ما يريدون.

ومن أمثله «مفعل» – بفتح العين – للمكان : (مدخل – مطعم – مطبخ – مكتب – ملعب – مشرب – منأى – مسرح – مأوى ...) فى قول القائل : «زرت بيتا لأحد الرفاق ؛ فراقنى جماله ؛ وتمام نظافته ، وبراعه تنسيقه ، ووفاؤه بمطالب الحياه السعيده ؛ فهذا مدخل للأضياف ، يسلمهم إلى غرفه استقبال أنيقه. وهذا مطعم واسع ، حسن الترتيب ، يحمل إليه شهىّ الطعام من مطبخ آيه فى النظافه. وفى جانب هادئ غرفه واسعه جعلها رب البيت مكتبا له ، تطل على حديقه عامره بعيون الأزاهير. وفى أحد الأطراف ملعب فسيح ، مهدت طرقه ، وفرشت أرضه بالكلأ الناعم الأخضر. وفى ركن منه مشرب للدافىء والبارد. وفى منأى عنه مسرح ومأوى للطيور الأليفه ، وبعض الحيوانات المستأنسه ...»

والمراد ؛ مكان الدخول – مكان الطعام – مكان الطبخ – مكان الكتابه – – مكان اللعب – مكان الشرب – مكان النّأى ، أى : البعد – مكان السّرح أى : الرعى – مكان الإيواء ...

ومن أمثله «مفعل» – بكسر العين – للمكان ؛ مجلس – مرجع – مقصد – موثق – موئل – مورث ؛ كقولهم ، فى وصف أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب : كان واضح الجلال ، عظيم الهيبه. مجلسه مجلس علم ووقار ؛ لا تسمع فيه لغوا ، ولا تأثيما ، والإمام فيه مرجع الفتوى ، ومقصد المستفهم ، وموثق الشاكّ ، وموئل اللائذ ...

أى : مكان الجلوس – مكان الرجوع – مكان القصد – مكان الوثوق – مكان الوأل ، (أى : الالتجاء).

أما صياغتهما والوصول إليهما من الماضى الثلاثى المعتل العين بالياء فقد سبق بيانها(١).

ب - فإن كان الماضى غير ثلاثى فطريقه صوغهما تتحقق بالإتيان بمضارعه ؛ ثم قلب أوله ميما مضمومه ، وفتح الحرف الذى قبل الآخر ، فتنشأ صيغه صالحه لأن تكون اسم زمان واسم مكان (٢) ، ويكون توجيهها لأحدهما خاضعا للقرائن اللفظيه أو غير اللفظيه ، فالقرينه وحدها هى التى تتحكم فى هذه الصيغه ؛ فتجعلها لأحدهما دون الآخر.

فمن الأمثله : ممسى ومصبح - (أمسى ، يمسى ، ممسى - أصبح ، يصبح ، مصبحا) ، نحو : الحمد لله ممسانا ومصبحنا ، ونحو قول التاجر : متجرى مصبحى وممساى. والمراد : الحمد لله فى وقت إمسائنا وإصباحنا - متجرى مكان إصباحى وإمسائى.

ونحو : الفلك دوّار فى حركه دائبه ، فليس له منقطع يتوقف عنده إذا حان ، ولا متوقّف يستريح ساعته إذا حلّت. والمراد ؛ : ليس له زمان انقطاع ، ولا زمان توقّف.

ومن الأمثله : كوخ تملؤه السكينه والطمأنينه والوئام ، خير مستقرّا وأعظم مقاما من قصر فخم يسوده القلق ، والفزع ، ودواعى الشقاق. والمراد : خير مكان للاستقرار ، وأعظم مكان للإقامه.

حكمهما

اسم الزمان والمكان مشتقان يصح أن يتعلق بهما شبه الجمله (٣).

١- فى ص ٢٣٦ بعنوان : «ملاحظه».

٢- وصالحه أيضا لأن تكون مصدرا ميميا ، وأن تكون اسم مفعول - لأن هذه المشتقات الأربعه مشتركه فى صيغتها التى تصاغ من مصدر غير الثلاثى ، متحده فى طريقه الوصول إلى إيجاد هذه الصيغه. وعلى هذا يكون التفريق والتمييز المعنوى بينها موكولا للقرائن ، خاضعا لوحيها.

٣- يجوز أن يتعلق بهما شبه الجمله ؛ لأن فيهما رائحه الفعل ، وهى تكفى مسوغا للتعليق ؛ (كما سبق فى هامش ص ٢٥١).

ولكنهما لا يعملان شيئا من عمل فعلهما ؛ فلا يرفعان الفاعل - أو نائبه ، ولا ينصبان المفعول به ، ولا غيره.

ويصح - عند الحاجه - زياده تاء التأنيث فى آخر صيغه «مفعل» - بفتح العين ، وكسرها - بشرط أن تكون الصيغه للمكان ، مرادا تأنيث معناه ؛ وسيجىء البيان الخاص بهذا (١).

١- فى «ب» من ص ٣٢٥ مشتملا على قرار المجمع اللغوى فى ذلك.

زیاده وتفصیل

ا - یقول فریق من النحاه : إن فی اللغه أسماء للزمان أو للمکان علی وزن «مفعل» - بکسر العین - سماعا عن العرب. وکان القیاس الفتح ؛ ومنها : المشرق - المغرب - المطلع - المسجد - المرفق (۱) - المنسک (۲) - المفرق (۳) - المجزر (۴) - المسقط (۵) - المنبت - المسکن - المحشر - الموضع - مجمع الناس - المخزن - المرکز - المرسن (۶) - المنفذ (۷) المعدن - المأوی ، إذا کان خاصّا بالإبل تأوی إلیه

والملاحظ أن النحاه کثیر من مراجعهم حین یسردون الکلمات السالفه یصفونها بأنها وردت عن العرب بالکسر ، وأن قیاسها الفتح ، ویکتفون بهذا ، دون أن یعرضوا ببیان شاف لأمرین هامین.

أولهما : ما تنصّ علیه المراجع اللغویه من ورود السماع الصحیح بالکسر وبالفتح فی أغلب تلک الکلمات (دون الاقتصار علی أحد الضبطین) (۸) مثل : مسجد - موضع - منبت - مطلع - مسقط - مظنه ، مشرق ، مغرب ، مسکن مجمع الناس - مغرب - مرفق - منسک (۹) - محشر ... فورود السماع بالفتح أیضا أدخل تلک الکلمات فی مجال الضابط العام ، وجعله منطبقا علیها. وإذا لا معنی لإبرازها ووصفها بأنها : «وردت مکسوره ، وکان قیاسها الفتح». فقد ثبت أنها وردت بالفتح أیضا ؛ فاجتمع فی الفتح السماع وانطباق الضابط

۱- مکان الرفق (والرفق : ضد العنف والقسوه). ویطلق الیوم علی المکان الذی یکون مقر المنفعه العامه ، کمرفق الکهرباء ، أو مرفق السکک الحدیدیه.

۲- المعبد.

۳- مکان الفرق فی وسط الرأس ...

۴- مکان الذبح.

۵- مکان السقوط.

۶- لموضع الرسن ، وهو الحبل الذی تقاد به الدابه ...

۷- موضع النفوذ.

۸- ومن هذه المراجع التی نصت علی مجیئها بالفتح والکسر نصا صریحا : «المصباح المنیر» آخر ج ۲ ص ۹۶۴ الفصل الخاص بصیغه مفعل للزمان والمکان والمصدر المیمی.

۹- ومن الکلمات الوارده بالفتح والکسر غیر ما سبق ، ما سجله السیوطی فی کتابه : المزهر - ح ۲ ص ۶۳ فی باب : ضوابط واستثناءات فی الأبنیه وغیرها - وهی : (المطلع ، المفرق ، المحشر ، المنبت ، المذمّه ، المحلّ ...).

العام عليه ، (أى : اجتمع فيه السماع والقياس) كما أن ورود السماع بالكسر يجيز فيها استخدام الكسر أيضا ؛ مراعاه للمسموع ، دون أن يوجب الاقتصار عليه. بل إن ورود السماع بالكسر وحده لا يوجب الاقتصار عليه وإهمال القياس (١). فكيف وقد اجتمع لها السماع والقياس معا؟

ثانيهما : أن كثيرا من أفعال تلك الألفاظ يصح فى مضارعه كسر العين طبقا للوارد عن العرب ؛ كمضارع الأفعال الصحيحه : (رفق - فرق - جزر - حشر ...) فليست عين المضارع فيها مقصوره فى اللغه على الفتح أو على الضم ؛ بل يجوز فيها الكسر أيضا ، طبقا للوارد. وإذا جاز فيها الكسر كانت صيغه الزمان والمكان بكسر العين قياسيه مطرّده ؛ وتكون كنظائرها الكثيره المكسوره التى تخضع للضابط العام ، وتنطبق عليها القاعده الخاصه بطريقه الصوغ المطرد ، ولا يكون ثمه معنى لإبرازها من بين نظائرها ، وتخصيصها بأنها : «وردت مسموعه بالكسر ، وكان قياسها الفتح». ذلك أن الفتح والكسر سماعيان وقياسيان معا فيها ..

وخلاصه ما تقدم أن تلك الكلمات التى تمالأ فريق من النحاه على أنها مسموعه بالكسر ، وأن قياسها الفتح ، ليست مخالفه للقياس الأصيل ، ولا خارجه عن نطاق القاعده العامه المتعلقه بالصياغه المطرده ، إما لأنها مسموعه بالفتح أيضا كورودها مسموعه بالكسر ، وإما لأن عين مضارعها مسموعه بالكسر وغير الكسر ، ومتى ورد فيها الكسر صح مجىء الصيغه مكسوره العين ، وفاقا للقاعده العامه ، والقياس المطرد ... (٢)

١- طبقا للبيان الشامل الذى سبق - فى هامش ص ١٩١ وما بعدها - وهو عام فى كل ما ينطبق عليه سماع وقياس من المصادر ، والجموع ، وغيرها ... وفيه نص خاص بالكلمات التى وردت هنا ؛ والتى وصفوها بأنها : «وردت مسموعه بالكسر ، وكان قياسها الفتح ...» ، فقد قال عنها «القاموس المحيط» فى ماده : «سجد» ما نصه : (ألزموها كسر العين والفتح جائز ، وإن لم نسمعه) ، أما بقيه الأدله على الموضوع العام فهناك بيانها الأكمل.

٢- هذا إلى ما نقلناه عن القاموس - فى رقم ١ السابق من الحكم عليها. بحكم عام شامل ؛ هو قوله : «الفتح جائز ، وإن لم نسمعه».

ب - وردت صيغ - كثيره لاسم المكان ، قليله لاسم الزمان ، - من مصدر الثلاثى على وفاق القاعده ، ولكنها مختومه بتاء التأنيث للدلاله على تأنيث المعنى المراد من الكلمه. (إذ يقصد منها : البقعه ، بمعنى المكان). فمما ورد فى الكلام العربى الفصيح : المزله (بكسر الزاى) لموضع الزّلل - المظنه بفتح الظاء (١)) لمكان الظن - المشرقه (بفتح الراء) لموضع شروق الشمس والقعود فيها - موقعه الطائر (بفتح القاف) ، للمكان الذى يقع فيه - المشربه للغرفه - المدبغه - المزرعه - المزلقه - المنامه ... وكثير مثل هذا يزيد على المائه ولكنه يكاد يقتصر على المكان. فهل يجوز القياس على هذا الوارد من المكان ، مرادا منه : «البقعه» ، بزياده تاء التأنيث على صيغه «مفعل» التى هى بفتح العين أو التى بكسرها ، لتصير «مفعله» - بفتح العين أو كسرها (٢) - مع بقاء الدلاله على ما كانت عليه؟

اختلف قدماء النحاه فى الرأى ؛ فقليلهم يجيز القياس ، وأكثرهم يميل - بغير داع قوىّ - إلى المنع ؛ لتوهمه أن هذا الكثير - المسموع المختوم بالتّاء فى صيغه اسم المكان - قليل لا يكفى للقياس عليه.

والحق أن الرأى الذى يبيح القياس عليه سديد موفّق ، إذ كيف يوصف الوارد من تلك الأمثله المكانيه بالقله مع أنه يبلغ العشرات (٣)؟ نعم إنها قله ، ولكنها : «نسبيه» ، (أى : بالنسبه للصيغ الوارده من غير تاء التأنيث) ، والقله النسبيه» على هذا الوجه تبيح القياس العام ، وتجيز المحاكاه من غير تقييد (٤) ، وإن كانت لا تبلغ فى درجه القوه والفصاحه مبلغ الأولى (٥) ، فاختلاف الدرجه فى القوه والفصاحه لا يمنع من صحه القياس والمحاكاه ، ولا داعى للتضييق الذى لا يدفع عن اللغه أذى ؛ ولا يجلب لها نفعا. فالأنسب إباحه القياس فى صيغه «مفعله»

١- وقد سمع فيها الكسر أيضا.

٢- داله على المؤنث ، المراد به البقعه ، بمعنى المكان.

٣- قال شارح «القاموس المحيط» فى ماده «أسد» إن بعضهم جعله مقيسا ؛ لكثره أمثاله.

٤- انظر البيان الخاص بهذا فى رقم ٤ من هامش ص ٧٩.

٥- هذا رأى بعض أئمه العربيه ممن يفسرون القياس (كما جاء فى مجله المجمع اللغوى ج ١ ص ٢٣٢) بأنه الجرى على مقتضى الكثره فى جنسها ، لا الأغلبيه العامه. وبه أخذ المجمع اللغوى فى كثير من أحكامه وقراراته ، بعد أن بيّن قوته ، ورجاحه أدلته ، وشده الحاجه للأخذ به.

- بفتح العين أو كسرها - تبعا للقواعد السابقه الخاصه بصياغتها ، مع الاقتصار فى القياس على اسم المكان ، لأن أمثلته الوارده هى التى بلغت فى الكثره حدّا يبيح القياس عليها ، دون اسم الزمان ، حتى لقد علل النحاه واللغويون التأنيث بأنه إراده البقعه لا المكان (١) - وهى غير «مفعله» الآتيه هنا فى «ح».

وأهم مما سبق وأقوى فى إباحه القياس أن النحاه يقررون أن إلحاق تاء التأنيث بالمشتقات قياسىّ لتأنيث معناها ، وأن هذا الإلحاق قياسى مطرّد فى جميع أنواعها ، إلا بعض صيغ معينه ، ليس منها صيغه اسم الزمان والمكان - كما سيجىء فى باب التأنيث ، ح ٤ م ١٦٩ ص ٤٤٠.

هذا ، وقد أباح مؤتمر المجمع اللغوى القاهرى (فى دورته الثالثه والثلاثين التى بدأت فى آخر يناير سنه ١٩٦٧ زياده التاء للتأنيث فى «مفعله» (صيغه اسم المكان) مطلقا ، (أى : سواء كثر فى المكان الشىء أو لم يكثر) وعرض عليه من المسموع الصحيح الوارد لها نحو : سته وعشرين ومائه (١٢٦) كلمه ختمت فيها صيغه المكان بتاء التأنيث (٢) ...

ح - قد يصاغ من الاسم الجامد الثلاثى (٣) الحسى (٤) صيغه على وزن :

١- جاء هذا التعليل فى بعض المراجع الكبيره ، (ومنها : شرح المفصل ج ٦ ص ١٠٩ موضوع : اسم الزمان والمكان). وسيبويه أحد الأئمه الذين يجيزون فى الكلمه ملاحظه لفظها أو ملاحظه معناها ؛ فيعود عليها الضمير ، وأسماء الإشاره ، ونحوها مما تقع فيه المطابقه - بالتذكير أو التأنيث ؛ مراعاه لأحد الاعتبارين السابقين مع وجود قرينه تمنع اللبس والاشتباه. نحو : (أتتنى كلام أسرّ بها) ، مراعيا المعنى ، أى : أتتنى رساله ، أو عباره. أو مقاله. ويصح : أتانى كلام أسر به ، مراعيا اللفظ ؛ وهو : الكلام. ومثل :(«حاشا» يكون حرف جر ، ويكون فعلا ماضيا. وإذا كانت فعلا ماضيا فالكثير الفصيح ألا تقع بعد «ما» المصدريه ...) فالتأنيث ملحوظ فيه : الكلمه ، والتذكير ملحوظ فيه اللفظ ، أو الحرف. والأفضل اليوم - بل الواجب - عدم الأخذ برأى سيبويه هنا إلا فى «مفعله» التى نحن بصددها. أما غيرها فيقتصر فيه على ما سمع أو ورد فيه نص خاص باستعماله ، دون إطلاق هذا الحكم وتعميمه. فالواجب تقييده بما سلف ، منعا لإفساد البيان اللغوى ، وحرصا على سلامه اللغه.

٢- راجع القرار وما يتصل به فى ص ٤٣ من الكتاب الذى أخرجه المجمع سنه ١٩٦٩ باسم : «كتاب فى أصول اللغه ، مشتملا على مجموعه القرارات التى أصدرها المجمع - ومؤتمره من الدوره التاسعه والعشرين إلى الدوره الرابعه والثلاثين.).

٣- الثلاثى أصاله أو تحويلا - بالتفصيل المبين فى الصفحه الآتيه -

٤- - سواء أكان حيوانا ، أم نباتا ، أم جمادا - وقد أشرنا لهذا فى «ب» من هامش - - ص ١٨٠. حيث الكلام على أصل «المشتقات» بتفصيل مفيد ، وأن بعض القدماء كان يطلق كلمه : «الأخذ» على الاشتقاق من غير المصدر الصريح كالجامد الحسى و ... و ...

«مفعله» - بفتح الميم والعين دائما - بقصد الدلاله على مكان يكثر فيه ذلك الشيء (١) الحسيّ المجسم ، (أى : الذى ليس معنويّا) (٢). فإذا وجد مكان يكثر فيه :. «ورق» - مثلا - صغنا «مفعله» من : «ورق» فقلنا : «مورقه» ؛ للدلاله على مكان يكثر فيه ذلك الشيء الحسيّ المسمى : «بالورق». وإذا وجد مكان يكثر فيه : «عنب» ، صغنا من كلمه : «عنب» «معنبه» ، للدلاله على مكان يكثر فيه ذلك الشيء المجسم المسمى : «بالعنب». وإذا وجد مكان يكثر فيه : «البلح» ، صغنا من كلمه : «بلح» ؛ «مبلحه» للدلاله على المكان الذى يكثر به البلح. وهكذا تصاغ «مفعله» - من الاسم الثلاثى الجامد للدلاله على أمرين معا ، هما : المكان وما يكثر فيه من شيء حسيّ معيّن ، (كما سبقت الإشاره لهذا (٣)).

فالمراد : هو وصف بقعه ، أو قطعه من الأرض بكثره ما فيها من شيء خاص مجسّم. ومن الأمثله أيضا : مأسده ، لأرض يكثر فيها الأسد - مذأبه ؛ لأرض يكثر فيها الذئب - مذهبه ؛ لأرض يكثر فيها الذهب - مقمحه ؛ لأرض يكثر فيها القمح - مرمله ؛ لأرض يكثر فيها الرمل. إلى غير ذلك من الأسماء الثلاثيه الجامده الحسّيّه. ويسمى الاشتقاق بالطريقه السالفه : الاشتقاق من أسماء الأعيان (٤) الثلاثيه». أما غير الثلاثيه فلا يصاغ منها «مفعله» لهذا القصد. إلا إن كان الاسم مشتملا على بعض الحروف الزائده التى يمكن حذفها ، وتجريده منها ، وإبقاؤه على ثلاثه أحرف أصليه تشتق منها تلك الصيغه بغير لبس ؛ مثل : «مبطخه» لأرض يكثر فيها : «البطيخ» و «مغزله» لأرض يكثر فيها الغزال ، و «محصنه» لأرض يكثر فيها الحصان. فالأمر فى هذه الصيغه مقصور على الثلاثى ؛ إمّا أصاله ، وإما

١- هذه الكثره شرط لا بد من تحققه قبل الصياغه المطلوبه.

٢- أما المعنوى (كالمصدر) فهو أصل الاشتقاق.

٣- سبقت الإشاره لهذا فى «ب» من هامش ص ١٨٣.

٤- الأعيان ، أو : الذوات : جمع عين وذات ، وهى الشيء المجسم المشخص. وهذا النوع من الاشتقاق مخالف للنوع الآخر المأخوذ من المصادر ؛ إذ المصدر أمر معنوى محض.

تحويلا ؛ بأن يتجرد المزيد من أحرف زيادته ويصير ثلاثيًا ؛ اتباعا للمأثور الغالب عن العرب.

أما المجرد من غير الثلاثى فيسلك معه مسالك أخرى فى التعبير عن هذه الدلاله على حسب اختيار المتكلم وقدرته البلاغيه ، دون استخدام لتلك الصيغه ، إذ لا يكاد يوجد خلاف فى منع صياغه : «مفعله» من المجرد الذى تزيد حروفه الأصليه على ثلاثه (١).

بقى أن نشير إلى مسألتين هامّتين :

الأولى : أقياسيه تلك الصيغه أم مقصوره على السماع؟ لقد ارتضى المجمع اللغوى القاهرى قياسيتها ، ونص قراره (٢) :

" (جاءت أمثله من تلك الصيغه عن العرب : ولنا أن نتكلم بما جاء عنهم. وهل لنا أن نقيس عليه ؛ فنقول مثلا : «مغزله» للأرض التى يكثر فيها الغزال ، وقد جرد لفظ : «الغزال» من زيادته ، ومخسّه للأرض التى يكثر فيها : الخسّ ، و «متبره» للأرض التى يكثر فيها : التبر - إذا كان العرب لم يقولوا هذا؟

١- قال الرضى فى شرحه للكافيه فى الباب الذى عنوانه : (ما كثر بالمكان يبنى على مفعله). ما نصه : «لم يأتوا بمثل هذا - يقصد أنهم لم يأتوا بمفعله - فى الرباعى فما فوقه ؛ نحو : الضفدع ، والثعلب ، بل استغنوا بقولهم : كثير الثعالب. أو تقول : مكان مثعلب ومعقرب ومضفدع ومطحلب بكسر اللام الأولى - (يريد : اللام الأولى فى الوزن الصرفى للكلمات الرباعيه) - على أنها اسم فاعل - قال لبيد : يمّمن أعدادا «بلبنى ؛ أو «أجا» مضفدعات كلها مطحلبه) ا ه. ص ١٨٨ من الطبعه التى أخرجها : الزفزاف وزميله. وقد جاء فى شرحها البيت السالف أن معنى : «يممن» هو : قصدن - ومعنى الأعداد : (بفتح الهمزه) هو : الماء الذى لا ينقطع. المفرد : عدّ ؛ بكسر أوله - ولبنى وأجا : جبلان - مضفدعات : كثيره الضفادع - مطحلبه : كثيره الطحالب ...

٢- ورد قراره مسجلا فى ص ١٢ من محاضر جلسات الدوره الثالثه المطبوعه بالمطبعه الأميريه سنه ١٩٣٨. وله إشاره عابره فى ص ٤٣ من الكتاب الذى أخرجه المجمع سنه ١٩٦٩ مشتملا على القرارات المجمعيه من الدوره التاسعه والعشرين إلى الدوره الرابعه والثلاثين.

«فى المسأله رأيان مبنيان على الاختلاف فى التقدير :

«أحدهما : أن هذا البناء – مع كثرته – من قبيل المسموع. ومعنى هذا أن الكثره لم تصل إلى حد أن يقاس عليها.

«والآخر : أن الكثره وصلت إلى حدّ أن يقاس عليها. وله من كلام بعض (١) الأئمه الكبار ما يعضده.

«وقد أخذ المجمع بالرأى الثانى ؛ لأنه قوىّ ، والحاجه داعيه إلى القياس على ما قال العرب)» ا ه (٢).

١- ومن هؤلاء صاحب : «المكمل ، شرح المفصل» حيث يقول ما نصه :(«اعلم أنهم إذا أرادوا أن يذكروا كثره حصول شىء بمكان وضعوا لها «مفعله» وهذا قياس مطرد فى كل اسم ثلاثى ، كقولك أرض مسبعه ، أى : يكثر فيها ...) ا ه. وسرد بعد هذا أمثله كثيره.

٢- للقرار المجمعى السابق ما يشبه التتمه المستقله ، صدرت بعده بأمد طويل ؛ ففى الجلسه التاليه للمؤتمر المجمعى بتاريخ ١٧ / ١٢ / ١٩٥٩ عرض استفسار لأحد الأعضاء ، نصه : «(كان المجمع الموقر قد اتخذ القرار الآتى : (تصاغ : «مفعله» – بفتح العين – قياسا من أسماء الأعيان الثلاثيه الأصول للمكان الذى تكثر فيه الأعيان ؛ سواء أكانت من الحيوان ، أم من النبات ، أم من الجماد ...). وقد يسر هذا القرار لواضعى المصطلحات العلميه وضع كثير من الألفاظ العربيه على هذا الوزن أمام أشباهها من الألفاظ الأعجميه ؛ مثال ذلك : ملبنه – مزبده مقطنه – مورده – مقصبه ... «وفى أثناء معالجتى لهذه الألفاظ – وما يشابهها – برزت عقبه لم أستطع تذليلها ، ولذلك رأيت عرضها على مؤتمر المجمع الموقر ؛ وهى تلخص بالسؤال الآتى : إذا لم يكن لاسم العين الثلاثى فعل وكانت عين الاسم حرف عله ، (كما فى كلمات : توت – خوخ ، جوز ، وأشباهها) فما هو حرف العله فى اسم المكان الذى يصاغ من اسم العين على وزن مفعله؟ «وبعد. أرجو المذاكره فى هذا الموضوع ، أو إحالته على اللجنه المختصه ؛ بغيه اتخاذ قرار ينير السبيل أمام الباحثين فى المصطلحات العلميه.) ا ه. وقد أحيل الاستفسار إلى لجنه الأصول ؛ فدرسته واتخذت فيه قرارا قدمته للمؤتمر فوافق عليه ، ونص القرار : (القاعده فى صوغ : «مفعله» مما وسطه حرف عله هى : «الإعلال» فيقال فى مثل : «نوت» ، و «خوخ» ، و «تين» : متاته ، ومخاخه ، ومتانه. لكن وردت فى اللغه ألفاظ كثيره بالتصحيح لا الإعلال ؛ مثل : مشوبه – مشوره – مصيده – مقودّه – مبوله. ويرى النحاه أن الاحتفاظ بالأصل يلجأ إليه أحيانا. ولا شك أن بقاء الكلمه من غير إعلال أبين فى الدلاله على المعنى. ولإعلال فى هذا الباب غير مستحكم. وقد نقل عن أبى زيد النحوى إجازه التصحيح فى «أفعل» ، و «استفعل» ؛ كأغيم ، وأغيل ، واستحوذ ، واستقوم ، واستجوب ، – – واستصوب ..... وإذا أجيز التصحيح فى الأفعال فالإجازه فى الأسماء مقبوله ؛ لأن الأسماء فى هذا الباب محموله على الأفعال ، فى الإعلال) ا ه. هذا نص الاستفسار ، وقرار اللجنه والمؤتمر بشأنه ، (كما وردت نصوصها الحرفيه فى ص ٥٠ من مجموعه البحوث ، والمحاضرات لمؤتمر المجمع ، فى دورته السادسه والعشرين ، سنه ١٩٥٩ – ١٩٦٠). وإنى ألحظ فى هذا القرار غموضا وتعارضا يتطلبان التجليه والتوفيق. فالقرار ينص على أن القاعده هى : الإعلال. وهذا حكم يقتضينا التمسك بالقاعده ، وعدم الخروج عليها ، ما دامت قد استحقت اسمها : وما خالفها فشاذ يحفظ ولا يقاس عليه – كما يقولون –. لكن القرار يعود بعد ذلك فيقول : وردت ألفاظ كثيره فى اللغه بالتصحيح لا بالإعلال ... فما مراده بالكثره؟ إن كانت قد بلغت الحد الذى يصح القياس عليه لم تكن القاعده السالفه (وهى

قاعـده : «الإعلال») فريـده يجب الاقتصار عليها ؛ وإنما تكون إحـدى قاعـدتين ، يجوز القياس على كل منهما ؛ هما : «التصـحيح والإعلال». وإن كانت لم تبلغ حـد الكثره المطلوبه وجب الاقتصار على الأولى عند التطبيق ، واعتبار ما ورد من الثانيه شاذا. ثم ما المراد من أن الأصل يلجأ إليه أحيانا؟ أهـذا الالتجاء واجب أم جائز؟ وما تحديد هذه الأحيان؟ ومن الذى له الحق فى تحديدها؟ ... و ... وإذا كـان بقـاء الكلمه من غير إعلالـ أبين من غير شك (كما يقول القرار) فى الـدلاله على المعنى من الإعلال - فلماذا نـترك الأبين إلى غيره؟ وكيف يختـار أئمه النحو ضابطـا عامـا يؤدى إلى غير الأبين مع ترك مـا يؤدى إلى الأبين؟ وإذا كـان الإعلال فى هـذا الباب غير مسـتحكم (كما يقول القرار) فلم التمسك به ، وبناء القاعـده عليه؟ وإذا كان المنقول عن أبى زيـد - كما يشير القرار - جواز التصـحيح فى «أفعل» و «اسـتفعل» ، فهل يجوز التعميم بحيث يشـمل التصحيح غيرهما أيضا ، بالرغم من أن أبا زيد قصـر الأمر عليهما دون غيرهما؟ وبالرغم أيضا مما قاله ابن جنى فى كتابه الخصائص (ح ١ ص ٩٩) ونقله السيوطى - وغيره - فى كتـابه : «الأشـباه والنظـائر» وفى كتابه المزهر (ج ١ ص ١٣٦) عنـد الكلام على المطرد فى الاسـتعمال مع شذوذه فى القياس ؛ مثل : اسـتحوذ واسـتصوب؟ فقـد قال ما نصه : (اعلم أن الشـىء إذا اطرد فى الاسـتعمال وشذ عن القياس فلابد من اتباع السـماع الوارد فيه نفسه ، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره ، ألا ترى أنك إذا سمعت استحوذ ، واستصوب ... أديتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السماع فيهما إلى غيرهما ؛ ألا تراك لا تقول فى استقام استقوم ، ولا فى استساغ استسوغ ، ولا فى استباع استبيع ، ولا فى أعاد أعود ... لو لم نسمع شيئا من ذلك. قياسا على قولهم أخوص الرّمث ... - (الرمث : نبت حامض. وأخوص : صار كالخوص -) ... فهل يجوز التعميم برغم كل ما سـبق مما نقلناه.؟ وما المراد من قول التقرير : إذا أجيز التصـحيح فى الأفعال فالإجازه فى الأسـماء مقبوله ...؟ فهل اطرد التصحيح فى الأفعال حتى تحمل عليه الأسماء فيه؟ وإذا كان مطردا أو كثيرا إلى الحد الذى يبيح قياس الأسـماء عليه فلم منعه القدماء إلا فى المسائل المحدوده التى نصوا عليها؟ ... تلك هى بعض - - الجوانب التى تحتاج إلى التجليه والبيان ، مع ترك جوانب أخرى من ذلك القرار يغشـيها الغموض أيضا. ولا سـيما إذا عرضنا لرأى سيبويه فى مثل تلك الكلمات التى لم يجر عليها الإعلال بالنقل من مثل : اسـتحوذ - استصوب ... فهو يقول ما ملخصه : سمعنا جميع الشواذ المـذكوره معله أيضـا على القيـاس إلا اسـتحوذ ، واستروح الريـح ، وأغيلت ... ثم قال : ولا مانع من إعلالها وإن لم يسـمع ؛ لأن الإعلال هو الكثير المطرد. - راجع ص ٤٧ من كتاب : ليس من كلام العرب لابن خالويه. ويدور بخلدى أن القرار لو اقتصر على سرد القاعده التى جاءت فى صدره ، وزاد عليها إباحه التصـحيح فى حاله واحده هى : أن يخفى معنى الكلمه بالإعلال أو يلتبس بغيره ، ولا منجاه من الخفاء واللبس إلا بالتصـحيح - لو فعل هـذا - لكان سـليما من الغموض ، بعيدا من التعارض ، مسايرا بعض المذاهب اللغويه العامه.

الثانيه : أن هذه الصيغه تختلف فى مدلولها وفى المراد منها عن صيغتى :

ص: ٣٣٠

«مفعل» ، و «مفعله» الخاصتين «باسم المكان» فهاتان الصيغتان مشتقتان من المصدر ، وتدلان على المكان وعلى المعنى المجرد الذى يحدث به. أما تلك فتصاغ من الثلاثى المحسوس للدلاله على المكان وعلى شىء حسى معين يكثر به ، لا على شىء معنوى ، فالفرق كبير بين الدلالتين. والفرق أكبر وأوسع فى الأصل الذى يشتقان منه ، وفى طريقه الصياغه ، ووزن الصيغه ، كما يتبين هذا جليّا فى الشرح الخاص بكل.

* * *

د - ملخص ما سبق من أوزان المصدر الميمى (١) واسمى الزمان والمكان إذا كانت أفعالها الماضيه ثلاثيه ، وماضى المصدر الميمى غير مضعف - هو : ١- إذا كان الماضى الثلاثى معتل اللام ، (مثل : دعا - سعى ...) فالصيغه للمشتقات الثلاث هى وزن : «مفعل» - بفتح ، فسكون ، ففتح - تقول : مدعى - مسعى ...

٢- إذا كان الماضى الثلاثى صحيح الأحرف ومضارعه مضموم العين أو مفتوحها : (مثل : نظر ينظر - فتح يفتح ...) فالصيغه للثلاثه على وزن : «مفعل» أيضا ، كالسابقه.

٣- إذا كان الماضى الثلاثى صحيح الأحرف ، ومضارعه مكسور العين ؛ (مثل : جلس يجلس - عرف يعرف ...) فالميمى على وزن : «مفعل» أيضا ، واسما الزمان والمكان على وزن : «مفعل» بكسر العين.

١- سبق تفصيل الكلام عليه فى ص ٢٣١.

١- إذا كان الماضى الثلاثى معتل الفاء بالواو ، صحيح اللام ، ومضارعه مكسور العين تحذف فيه الواو ؛ (مثل : وعد يعد ..) فالصيغه للثلاثه هى : «مفعل» بكسر العين.

ويتبين مما سبق أن صيغه الثلاثه لا تختلف إلا فى صوره واحده هى التى يكون فيها الماضى الثلاثى صحيح الأحرف مكسور العين فى المضارع ، فيصاغ المصدر الميمى على وزن «مفعل» - بفتح العين - ويصاغ اسما الزمان والمكان على وزن «مفعل». بكسر العين. ويجوز فى المصدر الميمى أيضا أن يكون على وزن : «مفعل» - بفتح العين أو كسرها - إن كان ماضيه مضعفا (١).

كل ما سبق حين يكون الماضى ثلاثيا فإن كان غير ثلاثى فيصاغ الثلاثه - وكذا اسم المفعول - على وزن المضارع مع إبدال أوله ميما مضمومه وفتح الحرف الذى قبل آخره ، وتكون القرائن هى المميزه بين الأنواع الثلاثه والداله على النوع المناسب للسياق دون غيره من الثلاثه الأخرى.

١- طبقا لما سلف فى ص ٢٢٧.

المسأله ۱۰۷ : اسم الآله

اشاره

تعريفه :

اسم يصاغ - قياسا - من المصدر الأصلى (۱) للفعل الثلاثى المتصرف - لازما. أو متعديا - بقصد الدلاله على الأداه التى تستخدم فى إيجاد معنى ذلك المصدر.

وتحقيق مدلوله.

وليس الوصول إلى تلك الدلاله المعنويه مقصورا على صيغه اسم الآله القياسىّ ، فمن الممكن الوصول إلى تلك الدلاله بأساليب مختلفه. ليس فى واحد منها الصيغه القياسيه التى تخص «اسم الآله» ولكن هذا الوصول يتطلب ألفاظا ، وكلمات متعدده لا يتطلبها صوغ اسم الآله القياسىّ ؛ فإنه يقوم بهذه الدلاله المعنويه بكلمه واحده ، فمزيته أنه يؤدى باللفظه المنفرده ما لا يؤديه غيره إلا بالكلمات المتعدده.

صوغه

صياغته القياسيه لا تكون إلا من مصدر الفعل الثلاثى المتصرف - مطلقا (۲) - يصاغ من غيره.

وأوزان اسم الآله ثلاثه قياسيّه ؛ هى : مفعل - مفعال - مفعله. وطريقه صوغها أن نجىء بذلك المصدر مهما كان وزنه - وندخل عليه من التغيير ما يجعله على وزن إحدى الصيغ الثلاث (۳). مثال ذلك :

۱- نشر النّجار الخشب نشرا. فآله النشر هى : منشر. أو : منشار ، أو : منشره.

۱- فى ص ۱۸۲ تفصيل الكلام على أصل المشتقات ؛ مصدرا وغير مصدر ... ولم يعرض ابن مالك فى «ألفيته» ، لاسم الآله. وقد عرضنا له استيفاء للمشتقات.

۲- أى : سواء أكان الفعل متعديا أم لازما ، كما تقدم. وانظر : «ب» - ص ۳۳۶ - حيث البيان الخاص بصوغه من اللازم.

۳- زاد عليها مجمع اللغه العربيه أو زانا أخرى تجىء فى ص ۳۳۷.

٢- برد الصانع الحديد بردا ، فآله البرد هى : مبرد ، أو : مبراد ، أو : مبرده.

٣- ثقبت سداد القاروره ثقبا - فآله الثقب هى : مثقب ، أو : مثقاب ، أو مثقبه.

۴- سخن الماء سخانه وسخونه - فالآله التى تتحقق بها السخونه.

هى : مسخن ، أو : مسخان ، أو : مسخنه.

۵- سلكت الطريق سلوكا ، أى : ذهبت فيه ونفذت منه. فالآله التى يتحقق بها الذهاب والنفاذ ، هى : مسلك ، أو : مسلاك ، أو : مسلكه.

۶- سمحت للمحتاج ببعض الغله سموحا ، وسماحا ، وسماحه ، فالآله التى يتحقق بها السّماح وتستخدم فى الإعطاء والتناول ، هى : مسمح أو : مسماح ، أو : مسمحه ... و ... وهكذا.

حكمه

اسم الآله لا يعمل عمل فعله ؛ فلا يرفع فاعلا أو نائب فاعل ، ولا ينصب مفعولا به ، ولا غيره ؛ فهو واسم المكان واسم الزمان المشتقات الثلاث التى لا تعمل عمل فعلها (١).

ويلاحظ أن صيغه «مفعال» مشتركه بين «اسم الآله» ، و «صيغه المبالغه» ؛ فهى من الأوزان الصالحه لهذه ولتلك - كما سبق (٢) - والتفرقه بينهما فى الدلاله تكون بإحدى القرائن اللفظيه أو المعنويه ؛ كالشأن فى كل صيغه مشتركه ، أو لفظ يصلح لمعنيين أو أكثر ؛ فالقرينه وحدها هى التى تتحكم فى التوجيه هنا أو هناك ، ففى مثل : (تخيرت للخشب الجزل منشارا قويّا يمزقه) - تكون صيغه «مفعال» اسم آله : بخلافها فى مثل : (ما أعجب فلانا فى التحدث عن

١- وكذلك المصدر المصوغ للدلاله على المره - كما سبق فى رقم ١ من هامش ٢٢۴ - ومع أن هذه الأربعه لا تعمل ، يجوز أن يتعلق بها شبه الجمله لما فيها من رائحه الفعل (راجع هامش ص ٢٢١).

٢- فى رقم ۴ من هامش ص ٢٥٨.

نفسه ، ونشر أخباره ، وانتهاز الفرص للإعلان عن شئونه!! إنه جدير بأن يسمى : منشارا) - فإنها صيغه مبالغه فى النشر. ومثل : كلمه : «مذياع» ؛ فقد يراد منها الآله الصمّاء التى تستخدم فى نقل الأخبار المذاعه. وقد يراد منها الشخص المتكلم فى تلك الآله (١). فمثال الحاله الأولى تدل عليها القرينه : توقف المذياع لخلل فى أسلاكه. ومثال الثانيه التى تدل عليها القرينه أيضا : ما أفصح المذياع ، وما أعذب صوته ، لم يتلجلج ، ولم يتردد ، ولم يشوه كلامه بلحن أو خطأ ، مع أنه كان يرتجل بغير إعداد.

١- هذا من الوجهه اللغويه. وقد جرى العرف اليوم على تسميه الآله «بالمذياع» «وتسميه الشخص : بالمذيع.

زیاده وتفصیل

ا – وردت ألفاظ مسموعه شذت صیغتها عن القیاس ؛ منها : «المنخل» ؛ للأداه التی ینخل بها الدقیق. «والمدقّ» ؛ للأداه التی تدق بها الأشیاء الصّلبه «والمدهن» ؛ للأداه التی تستخدم فی الدهان. «والمکحله» ؛ للأداه التی تستخدم فی الکحل ، أو للوعاء الذی یوضع فیه. و «المسعط» ؛ للأداه التی یسعط بها العلیل ، أو الصبی ، أی : یوضع بها الدواء فی أنفه (وکل ما سبق بضم أوله وثالثه إلا «المدق» فبضم أوله وثانیه) ، «وإراث» للأداه التی توقد النار ...

ولما کانت تلک الأوزان – وأشباهها – خارجه عن الصیغ القیاسیه ، جاز استعمالها کما وردت مسموعه عن العرب ، وجاز – کما سیتبین بعد (۱) – اشتقاق صیغه قیاسیه من مصدر أفعالها الثلاثیه المتصرفه تؤدی معناها ومهمتها ، بحیث تجیء الصیغه الجدیده علی وزن «مفعل» أو : «مفعله» ، أو : مفعال» وهی الأوزان الثلاثه القیاسیه لاسم الآله.

ب – فی محاضر جلسات المجمع اللغوی القاهریّ ، فی دور انعقاده الأول (ص ۳۷۱) ، بحث واف علی اسم الآله ، ونصوص متعدده من المراجع المطوله الأصیله التی تصدت لبیان أحکامه. ومن ذلک البحث وما تبعه من بحوث فرعیه ، وما أناره من جدل عنیف ، ومناقشات مستفیضه مسجله هناک – یتبین أن بین العلماء خلافا شدیدا یکاد یترکز فی ثلاث مسائل :

أولها : أیکون اشتقاق اسم الآله من مصدر الثلاثی المتصرف ، المتعدی واللازم ، أم من مصدر المتعدی فقط ، کما یمیل إلیه أکثر السابقین؟ وهل یشتق من أسماء الأعیان؟

ثانیها : أیجوز اشتقاق من مصدر الأفعال غیر الثلاثیه ، أم أمره مقصور علی الثلاثیه وحدها؟

ثالثها : أیجوز القیاس مع وجود صیغه مسموعه تخالفه ، أم یجب الاقتصار علیها؟

۱– فی «ب» ... التالیه.

وخير إجابه عن تلك الأسئله - وهى إجابه مستمده فى أكثرها من البحوث والمناقشات التى دارت بالمجمع ، ثم من مراجع واعتبارات أخرى - هى :

١- جواز الاشتقاق من مصدر الفعل الثلاثى المتصرف اللازم والمتعدى ، دون مصدر الأفعال غير الثلاثيه ، ودون أسماء الأعيان. فيجب الاقتصار فى هذين على المسموع وحده.

٢- ويجوز القياس بصوغ اسم الآله من مصدر الفعل الثلاثى المتصرف مع ورود صيغه مسموعه تخالفه. لكن الأحسن الاقتصار على هذه الصيغه المسموعه ، وبخاصه إذا كانت شائعه.

* * *

«ملاحظه» : جاء فى مجله المجمع اللغوى ، القرار الآتى نصه (١) :

" (يضاف إلى الصيغ الثلاث المشهوره فى اسم الآله ، (وهى. مفعل - مفعله - مفعال ، وكذا : «فعّاله» التى أفر مجلس المجمع قياسيتها من قبل) ... صيغ أخرى ؛ هى:

ا - فعال ؛ مثل : إراث (لما تؤرّث به النار ، أى : توقد).

ب - فاعله ؛ مثل : ساقيه.

ج - فاعول ؛ مثل : ساطور.

وبهذا تصبح الصيغ القياسيه لاسم الآله سبع) " ا ه.

وفى الصيغ الأربع الجديده التى اشتمل عليها هذا القرار ما يقتضى التأمل والتلبث. فصبغه : «فعّاله» المقترحه ؛ (اعتمادا على كثرتها فى الاستعمال القديم والحديث ؛ ومن الحديث : ثلّاجه - خرّامه - خرّاطه - كسّاره : لآله الثلج ، والخرم ، والخرط ، والكسر ، إنما تصاغ على أصل عربى فصيح ؛ هو صيغه : «فعّال» المؤنثه المشتقه للدلاله على المبالغه ، أو على النّسب لأمر من

١- راجع ص ٢٥٠ من مجله المجمع اللغوى ، العدد الخاص بالبحوث والمحاضرات التى ألقيت فى مؤتمر الدوره التاسعه والعشرين ، سنه ١٩٦٢ - ١٩٦٣. وكذلك ص ١٩ من كتابه الذى أخرجه سنه ١٩٦٩ باسم «كتاب فى أصول اللغه» مشتملا على مجموعه القرارات التى أصدرها من الدوره التاسعه والعشرين إلى الدوره الرابعه والثلاثين وفى هذا المرجع القرار متبوعا بالأدله والبحوث العلميه التى تؤيده.

الأمور – طبقا لما سيجىء فى باب : «النسب (١)» – ثم تستعمل بعد ذلك مجازا (لغرض بلاغى) فى الدلاله على الآليه أو السببيه. وهذا الاستعمال المجازى مباح فصيح فى كل عصر ، بشرط توافر ركنى المجاز (وهما : العلاقه ، والقرينه) ومن المعروف بلاغه أن المجاز إذا اشتهر صار حقيقه عرفيه فصيحه ؛ ينسى معها «العلاقه والقرينه» ، طبقا لما قرره البلاغيون ، فلا حاجه – إذا – لقرار بزياده تلك الصيغه على صيغ اسم الآله ، هذا إلى أنها لا تكون نصّا فى دلالتها على الآليه – أحيانا – وبذا تختلف عن الصيغ المسموعه.

أما الصيغ الثلاث الجديده التى زيدت أيضا (ا – ب – ج) فأمر قياسيتها غير واضح ؛ فهل المراد أن يصاغ على وزنها أسماء آلات من كل ما يصاغ منه اسم الآله؟

إن كان هذا هو المراد – وهو ما يقتضيه حكم القياس – كان غريبا ؛ لأن الاستعمال العربى القديم لتلك الكلمات كان متجها فى بعضها إما للمجاز على الوجه الذى شرحناه ؛ كاستعمالهم كلمه : «الساقيه» ، وإما للأداه الخاصه فى بعض كلمات أخرى معينه دون غيرها كما فى كلمه «إراث» و «ساطور» ، ونحوهما من عشرات الكلمات المتباينه التى استعملوا – بقله – كل واحده منها أداه دون أن تخضع تلك الكلمات كلها لكثره استعمالهم أو لصيغه واحده تجمعها ، أو وزن واحد تندرج تحته ؛ فالحكم بالقياس على تلك الصّيغ الثلاث واستعمالها من غير طريق المجاز مخالف للمراد من القياس اللغوى ، ومؤدّ للاضطراب. هذا إلى أنه يمكن الاستغناء عن الصور الجديده كلها باختيار صيغه من الصيغ القديمه تستعمل أداه موصله للمعنى المراد من كل صيغه من هذه الصيغ المستحدثه.

١– فى الجزء الرابع.

المسأله ۱۰۸ : التّعجّب

اشاره

معناه : إذا رأينا فی أحد الكواكب أشباحا تحاول الاتصال بنا ، أو : شاهدنا بئرا تغيض (۱) فجأه ، أو : مطرا ينهمر فی يوم صحو (۲) ، أو : سياره جديده تتوقف عن المسير بغير سبب معروف - كان هذا أمرا باعثا للدّهش ، وانفعال (۳) النفس به ؛ واستعظامها إياه ؛ لخفاء سرّه عليها ، وعدم وجود نظير له ، أو قله نظائره. وقد يعبر عنه الناس بأنه ؛ أمر عجيب ، أو : غريب ، أو : مثير ... ، أو نحو هذا من العبارات التی يريدون منها ما يسميه اللغويون : «التعجب» ، ويعرفونه بأنه : «شعور داخلی (۴) تنفعل به النفس حين تستعظم أمرا نادرا ، أو لا مثيل له ؛ مجهول الحقيقه (۵) ، أو خفیّ السبب» (۶). ولا يتحقق التعجب إلا باجتماع هذه الأشياء كلها.

أسلوبه

اشاره

له أساليب كثيره (۷) تنحصر فی نوعين :

۱- يجف ماؤها.

۲- لا غيم فيه ، ولا مطر ، ولا برد.

۳- تأثّر.

۴- وقد يترتب عليه ظهور آثار خارجيه ؛ كالتی تبدو على الوجه ، أو غيره.

۵- أی : الذات. بأجزائها التی تتركب منها.

۶- لهذا يقال : إذا ظهر السبب بطل العجب ؛ ولهذا أيضا لا يوصف المولى جل سأنه بأنه متعجب ؛ إذ لا يخفى عليه شیء ، وإذا ورد فی كلامه ، أو فی الحديث الشريف ، أو غيرهما ما يدل على أنه يتعجب ، فالمراد : إما توجيه السامعين إلى إظهار العجب والدهشه ، وإما المراد : اللازم ؛ وهو الرضا والتعظيم ، أو : نحو ذلك من الأغراض البلاغيه.

۷- والغرض الأساسی من كل منها هو : «التعجب». لكن بعضها قد يتضمن أحيانا كثيره التعجب وغرضا آخر معه ؛ هو : «المدح ، أو الذم» : كما سيتبين فی هذا الباب ، وفی باب «نعم وبئس» عند الكلام على الأفعال التی تجرى مجراهما - ص ۳۷۰ -.

أحدهما : مطلق ؛ لا تحديد له ولا ضابط ؛ وإنما يترك لمقدره المتكلم ، ومنزلته البلاغيه ، ويفهم بالقرينه.

والآخر : «اصطلاحىّ» ، أو : «قياسىّ» مضبوط بضوابط وقواعد محدده. ولا تكاد تختلف فى استعماله أقدار المتكلمين.

ومن أمثله الأول : «لله درّ (١) فلان» ، فى قول القائل :

لله درّك!! أىّ جنّه (٢)

خائف

ومتاع دنيا. أنت للحدثان (٣)

ومنها : «يا لك ، أو يا له ، أو : يالى» ... كقول الشاعر :

فيالك بحرا لم أجد فيه مشربا

وإن كان غيرى واجدا فيه مسبحا

ومنها : «شدّ (٤)» فى نحو : شدّ ما يفخر اللئيم بأصوله إن كانت له أصول ، ويتمدح بفعاله إن كان له فعل محمود.

ومنها كلمه : «عجب» ، مصدرا ، ومشتقاته ، مثل : عجب ، و : «عجيب» فى نحو : قولهم : عجبت لمن يشترى المماليك بماله ، ولا يشترى الأحرار بكريم فعاله. وقول الشاعر :

أقاطن (٥) قوم سلمى أم

نووا ظعنا (٦)؟

إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

ومنها : الاستفهام المقصود منه التعجب ؛ كقوله تعالى : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْواتاً فَأَحْياكُمْ؟)؛ وكقول شوقى يخاطب تمثال أبى الهول (٧) :

إلام ركوبك متن الرمال

لطىّ الأصيل ، وجوب السّحر؟

١- أصل هذا الأسلوب ومعناه مدون فى ج ٢ م ٦٠ ص ٢١.

٢- وقايه.

٣- حوادث الدهر ومصائبه.

٤- فعل ماض. يفيد التعجب من شده الأمر وكثرته.

٥- أمقيم؟

٦- ارتحالا وسفرا.

٧- تمثال رأسه كرأس إنسان ، وجسمه على هيئه جسم الأسد. أقامه أحد الفراعين فى صحر الأهرام ، بالجيزه. (قرب القاهره).

ومنها : «سبحان الله» التى تصاحبها قرينه تدل على أن المقصود منها التعجب ؛ كقول رجل سئل عن اسمه : (سبحان الله! تجهلنى ، والخيل والليل والبيداء تعرفنى ...)

إلى غير ذلك من كل لفظ يدل على التعجب (١) وتفهم منه هذه الدلاله بقرينه ، من غير أن يكون من النوع «الاصطلاحىّ». (القياسىّ)

أما النوع «الاصطلاحى ، أو القياسى ، فصيغتان (٢). «ما أفعله» و «أفعل به». وهذان وزنان يستعملان عند إراده التعجب من شىء تنفعل به النفس على الوجه الذى شرحناه ؛ فعند التعجب من الجمال الباهر - مثلا - ، أو الضخامه البالغه ، أو : القصر المتناهى ... أو غيره ... نأتى بأحد أسلوبين قياسيين.

أولهما (٣) : فعل ماض ، ثلاثى (٤) ، يشتمل على المعنى الذى يراد التعجب منه ، ثم نجعل هذا الماضى على وزان : «أفعل». وقبله : «ما» الاسميه التى هى مبتدأ ، وعلامه التعجب ؛ ولذا تسمى : «ما التعجبيه» - وتقديمها على هذا الماضى واجب - ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا ، تقديره : «هو» يعود على : «ما» ، وبعده اسم منصوب هو فى ظاهره وفى إعرابه مفعول به (٥). ولكنه فى المعنى فاعل (٦) ؛ إذ كان فى الجمله - وفى الحقيقه - قبل التعجب فاعلا ؛ نحو ؛ ما أجمل الورده الناضره! - ما أضخم هرم الجيزه! ما أقصر

١- مثل كلمه : «واها» فى نحو : واها لسلمى ثم واها واها!! ومثل حرف النداء فى : يا جاوتا ما أنت جاره!!

٢- هناك صيغه ثالثه قياسيه يأتى الكلام عليها فى (ج) من ص ٣٤٧.

٣- الثانى فى ص ٣٤٤. وكلاهما يجب تصحيح عينه المعتله إن كانت مستحقه للإعلال بالنقل - طبقا للبيان الآتى فى : «ا» ص ٣٤٧.

٤- وقد يصاغ من الرباعى الذى على وزن : أفعل ، على الوجه الآتى فى ص ٣٤٨.

٥- لهذا لا يصلح التعجب إن كان المفعول به حقيقيّا فى أصله (قد وقع عليه فعل الفاعل) ففى مثل : سقى المطر الزرع ؛ لا يصح أن يقال : ما أسقى الزرع ؛ بقصد التعجب الواقع على الزرع. لأن المفعول به هنا حقيقى ، وليس فاعلا فى المعنى - انظر «ا» من ص ٣٤٧.

٦- لهذا لا يصلح التعجب إن كان المفعول به حقيقيّا فى أصله (قد وقع عليه فعل الفاعل) ففى مثل : سقى المطر الزرع ؛ لا يصح أن يقال : ما أسقى الزرع ؛ بقصد التعجب الواقع على الزرع. لأن المفعول به هنا حقيقى ، وليس فاعلا فى المعنى - انظر «ا» من ص ٣٤٧.

سكان المناطق القطبيه! فكلمه : «ما» فى هـذه الأمثله وأشباهها - مبتدأ (١) ، والجمله الفعليه بعـدها خبرها ، ثم المفعول به الـذى هو فاعل فى المعنى : فالأصل جملت الورده - ضخم الهرم - قصر سكان المناطق القطبيه -

وعنـد إراده التعجب من كبر قاره آسيا ، وسعتها ، وغزاره سكانها ، وعلو جبالها ... و ... نقول ما أكبرها!! وما أوسع رقعتها!! وما أغزر سكانها!! وما أعلى جبالها!! ... والإعراب كما سبق تماما ، وكذلك المفعول به

و «مـا» التعجبيه فى هـذه التراكيب - ونظائرهـا - هى نوع من «النكره التامه» (٢) ، وتتضـمن - بذاتها (٣) - معنيين معـا ، أو : أنها ترمز إليهما معا ؛ هما : (توجيه الـذهن إلى أن ما بعـدها عجيب ، وأن الـذى أوجـده أمر عظيم) ويصـفها النحاه بأنها «نكره تامه». والماضـى بعدها جامد لا محاله (٤) ، مع أنه فى أصـله ثلاثى متصـرف ، ولكنه يفقد التصـرف باستعماله فى التعجب رباعيّا على وزن «أفعل» كما يفقد - فى الأرجح - الدلاله على الزمن إن لم توجد قرينه تدل على الزمن (٥).

١- انظر «ا» من الزياده التاليه - فى ص ٣٤٣ -.

٢- يريـدون بـالتنكير ، أنها بمعنى : «شـىء» أىّ شـىء. وبالتمام : أنها لا تحتاج إلا للخبر ، فلا تحتاج بعـدها إلى نعت أو غيره من القيـود. وتنكيرهـا أفادهـا إبهامـا جعلهـا فى أسـلوب التعجب بمعنى : «شـىء عظيم». وعلى هـذا تكون «النكره التـامه» هى النكره المحضه الخالصه من كل قيد ، أما المقيده بنعت أو غيره من القيود فتسمى : «نكره ناقصه». - وبيان هذا فى ج ١ م ١٧ -.

٣- أى : بلفظها وتكوينها ، لا بلفظ أو شىء آخر غيرها.

٤- ولا يـدل - عند المحققين - على زمن ؛ لأن الجمله التعجبيه متجرده لمحض «الإنشاء» المقصود منه «التعجب» ، فلا دلاله فيها على زمن عندهم (كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ٣٤٤ وفى رقم ١ من هامش ص ٣٤٩ وفى رقم ٤ من هامش ص ٣٦١) - وعدم دلالتها على الزمن مشـروط بألا تشتمل على لفظه : «كان» أو «يكون» أو غيرهما من الألفاظ أو القرائن التى أريد منها أن تدل على زمن مجدد معين ، طبقا للبيان الخاص بهذا فى الصفحات السالفه ، وفى صدر الجزء الأول عند الكلام على الأفعال - م ٤ -.

٥- كما سيجىء فى ص ٣٤٧ و٣٤٩ و٣٥٧.

زیاده وتفصیل

ا – لسنا بحاجه إلی الأخذ برأی من یقول : إن «ما» التعجبیه اسم موصول ، مبتدأ ، والجمله بعدها صلتها ، والخبر محذوف. ولا برأی آخر یقول : إنها نکره ناقصه (تحتاج إلی نعت بعدها) والجمله بعدها نعت لها ، والخبر محذوف ، ولا استفهامیه ... ولا ... ولا ... ، فکل هذه الآراء تحمل فی طیاتها کثیرا من التعسف ، وتقوم علی الحذف والتأویل من غیر داع ، ومن غیر أن تمتاز بمزیه تصرفنا عن الإعراب الأول الذی یتضمن کل مزایاها ، ویخلو من عیوبها. فعلینا التمسک به وحده ، وأن نختصر فی الإعراب ، فنقول : «ما» تعجبیه ، قاصدین مع هذا الاختصار أنها نکره تامه مبتدأ – من غیر حاجه للتصریح بما اصطلحنا علیه ...

ب – ورد عن العرب قولهم : (ما أمیلح فلانا وما أحیسنه ،) بتصغیر الفعلین الماضیین : «أملح وأحسن» عند استخدامهما فی التعجّب ، مع أن الأفعال لا تصغّر ... فهل یصح تصغیر غیرهما من الأفعال الماضیه المستخدمه فی التعجب ، والتی علی وزن «أفعل» ؛ قیاسا علی هذین الفعلین الماضیین؟ الرأی الشائع عدم الجواز ، ولکن سیبویه وبعض البصریین وفریق من غیرهم یبیحه. وفی الأخذ بهذا الرأی – أحیانا – تیسیر وتوسعه لا ضرر منهما (۱) ...

۱– تفصیل هذا – کاملا – فی باب : «التصغیر» من الجزء الرابع م ۱۷۵. ص ۶۳۱.

ثانيهما (١) : فعل ثلاثى لازم مشتمل على المعنى الذى يراد التعجب منه ، ونجعل هذا الفعل على وزن : «أفعل» ، وبعده باء الجر ، تجرّ اسما ظاهرا ، أو : ضميرا متصلا بها ، وكلاهما هو الذى يختصّ بمعنى الفعل. ففى الأمثله السابقه يقال : أجمل بالورده النّاضره! أضخم بهرم الجيزه! أقصر بسكان المناطق القطبيه!. أكبر بقاره آسيا! وأوسع برقعتها! وأغزر بسكانها! وأعل بجبالها! أو : أكبر بقاره آسيا! وأوسع بها! وأغزر بسكانها! وأكثر بهم!

أما إعراب : «أجمل بالورده الناضره» ففيه وفى نظائره إعرابان :

ا - أن نقول «أجمل» ، فعل ماض على صوره الأمر ، (أى على شكله الظاهر فقط (٢) ، دون الحقيقه المعنويه) .. «بالورده» الباء ، حرف جر زائد (٣). «الورده» فاعل مجرور بالباء لفظا ، ولكنه فى محل رفع على الفاعليه. «الناضره» نعت ، إمّا مجرور بالكسره تبعا للفظ الفاعل المنعوت ، وإما مرفوع بالضمه تبعا لمحل المنعوت ، ويكون المراد هو : جملت الورده ، أى : صارت ذات جمال عجيب ، وضخم الهرم ، أى : صار ذا ضخامه عجيبه. وقصر سكان المناطق القطبيه. أيضا ... ؛ وهكذا باقى صيغ «أفعل» التى جاءت فى ظاهرها على صوره الأمر ، وهى فى الحقيقه فعل ماض ؛ يراد منه فى ظاهره وفى حقيقته التعجب. ومثل النعت هنا غيره من التوابع ؛ فكل منها يجوز فيه الجر والرفع.

هذا إعراب الفاعل المجرور بالباء حين يكون اسما ظاهرا معربا ، أما حين يكون اسما مبنيّا ؛ كالضمير البارز ، أو غيره من المبنيات (ومن الأمثله

١- أما أولهما ففى ص ٣٤١ وكلاهما يجب تصحيح عينه المعتله كما أشرنا هناك - طبقا للبيان الآتى فى : «ا» ص ٣٤٧.

٢- جاء على صوره الأمر لإنشاء «التعجب» ؛ فالجمله كلها إنشائيه محضه ، ولا دلاله فيها - عند المحققين - على زمن ، إلا إن وجد تقييد يدل على الزمن (كما أشرنا فى رقم ٤ من هامش ص ٣٤٢ وكما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٩ و٣٥٣ و٣٦٢) - وهو مبنى على السكون حينا ، وعلى حذف آخره حينا آخر على حسب أحكام بناء الأمر ...

٣- وزيادته فى هذا الموضع لازمه ؛ فلا يمكن الاستغناء عنه بشرط أن يكون المجرور به اسما صريحا ، لا مصدرا مؤولا من «أن أو أن» وصلتهما ؛ إذ فى هذه الصوره المصدريه يجوز - إلا مع «أنّ» الناسخه فى رأى - حذف حرف الجر - انظر رقم ٢ من هامش الصفحه الآتيه -. كما سبق عند الكلام على «باء الجر» ج ٢ هامش رقم ١ من ص ١٥٣ م ٧١ و٣٥١ م ٨٩ - وكما سيجىء البيان فى رقم ١ من هامش ص ٣٦٢.

الآيه الكريمه : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) ... وبعض الأمثله التى سلفت) فإنه يكون مبنيّا ويذكر فى إعرابه : «أنّه مجرور بكسره مقدره على آخره ، منع من ظهورها علامه البناء الأصلى فى محل رفع» (١) فهو - كسابقه - فى أنه مجرور اللفظ ، مرفوع المحلّ ، وفى أنه يجوز فى تابعه الأمران : الرفع والجرّ.

ب - أو نقول : «أجمل» فعل أمر حقيقى ، وفاعله ضمير مستتر تقديره : أنت ، يعود على مصدر الفعل المذكور (وهو : الجمال) و «بالورده» الباء حرف جر أصلىّ ، وهى ومجرورها أصليان متعلقان (٢) بالفعل. والمراد الملحوظ : يا جمال أجمل بالورده ؛ أى : لازمها ، ولا تفارقها. فالخطاب الملحوظ موجّه لمصدر الفعل المذكور ، بقصد طلب استمراره ، ودوام بقائه معه (٣). ومثل هذا يقال فى الأمثله الأخرى ، والفاعل مفرد مذكر للمخاطب دائما لأنه ضمير مستتر للمصدر المخاطب فى كل الأحوال.

والإعرابان صحيحان (٤). والمعنى عليهما صحيح أيضا ؛ فلا خلاف بينهما

١- يلاحظ أن الضمير الواقع فاعلا فى آيه : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) إنما جاء خلفا عن «واو الجماعه» للغائبين ؛ إذ الأصل بناء على التقدير السالف : «سمعوا» ولما كانت واو الجماعه لا تكون فى محل جر امتنع وقوعها بعد «باء الجر» الزائده لزوما. ولم يكن بد من التوفيق بين الأمرين بالاستغناء عن واو الجماعه والإتيان بالضمير «هم» مكانه ؛ لأنه الضمير الذى يصلح للرفع وللجر مع دلالته على جماعه الغائبين.

٢- لازمان لا يمكن الاستغناء عنهما ، إلا فى حاله واحده يمكن فيها حذف الباء «فى الرأى الأغلب - حين تجر مصدرا مؤولا ... (وسيجىء تفصيل الكلام عليها عند بيان الحكم التاسع من أحكام التعجب ص ٣٦٢ م ١٠٩ وسبقت الإشاره لهذا فى رقم ٢ من هامش الصفحه السالفه ، وفى ج ٢ ص ١٣٥ م ٧١).

٣- ويصح أن يكون موجها للمخاطب الذى يراد منه أن يتعجب. مع وجوب إبقاء الضمير على حاله من الإفراد والتذكير. وهذا الوجه هو الذى ينطبق فى يسر وغير تكلف على مثل قول الشاعر : إذا عمّر الإنسان تسعين حجّه فأبلغ بها عمرا ، وأجدر بها شكرا

٤- وبهما قال الأقدمون ، ولكل رأى أنصاره وأدلته المقبوله ؛ فلا معنى لتجريح أحدهما كما يفعل بعض المتسرعين. ومن الإنصاف القول بأن المذهبين مقبولان ولكن كثيرا من أدلتهما وتعليلاتهما مصنوع ، لا يثبت على التمحيص ؛ ولا يعرفه العربى صاحب هذه اللغه ولا يدور بخلده ، فوق أنه لا يساير القواعد النحويه الأصليه المنتزعه من كلامه. فمن الخير إهمال الجدليات والتعليلات الزائفه التى تتردد فى نواح كثيره من هذا الباب وغيره.

فى تـأديه الغرض. إلاـ أن الإـعراب الثـانى أيسـر ، وأوضـح ، وهو إلى عقول ناشـئه المتعلمين أقرب. ويزداد يسـرا ووضوحا حين يكون الفاعل المجرور بالباء اسما مبنيّا كالضمير ، وغيره من المبنيات التى تحتاج فى إعرابها إلى تطويل.

ويلاحظ أن صـيغه : «أفعل» هذه جامده - كأختها الأولى - مع أن فعلهما الأصـلى ثلاثى متصـرف ، ولكنه يفقد التصـرف بسبب استعماله فى التعجب - كما أوضحنا(١) -.

١- فى ص ٣٤٢ ، ومـا يجىء فى ص ٣٤٩ ، ٣٥٧ وفى الأحكـام السـابقه يقول ابن مالـك فى باب عنوانه : «التعجب». ب «أفعل» انطق بعد : «ما» ؛ تعجّبا أو جىء ب «أفعل» قبل مجرور ببا أى : انطق بصيغه : «أفعل» لأجل التعجب ، بشرط أن تكون هذه الصيغه واقعه بعد كلمه «ما» (وهى : «ما» التعجبيه) وإن شـئت فجىء بصـيغه أخرى هى : «أفعل» وبعدها المتعجب منه (أى من شىء فيه). مجرور بالبـاء. ثم قال : وتلو «أفعل» انصـبنّه ؛ كما أوفى خليلينا! وأصـدق بهما! أى : (انصب ما يجىء بعـد «أفعل». والـذى يجىء بعد «أفعل» هو المفعول به المتعجّب منه ، (أى : من شـىء فيه) ثم ساق فى آخر البيت مثالين ؛ أحدهما : للمتعجب منه (أى : من شىء فيه) المنصوب بعد «أفعل» ؛ وهو : «خليلينا». والثانى المتعجب منه المجرور بالباء بعد «أفعل» وهو «أصدق بهما». ثم ساق بيتا ثالثا ضـمنه حكما سـنذكره فى مكانه من الأحكام بصـفحه ٣٦٠ ؛ هـو جـواز حـذف المتعجب منه إذا دل عليه دليـل ، ولم يتـأثر المعنى بحذفه ؛ يقول : وحذف ما منه تعجّبت استبح إن كان عند الحذف معناه يضح يضح. أى : يتضح. والفعل : «وضح يضح» ، والأصل : يوضـح ، ثم حـذفت الواو خضوعا لقاعـده صـرفيه تقضـى بحـذفها إذا وقعت ساكنه فى المضارع وقبلها فتحه وبعدها كسره - وسيذكر البيت لمناسبه أخرى فى ص ٣٦٠. ثم ذكر بعد هذا بيتا يقرر فيه أن هذين الفعلين ممنوعان من التصرف ؛ فهما جامـدان بحكم قـديم محتوم قرره النحـاه : ونص البيت : وفى كلاـ الفعلين قـدما لزما منع تصـرّف بحكم حتما (فى ترتيب البيت التواء ، والأصل : ولزم منع تصـرف فى كلا الفعلين بحكم حتم قدما ؛ أى : قديما. وسيجىء إيضاح لهذا البيت فى مكانه الأنسب عند الكلام على أحكام التعجب (ص ٣٥٧).

زياده وتفصيل

ا - همزه الماضى : «أفعل» فى التعجب هى لتعديه الصيغه التى يكون فعلها الثلاثى إمّا لازما فى الأصل ، وإمّا متعديا ، ولكنه يفقد التعديه عند أخذ الصيغه منه ؛ فتحل محلها تعديه جديده تغايرها. فمثال الأول : ما أظرف الأديب!! فإن الفعل : «ظرف» لازم أصاله ؛ فصار متعديا. ومثال الثانى : ما أنفع الحذر!! فإن الفعل : «نفع» متعد فى أصله. وتزول عند أخذ الصيغه منه ، فتنصب مفعولا به جديدا كان فى الأصل فاعلا ، إذ الأصل : نفع الحذر. فكلمه «الحذر» فاعل يصير مفعولا به بعد التعجب (١).

أما همزه «أفعل» ، فللصيروره على اعتباره ماضيا على صوره الأمر ...

ويجب تصحيح العين فى الصيغتين إن كانت فى غير التعجب تستحق الإعلال بالنقل ؛ مثل : ما أطول النخله ، وأطول بها (٢). ومن هذا قولهم : «ما أحوج الجبان إلى أن يرى ويسمع عجائب الشجعان» وكذلك يجب فكّ «أفعل» المضعف ، نحو : أشدد بحمره الورد. وقول الشاعر :

أعزز علىّ بأن تكون عليلا

أو أن يكون لكَ السّقام نزيلا

ب - يشيع فى هذا الباب ذكر : «المتعجّب منه» (وهو المعمول المنصوب أو المجرور بالباء) والتعبير الأنسب : هو : «المعمول المتعجّب من شىء يتصل به» لأن التعجب فى مثل : ما أنفع العلم!! ، إنما هو من نفع العلم ، لا من العلم ذاته. ولا بأس بالتعبير الشائع على اختصاره المقبول ؛ لأن المراد منه مفهوم.

ح - هناك صيغ أخرى للتعجب (٣) ، وأشهرها : «فعل» (٤) - بضم

١- كما سبق فى ص ٣٤١.

٢- عملا بالضابط العام فى الإعلال بالنقل - وسيجىء تفصيل الكلام على هذا الضابط فى موضعه المناسب (ج ٤ م ١٨٣ - ص ٧٣٣).

٣- سيجىء تفصيل الكلام عليها فى ص ٣٨٤ م ١١١ من باب : «نعم وبئس».

٤- جاء فى الأشمونى - ج ٢ آخر باب «تعدى الفعل ولزومه» - ما نصه عند الكلام على - - السبب الثانى الذى يجعل الفعل المتعدى لازما : (التحويل إلى «فعل» - بضم العين - لقصد المبالغه والتعجب ، نحو : ضرب الرجل ، وفهم ... بمعنى : ما أضربه وأفهمه!). ا ه ، فلم يأت فى كلامه ولا فى حاشيه الصبان ما يدل صراحه على أن المبالغه والتعجب يلازمان مدحا أو ذمّا ، مع أن النحاه صرحوا بأن تحويل الفعل الثلاثى إلى «فعل» - بضم العين ... بقصد المدح أو الذم يستلزم التعجب حتما - كما سيجىء فى ص ٣٨٤.

العين – وهو فعل لازم ؛ نحو : كبرت كلمه تخرج من فم الجاحد ، وخبث لفظا يجرى على لسانه.

ومنهـا : «أفعـل» بغير «ما» التعجبيه ، وأصـله فعل ثلاثى زيـد فى أوله همزه التصـيير ؛ نحو : أحسـنت قولا ، وأبرعت عملا. أى : ما أحسن قولك ، وما أبرع عملك ... وفعلها الثلاثى حسن وبرع.

والمشهور أن الصيغه الأولى قياسيه ، والثانيه سماعيه ذكرناها لندرك أمثلتها المسموعه.

* * *

ص: ٣٤٨

شروط الفعل

اشاره

الذى يبنى منه الصيغتان القياسيتان بناء مباشرا :

يشترط فيه ثمانيه شروط :

١- أن يكون ماضيا (١).

٢- ثلاثيّا ؛ فلا يصاغان من فعل زادت حروفه على ثلاثه ؛ مثل : دحرج - تعاون - استفهم .. - إلا إن كان الرباعىّ قبل التعجب على وزن : «أفعل» فيجوز - فى الرأى الأنسب (٢) - صياغتهما منه بشرط أمن اللبس ؛ كالأفعال (أعطى - أقفر - أظلم - أولى ...) فيقال : ما أعطى التقىّ - ما أقفر الصحراء - ما أظلم عقول الجهلاء - ما أولى الناصح بردع نفسه.

ومن الشاذ قولهم : ما أخصر كلام الحكماء ، فبنوه من «اختصر» الخماسىّ المبنى للمجهول أيضا (٣).

٣- متصرفا فى الأصل تصرفا كاملا ، قبل أن يدخل فى الجمله التعجبيه. (أما بعد دخوله فيها فيصير جامدا (٤)). فلا يصاغان من : ليس - عسى - نعم - بئس ... ونحوها من الأفعال الجامده تماما ، ولا من نحو : «كاد» التى هى من أفعال المقاربه ؛ لأن «كاد» هذه ناقصه التصرف ليس لها إلا المضارع - فى الأغلب -.

٤- أن يكون معناه قابلا للتفاضل والزياده ؛ ليتحقق معنى «التعجب» ؛ فلا يصاغان مما لا تفاوت فيه ، نحو : فنى - مات - غرق - عمى ؛ إذ لا تفاوت فى الفناء ، ولا فى الموت ، ولا الغرق ، ولا العمى ، وحيث يمتنع التفاوت والزياده فى معنى الفعل يمتنع الداعى للعجب ، إذ يكون المعنى مألوفا.

١- مع ملاحظه أن الفعل الذى يدخل فى صيغه التعجب يفقد - غالبا - الدلاله على الزمن عند عدم القرينه - فى رأى المحققين - ويتجرد منها إلا فى صوره واحده تقدمت. (طبقا لما أشرنا إليه فى هامش ص ٣٤٢ ، نقلا عن الجزء الأول حيث البيان وذكر المراجع فى صدره عند الكلام على الأفعال. وسيجىء الإيضاح فى هامش ص ٣٥٣ وص ٣٦١).

٢- وبه أخذ المجمع اللغوى - طبقا لما جاء فى ص ١٢١ من كتابه الذى أخرجه سنه ١٩٦٩ - باسم : «كتاب فى أصول اللغه» ...

٣- ففيه شذوذان ؛ أنه غير ثلاثى ، وأنه مبنى للمجهول. وسيجىء أنهما لا يصاغان من المبنى للمجهول.

٤- كما سبق فى هامش ص ٣٤٢ ويجىء فى ص ٣٥٧.

٥- ألا- يكون عند الصياغه مبنيّا للمجهول بناء يطرأ ويزول ، كالأفعال : عرف - علم - فهم ... وغيرها مما يبنى للمجهول حينا ، وللمعلوم حينا آخر ، دون أن يلازم البناء للمجهول فى كل الأحوال

أما الأفعال المسموعه التى يقال إنها تلازم البناء للمجهول. (مثل : زهى - هزل ...) (١) فالأنسب الأخذ بالرأى الذى يجيز الصياغه منها بشرط أمن اللّبس (٢) ؛ فيقال : ما أزهى الطاووس! وما أهزل المريض! ...

٦- أن يكون تامّا ، (أى : ليس ناسخا) ؛ فلا يصاغان - فى الرأى الأقوى - من «كان ، وكاد» ، وأخواتهما ...

٧- أن يكون مثبتا ، فلا يصاغان من فعل منفى ؛ سواء أكان النفى ملازما له ، أم غير ملازم ؛ مثل : ما عاج الدواء ، بمعنى : ما نفع ، ومثل ما حضر الغائب ، فالفعل الأول ، وهو : «عاج» الذى مضارعه : «يعيج» - ملازم للنفى فى أغلب أحواله ، لا يفارقه إلا نادرا ، والفعل : «حضر» فى هذا التركيب وأشباهه مسبوق بالنفى ، ويستعمل بغير النفى كثيرا ، وكذلك أفعال أخرى متعدده.

١- تقدم بيانها ، وحكمها ، وتحقيق هام خاص بها ، (فى ج ٢ ص ١٠٢ م ٦٧ باب : النائب عن الفاعل) ومن هذا التحقيق الخاص يتبين خطأ القول بوجود أفعال ملازمه للبناء للمجهول دائما (بعدها مرفوعها فاعل بها ؛ كما يزعمون) ، وأن الأفعال المعروفه ببنائها للمجهول دائما ليست إلا- كغيرها من سائر الأفعال الأخرى ؛ تبنى حينا للمعلوم ، وحينا للمجهول ، على حسب مقتضيات المعنى ، ودواعى الاستعمال الصحيح. أما قصر عدد معين من الأفعال على البناء للمجهول دائما دون استعماله للمعلوم فغلط شائع. وبناء على هذا التحقيق الهام والتصحيح المفيد يجوز أن يصاغ من مصادر تلك الأفعال مباشره - من غير وسيط. - «صيغتا التعجب» القياسى ، وأن يصاغ من مصدرها مباشره : «أفعل التفضيل». وفوق هذا يؤيد فريق من النحاه - ومنهم ابن مالك - صياغه التعجب من مصدر تلك الأفعال بفرض أنها ملازمه البناء للمجهول. أما الأفعال الأخرى التى ليست ملازمه للمجهول فلا يصح التعجب المباشر منها - اتفاقا - إذا كانت مبنيه للمجهول عند الصياغه للتعجب بناء عارضا ، لا ملازما فى رأى من يقول بهذه الملازمه التى قرر المحققون خطأها.

٢- وهذا رأى المجمع اللغوى أيضا - كما جاء فى ص ١٢١ من كتابه المجمعى الذى أصدره سنه ١٩٦٩ باسم : «كتاب فى أصول اللغه».

٨- ألا تكون الصفه المشبهه (١) منه على وزن : «أفعل» الذى مؤنثه : «فعلاء» ، نحو (عرج ، فهو : أعرج ، وهى : عرجاء) - (خضر ، فهو : أخضر ، والحديقه خضراء). (حمر الجلد ؛ فهو : أحمر ، والورده حمراء) - (حور فهو : أحور ، وهى : حوراء) ... وهكذا من كل صفه مشبهه تدل على لون ، أو : عيب ، أو : حليه ، أو ؛ شىء فطرىّ (٢) ...

* * *

١- سبق الكلام عليها وعلى أوزانها فى ص ٢٨١ م ١٠٤.

٢- لا ترتاح النفس للتعليلات التى ذكروها لمنع الصياغه من هذا القسم بأنواعه المختلفه ، التى لا ينطبق عليها الشرط الثامن ، ولا سيما التعليل بخوف اللبس بين صيغتى : «أفعل» التى تستعمل إحداهما فى التعجب ، والأخرى فى الصفه المشبهه فإن هذا اللبس وهم لا يتحقق ؛ إذ كيف يتحقق وإحداهما فعل ، والأخرى اسم ، ولكل منهما أحكام تغاير الأخرى. فالقرائن قويه تمنعه. ولا عله إلا عله الاستعمال العربى المجرد. وهو - فيما يبدو لنا - لا يمنع من صياغه التعجب من تلك الأشياء ، وكذا «التفضيل» - كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٩٨ - وذلك لسببين : أولهما : ورود السماع بقدر من تلك الأشياء يكفى للقياس عليه. وثانيهما : شده الحاجه إلى التعجب منها فى عصرنا ؛ بسبب ما كشفه العلم الحديث من التفاوت الواسع فى معنى كل منها ، والاختلاف البعيد بين أنواعه ودرجاته. وليس من الممكن إغفال هذا التفاوت والاختلاف فى استعمالاتنا التى تساير الحياه. ومثل هذا يقال فى صوغ «التفضيل» من الأفعال الداله على تلك المعانى ، بالرغم من أن للنحاه ما يشبه العذر فى بعض أنواع «التفضيل» ، ولكنه عذر يمكن دفعه - كما سيجىء البيان المفيد فى رقم ١ من هامش ص ٣٩٨. ويصرح بعض أئمه الكوفيين : كالكسائى ، وهشام الضرير وغيرهما ، برأى حسن يوافق ما سبق ؛ هو صحه مجىء التعجب مما يدل على الألوان والعاهات ، ووافقهم الأخفش من البصريين فى العاهات ، دون الألوان. وبرأى الكوفيين أخذ المجمع اللغوى - كما جاء فى ص ١٢١ من كتابه السالف -. وفى الشروط السابقه يقول ابن مالك (ساردا سبعه ، أما الثامن وهو : «الفعل الماضى» فمفهوم من السياق) : وصغهما من ذى ثلاث ، صرّفا قابل فضل ، تمّ ، غير ذى انتفا وغير ذى وصف يضاهى أشهلا وغير سالك سبيل فعلا يريد : صغهما من صاحب الحروف الثلاثه (وهو الماضى الثلاثى) - المتصرف - القابل للتفاوت - التام - غير المنفى - والذى صفته المشبهه ليست مثل : «أشهل» (شهل الرجل ، فهو : أشهل ، الأنثى شهلاء ، أى : قلّ سواد عينه ، وخالطتها حمره) ، وغير مبنى على صيغه : «فعل» ؛ وهى صيغه بناء الماضى الثلاثى للمجهول ، فهذه سبعه شروط لم يذكر بينها أنهما يصاغان من فعل ، لا من اسم ولا من حرف ؛ لأن هذا الذى تركه مفهوم مما سرده ، كما قلنا.

زیاده وتفصیل

زاد بعض النحاه شرطا آخر خالف به الأکثرین ؛ هو : ألا یستغنی عن الصیاغه منه بصیغه أخری مسموعه ؛ فلا یصح : ما أقیله!! فی التعجب من قیلولته (۱) لأنهم استغنوا عنها بقولهم : ما أکثر قائلته. ولا یصح ما أسکره ، ولا ما أقعده ، ولا ما أجلسه ، لأنهم استغنوا عنها بقولهم : ما أشد سکره – ما أکثر قعوده – ما أحسن جلوسه.

والحق أن هذا شرط غیر مقبول (۲) ؛ إذ یقتضینا أن نرهق أنفسنا بالبحث المضنی فی جمیع المظان لمعرفه ما استغنوا به عن الصیغه القیاسیه ؛ وهذا تکلیف لا یطاق ، ولا یمکن تحقیقه ، وفیه تعویق للتعبیر ، وتعطیل للقاعده ، وتحویل للقیاس عن معناه السدید.

* * *

۱- وهی وقت اشتداد الحر ظهرا. والفعل الماضی : قال.

۲- ولم یأخذ المجمع اللغوی بهذا الشرط.

كيفيه التعجب

إذا كان الفعل غير مستوف للشروط الثمانيه :

(١) إن كان الفعل جامدا ؛ مثل : نعم ، وبئس ... ، أو غير قابل للتفاوت ؛ مثل : مات – فنى ... و ... ، فلا يصاغ منه صيغه تعجب.

(٢) إن كان الفعل زائدا على ثلاثه (مثل : انتصر وتغلّب) أو : كان الوصف منه على «أفعل فعلاء» (مثل : حور وخضر) لم تجىء منه الصيغه مباشره. وإنما تجىء من فعل آخر مستوف للشروط ؛ صالح لما نريده ؛ (نحو : قوى – ضعف – حسن – قبح – عظم – حقر ...) فنقول : (ما أقوى – ما أضعف – ما أحسن – ما أقبح – ما أعظم – ما أحقر – ما أشد – ما أكبر – ما أصغر) ... ونحو ذلك مما يناسب ؛ أو نقول : (أقو – أضعف – أحسن – أقبح – أعظم – أحقر ...)

ثم نجىء بعد هذه الصيغه بمصدر الفعل الذى لم يستوف الشروط بسبب زيادته على ثلاثه أحرف ، أو بسبب أن الوصف منه على : «أفعل فعلاء» ونضعه بعد صياغه الفعل الجديد المناسب ، المستوفى. وننصب هذا المصدر بعد «ما أفعل» ونجرّه بالباء بعد «أفعل» ؛ نحو : ما أقوى انتصار الحقّ! وما أضعف تغلب الباطل! – أقو بانتصار الحق! ، وأضعف بتغلّب الباطل! ... ونحو : ما أجمل حور العيون! ، أجمل بحور العيون! – ما أنضر خضره الزرع! ، أنضر بخضره الزرع!. والأفعال غير المستوفيه هى : (انتصر – تغلّب – حور – خضر). أما الأفعال التى تخيرناها للصياغه مكانها فهى : (قوى ، ضعف ، جمل ، نضر ...)

(٣) إن كان الفعل منفيّا أخذنا الصيغه من الفعل المناسب الذى نختاره بالطريقه السالفه ، ووضعنا بعدها مضارع الفعل المنفى مسبوقا «بأن» المصدريه ، والنفى ؛ ففى نحو : ما فاز الرأى الضعيف ، نقول : ما أجمل ألّا يفوز الرأى للضعيف (١)!. وفى نحو : ما حضر خطيب الحفل ، نقول مثلا : ما أقبح ألّا

١- كان الفعل ماضيا منفيا قبل التعجب ، فصار بعده مضارعا ، مسبوقا «بأن المصدريه» ؛ وهى تخلصه للاستقبال. فهل بين الصورتين اختلاف فى الزمن؟ أجابوا : إن الصيغه مع التعجب - - صارت خالصه لإنشاء التعجب المحض إنشاء غير طلبى ، وتركت للدلاله على الزمان : كالشأن الغالب فى التعجب عند عدم وجود ما يدل على تقييد زمنى مقصود -. (وقد أشرنا لهذا فى هامش ص ٣٤٢ ، ويجىء إيضاح لها فى رقم ٤ من هامش ص ٣٦١ وفى هذا الهامش صوره مستثناه لا تتجرد من الزمن).

يحضر خطيب الحفل. والمصدر المؤول من «أن والفعل» فى هذه الأمثله وأشباهها فى موضع نصب مفعول به.

وإنما أتينا «بأن والفعل» لنستطيع المحافظه على بقاء الفعل الأصلى منفيّا ، إذ لو أخذنا منه صيغه التعجب مباشره لزال نفيه ، ولم يظهر الشأن فى التعجب أهو منفى أم غير منفى؟

ويجوز أن نقول فى الصور السابقه : أجمل بألّا يفوز الرأى الضعيف! - أقبح بألا يحضر خطيب الحفل! ؛ فيكون المصدر المؤول مجرورا بالباء. فالمصدر المؤول من : «أن والفعل» المفى وفاعله إما أن يكون فى محل نصب بعد : «ما أفعل» وإما أن يكون فى محل جر بالباء بعد : «أفعل».

ويجوز فى الفعل المنفى أن نجىء بمصدره الصريح - بدلا من المصدر المؤول - مسبوقا بكلمه : «عدم» الصريحه فى معنى النفى (أو بما يشبهها) ومجرورا بالإضافه إليها ؛ ففى مثل : ما صرخ المتكلم وما همس ، نقول : ما أحسن عدم صراخ المتكلم ، وما أجمل عدم همسه - أحسن بعدم صراخ المتكلم! ، وأجمل بعدم همسه!.

٤- إن كان الفعل مبنيّا للمجهول بناء عارضا يطرأ ويزول أخذنا الصيغه من الفعل الذى نختاره بالطريقه التى شرحناها ، ووضعنا بعدها الفعل المبنى للمجهول ، مسبوقا «بما المصدريه» (١) ، ففى نحو : عرف الحقّ ، وهدى إليه الضالّ : نقول : ما أحسن ما عرف الحق! وما أنفع ما هدى إليه الضّالّ - أو : أحسن بما عرف الحق! - وأنفع بما هدى إليه الضالّ! ، فالمصدر المؤول من «ما» وصلتها مفعول به بعد الصيغه الأولى ، ومجرور بالباء بعد الصيغه الثانيه.

١- وهى الغالبه فى هذا الموضوع دون غيرها.

وإنما أتينا «بما» المصدريه محافظه على بقاء الفعل مبنيّا للمجهول ، ولولاها لزال بناؤه للمجهول فلا يتبين أسلوب التعجب أللمجهول هو أم للمعلوم؟ أما الفعل الملازم للبناء للمجهول سماعا عند من يقول بهذه الملازمه (١) فقد سبق (٢) أن الأنسب الأخذ بالرأى الذى يجيز الصياغه من مصدره مباشره.

٥- وإن كان الفعل ناسخا ، (أى : غير تام) فإن كان له مصدر وجب أن نضع مصدره بعد صيغه التعجب التى نأخذها من الفعل الآخر الذى نختاره على الوجه المشروح فيما سلف ، ففى مثل : كان العربىّ رحّالا بطبعه ، نقول : ما أكثر كون العربىّ رحّالا بطبعه! - أو : أكثر بكون العربىّ رحّالا بطبعه! ... وإن لم يكن له مصدر أخذنا الصيغه من الفعل الآخر الذى نختاره ، ووضعنا بعدها الفعل الأصلى الذى ليس له مصدر ، وقبله «ما» المصدريه فينشأ منها ومن الفعل والفاعل بعدها مصدر مؤول هو مفعول به منصوب بعد: «ما أفعل» ومجرور ب «الباء» بعد : «أفعل». ففى مثل : كاد الكذب يهلك صاحبه ، نقول : ما أسرع ما كاد الكذب يهلك صاحبه ... وهكذا ...

هذه هى الطرائق الموصله للتّعجب إذا كان الفعل غير مستوف للشروط. أما إذا كان مستوفيا للشروط كلها فإن الصيغتين القياسيتين (٣) تؤخذان منه مباشره. ولا مانع من التعجب منه بالطريق غير المباشر أيضا ؛ وذلك بالإتيان بفعل آخر مناسب. (نحو : حسن - قبح - قوى - وغيرها من الأفعال الثلاثيه التى تناسب المراد) ، ثم نأخذ منه الصيغه التعجبيه ، ونجعل بعدها مصدر الفعل المستوفى للشروط ، إمّا منصوبا بعد «ما أفعل» وإمّا مجرورا بالباء بعد «أفعل» ، ففى مثل : برع الذكى ، وسبق أنداده ، نقول : ما أعظم براعه الذكى! ، وما أوضح سبقه أنداده! أو أعظم ببراعه الذكىّ! وأوضح بسبقه أنداده ... فليس من اللازم - والفعل مستوف للشروط - أن نأخذ

١- انظر تخطئه هذا الرأى فى رقم ١ من هامش ص ٣٥٠.

٢- فى ص ٣٥٠.

٣- وهناك الصيغ المشار إليها فى «ج» من ص ٣٤٧.

منه صيغه التعجب مباشره ، وإنما يجوز أن نأخذها منه أو من طريق فعل مختار آخر كما أوضحنا (۱) ....

ص: ۳۵۶

۱- وفى طريقه التعجب إذا كـان الفعل غير مسـتوف للشـروط يقول ابن مالك : واشـدد او أشـدّ أو شـبههما يخلف ما - بعض - الشـروط - عـدما يريـد : أن صـيغه : «أشـدد» (على وزن : أفعل) وصـيغه : «أشـدّ» (على وزن : «أفعل» ؛ لأن أصـلها قبل الإدغام : «أشـدد») أو شـبه هاتين الصـيغتين مما يؤخـذ من فعل آخر مسـتوف الشـروط ، تخلف الصـيغه التى لا يمكن صوغها مباشـره من الفعل الـذى عـدم بعض الشـروط ، أى : فقـد بعض الشـروط ؛ فهى تحل محلها. (وكلمه : «أو» فى البيت : حذفت همزتها ونقلت حركتها الواو الساكنه قبلها ؛ محافظه على وزن الشـعر). ثم بين أن مصدر الفعل العادم للشـروط ينصب بعد الصـيغه الجديده التى جئنا بها إن كانت على وزن : «أفعل» ، ويجر هذا المصدر بالباء إن كانت على وزن : «أفعل» يقول : ومصدر العادم بعد ، ينتصـب وبعد : «أفعل» جرّه ب «البا» يجب بعد ، أى : بعد الصـيغه الجديده ... ثم قرر أن ما جاء مخالفا لما سـبق فهو محكوم عليه بالندور (القله القليله جـدا) ، وأنه لا يقاس على المأثور منه (أى : المسـموع منه عن العرب) : وبالنّـدور احكم لغير ما ذكر ولا تقس على الّذى منه أثر

المسأله ۱۰۹ : الأحكام الخاصه بالتعجّب

أشهر أحكامه ما يأتى

(۱) وجوب اعتبار فعليه جامدين بعد صياغتهما للتعجب (۱). (مع أنهما فى أصلهما الثلاثى قبل التعجب مشتقان حتما) ولهذا لا يجوز أن يتقدم عليهما «المتعجّب منه» (۲) ، فلا يصح : العلم ما أنفع!! والجهاله ما أضرّ!! بتقديم المعمولين : «العلم والجهاله». كما لا يصح بالعلم أنفع!! وبالجهاله أضرر!!

ولا يصح أن تلحقهما علامه تذكير ، أو تأنيث ، أو إفراد ، أو تثنيه ، أو جمع ؛ فلابدّ من بقائهما على صيغتهما فى كل الأحوال من غير زياده.

ولا نقص ، ولا تغيير فى ضبط الحروف. ولكن إذا اتصل بآخرهما ضمير بارز يعود على المتعجّب منه وجب أن يكون هذا الضمير مطابقا لمرجعه ، نحو : الزارع ما أنفعه! ، والزارعه ما أنفعها! والجنديان ما أشجعهما! والوالدات ما أشفقهنّ! و .. و ..

(۲) وجوب إفراد فاعلهما المستتر (۳) ، وتذكيره ، فلا يكون لغير المفرد المذكر. وإذا كان ضميرا مستترا فهو واجب الاستتار.

(۳) امتناع الفصل بين فعل التعجب ومعموله إلا بشبه الجمله ، أو

۱- كما سبق فى ص ۳۴۲ و۳۴۶ و۳۴۹ وفى عدم تصرفهما يقول ابن مالك : وفى كلا الفعلين قدما لزما منع تصرّف بحكم حتما
وقد سبقت الإشاره لهذا البيت بمناسبه أخرى فى ص ۳۴۶.
۲- لأن الجامد لا يتقدم عليه معموله ، فى الأغلب - كما سيجىء البيان فى رقم ۲ من هامش ص ۴۰۰.
۳- أما غير المستتر فلا يسرى عليه هذا الحكم كالذى فى قوله تعالى (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) - وقد سبق إعراب هذه الآيه فى ص ۳۴۴ وستذكر لمناسبه أخرى فى ص ۳۶۰ وفى رقم ۴ من هامش ص ۳۶۱ -

بالنداء ؛ – أو «كان» الزائده بالإيضاح الآتى بعد (١). فلا يجوز : (ما أضيع – حقّا – الموده عند من لا وفاء له ، وما أبعد – يقينا – المجامله ممن لا حياء عنده). ويجوز : (ما أضيع – فى بلدنا – الموده عند من ولا فاء له! وما أبعد – بيننا – المجامله ممن لا حياء له!). كما يجوز : السماحه تدفع إلى أداء الحقوق. والشح يصدّ عنها ؛ فأكرم – يا أخى – بها! وأقبح يا زميلى به!) ...

ومن أمثلتهم فى الفصل بالجار والمجرور قولهم : (ما أهون على النائم القرير سهر المسهّد المكروب ... (٢)) وقول الشاعر :

بنى تغلب ، أعزز علىّ بأن أرى

ديارکمو أمست وليس بها أهل

وبالظرف قول الشاعر :

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها

وأحر – إذا حالت – بأن أتحوّلا

ويشترط فى شبه الجمله الذى يجوز الفصل به أن يكون متعلقا بفعل التعجب (٣) – كالأمثله السالفه – ، فلو كان متعلقا بمعمول فعل التعجب أو بغير فعل التعجب لم يصح الفصل به – ففى مثل : (ما أحسن الحليم عند دواعى الغضب! ، وما أشجع الصابر على الكفاح!) – لا يجوز : (ما أحسن عند دواعى الغضب الحليم ، ولا : ما أشجع على الكفاح الصابر.) لأن الظرف متعلق بكلمه : «الحليم» ، والجار والمجرور متعلقان بكلمه : «الصابر».

وقد يجب الفصل بالجار ومجروره المتعلقين بفعل التعجب ، إذا كان معمول فعل التعجب مشتملا على ضمير يعود على المجرور ، نحو : ما أليق بالطبيب أن يترفق! ، وما أحقّ بالمريض أن يصبر! ، ... فالمصدر المؤول من «أن والفعل» هو معمول لفعل التعجب ، ومشتمل على ضمير يعود على المجرور ... (٤) ومنه قول الشاعر :

١- فى الحكم الثامن ، ص ٣٦١.

٢- سبق هذا المثل فى آخر رقم ٢ من هامش ص ٢٨٦.

٣- قد يتعدى فعل التعجب إلى مفعوله بحرف جر معين تبعا لفعله الأصلى قبل التعجب وسيأتى بيان هذا فى الزياده ص ٣٦٣.

٤- فى الحكمين السابقين يقول ابن مالك باختصار فى ختام الباب : – وفعل هذا الباب لن يقدّما معموله ، ووصله به الزما أى : معمول الفعل فى هذا الباب لا يتقدم على فعله. والزم وصل المعمول بفعله ، بحيث لا يفصل بينهما فاصل إلا ما أشار إليه فى البيت الأخير التالى : وفصله بظرف او بحرف جر مستعمل ، والخلف فى ذاك استقر أى : أن الفصل بشبه الجمله مستعمل فى الكلام المأثور ، والخلاف بين النحاه ثابت فى أمر القياس عليه. ولكن الرأى الرشيد جواز القياس عليه. وكذا الفصل بالنداء فيه خلاف ، والصواب جوازه. وهل يجوز الفصل بالظرف ومعه الجار والمجرور؟ فى هذا خلاف : والأرجح المنع.

خليليّ ما أحرى بذى اللّبّ أن يرى

صبورا. ولكن لا سبيل إلى الصبر

٤- عدم جواز العطف - مطلقا - على فاعل «أفعل» فى التعجب وكذلك لا يجوز إتباعه ، فالتوابع كلها ممنوعه إذا كان هو المتبوع وحده. أما إن كان المتبوع هو الجمله التعجبيه كلها (فعلها وفاعلها) فلا يمتنع ؛ فيصح عطف جمله جديده على الجمله التعجبيه ؛ كقول الشاعر :

أولئك قومى باركَ الله فيهمو

على كل حال ما أعفّ وأكرما ...

فقد عطفت الجمله الثانيه (المكونه من الفعل الماضى : «أكرم» وفاعله) على الجمله التعجبيه التى تسبقها (والتى تتكون من الماضى «أعفّ» وفاعله). وكما يجوز الإتباع بالعطف بجمله يجوز الإتباع بالتوكيد اللفظى بجمله تؤكد الجمله التعجبيه كلها توكيدا لفظيّا. ويجوز الإبدال منها كذلك (بدل جمله من جمله). أما الإتباع بالنعت فلا يصح ؛ لأن المتبوع (وهو : المنعوت) لا يكون جمله.

٥- وجوب أن يكون المعمول (أى : المتعجّب منه) معرفه ، أو نكره مختصه ، فمثال المعرفه ما تقدم من الأمثله الكثيره ، وقول الشاعر :

ما أصعب الفعل لمن رامه!

وأسهل القول على من أراد!

ومثال النكره المختصه بوصف أو إضافه أو غيرهما مما يفيد الاختصاص : ما أسعد رجلا عرف طريق الهدى فسار فيه! وما أشقى إنسانا تبين الرشد من الغىّ ، فانصرف عن الرشد ، واتّبع الضلال!

ولو لا هذا الشرط لكان التعجب لغوا ؛ إذ لا فائده من قولنا : ما أسعد رجلا ... ما أشقى إنسانا ... ويتساوى فى هذا الحكم معمول «أفعل وأفعل».

٦- جواز حذف المعمول المتعجّب (١) منه فى إحدى حالتين ؛ (سواء أكان منصوبا بأفعل ، أم مجرورا بالباء بعد أفعل».

أولاهما : أن يكون ضميرا يدل عليه دليل بعد الحذف ؛ كقول الشاعر :

جزى الله عنى - والجزاء بفضله -

ربيعه ، خيرا. ما أعفّ! وأكرما!

أى : ما أعفّها وأكرمها. وقول الآخر :

أرى أمّ عمرو دمعها قد تحدّرا

بكاء على عمرو. وما كان أصبرا!

أى : أصبرها.

ثانيتهما : أن تكون صيغه التعجب هى : «أفعل» وقد حذف معمولها المجرور وحذف معه حرف الجر ، وقبلها صيغه للتعجب على وزن : «أفعل» أيضا ، ولهذه الصيغه الأولى معمول مذكور ، مماثل للمعمول المحذوف مع حرف الجرّ ... وقد عطفت الصيغه الثانيه مع فاعلها على الأولى مع فاعلها ؛ عطف جمله على جمله (٢) ؛ كقوله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)(٣) ، أى : وأبصر بهم. ونحو : أحسن بصاحب المروءه وأكرم! ؛ أى : وأكرم بصاحب المروءه ، وقول الشاعر :

أعزز بنا! ، وأكف! إن دعينا

يوما إلى نصره من يلينا (٤)

...

١- سبقت الإشاره - فى «ب» من ص ٣٤٧ - إلى ما يتردد فى هذا الباب من قولهم : «المتعجّب منه» وأنهم يريدون : المعمول الذى له صله بالأمر الذى يدعو للتعجب.

٢- لم يشترط بعض النحاه شيئا من هذا كله ، واكتفى باشتراط وجود قرينه تدل على المحذوف ، وقالوا هذا الرأى أحسن وأوجه.

٣- سبق هذا المثال لمناسبه أخرى فى ص ٣٤٤ وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٥٧.

٤- وإلى هذا أشار ابن مالك ببيت سبق شرحه فى ص ٣٤٦ ، هو : وحذف ما منه تعجّبت استبح إن كان عند الحذف معناه يضح

٧- تجرد فعل التعجب - فى الأغلب (١) - من الدلاله على زمن ؛ لأن الجمله التعجبيه كلّها إنشائيه محضه ، الغرض منها إنشاء التعجب ، فتركت الدلاله الزمنيه ، وانسلخت منها ، واقتصرت على تحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله ، وهو «الإنشاء غير الطلبى» ، المقصود منه إعلان التعجب ، كما أسلفنا (٢).

٨- جواز الفصل بين «ما» التعجبيه وفعل التعجب «بكان» الزائده (٣) كقول الشاعر يحنّ إلى أهله ورفاقه :

ما كان أجمل عهدهم وفعالهم!

من لى بعهد فى الهناء تصرّما؟

وقول الآخر :

ما كان أحوج ذا الجمال إلى

عيب يوقّيه من العين

وقد تقع «كان» التامه المسبوقه بما المصدريه بعد صيغه التعجب ؛ نحو : ما أحسن ما كان الإنصاف (٤).

١- قلنا : «فى الأغلب» لوجود حاله قد يدل فيها على الزمن هى المشار إليها فى رقم ٣ من هامش ص ٣٤٢ ...

٢- انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٤٢ حيث الحاله التى يدل فيها على الزمن - وهامش ص ٣٥٣ ، ورقم ٤ الآتى هنا.

٣- سبق تفصيل الكلام على زيادتها ، وما يستتبعه من أحكام فى ح ١ ص ٤١٨ م ٤٤ وفى هامش ص ٣٩ منه.

٤- «ما» مصدريه ، «كان» فعل ماض تام ، بمعنى : وجد وظهر ، «الإنصاف» فاعلها. والمصدر المؤول مفعول فعل التعجب. والتقدير : ما أحسن وجود الإنصاف فى الماضى. فإن قصد الاستقبال جىء بالفعل التام : «يكون» بدلا من الفعل : «كان». ووجود الفعل الماضى «كان». والمضارع : «يكون» يقيد التعجب بزمن معين ، وهذا - وإن كان قليلا - جائز ؛ فمن الجائز تقييد فعل التعجب بزمن ماض والمجىء بالفعل «كان» ، أو : «أمسى» للنص على هذا التقييد بالمضى ، وبكلمه : «الآن» ، أو ما بمعناها للنصّ على التقييد بالزمن الحالى ، وبالفعل : «يكون» ونحوه - كالظروف المستقبله للدلاله - على الاستقبال ، ومنه قوله تعالى (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنا) والمهم وجود قرينه تدل على التقييد المقصود. وبغير التقييد تتجرد الجمله التعجبيه من الدلاله الزمنيه (كما رددنا فى هامش ص ٣٤٢ و٣٤٩ و٣٥٣ و ... - (راجع الأشمونى والصبان آخر هذا الباب). - - وقد تقع «كان» بلفظ الماضى زائده بين «ما» التعجبيه وفعل التعجب. والأحسن فى هذه الصوره أن تكون مهمله لا عمل لها مطلقا ، ولا فائده منها إلا الدلاله على أن زمن التعجب ماض (طبقا للبيان والتفصيل السابقين فى ج ١ م ٤٤ «زياده كان» وكذلك م ٤ عند الكلام على الأفعال.

٩- جواز حذف الباء الداخله على معمول «أفعل» بشرط أن يكون ما تجره مصدرا مؤولا من : «أن المصدريه». و «الفعل» ، أو : «أنّ» مع معموليها (١) ، نحو : أحبب أن تكون المقدّم! ، وقول الشاعر :

أهون عليّ إذا امتلأت من الكرى

أنى أبيت بليله الملسوع

والأصل : بأن تكون ... وبأنى ...

* * *

١- يرى بعض النحاه (كما أشرنا فى رقم ٣ من هامش ص ٣٤٤ وكما سبق فى ج ٢ ص ١٣٥ م ٧١) أن حذف «الباء» ممنوع هنا قبل المصدر المؤول من «أنّ» ومعموليها ؛ بحجه أنه غير مسموع بخلاف حذفها قبل المصدر المؤول من «أن والفعل والفاعل» فهو مسموع إلى الحد الذى يبيح القياس عليه. وهذا رأى رفضه آخرون - ورأيهم حق - لأن حذف حرف الجر مطرد قبل : «أن وأنّ» المصدريتين ؛ فلا معنى لإخراج «أنّ» هنا ، وبخاصه مع وجود أمثله مسموعه ، ولو قليله ، لأن قلتها فى موضع بعينه لا تقدح فى الاطراد المستمد من أغلب الحالات. لكن إذا حذفت «باء الجر» أتلاحظ وتقدّر بعد الحذف ، فيعرب ما بعدها على اعتبارها كالمذكوره ، أم لا تلاحظ ولا تقدر ؛ فيعرب ما بعدها على اعتبار عدم وجودها وعدم ملاحظتها؟. قولان. ولعل الأول هو الأنسب ، لمسايرته الحالات الأخرى التى ليست للتعجب ، فيكون الأمر مطردا فى التعجب وغيره. ومن الضرورات الشعريه المستقبحه التى لا يرتضيها كثير من النحاه - حذف «باء الجر» من المتعجب منه إذا لم يقع بعدها «أنّ ، أو أن» وإذا حذفت - مع الاستقباح - فما حكم الاسم الظاهر بعدها؟ قيل يرفع ؛ لأنه فى الأصل بمنزله الفاعل ، وقيل ينصب ؛ لأنه بمنزله المفعول به.

زیاده وتفصیل

ا - عرفنا (۱) أن صیغه : «أفعل» تحتاج إلی معمول بعدها منصوب ، یعرب مفعولا به ، وأن صیغه : «أفعل» تحتاج إلی معمول بعدها مجرور بالباء ، وأنهما یحتاجان - أحیانا - إلی شبه جمله بعدهما ، وقد یفصل شبه الجمله بینهما وبین معمولهما ... و ...

وقد تحتاج صیغه التعجب إلی معمولات أخری غیر التی سبقت ؛ کالحال والتمییز ، والاستثناء ...

وقد تحتاج إلی معمول مجرور بحرف جر معیّن (۲) ، مجاراه لفعلها الأصلی قبل التعجب ؛ ویصیر الجار والمجرور متعلقین بها. (أی : بصیغه فعل التعجب) (۳). لکن ما هو هذا الحرف المعیّن من حروف الجرّ؟ (۴).

إن کان فعل التعجب دالا علی حب ، أو کره ، أو ما بمعناهما ؛ - کالود ، والبغض - فحرف الجر المناسب : هو : «إلی» بشرط أن یکون ما بعد «إلی» فاعلا فی المعنی لا فی اللفظ ، وما قبلها مفعولا فی المعنی لا فی اللفظ ؛ نحو : ما أحبّ العلم إلی النابغین!! ، وما أبغض النقص إلی القادرین!!. ففعل التعجب : «أحبّ» قد نصب مفعوله. واحتاج إلی جار ومجرور تبعا لأصله ، فجیء بهما. وحرف الجر هو : «إلی» لأن فعل التعجب دال علی «الحب» ، وما بعد «إلی» مجرور بها. لکنه فاعل معنوی ، لا نحویّ ، لأنّ النابغین -

---

۱- فی ص ۳۴۱.

۲- کما أشرنا فی رقم ۳ من هامش ص ۳۵۸.

۳- إذا کان المفعول به لصیغه الماضی «أفعل» ضمیرا بعده تمییز ، فما نوع هذا التمییز؟ أتمییز مفرد أم تمییز جمله؟ وکذلک ما نوع التمییز بعد الضمیر المجرور بالباء فی صیغه : «أفعل به»؟ الإجابه فی : «باب التمییز» - ج ۲ م ۸۸ ص ۳۴۳.

۴- انظر - أ - من ص ۴۳۲ حیث الکلام علی تعدیه «أفعل التفضیل» بحرف الجر ، فیتبین التشابه والتخالف بین «التعجب والتفضیل» فی هذه التعدیه.

والقادرين هم الفاعلون لحب العلم ؛ وبغض النقص. وما قبل إلى : (العلم - النقص) هو المفعول المعنوى - لا النحوىّ ؛ لأنه الذى وقع عليه الحب - والبغض.

ولهذا ضابط سبق بيانه (١) ؛ هو : أن يحذف فعل التعجب ومعه «ما التعجبيه» إن وجدت ، ويوضع مكانهما فعل آخر من مادته ومعناه ، يكون فاعله النحوى هو الاسم المجرور بإلى ، ومفعوله هو الاسم الواقع بينها وبين فعل التعجب. فإن استقام المعنى على هذا صح مجىء «إلى» ، وإلّا وجب تغييرها. ففى المثال السابق نقول : أحب ، أو : يحب النابغون العلم ، ويكره القادرون النقص. وقد استقام المعنى فدلت استقامته على صحه مجىء «إلى».

فإن كان ما بعدها ليس فاعلا فى المعنى ، وإنما هو مفعول معنوى وما قبلها هو الفاعل المعنوى وجب الإتيان «بلام الجر» ، بدلا من : «إلى» ؛ نحو : ما أحبّ الوالده لمولودها! ، فالوالده هى الفاعل المعنوى - لا النحوىّ - الذى فعل الحب أو قام به الحب. والمولود هو المفعول المعنوى - لا النحوىّ - الذى وقع عليه الحبّ ؛ لصحه قولنا : أحبت ، أو تحب الوالده مولودها ... فمعنى : «إلى» ، و «اللام» ، فى مثل هذا الموضع هو : «التبيين» ، أى : بيان الفاعل المعنوى والمفعول المعنوى ، وتمييز كل منهما من الآخر.

ب - إن كان أصل فعل التعجب فعلا متعديا بنفسه لواحد فإنه يصير لازما يتعدى بحرف جر خاص هو : «اللام» كذلك ، مثل : ما أضرب الناس للجاسوس!!

وإن كان أصل فعل التعجب فعلا لازما يتعدى إلى معموله بحرف جر معين وجب أن يجارى أصله فى التعدى بهذا الحرف إلى معموله ؛ نحو : ما أغضب الناس على الخائن. وقول شوقى :

ما أجمل الهجره بالأحرار

إن ضنّت الأوطان بالقرار

لأنه يقال : غضب الله على الكافر ... - جمل المرء بخلقه ...

١- ج ٢ ص ٣٤٥ م ٩.

ج – قد يصاغ فعل التعجب من فعل ينصب بنفسه مفعولين (١) مثل «كسا» ، و «ظن» فى نحو : كسا الغنىّ فقيرا ثيابا – ظنّ البخيل الجود تبذيرا.

ولفعل التعجب الذى يصاغ من المتعدى لمفعولين أربع حالات (٢).

الأولى : أن يكتفى بفاعل المتعدى فينصبه مفعولا به ؛ نحو : ما أكسى الغنىّ!! ، ما أظنّ البخيل!! فكلمتا : «الغنى والبخيل» كانتا فى الأصل قبل التعجب فاعلا ؛ فصارتا بعده مفعولا به لفعل التعجب الذى اكتفى بهذا المفعول به ، واقتصر عليه.

الثانيه : أن يزيد على الفاعل السابق الذى صار مفعولا به – أحد المفعولين الأصليين مجرورا باللام ؛ فنقول : ما أكسى الغنىّ للفقير!! – ما أظنّ البخيل للجود!! فكلمتا : «البخيل» ، و «الجود» كانتا قبل التعجب مفعولين للفعل المتعدى لاثنين ، ثم صارتا بعد التعجب مجرورين باللام ، ومتعلقين مع مجرورهما بفعل التعجب.

الثالثه : أن يزيد على الحاله السابقه المفعول الأصلى الثانى ؛ فنقول ما أكسى الغنىّ للفقير ثيابا! – ما أظنّ البخيل للجود تبذيرا!.

الرابعه : حذف لام الجر السابقه ونصب الثلاثه مباشره بشرط أمن اللبس ، نحو : ما أكسى الغنىّ الفقير الثياب!! وما أظنّ البخيل الجود تبذيرا. فإن خيف اللبس أدخلت لام الجر على المفعولين الأصليين ؛ نحو : ما أظن الرجل لأخيك ، لأبيك ، والأصل : ظنّ الرجل أخاك أباك ...

لكن ««أفعل» فى التعجب لا ينصب إلا مفعولا به واحدا ، وفى الأمثله السابقه استوفى حقه بنصبه المفعول به الذى كان فى الأصل فاعلا. فما الذى

١- سواء أكان أصلهما المبتدأ والخبر كالفعل : «ظن» أم لم يكن أصلهما ذلك ، كالفعل : «كسا».

٢- كثر الخلاف والاضطراب بين المراجع المطوله بشأن هذه الحالات. وأصفاها – مع إيجازه – ما جاء فى شرح : «التصريح». وقد نقلنا هنا صفوه ما تضمنته المطولات.

نصب المفعول الثانى ، إن وجد ، وكذلك الثالث؟

إن البصريين يقدرون فعلا - - أو ما يشبهه - ينصب المفعول الثانى إن وجد ، وكذلك الثالث ؛ ويسترشدون فى تقديره بفعل التعجب المذكور قبله ؛ فيقولون فى تأويلهم : (ما أكسى الغنىّ يكسو الفقير!! - أو : ما أكسى الغنىّ يكسو الفقير ثيابا!!) - (ما أظنّ الغنىّ! .. يظن الجود ... - أو ما أظنّ الغنىّ يظن الجود تبذيرا!!) ...

والكوفيون لا يقدرون محذوفا ولا يتأولون ، ويقولون : حقّا أنّ «أفعل» فى التعجب لا ينصب إلا مفعولا به واحدا ، لكنه فى هذه الصور وأمثالها ينصب أكثر من مفعول به واحد.

ولا أثر للخلاف فى المعنى ، ولكن فى رأى الكوفيين يسر وقبول - لبعده من التكلف ، والحذف ، والتقدير.

* * *

المسأله ۱۱۰ : ألفاظ المدح والذم

اشاره

... (ومنها : «نعم» ، و «بئس» (۱) ، وما جرى مجراهما).

فى اللغه ألفاظ وأساليب كثيره ؛ تدل على المدح ، أو الذم. بعضها يؤدى هذه الدلاله صريحه ؛ لأنه وضع لها من أول الأمر نصّا ، وبعضها لا يؤديها إلا بقرينه (۲). فمن الأول الذى يؤديها صريحه قولك : (أمدح - أثنى - أستحسن ... - أذم ، أهجو ، أستقبح) ... وأشباهها ، وما يشاركها فى الاشتقاق ، نحو : أمدح فى الرجل تجلّده ، وحسن بلائه ، وأذم فيه يأسه ، وفتور عزيمته - أثنى عليك بما أحسنت ، وأهجو من قبض يده عن الإحسان ...

ومنها : الجميل - العظيم - الفاضل - الماجد - البخيل - الحقود - الخائن ... وغيرها من ألفاظ المدح والذم الصريحين.

ومن الثانى الذى يحتاج لقرينه : وفره لا تكاد تعدّ ؛ فى مقدمتها : أساليب النفى ، والاستفهام ، والتعجب (۳) ، والتفضيل ، ونحوها ؛ فإنها أساليب قد تضم - أحيانا - إلى معناها الخاص دلالتها على المدح أو الذم ، بقرينه ؛ كقولك فى إنسان يتحدث الناس بفضائله ومزاياه ، أو : بنقائصه وعيوبه : «ما هذا بشرا». تريد فى حاله المدح : أنه ملك ، مثلا ، وفى حاله الذم : أنه شيطان. ومثل قول شوقى :

هل الملك إلا الجيش شأنا ومظهرا؟

ولا الجيش إلا ربّه حين ينسب؟

۱- فيهما لغات ؛ أشهرها : (كسر الأول مع سكون الثانى) ، (وفتح الأول مع كسر الثانى) ، (وفتح الأول مع سكون الثانى) ، (وكسر الأول والثانى معا). والأفصح والأشهر عند استعمالها فى المدح والذم الاقتصار على اللغه الأولى.

۲- حاليه ، أو كلاميه.

۳- انظر رقم ۶ من هامش ص ۳۳۹.

وقوله :

إلام (١) الخلف بينكم؟

إلاما؟

وهذى الضّجه الكبرى علاما (٢)؟

وفيم يكيد بعضكمو لبعض؟

وتبدون العداوه والخصاما؟

وقول المتنى : * ما أبعد العيب والنقصان من شرفى!! *

وقوله فى ذم قائد الجيش الرومى :

فأخبث به طالبا قهرهم!!

وأخيب به تاركا ما طلب!

وقول أعرابى سئل عن حاكمين : أمّا هذا فأحرص الناس على الموت فى سبيل الله ، وأما ذاك فأحرص الناس على الحياه فى سبيل الشيطان ...

ومن النوع الأول الصريح : «نعم» ، و «بئس» وما جرى مجراهما من الألفاظ التى تدلّ نصّا على المدح العام (٣) أو : الذمّ العامّ (٤) ، وتمتاز «نعم وبئس» من باقى نوعهما الصريح بأحوال وأحكام خاصه بهما ، دون نظائرهما من النوع الصريح ، وأشهر هذه الأحوال والأحكام ما يأتى :

١- دلاله «نعم» على المدح العامّ ، و «بئس» على الذم العام ... (٥)

١- إلى أى شىء؟ فكلمه : «م» أصلها : «ما» الاستفهاميه التى تحذف ألفها عند الجر وعدم الوقف عليها. أما عند الوقف فتحذف الألف ، وتحل محلها «هاء» السكت. ولكنها لم تحذف فى آخر الشطرتين ؛ مراعاه لقواعد القافيه ، كى تماثل آخر الأبيات التاليه لها. والخطاب موجه للمصريين.

٢- على أى شىء؟ ويقصد بالضجه الخلاف الحزبى الطاغى فى عصره ، والخصومات العنيفه بين الأحزاب المصريه بسبب بعض المشروعات السياسيه ، ومنها : المشروع الذى كان سببا فى احتدام النزاع ؛ وهو : الذى اشتهر باسم : «تصريح ٢٨ فبراير سنه ١٩٢٢». اعترفت فيه إنجلترا - وكانت تحتل مصر إذ ذاك - باستقلال البلاد المصريه ولكن بقيود وشروط.

٣- المراد بالعموم هنا فى المدح وفى الذم أنه ليس مقصورا على شىء معين ، ولا على صفه خاصه ، ولا يتجه إلى أمر ، دون آخر ، ولا يتضمن معنى التعجب - كما نص على هذا «الخضرى» فى آخر الباب - ؛ بل يتجه بغير تعجب إلى كل أمور الممدوح أو المذموم ؛ فالمدح العام يشمل الفضائل كلها ؛ مبالغه ، ولا يقتصر على بعض منها ؛ كالعلم ، أو الكرم ، أو الشجاعه ... والذم العام يشمل العيوب كلها مبالغه ، ولا يقتصر على بعض منها ؛ كالكذب ، أو الجهل ، أو السفه ... ومن الأمثله قوله تعالى : (وَاعْتَصِمُوا بِاللهِ هُوَ مَوْلاكُمْ ، فَنِعْمَ الْمَوْلى ، وَنِعْمَ النَّصِيرُ) وقوله تعالى : (أَفَمَنِ اتَّبَعَ رِضْوانَ اللهِ كَمَنْ باءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللهِ وَمَأْواهُ جَهَنَّمُ ، وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) فالمدح والذم هنا مختلفان بسبب -- «العموم» عنهما فى الأفعال الأخرى التى تجرى مجرى «نعم وبئس» حيث يكون المدح والذم فى تلك الأفعال الأخرى خاصين ومتضمنين التعجب ، (طبقا لما سيجىء فى ص ٣٨٤). وإنما يستفاد العموم مع «نعم ، وبئس» عند الإطلاق وعدم التقييد ؛ فإن وجد تقييد زال التعميم ؛ نحو : نعم الغنى محسنا.

٤- المراد بالعموم هنا فى المدح وفى الذم أنه ليس مقصورا على شىء معين ، ولا على صفه خاصه ، ولا يتجه إلى أمر ، دون آخر ، ولا يتضمن معنى التعجب - كما نص على هذا «الخضرى» فى آخر الباب - ؛ بل يتجه بغير تعجب إلى كل أمور الممدوح أو المذموم ؛ فالمدح العام يشمل الفضائل كلها ؛ مبالغه ، ولا يقتصر على بعض منها ؛ كالعلم ، أو الكرم ، أو الشجاعه ... والذم العام يشمل العيوب كلها مبالغه ، ولا يقتصر على بعض منها ؛ كالكذب ، أو الجهل ، أو السفه ... ومن الأمثله قوله تعالى : (وَاعْتَصِمُوا بِاللهِ هُوَ مَوْلاكُمْ ، فَنِعْمَ الْمَوْلى ، وَنِعْمَ النَّصِيرُ) وقوله تعالى : (أَفَمَنِ اتَّبَعَ رِضْوانَ اللهِ كَمَنْ باءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللهِ وَمَأْواهُ جَهَنَّمُ ، وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) فالمدح والذم هنا مختلفان بسبب -- «العموم» عنهما فى الأفعال الأخرى التى تجرى مجرى «نعم وبئس» حيث يكون المدح والذم فى تلك الأفعال الأخرى خاصين ومتضمنين التعجب ، (طبقا لما سيجىء فى ص ٣٨٤). وإنما يستفاد العموم مع «نعم ، وبئس» عند الإطلاق وعدم التقييد ؛ فإن وجد تقييد زال التعميم ؛ نحو : نعم الغنى محسنا.

٥- المراد بالعموم هنا فى المدح وفى الذم أنه ليس مقصورا على شىء معين ، ولا على صفه خاصه ، ولا يتجه إلى أمر ، دون آخر ، ولا يتضمن معنى التعجب - كما نص على هذا «الخضرى» فى آخر الباب - ؛ بل يتجه بغير تعجب إلى كل أمور الممدوح أو المذموم ؛ فالمدح العام يشمل الفضائل كلها ؛ مبالغه ، ولا يقتصر على بعض منها ؛ كالعلم ، أو الكرم ، أو الشجاعه ... والذم العام يشمل العيوب كلها مبالغه ، ولا يقتصر على بعض منها ؛ كالكذب ، أو الجهل ، أو السفه ... ومن الأمثله قوله تعالى : (وَاعْتَصِمُوا بِاللهِ هُوَ مَوْلاكُمْ ، فَنِعْمَ الْمَوْلى ، وَنِعْمَ النَّصِيرُ) وقوله تعالى : (أَفَمَنِ اتَّبَعَ رِضْوانَ اللهِ كَمَنْ باءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللهِ وَمَأْواهُ جَهَنَّمُ ، وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) فالمدح والذم هنا مختلفان بسبب -- «العموم» عنهما فى الأفعال الأخرى التى تجرى مجرى «نعم وبئس» حيث يكون المدح والذم فى تلك الأفعال الأخرى خاصين ومتضمنين التعجب ، (طبقا لما سيجىء فى ص ٣٨٤). وإنما يستفاد العموم مع «نعم ، وبئس» عند الإطلاق وعدم التقييد ؛ فإن وجد تقييد زال التعميم ؛ نحو : نعم الغنى محسنا.

واعتبار كل لفظ منهما فى هـذه الحاله وحـدها فعلا ماضـيا ، لازما (١) جامـدا ، لابـد له من فاعـل. ومع أن كلّا منهما يعرب فعلا ماضـيا فـإنه متجرد من دلالـته الزمنيه ، ومنسـلخ عنها بعـد أن تكوّنت منه ومن فاعله جمله «إنشائيه غير طلبيه» ؛ يقصـد منها إنشاء المـدح العـام ، أو الـذم العـام ، من غير إراده زمن مـاض أو غير ماض ... فكلاهما انتقل إلى نوع خاص من «الإنشاء المحض غير الطلبى» لا دلاله فيه على زمن (٢) مطلقا ، نحو : نعم أجر المخلصين - بئس مصير المتجبرين.

ولجمودهما فى هـذه الحاله وحدها لا يكون لهما مضارع ، ولا أمر ، ولا شـىء من المشـتقات ... وتلحقهما تاء التأنيث - جوازا - إذا كان فاعلهما اسـما ظاهرا مؤنثا (٣) ، ويصـح حـذفها بكثره ، ولو كان الفاعل مؤنثا حقيقيّا ؛ نحو : نعم .. أو : نعمت فتاه العمل والنشـاط ، وبئس ... ، أو : بئست فتـاه البطـاله والخمول. أمـا فى غير هـذه الحـاله الخـاصه بالمـدح والـذم فهمـا فعلان ماضـيان ، متصرفان ، دالّان على زمن مضى : نحو : نعم العيش ينعم ، فهو ناعم ؛ أى : لان واتسع. وبئس المريض يبأس ؛ فهو : بائس ...

٢- قصر فاعلهما على أنواع معينه ، أشهرها ما يأتى :

ا - المعرف «بأل» الجنسيه (٤) ، أو : «العهديه» (٥) ، نحو : نعم الوالد

١- انظر ما يختص بهذا فى رقم ٣ من ص ٣٧٣.

٢- انظر الصـبان فى هـذا الموضع ، أمـا البيـان الكامـل وذكر المراجع الأخرى ففى صـدر الجزء الأول - م ٤ - عنـد الكلام على أقسام الفعل.

٣- وكـذلك إذا كان «المخصوص» مؤنثا فإنه يجوز تذكير الفعل وتأنيثه وإن كان الفاعل مذكرا ؛ طبقا لما سـيجىء بيانه فى ص ٣٧٨. وقد سبق فى باب الفاعل (ح ٢ م ٦٦ ص ٦٧ و ٧٠) بيان الحالتين السالفتين ، وحكم تاء التأنيث من جهه ذكرها وحذفها.

٤- هى الـداخله على نكره لإفاده العموم والشـمول مع التعريف ، ويغلب أن يصـلح فى مكانها كلمه : «كل» فلا تدخل على ما لا يقبـل التعريف فى أغلب اسـتعمالاته ؛ مثل «غير» - مع ملاحظه ما سـبق فى رقم ۴ من هامش ص ۲۴ - ، ولا- على المعرفه مثل : «الله».

٥- (وانظر المراد من الجنس والعهـد فى هـذا البـاب فى «ا» من ص ٣٧٤ ، ثم مـا يتصـل بالمسأله فى ص ٣٧٥ و ٣٧٦). وقد سبق تفصيل الكلام على أنواع «أل» وأحكامها فى باب المعارف بالجزء الأول ، م ٣١.

الشفيق ، وبئس الولد العاقّ. وقول الشاعر :

حياه على الضيم بئس الحياه

ونعم الممات إذا لم نعز (١)

ب - المضاف إلى المعرف «بأل» السابقه ، نحو : نعم رجل الحرب خالد ، وبئس رجل الجبن والكذب مسيلمه ...

ح - المضاف إلى المضاف إلى المعرّف بها ؛ نحو : نعم قارئ كتب الأدب ، وبئس مهمل أمر اللغه.

د - الضمير المستتر وجوبا بشرط أن يكون ملتزما الإفراد والتذكير (٢). وعائدا على تمييز بعده (٣) ، يفسر ما فى هذا الضمير من الغموض والإبهام ؛ نحو : نعم قوما العرب ، وبئس قوما أعداؤهم. ففى كل من : «نعم» و «بئس» ضمير مستتر وجوبا (٤) تقديره : «هو» مرادا منه الممدوح ، أو المذموم ، ويعود على التمييز (قوما) أى : نعم القوم قوما ... - وبئس القوم قوما ...

ولا بد من مطابقه هذا التمييز لمعناهما ، (أى : لابد من مطابقته لما يسمى : «المخصوص» بالمدح أو الذم ، بحيث يتطابقان تذكيرا ، وتأنيثا ، وإفرادا ، وغير إفراد) ، نحو : نعم رجلين : القائد والجندىّ - نعم رجالا : الحليم ، والصبور ، والمتواضع - نعم ، أو : نعمت ، فتاه : المجاهده - نعم ، أو : نعمت ، فتاتين : المجاهدتان - نعم ، أو : نعمت فتيات المجاهدات.

١- إذا لم نعز (مع تخفيف الزاى ، للقافيه - والأصل : التشديد -) اذا لم نكن أصحاب عزه ، أى : قوه ، وكرامه ، وهيبه.

٢- اشتراط التذكير ليس متفقا عليه ؛ وإنما هو رأى الأكثريه القائله بأن الفاعل الاسم الظاهر يراد به الجنس فى ضمن جميع الأفراد ، وكذلك الفاعل الضمير يراد به الجنس فى ضمن جميع الأفراد ؛ بأن يجعل راجعا إلى التمييز المراد به الجنس ؛ لكونه على نيه «أل الجنسيه» ؛ إذ الأصل - مثلا - نعم الرجل.

٣- فلا يصح تقديم التمييز هنا على الفعل. وهذا أحد المواضع التى يجوز أن يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبه. (وقد تقدم تفصيل الكلام عليها فى الجزء الأول ص ١٨٤ م ٢٠) ثم انظر رقم ٤ من هامش هذه الصفحه.

٤- ومن النادر الذى لا يقاس عليه إبرازه مجرورا بالباء الزائده فى مثل قولهم : نعم بهم قوما. وقد ذكرنا هذا الرأى للاستعانه به على فهم الوارد المسموع دون محاكاته.

ولا بد أن يكون التمييز صالحا لقبول «أل» المعرّفه (١) ، فلا يصلح أن يكون من الكلمات المتوغله - غالبا - فى الإبهام ؛ ككلمه : غير ، ومثل : وشبه (٢) ...

ويجوز - فى الرأى الراجح - أن يجتمع فى أسلوب المدح أو الذم الفاعل الظاهر والتمييز (٣) ؛ نحو : نعم الشجاع رجلا يقول الحقّ غير هيّاب ، وقول الشاعر :

١- والأحسن اعتبار هذا التمييز من نوع : تمييز «الذات» ؛ (أى : تمييز «المفرد» ، لا تمييز «النسبه» ، (طبقا للبيان التفصيل الذى سبق فى باب : «التمييز» ، ج ٢ م ٨٨ عند الكلام على أقسام التمييز ص ٣٨٩ و ٣٩١ وما بعدهما). ومن أحكام هذا التمييز أنه - على الصحيح - لا يجوز حذفه مع استتار الضمير الفاعل العائد عليه ؛ لكيلا يبقى الفاعل الضمير مبهما ، ليس له ما يفسره ؛ فالتمييز يفسر الفاعل المستتر. فإن وجدت قرينه تدل على التمييز بعد حذفه ، وتكون عوضا عنه صح الحذف ؛ كالتاء فى قولهم : إن زرت الصديق فبها ونعمت ؛ أى : نعمت زياره زيارتك ، ومنه قول عليه السّلام : (من توضأ يوم الجمعه فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل) أى : فبالرخصه أخذ ، ونعمت رخصه الوضوء. ولا يصح تقديمه على «نعم وبئس» - كما أسلفنا - ، ولا تأخيره عن «المخصوص» بالمدح والذم ؛ ولهذا حكموا بالشذوذ على مثل : نعم محمد رجلا ، باعتبار «محمد» هو «المخصوص». أما باعتباره فاعلا فلا يصح ؛ لأنه ليس من الأنواع السالفه التى تصلح فاعلا فى هذا الباب. ويصح أن يكون لهذا التمييز نعت أو غيره من التوابع ، ومن أمثله النعت قولهم : «إن الكذوب لبئس خلّا يصحب» .... كما يصح أن يفصل بينه وبين الفاعل فاصل ، كقوله تعالى : (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً)، ويجوز تثنيته وجمعه - كما أشرنا - وبسبب هذا الجواز امتنع إبراز الفاعل المستتر ، وتثنيته وجمعه ، اكتفاء بتثنيه التمييز وجمعه ؛ فلا يصح : نعما - ونعموا .. - فى الرأى الراجح.

٢- فيما سبق يقول ابن مالك بإيجاز : فعلان غير متصرّفين «نعم» و «بئس» رافعان اسمين مقارنى «أل» أو مضافين لما قارنها : كنعم عقبى الكرما ويرفعان مضمرا يفسّره مميّز ، كنعم قوما معشره تضمنت الأبيات الثلاثه أن «نعم وبئس» فعلان جامدان ، وأنهما يرفعان فاعلين مقترنين ب «أل» أو مضافين للمقترن ب «أل» أو ضميرا يفسره مميز (تمييز ، كنعم قوما معشره) ، وترك الناظم بقيه أنواع الفاعل التى فى الصفحات التاليه.

٣- وفى هذا يقول ابن مالك : وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهمو قد اشتهر

نعم الفتاه فتاه هند لو بذلت

ردّ التحيه نطقا أو بإيماء (١)

...

ه - كلمه : «ما» (٢) أو : «من» (٣) ، نحو : (نعم ما يقول الحكيم المجرّب ، وبئس ما يقول الغرّ الأحمق) ، ونحو : (نعم من تصحبه عزيزا.

وبئس من ترافقه منافقا) ... وقيل : إن «ما» تمييز ، والفاعل ضمير مستتر تفسره «ما» وكذلك : «من».

١- عند الجمع بينهما قد يكون التمييز غير دال على معنى زائد على الفاعل ؛ نحو : نعم الرجل رجلا عمر ؛ فيكون من نوع التمييز الذى يفيد مجرد التوكيد ؛ كالذى فى قول أبى طالب عم الرسول عليه السّلام. ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البريه دينا ... (كما سبق فى باب التمييز ج ٢ م ٨٧ ص ٣٢٧). ويجوز أن يكون دالّا بنفسه على معنى زائد على معنى الفاعل ؛ نحو : «نعم الفتى فتى صلاح» ، إذا كان المراد أنه فتى حقا ، أى من ناحيه الفتوه ، يظهر عليه أماراتها. ويجوز أن تكون زياده المعنى ليست ناشئه منه مباشره ، وإنما هى من أحد توابعه أو معمولاته ، نحو نعم الرجل رجلا مجاهدا صلاح ... و ...

٢- وفيها يقول ابن مالك : و «ما» مميّز ، وقيل : فاعل فى نحو : نعم ما يقول الفاضل فى «ب» من ص ٣٧٤ أشهر إعرابات «ما» بعد نعم وبئس.» ويقول علماء رسم الحروف إن «ما» إذا كانت معرفه تامه فقد تكون : «تامه عامه» ومعناها : «الشىء» ، ولفظ : «الشىء» يلاحظ عند التقدير. وعلامتها ألا يكون قبلها اسم تكون هى وعاملها صفه له فى المعنى ، كقوله تعالى : (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) التقدير : نعم الشىء هى ... وقد تكون معرفه «تامه خاصه» ، وعلامتها : أن يسبقها اسم تكون هى وعاملها صفه له فى المعنى ، وتقدر من لفظ ذلك الاسم ؛ نحو : أصلحت الخط إصلاحا نعمّا ، التقدير : نعم الإصلاح. هذا كلامهم. ويقول أكثرهم إن : «ما» فى الصورتين توصل خطّا بآخر الفعل : «نعم وبئس» وتدغم هى «وميم» نعم ، وتكسر عندئذ «العين» للتخلص من السكون الناشىء من الإدغام. غير أن الحكمه فى هذا الاتصال الكتابى غير سائغه عند فريق آخر ؛ إذ هى : مجرد المحاكاه للسابقين ممن كتبوها فى الطور الأول وقت استحداث الخط. فالخير فى فصلها ، (بالرغم من أننا فصلناها مره فى أعلى هذه الصفحه ، ووصلناها فى هامشها) إلى أن يستقر الاصطلاح على وضع جديد موحد. ومثلها عندهم فى الاتصال «بنعم» كلمه «ما» النكره الناقصه وهى النكره الموصوفه التى معناها الذى تقدر به : «شىء» ؛ مثل : إن قراءه الكتب الأدبيه نعمّا يقوّم الألسنه .. والحكمه والرأى هنا مثلهما فيما سبق.

٣- وتكون : «من» موصوله ، أو نكره تامه ، أو نكره موصوفه ، ولا تكون معرفه تامه.

و - «الذى» (اسم موصول) ؛ نحو : نعم الذى يصون لسانه عما لا يحسن ، وبئس الذى يغتاب الناس.

ز - النكره المضافه لنكره ، أو غير المضافه ؛ كقول الشاعر :

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم

وصاحب الركب عثمان بن عفّانا

ومثل : نعم قائد أنت ...

والنوعان الأخيران (وهما : الذى. والنكره) ، أقل الأنواع استعمالا ، وسموّا بلاغيّا ، مع جوازهما.

٣- عدم نصبهما المفعول به ؛ لأن كلّا منهما فى هذا الاستعمال فعل ماض - جامد - لازم - كما تقدم (١) - ... ولكن يصح زياده «كاف الخطاب» الحرفيه فى آخرهما ، نحو : نعمك الرجل عثمان ، وبئسك الرجل زياد. وهذه الكاف حرف محض لمجرد الخطاب ؛ فلا يعرب شيئا ، ولكنه يتصرف على حسب نوع المخاطب (٢). وزيادته - مع جوازها - قليله فى الأساليب البليغه (٣).

١- فى رقم ١ من ص ٣٦٨.

٢- تذكيرا ، وتأنيثا ، وإفرادا ، وتثنيه ، وجمعا ...

٣- سبق بيان هذا مفصلا فى ج ١ ص ٢٣٨ م ١٩ - باب : الضمير ، بمناسبه الكلام على : «كاف الخطاب» الحرفيه.

زیاده وتفصیل

ا - إذا کانت : «أل» جنسیه فی مثل : (نعم الوالد علیّ) - ونظائره طبقا لما أوضحناه (۱) ، فقد یراد منها الدلاله علی الجنس حقیقه ؛ فکأنک تمدح کل والد. ویدخل فی هذا التعمیم علیّ ، ثم تذکره بعد ذلک خاصه ؛ فکأنک مدحته مرتین ؛ إحداهما مع غیره ، والأخری وحده.

وقد یکون المراد الجنس مجازا ؛ فکأنک جعلت الممدوح بمنزله الجنس کله للمبالغه فی المدح.

أمّا إذا کانت «أل» للعهد (۲) ، فقد تکون لشیء معهود فی الذهن لم یذکر خلال الکلام ؛ فتکون للعهد الذهنی. فإن ورد فی الکلام فهی للعهد الذّکریّ. کالذی فی قولهم :

خیر أیام الفتی یوم نفع

فاتبع الحقّ ، فنعم المتّبع

و «أل» الجنسیه أقوی وأبلغ فی تأدیه الغرض ، والعهدیه أوضح وأظهر.

ب - إذا وقعت کلمه : «ما» (۳) بعد : «نعم وبئس» جاز فیها إعرابات کثیره ؛ وأشهرها ما یأتی :

۱- إعرابها حین یلیها اسم منفرد (مثل : الزراعه نعم ما الحرفه) - إما نکره تامه فاعلا ، وإما نکره تامه : تمییزا ، وفاعل «نعم» ، و «بئس» فی هذه الصوره ضمیر مستتر یعود علی هذا التمییز ، وتعرب الکلمه المنفرده التی بعدها (وهی : الاسم المنفرد) خبرا لمبتدأ محذوف ، أو مبتدأ والجمله قبلها خبر عنها - کما سنعرف فی إعراب المخصوص -.

۲- إعرابها حین یلیها جمله فعلیه ، (مثل : نعم ما یقول العقلاء ، وبئس ما یقول السفهاء ...) ، إما نکره ناقصه ، تمییزا ، والفاعل ضمیر مستتر یعود علیها. والجمله بعدها صفه لها. وإمّا معرفه ناقصه ، فاعلا ، والجمله بعدها صلتها.

۱- راجع : «أ» ص ۳۶۹.

۲- انظر بعض أنواع «ما فی رقم ۱ من هامش ص ۳۷۲ ثم ما یجیء فی الصفحه التالیه.

۳- اسم موصول.

٣- إعرابها حين تنفرد فلا يليها شىء ؛ (نحو : الرياضه نعما ، والإسراف فيها بئسما) إمّا أن تكون نكره تامه فاعلا ، وإمّا تمييزا ، والفاعل ضمير مستتر يعود عليها.

ففى كل الأحوال السابقه يجوز أن يكون الفاعل ضميرا مستترا يعود على «ما».

لا فرق بين أن تكون نكره تامه ، وناقصه ، ومعرفه تامه. كما يجوز أن تكون «ما» باعتباراتها المختلفه فاعلا.

فإذا اعتبرناها نكره ناقصه فالجمله بعدها صفتها ، وإذا اعتبرناها معرفه ناقصه فالجمله بعدها صلتها ، وإذا وقع بعدها كلمه منفرده ، أو لم يقع بعدها شىء ، فهى تامه ، تعرب فاعلا ، أو تعرب تمييزا والفاعل ضمير.

ولما كان كل نوع من أنواع «ما» مختلفا فى دلالته اللغويه عن النوع الآخر ، كان تعدد هذه الأوجه الإعرابيه جائزا حين لا توجد قرينه توجد المعنى إلى أحدها دون الآخر ؛ فإذا وجدت القرينه وجب الاقتصار على ما تقتضيه ، فليس الأمر على إطلاقه - كما قد يتوهم بعض المتسرعين - ؛ ففى مثل : (لا أجد ما أتصدق به إلا اليسير ؛ فيجيب السامع : نعم ما تجود به). تكون «ما» هنا نكره موصوفه ؛ فكأنه يقول : نعم شيئا أىّ شىء تجود به ، وفى مثل ؛ أعطيتك الكتاب الذى طلبته ؛ فتقول : نعم ما أعطيتنى ، فكلمه «ما» موصوله ، وهكذا ... وإلا كانت الألفاظ ودلالتها فوضى. والقرائن والأسرار اللغويه لا قيمه لها ، ومثل هذا يقال فى «أل» السابقه ، - من ناحيه أنها للعهد أو الجنس ... - وفى غيرها من كل ما يجوز فيه أمران ، أو أكثر وتقوم بجانبه قرينه توجه إلى واحد دون غيره.

* * *

٤- امتناع توكيد فاعلهما المفرد الظاهر توكيدا معنويّا ، فلا يصح نعم الرجل كلهم (١) محمد ، ولا بئس الرجل أنفسهم علىّ. كما لا يصح : نعم الرجل كله محمد ، ولا بئس الرجل نفسه على (٢) ... فإن كان فاعلهما مثنى أو جمعا جاز ، نحو : نعم الصديقان كلاهما ، محمد وعلى - نعم الأصدقاء كلهم محمد وعلى وحامد ... ومثلهما المثنى والجمع للمؤنث ...

أما التوكيد اللفظى فلا يمتنع ، وكذلك : (البدل ، والعطف (٣)). وأما النعت فيجوز إذا أريد به الإيضاح والكشف ، لا التخصيص (٤) ، كقول الشاعر :

لعمرى - وما عمرى علىّ بهيّن

لبئس الفتى المدعوّ بالليّل حاتم

١- «كلهم» بالجمع - مراعاه لمعنى الفاعل - لا لفظه - لأنه بمعنى الجنس المشتمل على أفراد كثيره ، كما سبق فى «ا» من ص ٣٦٩. (انظر رقم ٢ التالى).

٢- لا يصح التوكيد المعنوى إذا كان لفظه للجمع كالمثالين الأولين لأن فيه تناقضا بين ظاهره اللفظى الدال على الجمع ، وظاهر الفاعل الدال لفظه على الإفراد. كما لا يصح أيضا إذا كان لفظه للمفرد ، منعا لمتناقض بين ظاهره اللفظى ومعنى الفاعل الملحوظ فيه الجنس كله ، أو أنه بمنزله الجنس كله. هذا على اعتبار «أل» جنسيه ؛ أما على اعتبارها للعهد فلم يقطعوا فيه برأى ، وإنما قالو لا يستبعد جوازه (راجع الصبان - وغيره - فى هذا الموضع) ، وهذه فتوى مضطربه. والأحسن الأخذ بالرأى الذى لا يبيح التوكيد المعنوى مطلقا ؛ لأن الغرض منه لا يتحقق هنا مع «أل» ؛ العهديه ؛ إذ مقام المدح والذم لا يتطلب الإحاطه والشمول فنأتى له بلفظ : «كل أو جميع ، أو عامه ،» ... أو نحوها من ألفاظ التوكيد الداله على الشمول ، وليس المقام بمقام رفع احتمال الشك عن ذات الفاعل فنأتى له بلفظ التوكيد الذى يزيل الشك عنها ؛ مثل كلمه : «نفس» ، أو ما يشبهها ...

٣- اشترط بعض النحاه فى (البدل والعطف) أن يكون كل منهما صالحا لمباشره «نعم» (بأن يكون معرفا «بأل». أو مضافا إلى المعرف بها ، ولو بواسطه .. و.) وبعض آخر لم يشترط هذا ؛ محتجا بأنه يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع. ولم يوضح لنا أحد الفريقين موقفه من السماع الكثير الوارد عن العرب ؛ لتكون الحجه قاطعه. لهذا كان من التيسير المقبول الأخذ برأى من لا يشترط ما سبق.

٤- لأن تخصيصه مناف للشمول والتعميم عند من يجعل «أل» جنسيه ، فإذا أريد به الكشف والإيضاح على تأويل أنه الجامع لكل الصفات ، صح النعت به. وأما القائلون بأنها للعهد فلا يشترطون هذا ، ويبيحون النعت. فهنا صورتان ؛ يجوز النعت مع التأول فى إحداهما ، وعدم التأول فى الأخرى. ومن الخير ترك هذا العناء كله ، والاقتصار على النتيجه النافعه التى ينته إليها الرأيان وهى : النعت ، وإهمال ما يحف به من جدل.

وقال الآخر :

نعم الفتى المرّىّ (١)

أنت ، إذا همو

حضروا لدى الحجرات (٢)

نار الموقد

فإن كان الفاعل ضميرا مستترا فلا يجوز أن يكون له تابع من نعت ، أو عطف ، أو توكيد ، أو بدل.

٥- حاجتهما - فى الغالب - إلى اسم مرفوع بعدهما هو المقصود بالمدح أو الذم ، ويسمى : «المخصوص بالمدح والذم». وعلامته : أن يصلح وقوعه مبتدأ ، خبره الجمله الفعليه التى قبله مع استقامه المعنى ، نحو : (نعم المغرد البلبل - بئس الناعب الغراب) ؛ فالبلبل هو : المخصوص بالمدح ، والغراب هو : المخصوص بالذم ، وكلاهما يصلح أن يكون مبتدأ ، والجمله الفعليه قبله خبره ؛ فنقول : البلبل نعم المغرد - الغراب بئس النّاعب.

ويشترط فى هذا المخصوص أن يكون معرفه ، أو نكره مختصه بوصف ، أو إضافه ، أو غيرهما من وسائل التخصيص (٣) ... وأن يكون أخص من الفاعل (٤) ، لا مساويا له ، ولا أعم منه (٥) ؛ وأن يكون مطابقا له فى المعنى ، (فيكون مثله فى مدلوله تذكيرا ، وتأنيثا ، وإفرادا ، وتثنيه ، وجمعا) ... وأن يكون متأخرا عن الفاعل ؛ فلا يتوسط بينه وبين فعله (٦) ، - ويجوز تقدمه على الفعل والفاعل معا - كما يجب تأخره عن التمييز إذا كان الفاعل ضميرا مستترا له تمييز ؛

١- المنسوب لقبيله مرّه -. والمقصود به : سنان بن أبى حارثه المرى.

٢- الحجرات ، جمع : حجره (بفتح الحاء والجيم) وهى شده برد الشتاء. وقد تقرأ : حجرات جمع : حجره : بضم فسكون.

٣- أو يصلح أن يكون خبرا إذا جعلنا الفاعل مبتدأ موصوفا بكلمه : «الممدوح» أو كلمه : «المذموم» على حسب المعنى ؛ (لأن مفسر الفاعل كالفاعل) ، نحو : نعم الصانع خليل ، وبئس المصنوع النسيج ، أى : (الصانع ، الممدوح خليل) (المصنوع ، المذموم النسيج) وسيجىء الكلام ، على إعراب المخصوص فى ص ٣٧٨.

٤- لأن المراد من الفاعل هو الجنس كله - طبقا للرأى الأغلب -.

٥- حجتهم فى أن يكون أخص : أن يحصل التفصيل بعد الإجمال ؛ ليكون أوقع فى النفس ... والحجه الحقيقيه وحدها هى استعمال العرب ، كالشأن فى باقى الحجج التاليه.

٦- بزعم أن هذا أدعى للتشويق ، لكن يجوز أن يتقدم على الفعل والفاعل وفى هذه الصوره لا يسمى : مخصوصا. والسبب فى المنع هو استعمال العرب - ليس غير - ويجب إهمال مثل هذه التعليلات.

نحو : نعم رجلا المخترع.

أما إذا كان الفاعل اسما ظاهرا فيجوز تقديم «المخصوص» على التمييز وتأخيره ، فنقول : نعم العالم رجلا إبراهيم ، أو : نعم العالم إبراهيم رجلا.

وإذا كان المخصوص مؤنثا جاز تذكير الفعل وتأنيثه ، وإن كان الفاعل مذكرا ؛ نحو : نعم الجزاء الهديه ، ونعم الشريك الزوجه ، أو نعمت ، فيهما. والتذكير فى هذه الحاله أحسن ليطابق الفاعل (١).

* * *

حذف المخصوص

يجوز حذف : «المخصوص» ، إن تقدم على جملته لفظ يدل عليه بعد حذفه ، ويغنى عن ذكره متأخرا ، ويمنع اللبس والخفاء فى المعنى ؛ ويسمّى هذا اللفظ ؛ ب «المشعر بالمخصوص» ؛ سواء أكان صالحا لأن يكون هو «المخصوص» أم غير صالح (٢) ؛ ويعرب على حسب الحاله ؛ مثل : سمعت شعرا عذبا لم أتعرّف صاحبه ، ثم تبينت أنه الحترىّ ؛ فنعم الشاعر. أى : فنعم الشاعر البحترىّ. وقوله تعالى فى نبيّه أيوب : (إِنَّا وَجَدْناهُ صابِراً ، نِعْمَ الْعَبْدُ ...) ، أى : نعم العبد الصابر ، ويصح : نعم العبد أيوب. وعلى التقدير الأول يكون «المشعر» - وهو كلمه : «صابرا» - من النوع الذى لا يصلح أن يكون «مخصوصا» : لأنه نكره غير مختصه ، بخلافه على «التقدير الثانى».

* * *

إعراب المخصوص

المشهور إعرابان ؛ أحدهما : أن يكون مبتدأ مؤخرا ، والجمله الفعليه التى قبله خبر عنه ، كما فى المثالين السالفين (٣) ...

وثانيهما : اعتباره خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا ، تقديره : «هو» ، أو : هى أو غيرهما مما يناسب المعنى ، ويقتضيه السياق ، فيكون فى المثالين السابقين (٤)

١- لهذا إشاره فى رقم ٣ من هامش ص ٣٦٩.

٢- وهذه الصوره قليله.

٣- فى رقم ٥ من ص ٣٧٧.

٤- فى رقم ٥ من ص ٣٧٧.

مثلا- : نعم المغرد هو البلبل ، وبئس الناعب هو الغراب. أى : الممدوح البلبل ، والمذموم الغراب. فالمراد من الضمير هنا : «الممدوح» أو : «المذموم».

وهناك إعراب ثالث ؛ هو : أن يكون مبتدأ وخبره محذوف ؛ تقديره : «الممدوح» أو : «المذموم».

تلك هى الأوجه الثلاثه المشهوره ، ويلاحظ أن كلّا منها قائم على الحذف والتقدير ، أو التقديم والتأخير ، مع الركاكه والضعف ، مع أن هناك رأيا قديما آخر ، أولى بالاعتبار ؛ لخلوه من تلك العيوب وغيرها ؛ هو : إعراب المخصوص «بدلا» (١) من الفاعل ؛ فيكون : «البلبل» بدلا من : «المغرد» ، ويكون : «الغراب» بدلا من : «الناعب» ... هكذا ...

وحبذا الأخذ بهذا الرأى السهل الواضح فى تقديرنا.

يجوز فى هذا المخصوص أن تعمل فيه النواسخ ؛ نحو ؛ نعم مداويا كان الطبيب ؛ فهو اسم «كان» والجمله قبلها خبرها (٢) ...

١- الأحسن أن يكون بدل كل من كل على جميع الاعتبارات ، لأن المراد من البدل هو المراد من المبدل منه. ومن العجيب أن يكون هذا رأى قله من النحاه ، مع وضوحه ، وقوه انطباق قواعد البدل عليه ، وعدم تناقضه مع قاعده أخرى. وأما ما وجه إليه من عيب فقد دفعه العائبون أنفسهم ، وانتهوا إلى خلوه من العيوب (كما يدل على هذا ما ورد فى المطولات ، ومنها حاسيه الصبان فى هذا الموضع ، وقد نقل عن بعض المحققين جواز البدليه ، وسجله فى آخر باب عطف البيان) فلماذا لم يجعلوه فى قوه غيره؟ بل لماذا لم يقدموه على غيره؟ ولا نريد أن نسجل هنا تلك العيوب وطرق دفعها ؛ كى لا نسجل مالا طائل وراءه. ومن شاء أن يطلع عليها فليرجع إليها فى مظانها التى ذكرناها والتى لم نذكرها.

٢- وفى المخصوص وإعرابه يقول ابن مالك : ويذكر «المخصوص» بعد مبتدا أو خبر اسم ليس يبدو أبدا أى : يذكر المخصوص بعد الفاعل ، ويعرب مبتدأ ، أو خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا ، لا يجوز أن يظهر. ويقول فى حذفه : وإن يقدّم مشعر به كفى كالعلم نعم المقتنى والمقتفى يريد : إن تقدم على المخصوص ما يشعر بمعناه ويدل عليه من غير لبس ، أو فساد - كفى وأغنى عنه وجاز حذفه ، كالأمثله التى سبقت فى الشرح. أما مثال : العلم نعم المقتنى والمقتفى فالمخصوص قد تقدم فصار فى الظاهر هو المشعر ، والأصل : «نعم المقتنى والمقتفى العلم» ، فأغنى عن المخصوص ، منعا للتكرار الذى لا فائده منه هنا ، و «المقتنى» : الشىء الذى يتّخذ قنيه ، أى : الشىء الغالى ، الذى يحرص الناس على ادخاره والاحتفاظ به. و «المقتفى» الذى يقتفى ؛ أى : يتبع وتراعى أحكامه ...

ومن النوع الأول الصريح (١) : الفعل : «حبّ» يكون للمدح العام مع الإشعار بالحبّ ، ويكثر أن يكون فاعله كلمه : «ذا» التى هى اسم إشاره (٢) نحو ؛ حبذا الموسيقىّ إسحاق ، وقول الشاعر :

يا حبذا النيل على ضوء القمر

وحبذا المساء فيه والسّحر

فإن جاء بعده الفاعل «ذا» ، وقبله : «لا» النافيه كان للذم العام ، نحو : لا حبذا البخيل مادر (٣).

وإنما كان معنى الفعل : «حبّ» هو : المدح مع الإشعار بالحب والقرب من القلب ، لأنه فعل مشتق من ماده : «الحبّ» وفاعله اسم إشاره للقريب. وهو ينفرد بهذه المزيه دون «نعم».

ومما يدل على الذم العامّ الصريح أيضا الفعل : «ساء» تقول : ساء البخيل مادر. كما تقول : بئس للبخيل مادر وقول الشاعر :

أألوم من بخلت يداه وأغتدى

للبخل تربا (٤)؟ ساء ذاك

صنيعا!

فمعناهما واحد ، هو : الذم العام (٥) ، وكذلك أحكامهما

ومما تقدم نعلم أنّ «حبذا» جمله فعليه - على الرأى الأرجح - الفعل : فيها : «حبّ» ، وهو هنا ماض جامد (٦) ، وفاعله هو كلمه : «ذا» اسم الإشاره ، مبنيه

١- أى : الذى يدل على المدح أو الذم دلاله صريحه بغير قرينه ... (انظر ص ٣٦٧).

٢- وعندئذ تتصل بآخره فى الكتابه وجوبا ؛ طبقا لقواعد رسم الحروف. ومن الأمثله أيضا قول الشاعر : حبذا ليله تغفّلت عنها زمنى فانتزعتها من يديه تغفلته : خدعته وهو غافل. أما الحرف «يا» فيجىء تفصيل الكلام عليه فى مكانه الأنسب ، وهو باب : «النداء» - ح ٤ م ١٢٧ ص - ٥ - ومنه يتبين أن الحرف : «يا» هنا : حرف تنبيه ، أو حرف نداء ...

٣- اسم رجل يضرب به المثل قديما فى البخل.

٤- صديقا وصاحبا.

٥- إلا إن لوحظ فى الفعل «ساء» أنه محول من أصله إلى صيغه «فعل» بقصد الذم الخاص مع التعجب ، كما سيجىء الكلام على تحويل الأفعال الثلاثه إلى هذه الصيغه ص ٣٨٤ و٣٨٥.

٦- هو فى الأصل مشتق. ولكنه صار جامدا ، كامل الجمود بعد انتقاله إلى حالته الجديده التى قصد بها إنشاء المدح فصار مع

فاعله جمله إنشائيه خاليه من الدلاله الزمنيه على الوجه الذى شرحناه فى رقم ١ من ص ٣٦٨.

على السكون فى محل رفع. «الموسيقىّ» هو المخصوص بالمدح ، ويعرب مبتدأ خبره الجمله التى قبله ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، أو غير هذا مما فصّلناه (١) فى إعراب «مخصوص : نعم وبئس» إلا البدل فلا يصح هنا.

ومن أحكام هـذا المخصوص أيضا أنه لا يصـح تقدمه على الفاعل وحده ، دون الفعل ، ولا على الفعل والفاعل معا ، فلا يصح : حبّ علىّ ذا ، ولا علىّ حبّ ذا ، لأن تقـدمه غير مسـموع فى الكثير الفصـيح من كلام العرب ؛ فصارت : «حبذا» معه ثابته الموضع والصوره كالمثل ؛ والأمثال لا تتغيّر مطلقا. هـذا إلى أن تقدمه قد يوهم (فى مثل الصوره الثانيه التى يكون فيها المخصوص مفردا مـذكرا) - أن الفاعل ضـمير مسـتتر ، وأن «ذا» مفعول لا فاعل. وفى هـذا إفساد للمعنى. لكن يصح أن يتقدم على التمييز أو يتأخر عنه ؛ نحو : حبـذا رجلا العصامىّ ، أو : حبـذا العصامىّ رجلا. ويصـح الفصل بالنـداء بينه وبين «حبـذا» كما يصـح حذفه إن دلّت عليه قرينه لفظيه أو حاليه. (٢) كقول الشاعر :

ألا - حبّذا. لو لا الحياء ، وربما

منحت الهوى ما ليس بالمتقارب

١- فى آخر ص ٣٧٨.

٢- كثير من النحاه يمنع أن يكون للفاعـل «ذا» تـابع من التوابع الأربعه شـأنه فى هـذا شـأن فاعـل «نعم» وبئس ، إذا كان ضـميرا مسـتترا. فـإذا وقع بعـد «ذا» اسم فهو «المخصوص» وهـذا الرأى سديـد هنـا ؛ لأن حاجه اسم الإشاره للمخصوص الـذى يوضـحه ويزيده جلاء أشد من حاجته إلى البدل ، أو غيره من التوابع. ويجب الأخذ بهذا الرأى فى صورتى «حب» ؛ المنفيه وغير المنفيه ، ما دام الأسلوب لإنشاء المدح أو الذم. لهذا يقولون فى كلمه : «المجاهد» فى مثل : حبذا المجاهد - إنها المخصوص ، ويعربونها إعرابه ، ولا يعربونهـا بـدلا. لكن يجوز توكيـد جمله : حبـذا» توكيـدا لفظيّـا ، ومنه قول الشاعر : ألا حبـذا ، حبـذا ، حبـذا حبيب تحملت منه الأذى وممـا يقـوى منع إعرابه عطف بيـان أن عطف البيـان لا بـد أن يكون كمتبوعه - فى الرأى الأصـح - تعريفا وتنكيرا - كما سيجىء فى ص ٥٥٠ - وقـد وردت أمثله كثيره فصـيحه وقع فيها مخصوص حبـذا نكره ، منها قول جرير : وحبذا نفحـات من يمـانيه تأتيك من قبل الرّيان أحيانا فلو أعربنا كلمه : «نفحات» عطف بيان لخالفت متبوعها - وهو اسم الإشاره - فى تعريفه.

والأصل مثلا : ألا حبذا أخبار الحبّ ، أو النساء ... لو لا الحياء ، ولا يصح أن تعمل فيه النواسخ ، بخلاف مخصوص «نعم» - كما سبق (۱). -

ومثل الإعراب السابق يقال فى : لا حبـذا البخيل مادر ، مع إعراب «لا» حرف نفى ، فليس ثمّه خلاف بين الصّيغتين فى شـىء إلا فى وجود «لا» النافيه قبل : «حبذا» مباشـره (أى بغير فاصل مطلقا) (۲) ... وبسببها تصير الجمله لإنشاء الذم لا المدح. ولا يصح أن يحل حرف نفى آخر محل : «لا» فى هذا الموضع. ومن الأمثله الجامعه للصورتين قول الشاعر :

ألا حبذا عاذرى فى الهوى

ولا حبذا الجاهل العاذل

وقول الآخر :

ألا حبّذا أهل الملا ، غير أنه

إذا ذكرت مىّ فلا حبّذا هيا

وإذا كان فاعل ؛ «حبّ» - فى حالتى النفى وعدمه - هو كلمه : «ذا» وجب أمران ؛ فتح الحاء فى «حب (۳)» ... وأن يبقى الفاعل : «ذا» على صوره واحـده لا تتغير فى الحالتين ؛ هى صوره الإفراد والتذكير مهما كان أمر المخصوص من الإفراد ، أو : التثنيه ، أو : الجمع ، أو : التـذكير ، أو : التـأنيث ... نحو : حبـذا الطبيبه فاطمه - حبـذا الطبيبتان الفاطمتان - حبـذا الطبيبات الفاطمات - حبـذا الطبيب محمد - حبذا الطبيبان المحمدان - حبّذا الطبيبون - أو الأطباء - المحمّدون ، فلا يصح إخراج «ذا» عن الإفراد

۱- فى ص ۳۷۹.

۲- ويصـح وقوع الحرف «يـا» قبل «حبـذا» المثبته. وفيما سـبق خاصا بالفعلين : «ساء وحب» يقول ابن مالك : واجعل كبئس ساء. واجعـل : «فعلا» من ذى ثلاثه - كنعم ، مسـجلا وسـيجىء شـرح هـذا البيت فى هامش ص ۳۹۱ ، ثم يقول بعـده : ومثـل «نعم» ، «حبّـذا» ، الفاعل «ذا» وإن ترد ذمّا فقل : «لا حبّذا» أى : مثل : «نعم» مع فاعلها فى إنشاء المدح ، جمله ، «حبذا» : وهى جمله فعليه ، الفاعل فيها هو كلمه : «ذا». أما عند إراده الذم فقل : «لا حبذا» بزياده «لا» النافيه.

۳- يشترط وصلها : ب «ذا» كتابه - كما سبق فى رقم ۲ من هامش ص ۳۸۰.

والتذكير ؛ لأنها دخلت فى أسلوب يشبه المثل ، والأمثال لا تتغير مطلقا ، ولا تخالف الصوره الأولى التى وردت بها عن العرب (١) ...

فإن كان فاعل : «حبّ» اسما آخر غير كلمه : «ذا» فإنه لا يلتزم صوره واحده ، وإنما يساير المعنى ، فيكون مفردا أو غير مفرد ، مذكرا ، أو غير مذكر ، كل هذا على حسب ما يقتضيه المعنى. وعندئذ يجوز رفعه أو جره بباء زائده فى محل رفع ، كما يجوز فى «حاء» الفعل : «حبّ» أن تضبط بالفتحه أو الضمه ، مثل : حبّ المضىء القمر - حبّ المضيئان القمران - حبّت المضيئات الأقمار ... وهكذا (٢) ... ؛ (لأنه يجرى على «حبّ» من ناحيه ضبط فائها وعينها ما يجرى على مثلهما من الفعل الذى يحول إلى «فعل» وسيجىء الكلام عليه (٣)).

١- يقول ابن مالك : وأوّل : «ذا» المخصوص ، أيّا كان ، لا- تعدل ب «ذا» فهو يضاهى المثلا- (أول ذا ... : أتبع كلمه «ذا» ... وجىء بعدها بالمخصوص ، أيّا كان. فى أى مكان وصوره وجد من الأسلوب الخاص بالمدح والذم ، أى : سواء أوجد للمفرد وفروعه أم للمذكر وفروعه - لا تعدل بذا : لا تمل بلفظ «ذا» إلى غيره ، ولا تنصرف عنه إلى سواه. والمراد لا تدخل عليه تغييرا مطلقا - يضاهى : يشابه).

٢- يقول ابن مالك فى الفاعل إذا كان غير كلمه «ذا» ؛ وفى رفعه أو جره بالباء الزائده ، وفى ضبط «حاء» الفعل معه ومع «ذا» : وما سوى «ذا» ارفع بحبّ ، أو : فجر بالبا ، ودون «ذا» انضمام الحاكثر (الفاء فى : «فجر» زائده ، أو فى جواب شرط مقدر ، أى إن شئت فجر ، لأن حرف العطف لا- يدخل على مثله) : يقول : ارفع الفاعل إذا كان اسما غير كلمه «ذا» ، أو : جره بالباء الزائده. ودون «ذا» أى : فى غير الفاعل : «ذا» ، كثر انضمام الحاء فى فعله «حب» ويفهم من هذا أن ضم الحاء لا يصح إذا كان الفاعل هو كلمه : «ذا» كما شرحنا.

٣- فى ص ٣٩٠.

المسأله ۱۱۱ : الأفعال

اشاره

(۱)

التی تجری مجری : «نعم» وبئس»

الأصل العامّ : أن یقتصر کل فعل تحتویه الجمله المفیده علی تأدیه معنی واحد مناسب ؛ یکتفی به ، ولا ینضم إلیه معنی آخر. وینطبق هذا الأصل العام علی أکثر الأفعال الثلاثیه ، حیث یقتصر کل فعل منها علی تأدیه معناه الخاص الواحد من غیر دلاله معه علی مدح ، أو : ذمّ. أو : تعجب ... کالأفعال : فرح - قعد - فهم ... و ... ومئات غیرها - فإن کل فعل منها یؤدی معناه المعیّن ؛ (وهو : الفرح ، القعود ، الفهم ...) تأدیه مجرده من الإشعار بمدح ، أو ذم ، أو تعجب ؛ فلا صله لها بشیء من هذه المعانی الثلاثه.

لکن من الممکن أن یدخل شیء من التغییر علی صیغه کل فعل من الأفعال السابقه - ونظائرها - لیصیر علی وزن معیّن ، فیؤدی معناه الأصلی الخاص مع زیاده فی الدلاله ؛ تتضمن المدح بهذا المعنی اللغویّ الخاص ، أو الذم به ، کما تتضمن - فی الوقت نفسه - الإشعار بالتعجب فی الحالتین. فالزیاده الطارئه علی المعنی اللغویّ الأصلی للفعل بعد تغییر صیغته - تتضمن الأمرین معا. وإن شئت فقل : إن الفعل الثلاثی فی صیغته الجدیده ، الناشئه من التغییر یؤدی ثلاثه أمور مجتمعه ؛ هی : معناه اللغویّ الخاص ، مزیدا علیه المدح بهذا المعنی الخاصّ ، أو الذمّ به علی حسب دلالته الأصلیه ، وأیضا إفاده التعجب فی حالتی المدح والذم (۲).

والمدح والذم هنا خاصّان ؛ لأنهما یقتصران علی المعنی اللغویّ للفعل ، وهذا المعنی معیّن محدود ، ولهذا یکون المدح به أو الذم خاصّا ، مع إفاده التعجب

۱- قد نضیق بهذه الأفعال وأحکامها ، وننفر - أحیانا - من جرسها بعد تحویلها للمدح أو للذم وما یصحبهما ، بالرغم من أن هذا التحویل قیاسی. فحبذا الاقتصار علی فهم الوارد منها ، والاستغناء عن محاکاته ؛ - مع صحه محاکاته - نزولا علی الدواعی البلاغیه العالیه. - کما سنشیر فی رقم ۱ من هامش ص ۳۸۷ وکذلک فی ص ۳۹۳.

۲- سبقت الإشاره لهذا. «ملاحظه» : انظر حکما آخر یتصل بهذا التحویل - سیجیء فی «ج» ص ۳۸۹ -.

فى كل حاله ، فلا- إهمال للمعنى الخاصّ الأساسى للفعل ، ولا- تعميم فيه ولا شمول ، ولا خلوّ من التعجب ، فالأسلوب هنا باشتماله على الأمور الثلاثه السالفه مختلف عنه مع «نعم وبئس» ؛ لأن معناهما : المدح والذمّ العامّين الشاملين ، الخاليين من إفاده التعجب (١).

وإنما يقوم الفعل الثلاثى (٢) بتأديه معناه الخاص مع تلك الزياده فى الدلاله إذا تحقق فى صوغه أمران :

أولهما : أن يكون مستوفيا كل الشروط التى يجب اجتماعها فى الفعل الذى يصلح أن تصاغ منه - مباشره - صيغتا التعجب (٣) ، وفى مقدمتها : أن يكون ثلاثيًا.

ثانيهما : أن يكون على وزن : «فعل» - بضم العين - ؛ سواء أكان مصوغا على هذا الوزن من أول الأمر نقلا عن العرب ؛ مثل : شرف ، وكرم ، وحسن ... و ... ، أم لم يكن ؛ كفهم (٤) ، وجهل ، وبرع ... ؛ فيصير : فهم - جهل (٥) - برع ...

(ومعلوم أن الفعل الثلاثى لا- يخرج - فى الأغلب (٦) - عن ثلاثه أوزان ؛ تنشأ من تحريك عينه بالفتح ؛ (نحو : ذهب) ، أو بالكسر ؛ (نحو : علم) أو بالضم ؛ (نحو : ظرف). أمّا أوله فمفتوح فى أغلب الحالات (٧) والأوزان التى

١- انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٦٨ ففيها إشاره وافيه ، موضحه لهذا. أما بيان الفروق المختلفه كلها فتأتى فى : «ا وب» من ص ٣٨٨.

٢- إلا الفعل : «ساء» فحكمه فى ص ٣٩٢.

٣- سبق بيانها وشرحها فى ص ٣٤٩ و٣٨٥ من باب : التعجب ؛ - وليس من اللازم لتحقيق الشرط الأول (وهو أن يكون الفعل ماضيا) أن يكون هذا الماضى المراد تحويله حلقى الفاء ؛ - كما يرى بعض النحاه - فقد يكون ، أو : لا يكون (وحروف الحلق سته ؛ هى : الهمزه - العين - الغين - الحاء - الخاء - الهاء).

٤- يرى بعض النحاه : أنه لا يجوز تحويل (علم ، وجهل ، وسمع) إلى : «فعل» وحجته : أن هذا التحويل غير مسموع. وفى رأيه تعسير لا داعى له ، لمعارضته حكمه القياس ، والغرض منه ، ولأنه سمع تحويلها - كغيرها - عن بعض القبائل العربيه.

٥- يرى بعض النحاه : أنه لا يجوز تحويل (علم ، وجهل ، وسمع) إلى : «فعل» وحجته : أن هذا التحويل غير مسموع. وفى رأيه تعسير لا داعى له ، لمعارضته حكمه القياس ، والغرض منه ، ولأنه سمع تحويلها - كغيرها - عن بعض القبائل العربيه.

٦- هناك أفعال صحيحه العين ، ساكنتها أصاله وهى قليله العدد ، ومنها : «نعم وبئس» وليس منها الأفعال المعتله العين ؛ مثل : غاب - قام - نام - ... ؛ فإن سكونها طارئ لأن عينها فى الأصل متحركه.

٧- قلنا : «فى أغلب الحالات» لأن قليلا من الأفعال الماضيه. مكسور الأول ؛ مثل : نعم - بئس ...

يكون فيها مبنيّا للمعلوم. والثلاثى مضموم العين لا يكون إلا لازما ؛ ولهذا يصير الفعل المتعدى لازما إذا تحول من صيغته الأصليه إلى صيغه : فعل).

وصوغه على وزن : «فعل» - (بقصد تأديته لمعناه اللغوىّ المعين ؛ مع المدح الخاص به ، أو الذم الخاص ، ومع الإشعار بالتعجب (١) فيهما) - يقتضى الأحكام والتفصيلات الآتيه :

ا - اعتبار الفعل بعد تلك الصياغه لازما ؛ مجردا من الدلاله الزمنيه ، وجامدا كامل الجمود (فلا مضارع له ؛ ولا أمر ، ولا غيرهما من بقيه المشتقات).

ب - صحه تحويل الفعل الثلاثى الصحيح (٢) ، غير المضعف (٣) ، تحويلا مباشرا - إلى صيغه : «فعل» بضم العين ؛ فيفيد بعد التحويل معناه اللغوىّ مقرونا بالمدح أو الذم الخاضين بمعناه ، مع التعجب فى كل حاله ؛ تبعا لمعناه اللغوىّ الأصلى قبل التحويل ؛ ففى مثل : (فهم المتعلم - عدل الحاكم ، نقول : فهم المتعلم - عدل الحاكم ؛ فيفيد التركيب الجديد معنى الفعل فى اللغه ، مزيدا عليه مدح المتعلم بالفهم فقط ، ومدح الحاكم بالعدل فقط ، مع التعجب فى الحالتين). وفى مثل : (جهل (٤) المهمل - حسد الأحمق ... نقول جهل المهمل ؛ حسد الأحمق ؛ فيفيد الأسلوب معنى الفعل ، مزيدا عليه ذم المهمل بسبب جهله فقط ، وذم الأحمق بسبب حسده فقط. مع التعجب فى الصورتين) ... ولا فرق فى هذا التحويل وآثاره بين الثلاثى مفتوح العين ، أو مكسورها ، أو : مضمومها.

ويجوز فى الفعل بعد تحويله إمّا إبقاؤه على صورته الجديده ، وإمّا تسكين

١- وهو بدلالته على معناه مزيدا عليه التعجب مع المدح أو الذم الخاصّين ، يختلف عن : «نعم وبئس» - كما شرحنا -.

٢- ما ليس فى أصوله حرف عله. أما المعتل فتجىء أحكامه فى ص ٣٩٢.

٣- مضعف الثلاثى ما كانت عينه ولامه من جنس واحد. (وسيجىء الكلام على تحويل المضعف فى ص ٣٩٠).

٤- انظر ما يختص بتحويل الأفعال : (علم - جهل - سمع) إلى : «فعل» - فى رقم ٤ من هامش الصفحه السالفه.

عينه المضمومه ، كما يجوز تسكين عينه بعد نقل حركتها (وهى الضمه) ، إلى أوّله ؛ فنقول فى الصورتين الأخيرتين : (فهم المتعلم - عدل الحاكم - جهل المهمل - حسد الأحمق) ... أو : (فهم ... - عدل ... - جهل ... - حسد (١) ...).

وإذا تمّ تحويل الفعل على الوجه السالف صار بمنزله : «نعم ، وبئس» فى الجمود ، وفى أصل دلالتهما وهى مجرد المدح أو الذم - مع مراعاه الفوارق بينهما (٢) - ، ويجرى عليه من الأحكام النحويه المختلفه ما يجرى عليهما ؛ فيحتاج إلى فاعل من نوع فاعلهما الذى سبق بيانه ، وقد يحتاج إلى تمييز ، وإلى «مخصوص» كما يحتاجان. ويسرى على فاعله وتمييزه ومخصوصه كل الأحكام التى تسرى حين يكون الفعل : «نعم أو بئس». فإذا قلت فى المدح : فهم المتعلم حامد ، وفى الذم : خبث الماكر سعيد ، فكأنك قلت : نعم الفاهم حامد ، وبئس الماكر سعيد - مع ملاحظه الفرق المعنوى الذى أوضحناه -.

وهكذا يطبّق على الفعل الصحيح الثلاثى غير المضعف (٣) ، بعد تحويله إلى : «فعل» جميع ما يطبّق على : «نعم وبئس» ، ويخضع النوعان لأحكام واحده ما عدا بعض الفروق المعنويه السالفه وبعض فوارق فى فاعله (٤) ستأتى.

* * *

١- بالرغم من جواز الأمرين - تسكين العين على الوجه السالف ، أو نقل حركتها إلى أول الفعلين - يحسن تركهما اليوم فى استعمالاتنا ، وعدم الالتجاء إلى استخدامهما قدر الاستطاعه ، وحسبنا الاستعانه بهما على فهم الوارد المسموع ، دون محاكاته ؛ فرارا من الغموض الشديد ، واللبس القوى ... كما سبقت الإشاره فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ -

٢- من الفوارق ما يأتى فى الزياده ص ٣٨٨ وهى مختصه بالفاعل ، وأن المدح والذم بصيغه الفعل الذى تم تحويله خاصان ، وليسا عامين ، وأنهما يتضمنان التعجب ، بخلافهما مع : «نعم وبئس». حيث يقتصر معناهما على المدح العام ، والذم العام ، فلا يتضمنان تعجبا.

٣- سيجىء الكلام على المضعف فى ص ٣٩٠.

٤- فى الزياده ص ٣٨٨.

زیاده وتفصیل

ا - تبین مما تقدم (۱) أن الفعل الذی یتم تحویله إلی «فعل» علی الوجه المشروح إنما یدل - فوق معناه اللغوی الأصیل - علی مدح خاص أو ذم خاص ، وأنه لا بد من إشرابه معنی «التعجب» فی الحالتین. وبالتخصیص فیهما والتعجب یخالف «نعم وبئس» ، لأن معناهما المدح العام والذم العام ولا یتضمنان تعجبا. ب - وینفرد «فاعل» الفعل الذی تم تحویله بأمور لا تکون فی فاعل : «نعم وبئس».

منها : صحه وقوعه اسما ظاهرا خالیا من «أل» ومما یشترط فی فاعل نعم ، ... (۲) نحو : قوله تعالی : (وَحَسُنَ أُولَئِکَ رَفِیقاً) ، ومثل عدل عمر. ومنها : کثره جره بالباء الزائده إن کان اسما ظاهرا ، فیجر لفظا ویرفع محلا ، نحو : حمد بالجار معاشره ، وسعد بالرفیق مزامله. أی : حمد الجار معاشره ، وسعد الرفیق مزامله.

ومنها : صحه رجوعه - إن کان ضمیرا - إلی شیء سابق علیه ؛ فیطابقه حتما ، أو إلی التمییز المتأخر عنه فلا یطابقه. تقول : الأمین وثق رجلا ؛ ففی الفعل : «وثق» ضمیر یجوز عودته علی : «الأمین» المتقدم ، أو : علی التمییز : «رجلا» المتأخر عنه ، ولهذا الرجوع إلی أحدهما أثره فی المطابقه بین الفاعل الضمیر ومرجعه ؛ إذ عند رجوعه للسابق تجب مطابقته فنقول : الأمینان وثقا رجلین - الأمناء وثقوا رجالا - الأمینه وثقت فتاه - الأمینتان وثقتا فتاتین - الأمینات وثقن فتیات. أما عند عودته إلی التمییز المتأخر فلا تصحّ المطابقه ؛ بل یلتزم الإفراد والتذکیر ؛ شأنه فی هذا شأن فاعل «نعم وبئس» إذا کان ضمیرا مستترا ، فنقول فی کل الصور السّالفه : «وثق» ، بغیر إدخال تغییر علیه یدلّ علی تأنیث ، أو تثنیه ، أو جمع.

وفیما سبق یقول : «ابن عقیل والأشمونی» وحاشیتاهما ، عند شرحهما لکلمه : «مسجلا» فی آخر بیت ابن مالک الذی نصه : - کما سبق فی ص ۳۸۲ -.

۱- فی ص ۳۸۴ وما بعدها.

۲- راجع رقم ۲ ص ۳۶۹.

(واجعل كبئس ساء. واجعل «فعلا»

من ذى ثلاثه كنعم مسجلا)

إن معناها هو : مطلقا عن التقييد بحكم دون آخر ... ثم قال الخضرى ما نصه (١) :

«(لكنّ «فعل» يخالف «نعم وبئس» فى سته أمور :

اثنان فى معناه : إشرابه التعجب ، وكونه للمدح الخاص - أو للذم الخاص (٢) - «واثنان فى فاعله الظاهر ؛ جواز خلوه من «أل» نحو : وحسن أولئك رفيقا ، وكثره جره بالباء الزائده ، تشبيها بأسمع بهم ؛ كقولهم :

حبّ بالزّور (٣) الذى لا يرى

منه إلا صفحه أو لمام (٤)

«واثنان فى فاعله المضمر ؛ جواز عوده ومطابقته لما قبله ؛ ففى : «محمد كرم رجلا» يحتمل عود الضمير إلى : «رجلا» كما فى نعم ، ... وإلى «محمد» كما فى فعل التعجب ، لتضمنه معناه. وتقول : المحمدون كرم رجالا - ... على الأول (٥) وكرموا رجالا على الثانى (٦) فقول المصنف : «كنعم مسجلا» ليس على سبيل الوجوب فى كل الأحكام. والكلام فى غير «ساء». أما «ساء» فيلازم أحكام «بئس» ...)» ا ه كلام الخضرى.

ح - بمناسبه ما تقدم يقول الصرفيون إن أبواب الفعل الثلاثى المستعمله أصاله - بحسب حركه العين فى الماضى والمضارع - سته ، الخامس منها هو باب : «فعل يفعل» بضم العين فيهما معا ؛ كحسن يحسن ، وشرف يشرف أو كرم يكرم ... و ... ويردفون كلامهم بتقرير أمرين (٧) :

أولهما : أن هذا الباب «الخامس» مقصور فى أصله على الأوصاف الفطريه والسجايا الخلقيه الدائمه ، أو التى تلازم صاحبها زمنا طويلا.

ثانيهما : صحه تحويل كل فعل ثلاثى من الأبواب الأخرى إلى هذا الباب ليدل الفعل بعد هذا التحويل على أن معناه صار كالغريزه والسجيه فى صاحبه.

* * *

١- وهو المفهوم أيضا من كلام الأشمونى والصبان.

٢- انظر الصبان فى هذا أيضا.

٣- سيعاد البيت مشروحا فى ص ٣٩١ لمناسبه هناك.

٤- سيعاد البيت مشروحا فى ص ٣٩١ لمناسبه هناك.

٥- أى : على التقدير الأول الذى يعود فيه الضمير المستتر على التمييز بعده بغير أن يطابقه ؛ فيظل الضمير مفردا ، مذكرا.

٦- أى : على التقدير الثانى الذى يرجع فيه الضمير المستتر إلى مرجع قبله فيطابقه.

٧- سجلهما صاحب شذا العرف فى أول كتابه ص ١٨ عند كلامه على : الباب الخامس من «التقسيم الثالث للفعل بحسب التجرد والزياده ..».

ج – فک الإدغام إن کان الفعل : «مضعفا» ، مثل : فرّ – لجّ ... ویرد إلی أصله قبل الإدغام ، فیصیر : فرر (۱) – لجج (۲) ، ثم یحول إلی : «فعل» : فیصیر : فرر – لجج ... ثم یعود إلی الإدغام ، فیصیر کما کان (۳) : «فرّ» – لجّ ، تقول فی الذم – مثلا – فرّ الرجل جبانا – لجّ القطّ مواء ، أو : فرّ بالرجل جبانا – لجّ بالقط مواء.

ویجوز حذف الفتحه من أول الفعل لتحل مکانها الضمه التی فی عین الفعل عند تحویله إلی : «فعل» ، وتسکن عین الفعل (۴) ؛ فتصیر الجمله : فرّ الرجل جبانا ، لجّ القطّ مواء – أو : فرّ بالرجل جبانا ، لجّ بالقط مواء.

ومن المضعف الذی تجری علیه هذه القواعد – الفعل ؛ «حبّ» (۵) عند تحویله إلی : «فعل» بقصد المدح ، بشرط ألا یکون فاعله کلمه : «ذا» فی مثل : «حبّذا» لأنّ «حبّ» فی هذه الصوره المرکبه مع «ذا» یجب فتح الحاء فیها ، وبقاء «ذا» علی حالها من الإفراد والتذکیر فی کل الأسالیب ، مهما کان حال الممدوح من ناحیه إفراده ، وعدم إفراده ، وتذکیره أو تأنیثه ، کما یجب فی هذه الصوره أیضا وصل الفعل : «حب» بفاعله : «ذا» کتابه ، وترکیبهما معا ترکیبا خطیّا کما سبق (۶).

أما إن کان الفاعل اسما ظاهرا غیر کلمه «ذا» فإن الفعل «حبّ» یخضع لما أشرنا إلیه ؛ من فتح الحاء أو ضمها ، کما یجری علی فاعله الأحکام الخاصه بالمحوّل ، والتی أوضحناها. تقول حبّ الجندی رجلا ، أو : حبّ بالجندی رجلا. ومنه قول الشاعر :

۱- من باب : ضرب.

۲- من باب : تعب.

۳- ویکون التمییز بین دلالتی الفعل بالقرائن الأخری ؛ فهی التی تدل علی أنه باق یؤدی معناه الأصلی ، أو أنه انتقل إلی «فعل» لیؤدی معنی المدح أو الذم.

۴- کما سبق فی ص ۳۸۷.

۵- تفصیل الکلام علیها فی ص ۳۸۰.

۶- فی رقم ۲ من هامش ص ۳۸۰ وفی رقم ۳ من هامش ص ۳۸۲.

حبّ (١) بالزّور (٢)

الذى لا يرى

منه إلا صفحه (٣) أو لمام (٤)

وهكذا (٥) ...

* * *

ص: ٣٩١

١- بضم الحاء أو فتحها ؛ طبقا لما شرحناه. - وقد سبق البيت لمناسبه أخرى فى ص ٣٨٩ -

٢- الزّور : (يستوى فيه المفرد وغيره) ، ومعناه الزائر.

٣- صفحه الشىء : جانبه.

٤- جمع لمّه (بكسر اللام وتشديد الميم) ، وهى شعر الرأس الذى يصل إلى شحمه الأذن.

٥- وإلى ما سبق من الكلام على تحويل الفعل إلى «فعل» على الوجه الذى شرحناه يقول ابن مالك بيتا مختصرا - سبقت الإشاره إليه (فى هامش ص ٣٨٢) ؛ هو : واجعل كبئس «ماء» واجعل «فعلا» من ذى ثلاثه كنعم ، مسجلا (مسجلا : حرا لا يعوقه ولا يقيده قيد). يطلب أن تكون : «ساء» مثل : «بئس» فى معناها وأحكامها. وأن يكون «فعل» (وقد زاد فى آخره ألفا لوزن الشعر ،) من كل فعل ثلاثى ، مثل : «نعم» فى معناها ، وفى أحكامها ، من غير تقييد يجعل بينهما فرقا فيما سبق. هذا رأيه وليس غرضه «نعم» وحدها ، وإنما مثلها : «بئس» أيضا. والحق أن هناك فروقا ، بين «نعم» وهذا الفعل المحول وقد سردناها فى ص ٣٨٩. أما «ساء» فالخلاف شديد فيه ؛ أهو مثل : «بئس» تماما فى المعنى والأحكام ، أم هو مثلها فى المعنى ، ولكنه فى الأحكام كالأفعال المحوله؟ وقد أوضحنا كل ذلك فى الشرح.

زیاده وتفصیل

إن کان الفعل المراد تحویله معتل «الفاء» مثل : وثق - وفد ... فحکمه حکم الصحیح. وإن کان معتل العین بالألف ، مثل صام - هام - نام - بقی علی حاله ، وقدّر فیه التحویل تقدیرا عقلیّا محضا عند وجود قرینه تدل علی قصد المدح أو الذم ؛ لیکون لهذا التقدیر أثره الواقعی فی الفاعل ، وفی المخصوص ... ، وإن شئت فقل : إن حکمه هو حکم الصحیح أیضا مع نیه التحویل الذی ترشد إلیه القرینه. ویدخل فی هذا النوع الفعل : «ساء» فیصح أن یلاحظ فیه التحویل عند قیام قرینه ؛ فیستعمل استعمال الأفعال التی تحولت ، ویصح ألا یلاحظ فیه ذلک ؛ لأنه موضوع فی أصله للذم العامّ الصریح (۱) مثل :

«بئس» ؛ فتجری علیه أحکام «بئس» من نواحیها المختلفه.

وإن کان الفعل معتل اللام - فقط - بالواو ، أو بالألف التی أصلها الواو : مثل : سرو (۲) - غزا ... ظهرت الواو فی الکلام مفتوحه وقبلها الضمه ، ولو لم تکن الواو موجوده من الأصل - ویجوز تسکین ما قبل الواو مباشره (۳) ؛ فنقول : سرو - غزو ، أو : سرو - غزو.

وإن کان الفعل معتل اللام بالیاء ؛ نحو : خشی ، ورمی (۴) ، قلبت الیاء واوا قبلها ضمه ، ویجوز تسکین ما قبلها (۵) ؛ فتصیر : خشو ، أو خشو ، رمو ، أو رمی.

وإن کان الفعل معتل العین واللام معا ، وحرف العله فیهما هو «الواو» ؛ مثل : قوی (من القوه ، أصله : قوو) ، فإن الواو الأولی تتحرک بالکسره ؛ لتقلب بعدها الواو الثانیه یاء ؛ فتصیر ؛ «قوی» فکأن الفعل بقی علی حاله.

وإن کان معتل العین واللام معا بالواو فالیاء ، نحو : شوی : قلبت الیاء

۱- کما سبق فی ص ۳۸۰.

۲- سرو الرجل : صار سریّا ، أی : غنیا شریفا.

۳- راجع التصریح (عند الکلام علی : «حبذا» آخر هذا الباب) وکذا الخضری.

۴- راجع التصریح (عند الکلام علی : «حبذا» آخر هذا الباب) وکذا الخضری.

۵- لأن الألف التی فی آخر الفعل أصلها یاء.

عنـد التحويل واوا ، لوقوعها متطرفه بعد ضـمه ، ثم أدغمت الواو فى الواو ، فتصـير : «شوّ». ويجوز عدم القلب واوا فتبقى الياء مع تسكين ما قبلها فتقول : شوى. وكذلك نقول فى قوى : قوى ، ولا يجوز القلب والإدغام فى هذه الحاله لأن السكون ليس أصليّا.

وإن كان معتل العين واللام معا بالياء ؛ نحو : حىّ ، وعىّ ... لم يصح تحويله (١) ...

هذا ملخص ما جاء فى المطولات المتداوله خاصّا بتحويل الفعل المعتل مع تعدد الآراء ، وشده الخلاف فيه. ولا أعرف أن النحاه نقلوا لأكثر هذه الصور أمثله مسموعه تؤيد كلامهم. فهل هى صور خياليّه تدريبيه.؟

لاـ يحسن اليوم اسـتعمال شـىء منهـا ؛ سواء أكـانت خياليه محضه أم لها مسـموع يؤيـدها ؛ لأنها ثقيله ، مجافيه للأسـلوب الأدبى الرفيع ، والذوق البلاغى السائغ. وفى الميادين اللغويه الأخرى ما يغنى عنها تماما - كما أشرنا من قبل (٢) -.

* * *

١- راجع الهمع ، وشـرح التصـريح فى باب : «نعم وبئس» عند الكلام على تحويل الثلاثى إلى : «فعل». وكذلك الصـبان فى هذا الموضع ، ثم حاشيه ياسين على شرح التصريح فى أول باب التعجب.
٢- فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ وفى رقم ١ من هامش ص ٣٨٧.

المسأله ۱۱۲ : أفعل التفضيل

اشاره

أفعل التفضيل (۱).

يتضح معناه من الأمثله الآتيه :

الشمس أكبر من الأرض.

أهرام (۲) الجيزه أقدم من مدينه القاهره.

المحيطات أوسع من اليابسه.

الطائرات أسرع (۳) وسائل الانتقال.

المنافق أخطر من العدوّ الظاهر.

فى هـذه الأمثله كلمات مشـتقه على وزن : «أفعل» ؛ (هى : أكبر - أقدم - أوسع - أسـرع - أخطر ...) فما المعنى الذى تؤديه كل واحده فى جملتها؟.

إن كلمه : «أكبر» - فى المثال الأول - تدل على أمرين معا ؛ هما : اشتراك الشمس والأرض فى معنى معين ؛ هو : «الكبر» ، وأن الشمس تزيد على الأرض فى هذا المعنى.

وكلمه : «أقـدم» - فى المثـال الثـانى - تـدل على أمرين معـا ؛ هما : اشتراك الأهرام والقاهره فى معنى معين ؛ هو : «القـدم» وأن الأهرام تزيد عليها فى هذا المعنى.

وكلمه : «أوسع» - فى المثـال الثـالث - تـدل على اشتراك المحيطـات واليـابسه فى معنى معين ؛ هو : السّعه ، والمحيطـات تزيد عليها فيه ...

ومثل هذا يقال فى الباقى ... وفى نظائره.

فكل كلمه من هذه الكلمات المشتقه - ونظائرها - تسمى : «أفعل

۱- ربما كان الأنسب أن يذكر مع المشتقات. ولكنا وضعناه هنا اتباعا لترتيب ابن مالك فى : «ألفيته».

۲- جمع : هرم ؛ بناء فرعونى قديم ، له شكل هندسىّ ؛ خاص.

٣- الماضى : سرع ، مثل : صغر.

التفضيل (١)» وتعريفه : (أنه اسم ، مشتق ، على وزن : «أفعل» يدل - فى الأغلب (٢) - على أن شيئين اشتركا فى معنى ، وزاد أحدهما على الآخر فيه). فالدعائم أو الأركان التى يقوم عليها التفضيل الاصطلاحى - فى أغلب حالاته - ثلاثه :

١- صيغه : «أفعل» ، وهى اسم ، مشتق.

٢- شيئان يشتركان فى معنى خاص.

٣- زياده أحدهما على الآخر فى هذا المعنى الخاص.

والذى زاد يسمى : «المفضّل» ، والآخر يسمى : «المفضّل عليه» ، أو : «المفضول». ولا فرق فى المعنى والزياده فيه بين أن يكون أمرا حميدا ، أو ذميما (٣).

ويدل أفعل التفضيل - فى أغلب صوره - على الاستمرار والدوام (٤) ، ما لم توجد قرينه تعارض هذا ، فشأنه فى الدوام والاستمرار شأن الصفه المشبهه على الوجه المشروح فى بابها (٥).

* * *

طريقه صياغته

يصاغ «أفعل التفضيل» من مصدر الفعل الذى يراد التفضيل فى معناه ، بشرط أن يكون هذا الفعل مستوفيا كل شروط «التعجب» التى عرفناها (٦) فى

١- هذه التسميه اصطلاحيه ، أى : الصيغه التى على وزان : «أفعل» ؛ لتدل على التفضيل أو المفاضله ؛ (وهى : الزياده فى أمر حسن أو قبيح ؛ كما سيجىء عند تعريفه). أما «التفضيل» غير الاصطلاحى فليس له ضوابط معينه ، وإنما هو متروك لبراعه المتكلم ، ومقدرته البلاغيه التى تمكنه من اختيار الألفاظ والأساليب الداله على المفاضله بين شيئين فى أمر ، وزياده أحدهما على الآخر فى هذا الأمر ، من غير استخدام للطريقه الاصطلاحيه.

٢- فى الزياده والتفصيل - ص ٤٠٦ - بيان مفيد عن المقصود بالاشتراك ، وعن الزياده ، وأن «أفعل» التفضيل قد يفيد البعد لا الاشتراك ، ثم أمور أخرى هامه.

٣- فى الزياده والتفصيل - ص ٤٠٦ - بيان مفيد عن المقصود بالاشتراك ، وعن الزياده ، وأن «أفعل» التفضيل قد يفيد البعد لا الاشتراك ، ثم أمور أخرى هامه.

٤- نص على هذا صاحب التسهيل (راجع هامش ص ٢٣٨).

٥- فى ص ٢٨١ م ١٠٤.

٦- ص ٣٤٩.

بـابه ... (بـأن يكون فعلا ثلاثيا (١) ، متصـرفا ، تامّـا ، مبنيا للمعلوم (٢) ... و ... و ... و ...). فالشـروط التى يجب توافرهـا لصـياغه «أفعل التفضـيل» هى - نفسها - الشروط التى لا بد من توافرها لصوغ «فعلى التعجب» ؛ مثل الأفعال : سمع - عدل - فهم - بعد - بقى - خبث ... و ... ومن الأخيرين جاء : «أبقى - وأخبث» فى قول الشاعر :

الخير أبقى (٣) ، وإن طال

الزمان به

والشرّ أخبث ما أوعيت من زاد

فإن كان الفعل غير مستكمل الشـروط ، وكان السـبب هو جموده أو عدم قبول معناه للمفاضله (كالفعل : مات - فنى - عدم ...) لم يجز التفضـيل منه مطلقـا ؛ (بطريق مباشـر ، أو غير مباشـر) ؛ لأـنه بجموده لا مصـدر له (٤) ، ولأنه بعـدم قبوله المفاضـله يفقد الأساس الذى يقوم عليه التفضيل فى أغلب حالاته.

أمـا إن كـان السـبب فقـد شـرط آخر غير الشـرطين السابقين فإن (٥) صـياغه «أفعل» تمتنع من مصـدره مباشـره (٦) ، وتصـاغ - كالتعجب - من مصدر

١- إن كـان الفعـل رباعيا على وزن : «أفعل» ففيه الخلاف السابق فى التعجب ص ٣٤٩. ومن المسـموع الذى فعله رباعى قولهم : (هو أعطاهم للـدراهم ، وأولاهم بالمعروف). وهـذان شاذان عنـد من يمنع ذلك مطلقا ، وعند من يمنعه إذا كانت الهمزه للنقل. أما قولهم : هذا المكان أقفر من غيره فشاذ عند من يمنعه مطلقا ، لأن همزته ليست للنقل.

٢- مع ملاحظه الخلاف فى أمر المبنى للمجهول ، ونتيجته ، وأثر ذلك فى الحكم ؛ على الوجه الذى سبق تمحيصه فى ص ٣٥٠ - مع الرجوع إلى البحث الهام الـذى يعارض أن يكون فى اللغه العربيه أفعال ملازمه للبناء للمجهول دائما (وقـد تقدم فى ج ٢ م ٦٧ ص ١٠٢ -.).

٣- أصل الكلام : أبقى من غيره ، فالمفضل عليه محذوف ؛ طبقا لما سيجىء ، فى ص ٤٣٠.

٤- يرى بعض النحـاه أن الفعـل المنفى كالجامـد لاـ يجىء منه التفضـيل مطلقـا - بطريقه مباشـره أو غير مباشـره - لأن المصـدر المؤول يكون فى حاله النفى معرفه ؛ فلا يصح أن يكون تمييزا. لكن التحقيق صـحه مجىء التفضـيل فيه بالطريقه غير المباشـره ؛ إما لصحه مجىء كلمه : «عدم» قبله وإما لصحه تنكيره ، فليس من اللازم أن يكون معرفه فى كل الأحوال.

٥- يرى بعض النحـاه أن الفعـل المنفى كالجامـد لاـ يجىء منه التفضـيل مطلقـا - بطريقه مباشـره أو غير مباشـره - لأن المصـدر المؤول يكون فى حاله النفى معرفه ؛ فلا يصح أن يكون تمييزا. لكن التحقيق صـحه مجىء التفضـيل فيه بالطريقه غير المباشـره ؛ إما لصحه مجىء كلمه : «عدم» قبله وإما لصحه تنكيره ، فليس من اللازم أن يكون معرفه فى كل الأحوال.

٦- ومن الشاذ استعمال كلمتى : «خير» و «شر» - فى التفضيل ؛ لأن صيغتهما الحاليه الظاهره تخالف صيغته ، نحو : الكسب القليل خير من البطـاله ، والبطـاله شـر من المرض. وقولهم : (خير النـاس أنفعهم للنـاس ، وشـرهم أقربهم إلى الإسـاءه والعـدوان) وقول

الشاعر : إذا كان وجه العذر ليس ببيّن فإن اطراح العذر خير من العذر وقول الآخر : - - وشر العالمين ذوو خمول إذا فاخرتهم ذكروا الجدودا وخير الناس ذو حسب قديم أقام لنفسه حسبا جديدا أى : أخير وأشرّ ؛ حذفت همزتهما لكثره الاستعمال حذفا شاذا. ومن الجائز إرجاعها عند استعمالهما ، فقد ورد الكلام الفصيح مشتملا عليها. وفعلهما المسموع «خار يخير ، وشرّ يشرّ» ويرى بعض اللغويين أنهما اسمان جامدان لا فعل لواحد منهما فمجيء التفضيل منهما شاذ عنده. ففيهما على هذا الرأى شذوذان ؛ صوغهما من الجامد ، وسقوط همزتهما. أما على الرأى الأول - وهو الصحيح - ففيهما شذوذ واحد ؛ هو سقوط همزتهما ، لأن لكل منهما فعلا وقد اجتمع فى آيه قرآنيه استعمال كلمه «خير» لغير التفضيل ، ثم للتفضيل ، فى قوله تعالى : (إِنْ يَعْلَمِ اللهُ فِى قُلُوبِكُمْ خَيْراً يُؤْتِكُمْ خَيْراً مِمَّا أُخِذَ مِنْكُمْ ...). ومثلهما فى حذف الهمزه شذوذا : «حبّ» فى قول القائل : (وحبّ شىء إلى الإنسان ما منعا) ، أى : أحب شىء .. وجاء فى ص ٦٠ من مجله المجمع اللغوى القاهرى : (عدد البحوث والمحاضرات التى ألقيت فى مؤتمر الدوره الثلاثين ، لسنه ١٩٦٣ - ١٩٦٤) ما نصه على لسان أحد الأعضاء : (قالوا إن الهمزه حذفت فى التفضيل من كلمتى : «خير وشر» لكثره الاستعمال ، وذلك ادعاء لا دليل عليه ، ولا يتناسب مع معانى لفظى : «خير وشر» لأنهما يفيدان التفضيل أو الزياده بمادتهما ، كما تفيد ذلك ألفاظ كثيره بوضعها اللغوى : مثل زائد ، وناقص ، وعال ، وسافل ... وإن استعمال هاتين الكلمتين فى معنى «أفعل» إنما كان على معنى الاستغناء بهما عن بناء وزن «أفعل» من مادتهما ؛ لأن قصد المفاضله الذى يصاغ له «أفعل» قد حصل من أصل الماده بحيث لو بنى منها وزن «أفعل» لكان تحصيلا للحاصل ، أو تفضيلا على تفضيل ، وهذا هو ظاهر كلام ابن مالك فى الكافيه). ا ه. ولا أثر لهذا الرأى يترتب عليه حكما خاصا. سوى الحكم بمنع استعمال : «أخير ، وأشرّ» بغير حجه قويه ؛ إذ كيف يمتنع استعمالهما ولكل منهما فعل ثلاثى يصح صوغ التفضيل من مصدره قياسا كسائر الأفعال الثلاثيه الصالحه لذلك؟ وأيضا فاللفظان مسموعان بصيغه التفضيل ولا اعتراض على استعمال الكلمه المسموعه بنصها الوارد. وفوق هذا فالكلمات التى سبقت هنا لتأييد المنع (ومنها : زائد ناقص - عال - سافل ...) كلمات يصح صوغ التفضيل من مصادرها قطعا. فلا دليل فيها على المنع ... وشذ كذلك صوغ «أفعل» من اسم العين ، (أى : من الاسم الدال على ذات ، وشىء مجسم) فقد ورد : «هو أحنك البعيرين» أى : أكثرهما أكلا ؛ فبنوا «أفعل» من شىء مجسم : هو ، الحنك. كما شذ قولهم : هذا الكلام أخصر من ذاك فبنوه من الفعل : «اختصر» المبنى للمجهول ، الزائد على ثلاثه ؛ فاجتمع فيه شذوذان ... وهكذا ، ... وكل ما جاء مخالفا للشروط فإنه يحكم عليه بالشذوذ ؛ فيستعمل كما ورد من غير أن يقاس عليه غيره.

فعل آخر مناسب للمعنى ، مستوف للشروط ، ويوضع بعد صيغه «أفعل» مصدر الفعل الأول - الذى لم يكن مستوفيا للشروط ، - منصوبا على التمييز. فمثلا الفعل : تعاون ، لا .. يصاغ من مصدره «أفعل» التفضيل مباشره ؛ لأنه فعل خماسى ؛ فنصوغه بطريقه غير مباشره» بأن نأخذه من مصدر فعل آخر مناسب (مثل : كبر - كثر - نفع ...) ونجعل بعده مصدر الفعل

الأول (وهو التعاون) تمييزا منصوبا ؛ فنقول : فلان أكبر تعاونا من أخيه ، أو : أكثر تعاونا ، أو : أنفع تعاونا ، أو : أقل. أو : أضعف ، ... أو ما شاكل هذا مما يساير المعنى.

والفعل : «خضر» لا يصاغ من مصدره مباشره «أفعل» للتفضيل ؛ لأنه يدل على لون ظاهر ؛ فنصوغه - بالطريقه السالفه ، «غير المباشره» - من مصدر فعل آخر مناسب ، ونجعل بعد «أفعل» مصدر الفعل الأول ، وهو : «الخضره» منصوبا على التمييز. فنقول : ورق الليمون أشد خضره من ورق القصب ... (١)

١- ومن المسموع فى الألوان : «أسود من حلك الغراب» - «أبيض من اللبن» ، وكل هذا من الشاذ عندهم ؛ يحفظ ولا يقاس عليه. وحكم الشذوذ هنا غير مفهوم ما دامت الكلمه نفسها قد استعملت صيغتها نصّا فى المفاضله اللونيه ؛ فهل يراد عدم التوسع فى استعمالها فى سواد شىء أو بياض شىء غير الشىء الذى وردت فيه نصّا؟ نعم ، وهذا تضييق لا داعى له. بل إن منع التفضيل من كل ما يدل على لون تضييق لا داعى له أيضا ، ولا سيما بعد ورود السماع به واشتداد الحاجه إلى القياس على ذلك الوارد ، بسبب ما كشف عنه العلم فى عصرنا ، ودلت عليه التجربه الصادقه من تعدد الدرجات فى اللون الواحد ، وفى العاهه الواحده ، وتفاوتها تفاوتا واسع المدى كالمعروف اليوم فى البياض ، والحمره ، والخضره ، والسواد ... وسائر الألوان. وكذلك المعروف عند الأطباء فى العاهات ، كعاهه العمى - مثلا - فمنه عمى الألوان ، وعمى الضوء ... و ... وكذا أكثر العاهات. وكل ما سبق يقتضى التفضيل بين درجات اللون الواحد - أحيانا - والعاهه الواحده أو العيب الواحد أيضا. ومثل هذا يقال فى للتعجب - كما سبق فى بابه. - والحجه التى يحتجون بها لمنعه - (وهى : أن صيغه «أفعل» هى أيضا صيغه الصفه المشبهه القياسيه للألوان ؛ فيلتبس الأمر بين المعنيين) - حجه واهيه يمكن دفعها بالقرائن ، ومنها : «من» الداخله على المفضل عليه فى مثل : فلان أبيض من فلان ، وهذا الزرع أخضر من ذاك» ؛ فيكاد يمتنع اللبس فى هذا النوع من التفضيل الذى يشتمل أسلوبه على كلمه : «من» هذه. نعم قد تشتبه أحيانا بكلمه : «من البيانيه» ، ولكن هذا الاشتباه يمكن دفعه أيضا ، والتغلب عليه بالقرينه التى تزيله. وكذلك الشأن فى النوعين الآخرين من أنواع «أفعل التفضيل» وهما : «المقرون بأل» ، و «المضاف» فإن احتمال اللبس فيهما قليل ، وهو على قلته مما يمكن دفعه بالقرينه التى تحدد الغرض ، وتوجه - فى كل ما سبق - إلى أحد المعنيين دون الآخر ؛ كما يحصل فى غير هذا الباب ، وبخاصه بعد موافقتهم على قياسيه المعنوى (الذى سيجىء الكلام عليه بعد هذا مباشره) ، ومن ثمّ كان المذهب الكوفى الذى يبيح الصياغه من الألوان وللعيوب والعاهات أقرب للسداد واليسر. وعليه قول المتنبى : - وهو كوفى - فى الشيب : ابعد ، بعدت بياضا لا بياض له لأنت أسود فى عينى من الظّلم - - جاء فى شرح العكبرى لديوان المتنبى (ج ٤ ص ٣٥) عند شرح البيت السالف ما نصه : («وأما قول أصحابنا الكوفيين فى جواز «ما أفعله» ، فى التعجب من البياض والسواد خاصه من دون سائر الألوان فالحجه لهم فى مجيئه ؛ نقلا وقياسا. فأما النقل فقول طرفه ، وهو إمام يستشهد بقوله : إذا الرجال شتوا واشتد أكلهمو فأنت أبيضهم سربال طباخ فإذا كان يرتضى قوله فالأولى أن يرتضى قوله فى كل ما يصدر منه ، ولا ينسب هذا إلى شذوذ وقول الآخر : جاريه فى درعها الفضفاض أبيض من أخت بنى إباض وأما القياس فإنما جوزناه فى السواد والبياض لكونهما أصل الألوان ومنهما يتركب سائر الألوان. إذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لم يثبت لسائر الألوان)». ا ه. والحق أن الاقتصار على هذين اللونين لا معنى له بعد ما قدمنا. (انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٥١).

والفعل : عرج ، لا يصاغ – مباشره – من مصدره «أفعل» ، لأنه فعل يدل على عيب ظاهر ، وإنما نصوغ «أفعل» بالطريقه السالفه «غير المباشره» ؛ فنقول : هذا الفتى أوضح عرجا من غيره.

وبهذه المناسبه نذكر أن الأفعال الداله على الألوان والعيوب لا يصاغ من مصدرها «أفعل التفضيل» مباشره إذا كانت الألوان والعيوب حسيه ظاهره. أما إن كانت معنويه داخليه فيصح أن يصاغ منها مباشره ؛ مثل : فلان أبله من فلان ، أو : أحمق من فلان ، أو : أرعن منه ، أو : أهوج منه ، أو : أخرق منه ، أو : أعجم منه ، أو : أبيض سريره منه ، أو : أسود ضميرا منه و ... و ... (١)

يتبين من كل ما تقدم أننا نتوصل بالطريقه «غير المباشره» ، إلى التفضيل إذا فقد الفعل المتصرف القابل للمفاضله ، بعض الشروط الأخرى. – ولا مانع من استخدام هذه الطريقه أيضا مع الفعل المستوفى – وهى نفسها التى أوصلتنا إلى التعجب مما لم يستوف فعله بعض الشروط. وقد سبق شرحها فى بابه – فنستعين بها هنا على الوجه السالف لتوصلنا إلى التفضيل كذلك.

١– راجع حاشيه «ياسين» على شرح التصريح ، أول باب : «أفعل التفضيل».

ومما تجب ملاحظته : أن صيغه «أفعل التفضيل» ، ومعناها ، وأحكامها ، تختلف اختلافا كثيرا عن صيغتى «التعجب» ومعناهما ، وأحكامهما فى أمور عرضنا لها هنا وهناك. ومنها : أن المصدر هنا ينصب على اعتباره ، تمييزا ، وينصب هناك على اعتباره مفعولا به(١) ...

ومتى تمت صيغه ؛ «أفعل» على الوجه السالف صارت اسما جامدا ؛ ويترتب على جموده أمران :

أولهما : ألّا توجد له صيغه أخرى تدل على التفضيل الاصطلاحىّ ؛ فليس له بعد هذه الصياغه - ماض ، ولا مضارع ، ولا مصدر ، ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول ... ولا شىء آخر من المشتقات أو غير المشتقات ؛ لأن التفضيل الاصطلاحى مقصور على صيغه : «أفعل» وحدها ، وهى جامده ؛ كما أوضحنا ، ولا يتقدم عليها شىء من معمولاتها - طبقا لما يلى (٢) -

---

١- وفى صياغه «أفعل» يقول ابن مالك فى باب خاص عقده باسمه : صغ من مصوغ منه للتّعجّب : «أفعل» للتفضيل ، وأب اللّذ أبى أى : صغ «أفعل» للدلاله على التفضيل - من مصدر الفعل الذى يصاغ منه التعجب. وامنع هنا الصياغه من مصدر الفعل الذى منع الصوغ منه هناك (فمعنى : ائب اللذأبى : امنع الذى منع). ثم قال : وما به إلى تعجّب وصل لمانع به إلى التفضيل صل يريد : ما يتوصل به - من طريق غير مباشر بسبب مانع يمنع التعجب المباشر - صل به إلى التفضيل عند وجود مانع.

٢- وهذا حكم عام فى كل العوامل الجامده - كما سبق فى ص ٣٥٧ ، وفى رقم ٢ من هامشها - إلا بعض حالات معدوده - نصوا عليها فى مواضعها الخاصه بمناسباتها ، ومنها الحاله الآتيه فى ص ٤٠١ وأخرى فى هامش ص ٤٠٤ توجب التقدم. ومنها : جواز التقدم على «أفعل التفضيل» للضرورات الشعريه - ونحوها مما يدخل فى حكم الضروره - إذا كان معموله شبه جمله ، كالذى فى قول القائل : وللحلم أوقات وللجهل مثلها ولكن أوقاتى إلى الحلم أقرب والأصل : أقرب إلى الحلم ... (والجهل هنا : الغضب والانتقام).

ثانيهما : ألاـ يتقدم عليه – فى حاله الاختيار – شىء من معمولاته ، إلا حاله واحده (۱) سيجىء الكلام عليها فى القسم الأول الآتى.

* * *

أقسامه ، وحكم كل قسم

اشاره

هو ثلاثه أقسام :

۱– مجرد من «أل» والإضافه. ۲– مقترن «بأل».

۳– مضاف.

فأما القسم الأول المجرد من «أل والإضافه» فمثل : «أفضل» ، و «أنفع» فى قول بعضهم لظريف : لا أدرى! أجدّك أفضل من مزحك ، أم مزحك أنفع من جدك. ومثل : «أحسن» فى قول الشاعر :

وإنى رأيت الضّرّ أحسن منظرا

من مرأى صغير به كبر

.... (۲)

وحكم هذا القسم أمران :

۱– وجوب إفراده وتذكيره فى جميع حالاته.

۲– ووجوب دخول «من» جاره للمفضّل عليه (أى : للمفضول).

ا – فأما الأمر الأول (وهو : وجوب إفراده وتذكيره) ، فيقتضى أن تكون صيغته واحده فى كل استعمالاته ولو كان مسندا لمؤنث ، أو لمثنى ، أو لجمع ، فلابد أن تلازم هذه الحاله دائما ؛ نحو : الجمل أصبر من غيره على العطش – الجملان أصبر من غيرهما – ... الجمال أصبر من غيرها ...

۱– فى ص ۴۰۳ – رقم ۲ – وهناك حاله أخرى سبق عرضها موضحه مفصله (فى باب «الحال» ج ۲ م ۸۴ ص ۳۰۳ «د». وكذلك فى رقم ۳ من هامش ص ۳۰۰ من ذلك الجزء والباب) وملخصها : – وهذا الملخص لاـ يغنى عن الأصل السابق – أن أفعل

التفضيل قد يقتضى حالين ؛ إحداهما تدل على أن صاحبها فى طور من أطواره أفضل من نفسه أو غيره فى الحال الأخرى. فالأحسن أن تتقدم إحداهما على عاملها (وهو أفعل التفضيل) وتتأخر الثانيه عنه ؛ نحو : الحقل قطنا أنفع منه قمحا – الفدان عنبا أحسن منه قطنا – المتعلم تاجرا أقدر منه زارعا. وأجاز بعض النحاه تأخير الحالين معا عن أفعل التفضيل بشرط أن تقع بعده الأولى مفصوله من الثانيه بالمفضل عليه ... راجع ج ٢)

٢- ومثل قول الشاعر : الموت أحسن بالنفس التى ألفت عزّ القناعه ، من أن تسأل القوتا

– الناقه أصبر من غيرها ... – الناقتان أصبر من غيرهما ... – النّوق أصبر من غيرهن ...

ب – وأما الأمر الثانى وهو : دخول : «من» (۱) جاره للمفضّل عليه (أى : للمفضول) فأمر واجب أيضا ، بشرط أن يكون قصد التفضيل باقيا. ولهذا كان وجودها دليلا على إراده التفضيل ، وعدم انسلاخ «أفعل» عنه. وهى مختصه بهذا القسم وحده ، وبدخولها على المفضول دون غيره ، ولا وجود لها فى القسمين الآخرين. – كما سيجىء عند الكلام عليهما – ولا يجرّ المفضول غيرها من حروف الجر. ومن الأمثله – غير ما سبق – قول المتنبى :

وما ليل بأطول من نهار

يظلّ بلحظ حسّادى مشوبا

وما موت بأبغض من حياه

أرى لهمو معى فيها نصيبا

ودخول «من» جاره للمفضل عليه يستلزم أحكاما لهما ؛ منها :

ا – جواز حذفهما معا ، بشرط وجود دليل يدل عليهما ؛ كقوله تعالى : (وَالْآخِرَهُ خَيْرٌ وَأَبْقى) ، أى : والآخره خير من الدنيا ، وأبقى منها. وقد اجتمع الحذف والإثبات فى قوله تعالى : (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مالاً ، وَأَعَزُّ نَفَراً)، أى : أعز نفرا منك. وقول الشاعر :

ومن يصبر يجد غبّ صبره

ألذّ وأحلى من جنى النحل فى الفم

أى : ألذّ من جنى النحل ...

وإذا حذفا من اللفظ كانا ملحوظين فى النيه والتقدير ؛ وصارا بمنزله المذكورين (۲).

۱– ومعناها هنا : الابتداء أو المجاوزه ، فإذا كانت للابتداء فهى لابتداء الارتفاع إذا كان السياق للمدح ؛ نحو : النشيط أفضل من الخامل ، ولابتداء الانحطاط إذا كان السياق للذم ؛ نحو : المنافق أضر من العدو. وإذا كانت للمجاوزه فمعناها أن المفضل جاوز المفضول فى الأمر المحمود أو المذموم ... و «من» هذه غير «من» التى تجىء للتعديه المجرده (أى : التعديه التى لا دلاله معها على التفضيل مطلقا ؛ لأنه غير مراد) ومن صورها ما يجىء فى «الملاحظه» الخاصه : ص ۴۰۵.

۲– يقول ابن مالك فى (أفعل التفضيل المجرد ، ووصله بالحرف : «من» لفظا أو : تقديرا): – – وأفعل التفضيل صله أبدا تقديرا ، او لفظا ب «من» إن جرّدا ثم يقول فى بيت سيعاد ذكره لمناسبه أخرى فى ص ۴۱۶ : وإن لمنكور يضف أو جرّدا ألزم تذكيرا

وأن يوحّدا

وأكثر مواضع حذفهما حين يكون «أفعل» خبر مبتدأ ، أو خبر ناسخ ، أو مفعولا ثانيا لفعل ناسخ (مثل ظن وأخواتها ...) أو مفعولا ثالثا لفعل ينصب ثلاثه (كالفعل : وأرى ...) ؛ نحو : قرع الحجه بالحجه أنفع ... وهو بالعالم أليق ... - ربّما كان ازدراء السفيه أنجع فى إصلاحه ... -

فلو طالعت أحداث الليالى

وجدت الفقر أقربها انتيابا (١)

وأنّ البرّ خير فى حياه

وأبقى بعد صاحبه ثوابا

- أعلمت الجازع احتمال المشقه أجدر بأصحاب العزائم والهمم ...

ويقل حذفهما إذا كان «أفعل» حالا. نحو : توالت النغمات أنعش للقلب وأندى للفؤاد ، وأذهب للأسى ... ومثل قول الشاعر :

دنوت - وقد خلناك كالبدر - أجملا

فظلّ فؤادى فى هواك مضلّلا

يريد : دنوت أجمل من البدر ، وقد خلناك كالبدر ، فكلمه «أجمل» حال من الفاعل : «التاء». وهذا النوع من الحذف - على قلته - قياسىّ تجوز محاكاته. وكذلك يقل حذفهما إن كان «أفعل» نعتا لمنعوت محذوف مع عامله لقرينه ، نحو : اتجه ... أوسع مساحه ، وأكثر خصبا ، وأرحب للغريب صدرا. والأصل : اتجه ، واقصد بلدا أوسع مساحه ... و ... و ... والأحسن عدم جواز القياس على هذا النوع ؛ لكثره الحذف فيه ، وتوقع اللبس فى فهمه ...

٢- ومن الأحكام : وجوب تقديمهما أحيانا على عاملهما وحده ، وهو : «أفعل» دون تقديمهما على الجمله كلها. وإنما يجب التقديم على عاملهما إذا كان المجرور اسم استفهام ؛ كهذا السؤال : فلان ممّن أفضل؟ والأصل : فلان أفضل ممّن؟ أو كان المجرور مضافا إلى اسم استفهام ، نحو : فلان من ابن من أفضل؟.

١- ترددا على الناس ، ذهابا ومجيئا إليهم.

والأصل فلان أفضل من ابن من؟ ولا يجوز التقديم فى غير حالتى الاستفهام السالفتين (١) إلا للضروره الشعريه كقول القائل :

وإنّ عناء أن تناظر جاهلا

فيحسب - جهلا - أنه منك أعلم

وقول الآخر :

إذا سايرت أسماء يوما ظعينه (٢)

فأسماء - من تلك الظعينه أملح

والأصل : (أعلم منك) - وأيضا (فأسماء أملح من تلك الظعينه). فقد تقدم الحرف «من» مع مجروره ، مع أن الكلام خبرى ، وليس إنشائيّا استفهاميّا (٣) ...

٣ - ومنها : امتناع الفصل بينهما وبين «أفعل» إلا بمعموله ، أو : «لو» وما يتبعها ، أو : النداء - فمثال الفصل بالمعمول قوله تعالى : (النَّبِيُّ أَوْلى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ) ، وقول الشاعر :

وظلم ذوى القربى أشدّ مضاضه

على المرء من وقع الحسام المهند

وقول الآخر :

لولا العقول لكان أدنى (٤)

ضيغم

أدنى (٥) إلى شرف من

الإنسان (٦)

١- هناك حاله أخرى يتقدم فيها معمول «أفعل التفضيل» على عامله أفعل التفضيل. وقد سردنا ملخصها فى رقم ١ من هامش ص ٤٠١ ، وقلنا إن هذا الملخص لا يغنى عن البيان والتفصيل المذكورين فى باب الحال ، (ج ٢ م ٨٤ ص ٣٠٣ «د» ورقم ٣ من هامش ص ٣٠٠ هناك).

٢- المرأه فى هودجها ، (تكريما وصيانه لها)

٣- وفى تقديم «من» مع مجرورها فى حالتى الاستفهام يقول ابن مالك فى بيتيه السابع والثامن - وسيذكران لمناسبه أخرى فى ص ٤١٩ - : وإن تكن بتلو «من» مستفهما فلهما كن أبدا مقدّما - ٧ كمثل : ممّن أنت خير؟ ولدى إخبار التّقديم نزرا وردا - ٨ أى : إن تكن مستفهما بالاسم التالى : «من» ، وهو مجرورها ، فقدمهما وجوبا فى كل الحالات. ثم قال : ورد التقديم نزرا (أى نادرا) فى حاله الإخبار. أى فى حاله الكلام الخبرى ، لا الإنشائى الذى شرحناه. ومما يلاحظ أن المثال الذى فى البيت الثانى معيب ؛ للسبب الموضح فى الصفحه الآتيه :

٤- أقل.

٥- أقرب.

٦- سيذكر هذا البيت لمناسبه أخرى فى ص ٤٣٣.

ومثال الفصل بكلمه : «لو» وما يتبعها قول الشاعر :

ولفوك أطيب - لو بذلت لنا -

من ماء موهبه (١) على خمر

ومثال النداء : أنت على أداء المهامّ الجسام أقدر - يا صديقى - من صفوه الأخلاء.

وقول الشاعر :

لم ألق أخبث - يا فرزدق - منكمو

ليلا ، وأخبث بالنهار نهارا

فلا يجوز الفصل بينهما بأجنبى (وهو الذى ليس معمولا لأفعل) ولا بشىء غير ما سبق ؛ ولهذا حكموا بالخطأ أو الشذوذ على مثل : ممن أنت أفضل ؛ لأن الجار والمجرور : (ممّن) متعلقان «بأفضل» (٢) ، و «أنت» مبتدأ خبره : «أفضل» وقد فصل المبتدأ بين «أفضل» والجار مع مجروره ، مع أن المبتدأ أجنبى من أفضل ، (أى : ليس معمولا له).

«ملاحظه» : قد يصاغ «أفعل التفضيل» من مصدر فعل يتعدى بحرف الجرّ «من» ؛ كالفعل : قرب ، بعد .. فعند التفضيل يجىء هذا الحرف مع مجروره ، إمّا متقدمين على «من» الجاره للمفضول ومتوسطين بينها وبين «أفعل» ؛ نحو : المجرّب أقرب من الصواب من الناشىء ، وإمّا متأخرين عنهما ؛ نحو : المجرب أقرب من الناشىء من الصواب(٣) ...

* * *

١- نقره فى جوف الصخر يخزن فيها الماء ليبرد.

٢- ويجب تقديمها عليه وحده فى هذه الصوره.

٣- وهذا النوع الخاص بالتعدى يخالف النوع الذى سبق فى ص ٤٠٢ وهو الخاص بدخول «من» على المفضل عليه - كما ستجىء الإشاره لهذا فى ص ٤١٢.

زیاده وتفصیل

ا - عرفنا (۱) أن : «أفعل التفضیل» یدل - فی الأغلب - علی اشتراک شیئین فی معنی خاص ، وزیاده أحدهما علی الآخر فیه ... ، و ... فما ضابط الاشتراک؟!.

لیس للاشتراک ضابط معین یحدد أنواعه ، وإنما یکفی أن یتم علی وجه من الوجوه یکون به واضحا ومفهوما للمتخاطبین ، ولو کان اشتراکا ضدّیّا ، أو تقدیریّا ، کقول إنسان فی عدوّین له : هذا أحبّ إلی من ذلک. وفی نوعین من الشر : هذا أحسن من هذا. یرید فی المثال الأول : هذا أقل بغضا عندی ، ویرید فی المثال الثانی : هذا أقل شرّا من الآخر ؛ فلیس فی نفس المتکلم قدر مشترک من الحب والحسن. لهذا ، أو لذاک. وإنما القدر المشترک هو الکره والقبح اللذان یضادان الحب والحسن. فالاشتراک إنما هو فی أمر مضادّ فی معناه لمعنی : «أفعل» المذکور فی الجمله ، مع تفاوت النصیب بینهما ، ووجود الزیاده فی أحدهما وحده ؛ فأحدهما عدوّ خفیف العداوه أو القبح ، والآخر : شدیدهما ، فالزیاده موجوده ولکنها فی أحد الأمرین المشترکین فی معنی مضاد لمعنی : أفعل.

ومن غیر الغالب ألا یکون بینهما اشتراک مطلقا إلا علی نوع جائز من التأول توضحه القرائن ؛ کقولهم : - الثلج أشد بیاضا من المسک - الصیف أحرّ من الشتاء - السکر أحلی من الملح - العسل أحلی من الخل. یریدون : أن بیاض الثلج أشد فی ذاته من سواد المسک فی ذاته - والصیف فی حرارته أشد من الشتاء فی برده - والسکّر فی حلاوته أقوی من الملح فی ملوحته - والعسل فی حلاوته أشد من الخل فی حموضته ، وهکذا ... ؛ فلیس بین کل اثنین مما سبق اشتراک فی المعنی إلا فی مطلق الزیاده المجرده ، ودرجتها الذاتیه المقصوره علی صاحبها ... ؛ فالصله بین کل اثنین مقصوره علی هذه الزیاده المجرده ، وبینهما بعد ذلک تباین تام یختلف عن التضاد السّابق الذی یقوم بجانبه

۱- فی ص ۳۹۵ واشرنا فی رقم ۲ من هامشها إلی أهمیه ما یأتی هنا فی الزیاده والتفصیل.

نوع من الاشتراك فى أمر يتصف به الاثنان ، وإن كان هذا الأمر مخالفا معنى «أفعل».

ب - من الأساليب الصحيحه : فلان أعقل من أن يكذب - وأمثال هذا - فهل معناه تفضيل فلان فى العقل على الكذب؟ وهذا معنى فاسد ؛.

خير ما يقال فى هذا وأمثاله : أن «أفعل التفضيل» يفيد هنا أمرين معا ؛ هما إفاده البعد عما بعده ، وأن سبب هذه الإفاده هو المعنى اللغوى الأساسىّ المفهوم من ماده «أفعل» المعروض فى الجمله الأصليه ، فالمراد : فلان أبعد الناس من الكذب ؛ بسبب عقله. وفى مثل : فلان أجلّ من الرياء ، وأعظم من الخيانه .. يكون المقصود : فلان أبعد الناس من الرياء ؛ بسبب جلاله ، وأبعد من الخيانه بسبب عظمته ... ومثل هذا يقال فى بيت الشاعر :

الحق أكبر من أن تستبدّ به

يد ، وإن طال فى ظلم تماديها

فالغرض إعلان البعد عن تلك الأشياء مع بيان سبب البعد. وأفعل التفضيل فى تلك الأساليب ونظائرها يفيد ابتعاد الفاضل من المفضول ، ولا تكون «من» تفضيليه جاره للمفضول ، وإنما هى مع مجرورها متعلقان «بأفعل» الذى هو بمعنى : متباعد ؛ لأنها حرف الجر الذى يتعدى به الفعل «بعد» وباقى المشتقات التى من مادته ؛ ومنها هنا : «أفعل» لتضمنه معنى «أبعد» بمعنى : «بعد» فهى متعلقه به من غير أن يدل على تفضيل ؛ كنظيرتها فى قولنا : أنا بعيد من الظالمين ، بمعنى : متباعد.

وقيل إنه مستعمل فى بعض مدلوله دون بعض ؛ فهو يدل على زياده البعد ، دون أن يكون هناك مفضول حقيقى ، ولا «من» الداخله عليه ...

ومضمون الرأيين واحد (١) ...

ح - يجب تصحيح عين أفعل التفضيل إذا كانت قبل التفضيل مستحقه للإعلال ، ونحو : الأديب أقوم لسانا ، وأبين قولا من غيره ، فيجب أن تسلم الواو والياء.

١- وهناك بعض آراء أخرى عرض لها «المغنى» فى «الباب الخامس» من الجزء الثانى ، عند كلامه على الجهه الرابعه من جهات الاعتراض ...

د – إذا كان أفعل التفضيل المجرد (١) واجب الإفراد والتذكير فما بال العرب تقول : مرّ بنا سرب من الظباء ، بعده أسراب أخر ؛ فيأتون بكلمه : «أخر» مجموعه ومؤنثه ؛ (إذ هى جمع ، مفرده : «أخرى» ، «وأخرى» مؤنث لكلمه «آخر» الذى أصله «أأخر» على وزن : «أفعل» المذكر الدالّ على التفضيل ؛ فهو من القسم المجرد). فلم كانت «أخر» مجموعه ومؤنثه فى المثال السالف – وأشباهه – مع أن القاعده تقتضى الإفراد والتذكير ، وأن يقال : أسراب «آخر» (التى أصلها : «أأخر» كما أسلفنا) (٢).

أجاب النحاه : إن كلمه : «أخر» ليست مما نحن فيه ؛ لأسباب ثلاثه مجتمعه :

أولها : أنها فى استعمالاتها الصحيحه المختلفه – ومنها المثال السالف وأشباهه – لا تدل على التفضيل ؛ (أى : لا تدل على المشاركه والزياده) وإنما تدل على المغايره المحضه ، والمخالفه المجرده من كل معنى زائد عليها ، فالكلام الذى تكون فيه يقتضى معنى المغايره وحدها ، لا معنى المفاضله ، أو نحوها. وهذا شأنها فى الاستعمالات الوارده ، فمعنى سرب آخر وأسراب أخر هو : سرب مغاير ، وأسراب مغايرات ، بدون تفضيل فيهما.

وثانيها : أنها – فى كلام العرب – لا يقع بعدها : «من» الجاره للمفضول ، لا لفظا ولا تقديرا.

وثالثها : أنها – فى كلامهم الفصيح تطابق وهى نكره (٣)

١- سبق الكلام عليه ، فى ص ٤٠١.

٢- أى : أن الأصل أن يقال مثلا : هذا ظبى آخر (وأصلها : أأخر) وهذه ظبيه آخر (أأخر) لكنهم تركوا الأصل ، وقالوا : ظبيه أخرى ؛ فأتوا بكلمه : «أخرى» التى هى المفرده المؤنثه لكلمه : آخر. والأصل أيضا أن يقال : هذان ظبيان آخر (وأصلها : أأخر ، وهاتان ظبيتان آخر) ولكنهم تركوا الأصل ، وقالوا : آخران ، فى تثنيه المذكر ، وأخريان فى تثنيه المؤنث. وكذلك الأصل أن يقال : هؤلاء ظباء آخر (أأخر) وهؤلاء ظبيات آخر (أأخر). لكنهم تركوا الأصل أيضا ، وقالوا : أخر ، التى هى جمع مؤنث ، مفرده : أخرى.

٣- أى : أنها لو كانت للتفضيل وهى نكره ، لوجب عدم مطابقتها ؛ كى تساير المسموع الكثير.

فلهذه الأمور الثلاثه لا تكون من القسم الأول الذى يدور فيه الكلام ؛ بل إنها ليست للتفضيل مطلقا (١) - كما تقدم - ؛ وإنما هى كلمه معدوله ، (أى : محوّله) عن كلمه : «آخر» التى أصلها «أأخر» جاءت لتؤدى معنى ليس فيه تفضيل ، ذلك أن العرب حين أرادوا استخدام كلمه : «آخر» فى معناها الأصلى - وهو المغايره المحضه الخاليه من معنى التفضيل - عدلوا بها عن وزنها الأول ؛ بأن أدخلوا عليها شيئا من التغيير ، وحولوها إلى هذا الوزن الجديد ؛ وهو : «أخر» ، لتؤدى معنى خاليا من التفضيل لا يمكن أن تؤديه إذا بقيت على الصيغه الأولى. ويقول السيوطى (٢) ، قولا أشبه بهذا ؛ نصه :

(كان مقتضى جعل «أخر» من باب «أفعل التفضيل» أن يلازمه فى التنكير لفظ الإفراد والتذكير ، وألا يؤنث ، ولا يثنى ، ولا يجمع ، إلا معرفا ، كما كان أفعل التفضيل ؛ فمنع هذا المقتضى ، وكان بذلك معدولا عما هو به أولى ؛ فلذلك منع من الصرف) (٣) ...

فالذى دعا النحاه لهذا التحليل والتعليل هو ما رأوه من جمعها وتأنيثها مع انطباق أوصاف القسم الأول عليها - فى الظاهر - فلجئوا إلى مسأله العدول والتحويل ليتغلبوا على هذه العقبه ويجعلوا قاعده : «أفعل التفضيل المجرد» مطرده.

قد يكون كلامهم سائغا من الوجهه الجدليه المحضه ، لكنه من الوجهه الحقيقيه مردود ، ذلك أن العرب لا تعرف شيئا مما قالوه ، ولم يدر بخلدها قليل أو كثير منه حين نطقوا بالتعبير السابق وأشباهه. فإبعادا لهذا التكلف ومسايره للأمر الواقع ، يحسن الأخذ ببعض مما قاله النحاه - بحق - وهو : أنها ليست للتفضيل فلا تنطبق عليها أحكامه ، أو أنها خالفت القاعده ؛ فهى من الشاذ

١- الهمع ج ٢ ص ١٠٤.

٢- الهمع ج ٢ ص ١٠٤.

٣- يقول العكبرى - فى كتابه : «إملاء ما منّ به الرحمن» ج ١ ص ٤٥٦ ، سوره البقره - ما نصه فى كلمه : «أخر» (لا تنصرف للوصف والعدل عن الألف واللام ؛ لأن الأصل فى «فعل» صفه أن تستعمل فى الجمع بالألف واللام ؛ كالكبرى والكبر ، والصغرى والصّغر). ا ه وهذا التعليل مردود كغيره بما ذكرناه هنا.

الذى يحفظ ، ولا يقاس عليه. ولا عبره بما عرضوه من أسباب أخرى ؛ فهى أسباب ضعيفه لا تثبت على التمحيص ، ومن السهل دفعها ؛ وقد دفعها بعض النحاه فعلا بما يرهق سرده من غير نفع عملىّ ، فخير لنا أن نقر الواقع ، من غير تكلف ولا جدل زائف.

ه - ونزولا- على قاعده الإفراد والتذكير السالفه عاب بعض النحاه على أبى نواس ذكر كلمتى : «صغرى» و «كبرى» مؤنثتين للتفضيل ، مع أنهما مجردتان فى قوله (١) :

كأنّ صغرى وكبرى من فقاقعها

حصباء درّ على أرض من الذهب

والقياس : أصغر وأكبر .. لأنهما صيغتان للتفضيل ، مجردتان ، والقاعده تقضى بالتزام التذكير والإفراد فى هذه الحاله ..

ومما قيل فى دفع هذا العيب : إن الشاعر لم يقصد التفصيل مطلقا ، ولا الحديث عن شىء أصغر من شىء آخر ، أو أكبر منه ؛ وإنما قصد صغرى أو كبرى من حيث هى : لا- باعتبار موازنتها بغيرها ؛ كمن يشاهد طفله تحاول الركوب فيساعدها ويقول : ساعدتها لأنها : «صغرى» ، أى صغيره ، وكمن يشاهد سيده عجوزا ؛ فيعاونها على النزول من السياره ، ويقول : عاونتها لأنها كبرى ؛ أى : كبيره السنّ ؛ فليس فى كلامه هذا ، ولا فى المقام ما يدل على تفضيل أو موازنه بين اثنين يزيد أحدهما على الآخر فى هذا المعنى.

وإذا كان الأمر على ما وصفنا فليس التأنيث لحنا ، لأن «أفعل» إذا كان مجردا غير مقصود منه التفضيل («فالأكثر فيه عدم المطابقه ؛ حملا- على أغلب أحواله ، وقد يطابق ، لعدم مجىء «من» لفظا ومعنى. واعتمادا على هذا السبب فى المطابقه يخرّج بيت أبى نواس السالف ، ومثله قول العلماء العروضيين : «فاصله صغرى وكبرى» ، خلافا لمن جعله لحنا (٢)»).

١- يصف كأسا مملوءه بشراب ذهبىّ اللون ، تعلوه الفقاقيع.

٢- حاشيه الخضرى مع توضيح بعض كلماتها - (فى هذا الباب عند الكلام على أفعل التفضيل المضاف والمقرون بأل). ومثل هذا فى شرح التوضيح. وقال الأشمونى فى هذا الموضع ما نصه : «(... وإذا صح جمع «أفعل التفضيل» ؛ لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث ؛ فيكون قول ابن هانىء : «كأن صغرى وكبرى من فقاقعها ...» صحيحا ا ه.

وهذا دفع حق ، وهو خير من القول بأن فى الكلام حذفا وزياده يؤديان إلى إخراج الكلمتين من هذا القسم ، وإدخالهما فى قسم آخر من أقسام «أفعل» التفضيل ؛ كقسم المضاف (١) إلى المعرفه ؛ بحيث يؤدى إلى الحكم بصحتهما ، وأن الأصل : «كأنّ» صغرى فقاقعها وكبرى من فقاقعها» .. فكلمه : «من» زائده (مع أنها - فى الغالب - لا تزاد إلا بعد نفى بشرط أن يكون مجرورها نكره) ، و «فقاقعها» الأولى محذوفه لدلاله الثانيه عليها ، ففى الكلام حذف من جهه ، وزياده من جهه أخرى ... وما أشد حاجتنا إلى إهمال مثل هذا مما لا داعى له.

وأعجب منه قولهم فى الدفاع عن الشاعر : «إن أفعل التفضيل المجرد يصح تأويله بما لا تفضيل فيه ؛ فيطابق حينئذ كما فى المضاف إلى المعرفه» ، وقد جاء هذا الكلام فى التسهيل». (٢) ولا أدرى : أيغيب عن أحد وجه ضرره وأثره السيئ فى اللغه؟ إذ كيف تؤدى اللغه مهامها - وما أجلّها - إذا كان من الجائز دون قيد ولا شرط. تأويل اللفظ الذى يشوبه خطأ لغوى تأويلا يصلح عيبه من غير داع معنوىّ لذلك؟.

* * *

١- سيجىء الكلام على المضاف بنوعيه فى ص ٤١٦ و٤١٨.

٢- ونقله : الهمع ، وياسين فى حاشيته على التصريح ، وكذا الصبان.

القسم الثانى

اشاره

أن يكون أفعل التفضيل مقرونا «بأل». وهذا يوجب أمرين :

أحدهما : أن يكون مطابقا لصاحبه فى التذكير ، وللتأنيث ، والإفراد ، وفروعه ؛ نحو : قوله تعالى : (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) - اليد العليا خير من اليد السفلى (١). الشقيقان هما الأفضلان - الشقيقتان هما الفضليان (٢) - الأشقاء هم الأفضلون ، أو الأفاضل (٣) - الشقيقات هن الفضليات ...

والآخر : عدم مجيء «من» الجاره «للمفضّل عليه» ؛ لأن «المفضّل عليه» لا يذكر فى هذا القسم (٤). أما الجاره لغيره فتجيء ؛ كالتى فى قول الشاعر :

فهم الأقربون من كل خير

وهم الأبعدون من كل ذمّ

فالجار والمجرور - فى الشطرين - لا شأن له بالتفضيل : لأنّ : «من» المذكوره هى التى تدخل على المجرور للتعديه (٥) ، إذ : «الأقرب» و «الأبعد» يحتاجان إلى معمول مجرور «بمن» كفعلهما : «قرب وبعد» فليست : «من» بعدهما هى التى تدخل على المفضول ، وتجره ؛ إنما هى ومجرورها نوع آخر.

* * *

١- العليا : مؤنث الأعلى ، والسفلى : مؤنث الأسفل. والألفاظ الأربعه صيغ تفضيل.

٢- تثنيه : فضلى ، مؤنث : أفضل.

٣- انظر رقم ٢ من هامش ص ٤١٤ ؛ ففيه البيان.

٤- إذ تغنى عنه «أل» ؛ لأنها للعهد (وليست موصوله كالداخله على اسم الفاعل ، واسم المفعول) والتى للعهد تشير إلى شىء معين تقدم ذكره لفظا أو حكما. وتعيينه يشعر بالمفضول ؛ ولهذا قالوا : (لا تكون «أل» فى «أفعل التفضيل» إلا للعهد ؛ لئلا يعرى عن المفضول) - راجع الصبان ، ج ٣ أول باب أفعل التفضيل - وإذا لا يصلح أن يقال : علىّ الأفضل من أمين. وأما قول الأعشى : ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزّه للكاثر فمؤول عندهم بتأويلات مختلفه ؛ منها : زياده «أل» فى لفظ : «الأكثر» ، ومنها : أن الجار والمجرور متعلق بكلمه محذوفه تماثل المذكوره ، والأصل : «بالأكثر أكثر منهم» ... ومنها أن «من» بمعنى «فى» وكل هذه التأويلات مرفوضه لا يعرف عنها الشاعر (الأعشى) شيئا ؛ فهى إما لغه ، وإما شاذه ...

٥- وهى التى سبقت الإشاره إليها فى ص ٤٠٧ ، وتخالف الداخله على المفضل عليه ، والتى سبق بيانها فى ص ٤٠٢.

زیاده وتفصیل

قال صاحب التصریح (۱) : إن «أفعل التفضیل» المقترن بأل یطابق موصوفه لزوما ... ومع ذلک لا بد من ملاحظه السماع ، وأردف هذا بالنص الآتی :

(«قال أبو سعید علی بن سعید فی : کفایه المستوفی ، ما ملخصه : ولا یستغنی فی الجمع (۲) والتأنیث عن السّماع ؛ فإن الأشرف والأظرف لم یقل فیهما : الأشارف والشّرفی ، والأظارف ، والظّرفی ، کما قیل ذلک فی الأفضل والأطول. وکذلک الأکرم والأمجد ، قیل فیهما : الأکارم والأماجد ، ولم یسمع فیهما : الکرمی والمجدی».) ا ه.

هذا ما قاله وما نقله صاحب «التصریح» وقد یکون من السداد إهماله ، وترک الأخذ به ؛ لما فیه من تضییق وتعسیر بغیر حق ؛ إذ یفرض علی المتکلم أن یبحث جهد طاقته عن الصیغه المسموعه ؛ فإن اهتدی إلیها بعد العناء استعملها ، وإن لم یجدها لم یستعمل القیاس مع شده حاجته إلی استخدامه للوصول إلیها.

علی أن بذل الطاقه واحتمال العناء لا یوصلان أحیانا إلی الصیغه المسموعه ، لا لعدم وجودها ، ولکن لتعذر الاهتداء إلی مکانها ، برغم العناء المرهق المبذول فی سبیلها. وهل أدل علی هذا من أن صاحب الرأی السالف یقرر عدم ورود السماع بکلمات معینه منها : «الکرمی» ، مؤنث : «أکرم» ، وأن غیره یقرر عدم ورود کلمات أخری ، منها : «الرّذلی ، والجملی» ، (مؤنث : الأرذل والأجمل) علی حین یسجل أبو علی القالی فی الجزء الأول من کتابه : «الأمالی» (۳) ما نصّه : («قال بعض بنی عقیل وبنی کلاب : هو الأکرم ، والأفضل ، والأحسن ، والأرذل ، والأنذل ، والأسفل ، والألأم. وهی : الکرمی والفضلی ، والحسنی ،

۱- ج ۲ - باب : «أفعل التفضیل» عند الکلام علی النوع المقرون بأل.

۲- المفهوم من سیاق الکلام فی : «التصریح» أن مراده بالجمع السماعی مقصور علی «جمع التکسیر» دون غیره ؛ إذ لا خلاف فی قیاسیه جمعی التصحیح بالشروط الخاصه بکل منهما. - وقد سبقت عند الکلام علیهما فی الجزء الأول. - هذا ، ولم یتعرض النص السالف للمثنی. فهل یرید بالجمع ما یشمل المثنی أیضا کالشأن فی عبارات بعض اللغویین؟

۳- ص ۱۵۲.

والرّذلى ، واللؤمى ، وهنّ الرّذل ، والنّذل واللّؤم ..)» ا ه؟. فقد سجل أنها مسموعه هى ونظائر لها. ومن تلك النظائر الأخرى المسموعه : العظمى - الصغرى - الكبرى - الوثقى - الفضلى - القصوى - الأولى - الجلّى - الدنيا - الوسطى - الأخرى - العليا - السفلى - الكوسى (كثيره الكياسه) الطولى (أنثى الأطول) - الضيّقى (شديده الضيق) ... و ... ولكل صيغه مما سبق مقابل على وزن «أفعل» لمذكرها. ولو حصرنا ما نقله صاحب الأمالى ، وما نقله غيره فى مواطن مختلفه ، وما رأيناه بأنفسنا فى المراجع اللغويه ... لكان من هذه الكلمات المبعثره مجموعه كثيره العدد ، تبيح القياس عليها ؛ لكثرتها التى تتجاوز المائه. ولا حاجه بنا إلى تأويلها ، أو التمحل لإبعادها عن «التفضيل» وعن نوعه الذى نحن فيه ؛ فإن تأويل النحاه - كما بسطوه هنا - يقوم على الجدل المحض الذى لا يعضده الحق.

وشىء آخر : أنه لو صح الأخذ برأى المانعين وحدهم ما كان للقياس حكمه ولا فائده ؛ لأن القياس مستمد من الكثير المسموع ، وقد تحقق هذا الكثير هنا. فكيف نمنع القياس فى بعض الصور التى ينطبق عليها؟ وكيف نحرّم تطبيقه والانتفاع به ، زاعمين واهمين أن صيغه الكلمه ذاتها - بحروفها وتكوينها المادىّ - غير مسموعه؟ فلم الاستنباط ، ووضع القواعد والضوابط العامه؟. وكيف يتحقق القياس؟ ... (١)

لهذا كان مجمع اللغه العربيه» سديد الرأى حين قرر قياسيه جمع «الأفعل» الذى للتفضيل المقرون بأل على «الأفاعل» ، كما قرر صياغه مؤنثه على «الفعلى» قياسا كذلك (٢) ...

١- يؤيد هذا ما سبق أن قلناه فى قياسيه مصدر الفعل الثلاثى ص ١٨٤ وما بسطه ابن جنى - وغيره - فى الجزء الأول من كتابه : «الخصائص» فى الفصل الرشيد المحكم الذى نشير إليه كثيرا ، وعنوانه : «اللغه تؤخذ قياسا» وقد نشرناه كاملا فى آخر الجزء الثانى.

٢- طبقا لما فى ص ١٥١ من الكتاب الذى أصدره المجمع سنه ١٩٦٩ ؛ ففى تلك الصفحه تحت عنوان : (فى أفعل التفضيل - جمع : «الأفعل» على الأفاعل ، وصوغ مؤنثه على : «الفعلى») ما نصه منسوبا إلى لجنه الأصول بالمجمع ، ومصحوبا بالأسانيد والبحوث المؤيده له : «(يختلف النحاه فى جمع التفضيل المقترن بالألف واللام على : «الأفاعل» ، وفى تأنيثه على «الفعلى». فمنهم من ذهب إلى أن جمعه على «الأفاعل» وتأنيثه على «الفعلى» مقصوران على - - السماع. ومنهم من ذهب إلى أن ذلك قياسى ؛ مستندين إلى أن اقترانه «بأل» يبعده عن الفعليه من حيث إن الأفعال لا تدخلها الألف واللام ، وذلك يدنيه من الاسميه. ولما كان هذا الرأى أقرب إلى التيسير قررت اللجنه أنه يجوز جمع «أفعل التفضيل» المقترن بالألف واللام على «الأفاعل» ، ويلحق به فى ذلك المضاف إلى المعرفه ، وأنه يجوز تأنيثها على «الفعلى».)» ا ه. وقد وافق المجمع ومؤتمره على قرار اللجنه فى الجلسه السادسه من المؤتمر الثالث والثلاثين بدوره سنه ١٩٦٧.

طالمـا رددنا – فى هـذا الكتاب – أن الحرص على سـلامه اللغه أمر محمود ، بل مفروض ، ولكن بشـرط ألا يكون بوسائل تعوق الانتفاع بها ، وتزهد فيها ، من غير فائده ترجى ، ولا ضرر يدفع.

نعم قد يقع جرس هذه الصـيغ الجديده القياسـيه غريبا أول الأمر على الأسـماع ؛ كتلك الصيغ التى نقلها صاحب الأمالى عن بنى عقيل ، وبنى كلاب ولكن لا يصح أن تحول غرابه الجرس بين الكلمه والانتفاع الضـرورىّ بها ، فما أكثر الكلمات اللغويه الغريبه فى جرسـها على الأسـماع ، وقـد تكون غريبه عنـد قوم مقبوله عنـد آخرين. على أن تـداول الكلمه الغريبه كفيـل بصـقلها وإزاله غرابتها ، ولكن يطول الزمن على تداولها ، فما أسرع دورانها وشهرتها ، بسبب الحاجه إلى استخدامها ، وترديد الألسنه لها ...

القسم الثالث

اشاره

أن يكون مضافا (۱) ، ويشترط فى هـذا القسم شـرطان عامّان لا بد منهما فى «أفعل التفضـيل» المضاف مطلقا (أى : سواء أكانت إضافته للمعرفه أم للنكره).

أحـدهما : ألّا يقع بعـد أفعـل التفضـيل «من» الجـاره للمفضول ، فلابـد أن يخلو الكلام منها ومن مجرورها ؛ فلا يصـح : محمود أفضل الطيارين من حامد. أما الجاره لغيره فتوجد : نحو : أبى أقرب الناس منى.

ثانيهما : أن يكون المضاف بعضا (۲) من المضاف إليه ، بشرط إراده التفضيل وبقاء معناه (۳) ووجوده ؛ فلا يصح : الطيار أفضل امرأه.

فمتى تحقق الشرطان العامّان ، وكانت إضافته لنكره ، وجب حكمان :

أولهما : إفراده وتذكيره - كالمجرد (۴) -.

والآخر : مطابقه المضاف إليه لصاحب (۵) أفعل التفضيل ، (أى : للموصوف (۶) الذى يتجه إليه معنى : «أفعل» ويتصف به). فى التذكير. والتأنيث ، وفى الإفراد وفروعه ، وفى جنسه أيضا ..

۱- إذا أضـيف كـانت إضافته غير محضه ، وقيل : محضه على الوجه المبين فى ص ۵. وقد سـبق بيانهما وتفصيل أحكامهما أول هذا الجزء.

۲- وسـيجىء فى الزياده (ص ۴۲۱) اشتراط أن يكون «أفعل» بعض المضاف إليه ، مع بيان المراد من هـذه البعضـيه. (وقـد سـبق لهذه المسأله المهمه توضيح آخر يتممها فى ج ۲ باب : التمييز ص ۳۳۲ «ب» م ۸۸.)

۳- وهو المفاضله الداله على زياده شىء على آخر ؛ وبهذا تكون المفاضله قائمه وموجوده.

۴- وفى حكم أفعـل التفضـيل المجرد من «أل» والإضافه ، أو المضاف إلى نكره - وأن هـذا الحكم هو الإفراد والتـذكير - يقول ابن مالك فى بيت سبق ذكره فى هامش ص ۴۰۳ : وإن لمنكور يضف أو جرّدا ألزم تذكيرا ، وأن يوحّدا

۵- المضاف هو : «أفعل» والذى يتجه إليه معناه هو صاحبه الذى يتصف به ؛ فكلاهما واحد من جهه المدلول والمعنى.

۶- أى للشىء الذى يقوم به معنى «أفعل» ، فليس المراد بالموصوف والصفه هنا المنعوت والنعت الاصطلاحيين.

ومن أمثلته قول المتنبى :

وأحسن وجه فى الورى وجه محسن

وأيمن كفّ فيهمو كفّ منعم

وتقول : هذان الوجهان أحسن وجهين .. وهاتان الكفان أيمن كفّين - وجوه الشرفاء أحسن وجوه ، وأكفّهم أيمن أكفّ (١).

فالأمور التى يجب اجتماعها كامله عند إضافته للنكره (٢) - أربعه ؛ هى :

١- امتناع «من» الجاره للمفضول.

٢- كون المضاف بعض المضاف إليه عند إراده التفضيل.

٣- إفراد «أفعل» وتذكيره.

٤- مطابقه المضاف إليه لصاحب «أفعل» فى الجنس ، وفى الإفراد والتذكير وفروعهما.

١- جاءت المطابقه السابقه - فى أغلب صورها التى منها التذكير والتأنيث - نتيجه لاشتراط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، (فلا يقال : سعيد أفضل امرأه) ؛ لما تقرر : أن أفعل التفضيل المضاف لنكره لا بد أن يكون بعضا من المضاف إليه - فى الأصح - بشرط أن يكون معنى المفاضله قائما. وقد اشترط بعضهم لوجوب هذه المطابقه أن يكون المضاف إليه جامدا ؛ ليخرج مثل قوله تعالى : (أَسْفَلَ سافِلِينَ) ، لعدم وجود صاحب «أفعل» والأحسن إهمال هذا الشرط أما كلمه «أسفل» فى الآيه فصفه لجمع محذوف. هذا ، ومن المهم فهم الأساليب التى يكون فيها «أفعل التفضيل» مضافا لنكره مطابقه للموصوف الذى يتصف بمعنى أفعل التفضيل ، (أى : مطابقه لصاحب أفعل التفضيل) ؛ فإن المراد يكون إثبات المزيه للمفضل على جنس المضاف إليه واحدا واحدا إن كان المضاف إليه مفردا ، واثنين اثنين إن كان المضاف إليه مثنى ، وجماعه جماعه إن كان جمعا. ومما يزيد الأمر وضوحا الأمثله الآتيه : المصلح أفضل رجل - المصلحان أفضل رجلين - المصلحون أفضل رجال - المصلحه أفضل امرأه - المصلحتان أفضل امرأتين - المصلحات أفضل نساء ... فالمراد : المصلح أفضل من جميع الرجال إذا فضّلوا رجلا رجلا - والمصلحان أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجلين رجلين - والمصلحون أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجالا رجالا - والمصلحه أفضل من جميع النساء إذا فضلن امرأه امرأه ، والمصلحتان أفضل من جميع النساء إذا فضلن امرأتين امرأتين ، والمصلحات أفضل من جميع النساء إذا فضلن نساء ، نساء ، مجتمعات ... وهكذا الأمثله الأخرى ونظائرها. (انظر ص ٤٢١ الآتيه لإدراك الفرق بين ما هنا ، وما هناك).

٢- انظر حكم العطف على هذه النكره فى ص ٤٢٢.

وإن كانت إضافته لمعرفه وجب تحقيق الشرطين العامين المشار إليهما آنفا. وتجوز فيه بعد ذلك من ناحيه التذكير والإفراد وفروعهما – المطابقه وعدمها ، بشرط أن يكون الغرض من «أفعل التفضيل» باقيا – وقد شرحنا هذا الغرض – ولكن ترك المطابقه فى التثنيه والجمع هو الأكثر ، إذ الأفصح أن يكون مفردا مذكرا فى جميع استعمالاته. فمثال المطابقه : عمر أعدل الأمراء – العمران (١) أعدلا الأمراء – الخلفاء الراشدون أعدلو الأمراء – فاطمه فضلى الزميلات – الفاطمتان فضليا الزميلات – الفاطمات فضليات الزميلات ...

ومثال عدم المطابقه : عمر أعدل الأمراء – العمران أعدل الأمراء – الخلفاء الراشدون أعدل الأمراء ... فاطمه فضلى الزميلات – الفاطمتان فضلى الزميلات – الفاطمات فضلى الزميلات ...

أما إن كان الغرض الأصلى هو عدم المفاضله مطلقا (٢) أو : كان الغرض هو بيان المفاضله المجرده (٣) فتجب المطابقه للموصوف فى الصورتين (٤) فى الإفراد والتذكير وفروعهما ، مع جواز أن يكون أفعل التفضيل المضاف بعضا من المضاف إليه ، أو غير بعض. فمثال مالا يراد منه المفاضله مطلقا قول أحد الرحالين يصف الأقزام فى المناطق الشماليه :

(" ... رأيت أهلها صغار الأجسام ، قصارا ، لا يكاد أحدهم يزيد على خمسه أشبار ، وليس لهم حكومه ، ولكن عندهم قاض واحد يرجعون إليه ، ويحترمون رأيه. وقد قابلته مره فقال لى المترجم : هذا أفضل القضاه عندنا ، وأوسع الرجال خبره قضائيه فى بلدنا ، وأرجحهم عقلا ...) ". فالمراد : فاضل – واسع – راجح ...

١– عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز.

٢– أى : عدم إراده الزياده ، وأن «أفعل» بمعنى الفاعل ، أو الصفه المشبهه. وهذا يقتضى ألا يوجد المفضول ، ولا «من» الجاره له. فقد سبق – فى «ب» من ص ٤٠٢ – أن «أفعل» لا يمكن تجريده من معنى المفاضله مع وجود «من» الجاره للمفضول.

٣– أى : إثبات الزياده المحضه التى لا يقصد منها زياده شىء على المضاف إليه وحده ، وإنما يقصد منها مجرد الزياده عليه وعلى غيره.

٤– والأحسن الأخذ بالرأى القائل بقياسيتهما (بشرط وجود القرينه الموضحه للمراد منهما ؛ لكثره مجيئهما ، فى أفصح الكلام ، وأخذا بالأيسر الذى لا ضرر فيه).

ولا يراد التفضيل : إذ لا وجود لقاض آخر يكون هو المفضول ...

وفى غير المفرد نقول : هـذان أفضـلا القضـاه – هؤلاء أفضـلو القضـاه. أو : أفاضـلهم ... هـذه فضـلى القاضـيات – هاتـان فضـليا القاضيات – هؤلاء فضليات القاضيات – ... بالمطابقه فى كل ذلك. ومثلها عند إراده المفاضله المطلقه ؛ نحو : الحق أحقّ الأقوال بالاتباع. والـدين أولى الأصول بالتمسك به. فليس المراد فى هذا المثال وأشـباهه المفاضـله بين الأقوال بعضـها وبعض ، أو بينها وبين الأفعال ، ولا بين الحق والباطل ، وأن كلا منهما جدير بالاتباع ، ولكن الحق أجدر ، ولا بين أصول الدين والكفر وفروعهما ، وأن كلا منها يستحق التمسّك به ولكن الدين أولى ... ليس هذا هو المراد ، وإلا فسد الغرض ، وإنما المراد أن الحق فى ذاته ، والدين فى ذاته ، من غير نظر لشىء آخر غيرهما – هما الأحقّان والأوليان.

ومثل هذا يقال : الوالد أحسن الناس منزله – الوالدان أحسنا الناس منزله – الوالدون أحاسن الناس منزله ، أو : أحسنو الناس منزله – الوالده حسنى النساء منزله – الوالدتان حسنيا النساء منزله – الوالدات حسنيات النساء منزله (١) ...

١- يقول ابن مالك فى بيان أن المقرون «بأل» يطابق وجوبا ، وأن ما أضـيف إلى معرفه يجوز فيه وجهان ؛ هما المطابقه وعـدمها بشـرط أن تنوى من ، أى : بشـرط إراده التفضـيل ، (أما عند عدم إراده التفضـيل فالواجب المطابقه – كما شـرحنا –) : وتلو «أل» طبق ، وما لمعرفه أضـيف – ذو وجهين عن ذى معرفه أى : أن «أفعل» الذى يتلو «أل» ويقع بعدها تجب مطابقته لصاحبه ، وأن ما أضـيف لمعرفه فيه وجهان منقولان عن صاحب رأى ومعرفه بلغه العرب وأحكامها. ثم قال : هذا إذا نويت معنى : «من» ، وإن لم تنو فهو طبق ما به قرن (فهو طبق : مطابق للذى قرن التفضيل به ، أى : للموصوف الذى يقصد به التفضيل ، وبعد ذلك ذكر بيتين سبق شـرحهما والإشاره لهما (فى ص ۴۰۴) ؛ وهما : وإن تكن بتلو «من» مسـتفهما فلهما كن أبـدا مقدّما كمثل : ممّن أنت خير؟ ولدى إخبار التّقديم نزرا وردا

وفى الصورتين المذكورتين لا يلزم - كما سبق - أن يكون المضاف بعض المضاف إليه(۱).

* * *

۱- لهذه المسأله إيضاح واف سيجىء فى الزياده والتفصيل (آخر ص ۴۲۳) ، فمثال دخوله فى جنس المضاف إليه وأنه بعضه : محمد عليه السّلام أفضل قريش : تريد أفضل رجالهم واحدا واحدا ، وأفضل الناس من بينهم. ومثال عدم دخوله فى المضاف إليه ، وأنه ليس بعضا منه : يوسف أفضل إخوته (بوجود الضمير فى إخوته ، يعود عليه) ، أى : أنه أفضلهم واحدا واحدا ، لأننا إذا قلنا : من أخوه يوسف؟ لا يدخل فيهم يوسف ، ولا يعد من بينهم ؛ فلا يكون أفضلهم ؛ لأن إضافه الإخوه للضمير تمنع أن يراد بهم ما يشمل يوسف. بخلاف ما لو قلنا : يوسف أفضل الأخوه ، أو أفضل أبناء يعقوب (راجع ص ۴۲۳ من الزياده والتفصيل).

زياده وتفصيل

لا يضاف «أفعل» الدال على التفضيل إلا إذا كان بعضا من المضاف إليه المفضول (كما سبق) (١). وهذه «البعضيه» تتحقق بإحدى صورتين :

١- أن يكون «أفعل» جزءا (٢) والمضاف إليه كلّا ، نحو : الرأس أنفع الجسم - والمخ أعظم الرأس ...

٢- أن يكون «أفعل» فردا من بين أفراد كثيره يشملها المضاف إليه. ولابد فى هذه الصوره أن يكون المضاف إليه جنسا يندرج تحته أفراد متعدده ، منها المضاف ؛ نحو : الهرم المدرج أقدم الأهرام (٣) - أبو الهول أجمل التماثيل. يكاد النيل يكون أكبر الأنهار العالميه - أضرّ التّركات ما كان مالا لا علم معه ، ولا خلق.

وأحبّ أوطان البلاد إلى الفتى

أرض ينال بها كريم المطلب

فكل من : (الأهرام - التماثيل - الأنهار - التّركات - أوطان البلاد ..) جنس يشمل أفرادا كثيره.

وليس من اللازم لتحقيق «البعضيه» أن يكون المضاف إليه معرفه ؛ فقد يكون نكره ، نحو : الهرم المدرّج أقدم هرم - أبو الهول أجمل تمثال - القلب أعظم عضو. وإذا كان المضاف إليه مفردا نكره - كهذه الأمثله - كان معناه معنى الجمع ، ومنزلته منزله الجنس متعدد الأفراد ، فيتحقق الشرط الأساسى السالف الذى يقتضى أن يكون «أفعل» بعضا من المضاف إليه ، أى : أنه بمنزله قولك : الهرم المدرج أقدم الأهرام هرما هرما - أبو الهول أجمل التماثيل واحدا واحدا - القلب أعظم الأعضاء عضوا عضوا. فالمراد بالمضاف إليه المفرد النكره إنما هو جنسها ؛ ولهذا قطعوا بأن المراد من : فلان أفضل رجل هو أنه أفضل الناس إذا عدوّا رجلا رجلا. أى : أفضل من كل رجل (٤) ...

١- فى ص ٤١٦ وما بعدها.

٢- الجزء ما يتركب منه ومن أمثاله «كلّ» ولا وجود للكل الحقيقى إلا بجميع أجزائه.

٣- جمع : هرم.

٤- راجع ص ٤١٧ وهامشها رقم : ١ لإدراك الفرق بين الحالتين.

ويقول الصبان عند الكلام على إضافه «أفعل» للنكره ما نصه :

(زيد أفضل رجل ، أصله : زيد أفضل من كل رجل ؛ فحذف : «من كل» اختصارا ، وأضيف : «أفعل» إلى : «رجل». وجاز كونه مفردا مع كون «أفعل» بعض ما يضاف إليه - فالأصل أن يكون جمعا - لفهم المعنى ، وعدم التباس المراد. ووجب تنكيره ؛ لأن القاعده أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون إلا نكره ؛ فإن جئت بأل رجعت إلى الجمع ، وإن جمعت أدخلت «أل») ... ا ه.

ثم انتقل إلى مسأله هامه ؛ هى العطف على «أفعل» فقال ما نصه» :

«إن عطفت على المضاف إلى النكره مضافا آخر إلى ضميرها قلت : هذا أفضل رجل وأعقله ، وهذه أكرم امرأه وأعقله ، بتذكير الضمير وإفراده فى المفرد وضده ، والمذكر وضده ؛ على التوهم ؛ كأنك قلته من أول الكلام (١). فإن أضفت «أفعل» إلى معرفه ثنيت ، وجمعت ، وأنثت ؛ وهو القياس. وأجاز سيبويه الإفراد تمسكا بقوله :

وميّه أحسن الثّقلين جيدا

وسالفه وأحسنه قذالا (٢)

أى : أحسن من ذكر (٣) ... وظاهره وجوب تذكير الضمير وإفراده فى نحو : هذه أكرم امرأه وأعقله ، وهذان أكرم رجلين وأعقله .. وهكذا ..) ا ه.

ثم قال بعد هذا مباشره : «والوجه عندى جواز المطابقه إن لم تكن واجبه ، أو أولى» ا ه. قال ياسين فى حاشيته على التصريح تعليقا على رأى سيبويه : «وحاصله : أن إفراد الضمير مع عوده على غير مفرد إنما هو على تأويله باسم الموصول. وعليه يتخرج ما يقع فى عبارات المصنفين» ا ه.

ورأى الصبان أقرب إلى السّداد ؛ لموافقته القواعد العامه الخاصه بالمطابقه ،

١- يريد : كأن المعطوف ليس معطوفا ، وكأنك نطقت به ابتداء كما تنطق بأفعل المضاف للنكره.

٢- مؤخر الرأس.

٣- وما قاله «الصبان» نقل مثله «ياسين». وعلى هذا يكون الضمير المفرد العائد على غير المفرد هو بمعنى اسم الموصول - كما سيجىء -.

وبعده عن اللبس ، ولأن الآراء الأخرى لم تدعمها النصوص المتعدده التى تكفى لتأييدها فيما اطلعنا عليه من مراجع.

ويتصل بتلك المسأله الهامه أمر آخر هو حكم أفعل التفضيل المعطوف فى الصوره السالفه - من ناحيه ضبطه ، والأوجه الإعرابيه الجائزه فيه ، وقد سبق بيان بعض الصور(١).

ومما يجب التنبه له أن هذه البعضيه لا تكون حتميه إلا إذا كان «أفعل» باقيا على دلاله التفضيل الخاص - كما قدمنا (٢) - وعندئذ يكون المضاف إليه هو : «المفضول» ويتعين أن يكون «أفعل». بعضا منه. أما إذا لم تكن الدلاله على التفضيل باقيه ، أو كانت عامه يقصد منها الزياده على المضاف إليه وعلى غيره فإن المضاف إليه لا يكون مفضولا ، ولا يشترط فى المضاف حينئذ أن يكون بعضا منه ؛ فقد يكون بعضا أو لا يكون ؛ ومثال ما ليس بعضا : «يوسف أفضل إخوته». تريد : أنه فاضل فيهم ، ولا تريد التفضيل ، ولا أنه يزيد عليهم فى الفضل (٣). قال شارح المفصل ما نصه (٤) :

(" ... قد علم أن «أفعل» إنما يضاف إلى ما هو بعضه ، فليعلم أنه لا يجوز أن تقول : «يوسف أحسن إخوته» ، وذلك أنك إذا أضفت الإخوه إلى ضميره خرج من جملتهم ، وإذا كان خارجا منهم صار غيرهم ، وإذا صار غيرهم لم يجز أن نقول : «يوسف أحسن إخوته» كما لا يجوز أن تقول : «الياقوت أفضل الزجاج» ؛ لأنه ليس من الزجاج. فحينئذ يلزم من المسأله أحد أمرين كل واحد منهما ممتنع ؛ أحدهما : ما ذكرناه من إضافه «أفعل» إلى غيره ، إذ إخوه زيد غير زيد. والثانى : إضافه الشىء إلى نفسه ؛ وذلك أنا إذا قلنا إن زيدا من جمله الإخوه - نظرا إلى مقتضى إضافه «أفعل» - ثم أضفت الإخوه إلى ضمير زيد ، وهو من جملتهم - كنت قد أضفته إلى نفسه ؛ بإضافتك إياه ؛ إلى ضميره

١- فى : «ب» ص ١٤ - باب الإضافه.

٢- فى ص ٤١٦ ، الشرط الثانى.

٣- سبقت إشاره لهذا فى ص ٤١٩.

٤- ج ٣ ص ٨ لابن يعيش.

وذلك فاسد (١) ، فأما على النوع الثانى (٢) وهو أن يكون «أفعل» فيه للذات بمعنى : «فاعل» فإنه يجوز أن تقول : «يوسف أحسن إخوته» ولا يمتنع فيه كامتناعه من القسم الأول ؛ إذ المراد أنه فاضل فيهم ؛ لأنه لا يلزم فى هذا النوع أن يكون «أفعل» بعض ما أضيف إليه. وعليه جاء قولهم لنصيب الشاعر : «أنت أشعر أهل جلدتك» لأن أهل جلدته غيره ، وإذا كانوا غيره لم تسغ إضافه «أفعل» - إليهم ؛ لما ذكرته ، ويجوز على الوجه الثانى ؛ لأنه بمعنى الشاعر فيهم ، أو : شاعرهم ..) " ا ه.

* * *

١- لإضافه الشىء إلى نفسه حكم آخر سبق بيانه وتوضيحه فى «د» ص ٤٠ وما بعدها.

٢- «أفعل» على قسمين : أولهما : ما يدل على التفضيل. والثانى ما لا دلاله فيه على تفضيل ، وإنما يدل على وصف قائم بالذات ، خال من المفاضله خلوّا تامّا. كالذى سبقت الإشاره إليه فى : «ه» من ص ٤١٠ وفى ص ٤١٨.

وفيما يلى بيان الأقسام السالفه ، وملخص أحكامها :

القسم

حكم : «أفعل»

وما يتصل به.

الأول: المحرج من «أل» والإضافه

١- إفراده وتذكيره

٢- وجوب دخول «من» جاره للمفضول.

٣- جواز حذف «من» مع مجرورها ، بشرط وجود دليل يدل

عليهما بعد الحذف.

٤- وجوب تقديمها فى صورتين.

٥- عدم الفصل بينهما وبين «أفعل» إلا ببعض أشياء

معدوده ، هى : (معمول «أفعل») ، أو : («لو») مع ما دخلت عليه ، أو : (النداء).

الثانى :

المقترن «بأل»

١- وجوب مطابقته.

٢- عدم مجى ء «من» والمفضول معا. ولا مانع من مجىء

«من» التى للتعديه.

الثالث :

المضاف

١- عدم إدخال «من» على المفضول.

٢- أن يكون المضضاف بعض المضاف إليه إن كانت

المفاضله باقيه على حقيقتها.

٣- وجوب إفراد «أفراد «أفعل» وتذكيره إن كان

مضافاً لنكره ، وأن تكون هذه النكره من جنس (١) موصوفه - (أى

: من جنس صاحب أفعل التفضيل) -. فى الإفراد والتذكير ، وفروعهما. فإن كانت

إضافته لمعرفه من دلالته على التفضيل كان الحكم كما يأتى :

١- وجوب المطابقه تحقق الشرطين السالفين (١ و٢).

٢- جواز المطابقه وعدمها فى التذكير والإفراد ، وفروعهما.

لكن الأفصح التزام الإفراد والتذكير فى كل حالاته.

٣- وجوب المطابقه فى الإفراد والتذكير وفروعهما إن

كانت المفاضله مجرده (٢). او لم تقصد

المفاضله مطلقاً. وجواز تطابق المضاف إليه والموصوف فى الجنس وعدم تطابقهما.

١- انظر المراد من الموصوف هنا فى رقم ٦ من هامش ص ٤١٦.

٢- سبق شرحها فى رقم ٣ من هامش ص ٤١٨.

من هذا الملخص وما سبقه يتبين ما يأتى فيما يختص «بأفعل».

(١) وجوب إفراده وتذكيره إن كان مجردا ، أو مضافا لنكره.

(٢) جواز مطابقته وعدمها فى الإفراد وفروعه والتذكير والتأنيث إن كان مضافا لمعرفه ، والمفاضله باقيه. لكن التزام الإفراد والتذكير أفصح. وتجب البعضيه فى هذه الصوره.

(٣) وجوب مطابقته فى باقى الأحوال. أى : حين يقترن «بأل» ، أو يضاف لمعرفه والمفاضله الحقيقيه الخاصه غير قائمه. وفى هذه الإضافه الخاليه من المفاضله يجوز أن يكون بعضا من المضاف إليه ، وغير بعض.

* * *

المسأله ۱۱۳ : عمل «أفعل» التفضيل

اشاره

«أفعل» التفضيل أحد المشتقات التى يصح أن يتعلق بها شبه الجمله ، والتى يصح أن تعمل ؛ فيكون معمولها مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا.

فمثال تعلق شبه الجمله به ما قاله أحد الوصافين فى الإمام علىّ : «سمعته قبيل المعركه يخطب فى جنوده ، فكان أفصح فى القول لسانا ، وأعلى فى الكلام بيانا ، ورأيته يخوض الوغى ؛ فكان أجرأ عند الإقدام قلبا ، وأقوى لدى شدّاتها عزما» ... ؛ فالجار والمجرور : (فى القول) ، متعلقان بأفصح. والجار والمجرور : (فى الكلام) ، متعلقان بأعلى. والظرف : «عند» متعلق : «بأجرأ». والظرف : «لدى» متعلق : «بأقوى».

أما عمله الرفع أو النصب أو الجرّ ، ففيه البيان التالى :

أولا : عمله الرفع

اشاره

۱- يرفع الضمير المستتر باتفاق ، نحو : العظيم أنبل نفسا ، وأشرف قصدا ، وأكثر تعلقا بجلائل الأمور ، ففى كل من «أنبل» و «أشرف» ، و «أكثر» ضمير مستتر وجوبا تقديره : «هو» ، يعود على : العظيم.

۲- ويرفع الضمير البارز أحيانا - وهذا قياسى - نحو : مررت بزميل أفضل منه أنت ، بجر كلمه : «أفضل» (۱) ، على اعتبارها نعتا لزميل ، و «منه» : جار ومجرور متعلق بأفضل. و «أنت» : فاعل (۲) أفعل التفضيل.

۳- وقد يرفع الاسم الظاهر - قياسا - إذا صح أن يحل محل «أفعل» التفضيل فعل بمعناه من غير فساد فى المعنى أو فى تركيب الأسلوب. فإن لم يصح كان رفعه الظاهر نادرا لا يحسن القياس عليه.

۱- ويجوز رفع «أفضل» على اعتباره خبرا مقدما ، و «أنت» مبتدؤه. والجمله من المبتدأ والخبر فى محل جر صفه لزميل. وعلى هذا الإعراب لا يكون «أفعل» قد رفع ضميرا بارزا.

۲- ويجوز رفع «أفضل» على اعتباره خبرا مقدما ، و «أنت» مبتدؤه. والجمله من المبتدأ والخبر فى محل جر صفه لزميل. وعلى هذا الإعراب لا يكون «أفعل» قد رفع ضميرا بارزا.

وقد وضعوا للحاله الأولى ضابطا مطّردا ، هو : أن يكون «أفعل التفضيل» - فى الأغلب - نعتا والمنعوت اسم جنس ، قبله نفى أو شبهه (١). وأن يكون الاسم الظاهر المرفوع بأفعل التفضيل أجنبيا (٢) منه ، ومفضّلا على نفسه ومفضولا أيضا - باعتبارين مختلفين - نحو : ما رأيت رجلا أكمل فى وجهه الإشراق منه (٣) فى وجه العابد الصادق. فكلمه : «أكمل» أفعل تفضيل ، نعت. والمنعوت قبلها اسم جنس منفىّ فى جملته ، وهو : «رجل» - و «الإشراق» فاعل لأفعل التفضيل ، وهذا الفاعل مفضّل ومفضول معا ؛ فهو مفضّل باعتباره فى وجه العابد ، ومفضول باعتباره فى وجه غير وجه العابد. وهذا معنى قولهم : مفضل على نفسه ومفضول باعتبارين. وقد تحقق الضابط فى المثال السالف ؛ ومن ثمّ رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر. ومن الأمثله : ما شاهدت عيونا أجمل فيها الحور منه فى عيون الظباء ... فأفعل التفضيل هو : «أجمل» ، ومنعوته : «عيونا» اسم جنس منفى فى جملته ، وفاعله الظاهر هو : «الحور» ، ولهذا الفاعل اعتباران ، فهو مفضّل إن كان فى عيون الظباء ، ومفضول إن كان فى عيون غيرها. فقد تحقق فى هذه الصوره الضابط الخاص كما تحقق فى سالفتها.

وفى الصورتين يمكن أن يحل محل «أفعل» فعل بمعناه من غير أن يترتب على هذا فساد ، نحو : ما رأيت رجلا يكمل فى وجهه الإشراق ... وما شاهدت عيونا يجمل فيها الحور ...

فإن لم يصلح أن يحل هذا الفعل محله لم يرفع اسما ظاهرا ، إلا نادرا لا يقاس عليه ، - كما سبق - وإنما يرفع ضميرا مستترا وجوبا ؛ نحو : المشى أنفع من السباحه ، ففى «أنفع» ضمير مستتر وجوبا يعود على المشى ، ولا يجوز فى الرأى الراجح أن يرفع اسما ظاهرا ؛ لأنه لا يصح أن يحل محله فعل بمعناه ؛ كما لا يصح أن يقال - فى الرأى الراجح أيضا - استمعت إلى فتى أعلم منه أبوه برفع كلمه «أبوه» على أنها فاعل لأفعل التفضيل (٤) : «أعلم» إلا على لغه ضعيفه مرجوحه.

١- كالنهى ، والاستفهام الذى بمعنى النفى ، وسيجىء التمثيل لهما فى «ا» ص ٤٣٠.

٢- بأن يكون خاليا من الضمير الذى يعود على الموصوف ويدل على صله بين «أفعل» ، ومنعوته.

٣- أى : من الإشراق (انظر «ب» فى الزياده ، ص ٤٣٠).

٤- لا يصح هذا : لأن أفعل التفضيل - فى المثال وأشباهه - ليس مفضلا على نفسه ، وإنما هو مفضل على غيره.

ومن الأمثله التى يرفع فيها الظاهر وينطبق عليها الضابط : (ما سمعت ببلاد أكثر فيها الثّراء المدفون منه فى البلاد العربيه). ومنها مثالهم المردّد منذ عهود بعيده حتى سمّوا مسأله الرفع باسمه ، وهو : (ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين فلان) ... ويرمزون لكل ما سبق بقولهم : (إن أفعل التفضيل لا يرفع الظاهر إلا فى مسأله : «الكحل»). يريدون المثال السالف المشتمل على كلمه : «الكحل» وغيره مما يشابهه من الأمثله التى ينطبق عليها الضابط العام كما ينطبق على مثال الكحل (١) ...

١- يقول ابن مالك فيما سبق من رفع أفعل التفضيل للظاهر كثيرا إذا صح أن يحل محله فعل بمعناه ، وقليلا لا يقاس عليه إذا لم يصح : ورفعه الظّاهر نزر. ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا يريد : أن رفع «أفعل» التفضيل للاسم الظاهر نزر (قليل) فلا يصح القياس عليه. لكن متى عاقب أفعل التفضيل فعلا ، (أى : وليه «أفعل» وأتى بعده فحل مكان الفعل) ، فإن رفعه الظاهر فى هذه الصوره قد ثبت نقله كثيرا عن العرب. وضرب لهذا الكثير مثلا : كلن ترى فى النّاس من رفيق أولى به الفضل من الصّدّيق والأصل : لن ترى فى الناس من رفيق أولى به الفضل من الفضل بالصديق ، ثم دخله الحذف الذى شرحناه والذى سيجىء فى الزياده. ومن الممكن أن يحل محله فعل بمعناه هو : يحق.

زیاده وتفصیل

ا – من أمثله النهی : لا تخالف شریفا أحبّ إلیه الخیر منه إلیک. ومن الاستفهام الذی بمعنی النفی : هل امرأه أحق بها الحمد منه بالأمّ؟.

ب – من کل الأمثله السالفه یتبین أیضا أن الاسم الظاهر الذی هو فاعل لأفعل التفضیل یقع بین ضمیرین ؛ أولهما : یعود للمنعوت. وثانیهما : یعود للفاعل الظاهر.

ویجوز حذف أولهما فقط ، أو ثانیهما فقط ، أو : هما معا. فیجوز حذف الأول العائد علی الموصوف – إن دل دلیل علی حذفه (۱) ؛ مثل ما رأیت رجلا أکمل – ... الإشراق منه فی وجه العابد – ما شاهدت عیونا أجمل ... الحور منه فی عیون الظباء. والتقدیر : أکمل فی وجهه الإشراق ... – وعیونا أجمل فیها الحور ... والمحذوف هنا ملحوظ کأنه مذکور (۲).

ومن الأمثله الدقیقه الوارده عن القدماء : ما رأیت قوما أشبه بعض ببعض منه فی قومک. التقدیر : ما رأیت قوما أبین فیهم شبه بعض ببعض منه فی قومک.

ویجوز حذف الضمیر الثانی العائد علی فاعل اسم التفضیل بشرط أن تدخل «من» الجاره علی واحد مما یأتی :

۱– إما علی اسم ظاهر مماثل للفاعل فی لفظه ومعناه ، فنقول : ما رأیت رجلا أکمل فی وجهه الإشراق من إشراق وجه العابد – ما شاهدت عیونا أجمل فیها الحور من حور عیون الظباء. والأصل ؛ ما رأیت رجلا أکمل فی وجهه الإشراق منه فی وجه العابد وما شاهدت عیونا أجمل فیها الحور منه فی عیون الظباء.

۲– وإما علی المحلّ – أی : المکان – الذی یقوم به الفاعل ؛ ویحل فیه ، کالوجه فی المثال السابق ؛ فإنه المحل الذی یقوم به الإشراق ، ویحل فیه. وکالعیون ؛ فإنها محل الحور ومکانه ... و ... تقول ما رأیت رجلا أکمل فی وجهه الإشراق

۱– لأن المحذوف لدلیل یدل علیه یعد بمنزله المقدر ، (الملحوظ) ، والمقدر کالملفوظ.

۲– لأن المحذوف لدلیل یدل علیه یعد بمنزله المقدر ، (الملحوظ) ، والمقدر کالملفوظ.

من وجه العابـد – ما شاهدت عيونا أجمل فيها الحور من عيون الظباء ... و ... ففى هذه الصوره حذف مضاف واحد ؛ إذ الأصل : من إشراق وجه العابد – ومن حور عيون الظباء.

٣- وإما : على صاحب ذلك المحل الذى يقوم به الفاعل ، ويحل فيه. (أى : على شىء كلى له أجزاء متعدده ، منها المحل الذى يحـل فيه الفاعـل) كـالوجه فى المثال الأول ، والظباء فى المثال الثانى ... و ... تقول ما رأيت رجلا أكمل فى وجهه الإشـراق من العابد – ما شاهدت عيونا أجمل فيها الحور من الظباء. وفى هذه الصوره حذف مضافان ؛ إذ الأصل ؛ من إشـراق وجه العابد ... – ومن حور عيون الظباء.

ويجوز حذف الضـميرين معا إذا حذف من الجمله كل ما يجىء بعد الفاعل الظاهر ؛ فلا يذكر بعده شـىء منها. وهذا بشـرط أن يتقدم المفضّل نفسه على «أفعل» التفضيل ؛ فيستغنى «أفعل» بفاعله عما يكون بعده ؛ نحو : ما شىء كالغزال أحسن به الحور (١). أو يتقدم محل المفضل على «أفعل» ؛ نحو : ما شىء كعين الغزال أحسن بها الحور.

وربما دخلت «من» فى اللفظ على المفضّل (لا المفضول) ، نحو : ما أحد أحسن به الصبر من المتعلم.

وحبذا التخفف من استعمال هذه الأساليب الأخيره ، بل تركها قدر الاستطاعه.

* * *

١- ويقولون إن الأصـل : ما شـىء أحسن به الحور من حسن حور الغزال ، حـذف المضاف وهو : «حسن» ، وحل المضاف إليه : (حور) محله ، فصـار الكلام : من حور الغزال. ولمـا كـان الحور منسوبـا للغزال ، ومتصـلا به ملابسـا له صـح حـذفه اسـتغناء عنه بالمضاف إليه الذى سيحل محله أيضا ؛ فصار الكلام : ما شىء أحسن به الحور من الغزال.

ثانيا : عمله النصب

ينصب أفعل التفضيل المفعول لأجله ، والظرف ، والحال (١) ، ... وبقيه المنصوبات ؛ فتكون معموله له ، إلا المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول معه. أما التمييز الذى هو فاعل فى المعنى فيصح أن يكون منصوبا بأفعل التفضيل نحو : المتعلم أكثر إفاده وأعظم نفعا. فإن لم يكن فاعلا فى المعنى وكان «أفعل» التفضيل مضافا صح أن ينصبه ، نحو : المتنبى أوفر الشعراء حكمه (وقد سبق ضابط كلّ (٢)).

* * *

ثالثا : عمله الجر

يعمل الجر فى المفضول إذا كان مضافا إليه ، نكره كان أم معرفه. نحو : الجندى أسرع رجل للدفاع عن وطنه - القائد أقدر الجنود على إداره رحى الحرب ...

* * *

تعديه أفعل التفضيل بحروف الجر

ا - إذا كان أفعل التفضيل (٣) من مصدر فعل متعد بنفسه ، دال على الحبّ أو البغض أو ما بمعناهما. كانت تعديته باللام بشرط أن يكون مجرورها مفعولا به فى المعنى (٤) ، وما قبل : «أفعل» هو الفاعل المعنوى ؛ نحو : الشرقىّ أحبّ للدين من الغربى ، وأبغض للخروج على أحكامه. إذ التقدير : يحب الشرقىّ الدين ، ويبغض الخروج على أحكامه.

وتجىء «إلى» بدل اللام إن كان المجرور هو الفاعل المعنوى وما قبل «أفعل»

١- وقد ينصب حالين معا ؛ (طبقا للبيان السابق فى رقم ١ من هامش ص ٤٠١) ولا مانع من وقوع الحال - هنا - جامده غير مؤوله بالمشتق ، كما هو مدون بباب الحال ، ح ٢ -.

٢- ج ٢ م ٨٨ باب التمييز.

٣- التعجب والتفضيل سيان فى أكثر ما يأتى. (راجع ص ٤٠٦).

٤- وذلك بإحلال فعل مناسب مكان أفعل التفضيل ، يكون بمعناه. وقد سبق شرح هذا ، وما يجىء بعده فى ج ٢ باب حروف الجر ، عند الكلام على معنى : اللام وإلى. ص ٣٤٤ وما بعدها ، و٣٤٧ م ٩٠).

هو المفعول المعنوى ؛ نحو : المال أحب إلى الشحيح من متع الحياه. والتقدير : يحب الشحيح المال أكثر من متع الحياه (١) ...

ب - وإن كان فعله متعـديا بنفسه ، دالّا على : «علم» كانت تعديته بالباء ؛ نحو : صديقى أعلم بى ، وأنا أعرف به وأدرى بأحواله. فإن كـان دالا على معنى آخر كانت تعـديته باللام ، نحو : الحر أطلب للثأر وأدفع للإهانه ، إلا إن كان الفعل يتعـدى بحرف جر معيّن فإن «أفعل» يتعـدى به كذلك ، نحو : كان أبو بكر أزهد الناس فى الدنيا ، وأبعدهم من التعلق بها : وأشـفقهم على الرعيه ، وأنحاهم عن الظلم ، وأذلهم لنفسه فى طاعه ربه. وقول الشاعر :

أجدر الناس بحبّ صادق

باذل المعروف من غير ثمن

ومثل البيت الذى سبق لمناسبه أخرى (٢) وهو :

لولا العقول لكان أدنى (٣)

ضيغم

أدنى (٤) إلى شرف من

الإنسان

وإن كـان فعله متعـديا لاـثنين عـدّى لأحـدهما باللاـم ونصب الآـخر مفعولا به ؛ لعامل محـذوف يفسـره المـذكور ؛ (لأن «أفعل» التفضيل لا ينصب المفعول به كما سبق). نحو : فلان أكسى للفقراء الثياب. التقدير : أكسى للفقراء بكسوهم الثياب (٥).

١- ومن هذا قول الشاعر : وأحبّ أقطار البلاد إلى الفتى أرض ينال بها كريم المطلب

٢- فى آخر ص ۴۰۴.

٣- أقل.

۴- أقرب.

۵- لم لا يكون منصوبا هنا «بأفعل» اسـتثناء من عدم نصـبه المفعول به مباشـره ، قياسا على الرأى الكوفى الذى سـبق فى ص ۳۶۶ فى صـيغه : أفعل» التى للتعجب ، وهى صيغه لازمه أيضا. ونستريح من التقدير؟ الحق أن كلا الإعرابين معيب ؛ إما لتعديه «أفعل» وهو لازم ، وإما لتقدير شـىء محذوف. ولكن الأول أخف نوعا ؛ لسـرعه اتجاه الخاطر إلى العامل الظاهر ، وأنه صاحب العمل لا المقدر. - للفعل : «يأكل» وقد وافقهم الزمخشرى فى قوله تعالى : (وَقُلْ لَهُمْ فِى أَنْفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغاً) فجعل الجار ومجروره متعلقين بكلمه «بليغا». وهذا رأى حسن ، لما فيه من تيسير. من كل ما تقدم يتضح جواز الفصل بين التابع ومتبوعه بغير الأجنبى المحض. أما الأجنبى المحض فلا يصـح الفصل به ؛ ففى مثل : مررت برجل عاقل على فرس أبلق ... لا يصـح أن يقال : مررت برجل على

فرس عاقل أبلق ... وهكذا : والصحيح أن العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع ، ولا تختلف التوابع فى هذا ... ويتحتم أن يكون المتبوع اسما إذا كان التابع نعتا ، أو توكيدا معنويا ، أو عطف بيان. أما إن كان التابع توكيدا لفظيّا ، أو عطف نسق ، أو بدلا ، فقد يكون المتبوع اسما أو غير اسم. وكل ما تقدم إنما هو خاص بالتابع والمتبوع من ناحيتهما اللفظيه. أما حكمهما من ناحيتهما المعنويه فقد يتفقان تماما فى معناهما ؛ كبدل الكل من الكل ، وقد يختلفان تماما ، كما فى حاله العطف بالحرف : «لا» وقد يتفقان مع تفاوت كبير ؛ كالنعت الذى للتوضيح ... وفيما سبق يقول ابن مالك : يتبع فى الإعراب الاسماء الأول نعت ، وتوكيد ، وعطف ، وبدل يريد : أن هذه الأربعه تتبع فى إعرابها الأسماء الأول ، أى : الأسماء التى سبقتها وتقدمت عليها ، وهى الأسماء المتبوعه. واقتصر على الأسماء دون غيرها لأن هذه هى الأكثر. والتوابع الأربعه فضلات يصح الاستغناء عنها ؛ إذ ليس واحد منها يؤدى فى جملته معنى أساسيا تتوقف عليه فائدتها الأصيله ، إلا النعت ؛ فإنه قد يتمم - أحيانا - الفائده الأساسيه على الوجه الذى سيجىء فى ص ۴۴۰. ونكرر ما سبقت الإشاره إليه (فى آخر هامش ص ۴۳۴ وتفصيله فى ص ۴۶۹) وهو أن كل تابع من هذه التوابع الأربعه مغاير كل المغايره لنوع التابع الآتى فى ص ۴۶۹.

المسأله ۱۱۴ : التوابع الأربعه الأصيله

اشاره

(۱)

ا _ النعت. (ويسمى أيضا : الصفه ، أو : الوصف)

۱- «التابع» الأصيل هنا : لفظ متأخر دائما ، يتقيد فى نوع إعرابه ، بنوع الإعراب فى لفظ معين متقدم عليه ، يسمى : «المتبوع» _ كما سيأتى _ بحيث لا يختلف اللاحق عن السابق فى ذلك النوع. فإذا كان النوع الإعرابى فى اللفظ المعين السابق ، هو : الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم ، وجب أن يكون الثانى مسايرا له فى هذا ؛ سواء أكان النوع الإعرابى فى الأول لفظيّا ، نحو : أقبل الأخ الوفىّ. أم : تقديريّا ؛ نحو : أقبل الفتى الوفىّ ، أم محليا ؛ نحو : أقبل سيبويه الوفىّ. فلفظ : «الوفى» متقيد بالرفع (فى الأمثله الثلاثه) بحاله لفظ خاص قبله. ونقول : أكبرت الأخ الوفىّ _ أكبرت الفتى الوفىّ _ أكبرت سيبويه الوفىّ بنصب : «الوفى» فى الأمثله الثلاثه ؛ مسايره لذلك اللفظ الخاص. كما نقول قدرت فى الأخ الوفىّ مروءته _ قدرت فى الفتى الوفىّ مروءته _ قدرت فى سيبويه الوفىّ مروءته ... ، بجر : «الوفى» فى الأمثله الثلاثه أيضا ؛ مجاراه لذلك اللفظ السابق. وتقول : أفرح وأطرب برؤيه الأوفياء ، ولن أفرح وأطرب برؤيه الأعداء ، ولم أفرح وأطرب بسماع السوء ؛ فالفعل : «أطرب» ، قد رفع مره ، ونصب أخرى ، وجزم ثالثه ؛ تبعا لفعل سابق ، وتقيدا به ... وهكذا يتقيد اللاحق بالسابق فى نوع الإعراب ، فيكونان معا مرفوعين ، أو : منصوبين ، أو : مجرورين ، أو مجزومين. ثم هما بعد ذلك يشتركان فى الاسميه ، أو الفعليه ، أو الحرفيه (كالتوكيد اللفظى للحرف). وقد يختلفان أحيانا ، (كما فى بعض حالات العطف وستجىء فى ص ۶۴۲). ومما يجب الالتفات إليه أن التابع لا يتقيد بالمتبوع فى : «البناء» ، ولا فى ضده : «الإعراب» ولا يسايره فيهما ؛ ذلك لأن «البناء ، أو : الإعراب» لا ينتقل مطلقا من المتبوع إلى التابع ؛ فلكل واحد من هذه الناحيه استقلاله التام عن الآخر ، بحيث لا يحكم على أحدهما بأنه «مبنى أو : معرب» إلا لوجود سبب خاص به ؛ قائم بذاته يقضى بهذا أو بذاك ، دون نظر للآخر. وقد أسلفنا أن المتقدم يسمى : «المتبوع» ، والمتأخر يسمى : «التابع». ولا بد من تأخره عن متبوعه دائما. والتوابع الأصيله أربعه ؛ «النعت» ، _ (ويسمى أيضا : «الوصف ، أو : الصفه» ، فمعنى الكلمتين هنا غير معناهما السابق فى «ب» ، من هامش ص ۱۸۲ ، مرادا منه هناك : المشتق) _ «والتوكيد» ، «والعطف بقسميه» ، و «البدل». (وسيجىء هنا تفصيل الكلام على كل واحد منها فى باب خاص). ويلاحظ أن كل تابع من هذه التوابع الأربعه الأصيله يختلف اختلافا كليّا عن التابع العارض الذى سيجىء فى ص ۴۶۹. كما يختلف عن التابع العارض الذى سبق (فى الجزء الأول م ۱۶ ص ۱۸۱ رقم ۶ موضوع : «الاسم المعرب ، المعتل الآخر») بإهمال حركه الحرف الأخير من الكلمه وجعلها مماثله لحركه الحرف الذى يجىء بعده كقراءه من قرأ : الحمد لله رب العالمين ، بكسر الدال تبعا لحركه اللام _ بعض أحكام التوابع : إذا كان من الواجب اتفاق التابع والمتبوع فى نوع الإعراب فمن الواجب اختلافهما _ حتما _ فى سببه ؛ فسببه فى المتبوع قد يكون الفاعليه ؛ أو : الابتدائيه ؛ أو : الخبريه ؛ أو : المفعوليه أو : الجر بالإضافه ، أو : بالحرف ، أو : الجزم بالحرف ... أو غير ذلك من الأسباب المؤديه إلى الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم ، أما فى التابع فسببه واحد ، هو : «التبعيه» (لأنه نعت ، أو عطف ، أو توكيد ، أو بدل) ، ويتبين مما سبق أن التابع لا يجوز تقديمه على المتبوع مطلقا. لكن قد يجوز تقدم معمول التابع فى بعض

الحالات التى ستجىء فى أبوابها ، بالرغم من أن البصريين يمنعون تقدم هذا المعمول ، دون الكوفيين ـ كما سيجىء فى ص ٤٣٦ ـ. ومن أحكام التوابع : صحه القطع فى ثلاثه منها ، هى : «النعت» ـ (إلا كلمه : كلّ ـ انظر ص ٤٦٧ و٥١٣ ـ) ، «وعطف البيان» ، وكذا : «البدل» (على الوجه الموضح فى «ه» من ص ٦٧٧). والصحيح أن القطع يدخل كذلك «عطف النسق» ؛ طبقا للرأى الآتى فى رقم ١٠ من ص ٦٦١ ، هذا ، وفى ص ٤٨٦ وهامشها إيضاح القطع ، وبيان المراد منه. ومن أحكامها أيضا : أنها إذا اجتمعت ، أو اجتمع عدد منها ، وجب مراعاه الوجه الأفضل فى ترتيبها ؛ وذلك بتقديم النعت ، يليه عطف البيان ، فالتوكيد ، فالبدل ، فعطف النسق ؛ كما فى البيت التالى : قدّم النعت ، فالبيان ، فأكد ثم أبدل ، واختم بعطف الحروف ومن أحكامها أيضا : ما نصوا عليه من أن التابع لا يفصل بين الموصول وصلته ـ طبقا لما تقدم فى ج ١ م ٢٧ ص ٣٥١ ـ وأنه يصح الفصل بين التابع والمتبوع بفاصل غير أجنبى محض ؛ كمعمول الوصف فى قوله تعالى : (ذٰلِكَ حَشْرٌ ـ عَلَيْنا ـ يَسِيرٌ) ومعمول الموصوف فى نحو : تعجبنى معاونتك ضعيفا الكبيره. وعامله ؛ نحو : المريض أكرمت الجريح. ومفسر عامله ؛ كقوله تعالى : (إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ...) والتقدير : إن هلك امرؤ هلك ، ومعمول عامل الموصوف ؛ كقوله تعالى : (سُبْحانَ اللهِ عَمَّا يَصِفُونَ عالِمِ الْغَيْبِ)، والمبتدأ الذى يشتمل خبره على الموصوف ؛ كقوله تعالى : (أَفِى اللهِ شَكٌّ فاطِرِ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ)، والخبر ؛ نحو : الصانع ناجح المخلص. والقسم ؛ نحو : الولد ـ والله ـ البارّ محبوب ، وجواب القسم ؛ كقوله تعالى : (بَلى ، وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ)، (عالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهادَهِ)، والاعتراض كقوله تعالى : (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ ـ لَوْ تَعْلَمُونَ ـ عَظِيمٌ) والاستثناء ؛ نحو : ما عرفت أحدا إلا الوالدين كامل الشفقه. والمضاف إليه ؛ نحو : أبو بكر الصديق أول الخلفاء (ويلاحظ أن المنعوت المضاف ـ ومنه «الكنيه» ـ له حكم خاص لفظى ومعنوى ، يجىء فى ص ٤٤٤). ولا يجوز فصل المنعوت المبهم ـ كاسم الإشاره ونحوه ـ من نعته الذى لا يستغنى عنه ؛ فلا يقال : أكرمت هذا عليا النابغ. والأصل : أكرمت هذا النابغ عليا ، ومثله : الشّعرى العبور ... ؛ فلا يصح الفصل بين «العبور» ومنعوتها. واسم الموصول ـ وهو من الأسماء المبهمه ـ لا يصح الفصل بالنعت بينه وبين صلته ، (كما سبق هنا وفى باب : «الموصول» ، ج ١ م ٢٧) فيصح : أبصرت الذى فى الحديقه المسرور ، ولا يصح : أبصرت الذى المسرور فى الحديقه ـ وكذلك لا يجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه إذا كان المعطوف متمما للمعطوف عليه النعت ، ولا يستغنى المنعوت عنهما معا ، (أى : عن النعت ومعه ما يكمله) ؛ ففى مثل : إنّ امرأ يتعلم ولا يعمل بعمله خاسر ... لا يصح أن يقال : إن امرأ يتعلم خاسر ولا يعمل بعمله ، لأن المعطوف والمعطوف عليه هما جزءان لنعت واحد فى المعنى. وكذلك لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله بتابع مطلقا ؛ نعتا أو غير نعت ـ (طبقا لما سبق فى رقم ٥ من ص ٢١٦) ـ وكذلك لا يجوز الفصل بين النعت ومنعوته إذا كان النعت له معنى ، ويلازم التبعيه فى الأغلب ، فلا يستقل بنفسه فى الاستعمال بغير منعوته : مثل كلمه : «يقق» فى مثل : «هذا الورق أبيض يقق» أى : خالص البياض ، وكذا غيره مما يلازم التبعيه ... ، وليس من اللازم فى التابع ولا فى المتبوع أن يكون لفظا مفردا ؛ فقد يكون مفردا ؛ وقد يكون جمله ، أو شبه جمله ، على حسب التقييد والتفصيل الموضح فى أبواب التوابع الأربعه. ويصح الفصل بين النعت ومنعوته بكلمه : «كان» الزائده بلفظ الماضى ؛ مثل : سعيت لزياره صديق كان مريض ـ كما سبق فى باب كان ، ج ١ ـ. ومن أمثله الفصل بين التوكيد والمؤكّد (بفتح الكاف المشدده) قوله تعالى : (وَلا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِما آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ) ، فكلمه : «كل» مرفوعه ؛ لأنها توكيد لنون النسوه (الفاعل) وليست توكيدا للضمير المنصوب المتصل بالفعل : «آتيت» والصحيح عدم جواز الفصل بين التوكيد والمؤكد إذا كان لفظ التوكيد هو كلمه : «كلّ» التى تليها كلمه : «أجمع» لتقويتها فى التوكيد ، وما يقع بعد «أجمع» من ألفاظ التوكيد الملحقه التى تساق لتقويه التأكيد ـ وستجىء فى ص ٥١٧ ـ. كذلك يصح الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بكلمه : «كان» الزائده بلفظ الماضى ، مثل : الصديق الحق مخلص فى الشده كان والرخاء. ويصح الفصل بينهما بالنداء ؛ كما فى قوله تعالى : (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ الْقَواعِدَ مِنَ الْبَيْتِ

وَإِسْماعِيلُ. رَبَّنا تَقَبَّلْ مِنَّا ؛ إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ـ رَبَّنا ـ وَاجْعَلْنا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ، وَمِنْ ذُرِّيَّتِنا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ ، وَأَرِنا مَناسِكَنا ، وَتُبْ عَلَيْنا ؛ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ـ رَبَّنا ـ وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْهُمْ ...) والأصل من غير الفصل بالنداء : (إنك أنت السميع العليم ، واجعلنا مسلمين لك ...) ـ (إنك أنت التواب الرحيم ، وابعث فيهم رسولا منهم) فجاء النداء ـ وهو «ربنا» ـ وفصل بين المتعاطفين مرتين فى آخر الآيات. ومن أمثله الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قوله تعالى : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ...) بنصب كلمه : «أرجل» ؛ عطفا على : «وجوه». وهناك حالتان يجب فيهما ـ طبقا للأرجح ـ الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، ستذكران فى ص ٦٣١ وما بعدها (من باب العطف) ومعهما حالتان أخريان يستحسن فيهما الفصل. وأن ما عدا الحالات السالفه يجوز فيه الفصل بشرط ألا يكون الفاصل طويلا ـ وفى ص ٦٣١ البيان ـ. ومن أمثله الفصل بين البدل والمبدل منه قوله تعالى : (قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً ، نِصْفَهُ ....) وقد أشرنا ـ فى ص ٤٣٥ ـ إلى أن البصريين لا يجيزون أن يتقدم معمول التابع على المتبوع ، وخالفهم الكوفيون ؛ فيجيزون أن يقال : حضر طعامك رجل يأكل ؛ بنصب كلمه : «طعام» المعموله ـ للفعل : «يأكل» وقد وافقهم الزمخشرى فى قوله تعالى : (وَقُلْ لَهُمْ فِى أَنْفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغاً) فجعل الجار ومجروره متعلقين بكلمه «بليغا». وهذا رأى حسن ، لما فيه من تيسير. من كل ما تقدم يتضح جواز الفصل بين التابع ومتبوعه بغير الأجنبى المحض. أما الأجنبى المحض فلا يصح الفصل به ؛ ففى مثل : مررت برجل عاقل على فرس أبلق ... لا يصح أن يقال : مررت برجل على فرس عاقل أبلق ... وهكذا : والصحيح أن العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع ، ولا تختلف التوابع فى هذا ... ويتحتم أن يكون المتبوع اسما إذا كان التابع نعتا ، أو توكيدا معنويا ، أو عطف بيان. أما إن كان التابع توكيدا لفظيّا ، أو عطف نسق ، أو بدلا ، فقد يكون المتبوع اسما أو غير اسم. وكل ما تقدم إنما هو خاص بالتابع والمتبوع من ناحيتهما اللفظيه. أما حكمهما من ناحيتهما المعنويه فقد يتفقان تماما فى معناهما ؛ كبدل الكل من الكل ، وقد يختلفان تماما ، كما فى حاله العطف بالحرف : «لا» وقد يتفقان مع تفاوت كبير ؛ كالنعت الذى للتوضيح ... وفيما سبق يقول ابن مالك : يتبع فى الإعراب الاسماء الأول نعت ، وتوكيد ، وعطف ، وبدل يريد : أن هذه الأربعه تتبع فى إعرابها الأسماء الأول ، أى : الأسماء التى سبقتها وتقدمت عليها ، وهى الأسماء المتبوعه. واقتصر على الأسماء دون غيرها لأن هذه هى الأكثر. والتوابع الأربعه فضلات يصح الاستغناء عنها ؛ إذ ليس واحد منها يؤدى فى جملته معنى أساسيا تتوقف عليه فائدتها الأصيله ، إلا النعت ؛ فإنه قد يتمم ـ أحيانا ـ الفائده الأساسيه على الوجه الذى سيجىء فى ص ٤٤٠. ونكرر ما سبقت الإشاره إليه (فى آخر هامش ص ٤٣٤ وتفصيله فى ص ٤٦٩) وهو أن كل تابع من هذه التوابع الأربعه مغاير كل المغايره لنوع التابع الآتى فى ص ٤٦٩.

تعريفه

تـابع يكمل متبوعه (١) ، أو سببيّ (٢) المتبوع ، بمعنى جديـد يناسب السـياق ، ويحقق الغرض. وأشـهر الأغراض الأساسـيه التى يفيدها النعت ما يأتى (٣).

١- الإيضاح (٤) إن كان المتبوع معرفه ، كقول شوقى فى الرسول عليه السّلام :

١- لابـد فى المتبوع هنـا - وهو المنعوت - أن يكون اسـما ، كمـا أشـرنا. وقـد يكون هـذا الاسـم مضافـا ؛ كـالكنيه ولها حكمها الخاص الذى يجىء بيانه فى ص ٤٤٤.

٢- السببى هو : الاسم الظاهر المتأخر عن النعت ، المشتمل على ضمير يعود على المتبوع المتقدم ، ويدل على ارتباطه به بنوع من الارتباط ؛ كالبنوه ، أو الأخوه ، أو الصداقه .... (انظر ص ٤٥٢).

٣- وما عداها من الأغراض الأخرى - كالتفصيل ، والإبهام ... قليل لا أهميه له ؛ بل إنه داخل فيما سيأتى.

٤- الإيضـاح : إزاله الاشتراك اللفظى الـذى يكون فى المعرفه ، ورفع الاحتمال الـذى يتجه إلى مـدلولها ومعناها ؛ فكلمه مثل : «أحمـد أو : محمود» أو : غيرهما من المعارف ... قـد يشترك فى - - التسـميه بها أكثر من شـخص ، فهى - مع أنها معرفه تـدل على معين - قـد تحمل أحيانا نوعا من الإبهام ، أو الإجمال ، يحتاج إلى مزيد بيان وإيضاح ؛ فيجىء النعت لتحقيق هذا الغرض ؛ فنقول : أحمـد العالم محترم ، ومحمود المحسن محبوب. ملاحظه هامه : النعت إنما يوضح متبوعه - ويخصـصه كذلك - بأمور عرضيه يدل عليها معنى النعت ، وتكون مما يطرأ على الذات ، كالعلم ، والفهم ، والذكاء ... أما توضيح الذات نفسها بلفظ يدل عليهـا وتكون هى المراده منه مباشـره ، لا- أن المراد أمر عرضـى يطرأ عليهـا - فمن اختصـاص عطف البيان ، والتوكيـد اللفظى ، وكـذا التوكيـد المعنوى بالنفس والعين ، فإن كل واحد من هذه التوابع الثلاثه هو عين الأول «المتبوع» - كما سـيجىء فى أبوابها ص ٥٢٥ و٥٣٨ و٥٤٢ و٥٠١ و٥٠٣ - أمـا التوكيـد المعنـوى بلفـظ : «كـل» أو : «جميـع» أو : «عـامه» فـإن المراد منه هو : «إفـاده الشمول» ، وليس الدلاله على الذات نفسها - والبيان فى ص ٥٠٩ -. - راجع الصبان أول باب النعت. -

أشرق النور فى العوالم لمّا

بشّرتها بأحمد الأنباء

اليتيم ، الأمّىّ ، والبشر المو

حى إليه العلوم والأسماء

أشرف المرسلين ، آيته النط

ق مبينا ، وقومه الفصحاء

ونحو : فتح مصر عمرو بن العاص ، الصائب رأيه ، المحكم تدبيره ....

فالكلمات التى تحتها خط (فيما سبق) نعوت توضح منعوتها المعرفه.

٢- التخصيص (١) إن كان المتبوع نكره ؛ كقول الشاعر :

بنىّ ، إن البرّ شىء هيّن

وجه طليق ، وكلام ليّن

ونحو : كم من كلمه خفيف وزنها ، أودت بجماعه وفير عددها!!.

١- مدلول النكره (كرجل ، وشجره ، وكوكب ...) يشمل أفرادا كثيره قد يصعب حصرها ؛ فإذا وصفت أمكن تقليل أفرادها ، وتضييق عدد ما تشمل عليه تضييقا نسبيا ، (أى : بالنسبه لحالتها قبل النعت) ؛ فكلمه : رجل ، تشمل مالا يعد من الرجال ، عالمهم ، وجاهلهم ، غنيهم ، وفقيرهم ، صحيحهم ومريضهم ... و ... و ... ، لكن إذا قلنا هذا رجل عالم ، تخصصت الكلمه بنوع معين من الرجال دون غيره ، بعد أن كانت تشمله ، وتشمل أنواعا كثيره معه. (راجع ص ٢٣) والنعت يخصص متبوعه - كما يوضحه - بأمور عرضيه مما يطرأ على الذات ، طبقا للملاحظه السابقه فى آخر رقم ٤ من هامش الصفحه السالفه.

٣- مجرد المدح (١) ؛ كقولهم : من أراد من الملوك والولاه ، أن يسعد أمته ، ويقوى دولته - فليسلك مسالك الخليفه العادل عمر بن الخطاب.

ونحو : رضى الله عن هذا الخليفه الشامل عدله ، الرحيم قلبه ...

٤- مجرد الذم (٢) ؛ كقولهم : من أراد من الولاه أن يملأ النفوس حنقا ، والقلوب بغضا - فلينهج نهج والى الأمويين الحجّاج بن يوسف ، الطاغيه.

ونحو : كان الحجاج الوالى القاسى قلبه ، الطائش سيفه ، الجامح هواه ...

٥- الترحّم (٣) ؛ نحو : ما ذنب البائس الجريح قلبه يقسو عليه الزّنيم (٤) ، والطائر المهيض (٥) جناحه يعذبه الشرّير؟ ...

٦- التوكيد ؛ نحو : كان خالد بن الوليد يضرب خصمه الضّربه (٦) الواحده (٧) فتقضى عليه.

ونحو : أعجبت بخالد الواحده (٨) ضربته ، الفريده (٩) طعنته (١٠) ...

١- يتجرد النعت للمدح الخالص أو الذم الخالص ، حين يكون معناه اللغوى أو المراد الأصلى منه غير مقصود ، وتقوم القرينه الداله على أن المقصود أمر آخر ؛ هو : المدح أو الذم ؛ فشهره عمر بالعدل ، والحجّاج بالطغيان ؛ شهره لا تكاد تخفى على أحد ، جعلت القصد من كلمتى : «العادل» و «الطاغيه» فى المثالين ، إنما هو أمر آخر غير معناهما اللغوى الأصيل ؛ ذلك الأمر هو : المدح فى الأول ، والذم فى الثانى ، ولو لا هذا لكان مشتملا على لفظ لا يفيد معنى جديدا ، وهذا معيب بلاغه.

٢- يتجرد النعت للمدح الخالص أو الذم الخالص ، حين يكون معناه اللغوى أو المراد الأصلى منه غير مقصود ، وتقوم القرينه الداله على أن المقصود أمر آخر ؛ هو : المدح أو الذم ؛ فشهره عمر بالعدل ، والحجّاج بالطغيان ؛ شهره لا تكاد تخفى على أحد ، جعلت القصد من كلمتى : «العادل» و «الطاغيه» فى المثالين ، إنما هو أمر آخر غير معناهما اللغوى الأصيل ؛ ذلك الأمر هو : المدح فى الأول ، والذم فى الثانى ، ولو لا هذا لكان مشتملا على لفظ لا يفيد معنى جديدا ، وهذا معيب بلاغه.

٣- إظهار الرحمه والحنان لغيرك.

٤- اللئيم المعروف بلؤمه وشره.

٥- المكسور.

٦- إنما كان النعت فى هذا المثال - وأشباهه - للتوكيد ، لأن صيغه «فعله» التى فيه تدل على المره الواحده من غير حاجه إلى كلمه أخرى. فإذا جاء بعدها كلمه : «الواحده» لم تفد معنى جديدا ، وإنما تؤكد المعنى القائم. ومثلها كلمه : الفريده ؛ لأنها بمعنى : المنفرده ، أى : الواحده. وكذلك ما أشبهها من الكلمات الأخرى. ومن أمثله النعت الدال على التوكيد قولهم : أمس الدابر لا يعود ، وغد القادم لن يتوقف. «فالدابر» و «القادم» نعتان للتوكيد ؛ لأن «أمس» لابد أن يكون دابرا ، (أى : منقضيا) ، والغد لا بد أن يكون قادما ...

٧- إنما كان النعت فى هـذا المثال - وأشـباهه - للتوكيـد ، لأن صـيغه «فعله» التى فيه تـدل على المره الواحده من غير حاجه إلى كلمه أخرى. فـإذا جاء بعـدها كلمه : «الواحـده» لم تفـد معنى جديـدا ، وإنما تؤكـد المعنى القائم. ومثلها كلمه : الفريـده ؛ لأنها بمعنى : المنفرده ، أى : الواحـده. وكـذلك ما أشـبهها من الكلمات الأخرى. ومن أمثله النعت الـدال على التوكيـد قولهم : أمس الـدابر لاـ يعود ، وغـد القادم لن يتوقف. «فالـدابر» و «القادم» نعتان للتوكيـد ؛ لأن «أمس» لابـد أن يكون دابرا ، (أى : منقضـيا) ، والغد لا بد أن يكون قادما ...

٨- إنما كان النعت فى هـذا المثال - وأشـباهه - للتوكيـد ، لأن صـيغه «فعله» التى فيه تـدل على المره الواحده من غير حاجه إلى كلمه أخرى. فـإذا جاء بعـدها كلمه : «الواحـده» لم تفـد معنى جديـدا ، وإنما تؤكـد المعنى القائم. ومثلها كلمه : الفريـده ؛ لأنها بمعنى : المنفرده ، أى : الواحـده. وكـذلك ما أشـبهها من الكلمات الأخرى. ومن أمثله النعت الـدال على التوكيـد قولهم : أمس الـدابر لاـ يعود ، وغـد القادم لن يتوقف. «فالـدابر» و «القادم» نعتان للتوكيـد ؛ لأن «أمس» لابـد أن يكون دابرا ، (أى : منقضـيا) ، والغد لا بد أن يكون قادما ...

٩- الوحيده.

١٠- وفى تعريف النعت بنوعيه يقول ابن مالك : - - فالنّعت تابع متمّ ما سـبق بوسـمه ، أو وسم ما به اعتلق (بوسمه : أى : بزياده سمه عليه ، وهى الزيـاده المعنويه الناشـئه من النعت ، والمنصـبه على المنعوت. «اعتلق» : بمعنى اتصـل به بعلاـقه ، والـذى يتصـل بالنعت بعلاقه هو : سببيه. فالمراد : أن النعت تابع يتمم المنعوت الذى سبقه ، أو : يتمم ما اتصل بالمنعوت.

٧- وقد يتمم النعت الفائده الأساسيه بالاشتراك مع الخبر. مع أن الأصل فى الخبر (١) أن يتمم هذه الفائده وحده. لكنه فى بعض الأحيان لا يتممها إلا بمساعده لفظ آخر كالنعت ؛ كقوله تعالى يخاطب المعارضين : (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عادُونَ ...) ، أى : ظالمون. وقوله تعالى : (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ...)(٢) وقول الشاعر :

ونحن أناس لا توسّط عندنا

لنا الصدر دون العالمين أو القبر

وقول الآخر :

ونحن أناس نحبّ الحديث

ونكره ما يوجب المأثما

إذ لا تتحقق الفائده بأن يقال : أنتم قوم - نحن أناس ... ؛ لأن هذا معلوم

١- سواء أكان خبر مبتدأ أم خبر ناسخ.

٢- إيضاح هذا فى باب المبتدأ والخبر (ج ١ ص ٣١٩ م ٣٢). وقلنا هناك لا فرق فى الحكم بين خبر المبتدأ ؛ كالأمثله المذكوره ، وخبر الناسخ كقول الشاعر : ولا خير فى رأى بغير رويّه ولا خير فى رأى تعاب به غدا إذ لا فائده من قولنا : لا خير فى رأى ... بل لا يصح أن يقال هذا إلا مع التكمله ، وهى هنا النعت ؛ (وهو : شبه الجمله فى الشطر الأول ، والجمله الفعليه فى الشطر الثانى). ومن شبه الجمله الواقع خبرا مفتقرا إلى النعت بعده ليتمم به المعنى الأساسى قوله تعالى : (فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ؛ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلاتِهِمْ ساهُونَ ، الَّذِينَ هُمْ يُراؤُنَ ، وَيَمْنَعُونَ الْماعُونَ ...) فلا يمكن أن يصح المعنى الأساسى هنا بغير النعت وما يتصل به.

بداهه من القرائن العامّه المحيطه بالمتكلم (١) ...

* * *

تقسيم النعت

، وحكم كل قسم :

١- ينقسم النعت باعتبار معناه إلى : نعت حقيقى ، وإلى نعت سببىّ (٢).

ا - فالحقيقىّ هو : ما يدل على معنى فى نفس منعوته

الأصلى (٣) ، أو فيما هو بمنزلته وحكمه المعنوى.

وعلامته : أن يشتمل على ضمير مستتر - أصاله ، أو تحويلا - يعود على ذلك المنعوت.

ولبيان هذا نسوق الأمثله التاليه :

يقول بعض الشعراء فى وصف نوع من حكم الملوك إنه :

نكد خالد ، وبؤس مقيم

وشقاء يجدّ منه شقاء

فكلمه : «خالد» نعت حقيقى ، منعوته الأصلى هو : «نكد». وهذا النعت يؤدى معناه فى نفس منعوته الأصلى مباشره ، ويشتمل على ضمير مستتر يعود إليه. وكلمه : «مقيم» نعت حقيقى ، ومنعوته الأصلى هو : بؤس» وهذا النعت يؤدى معناه فى نفس منعوته الأصلى مباشره ، ويشتمل على ضمير مستتر يعود إليه ...

١- ومثل كلمه : «خلّبا» فى قول الشاعر : لايكن وعدك برقا خلّبا إن خير القول ما الفعل معه والبرق الخلب : الذى لا مطر معه. ومثل جملتى : «يفاد ، ويصان» فى قول الشاعر : ليس الغنى مالا يفاد ويقتنى إن الغنى خلق يصان عن الدنس

٢- تفصيل الكلام على السببى فى ص ۴۵۲ - وسيجىء فى الزياده ص ۴۵۶ تقسيم معنوى آخر.

٣- المراد بنفس المنعوت ما ليس سببيا له. ويلاحظ ما سبق (فى رقم ١ من هامش ص ۴۳۸) من أن النعت لا يتغرض للذات فى صميمها ، وكيانها الأساسى ، وإنما يختص بالأمور العرضيه التى تطرأ عليها.

وتقول : استمعت إلى خطيب فصيح اللسان ، عذب البيان ، قوىّ الحجه. أو : استمعت إلى خطيب فصيح لسانا ، عذب بيانا ، قوىّ حجه.

فكلمه : «فصيح» نعت حقيقى ، والمنعوت هو : خطيب ، وليس منعوتا أصليّا ؛ ولكنه بمنزله الأصلى وفى حكمه ، لأن الجمله كانت فى أساسها الأول : استمعت إلى خطيب فصيح لسانه (١) ... فالفصيح هو اللسان لا الخطيب. لكن جرى على الجمله تغيير اقتضى أن يترك الضمير البارز مكانه ، وينتقل إلى النعت ، ويستتر فيه ، ويصير مسندا إليه (٢) ، فاعلا ، ويعرب الاسم الظاهر بعد النعت مضافا إليه مجرورا ، ويصحّ أن يعرب تمييزا منصوبا ، إن كان نكره. أو منصوبا على التشبيه بالمفعول به إن كان نكره أو معرفه. وصارت كلمه : «فصيح» - وهى النعت - مشتمله على ضمير مستتر محوّل (٣) ، إليها من مكان آخر ، وبسبب انتقال هذا الضمير إلى مكانه الجديد صار النعت يدل على معنى فى المنعوت بعد أن كان يدل على معنى فى شىء آخر له صله بالمنعوت. فالمنعوت فى الحاله الجديده صار منعوتا بعد تحويل وإسناد جديدين ، حين تمّا اتجه المعنى إليه ، مع أنه ليس المقصود فى الحقيقه بالنعت. لكن الصله بين هذا النعت والاسم الظاهر بعده قويه ، ومن أجلها كان النعت بمنزله الاسم الظاهر ، وفى حكمه المعنوى. ومثل هذا يقال : فى عذب البيان ، وقوى الحجه ...

* * *

١- لأن الأصل أن ترفع الصفه المشبهه فاعلها ... فهى محتاجه إليه كالفعل أشد من احتياجها إلى غيره.

٢- مجازا ؛ وذلك للسبب الذى تكرر إيضاحه فى إضافه اسم الفاعل لفاعله (ص ٢۴٢ و٢۶٧ و٢٩٢ وفى إضافه اسم المفعول ص ٢٧۵ و ٢٨٠ والصفه المشبهه ص ٣١٢) ومن ثم كانت تسميه النعت فى هذه الحاله نعتا حقيقيا هى تسميه «مجازيه» للسبب الذى شرحناه فى الأبواب المذكوره ، وهو جريانه على غير من هو له ؛ إذ حول فيه الإسناد عن الظاهر إلى ضمير الموصوف ، وصار الظاهر مجرورا بالإضافه. ويجوز نصبه تمييزا إن كان نكره. كما يجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان نكره أو معرفه. أما النعت الحقيقى الأصلى فيجرى فيه الضمير على الموصوف الذى هو له مباشره ، فليس فيه رائحه مجاز ، أى : أن النعت يرفعه أصاله. أما فى الأخرى فيرفعه بعد التحويل.

٣- أى : منقول ...

حكم النعت الحقيقى

اشاره

الأغلب مطابقته للمنعوت (۱) وجوبا فى : التذكير والتأنيث ، وفى التعريف والتنكير ، وفى الإفراد وفروعه ، وفى حركات الإعراب الثلاث. نحو : هذا خطيب فصيح - هذان خطيبان فصيحان - هؤلاء خطباء فصحاء - هذه خطيبه فصيحه - هاتان خطيبتان فصيحتان ... هؤلاء خطيبات فصيحات ... وكذا الباقى.

وبناء على هذا الأغلب لا بد أن يطابق النعت الحقيقى منعوته فى أربعه (۲) أمور تجتمع فيه من العشره السالفه (۳) ، وأن يكون رافعا ضمير الموصوف ، أصاله أو تحويلا. بالطريقه التى شرحناها.

* * *

ص: ۴۴۳

۱- إلا فى المسائل الآتيه فى الزياده والتفصيل. (ب - ص ۴۴۴ وح - ص ۴۴۵).

۲- واحد من حركات الإعراب الثلاث ، وواحد من التعريف والتنكير ، وواحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من الإفراد وفروعه.

۳- ما عدا المسائل الآتيه فى «ب» و «ج» من الزياده والتفصيل.

زیاده وتفصیل

ا - قد یکون المنعوت کنیه. وقد أوضحنا - فیما تقدم (۱) - أن ترکیبها إضافی ولکنها معدوده من قسم العلم الذی معناه إفرادیّ ؛ فکل واحد من جزأیها لا یدل بمفرده علی معنی یتصل بالعلمیه. فإذا وقع بعدها تابع - کالنعت فی قولنا : جاء أبو علیّ الشجاع - فإن النعت وهو هنا کلمه : «الشجاع» یعتبر فی المعنی نعتا للاثنین معا ؛ (أی : للمضاف والمضاف إلیه). ولا یصح أن یکون نعتا لأحدهما دون الثانی ، وإلا فسد المعنی. لکنه یتبع فی الإعراب المضاف وحده ؛ فلفظه تابع فی حرکه إعرابه للمضاف ، وأما معناه فواقع علی المضاف والمضاف إلیه (۲) معا. وهذا الحکم یسری علی النعت بنوعیه ؛ الحقیقی والسببی - وستجیء له إشاره فی السببی ، فی رقم ۲ من هامش ص ۴۵۲.

وکذلک یسری علی العطف ؛ (طبقا لما سیجیء فی بابه ، رقم ۹ من ص ۶۶۱).

وعلی التوکید (کما فی ب ص ۵۰۷).

وعلی البدل (کما فی رقم ۳ من هامش ص ۶۶۶) ..

ب - هناک منعوتات معارف تقتضی أن یکون نعتها معرفه أیضا ، ولکن من نوع معین من المعارف لا یصلح لها غیره ، مثل کلمه : «أیّ ، وأیّه» عند ندائهما ؛ فإنهما یتعرفان بالنداء ، ولا یوصفان إلا باسم معرف «بأل» أو باسم موصول ، أو باسم إشاره مجرد من کاف الخطاب ؛ نحو : یأیها الوفیّ ما أنبلک - یأیتها التی أحسنت ... - یأیهذا الوفیّ ... ومثل اسم الإشاره ، فإنه لا یوصف مطلقا - منادی وغیر منادی - إلا بمعرفه ، مبدوءه «بأل» ؛ نحو : یا هذا الناقد تلطف.

- وسیجیء تفصیل الحکم فی باب النداء ج ۴ ص ۳۶ و۳۷ م ۱۳۱ (۳) ... -.

۱- انظر الکلام علی الکنیه ونعتها - ج ۱ م ۲۳ ص ۲۷۷ باب : «العلم». وقد سلف هنا فی «ج» من ص ۱۶۷ حکم النعت بعد المرکب الإضافی ، ومنه العلم الکنیه.

۲- انظر الکلام علی الکنیه ونعتها - ج ۱ م ۲۳ ص ۲۷۷ باب : «العلم». وقد سلف هنا فی «ج» من ص ۱۶۷ حکم النعت بعد المرکب الإضافی ، ومنه العلم الکنیه.

۳- بهذه المناسبه ننقل بعض ما جاء فی الموضع المذکور خاصا بکلمه : «أیّ وأیّه» عند ندائهما من وجوب إفرادهما ؛ سواء أکانت صفتهما مفرده أم غیر مفرده ؛ نحو : یأیها الناصح اعمل بنصحک أولا - یأیها المتنافسان ترفّعا عن الحقد - یأیها الطلاب أنتم ذخیره البلاد ... و ... و ... - - «أما من جهه التأنیث والتذکیر فالأفضل الذی یحسن الاقتصار علیه عند النداء - وإن کان لیس بواجب - هو أن تماثل کل منهما صفتها. فمثال التذکیر ما سبق. ومثال التأنیث : یأیتها الفتاه أنت عنوان الأسره - یأیتها الفتاتان أنتما عنوان الأسره - یأیتها الفتیات أنتن عنوان الأسره. ویجوز فی «أی» عدم المماثله لنعتها المؤنث ؛ فیصح أن تستعمل معه ومع نعتها المذکر بصوره واحده خالیه من تاء التأنیث ، ولا یصح هذا فی «أیه» المختومه بالتاء ؛ فلابد من تأنیث صفتها المؤنثه. «ولا بد من وصف «أیّ وأیه» عند ندائهما ، إما باسم تابع فی ضبطه لحرکتها اللفظیه الظاهره وحدها ، - (ویجیز بعض النحاه النصب

مراعاه للمحل. ورأيه مردود) - معرف «بأل» الجنسيه فى أصلها ، وتصير بعد النداء للعهد الحضورى. وإما باسم موصول مبدوء ب «أل». وإما باسم إشاره مجرد من كاف الخطاب. ويتحتم فى الرأى الأشهر والأولى أن يكون اسم الموصول واسم الإشاره تابعين فى حركتهما لحركه المنادى الشكليه الظاهره ، (أو المحليه ؛ طبقا للرأى السالف المردود) ، فيكون كل منهما فى محل رفع فقط ؛ تبعا لصوره المنعوت المنادى ؛ نحو : يأيها العلم الخفاق تحيه ، ويأيتها الرايه العزيزه سلمت على الأيام ، أو : يأيها الذى يخفق فوق الرءوس تحيه ، ويأيها التى ترفرفين سلمت ... ونحو : أيها ذا الشاكى وما بك داء كن جميلا تر الوجود جميلا «فإن كانت : «أل» غير جنسيه ؛ بأن كانت زائده فى أصلها ولكنها صارت بعد النداء للعهد ، أو للمح الأصل ، أو للغلبه ، أو ... ، لم يصح النعت بما دخلت عليه ، فلا يقال : يأيها السيف ، ولا يأيها الحرب ... لرجلين اسمهما سيف ، وحرب. ولا : يأيها المحمدان ... أو المحمدون ... وكذلك لا يقال : يأيها ذاك العالم ؛ لاشتمال الإشاره على كاف الخطاب ؛ إذ لا يصح اشتمال الجمله الواحده - فى غير الندبه - على خطابين لشخصين مختلفين (طبقا لما فى ح ۴ رقم ۶ من هامش ص ۳۱ عند الكلام على القسم الرابع : «المضاف»). «وإذا وصفت «أى وأيه» باسم الإشاره السالف فالأغلب وصفه أيضا باسم مقرون «بأل» كالبيت المتقدم ...» ا ه ، المنقول الموجز.

ح - يستثنى من المطابقه الحتميه أمور :

منها : بعض ألفاظ مسموعه (١) لا مطابقه فيها فى الجمع ؛ فالنعت جمع ، والمنعوت مفرد ؛ منها قولهم : هذا ثوب أخلاق - وبرمه أعشار - ونطفه أمشاج (٢) ... و ...

ومنها : الألفاظ التى تلزم - فى الأغلب - صيغه واحده فى التذكير والتأنيث ،

١- أى : مقصوره على السماع ؛ فلا يزاد عليها.

٢- الأخلاق : جمع خلق ، وهو : البالى. والأعشار جمع : عشر - بضم فسكون - والأمشاج ، جمع : مشيج ، أو : مشج - بفتح الأول والثانى - ... ، وهو المختلط.

كصيغه : «فعول» بمعنى : «فاعل» ؛ مثل صبور ؛ بمعنى : صابر : فهذه الصيغه - فى الأغلب - لا تلحقها علامه تأنيث ، وإنما تلازم التذكير ؛ إفرادا ، وتثنيه ، وجمعا - بالشروط والتفصيلات الآتيه فى باب «التأنيث (١)» - تقول : هذا رجل صبور - هذه فتاه صبور - هذان رجلان صبوران - هاتان فتاتان صبوران ، هؤلاء رجال صبر - وفتيات صبر.

ومن تلك الألفاظ : المصادر التى تقع نعتا ، ويغلب عليها الإفراد والتذكير ؛ طبقا للبيان الخاص بها ، وسيجىء (٢) ...

ومنها : أن يكون المنعوت جمع مذكر غير عاقل (٣) ؛ فيجوز فى نعته

١- ج ۴ ص ۴۴١ م ١۶٩. وفى ذلك الموضع نص قرار أصدره مجمع اللغه العربيه بالقاهره يبيح زياده تاء التأنيث فى آخر صيغه «فعول» بمعنى «فاعل». وقد سجلناه هناك.

٢- فى رقم ٧ من ص ۴۶٠ و «ا» من ص ۴۶۴.

٣- المراد هنا بجمع المذكر لغير العاقل ما يشمل : «جمع التكسير للمذكر غير العاقل» ، (أى : جمع التكسير الذى يكون مفرده مذكرا غير عاقل ؛ مثل : كتب - أقلام - مياه ...) وما يشمل أيضا : «الملحق بجمع المذكر السالم» مما يكون مفرده مذكرا غير عاقل أيضا ... مثل : أرضون جمع أرض ، ووابلون ، جمع وابل ؛ بمعنى : مطر غزير ، وعلّيون ، جمع : علّى للمكان العالى ... فلا يدخل فيما سبق جمع المذكر السالم الأصيل ؛ لأن مفرده عاقل - فى الأغلب -. وقد اشترطنا أن يكون المنعوت جمع مذكر غير عاقل ، لأن هذا هو المفهوم من النص الصريح الوارد فى حاشيه ياسين أول باب : «النعت» - ج ٢ - وهو أيضا المفهوم من أمثلته ، حيث قال ما نصه : (بقى أشياء مستثناه من المطابقه - أى : من مطابقه النعت وجوبا للمنعوت فى الجمع - كما بيناه فى حواشى الألفيه. ومن ذلك صفه مذكر ما لا يعقل ؛ قال ابن الحاجب فى أمالى القرآن : «أنت فيها بالخيار ؛ إن شئت عاملتها معامله الجمع المؤنث ؛ وإن شئت عاملتها معامله المفرد المؤنث ؛ فتقول : هذه الكتب الأفاضل ، والفضليات ، والفضل ، والفضلى. فالأفاضل على لفظه فى التذكير. «والفضليات والفضل» : إجراء له مجرى جمع المؤنث ؛ لكونه لا يعقل. و «الفضلى» إجراء له مجرى الجماعه. وهذا جار فى الصفات والأخبار ، والأحوال ؛ ولذلك جاء : «أخر» نعتا للأيام - يعنى فى قوله تعالى : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) جمع : أخرى - ولو لا ذلك لم يستقم. ولذلك لو قلت : «جاءنى رجال ورجال أخر» لم يجز حتى تقول : أواخر ، أو آخرون ؛ لأنه ممن يعقل. - يريد : أن مفرده هو «آخر» للعاقل - ...) ا ه كلام ابن الحاجب. - - ومن معامله جمع مالا يعقل من المذكر معامله المفرد المؤنث قوله تعالى : (وَلا تُؤْتُوا السُّفَهاءَ أَمْوالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللهُ ...) فى قراءه الجمهور ، وقراءه : «اللواتى» شذوذا هى من معاملته معامله جمع المؤنث ...» اه كلام ياسين. ذلك هو نص كلامه ، ومفهومه واضح. لكن المفهوم الواضح - من بعض المراجع الأخرى أن الحكم السالف يسرى كذلك على الجموع الداله على المؤنث إذا كان مفردها مؤنثا لا يعقل ؛ سواء أكانت تلك الجموع للتكسير أم كانت مختومه بالألف والتاء المزيدتين ؛ نحو : السفن جاريه ، أو : جاريات ، أو : جوار. والسفينات جاريه ، أو جاريات ، أو جوار ... وهكذا ورد الحكم السالف فى تلك المراجع خاليا من التقييد بالمذكر ، مقتصرا على أنه جمع لما لا يعقل ؛ فيشمل الجموع المختلفه لغير العاقل ؛ تكسيرا كانت أم غير تكسير. ومما تقدم يتبين خطأ الرأى الذى يوجب الجمع فى «فعيلاء» مؤنث «أفعل» إذا كانت نعتا لجمع مالا يعقل فى مثل : عندى ثلاثه أثواب بيض ، وأربعه حمر ، فمن الخطأ - طبقا لذلك الرأى - أن يقال : بيضاء ، حمراء. وقد تصدى لهذه المسأله بعض المحققين القدامى وانته فى تحقيقه إلى

أن الإفراد ليس خطأ ، وأيد رأيه بالأمثله الوارده المسموعه ، وبكلام فريق آخر من النحاه السابقين. وإن كان الأفصح عند هؤلاء المحققين هو الجمع كقوله تعالى : (وَغَرابِيبُ سُودٌ) ولكن الأفصح لا يمنع استعمال الفصيح وغيره مما هو جائز. وقد بحث المجمع اللغوى القاهرى هذه المسأله ، وأبدى فيها رأيا حاسما ؛ هو الأخذ بما قال المحققون من الجواز ، وتصحيح النعت بصيغه «فعلاء» مؤنث «أفعل» إذا كان منعوتها جمعا لما لا يعقل. (وقراره هذا مسجل فى ص ٥٣٧ من مجموعه محاضر جلساته فى الدوره الرابعه عشره - ومثل هذا يقال فى وقوع تلك الصيغه خبرا وحالا ، ونحوهما ... أما الجموع التى يكون مفردها مذكرا عاقلا فحكمها ما يأتى : ا - إن كانت جموع تكسير لمذكر عاقل جاز فى نعتها أمران ؛ أحدهما : أن يكون النعت جمع تكسير مناسبا ، أو جمع مذكر سالما ، نحو : ما أنفع العلماء الأعلام ، أو : ما أنفع العلماء العاملين. والآخر : أن يكون مفردا مؤنثا مناسبا ؛ نحو : ما أعظم الرجال المكافحه فى ميادين الإصلاح. ب - إن كانت جمع مذكر سالما أصليا فنعته جمع مذكر سالم ، أو جمع تكسير للمذكر ؛ نحو إن المصلحين الجديرين بالإكبار هم الذين يرفعون شأن بلادهم ، ويبتغون بالإصلاح رضا الله. أو إن المصلحين العظماء هم الذين ... ج - إن كانت جمع مؤنث سالما - وسيجىء المراد من هذا المجموع المؤنث - للعقلاء فالتحقيق أنه - - يجوز فى نعته - وكذا فى خبره وحاله ... و ... و ... - أن يكون مفردا مؤنثا ، أو جمعا للتكسير مؤنثا ، أو جمعا مختوما بالألف والتاء المزيدتين للتأنيث ؛ فقد جاء فى تفسير البيضاوى لقوله تعالى : (لَهُمْ فِيها أَزْواجٌ مُطَهَّرَةٌ) ما نصه : «مطهره» ، وقرئ : «مطهرات» وهما لغتان ، فصيحتان ، ويقال : النساء فعلت ، وفعلن ، وهن فاعله ، وفواعل ، قال الشاعر : وإذا العذارى بالدخان تلفعت واستعجلت نصب القدور فملّت ...) ا ه البيضاوى وتعليقا على هذا جاء فى حاشيه الشهاب على البيضاوى ما نصه :(«قوله : هما لغتان فصيحتان» ، يعنى أن صفه جمع المؤنث السالم والضمير العائد إليه مع الفعل يجوز أن يكون مفردا مؤنثا ، ومجموعا مؤنثا ؛ فتقول : النساء فعلت والنساء فعلن ، ونساء قانتات ، ونساء قانته»). ا ه الشهاب على البيضاوى. وجاء فى تفسير النسفى بعد تلك الآيه ما نصه : (لم تجمع الصفه كالموصوف لأنهما لغتان فصيحتان) ا ه النسفى. والمجموع المؤنث يشمل جمع التكسير للمؤنث ، كما يشمل المجموع بالألف والتاء المزيدتين. والبيت السابق منسوب فى ديوان الحماسه (ج ١ ص ٢١٣) للشاعر : سلمى بن ربيعه. وجاء فى تفسير «أبو السعود» للآيه مثل ما فى البيضاوى ، وزاد عليه بعد قوله : «وهما لغتان فصيحتان» ما نصه : «الجمع على اللفظ ، والإفراد على تأويل الجماعه ..» ا ه هذا حكم نعت الجمع المؤنث للعقلاء ، وينطبق على غيرهم انطباقا أتم وأقوى. أى : أن هذا الحكم ينطبق على الجمع الذى مفرده مؤنث مطلقا ، - عاقلا وغير عاقل - بالرغم من أن الشائع بين كثير من النحاه أن المطابقه واجبه بين النعت ومنعوته ، إذا كان جمعا مفرده مؤنث عاقل ، ولا قوه لرأيهم أمام النص الصريح السالف. وأمام نصر قوى آخر ؛ فقد قرأ بعض القراء آيه سوره «النساء» وهى قوله تعالى : (وَأُمَّهاتُكُمُ اللَّاتِى أَرْضَعْنَكُمْ ...) مكان : «اللاتى». (راجع التفصيل فى ج ١ م ٢٦ ص ٣٤٣ باب : الموصول).

الحقيقى أن يكون مفردا مؤنثا ، وجمع مؤنث سالما ، وجمع تكسير للمؤنث ، كما يجوز أن يكون جمع تكسير للمذكر ، إن لاحظنا فى المنعوت مفرده المذكر

ص: ۴۴۷

غير العاقل ، نحو : اقتنيت الكتب الغاليه ، أو : اقتنيت الكتب الغاليات ، أو الغوالى. ومثل : اقتنيت الكتب الأحاسن ، جمع الأحسن (١) ...

ومنهـا : أن يكون المنعوت «اسم جنس جمعيّا» يفرق بينه وبين واحـده بالتاء المربوطه الـداله على الوحـده ؛ مثل : تفّاح وتفاحه ؛ فيجوز فى صفته - كما سبق عند تفصيل الكلام عليه (٢) - إما الإفراد مع التذكير على اعتبار

١- وهذا الحكم - بصوره المختلفه السالفه - ليس مقصورا على النعت وإنما يشاركه فيه الخبر والحال - كما سلف - ؛ بشرط أن يكون المبتدأ وصاحب الحال جمعين لمذكر غير عاقل كما فى المنعوت. (راجع حاشيه ياسين فى هذا الموضع).

٢- ج ١ م ١ ص ٢١.

اللفظ ؛ لأنه جنس ، أو الإفراد مع التأنيث على تأويل معنى الجماعه ؛ نحو قوله تعالى : (أَعْجازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ...)، وقوله تعالى : (أَعْجازُ نَخْلٍ خاوِيَهٍ) وإما جمع الصفه جمع تكسير ، أو جمع مؤنث سالما ؛ نحو قوله تعالى : (السَّحابَ الثِّقالَ ..) وقوله تعالى : (وَالنَّخْلَ باسِقاتٍ لَها طَلْعٌ نَضِيدٌ ...)

ومثل النعت فيما تقدم : الخبر ، والإشاره إليه ، والضمير العائد عليه ...

هذا ، ولا يصح أن يفرق بين مذكره ومؤنثه بالتاء المربوطه للتأنيث ؛ فلا يقال - فى الغالب - للمفرده المؤنثه : حمامه - بطه - شاه ... ولا يقال للمفرد المذكر : حمام - بط - شاء ... منعا للالتباس فى كل ذلك ، وإنما يلزم مفرده صوره واحده فى التأنيث والتذكير يجىء بعدها النعت الدال على النوع ؛ فيقال : حمامه أنثى وحمامه ذكر ... و ...

ومنها : أن يكون المنعوت معرفا بأل «الجنسيه» (١) ؛ فيجوز نعته بالنكره المختصه (٢) ؛ (لتقارب درجتهما) أو بما يقوم مقامها ؛ وهو الجمله (٣) .. ومن الأمثله قولهم : ما ينبغى للرجل مثلك أن يفعل كذا ؛ ... لأن كلمه : «مثل» لا تتعرف إلا بالطريقه الموضحه فيما سلف (٤). وكقوله تعالى : (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهارَ)، فجمله : نسلخ المكونه من المضارع وفاعله - تصلح صفه (٥) والموصوف هو : «الليل» المعرف «بأل» الجنسيه. ومثل جمله «يسبّ (٦)» فى قول الشاعر :

ولقد أمرّ على اللّئيم يسبنى

فأعفّ ، ثم أقول لا يعنينى

ومنها : النعت إذا كان اسم عدد ، وكان منعوته فى الأصل (٧) معدودا محذوفا

١- فى ص ٣٠٨ ج ١ م ٣٠ تفصيل الكلام عليها.

٢- هى التى قل شيوعها وإبهامها ؛ بسبب إضافتها ، أو : إعمالها ، أو : نعتها ، أو : شىء آخر يقلل إبهامها وعمومها.

٣- السبب فى ص ٢٨ و ٤٧٩.

٤- فى رقم ٤ من هامش ص ٢٤.

٥- وكذلك تصلح حالا - طبقا لما مر فى باب : «أل» ح ١ وفى باب الحال وصاحبه.

٦- وكذلك تصلح حالا - طبقا لما مر فى باب : «أل» ح ١ وفى باب الحال وصاحبه.

٧- انظر الكلام على حذف المنعوت فى ص ٤٩٣.

أو مـذكورا ؛ فالمحـذوف نحو : اشتريت عـده كتب ، قرأت منها فى هـذا الأسـبوع ثلاثا أو ثلاثه ؛ فيجوز فى النعت أن تلحقه تاء تأنيث وأن يتجرد منها ؛ أى : كتبا ثلاثا ، أو ثلاثه (١) ، ومثال المذكور : قرأت كتبا ثلاثا أو ثلاثه.

ومنها : النعت إذا كان منعوته تمييزا منصوبا مفردا لأحـد الأعداد المركبه ، أو : العقود ، أو : المعطوفه ؛ فيجوز فى النعت الإفراد ، مراعـاه للفـظ المنعوت (التمييز) كمـا يجوز فيه الجمع ؛ مراعاه لمعنى المنعوت فإنه يتضـمن اسم العـدد ؛ تقول : هنا خمسه عشـر رجلا عالما ، أو علماء ، وعشرون طالبا ذكيا ، أو أذكياء ، وثلاثه وعشرون كاتبا ، أو كتبه (٢).

ومنها : أفعل التفضيل إذا كان مجردا من «أل» والإضافه ، أو كان مضافا لنكره ؛ فإنه فى هاتين الصورتين يلتزم الإفراد والتذكير – بالإيضاح الذى سبق فى بابه (٣) – : تقول : اسـتمعت لخطيب أفصـح من غيره – لخطيبين أفصح من غيرهما – لخطباء أفصح من غيرهم – لخطيبه أفصـح من غيرهـا. لخطيبتين أفصـح من غيرهمـا – لخطيبـات أفصـح من غيرهن ؛ كما تقول : اسـتمعت لخطيب أفصـح خطيب – لخطيبه أفصـح خطيبه .... وكـذلك بـاقى الصـور من غير تغيير فى كلمه «أفصـح» الـتى هى نعت واجب الإفـراد والتذكير مهما كان المنعوت ، – بشرط مراعاه الإيضاح المشار إليه (٤) ...

ومنها : أن يكون المنعوت منادى نكره مقصوده ؛ فيجوز فى نعته أن يكون معرفه أو نكره ؛ بالتفصيل الذى سبق فى مكانه (٥).

د – قـد يكون النعت مجرورا لمجاورته لفظا مجرورا ، لا لمتابعه المنعوت. ويـذكرون لهـذا مثالا كثر ترديـده حتى ابتذل ، وهو : (هذا جحر ضبّ

١– انظر رقم ٩ من ص ٤٦٢.

٢– راجع باب العدد ج ٤ ص ٣٩٧ م ١٦٤ وص ٤٠٥ م ١٦٥. حيث البيان والتفصيل.

٣– ص ٤٠١.

٤– ومما يستثنى من وجوب المطابقه أيضا بعض صور للصفه المشبهه سبقت الإشاره إليها فى ص ٣٠٣.

٥– سـبق بيان هذا وإيضاحه فى رقم ٣ من هامش ص ٣١. ويجىء فى ج ٤ بـاب حكم تابع المنادى رقم ٢ من هامش ص ٣٣ م ١٣٠.

خرب). يعربون كلمه : «خرب» صفه «لجحر» ، لا لضب ؛ كى لا يفسد المعنى ، ويجرّون النعت تبعا للفظ : «ضبّ» الذى يجاوره. وقد أوّلوه تأويلات أشهرها : أن الأصل : هذا جحر ضبّ خرب جحره ، ثم طرأ حذف وغير حذف ... ، ويطيلون الكلام والجدل.

والحق أن هذا النوع الغريب من الضبط بسبب «المجاوره» والنوع الآخر الذى سببه : «التوهم» جديران بالإهمال ، وعدم القياس عليهما ، بل عدم الالتفات إليهما مطلقا - كما قال بعض المحققين ممن سجّلنا رأيهم -. وقد أشرنا إلى هذا مواضع مختلفه من أجزاء الكتاب (١).

ه - تقدم أن المطابقه الواجبه بين «النعت الحقيقى» ومنعوته تشمل الإفراد وفروعه التى هى : «التثنيه والجمع». والمراد هنا : التثنيه والجمع الاصطلاحيّان عند النحاه ؛ بأن يكون المثنى مختوما «بالألف والنون» ؛ أو : بالياء والنون ، ويسمى «المثنى غير المفرّق». وأن يكون جمع المذكر السّالم - مثلا - مختوما «بالواو والنون» ، أو الياء والنون ، ويسمى «جمع المذكر غير المفرق» أيضا أما المثنى المفرّق ، مثل : محمد ومحمد - العاقل والعاقل ، وجمع المذكر المفرق ؛ مثل : محمد ومحمد ومحمد ، العاقل والعاقل والعاقل - فلهما حكم آخر ؛ يجىء الكلام عليه عند تعدد النعت (٢) ...

ويدخل فى حكم المفرد كل اسم دالّ على مفرد حقيقه ، ولفظه على صوره المثنى ، أو الجمع ، مثل الأعلام : حمدان - محمدين - خلدون - سعادات - مكارم ... فيجب فى النعت أن يطابقه فى الإفراد. أى : أنه إذا سمى بالمثنى أو بالجمع فالمسمى مفرد فى معناه ، ويجب أن يكون نعته الحقيقى مفردا مثله.

١- منها : (ج ١ ص ۴۵۴ م ۴۹) (وج ٢ ص ٣٢٠ م ٨٩) (وج ٣ باب الإضافه ص ٨).

٢- ص ۴٨١.

النعت السببىّ

اشاره

هو الذى يدل على معنى فى شىء بعده ، له صله وارتباط بالمنعوت ؛ نحو : هذا بيت متسع أرجاؤه ، نظيفه غرفه ، بديعه فرشه.

وعلامته : أن يذكر بعده اسم ظاهر - غالبا (١) - مرفوع به ، مشتمل على ضمير يعود على المنعوت مباشره ، ويربط بينه وبين هذا الاسم الظاهر الذى ينصبّ عليه معنى النعت. كما فى الأمثله السالفه ... (متّسع .. - نظيفه .. - بديعه .. -).

وحكمه : أنه يطابق المنعوت فى أمرين معا :

١- حركه الإعراب ، - وما ينوب عنها -.

٢- التعريف والتنكير.

ويطابق سببيّه فى أمر واحد ؛ هو : التذكير ؛ والتأنيث. وحكم النعت فى هذا التذكير والتأنيث حكم الفعل الذى يصح أن يحل محله ويكون بمعناه ؛ فإذا أمكن أن يوضع مكان النعت فعل بمعناه مسند للسببى ، وصحّ فى هذا الفعل التأنيث والتذكير ، أو وجب أحدهما - كان حكم النعت كذلك (٢).

أما من جهه إفراد النعت السببىّ ، وتثنيته ، وجمعه :

ا - فيجب إفراده إن كان السببى غير جمع ، بأن كان مفردا ، أو مثنى ؛ إذ لا تتصل بالنعت السببى علامه تثنيه ؛ فحكمه فى هذا أيضا كحكم الفعل الذى يصلح لأن يحل محله.

ففى مثل : (يعجبنى الحقل الناضر زرعه) ؛ ... يجب فى كلمه «الناضر»

١- والاسم الظاهر هو : «السببىّ». ومن غير الغالب أن يرفع ضميرا بارزا ؛ نحو : جاءنى خادم امرأه مكرمته هى - جاءتنى خادمه رجل مكرمها هو - فمكرمه - فى المثال الأول - بالرفع صفه للمضاف (خادم) وقد جرى الضمير المنفصل المرفوع على غير من هو له ؛ لأن الخادم ليس هو المكرم فى الحقيقه ، وإنما المكرم هو : المرأه. لذلك وجب إبراز الضمير المرفوع ؛ لعودته على غير من هو له : إذ لو لم يبرز لحصل اللبس فى صور كثيره بسبب أن الوصف فى ظاهره للمضاف إليه ، والغرض كونه للمضاف. (وقد سبق إيضاح الكلام على الضمير الجارى على غير صاحبه فى ج ١ ص ٣٣٥ م ٣٥ عند الكلام على أقسام الخبر). ومثل هذا يقال فى المثال الثانى.

٢- يجب عند تطبيق هذه القاعده ملاحظه أمرين ؛ أولهما : الحكم الخاص بالنعت الذى منعوته كنيه. وقد أوضحنا هذا الحكم فى : «ا» من ص ۴۴۴ ، وثانيهما : الحكم الخاص بالنعت. إذا كان صفه مشبهه. وقد سبق إيضاحه فى ص ٣٠٣.

الرفع ؛ تبعا للمنعوت (١) وهو : (الحقل) ؛ كما يجب فيها التعريف تبعا له أيضا. ولو كان المثال : (يعجبنى حقل ...) ؛ لوجب أن يقال فى النعت : ناضر زرعه ؛ بالرفع ، وبالتنكير ؛ تبعا للمنعوت.

وفى مثل : (هذا رجل عاقله أخته ، وهذه فتاه محسنه أختها) - يجب (٢) الإفراد والتأنيث فيهما ؛ مراعاه للسببى (٣) ؛ بالرغم من أن كلمه : «عاقله» هى نعت لرجل ؛ المذكر. إذ لو حل مكان النعت فعل لوجب تأنيثه (٤) ؛ فنقول : هذا رجل عقلت أخته - هذه فتاه أحسنت أختها.

ويجب التذكير والإفراد فى مثل : هذا رجل محسن أخوه - وهذه فتاه محسن أخوها ، بالرغم من أن كلمه : «محسن» الثانيه. هى نعت ، للفتاه - لأنه لو حل الفعل محل النعت لوجب تذكيره ، فنقول : هذا رجل أحسن أخوه - هذه فتاه أحسن أخوها.

أمّا فى مثل : هذا حقل ناضر زروعه ... ، فيصح ناضر ، أو ناضره ؛ لأنه لو حل مكان النعت فعل لقلنا : هذا حقل نضرت زروعه ، أو نضر زروعه ؛ بوجود علامه التأنيث أو بعدمها.

ونقول عند إفراد السببى وتثنيته : هذا زميل مجاهد أبوه - هذان زميلان مجاهد أبواهما - هذه زميله مجاهد أبوها - هاتان زميلتان مجاهد أبواهما ... فلا يتصل بالنعت علامه تثنيه ؛ إذ الفعل الصالح لأن يحل محله لا يصح أن يتصل به - فى الأغلب - علامه تثنيه.

وهكذا يكون إحلال الفعل محل النعت السببى ، وإسناده للسببى - مرشدا إلى الطريقه التى تراعى فى النعت من جهه تذكيره ، وتأنيثه ، وإفراده ؛ تبعا للسببى المذكر أو المؤنث ، المفرد أو المثنى.

ب - فإن كان السببى مجموعا جمع تكسير جاز فى النعت أمران ؛ إما إفراده ، وإمّا مطابقته للسببى ، نحو : هؤلاء زملاء كرام آباؤهم ، أو : هؤلاء

١- فى الرأى الأحسن.

٢- فى الرأى الأحسن.

٣- مع وجوب مطابقه النعت للمنعوت فى الأمرين الآخرين اللذين فيهما المطابقه الحتميه.

٤- المراد : لوجب أن تتصل بالفعل علامه التأنيث ؛ لأن فاعله سيكون هو «السببى» ، المؤنث تأنيثا حقيقيا يوجب تأنيث فعله.

زملاء كريم آباؤهم. فإن كان مجموعا جمع مذكر سالما ، أو : جمع مؤنث سالما فالأفصح إفراد النعت وعدم جمعه (١) ، نحو : هؤلاء زملاء كريم والدوهم - هؤلاء زميلات كريمه والداتهن ...

أما تعريف النعت أو تنكيره ، وحركه إعرابه وما ينوب عنها - فيتبع فى هذا كله المنعوت من غير تردد ، - كما أسلفنا -.

* * *

وملخص ما سبق :

ا - انقسام النعت باعتبار معناه إلى قسمين : حقيقى وسببى.

ب - النعت الحقيقى هو : ما يدل على معنى فى نفس متبوعه الأصلى ، أو فيما هو فى حكمه. وإن شئت فقل : هو ما أسند إلى ضمير مستتر أصاله أو تحويلا ، يعود إلى المنعوت.

وحكمه : أن يتبع المنعوت فى أربعه أشياء :

١- حركات الإعراب ، - وما ينوب عنها -.

٢- الإفراد وفروعه.

٣- التعريف والتنكير.

٤- التذكير والتأنيث ...

ح - النعت السببى : ما رفع اسما ظاهرا - فى الغالب - يقع عليه معنى النعت ، وبه ضمير يعود على المنعوت مباشره.

وحكمه : أن يتبع المنعوت فى أمرين محتومين ؛ هما :

حركات الإعراب - وما ينوب عنها - ، والتعريف والتنكير ...

أما التذكير والتأنيث فيتبع فيهما السببى ؛ وجوبا فى بعض حالات ، وجوازا فى غيرها(٢).

وأما التثنيه فلا يثنى.

وأما الجمع فيجوز جمعه وإفراده فى كل الحالات تبعا للسببى ، ومطابقه له.

١- إلا إذا راعينا اللغه التى تجيز أن يتصل بالفعل علامه تثنيه أو جمع ، تبعا للفاعل. المسـند إليه أو لنائب الفاعل. فبمقتضـى هذه اللغه يجوز أن يكون النعت مثنى ، أو مجموعـا ؛ مطابقا سـببيه فيهما. ومن الخير العـدول عن هـذه اللغه ؛ لما أبـديناه عنـد الكلام عليها (فى باب الفاعل ج ٢ م ٦٦ ص ٧٠).

٢- إلا إذا راعينا اللغه التى تجيز أن يتصل بالفعل علامه تثنيه أو جمع ، تبعا للفاعل. المسـند إليه أو لنائب الفاعل. فبمقتضـى هذه اللغه يجوز أن يكون النعت مثنى ، أو مجموعـا ؛ مطابقا سـببيه فيهما. ومن الخير العـدول عن هـذه اللغه ؛ لما أبـديناه عنـد الكلام عليها (فى باب الفاعل ج ٢ م ٦٦ ص ٧٠).

إلا أن الإفراد أفصح وأقوى (١) حين يكون السببى جمع مؤنث سالما ، أو جمع مذكر سالما.

د - فحكم النعت بنوعيه من جهه المطابقه وعدمها هو : المطابقه الحتميه فى أمرين :

أحدهما : حركات الإعراب - وما ينوب عنها - ، والآخر : التعريف والتنكير. أما التذكير والتأنيث فحكمه فيهما حكم الفعل الذى يصلح أن يحل محله. وأما الإفراد وفروعه ، فالحقيقى يطابق فيها جميعا. والسببى يطابق - حتما - فى الإفراد ، ولا يصح أن يطابق فى التثنيه. ويجوز فى جمع التكسير المطابقه وعدمها ، وأما فى غيره فالأحسن الإفراد (٢) ....

١- والاقتصار عليه أفضل.

٢- وهذا ما يريده ابن مالك بقوله : وليعط فى التّعريف والتّنكير ما لما تلا : كامرر بقوم كرما وهو لدى التّوحيد والتّذكير أو سواهما كالفعل : فاقف ما قفوا (ما لما تلا ؛ أى : ما ثبت للذى تلاه النعت. والذى تلاه النعت هو المنعوت. «اقف» : اتبع. «ما قفوا» : ما اتبعوه. أى : اتبع ما اتبعه العرب فى ذلك). يريد : أن النعت يعطى فى التعريف والتنكير حكم ما تلاه : فهو فيهما كالمنعوت ، وضرب لهذا مثلا : هو امرر بقوم كرماء ، فكرماء نعتا ؛ لأن المنعوت وهو «قوم» ، نكره أيضا. أما حكم النعت لدى التوحيد ، (أى : عند الإفراد). وعند التذكير وسواهما من فروعهما - فهو حكم الفعل ؛ فاتبع فى ذلك ما اتبعه العرب فى أمر النعت المذكور ، أو فى أمر الفعل مع تطبيقه على النعت. وكلامه هذا يحتاج لتفصيل ضرورى ... وقد عرضناه فى الشرح.

زیاده وتفصیل

ینقسم النعت باعتبار معناه أیضا إلی ما یأتی :

۱- نعت تأسیسی ، (أو : مؤسّس) وهو الذی یدل علی معنی جدید لا یفهم من الجمله بغیر وجوده ، نحو ؛ راقنی الخطیب الشاعر. فکلمه : «الشاعر» نعت أفاد معنی جدیدا لا یستفاد إلا من ذکرها.

۲- نعت تأکید : (أو : مؤکّد) ؛ وهو الذی یدل علی معنی یفهم من الجمله بدون وجوده ، نحو : تخیرت من الأطباء النّطاسیّ البارع. فالبارع نعت مفهوم المعنی من کلمه : «النطاسیّ» التی بمعناه ، ومن الجمله قبله أیضا ؛ لأن التخیر ، لا یکون - فی الأغلب - إلا للبارع.

۳- نعت التوطئه ، أو التمهید ؛ بأن یکون النعت جامدا ، وغیر مقصود لذاته ، والمقصود هو ما بعده ، وإنما ذکر السابق لیکون توطئه وتمهیدا لنعت مشتق بعده یتجه القصد له ، نحو : استعنت بأخ أخ مخلص. فکلمه : «أخ» الثانیه نعت غیر مقصود لذاته ، وإنما المقصود هو المشتق الذی یلیه ، ولذا یسمی النعت الجامد هذا بالنعت الموطّئ (۱) - کما سلف هنا. وسبقت له الإشاره

۱- فی مثل هذا الترکیب یختلف النحاه فی إعراب الکلمه الثانیه (وهی : «أخ» ونظائرها الواقعه موقعها من مثل هذا الأسلوب). فکثرتهم لا تجیز إعرابها توکیدا لفظیا ، ولا بدلا مطابقا ، بحجه أن إعرابها توکیدا لفظیا سیجعلها مقیده بالنعت ، مع أن الکلمه الأولی المتبوعه مطلقه خالیه من التقیید ، وإذا لا تصلح الثانیه توکیدا لفظیا للأولی ، لأنها لیست مرادفه لها ، وکذلک لا تصلح بدلا مطابقا ، لأنها لیست مساویه للأولی ، ولأن النعت - لأهمیته - مقدم فی الترتیب علی البدل - کما سبق فی ص ۴۳۵ - وصحح فریق آخر أن تکون بدلا مطابقا ، مستدلا بقوله تعالی : (لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِیَهِ ، ناصِیَهٍ کاذِبَهٍ خاطِئَهٍ)، فالثانیه عنده بدل کل (انظر ص ۶۷۶ و۶۷۷) وصحح آخرون أن تکون توکیدا لفظیا (طبقا للبیان الذی فی رقم ۲ من هامش ص ۵۲۵) أو : عطف بیان ، أو بدل بعض ... و ... و ... ولکل أدلته الجدلیه العنیفه ، وردوده القویه التی - - یحتج بها علی غیره ... نشهد هذه الجدلیات ملخصه فی آخر باب : «لا» النافیه للجنس (ج ۱ من کتابی : التصریح ، والصبان ، ومختصره فی حاشیه : الخضری). وصفوه ما نستخلصه من تلک المناقشات الدقیقه : جواز تلک الإعرابات کلها ، وأن الأحسن إعراب الثانیه نعتا موطئا ؛ لخلوه من شوائب الضعف التی تشوب سواه ... (انظر ما یتصل اتصالا قویّا بهذا فی رقم ۲ و۴ و ... من هامش ص ۶۴۳ - حیث الکلام علی عطف البیان ...).

فی ح ۱ باب : «الا» وستجیء فی رقم ۶ من ص ۴۴۵.

* * *

ص: ۴۵۷

٢- تقسيم النعت باعتبار لفظه :

ينقسم النعت باعتبار لفظه إلى مفرد ، وجمله ، وشبه جمله.

ا - الأشياء القياسيه التى تصلح أن تكون نعتا مفردا (١) هى :

الأسماء المشتقه (٢) العامله ، أو ما فى معناها (٣). (والمقصود بالعامله : اسم الفاعل - صيغ المبالغه - الصفه المشبهه - اسم المفعول (٤) - أفعل التفضيل. أما غير العامله - كاسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآله - فلا تقع نعتا).

والمقصود بما فى معناها : كل الأسماء الجامده التى تشبه المشتق فى دلالتها على معناه ، والتى تسمى : الأسماء المشتقه تأويلا. فإنّها تقع نعتا أيضا. وأشهرها :

١- أسماء الإشاره غير المكانيه ؛ مثل : «هذا» وفروعه ، وهى معارف فلا تقع نعتا إلا للمعرفه ؛ نحو : استمعت إلى الناصح هذا. أى : إلى الناصح المشار إليه ؛ فهى تؤدى المعنى الذى يؤديه المشتق (٥).

أما أسماء الإشاره المكانيه (مثل : هنا - ثمّ) ... فظروف مكان ، لا تقع بنفسها نعتا ؛ لأن مهمتها تختلف عن مهمه النعت : ولكنها تتعلق بمحذوف يكون هو النعت : مثل : أسرع العطاش إلى ماء هنا ، أى : موجود هنا - أو نحو هذا التقدير - ومن التيسير المقبول أن يقال للاختصار : «الظرف نعت» ...

كما سبق إيضاح هذا فى مواضع مختلفه (٦) ...

٢- ذو ، المضافه (٧) ، بمعنى : صاحب كذا - فهى تؤدى ما يؤديه المشتق

١- أما النعت بغير المفرد فيأتى فى : «ب وج» ص ٤٧٢ و٤٧٦ - هذا والمشتقات هى : ما أخذت من المصدر للدلاله على معنى وصاحبه. وقد سبق تفصيل الكلام عليها وعلى أنواعها وأحكامها ... فى هذا الجزء ص ٣٧ و١٨٢ وما بعدهما.

٢- أما النعت بغير المفرد فيأتى فى : «ب وج» ص ٤٧٢ و٤٧٦ - هذا والمشتقات هى : ما أخذت من المصدر للدلاله على معنى وصاحبه. وقد سبق تفصيل الكلام عليها وعلى أنواعها وأحكامها ... فى هذا الجزء ص ٣٧ و١٨٢ وما بعدهما.

٣- قال الدمامينى : (المتبادر من هذا أنه يشترط فى النعت كونه مشتقا ، أو مؤولا به ، وهو رأى الأكثرين. وذهب جمع محققون - كابن الحاجب - إلى عدم الاشتراط ، وأن الضابط هو دلالته على معنى فى متبوعه ؛ كالرجل الدال على الرجوليه ...) ا ه. راجع حاشيتى الصبان والخضرى ، لكن المثال المعروض بالدلاله التى ذكروها هو نوع من المؤول بالمشتق ؛ فلا جديد فى رأيهم.

٤- وما بمعناه ؛ كفعيل فى مثل : أمين ؛ بمعنى : مأمون ، وجريح «مجروح».

٥- انظر «ج» من ص ٤٦٥ - وانظر ص ٤٤٩ ج ١.

٦- فى ج ١ ص ٣٤٦ م ٣٥ وفى ج ٢ ص ٢٠١ م ٧٨ وص ٣٢٨ م ٨٩.

٧- والأغلب أن تكون إضافتها لاسم جنس ظاهر غير مشتق. أما إضافتها لغيره فشاذه (مقصوره - - على السماع) كأن تضاف للعلم أو للضمير العائد على اسم الجنس ، أو للجمله ... (راجع الصبان عند الكلام عليها فى الأسماء السته - ج ١).

من المعنى. «وتكون نعتا للنكره» (١) ؛ نحو : أنست بصحبه عالم ذى خلق كريم ، ومثل «ذو» فروعها : (ذوا ... - ذوى ... - ذوو ... - ذوى ... - ذات - ذاتا - ذوات ...).

٣- الموصولات الاسميه المبدوءه بهمزه وصل ؛ مثل : الذى - التى - اللائى ... و ... ، بخلاف : «أىّ» الموصوله (٢).

أما «من» ، و «ما» ففى النعت بهما خلاف ، والصحيح جوازه - كما سيجىء (٣) - ولما كانت الموصولات معرفه وجب أن يكون منعوتها معرفه. ومن الأمثله : الضعيف الذى يحترس من عدوه ، أقرب إلى السلامه من القوىّ الذى ينخدع ، أو يستهين. والتأويل : الضعيف المحترس من عدوه ، أقرب إلى السلامه من القوى المنخدع ... فمعناها معنى المشتق ...

٤- الاسم الجامد الدالّ على النسب قصدا (٤). وأشهر صوره أن يكون فى آخره ياء النسب ، أو : أن يكون على صيغه : «فعّال ، أو غيرها من الصيغ (٥) الداله على الانتساب قصدا كما تدل ياء النسب ، فهو يؤدى المعنى الذى يؤديه لفظ : «المنسوب لكذا» ، نحو : ألمح فى وجه الرجل العربىّ كثيرا من أمارات الصراحه ، والشجاعه ، والكفاح. أى : المنسوب إلى العرب. ومثل : اشتهر الرجل اليونانى بالنشاط والهجره إلى حيث يتسع الرزق أمامه ، وفى بلادنا

١- هذه عباره التصريح على التوضيح ، ولم أرها لغيره. لكن فى بعض المراجع الأخرى ما يفيد وقوعها نعتا للمعرفه أيضا.

٢- «أىّ» : الموصوله معرفه ، وهى لا تقع نعتا ، أما «أىّ» التى تقع نعتا فهى نكره ، ومنعوتها نكره بالتفصيل الذى سبق عند الكلام عليها فى باب الإضافه ص ١١١ و١١٣ وما بعدهما ، والذى يجىء أيضا فى ص ٤٦٨.

٣- فى ص ٤٦٦.

٤- إذا لم يكن النسب مقصودا لم يكن الاسم بمعنى المشتق ، ويظل على جموده الكامل ، فلا يصلح نعتا ، كمن اسمه ؛ بدوىّ ، أو مكىّ ...

٥- ومنها صيغه : «فاعل» للمنسوب إلى شىء معين. مثل : «سائس» ، الذى ينسب اليوم لمن يسوس الخيل ، ويتولى شئونها. ومثل : لابن ، وتامر ، لمن يشتغل باللبن والتمر ، ويتولى شئونهما ... - كما سيجىء فى باب النسب - ج ٤ -

جماعه منهم تمارس الحرف والصناعات المختلفه. فتجد بينهم التاجر ، والبقّال ، واللّبان ، والنجار ، والحداد ... و ... أى : المنسوب للتجاره ، والبقل ، واللبن ، والنّجر (النّجاره) ، والحديد ... وإنما ينسب إليها لأنه يلازم العمل فيها والتفرغ لها (١) ...

وهذا النوع من الأسماء الجامده يصلح نعتا للنكره وللمعرفه ؛ ولا بد أن يطابقهما تنكيرا ، وتعريفا. تقول : ألمح فى وجه الرجل العربىّ النبل ... أو : ألمح فى وجه رجل عربى النبل -.

٥- المصغر : لأنه يتضمن وصفا فى المعنى ؛ فهو فى هذا كالنسب ، ومن ثمّ يلحقان بالمشتق ، نحو : هذا طفل رجيل ، فى المدح ، وهذا رجل طفيل ، فى الذم.

٦- الاسم الجامد المنعوت بالمشتق : نحو : اقتديت برجل رجل شريف وهذا النوع من النعت هو المسمى «بالنعت الموطّىء» - ، وقد سبق إيضاحه (٢) - ومنه قولهم الوارد عنهم : ألا ماء ماء باردا ...

٧- المصدر : بشرط أن يكون منكرا (٣) ، صريحا (٤) ، غير ميمىّ ، وغير دال على الطلب (٥) ، وأن يكون فعله ثلاثيا ، وأن يلتزم صيغته الأصليه من ناحيه

١- وفى النعت بالمشتق وشبهه يقول ابن مالك : وانعت بمشتقّ ؛ كصعب : وذرب .. وشبهه : كذا ، وذى ، والمنتسب (رجل ذرب : حادّ اللسان فى الخير والشر. أو الحاد مطلقا فيما يتناوله من الأمور. «المنتسب» هنا : المنسوب الذى يفيد النسبه إلى غيره).

٢- فى رقم ٣ من ص ٤٥٦ وفى ج ١ باب «لا» النافيه للجنس.

٣- انظر «ا» من الزياده الآتيه فى ص ٤٦٤ لأهميتها ، ولم يذكر كثره النحاه هذا النص الذى صرح به بعضهم «كالخضرى». والأمثله الكثيره المسموعه عن العرب تؤيد أصحاب النص.

٤- أى : غير مؤول. وقد يمكن الاستغناء عن هذا الشرط وعن الذى يليه (وهو : كونه : غير ميمىّ) ، بذكر كلمه : «المصدر» مطلقه من كل قيد ، والاكتفاء بها ؛ اعتمادا على ما سبق (فى هامش ص ١٨١) وهو أن المصدر إذا أطلق لفظه (أى خلا من التقييد) كان المراد منه «المصدر الأصلى الصريح» وحده ، دون المبين للنوع ، أو للعدد ، ودون المؤول ، والميمى. لكن التقييد هنا أدق وأنفع.

٥- إذا كان دالا على الطلب (نحو : قياما للضيف ؛ بمعنى : قم للضيف) لم يصح النعت به كما سيجىء فى رقم ٢ من ص ٤٦٦ -.

الإفراد والتذكير وفروعهما ؛ (والأغلب أن تكون صيغته ملازمه الإفراد والتذكير ، فإن كانت كذلك فى أصلها لم يجز تثنيتها ، ولا جمعها ، ولا تأنيثها ، ولا إخراجها عن وزنها الأول) (١) ... تقول : رأيت فى المحكمه قاضيا عدلا ، وشهودا صدقا ، ونظاما رضا ، وجموعا زورا (٢) بين المتقاضين ... تريد : قاضيا عادلا - وشهودا صادقين ، ونظاما مرضيّا ، وجموعا زائره بين المتقاضين ...

فالمعنى على تأويل المصدر باسم مشتق كالسابق ، ويصح أن يكون على تقدير مضاف محذوف هو النعت ، ثم حذف وحلّ المصدر محله ، وأعرب نعتا مكانه. والأصل : قاضيا صاحب عدل - شهودا أصحاب صدق - نظاما داعى رضا - جموعا أصحاب زور ، (أى : أصحاب زياره) ، والداعى للنعت بالمصدر مباشره وترك المشتق ، أو المضاف المحذوف على الوجه السالف - أن النعت بالمصدر أبلغ وأقوى ؛ لما فيه من جعل المنعوت هو النعت. أى : هو نفس المعنى ؛ مبالغه.

وقد اختلف رأى النحاه فى وقوع المصدر نعتا ؛ أقياسىّ هو أم مقصور على السماع؟ وأكثرهم يميل إلى قصره على السماع ، مع اعترافهم بكثرته فى الكلام العربى الفصيح (٣) ، وأنه أبلغ فى أداء الغرض من المشتق (٤). وهذا الاعتراف

١- إلا فى حالات أشهرها أن يكون المصدر مسموعا بالتأنيث أصلا ؛ نحو : رحمه - شفقه - فإن تاء التأنيث ملازمه لهما. أو أن يشيع الوصف بالمصدر ، ويشتهر استعماله نعتا ، فيجوز تثنيته وجمعه قياسا ؛ لغلبه الوصف عليه كقول الشاعر : وبايعت ليلى فى الخلاء ولم يكن شهود على ليلى ، عدول مقانع المفرد : عدل ، بمعنى : عادل.

٢- الزور هنا : الزياره.

٣- وفى مقدمته القرآن الكريم - ولا سيما سوره الجن - ومما ورد فى غيرها كلمه : «بور» ، بمعنى «هلاك» فى قوله تعالى : (وَكُنْتُمْ قَوْماً بُوراً) أى : هلاكا ، بمعنى : هالكين وهو فى أصله مصدر يوصف به المفرد ، والمثنى والجمع ، والمؤنث ، والمذكر مع تأويله فى كل ذلك بالمشتق (اسم الفاعل ...) وقيل إنه جمع : «بائر» ؛ مثل : «حائل وحول» فيكون على هذا مشتقا لا مصدرا مؤولا بالمشتق. أما فى سوره الجن فقد جاء النعت بالمصدر فى قوله تعالى : (إِنَّا سَمِعْنا قُرْآناً عَجَباً ...) أى عجيبا - وكلمه ؛ «عجب» مصدر - وفى قوله تعالى : (ماءً غَدَقاً ..) أى كثيرا وفى كلمه : «صعدا» بمعنى صعود فى قوله تعالى : (وَمَنْ يُعْرِضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكْهُ عَذاباً صَعَداً.) والصّعد : هو الصعود بمعنى : المشقه ، وجاء كذلك فى قوله تعالى : فى إخوه يوسف : (وَجاؤُ عَلى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ...)

٤- فقد قرر علماء البلاغه أن النعت بالمصدر يكون من باب : المبالغه ، أو : من مجاز - - الحذف ، أو المجاز المرسل ، وأن الثلاثه قياسيه. فهل يتناقض علماء لغه واحده؟ وهل يقول البلاغيون إن النعت بالمصدر أبلغ من النعت بالمشتق فى الوقت الذى يقول فيه بعض النحاه إن النعت بالمصدر - مع كثرته لا يصح قياسا؟ وكيف يقولون ذلك والقرآن الكريم أفصح الكلام مشتمل عليه عده مرات؟ ... إنه تناقض لا يدفعه إلا القول بقياسيه النعت بالمصدر بشروطه السالفه. ويقول ابن جنى - فى كتابه المحتسب ، ج ٢ ص ٤٦ - إن النعت بالمصدر مباشره من غير تقدير شىء محذوف أبلغ وألطف من النعت بغير المصدر ، ويؤيد كلامه بالأدله ، ويعرض الشواهد الكثيره عليه ؛ ولأنك تجعل المنعوت هو المصدر نفسه مبالغه - وأطال الكلام فى هذا. وفى النعت بالمصدر يقول ابن مالك بيتا سنعيده فى ص ٤٧٥ (بعد أن تكلم ، على النعت بالجمله ، وسيأتى النعت بها فى ص ٤٧٢). ونعتوا

بمصدر كثيرا فالتزموا الإفراد والتّذكيرا أى : نعت العرب بالمصدر كثيرا فى أساليبهم ، ولم يخرجوا المصدر عن صيغته الملازمه للإفراد والتذكير ، فهو يلازمها دائما ، ولو كان المنعوت غير مفرد وغير مذكر ، تقول : هذا أمر رضا – هذان أمران رضا – هذه أمور رضا – هذه حاله رضا ، هاتان حالتان رضا – أولئك حالات رضا ...

بالكثره (١) يناقض أنه مقصور على السماع. فالأحسن الأخذ بالرأى الصائب الذى يجعله قياسيّا (٢) - بشروطه - ولا خوف من اللبس المعنوى أو خفاء المراد ؛ لأن القرائن والسياق يزيلان هذا كله ، ويبقى للنعت بالمصدر مزيته السالفه التى انفرد بها دون المشتق.

(٨) اسم المصدر إذا كان على وزن من أوزان مصدر الثلاثى ؛ ككلمه «فطر» اسم مصدر للفعل : «أفطر» ، وهى بمعنى : مفطر ، أو صاحب إفطار : تقول : هذا رجل فطر ، ورجلان فطر ، ورجال فطر ...

٩- العدد ، نحو : قرأت كتبا سبعه ، وكتبت صحفا خمسه (٣).

١٠- بعض ألفاظ أخرى جامده مؤوله بالمشتق ، معناها بلوغ الغايه فى

١- ولا سيما التى تؤيدها البلاغه ...

٢- وبهذا الرأى أخذ مؤتمر المجمع اللغوى الذى انعقد بالقاهره فى فبراير سنه ١٩٧١ ، وسجل قراره بين ما اتخذه من قرارات حاسمه محرره.

٣- يكون العدد هنا صفه إذا أريد تحقيق غرض من أغراض النعت. ويصح أن يكون بدلا إذا أريد به تحقيق غرض من أغراض البدل المذكوره فى بابه الآتى - ص ٦٦٦ وص ٦٦٧ وإذا ذكر المنعوت المعدود جاز فى النعت مطابقته فى التأنيث والتذكير وعدم مطابقته. وكذلك لو حذف المعدود المنعوت - كما أشرنا فى ص ٤٤٩ ، وكما يجىء فى ج ٤ باب العدد - م ١٦٥ ص ٥٠١. ملاحظه : - بمناسبه إعراب العدد - أحيانا - نعتا كالوارد هنا نذكر بعض مواقعه الإعرابيه الأخرى - - فقد ذكرنا فى الجزء الثانى - باب : الحال ، آخر المسأله ٨٤ - الحكم الثالث ، ونصه : من الألفاظ التى - وقعت حالا : «(العدد من ثلاثه إلى عشره ، مضافا إلى ضمير المعدود ؛ نحو : مررت بالإخوان ثلاثتهم أو : خمستهم ، أو : سبعتهم ... ، على تأويل : مثلثا إياهم ، أو : مخمسا ، أو : مسبعا ... ، ويجوز إتباعه لما قبله فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب توكيدا معنويا بمعنى : جميعهم ، ويضبط لفظ العدد بما يضبط به لفظ التوكيد. والصحيح أن هذا ليس مقصورا على العدد المفرد ، بل يسرى على المركب نحو : جاء القوم خمسه عشرهم ، بالبناء على الفتح فى محل نصب ، أو محل غيره على حسب حاله الجمله - وبالرغم من أن العدد المركب مبنى هنا فهو مضاف إلى الضمير») ا ه. وجاء فى حاشيه «ياسين» على التصريح ، أول باب : التوكيد خاصّا بهذه المسأله ما نصه : «(إذا قيل : جاءنى القوم ثلاثتهم بنصب «ثلاثتهم» فهو حال ، وإن رفع فهو توكيد ، قاله الرضى. ولا يؤكد بثلاثه وأخواتها إلا بعد أن يعرف المخاطب كميه العدد قبل ذكر لفظ التوكيد وإلا كان مبتدأ) ا ه وانظر البيان الذى فى ص ٥١١.

الكمال أو النقص ، كلفظه : «كلّ» (١) مثل : عرفت العالم كلّ العالم. و ...

١١- الجامد الذى يدل دلاله الصفه المشبهه مع قبوله التأويل بالمشتق. (٢) ومن أمثلته : فلان رجل فراشه الحلم ، فرعون العذاب ، غربال الإهاب.

فكلمه : فراشه ، وفرعون ، وغربال ... تعرب نعتا بالمشتق ، لأنها بمعنى : أحمق ، وقاس ، وحقير.

* * *

١- سبق الكلام فى ص ٧٢ على حكمها إذا أضيفت : ويجىء تفصيل الكلام على حكمها فى النعت ص ۴۶۷ و۵۱۳ وفى التوكيد ص ۵۰۹ ولا يجوز فيها القطع إذا كانت نعتا أو توكيدا.
٢- سبق بيان هذا فى مكانه ص ٢٨۴.

زياده وتفصيل

ا - سبق (١) أن المصدر يقع نعتا بشرط أن يكون منكرا ... و ... و ...

لكن ورد فى الأساليب المسموعه وقوع المصدر نعتا مع أنه مبدوء بأل المعرّفه ، أو مضاف لمعرفه. ومن الأول كلمه : «الحق» (٢) فى مثل قول الشاعر :

إن أخاك الحقّ من يسعى معك

ومن يضرّ نفسه لينفعك

ومن الثانى قولهم : مررت برجل حسبك (٣) من رجل ، أو شرعك من رجل ، (وهما مصدران بمعنى : كافيك ...) أو : همّك من رجل ، (بمعنى : مهمك) ، أو : نحوك من رجل (بمعنى : مماثلك ومشابهك) فهذه المصادر كان حقها أن تتعرف بأل ، وأن تكتسب التعريف من المضاف إليه ، ولكنها لم تتعرف (٤) ؛ بسبب أنها بمعنى المشتق الذى لا يستفيد التعريف - وقد سبق التفصيل فى أول باب الإضافه (٥) -.

ومن الأمثله لهذا المشتق الذى لا يكتسب التعريف قوله تعالى : (هذا عارِضٌ مُمْطِرُنا)، فقد وصف «عارض» ، بكلمه : «ممطر» المضافه إلى الضمير ؛ فلم تكتسب منه التعريف ؛ إذ لو اكتسبت منه التعريف لم يصح وقوعها نعتا للنكره : (عارض) وكقول الشاعر :

يا ربّ غابطنا لو كان يطلبكم

لاقى مباعده منكم وحرمانا

فقد دخلت «رب» على اسم الفاعل المضاف إلى الضمير ، ودخولها عليه دليل على أنه لم يكتسب التعريف من المضاف إليه ؛ لأن «رب» لا تدخل - فى الأغلب -

---

١- فى ص ۴۶۰.

٢- انظر ما يتصل بوقوع هذه الكلمه نعتا - فى رقم ١ من هامش ص ۴۶۸.

٣- سبق الكلام مفصلا على «حسب» فى ص ١۴٩.

۴- بدليل أن منعوتها نكره ، فلو كانت معرفه ما صح وقوعها نعتا للنكره.

۵- ص ٢۴.

إلا على النكرات ، ومثل قول امرئ القيس فى وصف حصانه :

وقد أغتدى والطير فى وكناتها

بمنجرد ، قيد الأوابد ، هيكل

«فقيد» مضاف لمعرفه ، ولم يكتسب منها التعريف ؛ بدليل وصف النكره (منجرد)به (١) ...

ب - كذلك ورد فى الأساليب المسموعه بعض أمثله وقع النعت فيها من أنواع غير التى سلفت ، كأن يكون مصدرا لغير الثلاثى ؛ نحو : الحازم لا يعالج الأمر علاجا ارتجالا ، أو دالّا على المقدار ، نحو : اشتريت من الفاكهه الخمس الأقق ، أو دالّا على جنس الشىء المصنوع ، نحو : لبست الثوب الحرير ، أو دالّا على بعض الأعيان التى يمكن تأويلها ، نحو : حصدت الحقل القمح ، أى : المزروع قمحا ، والأحسن الأخذ بالرأى السديد الذى يمنع القياس على هذه الأشياء ؛ ضبطا للأمور ؛ ومنعا للخلط بينها وبين غيرها مما ليس نعتا.

ج - ١- من الأسماء ما يصلح أن يكون : «نعتا» فى بعض الأساليب ؛ لاستيفائه شروط النعت ، و «منعوتا» فى أخرى ؛ لاستيفائه شروط المنعوت كذلك ، فحكمه مختلف على حسب الدواعى الإعرابيه : كأسماء الإشاره ؛ نحو : احتفيت بالمصلح هذا ، أو : بهذا المصلح. غير أنّ اسم الإشاره ... - المنادى أو غير المنادى - لا يصح وصفه باسم إشاره(٢).

واسم الإشاره معرفه ؛ فلا يكون نعتا إلا للمعرفه ؛ وإذا وقع منعوتا وجب أن يكون نعته مقرونا بأل ، (والأحسن أن يكون هذا المقرون مشتقّا ؛ فإن كان جامدا فالأفضل اعتباره بدلا (٣) أو عطف بيان). ووجب أيضا أن يطابق منعوته فى الإفراد والتذكير وفروعهما مع عدم تفريق النعوت (٤) ، وألّا يفصل منه

١- راجع شرح المفصل ج ٣ ص ٥٠.

٢- انظر ما يتصل بهذا ويوضحه فى ص ٤٨٣.

٣- لهذا صله بما فى ص ٦٦٥.

٤- لهذا تفصيل مناسب مكانه ج ٤ م ١٣٠ ص ٣٦ حيث الكلام على أحكام : «تابع المنادى» ، والشروط الخاصه بكل حاله وحكم.

مطلقا (۱) ، وألا يقطع (۲) منه فى إعرابه (۳).

ومن هـذه الأسـماء الصالحه للأمرين أسـماء الموصولات ... حتى («من» و «ما») فى الرأى الصـحيح (۴) ، نحـو : وقف من خطب الفصيح ، واستمع الحاضرون إلى ما قيل الرائع. أو : وقف الفصيح من خطب ، واستمع الحاضرون إلى الرائع ما قيل).

۲- ومن الأسـماء ما لا يصـلح أن يكون نعتا ، ولا منعوتا ؛ كالضـمير ، والمصـدر الدال على الطلب (۵) ؛ (نحو : سـعيا فى الخير ، بمعنى : اسع فى الخير) ، وكثير من الأسـماء المتوغله فى الإبهـام (۶) ، كأسـماء الشـرط ، وأسماء الاستفهام ، و «كم» الخبريه ، و «ما» التعجبيه ، وكلمه : الآن الظرفيه ، وكثير من الظروف المبهمه ، مثل : قبل ، وبعد ... ، ويستثنى من الأسماء المتوغله فى الإبهام بعض ألفاظ تقع نعتا ؛ منها : غير ، وسوى ... و «من» و «ما» النكرتان التّامتان.

۳- ومنها : ما يصلح أن يكون منعوتا ، ولا يصلح أن يكون نعتا ، كالعلم ، مثل : إبراهيم ، علىّ ، فاطمه ... وكالأجناس الباقيه على دلالتها الأصليه ، كرجل (۷) ، ونمر ، وفيل.

۱- كما سبق فى ص ۴۳۵ وكما سيجىء فى رقم ۱ من هامش ص ۴۸۷.

۲- سيجىء القطع وبيان أحكامه فى ص ۴۸۶ و۴۸۸.

۳- أما كونه جنسا لا وصفا فأمر غالب لا لازم.

۴- كما سبق فى رقم ۳ ص ۴۵۹ (راجع الهمع ج ۲ ص ۱۱۸. باب النعت.) وفى هذا الرأى بعض تيسير.

۵- لهذا إشاره فى رقم ۵ من هامش ص ۴۶۰.

۶- سبق شرحها فى هذا الجزء ص ۲۴ و۶۶ ، وفى ج ۲ ص ۲۲۴ م ۷۹.

۷- يجوز أن يكون العلم نعتا وكـذلك اسم الجنس إذا خرجا عن دلالتهما الأصـليه ، وأريـد بهما معنى اشـتهرا به ؛ كدلاله حاتم على : الكرم ، والرجل على : الكامل ، والنمر على : الغادر ... و ... فعلى هذا القصد مع ما يؤيده من قرينه يصح تأويلهما بالمشـتق ، ووقوعهما نعتين. وقـد تضاف كلمه : «رجل» إلى كلمه : «صـدق». أو : «سوء» ؛ فتكون بمعنى ؛ المشـتق ؛ مثل : إنى أحرص أن أعرف رجلا رجل صدق ، (أى : صالحا) ، وأتحاشـى رجلا رجل سوء ، (أى : فاسدا) ، وليس المراد بالصدق هنا : صدق اللسان ، ولا بالسوء الشـر ، إنما المراد بالأول : الكمال والصـلاح وبالثانى : الفساد ، ويكون النعت هنا من نوع نعت : «التوطئه» (انظر رقم ۳ من ص ۴۵۶).

۴- ومنها ما يصلح أن يكون نعتا ، ولا يصلح أن يكون منعوتا ؛ وهى ألفاظ مضافه ، معناها الدلاله على بلوغ الغايه فى معنى المضاف إليه. ومن أشهرها : «كلّ» (۱) ؛ نحو : أنت الأمين كلّ الأمين ، وذاك هو الخائن كلّ الخائن ، بمعنى : المتناهى فى الأمانه ، أو الخيانه ، ومثل قول الشاعر :

ليس الفتى كلّ الفتى

إلا الفتى فى أدبه

وقول الآخر :

إن ابتداء العرف (۲)

مجد سابق

والمجد كلّ المجد فى استتمامه

والفصيح الذى يحسن الاقتصار عليه أن يكون المضاف إليه اسما ظاهرا ، نكره أو معرفه ، على حسب المنعوت ، وأن يكون هذا الاسم الظاهر مماثلا للمنعوت فى لفظه ومعناه معا - وهذا هو الأغلب - أو مماثلا لشىء له صله معنويه قويه به ، فمثال الأول قول الشاعر :

كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركمو

يا أشبه الناس كلّ الناس بالقمر

فكلمه : «كل» نعت للناس. ومثال الثانى قول الآخر :

وإن كان ذنبى كل ذنب فإنه

محا الذنب كلّ المحو من جاء تائبا

فكلمه «كلّ» الثانيه نعت لذنب.

وإذا وقعت كلمه : «كل» نعتا صارت من الجامد المؤول بالمشتق ، وصار معناها : «الكامل» فى كذا ، وهو معنى يختلف عن معناها الآتى فى التوكيد (۳) -.

۱- سبقت الإشاره إلى إضافتها فى ص ۷۲ و۱۱۶ ولوقوعها نعتا فى ص ۴۶۳ ، وأيضا : سيجىء بيان عن وقوعها نعتا ومنعوته فى

ص ٥١٣ ، ومنه يعلم أنه لا يجوز فيها القطع ؛ سواء أكانت نعتا أم توكيدا. هذا ، ولفظ «كل» مفرد مذكر دائما - كما قلنا فى رقم ٢ من هامش ص ٧٢ - ولكن ما بعده من خبر ، أو ضمير ، أو غيرهما مما يحتاج إلى مطابقه أحيانا - قد يطابق لفظه ، أو لا يطابقه ، تبعا للبيان الآتى فى ص ٥١٣ والذى يتممه ما فى ص ٦٣ وما فى «ج» من ص ١٦٧.

٢- المعروف والجميل.

٣- ص ٥٠٩ و٥١٢.

ومنها : جدّ ، وحقّ ؛ نحو : سمعنا من الخطباء كلاما بليغا جدّ بليغ ، وأصغينا لهم إصغاء حقّ إصغاء (١).

ومنها : «أىّ» (٢) بشرط أن يكون المنعوت بها نكره ، وكذلك المضاف إليه ، نحو : الذى بنى الهرم الأكبر عظيم أىّ عظيم. وقد سبق (٣) بيان رأى آخر حاسم لا يشترط هذا ، وأوضحنا هناك بإسهاب ما يشترط لوقوعها نعتا ، وما تؤديه حينئذ من المعنى الدقيق ، ورأى النحاه فى عدم حذف منعوتها ، أو فى صحه حذفه.

ومما يصلح نعتا ولا يصلح منعوتا الاسم المعرف «بأل العهديه» (٤) لأنه يشبه الضمير ، ويقع موقعه ؛ نحو : أكرمت عالما تقيّا فنفعنى العالم. التقدير : فنفعنى ... ، والفاعل ضمير مستتر ، فكلمه «العالم» الثانيه حلّت محل الضمير الفاعل المستتر (٥) ...

* * *

١- سبق أن قلنا - فى : «ا» من ص ٤٦٤ - أن كلمه : «الحق» من المصادر المسموعه التى وقعت نعتا وهى معرفه ؛ فلم يتحقق التنكير الذى هو شرط النعت بالمصدر (طبقا لما تقدم فى رقم ٣ من هامش ص ٤٦٠) وعلى هذا يجوز النعت بها وهى معرفه أو نكره.

٢- انظر ص ١١١ و١١٢ وما بعدها ، خاصّا بكلمه : «أىّ النعتيه» ؛ لأهميته من ناحيه الاستيفاء ، وقوه الاستدلال الحاسم. وقد سبق الكلام عليها أيضا فى ج ١ م ٢٦ ص ٢٦٣ باب : «الموصول» عند الكلام على : «أى الموصوله» ؛ كما سبق فى ج ٢ م ٧٥ ص ١٧٣ عند الكلام على : «حذف المصدر الصريح».

٣- فى ص ١١١ وما يليها.

٤- فى ج ١ م ٣٠ ص ٣٠٤ تفصيل الكلام على : «أل» وأنواعها التى منها : «أل العهديه». والمعروف بالعهديه لا ينعت. (طبقا لما جاء فى التصريح وحاشيته عند الكلام عليها - ج ١ باب : المعرف بالأداه - بحجه أنه يشبه الضمير ويقع موقعه ..) كما يعللون.

٥- ومما يصلح نعتا ولا يصلح منعوتا : «المشتق العامل» ؛ فيمتنع (على الصحيح) أن يتقدم نعته على المعمول ؛ أى : لا يصح أن يفصل النعت - باعتباره نعتا - بين العامل المشتق ومعموله. أما باعتباره شيئا آخر - كالحال ، مثلا - فلا مانع. وكذلك لا مانع من اعتباره نعتا للمشتق إذا تقدم هذا المعمول فاصلا بين المشتق ونعته - راجع التصريح ، باب : الحال - ومجىء الكلام من النكره - .

«ملاحظه» : الأتباع - بفتح الهمزه - (١) :

نرى فى بعض الأساليب الوارده عن العرب كلمه زائده ، لا تنفرد بنفسها فى جمله ، دون أن تسبقها - مباشره - فى هذه الجمله كلمه أخرى مسموعه (٢) تماثلها فى وزنها ، وفى أكثر حروفها الهجائيه (أى : أنه ليس لهذه الكلمه المتأخره الزائده ، المسموعه فى الأسلوب الوارد استقلال بنفسها فى جمله ما ، ولا استغناء عن كلمه سابقه توافقها فى وزنها وفى أكثر حروفها). وأيضا ليس لهذه الكلمه الزائده المسموعه (٣) معنى تجلبه ، ولا حكم إعرابىّ خاصّ بها (٤) توصف معه بأنها مبتدأ ، أو فاعل ، أو نعت ، أو مفعول ، أو غير ذلك ... ، أو أنها معربه أو مبنيه ؛ فهى - لكل ما تقدم - خارجه عن نطاق الاستقلال بنفسها ، وصوغها ، خاليه من معنى لغوىّ تؤديه ، وبعيده من الاتّصاف بالإعراب أو البناء ، أو التأثر بالعوامل. وإنما تزاد لمجرد التمليح ، أو السخريه ، أو المدح ، أو محض التّصويت والتنغيم. وتسمّى هذه الكلمه الزائده الوارده فى الأسلوب السّماعىّ هى ونظائرها : «الأتباع» - بفتح الهمزه - جمع : «تبع» - بمعنى التابع (٥) - ويراد به : كل لفظ مسموع ، لا يستقل بنفسه فى جمله ، وإنما يجىء بعد كلمه تسبقه مباشره (بغير فاصل) فيسايرها فى وزنها ، وفى ضبط آخرها ، ويماثلها فى أكثر حروفها ، دون أن يكون له معنى خاص ينفرد به فى هذه الجمله ، ولا نصيب فى الإعراب أو البناء ؛ مثل «بسن» فى قولهم : «محمد

١- ولا مانع من كسرها ، فتكون الكلمه مصدرا ، لا جمعا (وانظر رقم ٢ من هامش الصفحه الآتيه).

٢- يشترط - فى الرأى الصحيح - أن تكون هذه الكلمه الزائده مسموعه فى أسلوب وارد عن العرب ؛ فليست زيادتها مباحه فى غيره. كما أن زياده غيرها من الكلمات الأخرى غير الوارده عن العرب ممنوعه. فالأمر مقصور على زياده كلمه معينه مسموعه فى تركيب معين مسموع كذلك. ولا يباح القياس هنا ؛ منعا لخلق كلمات لم يعرفها العرب ، وإبعادا للآثار اللغويه السيئه المترتبه على وضع ألفاظ جديده من غير الطريق السديد المعد لذلك الوضع الجديد كطريق التعريب ، ونحوه ...

٣- يشترط - فى الرأى الصحيح - أن تكون هذه الكلمه الزائده مسموعه فى أسلوب وارد عن العرب ؛ فليست زيادتها مباحه فى غيره. كما أن زياده غيرها من الكلمات الأخرى غير الوارده عن العرب ممنوعه. فالأمر مقصور على زياده كلمه معينه مسموعه فى تركيب معين مسموع كذلك. ولا يباح القياس هنا ؛ منعا لخلق كلمات لم يعرفها العرب ، وإبعادا للآثار اللغويه السيئه المترتبه على وضع ألفاظ جديده من غير الطريق السديد المعد لذلك الوضع الجديد كطريق التعريب ، ونحوه ...

٤- إلا فى بعض المركبات التى تعرب حالا مبنيه ؛ كقولهم : تفرق الأعداء «شغر بغر» ... و ... (طبقا للبيان المفصل الذى سبق فى ج ٢ باب : الحال ، م ٨۴ ص ٣۶۶).

٥- التّبع - محركه - : (التابع) - والتّبع - يكون واحد أو جمعا. ويجمع على أتباع. ا ه قاموس. ثم قال : «(والإتباع فى الكلام مثل : حسن بسن)». ا ه ؛ فلا مانع من كسر الهمزه ؛ فتكون الكلمه مصدرا فى حاله الكسر ، لا جمعا.

حسن بسن». ومثل : «نيطان ، ونفريت» فى قولهم : اللصّ شيطان نيطان ، أو : اللصّ عفريت نفريت ... وعند إعراب هذا اللفظ الزائد نقول : إنه تابع للكلمه التى قبله مباشره ، أى : من أتباعها فى الوزن ، وضبط الآخر ، والمشاركه فى معظم الحروف الهجائيه ، دون أن يكون لهذه التبعيه العارضه بوصفها السالف علاقه بالتوابع الأصيله الأربعه المعروفه (وهى : النعت - التوكيد - العطف بنوعيه - البدل) كما سبقت الإشاره (١) ؛ إذ لا يجرى شىء من أوصاف هذه التوابع الأربعه الأصيله وأحكامها على التابع العارض المذكور فيما سبق ؛ حيث يقتصر حكمه على أمر واحد ، هو : أنه مثل الكلمه التى قبله مباشره فى وزنها ، وأكثر حروفها ، وضبط آخرها ، دون بقيه أحكامها النحويه ، أو غير النحويه (٢) ...

* * *

١- فى آخر هامش ص ٤٣٤.

٢- ما تقدم فى تعريف هذا «التابع» وحكمه هو ما تخيرناه من عده آراء مضطربه فى تعريفه وأحكامه. فلقد كثر الكلام فى كل ذلك قديما ، ووضعت كتب خاصه فى «الإتباع» تتقارب أحيانا وتتباعد أخرى. ومن أشهر الكتب المؤلفه فيه وأحسنها : كتاب : «الإتباع» للإمام أبى الطيب عبد الواحد ابن على اللغوى الحلبى المتوفى سنه ٣٥١ ه وعليه اعتمدنا فى أكثر ما نقلناه. وقد ظهر هذا الكتاب سنه ١٩٦١ مطبوعا ، وحققه وشرحه الأستاذ عز الدين التنوخى عضو مجمع اللغه العربيه بدمشق. وكتب فى صدره مقدمه نافعه تتضمن أظهر آراء المؤلف ، يعنينا منها ، ويتصل بموضوعنا قوله حرفيا - فى ص ٧ - : " (الظاهر من بحث المصنف فيما بقى من خطبه كتابه ، وفيما جرى عليه فى الأبواب ، أن المعول عنده فى التفريق بين «الإتباع والتوكيد» إنما هو على معنى التابع مع إمكان إفراده فى الكلام ؛ ذلك أن التابع - أو اللفظه الثانيه - إن لم يكن له معنى فى نفسه ، أو كان له معنى المتبوع ، ولم يجىء إلا ليتد (أى : يقوى) ما قبله ويقويه ، ثم لا يتكلم به منفردا - كان «إتباعا». وإن كان يشارك اللفظه الأولى - أو المتبوع - فى المعنى فأفاد فى تقويتها ، وأمكن إفراد التابع فى الكلام كان : «توكيدا». وبذلك يتبين لنا أن المعول عليه عند المصنف إنما هو التابع من حيث المعنى أو عدمه مع إمكان إفراده ، وليس المعول على الواو ، كما ذهب إليه الكسائى. وأبو عبيد فى غريب الحديث. فإن قولهم مثلا «قسيم وسيم» ليس من «الإتباع» عند أبى الطيب ، بل هو فى باب «التوكيد» ؛ فإن التابع : «وسيم» يمكن إفراده. ومجيئه على حده ؛ لقولهم رجل وسيم. وقولهم : «شرّ برّ» من التوكيد عند أبى الطيب مع أنه بلا واو. و «حظيت المرأه - - وبظيت من «الإتباع» عند المصنف مع وجود الواو ؛ لأن «بظيت» لا معنى لها وسدها ، ولا تجىء فى الكلام وحدها وإنما تجىء أبدا تابعه لفعل : «حظيت» ؛ ولاتباعها كانت من «الإتباع». ومنه : «أقبل الحاجّ والداجّ» فهو من الإتباع عند شيخنا الحلبى - المصنف - مع وجود الواو : لأن «الداج» مع وجود الواو من الإتباع ؛ إذ لا صله بين الحج والدّجّ ، ولا يفرد عند التكلم فلا يقال : «أقبل الداجّ» وإنما يقال : «أقبل الحاجّ والداجّ» فهى تابعه أبدا. " (ومن أقوال المصنف تعليقا على أمثله «الإتباع والتوكيد» ونذكره للاستدلال ، وعلى سبيل المثال ، قولهم : «لا بارك الله فيه ولا تارك» - فى باب الإتباع الذى أوله التاء ، وعلق عليه بقوله : فهو وإن كان (تارك) مأخوذا من التّرك ، لا معنى له فى هذا الموضع إلا الإتباع ... أى : لا صله فى المعنى بين بارك وتارك ، ولا يجىء (لا تارك الله فيه) ولو أمكن إفراد هذا التابع لكان من باب التوكيد ...) ". ا ه. من المقدمه. وكل ما سبق حسن ، لكن كيف يكون للكلمه التابعه معنى المتبوعه - كما جاء فى أول هذا الكلام - وتسمى تابعه على الوجه المراد من

التابع هنا لا التابع الأصـيل الذى يدخل فى التوابع الأربعه الأصـيله التى سـبقت فى ص ٤٣٤؟ هـذا غير مفهوم ولا مقبول بناء على الضوابط العامه.

النعت بالجمله

ب (١) -

الجمله التى تصلح نعتا (٢) لابد أن تجمع الشروط الأربعه الآتيه :

١- أن يكون منعوتها نكره محضه ، مثل كلمتى «فارس وشجاع» فى قولهم : «أقبل فارس يبتسم ، وانتصر شجاع لا يخاف ، ويتحقق هذا بخلوها من «أل الجنسيه» ، ومن كل شىء آخر يخصّص ويقلّل الشيوع ؛ كالإضافه ، والنعت ، وسائر القيود التى تفيد التخصيص (٣).

والنكره غير المحضه : هى التى لم تتخلص مما سبق ؛ بأن يكون المنعوت إمّا : مشتملا على «أل الجنسيه» التى تجعل لفظه معرفه ، ومعناه نكره ، كقول الشاعر :

ولقد أمرّ على اللئيم يسبنى

فأعفّ ، ثمّ أقول : لا يعنينى

فجمله : «يسب» ، يصح إعرابها نعتا فى محل جر ؛ مراعاه للناحيه المعنويه ، والمنعوت هو كلمه : «اللئيم» ، ويصح أن يكون حالا فى محل نصب ؛ مراعاه ؛ لوجود «أل الجنسيه» (٤).

وإما : مقيدا بقيد يفيد التخصيص ؛ نحو : استمعت لمحاضره نفيسه ألقاها عالم كبير زار بلادنا. فالنكره هنا : (محاضره - عالم) غير محضه ؛ لأنها مقيده بالنعت بعدها (وهو : نفيسه - كبير) ولذلك يصح إعراب الجمله الفعليه : (ألقى -) (زار -) نعتا بعد كل واحده منهما (٥) ...

ومما يلاحظ أن المنعوت إذا كان نكره غير محضه ، فإن الجمله بعده - وكذا

١- سبقت «ا» فى ص ٤٥٨ حيث الكلام على النعت المفرد ، ويجىء النعت بشبه الجمله فى «ج» ص ٤٧٦ - وفى ص ٤٨٠ «و» الرأى فى الجمله من ناحيه أنها نكره ، أو معرفه. وقد سبق (فى ج ١ - م ١ هامش ص ١٥ وهامش ص ٣٣٨ م ٢٧) أن الجمله الواقعه نعتا ، أو صله أو خبرا ، أو غير ذلك ... تسمى جمله باعتبار أصلها الأول حين كانت تؤدى معنى مفيدا مستقلا. أما بعد أن صار لها محل فلا تؤدى معنى مستقلا ، ولا تسمى جمله ...

٢- فى هامش الصفحه الأولى بيان واف للمراد من القيد.

٣- فى هامش الصفحه الأولى بيان واف للمراد من القيد.

٤- للحكم السابق بيان فى ج ١ ص ١٩٥ م ١٤ وفى ج ٢ باب الحال م ٨٤ ص ٣١١.

٥- وينطبق هذا على قوله تعالى لنبيه فى شأن الكافرين : (وَلا تُصَلِّ عَلى أَحَدٍ مِنْهُمْ ماتَ أَبَداً ...) فكلمه : «أحد» نكره غير محضه

؛ لأنها موصوفه بالجار مع مجروره بعدها. ويليهما جمله فعليه تصلح أن تكون نعتا أيضا.

شبهها (١) – لا تتعين نعتا. وإنما يجوز أن تكون نعتا ، وأن تكون حالا والمنعوت يصير صاحب الحال ، (وقد سبق (٢) بيان هذا بإسهاب ...).

٢- أن يكون المنعوت مذكورا ؛ نحو : إن رجلا يصاحب الأشرار لا بد أن يحترق بأذاهم ، وقول الشاعر :

إن فى أضلاعنا أفئده

تعشق المجد ، وتأبى أن تضاما

ويجوز حذف المنعوت بشرط أن يكون مرفوعا ، وبعض اسم متقدم عليه مجرور بالحرف : «من» ، أو : «فى» ، والنعت جمله أو شبهها ؛ مثل : (نحن – الشرقيين – أصحاب مجد تليد ؛ منّا (٣) سبق إلى كشف نظريات العلوم الكونيه ، ومنا استخدمها فى الاختراع والابتكار ، ومنا اهتدى قبل غيره إلى مجاهل كوكبه ، ومنا هدى البشريه إلى أقوم السبل لإسعادها ؛ فليس فينا إلا كشف ، أو : اخترع ، أو : اهتدى ، أو : هدى ...) تريد : منّا فريق سبق ، – منا فريق استخدم ، – منا فريق اهتدى – منا فريق هدى ، – ليس فينا إلا فريق كشف ... (وسيجىء الكلام مفصلا على مواضع حذفه ، قريبا) (٤).

٣- أن تكون الجمله النعتيه خبريه ؛ كبعض ما سبق ، وكالتى فى قول الشاعر :

ولا خير فى قوم تذلّ كرامهم

ويعظم فيهم نذلهم ، ويسود

فلا تصلح الإنشائيه (بنوعيها الطلبى وغير الطلبى) ، فلا يصح : رأيت مسكينا عاونه ، وشاهدت محتاجا هل تساعده؟ أو : لا تهنه ... ، ولا يصح هذا كتاب بعتكه ؛ تريد : إنشاء البيع الآن (وقت النطق) ، والموافقه عليه ، لا أنك تخبر بأن البيع حصل قبل النطق (٥).

١- كما سيجىء فى ص ٤٧٦ – وانظر «ا» فى ص ٤٧٧. حيث البيان الخاص بهذا.

٢- فى مواطن متفرقه ، والأصيل منها فى باب المعارف (ج ١ ص ١٤٥ م ١٧).

٣- مع إعراب الجار والمجرور فى هذه الأمثله وأشباهها – هو الخبر ؛ لتكون الجمله الفعليه نعتا – وكذا شبهها –.

٤- ص ٤٩٣.

٥- هذا الشرط هام ، لأن النعت يفيد منعوته إيضاحا ، أو تخصيصا ، أو ... أو .. – كما سبق أول الباب – فلابد أن يكون حاصلا من قبل. والمعنى الإنشائى غير حاصل ، ولا معلوم من قبل ، إذ لا وجود له فى الخارج الواقعى قبل النطق. فكيف يفيد الإيضاح ، أو التخصيص ، أو غيرهما؟ وما ورد مخالفا لهذا الشرط فهو سماعى لا يقاس عليه. وبعضهم يؤوله بحذف مشتق من القول ؛ مثل كلمه : «مقول» تكون الجمله الإنشائيه مفعولا له. وسيجىء بيان هذا فى هامش ص ٤٧٥.

٤- اشتمال الجمله الخبريه على ضمير يربطها بالمنعوت (١) ، ويطابقه فى الإفراد والتذكير وفروعهما (٢) ، ويجعل الكلام والمعنى متماسكين متصلين : ولذا يسمّى : «الرابط» ، والأغلب أن يكون مذكورا - سواء أكان بارزا ؛ أم مستترا (٣) - فالمذكور البارز كالأمثله السالفه ؛ وقوله تعالى : (وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ)، ومثل : نصيحه يتبعها عاقل قد تجلب خيرا غامرا ، وتدفع بلاء قاتلا. وقول الشاعر :

كلّ بيت أنت ساكنه

غير محتاج إلى السّرج (٤)

والمستتر كقول الشاعر :

وكلّ امرئ يولى الجميل محبّب

وكل مكان ينت العز طيّب

وقول الآخر :

وإذا أراد الله نشر فضيله

طويت (٥) أتاح لها

لسان حسود

وقد يكون محذوفا (٦) إذا كان معروفا بقرينه من السياق ، أو غيره ، ولا لس فى حذفه ، كقول القائل :

وما أدرى أغيّرهم تناء

وطول الدّهر ، أم مال أصابوا

١- سواء أكان اشتمالها عليه مباشرا أم كان فى شىء من مكملاتها وتوابعها ؛ كالذى فى قول الشاعر : لا أذود الطير عن شجر قد جنيت المر من ثمر وفى الأمثله الآتيه صور للنوعين.

٢- إذا كان المبتدأ ضميرا للمتكلم والخبر منعوتا بجمله فعليه ، جاز فى الضمير الرابط أن يكون للمتكلم أو للغائب ؛ نحو : أنا صادق أحب الإنصاف ، أو يحب الإنصاف. وكذلك إن كان المبتدأ ضميرا للمخاطب ؛ نحو : أنت صادق تحب الإنصاف ، أو يحب الإنصاف ، ومراعاه التكلم أو الخطاب أحسن - كما سبقت الإشاره فى ج ١ م ٣٥ ص ٤٢٥ باب المبتدأ والخبر -.

٣- لأن المستتر مذكور ، ولكنه غير ظاهر فى الكلام. بخلاف المحذوف ؛ فإنه غير موجود مطلقا. وبين المستتر والمحذوف

جمله فوارق وآثار أوضحناها فى باب : الضمير - ج ١ م ١٨ ص ١۴۶.

۴- جمع : سراج ، وهو المصباح المضىء.

۵- الرابط ضمير مستتر تقديره : هى ، نائب الفاعل.

۶- سيجىء تفصيل لحذفه فى «ج» من ص ۴٧٨.

التقدير : أصابوه. ومثل : «وما شيء حميت بمستباح» (۱). أى : حميته. وقول الآخر :

قال لى : كيف أنت؟ قلت : عليل

(سهر دائم) (وليل طويل)

أى : أنا عليل ؛ سهره دائم ، وليله طويل (۲) ...

۱- صدر هذا البيت المنسوب لجرير : * حميت حمى تهامه بعد نجد*

۲- وفى النعت بالجمله يقول ابن مالك : ونعتوا بجمله منكّرا فأعطيت ما أعطيته خبرا يريد : أن العرب نطقوا بالجمله نعتا للمنكر ، (أى : أن المنعوت بها منكر ، لابد من تنكيره) ، وإذا وقعت نعتا فإنها تعطى من الحكم ما أعطيته وهى خبر. يشير إلى ضروره الرابط الذى يربطها بالمنعوت. وليس المقصود أنها تأخذ ، وهى نعت - جميع الأحكام التى تستحقها إذا وقعت خبرا. ذلك أن الجمله التى تعرب خبرا تصلح أن تكون إنشاء طلبيا وغير طلبى ، (على الصحيح فيهما) ، مع أن جمله النعت لا تصلح أن تكون إنشاء طلبيّا أو غير طلبى ، ولذا تدارك الأمر فقال : وامنع هنا إيقاع ذات الطلب وإن أتت فالقول أضمر تصب أى : امنع هنا (فى باب النعت ، لا فى باب الخبر) ، وقوع الجمله الطلبيه ، وهذا تقييد قد يؤدى إلى غير المراد ؛ إذ قد يفهم منه أن الجمله الإنشائيه غير الطلبيه تقع نعتا ، مع أنها كالطلبيه لا تصلح نعتا ؛ إذ الجمله الإنشائيه بنوعيها الطلبى وغير الطلبى لا تصلح هنا - كما أشرنا - أما الذى يصلح فهو ما عداهما. ولم يبق من الجمل بعدهما إلا الجمل الخبريه. ثم هو يقول : إن ورد فى الكلام القديم جمل إنشائيه وقعت نعتا - وهذه لا يصح محاكاتها ، ولا القياس عليها ؛ لندورها ، ومخالفتها الغرض من النعت - فأوّلها. والتأويلات مختلفه ، أشهرها إضمار «قول» محذوف هو النعت ، تكون الجمله الإنشائيه معقولا له. ففى مثل : أكلت فاكهه ؛ هل ذقت السكر؟ (وليس هذا من الكلام القديم المسموع) يقدرون أن الأصل : أكلت فاكهه ؛ هل ذقت السكر؟ (وليس هذا من الكلام القديم المسموع) يقدرون أن الأصل : أكلت فاكهه مقولا فيها : هل ذقت السكر؟ فكلمه : «مقولا» المحذوفه هى النعت. والجمله الإنشائيه بعدها فى محل نصب مفعول به للقول. ومثل : لمست ماء هل لمست الثلج؟ أى : لمست ماء مقولا فيه : هل لمست الثلج؟ ... أما الأمثله المسموعه فمنها البيت الذى يرددونه ؛ وهو : حتى إذا جنّ الظلام واختلط جاءوا بمذق. هل رأيت الذّئب قط.؟ (قاله رجل استضافه قوم ، وطال انتظاره للطعام حتى دخل الليل ؛ فقدموا له المذق «وهو اللبن المختلط بالمياه التى تغير لونه». وهو يصف هذا التغيير فى اللون بأنه صار فى لون الذئب). ثم قال ابن مالك بعد ذلك بيتا سبق شرحه فى مكانه المناسب (ص ۴۶۲) هو : ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الإفراد والتّذكيرا

وقد يغنى عنه وجوده فى جمله معطوفه (۱) بالفاء ، أو : بالواو ، أو : ثم - على الجمله النعتيه الخاليه منه ؛ نحو : مررت برجل تقصف الرعود ، فيرتجف ؛ أو : ويرتجف - أو : ثم يرتجف. التقدير : «هو» فى كل ذلك.

* * *

النعت بشبه الجمله

اشاره

(۲) :

وشبه الجمله (الظرف ، والجار مع مجروره) ، يصلح أن يكون نعتا بشرطين :

أولهما : أن يكون تامّا ، أى : مفيدا. وإفادته (۳) تكون بالإضافه ، أو بتقييده بعدد ، أو غيره من القيود التى تجعله يحقق غرضا معنويّا جديدا ؛ فلا يصح أقبل رجل عنك - ولا أقبل رجل عوض ...

ثانيها : أن يكون المنعوت نكره محضه (۴) ، مثل : أقبل رجل فى سياره - أقبل رجل فوق الجبل. وقول الشاعر :

وإذا امرؤ أهدى (۵) إليك صنيعه

من جاهه (۶) فكأنها من

ماله

فإن كانت النكره غير محضه ؛ (بسبب اختصاصها بإضافه ، أو غيرها مما يخصصها) ؛ فشبه الجمله يصلح نعتا وحالا (۷). نحو : هذا رجل وقور فى سيّاره - أو : هذا رجل وقور أمامك ... ، فهو كالجمله فى هذا الحكم (۸).

۱- راجع الصبان ج ۱ باب المبتدأ عند الكلام على الخبر الجمله ، ورابطه).

۲- سبقت : «ا» فى ص ۴۵۸ حيث الكلام على النعت المفرد. وكذلك سبقت : «ب» فى ص ۴۷۲ حيث الكلام على النعت بالجمله.

۳- تكرر معنى الإفاده فى عده مواضع من الكتاب (فى ج ۱ باب الموصول ص ۲۷۲ م ۲۷ ، باب المبتدأ والخبر ص ۳۴۶ م ۳۵ ج ۲ ، باب الحال ص ۲۹۴).

۴- انظر «ا» من الزياده والتفصيل ، حيث البيان الخاص بعدم اشتراط المحضه.

۵- الجمله الفعليه نعت ، ومنعوتها نكره.

۶- الجار ومجروره نعت ، والمنعوت : صنيعه.

٧- كما سبق فى ص ٤٧٣.

٨- تكرر بيان هذا ، أما تفصيله ففى مكانه المناسب ج ١ ص ١٤٥ م ١٧.

زیاده وتفصیل

(ا) یجوز – عند عدم المانع – اعتبار شبه الجمله بنوعیه (الظرف ، والجار مع مجروره) صفه بعد المعرفه المحضه ؛ علی تقدیر متعلّقه معرفه. وقد نص «الصبان» علی هذا فی – ج ۱ أول باب : «النکره والمعرفه» حیث قال : " (أسلفنا عن الدمامینی جواز کون الظرف – ویراد به هنا شبه الجمله بنوعیه – بعد المعرفه المحضه صفه ، بتقدیر متعلّقه معرفه) " ا ه.

أی : أن التعلّق المعرفه سیکون هو الصفه لمطابقته الموصوف فی التعریف. هذا ولا مانع أن یکون شبه الجمله نفسه – بنوعیه – هو الصفه إذا استغنینا عن ذکر المتعلّق اختصارا وتیسیرا أو تسهیلا ، (طبقا لما سبق (۱)) بالإیضاح والشرط المسجلین هناک.

وإذا کان شبه الجمله – بنوعیه – بعد المعرفه المحضه صالحا لأن یعرب صفه علی الوجه السالف ، وهو صالح أیضا لأن یکون حالا بعدها ؛ کصلاحه للحالیه والوصفیه بعد النکره غیر المحضه ، – أمکن وضع قاعده عامه أساسیه هی : «شبه الجمله – بنوعیه – یصلح دائما أن یکون حالا ـ أو صفه بعد المعرفه المحضه وغیر المحضه (۲) ، وکذلک بعد النکره ، بشرط أن تکون غیر محضه (۳)» ؛ أو یقال :

«إذا وقع شبه الجمله بعد معرفه أو نکره ، فإنه یصلح أن یکون حالا أو صفه إلا فی صوره واحده ، هی : أن تکون النکره محضه فیتعین أن یکون صفه ، لیس غیر».

وجدیر بالملاحظه أن جواز الأمرین فیما سبق مشروط بعدم وجود قرینه توجب أحدهما دون الآخر أو توجب غیرهما ، حرصا علی سلامه المعنی ، فإن وجدت القرینه وجب الخضوع لما تقتضیه ، کالشأن معها فی سائر المسائل الأخری.

۱– فی ج ۱ (ص ۱۹۴ م ۱۷ ، وفی رقم ۱ من هامش ص ۳۴۷ م ۲۷ ، وهامش ص ۴۳۱ م ۳۵) وفی ج ۲ (م ۸۹ رقم ۵ من هامش ص ۳۵۶).

۲– کالمعرف بأل الجنسیه.

۳– فإن کانت محضه تعین أن یکون نعتا – کما سیجیء هنا –.

(ب) من أدوات الاستثناء ما يكون فعلا فقط ؛ وهو : «ليس ، ولا يكون» ومنها ما يصلح (١) أن يكون فعلا تاره ، وحرف جر تاره أخرى ؛ وهو «خلا ، وعدا ، وحاشا». والنوع الأول - وهو الذى يكون فعلا فقط - يصح وقوع جملته الفعليه نعتا ؛ بالتفصيل الذى سبق بيانه (فى ج م ٨٣ ص ٣٣٣ باب : الاستثناء) أما النوع الثانى الذى يصلح للفعليه والحرفيه فلا يكون نعتا.

(ح) يحذف الرابط فى الجمله النعتيه بشرط أمن اللّبس - كما سبق - والمحذوف قد يكون مرفوعا مثل : بسم الله الرحمن الرحيم ، أى : هو الرحمن هو الرحيم ... (٢) أو منصوبا كالأمثله السالفه (٣). وقد يكون مجرورا «بفى» إذا كان المنعوت بالجمله اسم زمان ؛ كقوله تعالى : (وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً) ، أى لا تجزى فيه ... فلا يصح الحذف فى مثل : زرت حديقه رغبت فيها ؛ إذ المنعوت ليس اسم زمان ؛ فلا يتضح المحذوف ؛ أهو : رغبت فى هوائها - أم فى رياحينها - أم فى فواكهها ، أم فى جداولها؟ ولا يتضح أهو : رغبت فيها. أم رغبت عنها؟.

وقد يكون مجرورا «بمن» بشرط أن يكون فى أسلوب تتعين فيه ؛ سواء أكان الضمير عائدا على ظرف زمان أم على غيره ؛ نحو : مرّ صيف قضيت شهرا على السواحل ، وشهرا فى الريف. أى : قضيت شهرا منه على السواحل ، وشهرا منه فى الريف ... ومثل : اشتريت فاكهه ، نوع بعشرين ، ونوع بثلاثين ، أى : نوع بعشرين منها ، ونوع بثلاثين منها ..

فإن لم يكن الحرف «من» متعيّنا فى الاسلوب لم يجز حذفه ؛ لئلا يحدث لبس ؛ نحو : نفعنى شهر صمت منه ، فلو حذف الجار والمجرور لورد على الذهن احتمالات متعدده ؛ منها : صمته ، وهو معنى غير المقصود.

(د) يرى بعض النحاه أن : «أل» قد تغنى عن الضمير الرابط إذا دخلت

١- و١ بشرط ألا تسبقه «ما» المصدريه. وفى ص ٤٧٤ بعض أمثله للمحذوف المنصوب.

٢- فى ص ٤٧٤.

٣- على اعتبار النعت مقطوعا. وسيجىء بيان القطع فى ص ٤٨٦.

على الجمله الاسميه الواقعه نعتا ؛ نحو : رأيت كتابا ؛ الورق ناعم مصقول ، والطباعه جيده نظيفه (١) ؛ والغلاف متين جذاب ، فكأنك قلت : رأيت كتابا ورقه ناعم مصقول ، وطباعته ... وغلافه ... وهذا رأى حسن ، مستمد من أمثله كثيره مسموعه تبيح القياس عليها بشرط أمن اللبس.

(ه) لا- تربط الجمله الواقعه نعتا إلا بالضمير أو بما يقوم مقامه فى الربط ، ويغنى عنه ، وهو «أل» كما مرّ فى : «د» ولا تصلح الواو التى تسبق - أحيانا - الجمله الواقعه نعتا أن تكون للربط ، فإنها واو زائده تلتصق بهذه الجمله ؛ لتقوى دلالتها على النعت ، وتزيد التصاقها بالمنعوت دون أن تصلح وحدها للربط ، ويسمونها لذلك : «واو اللصوق» ، ومن أمثلتها ، فى القرآن الكريم قوله تعالى : (وَما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَهٍ إِلَّا وَلَها كِتابٌ مَعْلُومٌ) ، والأصل : «إلا لها كتاب معلوم» زيدت الواو للغرض السالف ، ولا تفيد شيئا أكثر منه (٢). وكذلك قوله تعالى : (وَعَسى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ.) فقد زيدت الواو قبل الجمله الاسميه الواقعه نعتا. ومن الأمثله قول عروه بن الورد :

فيا للناس كيف غلبت نفسى

على شىء ويكرهه ضميرى

فالواو زائده قبل الجمله المضارعيه النّعتيه. وهى فى كل صورها التى تتعين فيها للإلصاق لا تصلح وحدها أن تكون رابطا - كما أسلفنا -.

وقد اختلف النحاه : أزيادتها قياسيه (٣) أم سماعيه؟ والأرجح عندهم - برغم مجيئها فى القرآن - أنها سماعيه ، وهذا عجيب منهم ؛ لأن معناه أن بعض التراكيب القرآنيه لا- يصح محاكاته ، ولا- صوغ أساليبنا على نهجه ، مع اعترافهم جميعا بأن القرآن أسمى لغه بيانيه ، وأعلى كلام بليغ. نعم قد يكون الأنسب اليوم الوقوف بزياده هذه الواو عند حدّ السماع ؛ تجنبا لإساءه فهمها ، والخلط بينها وبين الأنواع الأخرى ، ولا ضرر ولا تضييق فى الأخذ بهذا الرأى . ولكن الأنسب لا يحرّم غيره مما هو صحيح مباح.

١- هذه الجمله الاسميه - والتى تليها - معطوفه على الأولى ، فهى فى حكم النعت ، كالمعطوف عليه. إلا إن قامت قرينه تقضى بأنها ليست معطوفه ، وأنها شىء آخر : كأن تكون حاليه ، أو مستأنفه.

٢- راجع التصريح وحاشيه ياسين ج ١ باب الحال - عند الكلام على صاحب الحال النكره.

٣- ومن القائلين بقياسيتها : «الزمخشرى».

وقد يكون الأنسب فى عصر ليس بالأنسب فى آخر ؛ وكلاهما صحيح مباح.

(و) الجمله لا تقع نعتا إلا للنكره. فما حكم الجمله نفسها من حيث التعريف والتنكير؟.

أجابوا : «يجرى على الألسنه كثيرا أنها نكره. ولكنها تؤول بالنكره ، قال الرضىّ ؛ لأن التعريف والتنكير من خواص الأسماء. والجمله من حيث هى جمله ليست اسما ، وإن كانت تؤول به ، فنحو : جاء رجل قام أبوه ، أو أبوه قائم ... - فى تأويل : جاء رجل قائم أبوه. ونحو : جاء رجل أبوه محمد ، فى تأويل : كائن ذات أبيه ذات محمد (١).

ويقول شارح المفصل (٢) ما ملخصه : (إن وقوع الجمله نعتا للنكره دليل على أن الجمله نفسها نكره ، إذ لا يصح أن توصف النكره بالمعرفه (٣) ...) ا ه.

سواء أكانت نكره أم مؤوله بالنكره وفى حكمها ، فالخلاف شكلى لا أثر له. والمهم المتفق عليه أنها لا تكون نعتا إلا للنكره.

(ز) يقول الكوفيون : إذا وقع بعد الجمله الواقعه نعتا لنكره ، جمله أخرى مضارعيه ، مترتبه على الجمله النعتيه كترتب جواب الشرط على الجمله الشرطيه - إذا وقع هذا صح فى المضارع الجزم جوابا للنعت مع جملته ؛ حملا له على المضارع المجزوم فى الجمله الواقعه جوابا للشرط. ففى مثل : كل رجل يعمل الخير يرتفع شأنه ... يجيزون جزم المضارع : «يرتفع (٤)».

لكن رأيهم فى هذا الجزم ضعيف ؛ إذ لا تؤيده الشواهد القويه الكثيره ، التى تسوّغ القياس عليه. فالأحسن إهماله والاقتصار فيه على المسموع ... (٥).

١- راجع الصبان.

٢- ج ٣ ص ١٤١.

٣- سبقت إشاره لبعض ما ذكر (فى رقم ٢ من هامش ص ٢٨ وفى رقم ١ من هامش ٤٧٢) وأيضا (فى ج ٢ ص ٢٩٤ م؟ باب النكره والمعرفه) وكذا (فى ج ١ ص ١٤٢ م ١٧).

٤- وفاعله ضمير مستتر تقديره : هو. والجمله من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدإ : (كل).

٥- سبقت الإشاره لهذا فى باب : «الموصول» (ج ١ م ٢٧ ص ٣٨٣ عند الكلام على صله الموصول والرابط) وله هناك قصه طريفه تؤيده. وسيجىء البيان فى ج ٤ ص ٤٣٧ م ١٥٧ عند الكلام على جواب الشرط).

المسأله ۱۱۵ : تعدد النعت ، وقطعه

اشاره

۱ - تعدّد النعت فی الحالات التی یکون فیها عامله واحدا :

۱- إذا تعدد النعت ، والمنعوت غیر متعدد - لأنه واحد - وجب تفریق النعوت (۱) ، مسبوقه بواو العطف (۲) أو غیر مسبوقه ، إلا الأول ، فلا یسبق بها. نحو : لا شیء یقبح فی العین کرؤیه عالم مختال ، مغرور ، أو : عالم زریّ وضیع ، ویصح : کرؤیه عالم مختال ومغرور ، أو : عالم زریّ ووضیع (۳) ...

وتمتنع واو العطف إذا کان المعنی المراد لا یتحقق بنعت واحد ، ولا یستفاد إلا من انضمام نعت إلی آخر فینشأ من مجموعهما المعنی المقصود ؛ نحو : الفصول أربعه : أطیبها الربیع البارد الحارّ ، أی : المعتدل فی درجه حرارته وبرودته ، ولا یجوز البارد والحارّ ؛ لأن المعنی المراد - وهو : الاعتدال - لا یؤخذ إلا من اشتراک الاثنین فی تأدیته ، وانضمام کل منهما إلی الآخر ؛ فکلاهما جزء یتمم نظیره ،

۱- أی : ذکرها واحدا واحدا ؛ علی غیر صوره المثنی والجمع ؛ إذ یمتنع أن یکون النعت مثنی ، أو جمعا ، والمنعوت واحدا. وسیتکرر هنا لفظ «المفرّق» ، و «التفریق» مرادا به هذا التعدد علی صوره فردیه ، لیس فیها علامه التثنیه أو الجمع الاصطلاحیین. فإن کانت الکلمه داله علی التثنیه أو علی الجمع بدون تفریق الأفراد أو بتفریق فهی المتعدده. فعندنا کلمتان اصطلاحیتان ؛ هما : «تفریق ، وتعدد». فالتفریق خاص بذکر الأفراد واحدا فواحدا ، والتعدد یکون مثله أو بذکرها علی هیئه التثنیه أو الجمع. (وانظر ما یختص بالنعت المتعدد لواحد لأهمیته ، ص ۴۸۸).

۲- ویجوز اختیار حرف عطف غیر «الواو» ، یناسب السیاق ، إلا : «حتی» ، و «أم». - کما سیجیء فی ص ۴۹۷ وفیها بیان مفید یختص بعطف النعوت ، وإذا وقع النعت بعد الواو أو غیرها من حروف العطف المناسبه ، فإنه یترک اسم النعت وأحکامه ویصیر معطوفا یجری علیه اسم المعطوف وکل أحکامه - کما سیجیء فی ص ۴۹۸ -.

۳- ومن التعدد بغیر عطف ، النعت بکلمتی : «فطن» وفعّال فی قول المتنبی : لا یدرک المجد إلا سید فطن لما یشق علی السادات ، فعّال

ويلازمه فى تكوين المعنى الكامل المقصود منهما معا. والكلمتان هنا بمنزله كلمه واحده ذات شطرين ؛ لا يصح أن يفصل بين شطريها حرف عطف أو غيره. ومثل : شرب المريض الدواء الحلو المرّ ، أى : المتوسط فى حلاوته ومرارته. ومثل : اشتريت صوفا ناعما خشنا ، ومثل : هذا زجاج صلب هشّ ...

٢- وإذا تعدد النعت والمنعوت متعدد بغير تفريق ، وبغير أن يكون اسم إشاره ، فإن كانت النعوت متحده فى لفظها ومعناها معا وجب عدم تفريقها ، وأن تكون مثناه أو جمعا على حسب منعوتها. نحو : ما أعجب الهرمين القديمين!. ولا يصح : ما أعجب الهرمين القديم والقديم. ونحو : ما أجمل الزهرات اليانعات ، ولا يصح : اليانعه ، واليانعه ، واليانعه ...

فإن كانت النعوت مختلفه فى لفظها ومعناها معا أو فى أحدهما وجب التفريق بالواو العاطفه ؛ فمثال الاختلاف فى اللفظ والمعنى قول الشاعر :

بكيت ، وما بكا رجل حزين

على ربعين ؛ مسلوب (١) ،

وبال

وقول أحد المؤرخين ... ولما انتهت الموقعه بهزيمه الأعداء بحثنا عن قاده جيشهم ، فعرفنا القاده ؛ القتيل ، والجريح ، والأسير ، والمذهول من هول ما رأى وسمع ...

ومثال الاختلاف فى اللفظ دون المعنى : أبصرت سيارتين : ذاهبه ومنطلقه - قاومت طوائف ؛ باغيه ، ومعتديه ، وظالمه.

ومثال المختلفه فى المعنى دون اللفظ : نصحت رجلين هاويا وهاويا (٢).

١- مسلوب : مأخوذ من صاحبه. والكلمه نعت. وتصلح أن تكون عطف بيان ، لكن الأفضل فى المشتق أن يكون نعتا ، وفى الجامد أن يكون عطف بيان -. كما فى صفحه ٤٦٥ ، وفى رقم ١ من هامش ص ٤٨٣ ، وكما سيأتى فى بابه - ص ٥٥١ و٥٥٢.
٢- وفى هذا النعت المتعدد المختلف وفى منعوته المتعدد يقول ابن مالك : ونعت غير واحد إذا اختلف فعاطفا فرّقه لا إذا ائتلف أى : أن النعت المتعدد المختلف فى لفظه ومعناه معا ، أو : فى أحدهما ، يجب أن تفرقه بالعطف إذا كان المنعوت متعددا. أما إذا ائتلف النعت (اتفق معناه ولفظه) فلا تفرقه. (فرقه عاطفا : أى : - - حاله كونك عاطفا ، مستعملا فى التفريق حرف العطف ، وهو هنا : الواو ، ليس غير - كما شرحنا ، وكما يأتى فى ص ٤٩٧).

فإحدى الكلمتين فعلها : «هوى» بمعنى : «أحبّ» والأخرى فعلها : «هوى» بمعنى سقط على الأرض. ولا بد من قرينه تدل على هذا الاختلاف المعنوى. ومثل : عرفت رجالا ؛ كاسيه ، وكاسيه ، وكاسيه ، بمعنى : كاسيه غيرها ، وبمعنى : مكسوه ، وبمعنى : غنيه.

وإذا كان المنعوت المتعدد اسم إشاره لم يجز فى نعته المتعدد التفريق لأن نعت أسماء الإشاره لا يكون مختلفا عنها فى المطابقه اللفظيه ؛ فلا يصح مررت بهذين الطويل والقصير على اعتبارهما نعتين (١).

٣- إذا تعدد النعت والمنعوت متعدد متفرق فإن كانت النعوت متحده فى ألفاظها ومعانيها وجب عدم تفريقها ؛ مثل : سافر محمود ، وعلى ، وحامد المهندسون. وإن كانت مختلفه وجب أحد أمرين.

إمّا تقديم المنعوتات المتفرقه كلها متواليه ، يليها النعوت كلها متواليه متفرقا أيضا ومرتبه ؛ بحيث يكون النعت الأول للمنعوت الأخير ؛ والنعت الثانى للمنعوت الذى قبل الأخير ، وهكذا ، حتى ينته الترتيب بأن يكون النعت الأخير للمنعوت الأول (فملخص هذه الطريقه : أن يكون كل نعت مقصورا على أقرب منعوت إليه).

وإما : وضع كل نعت عقب منعوته مباشره.

فعلى الطريقه الأولى نقول : ما أعظم الثمار التى نجنيها من الكتب ، والصحف ، والمجلات ، والإذاعه ، والمؤلفين ... البارعين ، المختاره ، الرفيعه ، الصادقه ، النافعه ، ... فكلمه «البارعين» نعت للمؤلفين ، وكلمه «المختاره» : نعت للإذاعه و «الرفيعه» : نعت للمجلات ، و «الصادقه» : نعت للصحف ، و «النافعه» : نعت للكتب.

١- أما على اعتبارهما بدلا ، أو عطف بيان فقد يصح ، لما أشرنا إليه - فى رقم ١ من هامش ص ٤٨٢ - من أن الأفضل فى النعت الاشتقاق ، بخلاف البدل والبيان. مع ملاحظه أن المعنى يختلف فى كل اعتبار ، إذ فائده النعت غير فائده البدل ، أو العطف ...

وعلى الطريقه الثانيه نقول : ما أعظم الثمار التى نجنيها من الكتب النافعه. والصحف الصادقه ، والمجلات الرفيعه ، والإذاعه المختاره ، والمؤلفين البارعين. وللمتكلم أن يختار من الطريقتين ما يراه أنسب للمقام بشرط أمن اللبس ، بحيث يتعين كل نعت لمنعوته ، دون اشتباه.

* * *

ص: ۴۸۴

زیاده وتفصیل

مما یتصل بهذه الحاله : نعت معمولین عاملهما واحد ... والحکم - کما سطروه - هو : أنه إذا اتحد عمله ونسبته المعنویه إلیهما فی المعنی جاز الإتباع والقطع بشرطه (۱) ؛ کقام محمود وعلیّ العاقلان ، أو العاقلین. وإن اختلف العمل والنسبه ؛ - کأکرم محمود علیّا العاقلین - وجب القطع. وکذا إن اختلفت النسبه المعنویه دون العمل ؛ کأعطیت الولد أباه العاقلان (۲).

وإن اختلف العمل دون النسبه ؛ - نحو : مخاصمه الأخ أخاه النبیلان مؤلمه - وجب القطع علی الرأی الأغلب.

فملخص الرأی أنه یجب القطع فی جمیع الصور إلا واحده یجوز فیها القطع وعدمه ؛ هی : التی یتحد فیها عمل العامل ، ونسبته المعنویه إلیها.

ومن أمثله القطع الجائز ما ورد فی کلام فصحاء العرب (۳) ، ومنه قول حاتم الطائی :

إن کنت کارهه معیشتنا

هاتا (۴) فحلی فی بنی

بدر

الضاربون لدی أعنتهم

والطاعنون وخیلهم تجری

وقول الخرنق القیسیه :

لا یبعدن (۵) قومی الذین

همو

سمّ العداه ، وآفه الجزر

النازلین بکل معترک

والطیبین معاقد الأزر

۱- شرط القطع (وتفصیل الکلام علی : «القطع» معروض فی الصفحه التالیه ، وما بعدها) هو أن یکون المنعوت متعینا بدون

النعت ، كما سيجيء فى ص ٤٨٨.

٢- إن المعمولين مفعولان ، ولكن أحدهما بمنزله الفاعل فى المعنى لأنه الآخذ ، والآخر بمنزله المفعول ؛ لأنه المأخوذ.

٣- راجع الكامل للمبرد (ج ٣ ص ٨).

٤- هذه.

٥- لا يبعدن : لا يهلكن. وهذا دعاء لهم بالسلامه وطول العمر.

ب – تعدد النعت ، والمنعوت ، والعامل ، وما يترتب على هذا من الإتباع (١) والقطع:

١– المراد بالإتباع هنا : أن يكون النعت مماثلا للمنعوت فى رفعه ، ونصبه ، وجوه. أما القطع فنمهد لتوضيحه بالأمثله الآتيه – وأما أحكامه الخاصه بالنعت فستجىء فى ص ۴۸۸ : ا – فى مثل : جاء محمد العالم ، – بالرفع – يصح إعراب كلمه : «العالم» نعتا مرفوعا ؛ كالمنعوت ، وعلامه رفعه الضمه. ويصح لسبب بلاغى (سنعرفه فى آخر هذا الهامش ، وفى ص ۴۹۲) – أن يقال : جاء محمد العالم. بالنصب – ولا يجوز الجر – وفى هذه الحاله تعرب كلمه : «العالم» : مفعولا به لفعل محذوف تقديره : أمدح ، أو : أخص ، أو ما شاكل ذلك مما يناسب الغرض. وبهذا الإعراب الجديد تنتقل الكلمه من حاله النعت التى كانت عليها إلى حاله أخرى مخالفه لها ، ولا تسمى فيها نعتا ، فقد انقطعت صلتها بالنعت ؛ ولهذا يسمونها «نعتا مقطوعا» أو «منقطعا». يريدون أنها كانت فى أصلها الأول نعتا ، ثم انقطعت منه ، وانصرفت عنه إلى شىء آخر ؛ فتسميتها الآن : «نعتا» فقط تسميه غير حقيقيه. وكذلك المنعوت. وإنما يصح تسميتها : «نعتا منقطعا» باعتبار الماضى ؛ إذ كانت نعتا فى أول أمرها ، ثم انقطعت عنه الآن. وضبطها الجديد وتغيير إعرابها السابق هما دليلان على القطع الذى قصد منه تحقيق الغرض البلاغى المشار إليه – فلابد فى القطع من ضبط جديد ، وإعراب جديد كذلك ، بحيث يختلفان عن الضبط والإعراب السابقين قبل إحداثه. ب – وفى مثل : رأيت محمدا العالم – بالنصب – ، نعرب كلمه : «العالم» نعتا منصوبا ؛ تبعا لنصب المنعوت ، ويجوز : رأيت محمدا العالم – بالرفع ، وفى هذه الصوره الجديده التى يدعو لها داع بلاغى ، لعرب كلمه : «العالم» خبرا ، لمبتدأ محذوف ، والتقدير – مثلا – : هو العالم. ولا يصح إعراب «العالم» المرفوعه نعتا مطلقا. لكن يصح تسميتها : «نعتا مقطوعا» ، أو : «منقطعا» ، لما بيناه ، ولا يصح القطع إلى الجر. ج – وفى مثل : انتفعت من محمد العالم ، – بالجر – نعرب «العالم» نعتا مجرورا. ولكن يجوز – لسبب بلاغى – إبعاده عن النعت ؛ بأن نرفعه ، أو ننصبه – ؛ فنقول : انتفعت من محمد العالم ، أو : العالم ، على اعتباره فى حاله رفعه خبرا لمبتدأ محذوف ، وفى حاله نصبه مفعولا به لفعل محذوف ؛ فيكون الضبط والإعراب الجديدان دليلين على القطع – كما تقدم – ولا يجوز القطع إلى الجر مطلقا. فموجز القول : ١ – أن النعت يتبع منعوته فى نوع إعرابه. ٢ – ويجوز – لسبب بلاغى – أن يتخلى النعت عن مهمته ليعرب شيئا آخر تشتد الحاجه إليه ، ويخالف نوع إعراب المنعوت. ٣ – فى هذه الحاله التى يتخلى فيها ينصب باعتباره مفعولا به لفعل محذوف ، بشرط أن يكون المنعوت السابق مرفوعا ، أو مجرورا. وقد يرفع باعتباره خبرا لمبتدأ محذوف ، بشرط أن يكون المنعوت السابق منصوبا أو مجرورا ، أى : أن المنعوت السابق إن كان مرفوعا فالواجب نصب النعت المقطوع ، وإن كان منصوبا فالواجب رفع النعت المقطوع ، وإن كان مجرورا جاز فى النعت المقطوع الرفع أو النصب. فلابد عند القطع من اختلاف نوع حركه النعت المنقطع عن نوع حركه المنعوت السابق ؛ – – منعا للبس بين الغرض القديم والجديد ، واسترشادا بالضبط والإعراب الجديدين على القطع. أما السبب البلاغى للقطع فيكاد ينحصر فى توجيه الذهن إلى النعت المنقطع ، وتركيزه فيه ؛ وإبراز معناه لأهميه خاصه تستدعى هذا التوجيه. ولا سيما إذا تعددت النعوت وطالت الجمله. (راجع مجمع البيان لعلوم القرآن ، ج ١ ص ۶). بل إن القطع بحكمه وحكمته يظل باقيا إذا تعددت النعوت وفصل بينها بحرف عطف فصارت بعد هذا الفصل بالعاطف معطوفات لا نعوتا – كما سيجىء فى رقم ١٠ من ص ۶۶١ – وإذا كان النعت المنقطع فى أصله مسوقا لغرض المدح ، أو الذم ، أو الترحم ، فإن عامله المحذوف بعد القطع لا يصح ذكره ؛ لأنه من العوامل الواجبه الحذف ، سواء أكان مبتدأ ، أم فعلا – كما سيجىء فى ص ۴٩٠ – أما إن كان النعت المنقطع مسوقا لغرض آخر غير ما سبق فإن عامله يجوز حذفه

وذكره. ومن الأغراض الأخرى : أن يكون القصد من القطع تقويه التخصيص إذا كان وقوعه بعد نكره ؛ نحو : مررت بعصفور فى عشه مغرد ، أو مغردا. أو تقويه الإيضاح إذا كان وقوعه بعد معرفه ؛ نحو : طربت للبحترى الشاعر أو الشاعر ... وقد تقدم فى ص ٤٣٧ بيان الغرض الأساسىّ الأصيل من النعت. وكذلك سبق بيان لكل هذا بمناسبه أخرى فى باب المبتدأ والخبر ج ١ ص ٣٧٥ وسيجىء له مناسبه أخرى فى هذا الباب).

١- إذا تعدد النعت بغير تفريق ، وتعدد المنعوت ، والعامل ، وكانت المنعوتات المتعدده ، متفرقه ، متحده فى تعريفها وتنكيرها (١) والعوامل المتعدده متحده فى معناها ، وعملها ، - جاز فى النعوت الإتباع والقطع ؛ نحو حضر الصديق ، وحضر الضيف الطبيبان. أو : الطبيبين. ونحو : نظرت القمر وأبصرت المرّيخ المستديرين ، أو المستديران. ولا فرق فى هذه العوامل بين المتحده فى ألفاظها والمختلفه - كما فى المثالين - لأن المهم أن يتفقا معنى وعملا.

ويجب القطع إن اختلفت العوامل معنى ، أو عملا ، أو هما معا. فمثال الاختلاف المعنوى فقط : أقبل الضيف ، وانصرف الزائر السائحين ، ونحو : جمدت عين الحزين وجمدت عين القاسى المشاهدتين الماسأه. (إذا كانت «جمدت» الأولى بمعنى : جفت دموعها بسبب البكاء الكثير. والثانيه بمعنى : لم تبك ؛ من القسوه).

ومثال اختلافهما فى العمل فقط : مررت بالضيف ولاقيت الزائر الغريبان.

١- لامتناع أن تكون النكره نعتا للمعرفه أو المعرفه نعتا للنكره. ويشترط كذلك ألا يكون أول المنعوتات اسم إشاره ، نحو : جاء هذا وجاء على. فلا يصح العاقلان : لأن ، نعت اسم الإشاره لا يفصل منه - كما سبق فى هامش ص ٤٣٥ وفى «ج» من ص ٤٦٥ -.

ومثال اختلافهما فى المعنى والعمل ؛ قابلت الرسول وسلمت على الزميل الظريفان(١).

* * *

أحكام خاصه بالقطع فى هذا الباب :

لا يصح القطع مطلقا ، إلا بعد تحقق شرط أساسى ؛ هو : أن يكون المنعوت متعينا بدون النعت ؛ سواء أكان النعت واحدا أم أكثر. وعلى هذا الأساس تقوم الأحكام الآتيه :

١- لا يجوز القطع (٢) إذا كان النعت وحيدا (٣). والمنعوت نكره محضه ؛ لشده حاجتها إليه ، لتتخصص به. نحو : كرّمت جنودا أبطالا.

٢- إذا تعدّد النعت لواحد ، وكان المنعوت نكره محضه وجب إتباع النعت الأول لها ؛ لتستفيد به تخصيصا هى فى شده الحاجه إليه ، ولا يجوز قطعه. أما ما عداه فيجوز فيه الإتباع والقطع ؛ نحو : أقبل رجل شجاع ، أمين تقىّ ؛ فيجب رفع كلمه : «شجاع» إتباعا للمنعوت : (رجل) لأنه نكره محضه. ويجوز فى كلمتى : «أمين» و «تقىّ» الرفع إتباعا للمنعوت ، أو : النصب على القطع باعتبار كل منصوب منهما مفعولا به لفعل محذوف.

والإتباع هنا واجب فى النعت الأول وحده ؛ ليقع به التخصيص - كما قلنا - ويجوز فى الباقى الأمران ، سواء أكان المنعوت قد تعين مسماه أم لم يتعين ؛ لأن المقصود من نعت النكره هو تخصيصها ، - لا تعيينها - وقد تحقق التخصيص بإتباع النعت الأول لها.

١- وفى نعت معمولين لعاملين متحدين فى المعنى والعمل يقول ابن مالك مشيرا بالإتباع ، تاركا الحكم الثانى وهو القطع : ونعت معمولى وحيدى معنى وعمل - أتبع بغير استثنا يريد : أتبع بغير استثناء نعت معمول عاملين وحيدين فى معنى وفى عمل معا ، أى : متحدين فيهما.

٢- إلا فى ضروره الشعر.

٣- أى : منفردا غير متعدد.

٣- إذا تعددّت النعوت لواحد معرف فإن تعين مسماه بدونها كلها جاز إتباعها جميعا ، وقطعها جميعا ، وإتباع بعضها وقطع بعض آخر (١) ، بشرط تقديم النعت التابع على النعت المقطوع ؛ نحو : عرفت الإمام أبا حنيفه ، المجتهد ؛ الذكىّ ، العبقرىّ ... فيصح فى النعوت الثلاثه النصب على الإتباع ، والرفع على القطع ، ويجوز النصب على الإتباع فى بعض منها ، والرفع على القطع فى غيره ، وفى هذه الحاله الأخيره يجب تقديم النعت التابع على المقطوع.

وإن لم يتعين مسماه إلا بالنعوت كلها مجتمعه وجب إتباعها ، وامتنع القطع ؛ نحو : غاب المصرىّ حافظ ، الضابط ، الشاعر ، النّاثر ، بالرفع ؛ تبعا للمنعوت : «حافظ» إذا كان هناك ثلاثه (٢) غيره كل منهم اسمه : «حافظ» ، وأحدهم ضابط فقط ، والآخر شاعر فقط ، والثالث ناثر فقط ، فلا يتعين الأول تعيينا يميزه من هؤلاء الثلاثه إلا بالنعوت المتعدده مجتمعه ، وإتباعها له.

وإن تعيّن ببعضها دون بعض وجب إتباع الذى يتعين به ، وجاز فى غيره الإتباع والقطع ، مع وجوب تقديم التابع على المقطوع (٣) ...

١- يجوز فى بعضها المقطوع أن يكون منه ما ينقطع إلى الرفع ، ومنه ما ينقطع إلى النصب ؛ طبقا للبيان الآتى فى رقم ٥ من ص ٤٩٠.

٢- أو أكثر.

٣- وفى النعوت المتعدده التى تتلو منعوتا يفتقر إلى ذكرهن فى تعيين مسماه فيجب إتباعها له ، يقول ابن مالك : وإن نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهنّ أتبعت أى : إن كثرت وتعددت النعوت التى تجىء بعد منعوت - غير معين ، لأنه غير معرفه - محتاج إليهن فى تعيين مسماه ، أتبعت له ، أى : وجب إتباعها فى نوع حركته الإعرابيه : ثم قال : واقطع أو اتبع إن يكن معيّنا بدونها - أو بعضها ، اقطع معلنا أى : إن كان المنعوت معينا بدونها كلها فاقطع أو اتبع النعوت كلها. وكذلك إن كان معينا ببعضها فقط فأتبع أو اقطع هذا الجزء فقط ، وأتبع ما عداه. ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان حركه النعت المقطوع وعامله فقال : وارفع أو انصب إن قطعت ، مضمرا مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا يعنى أن المقطوع يرفع أو ينصب ؛ فالرفع ، على إضمار مبتدأ ، خبره المقطوع. والأكثر أن يكون - - هذا المبتدأ المحذوف ضميرا ، والنصب على تقدير عامل محذوف ينصبه (كالفعل مثلا) والنعت المقطوع يعرب مفعولا به لهذا العامل. والعامل فى الحالتين (مبتدأ كان أو فعلا) لن يظهر ، لأنه محذوف وجوبا ، واقتصر على هذا من غير أن يذكر التفصيل الذى سردناه.

٤- إذا لم يتعدد النعت وكان المنعوت معرفا معلوما بدونه جاز فى النعت الإتباع والقطع ، نحو : أنت الشريك الوديع ، برفع كلمه : «الوديع» ؛ إتباعا ، أو نصبها على القطع. - والمنعوت هنا متعين ؛ بسبب الخطاب -

ولا يجوز القطع إن كان النعت للتوكيد (١) ، أو : كان من الألفاظ التى أكثرت العرب من استعمالها نعتا بعد كلمات معينه (٢) ، ... أو كان نعتا لاسم إشاره ؛ نحو : أهلك الله بعض الأمم بالرجفه الواحده - جاء القوم الجمّاء الغفير (٣) - امتدحت هذا الوفىّ.

ومن الأمثله لهذه الثلاثه أيضا : «وقال الله لا تتّخذوا إلهين اثنين» (٤) - يسرنى رؤيه الشّعرى العبور (٥) - ما أكبر تقديرنا لهذا النابغ.

٥- قلنا (٦) إن النعت المقطوع لا بد أن يخالف فى حركته حركه المنعوت السابق ؛ فإن كان المنعوت مرفوعا وأردنا قطع النعت لداع بلاغى قطعناه إلى النصب

١- وقد شرحناه - فى رقم ٦ من ص ٤٣٩ - ؛ لأن القطع ينافى التوكيد.

٢- المراد : أن هناك كلمات يشيع استعمالها نعتا لمنعوتات خاصه معينه فى الغالب ؛ ككلمتى «العبور» و «الغفير» فى الأساليب الفصيحه الشائعه ؛ حيث يقول العرب : «جاء» القوم الجمّاء الغفير ، وسرتنى الشّعرى العبور» فقد وقعت الكلمتان - وما أكثر وقوعهما - نعتين لمنعوتين معينين ، قل أن يستعملا نعتا لغيرهما. فليس المراد أن تلك المنعوتات لا تستعمل إلا منعوته ، ولا أن نعتها لا يكون إلا من بين تلك الكلمات ، وإنما المراد أن تلك الألفاظ إذا وقع بعدها وصف أو ما يشبهه فهو نعت لها ، لا أنها يلزم لها النعت دائما.

٣- الجماء ، مؤنث الأجم ، بمعنى الكثير. الغفير : الذى يستر الأرض ويغطى وجهها بكثرته. وهذا تعبير قديم سبق أن شرحناه. وتناولنا نواحى التأنيث والتذكير والإعراب وغيره فى ج ٢ ص ٢٧٨ م ٨٤ (باب الحال).

٤- النعت هنا للتوكيد ؛ لأنه يدل على التثنيه ، وهى مفهومه من المنعوت ، فهو يؤكدها.

٥- لأن العرب تكاد تقتصر فى استعمال «العبور» نعتاء الحاله التى يكون المنعوت فيها هو كلمه : الشعرى.

٦- ص ٤٨٦ و٤٨٨ وفيهما الشروط والتفاصيل لذلك.

مفعولا ـ به لفعل محذوف ، تقديره : أمدح أو أذم ، أو ... على حسب السياق ، وإن كان المنعوت منصوبا وأردنا قطع النعت قطعناه إلى الرفع على اعتباره خبرا لمبتدأ محذوف ، تقديره - مثلا ـ - : هو. ولا ـ يجوز القطع إلى الجر مطلقا فيهما. وإذا. كان المنعوت مجرورا واقتضى المقام القطع قطعناه إلى الرفع أو النصب على الإعرابين سابقين. ولا ـ بد فى جميع حالات القطع أن يكون المنعوت متعيّنا. - كما قلنا -.

وإذا تعددت النعوت ، وكان المنعوت المتعيّن مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا - جاز فيها عند قطعها أن يكون بعضها منقطعا إلى الرفع ، وبعض آخر إلى النصب ، إذ ليس من اللازم أن تنقطع النعوت كلها إلى الرفع فقط ، أو إلى النصب فقط ؛ وإنما اللازم ألا تنقطع إلى الجر ، وألا يتفق نوع حركتها مع نوع حركه المنعوت (١) السابق ، نحو : ما أسفت لشىء قدر أسفى للزميل المتعلم ، المتكاسل ، الخامل ، المستهين ... فيجوز فى هذه النعوت قطعها إما إلى الرفع فقط ، وإما إلى النصب فقط. وإما توزيعها بين هذا وذاك.

وإذا كان النعت المقطوع مرفوعا لأنه خبر مبتدأ ، أو منصوبا لأنه مفعول به لفعل محذوف - فإن هذا المحذوف واجب الحذف لا ـ يصح ذكره بشرط أن يكون النعت فى أصله لإفاده المدح ، أو : الذم ، أو : الترحم ، فإن كان فى أصله لغرض آخر جاز حذف العامل وذكره (٢). وقد سردنا أول الباب (٣) الأغراض المختلفه التى يؤديها النعت.

٦- مما تجب ملاحظته أن جمله النعت المقطوع (وهى : الجمله المكونه من المبتدأ المحذوف وخبره الذى كان فى أصله نعتا ، أو من الفعل المحذوف وفاعله) - جمله مستقله مستأنفه. وقد تسبقها «الواو» أحيانا ، وهذه «الواو» زائده للاعتراض قبل النعت المقطوع ؛ سواء أكان مقطوعا إلى الرفع ، أم إلى النصب.

١- لأن تغيير الضبط وما يؤدى إليه من تغيير الإعراب هو الدال على القطع - كما عرفنا - فيمتنع اللبس بين الغرض السابق ، والغرض البلاغى الجديد - والبيان فى هامش ص ٤٨٦ وما بعدها.

٢- كما أشرنا لكل ما ذكر فى رقم ٣ من هامش ص ٤٨٦ وعرضنا هناك الأمثله الموضحه.

٣- ص ٤٣٨.

ويرى بعض النحاه أن هذه الجمله المشتمله على النعت المقطوع ليست مستقله ولا مستأنفه ، وإنما هى «حال» إذا وقعت بعد معرفه محضه ، و «نعت» إذا وقعت بعد نكره محضه ، وتصلح للأمرين إذا وقعت بعد نكره مختصه ، فشأنها كغيرها من الجمل التى تعرب «حالا» بعد المعارف المحضه ، و «نعتا» بعد النكرات المحضه ، وتصلح للأمرين بعد النكره المختصه. والرأى الأول (١) أقوم وأحسن.

٧- سبب القطع بلاغىّ محض - كما قلنا (٢) - هو التشويق ، وتوجيه الأذهان بدفع قوىّ إلى النعت المقطوع ؛ لأهميه فيه تستدعى مزيدا من الانتباه إليه ، وتعلق الفكر به ، وأنّه حقيق بالتنويه وإبراز مكانته. وجعلوا الأماره على هذا كله إضمار العامل ، وتكوين جمله جديده ، الغرض منها : إنشاء المدح أو الذم أو الترحم ، .. أو ... فهى جمله إنشائيه من نوع الجمل الإنشائيه غير الطلبيه (٣).

وإذا كان سبب القطع بلاغيّا - ولا بدّ من قيام هذا السبب - فمن البلاغه أيضا ألا نلجأ إلى استخدام القطع مع من يجهله ؛ فيحكم بالخطأ على الضبط الحادث بسببه.

* * *

حذف النعت ، أو المنعوت ، أو هما معا

١ - قد يحذف النعت - أحيانا حذفا قياسيّا - إن كان معلوما بقرينه تدل عليه بعد حذفه ؛ كقوله تعالى : ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكانَتْ لِمَساكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ ؛ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَها ، وَكانَ وَراءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً﴾، والأصل : «كل سفينه صالحه» ؛ بقرينه قوله : ﴿أن أعيبها﴾ ؛ فهى تدل على أنها قبل هذا خاليه من العيب ، أى : صالحه للانتفاع بها ، وبقرينه أخرى ؛ هى : أن الملك الغاصب لا يغتصب ما لا نفع فيه.

١- لأن هذه الجمله الجديده إنشائيه للمدح أو الذم أو غيرهما - كما سيجىء بعد هذا مباشره - والجمله الإنشائيه لا تكون نعتا - إلا مع التأويل الذى سبق فى هامش ص ٤٧٤ - ولا تكون حالا.

٢- تقدم البيان فى رقم ٣ من هامش ص ٤٨٧.

٣- وقد سبقت الإشاره لهذا فى ج ١ ص ٤٦٤ م ٣٩.

ومثل قول شاعر أخذ نصيبه من غنائم الحرب فلم يرض به :

وقد كنت فى الحرب ذا تدرا (١)

فلم أعط شيئا ولم أمنع

والتقدير : فلم أعط شيئا نافعا ؛ بدليل قوله : ولم أمنع ، وبدليل الأمر التاريخىّ المعروف ، وهو أنه أخذ - فعلا - نصيبا ، ولكنه لم يقنع به.

ومثل قول الشاعر يصف فتاه بالجمال :

وربّ أسيله (٢) الخدّين بكر

مهفهفه (٣) ، لها فرع ،

وجيد

المراد : لها فرع فاحم (٤) ، وجيد طويل ، والقرينه : أن مدح الفتاه بالجمال لا- يكون بأمر عامّ يشاركها فى مثله آلاف من نظيراتها ، فليس من المدح وصفها بمجرد فرع لها ، وجيد ، فهذان أمران ملازمان كل فتاه ، وإنما يكون المدح بأوصاف وبمزايا خاصه تتحقق فى كل منهما ؛ كشده سواد الشعر ، أو نعومته ، أو طوله ... أو ... وكطول الجيد باعتدال ، أو استدارته ، وعدم غلظه كذلك (٥) ...

* * *

حذف المنعوت

(٦) :

يجب حذف المنعوت فى كل موضع اشتهر فيه النعت اشتهارا يغنى عن المنعوت غناء تامّا ؛ بحيث لا يتجه الذهن إليه ؛ نحو : جاء الفارس. والأصل : جاء الرجل الفارس ؛ أى : راكب الفرس. ومثل : جاء الصاحب ، أى : الرجل الصاحب. فلا يجوز فيهما وفى أشباههما أن يقال : جاء الرجل الفارس ، ولا- جاء الرجل الصاحب. والنعت فى الحاله السالفه لا يسمّى نعتا ، وإنما يحل محل المحذوف فى إعرابه فاعلا ، أو مفعولا ، أو غيرهما ... مما كان عليه المحذوف قبل حذفه.

١- قوه ، وعده حربيه.

٢- مصقوله ناعمه ...

٣- رشيقه ، ضامره البطن ، دقيقه الخصر.

٤- أى : شديد السواد ، كلون الفحم.

٥- ومن أمثله حذف النعت قوله عليه السّلام : «(لا صلاه لجار المسجد إلا فى المسجد.)» أى : لا صلاه كامله ، وقول بعض العرب عن عمر : (كان والله رجلا ...) يريد : رجلا عظيما ... وعن على : (سمعته يخطب فكان الخطيب ..) يريد : الخطيب البارع .. أو ما شاكل هذا.

٦- أشرنا فى ص ٤٧٣ إلى حذف المنعوت ، وقلنا إن بسط الكلام عليه هنا.

ويجوز حذفه أيضا - كما أوضحنا (١) - إن كان مصدرا مبيّنا نابت عنه صفته ؛ نحو : جلست أحسن الجلوس ، وأصغيت أىّ (٢) إصغاء ؛ بمعنى : جلست جلوسا أحسن الجلوس ، وأصغيت إصغاء أىّ إصغاء ، والأكثر أن تضاف هذه الصفه لمصدر كالمصدر المنعوت المحذوف.

ويجوز بكثره حذف المنعوت - (سواء أكان النعت مفردا ، أم جمله ، أم شبه جمله) - بشرط أن يصلح النعت لأن يحل محل المنعوت المحذوف ؛ فيعرب إعرابه. فلا يصح حذف المنعوت إن كان فاعلا ، أو مفعولا ، أو مجرورا ، أو مبتدأ. - وكان النعت جمله أو شبهها ؛ لأن الجمله وشبهها لا تقع شيئا مما سبق ، فلو حذف المنعوت وهو أحد الأشياء السالفه لم يوجد فى الكلام ما يصلح أن يحل محله فى إعرابه ، ولهذا لا يصح حذفه إذا كان الأمر على ما وصفنا (٣).

أمّا إن كان المنعوت واحدا مما سبق والنعت مفردا ، فيجوز حذف المنعوت ، لوجود ما يصلح أن يحل محله فى إعرابه ، وهو : المفرد. ويشترط لحذفه أيضا أن يكون معلوما. ومن وسائل العلم به اختصاص معنى النعت به وقصره عليه ، مثل : أعجبت براكب صاهلا ، أى : براكب فرسا صاهلا ؛ لأن الصهيل مختص - فى اللغه - بالخيل. وبسبب هذا الاختصاص الصريح يكون الحذف واجبا عند بعض النحاه - لا جائزا ، ورأيهم سديد.

ومن وسائل العلم به أيضا أن يتقدم على النعت ما يدل على المنعوت المحذوف

١- فى ص (١١٠ و١١١ حيث البيان والتفصيل المفيد) و٤٦٨.

٢- هذا التعبير صحيح حيث وقعت فيه «أىّ» نعتا مضافا لمصدر. فيجوز حذف المنعوت. وقد سبق الكلام عليه وعلى ما يصلح للنيابه عند حذف المصدر المؤكد والمبين (وهو مسجل فى موضعه من الجزء الثانى ص ١٧٣ م ٧٥ عند الكلام على حذف المصدر الصريح. وفى ج ١ ص ٢٦٢ م ٢٦ باب الموصول ، عند الكلام على : «أى».) أما إن كان المضاف إليه غير مصدر فقد سبق حكمه فى ص ١١١ وما بعدها.

٣- يعبرون عن هذا : بأن النعت يكون صالحا لمباشره العامل ، فيكون مفردا إن كان المنعوت فاعلا ، أو مفعولا به ، مثلا ... ، وجمله مشتمله على الرابط إن كان المنعوت خبرا.

الذى يحقق المعنى المراد ؛ نحو : ألا ماء ، ألا باردا (١)؟.

أو : وجود عامل نحوى يحتاج إلى المنعوت المحذوف ليكون معموله الذى يمّ به المعنى الأنسب ، حيث لا يستطيع العمل المباشر فى النعت ، ولا يجد النعت عاملا آخر ؛ كقوله تعالى : (فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً ، وَلْيَبْكُوا كَثِيراً ؛ جَزاءً بِما كانُوا يَكْسِبُونَ)، والتقدير : فليضحكوا ضحكا قليلا ، وليبكوا بكاء كثيرا ... فالفعلان فى جملتى : (يضحكوا - يبكوا) محتاجان لمعمولين يتممان هذا المعنى الأنسب ، ولا يستطيع فعل منهما أن يؤثر فى النعت الذى بعده مباشره إلا من طريق منعوت محذوف يستقيم به المعنى. ولا يجد كل من النعتين (قليلا - وكثيرا) عاملا له إلا الفعل اللازم قبله ، ولكن اتصاله به مباشره غير سائغ لغويّا ؛ فلم يكن بد من تقدير المنعوت المحذوف على الوجه السالف ...

وأيضا : يحذف جوازا إن كان النعت جمله أو شبهها وكان المنعوت مرفوعا وبعضا من اسم متقدم عليه ، وهذا الاسم المتقدم مجرور «بمن» أو «فى» نحو : الأحرار الوطنيون لا ينكر فضلهم أحد ؛ فمنهم أنفق ماله فى سبيل وطنه ، ومنهم أفنى عمره مناضلا فى الحفاظ على حريته ، ومنهم قضى نحبه دفاعا عنه. والأصل ؛ فمنهم فريق أنفق ... ومنهم فريق أفنى عمره ... ومنهم فريق قضى نحبه ... ومثل قولهم : لما مات عمر بن عبد العزيز لم يكن فى الناس إلا بكى أو صرخ ، أو صرع حزنا ، أو انعقد لسانه ، أو زاغ بصره ... والتقدير : لم يك فى الناس إلا إنسان بكى ، أو إنسان صرخ ، أو إنسان صرع ، أو إنسان انعقد لسانه ، أو إنسان زاغ بصره ...

فالمنعوت فى الأمثله السابقه كلها محذوف ، وهو مرفوع ، وبعض من كل مجرور بالحرف «من» أو : «فى» ؛ ذلك لأن الضمير : «هم» المجرور بمن

١- من هذا النوع قوله تعالى فى نبيه داود : (وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ أَنِ اعْمَلْ سابِغاتٍ) أى : دروعا واسعات طويلات تصل إلى الأرض. فالسابغات فى أصلها ليست نعتا مختصا بشىء معين دون غيره ، وإنما تصلح لوصف كل واسع طويل. غير أن تقدم كلمه : «الحديد» قبلها جعل المراد منها فى هذا الساق مختصا بموصوف معين هو : الدروع.

فى الأمثله الأولى «كلّ» والمنعوت (فريق) بعض منه ، والناس المجرور «بفى» فى الأمثله الأخيره «كل» والمنعوت المحذوف «إنسان» ، بعض منه (١) ...

* * *

حذف النعت والمنعوت معا

قد يحذفان معا - وهذا قليل (٢) - إذا قامت القرينه الداله عليهما ؛ كقوله تعالى : فى الأشقى الذى يدخل النار : (ثُمَّ لا يَمُوتُ فِيها وَلا يَحْيى)، أى : لا يحيا حياه نافعه (٣). وكقولك للمتعلم الذى لا ينتفع بعلمه : هذا غير متعلم ، أى : غير متعلم تعلما مثمرا ...

* * *

الترتيب بين النعوت المتعدده

إن كانت النعوت المتعدده مفرده جاز تقديم بعضها على بعض من غير ترتيب محتوم ، فالأمر فيها للمتكلم ؛ يقدم ما يشاء ويؤخر ، على حسب ما يرى من أهميه. وكذلك إن كانت جملا ، أو أشباه جمل ؛ نحو : (راقنى الورد النّاضر ، العطر ، البهّ - أقبل رجل (وجهه متهلل) (ثغره باسم). - أبصرت رجلا فى سياره ، على أريكه -.

أما إذا اختلفت أنواعها فالأغلب تقديم المفرد على شبه الجمله ، وشبه الجمله على الجمله ؛ نحو : هذا عصفور حزين ، على شجره ، يشكو ما أصابه ... وقوله تعالى : (وَقالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمانَهُ ...) ،

١- سبقت الإشاره لهذا فى ۴۷۳ وفى حذف النعت والمنعوت يقول ابن مالك مصرحا بقله حذف النعت : وما - من المنعوت والنّعت - عقل يجوز حذفه ، وفى النّعت يقل يريد : ما عقل (أى : علم بدليل) ، من النعت أو المنعوت يجوز حذفه. وليست درجه حذفهما متساويه فى الكثره ، فإن حذف المنعوت أكثر من حذف النعت.

٢- وهذه القله نسبيه ، لا تمنع من القياس عليها.

٣- لأنه لا واسطه بين الحياه والموت. ويصح أن يكون المراد : لا يموت فيها موتا دائما ، ولا يحيا حياه نافعه.

وقد تتقدّم الجمله أيضا على غيرها كقوله تعالى : (وَهذا كِتابٌ أَنْزَلْناهُ مُبارَكٌ ...)(١) وهذا النوع من التقدم فصيح يجوز القياس عليه ؛ لوروده فى أبلغ الكلام - وهو القرآن - ولكن الأول أكثر.

* * *

عطف النعوت المختلفه المعانى بعضها على بعض :

يجوز عطف النعوت بعضها على بعض مع ملاحظه ما يأتى :

١- أن تكون النعوت المتعدده مختلفه المعانى وليست جملا (٢) ؛ فلا يصح العطف فى مثل : هذا رجل غنىّ ثرىّ ؛ لأن الثرىّ بمعنى الغنىّ ، ولو عطف عليه لعطف الشىء على آخر بمعناه ، والعطف يقتضى المغايره المعنويه ، غالبا (٣). ولا فرق فى منع العطف فى النعوت المتفقه المعانى بين أن تكون كلها تابعه فى إعرابها للمنعوت ، وأن تكون مقطوعه ، وأن يكون بعضها تابعا وبعضها مقطوعا.

أما إذا كانت النعوت المتعدده جملا (٤) فالأفضل عطفها ؛ ولا يشترط اتفاقها فى المعنى أو اختلافها ؛ نحو : أحترم رجلا يترفع عن الصغائر ، ويتوقى مواطن السوء ، ويجنّب نفسه الهوان.

٢- ألّا يكون حرف العطف هو : «أم» ، أو : «حتى» ؛ إذ لا تعطف النعوت بواحد منهما (٥).

٣- وإذا كانت النعوت مختلفه المعانى والمنعوت مثنى أو جمعا ، وجب - فى الأكثر - العطف بحرف الواو دون غيره - كما سبق (٦) - نحو : تحدث الفائزان ؛

١- وقول الشاعر فى ظالم : بغى وللبغى سهام تنتظر أنفذ فى الأكباد من وخز الإبر

٢- أما شبه الجمله ففى حكم المفرد إذا كان متعلقه مفردا.

٣- أما شبه الجمله ففى حكم المفرد إذا كان متعلقه مفردا.

٤- الا إذا كان العطف للتفسير الذى يراد به إيضاح الغامض ، أو المجهول ، كما قد يحصل - أحيانا - ولا غامض ولا مجهول هنا. ويحسن العطف عند تباعد المعانى المختلفه ، كقوله تعالى : (هُوَ الْأَوَّلُ ، وَالْآخِرُ ، وَالظَّاهِرُ ، وَالْباطِنُ بخلافها إذا تقاربت ؛ كقوله تعالى : (هُوَ اللهُ ، الْخالِقُ ، الْبارِئُ ، الْمُصَوِّرُ).

٥- سبقت الإشاره لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٤٨١.

٦- فى ص ٤٨٢.

العالم والمخترع - احترمت المتعلمات ، الناثره ، والشاعره ، والخطيبه ، والماهره فى عملها ، والمتفننه فى نظامها. فإن كان المنعوت واحدا لم تجب «الواو» وصح أن يجىء الحرف المناسب أو لا يجىء.

وحرف العطف الذى يستخدم هنا يؤدّى - مع العطف - معنى من المعانى التى اختص بتأديتها على الوجه المشروح فى باب : «العطف» من أن الواو تفيد كذا ، والفاء كذا ، وثم ... و ...

وعند ما يتم عطف النعوت تصير «معطوفات» ، يجرى عليها اسم «المعطوف» وأحكامه الآتيه فى بابه ، وتتخلى عن اسم : «النعت» وأحكامه الخاصه به (١).

* * *

تقدم النعت على المنعوت

لا يجوز تقدم النعت على المنعوت مع بقاء إعرابه نعتا كما كان قبل التقدم (٢). فإذا تقدم زال عن كل منهما اسمه ؛ فإن كانا معرفتين ، وكان النعت صالحا لمباشره العامل وجب عند تقدمه إعرابه على حسب حاجه الجمله ، ويصير - فى الغالب - : «مبدلا منه» ، ويعرب المنعوت بدلا. ففى مثل : (استعنت بمحمد الماهر فى تذليل العقبات ؛ فأعاننى ، وشاركه فى هذا علىّ الصديق) - نجد كلمتى : «الماهر» و «الصديق» نعتين ، وهما متأخرتان ، فإذا تقدمتا وقلنا : بالماهر محمد ، والصديق علىّ - صارتا بدلين ، وصار المنعوتان السابقان مبدلا منهما.

فإذا كانا نكرتين فالغالب - إن لم يوجد مانع آخر - نصب النعت على الحال عند تقدمه ، ويزول عنه اسم النعت ؛ كما يزول عن المنعوت اسمه ، ويصير

١- سبقت الإشاره لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ۴۸۱.

٢- بل لا يجوز - فى الصحيح - تقدم النعت عن معمول المنعوت إذا كان المنعوت وصفا عاملا ؛ نحو : ظهر بيننا مبتكر نظريه علميه عبقرىّ. (راجع حاشيه ياسين فى باب الحال عند الكلام على صاحبها).

اسمه الجديد : «صاحب الحال» ؛ ففى مثل : (أينع زهر رائع. وفاح عطر جميل ...) نقول : أينع رائعا زهر ، وفاح جميلا عطر (۱) ...

۱- سبقت الإشاره (فى ج ۲ م ۸۵ - هامش ص ۳۷۴ - باب : «الحال») إلى أن نعت النكره إذا تقدم عليها يعرب حالا - فى الغالب - أى : ما لم يمنع مانع ؛ ذلك أن المنعوت النكره قد يكون - أحيانا - كالمنعوت المعرفه فى إعراب نعته المتقدم بحسب العوامل مع إعراب المنعوت بدلا أو عطف بيان ؛ نحو : مررت بصارخ طفل ، واستمعت إلى خطيب غلام ... والأصل قبل تقديم النعت : مررت بطفل صارخ ، واستمعت إلى غلام خطيب. فنعت النكره المتقدم عليها إنما يعرب حالا فى الغالب وليس بالواجب المطرد فى جميع الاستعمالات - على الأصح - وبهذا تخرج بعض الصور الممنوعه ؛ كالتى ذكرناها. وكالتى فى قولنا : جاء رجل أحمر ، ونحوه مما ليس منتقلا ؛ لأنه من الصفات الثابته ... - راجع الصبان آخر باب النعت -.

زياده وتفصيل : متفرقات

ا - قد يقتضى المعنى أن يقع قبل النعت المفرد : «لا» النافيه ، أو : «إمّا». وعندئذ يجب تكرار هذين الحرفين ، مع اقترانهما بالواو العاطفه التى تعطف ما بعدهما على النعت الذى قبلهما ؛ نحو : زاملت أخا لا غادرا ، ولا خائنا ... - تخيّر مصيفا ؛ إما ساحليّا ، وإما جبليّا (١) ...

ب - يجوز نعت النعت عند سيبويه ، ويمنعه آخرون. والحق أن النعت قد يحتاج إلى نعت أحيانا ؛ مثل : هذا ورق أبيض ناصع ، (أى : شديد البياض) ، فالورق يشتمل مدلوله على جسم ولون مطلق ، والنصاعه إنما هى تحديد للونه ... ونحو : هذا وجه مشرق أىّ إشراق!! ناضره وجنتاه كامله النّضره.

بل إن من النعت ما لا يسمى نعتا إلا إذا كان موصوفا ؛ وهذا هو : النعت «الموطّىء» - وقد سبق الكلام عليه (٢) - ومن أمثلته الوارده : ألا ماء ماء باردا.

ح - إذا وقع النعت بعد المركب الإضافى (نحو : أقبل رسول الصديق العالم - هذا نجم الدين المضىء ...) ، فأين المنعوت؟ أهو المضاف إليه ، أم المضاف؟.

سبقت الإجابه مفصله فى مكانها الأنسب ، (وهو «ج» ص ١٦٧ من باب : «الإضافه»).

د - سبق الكلام (٣) على أحكام جليله خاصه بالتوابع ، ومنها : حكم الفصل بين التوابع ومتبوعاتها ، كالفصل بين النعت والمنعوت.

* * *

١- سبق تفصيل الكلام على مواضع تكرار : «لا» فى بابها الخاص ، آخر الجزء الأول.

٢- ص ۴۵۶ رقم ٣.

٣- فى هامش ص ۴٣۵.

المسأله ۱۱۶ : التوكيد

اشاره

(۱)

التوكيد قسمان : معنوى ، ولفظى (۲).

القسم الأول ؛ المعنوى (۳) :

إذا سمعنا من يقول : «وصل أحد العلماء إلى القمر» ، خطر بالبال عده احتمالات ؛ منها : أنه وصل إلى قرب القمر ، دون الوصول إلى جرمه وذاته الحقيقيه ، أو : أنه وصل إلى مداره ، أو إلى أسراره العلميه والفلكيه ... ونتوهم أن المتكلم أراد أن يقول : - مثلا - وصل أحد العلماء إلى قرب القمر ، أو إلى مدار القمر. أو إلى أسرار القمر ... فحذف المضاف سهوا ، أو خطأ ، أو لأن حذفه هنا يؤدى إلى المبالغه أو المجاز (۴) ، وكلاهما أبلغ وأقوى فى تأديه المعنى من الحقيقه. هذا بعض ما يخطر بالبال عند سماع تلك العباره ...

فلو أنه قال : وصل أحد العلماء إلى القمر نفسه ، لزالت - فى الأغلب (۵) - تلك الاحتمالات وغيرها ، ولم يبق مجال لتوهم المبالغه ، أو المجاز بالحذف ، أو السّهو

۱- وبسمى أيضا : التأكيد. والأول أشهر فى استعمال النحاه. (كما سيجىء فى ص ۵۰۴). وسنعرض هنا لتوكيد «الاصطلاحى» الذى يقتصر عليه النحاه ، دون الأنواع الأخرى التى قد تفيد التوكيد ؛ (مثل إنّ ، وأنّ ، والحرف الزائد ، وكالقسم وغيره.) ولكنها لا تسمى توكيدا نحويا اصطلاحيا.

۲- مدلول التوكيد اللفظى ، وكذا مدلول التوكيد المعنوى بالنفس والعين ، هو ذات المؤكّد. أى : أن التابع هو عين المتبوع وذاته ، وليس أمرا عرضيا مما يطرأ على المتبوع. أما التوكيد المعنوى بلفظ : «كل وجميع» فإن المراد منهما هو إفاده الشمول ... و ... (راجع الإشاره الخاصه بهذا فى هامش ص ۴۳۸ ، بعنوان : «ملاحظه هامه».).

۳- سيجىء القسم الثانى اللفظى فى ص ۵۲۵.

۴- مجاز بالحذف ، أو : مجاز مرسل.

۵- قلنا : فى «الأغلب» ... لأن الأمر قد يحتاج فى إزاله كل الاحتمال إلى تعدد التوكيد المعنوى.

أو غيره ؛ ولـتركّز الفهم فى معنى حقيقى واحـد : هـو الوصـول إلى جرم القمر ذاته ، بسـبب كلمه : «نفس» الـتى منعت أن يكون هناك لفظ محذوف كالمضاف - مثلا - تنشأ عن ملاحظته وتخيله احتمالات مختلفه.

كذلك إذا سـمعنا من يقول : «حفظت ديوان المتنبّى» فقد يخطر على البال سـريعا أنه حفظ أكثره ، أو أحسنه ، أو حكمه ... وأنه لم يقصـد الشـمول الحقيقى حين قـال : «حفظت ديـوان المتنـبّى» ؛ وإنمـا قصـد : حفظت أكـثر ديوان المتنـبّى ، أو أحسن ديوان المتنبّى ، أو أحكم ديوان المتنبّى ... فحـذف المضاف سـهوا ، أو : خطأ ، أو لما فى حـذفه هنا من مبالغه ، أو مجاز ، وكل منهما فى تأديه المعنى أبلغ وأقدر. فلو أنه قال : «حفظت ديوان المتنبّى كلّه» ما ترك - فى الأغلب - حول الشمول الكامل مجالا لشىء من تلـك الاحتمالات ، ولا لتخيّل شـىء محـذوف ؛ كالمضاف ، ولا لمبالغه ، أو مجاز ، أو نسـيان ، ونحوه ؛ بل يتّجه الفهم إلى معنى واحـد ؛ هو : حفـظ الـديوان كاملا- غير منقوص. وقـد نشأ هـذا التركيز والاقتصار فى الفهم على المعنى الواحـد من كلمه : «كلّ».

فكلمه : «نفس» فى المثال الأول وما شابهه ، وكلمه : «كلّ» فى الثانى وما شابهه ، - تسمى : «توكيدا معنويّا» ؛ فهو :

«تابع (١) يزيل عن متبوعه ما لا يراد من احتمالات معنويه تتجه إلى ذاته (٢)

١- سبق - فى ص ٤٣٤ - بيـان معنى التـابع. وأحكـامه العامه ، وترتيبه مع نظرائه ، وكل ما يتصل به. ومن أهم أحكامه : أنه مثل متبوعه فى حركـات الإـعراب ، وجواز الفصل بينه وبين المتبوع على لوحه المشـروح هناك ، بشـرط ألا يكون المتبوع موصولا ؛ فـإنه لا- يصـح الفصل بتابع بين الموصول وصـلته مطلقا ... (طبقا لبيان التفصـيلى. فى ج ١ م ٢٧ ص ٣٤٢ بـاب : الموصول) وأن النعت يجوز قطعه (كما تقـدم فى بابه - ص ٤٨٦ -) كذا عطف البيان ؛ كما سـيجىء عند الكلام عليه فى بابه ص ٥٤٢ وكذلك عطف النسق فى الرأى الصحيح - وسيجىء فى ص ٥٥٥ - أما التوكيد بنوعيه فلا يجوز القطع فيه مطلقا ؛ حتى كلمه : «كل» حين تصير نعتا فى بعض حالاتها التى تجىء فى ص ٥١٤ وقد أشار الصبان فى آخر «باب البدل» إلى رأى يجيز فى التوكيد القطع وهو رأى جدير بالإهمال. وأما البدل فيصح فيه القطع على الوجه الذى يأتى فى بابه (ص ٦٧٧ «٥»).

٢- المراد بالذات هنا : حقيقه الشـىء الأصـليه ، وجملته كامله ؛ فتشمل الذات الحسيه ؛ - - كالجسم ، وباقى المحسوسات ، كما تشـمل الحقائق المعنويه المحضه ؛ كذات العلم ، وذات الفهم ، وذات الأدب ... - انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٤ من هذا الهامش -.

مباشره ، أو إلى إفادته العموم والشمول المناسبين لمدلوله» (۱) ...

وإن شئت فقل : تابع يدلّ على أن معنى متبوعه حقيقى ؛ لا دخل للمبالغه فيه ، ولا للمجاز ، ولا للسّهو ، أو النسيان ، ونحوهما ...

فالغرض من التوكيد المعنوىّ هو إبعاد ذلك الاحتمال وإزالته ؛ إما عن ذات المتبوع ، وإما عن إفادته التعميم الشامل المناسب (۲) لمدلوله ، فإن لم يوجد الاحتمال لم يكن من البلاغه التوكيد.

* * *

ألفاظ التوكيد المعنوى

اشاره

ألفاظه الأصليه سبعه ، وقد تلحق بها - أحيانا - ألفاظ فرعيه أخرى سنعرفها (۳). والسبعه الأصليه ثلاثه أنواع :

الأول

اشاره

نوع يراد منه إزاله الاحتمال عن الذات فى صميمها (۴) ، وإبعاد الشك المعنوى عنها. وأشهر ألفاظه الأصليه : نفس (۵) ، وعين (۶). ومن الأمثله قول أحد الرّحالين : (... رأيت الساحر الهندىّ نفسه - وهو المعروف بالأعيبه وحيله - يقبض على الجمره عينها بأصابعه العاريه ، ويظل كذلك دقائق كثيره ...) ، فكلمه : «نفس» أزالت - فى الأغلب - الشك والمجاز عن ذات الساحر ، فلم

۱- المراد من العموم المناسب للمدلول هنا : يشمل إزاله الاحتمال عن التثنيه المقصوده حقيقه ، لا ـ مجازا ، كما يشمل إزاله الاحتمال عن الجمع المقصود حقيقه ، لا مجازا. (ثم انظر «ب» من ص ۵۰۷).

۲- المراد من العموم المناسب للمدلول هنا : يشمل إزاله الاحتمال عن التثنيه المقصوده حقيقه ، لا ـ مجازا ، كما يشمل إزاله الاحتمال عن الجمع المقصود حقيقه ، لا مجازا. (ثم انظر «ب» من ص ۵۰۷).

۳- فى ص ۵۱۷.

۴- أى : فى حقيقتها الماديه (وهى المحسوسه - غالبا -) لا فى أمر عرضى مما يطرأ عليها.

۵- ليس المقصود هنا من «نفس» الشىء أو : «عين» الشىء مقصورا على حقيقته الماديه المحسوسه (أى : التى ندركها بإحدى الحواس) وإنما المقصود عام يشمل تكوينه المادى المحسوس كما يشمل تكوينه الذاتى الأصيل غير المحسوس بإحدى الحواس ، مثل : العلم - الفهم - الصدق. ويزيد بعض النحاه توضيح هذا - كما جاء فى الخضرى عند الكلام على التوكيد بالنفس أو العين - بقوله : «(مرادا بهما جمله الشىء وحقيقته ، وإن لم يكن له نفس ولا عين حقيقه. فإن أريد بالنفس : «الدم» ، وبالعين : «الجارحه ، كسفكت زيدا نفسه ، وفقأت زيدا عينه ، لم يكونا توكيدا ؛ فهما فى المثال بدل بعض ..)» ا ه. - انظر ما

يتصل بهذا فى رقم ٢ من هامش الصفحه السابقه -.

٦- ليس المقصود هنا من «نفس» الشىء أو : «عين» الشىء مقصورا على حقيقته الماديه المحسوسه (أى : التى ندركها بإحدى الحواس) وإنما المقصود عام يشمل تكوينه المادى المحسوس كما يشمل تكوينه الذاتى الأصيل غير المحسوس بإحدى الحواس ، مثل : العلم - الفهم - الصدق. ويزيد بعض النحاه توضيح هذا - كما جاء فى الخضرى عند الكلام على التوكيد بالنفس أو العين - بقوله : «(مرادا بهما جمله الشىء وحقيقته ، وإن لم يكن له نفس ولا عين حقيقه. فإن أريد بالنفس : «الدم» ، وبالعين : «الجارحه ، كسفكت زيدا نفسه ، وفقأت زيدا عينه ، لم يكونا توكيدا ؛ فهما فى المثال بدل بعض ..)» ا ه. - انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٢ من هامش الصفحه السابقه -.

تترك مجالا- لتوهم أن المقصود شيء آخر غيرها ؛ كخادمه ، أو صبيه ، أو : أداته. أو شبيهه ... وإنما المقصود هو ذاته ، دون مبالغه ، أو مجاز ، ودون إراده شيء سواها. وكذلك كلمه : «عين» فإنها أفادت النص على الذات ، وأبعدت عنها - فى الأغلب - كل احتمال يقوم على تلك المبالغه ، أو المجاز ، أو إراده معنى لا- يتصل بصميمها مباشره. وهذا معنى قولهم : إن التوكيد بالنفس أو بالعين يقصر المعنى الحقيقى على الذات وحدها ، ويركزه فيها ، ويزيل - فى الأغلب - كل احتمال عنها آخر.

وإذا وقعت كلمه : «عين ، أو نفس» ، تابعه على هذا الوجه ، سميت فى اصطلاح النحاه «توكيدا». أو : تأكيدا : أو «مؤكّده» - بكسر الكاف - والأول هو الأشهر ، وسمى متبوعها : مؤكّدا - بفتح الكاف - وهذا هو الشأن فى جميع ألفاظ التوكيد.

حكمهما

إذا كانتا للتوكيد وجب أن يسبقهما المؤكّد ، وأن تكونا مثله فى الضبط الإعرابى ، وأن تضاف كل واحده منهما إلى ضمير مذكور - حتما - يطابق هذا المؤكّد فى التذكير والإفراد وفروعهما ؛ ليربط بين التابع والمتبوع. تقول : صافحت الوالى نفسه - صافحت الواليين أنفسهما - صافحت الولاه أنفسهم - صافحت واليه عينها - صافحت الواليتين أعينهما - صافحت الواليات أعينهن. وهذا الضمير لا يجوز حذفه ولا تقديره (١) ...

فإن لم يتقدم المتبوع ، أو لم يوجد الضمير المضاف إليه ، المطابق - لم يصح إعرابهما توكيدا ، بل يجب إعرابهما شيئا آخر على حسب الجمله ، (مبتدأ ، أو خبرا ، أو بدلا ، أو عطف بيان ، أو مفعولا به ، أو غيره (٢) ..). ومن أمثله المفعول به :

من عاتب الجهال أتعب نفسه

ومن لام من لا يعرف اللوم أفسدا

١- فى توكيد الاسم بالنفس أو بالعين مع اشتمالهما على ضمير مطابق للمؤكّد - يقول ابن مالك : بالنّفس ، أو بالعين الاسم أكّدا مع ضمير طابق الموكّدا وهذا الضمير لا بد من ذكره هنا وفى كل نوع من أنواع التوكيد المعنوى الآتيه. ولا يصح حذفه مطلقا فى حاله هذا التوكيد.

٢- انظر ما يتصل بحكم «النفس والعين» عند فقد المؤكّد - فى ص ٥١٥ -.

ومما يلاحظ أن المطابقه ، حين يكون المؤكّد بهما جمعا تقتضى أن يجمعا جمع تكسير للقله على وزن : «أفعل» ، فقط ، ومنع أكثر النحاه الجموع الأخرى التى للقله والكثره ، فلا يصح : جاء الولاه نفوسهم ، ولا عيونهم ..... وبناء على هذا الرأى لا بد أن تكون صيغتهما على وزن «أفعل» مع إضافتهما لضمير الجمع (١).

أما إذا كان المؤكّد مثنى فالأفصح جمعهما على وزن القله السابق وهو : «أفعل» فيقال أنفسهما - أعينهما. لكن يصح إفرادهما وتثنيتهما ؛ فيقال : نفسهما - عينهما - أو : نفساهما - عيناهما (٢). ومهما كان وزن الصيغه فى التثنيه فلابد من إضافتهما إلى ضمير المثنى ؛ ليطابق المؤكّد (٣) ...

١- وفريق من النحاه يجيز فى كلمه : «عين» المستعمله فى التوكيد جمعها للقله على «أعيان» لكن الكثير الفصيح هو وزن : «أفعل» ويحسن الاقتصار عليه ؛ متابعه للمطرد فى كلام العرب.

٢- يفهم مما سبق صحه الإفراد ، والتثنيه ، والجمع ، فى كلمتى : «النفس والعين» إذا وقعت إحداهما توكيدا للمثنى. ولا بد من إضافتهما للضمير ... وبهذه المناسبه نذكر ضابطا لغويا مفيدا - (سبق تسجيله فى ج ١ م ٩ بهامش ص ١١٠) - مضمونه : أن كل مثنى فى المعنى ، مضاف إلى متضمّنه (بكسر الميم الثانيه المشدده ، وصيغه اسم الفاعل ، أى : إلى ما اشتمل على المضاف) يجوز فيه الإفراد ، والتثنيه ، والجمع ؛ نحو : قوله تعالى : (إِنْ تَتُوبا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما.) ونقول : تصدقت برأس الكبشين - أو : رأسى الكبشين - أو رءوسهما. وإنما فضل الجمع على التثنيه لأن المتضايفين كالشىء الواحد ؛ فكرهوا الجمع بين تثنيتهما ، ولأن المثنى جمع فى المعنى. وفضل الجمع على الإفراد لأن المثنى جمع فى المعنى ، والإفراد ليس كذلك ، فهو أقل منه دلاله على المثنى. هذا ما نقله بعض النحاه - كالصبان ، ج ٣ والخضرى ج ٣ ، فى أول باب التوكيد منهما - وينطبق ما تقدم على : «النفس والعين» المستعملتين فى التوكيد ؛ خضوعا للسماع الوارد فيهما ، لا تطبيقا للضابط السالف ؛ فقد قال الصبان فى الموضع المشار إليه : إن إضافتهما ليست لمتضمّنهما ، بل إلى ما هو بمعناهما ؛ لأن المراد منهما «الذات». وفى ص ١٤٥ م ١١ من الجزء الأول أيضا ضابط آخر لشارح المفصل فيه بعض المخالفه لما هنا.

٣- وفى هذا يقول ابن مالك : واجمعهما «بأفعل» إن تبعا ما ليس واحدا تكن متّبعا أى : إن كانا تابعين (مؤكّدين) لغير الواحد ؛ وهو المثنى والجمع - فجىء بهما مجموعين على صيغه : «أفعل» لتكون متبعا للنهج الصحيح.

هـذا ، ويصـح التوكيـد بـالنفس والعين معا ، ولكن بغير حرف عطف (١) ، ويجرى عليهمـا مجتمعين من حكم الإضـافه للضـمير المطـابق ، وتقـدم المتبوع ، ومسـايرته فى الضـبط الإـعرابى ، وباقى أحكام التابع - ما يجرى على إحـداهما منفرده ؛ نحو : قابلت الوالى نفسه عينه - قبض الساحر على الجمره نفسـها عينها. ويجب - فى الرأى الأقوى - عنـد اجتماعهما تقديم النفس على العين (٢) ...

* * *

ص: ٥٠٦

١- لا يصح وجود حرف عطف قبل التوكيد المعنوى. لأن وجوده يسـتلزم معنى غير المقصود من التوكيد ، ويزيل عما بعده اسـم التوكيد. (كما سيجىء فى رقم ٣ من ص ٥٢٠).

٢- وقيل إن تقديم النفس على العين ليس بلازم ولكنه حسن.

زیاده وتفصیل

ا - تنفرد کلمتا : «نفس» ، و «عین» دون بقیه ألفاظ التوکید المعنوی (۱) ، بجواز جرهما بالباء الزائده ؛ تقول : (ذهب الوالی نفسه ، أو بنفسه ، لمحاربه الخوارج) - (أبصرت الوالی نفسه ، أو بنفسه ، یحارب الخوارج) - (نظرت إلی الوالی نفسه ، أو بنفسه ، وهو فی المیدان) ... فکلمه ؛ «نفس» توکید مجرور بالباء الزائده فی محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، علی حسب حاله المتبوع. ویصح فی الأمثله السالفه - وضع کلمه : «عین» مکان : «نفس» فلا یتغیر الحکم ، وتعرب مع حرف الجر مثلها ؛ توکیدا مجرورا فی لفظه ، ولکنه فی المحل تابع للمؤکّد (أی : للمتبوع) (۲).

ب - إذا کان المتبوع (المؤکّد) کنیه لوحظ فی معنی التوکید وإعرابه ما سبقت الإشاره إلیه (فی : «ا» من ص ۴۴۴) سواء أکان بلفظ : «نفس ، أو عین أو غیرهما ، مما یصلح من ألفاظ التوکید المعنوی.

* * *

۱- سبقت الإشاره لهذا - فی ج ۲ م ۹۰ ص ۴۵۶ ، باب : «حروف الجر» - وسیجیء (فی ص ۵۲۱) عند الکلام علی ألفاظ الشمول دخول هذه الباء علی «أجمع» ولکنها هناک الباء الزائده وجوبا ، اللازمه ؛ کالداخله علی «أفعل» فی التعجب من جهه وجوب زیادتها ، وعدم مفارقتها. أما «الباء» الزائده هنا فدخولها جائز ، وبقاؤها غیر لازم. وفی ص ۵۱۲ بعض أحکام عامه تنطبق علی النفس والعین.

۲- سبقت الإشاره لهذا عند الکلام علی زیاده «الباء» الجاره (ج ۲ ص ۴۵۸ م ۹۰ باب حروف الجر). کما سبق بیان بعض المراجع لهذا ، ومنها : «المغنی» (- ج ۱ عند الکلام علی «الباء» المفرده) و «الصبان» عند الکلام علیها فی باب : «حروف الجر».

الثانى

اشاره

نوع يراد به إزاله الاحتمال والمجاز عن التثنيه ، وإثبات أنها هى - وحدها - المقصوده حقيقه. وله لفظان : «كلا» للمثنى المذكر ، و «كلتا» للمثنى المؤنث ، نحو : أفاد الخبيران كلاهما ، ونفعت الخبيرتان كلتاهما. فلو لم تذكر «كلا» و «كلتا» لكان من المحتمل اعتبار التثنيه غير حقيقيه ، وأن المقصود بالخبيرين أحدهما ، وبالخبيرتين إحداهما ... فمجىء «كلا» بعد المثنى المذكر ، و «كلتا» بعد المثنى المؤنث - يكاد يقطع فى أصاله التثنيه بفهم لا شك فيه ولا احتمال ، ويدل - فى الأغلب - على أن المراد هو الدلاله على التثنيه الحقيقيه التى تنصبّ على اثنين معا ، أو اثنتين معا (١).

حكمهما

لابد عند استعمالهما فى التوكيد أن يسبقهما «المؤكّد» ، وأن يكون ضبطهما كضبطه ، وأن تضاف كل واحده منهما إلى ضمير مذكور يطابقه فى التثنيه - ليربط بينهما - كما فى الأمثله السالفه. وهذا الضمير لا يصح حذفه ولا تقديره. فإذا تحققت الشروط ، وصارتا للتوكيد وجب إعرابهما إعراب المثنى (٢) ، فيرفعان بالألف ، وينصبان ويجران بالياء المفتوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها ؛ نحو : أفادنى الوالدان كلاهما - أحببت الوالدين كليهما - دعوت الله للوالدين كليهما. نفعتنى الجدّتان كلتاهما - أطعت الجدّتين كلتيهما - استمعت إلى نصح الجدتين كلتيهما.

ولما كان الغرض من التوكيد بكلا وكلتا هو ما سلف ، كان من المستقبح بلاغه (٣) أن يقال : تخاصم الرجلان كلاهما ، والمرأتان كلتاهما ، حيث لا مجال

١- ولا فرق بين أن تكون التثنيه على سبيل التفريق - وهذه لا تسمى تثنيه اصطلاحا - أو على غير سبيله ؛ نحو : فاز الأول والثانى كلاهما ، وفازت الأولى والثانيه كلتاهما - وفاز السابقان كلاهما وفازت السابقتان كلتاهما.

٢- هما من الألفاظ الملازمه للإضافه ، الملحقه فى إعرابها بالمثنى. وقد سبق تفصيل شامل فى إعرابهما. ومن المفيد الرجوع إليه (فى ص ٩٨ وما بعدها ، وفى الجزء الأول ص ٧٩ م ٩ عند الكلام على المثنى وملحقاته). من ذلك التفصيل تتبين أمور هامه ؛ فى مقدمتها : أنه لا يصح إعرابهما توكيدا إلا بعد تحقق الشروط الخاصه بهذا. لكن لا يلزم من تحقق الشروط إعرابهما توكيدا ؛ فقد يعربان توكيدا أو لا يعربان على حسب ما تقضى به الدواعى الأخرى.

٣- يغالى بعض النحاه فلا يجيزه مطلقا.

لاحتمال التخاصم من أحدهما دون الآخر ؛ لأن التخاصم لا يتحقق معناه إلا بوقوعه من اثنين حتما ؛ فلا فائده من صيغه التوكيد هنا ، ومثله : تقاتل اللصانّ ، وتحارب العدوان ، وأشباه هذا من كل ما يخلو من الاحتمال ، ويدل على «المفاعله» الحقيقيه ، أى : المشاركه الحتميّه بين شيئين ...

* * *

الثالث

اشاره

نوع يراد منه إفاده التعميم الحقيقى المناسب لمدلوله المقصود ، وإزاله الاحتمال عن الشمول الكامل. وأشهر ألفاظه ثلاثه : (كلّ - جميع - عامّه). وأقواها فى التوكيد ، وأكثرها أصاله ، هو : كلّ ، ثم جميع ، ثم عامه - نحو : قرأت ديوان المتنبى كلّه ، واستوعبت قصائده كلّها. فلو لم نأت بكلمه : «كلّ» لكان من المحتمل أن المراد من المقروء ومن المستوعب ، هو : الأكثر ، أو الأقل ، أو النصف ، أو غير ذلك ؛ إذ ليس فى الكلام ما يدل على الإحاطه الكامله ، والشمول الوافى. فمجىء لفظ : «كلّ» (١) منع - فى الأغلب - الاحتمالات ، وأفاد الإحاطه والشمول بغير مبالغه ولا مجاز (٢) ...

ومثل هذا : غردت العصافير جميعها لاستقبال الصبح. فلو لم تذكر كلمه : «جميع» لكان من المحتمل أن المراد هو تغريد أكثرها ، أو بعض منها ... إذ ليس فى الكلام ما يقطع بالدلاله على الإحاطه والشمول ، فلما جاءت كلمه : «جميع» أزالت - فى الأغلب - الاحتمال ، وأفادت العموم القاطع.

ومثلها كلمه : «عامه» (والتاء فى آخرها زائده لازمه لا تفارقها فى إفراد ، ولا فى تذكير. ولا فى فروعهما. وهى للمبالغه ، وليست للتأنيث) ، تقول : حضر الجيش عامّته - حضر الجيشان عامّتهما - حضر الجيوش عامّتهم - حضرت الفرقه عامّتها - حضرت الفرقتان عامّتهما - حضرت الفرق عامّتهن ...

حكمها

لابد فى استعمال كل لفظ من هذه الثلاثه فى التوكيد أن يسبقه المؤكّد ، وأن

١- «كل» المستعمله فى التوكيد قد تفيد الدلاله على «الكل المجموعى» أو : «الكل الجميعى» طبقا للبيان الآتى فى رقم ٦ من هامش ص ٥١٢ وهى فى الحالتين تختلف فى معناها وحكمها عن كلمه : «كل» المستعمله نعتا. والتى سبق الكلام عليها فى رقم ٤ من ص ٤٦٦.

٢- انظر «الملاحظه» التى فى ص ٥١٥ بشأن المراد من «الشمول» وأحواله فى الألفاظ الداله عليه ؛ مثل : كل - جميع - عامه ...

يكون المؤكّد مماثلا له فى ضبطه ، ومضافا إلى ضمير مذكور حتما ، يطابقه فى الإفراد والتذكير وفروعهما ؛ ليربط بينهما ، وأن يكون المؤكّد ، إما جمعا له أفراد (١) ، وإما مفردا يتجزأ بنفسه ، أو بعامله (٢). فمثال الجمع المؤكّد : حضر الزملاء كلهم ، أو : جميعهم ، أو عامتهم - كرّمت الزميلات كلّهن - أو جميعهن ، أو عامتهن ، ومنه قول الشاعر :

لولا المشقّه ساد الناس كلّهم

الجود يفقر ، والإقدام قتّال

ومثال المفرد الذى يتجزأ بنفسه : قرأت الكتاب كلّه ، أو : جميعه ، أو : عامّته. ومثال المفرد الذى يتجزأ بعامله اشتريت الحصان كله ، أو : جميعه ، أو : عامته.

لما سبق كان من المستقبح أن يقال : جاء الأخ كله - مثلا - لعدم الفائده من التوكيد ؛ إذ يستحيل نسبه المجىء إلى جزء منه دون آخر (٣) ... ومال أكثر النحاه إلى منع هذا وأمثاله ، ولم يكتفوا باستقباحه.

١- ما الحكم فى فاعل «نعم وبئس» ونظائرهما إذا كان مقترنا بالأداه التى تفيده «العموم» ، وهى : «أل الجنسيه ، أو العهديه»؟ أيجوز توكيده بأحد تلك الألفاظ الداله على الشمول الكامل والعموم الحقيقى؟ الإجابه عن هذا السؤال الهام مفصله فى «ا» ص ٣٦٩ ثم ص ٣٧٤ وهامشيهما.

٢- المراد بما يتجزأ بنفسه : ما يتكون من جمله أجزاء يمكن أن يستقل كل جزء منها وحده بتحقيق الفائده منه من غير توقف على انضمامه إلى المجموع ؛ كالفضه - مثلا - فإنها تتكون من أجزاء كل جزء منها ينفع - بنفسه - فى شىء مطلوب ، وكذلك المال ، فإنه يتكون من دراهم ودنانير ، كل درهم أو دينار يؤدى منفعته من غير حاجه إلى انضمامه لنظير له. أما الذى يتجزأ بعامله فهو الذى له أجزاء لا ينفع الواحد فى أداء مهمته الأساسيه إلا باتصاله بجزء آخر ؛ لأن أجزاءه متماسكه متصله ، لا يصلح واحد منها لتحقيق الفائده الأصيله إلا حين يكون متصلا بباقى نظرائه. لكنه يتجزأ باعتبار آخر خارج عن ذاته الأصليه ، وذلك الاعتبار حين يقع عليه أثر عامل نحوى ومعناه ، ويكون هذا المعنى مما يتجزأ. خذ - مثلا - الحصان ؛ فإنه لا يمكن أن يتجزأ أجزاء يؤدى كل منها عمله الأصلى بعد التجزىء ، فإذا قلت : اشتريت الحصان ، أو بعت الحصان ... فإن الحصان معمول للفعل : اشترى ، أو : باع ، وكل من الشراء والبيع يتجزأ ؛ إذ يمكن شراء نصف الحصان ، أو ربعه ، أو ثلثه ... و ... وكذلك بيعه ، فالعامل - كما نرى - يتجزأ ؛ لهذا يصح أن يقال : اشتريت الحصان كله ، واستأجرت الخادم كله. والساقيه كلها ، والسياره كلها ...

٣- وفى ألفاظ الشمول الخمسه الأصليه يقول ابن مالك : و «كلّا» اذكر فى الشّمول و «كلا» «كلتا» ، «جميعا» بالضّمير موصلا واستعملوا أيضا ككلّ : «فاعله» من : «عمّ» فى التوكيد ، مثل : النّافله يريد : اذكر عند إراده الشمول لفظه التوكيد الداله على الشمول ، وهى «كل» و «كلا» و «كلتا» - - (وهذان لإفاده الشمول فى المثنى) و «جميعا» ، ولا بد من وصل لفظ التوكيد بالضمير المطابق. ثم قال بعد ذلك إن العرب استعملت فى الدلاله على الشمول لفظا آخر يفيد ما يفيده لفظ «كل» ؛ وهذا اللفظ الآخر على وزن : «فاعله» من الفعل : عمّ ، وهو : عامه (لأنها من غير ملاحظه الإدغام - على وزن : فاعله) ، وأراد بقوله : «مثل النافله» ،

أنهـا على مثال : «نافله» فى الوزن ، وفى ثبات التاء فى جميع الأحوال ، تـذكيرا ، وتأنيثا ، وإفرادا ، وغير إفراد. فهـذه التاء لازمه لا تتغير بحال.

وكل واحد من الألفاظ الثلاثه لا يفيد اتحاد الوقت عند وقوع المعنى على أفراده (١) ؛ ففى مثل : حضرت الوفود كلها - يصح أن يكون حضورها فى وقت واحد ، أو فى أوقات متباينه ، ومثل : غاب الجنود كلهم ... ، يصح أن يكون الغياب فى وقت واحد ، أو فى أوقات متعدده. وهكذا ، فهى فى معناها تفيد العموم المطلق من غير زياده محتومه عليه ، أما ما زاد عليه فلا يفهم إلا بقرينه أخرى.

ويلحق بهذا النوع : ألفاظ العدد التى تفيد العموم (٢) تأويلا ، لا صراحه ؛ وهى الأعداد المفرده (وتتركز فى ٣ و١٠ وما بينهما) فهذه الأعداد قد تضاف أحيانا إلى ضمير المعدود ، نحو : مررت بالإخوان ثلاثتهم ، أو خمستهم أو سبعتهم ، أو ... ، بالنصب فى كل ذلك على الحال (٣) ؛ بتأويل : مثلّثا إياهم ، أو : مخمّسا ، أو مسبعا ...

ويصح إتباع اسم العدد لما قبله فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب توكيدا معنويّا ؛ بمعنى : جميعهم ، ويضبط لفظ العدد بما يضبط به التوكيد المعنوى ، والصحيح أن هذا ليس مقصورا على العدد المفرد (كما يقول كثير من النحاه) ، بل يسرى على العدد المركب أيضا ؛ نحو : جاء القوم خمسه عشرهم (٤) بالبناء على فتح الجزأين فى محل نصب. على الحال ، أو فى محل آخر يطابق فيه المتبوع (٥).

* * *

١- وله فى هذا نظائر ستجىء فى ص ٥١٧.

٢- ما سنذكره سبق تدوينه فى باب الحال ج ٢ ص ٢٩٧ م ٨٤ - عند الكلام على الحال المعرفه - ويجىء كذلك فى ج ٤ ص ٣٩٧.

٣- وهى من المواضع التى تقع فيها الحال معرفه.

٤- وهى من المواضع التى تقع فيها الحال معرفه.

٥- انظر ما يتصل بهذا ويوضحه ويبين مواقعه فى رقم ٦ من هامش ص ٥١٢ بعنوان «ملاحظه».

زیاده وتفصیل

ا – فی مثل قوله تعالی : (خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً)، تعرب کلمه : «جمیعا» حالا ، ولا یصح إعرابها توکیدا ؛ لعدم وجود الضمیر الرابط.

وفی قراءه من قرأ قوله تعالی : (إنا کلا فیها) ، لا یصح إعراب : «کلّا» توکیدا ، لعدم وجود الضمیر ، وإنما تعرب بدلا من الضمیر «نا» اسم : «إنّ» بدل کل من کل. وهذا هو الإعراب الأحسن ؛ إذ لا ضعف فیه ، ولا مانع یمنع من إبدال الاسم الظاهر من الضمیر الحاضر (۱) بدل کل من کل ... – (کما سیجیء فی باب البدل (۲) ومنه : قمتم ثلاثتکم). وبدل الکل من الکل لا یحتاج لرابط من ضمیر أو غیره.

ب – إذا اجتمع أکثر من مؤکد معنویّ – بشرط وجود داع بلاغیّ (۳) ، یقتضی هذا الاجتماع – تقدمت (۴) النفس علی العین ، ویستحسن تأخیر کلمه : «کل» عنهما ، ویلیها کلمه : «جمیع» ثم کلمه : «عامه» وإذا تعددت ألفاظ التوکید فهی للمتبوع وحده (۵) ، ولا یصح – فی الرأی الأنسب – اعتبار واحد منها توکیدا للتوکید. وهذا حکم عامّ فی جمیع ألفاظ التوکید الأصلیه والملحقه بها.

ح – قد تقع ألفاظ التوکید المعنوی السبعه (وهی : نفس – عین – کلا – کلتا – کلّ (۶) – جمیع – عامه) معموله لبعض العوامل ، ولا تعرب توکیدا – لعدم وجود المؤکّد – ؛ فتعرب علی حسب حاجه ذلک العامل ، فاعلا ، أو مفعولا ، أو مبتدأ ، أو خبرا ... و ... وبالرغم من امتناع إعرابها توکیدا –

۱– أی : ضمیر المتکلم أو المخاطب.

۲– ص ۶۸۲.

۳– هذا الداعی هو إزاله الاحتمالات إزاله لا تتم إلا بهذه الکثره. فإن کانت تتم بغیرها فلا داعی لتعدد التوکید.

۴– وجوبا أو استحسانا : تبعا للخلاف الذی سبق فی رقم ۲ من هامش ص ۵۰۶.

۵– کما سیجیء فی رقم ۴ من ص ۵۰۳ وما قبلها مباشره. ومنها نعلم أیضا عدم صحه مجیء حرف عطف قبل التوکید مادام توکیدا ، وإلا صار معطوفا.

۶– «ملاحظه» : قد تکون کلمه «کل» للتوکید من غیر أن تفید الشمول والعموم – – الحقیقی ، کما فی قوله تعالی (ولقد آتیناه آیاتنا کلها) ، فإن الله لم یطلعه علی جمیع آیاته. وهذا لأن کلمه «کل» – کما یذکرون – قد یراد منها الکل المجموعی کالآیه ، وقد یراد منها الکل الجمیعی الذی یشمل الأفراد ، فردا فردا (کما سیجیء فی رقم ۲ من هامش ۵۱۷).

تظل فى حالتها الجديده تؤدى معنى التوكيد كما كانت تؤديه من قبل ، مع أنها فى حالتها الجديده لا تسمى فى اصطلاح النحاه توكيدا ، ولا تعرب توكيدا. وهذا كثير فى : «جميع» ، و «عامه» ؛ نحو : الزائرون انصرف جميعهم ، أو : عامتهم - الزائرون رأيت جميعهم ، أو : عامّتهم - الزائرون مررت بجميعهم ، أو بعامّتهم ...

أما : «كلّ» فيكثر وقوعها - عند فقد المؤكّد - بعد عامل الابتداء ، فتكون مبتدا ، ويقل وقوعها بعد غيره ؛ فمثال الأول : الحاضرون كلّهم نابه. ومثال الثانى قول الشاعر :

يميد (١) إذا والت

عليه دلاؤهم

فيصدر عنه كلّها ، وهو ناهل

وهذا من القليل الذى لا يحسن محاكاته ، لوقوعها فاعلا مع إضافتها للضمير (٢).

ومن الأمثله للثانى : الحاضرون تكلم كلّهم - الحاضرون سمعت كلّهم ، وأعجبت بكلهم ...

وكلمه : «كلّ» فى لفظها مفرده مذكره دائما (٣) ، وإذا وقعت مبتدأ ، وأضيفت إلى نكره - وجب فى الأغلب عند المطابقه مراعاه معنى النكره فى خبر : المبتدأ : «كلّ» ؛ كقوله تعالى : (كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ الْمَوْتِ)،وقوله تعالى : (كُلُّ حِزْبٍ بِما لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ) وقول جرير :

وكل قوم لهم رأى ومختبر

وليس فى تغلب رأى ولا خبر

١- يميد ، أى يضطرب : والضمير عائد على ماء البئر.

٢- وهناك سبب آخر ؛ هو أنه قد يحدث لبسا فى بعض الصور التى يحذف فيها المؤكّد الضمير (وسيأتى فى ص ٥٢٢) مثل : الأسره أكرمت كلها : أى : أكرمتها.

٣- ولهذا إشاره فى رقم ٢ من هامش ص ٧١ حيث تفصيل الكلام على إضافه «كل وما يترتب على هذا من تعريفها أو عدم تعريفها ، وحاله النعت بعد المضاف إليه ، أيكون للمضاف أم للمضاف إليه؟.

فإن أضيفت لمعرفه لم يلزم اعتبار المعنى ، وإنما يصح اعتباره أو اعتبار لفظ «كلّ» المفرد المذكر ؛ كقوله تعالى : (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيامَهِ فَرْداً.) وقوله عليه السّلام : «كلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته» ونحو : كلكم هداه للخير ، وكلكم داعون إليه. وقول الشاعر :

كلّ العداوات قد ترجى إزالتها

إلا عداوه من عاداك من حسد

وقول الآخر :

كل المصائب قد تمر على الفتى

وتهون غير شماته الحساد

وقد تقع بدلا كالتى فى الآيه السابقه - ، فى ص ٥١٢ - على قراءه من قرأها (إنا كلّا فيها). وقد سبق أن قلنا (١) ما نصّه :

«إنها تقع نعتا بشرط إضافتها إلى اسم ظاهر ، مماثل للمنعوت فى لفظه ، وفى معناه معا - وهو الأغلب - أو مماثل لشىء له صله معنويه قويه به ، فمثال الأول قول الشاعر :

كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركمو

يا أشبه الناس كلّ الناس بالقمر

فكلمه : «كل» نعت للناس. ومثال الثانى قول الآخر :

وإن كان ذنبى كلّ ذنب فإنه

محا الذنب كلّ المحو من جاء تائبا

فكلمه : «كلّ» - فى الشطر الثانى - نعت للذنب ، وهى مضافه إلى ما له صله معنويه بالمنعوت.

«وإذا وقعت كلمه : «كل» نعتا صارت من الجامد المؤول بالمشتق ، وصار معناها : «الكامل» فى كذا (٢) ... وهو معنى يختلف عن معناها فى التوكيد». ا ه.

ولا يجوز فيها القطع فى حالتى استعمالها نعتا أو توكيدا - كما سبقت الإشاره

۱- فی ص ۴۶۷.

۲- راجع ما له صله بهذا فی ص ۴۶۴ و۴۶۷.

لهذا (۱) - ولا داعی للأخذ بالرأی الذی یبیح استعمالها توکیدا فی الصوره السالفه التی تضاف فیها لاسم ظاهر مماثل لما قبلها علی الوجه الذی شرحناه (۲) ، لأن فی الأخذ به خروجا علی الکثیر الفصیح من کلام العرب الذی یضیفها عند التوکید إلی ضمیر مطابق للمؤکّد (المتبوع) - أما المضافه للظاهر فلها معنی آخر ، وتأویل مغایر ، کما رأینا.

«ملاحظه» : یقول الصبان فی هذا الموضع من باب : «التوکید» ما نصّه :

((اعلم أنّ «کلّا» وشبهها فی إفاده شمول کل فرد ، إن کانت داخله فی حیّز النفی - بأن أخّرت عن أداته لفظا ؛ (نحو : «ما کلّ ما یتمنی المرء یدرکه ...» ، وما جاء کل القوم ، وما جاء القوم کلّهم ، ولم آخذ کلّ الدراهم ، ولم آخذ الدراهم کلّها ...) أو رتبه ؛ (نحو : کلّ الدراهم لم آخذ ، والدراهم کلها لم آخذ ...) توجّه النفی إلی الشمول خاصه ، وأفاد سلب العموم. وإلا بأن قدّمت علی أداته لفظا ورتبه توجّه النفی إلی کل فرد ، وأفاد عموم السّلب ؛ کقوله علیه الصلاه والسّلام : «... کل ذلک لم یکن ...». وکالنفی النهی. قال التفتازانی : «والحقّ أن الشق الأول أکثریّ لا کلیّ ؛ بدلیل قوله تعالی : (وَاللّهُ لا یُحِبُّ کُلَّ مُخْتالٍ فَخُورٍ.) وقوله : (وَاللّهُ لا یُحِبُّ کُلَّ کَفَّارٍ أَثِیمٍ.) - وقوله : (وَلا تُطِعْ کُلَّ حَلَّافٍ مَهِینٍ.) ا ه. کلام الصبان.

وأما «کلا» و «کلتا» فیکثر - عند فقد المؤکّد - وقوعهما بعد عامل الابتداء ، ویقل بعد غیره (فهما من هذه الناحیه مثل : «کلّ») ؛ فمثال الأول : الحاضران کلاهما (۳) نابه - الحاضرتان کلتاهما نابهه ... ومثال الثانی ما قاله بعض الأعراب وقد خیر بین شیئین : «کلیهما وتمرا». یرید : أعطنی کلیهما وتمرا (۴). وفی هذه الصور وأشباهها یفیدان معنی التوکید ، لکن لا یصح إعرابهما توکیدا.

وأما «نفس» و «عین» فالصحیح - عند فقد المؤکّد وقوعهما معمولین

۱- فی رقم ۱ من هامش ص ۴۶۳ وقد تقدم فی باب النعت (ص ۴۸۶ و۴۸۷) شرح القطع بیان أحکامه.

۲- فی هامش ص ۵۰۲.

۳- کلا : مبتدا ، مضاف ...

۴- کما جاء فی معجم : «لسان العرب».

- أحيانا - لبعض العوامل (۱) ، وإفادتهما التوكيد المعنوى مع امتناع إعرابهما توكيدا (۲) ، ومن الأمثله قوله تعالى : (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ)(۳) ، ونحو : جاءنى عين الكتاب ... والعرب تقول : نزلت بنفس الجبل ، ونفس الجبل مقابلى (۴).

د - فى جميع أنواع التوكيد المعنوى لا يصح اتحاد توكيد المتعاطفين إلا إذا اتحد عاملاهما معنى ، فلا يقال غاب المسافر ، وحضر الغائب كلاهما. فإن اتحد معنى العاملين صح اتحاد توكيد المتعاطفين ، ولو كان لفظ العاملين مختلفا ؛ نحو : ذهب المسافر ، وانطلق الصانع كلاهما.

ه - يجوز الفصل بين المؤكّد والمؤكّد بغير أجنبى محض من العامل ؛ طبقا للبيان الشامل الذى سلف (۵) - ومنه قوله تعالى : (وَلا يَحْزَنَّ ، وَيَرْضَيْنَ بِما آتَيْتَهُنَّ ، كُلُّهُنَّ ...)، وقد اختلفت النحاه فى الفصل بالحرف : «إمّا» ، والأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيحه فيقول : سأسعد بالقوم إمّا كلّهم ، وإما بعضهم ...

و - سبقت الإشاره (۶) إلى أنه لا يجوز - فى أصح الآراء - قطع التوكيد مطلقا (۷) حتى كلمه : «كل» إذا صارت نعتا وجب إتباعها ، وعدم قطعها.

* * *

۱- كما جاء فى معجم : «لسان العرب».

۲- انظر ما سبق - فى ص - ۵۰۴ - متصلا بهذا الحكم الخاص بفقد المؤكّد.

۳- وكذلك باقى السبعه ، كما أسلفنا فى ص ۵۱۲.

۴- انظر الزياده «ا» فى ص ۵۰۷ - لنوع من المناسبه ...

۵- فى ص ۴۳۵.

۶- فى رقم ۱ من هامش ص ۵۰۲.

۷- المعنوى وغير المعنوى.

ألفاظ التوكيد الملحقه بالثلاثه

اشاره

(۱)

هناك ألفاظ ملحقه بالثلاثه السالفه الداله على الإحاطه والشمول ، وهذه الملحقه هى : أجمع - جمعاء - أجمعون - جمع -.

وإنما سميت ملحقه لأن الكثير الفصيح فى استعمالها أن تقع مسبوقه بلفظه : «كلّ» التى للتوكيد أيضا ، ومطابقه لها ، ومقوّيه لمعناها (۲) ؛ وذلك بأن تقع : «أجمع» بعد : «كلّ» ، و «جمعاء» بعد : «كلها» ، و «أجمعون» بعد : «كلهم» ، و «جمع» بعد : «كلهن» ، مثل : حصدت الحقل كلّه أجمع - - سافرت الأسره كلها جمعاء - أقبل الضيوف كلهم أجمعون - أقبلت الفتيات كلّهن جمع (۳) ...

ومن الجائز - مع قلته (۴) وفصاحته - أن تستقل كل واحده من هذه الألفاظ الملحقه ، فتقع توكيدا غير مسبوقه بكلمه : «كل» التى أوضحناها. نحو : استوعبت النصح أجمع - استظهرت القصيده جمعاء - صافحت الزائرين أجمعين (۵) - أكرمت الزائرات جمع.

ولا تدل كلمه : «أجمعين» وأخواتها على اتحاد الوقت عند وقوع

۱- وهى التى أشير لها فى ص ۵۰۳ - والثلاثه السالفه موضحه فى ص ۵۰۹.

۲- وقد تزيل عنها احتمال عدم الشمول الكامل ، لأن لفظه : «كل» قد يراد منها : «الكل المجموعى» وليس «الكل الجميعى» على الوجه السابق الموضح لهما ، فى رقم ۶ من هامش ص ۵۱۲.

۳- وفيما سبق يقول ابن مالك : وبعد كلّ أكّدوا بأجمعا جمعاء ، أجمعين ، ثمّ جمعا أى : بعد لفظه : «كل» التى للتوكيد استعمل العرب الألفاظ التى تجىء بعدها لتقويه التوكيد بها ، وسرد تلك الألفاظ .. علما بأن كل واحد منها يستعمل مع مؤكّد (متبوع) يخالف ما يستعمل مع الآخر ...

۴- قله نسبيه ، وليست قله ذاتيه تمنع القياس ، فهى قله بالنسبه للصوره الأخرى التى لا استقلال فيها. (راجع رقم ۲ من هامش ص ۷۹ حيث إيضاح القله بنوعيها).

۵- من الجائز إعراب : «أجمعين» حالا ، ولكن المعنى يختلف عن إعرابها توكيدا ، فعلى إعرابها حالا يكون المعنى «مجتمعين» أى : فى حاله اجتماعهم ، وعدم تفرقهم. وعلى إعرابها توكيدا يكون المعنى على الشمول والإحاطه ، وأن الإكرام شملهم فردا فردا. فبين المعنيين فرق واضح ، ومن الواجب عند الإعراب ملاحظه المعنى المراد دائما ، لأن الإعراب لا بد أن يجارى المعنى المقصود.

المعنى على الأفراد ؛ فهى مثل : «كل» وأخواتها ، فى إفاده العموم المطلق دون زياده عليه (١). فإذا قلنا : قابلت الزائرين أجمعين فقد تكون المقابله فى وقت واحد أو فى أوقات مختلفه.

والفصيح الذى يحسن الاقتصار عليه عدم تثنيه : «أجمع» و «جمعاء» ، فلا يقال : أفادنى الكتابان أجمعان ، ولا أنشدت القصيدتين جمعاوين ، لأن أكثر العرب استغنوا «بكلا» و «كلتا» عن تثنيه أجمع وجمعاء (٢) ...

وهناك ألفاظ أخرى للتوكيد ، تجىء - مجتمعه أو غير مجتمعه - مرتبه وجوبا بعد «أجمع» وفروعها ، وهى بمعناها ، وتعد من الملحقات أيضا مثلها ، وتفيد فائدتها فى تقويه معنى : «كلّ» - إن وجد فى الكلام لفظ : «كل» (٣) - وإزاله الاحتمال عن شمولها ؛ فيجىء بعد «أجمع» لفظ بمعناه وفائدته ؛ هو : «أكتع» ، وإن شئنا الزياده جئنا بعد «أكتع» ، بلفظ : «أبصع» ، ثم إن شئنا الزياده جئنا بلفظ : «أبتع» أخيرا. ونأتى بعد : «جمعاء» ، بلفظ : كتعاء ، ثم بصعاء ، ثم بتعاء. ونأتى بعد : أجمعين ، بلفظ : (أكتعين ، ثم أبصعين ، ثم أبتعين) - مجموعه جمع مذكر سالما -. وبعد : «جمع» بلفظ : (كتع - بتع - بصع ...) مجموعه على وزن : «فعل» (٤) فالمثال الذى يجمع لفظ التوكيد الأصلى هو : «كلّ» ويليه ملحقاته المختلفه - كامله أو غير كامله - مرتبه على الترتيب السالف وجوبا ، وهو : سافر الوفد كله ، أجمع ، أكتع ، أبصع ، أبتع - سافرت

١- على الوجه المشروح فى ص ٥١٠.

٢- وفى هذا يقول ابن مالك مبينا أن ألفاظ التوكيد الفرعيه قد تستقل بنفسها ، فلا تجىء بعد لفظه : «كل»: ودون كلّ قد يجىء أجمع جمعاء ، أجمعون ، ثمّ جمع ثم يذكر - بعد بيت آخر - الحكم بمنع تثنيه «أجمع» ، وجمعاء ، استغناء عن تثنيتهما بكلا وكلتا : واغن بكلتا فى مثّنى ، وكلا عن وزن «فعلاء» ووزن «أفعلا» (اغن بمعنى : استغن). وسيجىء هذا البيت لمناسبه أخرى فى ص ٥٢٢.

٣- لصحه التوكيد بهذه الألفاظ ، وإن لم توجد كلمه : «كل» ، طبقا لما تقدم.

٤- وهذا هو الحكم الغالب - كما سيجىء فى باب الممنوع من الصرف ج ٤ ص ١٩٤ م ١٤٧ -.

الكتيبه كلها جمعاء ، كتعاء ، بصعاء ، بتعاء - حضر المدعوون كلهم ، أجمعون ، أكتعون ، أبصعون ، أبتعون ، وحضرت المدعوات كلهن جمع - كتع - بصع - بتع. ويقاس على هذا غيرها من الصور التى تستعمل فى الإفراد والتذكير وفروعهما.

ويجب ملاحظه ما يأتى :

١- أن جميع ألفاظ التوكيد الملحقه بالثلاثه الأصليه لا تضاف مطلقا (لضمير ولا لغير ضمير (١)) بخلاف ألفاظ التوكيد المعنوى الأصليه مثل : «كلّ» وسواها ؛ فلابد من إضافتها لضمير مطابق للمؤكّد ، كما عرفنا.

٢- أنّ جميع ألفاظ التوكيد المعنوى الأصليه والملحقه - معارف ، فأما الأصليه فإنها معارف بسبب إضافتهما إلى الضمير الرابط ؛ فهى تكتسب منه التعريف. وأما الملحقه فإنها معارف بالعلميه ، لأن كل لفظ منها هو «علم جنس» يدل على الإحاطه والشمول ؛ ولهذا لا يجوز نصبه على الحال - فى الرأى الصحيح (٢) - ويجب منع الصرف فى : «أجمع» و «جمعاء» و «جمع» ، وكل ما كان من تلك الملحقات على وزن : فعل (٣).

٣- أن ألفاظ التوكيد الملحقه إذا اجتمعت وجب ترتيبها على الوجه السابق ، وقبلها - فى الغالب - لفظه : «كلّ» ، ويجب إعراب لفظه : «كلّ» توكيدا للمؤكّد الذى قبلها - وكذلك بقيه ما بعدها من الملحقات التى تجىء لتقويتها ، وإزاله الاحتمال عن شمولها ؛ فتعرب كل واحده منها توكيدا معنويّا للمؤكّد (المتبوع) وليس التالى توكيدا للتوكيد الذى سبقه - فى الرأى الأنسب (٤) -

---

١- إلا كلمه : «أجمع» المسبوقه بالباء الجاره الزائده لزوما (فى مثل : حضر الضيوف بأجمعهم) كما سيجىء فى ص ٥٢١.

٢- إلا على رأى يجيز تأويله بالمشتق ، وليس بين الأعلام الجنسيه ما يصح جمعه جمع مذكر سالما إلا ما كان منها دالا على الشمول التوكيدى ، نحو : «أجمع» وملحقاته ، فيقال ؛ «أجمعون وأجمعين» ... لأنه فى أصله مشتق (صفه) فهو فى أصله أفعل تفضيل أصاله (كما جاء فى الصبان ، ج ١ باب المعرب والمبنى عند الكلام على جمع المذكر).

٣- كما سيجىء فى باب الممنوع من الصرف ج ٤ ص ١٩٤ م ١٤٧.

٤- راجع الأشمونى ، وانظر ما يتصل بهذا فى «ب» من ص ٥١٢. وهناك رأى يجعل لفظ التوكيد بعد كلمه : «كل» تأكيدا لها ، وتقويه لإفادتها الإحاطه والشمول. وقد أشار إليه بعض الباحثين (ومنهم صاحب مجمع البيان فى علوم القرآن ج ١ ص ٣٩٩) لكن الرأى الأول أحسن وأنسب.

ولا يصح عطف هذه الملحقات بعضها على بعض. أو على شيء قبلها ما دامت مستعمله فى التوكيد ؛ لأن جميع ألفاظ التوكيد المعنوى - الأصليه والملحقه - لا يصح أن يسبقها عاطف ؛ - كما سلف (١) -.

وكذلك لا يصح - فى الرأى الأصح - الفصل بين كلمه : «كل» وما يليها من هذه الألفاظ الملحقه المستعمله فى التوكيد - كما تقدم (٢) -

٤- عرفنا (٣) أن جميع ألفاظ التوكيد الأصليه والملحقه إذا تعددت كانت توكيدا للمتبوع وحده ولا يصح أن يكون أحدها توكيدا للتوكيد -.

* * *

١- فى ص ٥٠٦.

٢- فى هامش ص ٤٣٦.

٣- فى «ب» من ص ٥١٢ وفى رقم ٣ من الصفحه السابقه.

زیاده وتفصیل

ا – من الأساليب الصحيحه – كما سبقت الإشاره (۱) – جاء القوم بأجمعهم (بفتح الميم ، أو ضمها). فكلمه : «أجمع» هذه من ألفاظ التوكيد القليله ، ولا بد أن تضاف إلى ضمير المؤكّد ، وأن تسبقها الباء الزائده الجاره. وهى زائده لازمه لا تفارقها. وتعرب كلمه : «أجمع» توكيدا مجرور اللفظ بالباء الزائده اللازمه ، فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاله المؤكّد (المتبوع). وهذا الإعراب أوضح وأيسر من إعرابها بدلا من المتبوع ، مجروره اللفظ بالباء فى محل رفع ، أو : نصب ، أو : جر ؛ لأن صاحب هذا الإعراب لا يجعل «أجمع» هنا من ألفاظ التوكيد ، برغم أنها – عنده – تؤدى معناه وتضاف إلى ضمير مطابق للمؤكّد.

* * *

ب – تتلخص أهم الأحكام السابقه الخاصه بألفاظ التوكيد المعنوى فيما يأتى :

۱– وجوب تقدم المؤكّد (المتبوع). ومماثله التوكيد له فى الضبط

۲– وجوب إضافه لفظ التوكيد إلى ضمير مطابق للمؤكّد إذا كان لفظ التوكيد أساسيّا ، لا ملحقا. وهذا الضمير لا يصح حذفه ولا تقديره.

۳– وجوب تطبيق أحكام التابع التى سبق بيانها ، (فى ص ۴۳۵).

على ألفاظ التوكيد.

۴– امتناع وجود عاطف يدخل على لفظ التوكيد إذا أريد بقاؤه للتوكيد.

۵– عدم قطعه.

۶– إذا تعددت ألفاظ التوكيد كانت لتوكيد المتبوع وحده وروعى فى تقديم بعضها عن بعض ترتيب خاصّ.

۷– جميع ألفاظ التوكيد الأصليه والملحقه معارف.

۱– فى هامش ، ص ۵۰۷ ورقم ۱ من هامش ص ۵۱۹ وفى الجزء الثانى – باب «حروف الجر» م. ۹ ص ۴۵۶ –

توكيد النكره

ألفاظ التوكيد المعنوى معارف (١) بذاتها ، أو بإضافتها إلى الضمير المطابق للمؤكّد. (المتبوع). والنكره تدل على الإبهام والشيوع ؛ فهما متعارضان تعريفا وتنكيرا.

لكن يجوز - فى الرأى الأصح - توكيد النكره إذا أفادها التوكيد شيئا من التحديد والتخصيص ؛ يقربها من التعريف نوعا. وإلا لا يجوز ، لأنه لا فائده منه.

وتتحقق استفادتها من التوكيد إذا اجتمع فيها أمران :

أولهما : دلالتها على زمن محدود بابتداء وانتهاء معينين معروفين ، كيوم وأسبوع ، وشهر ... ، أو على شىء معلوم المقدار ؛ كدرهم ، ودينار ... وثانيهما : أن يكون لفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطه والشمول التى عرفناها ؛ تقول عملت يوما كلّه - وسافرت أسبوعا جميعه - وتنقلت شهرا عامّته ... وتبرعت بدينار كلّه ... وكقول الشاعر (٢) :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب

يا ليت عدّه حول كلّه رجب

وعلى أساس ما تقدم لا يصح : عملت زمنا كله - ولا أنفقت مالا كله ؛ لأن النكره غير محدوده الوقت ، ولا معلومه المقدار. كما لا يصح ؛ عملت يوما نفسه ، أو عينه ؛ لأن لفظ التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطه والشمول (٣) ....

* * *

حذف المؤكّد (المتبوع) توكيدا معنويّا :

منعت جمهره النحاه حذف المؤكّد (المتبوع) بحجه أن الحذف مناف

١- سبق البيان فى رقم ٢ من ص ٥١٩.

٢- فى بعض الروايات.

٣- وفى جواز توكيد النكره التى يفيدها التوكيد يقول ابن مالك مبينا أنه جائز إن أفاد ، وأن البصريين لا يبيحونه مطلقا. وإن يفد توكيد منكور قبل وعن نحاه البصره المنع شمل ثم سرد بعد هذا بيتا سبق تسجيله وشرحه فى مكانه الأنسب (ص ٥١٨) هو : واغن بكلتا فى مثنّى ، وكلا عن وزن : «فعلاء» ووزن : «أفعلا»

للغرض من توكيده توكيدا معنويّا. وأجاز آخرون الحذف ، بشرط أن يكون المؤكّد (المتبوع) ضميرا رابطا فى جمله الصله ، أو : الصفه ، أو : الخبر ؛ نحو : جاء الذى أكرمت نفسه ، أى : أكرمته نفسه - جاء قوم أكرمت كلّهم ، أجمعين ، أى : أكرمتهم كلّهم أجمعين - الأسره أكرمت (١) كلّها أجمعين ، أى : أكرمتها كلها أجمعين ، وحذفه - عند هؤلاء - فى الصله أكثر من الصفه ، وفى الصفه أكثر من الخبر.

والأحسن الاقتصار على الرأى الذى يمنع الحذف جهد الاستطاعه ، لأن حجتهم أقرب إلى العقل والسّماع ، ورأيهم أبعد من اللبس والشك ، ولم يستند الموافقون على الحذف - إلى الأدله والأمثله المأثوره التى تكفى لتأييد رأيهم.

* * *

توكيد الضمير المرفوع المتصل والمنفصل توكيدا معنويّا ...

ا - إذا أريد توكيد الضمير المتصل ، المرفوع ، (المستتر أو البارز) توكيدا معنويّا يزيل الاحتمال عن الذات ، جىء بلفظ التوكيد الذى يحقق هذا الغرض ؛ وهو : «نفس» أو «عين» ، بشرط أن يفصل بينه وبين المؤكّد إما ضمير منفصل مرفوع يعرب توكيدا (٢) لفظيّا مناسبا للضمير السّالف ، (أى : للمؤكّد) ، وإما فاصل آخر ليس ضميرا ، نحو : أسرع أنت نفسك للصارخ. ونحو : رغبت أنت نفسك فى الخير - رغبتما أنتما أنفسكما فى الخير - رغبتم أنتم أنفسكم فى الخير - رغبتن أنتن أنفسكن فى الخير. ويجوز : (رغبت - حقّا - نفسك فى الخير) - (رغبت يوم الجمعه نفسك أن تسافر) - (رغبتما - حقّا - أنفسكما فى الخير) .. وهكذا. فالفصل واجب ، ولكن الفصل بالضمير المنفصل أحسن وأفصح (٣) ...

١- راجع ما سبق خاصّا بهذا المثال فى رقم ٢ من هامش ص ٥١٣ ومن المراجعه يتبين أن هذا الأسلوب صحيح ، ولكن إعراب كلمه : «كل» مختلف باختلاف الرأيين ؛ فهو هنا لا يحتمل إلا التوكيد المفيد للشمول ، بسبب وجود كلمه «أجمعين» بعده الداله على الكل «الجميعى» لا المجموعى ، وقد أوضحنا نوعى «الكل» فى رقم ۶ من هامش ص ٥١٢.

٢- انظر إعرابه فى ص ٥٣٠.

٣- وقد يكون من فائده الفصل على الوجه السالف منع احتمالات معنويه غير مقصوده فى بعض - - الصور ، ففى مثل : خرجت البقره ، عينها ، أو نفسها - قد يخطر بالبال أن المراد هو خروج عينها التى تبصر بها ، وخروج نفسها التى بها حياتها ، وهى : الروح ، فإذا جاء الفاصل منع هذا الاحتمال ، أو أضعف شأنه - وهذا صحيح - ويقولون : حملت الصور الأخرى التى لا احتمال فيها - على هذه!! والحق أن السبب هو استعمال العرب ليس غير.

وعلى أساس ما سبق لا يصح : " تكلم المحمدون هم أنفسهم" على اعتبار الضمير : (هم) توكيدا ، لأن المؤكّد (المحمدون) ليس ضميرا متصلا مرفوعا ، وإنما هو اسم ظاهر لا يؤكده الضمير توكيدا معنويّا (١) والاسم الظاهر أقوى فى الدلاله من الضمير ؛ إذ لا يحتاج إلى مرجع يفسره ، بخلاف الضمير.

أما فى نحو : " المحمدون أكرمتهم هم أنفسهم" فالفصل جائز لا واجب ؛ لأن المؤكّد ضمير متصل ، ولكنه ليس مرفوعا ؛ فيؤكّد الضمير بالضمير ، ويجوز : المحمدون أكرمتهم أنفسهم بغير توكيد بالضمير. وأما فى نحو : المحمدون قاموا كلّهم ، فالفصل جائز أيضا لا واجب ؛ لأن لفظ التوكيد وهو : «كل» ليس : «النفس» أو «العين» (٢) ...

ب - وإذا أريد توكيد الضمير المرفوع المنفصل ، بالنفس» أو : «بالعين» ، فحكمه حكم توكيد الاسم الظاهر بهما ؛ كلاهما لا يحتاج إلى

١- فى ص ٥٢٨ صوره تدل على صحه التوكيد اللفظى - لا المعنوى - بالضمير.

٢- فيما سبق يقول ابن مالك. وإن تؤكّد الضّمير المتّصل بالنّفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرّفع ، وأكّدوا بما سواهما ، والقيد لن يلتزما يقول : إذا أردت أن تؤكد الضمير المتصل بواحد من لفظى التوكيد : «النفس» أو «العين» صح التوكيد بأحدهما بعد أن يسبقه التوكيد اللفظى بضمير منفصل يفصل بين التابع والمتبوع. ولما كان البيت السابق لا يبين نوع الضمير المتصل الذى يراد توكيده ، أهو مرفوع ، أم غير مرفوع - تدارك الأمر فى البيت الذى يليه فقال : «عنيت ذا الرفع» ، أى : قصدت بالضمير المتصل صاحب الرفع ، أى الضمير المتصل المرفوع. وأوضح بعد ذلك جواز التوكيد المعنوى بلفظ آخر مناسب ، غير لفظتى «نفس» و «عين» ، وبفاصل غير ذلك الضمير المنفصل ... و ... أو بلا فاصل ، فالتقييد بالنفس والعين لازم عند توكيد الضمير ، وكذا التقييد بالفاصل غير لازم ما دام المتبوع ليس ضمير رفع متصل.

فاصل ؛ تقول : أنت نفسك سافرت - أنتما أنفسكما سافرتما - أنتم أنفسكم سافرتم ... وهكذا ...

* * *

القسم الثانى التوكيد اللفظىّ

اشاره

(۱) : هو تكرار اللفظ السابق بنصّه (۲) ، أو بلفظ آخر مرادف (۳) له.

والمؤكّد (المتبوع) ، قد يكون اسما ، نحو : الشمس الشمس أمّ الأرض. وقد يكون فعلا ؛ نحو : تتحرك تتحرك الأجرام السماويه ، وقد يكون حرفا ؛ نحو : نعم نعم أيها الداعى إلى الهدى. وقد يكون جمله فعليه ، أو : اسميه ؛ نحو : (الخير محمود المغبّه - تواتيك عواقبه). (الخير محمود المغبّه - تواتيك عواقبه). وقد يكون اسم فعل ؛ نحو :

۱- تقدم القسم الأول (المعنوى) فى ص ۵۰۱. وفى رقم ۲ من هامش تلك الصفحه بيان المدلول الحقيقى للتوكيد اللفظى.

۲- ولا يضر أن يدخل على نصه بعض تغيير يسير ، كقوله تعالى : (فَمَهِّلِ) الكافرين أمهلهم رويدا». فكلمه : «أمهل» توكيد لفظى للفعل السابق. والضمير : «هم» عائد على : «الكافرين» لا محل له من الإعراب (انظر ا» من الأحكام التى فى ص ۵۲۷) ومن هذه الآيه يفهم أيضا أنه يجوز فى التوكيد اللفظى الفصل بين المؤكّد والمؤكّد. وشىء آخر قاله النحاه فى ج ۴ : «باب تابع المنادى» عند بيت ابن مالك : فى نحو : سعد سعد الاوس ينتصب ثان وضمّ وافتح اوّلا تصب إن ضمّيت. كلمه : «سعد» الأولى كانت الثانيه منصوبه ، على اعتبارها توكيدا لفظيا ، أو مفعولا به لفعل محذوف ، أو بدلا ، أو عطف بيان ، أو منادى ... ثم قالوا : كيف تعرب توكيدا لفظيا مع اتصالها بما لم يتصل به المتبوع (وتقدم مثل هذا الاعتراض فى رقم ۱ من هامش ص ۴۵۶) ومع اختلاف جهتى التعريف بينهما؟ إذ تعريف المتبوع هنا بالعلميه ، أو بالنداء - على الخلاف فى ذلك - وتعريف التابع بالإضافه ، لأنه لا يضاف حتى يجرد من العلميه ..؟ أجابو : قد يكتفى فى التوكيد اللفظى بظاهر التعريف ، وإن اختلفت جهته ، وتباين المعرف ، أو اتصل به شىء (راجع حاشيه الخضرى عند البيت السالف. وستجىء الإشاره لهذا أيضا فى ج ۴ رقم ۲ من هامش ص ۴۰) وللبحث صله بما سيجىء فى القسم الأول من أحكام البدل - ص ۶۷۶ وبالقاعده الهامه التى فى ص ۶۷۹ وتختص بعدم اتصال البدل بعامله.

۳- المرادف هو : لفظ يؤدى معنى لفظ آخر تماما ، ويخالفه فى حروفه ، فمن الأسماء الفضه واللجين - الذهب والتبر - ... ومن الأفعال قعد وجلس ... ، ومن الحروف : نعم وجير ... ، ومن المرادف قولهم : أنت حقيق قمن .. ومعنى كل من الكلمتين : جدير. ومن هذا النوع - عند الفراء - الحرفان : ما ، وأنّ المصدريتان ؛ فى قوله تعالى : (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ...).

هى الدنيا تقول بملء فيها

حذار حذار من بطشى وغدرى

ومثال التوكـد اللفظى بالمرادف : الـذهب التبر مختبىء فى صـحارينا ... هذا ، وفى جميع صور التوكيد اللفظى وحالاته لا يصـح تكرار اللفظ السابق (وهو : المؤكّد) ، أكثر من ثلاث مرات ؛ كقول الشاعر :

ألا حبّذا ، حبّذا ، حبّذا

صديق تحملت منه الأذى

وقول الآخر :

ألا ، يا اسلمى ، ثم (١)

اسلمى ، ثمّت (٢) اسلمى

ثلاث تحيّات ، وإن لم تكلّمى (٣)

...

الغرض منه

الغرض من التوكيد اللفظىّ (۴) ؛ أمور ؛ أهمها : تمكين السامع من تدارك لفظ لم يسـمعه ، أو سمعه ولكن لم يتبينه. وقد يكون الغرض التهديد ؛ كقوله تعالى فى خطاب المعاندين بالباطل : (كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ، ثُمَّ كَلَّا ، سَوْفَ تَعْلَمُونَ.)

وقد يكون التهويل : كقوله تعالى : (وَما أَدْراكَ (۵) ما يَوْمُ الدِّينِ (۶)؟ ثُمَّ ما أَدْراكَ ما يَوْمُ الدِّينِ)؟.

وقد يكون التلذّذ بترديد لفظ مدلوله محبوب مرغوب فيه ، نحو : (الصـحه ، الصحه!! ، هى السعاده الحقّه الحقّه) - (الجنه الجنه!! ما أسعد من يفوز بها.) - (الأمّ ، الأمّ!! أعذب لفظ ينطق به الفم (٧).) ..

١- إذا كان التوكيـد اللفظى جمله مكرره جاز أن تكون مسـبوقه بحرف العطف «ثم» أو «الفاء» وعندئذ لا يكونان حرفى عطف ، وإنما يخضعان للحكم الخاص بهذه الصوره ، وهو مدون فى «ه» من ص ۵۳۶ وبهامشها هذا البيت لمناسبه هناك.

٢- إذا كان التوكيـد اللفظى جمله مكرره جاز أن تكون مسـبوقه بحرف العطف «ثم» أو «الفاء» وعندئذ لا يكونان حرفى عطف ، وإنما يخضعان للحكم الخاص بهذه الصوره ، وهو مدون فى «ه» من ص ۵۳۶ وبهامشها هذا البيت لمناسبه هناك.

٣- أى : وإن لم تتكلمى.

٤- الفرق بينه وبين النعت موضح فى الملاحظه الهامه (رقم ٢ من هامش ص ٤٣٨).

٥- ما أعلمك؟ ما أخبرك؟ - أدرى : فعل ماض ، فى هـذا البيت وهى فى الآيتين بعـده توكيد لفظى لبعض الحروف والأسـماء والأفعال والجمل ، فراجع الحكم فى ص ٥٢٧ وص ٥٣٧ وما بعدهما.

٦- يوم الجزاء والحساب ، وهو يوم القيامه.

٧- وقد اقتصر ابن مالك فيما سبق على تعريف التوكيد بقوله : وما من التّوكيد لفظىّ يجى مكرّرا : كقولك : ادرجى ادرجى

هذا ، والأغراض السالفه هى أهم ما يميز التوكيد اللفظى بالمرادف من عطف البيان - كما سيجىء فى بابه (١) ...

* * *

أحكامه

للتوكيد اللفظى أحكام تختلف باختلاف نوع المؤكّد (المتبوع) من ناحيه أنه اسم ، أو فعل ، أو حرف ، أو جمله ، أو اسم فعل ، وتتلخص هذه الأحكام فيما يأتى ، (والأول منها عام ينطبق على جميع أنواع التوكيد اللفظى ، ولا يختلف فيه نوع عن نوع) :

ا - اللفظ الذى يقع توكيدا لفظيّا ، ممنوع من التأثر والتأثير ، (أى : لا تؤثر فيه العوامل ؛ - فلا يكون مبتدأ ، ولا خبرا ، ولا فاعلا ، ولا مفعولا به ، ولا غيره ... ؛ فليس له موضع ، ولا محل من الإعراب ، مطلقا - وكذلك ليس له تأثير فى غيره مطلقا ؛ فلا يحتاج لفاعل ، أو مفعول ، أو مجرور ، أو غيره (٢) ...) وإنما يقال فى إعرابه : «إنه توكيد لفظى لكذا.» ؛ فهو تابع له فى ضبطه الإعرابىّ ، من غير أن يكون كالمتبوع فاعلا ، أو مفعولا ، أو مبتدأ ، أو غير ذلك .. ومن غير أن يكون له محلّ من الإعراب ، أو معمول ... ولا فرق فى هذا الحكم بين أن يكون لفظ التوكيد اسما ، أو فعلا ، أو حرفا ، أو جمله ، أو اسم فعل ؛ ففى مثل : إن الشمس إن الشمس قاتله للجراثيم ، تعرب : «إنّ» الثانيه «توكيدا لفظيّا» ، وليس لها عمل ولا محلّ. كما تعرب «الشمس» الثانيه «توكيدا لفظيّا» وليس لها عمل ولا محلّ ، وليست معموله. و «قاتله» خبر «إن» الأولى ، التى لها العمل وحدها ، وهى التى تحتاج إلى الاسم والخبر ، دون الثانيه.

١- إيضاح الفرق بينهما فى ص ٥٤٢. وسيجىء فى رقم ١ ، ٢ من هامش ص ٦٦٧ ما يفيد التشابه الظاهرى - أحيانا - بين ألفاظ بدل الكل ، وعطف البيان ، والتوكيد اللفظى ، وطريقه التفريق بين كل منها.

٢- سبق هذا الحكم لمناسبه أخرى فى باب : «التنازع» (ج ٢ ص ١٧٩ «د» م ٧٣) ويعارضه رأى آخر مدون هناك ، ثم بيان الفيصل فى الأمر - وله إشاره أيضا فى ج ٢ م ٦٦ ص ٧٠ -.

ويصح أن يقال - كما سيجيء (١) - : إن الشمس إنها قاتله للجراثيم. فكلمه «إن» الثانيه توكيد لفظى لا عمل لها ولا محلّ ، و «ها» ضمير عائد على الشمس ، مبنى على السّكون ، لا محل له من الإعراب ؛ فليس اسما ل «إنّ» ، ولا لغيرها ، ولا عاملا ، ولا معمولا لشيء مطلقا ؛ وإنما هو مجرد رمز يحاكى (٢) اسم «إن» الأولى ، ويعرب توكيدا لفظيّا له (٣) ... وهكذا كل رمز آخر يشبهه.

ومن الواجب مراعاه ما سبقت (٤) الإشاره إليه ، وهو : أن المؤكّد (المتبوع) لا يصح تكراره أكثر من ثلاث مرات.

ب - إن كان المؤكد (وهو : المتبوع) اسما :

١- فإن كان اسما ظاهرا (ومثله : اسم الفعل). فتوكيده اللفظىّ يكون بمجرد التكرار ، نحو : النجوم النجوم معلقه فى الفضاء ، والشمس واحده منها ، والأرض الأرض كالحصاه الصغيره بين آلاف من الكواكب الأخرى. فكلمه : «النجوم» الثانيه ، وكذلك كلمه : «الأرض» الثانيه - توكيد لفظىّ ، وكلتاهما تضبط كالأولى ، لأنها تابعه لها فى الضبط فقط ، من غير أن يقال عن الثانيه إنها مبتدأ ، أو خبر ؛ أو فاعل ، أو غيره مما له موقع إعرابى ... ويستثنى من هذا الحكم الأسماء الموصوله ، فإنها لا تؤكّد توكيدا لفظيّا إلا بإعاده لفظها وصلته معه ، فلا يجوز تكرار اسم الموصول وحده دون تكرار صلته. نحو : الذى سمك السماء. الذى سمك السماء - قادر على دكّ عروش الظالمين ...

هذا ، والأغلب أن الاسم الظاهر لا يكون توكيده اللفظى ضميرا - لما سبق بيانه (٥) -.

١- فى رقم ٣ من ص ٥٣٢.

٢- يقولون فى إعراب هذا إنه جاء بقصد محاكاه الاسم السابق ، فما المراد بالمحاكاه من الناحيه الإعرابيه؟ أهى التوكيد اللفظى أم شيء غيره؟ فإن كانت هى التوكيد اللفظى فكيف نوفق بينها وبين ما نصوا عليه (فى هذا الباب - وغيره - ص ٥٢٤) من أن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر ، إذ الاسم الظاهر أوضح منه ، لعدم حاجته إلى مرجع يفسره؟ أهذه الحاله مستثناه ، والقاعده السالفه أغلبيه؟ نعم هذا الذى يفهم من كلام فى حاشيه ياسين على شرح التصريح فى أول بحث : «التوكيد اللفظى».

٣- ومثله الضمير : «هم» فى قوله تعالى : (فَمَهِّلِ الْكافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْداً) - انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٢٥ -.

٤- فى ص ٥٢٦.

٥- فى ص ٥٢٤ وانظر رقم ٢ من هذا الهامش.

٢- وإن كان المؤكّد (وهو المتبوع) ضميرا متصلا - مرفوعا ، أو غير مرفوع - فمن الممكن توكيده توكيدا لفظيّا بضمير يماثله فى معناه لا فى لفظه ؛ فيكون توكيده بالضمير المنفصل المرفوع المناسب له فى الإفراد والتذكير وفروعهما ؛ نحو : أرأيت أنت (١) الخير وافى خاملا- يفرحك أنت وصول الحق إلى صاحبه - هل لك أنت فى عمل الخير فتؤجر؟. ونحو : أرأيتما أنتما ... أرأيتم أنتم .. أرأيتن أنتن .... (٢) ففى الأمثله السالفه وقع الضمير المنفصل المرفوع (أنت وفروعه) ، توكيدا لفظيّا لضمير قبله متصل ، مرفوع ، أو : منصوب ، أو مجرور ؛ وفى كل حاله من الثلاث يعرب الضمير «أنت» ، وفروعه - توكيدا لفظيّا مبنيّا على الفتح أو غيره ، ولا يقال فيه إنه مبنى فى محلّ رفع ، أو : نصب ، أو : جر ، إذ ليس للتوكيد اللفظىّ محل إعرابىّ ، لأن المحل الإعرابى لا يكون إلا للمبتدأ ، أو الخبر ، أو الفاعل ، أو غيرها مما له موضع إعرابى لا يقوم على التوكيد اللفظىّ.

ومن الضمير المرفوع المتصل ما هو بارز كالأمثله السابقه ، وما هو مستتر كالفاعل لكل من الأفعال الآتيه فى قوله عليه السّلام : «كل واشرب ، والبس فى غير مخيله (٣) ولا كبر» ... فكل فعل من هذه الأفعال له فاعل ضمير مستتر مرفوع ، تقديره : أنت. فإذا أريد توكيد هذا الفاعل المستتر توكيدا لفظيّا فتوكيده بالضمير المرفوع البارز «أنت» ، وهو غير الفاعل المستتر. فنقول : كل أنت ، واشرب أنت ، والبس أنت ، «فأنت» الضمير الظاهر هو توكيد لفظى للمستتر ، ومثله قول الشاعر :

إذا ما بدت من صاحب لك زلّه

فكن أنت محتالا لزلّته عذرا

فالضمير : «أنت» البارز توكيد لاسم : «كان» المستتر ، وتقديره : أنت ، أيضا.

والضمير : «أنت» المؤكّد ، هو فى أصله أحد ضمائر الرفع البارزه فحقه أن يؤكّد الضمير المرفوع فقط ، لكنه - على الرغم من هذا - يكون أحيانا

١- وهذا كقوله تعالى (وَما تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً ، وَأَعْظَمَ أَجْراً) حيث وقع الضمير المنفصل المرفوع : «هو» توكيدا لفظيا للضمير المتصل المنصوب ، وهو الهاء فى آخر الفعل «تجدوه»

٢- ومثل «هم» المؤكده لواو الجماعه فى قوله تعالى : (وَما ظَلَمْناهُمْ وَلكِنْ كانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ.)

٣- اختيال - كبر.

كثيره توكيدا لفظيّا لضمير غير مرفوع كما علمنا ، فيخالف بهذا ما يناسب أصله الأول ، ولكن هذه المخالفه مقبوله ، وقياسيه قويه.

٣- وإن كان المؤكّد (وهو : المتبوع) ضميرا متّصلا - مرفوعا ، أو غير مرفوع - وأريد توكيده بضمير يماثله فى اللفظ والمعنى معا ، وفى الاتصال ، وفى النوع الإعرابىّ (١) - فلابد أن يعاد مع التوكيد اللفظ الذى يتصل - مباشره - بالمؤكّد (المتبوع) ، أى : أنه لا بد من تماثل الضميرين (التابع والمتبوع) فى اللفظ ، وفى المعنى ، وفى الاتصال ، وفى أن يسبق كل ضمير منهما - مباشره - لفظ يماثل الذى يسبق الآخر فى نصّه ومعناه ، نحو : (انساب حولى صوت غنائى ساحر ؛ فجعلت جعلت ، أسمعه أسمعه ، وأصغى إليه إليه ؛ فامتلأت النفس سرورا). ولا يصح إعاده المؤكّد (المتبوع) وحده لأن هذا يخرجه عن الاتصال.

ففى الأمثله المذكوره أريد توكيد الضمير المتصل المرفوع ، وهو : «التاء» التى فى آخر الفعل الأول : «جعل» فأكدنا هذا الضمير بمثله فى كل ما أوضحناه ، وهو «التاء» الثانيه التى هى كالأولى فى لفظها ، وفى أنها ضمير ، متصل ، للرفع ، مسبوق بفعل كالفعل الذى سبق المؤكّد (المتبوع). وكذلك أريد توكيد الضمير المتصل المنصوب ؛ وهو : «الهاء» فى آخر الفعل الأول : «أسمع» فأكدناه «بالهاء» الثانيه التى تماثله فى لفظه ، ومعناه ، واتصاله ، ووقوعه بعد فعل كالفعل الذى سبق المؤكّد (المتبوع). وكذلك أريد توكيد الضمير المجرور ، وهو : «الهاء» التى بعد «إلى» الأولى ، فأكّدناه بالهاء الثانيه التى تماثله فى لفظه ومعناه ، واتصاله ، ووقوعه بعد حرف جو يماثل الحرف الذى قبلى المؤكّد (المتبوع) تمام المماثله ... (هذا ، وكل لفظ تكرر - بعد الأول - لا يكون له محل إعرابى كما سبق) (٢) ....

١- المراد : أن يكونا معا من نوع واحد ، كأن يكونا من ضمائر الرفع التى للمتكلم ، أو التى للمخاطب ، أو الغائب ، مع ملاحظه أن الضمير الذى للتوكيد اللفظى لا يعرب شيئا ، ولا محل له ، - كما شرحنا -.

٢- فى «ا» ص ٥٢٧ وما بعدها ، وفى توكيد الضمير المتصل توكيدا لفظيا ، ووجوب أن يعاد معه عند توكيده الاسم الظاهر المتصل به - يقول ابن مالك : ولا تعد لفظ ضمير متّصل إلّا مع اللّفظ الّذى به وصل ثم يقول فى آخر الباب : - ومضمر الرّفع الّذى قد انفصل أكّد به كلّ ضمير اتّصل ولم يذكر ابن مالك بقيه التفاصيل.

٤- وإن كان المؤكّد (المتبوع) ضميرا منفصلا مرفوعا أو منصوبا (١) فتوكيده اللفظى يكون بتكراره بغير شرط. (أى : أن توكيده يكون بضمير يماثله لفظا ومعنى) فمثال المرفوع : أنت أنت مفطور على حب الخير. ومثال المنصوب قول الشاعر :

وإيّاك إيّاك المراء (٢) ،

فإنه

إلى الشّرّ دعّاء ، وللشّرّ جالب

ويتضح من هذا أن المنفصل المنصوب لا يصح توكيده بالمنفصل المرفوع ، فلا يقال إياك أنت أكرمت ، ولا ما أكرمت إلا إياك أنت ، على اعتبار كلمه : «أنت» للتوكيد فى الصورتين.

ح - إن كان المؤكّد فعلا - ماضيا أو مضارعا (٣) - فإن توكيده اللفظى يكون بتكراره وحده دون تكرار فاعله (٤) ولا يكون للفعل المؤكّد (التابع) فاعل ؛ إنما الفاعل للأول (المتبوع) كقول أعرابى ، وقد سئل : أتقول الحق؟ فأجاب : (وهل يقول يقول غيرى الحق؟ وأنا من معشر ولد ولد الحق معهم ، ولم يفارقهم). فلفظه : «يقول» الثانيه ، ومثلها : «ولد» الثانيه - لا محل لها من الإعراب.

د - وإن كان المؤكّد حرفا :

١- فإن كان حرف جواب (٥) - يفيد الإثبات أو النفى - فتوكيده اللفظى يكون بتكراره فقط ؛ كقول أعرابى لأخيه الحزين : (فيم الأسف على مافات

١- ولا وجود لضمير منفصل مختص بالجر.

٢- المجادله بالباطل.

٣- أما فعل الأمر فلا يمكن توكيده وحده بغير فاعله - فى الأصح -

٤- إذ لو تكرر الفاعل مع فعله لخرج الأمر من توكيد الفعل وحده توكيدا لفظيا إلى توكيده مع فاعله ، فتدخل المسأله فى توكيد الجمله الفعليه كلها بجمله فعليه كامله. ومن آثار هذا الفرق أن المضارع المنصوب أو المجزوم إذا أريد توكيده وحده توكيدا لفظيا وجب أن يكون المضارع الذى يؤكده منصوبا أو مجزوما مثله ، ففى مثل : لم يتهاون الحازم ، ولن يهمل ... نقول : لم يتهاون يتهاون الحازم ، ولن يهمل يهمل ، بجزم المضارع : «يتهاون» الثانى ، تبعا للأول ، وينصب المضارع الثانى : «يهمل» تبعا للأول أيضا. أما عند اعتبار الثانى مع فاعله هما جمله مؤكّده فلا يصح متابعته للأول فى الجزم ولا النصب ، ومما يوضح هذا ما سيجىء (فى ص ٦٤٥) من بيان الفرق بين عطف الفعل على الفعل وعطف الجمله الفعليه على الفعليه.

٥- سيجىء فى الزياده والتفصيل (ص ٥٣٥) بيان يفيد أن هذا الحكم ليس مقصورا على - - حروف الجواب وحدها ، وإنما يشمل بعض حروف أخرى. وحروف الجواب نوعان : ما يجاب به للموافقه على الشىء المسئول عنه وأنه ثابت واقع ومحقق ،

مثل نعم – أجل – جير – إى ... ، وما يجاب به لبيان عدم الموافقه عليه ، وأنه غير واقع ، مثل : لا – بلى.

وليس على الأرض باق؟ نعم نعم. ليس فى طول الحزن إلا إطاله الشقاء ، واستدامه العذاب) ... وقول آخر ، وقد سئل : لم تحاذر فلانا وهو يصادقك؟ فأجاب : (لا. لا ؛ فليس المنافق بالصديق. ورب أصداقه ظاهره ، باطنها عداوه كامنه ، وهى أشد ضررا ، وأعمق خطرا من العداوه السافره) ...

٢- وإن كان المؤكّد حرفا غير جوابىّ وقد اتصل به ضمير - فتوكيد هذا الحرف لا يكون بتكراره وحده ، وإنما يكون بتكراره ومعه الضمير المتصل به. ويجب الفصل بين المؤكّد والمؤكّد بفاصل مّا ؛ نحو : لك (١) لك منزله الشقيق البارّ ؛ وبك بعد الله بك أستعين ... وكقول الشاعر :

أيا من لست أقلاه (٢)

ولا فى البعد أنساه

لك الله على ذاكا

لك الله لك الله

٣- وإن كان المؤكّد حرفا غير جوابىّ - أيضا - وقد اتصل باسم ظاهر فتوكيده اللفظى يكون بتكراره ومعه الاسم الظاهر ، أو ضمير هذا الاسم الظاهر ، - وإعاده الضمير أفصح - ، وفى الحالتين يجب الفصل بين الحرفين ؛ المؤكّد والمؤكّد. ويصح فى الفصل الاكتفاء بذلك الاسم الظاهر ، نحو : (إن العاقل الكريم ، إن العاقل الكريم ، أحرص على إماته الحقد من تنميه أسبابه) أو : (إن العاقل ، إن العاقل أحرص على إماته الحقد ...) ، أو : (إن العاقل إنه أحرص على إماته الحقد ...) ومثل : (آفه النصح أن يكون جهارا ، فليت الناصح الحكيم ليت الناصح الحكيم لا يعلنه) ، أو : (ليت الناصح لا يعلنه) ، أو : (ليت الناصح ليته لا يعلنه) ومن أمثله الفصل بالاسم الظاهر وحده قول الشاعر :

فتلك ولاه السوء قد طال ملكهم

فحتّام (٣) حتّام العناء

المطوّل؟

١- قد فصلت الكاف الأولى بين اللامين. والأحسن أن يكون الفاصل لفظا غير داخل فيما تكرر.

٢- أكرهه وأبغضه (قلى ، يقلى - كرمى يرمى - وقلى يقلى كتعب يتعب ، لغه ، بمعنى : كره يكره).

٣- أى : إلى متى ..؟ والفاصل هو : «ما» الاستفهاميه المجروره ، التى حذفت «ألفها» وصلا.

ولو كان الحرف المؤكّد داخلا على مضاف فالحكم السابق أيضا فيتكرر المؤكّد (المتبوع) ومعه الاسم المضاف والمضاف إليه أو ضمير المضاف إليه : والأحسن إعاده الضمير مع الفصل بينهما فى الحالتين. نحو : الكريم يود الكريم ، واللئيم يودّ الناس على رجاء الفائده. على رجاء الفائده ، أو : على رجاء الفائده على رجائها (١) ...

٤- وإن كان المؤكّد حرفا غير جوابى - أيضا - وقد دخل على حرف آخر فالتوكيد اللفظى يكون بتكرار الأول مع ما دخل (٢) عليه. ومن أمثله هذا دخول «يا» على «ليت» فى قول الشاعر (٣) :

ويا ليتنى ثم (٤) يا ليتنى

شهدت وإن كنت لم أشهد

هذا ، وتوكيد الحروف توكيدا لفظيّا على غير الوجه السالف ضعيف ، بل شاذ ، لا يصح القياس عليه ، كقول القائل :

إن إنّ الكريم يحلم ما لم

يرين من أجاره قد أضيما

فقد تكرر الحرف : «إنّ» بغير فصل ولا إعاده شىء. ومثل قول الآخر :

حتى تراها (٥) وكأنّ وكأن (٦)

أعناقها مشددات بقرن (٧)

١- فى توكيد الحروف يقول ابن مالك : كذا الحروف غير ما تحصّلا به جواب ، كنعم ، وكبلى يشير بقوله : «كذا» إلى ما سبق فى بيت قبل هذا من أن توكيد الضمير المتصل لا يكون إلا بإعادته وإعاده الاسم الذى اتصل به. وكذا الحروف لا يعاد لفظها - إن كانت لغير الجواب - إلا بإعاده الاسم الظاهر المتصل بها - أو الضمير - ، أما حروف الجواب فتعاد وحدها. ثم ختم الباب ببيت سبق تسجيله وشرحه فى مكانه الأنسب (ص ٥٣٠) وهو قوله : ومضمر الرّفع الّذى قد انفصل أكّد به كلّ ضمير اتّصل

٢- إلا فى مسأله يجىء بيانها فى باب «البدل» - ص ٦٧٩ - حيث يصح إعاده حرف الجر ، وعدم إعادته ؛ طبقا للتفصيل المدون هناك.

٣- هو مالك بن أعين الحجازى ، المتوفى سنه ٢٤٨ ه - كما فى معجم الشعراء للمرزبانى حرف العين ، ص ٢٦٨. -

٤- انظر ما يختص بالعطف فى (ه) ص ٥٣٦.

٥- الضمير : للمطايا.

٦- أصلها : «كأن» المشدده النون ، ثم خففت نونها.

٧- بحبل.

فقد تكرر الحرف «كأنّ» من غير إعاده شيء معه ، ولكن وجد فاصل بين الحرفين. وهو : «واو» العطف ، فكان الضعف هنا أخف منه فى البيت السابق (١). ومثل قول الآخر يشكو حاله وحال أتباعه :

فلا والله لا يلفى (٢)

لما بى

ولا للما بهم أبدا دواء

فقد تكرر الحرف اللام (للما) بغير فصل ولا إعاده شيء. والتوكيد هنا واضح الثقل ؛ لأن الحرف فردى ؛ فتكراره مباشره يزيد ثقله ويوضحه (٣).

وأخف منه فى الثقل لاختلاف الحرفين مع منعهم إياه إلا فى المسموع ، قول الشاعر :

فأصبحن لا يسألنه عن بمابه

أصعّد فى علو الهوى أم تصوّبا

فقد أتى «بالباء» بعد «عن» وهما يستعملان فى معنى واحد ؛ إذ يقال سألت به ، وسألت عنه (٤).

والحق أن هذه الأمثله ثقيله ، فوق أن الدافع إلى أكثرها قد يكون الضروره الشعريه. فاستبعادها أفضل.

١- سيجيء فى الزياده - ص ٥٣٥ - أن حرف العطف يعتبر من الفواصل المبيحه للتكرار مباشره. لكن حرف العطف الفردى - كالواو والفاء - يعتبر مسوغا مشوبا بالضعف. وإذا وقع حرف العطف فاصلا فى التوكيد صار مهملا لا يعطف ، ولا أثر لوجوده غير الفصل - طبقا للبيان الآتى فى «ه» من ص ٥٣٦.

٢- لا يلقى : لا يوجد.

٣- فى كتاب معانى القرآن للفراء أمثله متعدده لتكرار الحرف الفردى وغير الفردى ج ١ ص ٦٧.

٤- ومن المسموع اجتماع : «كى» و «أن» المصدريه وقبلهما «اللام» فى مثل : عاونت الضعيف لكى أن تشيع الموده بين الناس ، فقد أجازوا أن تكون اللام جاره و «كى» جاره ، توكيدا لها. كما أجازوا أن تكون «كى» مصدريه ، و «أن» مصدريه توكيدا لها. وما سبق بالرغم من إباحته - غير مستحسن. وسيجيء التفصيل فى ج ٤ باب إعراب الفعل.

زیاده وتفصیل

عرفنا أن توكيد الحروف الجوابيه توكيدا لفظيّا لا يتطلب أكثر من تكرار الحرف ، وأشرنا (۱) إلى أن هذا الحكم ينطبق على بعض حروف أخرى ؛ فقد قالوا (۲) : لا يشترط شيء عند توكيد الحرف توكيدا لفظيّا إن كان الحرف للجواب كقول الشاعر :

لا - لا - أبوح بحبّ بثنه إنها

أخذت عليّ مواثقا وعهودا

وكذلك إن كان مفصولا من المؤكّد بسكته (۳) ؛ كقول الشاعر :

لا ينسك الأسى تأسّيا ؛ فما

ما من حمام أحد معتصما (۴)

أو : كان مفصولا بجمله اعتراضيه ؛ نحو : إنّ - وأنت تعرف ما أقول - إن شر الإخوان من يخذل أخاه عند الشدائد.

أو : كان مفصولا بعاطف (۵) كقول الشاعر :

ليت شعرى!! هل ، ثم هل آتينهم

أم يحولنّ دون ذاك حمام؟

۱- فى رقم ۵ من هامش ص ۵۳۱.

۲- راجع حاشيه ياسين على شرح التصريح فى هذا الموضع.

۳- ترك الكلام.

۴- تحققت السكته فى هذا البيت بالسكوت المؤقت الذى حصل بعد قراءه الشطر الأول ، وقبل البدء فى قراءه الشطر الثانى.

۵- انظر رقم ۱ من هامش ص ۵۳۴.

ه – وإن كان المؤكّد جمله اسميه أو فعليه جاز تكرارها بعطف صوريّ أو بغير عطف. والأكثر أن يكون بالعطف الصّوريّ ، وأن يكون العاطف المهمل هو الحرف «ثمّ» (١) – غالبا –. ومن الأمثله قوله تعالى : (كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ، ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ،) وقوله تعالى : (وَما أَدْراكَ ما يَوْمُ الدِّينِ ، ثُمَّ ما أَدْراكَ ما يَوْمُ الدِّينِ)(٢) ... وقولهم للتّقيّ : (الثواب عظيم ، الثواب عظيم). وللشقى : (الحساب عسير ، الحساب عسير).

ومما تجب ملاحظته أن العاطف هنا مهمل – لا يعطف مطلقا ، فهو صوريّ ، أى : فى صوره العاطف وشكله الظاهر ، دون حقيقته (٣) ..

ويجب ترك العطف بين الجملتين إذا أوقع فى لبس ، نحو : عاقب الحاكم اللصوص ، عاقب الحاكم اللصوص ، فلو قلنا ؛ عاقب الحاكم اللصوص ثم عاقب الحاكم اللصوص – لوقع فى الوهم أن العقاب تكرر ، وأنه مرتان ، إحداهما بعد الأخرى. مع أن المراد : مره واحده.

و – نعيد هنا ما قلناه فى مناسبه سابقه (٤) ، وهو أن توكيد المصدر لعامله نوع من التوكيد اللفظيّ ، فيؤكد نفس عامله إن كان مصدرا مثله ، ويؤكد مصدر عامله الذى ليس بمصدر ، ليتحد المؤكّد والمؤكّد معا فى نوع الصيغه ؛ تطبيقا لشرط التوكيد اللفظى – ومنه التوكيد بالمصدر الذى نحن فيه – فمعنى

١– الأكثر أن العاطف هو «ثم» وليس بالواجب المتعين فى رأى «الرضى» الذى يبيح مجىء «الفاء» مكان «ثم» ؛ مستدلا بقوله تعالى : (أَوْلى لَكَ فَأَوْلى ...) إذ التقدير عنده : (أولى لك فأولى لك) ؛ فكلمه : «أولى» الثانيه مبتدأ حذف خبره ، والجمله الاسميه من هذا المبتدإ وخبره المحذوف توكيد لفظى للجمله الاسميه التى قبل الفاء المهمله. أما غير الرضى فيوجب الاقتصار على الحرف : «ثم» ويقول إن الآيه السابقه كامله هى : (أولى لك فأولى ، ثم أولى لك فأولى) فما بعد الفاء جمله اسميه معطوفه عطفا حقيقيا على الجمله الاسميه قبلها ، والجمله بعد الحرف «ثم» المهمل توكيد لفظى للجمله قبلها. ورأى الرضى أحسن.

٢– ومثل قول الشاعر – وقد سبق فى ص ٥٢٦ – : ألا يا اسلمى ، ثم اسلمى ، ثمت اسلمى ...

٣– كما سيجىء فى بابه ، عند الكلام على : «الفاء» ، وكذا فى ص ٥٧٨ و ... عند الكلام على : «ثم».

٤– فى باب (المفعول المطلق ج ٢ ص ١٦٩ م ٧٤) عند الكلام على تقسيم المصدر بحسب فائدته المعنويه.

قولك : عبرت النهر عبرا ... هو : عبرت النهر ، أوجدت عبرا عبرا. وهذا رأى كثره النحاه (١).

* * *

حذف المؤكّد (المتبوع) فى التوكيد اللفظىّ (٢).

لا يكاد يوجد خلاف فى منع حذف المؤكّد توكيدا لفظيّا ، لأن حذفه مناف - حقّا - لتكراره.

١- لكن سيترتب على الأخذ بقولهم هذا صحه حذف المؤكّد فى التوكيد اللفظى ، وهذا الحذف ينافى الغرض من التوكيد اللفظى. وفوق هذا فعامله محذوف أيضا ؛ ففى الكلام حذف كثير. فهل يجاب بأنه مع حذفه ملاحظ يدل عليه العامل المذكور الذى يشاركه فى الاشتقاق ، وهو : «عبرت» فهو محذوف كالمذكور - كما قالوا -؟

٢- هناك مسائل يحذف فيها عامل المصدر الذى يجىء المصدر لتوكيده. وقد انعقد للحذف بحث مستفيض ، عنوانه : حذف عامل المصدر ... فى المكان المناسب له ، وهو باب : «المفعول المطلق» ج ٢ ص ١٧٨ م ١٧٦.

المسأله ۱۱۷ : العطف بنوعيه

اشاره

العطف نوعان : عطف بيان ، وعطف نسق (۱) ، وفيما يلى بيانهما :

عطف البيان

اشاره

نسوق بعض الأمثله لإيضاحه :

(۱) قال أحد المؤرخين : (طرق الحسين بن علىّ - رضى الله عنهما - باب سيد كريم فى قومه ؛ هو : «امرؤ القيس الكلبىّ ، وخطب بنته : «الرّباب» فرحب به أبوها ، وملأت الفرحه جوانب نفسه ؛ لعلمه أن هذه المصاهره ستربطه ببيت الرسول : «محمد» عليه السّلام ، وتسجل له شرفا خالدا على الأيام ... وتمّ الزواج ، وأنجبت الرّباب ، فكان من ذريتها : الأديبه المتفقهه «سكينه» إحدى شهيرات النساء فى الصدر الأول ، والتى قيل فيها (۲) :

كانت «سكينه» تملأ الدّنيا ، وتهزأ بالرواه

روت الحديث ، وفسّرت

آى الكتاب البينات

.....)

فلو أن المؤرخ قال : طرق «الحسين» باب سيد كريم لتساءلنا : من هو «الحسين»؟ ولشعرنا أن هذا الاسم - برغم أنه معرفه بالعلميه - يحتاج إلى مزيد من الإيضاح والتبيين يزيل عن حقيقه صاحبه ، وعن ذاته (۳) شائبه الإبهام ،

۱- سيجىء فى ص ۵۵۵.

۲- القائل هو الشاعر : أحمد شوقى.

۳- المقصود بصاحبه ، أو بذاته المستقله ، أو بحقيقته ، شىء واحد ؛ هو : ذاته الأصليه بكيانها الحسى ، أو المعنوى ، لا الأوصاف العارضه التى تطرأ على تلك الذات ، ولا يمكن أن تستقل بنفسها منفصله عن تلك الذات. (راجع إيضاح هذا فى ص ۵۴۲ و۵۴۳ وهامشهما ، وكذلك رقم ۲ من هامش ص ۴۳۸).

إذ لا ندرى أهو الحسين بن على ، أم غيره ؛ لاشتراك هذا الاسم بين أفراد متعدده ، كل منها يسمى : «الحسين». لكن حين قيل : «الحسين بن علىّ» زالت تلك الشائبه بسبب كلمه : «ابن» الجامده (۱) التى وضحت المقصود ، وعينت المراد ، والتى معناها هنا معنى : «الحسين» ؛ لأن «الحسين» المقصود هو «ابن على» ، «وابن علىّ» المقصود هو : «الحسين» فالمراد من الكلمتين ذات واحده ، ولكن الثانيه أوضحت الأولى - كما قلنا - مع أنها تخالفها لفظا ، لا معنى وذاتا.

وكذلك خطب : «بنته» فإن كلمه : «بنت» هنا معرفه ؛ بإضافتها إلى الضمير ، لكنها - بالرغم من تعريفها - مغشّاه بشىء من الشيوع والإبهام يجعلنا لا ندرى حين نسمعها : أىّ بنات الرجل هى؟ أتكون ذات «الرّباب» أم ذات غيرها؟ ... فلما قال : «الرباب» - تحدد الغرض ، وتعينت ذات واحده دون غيرها ؛ بسبب كلمه : «الرباب» الجامده التى أزالت الإبهام ، وأوضحت المراد ، وبينته بمعناها الذى هو معنى : «البنت» ؛ لأن حقيقه البنت المقصوده هنا فى الكلام هى حقيقه «الرباب» وذات «الرباب» المقصوده هى ذات البنت التى يدور بشأنها الكلام. فهما مختلفتان لفظا ، مع اتفاقهما معنى وذاتا.

ومثل هذا يقال فى كلمه «الرسول» السالفه. فما حقيقه الرسول المراد؟ وما ذاته؟ إنّ كلمه : «الرسول» - برغم تعريفها هنا «بأل» تحتاج إلى تعيين أكمل وإيضاح أشمل ؛ لانطباقها على عدد من الأفراد. فلما جاء اسم : «محمد» (۲) تم به التعيين الذاتى ، وزال ما قد يحوم حول مدلول «الرسول» من شيوع وإبهام ؛ بفضل كلمه : «محمد» التى عينت ذاته ؛ لأنها بمعناها تماما ، والمراد منهما ذات واحده.

ومثل هذا كلمه : «الأديبه». فهذه الكلمه - برغم تعريفها هنا «بأل» - لا تدل دلاله دقيقه على ذات واحده معيّنه دون غيرها ، وإنما تصدق على أديبات متعددات ، فلما جاء بعدها كلمه بمعناها ، هى : «سكينه» الجامده تركز المراد : فى ذات أديبه واحده معينه ، لا ينصرف الذهن إلى سواها ، وهى الذات

۱- غير المشتقه.

۲- رددنا فى مناسبات مختلفه أن المشتق إذا صار علما دخل فى عداد الأسماء الجامده ، وخضع لأحكامها وحدها.

المقصوده التى تدل عليها كل واحده من الكلمتين.

فنلحظ مما سبق أن كل كلمه من الكلمات التى عرضناها (وهى : «ابن» – الرباب – محمد – سكينه ...) جامده ، قد أزالت عن المعرفه التى قبلها ما يشوبها من غموض ، وشيوع ، وأوضحت المقصود منها إيضاحا لا يكاد يترك أثرا لإبهام أو اشتراك ، وهى فى الوقت نفسه بمعنى تلك المعرفه دون لفظها فمدلولهما ذات واحده ، بالرغم من اختلاف لفظهما.

٢- كتب أحد الأدباء إلى خطيب :

(عرفتك قبل اليوم عذب الكلام ، حلو الحديث ، وسمعتك الليله خطيبا بارعا عبقريّا ... ولقد أصغيت إلى ما قلت ؛ فإذا كلمه ، «خطبه» استهوت الأفئده ، وأداء ، «تمثيل» خلب الألباب ، وجرس ، «نغم» جسّم المعانى ، وكشف للعيون دلالات الألفاظ ؛ حتى كدنا نراها بيننا تروح وتغدو ..).

فلو أن الكاتب كتب : «أصغيت إلى ما قلت فإذا «كلمه» ...» لذهبت بنا الظنون ، مذاهب عده فى الذات المراده من هذه الكلمه المصوغه بصيغه النكره. أهى ذات كلمه واحده؟ أهى شعر أم نثر؟ أخطبه أم مقاله ... ولكن الكاتب أزال كثيرا من الظنون حين قال بعد ذلك : «خطبه» ومعناها هنا ، والمراد من ذاتها هو معنى : «كلمه» وذاتها ؛ فتحدّد المراد من : كلمه» بعض التحديد ، وحصرت النكره فى دائره أضيق من الدائره الأولى الواسعه الإبهام والشيوع ، وصارت النكره مختصّه بعد أن كانت مطلقه كامله الإبهام والشيوع. وكذلك كلمه : «أداء» ؛ فإنها نكره مطلقه ، قد يراد منها ذات الأداء البلاغىّ فى تكوين الأسلوب ، أو : ذات الأداء فى الثبات ، وعدم الاضطراب ، أو : ذات الأداء فى استيفاء المعانى ... أو .. ؛ فجاءت بعدها كلمه : «تمثيل» التى هى بمعناها هنا ، فحددت – بعض التحديد – – المراد من حقيقه الأداء وذاته ، وقللت الاحتمالات فى فهم المراد من تلك النكره ، أو : بعباره أخرى : خصّصتها ، وقيدت شمولها بعض التقييد. ومثلها كلمه : «نغم» بعد النكره : «جرس».

فكل كلمه من الثلاث : (خطبه – تمثيل – نغم) – وأمثالها – هى كلمه

جامده ، وقد خصّصت النكره التى قبلها بعض التخصيص ، وحددت شيوعها وإبهامها بعض التحديد. وهى فى الوقت نفسه بمعناها ، دون لفظها ؛ فالمراد منهما ذات واحده.

وكل واحده من هذه الثلاث ، ومن الأربعه التى سبقتها فى المثال الأول - ونظائرها - تسمى : عطف بيان ، ويقولون فى تعريفه :

إنه تابع (١) جامد - غالبا - يخالف متبوعه (٢) فى لفظه (٣) ، ويوافقه فى معناه المراد منه الذات (٤) ، مع توضيح الذات إن كان المتبوع معرفه ، وتخصيصها (٥) إن كان نكره(٦) ...

* * *

١- ولا بد فى هذا التابع : (عطف البيان) أن يكون اسما ظاهرا ؛ - كما يأتى فى رقم ٢ ، وطبقا للبيان الآتى فى ص ٥٥٠. وقد سبق شرح معنى «التابع» وبيان أحكامه العامه وترتيبه مع نظرائه ... أول باب النعت ، (ص ٤٣٤). ومن أحكامه المدونه هناك جواز الفصل بين التابع والمتبوع بشىء مما أوردناه مفصلا ، بشرط - ألا يكون المتبوع أحد الموصولات ؛ إذ لا يجوز الفصل بين الموصول وصلته بتابع مطلقا - كما أشرنا هناك ، وكما هو مبين تفصيلا فى موضعه الخاص ج ١ م ٢٧. ص. ٣٤١ -.

٢- والصحيح أن متبوعه لا يكون ضميرا ؛ فإن جاء ضميرا وجب إعراب التابع بدلا. وليس عطف بيان - كما سبق فى رقم ١ ، وكما سيجىء فى رقم ٥ من هامش ص ٥٤٣ ، وفى ص ٥٥٠ -.

٣- لابد من المخالفه اللفظيه ؛ فلو اتحدا لفظا ومعنى لم يصلح أن يكون عطف بيان ؛ لأن الشىء لا يوضح نفسه ، ولا يبينها. (راجع حاشيه الصبان ج ٣ عند آخر بيت فى باب : «تابع المنادى». وستجىء إشاره لهذا فى ج ٤ ص ٤١ م ١٣٠).

٤- لأن معناه ومدلوله هو الذات نفسها لا أمر عرضى طارئ عليها - كما أوضحنا فى ص ٥٢١ و٤٢٣ -

٥- سبق فى أول باب النعت - ص ٤٣٨ - وفى غيره معنى إيضاح المعرفه ، وتخصيص النكره ، بما ملخصه أن المعرفه تدل على معين. ولكنها - بالرغم من ذلك - قد يصيبها شىء من الشيوع بسبب تعدد مدلولها. فأحمد ، ومحمد ، وعلى ، والنابغه ... معارف ، لكن مدلول كل منها متعدد يحتاج أحيانا - إلى ما يزيل عنه الإبهام والشيوع ، ويوضح المراد دون غيره. وهذا هو : «الإيضاح والموضح». أما النكره فمدلولها شائع كامل الشيوع. نحو رجل ، طائر ، حيوان ... فما يجىء لتحديد شيوعها وتقليله يسمى : «المخصص» إلا أن الإيضاح والتخصيص يكونان فى النعت بأمور معنويه عرضيه طارئه على الذات ، دون الذات نفسها ، بخلافهما فى عطف البيان ؛ فينصبان على الذات نفسها - كما شرحنا ، وكما سيجىء هنا ، ثم فى رقم ٢ من هامش ص ٥٤٤ -

٦- وقد يكون للمدح مثل : «البيت» فى قوله تعالى : (جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَهَ الْبَيْتَ الْحَرامَ قِياماً لِلنَّاسِ ...)

أوجه التشابه والتخالف بين عطف البيان

(١) والتوابع الأخرى :

من التعريف السابق يتبين أن عطف البيان يشبه بعض أنواع النعت الحقيقى فى إيضاح المتبوع أو تخصيصه ، على الوجه المشروح فى باب النعت (وقد يشبهه فى القطع) - كما أسلفنا - والفارق بينهما أن النعت الحقيقى لا بد من اشتماله على ضمير مستتر يعود على المنعوت ، وأن الغالب على النعت الحقيقى : «الاشتقاق» وأنه لا يوضح ولا يخصص الذات الأصليه لمنعوته بلفظ يدل عليها مباشره ، وتكون هى المراده منه ، وإنما يوضح منعوته بصفه عرضيه وأمر طارئ على الذات ، كالفهم ، والحسن ، والطول ، والقصر ...

أما عطف البيان فإنه يوضح أو يخصص الذات نفسها ، لا بأمر عرضى طارئ عليها (٢) : وإنما بلفظ يدل عليها مباشره وهو عين معناها ، فهو بمنزله التفسير للأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه فى العرف والاستعمال من غير أن يتضمن حاله من الحالات العرضيه التى تطرأ على الذات وتوصف بها. ولهذا يغلب أن يكون عطف البيان جامدا - أى : غير مشتق - فيكون كالعلم المجرد ، والكنيه. فلا ضمير فيه ؛ لأن الغالب عليه الجمود - كما سبق - ومن الجائز ألا يتحقق فيهما هذا الفارق الأغلبى إذ يصح - بقله - وقوع النعت جامدا مؤولا بالمشتق ، ووقوع عطف البيان مشتقّا ، ولكن الأولى مراعاه الأغلب الأفصح.

كما يتبين أن عطف البيان قد يشابه التوكيد اللفظىّ بالمرادف فى بعض الصور مثل : (تبر ذهب) فى أن كلا منهما كمتبوعه فى معناه ، دون لفظه. إلّا أن الغرض من عطف البيان هو : الإيضاح أو التخصيص (٣). أما الغرض من التوكيد اللفظىّ - بتكرار اللفظ أو مرادفه - فأمر آخر ، أوضحناه فى بابه (٤) ، وعلى

١- إذا كان المتبوع كنيه لوحظ فى عطف البيان ما سبقت الإشاره إليه فى «ا» من ص ٤٢٩.

٢- سبقت الإشاره الموضحه لهذا فى النعت فى رقم ٢ من هامش ص ٤٣٨ -.

٣- بمعناهما السالف فى رقم ٥ من هامش الصفحه الماضيه ، والذى سيجىء أيضا فى رقم ٢ من هامش ص ٥٤٤ (وراجع ص ٧١ ج ٣ من شرح المفصل).

٤- ص ٥٢٥ ، وبينهما فروق أخرى ستجىء فى ص ٥٥٠ منها أن عطف البيان لا يكون فعلا ولا جمله ... وغير هذين مما سنذكره ...

ملاحظه هذا الغرض الذى تدل عليه القرائن يتعين أحدهما فى موضع لا يصلح له الآخر.

أما المشابهه بين عطف البيان وبدل الكل من الكل (١) (من ناحيه معناهما ، وإعرابهما ، وقطعهما (٢) وجمودهما ، دون لفظهما). فغالبه (٣) ، ويصح فى أكثر حالاتهما أن يحل أحدهما محل الآخر من غير أن يتأثر الكلام بهذا التغيير - كما سيجىء فى باب البدل - نحو : ما أعجب ملكه النحل ؛ (اليعسوب). تدير مملكتها بحزم ومهاره ، وتراقب رعيتها بيقظه واهتمام ، ولا تستقر فى قصرها (خليّتها) ، إلا فترات قصيره للراحه والهدوء.

فكلمه : «اليعسوب» ، عطف بيان ، أو بدل كل من كل ، من النحله ، وكلمه : «خليه» عطف بيان ، أو بدل كل من كل ، من : قصر (٤) ....

حكم عطف البيان

عطف البيان تابع يطابق متبوعه (٥) فى أربعه أمور محتومه (٦) ، ولا بدّ أن يكون اسما ظاهرا (٧) فى جميع أحواله :

أولها : فى ضبطه الإعرابىّ (من ناحيه الرفع ، والنصب ، والجر). ويجوز فيه القطع (٨) ؛ كالنعت.

وثانيها : فى تعريفه وتنكيره (٩).

١- وهو الذى يكون فيه التابع مطابقا فى المعنى لمتبوعه تمام المطابقه ... مع اختلافهما لفظا - فى الغالب - كما سيجىء فى بابه. وتفصيل الكلام عليه فى ص ٥٤٦.

٢- مع مراعاه ما يختص بقطع البدل ، وسيجىء فى «٥» من ص ٦٧٧.

٣- راجع التحقيق فى ص ٥٤٩ ، ٥٥٠.

٤- نعيد هنا ما سبقت الإشاره إليه (فى رقم ١ من هامش ص ٥٢٧) وهو أن التشابه الظاهرى قد يقع - أحيانا - بين ألفاظ بدل الكل ، وعطف البيان ، والتوكيد اللفظى طبقا للبيان الآتى فى رقمى ١ ، ٢ من هامش ص ٦٤٣ وفيهما طريقه التفريق.

٥- ويلاحظ ما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٤١ وما سيجىء فى ص ٥٥٠ وهو أن متبوعه لا يكون ضميرا - فى الرأى الأصح - فإن جاء ضميرا وجب إعراب التابع بدلا - وسيجىء هنا أيضا -.

٦- وتجرى عليه فوق ذلك جميع الأحكام العامه المشتركه التى تجرى على التوابع الأربعه والتى سبقت الإشاره لها فى هامش ص ٤٣٤ م ١١٤.

٧- راجع الملحوظه الخاصه ببيان هذا فى ص ٥٥٠.

٨- سبقت الإشاره لهذا فى هامش ص ٥٠٢ أما بيان القطع وأحكامه ففى ص ٤٨٦ و٤٨٨.

٩- الصحيح أن هذا هو الأغلب ، إذ عطف البيان قد يكون نكره كالمتبوع ، ومن أمثلته قوله - - تعالى : (يُوقَدُ مِنْ شَجَرَهٍ مُبارَكَهٍ زَيْتُونَهٍ ...)؛ وقوله تعالى : (وَيُسْقى مِنْ ماءٍ ، صَدِيدٍ) ويصح تخالفهما تعريفا وتنكيرا بشرط أن يكون التابع هو المعرفه ، ليتحقق الغرض من «عطف البيان» وقد نص على صحه التخالف بعض النحاه - ومنهم الرضى ، كما جاء فى «الصبان» آخر هذا الباب -

ولكنهم لم يقيدوا المخالفه بتعريف التابع أو تخصيصه ، وهذا الإطلاق غير مفهوم ، إلا عند من يقول : «إن النكره تخصص متبوعها» والتخصيص نوع من البيان والإيضاح - طبقا للبيان الذى يجىء فى رقم ٢ من هامش الصفحه التاليه. غير أن تمثيل الرضى ، هناك (فيما نقله عنه الصبان لجواز وقوع عطف البيان نكره) قد يدل على أنه يقصد النكره المختصه. وهذا هو الأحسن. ويؤيده ما ورد فى حاشيه «ياسين» فى باب «البدل» عند الكلام على منع بدل الاسم الظاهر من الضمير بدل كل من كل ؛ بحجه نقصان الاسم الظاهر فى تعريفه عن الأول (المتبوع) حيث قال ما نصه : (أما نقصان تعريف الثانى عن تعريف الأول فلا يضر ؛ كما فى إبدال النكره الموصوفه من المعرفه ؛ نحو : مررت بمحمد رجل عاقل ، إذ رب نكره تفيد ما لا تفيده المعرفه ، وإن اشتملت المعرفه على فائده التعريف التى خلت عنها النكره) ا ه. ويلاحظ أن التمثيل جاء بنكره مختصه ، وأن الكلام خلا من النص على اشتراط اختصاصها ، كما يلاحظ أن الرأى السالف أحد آراء متعدده أشرنا إليها فى هامش ص ٤٥٦ حيث يصح فى المثال الذى عرضه «ياسين» أن يكون عطف بيان ، وأن يكون غير ذلك ؛ طبقا لما هو مدون هناك.

وثالثها : فى تذكيره وتأنيثه.

ورابعها : فى إفراده ، وتثنيته ، وجمعه.

أى : أنه لا بد أن يطابقه فى أربعه أمور من عشره (١) ... كما فى الأمثله التى سلفت (٢) ... وقد يقع عطف البيان بعد أى (بفتح الهمزه

١- العشره هى : علامات الإعراب الثلاث - التعريف والتنكير - التذكير والتأنيث - الإفراد والتثنيه والجمع.

٢- فيما سبق من تقسيم العطف إلى نوعين يقول ابن مالك فى أول باب خاص عقده بعنوان : العطف. العطف. إمّا ذو بيان ، أو نسق والغرض الآن - بيان ما سبق انظر الكلام على معنى «أو» المراد منها «إما» فى ص ٦١٥ -. والذى سبق فى التقسيم هو «ذو البيان» أى : صاحب البيان ويقول فى تعريفه : فذو البيان تابع شبه الصّفه حقيقه القصد به منكشفه يريد : أن عطف البيان تابع ، يشبه الصفه (النعت) فليس هو الصفه ؛ لأن بينهما فوارق متعدده ، منها : أن عطف البيان يبين حقيقه متبوعه ، ويكشف ذاته المقصوده. أما النعت فيبين معنى عارضا فى متبوعه ، أو فى سببيه ، ففى مثل «كلمت الرجل العالم» - تبين كلمه : «العالم» ، (وهى : النعت) معنى من المعانى العارضه التى تتصف بها ذات العالم ، فقد تتصف بالعلم ، أو : بالأدب ، أو : بالاختراع ... أو ... أما عطف البيان فلا يبين صفه من الصفات التى تطرأ على الذات ، وإنما يبين الذات نفسها. سواء أكانت ذاتا حسيه. أم معنويه ؛ أى : يبين ما يسمى : - - حقيقه الشىء ، ومادته الأصيله - كما شرحناها من قبل - فى ص ٥٤٢ - فنقول كلمت الرجل ، إبراهيم فكلمه : «إبراهيم» بينت ذات الرجل ، وحقيقته الأصيله ، لا وصفا طارئا من أوصافه ، ولذا تسمى «عطف بيان» ، لأنها بينت الحقيقه المقصوده ، أو ذات الحقيقه ، ثم قال فى حكمه : فأولينه من وفاق الأوّل ما من وفاق الأول النّعت ولى أى : أعطه من موافقه الأول (المتبوع) مثل ما تولاه النعت من موافقه منعوته ، وهو الأمور السابقه. (فمعنى : أولينه : أعطه ، ومعنى : ولى : تولى وأخذ) ، ثم نص على أن عطف البيان ومتبوعه يتماثلان تعريفا وتنكيرا ، وأنهما يكونان من هذا النوع ، أو ذاك ، ولا يقتصران على أحدهما : فقد يكونان منكّرين كما يكونان معرّفين وهو بهذا النص الصريح يرد على من يقول : إن عطف البيان لا يكون إلا معرفه ؛ بحجه أن الغرض منه البيان والإيضاح ، وهما من شأن المعرفه لا النكره ؛ إذ النكره مجهوله ، والمجهول لا يبين المجهول وأن ما نتوهمه من النكرات عطف بيان فليس به ؛ ولكنه بدل كل من كل ... و ... والرأى الراجح المقبول أنه يكون نكره أيضا ، لأن النكره تخصص متبوعها ، والتخصص نوع من البيان والإيضاح. كما سبق فى رقم ٤ من الهامش السابق ؛ فعندهم أن الأخص قد يبينه ويوضحه ما ليس بأخص. هكذا يقولون. وهو مقبول أحيانا لانطباقه على بعض الصور الوارده والأساليب الصحيحه ؛ مثل : «يا إحسان رجل» إذا كان «إحسان» - أو ما ماثله علم من الأعلام المشتركه بين الذكور والإناث ، فلو لم يذكر بعده كلمه : «رجل» التى توضح ذاته لوقع لبس فى حقيقته ؛ أهو رجل أم امرأه ... أو ...

وسكون الياء) ، التى هى حرف تفسير (١) ، فلا يتغير من حكمه شىء ؛ نحو : هذا الخاتم لجين ، أى : فضه. وفى هذه الصوره يتعين عطف البيان أو بدل الكل ؛ إذ لا يقع سواهما بعد : «أى» التفسيريه.

* * *

ص: ٥٤٥

١- انظر رقم ١ من هامش ص ٥٥٦ ورقم ٤ من هامش ٥٤٧ - ويصح إعراب ما يقع بعد «أى» التفسيريه «بدل كل» إلا فى المسائل التى يفترقان فيها (وسيجىء فى باب البدل). وقد يتعين أن يكون ما بعد «أى» بدلا وليس عطف بيان ، ذلك أن عطف البيان لا يكون متبوعه ضميرا - (كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٤٢ وفى رقم ١ من هامش ص ٥٤٣ وكما سيجىء فى ص ٥٣٣ -) فإذا وقع المتبوع ضميرا وجب إعراب التابع بدلا ، لا عطف بيان. (راجع حاشيه ياسين فى باب النسب عند الكلام على النسب إلى ما حذفت فاؤه ، أو عينه ...). «ويقول صاحب المغنى» عند الكلام عليها ما نصه الذى نقلناه - فى رقم ١ من هامش ص ٥٥٦ - وهو : (وتقع تفسيرا للجمل أيضا ؛ كقول الشاعر : : وترمينى بالطرف ، أى : أنت مذنب .. ا ه. والجمله التفسيريه بعدها لا محل لها من الإعراب.

الارتباط بين عطف البيان وبدل

الكل من الكل (١) :

أشرنا (٢) إلى أن المشابهه غالبه بين عطف البيان وبدل الكل من الكل ، فى ناحيه معناهما ، وإعرابهما ، وقطعهما (٣) ، وجمودهما ، دون حروفهما ، والأحسن القول بأن المشابهه بينهما كامله فيما سبق ، لا غالبه ؛ إذ التفرقه بينهما قائمه على غير أساس سليم ، فمن الخير توحيدهما ، لما فى هذا من التيسير ، ومجاراه الأصول اللغويه العامه. أما الرأى الذى يفرّق بينهما فى بعض حالات فرأى قام على التخيل ، والحذف ، والتقدير ، من غير داع ، ومن غير فائده ترتجى. ومن السداد إهماله وإغفاله (٤) ...

على أنا نشير هنا إلى بعض الصور التى يتحتم فيها العطف البيانى بناء على ذلك الرأى ؛ ويمتنع بدل الكل ، ، مرددين بعد ذلك عدم الالتفات إلى الرأى السالف. منها (٥) :

(١) أن يكون التابع مفردا ، معرفه ، منصوبا ، والمتبوع منادى ، مبنيّا على الضم مثل : يا صديق عليّا (٦). فيجب عندهم إعراب : «عليا» عطف بيان ، ولا يصح إعرابه بدل كل ؛ لأن البدل لا بد أن يلاحظ معه فى التقدير تكرار العامل الذى عمل فى المتبوع ، بحيث يصح أن يوجد هذا العامل قبل التابع وقبل المتبوع معا ، من غير أن يترتب على هذا التكرار فساد فى المعنى ، أو مخالفه لضابط نحوىّ. فإن ترتب عليه فساد لم يصح إعراب الكلمه «بدل

١- قد يكون من المستحسن تأخير مبحث الارتباط بين عطف البيان وبدل الكل إلى ما بعد الانتهاء من البدل ، ولكنا فى التقديم سايرنا ابن مالك حيث تعرض لهذا الارتباط وللموازنه فى باب عطف البيان.

٢- فى ص ٥٤٣. وانظر ص ٥٤٩ و ٥٥٠.

٣- انظر ما يختص بقطع البدل فى «ه» ص ٦٧٧.

٤- انظر رقم ١ من هامش ص ٥٣٣ حيث الرأى السديد لبعض الثقات.

٥- انظر الزياده والتفصيل - ص ٥٤٩ - حيث بيان الضابط العام الذى يشمل كل الصور الممنوعه عندهم.

٦- وهذا الإعراب بالنصب جائز فى النداء - بشروط تذكر فى بابه ، ج ٤ - على اعتبار «عليا» - المنصوبه عند استيفاء الشروط - تصلح «بدلا» من كلمه «صديق» المبنيه لفظا ، المنصوبه محلا ، لأنها منادى مبنى على الضم فى محل نصب.

كـل» ووجب الاقتصـار على إعرابها «عطف بيان» فقط. وهـذا معنى قولهم : «إن البـدل على نيه تكرار العامل». فتقـدير الكلام فى المثـال السالف : يا صـديق يا عليا ؛ بتكرار العامل ، وهو «يا» ووجوده قبل المتبوع حقيقه ، وقبل التابع تخيلا. وهـذا التكرار يؤدى إلى خطأ النصب فى كلمه «عليّا» المذكوره ، لأنها فى التخيل : منادى مفرد علم ؛ فيجب بناؤها على الضم ؛ طبقا لأحكام المنادى ، ولا يجوز نصبها. إلا على اعتبارها عطف بيان (١) ؛ لأن عطف البيـان لا يلاحظ فيه تكرار العامل ، ولا أنه مقـدّر قبل التابع ، وإنمـا يكتفى بوجوده قبـل المتبوع فقـط. فـإعراب الكلمه المـذكوره : (عليّا) بـدلا ، يؤدى عنـدهم إلى فساد نحوىّ يجب توقيه ، بالعدول عن البدل إلى عطف البيان ، أو غيره إن أمكن.

٢- أن يكون التـابع خاليـا من «أل» ، والمتبوع مقترنـا بهـا مع إعرابه مضافا إليه ، والمضاف اسم مشـتق ، إضافته غير محضه (٢) ؛ نحو : نحن المكرمو النـابغه هنـد ؛ فيجب - عنـدهم - إعراب «هنـد» عطف بيـان ، لا بـدلا ؛ لأن البـدل على نيه تكرار العامـل ، وملاحظه وجوده قبـل التابع كوجوده قبل المتبوع ، - كما أسـلفنا - وعلى هـذا يكون الأصل المتخيّل للمثال هو : نحن المكرمو النابغه ، المكرمو هنـد ، فلو أعربنا كلمه : «هنـد» التى فى المثال الأصـلى بـدلا لأدى الإعراب إلى فساد ؛ هو : أن يكون المضاف مشـتقّا مقترنـا «بـأل» ، والمضاف إليه غير مقرون بها ؛ لأن الإضافه غير محضه ؛ يمتنع فيها مثل هـذا ، إلا بوجود بعض المسوغات (٣) التى تصححها. والجمله هنا خاليه من كل مسوغ - فى رأيهم -.

ولا سبيل عنـدهم للفرار من الفساد إلا بإعراب «هند» عطف بيان ، لا بدلا ؛ إذ عطف البيان لا يشترط فيه صـحه تكرار العامل (٤) ...

١- وهو منصوب مراعاه لمحل المنادى المتبوع ، لأن كلمه : «على» مبنيه على الضم فى محل نصب - كما قلنا.

٢- سبق شرحها وتفصيل الكلام عليها فى هذا الجزء (ص ١ و٣. وما بعدهما).

٣- سبق بيان هذه المسوغات فى ص ١٢.

٤- وفى صـلاحيه عطف البيـان لأن يكون «بـدل كل من كل» إلا فى الصورتين السالفتين - وأشـباههما - يقول ابن مالك : - - وصالحا لبدليّه يرى فى غير نحو : يا غلام يعمرا ونحو : بشـر تابع البكرىّ وليس أن يبدل بالمرضـىّ يريد : أن عطف البيان يصلح للبدليه فى غير الصوره التى تشبه فى تركيبها : يا غلام يعمر - علم شـخص - والألف الأخيره زائده للشعر -) حيث وقعت «يعمر» منصوبه مراعاه لمحل المنادى المبنى على الضم فى محل نصب. فلو أعربت : «يعمر» بدلا - لكان التقدير : يا غلام يا يعمر ؛ على نيه تكرار العامل ؛ فتنصب الكلمه مع أن نصـبها مع نـدائها غير جائز ؛ فيتعين إعرابها عطف بيان ، فرارا من هذا الخطأ. ويشـير إلى المسأله الثانيه بكلمه «بشر» التابعه لكلمه : «البكرى» فى قول الشاعر «المرار الفقعسى): أنا ابن التارك البكرىّ بشر عليه الطير ترقبه وقوعـا فالتـابع هو : «بشـر» والمتبوع هو : «البكرى» المضاف إليه ، المقترن «بأل» والمضاف الـذى إضافته غير محضه هو : التارك (من إضافه الوصف لمفعوله) فيتعين عندهم إعراب كلمه : «بشـر» ، عطف بيان ، إذ لو أعربت «بدلا» لكان التقدير على نيه تكرار العامـل هو : «أنا ابن التارك البكرى ، التارك بشـر» ، فيضاف الوصف المقرون بأل إلى غير المقرون بها وغير الصالـح هنا ، وأن يكون مضافا إليه. وهذا غير جائز فى الإضافه غير المحضه. وللفرار من هذا تعرب عندهم : «بيانا».

هـذا رأى المـانعين. وفيه مـا فيه من إرهـاق وتعسـير بغير طائـل ؛ لأـن المعنى واضـح على البـدليه ؛ كوضوحه على عطف البيان ، وليس أحـدهما أبلغ من الآـخر ، ولاـ أكثر تـداولا واسـتعمالا ، ولا مخالفا لأصل لغوى واقعىّ. ففيم الحـذف ، والتقـدير ، والنيه ، والملاحظه ...؟ وبخاصه مع ما سـجله النحاه فى هذا الباب – وغيره – من أنه قد يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل ؛ أى : قد يغتفر فى التـابع مـا لا يغتفر فى المتبوع (١). وذكروا لتأييـد هذا أمثله كثيره فصـيحه. فليس من ضـرر مطلقا ألا يصـلح العامل فى بعض المواضع لوقوعه قبل التابع ، كهذا الموضع. إنما الضرر فى عدم صحه وقوعه قبل المتبوع وحده. فلم العناء؟ وفيم التعسير؟

١- راجع حاشيه الأمير ج ١ فى الكلام على الحرف : «رب» ووجوب تنكير مجروره. وكـذلك «الهمع» ج ١ ص ٢١٥ عند الكلام على : «لـدن» ، والصـبان : ح ۴ – بـاب عوامـل الجزم – عنـد الكلام على نوع فعلى الشـرط والجواب ، بل إن الصـبان (ج ٢ باب الإضـافه ، عنـد الكلاـم على «أىّ») ينقل النص التالى : «إنا نقول : يغتفر كثيرا فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل» فيصـرح بأن هـذا الاغتفار كثير.

نعم قد تكون التفرقه بينهما سائغه فى بعض صور ، ولكن من ناحيه أخرى دقيقه غير تلك التى تصدى لها المانعون ؛ هى أن لعطف البيان غرضا معنويّا هامّا ؛ هو : إيضاح الذات نفسها ، أو تخصيصها على الوجه الذى شرحناه (١) أما بدل الكل فله غرض آخر يختلف عن هذا تماما ؛ هو الدلاله على ذات المتبوع بلفظ آخر يساويه فى المعنى ؛ بحيث يقع اللفظان على ذات واحده ، وفرد معين واحد فى حقيقته - كما سيجىء فى بابه - ولا يضر أن يختلفا فى المفهوم بعض الاختلاف اليسير ما دامت حقيقه الذات المقصوده واحده ؛ كالاختلاف الذى فى نحو عرفت سعيدا أخاك (٢) ، ولا شأن لبدل الكل بالإيضاح والتخصيص ، فحيث اقتضى المقام إيضاح حقيقه الذات أو تخصيصها - والإيضاح والتخصيص هنا ذاتيان ، (أى : يقعان وينصبان على الذات) - فاللفظ عطف بيان ليس غير ، بشرط أن تجتمع فيه بقيه الشروط الواجبه فى عطف البيان ، ومنها : مطابقته للمتبوع فى الأمور الأربعه السالفه ؛ ولهذا كانت كلمه : «سيد» الثانيه عطف بيان فى قول الشاعر:

إذا سيد منّا مضى لسبيله

أقام عمود الدين آخر سيد

وحيث اقتضى المقام الدلاله على ذات المتبوع نفسها بلفظ آخر يساويه تماما فى المدلول فاللفظ «بدل كل من كل» ، وبخاصه إذا فقد اللفظ شرطا من شروط عطف البيان.

هذه هى ناحيه التفرقه الحقه التى يجب الاقتصار عليها ؛ نزولا على أحكام اللغه ، وتقديرا لخصائصها ، وكشفا لأسرارها ، بل إن هذه التفرقه نفسها قد يمكن رفضها (٣).

١- فى ص ٥٤٢ وفى رقم ٢ من هامش ص ٥٤٤. وانظر البيان كاملا فى ص ٦٧٩.

٢- فذات «الأخ» هى ذات «سعيد» ؛ إلا أن كلمه «أخ» تشعر فى الوقت نفسه بمعنى زائد ، هو : «الأخوه» التى لا تشعر بها كلمه «سعيد» ، ولكن هذا المعنى الزائد غير مقصود مطلقا فى عطف البيان ، إذ لو قصد لصارت الكلمه نعتا مؤولا بالمشتق. والفرق كبير فى المعنى والحكم بين النعت وعطف البيان.

٣- وهى تفرقه دقيقه لا تكاد تدرك ، وغير مقصوده - كما أوضحنا فى هامش الصفحه السالفه. - - ومن الممكن الاكتفاء بجعل عطف البيان وبدل الكل قسما واحدا. ويكفى أن علما محققا كالرضى يقول ما نصه : «أنا إلى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وعطف البيان ، بل ما أرى عطف البيان إلا البدل ؛ كما هو ظاهر كلام سيبويه ... و ...». (راجع الصبان آخر باب عطف البيان).

ملحوظه : مما يمتاز به عطف البيان من بدل الكل أن عطف البيان لا يكون ضميرا (۱) ، ولا تابعا لضمير ، ولا مخالفا لمتبوعه فى تعريف وتنكير (۲) – على الرأى الصحيح – ولا يقع جمله ، ولا تابعا لجمله (۳) ، ولا فعلا ، ولا تابعا لفعل ، ولا يكون ملحوظا فى النيه إحلاله محل الأول – كما شرحنا – ، ولا يعد متبوعه فى حكم الطّرح. ولا يعدّ فى جمله أخرى مستقله عن جمله متبوعه (۴). بخلاف بدل الكل فى جميع هذا.

۱- سبقت الإشاره لهذا فى رقم ۵ من هامش ص ۵۴۱ وفى رقم ۵ من هامش ص ۵۴۳.

۲- ولما كان الأغلب فى عطف البيان – كما فى ص ۵۴۳ – موافقته لمتبوعه فى التعريف والتنكير امتنع إعراب مخصوص «حبذا» عطف بيان ؛ لورود أمثله كثيره منه نكره وقد ذكرنا بعضها فى رقم ۲ من هامش ص ۳۸۱.

۳- أى : لا يصح أن يكون متبوعه جمله مع أن البدل يصح أن يكون بدل جمله من جمله كما سيجىء فى ص ۶۷۷.

۴- انظر أمثله الحاله الأولى الآتيه فى الزياده.

زیاده وتفصیل

الذین یمنعون البدل فی المسألتین السالفتین ، وفی بعض مسائل أخری ، ویحتمون أن تکون عطف بیان - یضعون لهذه المسائل کلها ضابطا عامّا ینطبق علیها جمیعا. وسنعرضه فیما یلی ؛ لیتبین ما فیه من إرهاق وإعنات لا داعی لهما.

یقولون : یصح فی عطف البیان - إذا قصد به ما یقصد ببدل الکل - أن یعرب «بدل کل» ، إلا فی حالتین :

أولاهما : ألّا یمکن الاستغناء عن عطف البیان لمانع یحول دون صحه بدل الکل.

وثانیتهما : ألّا یمکن إحلال عطف البیان - لو صار بدلا - محل متبوعه لمانع یحول دون البدلیه ، ودون وضع البدل مکان المبدل منه ...

١- ومن أمثله الحاله الأولی أن یکون الاسم (التابع) ؛ واقعا بعد جمله تعرب خبرا ، أو : صله ، أو : نعتا ، ولیس فیها رابط یربطها بالمبتدأ ، إنما الرابط ضمیر - أو نحوه - فی ذلک الاسم التابع ؛ فمثاله بعد الجمله الواقعه خبرا : هند حضر صالح ولدها. فلو أعربنا کلمه : «ولد». بدل - والبدل عندهم علی نیه تکرار العامل - لکان التقدیر : هند حضر صالح ، حضر ولدها ؛ فتخلو جمله الخبر من الرابط ؛ لأن الضمیر المتصل بالاسم صار فی جمله أخری مستقله عن الجمله الخبریه ؛ إذ الکلام جملتان : الأولی هی الخبر ، ولا رابط فیها ، والثانیه مستقله عن الأولی ، استئنافیه ، والضمیر الذی بها لا یربط الأولی بمبتدئها.

ومثال الجمله الواقعه صله : أجاد الذی تکلم علیّ خاله. فلو أعربنا کلمه : خال «بدلا» لکان التقدیر : أجاد الذی تکلم علیّ تکلم خاله ؛ فتکون الجمله الثانیه مستقله عن الجمله الأولی ، وتصیر الصله خالیه من الرابط ؛ فلا تصلح أن تکون صله.

ومثال الجمله الواقعه نعتا : أجاد رجل تکلم علیّ خاله ؛ فإعراب کلمه «خال» بدلا یقتضی تکرار العامل ، وأن الأصل : أجاد رجل تکلم علیّ

تكلم خاله ؛ فتكون الجمله الأولى الواقعه نعتا (وهى تكلم علىّ) خاليه من الرابط الذى يربطها بالمنعوت ؛ وهذا غير جائز. أما الضمير المتأخر فإنه فى جمله مستقله بنفسها لا يصلح رابطا فى الأولى ... لاستقلال كل جمله بكيانها.

وفى الحق أن المعنى وسلامه الأسلوب لن يتغيرا بإعراب الاسم بدل كل أو عطف بيان فى صوره من الصور السابقه الممنوعه عندهم.

٢- ومن أمثله الحاله الثانيه التى لا يصح فيها إحلال البدل محل المبدل منه ما تقدم من أن يكون التّابع مفردا معرفه منصوبا والمتبوع منادى ، مبنى على الضم. أو : أن يكون التابع خاليا من «أل» والمتبوع مقترنا بها ... بالصوره التى شرحناها - وهذان هما الأمران المعروضان أولا فى ص ٥۴۶ وما بعدها -.

ومن أمثله الأمر الثانى أيضا : أن يكون المتبوع منادى والتابع اسم إشاره ، أو مقرونا «بأل» : نحو : يا إبراهيم هذا ، أو يا إبراهيم الحسين ، إذ يترتب على إحلال البدل محل المبدل منه فى المثال الأول صحه : «يا إبراهيم يا هذا» ، مع أن الفصيح أن يكون لاسم الإشاره تابع مقرون «بأل». ويترتب على إحلاله فى المثال الثانى صحه : «يا إبراهيم يا الحسين» ، مع أن دخول «أل» على المنادى ممنوع.

وكل هذا ، وكل ما يأتى مما هو ممنوع عندهم ، إنما يقوم على أساس توهمهم أن البدل لا بد أن يكون على نيه تكرار العامل. أى على أساس أن يصح وقوع البدل مكان المبدل منه.

ومنها : أن يكون التابع مثنى أو جمعا ، مع التفريق فيهما بالعاطف ، والمتبوع غير مفرق ؛ كقول الشاعر :

أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا

أعيذكما بالله أن تحدثا حربا

فيتعين كونهما عطف بيان ؛ لأن التقدير على البدليه : يا عبد شمس ونوفلا ، بنصب كلمه «نوفلا» مع أن المعطوف المفرد فى النداء لا يجوز نصبه ، وإنما يجرى عليه حكم المنادى المستقل (١).

١- لقد صرحوا أن كل عطف بيان يصلح «بدل كل من كل» ، واستثنوا من هذا الحكم مسائل ، منها المسأله التى جاء هذا البيت شاهدا لها. لكنى ألاحظ أن كلمه : «عبد» من : «عبد شمس» - - هى بدل بعض من : «أخوينا» فلا يقع فيها اللبس بين عطف البيان وبدل الكل ؛ لأنها لا تصلح بدل كل. فما المراد من بدل الكل؟ أيكون اللفظ وحده هو البدل الكلى أم هو مع ما عطف عليه ، ويؤيد هذا خلوه من الضمير ؛ كالشأن فى بدل الكل؟ لو صح هذا الاعتبار فلم يعربونه بدل بعض ، ويدخلونه فى حكمه؟ لم أهتد إلى من تعرض لهذا. ويبدو أنهم يعتبرونه «كلّا» إذا نظروا له من جهه المعطوفات عليه التى تشمل كل أنواع المبدل منه كامله. و «بعضا» إذا نظروا إليه من غير اعتبار للمعطوفات التى تحصر تلك الأنواع. ومثل هذا يقال فى بعض الحالات الآتيه

المستثناه (انظر ص ۶۶۷ و۶۷۷) ...

ومنها : أن يكون المنادى «أىّ» الموصوفه بما فيه «أل» بعدها» وتابعه خال من «أل» ، نحو : يأيها القائد سعيد. فلو أعربت كلمه : «سعيد» بدلا لكان التقدير : يأيها القائد يأيها سعيد ، وهذا خطأ ؛ لأن تابع «أىّ» فى النداء لا بد أن يكون مقرونا «بأل» أو اسم إشاره له تابع مقرون بها ....

ومنها : أن يكون اسم الإشاره المنادى - أو غير المنادى - متبوعا بما فيه «أل» والتابع خال منها ، ولا يوجد ما يغنى عنها ؛ نحو : يا ذا الرجل غلام حامد ، أو جاء هذا الرجل حامد. فلو أعرب : «غلام» أو «حامد» بدلا لكان التقدير : يا ذا الرجل يا ذا غلام حامد - وجاء هذا الرجل جاء هذا حامد ، وتابع اسم الإشاره لا يكون مجردا من «أل».

ومنها : أن يكون المتبوع مضافا إليه والمضاف هو : «كلا» أو «كلتا» والتابع مثنى مفرق ؛ نحو : أسرع كلا المتنافسين محمود وحامد - أسرعت كلتا المتنافستين فاطمه وزينب - فلو أعرب التابع : (وهو : محمود وفاطمه) بدلا لكان تقدير الكلام : (أسرع كلا المتنافسين ، أسرع كلا محمود وحامد) - (أسرعت كلتا المتنافستين ، أسرعت كلتا فاطمه وزينب) ، فيترتب على نيه تكرار العامل إضافه كلا وكلتا للمثنى المفرق ؛ وهما لا يضافان إليه إلا شذوذا.

ومنها : أن يكون التابع مثنى مفرقا ، أو جمعا مفرقا كذلك ، والمتبوع مثنى أو جمعا غير مفرق فى الصورتين ، وهو مضاف إليه والمضاف هو : «أىّ». نحو : (بأى الزميلين جعفر وحسن مررت) ، فلو أعرب «جعفر» وما عطف عليه بدلا من الزميلين لكان التقدير : بأى الزميلين ، بأى جعفر وحسن

مررت ؛ وهـذا ممنوع ؛ لما فيه من إضافه : «أىّ» للمفرد المعرفه ، وهى لا تضاف إليه إلا بالشـروط التى عرفناها عند الكلام عليها فى باب «الإضافه (١)» ، وهى غير متحققه هنا. ولا يتغير الحكم بإحلال الجمع لمحل المثنى فى مواقعه السّالفه ...

ومنها : أن يضاف «اسم التفضـيل» إلى عامّ ، وبعـده تابعه ذو قسـمين ؛ أحدهما لا يكون المفضل بعضا منه ؛ نحو : الرسل أفضـل النـاس الرجـال والنسـاء ، فلو أعرب التـابع بـدلا لكـان التقـدير : الرسـل أفضل النساء ؛ لأن اسم التفضـيل إذا بقى على دلالته من التفضـيل والزياده على المضاف إليه وجب أن يكون بعضا من هـذا المضاف إليه - كما سـبق فى بابه - ولهذا أخطأ من قال : أنا أشعر الإنس والجن ، إذا أراد التفضيل على الوجه السالف.

إلى هنا انتهت صور من أشـهر الأمثله للنوع الثانى ، وهى - كنظيرتها من صور النوع الأول - خياليه ، مصـنوعه ، أساسها توهم أن البـدل لا بـد أن يكون على نيه تكرار العامل ، وهـذه دعوى لا تسـتند إلى أساس قوى. والعرب - أصـحاب اللغه - لا تـدرى من أمرها شيئا ؛ ولن يترتب على إهمالها ، وعدم التمسك بها فساد فى المعنى ولا فى التركيب (٢) ؛ فالجهد فيها ضائع لا محاله.

١- ص ١٠٥.

٢- بل إن كثيرا من النحاه يقول : (قـد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع) كما سـلف هنا - ص ٥٤٨ - وفى نواح متعدده من أجزاء الكتاب. وراجع ما سبق فى ص ٥٤٦ ، ثم الرأى الحاسم الذى فى رقم ٣ من هامش ص ٥٤٩.

المسأله ۱۱۸ : عطف النسق

اشاره

عطف النسق (۱)

هو : تابع (۲) يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف

ص: ۵۵۵

۱- النسق - بفتح السين وسكونها - مصدر نسقت الكلام أنسقه (بفتح السين فى الماضى ، وضمها فى المضارع) بمعنى : واليت أجزاءه ، وربطت بعضها ببعض ، ربطا يجعل المتأخر متصلا بالمتقدم. وكان الأفضل الاقتصار على كلمه : «النسق» بمعنى : «المنسوق» من إطلاق المصدر على المفعول. أى : الكلام المنسوق بعضه على بعض. والنسق : اصطلاح كوفى ، وقد اشتهر حتى لا يكاد غيره يذكر. وسيبويه وكثير من البصريين يعبرون عنه فى كلامهم : «بالشركه» ، وعلينا اليوم أن نساير المشهور ؛ توحيدا للاصطلاح ، وانتفاعا بمزايا هذا التوحيد.

۲- سبق - فى أول باب : النعت ، م ۱۱۴ ص ۴۳۴ - معنى التابع ، وترتيبه مع تابع آخر ، وسرد أحكامه العامه الجليله - ومنها جواز الفصل أو امتناعه بينه وبين المتبوع ، وأن البناء لا ينتقل من المتبوع إلى التابع مطلقا. «ملاحظه» : التابع هنا - وهو المعطوف ، مفردا أو غير مفرد - قد يتعدد ، ويتعدد معه حرف عطف لا يفيد الترتيب ، نحو : قرأت الكتاب ، والرساله ، والمجله ، والخطاب ، ... فيكون - (فى غير الحاله التى يفيد فيها حرف العطف الترتيب ، وستأتى) - المعطوف عليه واحدا فقط ، هو الأول دائما ؛ مهما تعددت المعطوفات وقبل كل منها حرف عطف غير مرتّب ، كالمثال السالف ؛ فإن المعطوفات المتعدده هى : الرساله - المجله - الخطاب ... وقبل كل واحد حرف عطف لا يفيد الترتيب ، والمعطوف عليه واحد ، هو : الكتاب. ومثل قول المتنبى يفتخر : الخيل والليل والبيداء تعرفنى والسّيف والرّمح والقرطاس والقلم فالمعطوف عليه هو الأول (أى : الخيل) وما جاء بعده هو المعطوفات : (الليل - البيداء - السيف - الرمح - القرطاس - القلم) وقبل كل معطوف هنا حرف العطف : الواو - ومن الجائز أن يكون حرف العطف غير الواو أيضا بالشروط الخاصه بكل حرف. ولا يجوز أن يتعدد حرف العطف لمعطوف واحد ، لأن حرف العطف لا يدخل مباشره على حرف عطف آخر. ومن أمثله المعطوفات المتعدده - وكل منها جمله - والمعطوف عليه هو الأول قوله تعالى (رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ، وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي.) - - وهناك حاله لا يكون فيها عطف المعطوفات المتعدده على الأول ، وهى الحاله التى يقع فيها أحد هذه المعطوفات بعد حرف عطف يفيد الترتيب (مثل : الفاء ، وثم) فيكون المعطوف عليه هو الذى قبل العاطف مباشره ؛ مثل ؛ (أقبل صالح ، وحامد ، وخليل ، فمحمد ، ثم إبراهيم.) فحامد وخليل معطوفان على الأول : «صالح» ، أما محمد فمعطوف على : «خليل» ، وأما إبراهيم فمعطوف على : «محمد». ومن الأمثله قول على رضى الله عنه : (من نظر فى عيوب الناس فأنكرها ، ثم رضيها لنفسه فذاك الأحمق بعينه). فالجمله من الفعل : «أنكر» وفاعله ، معطوفه على الجمله الفعليه قبلها. أما الجمله الفعليه الثانيه - المكونه من الفعل : «رضى» ، وفاعله - فمعطوفه على الجمله الفعليه المكونه من الفعل : «أنكر» وفاعله. ومثل هذا يقال فى الجمل الفعليه المعطوفه بالفاء فى قوله تعالى : (وَإِذا أَرَدْنا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنا مُتْرَفِيها فَفَسَقُوا فِيها ؛ فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ ، فَدَمَّرْناها تَدْمِيراً.) وفى الشطر الأول من قول الشاعر : نرى الشىء مما نتّقى فنهابه وما لا نرى - مما يقى الله - أكبر وجدير بالملاحظه : أنه إذا جاء بعد العاطف المرتّب ومعطوفه عاطف آخر لا يفيد

الترتيب - كـالواو - فإن معطوفه يكون معطوفا على المعطوف بحرف العطف المرتّب الـذى قبله مباشـره. (وبعباره أخرى : يجب أن يكون المعطوف بالعـاطف المفيـد للترتيب هو المعطوف عليه للمعطوف بعـاطف يليه مباشـره. ولاـ يصـح العطف مطلقـا على معطوف عليه قبل العاطف المفيـد للترتيب) ؛ ففى مثل : أقبل سالم ، وصالـح ، ومحمود ، وحامـد ، ثم حسـين ، وأمين ... ، يتعين أن يكون «أمين» معطوفـا على «حسـين» ولاـ يصـح عطفه على غيره. أمـا «حسـين» فمعطوف على «حامـد» حتمـا. وأمـا كل ما قبله فمعطوف بالواو على «سالم». وما سـبق هو المراد من قول الصبان فى آخر باب : العطف : (إن المعطوفات إذا تكررت تكون على الأـول على الأصـح ، وذلك مقيـد بما إذا لم يكن العاطف مرتّبا ؛ فإن كان مرتّبا فالعطف على ما يليه ؛ كما نقل عن الكمال ابن الهمـام : أنه إذا عطف بمرتب أشـياء ثم عطف بغير مرتب شـىء فهو على مـا يليه ، كمـا يؤخـذ من كلاـم المغنى فى أول الجمله الرابعه من الجمل التى لا محل لها ..) ا ه كلام الصـبان ، ومثله فى التصـريح ، وغيره. ومن الأمثله لهـذا قول الشاعر القـديم (عروه بن أذينه) : بيضاء باكرها النعيم فصاغها بلباقه ؛ فأدقّها ، وأجلّها منعت تحيتها ؛ فقلت لصاحبى ما كان أكثرها لنا ، وأقلّها

عشره (۱) ، کل منها یسمی : «حرف العطف» ، ویؤدی معنی خاصّا.

ص: ۵۵۶

۱- وبعضها قد یکون حرف عطف فی الصوره لا فی الحقیقه وهو الحرف : «الفاء» والحرف : «ثم» طبقا للبیان الآتی فی صفحتی (۵۷۶ و۵۷۸). ولیس من حروف عطف النسق - عند أکثر النحاه - الحرف : «أی» - بفتح الهمزه ، وسکون الیاء - الذی هو حرف تفسیر ، یعرب ما بعده بدل کل ، أو عطف بیان - کما سبق الإیضاح فی بابه - ولیس هناک حرف یدخل علی عطف البیان - أو البدل ، ویترکه علی اسمه وحکمه الإعرابی إلا «أی» ؛ فکلاهما یظل علی اسمه وحکمه الإعرابی ، کما کان قبل دخول «أی» علیه. - - والکوفیون یعدون هذا الحرف من حروف عطف النسق ، ومعناه : «التفسیر» ؛ کمعنی واو العطف أحیانا ؛ فیزاد عددها واحدا. ورأیهم حسن وواضح ، لا ضرر فی الأخذ به ، بل إنه یبعدنا أحیانا عن مشکلات تحویه لا سبیل للتغلب علیها إلا بالتأویل والتکلف ؛ منها : أن عطف البیان - کما سبق فی رقم ۱ من هامش ص ۵۴۱ وفی ص ۵۵۰ - لا یکون متبوعه ضمیرا ؛ فإذا جاءت أمثله فیها المتبوع ضمیرا وجب اعتبار التابع بعد «أی» بدلا ولیس عطف بیان. (راجع حاشیه یاسین علی التصریح فی باب : «النسب» عند الکلام علی النسب إلی ما حذفت فاؤه أو عینه). وجاء فی «المغنی» عند الکلام علیها ما نصه : «وتقع تفسیرا للجمل أیضا ؛ کقول الشاعر : «وترمیننی بالطرف ، أی : أنت مذنب ...» ا ه والجمله التفسیریه بعدها لا محل لها من الإعراب.

وفيما يلى هذه الحروف ، ومعانيها ، وأحكامها (١) :

١ – الواو

اشاره

معناها : إفاده «مطلق الاشتراك والجمع» فى المعنى بين المتعاطفين (٢) إن كانا مفردين (٣).

١- فى ص ٦٥٦ بعض أحكام أخرى عامه ومهمه – غير التى سنبدأ بها هنا – ومنها الحكم الثالث ، حكم الضمير العائد على المتعاطفين معا ، من ناحيه مطابقته لهما ، أو لأحدهما. وكذلك حكم القطع فى «عطف النسق»

٢- هما المعطوف (وهو الذى بعد حرف العطف مباشره) والمعطوف عليه ، وهو المتبوع ، ولابد أن يسبق حرف العطف ؛ وقد يكون المعطوف عليه محذوفا – ولا سيما إذا كان العاطف هو : الواو – طبقا لما يأتى فى ص ٦٣٩.

٣- المفرد فى باب العطف هو : ما ليس جمله ولا شبه جمله ؛ فهو كالمفرد فى باب الخبر والنعت ، والحال .. ، ويدخل فى عطف المفرد هنا عطف الفعل وحده بغير مرفوعه على فعل آخر وحده .. بخلاف عطف الفعل مع مرفوعه على فعل آخر مع مرفوعه فهو عطف جمل. وسيجىء البيان الخاص بهذا فى ص ٦٤٢ م ١٢١. والعطف بالواو إذا كان المعطوف غير مفرد ، قد يفيد مطلق التشريك ، نحو : نبت الورد ونبت القصب ... ، أو لا يفيد ؛ نحو : حضرت الطياره ، ولم تحضر السياره. أما نحو : ما قام على ولكن محمود ... فليس من عطف المفردات ؛ وإنما هو من عطف الجمل ، وقد حذف الفعل ، – كما سيجى فى ص ٦١٦ – . وقد تكون الواو للعطف والمعيه معا فتفيد الأمرين مجتمعين ؛ وهى «الواو» التى ينصب المضارع بعدها بأن المصدريه المضمره وجوبا ؛ فإنها تجمع الأمرين : العطف والدلاله على المصاحبه والاجتماع ، أى : الدلاله على أن المعنى بعدها مصاحب فى تحققه وحصوله للمعنى قبلها ؛ فزمن تحققهما واحد (وسيجىء بيان هذا فى مكانه الأنسب ج ۴ باب النواصب –).

والمراد من «الاشتراك المطلق والجمع المطلق» أنها لا تدل على أكثر من التشريك فى المعنى العام ؛ فلا تفيد الدلاله على ترتيب زمنى بين المتعاطفين (١) وقت وقوع المعنى ، ولا على مصاحبه ، ولا على تعقيب (٢) ، أو مهله ، ولا على خسّه ، أو شرف (٣) ...

وهى إنما تتجرد للاشتراك المطلق حيث لا توجد قرينه تدل على غيره ، وحيث لا تقع بعدها «إمّا» الثانيه. فإن وجدت قرينه وجب الأخذ بما تقتضيه ، وإن وقعت بعدها «إمّا» الثانيه كانت الواو لمعنى آخر غير التشريك والجمع - وسيجىء التفصيل (۴) - .

ففى مثل : وصل القطار والسياره - تفيد الواو مجرد اشتراك المعطوف (وهو : السياره) مع المعطوف عليه ؛ (وهو : القطار) فى المعنى المراد ، وهو : «الوصول» من غير أن تزيد على هذا شيئا آخر ؛ فلا تدل على : «ترتيب» زمنىّ بينهما يفيد أن أحدهما سابق فى وقته ، وأن الآخر لاحق به ، ولا على : «مصاحبه» تفيد اشتراكهما فى الزمن الذى وقع فيه اشتراكهما فى المعنى (۵) ، ولا على «تعقيب» يدل على أن المعنى تحقّق فى المعطوف بعد تحققه فى المعطوف عليه مباشره ، من غير انقضاء وقت طويل بينهما ، ولا على : «مهله» تدل على أن تحققه كان بعد سعه من الوقت ، وفسحه فيه (۶) ...

١- الترتيب الزمنى : تقدّم أحدهما على الآخر وقت وقوع المعنى. والمصاحبه : تقتضى اشتراكهما فى المعنى فى وقت واحد. (أى : انطباق المعنى عليهما معا فى زمن واحد). والتعقيب : وقوع المعنى على المعطوف بعد وقوعه على المعطوف عليه مباشره ، (أى بغير مهله ، ولا انقضاء وقت طويل عرفا) ...

٢- الترتيب الزمنى : تقدّم أحدهما على الآخر وقت وقوع المعنى. والمصاحبه : تقتضى اشتراكهما فى المعنى فى وقت واحد. (أى : انطباق المعنى عليهما معا فى زمن واحد). والتعقيب : وقوع المعنى على المعطوف بعد وقوعه على المعطوف عليه مباشره ، (أى بغير مهله ، ولا انقضاء وقت طويل عرفا) ...

٣- فالمتأخر - وهو المعطوف - قد يكون أشرف أحيانا من المتقدم (وهو المعطوف عليه) كقوله تعالى : (لا يَسْتَوِى أَصْحابُ النَّارِ وَأَصْحابُ الْجَنَّهِ ، أَصْحابُ الْجَنَّهِ هُمُ الْفائِزُونَ).

۴- فى ص ۶۱۲.

۵- أى : أنها لا تفيد اشتراكهما فى الزمن والمعنى معا ، وإنما تقتصر على الاشتراك فى المعنى وحده.

۶- ومن الأمثله أيضا قول الشاعر : زاد الوشاه ، ولا والله ما تركوا قولا ، وفعلا ، وبأساء ، وتهجينا فلم نزد نحن فى سرّ وفى علن على مقالتنا : «الله يكفينا» -

ففى المثال السابق قد يكون وصول القطار أوّلا وبعده السياره ، وقد يكون العكس ، وقد يكون الزمن بين وصول السابق واللاحق طويلا أو قصيرا ، وقد يكون وصولهما اصطحابا معا (أى : فى وقت واحد) ، فلا سبق لأحدهما ولا زمن بين وصولهما. فكل هذه احتمالات صحيحه ، لا يزيلها إلا وجود قرينه تدل على واحد منها دون غيره. كأن يقال : وصل القطار والسياره قبله ، أو بعده ، أو معه ...

فمن أمثله الترتيب والمهله - بقرينه - قوله تعالى : (وَلَقَدْ أَرْسَلْنا نُوحاً وَإِبْراهِيمَ ...)، فقد أفادت الواو الاشتراك ، والترتيب الزمنى ، والمهله ؛ فعطفت المتأخر كثيرا فى زمنه (وهو : إبراهيم) على المتقدم فى زمنه ، (وهو : نوح) ، وكانت إفادتها الترتيب والإمهال مستفاده من قرينه خارجيه يجب احترامها ، هى التاريخ الثابت الذى يقطع بأن زمن إبراهيم متأخر كثيرا عن زمن نوح ، ولو لا هذه القرينه ما أفادت الواو الترتيب الزمنى ، وفسحه الوقت. وهذه الفسحه - أو المهله - يقدّرها العرف بين الناس ، فهو - وحده - الذى يحكم على مده زمنيه بالطول ، وعلى أخرى بالقصر ، تبعا لما يجرى فى العرف الشائع.

ومن الأمثله أيضا قوله تعالى مخاطبا النبى محمدا عليه السّلام : (كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم) ، فالواو قد أفادت الاشتراك والجمع فى المعنى المراد ؛ وهو : الإيحاء ، وأفادت - أيضا - الترتيب الزمنى والمهله بعطف المتقدم فى زمنه على المتأخر كثيرا فى زمنه بقرينه خارجه عنهما ، هى : «من قبلك» فهذا النص صريح فى أن «المعطوف» سابق فى زمنه على «المعطوف عليه» ولو لا هذه القرينه لاقتصرت الواو على إفاده الجمع المطلق فى المعنى ، والاشتراك المجرد فيه ، دون إفاده ترتيب زمنىّ ، وأما المهله فقد دلّ عليها التاريخ.

وكقوله تعالى فى نوح عليه السّلام حين ركب السفينه هو وأصحابه المؤمنون ، فرارا من الغرق بالطوفان : (فَأَنْجَيْناهُ وَأَصْحابَ السَّفِينَهِ ...) فالواو تفيد الجمع

والاشتراك فى المعنى ؛ وتفيد معه الاتحاد فى الزمن بين المعطوف ؛ (أصحاب ...) والمعطوف عليه : (الهاء) فقد نجا نوح وأصحابه فى وقت واحد - معا - بدليل النصوص القرآنيه الأخرى (١) وروايات التاريخ القاطع ؛ فلا ترتيب ولا مهله. ومن أمثله الترتيب والتعقيب ؛ جرى الماء وأروى الزروع.

وإذا فقدت القرينه الداله على الترتيب الزمنى أو على المصاحبه فالأكثر اعتبارها للمصاحبه ، ويلى هذا اعتبارها للترتيب ؛ فيكون المعطوف متأخرا فى زمنه عن المعطوف عليه. ومن النادر العكس ، - ويراعى فى هاتين الحالتين عدم التعقيب إلا بقرينه.

وإن وقعت «واو» العطف قبل : «إمّا» الثانيه لم تفد معنى الجمع والتشريك ، وإنما تفيد معنى آخر يقتضيه المقام الذى لا يسايره معنى الجمع ؛ كالتخيير (٢) ؛ مثل : استرض إما مشيا وإما ركوبا ... ، وقد تكون للتخيير مباشره بغير «إما» ؛ نحو : سافر الآن بالقطار والطائره. وقد يكون معناها التقسيم ؛ نحو : الكلمه اسم ، وفعل ، وحرف.

أحكامها

ا - من أحكام «واو» العطف ، التى تشارك فيها بعض أخواتها (٣) ، أنها تعطف المفردات - كبعض الأمثله السابقه - والجمل (٤).

١- القصه كامله فى سوره هود ، وفيها النص على نجاه نوح ومعه ركاب السفينه ، حيث قال تعالى : (وَقِيلَ يا أَرْضُ ابْلَعِي ماءَكِ ، وَيا سَماءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْماءُ ، وَقُضِيَ الْأَمْرُ ، وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ.) أى : استقرت السفينه بمن فيها بعد كل ما سبق على جبل معروف : يسمى : «الجودى».

٢- معناه فى ص ٦٠٤ - وسيجىء الكلام على «إما» ومعانيها فى ص ٦١٢ -.

٣- أنها قد تتجرد للاستئناف المحض ، ولا تصلح لغيره - وكذلك «الفا» و «ثم».

٤- بنوعيها. فمثال الجمله الاسميه قولهم : (لا فقر أشدّ من الجهل ، ولا مال أنفع من العقل ، ولا حسب كحسن الخلق ...) وقوله تعالى : (مَنْ عَمِلَ صالِحاً فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَساءَ فَعَلَيْها) ، وقول الشاعر المسهد : فلا الصبح يأتينا ، ولا الليل ينقضى ولا الريح مأذون لها بسكون - - ومثال الفعليه قوله تعالى : (قُلِ اللهُمَّ مالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشاءُ ، وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشاءُ ، وَتُذِلُّ مَنْ تَشاءُ ...) وقول الشاعر : إذا صار الهلال إلى كمال وتمّ بهاوه فارقب محاقه

وأشباهها (١). وأنها يجوز حذفها مع معطوفها بشرط أمن اللبس (٢) ، مثل قول الشاعر :

إنى مقسّم ما ملكت ، فجاعل

قسما لآخره ودنيا تنفع

أى : وقسم دنيا. يريد : وقسما لدنيا .. ومن هذا قولهم : راكب الناقه طليحان (٣). والأصل : راكب الناقه والناقه طليحان. (أى :

١- فمثال عطف الجار مع مجروره على مثلهما قول الشاعر : لأنت أحلى من لذيذ الكرى ومن أمان ناله خائف ومثل الآيه التى فى ص ٥٥٩ ؛ وهى (كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم ...) ومثال عطف الظرف على ظرف آخر قوله تعالى : (رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنا وَبَيْنَ قَوْمِنا بِالْحَقِّ ؛ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفاتِحِينَ.)

٢- كما سيجىء فى ص ٦٣٦. وكذلك يصح حذفها وحدها دون معطوفها طبقا لما فى ص ٦٤١. كما يصح حذف المعطوف عليه قبلها بالطريقه الموضحه فى ص ٦٣٩ - والتى أشرنا إليها فى رقم ٢ من هامش الصفحه الآتيه -

٣- ومثل هذا كل مبتدأ مضاف أخبر عنه بخبر مطابق فى التثنيه ، أو الجمع ، للمضاف مع المضاف إليه من غير عطف. (وقد سبق إيضاح هذا لمناسبه أخرى فى الجزء الأول ص ٤٩٧ م ٣٧ باب المبتدأ والخبر). وحذف حرف العطف مع معطوفه ليس مقصورا على الواو مع معطوفها ، وإنما يشاركها فيه «أم» (كما سيجىء فى «ب» ص ٥٩٦ ، وفى ص ٦٣٦) وكذا «الفاء» مع معطوفها كقوله تعالى فى أحكام الصوم : (فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ.) الأصل : فمن كان منكم مريضا أو على سفر فأفطر فعده من أيام أخر - كما يجىء فى رقم ٥ من هامش ص ٥٧٥ -. وإلى هذا يشير ابن مالك فى آخر الباب بقوله : والفاء قد تحذف مع ما عطفت والواو إذ لا لبس ، وهى انفردت : بعطف عامل مزال قد بقى معموله ؛ دفعا لوهم اتّقى مزال : قد حذف من موضعه وأزيل منه. (راجع ص ٦٣٦). - - يقول : إن الفاء قد تحذف مع معطوفها ، وكذلك الواو مع معطوفها ، بشرط ألا يترتب على الحذف فى الحالتين لبس. وتنفرد الواو بأنها تعطف عاملا محذوفا قد بقى معموله على الوجه الذى سنشرحه فى ص ٥٦٣ التاليه. ويريد بقوله : «دفعا لوهم ...» بيان العله فى الحذف والتقدير ؛ وأنها دفع لوهم يقودنا للوقوع فى خطأ.

متعبان) (١) ..

ب - وتنفرد الواو بأحكام نحويه تكاد تستأثر بها (٢) :

منها : أنها الحرف المختص بعطف اسم على آخر حين لا يكتفى العامل فى أداء معناه بالمعطوف عليه ؛ نحو : تقاتل النمر والفيل ؛ فإن العامل : (تقاتل) لا يتحقق معناه المراد بالمعطوف وحده ؛ فلو قلنا : «تقاتل النمر» ، ما تمّ المعنى ؛ لأن المقاتله لا تكون من طرف واحد ؛ وإنما تقتضى معه وجود طرف آخر - حتما - كى يتحقق معناها. وكذلك : تنازع الظالم والمظلوم ، فإن المنازعه لا تقع إلا من طرفين .. ، وكذلك تصالح الغالب والمغلوب.

١- ومن تلك الأحكام : أن الضمير - ونحوه مما يحتاج للمطابقه - بعدها تجب مطابقته - فى الأصح - للمعطوف والمعطوف عليه معا ؛ ولا يراعى فيه حاله المعطوف وحده ؛ يقال : جاء السائل والغريب فعاونتهما. وفازت فاطمه وسعاد وعائشه فهنأتهن ... وهكذا ... (انظر رقم ٤ من هامش ص ٦٠٥ حيث الإيضاح ، وبيان المرجع ، ثم رقم ٣ من ص ٦٥٧. وليس مما نحن فيه مثل قوله تعالى : (وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ...) ، وقول حسان بن ثابت : إنّ شرخ الشباب والشعر الأس ود ما لم يعاص كان جنونا لأن الكلام قائم هنا على حذف الخبر ، إذ المراد : والله أحق أن يرضوه ، ورسوله كذلك - إن شرخ الشباب ما لم يعاص كان جنونا والشعر الأسود كذلك. فهو نظير قول الشاعر : نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض. والرأى مختلف أى : نحن راضون بما عندنا ، وأنت راض بما عندك ... (راجع كتاب مجمع البيان لعلوم القرآن ج ١ ص ١٧٥ و١٩٧).

٢- ومنها : أنها يجوز حذفها وحدها ، كما يجوز حذف المعطوف عليه وحده دون حذفها فتصلح فى هذه الصوره لأن تكون عاطفه أو غير عاطفه (بمعنى : ربّ) كما سبقت الإشاره فى رقم ٢ من هامش الصفحه السابقه وسيأتى الإيضاح فى مكانه المناسب ص ٦٣٩ و٦٤١. وله بيان فى ج ٢ - باب حروف الجر عند الكلام على : رب»

ومثل : (سكنت بين النهر والحدائق (١) - ومثل : تضيع الكرامه بين الطمع والبخل) ، لأن معنى «بين» لا يتحقق بفرد واحد تضاف إليه (٢) ، وهكذا غيرها من الكلمات التى تؤدى معنى نسبيّا (٣) ؛ مثل : تشارك - تعاون - اختصم - اصطفّ - (٤) ...

ومنها : اختصاصها بعطف عامل قد حذف وبقى معموله. نحو : (قضينا فى الحديقه يوما سعيدا ؛ أكلنا فيه أشهى الطعام ، وأطيب الفاكهه ، وأعذب الماء) فكلمه : «أطيب» معطوفه على : «أشهى» ، أى : أكلنا أشهى

١- يصح أن يقال : سكنت بين النهر وبين الحدائق ، بتكرار «بين» إذا كان المتعاطفان اسمين ظاهرين كما فى المثال ، والغرض من التكرار هو تأكيد المعنى وتقويته. وهذا للتكرار جائز مع العطف ، بشرط أن تكون الأولى مضافه لاسم ظاهر مفرد (أى : لا يدل على تعدد) فإن أضيفت لضمير دال على الإفراد وجب التكرار مع عطف المكرره بالواو ؛ طبقا لما فصلناه فى ج ٢ ص ٢٦٨ م ٧٩ حيث جاء فيه ما نصه : (يجوز أن يقال المال بين محمود وبين على ؛ بزياده «بين» الثانيه للتأكيد ، كما قاله ابن برىّ وغيره ، وبذلك يرد على منع الحريرى تكرارها - راجع حاشيه «ياسين» على التصريح ، ج ٢ أول باب العطف وكذلك حاشيه الصبان ج ٢ فى ذلك الباب عند الكلام على واو العطف -). ومن المسموع فى هذا قول على بن أبى طالب - كما جاء فى كتاب «سجع الحمام ، فى حكم الإمام» ونصه : «للمؤمن ثلاث ساعات ... وساعه يخلى فيها بين نفسه وبين لذاتها) ا ه. ويؤيد ما سبق أيضا ، ما ورد من نصوص فصيحه ، نثريه وشعريه ، وأدله أخرى سجلناها هناك.

٢- لهذا قالوا فى بيت امرئ القيس : قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللّوى بين الدّخول فحومل إن التقدير : بين أماكن الدخول وحومل (الدخول وحومل : موضعان) وقيل إن الروايه هى : بين الدخول وحومل. فلا تقدير.

٣- هو المعنى الذى لا يتحقق إلا بنسبته إلى اثنين (أو أكثر) يشتركان فيه ؛ ويقع عليهما.

٤- ومثل «استوى» فى قول الشاعر يصف حاله مع أحد أقاربه : صبرت على ما كان بينى وبينه وما تستوى حرب الأقارب والسّلم ومثلها : «تساوى» بشرط أن يكون معناها - كسابقتها - إفاده التساوى بين شىء وآخر. هذا ، وقد تقع الواو بعد كلمه : «سواء» التى تفيد التسويه ولكن بشرط أن تقع بين اسمين ، وألا توجد همزه التسويه ، نحو : سواء علىّ الأخ والصديق الوفى. وهذا رأى سيبويه ، أما الكلام على التسويه والمراد منها ففى ص ٥٨٥.

الطعام ، وأكلنا أطيب الفاكهه. أما كلمه : «أعذب» فلا يصح - فى الرأى الأغلب - عطفها على أشهى ، إذ لا يصح أن يقال : أكلنا أعذب الماء ؛ لأن أعذب الماء لا يؤكل ، وإنما يشرب ، ولهذا كانت كلمه : «أعذب» معموله لعامل محذوف ، تقديره : شرب ، أى : وشربنا أعذب الماء ، والجمله بعد الواو معطوفه على الجمله التى قبلها وهى : أكلنا - ؛ فالعطف عطف جمله على جمله.

ومثل : (اشتد البرد القارس فى ليله شاتيه ، فأغلقت الأبواب والنوافذ ، وأوقدت نارا للدفء ، والملابس الصوفيه) ؛ فلا يصح عطف كلمه : «الملابس» على «الأبواب» ولا على «نارا» لفساد المعنى على هذا العطف ؛ إذ لا يقال : أغلقت الملابس الصوفيه ، ولا أوقدت الملابس ، وإنما هى معمول لعامل محذوف تقديره : ولبست الملابس الصوفيه ، أو أكثرت الملابس الصوفيه ، أو نحو هذا مما يناسب الملابس ، والجمله بعد الواو معطوفه على جمله : أغلقت. فالعطف عطف جمله على جمله ، لا عطف مفرد على مفرد - كما سبقت الإشاره (١) -.

ولا فرق فى المعمول الباقى بين المرفوع ؛ نحو : قوله تعالى : (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّهَ ،) والمنصوب ؛ نحو : قوله تعالى : (وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُا (٢) الدَّارَ وَالْإِيمانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هاجَرَ إِلَيْهِمْ ...) ، والمجرور نحو قولهم : «ما كلّ سوداء فحمه ، ولا بيضاء شحمه ، والأصل فى المثال المرفوع : (اسكن أنت وليسكن زوجك الجنه) ؛ إذ لا يصح عطف «زوج» على الضمير المستتر الفاعل ؛ وإلا كان فاعلا مثله حكما ؛ فيترتب على هذا أن يقال : اسكن زوجك ، بوقوع الاسم الظاهر فاعلا للأمر ؛ وهذا لا يصح (٣). كما أن الأصل فى المنصوب : (تبوّءوا الدار ، وألفوا الإيمان) ؛ لأن الإيمان لا يسكن - والأصل فى المجرور : (ما كلّ سوداء فحمه ولا كلّ

١- فى الجزء الثانى ، باب المفعول معه ص ٢٣٢ م ٨٠.

٢- سكنوا.

٣- يبيحه فريق من النحاه بحجه : (أنه قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع). وفيه تيسير. ولا يجوز إعرابه بدلا من الفاعل المستتر ؛ لأن الضمير لا يبدل من الضمير - كما فى «ب» ص ٦٨٣.

بيضاء شحمه) لئلا يترتب على العطف المباشر من غير تقدير المحذوف ، عطف شيئين على معمولى عاملين مختلفين بحرف عطف واحد ، وهذا ممنوع. والعاملان هما : (ما (١) - وكلّ) والمعمولان هما : (بيضاء ، وشحمه) (٢).

هذا ما يقوله كثير من النحاه. ولكن الصحيح أن الواو العاطفه لا تختص بهذا الحكم وحدها ، وإنما تشاركها فيه «فاء» العطف - كما سيجىء عند الكلام عليها (٣) - مثل : أحسن بدينار فصاعدا ... أى فاذهب صاعدا بالعدد (٤) ...

ومنها جواز حذفها عند أمن اللبس (٥) ؛ نحو : زرت أقاربى فى الصعيد ، وقابلت منهم : العم ، العمه ، الخال ، الخاله ، أبناءهم ... أى : العم والعمه ، والخال والخاله ، وأبناءهم. ومثل : قرأت اليوم : الصحف اليوميه - المجلات - الرسائل - المحاضرات .. أى : الصحف اليوميه - والمجلات ، والرسائل ، والمحاضرات ...

ومثل هذا يقال فى سرد الأعداد ، نحو : من الأعداد عشر ، - عشرون - ثلاثون - أربعون ...

ومنها : عطف الشىء على مرادفه لتقويه معناه وتأكيده (٦) كقولهم : الصمت والسكوت عن غير السداد سداد. وقولهم يعود البغى والطغيان وبالا على صاحبه ، فالمعطوف وهو : «السكوت» بمعنى المعطوف عليه : «الصمت» وكذلك الطغيان والبغى ... ومن هذا قوله تعالى : (إِنَّما أَشْكُوا بَثِّى وَحُزْنِى إِلَى اللهِ)، فكلمه ؛ «بثّ» معطوف عليه ؛ وكلمه : «حزن» معطوف مرادف له فى المعنى.

١- على اعتبار «ما» حجازيه تعمل عمل : «ليس».

٢- سبق هذا المثال فى آخر باب الإضافه ص ١٦١ لمناسبه هناك : وسيعاد موضحا فى آخر هذا الباب ص ٦٣٨.

٣- فى ص ٥٧٥.

٤- سبق إيضاح هذا فى مكانه الأنسب ج ٢ ص ٣٠٤ م ٨٦ باب الحال وحذف عامله.

٥- الصحيح أن «الفاء» تشاركها فى هذا الحكم. وكذا : «أو» ، (كما سيجىء فى ص ٥٧٥ و٦١١ و٦٤١. غير أن حذف الواو هو الأكثر.

٦- قد تشاركها : «أو» فى هذا أحيانا ؛ كقوله تعالى : (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ...) فالخطيئه هى الإثم - ولهذا إشاره تجىء فى «د» من ص ٦١١ -.

ومثل النّأى والبعد (١) فى قول الحطيئه :

ألا حبذا هند وأرض بها هند

وهند أتى من دونها النّأى والبعد (٢)

١- ومثل الجملتين الفعليتين : (أقوى -) و (أقفر -) فى قول عنتره : حيّيت من طلل تقادم عهده أقوى وأقفر بعد أم الهيثم ...

٢- فيما سبق من تعريف عطف النسق يقول ابن مالك : تال بحرف متبع عطف النّسق كاخصص بودّ وثناء من صدق يقول : إنه هو التالى لحرف متبع ما بعده لما قبله ، أى : مشرك للثانى مع الأول فى الحكم الإعرابى. وساق مثلا للتشريك فى الحكم هو : اخصص من صدق بود وثناء ، فحرف العطف هو : الواو ، والتالى المشارك فى الحكم هو : «الثناء». ومعنى : «تال بحرف متبع» : أنه تال (تابع) بسبب حرف يتبع ما بعده لما قبله : فليس منه «أى» المفسره ، لأنها لا تتبع ما بعدها لما قبلها - إلا على الرأى الذى يعتبرها حرف عطف كالواو ، وهو الرأى الكوفى الحسن الذى أشرنا إليه (مفصلا فى رقم ١ من هامش ص ٥٥٦). ثم ساق بيتين ضمنهما أكثر حروف العطف التى سنشرحها فى المكان الأنسب ؛ هما : فالعطف مطلقا بواو - ثمّ - فا - حتّى - أم - او ؛ كفيك صدق ووفا وأتبعت لفظا فحسب : بل - ولا ... لكن ؛ ... ثم عاد للكلام على أحكام الواو فقال : فاعطفه بواو سابقا ، أو لاحقا فى الحكم ، أو مصاحبا موافقا واخصص بها عطف الّذى لا يغنى متبوعه ، كاصطفّ هذا وابنى واقتصر على ما سبق ، ولم يذكر بقيه أحكام الواو.

زیاده وتفصیل

ا – ومما انفردت به الواو غیر ما سبق :

۱– عطف العام علی الخاص (۱) ؛ نحو : زرت القاهره ، والحواضر الکبری. وقوله تعالی : (رَبِّ اغْفِرْ لِی ، وَلِوالِدَیَّ ، وَلِمَنْ دَخَلَ بَیْتِیَ مُؤْمِناً ؛ وَلِلْمُؤْمِنِینَ ، وَالْمُؤْمِناتِ.)

۲– وقوعها بعد کلام منفی ، عاطفه مفردا. وبعدها «لا» النافیه ؛ نحو : شجاع النفس لا یحب الجبن ، ولا الکذب ، ولا الریاء (أی : لا یحب کل واحده من الصفات المذکوره). فتکرار «لا» یفید أن النفی واقع علی کل واحده وحدها من غیر توقف علی غیرها. ولو لم تتکرر (۲) «لا» لتوهمنا أنه مقصور علی حاله اجتماعها مع غیرها (۳). فإن لم یوجد نفی قبلها ، أو قصدت المعیه لم یصح مجیء «لا» (۴).

۳– وقوعها بعد نهی عاطفه لمفرد ، وبعدها : «لا» النافیه ؛ التی تؤکد الغرض السالف ؛ نحو : لا تصدق الحلّاف ، ولا النمّام ، ولا الحاسد.

۴– جواز الفصل بینها وبین معطوفها بظرف ، أو جار مع مجروره (۵) ، نحو : أینعت حدیقتان ؛ حدیقه أمام البیت ، وخلفه حدیقه (۶) ، ومثل قوله

۱– وأما عکسه وهو : «عطف الخاص علی العام» فتشارکها فیه «حتی» – کما سیجیء فی «ب» ص ۵۸۴ – نحو قوله تعالی : (حافِظُوا عَلَی الصَّلَواتِ وَالصَّلاهِ الْوُسْطی.) ونحو : لا یأمن الناس الأیام حتی الملوک. (والصلاه الوسطی : هی صلاه وسط النهار. والمراد بها : الظهر والعصر). وکل ما سبق مشروط بألا یتطلب المعنی حرفا آخر یفید الترتیب أو غیره ... – انظر ما یتصل بهذا فی آخر رقم ۸ من ص ۶۶۰.

۲– راجع «التصریح» عند الکلام علی : «لکن» العاطفه ، ثم «المغنی» عند الکلام علی «الواو».

۳– لهذا بیان هام (فی ج ۱ م ۵ هامش ص ۶۲ أول الکلام علی موضوع : «الحرف»). ویتضمن – فیما یتضمن – النص علی زیاده «لا» النافیه ، والغرض من زیادتها ، ومعناها ، وإعرابها .. ،

۴– لهذا بیان هام (فی ج ۱ م ۵ هامش ص ۶۲ أول الکلام علی موضوع : «الحرف»). ویتضمن – فیما یتضمن – النص علی زیاده «لا» النافیه ، والغرض من زیادتها ، ومعناها ، وإعرابها .. ،

۵– صرح بهذا «الصبان» ولم یذکر خلافا. لکن سیجیء فی رقم ۵ ما یعارضه.

۶– والأخذ بهذا الرأی فی «الواو» أنسب من الأخذ برأی آخر یمنع الفصل مطلقا فی غیر – – الضروره الشعریه بین المعطوف وحرف العطف : «الواو» أو : «الفاء» ؛ أما غیر هذین الحرفین من أدوات العطف فالرأیان متفقان علی جواز الفصل بالظرف أو بالجار مع مجروره. (راجع الهمع ج ۲ آخر باب العطف ، ص ۱۴۱).

تعالى : (وَجَعَلْنا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا ، وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا) ...

۵- عطف العقد (۱) على النّيّف ، نحو : واحد وعشرون ... - سبعه وثلاثون ... - خمسه وأربعون ... و ...

۶- اقترانها بالحرف : «لكن» ؛ كقوله تعالى : (ما كانَ مُحَمَّدٌ أَبا أَحَدٍ مِنْ رِجالِكُمْ ، وَلكِنْ رَسُولَ (۲) اللهِ وَخاتَمَ النَّبِيِّينَ).

۷- وقوعها قبل الحرف «إما» المسبوق بمثله فى كلام قبله ؛ نحو : المنّ بالمعروف إما جهاله ، وإما سوء أدب.

۸- العطف بها فى أسلوب الإغراء والتحذير ؛ نحو : الرفق والملاينه جهد طاقتك ، وإياك والعنف ما وجدت سبيلا للفرار منه.

۹- عطف النعوت المتعدده المفرّقه التى منعوتها متعدد غير مفرّق : نحو : تنقلت فى بلاد زراعيه وصناعيه وتجاريه ... والواقع بعد هذه «الواو» يسمى معطوفا ، ولا يصح تسميته - الآن - نعتا.

۱۰- عطف المفردات التى حقها التثنيه أو الجمع ، نحو قول الحجاج وقد مات

۱- العقد هو : العدد الذى يجىء ترتيبه عاشرا بين الأرقام المتسلسله المرتبه قبله. وتنحصر العقود فى لفظ : عشره - عشرين - ثلاثين - أربعين - خمسين - ستين - سبعين - ثمانين - تسعين - والصحيح تسميه : «مائه» و «ألف» ومركباتهما «عقدا» أيضا ... أما «النّيّف» فكل عدد يكون ترتيبه المتسلسل بين عقدين ؛ ومنه : أحد عشر. - اثنان وعشرون - ثلاثه وثلاثون - ، خمسه وأربعون ... و ...

۲- الواو هى العاطفه ، أما : «لكن» فحرف استدراك محض ، - ومعناه وأحكامه فى صفحه ۶۱۶ - وكلمه : «رسول» بالنصب ، خبر «كان» المحذوفه ، والجمله من «كان» ومعموليها معطوفه بالواو على الجمله الفعليه قبلها. وهذا على الرأى الأشهر القائل إن كلمه : «لكن» الاستدراكيه المحضه ، المسبوقه بالواو - لا يقع بعدها إلا الجمله دائما ، ولا تكون عاطفه ؛ وإنما العاطف الواو. أما على رأى من يجيز وقوع المفرد بعدها فالواو حرف عطف وكلمه : «رسول» معطوفه على كلمه : «أبا» (انظر ص ۶۱۶).

محمد ابنه ، ومحمد أخوه : «محمد ومحمد فى يوم واحد». وقول الشاعر الفرزدق :

إن الرزيه لا رزيه بعدها

فقدان مثل محمد ومحمد

وقول الآخر :

أقمنا بها يوما ، ويوما ، وثالثا

ويوما له يوم التّرحّل خامس

يريد : أياما ثمانيه ...

(١١) عطف السببى على الأجنبى فى : «الاشتغال» ؛ نحو : محمدا أكرمت عمرا وأخاه (١). ومثل : محمد مررت بأخيك وأخيه (٢).

(١٢) عطف كلمه : «أىّ» على مثلها (٣) ، كقول الشاعر :

فلئن لقيتك خاليين لتعلمن

أيّى وأيّك فارس الأحزاب

(١٣) عطف الظرف : «بين» على نظيره ، مثل : المال بينى وبين أهلى (٤).

(١٤) عطف السابق فى زمنه على اللاحق ، نحو قوله تعالى : (كَذلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ ، وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ.)

(١٦) المتعاطفان بالواو لا يختلفان بالسلب والإيجاب إذا كانا مفردين فلا يصح : لا الشمس طالعه والقمر.

(١٧) وجوب الفصل بها مع إهمالها بين كلمتين معينتين ينشأ منهما مسموع من التركيب المزجىّ (من أمثلته : كيت وكيت - ذيت وذيت ..) بالتفصيل والبيان الآتيين فى الموضع الأنسب - ج ٤ باب : «كم» م ١٦٨ ص ٥٤٠ -

(١٨) جواز عطفها عاملا قد حذف وبقى معموله على الوجه المشروح فى ص ٦١٥.

ب - يرى الكوفيون من خصائص الواو وقوعها زائده ؛ كالتى فى قوله تعالى : (وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّهِ زُمَراً. حَتَّى إِذا جاؤُها ،

١- الضمير راجع إلى «محمد» فى المثالين.

٢- الضمير راجع إلى «محمد» فى المثالين.

٣- بالتفصيل الذى سبق فى «ج» من ص ١٠٧.

٤- راجع ما يختص بتكرار الظرف : «بين» فى رقم ١ من هامش ص ٥٦٣.

وَفُتِحَتْ أَبْوابُها ، وَقالَ لَهُمْ خَزَنَتُها : سَلامٌ عَلَيْكُمْ ..) فالواو التى قبل : «فتحت» زائده عندهم (١). ومثل قوله تعالى : (فَلَمَّا أَسْلَما وَتَلَّهُ. لِلْجَبِينِ ...) أى : تلّه للجبين (٢).

والبصريون يؤولون الآيتين وشبههما - بتأويلات منها : أن الواو عاطفه أصليه وجواب «إذا» و «لما» محذوف ... لكن التأويل عسير فى قول الشاعر :

ولقد رمقتك فى المجالس كلها

فإذا وأنت تعين من يبغينى

والمراد : فإذا أنت. وقول الآخر :

فما بال من أسعى لأجبر عظمه

حفاظا ، وينوى من سفاهته كسرى

أى : ينوى من سفاهته.

وإنما كان التأويل هنا عسيرا لأن ما بعد إذا «الفجائيه» لا يقترن بالواو. ولأن جمله (ينوى) على تأويلها بأنها حاليه هى جمله مضارعيه مثبته ، وصاحب الحال هو «من» والجمله المضارعيه المثبته لا تقع حالا مقترنه بالواو إلا على تقديرها خبرا لمبتدأ محذوف ، والجمله من المبتدأ المحذوف وخبره هى الحال .. فهى محتاجه للتأويل والحذف. ولا داعى لهذا أو لغيره من التأويلات. فمذهب الكوفيين أوضح وأقل تعسفا ، والأخذ به هنا أيسر (٣) ، لكن الأفضل التخفّف من الزائده قدر الاستطاعه ، والبعد عن استعمالها ؛ فرارا من اللبس ، ومن التأويل بغير داع.

ح - هل «الواو» الواقعه بعد «بل» نوع من الزائده؟ مثل : الصالح أمين ،

١- مستدلين بالآيه الأخرى الخاليه من الواو - وكلتاهما فى سوره : «الزمر» - ، ونصها : (... وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرا ، حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها ...)

٢- بمعنى صرعه وألقاه على الأرض حتى لمسها جبينه. والقصه عن إبراهيم حين أراد أن يحقق رؤيا مناميه ؛ مضمونها أنه يذبح ابنه. ففهم منها أن هذا إيحاء من الله يجب تنفيذه ؛ فهمّ به ، ورضى الولد بقضاء الله. ولكن الله أوحى إلى نبيه تركه ، والتضحيه بدله بشىء آخر.

٣- علما بأن اللفظ الزائد (حرفا أو غير حرف) إنما يزاد لغرض مقصود - طبقا لما شرحناه فى ج ١ م ٥ - الزياده والتفصيل - عند الكلام على الحرف.

بل ومحسن .. الجواب فى «ح» من ص ۶۲۸.

د - تختص همزه الاستفهام دون باقى أخواتها بالدخول على أحد ثلاثه من حروف العطف ولا تدخل على غير هذه الثلاثه ، هى : (الواو - الفاء - ثم) فمثالها قبل الواو قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا؟ ما بِصاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ ؛ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ. أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِى مَلَكُوتِ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَما خَلَقَ اللهُ مِنْ شَيْءٍ ...)؟، وقبل «الفاء» (۱) قوله تعالى فى المشركين : (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِى الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كانَ عاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ؟ وَلَدارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا ، أَفَلا تَعْقِلُونَ ...) ، وقبل «ثمّ» (۲) قوله تعالى : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتاكُمْ عَذابُهُ بَياتاً أَوْ نَهاراً ما ذا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ؟ أَثُمَّ إِذا ما وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ...)؟ ...

ولا بد أن يكون المعطوف بعد الثلاثه جمله.

وقد اشتهر للنحاه فى هذا رأيان (۳).

أولهما : وهو رأى جمهورهم - أن الهمزه تركت مكانها بعد حرف العطف ، وتقدمت عليه ؛ تنبيها على أصالتها فى التصدير - كما يقولون - فالجمله بعد العاطف معطوفه على الجمله التى قبله وقبل الهمزه. ما لم يمنع من هذا العطف مانع (كأن تكون إحدى الجملتين إنشائيه والأخرى خبريه ؛ عند من يمنع العطف بين الجملتين المختلفتين خبرا وإنشاء ؛ مثل هذه الصوره. فتكون الجمله عنده بعد حرف العطف معطوفه على أخرى محذوفه مماثله لها فى الخبريه أو الإنشائيه ...).

ثانيهما : وهو رأى الزمخشرى - أن الجمله بعد العاطف معطوفه على جمله محذوفه موقعها بين الهمزه والعاطف. والأصل مثلا ، أنسوا ولم يتفكّروا؟ - أأغمضوا عيونهم ولم ينظروا؟ - أقعدوا ولم يسيروا ...؟ - أكفرتم ثم إذا وقع

۱- انظر رقم ۳ من هامش ص ۵۷۵.

۲- انظر «ب» من ص ۵۷۹.

۳- كما ستجىء الإشاره فى ص ۶۳۹.

آمنتم به ..؟ والرأى الأول أشهر. وبالرغم من ذلك فإن كلا الرأيين معيب ؛ لقيامه على الحذف والتقدير ، أو التقديم والتأخير ، ولعدم انطباق كل منهما على بعض الصور الأخرى التى يدور حولها وحول ما سبق جدل طويل واعتراضات مختلفه (١).

فما السبب فى هذا التكلف ؛ والالتجاء إلى الحذف ، والتقدير ، والتقديم ، والتأخير - وعندنا ما هو أوضح وأيسر ، وأبعد من التأويل؟ ؛ وذلك باعتبار الهمزه للاستفهام ، وبعدها «الواو» و «الفاء» ، و «ثم» حروف استئناف داخله على جمله مستأنفه. وقد نص النحاه على أن كل واحد من هذه الثلاثه يصلح أن يكون حرف استئناف.

ولا مانع أيضا أن تدخل الهمزه - هنا - على حرف العطف مباشره ؛ مسايره للنصوص الكثيره الوارده فى القرآن وغيره ، ولن يترتب على أحد هذين الرأيين إخلال بمعنى ، أو تعارض مع ضابط لغوى.

«ملاحظه» فى غير الهمزه من أدوات الاستفهام يجب تقديم حرف العطف وتأخير أداه الاستفهام عنه ، لأن هذا هو قياس جميع الأجزاء فى الجمله المعطوفه ، نحو : قوله تعالى : (وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلى عَلَيْكُمْ آياتُ اللهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ) - وقوله تعالى : (فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفاسِقُونَ) ...

* * *

١- نراها فى بعض المراجع ، كالمغنى وحواشيه ، باب الهمزه.

۲ – الفاء

معناها الغالب هو الترتيب بنوعيه "المعنوىّ والذّكرىّ" مع التعقيب فيهما وإفاده التشريك. والمراد بالترتيب المعنوى : أن يكون زمن تحقق المعنى فى المعطوف متأخرا عن زمن تحققه فى المعطوف عليه ؛ نحو : (نفعنا بذر القمح للزراعه ، فإنباته ، فنضجه ، فحصاده،) ... و ... فزمن البذر سابق على زمن الإنبات ، والنضج ، وما بعده.

والمراد : بالترتيب الذّكرى : أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب التحدث عنهما فى كلام سابق ، وترتيبهما فيه ، لا بحسب زمان وقوع المعنى على أحدهما ، كأن يقال لمؤرخ : حدثنا عن بعض الأنبياء ؛ كآدم ، ومحمد ، وعيسى ، ونوح ، وموسى – عليهم السّلام – فيقول : أكتفى اليوم بالحديث عن محمد ، فعيسى. فوقوع «عيسى» بعد الفاء لم يقصد به هنا الترتيب الزمنى التاريخى ؛ لأن زمن عيسى أسبق فى التاريخ الحقيقى من زمن محمد ، وإنما قصد مراعاه الترتيب الذّكرى (أى : اللفظىّ) الذى ورد أولا فى كلام السائل ، وتضمن ذكر «محمد» قبل «عيسى» (۱).

والمراد بالتعقيب : عدم المهله – ويتحقق بقصر المده الزمنيه التى تنقضى بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف – ؛ نحو : وصلت الطياره فخرج المسافرون. وأول من خرج النساء فالرجال .. فخروج المسافرين –

۱– ويدخل فى الترتيب الذكرى «عطف المفصّل على المجمل» ؛ كقوله تعالى : (وَنادى نُوحٌ رَبَّهُ ، فَقالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِى مِنْ أَهْلِى ، وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ ، وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحاكِمِينَ.) وقوله تعالى : (فَقَدْ سَأَلُوا مُوسى أَكْبَرَ مِنْ ذلِكَ فَقالُوا أَرِنَا اللهَ جَهْرَةً.) وقوله تعالى : (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطانُ عَنْها : فَأَخْرَجَهُما مِمَّا كانا فِيهِ.) ومن الترتيب الذكرى : «الترتيب الإخبارى» ؛ وهو الذى يقصد به مجرد الإخبار وسرد المعطوفات بغير ملاحظه ترتيب كلامى سابق ، ولا ترتيب زمنى حقيقى ، وإنما يقصد منه – بشرط وجود قرينه – ذكر المعلومات واحده بعد واحده ، فالفاء – فى هذا – كالواو التى لمطلق الجمع ؛ نحو : تغير الجو ، واشتدت الرعود ، فالبروق ، فتراكم المياه فى المنحنيات ، فالأمطار ... ونحو : هذا عالم فأبوه ، فجده ...

- فى المثال - يجىء سريعا بعد وصول الطياره ، وخروج الرجال يكون بعد خروج النساء مباشره من غير انقضاء وقت طويل فى الصورتين ...

وقصر الوقت متروك تقديره للعرف الشائع ؛ إذ لا يمكن تحديد الوقت القصير أو الطويل تحديدا عامّا يشمل كل الحالات. فقد يكون الوقت قصيرا فى حاله معينه ، ولكنه يعدّ طويلا فى أخرى.

وبمناسبه إفادتها الترتيب نشير إلى قاعده عامه سبقت (١) ؛ هى : أن «المعطوفات» المتعدده تقتضى أن يكون لها جميعا «معطوف عليه» واحد ، هو : الأول الذى يسبقها كلها ، وقبل كل معطوف حرف عطف خاص به. لكن إذا كان حرف العطف يفيد الترتيب ؛ (مثل : «الفاء» و «ثم» وجب أن يكون المعطوف عليه هو السابق عليهما مباشره ، ولو لم يكن هو الأول : نحو : تكلم فى النادى الرئيس والوكيل والمحاضر ، فالناثر ثم الشاعر. فالوكيل والمحاضر معطوفان على الرئيس ، أمّا كلمه : «الناثر» فمعطوفه على : «المحاضر» وأمّا كلمه : «الشاعر» فمعطوفه على «الناثر» (٢) ...

وتفيد - كثيرا - مع الترتيب والتعقيب ، «التسبب» ؛ أى الدلاله على السببيّه (٣) ؛ (بأن يكون المعطوف متسببا عن المعطوف عليه) ويغلب هذا فى شيئين ؛ عطف الجمل ، نحو : رمى الصياد الطائر فقتله (٤) ، وفى المعطوف المشتق ، نحو : أنتم - أيها الجنود - واثقون بأنفسكم ، فهاجمون على عدوكم ، ففاتكون به. فمنتصرون عليه ...

ومن أحكام الفاء (٥) :

١- فى أول الباب فى رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ حيث البيان المفيد.

٢- فإن جاء بعد ذلك عاطف لا يفيد الترتيب كان ما بعده معطوفا على الذى قبل العاطف مباشره ، طبقا للبيان الهام الذى فى هامش ص ٥٥٥.

٣- ولكنها لا تسمى اصطلاحا فى هذه الحاله «فاء السببيه» إلا إذا دخلت على مضارع منصوب «بأن المصدريه» المضمره التى تنصبه بشروط معينه مدونه فى موضعها الأنسب (وهو : باب : «إعراب الفعل» ، أول الجزء الرابع ، ص ٦٥ ، م ١٤٩).

٤- ومثل قول الشاعر : وربّتما استحال السّعد نحسا فذاق المعتدى مما أذاقه

٥- أنها قد تتجرد أحيانا للاستئناف المحض ولا تصلح لغيره - وكذلك : «الواو» ، وثم -

أنهـا لاـ تنفصـل من معطوفها بفاصل (١) اختيـارا ، فلابـد من اتصالهمـا فى غير الضـروره الشـعريه. وأنهـا تعطـف المفردات (٢) والجمل كما فى الأمثله السالفه (٣) ، وأنه يجوز حـذفها بقرينه - كما أن «الواو» و «أو» (٤) كذلك - نحو : قطعت سنوات التعلم ؛ الأولى ، الثانيه ، الثالثه ، الرابعه ... ونحو : أنفقت المال درهما - درهمين - ثلاثه - وأنها قـد تحـذف مع معطوفها ؛ كالآيه التى سلفت (٥).

وتختص الفاء (٦) : بأنها تعطف جمله لا تصـلح صـله ، ولا خبرا ، ولا نعتا ؛ ولا حالا - على جمله تصلح لذلك ، والعكس ، بأن تعطف جمله تصـلح لتلك الأشـياء على جمله لا تصلح. (وسبب عدم الصلاحيه فى الصور السالفه كلها : خلو الجمله من الرابط ، ووجوده فى الجمله الصـالحه) (٧) .. فمثال عطفها جمله لا تصـلح صـله على جمله أخرى تصـلح : (الـذى عاونته ففرح الوالـد - مريض) ومثال العكس : (التى وقف القطار فساعدتها على النزول - عجوز ضعيفه).

١- كما سيجىء فى رقم ٤ من ص ٦٥٨. وقد سبق - فى رقم ٥ من هـامش ص ٥٦٧ - رأى يجيز الفصـل بـالظرف أو الجار مع مجروره بين الفاء ومعطوفها. ولكن الرأى الذى يمنع الفصل - فى غير الضروره الشعريه - هو الصحيح إذا كانت أداه العطف هى «الفاء» ، والاقتصار عليه واجب.

٢- المراد من المفرد فى باب العطف مدون فى رقم ٣ من هامش ص ٥٥٧ وله تكمله مفيده فى ص ٦٤٢.

٣- فى ص ٥٧٣ وهامشـها ... ، ويجوز عنـد عطفهـا الجمل أن تسبقها همزه الاسـتفهام - إن اقتضـى المعنى ذلك - على الوجه المشروح فى «د» من ص ٥٧٠ فهى «كالواو» ، و «ثم» فى هذا ، ولا يقع من حروف العطف بعد همزه الاسـتفهام مباشـره غير أحد هذه الثلاثه.

٤- انظر «ج» من ص ٦١١ ثم ص ٦٤١.

٥- فى رقم ٣ من هـامش ص ٥٦١ وهى قوله تعـالى : (فَمَنْ كـانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلى سَـفَرٍ فَعِـدَّهٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ...) أى : فأفطر ، فعده من أيام أخر ، وفى ص ٦٣٦ أمثله أخرى. وكذلك يصح حذف المعطوف عليه قبلها ، طبقا للبيان الذى فى ص ٦٣٩.

٦- ومما تختص به الفـاء : أنها حرف العطف الوحيـد الـذى يصـلح للـدخول على الفعل المطاوع لأصـله ؛ نحو : فتحت الباب - فانفتـح - علمت الراغب فتعلم ، ولاـ يصـح مجىء غيره من حروف العطف - طبقا للبيان الهام الخاص بأحكام المطاوعه - ج ٢ م ٦٦ ص ٩٨.

٧- وقد سبق هذا فى مكانه من الأبواب الخاصه بتلك الجمل.

ومثال عطفها جمله لا تصلح خبرا على أخرى تصلح : (الحديقه يرعاها البستانى فيكثر الثّمر). ومثال (العكس : الحديقه أهمل البستانىّ فقلّ ثمرها).

ومثال عطفها جمله لا تصلح نعتا على أخرى تصلح : (هذا حاكم سهر على خدمه رعيته ؛ فسعدت الرعيه). ومثال العكس : (هذا حاكم شكا الناس فأزال أسباب الشكوى).

ومثال عطفها جمله لا تصلح حالا على أخرى تصلح : (أقبل المنتصر يتهلل وجهه فتنشرح القلوب) ومثال العكس : (أقبل المنتصر تنشرح القلوب فيتهلل وجهه).

هذا ، والفاء كالواو فى أنها تعطف عاملا قد حذف ، وبقى معموله ؛ نحو : اشتريت الكتاب بدينار فصاعدا (١) ، والأصل - مثلا - : فذهب الثمن صاعدا.

«ملاحظه» : من الفاء العاطفه للمفرد : «فاء السببيه ، التى ينصب بعدها المضارع بأن المستتره وجوبا ، فالمصدر المؤول بعدها مفرد معطوف بها على مفرد قبلها - كما سيجىء فى مكانه (٢) ....

وهناك نوع من الفاء يسمى : «فاء الفصيحه» ، سيجىء الكلام عليه (٣). ونوع آخر تكون الفاء فيه - فى بعض الآراء - حرف عطف صوره لا حقيقه ؛ فشكلها وظاهرها أنها عطف ، مع أنها فى الحقيقه والواقع مهمله وليست عاطفه ، وقد سبق الكلام على هذا النوع (٤).

بقى حكم الضمير العائد على المتعاطفين بعد الفاء العاطفه من ناحيه المطابقه وعدمها وسيجىء البيان (٥) ...

٣ - ثم

اشاره

ومعناها الترتيب مع عدم التعقيب ، (أى : الترتيب مع التّراخى) ؛ وهو : انقضاء مده زمنيه طويله بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على

١- انظر ص ٥٦٣ ورقم ١ من هامش ص ٦٣٦.

٢- وهو عمل «فاء السببيه» باب : نواصب المضارع - ج ٤ م ١٤٩ ص ٣٣٣.

٣- فى ص ٦٣٧ وهامشها.

٤- فى ص ٥٣٦.

٥- فى رقم ٣ من ص ٦٥٧.

المعطوف. وتقدير المده الزمنيه الطويله متروك للعرف الشائع - كما رددنا (١) - ؛ فهو وحده الذى يحكم عليها بالطول أو القصر ، ولا يمكن وضع ضابط آخر يحددها ؛ لأن ما يعتبر طويلا فى حادثه معينه قد يكون قصيرا فى غيرها ؛ فمردّ الأمر للعرف. ومن الأمثله : زرعت القطن ، ثم جنيته .. - دخل الطالب الجامعه ثم تخرّج ناجحا - كان الشاب طفلا ثم صبيّا ، ثم غلاما ؛ ثم شابّا فتيّا.

ومن أحكامها :

أنها تعطف المفردات والجمل ، كما فى الأمثله السالفه (٢) .. وقد تدخل عليها تاء التأنيث (٣) لتفيدها التأنيث اللفظىّ ؛ فتختص بعطف الجمل ، نحو : من ظفر بحاجته ثمّت قصّر فى رعايتها كان حزنه طويلا ، وغصّته شديده.

ومنها : - وهذا قليل جائز - أنها قد تكون بمعنى واو العطف ، فتفيد مطلق الجمع والاشتراك من غير دلاله على ترتيب ، بشرط وجود قرينه ؛ نحو : لما انقضى الليل ، واستنار الكون ، ثم طلعت الشمس ، واقترب ظهور الفجر سارع الناس إلى أعمالهم (٤) ..

١- فى ص ٥٧٤.

٢- اقتصر ابن مالك فى الكلام على «الفاء ، وثم» على ما يأتى : و «الفاء» للترتيب باتّصال و «ثمّ» للتّرتيب بانفصال «اتصال» : أى : بغير مهله زمنيه. «بانفصال» : بمهله زمنيه ، (والمهله هى ما يعبرون عنها بالتراخى. وعدم المهله هو التعقيب) - وقد أوضحناهما فى ص ٥٧٣ و٥٧٤ - ثم قال فى الفاء : واخصص بفاء عطف ما ليس صله على الّذى استقرّ أنّه الصّله يريد : تختص الفاء بأنها تعطف جمله لا تصلح أن تكون صله ؛ لخلوها من الرابط - على جمله أخرى تصلح صله لاشتمالها على الرابط ، ولهذا الحكم أشباه وتفصيلات شرحناها (فى ص ٥٧٥) وسيذكر فى آخر الباب ص ٦٣٦ اختصاص آخر لها أشرنا إليه من قبل (فى رقم ٣ من هامش ص ٥٦١) هو أنها - كالواو - يجوز حذفها مع معطوفها.

٣- وهذه التاء الداخله على الحروف يجوز تسكينها أو تحريكها بالفتحه. أما كتابتهما فمفتوحه (غير مربوطه).

٤- ومن هذا قول ابن مالك فى أول باب من ألفيته : كلامنا لفظ ، مفيد ؛ كاستقم واسم ، وفعل ، ثم حرف ، الكلم قال الأشمونى ما نصه : - - «ثم» فى قوله : «ثم حرف ... ، بمعنى الواو ؛ إذ لا معنى للتراخى بين الأقسام. وبكفى فى الإشعار بانحطاط درجه الحرف عن قسيميه ترتيب الناظم لها فى الذكر على حسب ترتيبها فى الشرف ، ووقوعه طرفا. ا ه

ويـدخل فى هـذا القليل الجائز أن تكون للترتيب الذّكرى الإخبارىّ ، (وهو : الذى سـبق إيضاحه (١) فى «الفـاء») نحو : بلغنى ما صنعت اليوم ، ثم ما صنعت أمس أعجب. أى : ثم أخبرك أن الذى صنعته أمس أعجب.

ومنه قول الشاعر :

إن من ساد ثم ساد أبوه

ثم قد ساد قبل ذلك جدّه ...

ومنها : أنها تكون بمعنى «الفاء» أحيانا فتفيد الترتيب مع التعقيب بقرينه ؛ نحو شرب العاطش ثم ارتوى.

ومنهـا : أن إفادتهـا الـترتيب تـوجب - عنـد تعـدد المعطـوف عليه قبلهـا بتفريق - أن يكون معطوفهـا تابعـا لمـا قبلهـا مباشـره من المعطوفات ؛ طبقا للبيان الـذى تقدم (٢) ؛ ففى مثـل : قرأت الآـيه ، والقصـيده ، والخطبه. والرساله ثم النشـيد ... يتعين أن يكون النشيد معطوفا بها على الرساله ، كما يتعين أن يكون كل واحد من المعطوفات الأخرى التى قبلها معطوفا على الآيه.

ومنها : أنها قد تكون أحيانا حرف عطف فى الصوره الظاهره دون الحقيقه الواقعه ؛ فشـكلها الظاهر هو شـكل العاطفه ، ولكنها لا تعطف مطلقا ، وقد سبق (٣) الكلام على هذا النوع.

١- فى هامش ص ٥٧٣.

٢- فى ص ٥٧٤ وللبيان المفيد الذى فى رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥.

٣- فى : ه ص ٥٣٦.

زیاده وتفصیل

ا - أشار النحاه إلى وهم يقع فيه من يعرب : «ثمّ» حرف عطف فى قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ...) لأن «ثم» لا تصلح عاطفه هنا ؛ إذ إعاده الخلق لم تقع ، وإذا لم تقع فكيف يقرون برؤيتها؟ لهذا كانت «ثمّ» للاستئناف فى الآيه. ويؤيد كونها للاستئناف فى الآيه قوله تعالى بعد ذلك : (قُلْ سِيرُوا فِى الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ. ثُمَّ اللهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ)؛ فمن المستحيل أن يسيروا فينظروا بدء الخلق ثم إنشاء النشأه الآخره. والاستئناف أحد المعانى التى تؤديها ثلاثه من الأحرف ؛ هى : (الواو ، والفاء ، وثمّ) ، وحين يكون الحرف للاستئناف لا يكون للعطف.

قال الفيروزبادى صاحب «القاموس المحيط» فى كتابه الآخر المسمى : «بصائر ذوى التمييز» عند الكلام على معانى «ثمّ» (١) - ما نصه : (تكون للابتداء كقوله تعالى فى سوره فاطر : (وَالَّذِى أَوْحَيْنا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِما بَيْنَ يَدَيْهِ ، إِنَّ اللهَ بِعِبادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ. ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنا مِنْ عِبادِنا) ا ه.

وسيجىء فى الجزء الرابع - عند الكلام على «واو المعيه» ، باب إعراب الفعل ، (٢) - ما يؤيد وقوع «ثم» للاستئناف ، ويزيد الحكم بيانا ووضوحا.

ب - «ثم» تصلح للوقوع بعد همزه الاستفهام مباشره إذا كان المعطوف بها جمله ، واقتضى المعنى الاستفهام على الوجه المشروح فى «ء» من ص ٥٧٠ فهى كالواو والفاء (٣) فى هذا. ولا يقع بعد الاستفهام مباشره من حروف العطف غير هذه الثلاثه.

ح - ما حكم الضمير بعد «ثم» إذا كان عائدا على «المتعاطفين» أيطابقهما أم لا يطابق؟ الجواب فى رقم ٣ من ص ٦٥٧.

١- ج ٢ ص ٣٤٤.

٢- م ١٤٩.

٣- انظر رقم ٣ من هامش ص ٥٧٥.

۴ – حتّى

اشاره

معناها الدلاله على أن المعطوف بلغ الغايه فى الزياده أو النقص بالنسبه للمعطوف عليه (۱) ؛ سواء أكانت الغايه حسيه أم معنويه ، محموده أم مذمومه ؛ نحو : لم يبخل الغنىّ الورع بالمال حتى الآلاف ، ولم يقصّر فى العباده حتى التهجّد (۲). ومثل : حبس البخيل أمواله حتى الدّرهم ، وارتضى لنفسه المعايب حتى الاستجداء.

ولا تكون عاطفه إلا باجتماع شروط أربعه (۳) :

ا – أن يكون المعطوف بها اسما (فلا يصح أن يكون فعلا ، ولا حرفا (۴) ، ولا جمله (۵)) ، نحو : استخدمت وسائل الانتقال حتى الطياره ، فلا يجوز

۱– بمعنى أن المعطوف عليه لو استمر متجها فى صعوده أو فى انخفاضه لكان غايه ما يصل وينته إليه – من شرف أو خسه ، أو قوه أو ضعف ، ... أو نحو هذا من كل ما يفيد زياده ونقصا – هى الدرجه التى وصل إليها المعطوف. (وكل هذا بحسب التخيل العقلى المحض ، لا الواقع ؛ لأن الواقع الخارجى قد يعارضه – انظر رقم ۲ من هامش ص ۵۸۲ –.

۲– الصلاه بالليل.

۳– زاد بعضهم شرطا آخر ؛ هو : أن يكون المعطوف بها مشتركا مع المعطوف عليه فى معنى عاملها ؛ فلا يصح : صمت الأيام حتى يوم عيد الفطر : لأن يوم عيد الفطر لا يباح صومه شرعا.

۴– لأن الحرف – فى الغالب – لا يدخل على نظيره فى اللفظ والعمل إلا فى التوكيد اللفظى ، أو فى الضروره الشعريه.

۵– إذا دخلت «حتى» على جمله فعليه فعلها ماض أو على جمله اسميه ، فهى حرف ابتداء ، وهى : – كما قال الخضرى ج ۲ باب العطف عند الكلام على : «حتى» – الداخله على جمله مضمونها غايه (أى : نهايه) لشىء قبلها ؛ مثل قول الشاعر : ملأنا البر حتى ضاق عنا وبحر الأرض نملؤه سفينا – فى بعض الروايات – ومثل : «المعروف يأسر القلوب ، حتى قلوب الأعداء مأسوره به». فإن دخلت على مضارع مرفوع فابتدائيه ، أو منصوب فجاره. ولا بد فى الابتدائيه – ألا تنقطع الصله المعنويه بين ما قبلها وما بعدها ، برغم أن ما بعدها لا بد أن يكون جمله مستقله فى إعرابها. أما قول الفرزدق يذم «كليبا» قبيله الشاعر جرير : فواعجبا!! حتى كليب تسبنى كأن أباها نهشل أو مجاشع ونهشل ومجاشع من آباء الفرزدق – فيقول المغنى ، ج ۱ عند الكلام على «حتى» ما نصه : (لابد من تقدير محذوف – – قبل «حتى» فى هذا البيت يكون ما بعد حتى غايه له ، أى : فواعجبا «يسبنى الناس حتى كليب تسبنى ..). ا ه. (كما سيجىء فى باب إعراب الفعل ... – ج ۴ ص ۳۱۴ م ۱۴۹ حيث تفصيل الكلام على «حتى» الابتدائيه – و «حتى» التى ينصب بعدها المضارع بأن مضمره وجوبا. أما (الجاره ففى ج ۲ م ۹۰ – ص ۵۴۵).

العطف فی نحو : صفحت عن المسیء حتی خجل ، وترکته لنفسه حتی ندم. ولا فی قول المعری :

وهوّنت الخطوب علیّ ، حتی

کأنی صرت أمنحها الودادا

ب - أن یکون الاسم المعطوف بها اسما ظاهرا لا ضمیرا ، وصریحا لا مؤولا ؛ فلا یجوز اعتبارها حرف عطف فی مثل : انصرف المدعوون حتی أنا. وقد ارتضی بعض المحققین الاستغناء عن هذا الشرط ، وأجاز المثال السالف ، وأشباهه. وفی الأخذ برأیه توسعه وتیسیر. کما لا یجوز اعتبارها عاطفه فی مثل : «أحب المقالات الأدبیه حتی أن أقرأ الصحف» ؛ لما یترتب علی هذا من وقوع معطوفها مصدرا مؤولا. وهذا لا یصح.

ح - أن یکون المعطوف بعضا حقیقیّا (۱) من المعطوف علیه ، أو شبیها بالبعض (۲) ، أو بعضا بالتأویل (۳). فمثال البعض الحقیقی : بالریاضه تقوی

۱- البعض الحقیقی - هنا - إما أن یکون جزءا من الکل بحیث لا یوجد الکل الکامل بغیره ؛ نحو : أفاد الدواء الجسم حتی الإصبع ، وإما أن یکون فردا فی مجموع ؛ نحو : سهر الجیش حتی القائد ، وإما أن یکون نوعا من جنس یشمل أنواعا کثیره ؛ نحو : النبات نافع حتی المتسلق.

۲- هو العرض الملازم للکل من غیر أن یدخل فی تکوین ذاته الأصلیه ؛ کالجمال والعلم ، واللون ، والخلق ، والصوت ، نحو : راقنی الخطیب حتی ابتسامته ...

۳- أی : بتقدیر أنه کالبعض ، وافتراض ذلک. والمراد به : ما یصاحب «الکل» ویرافقه فی أحیان کثیره دون أن یکون جزءا حقیقیا منه ، ولا ملازما له ملازمه دائمه ... نحو : حضر القطار فنزل المسافرون ، حتی الحقائب. وهذا یقتضی أن یکون البعض التأویلی ملاحظا فی نفس المتکلم عند النطق بالکل ، وداخلا فی نیته وتقدیره أنه بمنزله البعض ؛ لأهمیته وشده اتصاله. ومن أمثلته التی عرضها النحاه قول شاعر یصف هاربا من ملکه الذی أمر بقتله : ألقی الصحیفه کی یخفف رحله والزاد حتی نعله ألقاها بروایه من نصب کلمه : «نعل» علی اعتبار أن ما قبلها وهو (ألقی الصحیفه ... والزاد) فی تأویل : ألقی عنه الحمل الثقیل. ونعله بعض ما یثقله ؛ فیکون معطوفا علی «الصحیفه». وهناک روایات فی ضبط تلک الکلمه لا تعنینا هنا.

الأعضاء حتى الرّجل ، ومثال الشبيه بالبعض : أعجبنى العصفور حتى لونه (١). ومثال البعض بالتأويل : تمتعت الأسره بالعيد حتى طيورها.

د - أن تكون الغايه الحسيه أو المعنويه محققّه لفائده جديده ، فلا يصح : قرأت الكتب حتى كتابا ، ولا سافرت أياما حتى يوما ...

أحكامها :

منها : أنها لمطلق الجمع - كواو العطف عند عدم القرينه ؛ فلا تفيد الترتيب الزمنى بين العاطف والمعطوف فى الحكم - نحو : أدّيت الفرائض الخمس حتى المغرب ، ووفيت أركان كل صلاه حتى الركوع (٢) ، وكقول الشاعر :

رجالى - حتى الأقدمون - تمالئوا

على كل أمر يورث المجد والحمدا

ومنها : إعاده حرف الجر وجوبا بعد «حتى» إذا عطف بها آخر شىء ، والمعطوف عليه مجرور بمثل ذلك الحرف ، ويلتبس المعنى بعدم إعادته ؛ نحو : سافرت فى الأسبوع الماضى حتى فى آخره ، إذا كان المراد السفر فى أوقات متقطعه من الأسبوع ، وبعضها فى آخره. فلو لم تذكر كلمه : «فى» مره ثانيه بعد : «حتى» لكان من المحتمل فهم المراد بأنه السفر المتصل من أول الأسبوع إلى آخر لحظه فيه. وهذا غير المقصود ، فمن الواجب أن يعاد بعدها حرف الجرّ إذا كان «المعطوف عليه» مجرورا بمثيله ؛ لكيلا تلتبس بالجاره. فإن تعيّن (٣) العطف بحيث يمتنع اللبس المعنوى كانت الإعاده جائزه لا واجبه ، نحو : فرحت بالقادمين حتى أولادهم ، وقول الشاعر :

١- ولا يصح : حتى : نظيره ، أو فرخه ، كما لا يصح أعجبتنى الأخت حتى جارها.

٢- قالوا : لا يعتبر إلا الترتيب الذهنى من الأضعف إلى الأقوى ، أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى ؛ لجواز أن تكون ملابسه الفعل لما بعدها سابقه على ملابسته للأجزاء الأخرى ، أو فى أثنائها ، أو معها فى زمان واحد ؛ نحو مات كل أب للناس حتى آدم - ومات الناس حتى الأنبياء - وجاءنى القوم حتّى علىّ ، إذا جاءوا كلهم مجتمعين وعلى أقواهم أو أضعفهم. ويؤيد ما سبق قوله عليه السّلام : «كل شىء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس». لأن تعلق القضاء والقدر بهذين لا يتأخر عن غيرهما ، فالمراد من كل ما سبق أنها تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها فى الذهن حتما ، أى : تدريجها من الأضعف إلى الأقوى وعكسه ، ولو كان هذا مخالفا لما فى خارج الذهن وللواقع (راجع الخضرى والصبان ، ورقم ١ من هامش ص ٥٨٠).

٣- ضابط تعين العطف وعدم تعينه هو : أنه متى صح إحلال الحرف «إلى» محلها كانت محتمله للأمرين ، وإلا تعينت للعطف.

جود يمناك فاض فى الخلق حتّى

بائس دان بالإساءه دينا

ومنهـا : أن اسـتعمالها عاطفه أقل من اسـتعمالها جاره ، فيراعى هـذا فى كل موضع يصـلح فيه الأمران ؛ نحو : قرأت الكتاب حتى الخـاتمه ، فيجوز نصب «الخـاتمه» باعتبارهـا معطوفه «بحتى» على : «الكتـاب». ويجوز جرها باعتبار «حتى» حرف جر ، والأحسـن الجرّ ، لأن العطف بالحرف : «حتّى» أقل فى كلام العرب (١) من استعمالها جاره(٢).

١- وفيما سبق خاصا بالحرف : «حتى» يقول ابن مالك : بعضا بحتّى اعطف على كلّ ، ولا يكون إلّا غايه الّـذى تلا أى : اعطف بحتى بعضا على كل (فالمعطوف جزء من المعطوف عليه) ولا يكون المعطوف إلا غايه الـذى تلاه. (والذى تلاه المعطوف أى : جاء بعـده المعطوف هو : المعطوف عليه). يريـد ؛ أن المعطوف لا بـد أن يكون غايه للمعطوف عليه فى الزياده أو النقص بحيث نتخيل المعطوف عليه يستمر فى زيادته أو نقصه حتى يصل فى درجته للمعطوف. (كما أوضحنا فى رقم ١ من هامش ص ٥٨٠).

٢- وبسبب هـذه القله لاـ يوافق الكوفيون على اسـتعمالها حرف عطف مطلقا ... ويسـتثنى من الحاله السابقه التى يكون فيها الجر أحسن ، صوره : «الاشـتغال» فى مثل : صافحت القوم حتى طفلا صافحته ، من كل اسم وقع تاليا «حتى» وبعده فعل مشتغل بنصب ضمير ذلـك الاـسم ، كالمثـال السـالف. فكلمه : «طفلاـ» تعرب معطـوفه بـالحرف «حـتى» والمعطـوف عليه هو : القوم. والفعـل : «صافح» الثانى ، توكيد للأول. فإن اشـتغل برفع الضـمير نحو : حضـر القوم حتى طفل حضـر ، امتنع النصب ، وصح الرفع فى هذا المثال. وإنما كان النصب أحسن فى الحاله الأولى لتكون بين الضمير ومرجعه مشابهه فى الإعراب.

زیاده وتفصیل :

ا - ومن أحکامها أنها لا تعطف نعتا علی نعت کما تقدم (۱). وأنها لا تقع فی صدر جمله تعرب خبرا (۲).

ب - أشرنا (۳) إلی أن «حتی» العاطفه - کالواو - لمطلق الجمع عند عدم القرینه ، لا للترتیب الزمنی فی الحکم ، نحو : مات کل الأنبیاء حتی نوح. واستدلوا علی هذا بأمثله مختلفه ؛ منها قوله علیه السّلام : «کل شیء بقضاء وقدر حتی العجز ، والکیس» إذ لا یتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غیرهما. لکنها - فی مثل هذه الحاله - تفید ترتیب أجزاء ما قبلها ذهنا ؛ أی : تفید تدریجها من الأضعف إلی الأقوی وعکسه طبقا للبیان والتفصیل السالفین (۴).

وتکون کالواو أیضا فی عطفها الخاص علی العامّ. وفی وجوب مطابقه الضمیر العائد علی المتعاطفین بعدها لهما (۵) ...

۱- فی رقم ۲ من هامش ص ۴۸۱.

۲- طبقا لما سبق إیضاحه وتکراره بالجزء الأول م ۳۵ هامش ص ۴۲۸.

۳- فی ص ۵۸۲ وهامشها.

۴- کما فی رقم ۱ من هامش ص ۵۸۵.

۵- طبقا للبیان الذی فی رقم ۳ ص ۶۵۷.

٥ – أم

اشاره

نوعان (١) ؛ متصله ، ومنقطعه ، (أو : منفصله).

النوع الأول : «المتصله» ، هى المسبوقه بكلام مشتمل على همزه التسويه (٢) ، أو على همزه استفهام يراد منها ومن «أم» التعيين (ويكون معناهما فى هذه الحاله هو : «أىّ» الاستفهاميه) (٣). فالمتصله قسمان (٤) ، ولكل منهما علامه تميزه من الآخر :

ا – علامه «أم» المتصله بهمزه التسويه أن تكون متوسطه بين جملتين خبريتين ، قبلهما معا همزه التسويه (٥) ، وكلتا الجملتين صالحه لأن يحل محلها هى والأداه التى تسبقها (٦) مصدر مؤول من هذه الجمله ؛ فهما جملتان فى تأويل مفردين – وبين هذين المفردين «واو» عاطفه تغنى عن «أم» ؛ كقولهم : على

١– وكلاهما لا يعطف نعتا على نعت. (طبقا لما تقدم فى رقم ٢ من هامش ص ٤٨١).

٢– سميت همزه التسويه لوقوعها بعد لفظ : «سواء» ، أو «لا أبالى» .. ، أو ما يشبههما فى دلالته على أن الجملتين المذكورتين بعده متساويتان فى حكم المتكلم – أى : فى تقديره لأثرهما – لا فرق عنده بين أن يتحقق معنى هذه أو معنى تلك ؛ إذ لا تفضيل لأحدهما على الآخر ؛ فالأمران سيان عنده ؛ نحو : لن أتخلف عن عملى : سواء علىّ أكان الجو معتدلا أم منحرفا ، ونحو : لن يتخلى الشريف عن حريته ؛ سواء عليه أيلقى الإعنات والشقاء أم يلقى الإكبار والتقدير. ومثل قول الشاعر : أكرّ على الكتيبه لا أبالى أحتفى كان فيها أم سواها (وانظر رقم ٣ من هامش ص ٥٨٨ ورقم ٣ من هامش ص ٥٩٣) فكلمه : «أم» توسطت بين جملتين معناهما مختلف ، وقبلهما «همزه التسويه» التى تدل على أن المعنيين المختلفين منزلتهما واحده عند المتكلم ، وفى تقديره ؛ فيتساوى عنده اعتدال الجو وانحرافه ، ويتساوى عنده الإعنات والشقاء ، والإكبار والتقدير. وكذلك الموت فى كتيبه يهجم عليها ، أو فى غيرها. ومما تجب ملاحظته أنها لا تحتاج إلى جواب محتم ، ومن الجائز – لا الواجب – أن يكون لها جواب أحيانا – كما سيجىء فى ص ٥٩٤ – وأن التسويه مستفاده من كلمه «سواء» أو مما يدل دلالتها ؛ مثل : «لا أبالى». وليست مستفاده من الهمزه ، وإنما فائده الهمزه هى تقويه التسويه ، وتأكيدها. ويصح الاستغناء عن هذه الهمزه بقرينه تدل عليها – كما سيجىء فى ص ٥٩٦ –.

٣– طبقا للإيضاح الآتى فى «ب» من ص ٥٨٩.

٤– يجوز حذف «أم المتصله» مع معطوفها ؛ طبقا للبيان الآتى فى ص ٦٣٦ ، كما يجوز حذف المعطوف عليه قبلها ، بالإيضاح الذى فى ص ٦٣٩.

٥– إذا كانت إحدى الجملتين منفيه وجب تأخيرها عن «أم» كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٥٩١ وفى ص ٥٩٤ –.

٦– الأداه هنا هى : «الهمزه» فى الجمله الأولى ، و «أم» فى الجمله للثانيه.

العقلاء أن يعملوا برأى الخبير الأمين ، فإن العمل برأيه غنم ؛ سواء أيوافق الرأى هواهم أم يخالفه). والتقدير : موافقه الرأى هواهم ومخالفته سواء. ومثل : (سؤال الناس مذله وهوان ؛ سواء أكان المسئول قريبا أم كان غريبا). أى : سواء كون المسئول قريبا وكونه غريبا. فقد حل محل الجمله الفعليه الأولى فى المثالين ومعها همزه التسويه ، مصدر مؤول من الهمزه والجمله معا ؛ هو مصدر الفعل (١) المذكور فيها مع إضافته إلى مرفوعه (فاعلا كان ، أو اسما لناسخ ...) وحل محل الجمله الفعليه الثانيه فى المثالين ومعها «أم» مصدر مؤول هو مصدر الفعل المذكور فيها مع إضافته إلى مرفوعه كذلك ، وجاءت «الواو» بدلا من «أم» فى المثالين ؛ لتعطف المصدر الثانى المؤول على نظيره المصدر الأول. ويعرب المصدر الأول على حسب حاجه الجمله .. فيعرب فى المثالين السالفين خبرا ، مبتدؤه كلمه : «سواء» ، أو العكس. وقد يعرب فى غيرهما مفعولا به ، أو ... أو ... على حسب الموقع ... ويعرب المصدر المؤول الثانى معطوفا على الأول بالواو.

والجملتان إما فعليتان كما رأينا - وهو الأكثر ، ومنه قوله تعالى : (سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ)، والتقدير : إنذارك (٢) وعدمه سواء. وقوله تعالى : (سَواءٌ عَلَيْنا أَجَزِعْنا أَمْ صَبَرْنا) ، والتقدير : جزعنا وصبرنا سواء (٣) وإما اسميتان كقول الشاعر :

١- فإن لم يكن فى الكلام فعل أغنى عنه مشتق آخر من المشتقات ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول ... ؛ فيصاغ المصدر المؤول عندئذ من المشتق مع مرفوعه. ويوضح هذا النوع من الإضافه والسبك ما سبق فى ص ٢٨ و٨٤ وكذلك ما سبق فى ج ٢ ص ٥٥ م ٦٥ وفى ج ١ ص ٣٩٥ م ٢٩ آخر باب الموصول حيث الكلام فى كل ذلك على المصدر المؤول من غير سابك. (انظر رقم ٢ و٣ التاليين).

٢- من الممكن بعد همزه التسويه سبك المصدر المؤول بدون حرف سابك ؛ طبقا للبيان الذى تقدم فى موضعه المناسب. (وهو حروف السبك - ج ١ م ٢٩ ص ٤٧٣ وج ٢ م ٩١ ص ٢٥٦).

٣- فى تأويل هذا المصدر وباقى الأمثله المشابهه ، وإعراب الآيه معه ، جدل طويل احتوته المطولات. وقد لخصه «الخضرى» فى حاشيته تلخيصا نافعا ، وإنا نسوقه هنا لفائدته النحويه واللغويه. قال : (أعرب الجمهور لفظ «سواء» - فى الآيه - خبرا مقدما ، عن الجمله التى بعده لتأويلها بمصدر. أى : جزعنا وصبرنا سواء علينا ، أو عكسه - وهو إعراب «سواء» مبتدأ والمصدر المؤول خبره ؛ - - لأن الجار والمجرور المتعلق بلفظ «سواء» يسوغ الابتداء به - وجعلوه (أى : لفظ سواء) من مواضع سبك الجمله بلا سابك ؛ كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ، مما أضيف فيه الظرف إلى الجمله - وقد سبقت الإشاره إليه فى باب الإضافه ص ٢٨ و٨٣ - وكقولهم : تسمع بالمعيدىّ خير من أن تراه ، مما أخبر فيه عن الفعل بدون تقدير : «أن». ولا يرد أن : «سواء» لاقتضائها التعدد تنافى : «أم» التى لأحد الشيئين ؛ لانسلاخ «أم» عن ذلك ، وتجردها للعطف والتشريك كما انسلخت الهمزه - فى الآيه ونظائرها - عن الاستفهام ، واستعيرت للإخبار باستواء الأمرين فى الحكم ، بجامع استواء المستفهم عنهما فى عدم التعيين ، فالكلام معها خبر لا يطلب جوابا ؛ ولذا لم يلزم تصدير ما بعدها. فجاز كونه مبتدأ مؤخرا. وعلى هذا يمتنع بعدها العطف «بأو» لعدم انسلاخها عن : الأحد ، (أى : عن أحد الشيئين) ك «أم». التى انسلخت عنه - ولذا لحن فى المغنى قول الفقهاء : «سواء كان كذا أو كذا». ، وصوابه : «أم». لكن نقل الدمامينى عن السّيرافى ، أن «أو» لا تمتنع فى ذلك إلا مع ذكر الهمزه لا مع حذفها. قال وهذا نص صريح يصحح كلام الفقهاء - راجع أيضا رأى سيبويه فى «ب» من ص ٦١١ ، فى نهايه الكلام على : «أو» العاطفه - أما التنافى

المذكور فيتخلص منه بما اختاره الرضى من أن «سواء» خبر مبتدأ محذوف : أى : الأمران سواء ، والهمزه. بمعنى : «إن» الشرطيه. لدخولها على أمر غير متيقن ، وحذف جوابها لوجود ما يدل عليه ، وجىء بها لبيان الأمرين ؛ أى : إن قمت أو قعدت فالأمران سواء ؛ «فأم» للأحد ، مثل : «أو» فى أن الأصل فيها أن تكون لأحد الشيئين ، أو الأشياء ، - كما سيذكر فى «ا» ص ٦١١ وفيها بعض حالات مستثناه هناك - والجمله غير مسبوكه ونقل عن السيرافى مثله)» ا ه. وواصل الخضرى كلامه قائلا ؛ «(وإذا تأملت ذلك علمت أنه على إعراب الجمهور لا تصح «أو» مطلقا ، لما فاتها من التسويه إلا أن يدعى انسلاخها عن «الأحد» مثل «أم». أما على إعراب «الرضىّ» فتصح مطلقا ؛ فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهمزه ؛ إذ المقدر كالثابت. على أن التسويه كما قاله المصنف مستفاده من «سواء» لا من الهمزه. وإنما سميت همزه التسويه لوقوعها بعد ما يدل عليها ، وحينئذ فالإشكال فى اجتماع : «أو» مع «سواء» لا الهمزه.)» ا ه. بتصرف يسير فى بعض كلمات أزيل غموضها ... ومثل هذا فى حاشيه الصبان مع اختلاف يسير فى القاعده. والأفضل الأخذ بما جاء فى الخضرى لأنه يسايرا أكثر الكلام المأثور. ويدل دلاله واضحه على إباحه استعمال : «أو فى كل» الحالات. قد صحح اجتماع «أو» وهمزه التسويه بعض المحققين ، مخالفا فى هذا رأى سيبويه المشار إليه - الآتى فى «ب» من ص ٦١١ - ومنهم صاحب حاشيه الأمير على «المغنى» ج ١ عند الكلام على «أم» المتصله ، والعطف بالحرف : «أو» بعد الهمزه. هذا إلى قراءه بعضهم قوله تعالى : «سواء عليهم أأنذرتهم أو لم تنذرهم»). بدلا من : «أم لم تنذرهم» .. ولا يقال إن هذه القراءه - عند بعضهم - شاذه ؛ لأن ما يجوز فى القرآن الكريم يجوز فى غيره من باب أولى ، كما نص عليه الثقات ، أما إعراب «الرضى» فمع وضوحه ويسره حين تكون الجملتان فعليتين يحتاج إلى تأويل وتقدير محذوفات حين تكون الجملتان اسميتين أو مختلفتين. - - وهناك إعرابات أخرى ؛ منها : اعتبار كلمه : «سواء» متضمنه معنى المشتق ، فهى بمعنى : متساو - مثلا - وأنها على حسب هذا التضمن مبتدأ والمصدر المؤول بعدها فاعله ، أو أنها خبر مقدم ... كما جاء فى كتاب : العكبرى ، المسمى «إملاء ما منّ به الرحمن». لكن فى كلام الخضرى السابق الكفايه. وجاء مجمع اللغه العربيه - بالقاهره فأصدر قرارا حاسما فى الاستعمالات السالفه ، وسجل قراره فى ص ٢٢٧ من كتابه الذى أخرجه سنه ١٩٦٩ باسم : «كتاب فى أصول اللغه» ونص قراره تحت عنوان («استعمال : «سواء» مع «أم» ومع «أو» بالهمزه وبغيرها ، - يجوز استعمال «أم» مع الهمزه وبغيرها وفاقا لما قرره جمهره النحاه ، واستعمال «أو» مع الهمزه وبغيرها كذلك على نحو التعبيرات الآتيه : سواء علىّ أحضرت أم غبت - سواء علىّ حضرت أم غبت - سواء على أحضرت أوغبت - سواء على حضرت أوغبت. والأكثر فى الفصيح استعمال «الهمزه» و «أم» فى أسلوب «سواء» ا ه.

ولست أبالى بعد فقدى مالكا

أموتى ناء أم هو الآن واقع

ص: ٥٨٧

والتقدير : لست أبالى نأى (١) موتى ووقوعه الآـن. وإما مختلفتان بأن تكون الأولى (وهى المعطوف عليها) فعليه : والثانيه (وهى المعطوفه) اسـميه كقوله تعالى عن الأصنام : (سَواءٌ عَلَيْكُمْ ، أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صامِتُونَ)، والتقدير : سواء عليكم دعاؤكم إياهم وصـمتكم. أو العكس ، نحو : لا يبالى الحرّ فى إنجاز العمل أرئيسه حاضر أم يغيب. والتقدير : لا يبالى الحرّ حضور رئيسه وغيابه (٢). والمصدر المؤول هنا مفعول به ... والجمله بمعنى : سواء على الحرّ أرئيسه حاضر أم غائب.

وليس من اللازم أن تكون همزه التسويه مسـبوقه بكلمه «سواء» فقـد يغنى عنها ما يدل دلالتها فى التسويه ؛ نحو : «ما أبالى» ... أو ما يشبهها من هذه الناحيه (٣) إنما اللازم أن تكون مسبوقه بكلمه : «سواء» أو بما يؤدى

١- أى : بعد مجيئه ، وتأخر زمنه.

٢- العطف فى الآيه يؤيد الرأى الأرجح الذى يبيح عطف الجمله الاسـميه على الفعليه والعكس. بالطريقه الموضحه هناك (انظر ص ٦٥٥).

٣- يرى بعض النحـاه أن الهمزه بعـد : (ليت شـعرى - لاـ أعلم - مـا أدرى ...) لطلب التعيين فقـط ، لأـن تلك الألفاظ ليست فى حكم : «لاـ أبالى» التى تكون بعـدها الهمزه للتسويه ؛ فكأن القائل يريـد : لا أدرى جواب هـذا الاسـتفهام ... ويخالفهم آخرون ؛ فيرون الألفاظ السالفه كلها خاضـعه لحكم واحـد هو اعتبار الهمزه بعـدها للتسويه. والحق أن المراد من هذه الألفاظ يتوقف على القرينه - وأهمهـا السـياق - فهى التى تحـدد الغرض ؛ فيتعين نوع الهمزه ، أهى للتسويه أم للتعيين. فـإن لم توجـد القرينه فـالرأى الأول هو الأصـح. هذا ، وسـيبويه يجيز العطف «بأم» و «بأو» - - بعد «ليت شـعرى ، وما أدرى» إذا سـبقتهما الهمزه. ولرأيه تكمله تجىء فى «ج» من ٦٠٥ وفى «ب» من ص ٦١١.

معناها ؛ كما فى بعض الأمثله السابقه.

هذا ، ولا شأن لهمزه التسويه بالاستفهام فقد تركته نهائيًا وتمحضت للتسويه.

حكم هذا القسم :

مما سبق يتبين أن «أم» المتصله المسبوقه بهمزه التسويه لا تعطف إلا جمله على جمله وكلتا الجملتين خبريه بمنزله الفرد ، لأنها صالحه مع الأداه لأن يحل محلها مصدر مؤول. ولا شأن لها بعطف المفردات إلا نادرا ؛ لا يقاس عليه ، ومن صور هذا النادر القليل الذى لا يقاس عليه أن تتوسط بين مفرد وجمله (١) ؛ كقول القائل :

سواء عليك النّفر (٢)

أم بتّ ليله

بأهل القباب من عمير (٣)

بن عامر

* * *

ب - وعلامه : «أم» المسبوقه بهمزه التّعيين أن تكون متوسطه بين شيئين ، ينسب لواحد غير معين منهما أمر يعلمه المتكلم. ولكنه لا يعلم - على وجه التعيين - صاحبه منهما ، وقبلهما معا همزه استفهام ، يراد منها ومن «أم» تعيين أحد هذين الشيئين (٤) ، وتحديد المختص منهما بالأمر الذى يعرفه المتكلم ، ويسأل

١- راجع حكم عطف الجمله على المفرد فى مكانه (ص ٦٥٩) ويضعف أن يكون العطف فى البيت عطف ماض على مصدر (انظر ص ٦٥٠ وما بعدها). وأحسن من هذين أن تكون الجمله بعد «أم» فى تأويل مصدر معطوف على المصدر السابق عطف مفردات ، وأن تكون «أم» العاطفه بمعنى الواو ؛ طبقا لما سبق فى ص ٥٨٥ وما بعدها.

٢- الرحيل.

٣- فى روايه أخرى : «نمير» - بالنون - طبقا للوارد فى كتاب : - «معانى القرآن» للفراء ، ج ١ ص ٤٠١.

٤- يكون المراد من التعيين إما طلب تعيين أحد شيئين مجسمين ، وتخصيص الأمر المعلوم للمتكلم بأحد هذين الشيئين المجسمين ؛ كما فى مثال : أعمك مسافر أم أخوك؟ فالحكم المعلوم هو : السفر ، والمجهول المراد تعيينه هو الشخص (أى : الذات) الذى ينسب له الحكم السالف. وإما طلب تعيين أحد أمرين معنويين وتخصيصه بذات معلومه ، نحو : أسفر أخيك أنفع أم إقامته ، فالحكم - أى : السفر - هو المجهول. والشخص (أى الذات) هو المعروف. هذا ، ويصح الاستغناء عن هذه الهمزه على الوجه المبين فى ص ٥٩٦.

عن صاحبه الحقيقىّ ؛ ليعرفه على وجه اليقين ، لا التردد والشك ؛ نحو : أعمّك مسافر أم أخوك؟ فقد وقعت «أم» بين شيئين ، هما : «عم» و «أخ» وقبلهما همزه استفهام (١) يريد المتكلم بها و «بأم» أن يعين له المخاطب أحد الشخصين تعيينا قاطعا يدل على المسافر منهما دون الآخر. فالمتكلم يعلم يقينا أن أحدهما مسافر ؛ لكن من منهما؟ هذا هو ما يجهله المتكلم ، ويريد أن يعرفه بغير تشكك فيه ؛ إذ لا يدرى ؛ أهو : العم أم الأخ؟ ؛ ومن أجله يطلب من المخاطب أن يعيّن له المسافر تعيينا مضبوطا ، ويحدده تحديدا يؤدى إلى كشف حقيقته وذاته ، فيمكن بعد هذا إسناد السّفر إليه وحده ، ونسبته إليه ، دون غيره. فالسفر المجرد - ليس موضع السؤال ، لأنه غير مجهول للمتكلم ، إنما المجهول الذى يسأل عنه ويريد أن يعرفه - هو تعيين أحدهما ، وتخصيص فرد منهما بالأمر دون الآخر.

ومن الأمثله أيضا : أعادل واليكم أم جائر؟ فقد وقعت «أم» بين شيئين ؛ هما : عادل وجائر ، وقبلهما معا همزه الاستفهام التى يريد المتكلم بها وبأم استبانه أحد هذين الشيئين ، وتحديده ، وتعيينه ، ليقتصر المعنى عليه ، وينسب إليه وحده. ذلك أن المتكلم يقطع بأن هناك واليا ، ولا يشك فى وجوده ، ولكن الذى يجهله ويريد أن يعرفه من المخاطب هو : تعيين هذا الوالى ، وتحديد أمره ؛ بحيث يكون واحدا محددا من هذين الاثنين لا يتجه الفهم إلى غيره مطلقا. وتسمى هذه الهمزه : «بالمغنيه عن كلمه : أىّ» - لأنها مع «أم» يغنيان عن كلمه : «أىّ» فى طلب التعيين ، وليست الهمزه وحدها - فمعنى ؛ أعمك مسافر أم أخوك؟ هو : أيّهما المسافر؟ ومعنى أعادل واليكم أم جائر : أىّ الأمرين واقع ومحقق؟

حكم هذا القسم :

يشترط فى : «أم» هذه - كما سبق - أن تتوسط بين الشيئين اللذين يراد

١- قال الصبان - فى باب العطف عند آخر الكلام على همزه التسويه وما يتصل بها ما نصه : («وقد تكون «هل» بمعنى «الهمزه» فيعطف «بأم» بعدها ؛ كحديث : «هل تزوجت بكرا أم ثيبا»؟). ا ه كلام الصبان. هذا وفى شعر الحسن بن مطير (وهو أموى من شعراء الحماسه ، يحتج بكلامه) قوله : هل الله عاف عن ذنوب كثيره أم الله - إن لم يعف عنها - يعيدها؟

تعيين أحدهما ؛ فيقع قبلها واحد منهما ، ويقع بعدها الآخر (١) ؛ كما فى الأمثله (٢).

ولما كان التعيين والتحديد هما الغرض من الإتيان «بأم» هذه ومعها همزه الاستفهام التى قبلها - وجب أن يجىء الجواب مشتملا على ما يحقق الغرض ؛ فيتضمن النص الصريح بذكر أحد الشيئين وحده. فيقال فى المثال الأول : (العم ...) مع الاقتصار على هذا. أو : (الأخ ...) مع الاقتصار عليه. ويقال فى المثال الثانى : (عادل) كذلك ، أو : (جائر).

ولا يصح أن يقال فى الإجابه عن السؤالين وأشباههما : نعم ، أو : لا ، لأن الإجابه بأحد هذين الحرفين - أو بأخواتهما من أحرف الجواب - لا تفيد تعيينا ، ولا تحديدا ، وإنما تفيد الموافقه على الشىء المسئول عنه أو المخالفه. وهذه الموافقه أو المخالفه لا تحقق الغرض المقصود من استعمال «أم» المتصله المسبوقه بهمزه الاستفهام على الوجه الذى شرحناه (٣).

ولهذا القسم من قسمى «أم» المتصله صور مختلفه ؛ منها :

١- أن تقع بين مفردين متعاطفين بها ، وبينهما فاصل لا يسأل عنه المتكلم - وهذه الصوره هى الغالبه - كأن يقول قائل لآخر : شاهدت اليوم سباق السبّاحين ؛ أمحمد هو الذى فاز أم محمود؟ فالمراد من السؤال تعيين واحد من الاثنين ، وقد توسط بينهما أمر ليس موضوع الاستفهام ، لأنه أمر معروف

١- وإذا كان أحد الشيئين منفيّا تعين تأخيره عن «أم» دون الآخر - كما سبق فى رقم ٥ من هامش ٥٨٥ وسيجىء هذا فى أول ص ٥٩٤ -.

٢- وفى «أم» المتصله بنوعيها يقول ابن مالك : و «أم» بها اعطف إثر همز التّسويه أو همزه عن لفظ «أىّ» مغنيه (إثر : بعد) والهمزه المغنيه عن لفظ : «أىّ» هى الهمزه التى يقصد بها وبأم التعيين على الوجه الذى شرحناه. وهذه الهمزه لا تغنى وحدها عن «أىّ» ، وإنما تغنى بشرط انضمام «أم» إليها ؛ فهما معا يغنيان عن «أى» التى تسد مسدهما.

٣- قد يجاب بالحرف : «لا» - أو غيره مما يفيد جوابا منفيا - إذا كان المقصود من «لا» نفى وقوع أحد الشيئين ، أو الأشياء. وإظهار خطأ السائل فى اعتقاده ثبوت أحد الشيئين ، أو الأشياء. وقياسا على حاله النفى السابقه ، يرى بعض النحاه أن يجاب بالحرف : «نعم» - أو غيره مما يفيد جوابا مثبتا - إذا كان المقصود إثبات وقوع كل من الشيئين أو الأشياء ، وإظهار خطأ السائل فى اعتقاده ثبوت شىء واحد فقط.

للمتكلم ، وهو الفوز ، أما المجهول الذى يريد أن يعرفه فهو الفائز.

وقد تقع بين مفردين تعطفهما ، مع تأخر شىء عنهما لا يسأل عنه المتكلم ؛ تقول فى المثال السالف : أمحمد أم محمود هو الذى فاز؟ وكأن يقول قائل : كتاب «العقد الفريد» كتاب أدبى نفيس ، فتقول : نعم سمعت اسمه يتردد كثيرا. ولكن أغال أم رخيص كتاب «العقد الفريد»؟ فأنت تسأل عن غلوّه ورخصه ، وتطلب بسؤالك تعيين أحدهما ، ولست تسأل عن الكتاب ذاته ، فإنك تعرفه ...

ومن الأمثله السالفه يتبين أن الذى يلى الهمزه مباشره هو واحد مما يتجه إليه الاستفهام ، يراد معرفته وتعيينه ، أمّا الذى لا يتجه إليه الاستفهام فيتوسط أو يتأخر (١). وهذا الحكم هو الأكثر والأولى ، ولكنه ليس بالواجب ؛ فليس من المحتم أن يلى الهمزه أحد الأمرين اللذين يتجه إليهما الاستفهام لطلب التعيين. بل يصح - عند أمن اللبس - أن يقال : أكتاب «العقد الفريد» غال أم رخيص؟ وهذا - بالرغم من صحته - قليل ، ودرجته البلاغيه ضئيله ومراعاه الأكثر هى الأحسن ...

٢- ومنها : أن تقع بين جملتين ليستا فى تأويل مصدر (٢) ، وتعطف ثانيتهما على الأولى ، وهما ، إمّا فعليتان ، نحو : أزراعه مارست ، أم زاولت التجاره؟ وإما اسميتان ، نحو : أضيفك مقيم غدا أم ضيفك مسافر؟ وإما مختلفتان ، نحو : أأنت كتبت رساله لأخيك الغائب أم أبوك كاتبها؟

٣- ومنها : أن تقع بين مفرد وجمله ؛ كقوله تعالى : (وَإِنْ (٣) أَدْرِى

١- لزياده الإيضاح قالوا : إن الشرط الذى يغلب تحققه فى الهمزه المعادله «أم» - كما سبق - هو أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين واحد منهما ، وأن يلى الآخر «أم» ليفهم السامع من أول الأمر نوع الشىء الذى يطلب المتكلم تعيينه. تقول إذا استفهمت بالهمزه عن تعيين المبتدأ دون الخبر : أعلى قائم أم سعيد ، وإن شئت قلت : أعلى أم سعيد قائم. فقد توسط الخبر (وهو قائم) أو تأخر ؛ بسبب أنه غير المسئول عنه بالهمزه. وتقول إذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ : أقائم سعيد أم قاعد ، وإن شئت قلت : أقائم أم قاعد سعيد؟ فقد توسط المبتدأ (وهو : سعيد) أو تأخر بسبب أنه غير المسئول عنه. والحكم على المتقدم أو المتأخر بأنه المبتدأ وعلى الآخر بأنه الخبر خاضع للقرينه ؛ كالتعريف أو التنكير هنا .. فما كان منهما معرفه فالأحسن اعتباره هو المبتدأ ولو كان متأخرا واعتبار النكره هى الخبر ، فإن كانا معرفتين فأقواهما فى درجه التعريف هو المبتدأ ... وما سبق هو الأغلب الأفصح. أما غيره - وهو جائز عند أمن اللبس. مع ضعف درجته البلاغيه - فأن يقع بعد الهمزه مباشره ما ليس من الأمرين المراد تعيين أحدهما.

٢- لعدم وجود ما يقتضى سبك الجمله ، وتأويلها بالمصدر.

٣- إن حرف نفى ، بمعنى : «ما».

أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ ما تُوعَدُونَ ، أَمْ يَجْعَلُ (١) لَهُ رَبِّى أَمَداً).

* * *

فملخص ما يقال فى «أم المتصله» أنها تنحصر فى قسمين ؛ قسم مسبوق بهمزه التسويه ، ولا تعطف فيه إلا الجمل التى هى فى حكم المفرد ، (لأن كل جمله منها مؤوله بالمصدر المنسبك) ، وقسم مسبوق بهمزه استفهام يطلب بها وبأم التعيين ، وتعطف فيه المفردات حينا والجمل حينا آخر ، أو المفرد والفعل (٢).

وإنما سميت «أم» فى القسمين : «متصله» لوقوعها بين شيئين مرتبطين ارتباطا كلاميّا وثيقا ، لا يستغنى أحدهما عن الآخر ، ولا يستقيم المعنى إلا بهما معا. لأن التسويه فى النوع الأول وطلب التعيين فى النوع الثانى - لا يتحققان إلا بين متعدد ، وهذا التعدد لا يتحقق إلا بما قبلها وما بعدها مجتمعين.

وتسمى كذلك فى هذين القسمين : «أم المعادله» للهمزه ؛ لأنها فى القسم الأول تدخل على الجمله الثانيه المعادله للجمله الأولى فى إفاده التسويه ، وهذه الجمله الثانيه هى التى تفيد المعادله فى التّسويه (٣) ، وليست «أم». غير أن «أم» تعتبر معادله للهمزه بسبب الدخول على الجمله المعادله للأولى التى دخلت عليها الهمزه - ولا دخل للهمزه ولا «أم» فى إفاده التسويه المباشره.

ولأنها فى النوع الثانى تعادل الهمزه فى إفاده الاستفهام.

١- الفعل : «يجعل» معطوف على الاسم المشتق الذى يشبهه ، وهو : «قريب» وكلمه : «أم» متوسطه بينهما ، فليس فى الكلام عطف جمله على مفرد - وسيجىء الكلام على مثل هذا العطف فى ص ٦٤٩ - ولا يصح أن تكون الجمله (من المضارع «يجعل» وفاعله) هى المعطوفه على زعم أنه يمكن تأويلها بمفرد يعطف على مفرد - كالذى سيجىء فى رقم ٦ من ص ٦٥٩ - لا يصح هذا ، لأن «أم» التى للتعيين لا يصح تأويل إحدى جملتيها بمفرد ؛ إذ لا يوجد سابك ، أو نحوه ، كما تقدم فى رقم ٢ من هامش الصفحه السابقه ، وكما سيجىء فى ص ٥٩٥.

٢- نقول : «الفعل». مراعاه لما سبق فى رقم ١ من هذا الهامش.

٣- أى : أن الكلام مشتمل على جملتين متعادلتين (متساويتين) من ناحيه المراد من كل واحده. فكأنهما كفتان متساويتان فى ميزان واحد ، لا ترجح إحداهما الأخرى. أو أنهما نصفان لشىء واحد ؛ فلابد أن يكونا متساويين. - انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٨٥.

ويجب فى النوعين أن يتأخر عنها المنفىّ ؛ - كما أشرنا (١) - مثل : سواء علىّ أغضب الظالم أم لم يغضب. ولا يصح : سواء علىّ ألم يغضب الظالم أم غضب (٢). وفى مثل : أمطر نزل أم لم ينزل؟ لا يصح : ألم ينزل مطر أم نزل؟

* * *

الفرق بين قسمى «أم» المتصله :

تختلف «أم» التى بعد همزه التسويه عن «أم» التى يراد بها وبهمزه الاستفهام التعيين فى أربعه أمور :

أولها : أن الواقعه بعد همزه التسويه لا تستحق جوابا حتميّا (٣) ، لأن المعنى معها على الإخبار ؛ وليس على الاستفهام ؛ فقد تركت الاستفهام إلى الإخبار بالتسويه ؛ بخلاف الأخرى ، فإنها باقيه على الاستفهام. فتحتاج للجواب.

ثانيها : أن الكلام مع الواقعه بعد همزه التسويه قابل للتصديق والتكذيب (٤) إذ هو خبر - كما أسلفنا - بخلاف الأخرى ؛ فإن الكلام معها إنشائى ؛ لا دخل للتصديق والتكذيب فيه ؛ لبقاء الاستفهام على حقيقته فى الغالب.

ثالثها : أن الواقعه بعد همزه التسويه لا بد أن تقع بين جملتين - ومن النادر الذى لا يقاس عليه ألا تكون كذلك ، كما سبق (٥) - أما الأخرى فقد تكون بين

١- فى رقم ٥ من هامش ص ٥٨٥ وفى رقم ١ من هامش ص ٥٩١.

٢- فى رقم ٥ من هامش ص ٥٨٥ وفى رقم ١ من هامش ص ٥٩١.

٣- المراد : أنها لا تستحق الجواب استحقاقا لازما ، ولا مانع أن يكون لها جواب ، لأن الخبر - وهو ما يحتمل الصدق والكذب لذاته ، بخلاف الإنشاء - يجوز أن يجاب ، «بنعم» تصديقا له ، أو : «بلا» تكذيبا له ، لكن هذا جائز لا واجب - كما سبقت الإشاره فى رقم ٢ من هامش ص ٥٨٥.

٤- ذلك أن جمله مثل ، سواء علىّ أرضى أم سخط ، أو : لست أبالى أرضى الحقود أم سخط - وأشباهها - تقبل التصديق والتكذيب ؛ لأنها خبر بخلاف جمله مثل : أسعد مقبل أم على؟ أو : ما أدرى أشاعر خطيبنا أم ناثر؟ ومما يلاحظ : أن مجموع : «ما أدرى أشاعر خطيبنا أم ناثر»؟ هو كلام خبرى محتمل للتصديق والتكذيب ، ولكنه من غير الجمله التى فى صدره وهى : - «ما أدرى» - يكون انشائيا. لأنه استفهام.

٥- فى ص ٥٨٩.

الجمل أو المفردات ، أو بين مفرد وجمله.

رابعها : أن الجملتين اللتين تتوسطهما «أم» الواقعه بعد همزه التسويه لابد أن تكونا فى تأويل مفردين ؛ لأن كلا منهما فى تأويل مصدر منسبك.

بخلاف اللتين تتوسطهما «أم» الأخرى ، فلا يصح تأويل واحده منهما بمفرد ؛ لعدم وجود سبك ولا غيره مما يجعلها فى حكم المفرد (١) ...

* * *

١- انظر رقم ٦ من ص ٦٥٩.

زیاده وتفصیل

ا - یصح فی الأسلوب المشتمل علی «أم» المتصله الاستغناء عن الهمزه بنوعیها إن علم أمرها ، ولم یوقع حذفها فی لبس. فمثال حذف همزه التسویه : (سواء علی الشریف راقبه الناس أم لم یراقبوه ؛ فلن یرتکب إثما ، ولن یقع فی محظور). والأصل : أراقبه الناس .. ، ومثال حذف الأخری قول الشاعر :

لعمرک ما أدری - وإن کنت داریا -

بسبع رمین الجمر أم بثمان؟

یرید : أبسبع أم بثمان؟ وتظل حالات : «أم» وأحکامها بعد حذف الهمزه کما کانت قبل حذفها (۱).

ب - من النادر الذی لا یقاس علیه أن تحذف «أم» المتصله مع معطوفها کقول الشاعر :

دعانی إلیها القلب ، إنی لأمره

سمیع ؛ فما أدری أرشد طلابها ..؟

یرید : أم غیّ. وقول الآخر :

أراک فلا أدری أهمّ هممته؟

وذو الهمّ قدما خاشع متضائل ...

یرید : أهمّ أم غیره (۲) ...؟

وقیل : إن الهمزه للتصدیق فلا تحتاج لمعادل. - وستجیء إشاره للحذف فی ص ۶۳۷ -

ویجوز حذف المعطوف علیه قبلها - کما سیجیء فی موضعه المناسب ص ۶۳۹ -

ح - سبقت الإشاره (فی ص ۵۸۸ ورقم ۳ من هامشها) إلی أن الهمزه الواقعه بعد: «لا أبالی» هی للتسویه بخلاف الواقعه بعد : (لا أدری ، أو لا أعلم ، أو لیت شعری) فإنها للتعیین علی الأرجح ، وأن سیبویه یجیز العطف بأو وأم بعد هذه الألفاظ إذا سبقتها الهمزه (۳).

۱- وفی حذفها یقول ابن مالک : وربّما أسقطت الهمزه إن کان خفا المعنی بحذفها أمن (أسقطت : حذفت.) یرید : قد تحذف الهمزه بشرط ألا یؤدی حذفها لخفاء المعنی ، والوقوع فی اللبس.

۲- لأن حالته فی التغیر تنبیء أن الهم أو غیره هو سبب تغیره (کما جاء فی کتاب : مجمع البیان لعلوم القرآن ، للطبرسی - ج ۲ ص ۴۴۴ -).

۳- ولرأیه تکمله تجیء ، فی «ب» ص ۵۹۲.

النوع الثانى - «أم» المنقطعه ، (أو : المنفصله) :

تعريفها : (هى التى تقع - فى الغالب - بين جملتين مستقلتين فى معناهما ، لكل منهما معنى خاص يخالف معنى الأخرى ، ولا يتوقف أداء أحدهما وتمامه على الآخر ؛ فليس بين المعنيين ما يجعل أحدهما جزءا من الثانى. وهذا هو السبب فى تسميه : «أم» بالمنقطعه ، أو : بالمنفصله ، وفى أن يكون معناها - فى غير النادر - الإضراب دائما (١) فتكون فى هذا بمعنى : «بل (٢)». وقد تفيد معه معنى آخر أحيانا (٣).

علامتها

ألا تقع - مطلقا (٤) - بعد همزه التسويه ، ولا بعد همزه الاستفهام التى يطلب بها ، و «بأم» التعيين - وقد شرحناهما (٥) - وإنما تقع بعد نوع مما يأتى :

١- الخبر المحض ؛ كقوله تعالى فى الكفار : (" وَإِذا تُتْلى عَلَيْهِمْ آياتُنا بَيِّناتٍ قالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جاءَهُمْ هذا سِحْرٌ مُبِينٌ ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَراهُ " ....) أى : بل يقولون افتراه ، فقد وقعت «أم» بين جملتين هما : (هذا سحر مبين) ، و (يقولون افتراه) وكل واحده منهما مستقله بمعناها عن الأخرى ، ومن الممكن عند الاكتفاء بها أن تؤدى معنى كاملا. و «أم» هنا بمعنى : «بل» الداله على الإضراب المحض الذى لا يشاركه معنى آخر.

١- قد يكون المقصود به هنا : إبطال الحكم السابق ، ونفى مضمونه ، والقطع بأنه غير واقع ، والحكم على مدعيه بالكذب ، والانصراف عن ذلك الحكم إلى حكم آخر يجيء بعدها. وهذا هو : «الإضراب الإبطالى» ، نحو : سمعت ترجيع بلبل صداح ، أم أصغيت لإيقاع موسيقى بارع تبينت الناس حوله مجتمعين. وقد يكون المراد به : الانتقال من غرض باق على حاله إلى آخر يخالفه. ويسمى : «الإضراب الانتقالى» ؛ نحو : فاز من حاسب نفسه ، وتدارك عيبه ، أم حسب المرء أن المجد سهل إدراكه ، قريب مناله ... والأول هو الأكثر - وسيجيء تفصيل الكلام على الإضراب بنوعيه فى ص ٦٢٣ -.

٢- «أم» مثل «بل» فى الإضراب المجرد. لكنهما يختلفان بعد ذلك فى أمور ؛ منها : أن الذى بعد «بل» يقين غالبا ، أما الذى بعد «أم» فظن وشك - على الوجه المشروح فى رقم ٣ من هامش ص ٦٢٩ - (وسيجيء الكلام على «بل» فى ص ٦٢٣) - وفى رقم ٢ من هامش ص ٦٢٤.

٣- كما سيجيء فى : «ب» ص ٦٠٠.

٤- أى : لا لفظا ولا تقديرا.

٥- فى ص ٥٨٥ وما بعدها.

٢- وقد تقع بعد أداه استفهام غير الهمزه ، كقوله تعالى : (هَلْ يَسْتَوِى الْأَعْمى وَالْبَصِير ، أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُماتُ وَالنُّورُ ...)(١) والشأن فى هذه الآيه كسالفتها. فى الدلاله على الإضراب المحض.

٣- وقد تقع بعد همزه ليست للتسويه ولا لطلب التعيين ، وإنما هى لنوع من الاستفهام غير الحقيقى ، معناه : الإنكار والنفى ؛ كقوله تعالى فى الأصنام ، (أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِها ، أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِها ، أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِها ، أَمْ لَهُمْ آذانٌ يَسْمَعُونَ بِها ...) فالاستفهام هنا غير حقيقى (٢) والمراد منه ما سبق.

٤- وقد تقع بعد همزه استفهام غير حقيقى أيضا ، ولكن يراد منه التقرير ، أى : الحكم على الشىء بأنه ثابت مقرر ، وأمر واقع ؛ كقوله تعالى فى المنافقين : (أَفِى قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ، أَمِ ارْتابُوا ، أَمْ يَخافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ ...)(٣).

فكلمه «أم» فى جميع الأنواع السالفه منقطعه بمعنى : «بل».

ومن الأمثله للإضراب المحض (٤) : (هذا صوت مغنيه بارعه ، أم هذا صوت مغنّ مقتدر ، فقد تبينت لحيته وشاربه.) هنا وقعت «أم» بين جملتين تفيد الأولى منهما أن الصوت لمغنيه ، وتدل الثانيه على أن المتكلم أضرب ، - أى : عدل - عما قرره أوّلا ، وتركه إلى معنى آخر ، هو أن الغناء لرجل ، لا لمغنيه. والذى يدل على إضرابه وعدوله عن المعنى الأول إلى الثانى ، هو ذكر

١- قلنا : إن المنقطعه لا يفارقها الإضراب إلا فى النادر ، ولكنها قد تفيد معه استفهاما حقيقيا أو غير حقيقى ؛ (طبقا لما سيجىء فى : «ب» من ص ٦٠٠) و «أم» هنا فى الآيه لا تفيد استفهاما حقيقيا أو غير حقيقى. لأن أداه الاستفهام لا تدخل على أداه استفهام. - كما سيجىء فى ص ٦٠١ -.

٢- الاستفهام الحقيقى : هو الذى يقصد به السؤال عن شىء مجهول للمتكلم حقيقه ، ويريد أن يعرفه.

٣- وكقوله تعالى فى المعارضين : (أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلى قُلُوبٍ أَقْفالُها.)

٤- فى ص ٦٠٠ أمثله أخرى غير الآتيه.

اللحيه والشارب ، فهما قرينه على الإضراب. وأداه الإضراب هى : «أم».

ومن الأمثله : (استيقظت فى الصباح الباكر فرأيت ورق الشجر مبتلا فقد سقط المطر ليلا ، أم تكاثر الندى عليه ؛ فإنى أجد الطرق والمسالك جافه ؛ لا أثر فيها للمطر). فهنا وقعت «أم» بين جملتين ؛ الأولى منهما تفيد أن بلل الورق من سقوط المطر ، وتدل الثانيه منهما على أن سبب البلل شىء آخر ؛ هو : النّدى ، فعدل المتكلم على المعنى الأول ، وانصرف عنه إلى الثانى ؛ بدليل يؤيده ؛ هو : جفاف الطرق والمسالك. والأداه المستعمله فى الإضراب هى : «أم» (١) ....

حكمها

اشاره

الرأى الراجح أن «أم» المنقطعه ليست عاطفه ، وإنما هى حرف ابتداء يفيد الإضراب ، فلا تدخل إلا على الجمل ، أما الرأى المرجوح فإنها حرف عطف لا يعطف إلا الجمل. والأخذ بالرأى الأول أنسب وأيسر.

* * *

١- وفى «أم» المنقطعه يقول ابن مالك : وبانقطاع ، وبمعنى : «بل» وفت إن تك ممّا قيّدت به خلت يريد : أن «أم» تكون منقطعه إذا خلت مما قيدت به فى النوع السابق ، إذ قيدت فيه بأن يسبقها همزه التسويه : أو همزه مغنيه عن لفظ «أىّ» فإذا خلت من هذا التقييد وفت بالانقطاع. بمعنى وفّت به ، وكانت كافيه فيه ، مفيده له. وإذا أفادت الانقطاع كانت بمعنى «بل» ؛ أى : لزم ، وترتب على ذلك أن تكون بمعنى : «بل» (وهذا معنى قولهم : العطف فى قول ابن مالك : «وبمعنى بل» هو عطف شىء لازم على ملزومه).

زیاده وتفصیل

ا – من نوع المنقطعه «أم» الواقعه بعد همزه الاستفهام الحقیقی ، بشرط أن یکون ما بعدها نقیض ما قبلها : نحو : أفاکهه عندک أم لا؟ لأن المتکلم لو اقتصر علی الجمله الأولی لکان المعنی المستقل کافیا مستغنیا عن معنی الجمله الثانیه – کالشأن فی : «أم» المنقطعه – ، ولکان الجواب : نعم ، أو : لا ، ونحوهما ، علی حسب المراد من غیر حاجه إلی المعنی الثانی. وإنما ذکر ما بعدها لبیان أن المتکلم عرض له ظنّ الانتفاء فاستفهم عنه ، ضاربا عن الثبوت ، ولو لا ذلک لضاع قوله : «أم لا» بغیر فائده (۱) فإن لم یکن الثانی نقیض الأول ؛ نحو : أفاکهه أکلت أم خبزا ، کانت «أم» محتمله للاتصال والانقطاع ، فإن کان السؤال عن تعیین المأکول مع تیقن وقوع الأکل علی أحدهما فمتصله – طبقا لما شرحناه (۲) عند الکلام علیها –. وإن کان السائل قد عرض له الظن بأن المأکول هو الخبز بعد ظنه أن المأکول هو الفاکهه ، فاستفهم عن الثانی مضربا عن الأول فهی منقطعه. فالاحتمال إنما یقع عند عدم القرینه الداله علی أحدهما ، وهی القرینه التی تعین الاتصال وحده ، أو الإضراب وحده ، فإذا وجدت وجب الأخذ بها ، وامتنع الاحتمال (۳).

ب – قلنا (۴) إن : «أم» المنقطعه لا یفارقها معنی الإضراب ، إلا نادرا ... لکنها قد تفید معه استفهاما حقیقیّا ، وفی هذه الصوره تفید الإضراب والاستفهام الحقیقی معا من غیر وجود همزه استفهام معها. کأن تری کوکبا یضطرب ویهتز فتقول : هذا کوکب المرّیخ. ثم تعدل عن هذا الرأی لسبب یداخلک ، فتقول : «هذا کوکب المرّیخ. أم هو کوکب سهیل ؛ فإن هذه أمارات سهیل التی تعرفها أنت»؟ فقد قررت أولا أن هذا هو المرّیخ ، ثم عدلت عنه إلی کوکب آخر أردت أن تستوثق من اسمه ؛ فکأنک قلت : بل أهو کوکب سهیل؟ ومثل هذا قول العربی حین رأی أشباحا بعیده حسبها إبلا ، ثم عدل عن رأیه إلی رأی آخر؛

۱– نص علی هذا سیبویه.

۲– فی ص ۵۸۵.

۳– راجع الخضری. ومثل هذه الأسالیب لا یخلو من لبس أحیانا ، فالأحسن العدول عنه قدر الاستطاعه.

۴– فی ص ۵۹۷.

هو : أنها شاء (١) ، وأراد أن يستوثق من رأيه الجديد ، فقال : (إنها لإبل ، أم شاء)؟ يريد : إنها لإبل ، بل أهى شاء؟ والهمزه داخله على مبتدأ محذوف ، لأن «أم» المنقطعه لا تدخل - فى الغالب - إلا على جمله - كما أسلفنا (٢) -.

وقد تفيد مع الإضراب استفهاما إنكاريّا (٣) بغير أن تسبقها أداه استفهام ؛ كقوله تعالى : (أَمْ لَهُ الْبَناتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ)، أى : بل أله البنات ولكم البنون؟ لأنها لو كانت للإضراب المحض الذى لا يتضمن الاستفهام الإنكارى لكان المعنى محالا ، إذ يترتب عليه الإخبار بنسبه البنات إلى المولى جل شأنه.

وقد تتجرد للإضراب المحض الذى لا يتضمن استفهاما مطلقا ؛ لا حقيقيّا ولا إنكاريّا ؛ كالأمثله الأولى (٤) التى منها قوله تعالى : (هَلْ يَسْتَوِى الْأَعْمى وَالْبَصِيرُ؟ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُماتُ وَالنُّورُ)، أى : بل هل تستوى الظلمات ؛ ولا يصح أن يكون التقدير : بل أهل تستوى الظلمات ، لأن أداه الاستفهام لا تدخل على أداه استفهام - كما أسلفنا (٥). -

ومثل الآيه فى الإضراب المحض قول الشاعر :

فليت سليمى فى الممات ضجيعتى

هنالك أم فى جنه (٦)

أم جهنم

١- جمع شاه ، وهى الواحده من الغنم ، تقال للمذكر والمؤنث. ويرى بعض النحاه : أن كلمه : «شاء» جمع لا واحد له من لفظه. ولا داعى للعدول عن الرأى الأول.

٢- فى ص ٥٩٧.

٣- الاستفهام الإنكارى ويسمى : «الإبطالى» هو : ما كان مضمونه غير واقع ، ولا يمكن أن يحصل ، ومدعيه كاذب ، وهو بمعنى النفى ، فأداته بمنزله أداه النفى ، والكلام الذى دخلت عليه منفى ، كقوله تعالى : (وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلًا) - وقد سبقت الإشاره إليه فى ج ٢ ص ٢٣٤ م ٨١.

٤- وبعضها فى صفحتى ٥٩٨ و٥٩٩.

٥- فى رقم ١ من هامش ص ٥٩٨ .. ومثل هذا يقال فى بيت قتيله بنت النضر ترثى أباها المقتول : فليسمعنّ النضر إن ناديته أم كيف يسمع ميّت لا ينطق

٦- لما كانت «أم» المنقطعه غير عاطفه فى الرأى الأرجح ، وأنها حرف ابتداء للإضراب - - لا يدخل إلا على جمله ، وجب إعراب «فى جنه» متعلقه بمحذوف ، والتقدير : ليتها ضجيعتى فى جنه ، ووجب لهذا أيضا تقدير الحرف : «فى» قبل «جهنم». هذا ، وفى بعض الروايات : «فى المنام» بدلا «من الممات» التى هى أكثر مسايره لمعنى لبيت وما فى آخره من جنه وجهنم.

أى : بل فى جهنم ، ولا يصح التقدير : بل أفى جهنم ، إذ لا معنى للاستفهام هنا ؛ لأن الغرض من الكلام التمنى.

وقد تتجرد - نادرا - للاستفهام الخالى من الإضراب كقول الشاعر :

كذبتك عينك ، أم رأيت بواسط (١)

غلس الظّلام من الرّباب خيالا

إذ المراد : هل رأيت؟ وهذا أقلّ استعمالاتها. ومن المستحسن عدم القياس عليه ؛ لغموض المراد معه.

ح - يجوز أن تجاب «أم» المنقطعه. وجوابها يكون بحرف من أحرف الجواب ؛ مثل : نعم ، أو : لا ، أو : أخواتهما ... ففى نحو قوله تعالى فى الأصنام : (أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِها ، أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِها ...) يكون الجواب عند عدم الموافقه وعدم التصديق «لا» ، أو ما يدل دلالتها. وفى مثل : قوله تعالى : (أَمْ لَهُ الْبَناتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ) يكون الجواب عند المخالفه : «لا» أو ما يدل دلالتها.

وإذا تكررت «أم» المنقطعه متضمنه فى كل مره استفهاما ، بحيث تتوالى بها الاستفهامات - كان الجواب للأخير ؛ مراعاه للانصراف إليه ، لأن المتكلم أضرب عما سبقه ، وانصرف إليه تاركا ما قبله.

د - تقسيم «أم» إلى المتصله والمنقطعه هو المشهور (٢). وزاد بعضهم نوعا ثالثا ؛ هو الزائده ؛ كقول الشاعر :

يا ليت شعرى ولا منجى من الهرم

أم هل على العيش بعد الشّيب من ندم

وهذا نوع لا يقاس عليه.

ه - حكم الضمير الواقع بعد «أم» العائد على المتعاطفين - من ناحيه المطابقه وعدمها - موضح فى رقم ٣ من ص ٦٥٦

* * *

١- بلد فى العراق.

٢- وكلاهما لا يصح أن يعطف نعتا على نعت - كما أسلفنا فى رقم ٢ من ص ٤٩٧ وا ص ٥٨٤.

۶- أو

اشاره

حرف يكون فى أغلب استعمالاته عاطفا ؛ فيعطف المفردات والجمل. فمن عطفه المفردات قول أحد الأدباء : طلع علينا فلان طلوع الصبح المنير ، أو الشمس المشرقه ، وأقبل كالدنيا المواتيه ، أو السعاده المرتجاه.

فقد عطف الحرف «أو» كلمه : الشمس ، على كلمه : الصبح ، كما عطف كلمه : السعاده ، على كلمه : الدنيا ، وكل هذه المعطوفات وما عطفت عليه مفردات (۱) ، وأداه العطف هى : «أو».

ومثال عطفه الجمل قول الشاعر :

أعوذ بالله من أمر يزيّن لى

شتم العشيره ، أو يدنى من العار

فالجمله المضارعيه المكونه من الفعل : «يدنى» وفاعله ، معطوفه على نظيرتها السابقه : (المكونه من المضارع : يزيّن وفاعله) والعاطف هو : «أو» (۲) ... معناه :

لهذا الحرف معان وارده قياسيه ، يحددها السياق وحده ، فيعين المعنى المناسب لكل موضع ، ومن ثمّ اختلفت المعانى القياسيه للحرف : «أو» باختلاف التراكيب والقرائن ، وبما يكون قبله من جمله طلبيه أمريّه (۳) ، أو غير أمريه ، أو جمله خبريّه على الوجه الّذى يجىء (۴) :

ا - فمن معانيه : «الإباحه» ، و «التخيير» ، بشرط أن يكون الأسلوب قبلهما مشتملا على صيغه داله على الأمر (۵). فمثال الإباحه : تمتع بمشاهده

۱- ومن عطف المفردات عطف الفعل وحده - دون فاعله - على الفعل وحده كذلك ؛ نحو : إن تنصر ضعيفا فعمل مشكور ، أو تتركه فإساءه منكره. فالمضارع «تترك» معطوف وحده على المضارع «تنصر». ولهذا جزم مثله. ولو كان العطف عطف جمل ما صح جزم المعطوف - وسيجىء البيان فى ص ۶۴۵ -. ومن عطف المفردات دخول «أو» على المضارع المنصوب بأن مضمره ، أو ظاهره فيكون المصدر المؤول من «أن وما دخلت عليه» معطوفا على شىء قبلها. (وسيجىء تفصيل الكلام على «أو» التى ينصب بعدها المضارع بأن فى باب : «النواصب» ج ۴ م ۱۴۹ ص ۳۰۷).

۲- ومن الأمثله أيضا قول الشاعر : لعل انحدار الدمع يعقب راحه من الوجد ، أو يشفى نجيّ البلابل (النجيّ : الحديث الخفيّ سرّا - البلابل : الهموم).

۳- سبب الاقتصار على «الأمر» أن الإباحه والتخيير لا يتأتيان فى الاستفهام ولا فى باقى الأنواع الطلبيه - على الرأى الراجح - وفى

كثير من المراجع : «الطلب». بدلا من «الأمر» ، لكن فى حاشيه ياسين ما يمنع هذا. ولا فرق بين معنى الأمر الذى تدل عليه صيغه فعل الأمر ، والذى تدل عليه أداه أخرى ؛ مثل : لام الأمر الداخله على المضارع. ولا فرق كذلك بين الأمر الملفوظ والملحوظ - كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٦٠٥ -

٤- سبب الاقتصار على «الأمر» أن الإباحه والتخيير لا يتأتيان فى الاستفهام ولا فى باقى الأنواع الطلبيه - على الرأى الراجح - وفى كثير من المراجع : «الطلب». بدلا من «الأمر» ، لكن فى حاشيه ياسين ما يمنع هذا. ولا فرق بين معنى الأمر الذى تدل عليه صيغه فعل الأمر ، والذى تدل عليه أداه أخرى ؛ مثل : لام الأمر الداخله على المضارع. ولا فرق كذلك بين الأمر الملفوظ والملحوظ - كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٦٠٥ -

٥- ومنه ما فى الزياده ص ٦١١.

آثار الفراعين فى «الصعيد الأعلى (١)» ، أو : «الجيزه» (٢) ، وانعم بشتاء «أسوان» (٣) ، أو : «حلوان» (٤).

ومعنى الإباحه : ترك المخاطب حرّا فى اختيار أحد المتعاطفين (٥) فقط ، أو اختيارهما معا ، والجمع بينهما إذا أراد ...

ففى المثال السالف يصح أن يختار زياره آثار «الصعيد الأعلى» فقط ، أو آثار «الجيزه» فقط ، أو يجمع بين زيارتهما من غير أن يقتصر على واحده. وكذلك أن ينعم بشتاء «أسوان» وحدها ، أو «حلوان» وحدها ، أو ينعم بالشتاء فى هذه وفى تلك. فالإباحه تترك للمخاطب كامل الحريه فى أن يختار أحد المتعاطفين ، ويقتصر عليه ، وفى أن يجمع بينهما.

ومثال التخيير : من أتم دراسته الثانويه العلميه فليدخل كليه الطب أو الهندسه ، لإتمام تعلمه بالجامعه.

ومعنى التخيير : ترك المخاطب حرّا يختار أحد المتعاطفين (٦) فقط ، ويقتصر عليه ، دون أن يجمع بينهما ؛ لوجود سبب يمنع الجمع (٧) ، ففى المثال السالف يدخل الطالب ليتعلم فى إحدى الكليتين المذكورتين دون الأخرى. وليس له أن يدخلهما معا للتعلم ؛ لوجود ما يمنع الجمع ؛ وهو أن القوانين الجامعيه الحاليه تحرّم هذا ، وتمنعه.

ومن أمثله التخيير أن يقول الوالد لابنه : هاتان أختان نبيلتان ؛ فتزوج هذه أو تلك. فمعنى «أو» هنا : الترخيص له بزواج إحداهما فقط ، ولا يجوز التزوج بالاثنتين ، لوجود سبب يمنع الجمع بينهما ؛ هو أن الدين يحرّم الجمع بين الأختين فى الحياه الزوجيه القائمه(٨).

وقد سبق أن الواو العاطفه تكون أحيانا مثل «أو» فى إفاده التخيير ؛ كالذى فى قول الشاعر :

١- الأقاليم الجنوبيه من البلاد المصريه

٢- بلد من ضواحى القاهره إلى الجنوب منها.

٣- بلد من ضواحى القاهره إلى الجنوب منها.

٤- بلد مصرى على الحدود المصريه الجنوبيه.

٥- هما : المعطوف والمعطوف عليه.

٦- هما : المعطوف والمعطوف عليه.

٧- لا فرق فى هذا بين المانع العقلى ، أو العرفى المأخوذ به ، أو الشرعى ...

٨- بل إنه يحرم - عند أبى حنيفه - مجرد العقد على الأخت الثانيه إذا سبقتها الأولى إلى عقد الزواج مع هذا الرجل ولم يطلقها.

وقالوا : نأت ؛ فاختر لها الصبر والبكا

فقلت : البكا أشفى - إذا - لغليلى

والدليل على الاختيار المجرد ، وعدم الجمع .. : هو إجابه السامع ، وأن البكا والصبر لا يجتمعان فى وقت واحد ، ولا يتلاقيان معا.

ومما تقدم يتبين أن الإباحه والتخيير لا يكونان إلا بعد صيغه داله على الأمر (١) دون غيره ، كما يتبين وجه الشبه والتخالف بين الإباحه والتخيير ؛ فهما يتشابهان فى أن كلا منهما يجيز للمخاطب أن يختار أحد المتعاطفين. ويختلفان فى أن التخيير يمنع الجمع بين المتعاطفين ، أما الإباحه فلا تمنع.

ب - ومن معانيه : الشك من المتكلم فى الحكم ، بشرط أن يكون قبل «أو» جمله خبريه (٢) ؛ نحو : قضيت فى السباحه ثلاثين دقيقه ، أو أربعين.

ح - ومن معانيه : الإبهام (٣) من المتكلم على المخاطب ، بشرط أن يكون قبله جمله خبريه أيضا : كمن يسأل : متى تسافر لأشاركك؟ فإذا كنت لا ترغب فى مصاحبته أجبت : قد أسافر يوم الخميس أو الجمعه ، أو السبت ... ، وإذا سألك : أين كنت يوم الأحد - مثلا -؟ أجبت : كنت فى البيت ، أو المتجر ، أو الضيّعه ، تقول هذا عند الرغبه فى إخفاء المكان عنه. فالشك والإبهام إنما يقعان لغرض مقصود ، حيث تكون «أو» بعد جمله خبريه (٤).

د - وهناك معان أخرى غير التى سبقت فى : (ا ، ب ، ح) ولا يشترط

١- قلنا فى رقم ٣ من هامش ص ٦٠٣ : إنه لا فرق بين الأمر بصيغته الخاصه الصريحه ، وهى صيغه «فعل الأمر» وأداه أخرى تؤدى معناه ؛ كلام الأمر الداخله على المضارع. ولا فرق كذلك فى الأمر بين أن يكون ملفوظا ، ومقدرا ملحوظا. ومثال المقدر قوله تعالى للحجاج : (فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً ، أَوْ بِهِ أَذىً مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيامٍ ، أَوْ صَدَقَةٍ ، أَوْ نُسُكٍ) أى : فلتقدّم فديه من صيام ، أو صدقه ، أو نسك ...

٢- الخبر : هو الذى يحتمل الصدق والكذب لذاته - كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٩٤ -.

٣- المراد به : أن يخفى المتكلم الحقيقه المعروفه له ، ويكتمها عن المخاطب بطريقه خاصه. قد يكون القصد منها عدم إثارته ، أو إقلاقه ، أو الكذب عليه ... فالحكم عند الإبهام معلوم للمتكلم دون المخاطب ؛ بخلاف الشك ؛ فإن المتكلم والمخاطب مستويان فى شأن الأمر المشكوك فيه. (والشك : هو ما ينشأ فى النفس من تعارض دليلين فى أمر واحد ، بغير ترجيح لأحدهما. وقد سبق إيضاحه فى ج ٢ ص ٥ م ٦٠).

٤- «ملاحظه» : الغالب الفصيح - بل قيل : الواجب - فى الضمير ونحوه مما يحتاج للمطابقه - - بعد «أو» التى للشك أو الإبهاء ، أن يكون مفردا ؛ مثل : أبصرت ثعلبا أو ذئبا يجرى ، ونحو : محمد أو على أو محمود لم أقابله. فإن كانت «أو» للتنويع (أى :

لبيان الأنواع والأقسام كالتى ستجىء فى : «د») فالغالب - وقيل : الواجب - فى الضمير بعدها المطابقه ؛ كالضمير بعد واو العطف ؛ - وقد سبق فى رقم ١ من هامش ص ٥٦٢ - كقوله تعالى : (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيراً فَاللهُ أَوْلى بِهِما.) (راجع : شرح التصريح ، وحاشيه ياسين فى الجزء الأول ، «باب : ظن» عند الكلام على : «زعم» حيث نص على وجوب المطابقه وأن هذا الوجوب هو الحق - وكذا فى حاشيه ياسين فى «باب النسب» إلى ما حذفت فاؤه أو عينه ، والمغنى ج ٢ فى مبحث الجمله الثانيه وهى المعترضه - إحدى الجمل التى لا محل لها من الإعراب - فى الموضع الرابع من مواضعها). لكن جاء فى الجزء الأول من كتاب : «معانى القرآن» للفراء - طبعه دار الكتب سنه ١٩٥٥ م فى أول سوره النساء ، عند قوله تعالى : (وَإِنْ كانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالَةً ، أَوِ امْرَأَةٌ ، وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ ، فَلِكُلِّ واحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ ...) ما نصه : (لم يقل : «ولهما» وهذا جائز إذا جاء الحرفان فى معنى (أى : حكم) واحد «بأو» أسندت التفسير إلى أيهما شئت. وإن شئت ذكرتهما فيه جميعا ، تقول فى الكلام : من كان له أخ أو أخت فليصله ، تذهب إلى : «الأخ» ، و «فليصلها» تذهب إلى : «الأخت» وإن قلت : «فليصلهما» فذلك جائز. وفى قراءتنا : «إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما» وفى إحدى القراءتين (فالله أولى بهم) ذهب إلى الجمع ؛ لأنهما اثنان غير موقتين. وفى قراءه عبد الله (والذين يفعلون منكم فآذوهما ..) فذهب إلى الجمع لأنهما اثنان غير موقتين ، وكذلك فى قراءته (والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهما) ا ه». ولعل الأخذ بهذا الرأى أنسب لقوته وتيسيره. هذا ، وللمسأله السالفه اتصال بما سيجىء فى رقم ٣ ص ٦٥٨.

لتحقق هـذه المعانى الأخرى أن تكون : «أو» مسبوقه بنوع معيّن من الجمل ، فقد يتحقق المعنى والجمله السابقه طلبيه مطلقا ، أو خبريه.

ومن هذه المعانى : التفصيل (١) بعد الإجمال (أى : التقسيم ، وبيان الأنواع) ؛ نحو : الكلمه : اسم ، أو فعل ، أو حرف. والاسم : مشتق ، أو جامد. والفعل : ماض ، أو مضارع ، أو أمر ... ؛ ومن هذا النوع قول القائل : اجتمع فى النادى ثلاث طوائف ممن يمارسون أعمالا حره مختلفه يحبونها. فسألتهم

١- وهى فى هذا المعنى مثل «إما» التى يأتى الكلام عليها فى ص ٦١٢ وقد طال الجدل بين بعض النحاه فى معنى : «التقسيم والتفصيل» ؛ أهما مترادفان ، معناهما واحد ، أم لكل منهما معنى خاص؟ وكذلك بين : «التقسيم والتفريق» ... ولا داعى اليوم للرجوع إلى هذا الجدل ، ولا إلى ما يذكرونه من أن التفصيل تبيين للأمور المجمله بلفظ واحد ؛ كواو الجماعه فى المثال الثانى ، وفى قوله تعالى : (وَقالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصارى تَهْتَدُوا) أى : قالت اليهود : كونوا هودا ، وقالت النصارى كونوا نصارى ، ولا ما يذكرونه من أن التقسيم تبيين لما دخل تحت حقيقه واحده ، ففى الآيه جمعت اليهود والنصارى فى لفظ واحد ؛ وهو الضمير (واو الجماعه) الذى هو فاعل الفعل : «قال» وهو الفعل الذى جمع فى لفظه ما نطق به اليهود والنصارى ... إلى غير هذا مما أثاروه من جدل عنيف يغنينا عنه الرأى القوى الذى لا يفرق بينهما ، ويرى أن المسأله هنا اصطلاحيه محضه ؛ فلا ضرر فى توحيد معناهما وجعلهما مترادفين.

ما أفضل الأعمال الحره للشباب؟ قالوا : أفضلها الزراعه ، أو التجاره ، أو الصيدله ، فالجمله الفعليه : (قالوا) جمله خبريه ، مكونه من الفعل : «قال» الدال على القول ، من غير تفصيل للكلام الذى قيل ، ومن الضمير : (واو الجماعه) العائد على الطوائف المعدوده بالثلاث (١) ، وهو ضمير مجمل يدل على مرجعه دلاله خاليه من التفصيل. وبسبب الإجمال فى دلاله الفعل وفى الضمير جاء بعدهما التفصيل الذى يعدّد طوائفهم ، وأنهم زراعيون. وتجاريون ، وصيادله ، كما يبين كلام كل طائفه ؛ أى : قال الزراعيون : أفضلها الزراعه ، وقال التجاريون : أفضلها التجاره ، وقال الصيادله ؛ أفضلها الصيدله.

ومن هذه المعانى أيضا : الإضراب (٢) ، ومن أمثلته : أن يتهيأ المرء للخروج ، وتبدو عليه أماراته ، ثم يعدل عنه ، قائلا : (أنا أخرج. أو أقيم). فينطق بالجمله الأولى ، ولا يلبث أن يغيّر رأيه ، وينصرف عما قرره ، فيسارع إلى إردافها بقوله : أو : «أقيم» ويجلس جلسه المقيم ، فيكون جلوسه قرينه على أن معنى «أو» هو : الإضراب. فكأنه قال : (أخرج ، لا ، بل أقيم). ومثله قول القائل : (أقيم فى البيت ، أو أخرج ؛ فإن ورائى عملا لا مناص من إنجازه الآن فى الخارج). فقد أخبر بالإقامه فى البيت ، ثم بدا له أن ينصرف عن هذا الرأى ويخرج ، فكأنه قال : «لا. بل أخرج الآن» ومثل قول الشاعر يتغزل :

بدت مثل قرن الشمس فى رونق الضحا

وصورتها. أو أنت فى العين أملح

يريد : بل أنت أملح.

ويحسن فى الأسلوب المشتمل على : «أو» التى تفيد الإضراب أن يحتوى أمرين معا ؛ أولهما : أن يسبقها نفى أو نهى (٣). وثانيهما : تكرار العامل ، نحو :

١- يعود على الطوائف باعتبار المعنى ، إذ المراد من الطوائف هنا : أفرادها من الرجال.

٢- سبق شرحه فى رقم ١ من هامش ص ٥٩٧.

٣- ويترتب على هذا ما يأتى فى : «ا» من الزياده والتفصيل ص ٦١١. ويرى بعض النحاه أن وجود النفى أو النهى قبلها شرط أساسى فى إفادتها الإضراب. ويرى آخرون أنه ليس بشرط. ومن هؤلاء : الفراء ، مؤيدا رأيه بقوله تعالى : (وَأَرْسَلْناهُ إِلى مِائَهِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ.) أى : بل يزيدون ، لأن «أو» هنا للإضراب ، فلا تصلح لمعنى آخر كالشك. لأن الشك ونحوه محال على الله ، والحق : أن تقدم النفى والنهى مستحسن فقط.

(ما زارنى عمى ، أو : ما زارنى أخى). (ولا يخرج حامد ، أو : لا يخرج إبراهيم). والمراد : بل ما زارنى أخى - بل لا يخرج إبراهيم. ونحو : (لا ترجىء عملك الناجز ، أو : لا تهمل عملك). ونحو : (ليس المنافق صاحبا ، أو : ليس مأمونا على شىء.) .. والمراد : بل لا تهمل - بل ليس مأمونا ...

وإذا كانت «أو» للإضراب فالأحسن اتباع الرأى الذى يعتبرها حرفا لمجرد الإضراب لا للعطف ، فما بعدها جمله مستقله عما قبلها. شأنها فى هذا شأن «أم» المتجرده للإضراب وحده ؛ فليست عاطفه - فى الرأى الراجح ، كما أسلفنا (١) -

ويرى فريق آخر أنهما مع الإضراب يعربان حرفى عطف ، فما بعدهما معطوف على ما قبلهما ... والخلاف شكلى ، ولكنّ الأول أوضح وأنسب.

وقد يكون معنى الحرف : «أو» الدلاله على الاشتراك ومطلق الجمع (٢) بين المتعاطفين ؛ فكأنه الواو العاطفه فى هذا ، وبصح أن يحل محله الواو (٣) ، كقول الشاعر :

وقالوا لنا : ثنتان لا بدّ منهما

صدور رماح أشرعت (٤) ،

أو سلاسل (٥)

ونحو : جلس الضيف بين صاحب الدار أو ابنه. أى : جلس بين صاحب الدار وابنه : لأن كلمه : «بين» إذا أضيفت لاسم ظاهر اقتضت - فى الغالب -

---

١- فى ص ٥٩٩.

٢- سبق شرحه فى ص ٥٥٨. وانظر رقم ٣ من هامش الصفحه الآتيه.

٣- ومما يصلح لهذا قول شوقى فى قصيده يخاطب ويصف فيها الرسول عليه السّلام : وإذا رحمت فأنت أمّ أو أب هذان فى الدنيا هما الرحماء - راجع : «الملاحظه» التى فى رقم ٤ من هامش ص ٦٠٥ ؛ لصلتها القويه بما نحن فيه - ...

٤- وجّهت وصوّبت نحو العدو ، يقصد الطعن بها فى صدور الأعداء.

٥- يريد السلاسل التى تقيد الأسرى. وهذا كنايه عن هزيمه الأعداء ، ووقوعهم فى الأسر ، وتقييدهم بهذه السلاسل. ويرى المرزوقى (شارح ديوان الحماسه - ج ١ ص ٤٦ من طبعه لجنه التأليف والترجمه والنشر ، بالقاهره) أن : «أو» هنا للتخيير ، وأن المراد من قول الشاعر فى صدر البيت : «لابد منهما» أنه لا بد منهما على طريق التعاقب ، لا على طريق الجمع بينهما. وهذا المعنى مقبول ، ولكن الأول أقوى منه ، وأنسب ، إذ لا معنى للتخيير بين القتال والأسر ، لأن الأسر نتيجه من نتائج القتال ، ومسبب عنه. هذا إلى أن صدر البيت يؤيد هذا فى صراحه حيث يقول «لابد منهما».

أن يكون ما بعدها متعدد الأفراد ، وهذا التعدد لا يتحقق «بأو» إلا إذا كانت بمعنى الواو الداله على الجمع والمشاركه ....

ومثل قول الشاعر :

وقد زعمت ليلى بأنى فاجر

لنفسى تقاها ، أو عليها فجورها

وقول الآخر يمدح أحد الخلفاء :

نال الخلافه أو كانت له قدرا

كما أتى ربّه موسى على قدر

فلابد من محاسبه النفس على التقى والفجور معا ، دون الاقتصار على أحدهما ولا تتحقق الخلافه إلا مع قضاء الله وقدره (١) ..

* * *

وملخص ما سبق (٢) من معانى «أو» ، أن هذه المعانى المتعدده القياسيه خاضعه فى إدراكها للسياق والقرائن خضوعا تامّا ؛ كى يتميز ويتحدد كل نوع منها ، وأن التخيير والإباحه (٣) لا يكونان إلا بعد أمر ، وأن الشك والإبهام لا يكونان إلا بعد جمله خبريّه. أما المعانى الأخرى التى تخالف ما سبق (كالتفصيل ، والإضراب ، ومعنى الواو ...) فتكون بعد الجمل الخبريه ، والطلبيه ، و .... والأفضل فى الإضراب أن يسبقه نفى أو نهى. وأن يتكرر العامل معه (٤) ...

١- ورد «قليلا فى المسموع وقوع «أو» بعد «هل» - ولقلته لا يقاس عليه - ومنه ما جاء فى صحيح مسلم (ج ١٢ ص ١٠٦ كتاب : الجهاد.) وهو حديث يتضمن ما دار من كلام بين هرقل وأبى سفيان ، جاء فيه ما نصه عن المسلمين : «هل يزيدون أو ينقصون ...».

٢- انظر ما يزيد عليه فى ص ٦١١ وفيها إشاره إلى أن الصله والارتباط بين حرفى العطف. «أو - وأم» معروض فى ص ٥٨٨.

٣- إذا كانت «أو» للإباحه جاز للمخاطب أن يختار أحد المتعاطفين ويقتصر عليه. وجاز له أن يجمع بينهما ، ويختارهما معا - كما شرحنا فى ص ٦٠٤ - وإذا جاز الجمع فى حاله «أو» التى للإباحه فما الفرق بينه وبين الجمع فى حاله «أو» التى بمعنى «واو» العطف؟ الفرق أن «أو» التى بمعنى واو العطف لا بد فيها من الجمع كالواو ، ولا يصح الاقتصار على واحد ، بخلاف الجمع فى حاله الإباحه فإنه جائز.

٤- وفى معانى : «أو» يقول ابن مالك : خيّر ، أبح ، قسّم بأو ، وأبهم واشكك ، وإضراب بها أيضا نمى - - (نمى ، أى : نسب إليها ، بمعنى أنها تؤديه) وقد تضمن البيت سته معان ؛ هى : (التخيير - الإباحه - التقسيم - الإبهام - الشك - الإضراب). وسيجىء فى البيت التالى معنى سابع ؛ هو : أنها تكون بمعنى الواو. وربّما عاقبت الواو إذا لم يلف ذو النّطق للبس منفذا (يلف :

يجد. ذو النطق : المتكلم). يقول : «أو» تعاقب الواو (أى : يصح أن تحل محلها وتؤدى معناها - وهو مطلق الجمع والاشتراك) بشرط ألا يجد المتكلم منفذا للالتباس ، أى : بشرط ألا يكون استعمالها موقعا فى اللبس ؛ بسبب خفاء معناها المراد ، وعدم إدراك السامع أنها بمعنى الواو.

زیاده وتفصیل

ا – الأصل فی «أو» أن تکون لأحد الشیئین أو الأشیاء (۱) لکنها إذا وقعت بعد نفی أو نهی کانت للنفی العام الذی یشمل کل فرد مما فی حیّز النفی قبلها وبعدها ، وللنهی العام الذی ینصبّ علی کل فرد کذلک : فمثالها بعد النفی : (لا أحب منافقا أو کاذبا). ومثالها بعد النهی قوله تعالی : (وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ کَفُوراً)(۲) ...

ب – یقول سیبویه : إذا ذکرت همزه التسویه بعد کلمه : «سواء» فلابد من مجیء «أم» العاطفه ، لا فرق فی هذا الحکم بین أن یکون بعد الهمزه اسمان أو فعلان ؛ نحو : (سواء علیّ أمقیم ضیفی أم هو مرتحل – سواء علیّ أبقی الضیف أم ارتحل) ، فإن کان بعد : «سواء» فعلان بغیر همزه التسویه عطف الثانی منهما علی الأول بالحرف : «أو». نحو : (سواء علینا رضی العدو أو سخط.) ورأیه هذا مخالف لما نقلناه – فی رقم ۳ من هامش ص ۵۸۸ وما یتصل بها – عن بعض المحققین الذین یجیزون مجیء «أم» والصواب معهم. وفی تلک الصفحه أیضا بیان الصله والارتباط بین الحرفین : «أو» و «أم»

وإن کان بعدها اسمان بغیر همزه التسویه عطف الثانی علی الأول بالواو ، ولو کان الاسمان مصدرین ؛ نحو سواء علیّ حمزه وعامر ، ونحو : سواء علینا اعتدال الجو وانحرافه(۳) ....

ح – یصح حذف «أو» عند أمن اللّبس (۴) ؛ نحو : وسائل السفر متنوعه ؛ یتخیر منها کل امرئ ما یناسبه ؛ فسافر بالطیاره – القطار – الباخره – السیاره ...

د – وقد تعطف الشیء علی مرادفه (۵) کقوله تعالی : (وَمَنْ یَکْسِبْ خَطِیئَهً أَوْ إِثْماً ...) فالإثم هو : الخطیئه ....

۱– سبقت الإشاره لهذا الرأی مع تفصیلات أخری فی رقم ۳ من هامش ص ۵۸۶ لمناسبه هناک.

۲– ومن أمثله وقوعها فی حیز النهی قول الشاعر – فی البیت الأول – : لا تظهرنّ لعاذل أو عاذر حالیک فی السّرّاء والضّرّاء فلرحمه المتوجعین حزازه فی القلب مثل شماته الأعداء

۳– راجع الجزء الثانی من الهمع باب العطف ؛ عند الکلام علی «أو».) وقد سبقت الإشاره لرأیه فی ج من ص ۵۹۶.

۴– کما سبقت الإشاره فی ص ۵۷۵ وکما سیجیء فی ص ۶۴۱.

۵– وقد سبقت الإشاره لهذا فی رقم ۶ من هامش ص ۵۶۵.

٧ – إمّا

اشاره

يرى بعض النحاه أن كلمه : «إمّا» الثانيه فى مثل «امنح السائل إمّا درهما وإمّا درهمين» – حرف عطف بمعنى : «أو» ، وأنها تشارك «أو» فى خمسه من معانيها (١). هى :

التخيير والإباحه» ، بشرط أن تكون «إمّا» الثانيه مسبوقه بكلام يشتمل على أمر.

«والشكّ والإبهام» ، بشرط أن تكون مسبوقه بجمله خبريه.

«والتفصيل (٢)» بعد الخبر أو الطلب.)

ولا تكون «إمّا الثانيه» عند هؤلاء – للإضراب ، ولا بمعنى «واو» العطف ؛ فبهذين المعنيين تختص : «أو» دونها.

والمعانى الخمسه السابقه هى لكلمه : «إمّا» الثانيه ، وتشاركها الأولى فيها وتسايرها ؛ لأنهما حرفان (٣) متلازمان – فى الأغلب – معنى واستعمالا (٤) ، غير أن الأولى لا تكون للعطف مطلقا – كما سنعرف –

فمن أمثله الشك : احتجبت الشمس وراء الغمام إمّا ساعتين ، وإمّا ثلاثا. ومن الإبهام قوله تعالى : (وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللهِ. إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ)(٥). والتخيير كقوله تعالى : (إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ ، وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً)؛ والإباحه ، نحو : إمّا أن تزرع فاكهه وإمّا قصبا. والتفصيل ، كقوله تعالى فى الإنسان : (إِنَّا هَدَيْناهُ السَّبِيلَ ؛ إِمَّا شاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً.)

وإذا كانت «إمّا» الثانيه عندهم حرف عطف «فالواو» التى قبلها زائده لازمه لها. والأولى لا عمل لها فى عطف أو غيره.

ويرى آخرون : أنّ «إما» الثانيه والأولى متشابهتان فى الحرفيه ، وفى تأديه

١– سبق شرح المراد من كل معنى من الخمسه عند الكلام على : «أو» ص ٦٠٣ – وما بعدها –.

٢– انظر معنى «التفصيل» فى رقم ١ من هامش ص ٦٠٦.

٣– راجع حاشيه الأمير على المغنى – ج ١ – عند الكلام على الحرف : «إما».

٤– راجع البيان والتفصيل فى «ا» من ص ٦١٤.

٥– يتعين الإبهام فى الآيه ؛ مراعاه لما سبق فى تحديد معناه – رقم ٣ من هامش ص ٦٠٥ –.

معنى من تلك المعانى الخمسه ، وأن كلا منهما ليس حرف عطف ، لأن الأولى لا يسبقها معطوف مطلقا ، ولأن الثانيه تقع دائما بعد الواو العاطفه بغير فاصل بينهما. ومن المقرر أن حرف العطف لا يدخل على حرف العطف مباشره (١) ، إذ لا يصح أن يتوالى حرفان للعطف من غير فاصل. والفريقان متفقان على أن الأولى ليست عاطفه (٢) وأنها حرف - لا خلاف فى حرفيته - يفصل بين عامل قبله ومعمول يليه (٣). ولكن الخلاف فى الثانيه.

والرأى الأرجح الذى يجدر الأخذ به هو : أن الثانيه كالأولى فى المعنى والحرفيه ، وفى أنها ليست حرف عطف لأن العاطف هو الواو (٤).

* * *

١- كما ستجىء الإشاره فى ص ٦٢٠.

٢- للسبب السالف ؛ وهو أنها لا يسبقها عاطف مطلقا.

٣- لهذا يعرب ما بعد «إما» ، الأولى على حسب حاجه العوامل التى قبلها ؛ فقد يكون فاعلا فى مثل : غاب إما حامد وإما محمود. وقد يكون مفعولا به فى مثل : يركب المسافر إما قطارا وإما سياره ، وقد يكون حالا فى مثل قوله تعالى : (إِنَّا هَدَيْناهُ السَّبِيلَ إِمَّا شاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً.) وقد يكون بدلا كما فى قوله تعالى : (حَتَّى إِذا رَأَوْا ما يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذابَ وَإِمَّا السَّاعَهَ ....) وهكذا.

٤- انظر ما يتصل بهذه «الواو» التى قبل «إما» الثانيه فى ص ٥٦٠.

زیاده وتفصیل

ا – لیس من اللازم أن تتکرر «إمّا» ، ولکن الأغلب تکرارها ، فقد تحذف الثانیه ؛ لوجود ما یغنی عنها. ویغلب أن یکون أحد شیئین : (وإلّا) – (أو).

فمثال الأول : إما أن یتکلم المرء لیحمد وإلا فلیسکت. ومنه قول الشاعر :

فإمّا أن تکون أخی بصدق

فأعرف منک غثّی من سمینی

وإلّا فاطّرحنی واتّخذنی

عدوّا أتّقیک وتتّقینی

ومنال الثانی قول الشاعر :

وقد شفّنی ألّا یزال یروعنی

خیالک إمّا طارقا أو (۱)

معادیا

وقد یستغنی عن الأولی اکتفاء بالثانیه کقول الشاعر :

تلمّ بدار قد تقادم عهدها

وإمّا بأموات ألمّ خیالها

أی : إمّا بدار ... والفراء یقیس هذا الاستغناء ، فیجیز : فیضان النّهر معتدل وإمّا خطیر.

و «إمّا» السالفه تختلف عن «إمّا» المرکبه من : «إن» الشرطیه التی تجزم فعلین ، ومن : «ما» الزائده ، فی مثل : إمّا یعدل الوالی تجتمع حوله القلوب. أی : إن یعدل ... کما تختلف اختلافا واسعا عن «أمّا» الشرطیه التی سیجیء الکلام علیها (۲) فی باب خاص بها.

ب – من اللهجات النّادره أن یقال «أیما» بدلا من «أمّا» ، وکذلک

١- ومن هـذا جـاء بيت ابن مالـك فى أول باب العطف من الألفيه - رقم ٢ من هامش ص ٥٤٤ ونصه : «العطف إمـا ذو بيان أو نسق ...» وكذلك وردت فى كلام من يحتج بكلامهم ؛ ومنهم خالدين صـفوان (أموى ، توفى حول سـنه ١٣٣ ه.) فقد جاء على لسـانه فى قصه أحـد الملوك مـا نصه : (إمـا أن تقيم فى ملكـك فتعمل بطاعه ربك ... أو تضع تاجك وتلبس أمساخك وتعبد ربك فى هذا الجبل ..) والقصه كامله فى كتاب «الجمان فى تشبيهات القرآن» لابن ناقيا البغدادى. - ص ٣٠٦ -

٢- فى ج ٤ ص ٤٧٠ م ١٦١.

حذف واو العطف قبل «إمّا» الثانيه (۱) ، وقد اجتمع النّادران فى قول الشاعر :

يا ليتما أمّنا شالت (۲)

نعامتها

أيما إلى جنّه ، أيما إلى نار

ومن المستحسن اليوم عدم محاكاه هذه اللغات القليله.

ح – الفرق بين «إمّا» و «أو» فى المعانى الخمسه السالفه أن «إمّا» مكرره ؛ فيدل الكلام معها من أول النطق بها على الغرض الذى جاءت من أجله ؛ أهو شك ، أم تخيير ، أم غيرهما. بخلاف «أو» فإن الكلام معها يدل أوّلا على الجزم واليقين ، ثم تجىء «أو» فتدل على المعنى الذى جاءت من أجله.

د – حكم الضمير بعدها إذا كان عائدا على المتعاطفين من ناحيه المطابقه وعدمها مدون فى رقم ۳ من ص ۶۵۷

* * *

۱– وفيما سبق يقول ابن مالك : ومثل «أو» فى القصد «إمّا» الثانيه فى نحو : إمّا ذى ، وإمّا النّائيه أى : اقصد – مثلا – إما هذه البلده وإما النائيه. أى. البعيده.

۲– شالت : بمعنى ارتفعت – النعامه : باطن القدم. وارتفاع النعامه كنايه عندهم عن الموت ؛ لأن من يموت ترتفع – فى الغالب – قدماه ، وينخفض رأسه ، فتظهر نعامته.

٨ – لكن

حرف عطف معناه الاستدراك (١) ؛ نحو : ما صاحبت الخائن لكن الأمين ؛ «فالأمين» معطوف على «الخائن».

ولا يكون عاطفا إلا باجتماع شروط ثلاثه :

أولها : أن يكون المعطوف به مفردا (٢) ، لا جمله ، مثل : ما قطفت الزهر لكن الثمر. فإن لم يكن مفردا وجب اعتبار «لكن» حرف ابتداء واستدراك معا ، وليس عاطفا ، ووجب أن تكون الجمله بعده مستقله فى إعرابها عن الجمله التى قبله ، نحو : ما قطفت الزهر لكن قطفت الثمر .... فكلمه : «لكن» حرف ابتداء واستدراك معا ، ولا يفيد عطفا ، والجمله بعدها مستقله فى إعرابها ؛ لأن «لكن» الابتدائيه لا تدخل إلا على جمله جديده مستقله من الناحيه الإعرابيه (٣). ثانيها : ألا يكون مسبوقا بالواو مباشره ؛ نحو : ما صافحت المسىء لكن المحسن. فإن سبقته الواو مباشره لم يكن حرف عطف واقتصر على أن يكون حرف استدراك وابتداء كلام ، ووجب أن تقع بعده جمله (فعليه أو اسميه) تعطف بالواو على الجمله التى قبلها ؛ فمثال الفعليه : ما صافحت المسىء ولكن صافحت المحسن ، وقول الشاعر :

إذا ما قضيت الدّين بالدّين لم يكن

قضاء ؛ ولكن كان غرما على غرم ...

١- الاستدراك : «تعقيب الكلام بإزاله بعض الخواطر والأوهام التى ترد على الذهن بسببه». وهو يقتضى أن يكون ما بعد أداه الاستدراك مخالفا لما قبلها فى الحكم المعنوى ؛ نحو : ما قطفت الزهر. فمعنى هذه الجمله نفى القطف عن الزهر. فقد يتسرب إلى الذهن من هذا المعنى أن الثمر لم يقطف أيضا ، فلإزاله هذا الوهم واستبعاده نأتى بأداه تبعده ، مثل : «لكن» ؛ فنقول : ما قطفت الزهر ، لكن الثمر. فكلمه : «لكن» أداه من أدوات الاستدراك. أزالت ذلك الوهم ، وأثبتت أن الثمر قطف (وقد سبق إيضاحه وتفصيل الكلام عليه فى ج ١ ص ٤٧٢ م ٥١. وفى رقم ٢ من هامش ص ٤٢٨ م ٣٥ -) كما سبق هناك أن الحرف الدال على «الاستدراك» (وهو : «لكن» بنوعيها ، مشدده النون وساكنتها) لا تقع فى صدر جمله تعرب خبرا ...

٢- طبقا للرأى الأقوى والأشهر.

٣- ومن أمثله الجمله الفعليه بعدها قول الشاعر : وما نيل المطالب بالتمنى ولكن تؤخذ الدنيا غلابا وقول الآخر يصف حياته : حياه مشقات. ولكن - لبعدها عن الذلّ - تصفو للأبىّ وتعذب

ومثال الاسميه :

وليس أخى من ودّنى رأى عينه

ولكن أخى من ودنى وهو غائب

«فالواو» حرف عطف. «لكن» ، حرف استدراك وابتداء كلام. والجمله بعدها معطوفه بالواو على الجمله التى قبلها (١).

ثالثها : أن تكون مسبوقه (٢) بنفى ، أو نهى ؛ كما فى الأمثله السابقه. ونحو : لا تأكل الفاكهه الفجّه لكن الناضجه. فإن لم تسبق بذلك كانت حرف ابتداء واستدراك لا عاطفه ، ووجب أن يقع بعدها جمله مستقله فى إعرابها ، نحو : تكثر الفواكه شتاء ، لكن يكثر العنب صيفا.

ويؤخذ مما سبق أن الحرف «لكن» حرف استدراك دائما ؛ سواء أكان عاطفا أم غير عاطف. وأنه لا يعطف إلا بشروط ثلاثه مجتمعه ، فإن فقد منها شرط أو أكثر لم يكن عاطفا ، ووجب دخوله على الجمل ، واعتباره حرف استدراك وابتداء معا.

والاستدراك يقتضى أن يكون ما بعد أداته مخالفا لما قبلها فى حكمه المعنوى ؛ كما فى الأمثله السالفه ، وكما فى نحو : (لا أصاحب المنافق لكن الشهم. - لا- تجالس الأشرار لكن الأخيار). فمعنى الجمله التى قبل «لكن» منفى ، أو منهى عنه ، وهذا المعنى فى الجمله التى بعدها مثبت وغير منهى عنه ؛ فهما مختلفان فيه نفيا وإيجابا ، ونهيا وغير نهى.

ولما كان الكلام قبل «لكن» العاطفه منفيّا دائما ، أو منهيّا عنه ، وجب أن يكون ما بعدها مثبتا دائما ، وغير منهى عنه (٣) ، فالمعنى بعدها مناقض للمعنى قبلها (٤) ...

١- لهذا إشاره فى رقم ٢ من هامش ص ٥٦٨.

٢- وهذا الشرط هو الأرجح والأقوى.

٣- أما غير العاطفه ، أو «لكنّ» المشدده فقد يكون الأول فيهما هو المثبت ، والمتأخر هو المنفى ، أو العكس - كما سبق فى ج ١ من ص ٥٧١ - فالذى تجب مراعاته مع أداه الاستدراك («لكنّ» - ولكن) هو مخالفه ما قبلها لما بعدها فى الحكم نفيا وإيجابا ، وغيرهما. وفيما سبق يقول ابن مالك بيتا يشتمل بإيجاز على حكم : «لكن» و «لا» العاطفتين (وسيجىء الكلام على «لا»). وأول «لكن» نفيا ، او نهيا. «ولا» نداء ، او أمرا ، او اثباتا تلا - - «أول لكن نفيا» : اجعلها واليه نفيا وواقعه بعده ، وذلك بأن يتقدم النفى وتليه لكن ، أى تجىء بعده. هذا كل ما تعرض له البيت. وهو تعرض مبتور ، أما باقيه فليس خاصا بلكن. حكم الضمير بعدها إذا كان عائدا على المتعاطفين من ناحيه المطابقه وعدمها ، موضح فى رقم ٣ ص ٦٥٧.

٤- أما غير العاطفه ، أو «لكنّ» المشدده فقد يكون الأول فيهما هو المثبت ، والمتأخر هو المنفى ، أو العكس - كما سبق فى ج ١ من ص ٥٧١ - فالذى تجب مراعاته مع أداه الاستدراك («لكنّ» - ولكن) هو مخالفه ما قبلها لما بعدها فى الحكم نفيا وإيجابا ، وغيرهما. وفيما سبق يقول ابن مالك بيتا يشتمل بإيجاز على حكم : «لكن» و «لا» العاطفتين (وسيجىء الكلام على «لا»). وأول

«لكن» نفيا ، او نهيا. «ولا» نداء ، او أمرا ، او اثباتا تلا – – «أول لكن نفيا» : اجعلها واليه نفيا وواقعه بعده ، وذلك بأن يتقدم النفى وتليه لكن ، أى تجىء بعده. هذا كل ما تعرض له البيت. وهو تعرض مبتور ، أما باقيه فليس خاصا بلكن. حكم الضمير بعدها إذا كان عائدا على المتعاطفين من ناحيه المطابقه وعدمها ، موضح فى رقم ٣ ص ٦٥٧.

۹ – لا

اشاره

حرف عطف يفيد نفى الحكم عن المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه ؛ نحو : يفوز الشجاع لا الجبان. فكلمه : «لا» حرف عطف ونفى. و «الجبان» معطوف على الشجاع ، والحكم الثابت للمعطوف عليه هو : فوز الشجاع ، وقد نفى الفوز عن المعطوف (الجبان) بسبب أداه النفى : «لا». ومثل هذا يقال فى «لا» التى فى الشطر الثانى من قول الشاعر :

القلب يدرك ما لا عين تدركه

والحسن ما استحسنته النفس لا البصر

فهى حرف عطف ونفى ، و «البصر» معطوف على النفس ، والحكم الثابت للمعطوف عليه هو نسبه الاستحسان إلى النفس (أى : إسناده إليها) مع نفى هذا الاستحسان عن البصر.

ولا يكون هذا الحرف عاطفا إلا باجتماع خمسه شروط :

أولها : أن يكون المعطوف مفردا – لا جمله (۱) – كالأمثله السالفه ، وكقول الشاعر :

قل لبان بقول ركن مملكه

على الكتائب يبنى الملك ، لا الكتب

«فالكتب» معطوفه على : «الكتائب» ، وهذا المعطوف ليس جمله. فإن لم

۱– الجمله الممنوعه هنا هى التى ليس لها محل من الإعراب. قال الصبان (يشترط فى «لا» العاطفه إفراد معطوفها ، ولو تأويلا ؛ فيجوز : قلت علىّ قائم ، لا علىّ «قاعد» ؛ أخذا من قول الهمع : ولا يعطف بها جمله لا محل لها على الأصح ...) ا ه. يريد أن المعنى : على قائم لا قاعد ، فالجمله المعطوفه بمنزله خبر مفرد. ومما يلحق بالمفرد : شبه الجمله إذا اعتبرنا متعلقه مفردا ، نحو : حساب العمر بالأعمال لا بالأعوام ، وعند الله حسن الجزاء ، لا عند الناس. وقولهم : «سموّ المرء بالعمل لا بمجرد الأمل».

يكن المعطوف مفردا لم يصح اعتبار «لا» عاطفه ؛ وعندئذ يجب اعتبارها حرف نفى فقط ، والجمله بعدها مستقله فى إعرابها ، ليست معطوفه ؛ نحو : تصان الممالك بالجيوش والأعمال ، لا تصان بالخطب والآمال.

ثانيها : أن يكون الكلام قبله موجبا لا منفيّا ويدخل فى الموجب - هنا - الأمر والنداء ؛ كقول بعضهم : (الملق وضاعه لا وداعه ، وخسّه لا كياسه. فكن أبيّا لا ذليلا ، مصونا لا متبذّلا. يابن الغرّ البهاليل (١) لا السّفله (٢) الأوغاد (٣) : إن الكرامه فى الإباء ، والعزه فى التّصون ، ولا سعاده بغير عزه وكرامه ...)

ثالثها : ألا يكون أحد المتعاطفين داخلا فى مدلول الآخر ، ومعدودا من أفراده التى يصدق عليها لفظه (اسمه) ؛ فلا يصح : مدحت رجلا لا قائدا ؛ لأن الرجل (وهو المعطوف عليه) ينطبق على أفراد كثيره تشمل المعطوف (وهو القائد) وتشمل غيره ، ولا يصح أكلت تفاحا لا فاكهه ، لأن الفاكهه (وهى المعطوف) تشمل المعطوف عليه (وهو : التفاح) ويصدق اسمها عليه ... وهكذا. لكن يصح : مدحت رجلا لا فتاه وأكلت فاكهه لا خبزا ؛ إذ لا يصدق أحد المتعاطفين على الآخر (٤) ...

١- جمع : بهيلول ، وهو : السيد الجامع لكل خير.

٢- أراذل الناس وأسافلهم.

٣- جمع : وغد ، وهو الرجل الدنىء الحقير.

٤- وقد أشار ابن مالك إلى حكم «لا» فى جزء من بيت سبق فى هامش ص ٦١٧ يتضمن حكمها وحكم «لكن» ، هو : وأول «لكن» نفيا ، او نهيا. و «لا» نداء ، او أمرا او اثباتا تلا وقد سبق شرح الجزء الخاص بالحرف : «لكن». أما الخاص بالحرف «لا» فتقدير كلامه : «لا» ، تلا نداء ، أو أمرا ، أو إثباتا : فكلمه : «لا» مبتدأ - ولا يصح أن يكون معطوفا على : لكن ، منعا لفساد المعنى - خبره الجمله الفعليه المكونه من الفعل «تلا» وفاعله. يريد : أن حرف «لا» العاطف يتلو النداء ، أو الأمر ، أو الإثبات. ويجىء بعد واحد من هذه الأشياء ، ولا يكون عاطفا إلا إذا وقع بعد أحدها. وفى البيت قصور ونقص.

رابعها : ألا تقترن كلمه «لا» بعاطف - لأن حرف العطف لا يدخل على حرف العطف (١) مباشره - فإن اقترنت به كان العطف به وحده وتمحضت هى للنفى الخالص (٢) ، نحو : أسابيع الشهر ثلاثه ، لا بل أربعه ، فالعاطف هو «بل» (٣) ، وقد عطف أربعه على ثلاثه. أما «لا» فليست هنا عاطفه ، وإنما هى مجرد حرف نفى لإبطال المعنى السابق وردّه. ومثل هذا : (سبقت السياره لا بل القطار) فليست «لا» هنا بعاطفه وإنما هى حرف نفى يسلب الحكم السابق ويزيله ويرده ، و «بل» هى العاطفه (٤) ....

خامسها : ألا يكون ما يدخل عليه مفردا صالحا لأن يكون صفه لموصوف

١- طبقا لما تردد من قبل ، ومنه البيان الذى فى ص ٦١٣.

٢- ونفيها الخالص قد يكون تأسيسا ؛ كالذى فى نحو : جاءنى على ، لا بل محمود. وقد يكون تأكيدا كالذى فى نحو : ما جاء علىّ ولا محمود. فالعاطف هو «بل» و «الواو» فى الصورتين ، والمعطوف فيهما هو محمود. والمعطوف عليه هو علىّ. أما كلمه «لا» فيهما فلمجرد النفى المحض ، تأسيسا فى المثال الأول ، وتأكيدا فى الثانى. «ملاحظه» : النفى التأسيسى هو الذى تجلبه الأداه الخاصه بالنفى ، ولا يكون فى الكلام ما يدل على هذا النفى ويشعر به سواها ؛ كالمثال الأول : جاء علىّ لا محمود). فلو لا الحرف النافى : «لا» ما وجد فى الجمله ما يدل على معنى النفى. أما النفى التأكيدى فلا تجلبه معها أداه النفى ؛ وإنما يكون موجودا قبل مجيئها ؛ فتجىء هى لتوكيده وتقويته ؛ كالمثال الثانى : (ما جاء على ولا محمود) فنفى المجىء عن محمود مفهوم بغير مجىء حرف النفى «لا» وبدون ذكره ، فلما جاء الحرف أكده وقواه.

٣- فى مثل : سافر الأخ بل الوالد - ونحوه من كل كلام موجب ، والمعطوف مفرد ... - تفيد كلمه : «بل» الإضراب عن الحكم السابق ، كأنه لم يكن ، والسكوت من غير حكم على صاحبه مع إثبات هذا الحكم السابق لما بعدها ؛ فالذى سافر فى المثال السالف هو الوالد ، أما الأخ فمسكوت عنه لا يتحدث عنه بشىء من سفر أو غيره - كما سيجىء تفصيل هذا عند الكلام على «بل» (ص ٦٢٣ و ...) - وقياسا على هذا يكون المراد فى المثال : أسابيع الشهر أربعه .. ؛ إلا أن وجود : «لا» يجعل الحكم منفيا صراحه لا مسكوتا عنه. وفى هذا يقول الصبان ما نصه : (اعلم أن «لا» بعد الإيجاب هى لنفى الإيجاب ، وصيرورته نصا فى النفى ، بعد صيرورته بحرف الإضراب - لولاها - كالمسكوت عنه يحتمل النفى وغيره ...) ا ه.

٤- ومن صور اقترانها بالعاطف : ما جاءنى محمد ولا على. وهى فى هذه الصوره زائده ، توافق نوعا من الزياده الموضحه فى البيان الهام الذى سبق فى ج ١ م ٥ ص ٦٢ أول الكلام على الحرف ، وسبقت الإشاره إليه فى رقم ٣ من هامش ص ٥٦٧ ؛ متضمنه أنه يحوى الكلام على زياده «لا» النافيه ، والغرض من زيادتها ، ومعناها ، وإعرابها ....

مـذكور ، أو لأن يكون خبرا (۱) ، أو حالا. فإن صـلح لشـىء من هـذا كانت للنفى المحض ، وليست عاطفه ، ووجب تكرارها ؛ فمثال المفرد الصـفه : هذا بيت لا قديم ولا جديد. فكلمه : «لا» نافيه - «وقديم» نعت لبيت. ومثال الخبر : الغلام لا صبىّ ولا شابّ ، والشابّ لا غلام ولا كهل ... (۲). ومثال الحال. عرفت العاطل لا نافعا ولا منتفعا ...

۱- لا فرق فى الحكم بين خبر المبتـدأ - كالأمثله المعروضه هنا - وخبر غيره من النواسـخ كالـذى فى قول الشاعر : فإن أنتمو لم تحفظوا لمودتى ذماما فكونوا لا عليها ولا لها

۲- لا فرق فى الحكم بين خبر المبتـدأ - كالأمثله المعروضه هنا - وخبر غيره من النواسـخ كالـذى فى قول الشاعر : فإن أنتمو لم تحفظوا لمودتى ذماما فكونوا لا عليها ولا لها

زیاده وتفصیل

ا – اختلف النحاه فی وقوع «لا» العاطفه بعد الدعاء والتحضیض ، نحو : (أطال الله عمرک لا عمر الأعداء ، وحرستک عنایته لا عنایه الناس) ... ونحو : (ألا تکرّم النّابه لا الخامل ، وهلا تقدّر الذکیّ لا الغبیّ.) .. والأحسن الأخذ بالرأی الذی یبیح هذا ؛ تیسیرا وموافقه للمأثور.

ویزید بعضهم فیبدی اطمئنانه لصحه وقوع «لا» العاطفه بعد الاستفهام أیضا ، نحو : أفرغت من کتابه الرساله لا الخطبه؟ ولا بأس بهذا الاطمئنان.

ب – إذا کانت «لا» عاطفه فقد یجوز حذف المعطوف علیه ، نحو : عودت نفسی أن أتکلم ... لا شرّا ، وأن أنفع ... لا قلیلا (۱) ... والأصل : أن أتکلم خیرا لا شرّا – وأن أنفع کثیرا لا قلیلا.

ح – لا یجوز تکرار «لا» العاطفه ؛ فلا یقال : حضر هاشم ، لا محمود – لا أمین – لا حامد – ، بل یجب الإتیان بالواو العاطفه قبل المکرر ، لیکون العطف بهذه الواو وحدها ، وتقتصر «لا» علی توکید النفی ، دون أن تکون عاطفه.

د – حکم الضمیر بعدها إذا کان عائدا علی المتعاطفین ، من ناحیه المطابقه وعدمها مدون فی رقم ۳ من ص ۶۵۷

* * *

۱– لهذا إشاره فی ص ۶۳۹.

۱۰ – بل

اشاره

حرف يختلف معناه وحكمه باختلاف ما يجيء بعده من جمله أو مفرد.

۱ – فإن دخل على جمله فهو حرف ابتداء فقط ، ومعناه إما : «الإضراب الإبطالى» ، وإما : «الإضراب الانتقالى». فالإبطالى (۱) : هو الذى يقتضى نفى الحكم السابق ، فى الكلام قبل «بل» ، والقطع بأنه غير واقع ، ومدعيه كاذب ، والانصراف عنه واجب إلى حكم آخر يجيء بعدها. نحو : الأجرام السّماويه ثابته ، بل الأجرام السماويه متحركه. فالحرف «بل» (بمعنى «لا» النافيه) أفاد الإضراب الإبطالى الذى يقتضى نفى الثبات ونفى عدم الحركه عن الأجرام السماويه ؛ لأن هذا الثبات أمر غير حاصل ، ومن يدعيه كاذب ، فكأن المتكلم قال : (الأجرام السماويه ثابته. لا ، فالأجرام السماويه متحركه وليست ثابته) ؛ فأبطل الحكم الأول ونفاه ، وعرض بعده حكما جديدا. ومن الأمثله قوله تعالى فى المشركين : (وَقالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمنُ وَلَداً – سُبْحانَهُ – بَلْ عِبادٌ مُكْرَمُونَ)، أى : بل هم (۲) عباد مكرمون. فقد أبطل الحكم السابق ، ونفاه ، وأثبت حكما آخر بعده ؛ فكأن الأصل : (وقالوا اتخذ الرحمن ولدا. لا ؛ فإن الذين اتخذهم هم عباد مكرمون). ومثل قوله أيضا ترديدا لما يقوله الكفار عن الرسول عليه السّلام : (أم يقولون به جنّه (۳). بل جاءهم بالحق).

والانتقالىّ هو : الذى يقتضى الانتقال من غرض قبل الحرف : «بل» إلى غرض جديد بعده ، مع إبقاء الحكم السابق على حاله ، وعدم إلغاء ما يقتضيه. كقوله تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى (۴) وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ، بَلْ تُؤْثِرُونَ (۵) الْحَياةَ الدُّنْيا ، وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقى ...)

فالغرض الذى يدور حوله الكلام قبل : «بل» هو : الطاعه ، (بالطهاره من الذنوب ، وبعباده الله ، وبالصلاه ..) ، والغرض الجديد بعدها هو حب

۱– سبقت الإشاره إلى معناه فى رقم ۱ من هامش ص ۵۹۷.

۲– الدليل على أن الحرف : «بل» داخل على جمله اسميه ، المبتدأ فيها محذوف – هو : رفع كلمه : «عباد» إذ لا وجه لإعرابها وهى مرفوعه غير ما سلف ، وهو الذى يقتضيه المعنى أيضا. ومثل هذا يقال فى كلمه : «أحياء» المرفوعه فى قوله تعالى : (وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِى سَبِيلِ اللهِ أَمْواتاً. بَلْ أَحْياءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ...) ، أى : بل هم أحياء.

۳– جنون.

۴– تطهّر.

۵– تفضلون وتختارون.

الـدنيا ، وتفضـيل الآـخره عليهـا ... وكلاـ الغرضـين مقصود بـاق على حـاله. وكقوله تعالى : (وَلَدَيْنا كِتابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ ، وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ. بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ (١) ...)

وكقولهم : (ليس من المروءه أن يتخلىّ الشريف عن أصدقائه ساعه الشدّه : بل يقيهم بماله ، ويدفع عنهم بنفسه).

وحكم الحرف : «بل» الـداخل على الجمله أنه حرف ابتـداء محض يفيـد الإضـراب (٢) - كما أسـلفنا - ولا يصـح اعتباره حرف عطف ولا شـيئا آخر غير الابتداء ، فالجمله بعده مسـتقله فى إعرابها عما قبلها ، ولا يصح إعرابها خبرا ولا غير خبر عن شىء سابق عليه (٣) ...

١- غفله ، أو انهماك فى الباطل ، ووصـفت القلوب بهـذا مسايره لاعتقاد العرب أن القلب هو مقر العقل والغرائز ، ومصدر الخير والشر.

٢- سبقت إشاره - فى رقم ٢ من هامش ص ٥٩٧ - إلى فروق بين «أم» المنقطعه حين تكون للإضراب ، و «بل» - منها : أن الذى بعـد «بل» يقين غالبا ، أما الـذى بعد «أم» فظنّ .. ، جاء فى كتاب : «المحتسب» لابن جنّى - ج ٢ ص ٢٩١ - فى الآيه الكريمه من سوره الطور : (أَمْ هُمْ قَوْمٌ طاغُونَ.) وقراءه من قرأها : (بل هم قوم طاغون) ما نصه :(«قال أبو الفتـح : هـذا هو الموضع الذى يقول أصـحابنا فيه : إن «أم» المنقطعه بمعنى : «بل» ، للترك والتحول ، إلا أن ما بعد «بل» متيقن ، وما بعد «أم» مشـكوك فيه ، مسـئول عنه ، كقول علقمه بن عبـده : هـل مـا علمت ومـا اسـتودعت مكتوم؟ أم حبلهـا إذ نأتـك اليوم مصـروم؟ كأنه قال : بل أحبلها إذ نأتك اليوم مصروم؟ ويؤكده قوله بعده : أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأحبه يوم البين مشكوم - مشكوم : مجازى ... ألا ترى إلى ظهور حرف الاسـتفهام وهو : «هـل» فى قوله : أم هـل كبير بكى .... حتى كـأنه قال : بل هو كبير ... ترك الكلام الأول وأخذ فى استئناف مستأنف. وقد توالت «أم» هذه فى هذا الموضع من هذه السوره ؛ قال تعالى : (أَمْ يَقُولُونَ شاعِرٌ نَتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ) أى : بـل أيقولون ذلـك. وقوله تعـالى : (أَمْ تَـأْمُرُهُمْ أَحْلامُهُمْ بِهـذا ، أَمْ هُمْ قَوْمٌ طـاغُونَ؟) أى : بل أهم قوم طاغون؟ .. أخرجه مخرج الاسـتفهام ، وإن كـانوا عنـده تعـالى قومـا طـاغين ؛ تلعّبا بهم وتهكما عليهم. وهـذا كقول الرجل لصاحبه الـذى لا يشـك فى جهله : أجاهـل أنت؟ توبيخـا له ، وتقبيحا عليه. ومعناه : إنى قـد نبهتك على حالك فانتبه لها ، واحتط لنفسك منها ، قال صـخر : أرائـح أنت يوم البين أم غادى ولم تسـلم على ريحانه الوادى ليس يسـتفهم نفسه عما هو أعلم به ؛ ولكنه يقبـح هذا الرأى لها ، وينعاه عليها ،») ا ه.

٣- يقـول السـيوطى فى الهمع - ج ١ ص ٩٦ - مـا نصه خاصـا بالخبر : «لا يسوغ الإخبار بجمله نـدائيه ؛ نحو : زيـد يا أخاه ، ولا مصدره بلكن ، أو : بل ، أو : حتى .. - بالإجماع فى كل ذلك».

ب - وإن دخل على مفرد فحكمه أنه : حرف عطف ؛ يختص بعطف المفردات وحدها. أما معناه هنا فيختلف باختلاف ما قبله من كلام مثبت ، أو مشتمل على صيغه أمر ، أو كلام منفى ، أو مشتمل على صيغه نهى.

١- فإن تقدم على : «بل» كلام موجب أو صيغه أمر (١) - نحو : (أعددت الرساله بل القصيده - لبست المعطف بل الثياب) - (عاون المحتاج بل الضعيف - ساعف الصديق بل الصارخ). - كان معنى «بل» أمرين معا ، أساسيين :

أولهما : الإضراب عن الحكم السابق ؛ بنفى المراد منه نفيا تامّا ، وإبطال أثره كأن لم يكن ، وسلبه عن صاحبه ، وترك صاحبه مسكوتا عنه مهملا ؛ أى غير محكوم عليه بشىء مطلقا بمقتضى هذا الكلام الذى أزال عنه الحكم السالف ، وتركه بغير حكم جديد يقع عليه. وإن شئت فقل : إنّ الكلام السابق على «بل» صار كأنه لم يذكر (٢).

ثانيهما : نقل الحكم الذى قبل «بل» نقلا تامّا إلى ما بعدها من غير تغيير شىء فى هذا الحكم الذى أزيل عما قبلها ، واستقر لما بعدها ، ففى الأمثله السابقه يقع الإضراب على إعداد الرسائل ، فينفى الإعداد لها ، ولكنه يثبت للقصيده بعدها. ويقع الإضراب على لبس المعطف ، فلا يلبس ، وإنما ينتقل اللّبس إلى الثياب. وكذلك ينصبّ الإضراب على معاونه المحتاج ؛ فلا يحصل ؛ وإنما تنتقل المعاونه إلى الضعيف وتثبت له. وأيضا تلغى المساعفه للصديق ولكنها تثبت للصارخ ، وهكذا.

٢- وإن تقدم على «بل» كلام منفى ، أو مشتمل على صيغه نهى ، نحو :

١- يراد بها ما يدل على الأمر صراحه ، كفعل الأمر ، ولام الأمر الداخله على المضارع. لكن أيلحق بالأمر هنا التمنى ، والترجى ، والعرض ، والتحضيض ، أم لا يلحق؟ رأيان بينهما خلاف واسع. والأحسن التيسير بقبول الرأى الذى يلحقها - كما سيجىء فى هامش ص ٦٢٧ -.

٢- ففى الأمثله السابقه ما ذا جرى للرساله ، وللمعطف ، وللمحتاج ، وللصديق ، بعد أن سلبنا الحكم الواقع على كل منها؟ ليس فى الكلام ما يدل على حكم جديد بعد الحكم المسلوب الذى نفيناه. فكل واحد منها بمنزله كلمه مفرده نطقنا بها وحدها من غير أن نسند إليها شيئا.

(ما زرعت القمح بل القطن – ما أسأت مظلوما بل ظالما) – (لا يتصدر مجلسنا جاهل بل عالم – لا تصاحب الأحمق بل العاقل) – لم يكن معنى «بل» الإضراب ، وإنما المعنى أمران معا.

أولهما : إقرار الحكم السابق ، وتركه على حاله من غير تغيير فيه.

ثانيهما : إثبات ضدّه لما بعد «بل» ..

ففى المثال الأول : حكم منفىّ ، قبل كلمه «بل» هو نفى زراعتى القمح ، وأقررنا هذا الحكم المنفىّ ، وتركناه على حاله ، وفى الوقت نفسه أثبتنا بعدها حكما آخر ، هو ، زرع القطن ... ، وأيضا نفينا قبلها حكما ؛ هو وقوع الإساءه على المظلوم ، وأثبتنا بعدها وقوعها على الظالم. وكذلك نهينا قبلها عن تصدر الجاهل لمجلسنا ، وأمرنا بعدها بهذا التصدر للعالم. ونهينا عن مصاحبه الأحمق ، وأمرنا بها للعاقل ، وهكذا ...

فالحكم الأول فى كل الأمثله السالفه – ونظائرها – باق على حاله ، لم يقع عليه إضراب ، أو تغيير ، والحكم بعد «بل» مضاد لما قبلها ، فالحكمان متضادان ؛ ما ينفى أو ينهى عنه قبل «بل» يثبت أو يؤمر به بعدها (١) ...

* * *

١- فى حكم «بل» يقول ابن مالك : و «بل» ك «لكن» بعد مصحوبيها كلم أكن فى مربع ، بل تيها (المراد بالمصحوبين : النفى والنهى ، «والمربع» : المكان الذى ينزل فيه القوم زمن الربيع. والتيها : هى التيهاء ؛ (أى : الصحراء) يقول : إن «بل» بعد النفى مثل «لكن» فى أنها تقرر ما قبلها ، وتتركه على حاله ، وتثبت ضده لما بعده ، فلا تفيد معهما إضرابا. لكنها بعد الكلام الموجب وبعد صيغه الأمر تفيد الإضراب عن الأول ، وتنقل حكمه إلى الثانى ، حتى يصير الأول مسكوتا عنه مهملا. وفى حالتى الإيجاب والأمر يقول ابن مالك متمما كلامه السالف عن «بل» : وانقل بها للثّان حكم الأول فى الخبر المثبت والأمر الجلى أى : الصريح فى دلالته على الأمر ؛ كفعل الأمر ، والمضارع المسبوق بلام الأمر. وهذا عند ابن مالك ومن وافقه. وهناك من يلحق التمنى ، والترجى ، والعرض ، والتحضيض .. – بالصريح كما قلنا فى رقم ٢ من هامش ص ٦٢٥ وقد سبق الكلام على «لكن» فى ص ٦١٦.

زیاده وتفصیل

ا – لا یجوز العطف بالحرف «بل» ، بعد کلام فیه استفهام ؛ فلا یصح أحفظت قصیده بل خطبه؟

ب – تقع «لا» النافیه قبل «بل» (۱) بنوعیها ؛ العاطفه (وهی المستوفیه للشروط (۲) ؛ وفی مقدمتها الدخول علی المفرد) وغیر العاطفه (وهی غیر المستوفیه للشروط ؛ کالداخله علی الجمله) فإذا دخلت علی العاطفه المسبوقه بکلام مثبت ، أو بصیغه أمر – کان معنی «لا» النافیه : تقویه الإضراب المستفاد من «بل» ، وتوکیده. وإن دخلت علی العاطفه المسبوقه بنفی أو نهی کان معنی «لا» تقویه النفی والنهی المستفادین من «بل». فمثالها بعد کلام مثبت قول الشاعر :

وجهک البدر ، لا ، بل الشّمس لو لم

یقض للشمس کسفه وأفول

ومثال وقوعها بعد النفی : ما عاقنی البرد ، لا بل المطر.

ومثالها بعد النهی : لا تغفل الریاضه ، لا بل طول القعود.

وإن دخلت علی غیر العاطفه کان معناها تقویه الإضراب المستفاد من : «بل» وتوکیده ؛ کقول الشاعر :

وما هجرتک ، لا ، بل زادنی شغفا

هجر ، وبعد تراخ لا إلی أجل

ح – ورد قلیلا فی المسموع الفصیح (۳) زیاده «الواو» بعد «بل» کالتی فی قول علیّ رضی الله عنه : «إنما یحزن الحسده أبدا ؛ لأنهم لا یحزنون لما ینزل بهم من الشر فقط ، بل ولما ینال الناس من الخیر» ا ه (۴).

والأحسن عدم القیاس علی هذا ، لندرته البالغه.

د – حکم الضمیر بعدها إذا کان عائدا علی المتعاطفین من ناحیه المطابقه وعدمها مدون فی رقم ۳ ص ۶۵۷.

۱– کما أشرنا فی ص ۶۲۹.

۲– بیان هذه الشروط فی ص ۶۲۵.

۳– أما فی غیره من کلام المولدین الذین یستأنس بکلامهم ولا یستشهد به ، فکثیره الورود فیه کثره لا تغیر الحکم السالف.

۴– ورد هذا النص فی ص ۱۲۸ من کتاب : «سجع الحمام ، فی حکم الإمام» – إخراج وتحقیق علی الجندی وزمیلیه –.

ملخص حروف العطف ...

، وبيان ما يقتضى التشريك ، وما لا يقتضيه.

من كل ما تقدم من الكلام على أدوات العطف يتبين :

١- أنها حروف.

٢- وأنها فى أغلب الحالات - تشرك المعطوف مع المعطوف عليه فى الضبط الإعرابىّ (١) (رفعا ، ونصبا ، وجرّا ، وجزما) وهذا هو التشريك اللفظى.

أما من جهه التشريك المعنوى فبعضها يشركه أيضا فى معنى المعطوف عليه ؛ وينحصر هذا فى أربعه حروف : (الواو - الفاء - ثمّ - حتى) ؛ فهذه الأربعه تشرك المعطوف مع المعطوف عليه فى المعنى ، كما تشركه فى اللفظ إشراكا إعرابيّا - فى الغالب - كما أسلفنا.

وبعضها يشركه فى اللفظ دون المعنى ، فيثبت للمعطوف ما انتفى عن المعطوف عليه ، وهو : (بل - لكن) ، أو العكس ، فيثبت للمعطوف عليه ما انتفى عن المعطوف ، وهو : (لا).

وبعض ثالث هو (أو (٢) - أم) يشركان فى اللفظ كما يشركان فى المعنى ولكن بشرط ألّا يقتضيا إضرابا (٣).

١- وهناك حالات لا تشريك فيها فى الضبط الإعرابى ، كعطف الماضى على المضارع وعكسه. وعطف أحدهما على المشتق والعكس - كما سيجىء فى ص ٦٤٢ و٦٤٩ و ....

٢- وتشبهها «إما» من وجوه أوضحناها عند الكلام عليها - فى ص ٦١٢ -. لكن الصحيح اعتبارها غير عاطفه.

٣- قالوا فى بيان هذا التشريك المعنوى. (إن القائل : أمحمد فى الدار أم محمود - يعرف أن الذى فى الدار هو أحد المذكورين ، ولكنه لا يعلم - على وجه التعيين - من هو. فالذى بعد «أم» مساو للذى قبلها فى صلاحه لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه. وحصول المساواه إنما هو بواسطه «أم» فقد أشركتهما فى المعنى كما أشركتهما فى اللفظ. وكذلك : «أو» تشرك ما بعدها لما قبلها فيما جاءت لأجله من شك ، أو تخيير ، أو غيرهما. فإن اقتضيا إضرابا كانا مفيدين للتشريك فى اللفظ لا فى المعنى ...) - راجع : «شرح التصريح» ، أول باب : «العطف» -.

٣- وأن المتعاطفين إذا تكررا كان «المعطوف عليه» واحـدا هو الأول. إلا إذا كان حرف العطف يفيد الترتيب (مثل : الفاء ، وثم) ، فإن «المعطوف عليه» واحد ، هو ما قبل حرف العطف مباشره (١).

ص: ٦٢٩

١- ويترتب على هـذا أنه لو جـاء بعـد العاطف المفيـد للترتيب وبعـد معطوفه عاطف آخر لا يفيـد الترتيب - كالواو - لوجب أن يكون المعطوف عليه لهـذا العاطف الذى لا يفيد الترتيب هو المعطوف الذى قبله مباشـره والذى أداه عطفه مفيده للترتيب. (طبقا للبيان الذى فى رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ ورقم ٣ من هامش ص ٦٤٩.

المسأله ۱۱۹ : الفصل بين المتعاطفين

اشاره

يجوز عطف الاسم الظاهر على مثله أو على الضمير ، ويجوز عطف الضمير على مثله أو على اسم ظاهر. لكن بعض هذه الصور يكون فيه الفصل بين المتعاطفين واجبا ، وبعض آخر يكون الفصل فيه مستحسنا راجحا ، وفى غير ما سبق يكون جائزا (۱) ....

فأما الفصل الواجب ففى حالتين ، سبقت إحداهما (۲). وملخصها : أنه إذا عطف على المبتدأ الذى خبره نوع من الأنواع المقرونه بالفاء - وقد ذكرت هناك - أو على ما يتصل به من صله ، أو صفه ، أو نحوهما ... وجب تأخير المعطوف عن الخبر ، إذ لا يجوز الفصل بين هذا الخبر ومبتدئه بالمعطوف ؛ ففى مثل : الذى عندك فمؤدب - لا يصح أن يقال : الذى عندك والخادم فمؤدب ، أو فمؤدبان ، وهكذا ...

والحاله الثانيه التى يجب فيها الفصل - تبعا لأرجح الآراء - هى التى يكون فيها المعطوف عليه مصدرا له معمولات ؛ فلا يجوز العطف عليه إلا بعد استيفائه كل معمولاته ، نحو : ما أحسن تقدير الأمه العاملين المخلصين لها ، وإكبارهم.

۱- ملاحظه : من الحالات الجائزه بعض صور بليغه تقدمت فى ص ۴۳۵ ويشترط فى الفصل الجائز ألّا يكون بفاصل طويل ، ولم يحدد النحاه هذا الطول الذى يسترشد فيه بما جاء فى كتاب : «المحتسب» ، لابن جنى - ج ۲ ص ۲۹۷ - حيث الكلام على معطوف مفصول من المعطوف عليه بثلاث جمل ، ونص كلامه فى هذا العطف :(«قال أبو حيان : هذا بعيد ؛ لطول الفصل بجمل ثلاث ؛ وبعيد أن يوجد مثل هذا التركيب فى كلام العرب ، نحو : أكلت خبزا ، وضربت فلانا ، وإن يجىء فلان أكرمه ، ورحل إلى بنى فلان - و «لحما» ؛. فيكون «ولحما» معطوفا على «خبزا» ، بل لا يوجد مثله فى كلام العرب». ا ه.

۲- تفصيلها الذى لا غنى عن الرجوع إليه ، وبيان فروعها المختلفه - فى ج ۱ م ۴۱ ص ۳۹۱ (باب المبتدأ والخبر).

وأما الحالتان اللتان يستحسن فيهما الفصل ويرجح (١).

فالأولى : أن يكون المعطوف عليه ضميرا مرفوعا متصلا ، سواء أكان مستترا أم بارزا ؛ فيستحسن عند العطف عليه فصله بالتوكيد (٢) اللفظى أو المعنوىّ أو بغيرهما أحيانا. فالفصل بالتوكيد اللفظى يتحقق بضمير مرفوع منفصل مناسب (٣) نحو : (لقد كنت أنت ورفاقك طلائع الإصلاح ، وكنتم أنتم والسباقون إليه موضع الإعجاب والتقدير). فكلمه : «رفاق» معطوفه على : «التاء» وهى الضمير المتصل المرفوع البارز بعد توكيد لفظه بالضمير المرفوع المنفصل : «أنت». وكذلك كلمه : «السباقون» معطوفه على الضمير البارز (التاء والميم) ، فى «كنتم» بعد توكيده توكيدا لفظيّا بالضمير المرفوع المنفصل : «أنتم».

ومثال العطف على الضمير المتصل المرفوع المستتر مع الفصل : انتفع أنت وإخوانك (٤) بتجارب السابقين.

والفصل بالتوكيد المعنوى يتحقق بوجود لفظ من ألفاظه بين المتعاطفين ؛ ومن الأمثله قول الشاعر :

ذعرتم أجمعون ومن يليكم

برؤيتنا ، وكنا الظافرينا

ويغنى عن التوكيد بنوعيه - كما أسلفنا - وجود فاصل آخر أىّ فاصل بين المتعاطفين ؛ كالضمير «ها» فى قوله تعالى فى المؤمنين الصالحين : (جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَها وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبائِهِمْ ...) ومثل «لا» النافيه

١- عند البصريين. أما الكوفيون. فلا يتمسكون بالفصل ولا يرون فى خلوّ الكلام منه عيبا ولا ضعفا.

٢- راجع حاشيه التصريح ج ٣ باب : العطف ، عند الكلام على عود الخافض ...

٣- لا فرق فى هذا بين أن يكون المعطوف اسما ظاهرا أو ضميرا.

٤- كلمه : «إخوان» ، معطوفه على الفاعل المستتر وتقديره : «أنت». أما كلمه «أنت» ضمير المخاطب المذكوره فتوكيد لفظى للفاعل المستتر ؛ ولا يصح إعرابها فاعلا : لأن فعل الأمر للواحد لا يرفع ضميرا بارزا. ولا يصح إعرابها بدلا من الفاعل المستتر : لأن الضمير لا يبدل من الضمير - كما فى ب من ص ٦٨٣ - وهناك إعراب آخر يفضله النحاه على هذا ، وقد سبق فى ص ٥٦٤ حيث البيان والإيضاح ، ويجى أيضا فى ص ٦٣٨.

فی قوله تعالی : (سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شاءَ اللّٰهُ ما أَشْرَكْنا وَلا آباؤُنا)، وقد اجتمع الفصل بالتوكيد اللفظی وبحرف النفی «لا» فی قوله تعالی : (وَعُلِّمْتُمْ ما لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلا آباؤُكُمْ ...)،

ومن غير المستحسن فی النثر - مع جوازه - العطف علی الضمير المستتر المرفوع بغير فاصل علی الوجه السالف ، نحو : (قاوم ونظراؤك أعوان السوء) ، فقد عطفت كلمه : «نظراء» علی الفاعل الضمير المستتر : (أنت) بغير فاصل ؛ ومنه العباره المأثوره (۱) : «مررت برجل سواء والعدم». أی : متساو هو والعدم ، فكلمه ، «سواء» اسم بمعنی المشتق ، وهی متحمله للضمير المرفوع. والعدم (بالرفع) معطوفه علی الضمير المستتر بغير فاصل بينهما (۲). أما الشعر فقد يجوز فيه عدم الفصل ، اضطرارا ؛ مراعاه لقيوده الكثيره التی قد تقهر الشاعر علی ترك الفصل .. ومن الأمثله قول جرير يهجو الأخطل :

ورجا الأخيطل من سفاهه رأيه

ما لم يكن وأب له لينالا

فقد عطف كلمه «أب» علی اسم «يكن» المرفوع المستتر بغير فاصل بينهما (۳).

ومثله قول الآخر :

مضی وبنوه ، وانفردت بمدحهم

وألف إذا ما جمّعت واحد فرد

فقد عطف كلمه : «بنوه» علی الضمير المرفوع المستتر فی : «مضی» بغير فاصل.

۱- وقد رواها سيبويه.

۲- وهی مما استشهد به سيبويه علی صحه ترك الفصل فی النثر.

۳- وفيما سبق من العطف علی الضمير المرفوع المتصل مع الفصل بين المتعاطفين يقول ابن مالك : وإن علی ضمير رفع متّصل عطفت فافصل بالضّمير المنفصل أو فاصل مّا. وبلا فصل يرد فی النّظم فاشيا. وضعفه اعتقد وملخص البيتين : افصل بالضمير المنفصل بين المتعاطفين إذا كان المعطوف عليه ضميرا مرفوعا متصلا. ولا يتعين أن يكون الفصل بالضمير وإنما يكفی الضمير أو غيره. ثم بين أن عدم الفصل فاش (أی : كثير) فی الشعر ، وأنه مع كثرته ضعيف لا يقاس عليه. لكن كيف يكون كثيرا وفاشيا والقياس عليه ضعيف؟ إن الكثره تعارض الضعف ؛ ولذا كان القياس هنا سائغا فی الشعر بغير ضعف ، خلافا لابن مالك.

والثانيه : أن يكون المعطوف عليه ضميرا مجرورا بحرف أو بإضافه ؛ فيستحسن عند أمن اللبس إعاده عامل الجر مع المعطوف ، ليفصل بين المتعاطفين ، فمثال المعطوف المجرور بحرف جر (١) معاد : ما عليك وعلى أضرابك من سبيل إن أديتم الواجب. فكلمه : «أضراب» معطوفه على الضمير الكاف المجرور بالحرف : «على». وقد أعيد هذا الحرف مع المعطوف. والأصل ما عليك وأضرابك ، ومثل هذا قوله تعالى عن نفسه : (ثُمَّ اسْتَوى إِلَى السَّماءِ وَهِيَ دُخانٌ فَقالَ لَها وَلِلْأَرْضِ (٢) ائْتِيا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً : قالَتا أَتَيْنا طائِعِينَ).

فكلمه : «الأرض» معطوفه على الضمير : «ها» المجرور باللام ، وقد أعيدت اللام مع المعطوف : والأصل : فقال لها والأرض. ومثله إعاده اللام فى قول الشاعر :

فما لى وللأيام - لا درّ درّها -

تشرّق بى طورا ، وطورا (٣)

تغرّب

ومثال إعاده عامل الجر وهو اسم مضاف (٤) قوله تعالى : (قالُوا نَعْبُدُ إِلهَكَ وَإِلهَ آبائِكَ ...) فكلمه : «آباء» معطوفه فى الأصل على الضمير المضاف إليه ، وهو : «الكاف الأولى» ، فأعيد المضاف وهو : «إله» وذكر قبل المعطوف. وأصل الكلام : نعبد إلهك وآبائك ...

هذا هو الكثير. وترك الفصل جائز أيضا ، ولكنه لا يبلغ فى قوته وحسنه البلاغىّ درجه الكثير. ومن هذا قراءه قوله تعالى : (وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِى تَسائَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحامَ.) والتقدير : الذى تساءلون به وبالأرحام. أى : تستعطفون به وباسمه ، وبالأرحام ؛ بعطف كلمه : «الأرحام» على الضّمير المجرور بالباء. وكقول الشاعر :

١- الرأى المختار أنه إذا أعيد عامل الجر فالمعطوف هو الجار والمجرور معا ، وليس المجرور على المجرور ، لئلا يلزم إلغاء عامل ، أى : تركه زائدا مهملا ، لا أثر له إلا مجرد الفصل. ومن الأمثله - أيضا - لإعاده الجار فى المعطوف ، اللام فى قوله تعالى : (رَبِّ اغْفِرْ لِى وَلِوالِدَىَّ ، وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِناً ، وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِناتِ.)

٢- الرأى المختار أنه إذا أعيد عامل الجر فالمعطوف هو الجار والمجرور معا ، وليس المجرور على المجرور ، لئلا يلزم إلغاء عامل ، أى : تركه زائدا مهملا ، لا أثر له إلا مجرد الفصل. ومن الأمثله - أيضا - لإعاده الجار فى المعطوف ، اللام فى قوله تعالى : (رَبِّ اغْفِرْ لِى وَلِوالِدَىَّ ، وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِناً ، وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِناتِ.)

٣- سبق هذا البيت للمناسبه السالفه فى ج ٢ م ٨٠ ص ٢٤٦.

٤- إنما يعاد العامل الاسمى (وهو المضاف) بشرط ألا توقع إعادته فى لبس ، فإن أوقعت فى لبس لم يجز إعادته ، نحو : جاءتنى سيارتك وسياره محمود ، وأنت تريد سياره واحده مشتركه بينهما. وهذا المنع إذا لم توجد قرينه تزيل اللبس.

اليوم قد بتّ (۱) تهجونا

وتشتمنا

فاذهب ، فما بك والأيام من عجب

أى : وبالأيام. وقول بعض العرب : ما فى الدار غيره وفرسه ، بجر كلمه : «فرس» المعطوفه على الهاء من غير إعاده الجار وهو الاسم المضاف (۲).

۱- فى روايه أخرى : اليوم قربت ...

۲- يقول ابن مالك فى تكرار الخافض مع المعطوف إذا كان المعطوف عليه ضميرا مجرورا : وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا- وليس عندى لازما : إذ قد أتى فى النّثر والنّظم الصّحيح مثبتا يقول : جعل عود الخافض على المعطوف الذى وصفناه - أمرا لازما عند النحاه ، ولكنه ليس بلازم فى رأيى وحكمى ؛ لأن عدم إعادته أمر ثابت تحقق فى النظم والنثر للواردين عن العرب. أى : أمر تؤيده الأمثله الصحيحه نظما ونثرا ، وتثبت أن إعادته ليست باللازمه.

المسأله ۱۲۰ : صور من الحذف فی أسلوب العطف

اشاره

حذف بعض حروف العطف مع معطوفها :

من حروف العطف ثلاثه يختص كل منها بجواز حذفه مع معطوفه بشرط أمن اللبس. - كما سبق عند الكلام عليها (۱) - وهذه الثلاثه هی : الواو ، والفاء ، وأم المتصله. فمثال حذف الواو مع معطوفها لدليل : أنقذت الغريق ولم يكن بين الموت إلا لحظات. أی : لم يكن بين الموت وبينه ....

وقول الشاعر :

إنی مقسّم ما ملكت ؛ فجاعل

قسما لآخره ، ودنيا تنفع ...

يريد : وقسم - دنيا ، أی : وقسما لدنيا .. ومثل قول الآخر :

فما كان بين الخير لو جاء سالما

أبو حجر (۲) إلّا ليال

قلائل

أی : بين الخير وبينی. ومما يصلح لهذا أيضا قول بعض العرب : (راكب الناقه طليحان (۳)) ، والتقدير : راكب الناقه والنّاقه طليحان.

ومثال حذف الفاء مع معطوفها لدليل قوله تعالى : (وَأَوْحَيْنا إِلى مُوسى إِذِ اسْتَسْقاهُ قَوْمُهُ (۴) - أَنِ اضْرِبْ بِعَصاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ (۵) مِنْهُ اثْنَتا عَشْرَةَ عَيْناً) ، الأصل : فضرب فانبجست (۶). وقوله تعالى :

۱- ص ۵۵۷ و۵۷۴ و۵۸۶ - مع ملاحظه أر المحذوف قد يترك معمولا مذكورا فی الكلام أحيانا (كبعض الأمثله التی فی ص ۵۶۳ «ا» و۵۷۶ وغيرهما من الأمثله المعروضه عند الكلام على أحكام تلك الأحرف) أو لا يترك معمولا له ؛ كالأمثله المعروضه هنا.

۲- كنيه رجل اسمه : النعمان بن الحارث.

۳- أصابهما التعب والإعياء. (وقد سبقت الإشاره هذا فی ص ۵۶۲).

٤- طلبوا منه الماء للسقى.

٥- تفجرت.

٦- هذه الجمله الفعليه المكونه من الفعل : «انبجس» وفاعله ، معطوفه على الجمله الفعليه المكونه من الفعل : «ضرب» المحذوف. وإنما لم يكن العطف على الأول (أوحينا) لما سبق - - تقريره رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ وفى رقم ٣ من هامش ص ٦٤٩) من أن المعطوفات المتعدده يكون معطوفها واحدا هو الأول. إلا إذا كان حرف العطف يقتضى الترتيب ، فيكون المعطوف عليه هو ما قبله مباشره.

(وَإِذِ اسْتَسْقى مُوسى لِقَوْمِهِ ، فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتا عَشْرَةَ عَيْناً ...)، أى : فضرب فانفجرت ، وتسمى هذه الفاء المذكوره فى الكلام ، والتى تعطف ما بعدها على الفاء المحذوفه مع معطوفها : «فاء الفصيحه (١)».

ومثال حذف «أم» المتصله ومعها معطوفها بدليل - وحذفهما ، قليل - قول الشاعر :

وقال ، صحابى : قد غبنت ، وخلتنى

غبنت. فما أدرى أشكلكم (٢)

شكلى؟ ...

والأصل : أشكلكم شكلى أم غيره ،؟ وكقول الآخر :

دعانى إليها القلب ، إنى لأمره

سميع ؛ فما أدرى : أرشد طلابها؟

والتقدير : أرشد طلابها أم غىّ (٣)؟

* * *

حذف المعطوف

تنفرد الواو بجواز عطفها عاملا ـ قد حذف وبقى معموله المرفوع أو المنصوب أو المجرور ، فمثال المعمول المرفوع قوله تعالى لآدم : (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) فكلمه : «زوج» فاعل بفعل محذوف ، والجمله من الفعل المحذوف وفاعله المذكور معطوفه على الجمله الأمريه المكونه من فعل الأمر : «اسكن»

١- وهذا النوع هو الذى سبقت (فى ص ٥٧٦) الإشاره والإحاله على ما جاء خاصا به هنا. وسميت «فاء الفصيحه» لأنها أفصحت ، (أى : بينت) وكشفت عن المحذوف ، ودلت عليه وعلى ما نشأ عنه. ولأنها - أحيانا - تفصح عن جواب شرط مقدر ؛ ففى الآيه الأولى دلت الفاء على المحذوف وعلى أن الضرب كان سببا فى الانبجاس. أو يقال : إن كان موسى قد أطاع الأمر وضرب الحجر فما ذا تم بعد ذلك؟ فالجواب : انبجست منه اثنتا عشره عينا.

٢- طريقكم.

٣- وقيل إن الهمزه للتصديق ، فلا تحتاج إلى معادل.

وفاعله. والتقدير : اسكن أنت ، وليسكن زوجك (١). والسبب فى هذا أننا لو أعربنا كلمه : «زوج» معطوفه بالواو على الفاعل المستتر لفعل الأمر لكان العامل فى المعطوف (زوج) هو العامل فى المعطوف عليه ، أى : فى الفاعل المستتر. فيكون الفعل : «اسكن» عاملا فى فاعله ، وفى كلمه : «زوج» ، فهو الذى رفع كلمه «زوج» وهى بمنزله الفاعل بسبب عطفها على الفاعل ويترتب على هذا أن يكون فاعل الأمر اسما ظاهرا مع أن فعل الأمر لا يرفع الظاهر.

هذا تعليلهم. وهو تعليل مرفوض ، يعارضه ما يرددونه كثيرا من أنه : «قد يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع» ، أو : «قد يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل». فإذا امتنع أن يقع الاسم الظاهر فاعلا لفعل الأمر مباشره فلن يمتنع أن يكون المعطوف على هذا الفاعل اسما ظاهرا ، لأنه تابع أو ثان ينطبق عليه ما سبق من التوسع والتيسير ؛ فلا داعى للتكلف والتقدير ...

ومثال المعمول المنصوب قوله تعالى فى أنصار الدّين (وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُا الدَّارَ وَالْإِيمانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هاجَرَ إِلَيْهِمْ ...) ، ومعنى تبوّءوا الدار أعدّوها للسكنى. وهذا المعنى مناسب للدار ؛ لكنه غير مناسب للإيمان ، إذ لا يقال على سبيل الحقيقه : هيئوا الإيمان للسكنى ؛ ومن ثم أعربت كلمه : «الإيمان» مفعول لفعل محذوف تقديره : «ألفوا» وهذه الجمله الفعليه المحذوفه معطوفه بالواو على الجمله الفعليه التى قبلها. ومنه قول الشاعر :

إذا ما الغانيات برزن يوما

وزجّجن الحواجب والعيونا

أى : وكحلن العيون ؛ لأن التزجيج (وهو ترقيق الحاجب بأخذ بعض الشعر منه كى يصير منحنيا كالقوس) لا يصلح للعيون.

ومثال المعمول المجرور قولهم : ما كلّ سوداء فحمه ، ولا بيضاء شحمه. فكلمه : «بيضاء» مجروره بمضاف محذوف معطوف على «كلّ» ، والأصل «ولا كلّ بيضاء شحمه». والداعى للتقدير هنا هو الفرار من العطف على معمولى عاملين مختلفين.

١- قد سبق (فى رقم ٣ من هامش ص ٥٦٤) إعراب آخر لبعض النحاه ، بمقتضاه تكون ... «زوجك» معطوفه على الضمير المستتر الفاعل. وأنه لا يصح إعرابه بدلا من الفاعل المستتر ، وتجىء له مناسبه فى ص ٦٥٧.

وإيضاح (١) هـذا أن كلمه : «سوداء» مضـاف إليه فهى معمول ، عامله هو المضاف ؛ (لفظه : «كلّ» المـذكوره) وأن «فحمه» خبر «ما» الحجازيه فهى معمول ، عامله : «ما» ، فالعاملان مختلفان ، وكذلك المعمولان. فلو عطفنا «بيضاء» على «سوداء» ، و «شـحمه» على «فحمه» لزم العطف بعاطف واحـد (هو : الواو) على معمولين مختلفين لعاملين مختلفين - كما يقولون - وهذا لا يبيحه كثره النحاه ... إذ يجب أن يكون العامل فى المتعاطفين واحدا ، لا أكثر. وهذا الرأى أحق بالاتباع (٢) ...

ملاحظه : من موضوعات الحذف الهامّه : «حذف الموصول» وقد سبق تفصيل الكلام عليه (٣).

* * *

حذف المعطوف عليه

، (أى : المتبوع): يصـح عنـد أمن اللبس - حـذف المعطوف عليه وحـده إذا كـانت أداه العطف هى : [الواو ، أو : الفاء ، أو : أم المتصله ، أو : «لا» العاطفه (٤) ..]

فمثال حذفه مع بقاء الواو (٥) أن يقول قائل : مرحبا بك. فتجيب : وبك وأهلا وسـهلا ؛ أى : ومرحبا بك وأهلا وسهلا. فالجار والمجرور : (بـك) متعلقان بكلمه : مرحبا» المحـذوفه. «وأهلا» : الواو حرف عطف ، «أهلا» ، معطوفه على : «مرحبا» المحـذوفه ، فالمعطوف عليه محذوف. و «سـهلا» «الواو» حرف عطف. «سهلا» معطوفه على «مرحبا» المحذوفه فالمعطوف عليه هو المحذوف (٦).

١- سبق - فى ص ١٥٩ - بيان شاف لهذا فى باب الإضافه ، عند الكلام على حذف المضاف ، وله مناسبه أخرى فى ص ٥٦٤.

٢- وفى مواضع الحـذف السـالفه يقول ابن مالك مقتصـرا على بعضـها : «والفاء» قـد تحـذف مع ما عطفت «والواو» ، إذ لا لبس. وهى انفردت : بعطف عامل مزال قد بقى معموله ؛ دفعا لوهم اتّقى (عامل مزال ، أى : أزيل عن مكانه ، والمراد حذف) وقد بين فى البيت الثانى أن الداعى لتقدير المحذوف دفع وهم لا يستقيم الأمر إلا بدفعه وإزالته.

٣- فى الجزء الأول م؟ بعنوان : حذف الموصول الأسمى

٤- انظر : «ب» من ص ٦٢٢.

٥- انظر «الملحوظه» التى فى الصفحه الآتيه متعلقه بصوره من صور حذف المعطوف «بالواو» ، مع بقاء الواو.

٦- ومن الأـمثله أيضـا لحـذف المعطوف عليه مع بقاء حرف العطف (الواو) قوله تعالى : (أَوَلا يَـذْكُرُ الْإِنْسانُ أَنَّا خَلَقْناهُ مِنْ قَبْلُ ، وَلَمْ يَكُ شَيْئاً ..؟) أى أنسى ولا يذكر ...؟ فالمعطوف عليه المحذوف هو الفعل : نسى.

ومثال الحذف مع بقاء الفاء قوله تعالى (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كانَ عاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ...) والتقدير : أمكثوا فلم يسيروا (١) ... ومثال الحذف مع بقاء «أم» المتصله قوله تعالى : (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جاهَدُوا مِنْكُمْ ...) والتقدير : أعلمتم أن دخول الجنه يسير أم حسبتم أن تدخلوا الجنه.

ومثال الحذف قبل «لا» العاطفه : (عاهدت نفسى أن أعمل الخير ... لا قليلا ، وأن أقول الحق .. لا بعض الأوقات) والأصل : أن أعمل الخير كثيرا لا قليلا ، وأن أقول الحق كل الأوقات لا بعض الأوقات.

«ملحوظه» - من أمثله حذف المعطوف عليه مع بقاء حرف العطف : «الواو» ، ما سجله ابن جنى فى كتابه المسمى : «تفسير أرجوزه أبى نواس فى تقريظ الفضل بن الربيع (٢)». قال عند شرحه بيت أبى نواس :

(وبلده فيها زور

صعراء تحظى فى صعر)

ما نصه الحرفى : «(قوله : وبلده)» .. قيل فى هذه الواو قولان ، أحدهما : أنها للعطف ، والآخر : أنها عوض من «ربّ» ؛ فكأنهم إنما هربوا من أن يجعلوها عاطفه لأنها فى أول القصيده ، وأول الكلام لا يعطف. ولا يمتنع العطف على ما تقدم من الحديث والقصص ؛ فكأنه كان فى حديث ، ثم قال : وبلده. فكأنه وكل الكلام إلى الدلاله فى الحال. ونظير هذا قوله تعالى : (إِنَّا أَنْزَلْناهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ...) فالضمير (الهاء) يراد به القرآن ، وإن لم يجر للقرآن ذكر.

١- قد سبق إيضاح الكلام على الحذف فى هذه الآيه وأشباهها (من هامش ص ٥٧١) وأن فيها رأيين ؛ أحدهما : يرى الفاء قد عطفت جمله فعليه مذكوره على أخرى محذوفه بعد الهمزه فى مكانها الأصلى. والثانى : يرى أن الهمزه تقدمت من تأخير ، للتنبيه على أصالتها فى التصدير ، ومحلها الأصلى بعد الفاء. والتقدير : فألم يسيروا ... والجمله بعد العاطف معطوفه على أخرى مماثله لها خبرا وإنشاء ، محذوفه ، ومكانها قبل الهمزه والعاطف. وفى الحذف المذكور يقول ابن مالك بيتا نصفه الأول هو الذى يتصل بالحذف ، ونصفه الثانى يتعلق بقاعده أخرى سيذكر معها فى ص ٦٤٤. وحذف متبوع بدا هنا استبح وعطفك الفعل على الفعل يصح

٢- ص ٩ من الطبعه التى أخرجها وحققها الأستاذ بهجه الأثرى.

وكذلك قوله تعالى : (حَتَّى تَوارَتْ بِالْحِجابِ) يعنى الشمس ؛ فأضمرها وإن لم يجر لها ذكر. وهذا فى كلام العرب واسع فاش)» ا ه كلام ابن جنى (١) ...

* * *

حذف حرف العطف وحده

أشرنا من قبل (٢) إلى أنه يجوز حذف العاطف وحده ولا يكون هذا إلا فى الواو ، والفاء ، وأو. فمثال الواو قوله عليه السّلام : «تصدق رجل ، من دينار ، من درهمه ، من صاع برّه ، من صاع تمره ...» ، وما نقل من قول بعض العرب : أكلت خبزا ، لحما ، تمرا ، وقول الشاعر :

كيف أصبحت؟ كيف أمسيت؟ ممّا

يغرس الودّ فى فؤاد الكريم

ومثال الفاء : قرأت الكتاب بابا بابا ، وادخلوا الغرفه واحدا واحدا.

والتقدير بابا فبابا ، وواحدا فواحدا.

ومثال «أو» قولهم : أعط الرجل درهما ، درهمين ، ثلاثه ...

* * *

تقديم المعطوف على المعطوف عليه

ورد فى المسموع تقديم «المعطوف» بالواو - دون غيرها - على المعطوف عليه ، وهو تقديم شاذ - لا يجوز القياس عليه (٣) - ومنه قول الشاعر :

وأنت غريم لا أظن قضاءه

(ولا العنزىّ القارظ - الدهر -) جائيا

أى : جائيا هو ، ولا العنزى. وقول الآخر (٤) :

أيا نخله من ذات عرق

عليك ورحمه الله السّلام

١- ويوضحه بل يؤيده ويقويه ما جاء فى «المغنى» - ج ٢ - عند كلامه فى الباب الأول على : «حرف الواو المفرده» ، ومنها : الواو الجاره. بقى أن نسأل : هل هناك ما يمنع من صحه اعتبار «الواو» للاستئناف فى بيت أبى نواس؟ لا أرى مانعا.

٢- فى ص ٥٧٥.

٣- لهذا إشاره فى رقم ٢ من هامش ص ٥٥٧ وفى رقم ٥ من ص ٦٥٨.

٤- هو : الأحوص.

المسأله ۱۲۱ : عطف الفعل على الفعل أو على ما يشبهه ، والعكس

عطف الجمله على الجمله

وعطف الجمله على الجمله (۱).

ا - عطف الفعل وحده على الفعل كذلك :

عرفنا فيما سبق أن عطف الاسم وحده على الاسم يعدّ من عطف المفردات (۲) بعضها على بعض ، كقول الشاعر :

وكلّ زاد عرضه للنفاد

غير التقى ، والبرّ ، والرشاد

وكما يجوز عطف الاسم وحده على نظيره فى الاسميه عطف مفردات - يجوز عطف الفعل - وحده من غير مرفوعه (۳) - على الفعل وحده عطف مفردات أيضا ؛ نحو : «إذا تعرض وتصدّى المرء لكشف معايب الناس مزّقوه بسهام أقوالهم وأعمالهم. وهى سهام لن يستطيع أو يقدر أحد على احتمالها (۴)». فالفعل : «تصدّى» معطوف وحده على الفعل : «تعرض» وكذا الفعل : «يقدر» معطوف وحده على الفعل «يستطيع (۵)» وكل هذا من عطف المفردات ؛ إذ لم يشترك الفاعل - هنا - مع فعله فى العطف. فلو اشترك معه لكان العطف عطف جمله فعليه على جمله فعليه (۶) ...

ويشترط لعطف الفعل على الفعل أمران :

۱- أما عطف الاسم المفرد على الجمله والعكس ، فيجىء فى رقم ۶ من ص ۶۵۹.

۲- سبقت (الإشاره فى رقم ۳ من هامش ص ۵۵۷) إلى أن المفرد هنا : ما ليس جمله ، ولا شبه جمله.

۳- لأن الفعل مع مرفوعه جمله ، سواء أكان مرفوعه فاعلا أم نائب فاعل ...

۴- راجع ما يتصل بهذا فى الزياده ص ۶۴۵. وبيان نوع العطف فيه.

۵- بدليل نصب المضارع المعطوف (وهو : يقدر) إذ لو كان العطف جمله على أخرى لوجب رفع هذا المضارع - وسيجىء الإيضاح فى ص ۶۴۵ -.

۶- والفرق كبير - لفظيا ومعنويّا - بين عطف الفعل وحده على الفعل وحده وعطف الجمله الفعليه على الفعليه - كما سيجىء هنا -

أولهما : اتحادهما فى الزمن (١) ؛ بأن يكون زمنهما معا ماضيا ، أو حالا ، أو مستقبلا ؛ سواء أكانا متحدين فى النوع (أى : ماضيين ، أو : مضارعين (٢)) أم مختلفين ؛ فلا يمنع من عطف أحدهما على الآخر تخالفهما فى النوع (٣). إذا اتّحدا زمانا. فمثال اتحادها زمانا ونوعا ، قوله تعالى : (وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ ...)(٤). وقول الشاعر فى مدح عالم :

سعى وجرى (٥) للعلم شوطا

يروقه

فأدرك حظّا لم ينله أوائله

ومثال اتحادهما زمانا مع اختلافهما نوعا : عطف الماضى على المضارع فى قوله تعالى بشأن فرعون : (يَقْدُمُ (٦) قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيامَهِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ) ، فالفعل : «أورد» ماض ، معطوف بالفاء على الفعل المضارع : «يقدم» وهما مختلفان نوعا ، لكنهما متحدان زمانا ؛ لأن مدلولهما لا يتحقق إلا فى المستقبل (يوم القيامه) (٧) ...

ومثال عطف المضارع على الماضى قوله تعالى : (تَبارَكَ الَّذِى إِنْ

١- كما سبق فى الجزء الأول عند الكلام على زمن المضارع - أما اختلافهما فى الزمن فقد يجعل العطف عطف جمله على جمله ، بشرط الاتحاد خبرا وإنشاء ، كما سيجىء فى عطف الجمله الفعليه ص ۶۳۰.

٢- أما فعل الأمر بدون فاعله فلا يكون معطوفا ، ولا معطوفا عليه ؛ لأنه لا يفارق فاعله ، ولا ينفصل أحدهما عن الآخر ، لا لفظا ولا تقديرا ؛ كأفعال الأمر التى فاعلها ضمير ظاهر أو مستتر فى الآيه الكريمه الآتيه ، وهى : (رَبَّنا إِنَّنا سَمِعْنا مُنادِياً يُنادِى لِلْإِيمانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا.) (رَبَّنا فَاغْفِرْ لَنا ذُنُوبَنا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئاتِنا وَتَوَفَّنا مَعَ الْأَبْرارِ. رَبَّنا وَآتِنا ما وَعَدْتَنا عَلى رُسُلِكَ ، وَلا تُخْزِنا يَوْمَ الْقِيامَهِ ، إِنَّكَ لا تُخْلِفُ الْمِيعادَ) - كما سيجىء الإشاره فى رقم ١ من هامش ص ۶۴۹ - ويفهم من كلام «الصبان» جواز عطف فعل الأمر وحده ، وهذا بعيد. والرأى الأول هو السديد.

٣- راجع ما يتصل بهذه المسأله الهامه فى ج ١ ص ٣٩ م ۴.

۴- انظر الزياده ص ۶۴۵ كى يتضح منها أن العطف هنا عطف فعل وحده على فعل وحده ، لا جمله فعليه على جمله فعليه.

۵- يصلح العطف هنا أن يكون عطف فعل ماض وحده على نظيره ، وأن يكون عطف جمله ماضويه على نظيرتها (انظر البيان فى ص ۶۴۵).

۶- يتقدم.

٧- ومثل هذا قوله تعالى : (وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِى الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِى السَّماواتِ وَمَنْ فِى الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شاءَ اللهُ ...)

شاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِنْ ذلِكَ ، جَنَّاتٍ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ ، وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُوراً ...) فالفعل : «يجعل» مضارع مجزوم ؛ لأنه معطوف على الفعل الماضى : «جعل» المبنى فى محل جزم (١) ؛ لأنه جواب الشرط. وصحّ العطف لاتحاد زمانيهما الذى يتحقق فيه المعنى (٢) ، وهو الزمن المستقبل ...

ثانيهما : اتحادهما إن كانا مضارعين فى العلامه الداله على الإعراب - (من حركه أو سكون ، أو غيرهما) - ويتبع هذا اتحاد معنيهما فى النفى والإثبات ؛ فإذا كان «المعطوف عليه» مضارعا مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجزوما ، وجب أن يكون المضارع «المعطوف» ، كذلك. وأن يكون معنى المعطوف كالمعطوف عليه فى النفى والإثبات ؛ فكما يتبعه فى علامات الإعراب يتبعه فيهما معنى. فمثال المرفوعين : يفيض فيغدق نهرنا الخير على الوادى.

ومثال المنصوبين : لن يفيض النهر فيغرق الساحل. ومثال المجزومين : لم يفض نهرنا فيغرق ساحله (٣) ....

١- طبقا للقاعده الخاصه بهذا (فى باب الجوازم - ج ٤ م ١٥٧ ص ٣٤٧) وتقضى بأن الماضى الواقع فى جواب الشرط يكون مبنيّا فى محل جزم ، وأنه وحده الجواب ، لا الجمله الفعليه المركبه منه ومن فاعله معا.

٢- كان الزمن مستقبلا مع أن المعطوف عليه فعل ماض - وهو فعل الشرط - لأن أداه الشرط الجازمه تقتضى حتما أن يكون زمن فعلى الشرط والجواب مستقبلا ؛ فإذا كان أحدهما فعلا ماضيا فى لفظه وجب أن يكون زمنه مستقبلا.

٣- وقد اكتفى ابن مالك فى الكلام على عطف الفعل على الفعل بالشطر الثانى من البيت الذى سبق عرضه فى ص ٦٤٠ لمناسبه أخرى تضمنها صدره ؛ يقول : وحذف متبوع بدا هنا استبح وعطفك الفعل على الفعل يصح (بدا - ظهر ، والمراد أنه مذكور فى الكلام) (استبح - اجعله مباحا). (يصح : أصلها : يصحّ ، - بالتشديد مع التسكين - وخففت الحاء الساكنه لوزن الشعر).

زیاده وتفصیل

نصب المضارعین معا ، أو جزمهما معا بغیر تکرار الناصب والجازم قبل الفعل المضارع المعطوف ، دلیل قاطع علی أن العطف عطف فعل وحده بغیر مرفوعه علی فعل وحده کذلک ، ولیس عطف جمله علی جمله ؛ لأن عطف الجمله الفعلیه علی الفعلیه بغیر تکرار أداه النصب أو الجزم یستلزم - حتما - أن یکون المضارع المعطوف غیر منصوب ولا مجزوم ؛ إذ نصبه أو جزمه یوجب أن یکون عطف فعل وحده علی فعل کذلک.

أما رفع المضارعین معا - فی مثل : یشتدّ البرد فتهاجر طیور کثیره إلی بلاد دافئه - فلا دلیل معه علی أن العطف عطف مضارع مفرد علی نظیره المفرد ، أو عطف جمله مضارعیه علی جمله مضارعیه (أی : عطف مضارع مع فاعله ، علی مضارع مع فاعله) ، فمثل هذا الکلام صالح للأمرین عند عدم القرینه التی تعینه لأحدهما (۱) ... وکذلک العطف فی قول الشاعر :

قد ینعم الله بالبلوی - وإن عظمت -

ویبتلی الله بعض القوم بالنعم

فیصح أن یکون المعطوف هنا جمله مضارعیه هی : «یبتلی الله» ، والمعطوف علیه جمله مضارعیه کذلک ، هی : «ینعم الله» ؛ ویصح أن یکون المتعاطفان مفردین هما المضارعان ، ومثل هذا یقال فی الماضی فی نحو : (إذا تعرض وتصدّی المرء لکشف معایب الناس مزّقوه بسهام أقوالهم وأفعالهم ... (۲)). حیث یجوز الأمران ، لعدم وجود قرینه تعین نوع العطف ؛ أهو عطف فعل ماض وحده علی ماض وحده أم عطف جمله

۱- ومنه قول الشاعر : وإنی لمشتاق إلی ظل صاحب یرقّ ویصفو إن کدرت علیه

۲- وکذلک قول الشاعر : قد هوّن الصبر عندی کلّ نازله ولیّن العزم حدّ المرکب الخشن

ماضویه علی جمله مثلها؟ بخلاف العطف فی قوله تعالی عن الکافرین : (وَکَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْواءَهُمْ ...) حیث یتعین أن یکون عطف جمله ماضویه علی جمله ماضویه ، لوجود فاعل غیر مستقل هو الضمیر المتصل - لکل فعل ماض منهما (۱) ...

ومما سبق یتبین الفرق اللفظی بین عطف الفعل علی الفعل وعطف الجمله الفعلیه علی الفعلیه (۲) ، وهو فرق دقیق خفی علی بعض العلماء المشتغلین بالنحو قدیما ، فقد نقل عن أحدهم قوله : إنی لا أتصور لعطف الفعل علی الفعل مثالا ؛ لأن نحو : قام علیّ وقعد حامد (۳) - یکون فیه المعطوف جمله لا فعلا ، وکذا : قام وقعد علیّ ، لأن فی أحد الفعلین ضمیرا ؛ فیکون فاعلا له ، ویکون الاسم الظاهر فاعلا للآخر ؛ ففی الکلام جملتان معطوفتان. فقیل له : ماذا تری فی مثل : یعجبنی أن تقوم وتخرج ؛ بنصب المضارعین ، وفی مثل : لم تقم وتخرج ؛ بجزمهما. وفی مثل : یعجبنی أن یقوم محمود ویخرج حلیم ، وفی مثل : لم یقم محمود ویخرج حلیم ...؟ فالفعل فی الأمثله

۱- ولهذا السبب نفسه یتعین أن یکون العطف عطف جمله مضارعیه علی جمله مضارعیه فی قوله تعالی : (الَّذِینَ یُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ فِی سَبِیلِ اللهِ ثُمَّ لا یُتْبِعُونَ ما أَنْفَقُوا مَنًّا وَلا أَذیً ؛ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ، وَلا خَوْفٌ عَلَیْهِمْ وَلا هُمْ یَحْزَنُونَ ..) - لوجود فاعل غیر مستقل هو ضمیر متصل لکل من المضارعین : ینفقون ویتبعون. وفی الآیه أنواع أخری من العطف.

۲- ستجیء لهذا إشاره فی «البدل» أیضا ، ص ۶۶۱.

۳- وقد اجتمع عطف الفعل وحده علی الفعل وحده ، وعطف الجمله المضارعیه علی المضارعیه فی قوله تعالی یخاطب المؤمنین الأولین فی أمر أهل النفاق والغدر ونقض العهود ؛ فیقول : (قاتِلُوهُمْ یُعَذِّبْهُمُ اللهُ بِأَیْدِیکُمْ ، وَیُخْزِهِمْ ، وَیَنْصُرْکُمْ عَلَیْهِمْ ، وَیَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِینَ ، وَیُذْهِبْ غَیْظَ قُلُوبِهِمْ.) (وَیَتُوبُ اللهُ عَلی مَنْ یَشاءُ ...) فقد جزمت الأفعال : (یخز - ینصر - یشف - یذهب) لأنها معطوفه علی المضارع «یعذب» المجزوم فی جواب الأمر. أما المضارع «یذهب» فمرفوع ؛ لأنه مع فاعله معطوف علی المضارع «یعذب» مع فاعله ، فهو عطف جمله مضارعیه علی مضارعیه ، ولا یصح أن یکون عطف مضارع وحده علی مضارع وحده ؛ وإلا وجب أن یکون المعطوف مجزوم اللفظ کالمعطوف علیه. هذا ، ویصح أن تکون الواو للاستئناف ، لا للعطف.

السالفه منصوب أو مجزوم ؛ فما الذى نصبه أو جزمه؟ فلولا أن العطف للفعل وحده لم يمكن نصبه أو جزمه ...

ومما هو جدير بالملاحظه أن الفرق اللفظى فى عطف الفعل على الفعل ، يترتب عليه فرق معنوى كبير من ناحيه النفى والإثبات. فالفعل إذا كان هو «المعطوف» وحده فإنه يتبع الفعل «المعطوف عليه» فيهما ؛ كما يتبعه فى الإعراب ؛ طبقا لما سبق (١) وهذه التبعيه فى النفى قد تفسد المعنى المراد - أحيانا - لو جعلنا الكلام عطف جمل ؛ فعطفنا كل فعل مع فاعله على الآخر مع فاعله ، أى : أن المعنى قد يختلف كثيرا باختلاف نوعى العطف ، أهو عطف فعل وحده على آخر ، أم جمله فعليه على مثيلتها الجمله الفعليه؟ يتضح هذا من المثال التّالى : لم يحضر قطار ويسافر يوسف. بعطف «يسافر» على «يحضر» عطف فعل مفرد على نظيره المفرد ، فيكون «يسافر» مجزوما. والمعنى نفى حضور القطار ، ونفى سفر يوسف أيضا ، فالحضور لم يتحقق ، وكذلك السفر ، فالأمران لم يتحققا قطعا.

أما إن كان الفعل : «يسافر» مرفوعا فيتعين أن يكون العطف عطف جمله فعليه على جمله فعليه ؛ تحقيقا لنوع من الربط والاتصال بينهما. ويتعين أن يكون المعنى عدم حضور القطار. أما يوسف فسفره يحتمل أمرين باعتبارين مختلفين ، فعند اعتبار الجمله الثانيه مثبته لم يتسرب إليها النفى من الأولى يكون يوسف قد سافر. وعند اعتبارها منفيه لتسرب النفى إليها من الأولى يكون مقيما لم يسافر. والقرينه هى التى تعين سريان النفى من الأولى إلى الثانيه ، أو عدم سريانه (٢).

ومن أمثله فساد المعنى الذى يترتب على عطف الفعل وحده على الفعل وحده

١- فى ص ۶۴۲.

٢- ويصح أن تكون الواو للاستئناف ؛ فالجمله بعدها مستقله ، لا علاقه لها بما قبلها فى الإعراب ... ولا فى النفى والإثبات. ويصح أن تكون الواو للحال والمضارع بعدها مرفوع عند من يجيز الربط بها وحدها - كما تقدم فى باب الحال ، ح ٢ - فالجمله بعدها فى محل نصب ، ولا يسرى إليها النفى من الأولى. ولا يصح الالتجاء إلى أحد هذه الأوجه - أو غيرها - إلا إذا وافق المعنى ، وساير السياق.

- لا عطف جمله فعليه على جمله فعليه - قولك : (الطالب النابغه لا يتأخر مكانه عن المقام الأول ، أو يكون فى المقام الثانى ...) إذا كان المراد أنه فى المقام الأول أو الثانى. فلو عطفنا المضارع «يكون» على المضارع «يتأخر» لصار منفيّا حتما مثل المعطوف عليه قطعا ، ولصار المعنى : لا يتأخر عن المقام الأول ، أو لا يكون فى المقام الثانى ، وهذا غير المراد ، أما عطف الجمله الثانيه كامله على الأولى كامله فلا يستلزم نفى الثانيه فيجوز أن تبقى مثبته المعنى إن اقتضى الأمر الثبوت برغم أن الأولى منفيه - كما فى هذا المثال -.

ومما سبق يتبين أن عطف الفعل على الفعل يوجب سريان النفى من المتبوع إلى التابع ، فهما يشتركان فى النفى كما يشتركان فى الإثبات ؛ وفى علامات الإعراب. بخلاف عطف الجمله على الجمله ؛ فإن النفى فيه لا يسرى من المتبوع إلى التابع إلا بقرينه.

ب - عطف الفعل وحده (١) على ما يشبهه ، والعكس :

يجوز عطف الفعل الماضى بغير مرفوعه ، وكذا المضارع بغير مرفوعه (٢) - على اسم يشبههما فى المعنى ، كما يجوز العكس. والاسم الذى يشبههما هو اسم الفعل - فى بعض حالاته (٣) - والمشتقات العامه ، (ومنها : اسم الفاعل ، واسم المفعول ... ،) وكذلك يجوز عطفهما على المصدر الصريح أيضا ، فمثال عطف الماضى على اسم الفعل الماضى : هيهات وابتعدت الغايه أمام العاجز. والعكس نحو : افترق وشتان ما بين الكمال والنقص.

ومثال عطف الماضى على اسم الفاعل : هذا مصاحبنا بالأمس وأعاننا على تحقيق بغيتنا (٤). والعكس نحو : هذا أعاننا بالأمس ومصاحبنا فى احتمال المشتقات. ومثال عطف المضارع على اسم الفاعل أنت مشاركنا فى الخير ، وتستجيب لندائنا (٥) ، والعكس : أنت تستجيب لندائنا ومشاركنا فى الخير ؛

١- ولا يجوز عطف فعل الأمر وحده عطف مفردات - كما أوضحناه فى رقم ٢ من هامش ص ٦٤٣ - ؛ إذ لا يترك أحدهما الآخر ، ولا ينفصل منه مطلقا.

٢- ولا يجوز عطف فعل الأمر وحده عطف مفردات - كما أوضحناه فى رقم ٢ من هامش ص ٦٤٣ - ؛ إذ لا يترك أحدهما الآخر ، ولا ينفصل منه مطلقا.

٣- لأنه لا يشبههما فى بعض آخر من حالاته ؛ كجموده الدائم الذى يعم جميع أنواعه ، وكقبوله بعض علامات الأسماء (مثل : التنوين) وكمخالفته أحيانا - الفعل الذى بمعناه فى التعدى واللزوم ... إلى غير هذا مما هو مدون فى الباب الخاص به بالجزء الرابع (باب أسماء الأفعال ١٤١ ص ١٠٨).

٤- ومنه قوله تعالى فى الخيل وعدوها : (فَالْمُغِيراتِ صُبْحاً ، فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً) فالفعل : «أثار» معطوف على : «المغيرات» وليس معطوفا على كلمه : «العاديات» التى فى أول الكلام - لما تقرر من أن المعطوفات المتعدده تكون على «المعطوف عليه» الأول ، ما لم تكن المعطوفات المتعدده واقعه بعد حرف عطف يقتضى الترتيب ؛ فعندئذ يكون العطف على «المعطوف» الذى قبل هذا الحرف مباشره (كما سبق البيان فى رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ - والكلام الذى قبل الآيه ، هو : (وَالْعادِياتِ ضَبْحاً ، فَالْمُورِياتِ قَدْحاً ، فَالْمُغِيراتِ صُبْحاً ...) وكقوله تعالى فى آيه أخرى : (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً ...)

٥- ومنه قوله تعالى : - - (أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صافَّاتٍ ، وَيَقْبِضْنَ ، ما يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمنُ.) فالفعل المضارع «يقبض» معطوف على اسم الفاعل : «صافات». (ومعنى صافات : ناشرات أجنحتهن فى الجو - ومعنى يقبضن : يجمعن الأجنحه إلى الأجسام ، ولا ينشرنها). فكأنه قال : وقابضات ... ، وقول المعرى : كتابك جاء بالنّعمى بشيرا ويعرض فيه عن خبرى سؤال ... فالفعل : «يعرض» معطوف على «بشيرا» (بمعنى ؛ مبشر) فكأنه قال : جاء بشيرا وعارضا ، ومثله : عطف المضارع على الصفه المشبهه فى قوله تعالى لمريم : (إِنَّ اللهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَهٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ، وَجِيهاً فِى الدُّنْيا وَالْآخِرَهِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ، وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِى الْمَهْدِ ، وَكَهْلاً ...) حيث عطف المضارع : «يكلم» على : «وجيها» ، فكأنه قال : وجيها ، ومكلما ...

ومنه قوله تعالى : (يُخْرِجُ الْحَىَّ مِنَ الْمَيِّتِ ، وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَىِّ ...)(١)

ومثال عطف الماضى على المصدر الصريح : إنى سعيد بإنقاذ الغريق ، وقدّمت له الإسعاف المناسب.

ص: ۶۴۹

١- ومنه قول الشاعر : بات يعشّيها بعضب باتر يقصد فى أسوقها وجائر أى : بات يعشى إبله - لا زوجته ، كما قال الصبان والخضرى - بضربها بالعضب (وهو : السيف البتار) يوجهه إلى سيقانها ، لينحرها للآكلين ، بدلا من أن يعشيها بالعلف. (والأسوق ، جمع : ساق - ويقصد أى : يعدل بينها بالضرب ، وهو من القصد ، بمعنى : الاعتدال - وجائر ، أى : ظالم). وقد عطف كلمه : «جائر» على المضارع : «يقصد» وهو عطف الاسم المشتق على الفعل. ويقول «الصبان والعينى» : إن الذى سهل العطف كون «جائر» بمعنى : يجور. ويقول الخضرى : إن كلمه : «جائر» معطوفه على : «يقصد» الواقعه هنا فى محل جر ، صفه ثانيه لعضب ، فى تأويل «قاصد» ؛ لأن الأصل فى الوصف الإفراد ، وليست حالا بدليل جر المعطوف عليه ... هذا كلامه. وفيه بعض تساهل ؛ لأن النعت هنا هو جمله فعليه مركبه من المضارع : «يقصد» وفاعله معا. فكيف تكون كلمه : «جائر» معطوفه على الجمله الفعليه مع أن المطلوب هو عطف الاسم المشتق وحده على الفعل وحده؟ فلعل غرضه أن المعطوف عليه هو الفعل «يقصد» وحده.

ومثال عطف المضارع على المصدر الصريح. الكدح وأدرك غايتى خير من الراحه مع الإخفاق (١) ...

ص: ۶۵۰

١- عطف المضارع على المصدر الصريح يقتضى نصب هذا المضارع بأن مضمره أو مظهره على التفصيل الذى سيجىء فى مكانه من آخر باب إعراب الفعل. ج ۴ وفيما سبق يقول ابن مالك فى عطف الفعل على الفعل ، وعلى اسم يشبهه ، أو العكس : واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل تجده سهلا

زیاده وتفصیل

ما إعراب الفعل إذا عطف على اسم يشبهه؟ كالفعل : «أثار» المعطوف على «المغيرات» فى : الآيه السابقه ، وهى قوله تعالى : (فَالْمُغِيراتِ صُبْحاً ، فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً)، وكالفعل : أقرض فى قوله تعالى فى الآيه الأخرى : (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقاتِ ، وَأَقْرَضُوا اللهَ ...) فإنه معطوف على المصّدّقين.

وكذلك ما إعراب الاسم الذى يشبه الفعل إذا كان معطوفا على الفعل كالأمثله التى عرضناها هناك (١)؟

لم أجد رأيا صريحا شافيا فى هذا ، ورأيت اعتراضات كثيره ، ودفاعا لم تنته إلى حكم حاسم. ومن هذه الاعتراضات : كيف يعطف الفعل «أثار» على : «المغيرات» والمعطوف عليه مجرور مع أن المعطوف فعل ، والفعل لا يدخله الجر؟ وقد سبق (٢) أن أول الآيات هو : (وَالْعادِياتِ ضَبْحاً ، فَالْمُورِياتِ قَدْحاً ، فَالْمُغِيراتِ صُبْحاً ...).

قال الفخر الرازى فى تفسيره : إن الفعل هنا معطوف على فعل محذوف حلّ محله فى معناه الاسم المشتق من مصدره ، والأصل : فأغرن صبحا فأثرن نقعا ....

وهذه الإجابه تخرج المسأله من وضعها الأصلى وتنقلها إلى وضع آخر لا علاقه لنا به ، إذ تجعلها عطف فعل على فعل أو مشتق على مشتق. وهذا غير موضوع البحث ... ولو أخذنا به لكان حسنا ، وناجحا فى التغلب على كل اعتراض ، وخاليا من العيب. ورأيت مثله فى تفسير الزمخشرى ، وفى بعض الحواشى الأخرى.

أما إذا لم نأخذ به ، وتمسّكنا بذلك النوع من العطف الذى لم أجد لحكمه نصّا واضحا صريحا يتناول المتعاطفين تفصيلا ... - فإن الغموض يظل باقيا والاعتراضات قائمه ، ما لم نجعل المعطوف غير تابع للمعطوف عليه فى الإعراب ، وتكون فائده العطف هى الربط المجرد بين معنى الجملتين ؛ كالذى سبق فى عطف الماضى على المضارع وعكسه - بالإيضاح الذى سلف (٣).

١- فى ص ٦٤٩ و ٦٥٠ وهامشهما.

٢- فى رقم ٣ هامش ص ٦٤٩ وهناك بيان السبب فى العطف على : «المغيرات».

٣- فى ص ٦٤٢ و ٦٤٣.

ح - عطف الجمله على الجمله.

يجوز عطف الجمله الاسميه على نظيرتها الاسميه ؛ نحو : الرياضه نافعه ، والمداومه المحموده عليها لازمه. وقولهم : «الرأى الصادق أمانه ، وكتمانه عند الحاجه إليه خيانه :» وقول الشاعر :

الصدق يألفه الكريم المرتجى

والكذب يألفه الدّنيّ الأخيب (١)

كما يجوز عطف الفعليه على الفعليه (٢) - بشرط اتفاقهما خبرا أو إنشاء - ولو اختلف زمان الفعلين فيهما (٣) ؛ فمثال اتحاد الزمن فيهما : وصلت الطائره وفرح المسافرون بالوصول سالمين (٤) - يفرح المنتصر ويفرح أهله وأعوانه (٥) ....

١- فالجمله الاسميه المكونه من المبتدأ : (الكذب) ومن خبره الجمله المضارعيه بعده ، معطوفه على الجمله الاسميه التى فى صدر البيت وقد تكون الجمله الاسميه مصدره بحرف ناسخ فى المتعاطفين ، أو فى أحدهما ؛ كقوله تعالى فى المرسلين : (إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ ، وَإِنَّ جُنْدَنا لَهُمُ الْغالِبُونَ ...) وقول قيس بن زهير : وإنّ سبيل الحرب وعر مضله وإن سبيل السّلم آمنه سهل فالشطر الثانى من البيت معطوف على الشطر الأول ، والآيه الثانيه معطوفه على الأولى.

٢- سبق فى ص ٦٤٣ بيان الفرق الهام اللفظى والمعنوى بين عطف الفعل وحده على الفعل وحده وعطف الجمله الفعليه على الجمله الفعليه - وكما فى آخر رقم ٣ من هامش الصفحه التاليه - وقد اجتمع عطف الجمله الفعليه الماضويه على نظيرتها الفعليه الماضويه وكذلك الجمله الاسميه على نظيرتها الاسميه فى قول الشاعر يصف روضته : رقّت حواشيها ، ورقّ نسيمها وبدت محاسنها ، وطاب زمانها وكأنّ أيام الصّبا أيامها وكأن أزمان الهوى أزمانها كما اجتمع عطف الماضويه على الماضويه ، والمضارعيه على المضارعيه فى قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِنا ، وَاسْتَكْبَرُوا عَنْها ، لا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوابُ السَّماءِ ، وَلا يَدْخُلُونَ الْجَنَّهَ ....)

٣- ولا يمنع من عطفهما كذلك أن تكون إحداهما موجبه (مثبته) ، والأخرى منفيه ؛ كالتى فى رقم ٣ من هامش الصفحه الآتيه.

٤- وقوله تعالى : (الَّذِينَ آمَنُوا ، وَهاجَرُوا ، وَجاهَدُوا فِى سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ، أَعْظَمُ دَرَجَهً عِنْدَ اللهِ. وَأُولئِكَ هُمُ الْفائِزُونَ.)

٥- وقوله تعالى : (.... تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ ، وَتُجاهِدُونَ فِى سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ، ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ.)

كل واشرب ، والبس ، فى غير مخيله (١) ولاكبر (٢) ...

ومثال اختلاف الزمن : وصل اليوم الغائب ويسافر غدا - يحاسب المرء على عمله يوم الحساب ، ورأى المسىء عاقبه ما كان منه.

أما الجمله الفعليه الأمريّه (٣) - أو غيرها من الجمل الإنشائيه الأخرى - فلا تعطف إلّا على جمله فعليه متّحده معها فى الزمن ، نحو قوله تعالى للصائمين : (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ)، وقوله تعالى : (قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انْظُرُوا كَيْفَ كانَ عاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ...)

وبهذه المناسبه نذكر أن النحاه اختلفوا فى جواز عطف الجملتين المختلفتين إنشاء وخبرا ، وعطف الجمله الاسميه على الفعليه والعكس.

فأما عطف المختلفتين إنشاء وخبرا فالأحسن اتباع الرأى الذى يمنعه (٤) : لوضوح هذا الرأى ، وبعده من التكلف ، وخلوه من الحذف والتقدير :

١- اختيال ، وكبر.

٢- وقول الشاعر : إذا ما فعلت الخير فاجعله خالصا لربك ، وازجر عن مديحك ألسنا وقوله تعالى : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ ، وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ ، وَجاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ ، لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ.) ومثل قول الشاعر : - وهذا من عطف الجمله - الأمريه على المضارعيه التى توافقها زمنا - : لا تنظرنّ لملبس ، وانظر إلى ما تحته من فطنه وبيان

٣- لابد فى فاعل فعل الأمر أن يكون ضميرا متصلا - مستترا ، أو بارزا - ، فلا يمكن فى الرأى الأصح - أن يستقل بنفسه عن فعله. لهذا لا يصح عطف فعل الأمر وحده بغير فاعله ، على فعل الأمر وحده بغير فاعله ؛ بل يتعين أن يكون العطف بينهما عطف جمله فعليه أمريه على جمله فعليه أمريه ؛ ومنه قوله تعالى : (رَبَّنا فَاغْفِرْ لَنا ذُنُوبَنا ، وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئاتِنا ، وَتَوَفَّنا مَعَ الْأَبْرارِ) وقوله تعالى : (كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئاً بِما أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخالِيَةِ ..) وقوله تعالى : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً ، يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمالَكُمْ ، وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ..) طبقا للبيان السابق فى رقم ٢ من هامش ص ٦٤٣ ورقم ١ من هامش من ص ٦٤٩ -

٤- وهو رأى البلاغيين وكثير من النحاه.

فلا يصح عطف الثانيه على الأولى فى مثل : داوم على الطاعات ، وداوم لكى. ولا فى مثل : هدأ البحر وانزل للعوم فيه.

وأما عطف الاسميه على الفعليه والعكس فجائز (١) - فى أرجح الآراء - إن لم يختلفا خبرا وإنشاء ؛ فيصح عطف الثانيه على الأولى فى مثل : أحب الزراعه ، والصناعه تفيدنى (٢). ومثل : الصناعه مفيده لنا وأحبّ الزراعه. ومن الأمثال المأثوره : (للباطل جوله ، ثم يضمحلّ) ؛ فالجمله المضارعيه معطوفه على الجمله الاسميه قبلها. و .. و ...

أما عطف الجمله على المفرد ، والعكس فسيجىء (٣) ...

١- انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٨٦.

٢- ومن هذا قوله تعالى : (وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً ، ثُمَّ لا يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَلا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ) حيث عطف الجمله الاسميه (لا هم يستعتبون) على الجمله الفعليه (لا يؤذن لهم) ولا يصح عطفها على الجمله الفعليه الأولى (وهى : نبعث من كل أمه ...) مراعاه للقاعده التى سبقت (فى ص ٥٥٥ و٦٢٨ وفى رقم ٣ من هامش ص ٦٤٩) والتى تقضى عند تعدد المعطوفات عليها ... أن يكون المعطوف عليه هو الذى قبل العاطف مباشره إذا كان العاطف مما يفيد الترتيب مثل : «ثم». وفى الآيه شاهد آخر هو عطف الجمله الفعليه المنفيه (لا يؤذن لهم ...) على الجمله الفعليه الموجبه (نبعث -) كما سبقت الإشاره. ومما يصلح شاهدا لعطف الجمله الاسميه المنفيه على الفعليه المنفيه قوله تعالى فى سوره السجده : (... قُلْ يَوْمَ الْفَتْحِ لا يَنْفَعُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِيمانُهُمْ ، وَلا هُمْ يُنْظَرُونَ ...) فالجمله الاسميه المنفيه : «لا هم ينظرون» معطوفه على الفعليه المنفيه : «لا ينفع» ..

٣- فى ص ٦٥٩.

المسأله ۱۲۲ : بعض أحكام – فى العطف – عامه متفرقه

اشاره

(۱).

(منها : – شرط صحه العطف – تقدير العامل بعد العاطف – الضمير العائد على المتعاطفين – الفصل بين الفاء والواو ومعطوفهما – تقدم المعطوف – عطف الجمله على المفرد والعكس ، وقد سبق (۲) بيان المراد من المفرد – العطف على التوهم – المغايره بين المتعاطفين – معنى المعطوف وحكمه إذا كان المعطوف عليه كنيه – جواز القطع فى عطف النسق – عطف الزمان على المكان ، وعكسه).

۱– يشترط لصحه العطف أن يكون المعطوف صالحا بنفسه ، أو بما هو بمعناه لمباشره العامل المذكور – أى : للوقوع بعده مباشره ، من غير أن يمنع من ذلك مانع نحوىّ (۳) – فمثال الأول : دخل سعيد وسليم ؛ إذ يصح دخل سليم. والثانى قام سعيد وأنا ، فالضمير «أنا» لا يصلح فاعلا للفعل : «قام» (۴) ولكن «تاء» المتكلم التى هى ضمير بمعناه تصلح ؛ فتقول : قمت.

فإن لم يصلح المعطوف ولا شىء بمعناه لمباشره العامل المذكور أضمر له عامل مقدّر يناسبه ، وصار مع عامله المقدر جمله معطوفه على الجمله السابقه ، (أى : صار الكلام عطف جمل.) وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع الذى يعرب فاعلا لمضارع مبدوء بالهمزه أو بالنون أو بتاء المخاطب ، أو بتاء التأنيث ، وكالمعطوف على الفاعل المستتر لفعل الأمر ، ومن الأمثله لكل ما سبق : أتعاون أنا والجار – نتعاون نحن والجيران – تتعاون أنت والجار – تتعاون فاطمه والجار – اسكن أنت وزوجك الجنه. فكل معطوف من هذه المعطوفات لا يصلح لمباشره العامل (إذ لا يقال : أتعاون الجار – نتعاون الجيران – تتعاون

۱– راجع الأشمونى وحاشيته ج ۳ آخر باب العطف ، والصبان ج ۲ آخر باب الظرف

۲– فى رقم ۴ من هامش ص ۵۵۶ وفى رقم ۲ من هامش ص ۶۴۲.

۳– بهذا التقييد تختلف هذه الحاله عن الآتيه بعدها فى رقم ۲.

۴– إذ لا يقال : قام أنا.

الجار - : تتعاون الجار - اسكن زوجك ...) فلما كان المعطوف غير صالح لمباشره العامل المذكور فى الكلام وجب أن يقدّر له عامل آخر يناسبه ؛ كأن يقال : أتعاون أنا ويتعاون الجار ... اسكن أنت وليسكن زوجك الجنه ...

هذا كلام كثير من النحاه ، وفيه تعقيد وتكلف لا داعى له ، ولا يتفق مع قولهم : «قد يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل» ... (وردّدوا هذه القاعده هنا وفى أبواب أخرى) (١) فمن الخير الأخذ بها والعطف المباشر على الفاعل المستتر ، وعدم الالتفات هنا إلى التقدير ، والحذف والتضييق بغير فائده أو دفع ضرر إلا مجاراه الخيال (٢).

٢- لا يشترط من الوجهه المعنويه (٣) صحه تقدير العامل بعد العاطف ، فمن الصحيح أن تقول : تخاصم المأمون والأمين ، مع أنه لا يصح من الوجهه (٤) المعنويه أن يقال تخاصم المأمون وتخاصم الأمين ، إذ الفعل : «تخاصم» لا يقع إلا من متعدد ؛ فلا يكتفى بأن يقع بعده واحد. ولا تعدد هنا بعد كل فعل من الفعلين.

٣- كل ضمير يعود على المعطوف والمعطوف عليه معا يجب مطابقته : لهما ؛ بشرط أن تكون أداه العطف هى : «الواو» ، أو «حتى» ؛ نحو العم والأخ حضرا - الجسم حتى الأظافر اعتنيت بنظافتهما (٥) ....

فإن كان حرف العطف هو : «الفاء» ، أو «ثم» وكان الضمير فى الخبر عائدا على المعطوف والمعطوف عليه جاز حذف الخبر من أحدهما ؛ نحو : محمود فحامد قام ، ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثانى ؛ نحو : محمود قام فحامد ، ويجوز مطابقه الضمير بغير حذف ، نحو : محمود فحامد قاما ... و «ثم» كالفاء فيما سبق.

١- وكذلك لا يتفق مع قولهم الآتى - فى رقم ٢ - إنه لا يشرط صحه تقدير العامل بعد العاطف ...

٢- سبقت إشاره لهذا فى ص ٦٣٨.

٣- بهذا التقييد تختلف هذه الحاله عن سابقتها التى فى رقم ١ - كما أشرنا هناك -.

٤- بهذا التقييد تختلف هذه الحاله عن سابقتها التى فى رقم ١ - كما أشرنا هناك -.

٥- لما تقدم إشاره فى «ب» ص ٥٨٤.

فإن لم يكن الضمير فى الخبر وجبت المطابقه ، نحو : جاءنى الوالد والعم فقمت لهما ، وأقبل علىّ وسليم وهما صديقان ....

وأما : «لا» ، و «بل» ، و «أو» (١) ، و «أم» ، و «لكن» ، و «إما» (عند من يعتبرها عاطفه) ، فمطابقه الضمير معها وعدم المطابقه راجعه إلى قصد المتكلم ، فإن قصد أحد المتعاطفين - وذلك واجب فى الإخبار - وجب إفراد الضمير ؛ نحو : الأخ لا الصديق جاءنى - الأخ بل الصديق خرج - أمسعود أم منصور زارك؟ إسماعيل أو فاطمه حيّانى ، إذ المعنى : حيّانى أحدهما. ويراعى تغليب المذكر. أما فى غير الإخبار فتقول : زارنى إما العم وإما الخال فأكرمته - أصديقا قابلت أم عدوّا فتركته - ما جاءنى أحمد لكن سليم فاستقبلته خير استقبال.

وإن قصدتهما معا وجبت المطابقه ؛ نحو : حسن لا حسين جاءنى مع أنى دعوتهما - وعاصم أو سليم دعانى حين ذهبت إليهما ... (وقد سبقت الإشاره لهذا).

٤- لا يجوز الفصل بين الفاء ومعطوفها إلا فى الضروره الشعريه (٢) ، فلا يقال : فلان ورّثه أبوه مالا ففى القوم جاها. وإنما يقال : فلان ورّثه أبوه مالا- فجاها فى القوم. ويصح الفصل بين غيرها ومعطوفه بالظرف أو الجار والمجرور (ويدخل القسم فى هذا) ، نحو : تعبت ثم عندك جلست - نزل المطر ثم والله طلعت الشمس - ما أهنت أحدا لكن فى البيت المسىء ...

أما الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فقد سبق (٣) بيانه.

٥- لا- يتقدم المعطوف على المعطوف عليه إلا- شذوذا فيقتصر فيه على المسموع ، وقيل يجوز فى الضروره الشعريه. والأولى إهمال هذا الرأى ؛ ومنه قول القائل :

أيا نخله من ذات عرق

عليك - ورحمه الله - السّلام

١- للحكم الخاص بها المعروض هنا ما يتممه فى رقم ١ من هامش ص ٥٠٦ و ٠٠٠

٢- كما سبق فى ص ٥٧٤.

٣- فى هامش ص ٤٣٥.

يريد : عليك السّلام ورحمه الله ... وقد سبقت الإشاره لهذا (١).

۶- قد تعطف الجمله على المفرد - أحيانا - أو العكس ، إذا كانت الجمله فى الحالتين بمنزله المفرد ؛ لأنها مؤوله به ، كأن تكون : نعتا ، أو : حالا ، أو : خبرا ، أو : مفعولا لظن وما فى حكمها ...

فمن عطف المفرد على الجمله ما ورد من مثل : ألفيت الشجاع يهزم خصمه وفاتكا به. فكلمه : «فاتكا» منصوبه ؛ لأنها معطوفه على الجمله الفعليه (المركبه من المضارع «يهزم» وفاعله) وهذه الجمله بمنزله المفرد المنصوب ، لأنها المفعول الثانى للفعل : «ألفى». ومن هذا كلمه : «مصدقا» الثانيه فى قوله تعالى : (وَقَفَّيْنا عَلى آثارِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقاً لِما بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْراهِ ، وَآتَيْناهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدىً وَنُورٌ ، وَمُصَدِّقاً لِما بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْراهِ ...) فالجمله الاسميه : (فيه هدى) فى محل نصب ، حال من الإنجيل ، وكلمه : «مصدقا» التى بعدها معطوفه عليها ، منصوبه ؛ مراعاه لمحل المعطوف عليه ... (٢) ومثل هذا قول الشاعر :

وجدنا الصالحين لهم جزاء

وجنات وعينا سلسبيلا

فالجمله الاسميه (لهم جزاء) فى محل نصب ، لأنها المفعول الثانى للفعل : «وجد» وقد روعى هذا المحل فجاء المعطوفان (جنات وعينا) منصوبين تبعا لذلك المحل (٣).

ومن عطف الجمله على المفرد قوله تعالى : (وَكَمْ مِنْ قَرْيَهٍ أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا بَياتاً (۴) أَوْ هُمْ قائِلُونَ) ، أى : قائلين (۵).

ومن عطف المفرد على شبه الجمله قوله تعالى (وَإِذا مَسَّ الْإِنْسانَ الضُّرُّ دَعانا لِجَنْبِهِ أَوْ قاعِداً ، أَوْ قائِماً) فقاعدا عطف على «لجنبه» ؛ لتأويل شبه الجمله بمفرد ، هو : مجنوب.

١- فى رقم ٣ من هامشى ص ٥٥٦ و ۶۴١ أما عطف الفعل على الفعل أو على ما يشبهه ، والعكس ، وعطف الجمله على الجمله - فقد تقدم فى ص ۶۴٢.

٢- راجع مجمع البيان ، لعلوم القرآن (ح ٣ ص ٣۴٠ و۴٠٢). وقد عرض «الهمع» لبعض هذه الأحكام فى آخر باب : عطف النسق (ج ٢ ص ١۴٠)

٣- راجع مجمع البيان ، لعلوم القرآن (ح ٣ ص ٣۴٠ و۴٠٢). وقد عرض «الهمع» لبعض هذه الأحكام فى آخر باب : عطف النسق (ج ٢ ص ١۴٠)

۴- ليلا.

۵- مستريحون وقت القيلوله : وهى وسط النهار عند اشتداد الحر.

ومن عطف شبه الجمله على المفرد قولهم : لا يصح مخالفه القاعده المطرده إلا شذوذا أو فى ضروره (١).

٧- هناك نوع من العطف ، يرتضيه بعض النحاه ، ويسميه : «العطف على التوهم». ومن أوضح أمثلته عندهم - العطف «بفاء السببيه» على معطوف مأخوذ من مضمون الجمله التى قبلها. ذلك أن «فاء السببيه» تقتضى عطف المصدر المؤول بعدها على مصدر صريح قبلها ، وهذا المصدر الصريح قد يكون مذكورا صراحه قبلها ؛ نحو : ما الشجاعه تهورا فتهمل الحذر ، وقد يكون غير مذكور فيتصيد ؛ نحو : ما أنت مسىء فنسىء إليك. أى : ما تكون منك إساءه يترتب عليها أن نسىء لك.

فإن لم يوجد قبل فاء السببيه مصدر صريح ولا ما يصلح أن يتصيد منه المصدر - (الجمله الاسميه التى يكون فيها الخبر جامدا ؛ نحو : ما أنت عمر فنهابك) - فبعض النحاه يمنع نصب المضارع ، وبعض آخر يجيز تصيد مصدر من مضمون الجمله السابقه التى فيها الخبر جامدا ؛ ويكون الكلام عطف جمله على جمله ، ومن لازم معناها ؛ كأن يقال فى المثال السالف : ما يثبت كونك عمر ، فهيبتنا إياك (٢) ...

٨- يقول النحاه : إن «المغايره» هى الأصل الغالب فى عطف النسق بين المتعاطفين. يريدون : أن يكون المعطوف مغايرا المعطوف عليه فى لفظه وفى معناه معا ؛ فلا يعطف الشىء على نفسه. هذا هو الأصل الغالب ، لكن العرب قد

١- جاء فى التوضيح (لابن هشام ، آخر باب : «الإدغام» ، نهايه الجزء الثانى) ما نصه : (قد يفك الإدغام فى ذلك شذوذا ... أو فى ضروره ..) ا ه وهنا جاء فى الحاشيه على التصريح ما نصه : (يمكن أن يكون قوله : «فى ضروره» معطوفا على : «شذوذا» على تقدير الحاليه أيضا ، والتقدير : وقد يفك الإدغام فى غير ذلك ، حاله كون ذلك شاذا ، أو كائنا فى ضروره. وقال الدنوشرى : (قوله : «فى ضروره» - معطوف على قوله : «شذوذا». وينظر أهذا العطف صحيح أولا؟ ا ه والظاهر الصحه وهو عطف على المعنى ؛ لأن قوله : «شذوذا» فى معنى : «فى شذوذ» ا ه المنقول عن الحاشيه

٢- لهذا إشاره فى ج ١ ص ٥٥٢ م ٤٩ أما الإيضاح الكامل ففى مكانه الأنسب وهو الكلام على : «فاء السببيه» من باب : «إعراب الفعل» ونواصب المضارع - ج ٤ ص ٣٣٧ م ١٤٩ -.

تعطف – لغرض بلاغىّ – الشىء على نفسه إذا اختلف اللفظان ؛ كقولهم ... «وألفى قولها كذبا ومينا» فقد عطفوا المين على الكذب (ومعناهما واحد ، واللفظان مختلفان) لغرض بلاغىّ هو تقويه معنى المعطوف عليه وتأكيده. وهذا النوع من العطف – على قلته – قياسى (١) ...

وقد يعطفون الخاص على العامّ وعكسه لغرض بلاغى كذلك ؛ فمن الأول قوله تعالى فى سوره البقره : (حافِظُوا عَلَى الصَّلَواتِ ، وَالصَّلاةِ الْوُسْطى ...) فقد عطف «الصلاه الوسطى» – ومن معانيها : صلاه العصر ... – على «الصلوات» ، والمعطوف خاص ؛ لأنه نوع بعض المعطوف عليه العام الذى يشمله مع غيره من الأنواع الأخرى.

ومن الثانى قوله تعالى : (وَالَّذِينَ إِذا فَعَلُوا فاحِشَةً ، أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ ...) فقد عطف الجمله الفعليه : «ظلموا» على الجمله الفعليه : «فعلوا» والمعطوف هنا عام ، والمعطوف عليه خاص ؛ لأنه داخل فى مضمون المعطوف الذى يشمله وغيره ... (٢)

(٩) إذا كان المعطوف عليه كنيه لوحظ فيه وفى المعطوف ما سبقت الإشاره إليه فى «ا» من ص ۴۴۴.

(١٠) الصحيح جواز «القطع (٣)» فى المعطوف عطف نسق ؛ كما أشرنا من قبل (۴) – وهو كثير فى المعطوفات المتعدده التى كانت فى أصلها نعوتا ، ثم فصل بينها بحرف العطف ؛ فصارت معطوفات بعد أن كانت نعوتا. وحجه القائلين بصحته وقوعه فى أفصح الكلام. ومن الأمثله كلمه : «الصابرين» من قوله تعالى فى سوره البقره : (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ. وَلكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلائِكَهِ وَالْكِتابِ وَالنَّبِيِّينَ ،

١– راجع حاشيه ياسين على التصريح – ج ٢ باب الإضافه عند الكلام على «الإضافه غير المحضه» وإضافه الاسم إلى ما يتحد معه فى المعنى – وسبقت لهذا إشاره فى ص ۴۹.

٢– انظر ما يتصل بهذا فى رقم ١ من ص ۵۶۷.

٣– فى هامش ص ۴۸۶ تفصيل الكلام على القطع ، ومعناه ، وحكمه ، وكل ما يتصل به.

۴– فى هامش ص ۴۳۵.

وَآتَى الْمـالَ عَلى حُبِّهِ ذَوِى الْقُرْبى ، وَالْيَتـامى ، وَالْمَسـاكِينَ ، وَابْنَ السَّبِيـلِ وَالسَّائِلِيـنَ وَفِى الرِّقـابِ وَأَقـامَ الصَّلاـةَ وَآتَى الزَّكـاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذا عاهَدُوا ، وَالصَّابِرِينَ فِى الْبَأْساءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ...) فقد نصبت كلمه : «الصابرين» بسبب «القطع» ولو كـانت معطـوفه لرفعـت كسـائر المعطوفـات المرفـوعه الـتى قبلهـا ، ومثـل كلمه : «المقيمين» من قـوله : فى سـوره النسـاء : (لكِنِ الرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ مِنْهُمْ ، وَالْمُؤْمِنُونَ ، يُؤْمِنُونَ بِمـا أُنْزِلَ إِلَيْـكَ ، وَمـا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِـكَ ، وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاـةَ ، وَالْمُؤْتُونَ الزَّكـاةَ ، وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللهِ ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، أُولئِكَ سَـنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عَظِيماً) ، ومثل كلمه : «القائلون» فيما أنشده الكسائى لبعض فصحاء العرب :

وكلّ قوم أطاعوا أمر مرشدهم

إلا نميرا أطاعت أمر غاويها

الظاعنين ، ولما يظعنوا أحدا

والقائلون لمن دار نخليها؟

ومثل : ما أنشده الفراء لبعضهم كذلك :

إلى الملك القرم (١)

وابن الهمام

وليث الكتيبه فى المزدحم

وذا الرأى حين تغمّ الأمور

بذات الصليل (٢) ، وذات اللجم

(٣)

فقد نصب كلمتى : «ليث» و «ذا» على الاعتبار السابق (۴) ...

(١١) هل يصـح عطف الزمان على المكان وعكسه؟ الأحسن الأخذ بالرأى الذى يجيزه عند أمن اللبس ؛ نحو قابلتك أمام بيتك هذا ويوم الخميس أو : قابلتك يوم الخميس وأمام بيتك (۵).

١- السيد العظيم.

٢- ذات الصليل : السيوف.

٣- ذات اللجم : الخيول.

٤- راجع تفسير القرطبى فى آيتى «البقره والنساء» ، وكتاب : «مجمع البيان لعلوم القرآن» للطبرسى - ج ١ ص ٦ - حيث الأمثله السابقه وغيرها ، وإيضاح لحكم القطع فى عطف النسق.

٥- عرض لهذه المسأله «الصبان» فى الجزء الثانى من حاشيته ، آخر باب : «الظرف» قائلا ما نصه الحرفى : - - «(هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه؟ قال فى المغنى : أجاز الفارسى فى قوله تعالى : (وَأُتْبِعُوا فِى هـذِهِ الدُّنْيا لَعْنَةً ، وَيَوْمَ الْقِيامَهِ.) - أن يكون «يوم القيامه» معطوفا على محل هـذه. ا ه. قال الدمامينى : إن أريد بالدنيا الأزمنه السابقه ليوم القيامه فلا إشكال فى عطفه عليها ؛ لأن كلا منهما زمان. وإن أريد بها هذه الدار من حيث هى مكان ، ففيه عطف زمان على مكان ، وفى الكشاف ما يقتضى منعه ؛ فإنه لما تكلم فى تفسير قوله تعالى : - (لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ فِى مَواطِنَ كَثِيرَهٍ ، وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ...) - قال : فإن قلت : كيف عطف الزمان على المكان ، وهو يوم حنين على المواطن؟ قلت معناه : وموطن يوم حنين ، أو : فى أيام كثيره ، ويجوز أن يراد بالمواطن : «الوقت» ؛ كمقتل الحسين ، ا ه. ووجهه بعض الأفاضل بأن الفعل مقتض لظرف الزمان اقتضاءه لظرف المكان ؛ فلا يجوز جعل حدهما تابعا للآخر ؛ فلا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ، ولا المفعول على الفاعل ، ولا المصدر على شىء من ذلك ، وبأن ظرف الزمان ينتصب على الظرفيه مطلقا ، بخلاف ظرف المكان ؛ فإنه يشترط فيه الإبهام. فلما اختلفا من هذه الجهه لم يجز عطف أحدهما على الآخر. ولعدم سماع عطف أحدهما على الآخر. «لكن جوزه بعضهم ؛ لاشتراكهما فى الظرفيه ؛ تقول ضربت زيدا يوم الجمعه وفى المسجد ، أو : فى المسجد ويوم الجمعه ؛ ... وعليه جرى ابن المنير فى الانتصاف مناقشا به صاحب الكشاف)» ، انته كل ما قاله الصبان فيما سبق حرفيا ، وأردفه بأنه نقله باختصار. وهذا الرأى الأخير هو الأنسب. إلا أن المثال الذى ساقه خال من بيان الطريقه فى إعرابه. ثم هو لا يخلو من لبس ؛ إذ لا دلاله معه على أن الضرب الذى وقع يوم الجمعه ، أهو الذى وقع فى المسجد أم هو ضرب آخر. فلابد من قرينه. - وقد سبق للمسأله السالفه إشاره موجزه فى باب : «الظرف» ، ج ٢ م ٧٨ فى آخر الكلام على أحكام الظرف بنوعيه -

المسأله ۱۲۳ : البدل

اشاره

د - (۱)

تعريفه : يتضح تعريفه مما يأتى :

لو سمعنا من يقول : «عدل الخليفه» - لفهمنا المراد ، وكادت الفائده المعنويه تتمّ ، لو لا ما يشوبها من بعض النقص الواضح ؛ إذ تتطلع النفس إلى معرفه هذا الخليفه ، واسمه ، وتتعدد الخواطر بشأنه ؛ أأبو بكر هو ، أم عمر ، أم عثمان ، أم علىّ ... و ...؟.

فلو أن المتكلم قال : عدل الخليفه «عمر» - مثلا - ما شعرنا بذلك النقص المعنوى ؛ لأن «عمر» هو المقصود الأساسى بالحكم الذى فى هذه الجمله ، (أى : هو الذى ينسب العدل إليه) ، فليس لفظ «الخليفه» هو المقصود الأصيل بهذا الحكم ، وبهذه النسبه.

وكذلك لو قلنا : اتسع مجال الحضاره فى زمن : «ابن الرشيد» ، لكانت الجمله مفيده. لكن السامع - بالرغم من هذه الإفاده - يشعر بنقص معنوى كبير تدور بسببه أسئله متعدده : من ابن الرشيد هذا؟ ما اسمه؟ ما زمنه؟ ... أهو الأمين ، أم المأمون ، أم غيرهما ...؟

فإذا قلنا : اتسع مجال الحضاره فى زمن ابن الرشيد المأمون - اكتملت الإفاده من هذه الناحيه المعينه ، وزال النقص بسبب ذكر : «المأمون» ، الذى هو المقصود الأصيل من الحكم السابق ، ومن نسبه اتساع المجال إليه.

فكلمه : «عمر» تسمى : «بدلا» ، وكذلك كلمه : «المأمون» ، وأشباههما من كل كلمه تكون هى المقصوده فى الجمله بالحكم بعد كلمه سبقتها ؛ لتمهد الذهن للمتأخره عنها ، وتوجه الخاطر إليها ، وليس بين الكلمتين

۱- هذا هو الاسم المشهور. ويرد - - أحيانا - فى بعض المراجع القديمه ، وعلى لسان بعض النحاه الأوائل باسم : «الترجمه ، أو : التبيين ، أو : التكرير» .. ولا قيمه لهذا الاختلاف القائم على مجرد الاصطلاح المختلف - أحيانا - باختلاف العصور.

رابط لفظی یتوسط بالربط بینهما. ولهذا یقولون فی تعریف البدل :

«إنه التابع (۱) المقصود وحده بالحکم المنسوب إلی تابعه ، من غیر أن تتوسط - فی الأغلب (۲) - واسطه لفظیه بین التابع والمتبوع».

ومن هذا التعریف یتضح الفرق بین البدل والتوابع الأخری : فالنعت والتوکید وعطف (۳) البیان ، لیست مقصوده بالحکم ، وإنما هی مکمله له بوجه من الوجوه التی سبقت فی أبوابها. وعطف النسق لا بد فیه من الواسطه ، وهی أداه العطف. هذا إلی أن ما بعد هذه الأداه قد یکون مخالفا فی الحکم لما قبلها فلا یکون مقصودا به ، وقد یشارکه فی الحکم ولکنه لا ینفرد به. فلا یکون هو المقصود وحده (۴) ...

والأغلب فی «البدل» أن یکون جامدا ، ومن القلیل الجائز أن یکون مشتقّا (۵). فإذا أمکن إعراب المشتق شیئا آخر یصلح له ، کان أولی (۶).

* * *

۱- سبق فی أول باب النعت ص ۴۳۴ بیان معنی التابع والمتبوع ، والأحکام المهمه الخاصه بالتابع ، ومنها ؛ الفصل بینه وبین المتبوع إلا إن کان المتبوع أحد الموصولات ؛ إذ لا یفصل بین الموصول وصلته بتابع مطلقا - طبقا للبیان الذی سبق فی ج ۱ م ۲۷ ص ۳۴۸ باب الموصول - ومنها : عدم انتقال البناء من المتبوع إلی التابع مطلقا.

۲- یلاحظ أن عدم الواسطه اللفظیه فی البدل هو الأغلب ، لأن البدل من المجرور یجوز أن یکون بواسطه إعاده العامل وهو حرف الجر الداخل علی البدل منه ، کاللام الجاره فی قوله تعالی : (لَقَدْ کانَ لَکُمْ فِی رَسُولِ اللهِ أُسْوَهٌ حَسَنَهٌ لِمَنْ کانَ یَرْجُوا اللهَ ....) وقوله تعالی (رَبَّنا أَنْزِلْ عَلَیْنا مائِدَهً مِنَ السَّماءِ تَکُونُ لَنا عِیداً لِأَوَّلِنا وَآخِرِنا ....) فقد أعیدت اللام مع کلمتی : «من وأوّلنا» وهذه الإعاده فی البدل أمر جائز ، لا واجب ، وهی مختصه بحروف الجر وحدها. وسیجیء لها بیان مناسب فی ص ۶۵۵.

۳- الموازنه بین البدل وعطف البیان مدونه فی ص ۵۴۶.

۴- ویتضح من التعریف السابق أیضا : أن الحرف وحده لا یقع بدلا ؛ لأنه لا یصلح للحکم. فالبدل والمبدل منه إما اسمان معا ، وإما فعلان معا ، وإما اسم وفعل ، وإما جملتان معا ، وإما أحدهما جمله والآخر غیر جمله ... کل ذلک علی حسب البیان الذی سیجیء ، ویقول ابن مالک فی تعریف البدل : التّابع المقصود بالحکم بلا واسطه هو المسمّی : «بدلا»

۵- راجع الصبان - ج ۲ أول باب : الإضافه ، عند الکلام علی : «الإضافه غیر المحضه».

۶- یتصل بهذا ویوضحه ما سبق فی : «ج» من ص ۴۶۴ وما سیجیء فی ح ۴ م ۱۳۰ أحکام تابع المنادی ، ووصف اسم الإشاره :.

الغرض من البدل

الغرض الأصيل هو - فى الغالب - تقرير الحكم السّابق وتقويته بتعيين المراد ، وإيضاحه ، ورفع الاحتمال عنه. لأن هذا الحكم ينسب أوّلا للمتبوع فيكون ذكر المتبوع تمهيدا للتابع الذى سيجىء ، وتوجيها للنفس لاستقباله بشوق ولهفه. فإذا استقبلته وعرفته استقبلت معه الحكم وعرفته أيضا ؛ فكأن الحكم قد ذكر مرتين ؛ وفى هذا تقويه للحكم وتوكيد (١). ولأجل تحقيق هذا الغرض لا يصح أن يتحد لفظ البدل والمبدل منه إلا إذا أفاد الثانى زياده بيان وإيضاح ؛ فلا يصح فى مثل : يا سعد سعد أنت زعيم موفق - إعراب : كلمه «سعد» الثانيه بدلا (٢).

* * *

أقسام البدل الأربعه المشهوره

- وكل منها هو المقصود وحده بالحكم -

: بدل كلّ من كل (٣) ، ويسمى «بدل المطابقه» ، أو : «بدل المطابق من مطابقه». وضابطه : أن يكون الثانى مطابقا - أى : مساويا -

---

١- لهذا يقولون إن البدل فى حكم تكرير العامل. أما قولهم : إن المبدل منه فى حكم المطروح (أى : المهمل الذى يمكن الاستغناء عنه) فالمراد منه أن هذا شأنه - الغالب - من جهه المعنى لا من جهه اللفظ - بدليل صحه : ضربت الرجل يده ، إذ لو لم يعتد بالرجل أصلا ما كان للضمير مرجع (راجع شرح التصريح). وقال الزمخشرى فى المفصل : «مرادهم بكون البدل فى نيه طرح الأول - أى : فى نيه طرح المبدل منه - هو أنه مستقل بنفسه ، لا متمم لمتبوعه ؛ (فليس كالتأكيد ، والصفه ، والبيان). لا إهدار الأول. ألا ترى أنك لو أهدرت الأول فى نحو : محمد رأيت غلامه رجلا صالحا - لم يستقم كلاما» ا ه. كلام صاحب المفصل نقلا عن حاشيه الصبان آخر عطف البيان. - ثم قال الصبان بعد المثال السالف : بخلافه فى البيان. ا ه. ويؤيد هذا ما سيجىء فى رقم «و» من ص ٦٧٨.

٢- (راجع حاشيه الصبان فى آخر باب تابع المنادى. وسيجىء إشاره لهذا فى «ج» من ص ٦٧٧ وفى ج ٤ ص ٤١ م ١٣٠) وكذلك لا يصح أن يكون البدل أو المبدل منه حرفا - كما تقدم -.

٣- من بدل الكل نوع اسمه : «بدل التفصيل» سيجىء فى ص ٦٨٤ وله بعض أحكام فى «ه» من ص ٦٧٧. وإذا كان «المبدل منه» كنيه لوحظ فيه وفى «البدل» ما سبق فى «ا» من ص ٤٤٤.

للأول فى المعنى تمام المطابقه مع اختلاف لفظيهما فى الأغلب (١) فهما واقعان على ذات واحده ؛ وأمر واحد - نحو : (أشرقت الغزاله ، الشمس ؛ فأنارت الدنيا) ، فالشمس بدل كل من كل ، والمبدل منه : هو الغزاله ، ومعنى الثانى - هنا - معنى الأول تماما. ومثله : (الدينار من تبر ؛ ذهب ، والدرهم من لجين فضه) ، فكلمه : «ذهب» بدل مطابق من «تبر» ، وكلمه : «فضه» بدل مطابق من : «لجين». وهذا النوع من البدل لا يحتاج لرابط يربطه بالمتبوع (٢) ..

ومن الأمثله أيضا : قوله تعالى : (اهْدِنَا الصِّراطَ الْمُسْتَقِيمَ ، صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ...) ، فكلمه : «صراط» الثانيه بدل كل من كل من الأولى لأن صراط الذين أنعم الله عليهم هو عينه الصراط المستقيم ؛ فالكلمتان بمعنى واحد تماما. وقول الشاعر :

١- الأغلب اختلافهما فى اللفظ. وقد يتفقان بشرط أن يفيد الثانى زياده بيان وإيضاح - كما تقدم فى الصفحه السالفه ، وكما يجىء فى : «ج» ص ۶۷۷ - ومن أمثله اتفاقهما قوله تعالى : (اهْدِنَا الصِّراطَ الْمُسْتَقِيمَ صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ...) وقوله تعالى : فى سوره الشورى : (وَإِنَّكَ لَتَهْدِى إِلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ ، صِراطِ اللهِ الَّذِى لَهُ ما فِى السَّماواتِ وَما فِى الْأَرْضِ ...) وبسبب توافق اللفظين يتشابه بدل الكل والتوكيد اللفظى فى الصوره اللفظيه الظاهره ، وقد يصعب التفريق بينهما أحيانا فى الصوره اللفظيه الظاهره. غير أن الصعوبه تزول ويتيسر تمييز أحدهما من الآخر بأمرين مجتمعين معا : أولهما : الغرض المعنوى الذى ينفرد بتأديته كل منهما ، وهذا الغرض ترشد إليه وتعينه القرائن وتحدده. وثانيهما : الأحكام الأخرى التى يختص بها كل منهما دون صاحبه ... وقد يكون «البدل» عاما فى ظاهره ولكنه خاص فى المراد منه ؛ كما فى الاستثناء التام غير الموجب حيث يجوز فى المستثنى النصب والبدل ، نحو : ما تخلف السباقون إلا واحدا ، أو واحد. فإذا تقدم المستثنى «البدل» فإن الحكم يتغير ؛ فيزول عنه اسمه ، ويعرب على حسب حاجه الجمله ؛ ويفقد المستثنى منه الذى تأخر اسمه ، ويعرب «بدلا» من الاسم السابق ، ويصير الكلام : ما تخلف إلا واحد السباقون. فالسباقون : «بدل» من واحد ، وهو بدل «كل من كل» ؛ لأن المتأخر عام أريد به خاص - كما أسلفنا - وبيان هذه المسأله وتفصيل الكلام عليها مدون فى مكانها المناسب ؛ وهو باب الاستثناء ح ٢ - رقم ۴ من هامش ص ٢٩٨ م ٨١ ، عند الكلام على المستثنى بإلا. -

٢- الأمثله الثلاثه السالفه صالحه لبدل الكل ، ولعطف البيان ، وللتوكيد اللفظى بالمرادف. وإنما تكون التفرقه بينها بالغرض المراد تحقيقه من كل ، طبقا لما سلف من الأغراض المدونه فى أبوابها وبملاحظه الفوارق والأحكام التى تميز كل نوع ، وتختص به - كما سبقت الإشاره هنا فى رقم ١ -

إن النجوم نجوم الأفق أصغرها

فى العين أذهبها فى الجو إصعادا

فكلمه : «نجوم» الثانيه بدل كل من كل ، من الأولى ، لأن المراد من نجوم الأفق هو عين المراد من كلمه : «نجوم» الأولى. ومثل هذا قول الآخر :

إن الأسود أسود الغاب همتها

يوم الكريهه فى المسلوب لا السّلب (١)

وقد تقدم الارتباط بين بدل الكل وعطف البيان (٢) ....

ثانيها : بدل بعض من كل ، (أو : بدل جزء من كل). وضابطه : أن يكون البدل جزءا حقيقيّا (٣) من المبدل منه (سواء أكان هذا الجزء أكبر من باقى الأجزاء ، أم أصغر منها ، أم مساويا) وأن يصح الاستغناء عنه بالمبدل منه ؛ فلا يفسد المعنى بحذفه .... (٤) نحو : أكلت البطيخه ثلثها ، والبرتقاله ثلثيها. ونحو : اعتنيت بوجه الطفل ، عينيه. ونظفت فمه ، أسنانه.

والأعمّ الأكثر أن يشتمل هذا البدل على رابط يربطه بالمتبوع ، وأهم الروابط هو «الضمير» (٥) فإن كان الرابط الضمير وجب أن يطابق المتبوع فى الإفراد والتذكير وفروعهما (٦) .... ومن الجائز - مع قلته - الاستغناء عن هذا الضمير فى إحدى حالات ثلاث.

١- الغنيمه التى يأخذها الغالب من المغلوب.

٢- فى ص ٥٤٦.

٣- جزء الشىء هو الذى يدخل فى تكوين هذا الشىء دخولا- أساسيّا ، لا- عرضيّا ، بحيث لا يوجد الكل كاملا بغير جزئه ، كالرأس ، أو العنق ، أو : القلب ، ... بالنسبه للإنسان ، وكالعين ، أو : الفم أو : الجبهه .. بالنسبه للوجه ، وكالشفتين ، أو : الأسنان ... بالنسبه للفم ... و ... أما الأمور العرضيه والأوصاف الطارئه ... فكالعلم ، أو الفهم ، أو : البياض ، أو : الحمره. وبسبب الجزئيه الأصيله اختلف بدل «البعض» عن «بدل» الاشتمال - كما سيجىء فى ص ٦٧٠.

٤- يشترط لصحه بدل البعض - كما يقول الصبان - صحه الاستغناء عنه بالمبدل منه فيصح جدع السارق أنفه ، ولا يصح : قطع السارق أنفه ؛ لأنه لا يقال : قطع السارق. على معنى قطع أنفه ، وإراده هذا المعنى. فلابد فى البدل الجزئى من دلاله ما قبله دلاله إجماليه. يوضح هذا صاحب «الهمع» بأنه لو حذف البدل لأمكن الاهتداء إليه مما قبله من غير أن يختل الكلام بحذفه - وقد أشرنا لهذا فى : «و» من ص ٦٧٨ -.

٥- لأنه أقوى فى الإيضاح ، وكشف المراد ، وإبعاد اللبس ، وهذه أسمى خصائص اللغه.

٦- ولا- فرق بين أن يتصل الضمير بالبدل مباشره - كالأمثله المتقدمه - وأن يتصل بلفظ آخر له صله بالبدل ؛ نحو : احتفيت بالفائزين ؛ ثلاثه منهم.

ا – وجود «أل» التى تغنى عنه فى إفاده الربط ، وتقوم مقامه عند أمن اللبس ، نحو : إذا رأيت الوالد فقبّله ، اليد ، أى : فقبّله يده ، أو اليد منه (١) ...

ب – أن يكون البدل بعضا والمبدل منه هو المستثنى منه فى كلام تام غير موجب ، (حيث يصح فى المستثنى : إمّا النصب على الاستثناء ، وإما الإتباع على البدليه من المستثنى منه – كما تقدم فى باب المستثنى – (٢)) ؛ نحو : ما تعب السباحون إلا واحدا أو واحد ؛ فوجود «إلا» يغنى عن الرابط ؛ لدلالتها على أن المستثنى بعض من المستثنى منه (٣).

ح – أن يجىء بعد البدل سرد بقيه أجزاء المبدل منه ، بحيث يكون سردها وافيا يشملها جميعا ، ويستوفى كل أجزاء المتبوع ؛ مثل : الكلمه أقسام ثلاثه ؛ اسم ، وفعل ، وحرف ، فلفظه : «اسم» بدل بعض من ثلاثه ، أو من أقسام. وهذا البدل خال من الرابط ؛ لأن البدل وما بعده قد جمع كل أجزاء المبدل منه ، وذكرت فى الكلام مستوفاه (٤). ومن الأمثله قول الشاعر :

أداوى جحود القلب بالبر والتقى

ولا يستوى القلبان : قاس وراحم

فكلمه : «قاس» بدل خال من الرابط ؛ لأنه مع ما بعده يشتمل على كل ما للمبدل منه. وليس للمبدل منه هنا سوى هذين النوعين.

ثالثها : بدل الاشتمال ، ولتوضيحه نسوق المثال التالى :

إذا قلت : أعجبتنى الورده ، جاز للسامع أن ينسب الإعجاب إلى لونها أو رائحتها ، أو تنسيق أوراقها – أو ... لأن الإعجاب يحتمل هذه المعانى العرضيه مفرده ، ومجتمعه ، ويشتمل عليها ضمنا. فإذا قلت : أعجبتنى الورده رائحتها .. ، تعيّن معنى واحد من تلك المعانى العرضيه التى يتضمنها العامل :

١– انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٢ من هامش ص ۶۷۶.

٢– فى ج ٢ م ٨١ ص ٢٩٧.

٣– راجع حاشيه الصبان ، أول باب الاستثناء.

۴– وقيل : إن الضمير مقدر ، والتقدير : اسم منها ، وفعل منها ، وحرف منها. ولا أثر للخلاف بين الرأيين. لأن نتيجتهما واحده : هى خلو التابع من رابط ظاهر فى الكلام. «ملاحظه» إذا كان المبدل منه متعددا والبدل غير واف بالعدد تعين قطع البدل بالتفصيل الذى سنذكره فى «ه» من ص ۶۷۷. (راجع الصبان فى أول باب عطف البيان).

(أعجب) ، واتجه القصد إلى هذا المعنى دون باقى المعانى التى يشتمل عليها العامل إجمالا ، والتى تنطبق على الورده وتتصل بها ، من غير أن يدخل واحد منها فى ذات الورده ، وفى تكوينها المادىّ (الجسمى) ، أى : من غير أن يكون واحد منها جزءا حقيقّيا أساسيّا لا ـ توجد الورده إلا ـ به ، فليست رائحه الورده جزءا أصيلا فى تكوينها المادىّ يتوقف عليه وجود الورده ، وليس لونها ، أو تنسيق ورقها جزءا أساسيّا كذلك ، وإنما هى أمور عرضيه طارئه على ذاتها الماديه ، قد تلازم الذات أولا تلازمها. وبقاء الذات أو فناؤها ليس متوقفا عليها ؛ فمن الممكن أن توجد الورده وأن تبقى من غير أن يكون لها رائحتها ، أو لونها ، أو تنسيق ورقها ، أو غير هذا من المعانى والأوصاف الطارئه التى تندمج تحت لفظ العامل : «أعجب».

فالرائحه فى الأسلوب السابق هى التى تسمى : «بدل اشتمال» و «المبدل منه» هو : «الورده» ، والعامل هو : «أعجب». ويقولون فى بدل الاشتمال :

«إنه تابع يعيّن أمرا عرضيّا ، ووصفا طارئا من الأمور والأوصاف المتعدده التى تتصل بالمتبوع ، ويشتمل عليها معنى عامله إجمالا بغير تفصيل (١)».

ومن هذا التعريف يتبين أن بدل الاشتمال مقصود لتعيين أمر فى متبوعه ، وأن هذا الأمر عرضىّ طارئ ، وليس جزءا أصيلا من المتبوع (٢). وأن أساس الاشتمال وموضعه الحق هو «العامل» بمعناه ، لا التابع ولا المتبوع.

ومن الأمثله لهذا البدل : بهرنى عمر عدله - راقنى معاويه حلمه - سرتنى عائشه علمّها ودينها. فالكلمات : عدل : حلم - علم ... بدل اشتمال كل واحده منها تعيّن أمرا خاصّا فى المتبوع. وهو أمر عرضىّ لا يدخل فى تكوين الذات تكوينا ماديّا أصيلا. وهذا الأمر العرضىّ الطارئ يندرج

١- وهذا الاشتمال قد يكون فى أمر مكتسب ؛ كالعلم ، أو غير مكتسب مع ملازمته لصاحبه زمنا ، كالحسن ، أو عدم ملازمته : كالكلام. وأيضا قد يكون الاشتمال تاره اشتمال الظرف على المظروف ؛ كالثوب ، وتاره لا يكون ، كالفرس.

٢- وبسبب هذا يختلف بدل الاشتمال عن بدل البعض اختلافا واسعا.

مع أمور عرضيه أخرى تحت العامل ، ويشتمل عليها معنى هذا العامل إجمالا. ولا بد فى بدل الاشتمال من ضمير يطابق المتبوع فى الإفراد والتذكير وفروعهما ، وهذا الضمير قد يكون مذكورا كما فى الأمثله السالفه ، وقد يكون مقدرا ؛ كقوله تعالى : (قُتِلَ أَصْحابُ الْأُخْدُودِ (١) ، النَّارِ ذاتِ الْوَقُودِ) ، والتقدير : «النار فيه». فحذف الجار والمجرور ، والمجرور هو الضمير الرابط ، ويصح أن يكون التقدير : ناره ذات الوقود. ثم حذف الضمير ، ونابت عنه «أل» فى الربط (٢).

وبدل الاشتمال - كبدل البعض - لابد لصحته من صحه الاستغناء عنه بالمبدل منه وعدم فساد المعنى بحذفه (٣).

رابعها : البدل المباين للمبدل منه - ويسمى : «بدل المباينه» - وهو ثلاثه أنواع لا بد فى كل منها أن يكون هو المقصود بالحكم (٤) ، وأن يقوم دليل (أى : قرينه) يوضح المراد منه ، ويمنع اللبس (٥). وهذا القسم بأنواعه الثلاثه لا يحتاج إلى ضمير - أو غيره - يربطه بالمتبوع.

ا - بدل الغلط : وهو الذى يذكر فيه المبدل منه غلطا لسانيّا ، ويجىء البدل بعده لتصحيح الغلط. وذلك بأن يجرى اللسان بالمتبوع من غير قصد ،

١- أصل الأخدود : الشق أو الحفره فى الأرض. ويراد به هنا : شق أحدثه قبل الإسلام بعض الملوك الطغاه فى الفرس واليمن والشام ليحرقوا فيه من يخالفهم ، ويخرج من دينهم إلى النصرانيه ، أو غيرها من الأديان السماويه.

٢- ما الداعى لأن يقال : حذف الضمير ، ونابت عنه «أل» فى الربط؟ أليس الأفضل أن نتبع الرأى الذى يجعل الرابط هو الضمير ؛ وأنه قد يصح الاستغناء «بأل» أو غيرها ، كما سبق البيان فى ص ٦٦٩؟ على أن هذا الاختلاف شكلى يسير.

٣- لهذا بيان فى حاشيه : «ياسين» على التصريح» ، مضمونه : أنه يشترط فى بدل الاشتمال تحقق أمرين ، أحدهما : إمكان فهم معناه عند حذفه ؛ ومن ثم كان «أعجبنى علىّ أخوه» ، بدل إضراب ، لا بدل اشتمال ، إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول. وثانيهما : حسن الكلام واستقامته على تقدير حذفه ، وافتراض أن البدل غير مذكور ، ولهذا امتنع : «أسرجت عليا فرسه» لأنه - بالرغم من فهم معناه فى الحذف - لا يستعمل مثله ، ولا يحسن. فلو ورد مثل هذا الكلام لكان بدل غلط ؛ فبدل الاشتمال كبدل الجزء فى هذا ، - كما أشرنا فى ص ٦٧٨ -.

٤- وهذا هو الشأن فى كل نوع من أنواع البدل.

٥- انظر ما يختص بمنع اللبس فى الصفحه الآتيه.

ثم ينكشف هذا الغلط والخطأ للمتكلم سريعا ؛ فيذكر البدل ، ليتدارك به الخطأ اللّسانيّ ويصححه. فالغلط إنما هو فى ذكر المبدل منه ، لا فى البدل ، نحو : (أعظم الخلفاء العباسيين : «المأمون» بن «المنصور» ، «الرشيد».) فالحقيقه : أن «المأمون» هو ابن «الرشيد» ، ولكن المتكلم جرى لسانه بالخطأ ، فذكر أنه ابن المنصور ؛ فأسرع وأصلح الخطأ بذكر الصواب ، قائلا : «الرشيد». فالرشيد ؛ بدل من المتبوع ، الذى ذكر خطأ لسانيّا. وليس «الرشيد» هو : الغلط ؛ وإنما هو تصحيح للغلط الكلامى السالف الذى ذكر بغير قصد ولا تنبّه. فكلمه : «الرشيد» بدل من «المنصور» بدل غلط ، أى : بدلا مقصودا من شىء غير مقصود ذكر غلطا - كما أوضحنا - ولا يحتاج هذا البدل إلى ضمير يربطه بالمتبوع (١) ولا ورود لهذا النوع فى القرآن الكريم منسوبا إلى الله (٢) ...

ب - بدل النسيان : هو الذى يذكر فيه المبدل منه قصدا ، ويتبين للمتكلم فساد قصده : فيعدل عنه ، ويذكر البدل الذى هو الصواب ؛ نحو : (صليت أمس العصر ، الظهر ، فى الحقل) ، فقد قصد المتكلم النص على صلاه العصر ، ثم تبين له أنه نسى حقيقه الوقت الذى صلّاه ، وأنه ليس العصر ؛ فبادر إلى ذكر الحقيقه التى تذكّرها ؛ وهى : «الظهر» فكلمه : «الظهر» بدل مقصود من كلمه ؛ «العصر» بدل نسيان. والفرق بين هذا البدل وسابقه أن الغلط يكون من اللسان ، أما النسيان فمن العقل.

وهذا النوع كسابقه لا يحتاج إلى ضمير يعود على المتبوع ، ولا إلى رابط آخر (٣) .... ولا ورود لهذا النوع فى القرآن الكريم منسوبا إلى الله (٤) ...

ح - بدل الإضراب (٥) : وهو الذى يذكر فيه المبدل منه قصدا ، ولكن

١- انظر الملاحظه التى فى ص ٦٧٢.

٢- انظر الملاحظه التى فى ص ٦٧٢.

٣- إذ يستحيل وقوع «الغلط والنسيان» من المولى - جل شأنه - ويستحيل نسبه أحدهما إليه ؛ لبطلان هذه النسبه بداهه.

٤- إذ يستحيل وقوع «الغلط والنسيان» من المولى - جل شأنه - ويستحيل نسبه أحدهما إليه ؛ لبطلان هذه النسبه بداهه.

٥- يسمى أيضا : بدل «البداء» - بفتح الباء والدال - أى : الظهور. لأن المتكلم بعد أن ذكره أولا - بدا له (أى : ظهر له) أن يذكر الثانى. والإضراب المقصود هنا هو : الإضراب الانتقالى - وقد سبق شرحه فى ص ٦٢٣ -.

يضرب عنه المتكلم (أى : ينصرف عنه ويتركه مسكوتا عنه) من غير أن يتعرض له بنفى أو إثبات - كأنه لم يذكره - ويتجه إلى البدل. نحو : سافر فى قطار ، سياره. فقد نصّ المتكلم على القطار أولا ، ثم أضرب عنه تاركا أمره ، ونصّ على السياره بعد ذلك ، فهى بدل مقصود من القطار. ولا يحتاج هذا البدل إلى ضمير يعود إلى المتبوع ، ولا إلى غيره من الروابط ... (١)

ص: ٦٧٢

١- وفى الأقسام الأربعه السابقه يقول ابن مالك : مطابقا ، أو : بعضا ، او ما يشتمل عليه يلفى ، أو : كمعطوف ببل (تقدير البيت : يلفى البدل مطابقا ، أو بعضا ، أو ما يشتمل عليه ، أو كمعطوف ببل) وقد تضمن هذا البيت بدل المطابقه بالنص الصريح وهو : «مطابقا». وبدل البعض بالنص الصريح ، وهو : «بعضا» كما تضمن بدل الاشتمال بقوله : «أو ما يشتمل عليه.» (وكلمه : مطابقا مفعول ثان ليلفى). يريد : أو : شيئا يشتمل على البدل اشتمالا معنويا (وهو يريد : العامل والمتبوع على الوجه الذى شرحناه). ويريد بالمعطوف بالحرف الذى يشبه «بل» : بدل المباينه ؛ لأنه بأنواعه الثلاثه لا يخلو من الإضراب الانتقالى لا الإبطالى. (وقد سبق شرح الاثنين عند الكلام على «بل» العاطفه - ص ٦٢٣ - وأوضحنا أن الانتقالى هو الذى يفيد الانتقال من غرض إلى غرض آخر) ويبين ابن مالك المراد من شبيه «بل» فيقول : وذا للاضراب اعز إن قصدا صحب ودون قصد غلط به سلب (ذا ، أى : هذا الذى يشبه : «بل» - اعز : انسب). يريد : انسب الذى يشبه «بل» إلى الإضراب إن صحبه القصد ، وكان المتكلم مريدا له ، (والإضراب هنا هو : الإضراب الانتقالى). وإن لم يقصده المتكلم فهو «بدل غلط». وقد بين بعد هذا أن البدل نفسه ليس بموضع الغلط ، وإنما جاء ليسلب الغلط ويزيله. (والتقدير : وغلط دون قصد سلب بالبدل). واقتصر ابن مالك على نوعين من البدل المباين : هما : «الغلط» ، والإضراب» ، وترك «النسيان» ولكن البيت التالى المشتمل على مثال لكل نوع - قد يتسع للنسيان ، قال : كزره خالدا ، وقبّله اليدا واعرفه حقّه ، وخذ نبلا مدى (خالد : اسم رجل - النّبل ، جمع : نبله ، وهى : السهم الذى يصاد به الطيور وغيرها من الناس وسائر الحيوان. المدى ، جمع مديه ، وهى : السكين.) «فخالد» بدل كل من الهاء التى فى الفعل قبله مباشره. و «اليد» : بدل جزء من الهاء التى قبله فى الفعل (أى : يده ، أو اليد منه) و «حق» بدل اشتمال من الهاء التى قبله مباشره ، ومدى : بدل غلط ، أو نسيان ، أو إضراب ، من «نبلا». فالبدل هنا يحتمل الثلاثه.

والأحسن عدم الالتجاء إلى هذا النوع من البدل قدر الاستطاعه ؛ لأن احتمال اللبس فيه كبير (۱) ....

«ملاـحظه» : سبق أن أنواع البدل المباين الثلاثه تحتاج إلى قرينه توضح وتمنع اللبس. وأحسن منها أن يتقدم على كل نوع - مباشره - حرف العطف «بل» المفيد للإضراب. لأن وجود هذا الحرف يؤدى إلى إعراب ما بعده معطوفا لا بدلا. وبهذا يمتنع احتمال أنه نعت ، ذلك الاحتمال الذى قد يتسرب إلى الوهم قبل مجيء الحرف : «بل» وبمجيئه تنتقل المسأله من البدل إلى العطف.

۱- سبق تفصيل الكلام عليه فى ص ۶۲۳ من «باب العطف».

زیاده وتفصیل

ا - المشهور من أنواع البدل هو الأربعه التی شرحناها. وزاد بعض النحاه نوعا خامسا سماه : «بدل الکل من البعض» ، واستدل له بأمثله متعدده تؤیده ، منها قوله تعالی فی التائبین الصالحین : (... فَأُولئِکَ یَدْخُلُونَ الْجَنَّهَ ، وَلا یُظْلَمُونَ شَیْئاً ، جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِی وَعَدَ الرَّحْمنُ عِبادَهُ بِالْغَیْبِ ...) ، فجنات بدل کل من الجنه ، والأولی جمع ، والثانیه مفرد ، ولهذا کان البدل کلّا والمبدل منه بعضا. ومنه قول الشاعر :

رحم الله أعظما دفنوها

بسجستان طلحه الطلحات

فکلمه : طلحه «بدل کل» من «أعظم» التی هی جزء من «طلحه» ، وکذلک قول الشاعر :

کأنی غداه (۱) البین (۲)

یوم تحمّلوا (۳)

لدی سمرات (۴) الحیّ ناقف

حنظل (۵)

فکلمه «یوم» بدل کل من «غداه» مع أنه یشملها ، وهی جزء منه (۶) ...

حکم البدل

البدل أحد التوابع ؛ فلابد أن یوافق متبوعه فی حرکات الإعراب ، وفی بعض الأشیاء المشترکه التی سبق النص علیها (۷). أما موافقته إیاه فی غیر ذلک فیجری فیها التفصیل الآتی:

۱- فمن جهه التنکیر والتعریف لا یلزم أن یوافق متبوعه فیهما ؛ فقد یکونان

۱- أول النهار.

۲- الفراق.

۳- سافروا وارتحلوا.

۴- جمع «سمره» - بفتح فضم ، ففتح - وهی شجره الطلح (نوع من شجر الموز).

۵- أی : جامع حنظل. وجامعه تدمع عیناه.

٦- قال صاحب الهمع - ج ٢ ص ١٢٧ - ما نصه : «والمختار - خلافا للجمهور - إثبات بدل الكل من البعض ؛ لوروده فى الفصيح» ا ه. وسرد لتأييد رأيه الأمثله السالفه.

٧- فى ص ٤٣٤.

- معا - معرفتين ؛ كقراءه من قرأ قوله تعالى : (كِتابٌ أَنْزَلْناهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُماتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلى صِراطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ؛ اللهِ الَّذِي لَهُ ما فِي السَّماواتِ وَما فِي الْأَرْضِ ...) بجر كلمه. «الله» ؛ على اعتبارها بدلا من كلمه : «العزيز». وقد يكونان نكرتين ؛ كقوله تعالى : (إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفازاً (١) ، حَدائِقَ وَأَعْناباً ...). وقد تبدل المعرفه من النكره كقوله تعالى : (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ ؛ صِراطِ اللهِ ...)

وقد تبدل النكره من المعرفه ، كقوله تعالى : (لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَهِ ، ناصِيَهٍ كاذِبَهٍ ...)(٢) .. والمفهوم من كلامهم أن تكون هذه النكره مختصه - لا محضه - لأن النكره المختصه الخاليه من فائده التعريف - نحو : مررت بمحمد رجل عاقل - قد تفيد ما لا تفيده المعرفه المشتمله على فائده التعريف (٣). ومما يؤيد هذا أن الغرض من البدل - كما عرفناه فيما سبق - لا يتحقق بالنكره المحضه.

٢- ومن جهه الإفراد والتذكير وفروعهما ، فإن بدل الكل من الكل يطابق متبوعه فيها جميعا ... ما لم يمنع مانع من التثنيه أو الجمع ، كأن يكون أحدهما مصدرا لا يثنى ولا يجمع ؛ كالمصدر الميمى (٤) ؛ مثل : قوله تعالى فى الآيه السالفه : (مَفازاً ، حَدائِقَ ...) وكقصد التفصيل ، فى قول الشاعر :

وكنت كذى رجلين رجل صحيحه

ورجل رمى فيها الزّمان فشلّت (٥)

وأما غيره من أنواع البدل فلا يلزم موافقته فيها (٦).

والغالب أن البدل يرتبط به ما بعده ويعتمد عليه ؛ فيطابقه فى حالتى التذكير

١- فوزا ، أو : مكان فوز.

٢- انظر رقم ١ من هامش ص ٤٥٦.

٣- راجع حاشيه ياسين فى آخر باب البدل.

٤- سبقت الإشاره لهذا فى ٢٣١.

٥- بطلت حركتها ، ووقفت.

٦- انظر ص ٥٤٦ وما بعدها ، وص ٦٦٨ ، عند الكلام على : «ثانيها».

والتأنيث وغيرهما ؛ نحو : إن الغزال عينه جميله ، وإن الفتاه جفنها فاتر ، بتأنيث خبر «إن» فى المثال الأول ، وتذكيره فى الثانى ، ولو لا أن الملاحظ هو البدل لوجب التذكير فى الأول والتأنيث فى الثانى. ولا بد فى مراعاه ذلك الغالب من عدم وجود قرينه تمنع منه ، وتدل على غيره (١). ومن غير الغالب قول الشاعر :

إنّ السيوف غدوّها ورواحها

تركت هوازن مثل قرن الأعضب (٢)

فقد جاء الفعل «ترك» مؤنثا مراعاه للمبدل منه ، (وهو اسم «إن» لا للبدل.

ح - قلنا (٣) - إنه قد يتحد (٤) لفظ البدل والمبدل منه إذا كان فى لفظ البدل زياده بيان وإيضاح ؛ كقراءه من قرأ قوله تعالى : (وَتَرى كُلَّ أُمَّةٍ جاثِيَةً (٥) كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعى إِلى كِتابِهَا ...) بنصب كلمه : «كلّ» الثانيه ؛ فقد اتصل بها معنى زائد ، ليس فى المبدل منه ؛ هو بيان سبب الجثو ، وهو استدعاء كل أمه لتقرأ كتابها. ومن الأمثله : شاهدنا الجنود ، فرحه ، الجنود التى انتصرت على أعدائها ، ورأينا الأمه تخرج لاستقبالهم ، الأمه التى أنجبتهم ...

د - قد يحذف المبدل منه ويستغنى عنه بالبدل بشرط أن يكون المبدل منه فى جمله وقعت صله موصول ؛ نحو : أحسن إلى الذى عرفت المحتاج ، أى : الذى عرفته المحتاج. فكلمه : «المحتاج» يصح أن تكون بدلا من الضمير المحذوف (٦) ....

ه - يصح الإتباع والقطع فى البدل إذا كان المبدل منه مذكورا مجملا ، مضمونه أفراد وأقسام متعدده ، تذكر بعده مفصّله - بأن يشتمل الكلام بعده على جميع أقسامه كامله - نحو : مررت برجال ، طويل ، وقصير ،

١- والأحسن التعبير عن هذا المعنى بأسلوب آخر لا يوهم ولا يوقع فى لبس.

٢- الحيوان المكسور قرنه.

٣- فى ص ٦٦٧ وهامشها.

٤- راجع فى الحكم الثالث : «ج» وما بعده «الأشمونى». آخر باب : «البدل».

٥- قاعده معتمده فى القعود على ركبتيها.

٦- يصح فى كلمه : «المحتاج» النصب على البدليه من الضمير المحذوف ، والجر على البدليه من اسم الموصول ، والرفع على الخبريه لمبتدأ محذوف ، تقديره : هو.

وربعه (١) ... بالرفع ، أو النصب ؛ أو الجر فى هذا المثال.

فإن كان الكلام غير مستوف أقسام المبدل منه تعين فى البدل القطع (٢) نحو : مررت برجال طويلا وقصيرا ، أو : طويل وقصير ، بالرفع أو النصب فى الكلمتين. إلا عند نيه معطوف محذوف ، فلا يتعين القطع وإنما يصح الأمران - كما صح فى الأول - وهما : البدل والقطع. ومن الأمثله لهذا قوله عليه السّلام : «اجتنبوا الموبقات ، الشرك والسحر» بنصبهما. والتقدير : وأخواتهما .... بدليل ذكر هذا المعطوف فى حديث آخر.

فإن كان البدل خاليا من التفصيل جاز فيه الأمران أيضا : الإتباع والقطع ؛ نحو : فرحت بعلىّ أخوك أو أخاك على القطع فيهما. أو : أخيك على البدل ... وسيجىء - فى ص ٦٨٤ وما بعدها - إيضاح آخر لبدل التفصيل ، وأنه نوع من بدل الكل.

أما تفصيل الكلام على القطع وطريقته فقد سبق فى باب النعت. ومن المستحسن التخفف من استعماله قدر الاستطاعه.

و - يشترط (٣) فى بدل البعض وبدل الاشتمال أن يصح فى كل منهما الاستغناء بالمبدل منه ، وعدم فساد المعنى أو اختلال التركيب لو حذف البدل ، أو اتصل به عامله اتصالا لفظيّا ظاهرا ومباشرا ، فلا يجوز : (قطعت اللص أنفه ، ولا لقيت كل أصحابك أكثرهم ، ولا أسرجت القوم دابتهم ،) لعدم صحه الاستغناء بالمبدل منه عن البدل. وكذلك لا يصح مررت بمحمد أبيه ، إذ لا يصح أن يقال فى هذا المثال - وأشباهه - عند إظهار عامل

١- متوسط بين الطويل والقصير.

٢- لكيلا يكون بدل بعض من كل مع خلوه من الرابط ، ومما يغنى عن الرابط - كما سبق فى ص ٦٤٤ وفى رقم ٤ من هامشها.

٣- الشرط الآتى هو ما سبقت الإشاره إليه فى رقم ٤ من هامش ص ٦٦٨ عند الكلام على «بدل البعض» نقلا عن الصبان ، وكذا فى ص ٦٦٩ عند الكلام على «بدل الاشتمال» نقلا عن ياسين وقلنا فى الموضعين السالفين إن مجال الكلام عليه سيكون هنا. ويتصل بهذا ما فى رقم ١ من هامش ص ٦٦٦.

البدل – وهو مررت ، أو الباء – وتسليطه على البدل مباشره : مررت أبيه ، بتعديه الفعل اللازم ، كما لا يقال مررت بأبيه ، من غير مرجع للضمير.

ز – الأغلب أن البدل على نيه تكرار العامل (۱) ، وليس على تكراره حقيقه. بيان هذا : أن العامل فى «البدل منه» هو العامل فى «البدل» لكن هذا العامل المشترك بينهما واجب الإظهار والتلفظ به قبل المتبوع وحده. ولا يصح إعادته وتكراره ظاهرا صريحا قبل التابع. وإنما يكفى تخيل وجوده قبل البدل مباشره. وملاحظه أنه موجود قبله فى النيه والتقدير ؛ لا فى الحقيقه والواقع. مع استقامه الأسلوب ، وسلامه المعنى بغير حاجه إلى إعادته وتكراره صريحا ظاهرا فى الكلام.

والسبب فى منع التكرار الحقيقى – لا الخيالى – أنه يؤدى إلى تأثير العامل المتكرر فى «البدل» تأثيرا جديدا يزحزحه عن «البدليه» ويدخله فى عداد معمولات أخرى لا تصلح «بدلا» ؛ ففى مثل : نظف الرجل فمه أسنانه ، يكون المبدل منه هو «الفم» ، والبدل هو : «أسنان» وعاملهما هو : «نظّف» المذكور صريحا قبل المتبوع. وتخيلا وتقديرا – دون تكراره – قبل التابع ، وعلى أساس هذا التخيل المجرد ، والتقدير المحض يصح أن نفترض أن أصل الكلام هو : نظّف الرجل فمه – نظف الرجل أسنانه. وهذا الافتراض لم يفسد المعنى ولا التركيب ، وإنما أدّى إلى توضيح المراد : فلو اعتبرنا العامل الثانى ، الملاحظ تخيلا وتقديرا – وهو هنا : «نظّف» – عاملا معادا حقيقه ، وتكرارا للأول لأدى هذا إلى إيجاد تركيب جديد ، خال من البدل ، ولوجب إعراب كلمه : «أسنان» شيئا آخر غير البدل ؛ فتكون هنا على الاعتبار الجديد «مفعولا به» ، ولا تصلح بدلا ، ويترتب على هذا التغيير الإعرابى تغيير معنوى معروف ينشأ من الفرق المعنوى بين البدل ، والمفعول به ، إذ لكل منهما مهمه تختلف عن مهمه الآخر.

ويستثنى من الحكم السالف صوره يصح فيها الأمران ؛ إما تكرار العامل تكرارا لفظيّا ، وإعاده التلفظ به مره ثانيه ، وإما الاكتفاء بتخيل وجوده قبل البدل

۱– سبق إيضاح المراد من أن البدل فى حكم تكرار العامل ، وأن المبدل منه فى حكم المطروح (فى رقم ۱ من هامش ص ۶۶۴ – وله إشاره موجزه فى ص ۵۴۷).

والاقتصار على ملاحظته فى النيه والتقدير (۱). وهذه الصوره الجائزه - لا الواجبه ، كما أسلفنا (۲) - هى التى يكون فيها العامل حرفا من حروف الجر ؛ كاللام الجاره فى قوله تعالى : (لَقَدْ كانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كانَ يَرْجُوا اللهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ...)، وفى قوله تعالى : (رَبَّنا أَنْزِلْ عَلَيْنا مائِدَةً مِنَ السَّماءِ ، تَكُونُ لَنا عِيداً ، لِأَوَّلِنا وَآخِرِنا ...) ومثل : «من» فى قوله تعالى : (وَلا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكانُوا شِيَعاً ...)؛ فقد تكررت اللام وأعيدت صريحه فى الآيه الأولى (... لكم - لمن ..) ، وكذلك فى الآيه الثانيه (.. لنا - لأولنا) كما تكررت «من» فى الآيه الثالثه (مِنَ الْمُشْرِكِينَ - مِنَ الَّذِينَ ...) وهكذا ...

لكن ما إعراب حرف الجر المكرر؟ وما إعراب الاسم المجرور بعده؟ قيل : إن حرف الجر المكرر أصلىّ ، باق على عمله ، وإنه هو الذى جر الاسم الواقع «بدلا» بعده. دون الحرف الأول المتقدم ، ودون حرف آخر مقدر ، أو ملحوظ متخيل. بحجه أنه لا داعى للتقدير فى هذه الصوره مع وجود عامل مذكور ، منطوق به صراحه ؛ فإن التخيل أو التقدير إنما يكون فى غير هذه الصوره التى ظهر فيها العامل المتكرر ، ووقع تحت الحسّ ؛ فلا يمكن إغفاله ، ولا إنكار وجوده. ولا المطالبه بأن يكون العامل فى المبدل منه هو العامل فى البدل ، إذ لا داعى للتمسك بهذا الحكم حين يكون العامل المتكرر حرف جر ، بعده البدل مباشره.

بقى الاعتراض بشىء آخر ، هو أن حرف الجرّ الأصلىّ لا يجر البدل ؛ لأن عمله مقصور على شىء واحد ؛ هو جر الاسم جرّا مجردا ، لا يصح معه اعتبار ذلك الاسم المجرور بدلا أو غير بدل.

قد يندفع هذا الاعتراض بواحد من ثلاثه :

أولها : وهو أقواها وأحسنها - صحه اعتبار المجرور فى هذه الصوره وحدها «بدلا» ؛ بالرغم مما هو مقرر أن التوكيد اللفظىّ لا يؤثر فى غيره ، ولا

۱- راجع حاشيه ياسين على التصريح ، باب البدل. عند الكلام على بدل الاشتمال.

۲- فى رقم ۲ من هامش ص ۶۶۴.

يتأثر به ؛ فلا يصلح عاملا ولا معمولا (١).

ثانيها : اعتبار العامل المتكرر توكيدا لفظيّا محضا (أى : لا يؤثر ولا يتأثر ؛ طبقا لما سبق تقريره). وأن الاسم المجرور بعده مجرور بالعامل الأول الذى له التأثير فى المبدل منه ؛ فهو - أى : العامل الأول - وحده - مؤثر فى التابع والمتبوع معا ، عملا بالرأى الذى يقول : إن البدل ليس على نيه تكرار العامل ، وإنما العامل فى المبدل منه وفى البدل واحد ، لا تكرار له ، ولا تخيل لإعادته.

ثالثها : اعتبار البدل على نيه تكرار العامل ، وأن حرف الجر المتكرر هو توكيد لفظىّ محض ، وليس تكرارا للعامل المتقدم. وبالرغم من وجوده مكررا واعتباره توكيدا لفظيّا خالصا يكون الجر بعده بعامل آخر غير ظاهر ولكنه ملحوظ فى النيه والتقدير.

ولا شك أن الآراء الثلاثه يشوبها الضعف ؛ لمخالفه كل منهما للضوابط العامه ، ولاعتمادها على النيه ، والتقدير ، والتأويل ، ولكن الأول أخفها ضعفا ؛ ولذا كان أنسبها قبولا.

١- بيان هذا فى «ا» ص ٥٢٧ حيث الكلام على أحكام التوكيد اللفظى.

المسأله ۱۲۴ : إبدال الظاهر من الظاهر أو من المضمر...

اشاره

، والعكس فى كل حاله ...

۱ - يجوز إبـدال الظـاهر من الظـاهر ؛ كالأمثله السابقه بأحكامها المختلفه. ويصـح إبـدال الظاهر من ضـمير الغائب بـدل كل ، أو بعض ، أو : اشـتمال ، أو مبـاينه (۱). نحو : وقفت أمـام الـدار أترقب القـادمين. فلما أقبلوا الضـيوف صافحتهم فى بشـر وابتهاج. فكلمه «الضيوف» بدل كل من كل : «هو الفاعل (۲) ، واو الجماعه». ونحو : وقفت أترقب الأضياف الخمسه فأقبلوا أربعه منهم ... فكلمه «أربعه» بـدل بعض ، أى : من الفاعـل (۳) «واو الجمـاعه». أو : فـأقبلوا حقائبهم .. «فحقائب» بـدل اشـتمال من الواو ... أو : فـأقبلوا حقـائبهم. على اعتبار أن «حقائب» بـدل غلط ، أو نسيان ، أو إضـراب - فالبـدل بأنواعه المختلفه يقع صـحيحا من ضـمير الغائب ، ولا مانع يمنع منه.

فإن لم يكن الضـمير لغائب بأن كان لحاضر (أى : لمتكلم ، أو لمخاطب) جاز مجىء البدل منه بشرط أن يكون الاسم الظاهر إمّا بـدل كـلّ من كـلّ يفيـد الإحـاطه والشـمول والبيان كقوله تعالى : (رَبَّنا أَنْزِلْ عَلَيْنا مائِدَهً مِنَ السَّماءِ تَكُونُ لَنا عِيـداً لِأَوَّلِنا وَآخِرِنا ...)(۴) ، فكلمه «أول» بـدل «كل» من الضـمير «نا» المجرور باللام ، ولذلك أعيد جوازا مع البدل عامل الجر ، وهو هنا : «اللام» ، مجاراه للمبدل منه. ومثله : تسابقتم ثلاثتكم. فكلمه : «ثلاثه» بدل كل من كل ، من التاء (۵) ....

۱- فى ص ۶۷۱ تفصيل الكلام على «البدل المباين».

۲- وهذا على اعتبار واو الجماعه ضميرا فاعلا ، طبقا للرأى الأغلب ، وليست مجرد حرف يعتبر علامه للجمع.

۳- وهذا على اعتبار واو الجماعه ضميرا فاعلا ، طبقا للرأى الأغلب ، وليست مجرد حرف يعتبر علامه للجمع.

۴- لأن معنى : (لأولنا وآخرنا ...) هو : لجميعنا ، على عاده العرب من ذكرهم طرفى الشـىء ، يريـدون بهما : جميعه كاملا. ومن هذا قولهم : «سبحان الله بكره وأصيلا» ... أى : كل وقت : - وقد سبقت الآيه لمناسبه أخرى فى هامش ص ۶۶۴ وفى ص ۶۸۰.

۵- سبقت الإشاره لهذا فى ص ۵۱۱ و ۶۸۰.

وإما بـدل بعض من كل ؛ كقول المريض بأذنه مثلا : عالجنى الطبيب أذنى. فكلمه «أذن» بدل بعض من كل ، (هو : ياء المتكلم) ونحو أعجبتنى أسنانك. فكلمه : «أسنان» بدل بعض من ضمير المخاطب (التاء).

وإما بدل اشتمال كقول الشاعر :

بلغنا السماء مجدنا وثناؤنا

وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرا

فكلمه : «مجدنا» بدل اشـتمال من ضـمير المتكلمين : «نا» ؛ ونحو : أرضيتنى كلامك ، «فكلام» بدل اشتمال من ضمير المخاطب (التاء).

ب - ولا يجوز إبدال ضـمير من ضمير ، ولا ضمير من ظاهر (١) ، فالضـمير : أنت فى مثل «قمت» أنت ، ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت - يعرب توكيدا لفظيّا ، وكذلك يعرب الضـمير «إياك» فى مثل : رأيتك إياك. ولا يصح فى مثل : رأيت محمدا إياه ، إعراب الضمير «إياه» بدلا من الاسم الظاهر ؛ لأن هذا التركيب فاسد فى رأى النحاه ؛ إذ لم يسمع له عن العرب نظير (٢) .....

١- فى بعض فروع هـذه المسـأله خلاـف طويـل ولاـ حـاجه لنـا به ؛ لأنه خلاف جـدلى ، لا يقوم على الاستشـهاد بالكلام العربى الفصيح.

٢- هـذا ما يقولون. وقـد اقتصـر ابن مالك فى الحالات السابقه (ا ، ب) على حاله إبـدال الاسم الظاهر من ضـمير الحاضـر. قال : ومن ضمير الحاضر الظّاهر لا تبدله إلّا ما إحاطه جلا أو اقتضى بعضا أو اشتمالا كإنّك ابتهاجك استمالا (إحاطه جلا : أى : جلا وأظهر إحاطه). يقول : لا تبدل الظاهر من ضـمير الحاضر إلا إذا أظهر البدل إحاطه (أى : دل عليها بأن كان بدل كل من كل) أو : اقتضـى بعضا. (أى : دل على البعضـيه) أو : دل على اشـتمال ، وساق مثالا لبدل الاشـتمال هو : إنك ابتهاجك اسـتمال القلوب إليك ، وجذبها نحوك.

المسأله ۱۲۵ : البدل من المضمّن الاستفهام ، أو الشرط وبيان

اشاره

: بدل التفصيل.

قد يكون «المبدل منه» اسم استفهام ، (ويسمى : «المضمّن معنى همزه الاستفهام» (۱)) وقد يكون اسم شرط (ويسمى : المضمن معنى حرف الشرط. «إن») فإذا اقتضى الأمر بدلا يفصّل ذلك المضمون المعنوى المجمل ظهر فى الحاله الأولى مع البدل حرف الاستفهام : «الهمزه» ، وفى الحاله الثانيه حرف الشرط : «إن» ليوافق البدل المبدل منه فى تأديه المعنى. وهذا بشرط ألا يظهر حرف الاستفهام ولا حرف الشرط مع المبدل منه ...

والاستفهام الذى يتضمنه المتبوع قد يكون عن الكميه (۲) ، أو عن الذات ، أو عن معنى من المعانى. فمثال الاستفهام عن الكميه : كم كتبك؟ أمائه أم مائتان؟ «فمائه» بدل من «كم» بدل تفصيل للمعنى العددىّ.

ومثال الاستفهام عن الذات : من شاركت؟ أكاملا أم منصورا؟ «فكاملا» بدل تفصيل من كلمه : «من».

۱- معنى تضمنه همزه الاستفهام : أنه اسم استفهام يؤدى معنى همزه الاستفهام ، وأنه - وهو لفظ واحد - يشمل كثيرا من الأنواع والأفراد غير المذكوره فى الكلام صراحه ؛ فهو يحتويها إجمالا من غير أن تذكر بعده مفصله صريحه. فإذا أريد بعد الإجمال الذى ينطوى عليه المبدل منه ، النص الصريح على بعض أنواع أو أفراد مما يدخل فى الإجمال ، جىء بهذا المطلوب مذكورا صريحا فى «البدل» بعد الهمزه مباشره من غير فاصل بينهما) وهذا المذكور بعد الهمزه ليس إلا نوعا أو فردا يدخل ضمنا لا صراحه فى اسم الاستفهام (المبدل منه). ومثل هذا يقال فى الغرض من «إن» الشرطيه التفصيليه. وليس لهذه علاقه بهمزه الاستفهام فلا تسبقها هذه الهمزه. وسيجىء فى آخر ص ۶۸۵ أن البدل المضمن (بدل التفصيل) نوع من بدل الكل.

۲- أى : عن عدد. وكذا ما يتصل بالعدد من المقادير.

ومثال الاستفهام عن المعنى : ما تقرأ؟ أجيدا أم رديئا؟ فجيدا بدل تفصيل من : «ما».

وإنما تضمّن البدل همزه الاستفهام ليوافق متبوعه الذى هو اسم يتضمن معنى همزه الاستفهام من غير تصريح بأداه الاستفهام الحرفيه - كما أسلفنا - ؛ فلا تجىء الهمزه فى مثل : هل أحد جاءك ؛ محمد أو على ، بسبب التصريح بحرف الاستفهام.

والشرط الذى يتضمنه المتبوع قد يكون للعاقل أو غيره ، وللزمان أو المكان. فمثال الشرط للعاقل : من يجاملنى - إن صديق وإن عدوّ - أجامله. فكلمه : «صديق» بدل تفصيل من كلمه «من» الشرطيه. وإن» الشرطيه الظاهره فى الكلام ليس لها من الشرط إلا اسمه ؛ فلا تجزم ، ولا تعمل شيئا ، وإنما تفيد مجرد التفصيل ؛ ولذا تسمى : «إن التفصيليه».

ومثال الشرط لغير العاقل : ما تقرأ ، إن جيّدا وإن رديئا ، تتأثر به نفسك. فكلمه : «جيدا» بدل من كلمه : «ما» و «إن» المذكوره فى الجمله لا أثر لها إلا فى إفاده التفصيل ، كما سبق.

ومثال الشرط الدالّ على الزمان : متى تزرنى - إن غدا وإن بعد غد - أسعد بلقائك. فكلمه «غدا» بدل من «متى» ، وكلمه : «إن» للتفصيل.

وإنما قرن البدل فى كل ما سبق بالحرف : «إن» ليكون موافقا لاسم الشرط المتبوع الذى يتضمن معنى هذا الحرف من غير أن يذكر صريحا (١).

فلا يصح مجىء «إن» فى مثل : إن تساعد أحدا محمدا أو عليّا أساعده. هذا وبدل التفصيل (٢) نوع من بدل الكل من الكل لا يحتاج إلى رابط.

١- ستجىء إشاره إلى «إن» التفصيليه (فى باب الجوازم ج ٤ ص ٣٢٨ م ٥٥) تبين حكمها ، وطريقه إعرابها. وقد اقتصر ابن مالك على الكلام على البدل مما ضمن همزه الاستفهام ، قال : وبدل المضمّن الهمز يلى همزا كمن ذا. أسعيد أمّ على أى : أن البدل من المضمن همزه الاستفهام لا بد أن تسبقه الهمزه ، كالمثال الذى ساقه.

٢- فى «ه» من ص ٦٧٨ بعض الأحكام الخاصه ببدل التفصيل.

المسأله ۱۲۶ : بدل الفعل من الفعل ، والجمله من الجمله

بدل الفعل من الفعل

۱ - يبدل الفعل من الفعل بدل كل من كل بشرط اتحادهما فى الزمان ولو لم يتحدا فى النوع (۱) ، وأن يستفيد المتبوع من ذلك زياده بيان ؛ كقوله تعالى (۲) : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ يَلْقَ أَثاماً ، يُضاعَفْ لَهُ الْعَذابُ.) فالفعل : «يضاعف» بدل كلّ من الفعل : «يلق» لأن مضاعفه العذاب هى البيان الذى يزيد معنى الفعل : «يلق» وضوحا ، ويكشف المراد منه.

وجزم الفعل : «يضاعف» دليل على أنه البدل وحده دون فاعله ، وأن البدل بدل مفردات ، لا جمل (۳).

۲ - ويبدل الفعل من الفعل للدلاله على الجزئيه : إن تصلّ تسجد لله يرحمك. فالفعل : «تسجد» بدل من تصلّ ، والسجود جزء من الصلاه لا تتحقق إلا به.

۳ - ويبدل الفعل من الفعل بدل اشتمال ؛ مثل : إنى لن أسىء إلى الحيوان

۱- فيصح : إن جئتنى تزرنى أكرمك. ويجرى عليهما فى البدل ما يجرى عليهما فى العطف مما سردناه فى ص ۶۴۲ وما يليها.

۲- فى العاصى الذى أتى نوعا من المحرمات والكبائر المذكوره قبل هذه الآيه مباشره.

۳- لأن المضارع فى الجمله الفعليه إذا كانت هى التابعه بجزأيها معا ، لا يصح نصبه ولا جزمه تبعا لمضارع منصوب ، أو مجزوم فى الجمله المتبوعه ؛ فإذا كانت الجمله المضارعيه كلها هى التابعه (أى : هى البدل ، أو المعطوفه بالحرف ، أو ....) وجب استقلال مضارعها بنفسه فى إعرابه ، فلا يتبع إعراب المضارع فى الجمله المتبوعه. ولا يصح نصبه أو جزمه تبعا للمضارع الذى فى الجمله المتبوعه إلا حين يكون البدل بدل فعل مضارع وحده من مضارع وحده أيضا. وكذلك حين يكون العطف عطف مضارع وحده على مضارع وحده حيث يكون المعطوف تابعا للمعطوف عليه فى رفعه ، ونصبه وجزمه. -. كما سبق الإيضاح فى ص ۶۴۲ وما يليها ، ولا سيما ص ۶۴۳ -

الأليف ، أزعجه. فالفعل «أزعج» بدل اشتمال من «أسىء». ومثله :

إنّ علىّ الله أن تبايعا (١)

تؤخذ كرها أو تجىء طائعا

فالفعل : «تؤخذ» بدل اشتمال من : «تبايع» ، لأن الأخذ كرها هو صفه من صفات كثيره تشملها المبايعه.

٤ - ويبدل الفعل من الفعل للإضراب ، أو الغلط ، أو النسيان ، فى مثل : إن تطعم المحتاج ، تكسه ثوبا ، يحرسك.

والذى يدل فى كل ما سبق - وأشباهه - على أن البدل بدل مفردات لا بدل جمل ، هو مشاركه الفعل التابع لمتبوعه فى نصبه أو جزمه (٢).

ب - أما الجمله فتبدل من الجمله بدل كل من كل - على الصحيح - بشرط أن تكون الثانيه أوفى من الأولى فى بيان المراد ، وتأديته ... نحو : اقطع قمح الحقل ، احصده.

وتبدل بدل «جزء من كل» لإفاده البعضيه ؛ كقوله تعالى : (أَمَدَّكُمْ بِما تَعْلَمُونَ ؛ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ)، فجمله : «أمدّكم» الثانيه أخص من الأولى ؛ لأن «ما تعلمون» يشمل الأنعام ، والبنين ، والجنات ، والعيون ، وغيرها.

وتبدل بدل اشتمال ؛ كقول الشاعر :

أقول له ارحل. لا تقيمنّ عندنا

وإلا فكن فى السّرّ والجهر مسلما

فجمله : «لا تقيمن» بدل اشتمال من جمله «ارحل» ؛ لما بينهما من المناسبه ؛ إذ يلزم من الرحيل عدم الإقامه.

وتبدل بدل غلط ؛ مثل : اجلس ، قف ... و ....

١- أصل الفعل : تبايع ، والألف زائده للشعر.

٢- من الممكن الاستعانه على إيضاح هذا بما سبق فى العطف ص ٦٤٣. وفى بدل الفعل من الفعل يقول ابن مالك من غير تفصيل ويبدل الفعل من الفعل كمن يصل إلينا يستعن بنا يعن

ولا يشترط فى بدل الجمله بأنواعه المختلفه ولا فى بدل الفعل من الفعل أن يشتمل على ضمير ؛ إذ من المتعذر أن يعود ضمير على جمله ، كما يتعذر فى. بدل الفعل وحده من الفعل.

هذا وقد أشرنا إلى أن الفعل التابع يتبع المبدل منه فى إعرابه لفظا وتقديرا. أما الجمله فتتبع المتبوعه فى محلها إن كان لها محل. فإن لم يكن للمتبوعه محل فتسميه الجمله الثانيه بالتابعه هى تسميه مجازيه ، أساسها التوسع فقط .... وقد تبدل الجمله من المفرد ، والعكس ، بدل كلّ من كلّ - وهذان النوعان نادران - كقول الشاعر :

إلى الله أشكو بالمدينه حاجه

وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فجمله : «كيف يلتقيان» بدل من : «حاجه» ؛ لأنّ كيفيه الالتقاء هى الحاجه التى يشكو منها. وإنما صح البدل هنا لأن الجمله بمنزله المفرد (١) إذ التقدير : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذّر اجتماعهما ؛ فلابد من تأويل الجمله بالمفرد ليمكن إعرابها بدلا. ومثال العكس : «الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب ، ولم يجعل له عوجا قيّما) ، فكلمه : قيّما» بدل من جمله : «لم يجعل عوجا» ، لأنها فى معنى المفرد ، أى : جعله مستقيما.

١- من الممكن فهم هذا على ضوء ما مر فى ص ٦٣٥.

زیاده وتفصیل

ا - یرى بعض النحاه أنه یجوز إبدال الفعل من اسم یشبهه ، والعکس ویمثل لهذا بنحو : محمد متّق ، یخاف ربه. أو محمد یخاف ربّه متّق ، لکن الأوضح اعتبار هذا خبرا بعد خبر (۱). ما لم یمنع مانع آخر.

ب - سبق الکلام على الفصل بین التوابع ومتبوعاتها - ومنها البدل والمبدل منه - فی أول النعت (۲)

۱- لکی نفر من الحذف والتقدیر ؛ إذ یجوز أن یکون الاسم المتبوع مجرورا فکیف یکون الفعل تابعا والفعل لا یکون مجرورا؟ ویحسن الاستئناس فی هذا بما ورد فی نظیره من عطف الفعل على ما یشبهه ، والعکس (ص ۶۲۶) فما یقال فی تذلیل الصعوبه هناک یقال هنا.

۲- ص ۴۲۰.

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

المقدمة:

تأسّس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ۱۴۲۶ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلة المراكز القائمة بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثرها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقدم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها.

وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبيّ عليهم السلام

تحفيز الناس خصوصا الشباب على دراسة أدقّ في المسائل الدينية

تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب

الخدمة للباحثين والمحققين في الحوازت العلمية والجامعات

توسيع عام لفكرة المطالعة

تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية

إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة

الاجتنباب عن الروتينية وتكرار المحاولات السابقة

العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ فى نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:
طبع الكتب والملزمات والدوريات
إقامة المسابقات فى مطالعة الكتب
إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما فى الأمكنة الدينية والسياحية
إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية
افتتاح موقع القائمية الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com
إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...
الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها
تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسک kiosk، الرسالة القصيرة ((sms
إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس
إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين
إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛
١.JAVA
٢.ANDROID
٣.EPUB
٤.CHM
٥.PDF
٦.HTML
٧.CHM
٨.GHB
إعداد ۴ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية
١.ANDROID
٢.IOS
٣.WINDOWS PHONE
٤.WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتّاب وكل من قدّم لنا المساعدة فی تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹